

مَحَاشِي الشُّرَاةِ  
وَأَبْنَاءِ الْعِبَادَةِ

عَلَى  
تَحْفَةِ الْمُتَحَنِّجِ بِشَرْحِ الْمُهَنْجِ

لِابْنِ حَبْرَةَ الْقَيْتِي

أَجْزُءُ الْعَاشِرِ

دَارُ صَادِرِ  
بَيْرُوتِ











## ﴿ الجزء العاشر ﴾

من حواشي العلامةين التهامين والامامين  
 القدوتين العلامة المعروف بالشيخ عبد الجيد الشرواني تزيل مكة  
 المكرمة والامام المتيق والعلامة المديق الشيخ أحمد بن  
 قاسم العبادي على نسخة المحتاج بشرح المهاج تأليف  
 الامام العالم العلامة الاوحد الفهامة نائمة  
 المحققين شهاب الدين أحمد بن حجر  
 الهيتمي الشافعي تزيل مكة  
 المشرفة نعمد الله الجميع



وحيته وأسكنهم  
 فسيح جت  
 أمين

فروع في التفتيد بفطرا الى الامام  
 Collection of the Alexandrian  
 Bibliotheca Alexandrina

## ﴿ وجهات نسخة المحتاج بشرح المهاج ﴾

### ﴿ تنبيه ﴾

قد وضعت حاشية للعلامة الشيخ عبد الجيد الشرواني في أول كل  
 صحيفة وواسطة الامام ابن قاسم العبادي في آخر كل صحيفة  
 مفصلا بينهم بما يتداول وجعلت التعقيب تابعة لحاشية الشرواني

بسم الله الرحمن الرحيم

• (كَلْبُ الْأَعْيَانِ) •

(قوله بالفتح) إلى قوله بما يأتى فى المعنى الآتية بالنظر لوجوب تكفيرها وما سأنسب عليه إلى المتن فى النهاية  
الآتية وإن نوزع على أن يفرج وقوله وأبذل إلى شرط الحلف (قوله لا لهم كقولنا) تعطيل لمخدوف أى وإنما  
سمى الحلف عينا لأنهم المتصلون بالمعنى وأصله فى اللغة الدال على وألحق على الحلف لأنهم كانوا إذا تحالفوا  
ياخذ كل واحد منهم بيمين صاحبه وسى العضو باليمين لوقوع وقته قال تعالى لاخذ يمينه باليمين أى بالقوة اه  
(قوله فلتقرب به الحلف) من إضافة المصدر إلى فاعله وقوله المستغفرون اه سم (قوله وراذقنا) عبارة  
المعنى والنهاية والاسم واليمين والقسم والايام والحلف القاطع متوافقة اه أى فى الحلف وشيئى (قوله  
بالنظر لوجوب تكفيرها) أى والألف الطلاق عين أيضا وحصل المراد أنه انما قيد هنا بقوله بما يأتى المراد به  
اسم الله ومقتلان الكلام فى هذا الباب فى اليمين التى يجب تكفيرها لا فى مطلق اليمين حتى وردت  
الطلاق اه رشدى (قوله تحقيق مرادهم) وتكون أيضا التأكيد والاصل فى البديع الإجماع آيات  
قوله تعالى لا تأخذكم الله باللفى أى بما تنكروا الآية وقوله ان الذين يشتمون بهدايتهم وأيمانهم متعاقلا  
وأشجاره الله إلى الله عليه وسلم كان يحلف لأولى القلوب ورواه البخارى وقوله لا تأخذكم الله باللفى  
مراتب ثم قال فى الثالثة ان شأنا الله تعالى رواه أبو داود وأسى ومضى ذمها وفى البصري عن سم مائه ولا  
يتحقق انه ليس المراد تحقيق قسمه حقيقة حاصل لأن ذلك غير لازم لليمين فعمل المراد تحقيق قسمه بما يحمله على  
نفسه والتصميم على تحقيقه وأما قوله لا يمتنع فلتأمل اه (قوله فلتقرب به الحلف) عبارة الرضى مع شرحه والنقطة  
تحقيق أمر غير ثابت فاشيا كان أو مستبلا نفعيا وأما ما يمكن كلفه ليدخل النار أو معتقا كلفه لمقتل

• (كَلْبُ الْأَعْيَانِ) •  
بالفتح جمع عين لأنهم كانوا  
يضمون أعينهم بعضها  
بعض عندا الحلف وأصل  
اليمين القوة فلتقرب به الحلف  
الحث على الوجود أو العدم  
سمى بيمين أو راذقنا لآله  
والقسم وفى شرحه بالنظر  
لوجوب تكفيرها تحقيق  
أمر محتمل

• (كَلْبُ الْأَعْيَانِ) •

(قوله الحلف) قال المصنف فى شرح مسلم وقال الحلف بكسر الهمزة وسكانت الهمزة من ذكر الاسكان ابن  
السكيت فى الأصل والعلق انتهى ذكر ذلك فى شرح قوله عليه الصلاة والسلام المبتقى ملط بالحلف

بالمعنى وتخصيصا للمعنى  
الطلاق بمنزلة ما لا  
اقتضاه كلام الرافعي غير  
بعدوان نوزع في موقوف  
تصريحهم مجردا فلا يراه  
اليمين مع تصريحهم بان  
الاب لا يخص بالخط  
بأنهم هم موقوف بالطلاق  
يختلف به أى لا يطلب وان  
كان في الحقيقة المذكور  
فلا يصح بغيره من الاعتبار  
وذلك في نظر  
لوجوب التكفير عنه هو  
ليسا إلى الحقيقة لان  
الحاقا بالتكفير في معنى  
التحقق المذكور فخرج  
بالتحقق لغو اليمين الاتي  
والمحتمل نحو لامون أو  
لأصعد السماء لعدم تصور  
الحث فيه بأنه فلا انحلال  
فيه بتعظيم الله تعالى  
تخلاف لامون ولاصعد  
السماء واقتان الميتاته  
من جهة تكفيرها لتمام  
بقدر وقت تكفيرها  
وذلك لتكفيرها لتمام  
ولا تزده على التعريف  
لهمهاته بالاولى اذا انحلت  
فهذه ثابتة عند احتمال  
الوقوع وعدمه بخلاف هذا  
فإنه عند الخطأ التلمذة  
الاسم لعدم استحقاقه العزة  
وأيدل بحتمل تغير ثابت  
لدخول ما يمكن والمستع  
وأجمعوا على استحقاقها  
وجوب الكفارة بالخط  
فيها وشرط الحالف يعلم بما  
مر في الطلاق وغيره من  
ومما يأتي من التفصيل

المصادقة كانت اليمين أو كذب مع العلم بالحال أو الجهل به اه (قوله بما يأتي) أى في المستن (قوله بنحو  
الطلاق) أى كالطلاق اه عش (قوله غير بعد) أى لغيره من المعنى المنع من الموقوف عليه كضمين الحلف بأنه  
كذلك اه عش (قوله موقوف) أى ما اقتضاه كلام الرافعي (قوله أى لا يطلب) ألا يكون الطلاق مدعولا  
لغير القسم أى لم تغير العادة اه سيعبر (قوله أى لا يطلب) كلامهم كالصريح في ان الراد لا يصح  
أن يخطفه أى على صورة الحلف بانتهى الطلاق لا أفضل كذا اه سم (قوله وان كان فيه) أى في الحلف  
بالطلاق (قوله وحديث) أى حين أن يسمى الحلف بنحو الطلاق معنا (قوله انه ما لم يسمع لسان اليمين الخ) فيه  
أن ما نقله عن اقتضاء كلام الرافعي وأيد مقتضاه أن الحلف بالطلاق عين حقيقة أيضا أى شرعا اذ الكلام  
في اليمين شرعا اه سم (قوله الخ) أى باليمين الحقيقة نحو الجحار من متعلقان بالالحاق (قوله في التحقيق المذكور)  
الخ ليس الكلام في ذلك بل لا ينبغي أن يكون محل نزاع فتأمل اه سم (قوله فخرج) الى المتن في المعنى الا  
قوله لا يتصوره لئلا يشترط الحالف وقوله يعلم بالمكلف (قوله نحو لامون الخ) أى كقوله والله لامون  
الخ اه معنى (قوله لعدم تصور الحث في الخ) عبارة المعنى والاسم لتعريفه فلهذا قلنا في الحقيقة فلهذا  
لا يتصور فيما لحث اه (قوله بانه) أى بالخطأ فانه وان كان يمكن الحث فيه بالصعود فلهذا قلنا يصعد  
بأنه فعل هل يحسنه يلزمه الكفارة أم لا وانما نراه هنا يحسنه يلزمه الكفارة بكثره وشيئا العزى اه  
يعبر (قوله بخلاف لامت) هذا المثال يظهر اذا كان الماضي بمعنى المضارع كما عبر به التامية قال  
عش قوله بخلاف لامون الخ أى وعينه في الطلاق اه (قوله ولاصعد السماء) أى عمل تخزن  
العادة له فصددها اه عش (قوله ما لم يسمع) بقدر وقت كذا الخ هذا لا يظهر بالنسبة الى المثال الاول وكان  
بمعنى المضارع (قوله لا ترد هذا) أى صيغ لامت الخ (قوله لفهمهاته بالاولى) في معنى لان الاولوية  
لا تعتبر في التعاريف قطعا كما عبر به المعنى كغيره في الكلام على عبارة الموقوف التي تعبر بفحصها لكلام  
اه سم عبارة السمع قوله لفهمهاته الخ بقوله لفهمهاته بالاولى بالنظر للحكم مسلم وعدمه ودها على  
التعريف محل نظرا لاولى ان يقال في التعريف بقوله الغش بقينا وعلى تقدير وهذا وان كان هو المراد  
لكنه لا يذوق الاراد اه (قوله فيه) أى العاقل في المحتمل (قوله بخلاف هذا) أى نحو لاصعد السماء  
الخ مما ينتج فيه التبر (قوله فانه) أى الخالف (قوله وأبدل الخ) ببناء المفعول وعن أبيل الروض والمعنى كما  
مر (قوله بغير ثابت) الباء داخله على الآخر (قوله لا يثبت فيه) أى في تعريف اليمين (قوله والمعتق) هذا  
هو المقصود اذ لا يمكن داخل في التعريف الاول أيضا (قوله على اقتضاءها) أى اليمين على المعتق  
(قوله وشرط الحالف الخ) عبارة المعنى (تبيين) أهمل الله فحساب الحالف استغناء عما سبق من معنى  
الطلاق والا يلا وهو غير كاف في الاستنباط ان يقال كلف مستن الخ اه (قوله وهو) أى ضابط الحالف  
(قوله مكلف الخ) مثل الآخر وسواء يصح به اه سم ومكر مظهره ولو يحق ولهم ما لم يذكر بعده  
أو عدم تصوره اه عش (قوله أى باسم) الى قوله وعلى التامية (قوله أى باسم دال الخ) ولو شارك في حلفه  
بين ما يصح الحلف به وغيره كواثمه والكعبة فالوجه اعتقاد اليمين وهو واضح عند الحالف بكل أو أطلق  
الفاخر (قوله الحالف) فاعلم وقوله الحث مقوله (قوله نعم موقوف لم الطلاق لا يخطفه أى لا يطلب)  
كلامهم كالصريح في ان الراد لا يصح أن يخطفه أى على صورة الحلف بأنه بنحو الطلاق لا أفضل كذا (قوله)  
انما هو لسان اليمين الحقيقة في ما تعلم من اقتضاء كلام الرافعي في اليمين شرعا (قوله في التحقيق المذكور)  
ليس الكلام في ذلك بل لا ينبغي أن يكون محل نزاع فتأمل اه (قوله لفهمهاته بالاولى) في معنى لان الاولوية  
لا تعتبر في التعاريف قطعا كما عبر به المعنى كغيره في الكلام على عبارة الموقوف التي تعبر بفحصها  
الكلام (قوله والمعتق) ما يتحقق (قوله وهو مكلف الخ) مثل الآخر ويصرح به ما ساقى في هامش قول  
المصنف ألا يكتمه مسلم عليه حث ولو كانه أو رواه أو أشار اليه بدأ وغيره فلا قتاله (قوله لا تعتقد  
الاذن الله الخ) فخرج ذكر بعضهم انها لا تعتقد فيما اذا قاله الله تعالى في قوله فقال الله انما اذناه  
بين القصد وعدمه وهو مكلف أو سكران مختار فلهذا نخرج صبي ومجنون وسكر مولاغ (لا تعتقد) اليمين (الاذن الله تعالى)

أى اسم ذال عليها وان دل على مسغته ما هو في اصطلاح التكلمين المحققين لا نكره عليهم بانهم لا تعرفه الا بمعنى صاحبهم و هو يدعى  
 الزاج وغيره بالزول بل صرح بذلك خبير رضى الله عنه عند قوله وذلك في ذات الله (أوسفه) وسأني فالاول بضم سين (قوله والله  
 ورب العالمين) أى عالم الخلق فلا نكل (٤) مخلوق علام على وجوده المقتضى والحق الذى لا يعوت ومن نفسى (يد) أى قدرته بصرها

كيفية ومن خلق الحبة  
 (وكل اسم يختص به) الله  
 (سبحه وتعالى) غير ما ذكر  
 ولو متقاون غير اسمائه  
 الحسنى كاله والملك يوم  
 الدين والذى عبده أو اسجد  
 له وقلب القلوب لا يتعد  
 بمخلوق كنى وملك الهوى  
 الصبح عن الخلف بالآباء  
 والامم بالخلف بالقرى  
 الحاكم خبير من خلفه  
 انه فقد كفر وقروا بقدر  
 أثر لولا على ماذا قصد  
 تعلمه كنعلم الله تعالى  
 فان لم يتعد ذلك اثم عند  
 أكثر اصحابنا أى تبعاً  
 لنص الشافعى الصريح فيه  
 كذا قال شارح والذى  
 شرح مسلم عن أكثر  
 الاصحاب الكرام فهو  
 المعصومان كان الجليل  
 ظاهر فى الامم قال بعضهم  
 وهو الذى ينهى العمل به فى  
 غالب الاعمال لقصد عالمهم  
 به اعظم المخلوق ومضاهاته  
 لله تعالى الله عن ذلك علواً  
 كبيراً وقال ابن الصلاح يكره  
 جملة من شترعا كاتى  
 ويحرم جملة امرئته  
 كاطلاق ذكر الموردي  
 ان العجب الخلف  
 بالطلاق دون التناهي بل  
 يبرزه الامم ان فعله وفى

فان قصد الخلف بالجموع فيه تأمل والوجه لا يتعد لان جزءه المجموع يصح الخلف به والمجموع الذى  
 جزؤه كذلك يصح الخلف به اسم ويأتى عن عثمان ما وافقه (قوله أى اسم ذال عليها) شغل نحو والذى  
 نفسى بيده فهو اسم كما اقتضاه كلامه بصر به بعضهم وان اقتضى كلامه غير انه قسم للاسم فلهما  
 اصطلاحان اه رضى (قوله وهى) أى الذات (قوله وسأني) أى فى المتن (قوله فالاول بضم سين) عبارة  
 المعنى فالذات كقوله والله يجزى أو نصب أو رفع سواء أعمد ذلك أم لا والمغة كقوله ورب العالمين الخ (قوله  
 أى ماله) الخ قوله فان لم يتعد فى النهاية والمعنى الاقوله الله بعد قول المتن وقوله غير ما ذكر الى كاله (قوله  
 لان كل مخلوق الخ) أى وانما سمي المخلوق بالعالين لان الخ وعلى هذا فالعالين ليس مخصوصا بالاعتلاء وهو  
 ما عليه البرماوى كثير من ذهب ابن مالك الى اختصاصه بالاعتلاء (قائد) وهو السؤال فى البرسم عا  
 يقع من قول العوام والاسم الاعظم هل هو عين أم لا ونقل البرسم عن م انعقاد الميمن بما ذكر اه  
 عن (قوله ومن خلق الحبة) يؤخذ من هذا خلق الاسماء المصغرة تعالى وبه صرح بعضهم اه عن  
 (قوله الله) هذا يقتضى جعل الهام فيه لاسم كما يأتى بصر به والظاهر خلافه اه سم (قوله ومن غير  
 اسمائه الحسنى) تخالق الخلق اه بجري (قوله فلا يتعد الخ) عبارة المعنى والنهاية لان الاعمال معقودة  
 بمن عظم حرمته ولزم طاعته واطلاق هذا لخص بالله تعالى فلا يتعد بالخلق كقول للنبي وجبريل  
 والكعبة وفى الصحيحين ان الله بها كم من تعاقوبا ما يتكبر كل ساقا فلخص بالله اولي صحت والخلف  
 بذلك مكره اه (قوله لمخلوق كنى الخ) أى بحيث تكون عينات غير موجهة للكفر والافى عين لغة  
 وينبى الصالحان لا يتساهل فى الخلف بالنبي صلى الله عليه وسلم لكونه غير موجب للكفر وسما اذا خلف  
 على نية ان لا يفعل فان ذلك تدبير الى الكفر لمد تعظيمه الرسول والاستغناء به صلى الله عليه وسلم اه  
 عن (قوله الكرامة) وقا قاله باله والمعنى كرامة (قوله وهو المتمد) أى القول بالكرامة (قوله وهو الذى  
 الخ) أى القول بالحرمة والام (قوله لقصد عالمهم) أى بالخلف بغير الله (قوله اعظم المخلوق به) أى  
 بالخلف ويحتمل ان المخلوق بمجمله هملتم الفاء وجبتا الجار والمجرى و ثاب الفاعل والضمير لال (قوله  
 وانته) الى المتن فى النهاية الاقوله بنا على لا يناسب وقوله فى قوله يخص بالله قوله مرالى واوردوا لانها  
 عكست عاير ما الشرح الى المتن والروضة (قوله فى حله) أى المتن حيث قد لفظنا للحلا (قوله وهى بنده) أى  
 يجوز الامر من (قوله تصور بين حصر الخ) من اضافته اصدار الى طاعه وقوله لمتن بان معناه الخ الجاران  
 متعلقان بالتصوير وقوله واقتساد الخ معطوف عليه (قوله بان معناه يسمي الله به الخ) أى لان هذا ليس  
 معناه كقولنا ظاهر بل معناه يفر د الله به فلا يشاء كخبره مع ان ما لم يك ذلك الشرح فى حل المتن تكلف

ناكل وفيه نظر بل الوجه انقلدها وان قلنا بنكره فلا يرجع (قوله يختص بالله) هذا يقتضى جعل  
 الهام فيه لاسم والظاهر خلافه اللهم الآن يكون لفظ الله بلسان الهام فلا يأتى ان الله فليست اثم رأيت  
 ما اتى فى هاش (قوله فلا يتعد بمخلوق كنى) وذلك الخ (قوله) وشر لى خلفه بين اصبع الخلف به وغيره  
 كواته والكعبة قالوا حنيفة الميز وهو واضح ان قصد الخلف بكل أد أطلق فان قصد الخلف بالجموع  
 فيه تأمل والوجه لا يتعد لان جزءه المجموع يصح الخلف به والمجموع الذى جزؤه كذلك يصح الخلف  
 به (قوله بان معناه يسمي الله به ولا يسمى غيره) أى لان هذا ليس معناه كقولنا ظاهر بل معناه يفر د الله به  
 فلا يشاء كخبره مع ان ما لم يك ذلك الشرح فى حل المتن تكلف لادلى اليه اذا اتيه لى الرجوع  
 لا  
 خبره بضم حافى بالطنى ومن ولا استغنى به الامتياز وانته الباعلى المقصور وبناء على ما قرر فى حله الذى  
 ملكه شلو لا يناسب لانه لهما فى الروضة على المقصور وعليه فى قوله يختص بالله لانه لم يأتى على المقصور والمقصور عليه به بنده  
 تصور بين حصره لهما على المقصور فقط لمتن لان معناه لا يسمى به غير الله وهو الرادوا فسادا فى الروضة بان معناه يسمي الله به ولا يسمى  
 بغيره وليس مرادوا هو اكل القسم والتشريف ما يوضح ما ذكره

لاداعي اليه اذ لا يتبادر ليس الرجوع اليه من على الله تعالى فالباعدا عليه فيحصل القصور عليه كافي  
 الروضة اه سم **(قوله)** وأورد على المتن أي على قوله لا تتعد الا بذات الله تعالى الخ الميم القموس أي غانما  
 بذات الله الخ لم تتعد اه سم **(قوله)** وهي ان خلف الخ) عبواتا لروض مع شرحها المتني فان خلف كاذبا  
 غانما بالمعنى ماض فهي الميم القموس سميت بذلك لان القموس صاحبها في الامم أوفى الناس وهي من  
 الكبار كما ورد في البخاري وفيها الكثرة لقوله تعالى ولكن يؤخذكم بما غنمت الاعيان الآية وتعلق  
 الاثم لا مع وجوبها كافي الظاهر ويجيب التمر بآيضا اه **(قوله)** لاخير هو قوله بذات الله الخ لقوله الاول  
 هو الاعتقاد اه عش **(قوله)** على ان جعله متقدما الخ) وأشار النهاب الى ان تصحيح هذا في حواشي  
 شرح الروض وذكروا وانظروا فيها فائدة الخلاف ثم نقل عن البغوي انه لا خلاف في المنذهب  
 في الاعتقاد اه ومن قال من الاعجاب ثم غنم متقدما رد ما قاله أو حنفتا لا كفاية فلهما وانما أراد انهما  
 ليستا منعقدتان اعتقادا يمكن معه البر والحنث لا اعتقادا هلست متعينة ليمين من غير إمكان البر أو طالق في ذلك  
 فلم يرجع اه وشيخي **(قوله)** فالي ابعادها أي الميم القموس وهو أي اعتقادها هو المتعذر وتظهر  
 فائدة ذلك في التعاليق اه عش ومرأ تغاض المني والروض وشرحوا النهاب الى اعتماده أيضا  
**(قوله)** ناهرا الى قوله واستشكل في المنفى الاقوة والمصور وقوله غالبوا الى قول المتن ورف القصر في  
 النهاية الاقوة ثم رأيت الابقع وقوله وحلنا الى المتن وقوله والفرض الى المتن وقوله وما في معناها سائر  
 وقوله ثم رأيت الى قوله وآن وقوله وان نازع فيه الاسوي وقوله كانه الخطابي وغيره **(قوله)** يعني الخ) أشار  
 به الى بعد التفسير عبارة المتعرج مع شرحه الان وبه غير الميم وليس بيمين فيقبل منه ذلك كافي الروضة  
 كاصلها ولا يقبل منه بذلك الطلاق والعاق والابلا ظاهر التعلق حتى غيره به فعمل المستثنى منها أو أراد  
 بما أي بالاسماء المختصة تعالى غيره تعالى فلا يقبل منها اذ نهى ذلك لاظهار ولا باطنا لان الميم بذلك  
 لا يحتمل غيره فقول الأصل ولا يقبل قوله لم أرد به الميم مؤول بذلك أو سبق فلم اه وقوله مؤول بذلك أي  
 بارادته انقضاءها أو سبق فلم أي أن يقضاه على ظاهره **(قوله)** لم أرد بما سبق الخ) ويمكن جعل المنزلي حذف  
 مضاف أي لم أرد به متعلق الميم وهو المصروف به اه سم **(قوله)** في نحو بالله الخ) أي من كل حلف بما يدل  
 على ذاته تعالى فقط أو مع صفة تمولس المراد بنحو الحلف بما يدل على الذات فقط وأبرز بذلك عن قوله بعد  
 دون طلاق الخ اه عش **(قوله)** أردت بها أي بالصيغة المذكورة **(قوله)** ثم ابتدأ الخ) راجع لكل من  
 قوله كباية أو والله الخ وقوله أو وثقت الخ **(قوله)** فانه يقبل ظاهر الخ) أي حث لا قرين بخان كان ثم قرينة  
 تدل على قصد الميم لم يصدق ظاهر المعنى وروض مع شرحه **(قوله)** لكن بالنسبة الخ) الله تعالى دون طلاق  
 الخ) عبواتا للمني والروض مع شرحه موافقا قبل معناها أي في الحلف بما يخص به تعالى ارادة غير الميم  
 بخلاف الطلاق والعاق والابلا تعلق حتى الغير به لان العدة تحب بأسواء ألفاظ الميم بال قصد بخلاف  
 هذه الثلاثة فدعوا فيها تخالف الظاهر فلا يصدق اه **(قوله)** دون طلاق والابلا الخ) صورته ان خلف  
 بالطلاق ثم يقول لم أرد به الطلاق **(قوله)** بالنسبة الخ) الله تعالى دون طلاق الخ) يعني ان راد كرهنا لباقي  
 نظائره في الطلاق وما بعده كحرفي أو لم اقلوا فلا تملأ أنت طلاق وقال أردت ان دخلت النار لا يقبل ظاهر اه  
 وشيخي بل أردت بحل الواقعة لا وان يقول لبعدها ثم حرم يقول لم أرد به العتق بل أردت به أنت كالحرف

الهامن به على الله تعالى فالباعدا عليه فيحصل القصور عليه كافي الروضة **(قوله)** وأورد على المتن أي قوله  
 لا تتعد الا بذات الله الخ **(قوله)** الميم القموس أي غانما بذات الله الخ لم تتعد **(قوله)** وهي أن يحلف على  
 ماض كذا الخ) عبارة الروض فان حلف كاذبا غانما على ماض فهي القموس وفيها الكثرة قال في شرحه  
 لقوله تعالى ولكن يؤخذكم بما غنمت الاعيان ثم قال ويجيب فيها التمر بآيضا انتهى **(قوله)** يعني لم أرد  
 بما سبق الخ) يمكن جعل المتن على حذف مضاف أي لم أرد به متعلق الميم وهو المصروف به **(قوله)** فانه يقبل  
 ظاهرا كافي الروضة وأصلها لكن بالنسبة الخ) الله تعالى دون طلاق والابلا الخ) عبارة الروض ويصدق

وأورد على المتن البين  
 القموس وهي ان خلف  
 على ماض كاذبا غانما  
 عين بالله ولا تتعد لان  
 الحنث اقترن بها الظاهر  
 وكذا ما ناعلى الاصم ورد  
 بانه اشتباه انشأ من وهم ان  
 المصور الاخير والمصور  
 فيه الاو لوليس كذلك بل  
 المتران المصور فيه هو  
 الجزء الاخير فاعتقادها هو  
 المصور واسم الذات أو  
 الصفوة المصور فبقتله  
 كل عين منعقدة لا تكون  
 الا باسم ذات أو صفوة هذا  
 حصر صحيح لان كل ما هو  
 باسم الله أو صفته يكون  
 منعقدًا فتأمل على ان جعلنا  
 متقدمين قولنا فاعتقادها  
 (ولا يقبل) ظاهره ولا  
 باطنا (قوله لم أرد به الميم)  
 يعني لم أرد بما سبق من  
 الاسماء والصفات الله تعالى  
 لانها تصرف معناها لا تتعمل  
 غيره أمالو قال في نحو بالله  
 أو والله لا تطلق أردت بها  
 غير الميم كباية أو والله  
 المستعان أو وثقت أو  
 استعنت بالله ثم ابتدأت  
 بقولي لا تعلق فانه يقبل  
 ظاهرا كافي الروضة وأصلها  
 لكن بالنسبة الخ) الله تعالى  
 دون طلاق والابلا عتق

فلا قبل ظهور التعلق حق القرية (دونا) (٦) انصرف المصلحة عند الاطلاق (غالباً) الى غير التقيد (كالحرم والخلق والرزق)

والصوت والجوار والتكبير والحق والقاهر والقادر (والرب تتعقده البين) لا تصرف الاطلاق اليه تعالى والى فيها المكالم (الا ان يريد بها غير تعالى بان اراد تعالى او اخلق بخلافه تعالى ارادهم بغيره لانه قد يستعمل في ذلك كحريم القلب ونطاق الكذب واستشكل الرب بالمانه لا يستعمل في غير الله تعالى فينبغي الحائسة بالاولى ودبان اصل معنا يستعمل في غيره تعالى قطع قدميه والقرينة ضعيفة لا تقو لها على الله ذلك القصد (ما استعمل في حق غيره) تعالى (سواء كالتى والوجود والعام بـ كسر اللام والحقى) والصبيح والبصر والعلم والحلم والحقى (ليس بعين الابنية) بان اراد تعالى بها بخلاف ما اذا ارادهم بغيره او اخلق لانها لم اخلق عليهم سواء اُشبهت الكليات والاشتراف انما تتبع الحرمة والتعظيم عند عدم النية ثراً بان أبى عصر من اسبابه ويقع من العوام الخلف بالجناب الرفيع ويروى به الله تعالى مع استعماله على ما جناب الانسان فتعاوده فلا يتعدون نوى به ذلك كما قاله اوز وعقلان النية

في الحاصل الجدي متلاوان يولى من زوجته ثم يقول لم ارده الايلاء اه يعبرى عن الصماوى والاوليان يصور بفعله على ملاذ و حتى لا تعلقنا ولا افضل كذا (قوله فلا قبل ظهر الخ) مفهومه كسحر من المنهج والروض انه قبل منه باننا اه عش (قوله غالباً) محترز قول المصنف لا اتصور (قوله والى غيره) بالتقيد ليس مقابلاً لقوله غالباً لان ذلك مفروض عند الاطلاق وماهنا ليس مطلقاً نظراً الى محترز عنه بقوله غالباً ولعله اذا ذكره بعد قوله وما يستعمل في حق غيره الخ مع ذلك فينبغي اه عش أى لان المصنف ذكر ان البين تتعقده فلا يصح ان يكون محترزاً او واجباً له بالتقيد بقوله الابنية ولكن الاول شامل للاطلاق مع ان يكون محترزاً اه يعبرى (قوله والى فيها المكالم) أى لا العموم ولا العهد قال يرويه يكون لام التعريف للمالك قولاً بدارجل تريد الكمال في الرحلة وتكادى في أسماء الله تعالى فاذا قلت للرجل أى الكمال في معنى الرحلة والعالم أى الكمال في معنى العباد كذا بقية الاجماله اه معنى (قوله ما) أى بالاجماله المذكورة ولكن الانسب لقول المنزه وقوله الا لانه قد يستعمل الخ لئلا تكبر (قوله) بان اراده تعالى الخ) هذا بيان لطوق الاستثناء وقوله بخلاف الخ بيان لغومه (قوله لانه قد يستعمل الخ) أى قبل ولا يكون بينا لانه الخ اه معنى (قوله في ذلك) أى في حق غيره تعالى مقدماً اه معنى (قوله بالاول) أى بما انتصر به تعالى (قوله يستعمل في غيره) يعنى صدق على غيره تعالى (قوله قصد) أى الغير اه عش (قوله بكسر اللام) الخ قوله والاشتراف في المعنى (قوله بان اراده تعالى الخ) أى يوسع غيره كان اراد العالم البلى تعالى وخصما آخر كالتى أو غيره اه عش وقد قدم عن س ما وافقه (قوله اُشبهت الكليات) أى ما تحتاج الى النية (قوله والاشتراف) أى بينه تعالى وبين الغير (قوله يروى به الله تعالى) وبنيق ان الله في الحرمة والقصد في النية صلى الله عليه وسلم اه عش وفيه وقتاً لتفهم الفرق (قوله) لاجنب الانسان الخ) أى يجرم اطلاقه على تعالى سوا قصده وأطلق وان كان عاملاً لكنه اذا صدر عنه يعرفه فان عادها يجرز ومثله في امتناع الاطلاق عليها مع كثير من قول العوام اتكملت على جانب الله تعالى أو الجملة على الله كما تقدم في الحقيقة اه عش (قوله فلا يتعدون نوى الخ) سذكر عن قريب خلاصه اه سم (قوله ولولمنا الخ) غاية (قوله والثاني) عطف على قوله فالاول بقسميه (قوله الثانية) الخ قوله وان تازع في النية الاقوله فان اراد الخويلع وقوله عالم والى والآخران (قوله الثانية) اخرج الفاعلية كالحاق الرزق فلا يتعقدها كما صرح به الرافى واخرج السلبية ككونه ليس بجسم ولا جوهر ولا عرض

حيث لا فرق بين ان قال لم اقصده ولا صدق في الطلاق والتعلق ولا يلاعننى (قوله فلا يتعدون نوى) سابقاً في هاشمى لا يتبعه خلاصه (قوله والصفة) كوعظمة الله وعزته الخ) قاله الرزكى المراد ان يكون مبنياً على جواز اطلاقه الا على ما فصل القاضى أبو بكر وغيره فيما هوهم صافيتهم وما لا وهم فيجوز ثم قال من الصفات الثابتة ككونه تعالى أزلاً لانه واجب الوجود هو كذا ثالثة على القات ومنها السلبية ككونه ليس بجسم ولا جوهر ولا عرض ولا في جهة ولم ار فيها شأواً والظاهر اعتقاد العين من الاله فادعة متعلقة بالله انتهى ثم قال انه أى في كتاب الحشمة لولا قال بسم الله لا تعفن فهو يروى عنه فلا تلاقن الاول من ايمان الناس ولهذا يقولون بسم الله أو تزل من عنده السور قال الرافى وذلك ان تقول ان قلنا الاسم هو المسمى فالخلف بالله تعالى وكذا ان جعلنا الاسم صله وان اراد بالاسم التسميت لم يكن بينا الا ان يراد الوصف انتهى وعلموا الرافى في آخر الباب وان بعضهم أجاز الخلفه قال لولا قال بسم الله لا تعفن كذا فهو عين لولا قال بسم الله تعالى فلا تلاقن الاول من ايمان الناس الا ترى العاقل يقول بسم الله الذى أو تزل من عنده السور وان تقول لا تلاقن الاسم هو المسمى فالخلف بالله تعالى وكذا ان جعل الاسم صله وان اراد بالاسم التسمية لم يكن بينا فادعوه بصفة الله سبحانه ان يكون عيناً الا ان يراد الوصف انتهى وكله اراد التسميت لا الخلفه وبالوصف لولا الوصف ولعل قول الرزكى السابق ولوروده الله عرف عن قول الله بصفته الله (قوله)

لكن

لا تورع الاستعمال ولو سلم ان الرفيع من أسماء تعالى شاعلى أخذها من نحو رفيع الربان ومما ينفى الرديف (والثاني) يختص من المعاني بالاشهر كقوله هو (الصفة) الثانية

لكن بحث الزركشي الاتصاف بالامية قد عنت عليه تعالى اه وشيعة (قوله كوعظمته بالغ) قال  
 الزركشي من الصفات انما يتكبر كونه تعالى ازيلاته واجب الوجود منه الحلية كونه ليس بحجم  
 ولا جوهر ولا عرض ولا جهة ولم ارفه شيئا والظاهر اتصافا بالامية قد عنت عليه تعالى انتهى  
 وقال الرازي وان خصهم أي اخضعهم قالوا قالهم الله لا تملن كذا فهو عين ولو لا بصفتها فلا تملن  
 تقولوا فاطمة الاسم هو ليس في الحقيقة بل هو كذا ان جعل الاسم صلة وان اراد بالاسم التسميت يمكن عينا  
 وقوله بصفتها بيمينان يكون عينا الان برده الى وصف انتهى وكذا اراد بالتسميت باللفظ والوصف فقول  
 الواصف وقال ابن الصباغ في فتاوه لو قال وقد اتفه يكون عينا لقوله تعالى وما قدرت والله حق قدوة أي عظمت  
 وحسن ابن المنذر عن الشافعي فمن حلف بالقهر له ليس بيمين لان من يوبه فيكون قالوبه اقول قال الزركشي  
 فانظر القهر مصغرا اوقات اه سم يصف (قوله في الكل) عبادة الغني في السنة (قوله المتن) خبر  
 عن قول الشرح والثاني وما يبينهما اعتراض ومع ذلك يقولوا الصنف عين لاحتمال اليمين أسله لاستغاثه  
 من قوله والا لاستعداد اليمين لله تعالى اوصفتها بل قيمته اه عيش (قوله من قول الناس) نائب  
 فاعل اخذ (قوله ورد الخ) عبارة في المتن ومنع الفرق في ذلك وقال الصحيح ان عظمتها المجموع من الثبات  
 والصفات عاجب ومجموعهما اه (قوله في المجموع الخ) فيشي اه سم عبادة عيش هذا قد عطف  
 ما تقدم من جعل الصفة في مقابلة الثبات مع تفسير الثبات بانه لا يدل على الثبات ولو مع الصفة اه عبادة  
 القلوب وفيه نظر بل هو فاسد فلو كان كذلك لم يصح اضافته أي لفظا عظمتها لله تعالى لان الكل لا يضاف  
 لجزئها فضلا عن المجموع والصفات لا تصنف بالصفات مع الصفات اه (قوله) واخرج الصفة فمتنع وقال  
 ان يقول ينبغي عدم المنع وان اخرج الصفة من رد باللام التمديد للمتواتر له لاحتمالها مع الله أي  
 تراض له لاجل عظمتها فان قيل الثبات تستحق التراض لقائه قلنا لصغره تأمله اه سم عبادة السيد  
 قد يقال يعمل ان يكون لام عظمتها لغاية لاسه لا تراض فعمل التراض محذور العلم به قدومه فيشد  
 فلا محذور وان كان خلاف الاول من جعل الزائهي التضاف تأمل على ان جعل التراض على العباد ليس  
 بيمين اه (قوله حكم الاطلاق) أي في قواسم معان من تراض كل شيء للظلمة عيش (قوله بما يفسر  
 الخ) أي في قولنا الصغرة الصفة كوعظمته بالغ (قوله ان المراد بالاسم) أي في قولنا الصغرة كل اسم  
 الخ (قوله من صفاتها الخ) والفرق بين معنى الثبات والفعل ان الاول ما استحقق الارز والثاني ما استحققه  
 فبالارز قال تعالى في الارز ولا تخالروا في الارز لا اؤمعا باعتبار ما اول بالامر أي بمعنى (قوله المتن  
 الآن ينوي الخ) قال الزركشي علم من استثنائهم ان الصفات الفعلية تخلق الله وروقه الله ورحمة الله لا تنفرد  
 بها اليمين وبه يزم الرازي قالوبه اه باب الامام في واحد مطلقا أطلق الجمهور عدم اتصاف الصفات الفعل  
 لكن جزم الخلفاء في الخصال بانها تكون عينا اذا نواها انتهى اه سم ويضد عدم الاتصاف بما تنفرد  
 كوعظمته بالغ) أي لو قال وقد اتفه قال ابن الصباغ في فتاوه يكون عينا لقوله تعالى وما قدرت والله حق  
 قدوة أي عظمتها وحسن ابن المنذر عن الشافعي فمن حلف بالقهر له ليس بيمين لان من يوبه فيكون قالوبه  
 اقول قال الزركشي فانظر القهر مصغرا اوقات اه (قوله بيان العظمة في المجموع الخ) فيشي (قوله) واخرج  
 الصفة فمتنع لفتل ان يقول ينبغي عدم المنع فان اخرج الصفة من رد باللام التمديد للمتواتر له  
 لاحتمالها مع الله أي تراض له لاجل عظمتها فان قيل الثبات تستحق التراض لقائه قلنا لصغره تأمله  
 (قوله الان ينوي الخ) قال الزركشي علم من استثنائهم ان الصفات الفعلية تخلق الله وروقه الله ورحمة الله لا تنفرد  
 لا تنفرد بها اليمين وبه يزم الرازي قالوبه اه باب الامام في واحد مطلقا أطلق الجمهور عدم الاتصاف بصفات  
 الفعل لكن جزم الخلفاء في الخصال بانها تكون عينا اذا نواها انتهى ثم قال في كتاب اخضعهم قالوا قالوا سلطان  
 اتفه فهو عين ان اراد ما قدره ان اراد ما قدره فلا قاله الرازي اوانه بالابوبه يقولون لو قال قدوة  
 وعظمته يمكن عينا قال الرازي يشبه ان يقال ان اراد ما قدره اوانه بالابوبه يقولون لو قال قدوة  
 وعظمته يمكن عينا قال الرازي يشبه ان يقال ان اراد ما قدره اوانه بالابوبه يقولون لو قال قدوة

وهو كوعظمته بالغ  
 وكبرياؤه ولا مسوطة  
 وقدرته وسببته  
 والقرض لله أي بالظاهر  
 بدلا للمعير في الكل (عين)  
 وان أطلق لانه تعالى بالم  
 قول موصوفاها اشبهت  
 أسماءه القدسية وأخذ  
 من كون العظمة متفنع  
 قول الناس سم من  
 تراض كل شيء للظلمة لان  
 التراض لصفة عبادة لها  
 ولا بعد الاثبات ورويان  
 العظمة هي المجموع من  
 الذات والصفات فان اريد  
 بذلك هذا فصيح أو مجرد  
 الصفة فمتنع ولم يبينوا حكم  
 الاطلاق ويظهر انه لا منع  
 فيه وعلم بما يفسر به الصفة  
 ان المراد بالاسم جميع  
 الاسماء الحسنى السعة  
 والتعظيم وما في معناها  
 من سواء اشتق من صفة  
 ذاته كالجميع أو صفة  
 كماله الخ الان ينوي بالعلم  
 بالمعروف بالقدر والقدور

والعلمة وبابها ظهوراً كذاها كان زيد بكلام الحروف الله عليه والخلق كلام الله تعالى عليها حقيقة شائعة في الكتاب والسنة فلا يكون عنوان الفتاوى على ذلك (أ) وتنبه بكتاب الله ونصرت الواسع والافتاد على ما ظهر منها آيات الركني في الجرح

الشارح كالتباه والفتي قول المستوفى بالفتاوى (قوله وبالعلمة وبابها ظهوراً كذاها) لانه  
قال عايش عظمته في ذلك ما يمشي بشيئ الى آفقه سبحانه وتعالى وقد وادى بالجل والعره والكبر ما يظهر  
أمره على الخلق (قوله كان زيد بكلام الحروف) عبارة النهاية والفتي كان الخ (قوله فلا يكون  
الخ) تفرع على المتن (قوله ونصرت الواسع) كالتباه (قوله تفرع) أي الركني (قوله  
هنا) أي في الميم وقوله ثم أي في حركاته ويطالن الصلاة (قوله وبالقرآن الخ) عطف على قوله تكلم الله  
الخ (قوله لم يرد به نحو الخطبة) أي أو الافتاد والحروف أخذت بما تقدم في قوله وكان زيد بكلام الخ  
اه ع (قوله نحو الخطبة) أي كالصلاة اه معنى (قوله لا ينصرف عن الافتاد الخ) وقد يستعمل  
في المعنى القديم القائم بذاته تعالى وفي الحروف في الالة عليه وقضية التخصيص قوله ما لم يرد به وما الخ  
عند الاطلاق وكذا عند اعادة الحروف وهو مخالف لما تقدم في كلامه فاعلم ما ذكره هنا من جرحه  
ع (قوله ومنه يؤخذ الخ) يتأمل وجه الاختصاص من اه ع (قوله أنه لا فرق الخ) ولعله أي  
الفرق بين الحق المصحف ينصرف عن فالي عنه ما لا ينصرف فلو كان كذلك المصحف فانه انما ينصرف لما فيه من  
القرآن اه ع (قوله وحق المصحف) كذا في أصل الشارح ورحمة الله تعالى اه سيد ع أي وكان  
ينبغي وصق المصحف (قوله وان أطلق) الى قوله وان اعتد في الفتاوى والافواه ويزيد الى المتن (قوله وان  
أطلق الخ) عبارة المعنى ان نوى الميم قطعاً وكذا ان أطلق في الاصحاح لعلنا استعماله في الميم فنزل الاطلاق  
عليه اه (قوله ولا من معناه حقيقة الالهية) لان الحق لا يمكن جرحه وهو في الحقيقة قسم من أسماء الله  
تعالى اه معنى (قوله ولا من معناه حقيقة الالهية) عبارة الجلال لعلنا استعماله فيها يعني استحقاق الله  
تعالى الالهية اه ريدى (قوله وحقيقة الالهية) خبر ان (قوله قال جمع الخ) معتمد اه ع (قوله  
لا يجمع الاطلاق الخ) فضية أنه مع التباين بين الخ اه سم (قوله والكان كايه) عبارة الفتاوى فان  
وضع الحق أو نصب فكاهه لتردد بين استحقاق العاقل والالهية فليس بين الالهية اه (قوله وبين ما يأتي)  
أي في شرح كنهه وادواته (قوله بان تلك صراع الخ) قد يناقش في وجه أحد هاهنا أشهر ان  
الصريح قبل الصرف ففي تفرع فلم يوتر الخ نصرة الثاني ما هنا لم يكن صريحاً احتاج لنبية وليس  
كذلك ففي قوله بخلاف الخ نصرة أي لا وقد يجلب من الثاني بان المراد بالصرح النصوص لا مقابل الكلمات  
فليتأمل (قوله) وفي خبر السبوطي منه رجل حليف به الله أو يشهد الله أو أشفعه وقوله وحق  
هل تعتقد بمنزلة الكفار كما أحضرت أم لا وماذا خلف بالجناب الرفيع وأراد به الله تعالى الجواب لا قل  
عندي ذلك والذي يظهر في شهادته وشهادة الله ليس بين في الاذ كل فنونى ما شهد الله فانه ذكر  
ما مضاه من الناس من يدور عن الميم في جعل في قوله شهد الله فيقع في أشعث ذلك من حيث انه نسب  
الى الله أنه شهد الله وعليه خلاف ما هو عليه وكذا في قوله شهد الله وحق شهد الله لان أراد به الله المسدود  
فكون معناه وحق شهد الله أي علمه فيكون والحكمة هذا معناه صلي بالعلم والخلق الفعل واواد المسدود  
شأن كقوله تعالى هذا يوم ينفع الصادقين أي يوم نفعهم وأما خلف بالجناب الرفيع وأراد به الله تعالى فهو  
بين بلاشك انتهى وتقدم أفاضل فيرو عتيلاً في ما خلفه في الجنب الرفيع اه سم يحذف (قوله صراع الخ)

وكلام ابن سراج في خلافه فليكن ينطبق عليه كلام الجنب السابق انتهى فليتأمل ما المراد بالنصرة والقوة  
والمراد بالفتاوى (قوله نعم قال جمع الاطلاق من جرح الخ) قال في الروض وان قاله وحق الله بالرفع  
أو النصب فكاهه انتهى (قوله ما ضاع قال جمع الاطلاق) فضية أنه مع التباين بين الخ اه (قوله  
بان تلك صراع الخ) قد يناقش في وجه أحد هاهنا أشهر ان الصريح قبل الصرف ففي تفرع فلم

قال (الانريد) بالحق (المعاني) فلا يكون معناه على الالة بل على علمه وقضية كلامه لا في الدعوى ان الطالب أي  
الطالب المدونة الملهك صراع في الميم واعترض بذلك اسم الله تعالى في قوله تعالى في الاصل والافواه على ما ظهر منها آيات الركني في الجرح  
وغيره وان اعتد عنهم بأنهم انما خصوا هؤلاء القائلين بالخلافة والردع بالفتاوى الميم انهم صريحاً بآياتهم وروا في ذلك على مقابل



أى فى اليمين (قوله المشهور) الى قوله بل هو الاصل فى انهاء الاقوله ويزيد باليوبأ (قوله المشهور) وغير المشهور كاللغة المحدودة وهما التيه اه شوى (قوله موحدة) الى قوله ويظهر فى القى الاقوله أى اليوبأ (قوله المتن كعبته مواته) وقوله القاضى غل وانه فقال لانه بالمتنة والرحمن لم يحسب علينا لانه القضاة الخلف وضعت لتبديل أنه لا يجب عن قولنا قل لانه بالمتنة فقال باليه بالوحيد أو قل لانه فقال وانته وهو الظاهر اه معنى وفى سم بعد كرمته عن بعضهم ما صوفيه نظر بل الوجه ما اعتقدها وان قلنا بنكره فليراجع اه (قوله فيه) أى القسم (قوله مراح) أى لفظ الجلالة (قوله ويزيد) على ما فى علو ما فى وزاد المجلد والشيخ أو لم يدع للتلاوة لا قبل الهمزة وسأى أنه كلمة اه (قوله وهو الله) كفى أصله الف قبل الجلالة فكشفت خلفه لانه فان الظاهر أنه غير مدغم رأيت الرأى شرح الالفية نقل عن بعض مشايخه أن حروف الجر خمسة أقسم قسم على حرف كاليه واللام وقسم على أقل من حرف واحد وذلك قطع همزة الوصل فى القسم باللفظ المعظمه فقال أنه لا تعلق كان أقدم صل فلما أقسمه قطع وصلوا يثبت وصل بعد ما كان لا يثبت وصل فاذن خمسة متوهم أقل من حرف اه سدعمر (قوله المحذوف) الأولى التثنية (قوله انما سبدها منها) أى كفى ترأت فان أصله وارثا بهيجرى (قوله المتن وتخص التامه) لان ابدا ما كانت الاصل فى القسم والواو يبدل منها والتاء بدل من الواو وان تصرفا عن البديل والبديل منظم يدخل على شئ مما يدخلان عليه سوى اسم الله قال تعالى الله تتقون ذكر وصف تالين الحشيش ان التاء ان ضاق تصرفها ولم تدخل الا على اسم واحد قد ورد لك لافى انتم صاها شرف الاسمه وأجلها اه معنى (قوله ونازل الرحمن) وقصده الله اه نهاية (قوله الانبياء) بوقا القاميه وشيخنا لا معنى بعبارة فلا تدخل على غير لفظ الله أى لفتولا يقال قولنا قال بنى الماشى الاخشى ترى بال كعبته هو شاذ وأما من جهة الشرع فانه قال نازل الرحمن وألزمه اعتد به كقوله البقي ونائية أنه استعمل شاذ فان أراد غير البمين قبل منه وكذا قال باليه بالموحدة أو واقه لا تعلق كذا قوى غير البمين كوتعقبه واعتمت أو والله المستعان لم يكن معناها وهى مرتبطة ان الاطلاق كالينتوقى انه لا فرق بين السموع شذوذ واقره فى الانتقاد (قوله هما) أى ترى بال كعبته ونازل الرحمن أى يعوهم وان لم يسم كآمر انفعاض المعنى (قوله يورثها الخ) والثانى ان ما هنا لو لم يكن مر محال حاج التية وليس كذلك ففى قوله بخلاف الخ يبحث أيضا لا يقال المراد انى مر احتمد عدم الجر لا تاغول للجر لايات التلاوة بين ما فى الجر وغيره على الصراحة وعدمها وجوابه ان مر احتمد عدمها باعتبار اعتبارها مع قطع النظر عن الجر وغيره واللام يتأخذ الترتيب وقد يجب بان واحد من الوجهين انما هو ولو بدأ بالصراحة فى البمين وليس كذلك بل المراد صراحة اللفظ القسم به فى معناه صوفيه نظر الاله لو كان كذلك لم توقف البمين على انه بنوى به معناه وكلام المصنف مرعى فى خلافه لانه لم يستثن ايراد العبادات فدخل الاطلاق ثم قد يجب بان المراد بالصرامخ المنصوص لاجتماع الكليات فليأت (فاثمة) فى فتاوى السولى مستهتره رجل حلف بشهادته أو بشهادته أو اضاف قوله وسق هل يتعدي عنه وتزعم الكفرة اذا حثت أم لا وماذا خلف الجانب الرفع وأراد به الله الجواب لا تعلق عدى فى ذلك والذى يظهر فى شهادته يشهد الله له ليس بين وفى ذلك كله قانونى ما يشهد فى انه فانه ذكر ما عتاد من الناس من يورع عن البمين فيعبد الى قوله شهد الله فيقضى فى شتم ذلك من حيث انه ينسب الى الله انه شهد الشئ وعلم على خلاف ما هو عليه وكذا لو ضمن البمينه وحق شهد الله لان أو ايدشهد المصدور فكون معناه وحق شهادته أى علمه فكون والحالة هذه عتاده خلف العلم والاطلاق الفعل وأراد العباد المصدرة شائع كقوله تعالى هذا يوم ينفع المصدقين أى يوم تنفعهم واذلخ الجانب الرفع وأراد به الله فهو عين بلا شئ انتهى وتقدم فى الأصح ما السابقة عن أفرو عتق خلاف ما قال فى الجانب الرفع باليه بالمتنة فى شرح الروض وجه كونه مما يحذف لانه ذكره كقوله تالين أو بمرجل ثم استأنف البمين انتهى احكمهما واحد قد مضى انه كلمة مع الذى قد مضى ظاهره قوله السابق ويزيد باليه الخ من انه صرح

الاصح المصطلح المذكورة  
(وحرف القسم) المشهور  
(بانه موحدة) وواو ناه  
فوقه كعبته والله وانه  
ففى مر يحذفه واو  
نصب أو رفع أو سكن لان  
العين لا يفتح الا بعد واو  
واو ناه وهو الله أى بناء على  
ان الالفى الجواز ما على  
الاصح ان الجواز المحذوف  
وتلك عوض عنه فلا زيادة  
وبدا بالبالاظم الاصل فى  
القسم لغو الاعمال فحولها  
على الظاهر والمخبر ثم الواو  
لقرنها من غير جابل قبل  
انما سبدها منها ولا ناه  
من التاء لانها وان شئت  
بالظاهر تم الجلالة وغيرها  
ولانه قبل ان التاء لم يكن  
(وتخص التاء) الفوقية  
(بانه) أى لفظ الجلالة  
وشذربا لكعبته ونازل الرحمن  
ويظهر انما لا تعتقد هما  
الاثنين أطلق الانتقاد

بهم ولو جسد ولو راعى كلامهم فقد أبعد كفى في احتياجه إلى تنقذ نفسه منهم ما الله المتصور في العلم آفة الاستهزاء قبل مروره  
ويتضمن لقبه التلذذ باليسع فعل الانتعاض أي غامض على التصور في معنى أن الجلالة لا تسفل غلب الوان والباع وهو متعاض شاعره  
له وليس في شمله لمرامه أدخل على (١٠) المتصور عليه أي سبيل هو الأصل السالم المجرى أو التضمين بكسر (و) وقال الله سبحانه تعال

(وجه) أى الاستعداد كما ضمير في احتياجه (قوله تنفوذ) المناسب للتبعية (قوله دولته) أى الخوة انتهى  
 إلى الخى الآخرة وأنه الصواب واللاهة أى الصواب وكان الأولى (قوله ياتيه الضيق) وجه كونه يمتنع بحذف  
 للتأني وكلمة قالوا وأما ويل جل من أسأف الميم أى وفى (قوله) أنه بالاستعظام) يفتى عنه قول  
 المصنف لا فى شهر ما تالخص من الرشدى خلافتها (قوله فيقتضى) أى تغيير الصف (قوله لمن طوقا  
 ح) عبارة تالغى ولو حذف الحذف حرف القسم وقالة فيهم زلة الاستعظام وبوجه (قوله ملا) أى الخوة  
 وبه فى النهاية الآخرة على أنى قيل (قوله ملا) عبارة تالغى والروضع من شرس قول المصنف لاهاته ماله  
 والصبر كناية أن نوى الميم فبين والاقلون كما يستعملان في التقليل من الشار ومثله وأيم الله ضم الميم  
 أشهر من كسر هاء وصل الميم ويحوي وقصهوا لأن الله كذلك وأعلم يكن كل منهما مائة إذا أطلق لانه  
 وان أشهر في التنفوذ وقيل الميم لا يبرح فلا يخلص اهـ (قوله) يجوز زمل (الف) أى الذى حرز من  
 الخلافة بليس قوه بعدد ما يتناهب على هذا غير كرم ألف الاستعظام الذى مر غير كون ألف جارة تالغى  
 فى موضع ضم من خلافه ونقض الشبهان تأمير فى هذا اهـ رضى (قوله) وأمر الله الخ) عبارة المتنى  
 والروضع من شرحه قوله المصنف وأمر الله بالبر ائمه البقاء والجلية كذلك أى كتابه وأعلم يكن مرعبا  
 لأنه يعلق مع ذلك فى العبادات وقوله على عهدا يتوهمه وأما يتوهمه هو كالتة كل منها كذلك سواء  
 ضاف الصلوات إلى الضمير كمثل أى الاسم الظاهر والملا يدعيه الله تعالى به الميم استحقاقه لأصايب  
 ما أوجب علينا وتعبه وأذا نوى غيره العبادات التى أمرنا بها فان نوى الميم بالكل انعقد عين  
 واحدة والجمع من الألفاظ تأكد فلا يتعلق بالحدث فيها إلا كقوله واحد ولو نوى بكل لفظ هنا كان معنا  
 ولم يزلما لكقارة واحدة كقوله فى القتل أو ادمر مارا اهـ (قوله ولا يتنافه) أى الاحتياج إلى التابة  
 وكان الأولى التبريم (قوله الأولى) أى على المتن ودوته مع ذلك الخ فاعل بنافى وقوله أجاز الخ على لغة  
 عبارة النهاية بولناض الرحمن فيما ذكر على أنه فعل بمعنى ما لم يحذف الجواز عبارة المعنى وشج الاسلام  
 والحق لا يمنع انقضاء الميم على أن غير الوق لا نحن فيض الصب بقرع الخافض والجبر بحذف الخ وأما الرفع  
 فيصح أيضا أن يكون ابتداء بأكلام اهـ وبذلك علم ما فى صنيع الشارح (قوله بحذف الجواز) قال  
 سيبويه ولا يجوز حذف حرف الجر واقع على الألف القسم اهـ معنى (قوله بنوى) أى فتشدد منه  
 (قوله لنوا) خلافا لما يتوالم فى عبارة من ماعين أنه نواها على الراجح خلافا لجمع ذهبوا إلى أنها نواها (قوله  
 لان هذه) أى الباء اهـ معنى (قوله أو ليت) الخوة وبما عارف فى الخى والى قول المتن طوقا لان ضلغنى  
 النهاية (قوله لا يبرح) بفتح الخ الأولى خة الخ (قوله) أليس حذف الله) أى من كلامه فى المتن والشرح

كذلك يجوز زوال اللبس عنه  
إذا حكمهما واحد (ورفع  
أفضلهما) (وس) أوسكن أو  
قال أشهد بقاءه وألعمرقه  
أو على عداقه وميثاقه  
ففت وأمانته وكفاته  
لاطن كذا (فليس بين إلا  
بنية) القسم لاحتد له لغيره  
احتمالاً لا ظاهراً ولا يتناقض  
في الأولى مع ذلك نحو إذا  
المرحى عصف الجبل وأما  
عاه والصبغ فرعاً لا يخص  
والرفع يحذف لغيره لأنه  
احتماله والكون بإزاء  
الوصول يمر في الوجه على  
أن هذه كلها لا تتناول شذوذاً  
بل قبل الرفع لمن لكنه غير  
صحيح كقتر وقيل يفرق  
بين محوي ويحوي وديانة  
حيث لم يتو اليقين سوى  
غيره في احتمال انضمامه  
بتشديد اللام وحذف الالف  
لنحو وان فويها المين لان  
هذه كغيره الحلاله ذهني  
الطوبه ذكره في الرضة  
وهو مقبولان أعرض عن  
ونقلانا وان سلمنا التامه  
هي غير يستدل في الاستعمال  
المر في خلافه ولعلها لزوم  
انها تستعمل في المنسوخ  
في السنة العوام كالمسح  
غير واحد لا يبرأ بالشوع  
في الستم (و) قال أنعت

أَوْ أَقْسَمُ أَوْ حَسْبُكَ أَوْ أَلْفُ أَوْ أَوَّلُ (بِقَوْلِهِمْ) كَذَلِكَ (فِيهِمْ أَنْ تَوَافَا) لِأَنَّ أَدْعَاءَ الْعَرَفِ بِاسْمِهَا بِعَيْنِهَا أَيْدِ (قَوْلُهُ) يَنْتَهِي (أَوْ أَلْفُ) الْعَرَفِ الْمَذْكُورِ وَبِهِ فَارْقٌ شَدِيدٌ وَأَشْهَدُ بِأَنَّهَا تَحْتَاجُ لِقَوْلِ الْعَرَفِ بِاسْمِهَا بِعَيْنِهَا تَمَّ حُرُوفُ الْعَلَانِ صَرِيحٌ بِأَنَّهَا مَبْدُوءَةٌ بِحَرْفِ الْفَتْحِ (قَوْلُهُ لَمْ يَصُدِّ) بِمَعْنَى كَرِهَ (أَوْ حَسْبُكَ) بِمَعْنَى كَفَى (أَوْ أَقْسَمُ) بِمَعْنَى صَدَّقَ (بِأَنَّهَا) فَلَا تَلْزَمُهُ كَقَوْلِهِ (وَكَذَلِكَ الْمَعْلُومُ) قِيلَ قَوْلُ الْمُصَوِّفِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لَا تَلْزَمُ الْبَرَاءُ

ولوقى نحو أقممت بقلته  
 لادلتك (على المذهب)  
 لاحتساب ما يعمد به لظهوره  
 ولوعرفته عين ما يقبل  
 في نحو أقممت بها (ولو  
 بالغيره أقممت عليك  
 بقلته أو سألك بقلته تعان)  
 كذا (وأردع بنفسه فيمن)  
 لصلاحة اللفظ لهام  
 استظهره على السنة في  
 الشرع وكأله في الأخيرة  
 ابتداء الخلف بقوله الله  
 ويندب العضا طباروق  
 غير مصب وظهر الحاق  
 المكر وبها ثرا ينصصا  
 به أن كثر الخلف وقال  
 أحمد بن الخطاب (والا)  
 يقصد بمن تقسميل الشفاعة  
 أو بمن الخطاب أو أطلق  
 فلا تنصق اليه لعل  
 يحلف هو ولا الخطاب  
 وظهر منه حيث حوى  
 بين حلفه وغيره ما هما  
 لاهنا أن حلفت عليك  
 لميت كقمت وأليت  
 عليك ووجبان هذين  
 قد يستعملان طلب  
 الشفاعة بخلاف حلفت  
 وبكره والسائل بالله أو  
 وجه في غير المكره  
 والسؤال بذلك كالمسألة  
 قال إن فعلت كذا فانا



وليس بالواضع لانه قد اذن في ارضه او لم يصد هاهنا بل في قوله لو اذنه الجوز ولا يقبل ظاهر لدعوى التوفيق طلاق او اذنه كما  
سره (وصح) الجوز (على ما مضى) يكفك كذا او اذنه بما جاء (على) على (سبيل) (١٣) كذا لمن كذا اولاً ثم كذا لغيره الصبح والله

لا غش ورنه شرا (وهي)

أي العين (مكرهه) لقوله

تعالى ولا تقبلوا عرضة

لا تأكلكم أي لا تكثر ورنه

الحلف به ورنه بن صلبه

انما الحلف حث أو ندم

وهذا هو الاصل فيها كما فانه

قوله (الاقطاعه) من فعل

واجب أو مستدبر وترك

حرام أو مكره فطاعة

اتباع القسوس السابق وانه

لا غش ورنه يشاؤا للحاجة

كترك كذا كلام كقوله صلى

الله عليه وسلم فواقتلوا

الله حتى تملوا أو قتلوا

قوله وقاتلوا تعلقوا ما اعلم

انضمت طيلا وليكن كثيرا

والاقطاعه دعوى عندها كم

فلا يكره بل قال بعضهم

يسن وانما يقابل الندي

الارتاب ان كانا ديني كق

الحديث وفي الاخبار ان

فصد من المصلحة

عن الحرام لو دخل مع

ذلك فتصغره العين

وتعليه أكل كاهو ظاهر

(فان حلف على ترك واجب

أو فعل حرام عصى) بالحلف

ثم لا يصح من حلف على

ترك واجب الكفاية

يدين عليه أو يمكن حرقه

كأنه قد بسط بالعبارة

بمعناها البقني واستدل

لأنهما بقوله أسرن

الضرر وانه لا تكثر تامة

الرابع (وزم الحلف) لأن

كذا أقر ما في كاس (قوله ليس بالواضع الخ) عيونا لها تيمنا ذكر صاحب الكفاية من ان من ذلك ان  
دخل الخ غير ظاهر لانه ان قصد العين الخ (قوله صلى الله عليه وسلم) أي في نفسه لم يرد فيه له عشا (قوله ولا  
تقبل ظاهر الخ) مفهومه ان يقبل منها ما اياه عشا (قوله كاس) أي على ما في شرع ولا يقبل قوله  
الخ من لانه وجد في تقبل والا فلا له عشا (قوله العين) أي القول المأثور تركه بنو بني الغني  
الاقوله وروى إلى المتن وقوله بل قال إلى المتن وقوله واستدل إلى المتن (قوله يكفك) أي القول المأثور تركه  
مستدبر في النما بالاقوله أي لا تكثروا إلى المتن وقوله وانما يقبل المتن وقوله لكن القول كان (قوله  
لقوله تعالى الخ) ولا يرد بما يعرض عن الواقع قال الشافعي بالحلف بالله صا فلا كانا به تيمنا أي لا قبل  
البلوغ ولا بعد عشا (قوله وهذا هو الاصل الخ) عبارة عن كفاية (تبيينه) كذا في الاصل المصنف أن يقول في  
الجنة كافي والمراد انهما صنفه كاسا في كاسه من لهما وما هو مباح ومنها ما هو مستحب وقد نصه (قوله  
والاحاجة) أي فلا تكثره أه سدر (قوله والاقطاعه الخ) وضع المراد من قوله وفي الأخير الخ أه  
سم (قوله فلا تكثره) أي أن كانت الدعوى مدعى أه معنى (قوله في الأولين) أي التو كيدوا التنظيم  
(قوله وتعليه الخ) قد يقال التعليل في العين اما بالبراء كاهو لا بد منه ولا يميل إليه الا بعد التصرف فيقع  
المستطفي في المصلحة بالتصرف وما بالتمسك بالعبارة فيقول وقولا في طيلا عما عصى واما بالاجتهاد  
لا تصد التصرف التام فليست ثم تصور تلك كاسا كما بان في قوله يمول الدين في كاسه ما وضع سدر (قول  
المتن فان حلف على ترك واجب الخ) لو حلف على فعل واجب أو ترك حرام أطاع بالمسكن وعصى بالحلف  
وعليه به الكفاية أه معنى (قوله أو يمكن حرقه الخ) عطف على الكفاية فلا على لم يدين عشا  
الغني واستثنى البقني من المورث الاول مستثنى الاول الواجب الذي يمكن حرقه كالمصاص بعد  
الحكمه فانه يمكن حرقه بالعبارة التي استدل بها على الكفاية كاهو حلفا يصح على فلان الميت حيث  
لم يدين عليه فانه لا يصح به الخ أه (قوله تارة في البيع) الر بيع اسم امرأه وجب عليه في بيعانية  
نما أه عشا (قول المتن وزم الحلف) انظر حتى يفتق حث في فعل الحرام هل هو ملون أو يرمز  
على أن لا يفعل فيه نظر والآخر الاول ولكنه يصح عليه العزم على عدم الفعل والندم على الحلف بطعن  
بذلك من الام وانما نص الكفاية بعد الموت يفتق أن يجعلها بعد الحلف صا لغيره أو يمكن أه عشا  
(قوله لا احتمال الموت فيه) أي فبين عشا عشا فلا حث أه سم (قوله من صدق الخ) الظاهر ان النفقة  
مع ذلك باقية في ختم وتضع فانه هذا الطريق فيما قاله حلف على عدم الاتفاق مدعى تغير تكب هذا  
الطريق إلى انقضائهم حتى لا يثبت في اذا طالته مخصوص النقص فواتعت من قول القرض وقبول  
الصدق أو طالته أيضا وكان فلا تدين في أن زما المقدم وان حث فليست أه سم عبارة السدر  
وليتأمل في هذه المسئلة لان ما ذكر ليس في سقوط الواجب فهو مع ما ذكر أم ترك الواجب لم يرد في  
التصور او اذ من نفقة كل يوم بعد استقراره ولو عصى فلا يرض أم التأخير من نفقته بنفقه سقا  
الام ان لم يكن في كلامه ما يمنع من ان التزيم يصح بالمعذور وقبل الجاهة ثم رأيت في تطبيقه منونة  
على ذلك (قوله والاقطاعه الخ) وضع المراد منه وفي الأخير الخ (قوله أو يمكن حرقه) كاهو ظاهر  
انه يصح ان قصد بالحلف الامتناعه وان امتنع مستحسن العبارة (قوله فلا تدين الخ) هذا يدل على  
تناول الصرم في الابتناء لصوره الماسدا انما في حاله بيقه (قوله لا احتمال الموت فيه) أي فبين عشا عشا  
فلا حث ان عشا صا لهما (قوله من صدق الخ) الظاهر ان النفقة مع ذلك باقية حتى ختمه ونسب فائدة  
هذا الطريق غير انما حلف على عدم الاتفاق مدعى تغير تكب هذا الطريق إلى انقضائهم حتى لا يثبت في  
اذا طالته مخصوص النقص فواتعت من قول القرض وقبول الصدق أو طالته أيضا وكان فلا تدين في

الاقطاعه على هذا الحلف مستدبر (كقوله) ومنه لو حلف بالطلاق لصوم العبد لزم الحشو حتى يعا الطلاق لكن مع غر وبلا احتمال  
موتيه ولو كان له طريق غير الحث كذا يفتق على تركه حتى لا يتركه صا لغيره من صدق



خبرنا عن جوعه بن وهب عن ابي عبد الله  
جميعا والتقدم على احد  
اليسين ياتر بجزء  
الزكيات الاولى تاحيها  
عن حماد بن عيسى الخلف  
ومر من من حقه على متبع  
البر بغير خلاف فعلى  
فمن كان وقت الكفارة  
فمنع قد جعل الحث  
لانه عبادته بغير قبله على  
حتم (حرم قلت هذا اصح  
وايه اعلم) فلو سفلنا  
فكثير من لم يؤمر بكفارة  
اخرى لان الحظر فى الفعل  
ليس من حيث العين حرمة  
المحظوف عليه بل هو بعدا  
فالكفارة لا تتعلق به استباحة  
وسرط اجزاء المجل  
كفارة بقا المباح حاشا  
الى الحث بخلاف تطهيره  
تجمل الى كذا لا بشرط بقا  
المجل الى الحول بل يحتاج  
لفرقه اذ يفرق بان  
المستحق تشر كاطعام  
وقد قبضوا حقه بزره  
تطهيره بالمال تاجر اوان  
تلف قبل الحول لانهم عنده  
لم يبق لهم ثقل واماننا  
فالواجب فى التمسوه لا  
تو اعنا لا يفرق مع  
فاذا لم يبق اولادنا  
بالحن الواجب لكفارة  
بقا الحق فى التمسوه انما  
تبرأ عنه علق لان الحق  
لم يصلح فيفسد  
وجوب الكفارة ولو قدمها  
وامرنا فخرج كل كرامة  
اى بشرط او لم القاض

مندوب او صريح له (قوله الاسم الحقيقى) وهو الواجب والتدوين والبيع والمكر ومختلف الاول  
عش وسم (قوله على أحد السنين) ههنا المختلف الحث له عش (قوله من الخلاف) اى  
خلاف ابي حنيفة له عش (قوله وسم) اى فى اول الباب (قوله لا عبادته) يخرج تقديمه على وقت  
وجوبها بغير حاجة كدوم رمضان واحرز فيه لم يمتنع الجمع بين الصلاتين له عشى (قوله على  
حتم حرم) اى به تقديمه على حتم حرم كالحث بغيره واجبا وفعل حرم له عشى (قوله بشرط)  
الى قولنا اى لانه فى العنى الاقوله بخلافه لا بشرط ولا يمتنع الى الحث حتى لو لم يمتنع الاقوله وقوله اى ان شرطه لا يمتنع  
مثلا (قوله بشرط اجزاء العلق المخر) اى بشرط ان يكون المدفوع الى الطعام او الكسوة نصفه  
الاستحقاق وقت الوجوب بغير تسليم من الزكاة له عشى (قوله الظاهر) كالمظهر كالمظهر لا يمتنع الاقوله  
(قوله حاشا) فثبتناه لا بشرط ولا يمتنع الى الحث حتى لو لم يمتنع الاقوله وقوله اى ان شرطه لا يمتنع  
مرادنا فيما ظهر لانه وقت الحث ليس يخرج من الكفارة له عشى (قوله بشرط الاقوله) قول الرض  
مع شرحه ولو انما علق فخرج التعيين الكفارة او لم يمتنع بعد الميم قبل الحث بغير حاشا (قوله  
و يفرق المخر) نظريه سم راجحه (قوله تاجر) اى والناجز (قوله فالواجب فى المقتضى) هذا يقتضى  
التسوية بين العلق والاطعام والكسوة من تقديمه على غيره فمتناول له سم وان تقول  
ان التسوية على العلق انما هو لعدم تصور بقا الحياة والاسلام فى الكسوة والاطعام (قوله فاذ لم يمتنع  
المخر) اى او لم يمتنع له عشى (قوله اولاد) ظاهره وان سلم قبل الحث وليس مرادنا فيما ظهر لانه يعود  
بالاسلام تبين انما يميز بين الكفارة له عشى (قوله ولو قدمها) اى الكفارة لو كانت غير علق ما يأتى  
من ان العلق يقع قطوعا له عشى عبارة م قال شيخنا البرلى انظر الى ما فى ذلك فى العلق عن الكفارة  
انتهى قلت فيقول الشارح اى مثلا فوجه كلام البغوى لا تبين عدم الاتيان وانما انتفاء الحث مع  
الحياة كالون فخذ كراهى البغوى له (قوله فاذ لم يمتنع المخر) (فروع) لو قال اعقت عبدي من كفاري  
ان حثت فثبت اجر اذ ذلك عن الكفار وان قال اعقت عبدا من كفاري لم يمتنع ولو قال ان حثت غدا عبدي  
لانه تقدم على السنين وسقطوا لان دخلت المار فوفا لا كلتم فميز التكفير قبل دخولهم الى الميم لم  
تعتد بصدقه البغوى وغيره ولا يجوز تقديمه على السنين لا يجوز مقارنتها الميم حتى لو وكل من  
يعتقه عنهم شرعه فى الميم لم يمتنع بالاتفاق قاله الامام شرح الروض (قوله لشيل الاسم الحقيقى)  
كأنه اراد بالاسم الواجب والتدوين والبيع والمكره وخلافه الاول ومعنى الباقى اى بعد الحرام (قوله  
وسرط اجزاء العلق المجل المخر) هل بشرط ان يكون المدفوع الى الطعام او الكسوة نصفه فاحتقان  
وقت الوجوب بغير تسليم من الزكاة له عشى (قوله اجزاء العلق المجل) اى اخرج الكسوة والاطعام  
بخلاف تطهيره تجمل الى كرامة قال فى الرض شرحه ولو انما علق فخرج التعيين الكفارة او لم يمتنع بعد الميم قبل الحث بغير حاشا (قوله  
بعد الميم قبل الحث بغير حاشا) كالمظهر كالمظهر لا يمتنع الاقوله وقوله اى ان شرطه لا يمتنع  
له فمتناول ما ذكره الشارح مع ذلك لا يمتنع به فان كلام الشارح فى نفس المجل وهذا الكلام فى  
الاخذ (قوله وقد فرق المخر) ينبغي تأمل هذا الفرق فان حق المستحق انما ثبت بعد تمام الحول وقيل  
تمهله لاحق ولا شر ككف كف بقتالهم قبل ان يمتنعوا حقه بعد زوال تطهيره خرا اذ انهم عند ميم يبق لهم  
علق (قوله فالواجب فى المقتضى) ههنا يقتضى التسوية بين العلق والاطعام والكسوة من تقديمه  
بالمعنى يخرج غير متناول وقوله الاغويش صحيح فديال القبض صحيح والامير وان فى القبول  
بعله لانه لم يصح لا يمتنع حاشا (قوله اسرجع كل كرامة) قال شيخنا الشهاب البرلى انظر الى ما  
ذلك فى العلق عن كفارة الميم له قلت فان اخذنا شكل ما بيننا من البغوى واجتمع الفرق بينهما لم يكن  
ضمير قوله الشارح اى مثلا فوجه كلامه لا يمتنع الاقوله وانما انتفاء الحث مع الحياة كالون فخذ  
ذكره البغوى

تجمل الى كذا لا بشرط بقا

أي لا قبل حث وقع العتق قبل انقضاء الاسترجاع فيه أي لا قبل انقضاء حث العتق قبل انقضاء حث العتق (و) يجوز تقديم كفارة  
 ظهور على العمد إذا كفر بغير صوم كان (١٦) ظاهر من وجوبه كثر في واجهوا كان طلق وجب اعتق بظهوره كثر ثم رجع لماعتق

عقب ظهارة فهو مكسب  
 مع العمد لان اشتغاله بالعتق  
 عود وذلك لوجود أحد  
 السببين ومن ثم امتنع  
 تقديمه على الظاهر  
 (و) يجوز تقديم كفارة (قتل)  
 على الموت وبعد وجود  
 سبب من جرح أو قصوه  
 (و) يجوز تقديم (منذور)  
 مالي على نافي سببه كانا  
 نلو تصدقا أو عتقا لثمنه  
 من يرضه أو عقب مثله يوم  
 فاعتق أو تصدق قبل الشغل  
 ووقع له ما في الزكاة بخلاف  
 هذا واعتد بالعتق وغيره  
 ٥- إذا لان القاعدة في ذى  
 الدين يجوز تقديمه على  
 أحدهما أو على ما يرضى  
 فيه (فصل) في بيان  
 كفارة العبد (يقضي) الرشد  
 الحر ولو كافرا (في كفارة  
 الممسين بين عتق كائن الظاهر)  
 أي كعتق بغير أقبه بيان  
 تكون ذنبه ككلمة مؤمنة  
 بلا عيب يجعل بالعمل أو  
 الكسب ولو نحو غائب  
 عتق حياته أو بآنت كسبه  
 وهو أفضل له ولو لم يكن  
 الغدا مالا إلا ما يحتاج  
 عبد السلام ان الأ طعام  
 فيه أفضل (والمعلم عشرة  
 مساكين كل مسكين - د  
 حب) أو غيره مما يجزئ  
 في الفطرة (من غالب الخبز  
 البلد) في غالب السنة أي

حرم كفارة ما كان حث غدا عتق وأجزأ عنها والأقلا وقالوا لا عتق من كفارة ما كان حث غدا عتق  
 وأجزأ عنه ولو أن لا من حث غدا عتق وأجزأ عنه ولو أن لا من حث غدا عتق وأجزأ عنه ولو أن لا من حث غدا عتق وأجزأ عنه  
 البغوي يفتن في الحنفية في روض مع شرحه (قوله أي مثلا) أي أو وفي عتق الحنفية وأعمده  
 له عتق (قوله إذا كثر) إلى الفصل في العتق (قوله كان ظاهر الخ) صارت العتق وصوروا التقديم  
 على العمد إذا ظهر الخ (قوله يجوز تقديم كفارة قتل الخ) أي أو بتقديم جزاء الصداقة (قوله  
 وبعد الخ) الصواب إسقاط الواو كما في العتق (قوله ويجوز تقديمه على الخ) ولا يجوز تقديمه على الخ  
 (قوله في الزكاة) أي في حيث تجبها له (قوله خلاف الخ) أي عدم الجواز (قوله لان القاعدة)  
 أي قاعدة الشافعي له (قوله صريحته) أي في الجواز (قوله لا يجوز تقديم كفارة الجراح)  
 ومجان أو الخ أو الفقرة عليه كذا تقديم فدية الحنفية والبس والطيب عليها ثم ان يجوز هذه الثلاثة لمن  
 كثر صلاته تقديمه لوجود السبب له (قوله)  
 (فصل) في بيان كفارة العبد (قوله في بيان) أي قوله أي بدل الكفر في النهاية الأقوال كلمة (قول  
 المتن بتفسير الخ) في مختصر الكفاية لأن التفسير على عمل بمصالح الكفار على الفور قال في التفتان  
 كان الحنفية مستقيم والأقلا وقال القفال كل كفارة وجبت بغير عدوان نفس على الرأسي لا على الخ  
 وجبت عدوان في الفور وجهان وتبعه الفراء إلى انتهى له سم وفي التمهيد ذكر الشارح ما وافق  
 كفارة القتل وسد كرم قبل قولنا المنفرد لا يكفر عبد على (قوله الرشيد) لم يذكر المستقما في أخذ  
 من هذا التقيد لكن ذكر الشارح في شرح ولا يكفر عبد على الخ المنفرد عليه بغيره أو طس في حكم العبد قوله  
 الحر أن هذا القيد من قول المنفرد لا يكفر عبد على له عتق (قول المتن بين عتق الخ) فإذا أتى بجميع  
 انقطاع أقيم على أعلاها أو بالواجب وان تركها كلها عتق على أدناها وان أتى ببعضها مع اعتقاد  
 وجوب الجزاء أو لم يعلم على المعتد ان كان يحرم عليه اعتقاده عتق وبغيره (قوله أي عتق الخ) عبارة  
 شيخ الإسلام والنهاية أي كعتق من كفارة وهو اعتق وقبلة (قوله بان تكون الخ) الأولى لتذكر  
 بأرجح الضمير إلى العتق (قوله أو الكسب) هو في النهاية والمغني بالواو (قوله أو بآنت) أي بان اعتقه على  
 ظن موته فإن حاشي خبري اعتبارا على نفس الأمر وقبالة لو دفع في الكفارة ما ينفعه غيره فإن ملكه  
 أو دفعه لما نفعه نظما غير مستقيمة لكفارة فإن خلافة أجزأ ذلك له عتق (قوله كسبه) أي في الظاهر  
 عبارة هناك وأقرب ومقصود غائب عتق حياتهم أو بآنت وان حث غدا عتق (قوله أضلها) أي  
 خصلها (قوله فيه) أي من الفداء (قول المتن والمعلم عشرة مساكين الخ) ولو كان عليه كفارة فليز  
 إعطاهما جميعا العشرة مساكين في دفعه لكل واحد أمداد ما يدهدها له عتق (قول المتن كل مسكين)  
 بالمعلمين عشرة الخ وقوله موجه فعلا لا طعام الخ (قوله أي بدل الكسب) أي قوله ثم  
 عقبه النهاية بما عتق كذا قبل والأوجه اعتبار بدل الأذن كالقطرة (قوله في ما وافقها) (قوله أي بدل  
 الكسب) أي المخرج للكفارة وان كان غير الحائض عند ما يأتي له عتق (قوله فلا وزن) أي الخائف  
 (قوله اعتبر بده) أي المأذون (قوله في كثير من النسخ الخ) أي المصالح (قوله وقضيتها باعتبار بدل  
 الخائف) اختارها النهاية والمغني كسبه (قوله اعتبار بدل الخائف الخ) أي محل الحث لأن العبد يبدل  
 المؤذنه ولا يمين من فداء القراء تلك البلد (قوله بغيره من الحلي) (قوله ما تقرر) أي من اعتبار بدل  
 (فصل) في بيان كفارة العبد بين عتق كائن الظاهر الخ (قوله بين عتق كائن الظاهر والمعلم عشرة مساكين  
 كل مسكين مدح الخ) في مختصر الكفاية لأن الغيب فرع عمل بمصالح الكفار على الفور قال

بدل الكسب فلا وزن لا يمين لا يكفر عنه اعتبار بدل بدل الأذن فمناظره فان قلت خمس ما عتق النظر باعتبار بدل  
 الكسب عنه قلت يفرق بان تلك طهرة لا يمين فاعتق بده بخلاف حث ثم في كثير من النسخ بده وقضيتها باعتبار بدل الخائف وان كان الكسب  
 فيه لا يفرق بده وهو محتمل لما كرم من حث النظر فلا يمين ما تقرر وجوز تقديم الكفارة للمناظر



وأفهم كلامه أنه لا يجوز صرف أقل من مائة لكل واحد ولا دون عشر ولو في عشرة أيام (أو كسوتهم عاينى كسوة) ولا يستدل به بان عليهم ذنبك على جهات القليلين وان غلوت بينهم في الكسوة (كقصص) ولو لا كبر (أو علمته) وان غلوت أئتمان ابنز امنديل البس (أو أزاروا) أو متعنة أو رداء أو مندبل يحمل في اليد والكلمة تعاقب فكتاونه الحعلم عشر مائة كين الآية (لا) بلا يسمي كسوة ولا لا يستدل بالجلود فان اعتد - لفت أجزأت فن الأول نحو (نحو قولين) ورد عن نحو حديد وملاس (١٧) ونقل وجوبه وقتلوس وقبوع وطانية

(ومنطقة) ونكتة فصادية  
ونام وتبان لاصل الركبة  
وبساط وهمسان قوب  
طويل أعطاه العشرة قبل  
قطعه به بينهم لانه قوب  
واحد وبه فارقوا الوضع  
لهم عشرة أمدا ودقال  
ملككم هذا بالسوة أو  
أطابق لانهم المداستعنة  
ودفع لثقتان شرع المنهج  
اجزأما العريقنوهو مشكل  
بنحو القلسوة واجب  
بانها في عرف أهل مصر  
تطلق على قوب يجعل تحت  
البرذعة ورشال بفرقة  
اباها بالمندبل وأفهم التغيير  
امتناع البعض كان يعلم  
تجسؤ بكسو خست ولا  
بشرط كونه بخيط ولا  
سائر العود ولا (صلايته  
للمدفع البه فيعوز  
سراويل) ونحو قصص  
(صغير) أى دفعه لكبير  
لا يسلح) وان ناز عفيه  
جمع (وظن وكان سور)  
وصوف ونحوها (لأمرأة  
ودجل) لوقوع اسم  
الكسوة على الكل ولو  
متصل الصكن عليه ان  
يعرفهم به لثلاثا وافيته  
وقضيتان كل من أعطي

الحالف كالنظرة (قوله وأفهم كلامه) الخ قول المتروك لا يجب في النهاية الاقوله وان ناز عفيه جمع وقوله  
كالحب العتيق وقوله ليلى (قوله والادون عشرة) لاختي ماني عطفة والمراد ولا يجوز صرف عشرة أمدا  
لدون عشر مائة كين ترا يتخالف الرشدى قوله والادون عشر متروا به وعدم جواز صرفها لدون عشرة  
اه (قوله ذنبك) أى المدوا لكسوة اه رشدى أى أحدهما (قوله وان قلت) أى كذا علمتلا اه  
عش (قوله امنديل اليد) بكسر الميم (قوله وأوقفته) بكسر الميم ما يتقم به المرأه أو لها اه فاموس  
وفسرها عش بطرحة فليراجع (قوله أو ألكم) انظر ما لرا من المندبل للمحمول في الكسوة بالخطي  
قوله أو مندبل أى مندبل الفقه وهو شاه وضع على كتفه أو ما يجعل في اليد كالنشفة الكبيرة اه (قوله  
فان اعتدت) أى الجاود أى بسها (قوله أجزأت) ويجزى فزروا ولد اعتدق في البلد بسهما اه معنى  
(قوله فن الأول) أى بلا يسمي كسوة اه عش (قوله من نحو حديد) أى يختلف درع من صوف  
ونحوه ويقتصر لا كيه فكفى اه معنى (قوله وملاس) وهو المكعب اه معنى (قوله وتبان لاصل  
الخ) عبارة المختار وتبان بالضم والتشديد سر الصغير مقدار شر بستر العود والمفقتة قد يكون للملاحين  
انتهى اه عش (قوله وهمسان) اسم لكن العوام اه عش (قوله أعطاه العشرة قبل قطعه  
الخ) يختلف ما نطقه نطقا فطعام دفعه اليهم فله المارودى وهو محمول على قطعة تسمى كسوة اه معنى  
(قوله ودفع لثقتان) عبارة النهاية وهو فيقول الشخص في نفس منحه ما جاز انما محمول على شئ آخر يجعل  
فوق رأس النساء يقاله عرقه أو على ما يجعل على الرأس تحت السرج ونحوه اه (قوله وأجيبا الخ) عبارة  
المعنى وحله شئ على التي تجعل تحت البرذعة وهو ان كان هذا أول من يخالفه لاصحاب اه (قوله فطلق  
على قوب الخ) قد يقال الواجب كسوة الناس كين كليل عليه فوله تعالى أو كسوتهم لا كسوة دوام بل اه  
يجزى (قوله ورشال بفرقة الخ) انظر ما راجعه الارشاد (قوله وأفهم) الخ قوله وقضيتان للمعنى  
الاقوله كونه بخيط الى المعنى وقوله وان ناز عفيه جمع (قوله كونه) أى ما يسمي كسوة (قوله  
أن يعرفهم به) أى يكون متعجا (قوله وقضيتان كل من الخ) معناه اه عش (قوله غير معقونه)  
فقضيت أنه لا يجب عليه اعلامه وقد يتوقف فله انه ر بما ضعه بما يسلب الضو اه رشدى (قوله أى  
عنده) أى المصلى (قوله ولا بعد لسترا الخ) انظر مع قوله المار ولا سائر العود اه رشدى (قوله  
لسترو عود صغير) بالاضافة (قوله أى ملبوس) الخ قوله وصح في المعنى الاقوله وصرغ ليل قوله أى دان  
اعتد كما هو ظاهر (قوله بخلاف ما ذاهب شقونه) أى بحث ما وضعه ثم يجز ولا دم مع قله فونه من  
كونه غير مخزق اه معنى (قوله كالمهل) الكاف فيه التثنية اه رشدى (قوله لا بقوى الخ)  
عبارة فافنى لا يوم الا بقدر ما يدوم لبس الثوب البالى اه (قوله وصرغ) معطوف على ما من قوله ما ذهبت  
اه رشدى (قوله ومنسوخ الخ) عبارة فالمعنى ولا يجوز نفس العيز من التلبس ويندب أن يكون الثوب  
جديدا ساما أو مقصورا الآية لن تناولا البرحق تنفعوا بما يحبون اه (قوله بالمعربق السابق) أى بان لم

في التوبة ان كان الخنثى معصية فتنم والا فلا وقال الفصالح كل كفارة توجب تغيير عدوان ففى على الترابى  
لا يحبه ولن وجبت بعدوان في الغور وجهه وبعه الغزالي وقال الرازي في الوصيتان الموصى يعق على

(٣ - (شروا في ان تاسم) - عاشر) غير ملك أو أكل بمتلا في له نفس حتى غير معقونه بالنسبة  
لاعتقاد لا أخذ علمه اعلامه محذور ان توصيه صلا تاسد قوب بد قولهم من رأى صلبه نجس غير معقونه أى عندئذ ما اعلامه  
به وفارق التبان السراويل الصغير بان التبان لا يصلح ولا بعد لسترو عود صغير فضلا عن غيره فان فرض أنه بعد لسترو عود صغير فهو السراويل  
الصغير (وليس) أى ملبوس كبر ان (لم تعقب) عرفا (قوله) بالنس كالحب العتيق بخلاف ما ذهبت بقوله كالمهل النسخ الذى لا يشورى  
على الاستعمال بطول جديد او مرقع لا يلى ونسج من جلدية أى وان اخيد كاه وناظر (فان يجز) بالمعربق السابق كفارة التالف

(من) كان في (الثلاثة) المذكورة (موصوم ثلاثاً) لا يتأخذ غير تائب منها ولا يجب تائبها في (الخبر) (لا إخراج الآية) ومع من عاشت مني اقتضاها كل فيما أول ثلاث أيام بعد فسخها فلو ظهر في النسخ خلافان جهة ظاهري وجوب التسابع الذي ينتاره كثيرون وأطوائ (١٨) الاستدلال به داخل الأولون في رده (وان غلبه انتظره) ولا يصح التمسك به ولو عارض

مقتضاه بالبدل بل ان  
القدر فيما عرفت بجلالها  
محل تسكالو وجب لهم  
فلم ينظر والقصر بها وهنا  
اعتبرت مطلقاً ففرقوا  
هنا بين غيبته لساقه  
القصر وأقول وجه التفسير  
تقيده بكونه بخلاف من  
عليها لأنه عدم مسرافي  
الزكاة وضع الزوجة  
والبايع مردود به انما  
كذلك ثم لا ضرر وتولا  
ضرورة بل ولا حرجنا  
الى التمسك بها ولا يجب  
الترجي أي أصالة زوجت  
لم يأم بالخلف والازمة لم يمت  
والصكارة فورا كما هو  
ظاهر (ولا يكفر) يجوز  
عليه سنة أو قل بسبب  
بل الصوم لأنه ممنوع من  
التبرع ولو بالزجر قبل  
الصوم امتنع لأن العبرة  
وقت الأداء لا لوجوبه ولا  
يكفر عن ميت بل بانحلال  
قيمة بل ينعين أهلها أو  
احداها ان استوفى بها  
ولا (عبد عيال) لعدم  
ملكه الا اذا لم يصبه  
أوغیره (طعاماً أو كسوة)  
لكفرهما أو مطلقاً (ولنا)  
بالضعف (أنه لا يكفر) ثم  
أذن له في التكفير فانه  
يكفر ثم ليس بعد موصومه  
ان يكفر عن الميت

عاشراً دخل على كتابه العمر الغالب ما يجر حتى الكفارة اه عمن (قوله اذ هي غير تائبها) يعني  
انه قد دخل على الثلاثة غير تائبها أو على اثنين غير تائبها أو على واحدة منها فاعتقت فان عزم  
اه عمن (قوله هو ظهر في النسخ) أي حكيه ولا تواتره وبمضى (قوله المبالاة الأولى) أي  
الاولون بعدم وجوب التسابع (قوله لا واحد) القوة بأنه اذا عطف على المتخلى والى الفرع في النهاية الا قوله  
أوجب الى المتن (قوله ففرقوا) الخ تفسيراً لمطلقاً (قوله تقيده) أي وجوبه لا بالتأخر بل بوجوبه أي مساقه  
القصر (قوله لا) أي من على ساقه القصر (قوله ولا) أي كل حلف أن لا يصلي الظهر مثلاً (قوله ولا)  
لزمنا لمتن (الخ) هل ينظر ما له الغالب هنا أيضاً وينظر عدم التورجيت اه سم (قوله يجوز عليه)  
الى قوله وجه الذي في المتن الا قوله فان شرع على أماذا وقوله وبه عارض الخروج (قوله امتنع) أي مع  
البسار له مضي (قوله ولا يكفر عن ميت بل) بالخ (وظاهر ان الكلام فيما اذا كان في الورع ويجوز  
عنه أو ثم دين والا فلا امتنع على الوارث الرشد أن يكفر بالاعلى اه عمن (قول المتن طعاماً أو كسوة)  
خرجه ما اذا لم يملكه مطلقاً فكأنه فضل فانه لا يقع عنها الامتناع والاول بعد وجوب المدبر والمعلق  
عنه بصفة وأما الواجب المد اه مضي (قوله طعاماً) أي أو ملكه مطلقاً اه مضي (قوله ولنا)  
بالضعف) راجع لقوله أو غيره أي السيد أيضاً اذ قيل به على تقيده غير سببه أيضاً سم ومضي (قوله)  
ثم ليس له (الخ) انتظر غير سببه كقوله سم اه مظهر الجواز أخذنا من التعليق الثاني الا (قوله)  
بغير العتق) خلاجه به أيضاً والراف بالموت اه سم (قوله من الطعام أو كسوة) خرج الصوم في الرض  
وقد سبق أي في كل الصوم ذكر الصوم عن الميت قال في شرحه قصص من قرئ به لا غيره والاشارة الى هذا  
في العدد من زيادته انتهى اه سم (قوله بذلك) أي بالاعطام أو الكسوة (قوله والمكاتب) بالخ ظاهر  
التصريح به أنه لا يجب اه سم (قوله بذلك أيضاً) ولو أذن السيد لمكان في التكفير بالاعتنا فاعتق لم  
يجز على الذبح كما قال في باب المكاتب اه مضي (قوله وفارق العتق) (الخ) راجع لكل من مسئلة المتن  
ومسائل الشرح (قول المتن يذنبه) أي في كل منهما (قوله فلا ينظر) الخ يجوز للمعتق وان كان الكفارة  
على التراضي اه (قوله التمسك) (الخ) أي من قطعوا له كان الخلف واجباً ما جازاً أم هو عاقب صلح  
بلاذن أجزأ كما لو صلى الجمعة بلاذن فاعتجزته أو جفاهه بعتد اه مضي (قوله جازاً) تحمله أي ولو أخره  
موصوم بوجه بعد مقتضى بل لا يذنب السيد فوري ولا ثم على الرقيق في عدم الصوم لجزءه اه عمن  
العلل كانوا القتل قال وفيه وجه التمسك به يست على الفور قال ابن الرقبة المشهور ان الكفارة والنذور  
ليست على الفور وهل الايام المطالب بها وجوه اه (قوله والا لا ينظر في الكفارة فوراً) هل ينتظر  
ما له الغالب هنا أيضاً وينظر عدم التورجيت (قوله ولنا بالضعف) ظاهره الرجوع أيضاً لقوله أو غيره  
أي السيد فمتى ما قبل به على تقيده غير سببه أيضاً هو كذلك لكن اختلافه في غير ما ادعى الطبع  
بالنفي والحاصل ان في عليه تقيده غير سببه طرقتين فمتى ما قبل به في الجملة فصعق قوله ولنا بالضعف بالنسبة  
لقوله أو غيره أيضاً (قوله ثم ليس بعد موصومه أن يكفر عن (الخ) انتظر غير سببه كقوله سم (قوله بغير العتق)  
خلاجه به أيضاً والراف بالموت (قوله من الطعام أو كسوة) خرج الصوم في الرض وقد سبق أي في كل  
الصوم ذكر الصوم عن الميت قال في شرحه قصص من قرئ به لا غيره والاشارة الى هذا في العبد من زيادته  
اه (قوله والمكاتب) بالخ ظاهر التصريح به أنه لا يجب

(قوله) من الطعام أو كسوة لأنه معتد لا يستدعي نحوه في ملكه بخلافه في الجلبول والراف بالموت وليد المكاتب (قوله)  
ان يكره عن ذلك لأنه والمكاتب يكتف به سيد التكفير بذلك أيضاً وطلق العتق بان التمسك ليس من أهل الولاية (بل يكفر) بحرق المرتبة  
كالقهار (صوم) لجزءه من غيره (فان ضره) الصوم في الخدمة وكان خلفه وحشاً لذنبه فعلم بلاذن وليس له منفعة لأنه في سببه فلا ينظر  
لكونه اعلى التراضي (أو وجهاً) أي الخلف والحش (بلاذن) بل اه لم يذنب في سببه والقرض ان يضره فان شرع في قبلة تحمله



لان كلامه مقصود في نفسه  
بجلاف تكرير هاتين نحو  
لا تدخل وان تقاضت  
ما لم يتقاهما تكفير وتعدد  
الترك في نحو لا تسلم تلك  
كلما مردت على مقتضى كلاً  
ولا علمت كذا كل يوم  
وفي الجمع بين النفي والاثبات  
كقوله لا تكن ذالاً لا تدخل  
الجار اليوم لا يحسن الا بترك  
المبتدأ وفعل النفي معا ياتي  
محذوفاً فلو زاد مع نظيره  
\* (فصل) وفي الحلف على  
السكنى والمسكنة وغيرهما  
مما ياتي والاصل في هذا ما  
يمسك أن اللفظ لا يتصل  
على حقائقها لأن يتعارف  
الجزأ أو يريد دخول  
فيدخل أيضاً فلا يحسن أمير  
حلفاً بيني وداره وأطلق  
اللفظه بخلاف ما لو أراد  
منع نفسه وغيره فحش  
بفعل غيره أيضاً لأنه ينبت  
ذلك صير اللفظ مستعمل في  
حقيقته وبجمله بنه على  
الاصح عندنا من جواز ذلك  
أوفي عموم الجاز كأما رأى  
المحققين وكذا من حلف  
لا يحلق رأساً أو خلق فلا  
يحتسب بخلق غيره بامره  
على ما رجحه ابن المقرئ  
وقيل يحسن العرف ويصححه  
الرافعي وأجده الاسنوي  
وغيره في أصل الروضتها  
الأصل في البر والحنث اتباع  
مقتضى اللفظ وقد تطرق  
إليه التقيد والتخصيص  
بنية تقتريه أو بامطلاح  
خاص أو قرينة اه

تكرار الجمين النعوس) هي الحلف كذا بما علم على ماض اه سم عبارة شرح وهو ما إذا حلف أن لا  
فلان كذا مثلاً ذكر الاعماد كاذبا اه (قوله ما لم يتقاهما تكفير) هل المراد تكفير قبل الحنث وان تغفل  
الحنث وحده كقتل التكفير أو المراد أعم الذي ينبغي الأول واقض ما يأتي في شرح فاستدام هذه الاحوال  
من قوله وان لا حنث الخ اه سم (قوله كونه لا تكن ذالاً لا تدخل الجار الخ) سيأتي في قول المصنف أو لا يلبس  
هذا ولا حنث باحدهما قول الشارع لانهما معانيت حتى لو لبس واحداهما ولم يلبس الاخر لم يحنث اه وفي  
الايلام من شرح الروض فيما لو قال لا يبيع واقفه لا يبيع كل واحد منكم ان اذا وطئ واحدة انحلت الجمين  
وان الشفيعين يتعاضداً لا تدخل في تخصيص كل منهن بالايلاء وان البقيتين معاً بان الحلف الواحد على  
متعدد واجب تعلق الحنث به واحد وقع لا تعدد الكفارة وان لا ينافي ذكره وفرع عليه ما هو قولنا والله  
لا أدخل كل واحد من هذين الجارين فدخل واحد منهنما حنث وسقطت اليه من انتهى باختصار وفي  
مختصر الكفاية لان التقييد بخلاف اه سم

\* (فصل) وفي الحلف على السكينة (قوله في الحلف) الى قوله على ما رجح في النهاية الاقوله بخلاف ما لو كذا  
وأنما عمله (قوله في هذا) أي فمأذ كرفي هذا الفصل (قوله تعمل على حقائقها) مثل الحقائق العرفية  
والشرعية كالفرع بقوى مقمعة على مجازاتها أو اذا تعارضت تلك الحقائق فباتى حكمه مقتضى اه رشدي  
(قوله الان يتعارف الجار) فديقال بشكل عليه مسئلة الامير المذكور وقان الجار متعارف فهو كذا  
مسئلة الحلق المذكورة اه سم (قوله أو يربا الخ) عبارة التباينة يربا الخ الوارد (قوله فيدخل أيضاً)  
أي مع الحقيقة ومفهومة له لو أراد اللفظ غير معناه الحقيقي وسد مجاز التقبل لراد ذلك ظاهر اولاً بالغا  
لكن سيأتي عند قول المصنف ان كاتبه أو راسه ما يقتضي خلافه شرح ورشدي وهذا انما يدخل في النهاية  
فانه اقتصر على ما هنا ولم يرد الشرح ما يأتي عن أصل الرفض وأما قبول الوادع المعنى المجازي وحده بقرينة  
فلا تخالفه (قوله فلا يحسن أمير الخ) أي مستلزاماً له كمن لا يأتى منه ذلك وان كان غير أمير متقوط  
اليتم اه عرش (قوله أو في عموم الجار) من إضافة اللفظ لعمومها أي معنى مجازي شامل  
للعقيد وغيره (قوله وأطلق الخ) أي ألقاها أو أراد أنه لا يعلقه بنفسه ولا بغيره محدث بكل منهما كذا لو أراد أنه  
لا يعلقه بغيره فليس محض بكل منهما على ما فهم قوله قبل ويريد قوله الخ ينفق تخصيصه بالغير على  
بنية اه عرش (قوله فلا يحسن بخلق غيره الخ) اعتمدته النهاية (قوله وفي أصل الخ) وضعت الخ هذا مع  
ما ذكره الشارح في أول الفصل فبعد ان اللفظ نارة يحتمل على مقتضاه وذلك عند الاطلاق لانه الأصل زارة  
على ما هو أعمهم وذلك اذا تعارف الجار أو أراد بدخوله وموتأوه على ما هو أخص منه وذلك اذا قصد أو  
نقصم بقرينة أو نية أو عرف اه عرش (قوله التقيد) في أمثله بخطه القيد اه سدعبر (قوله مثل  
ذلك) أي أمثله القيد التخصيص بما ذكر (قوله وهذا) أي ما ذكره من أصل الروضة وقوله عكس الاول

زبدات وقع فلقنت فراسه (قوله تكرار الجمين النعوس) هي الحلف كذا بما علم على ماض (قوله ما لم  
يتقاهما تكفير) هل المراد تكفير قبل الحنث وان تغفل الحنث وحده كقتل التكفير أو المراد أعم الذي ينبغي  
الأول واقض ما يأتي في شرح فاستدام هذه الاحوال حنث من قوله وان لا حنث الخ (قوله كونه لا تكن  
ذالاً لا تدخل الجار اليوم الخ) سيأتي في قول المصنف أو لا يلبس هذا ولا حنث باحدهما قول الشارع  
لانهما معانيت حتى لو لبس واحداهما ولم يلبس الاخر لم يحنث اه وفي الايلام من شرح الروض فيما لو قال لا يبيع  
واقفه لا يبيع كل واحد منكم ان اذا وطئ واحدة انحلت الجمين وان الشفيعين يتعاضداً لا تدخل اذا أراد  
تخصيص كل منهن بالايلاء وان البقيتين معاً بان الحلف الواحد على متعدد واجب تعلق الحنث به واحد  
وقع لا تعدد الكفارة وان لا ينافي ذكره وفرع عليه ما هو قولنا والله لا أدخل كل واحد من هذين الجارين  
فدخل واحد منهنما حنث وسقطت اليه من انتهى باختصار وفي مختصر الكفاية لان التقييد بخلاف اه سم  
\* (فصل) وفي الحلف على المسكنة (قوله الان يتعارف الجار) هو متعارف فيهما كذا مسئلة الحلف المذكورة (قوله

لأن فيه تظليلا بالتعميم البنية (تبيح) وما تقرر وأن ابن القريز جازع هو ما ذكره من ضابط جله من مزايده لكن تبين كل فانه عبره  
أصل الروضة تشمل عدم الحنفية فهذا أضاهي في الحلق قبل بحث الحنفية وقيل فيه اختلاف كالمعروف ذكر قبل هذا فبالإضافة كان الفصل  
المخوف على سلاسله هذا الخلاف فله أولا يعني من مائة لا حنفية بالامر قطعا وهذا صريح فبما ذكره ابن القريز فليس من زائد وقد يجب  
عن شذوذه فهم من أفراسه الحلق بالذكرة وعدم ترجيح شذوذهما استلزام (٢١) من قوله أولا يعني منه وهو محتمل فان قلت

هل استثنائها وجعلت  
عكس فوجهه بان مع كونه  
يمكن بحثه من سلاسله  
بالنفس لا بالاعتناء بالصفة  
المقصود فكان المقصود  
استدعاء منع حلق الفهره  
فاذا امر به تناولنا العين  
بمقتضى العرف فثبت  
فقاله اذا (حلفا لا سكنا)  
أى هذا الفهره أدلوا (أولا)  
يقسم فيها) وهو فيها عند  
الحلف (ظفر ج) ان أراد  
السلامة من الحنفية  
القول في كل من مسئلة  
الافتقار إلى الكيفية في الظاهر  
من كلامهم قال الأذري ان  
كان متوطنا قبل حلقه  
فلو فعله لكان خروج  
لا يكتفي بجمع لنية القول  
قطعا (في الحال) أي بيده  
قطعا لانه المخوف عليه ولا  
يكفي الهرولة ولا الخروج  
من أقرب البابين نعم قال  
المأوردى ان عدل لباب  
من السطح مع القدرة على  
غيره حث لانه بالمعروف  
حكم المقسم أى ولا تقدر  
لتساوى المسقين ولا  
لا يرى طريق السطح على  
ما أطلقناه بمشاي البلب  
أخذ في سبب الخروج  
وبالعدول عنه الى

أى عكس ما مر أول الفصل (قوله لانه فيه) أى في الأول (قوله جازع) أى عدم الحنفية من مسئلة الحلق  
(قوله بحث جله) أى شذوذه عدم الحنفية من زائدة أى ابن القريز على الروضة لكنه أى ذلك الجمل (قوله)  
فان عبره تأمل الروضة (في) في تليق نظر (قوله وهذا صريح) أى ما ذكره أصل الروضة وقيل قوله قبل  
بحث الحنفية الخ فمما ذكره الخ في عدم حثه بمحقق الغير بأمره (قوله ولا يعني منه) الأولى لا يعتد  
بالصفة الخ (قوله أى هذا الفهره) أى قوله أى لا تقدر في المعنى الأتية أو أدلوا إلى قوله وعلى هذا التفصيل  
في النهاية الآتية ويتردد إلى وكذا قوله أى ولم يذكر كمالا ولو خرج (قوله وهذا صريح) راجع لكل من  
المعلقين (قوله قال الأذري ان الخ) عبرة النهاية والمعنى ومحل ذلك كقوله الأذري الخ أى محل الاحتياج  
الى نية القول (قوله في الخ) الضمير هنا في ما بعده راجع الى العبارة كان المناسبات التائب في المعنى  
(قوله لا يسكن) أى أولا يقسمها (قوله لم يجمع لنية القول) أى في كل من السلامة من الحنفية والخ رجلا  
اه عى قال الرشيدى قوله الآن يكون الجواز متداولا بينه وبين مجرد تعارضه لا كفى ولعل جله  
ان لم يجر الحنفية أخذها مما ساقى آخر الفصل فبالإضافة لا كل من هذه الشبهة وقبيلها أيضا ان  
الجواز الغير المتعارف لا يجعل عليه وان أراد به ما يخالفه فى الفصل الأخير في قول المصنف أولا  
ينكح حث يستدركه حيث قال ان الجواز الرجوح يصير قولاً بالنية اه رشيدى وكلام الشرح حيث  
عبروا عما عني هذه الاشكالين (قوله لم يجمع لنية القول الخ) قال الأذري في تحثه بالملك السبيل  
نظرا الى الظاهر أنه قوله لا يسكنه اريد لا يتخذ مسكنا اه انتهى رشيدى (قوله قطعا) أى وان بقي  
أهل ومناعه معنى ونهاية (قوله لانه المخوف عليه) هذا ظاهر عند الإطلاق لما أوردناه بأخذ أهله  
وأستعمل به الأباخذهم ما قرأه أيضا اه عى (قوله ولا الخروج من أقرب البابين) أى بان قصد  
من محل المال مرعى وعلل عدلنا على غيره فبقي الحنفية أخذها على العدول الى السطح من أنه بالعدول  
عنه الى الصعود غير أخذ الخ اه عى (قوله لباب من السطح) أى الى ما ساقى لغيره من اختلاف  
مالا كان قبالة فقطظ من غير عدول فلا حنفية اه عى وظاهر ان هذا يجرى في باب السطح أيضا فاذا  
كان عند الحلف في السطح تعين الخرج ومن يابه فلو عدل معتمد القدرة عليه لا غير محث (قوله مع  
القدرة على غيره) ظاهر وهو كان غيره أبعد منه اه عى (قول المتن فان مكث بالعدول حث) قال غيره  
أى ولو تردد في المكان واقضى كلامهم ان المكث ولو قل بضر قال الرافعي هو ظاهر ان أراد لا مكث فان  
أراد لا يتخذها سكتا فبقي عدم الحنفية مكث نحو الساعة انتهى أقول لعل التقيد بنحو الساعة على  
الغالب والا فبقي انه لو حلف لا يتخذها سكتا لم يثبت فيها عى محل سكن فمع عدم ابداء الاستدراك على  
اتخاذها سكتا لم يثبت وان زادت المادة على يوم أو يومين اه عى عبارة المفتي وان تردد فيها لا غرض  
حث و يثبت ان لا حث كقول الرافعي ان أراد لا يسكنها لا يتخذها سكتا لا ان لا يسكنها بذلك مسكنا اه  
(قوله ولو لحظ) الى قوله ولوايه الى المعنى الآتية ونول الفري الى المتن (قوله وقول الفري) مبتدأ وقوله  
يعني الخ غيره (قوله يسمى ما سكتا الخ) اذا سكتا تطلق على الدعاء كاللذان هما وهى أى وكذا الآتية  
(قوله وأمر أغلب الخ) وكذا لو كان من مال لم يعلق على الرجوع عليه ما يفرق بين كون الحلف على العذر  
وبين طرقة العذر على الحلف لعله من حيث القطع والخلاف والأقل يظهر بينهما فرق اذا الحلف على المرص

الصعود غيراً خلق ذلك عرفا ما بغير نية القول فيصحت على القول لا مع ذلك ما سكن أو شتم عرفا (فان مكث) ولو لحظوه هو مدار الروضة  
بما عتق قول الفري يكلو وقد بشر بعملاتين تقسمته بما إذا لم يكن شره لعش لا يحتمل منه عادة كما فهم قولهم (بلاذرو حث  
وان يفتتاه) أى أنه لا مع ذلك يسمى ما سكتا مع ما إذا سكتا لعذر كان أغنى عليه ما لبيا وأمر أغلبه سكتا الحلف فهو مرض من مرض  
الخروج ولم يخلص من غيره

أدخاله في نحو ما يخرج في كنفه الدولية (٢٢) أو أكثر فلا حشر يظهر ضبط المرض هنا بما عرف في المعجز عن القيام في فرض الصلاة ثم

مات من الحنفية فكانوا رافعا لانستويان اه عش (قوله اونا فالح) فظاهره ولو كان الحنف  
 فيكون دلال الحنف اه عش (قوله تعي قوله) عبارة تأتي على نفسه اومه اه (قوله لو خرج) أي  
 سواء كان حنفيا عديدا بسبب ذلك حيث لم يتيسر له جهة واحدة وكان الحنف في الصلاة سواء أخلصه من أثره  
 وبين في الحق فاعلم الحنف في ثلاث لا اذ اعوان الفقه متشاكفا فاندبون بذلك بسبب خروجه  
 في ذلك الوقت بيني ان المراد بالحنف غلبا تعلق فليكن مجرد التوهم اه عش (قوله عاشر في الجرح  
 الخ) عبارة النهاية بما يشق مصاحف ومشة لاقتضيل غالباً اه (قوله ما ياتي الخ) أي انفا في شرح  
 ان اشتغل بسلية الجرح الخ (قوله جدها) أي إضافة بما يستعمل في النظر ويحمل فظهر ما عاين  
 المفسر كما يأتي كلام الشرح والاقتراب الاول اه عش وفيما نقول الشارح والنهاية ثم فهم ما يأتي  
 الخ الحنف في الثاني فكيف يسوغ غلبته فحمل من غير نقل (قوله وتدل الخ) أي اذا كان مقبولا  
 لانه القبيح في العرف مالا اه عش (قوله والقياس عندنا) أي حاله سكت عليه سم وأقره عش  
 (قوله أي ولم يدركه كمال الخ) أي ما خرج من حيث من وقت ولو لم يسم فقهه (قوله لان الاكرام الخ) راجع  
 لقوله وكذا الوضو الخ (قوله مادام سمى عرازا) وليس من ذلك ما يقع كثيرا من ان الانسان يحلف ثم يأتي  
 بقصد الزاوية نيتن فيهم من النبل أو وضو لان هذا ليس بزيادة عرافة فاحتت اه عش (قوله  
 وعلى هذا التفسير الخ) لم يرد في الوضو شرح على قوله لا يضر عوده الى الوضو بسبب وجوبه ان نقل  
 مناع قال الشارح ولم يفسر على الالفة وعادة من يضر وزاوية وغيرها ثم ان مكث فراه الاخرى وفيه  
 تغلق عن تطبيق البقوى وأخذ من مسئلة عادلة بعض الآية فينفرد بقوله فانه خارج ثم عاد ثم يخرج  
 انتهى وأراد بعبارة عادلة بعض الآية فيقول ان الوضو فلو عاد قبل خروجه وتعد عنه تحت انتهى اه  
 سم وفي المتن بعد كرم قول ان الوضو وشرحه انما هو لكان الدجال لا اه أي عدم الفرق (قوله  
 وخرج) في القول المن اولاً يتزوج في النفس الاقوله أي يحصل المتن وقوله فظهر ان المتن وقوله فخرج  
 الى هذا وقوله على أحد وجهين الى وان لم يرد وقوله ولم يكن لكل باب وقوله ولا نهما لا يتقدرا بعد (قوله  
 فيبقى محتاجا) عبارة المتن والاسي ثم دخل في بحث حاله في بحث كان مكث تحت الان يشتغل بجمع مناع في  
 الاعاء اه (قوله مع اقل الخ) بخلاف ما لو احتازها كان حنن من باب خروج من آخر لم تحت ابعث  
 (قوله نوى القول) في القول المتن ولا يتزوج في النهاية الاقوله وراي الوقي قد وقوله فخرج الى هذا وقوله  
 كان نوى الى وان لم ينور (قوله لا ياتي بخر وج) فضيقته انه لا يشتغل بلبس ثياب تزيد على حاجته الاصل الذي  
 يلبس للفرج واجه بحث وهو كونه ابن شبهة فظهر اه معنى (قوله وراي الخ) عبارة المتن قال الموردي  
 وراي في له لنقل المتاع والاهل ما حوى به العرض من غير اوراق ولا استعمال ولو احتاج الى حيث لم يله  
 لحفظ متاع لم تحت على الاصح اه (قوله وقيل المستفاد الخ) ذكر الاسي هذا القيد في القاعد  
 الخرج لنقل المتاع من الشيء وأقره في شرح المتن هنا بما استدلالا في ظاهره من غير ما استدلاله هناك  
 أيضا اعارته لم تحت بكنة ذلك سواء أقر في ذلك على الاستنباه أم لا كما هو قضية إطلاق المستفاد من كل  
 قضية كلام في المجموع انه ان قدر على الاستنباه انه يحتج بوجوبه ولا الهابعا الخرج من نهما لنقل متاع لم  
 تحت قال الشارح انما لم يفسر على الالفة وهذا هو في قضية كلام المجموع اه (قوله وتدل المستفاد الخ)  
 أي قوله وان اشتغل باسباب الخرج الخ (قوله بما اذا لم تكن الاستنباه الخ) فظهر انه لا اعتبار بما كان

ولا أخذ به سحر الماوردي والشاشي، ونظروا أهل وجع من لا رضى بأمر المثل أو رضى بما لا يقدر عليها بان لم يكن معه الإحتياط

ثاني في إجماع باب الخامس لأخص هذه (ولو لم يكن إلا أن ينفذ في كل فرع أحدهما) بقية القول في تقرير ما مر (في العالم بحث) لاقعة المسألة كقوله لا تنطبق الأمن اثنين في المكثفة هذه واشتغال أسباب (٢٢) الخروج ما مر (وكذا لو تبنى بينهما جدار)

الاستنباط في نقل أستمع بعبارة فاعلم ان غير موقوف على ما علمه له سم عبارة عش أي حيث لم يخش من الاحتياض فورا ومنه ما عطف على فهو والله من السرفاء والقائمة اه (قوله المتروك ولطف لا يساكن الخ) أي ذم لثاملا ولا يسكن معي فيها ولا يسكن معصيا اه معنى (قوله بنيتا تقول الخ) عبارة ألفتني قال الأثرعي ويحيى عنهما سبق من الفرق بين الخروج شيئا تقولوا عدمه لو بعد كل العبادة والخروج للخراف على عدم مساكته لصلاد أو علم أو أحوال أو شعور أو مواسم أو مكث الخاف في الدار أنه لا يعتد بجد من الفرق انتهى وهو ظاهر اه (قوله وفي المكث هنا الخروج الخ) يعني في المواسم أو المكث أحدهما العدول أو آخر لغير عذر حدث الثاني دون الاول فيه المالحظ كل لا يساكن إلا قوله سم (قوله الواسع في الرضوخ غيرها الخ) وهو العمد نهاية ومعنى (قوله هذا) أي الخلاف نهاية ومعنى (قوله أوسع الآخر) أي أوسعهما أو أهما معا وقوله والأى وإن كان ما عثره المالحظ في الخلاف عليه أو غيره اه معنى (قوله على أحد وجهين الخ) جزم به الرضوخ والمعنى (قوله يجب الخ) خبر وقوله مقابلة الخ (قوله ودانم بنوا الخ) عطف على قوله ان فوى الخ (قوله حدثت بها أي موضع الخ) أي كاهن ظاهر ولا يعتد باجتماعهما في بلد واحد بل يصح ربه مسئلة القصور يبين من خان اه سم (قوله وليس منها) أي الساكنة اه عش (قوله ودانم صغر الخ) غاية وقوله واتخذهم قاء أي وشبه أيضا اه عش (قوله ولو لم يكن لكل باب) عبارة تالفتي والروض مع شرحان لم ينز موضوعا حيث بالسكاكن في أي موضع كان فان سكاكن في بيتين يجمعهما معنى ويصدق لهما واحد حدث لحصول الساكنة لان كان اليتيم من خلدوهم غير اخلا حدث ان اعتد به المرقي وتوافق اليتيم لانه مبنى لسكني قومو بيوتهم قردا وابوابه وصالق فهو كالمزبذبال وان كل من ذاك كبره وان تلاسقا فلا خشة ذلك مثلا فلهما من صغيره يشترط في الكبيرة لاني الخان ان يكون لكل بيت باطن خلق بياب ومرفق فان لم يكونا أو سكاكن في بيتين من الدار أو في بيت وصفت حيث اه وهي مرفق انشراط الباب لكل من اليتيم مطلقا وانما الفرق بين الخان والدار الكبيرة باشرط خلق ومرفق لكل منهما في الثاني دون الاول (قوله وكذا وانظر الخ) ولطف لا يساكنه أو أطلق وكألف موضعين بحيث لا يبعدهما العرف مفسا كنتم بحيث لا يبعد لساكنه كنز يداوم أو يتجرجع أحدهما أو ذر يداوم الآخر المرفق يتجرجع أحدهما اه نهاية قال عش وكذا ولطف لا يساكنه في بلد كذا أو أطلق وسكن كل منهما في دار منها فلا خشة لان العرف لا يبعدهما ماسا كنن اه (قوله وان اعتد الدار الخ) الواو الية فعل وكألف والروض مع شرحه وانظر دكل في دار كبيرة يتجرجع منفردا فراق كل مرقق والطبخ والسقيم وبابا في دار الخان لم يخش كذا وانظر دكل منها بسجيرة كذلك في داراه (قوله قال ابن الصباغ) كذا في أصله بخطه عبارة النهاية لكألف ابن الصلاح اه سديد عن (قوله وأما هذا العين الخ) بوجه ما لطف لا يشترط هذا ولا يصح وقد سبق القه - وعليه الحلف فلا يعتد بالاستدانة في ذلك لكن لو أراد اجتنابه بمعنى أنه لا يستدب المالك فيها لو وافقه البائع على الفسخ مثلا أو لم يسره النقل عن ملكه فيما ولطف لا يطعمه أو أراد استدب المالك لفسخه لا يعتد به في ذلك أولا وهل يحزم عن بشري بمن المثل لا كما ولطف لا يستدب المالك عذرا لأنه لا ينظر ونقل عن خضا العلامة

الاستباقية نقل أمتعة يجب اختصارها عن غيره وسبق علمها لطلاعها **(قوله)** وفي المكت هذا العذر واستقال ما سبيلها إلى جرمهم) وينبغي فيها المكت أحد هذه العذر والأخر غير مفرحت الثاني دون الأول فيما إذا حلف كالأساكن الآخر **(قوله)** كنوني أنه لا ساكن في بلد كذا على أحد وجهين يظهر توجيهاً في الأرض فإن حلف لا ساكن كنوني أن لا ساكن في بلد في البلد حلفاً عما كتبه من أن لم ينو فكأنه يدين بجميعهما معاً ومن دخلهما ما حدثت لأم نكاح وإن نكح المرق ولا نكح دار كبريتو بشرط في العار أن يكون لكل بيت غلق ومرق الخ **(قوله)** حنيفة في أي موضع كان) أي يكله وناهر ولا يحنث

انقرضت جميع مراثيهم وان انحلت القار والمهر (طوحت لا يخطها) أي القار (وهو فيها أول يخرج) منها (وهو يخرج) فلان ابن الصباغ  
أولاً على هذه العز وهو ما كانها فاستدام ملكها

(فلاحتجب هذا) لأن حقيقة الخمول الانفصال من خروج غلظته والخرج عكس قولهم وجدا في الاستدلال لا يتقدرون على فهم قولهم  
 بعدم الخمول الاحتجاب فقام أبو عبد الله (٢٤) الخروج من لا ينقل أهله متعلقهم حنث (أو) حلف (لا يزوج) أو لا يسرى بكنهه

أبرز وتورد ما يتوهم من  
 الفرق أن التزوج يجب  
 وقبول وهو متضمن لأدوم  
 له والتسرى فصل وهو  
 التحصين عن العيون ولو طه  
 والإقرار وهذا مسترمان  
 هذا الغامض بأن حل التسرى  
 على مدلوله القوي لا العرفي  
 إذا هله لا يطلون التسرى  
 الأعلى ابتدأ شدون دوامه  
 اه وفيه نظر والادى على  
 راي الرافعي منع أن التزوج  
 هو ما ذكر لا غير بل يطلق  
 لغو عرفا على الصفة الخاصة  
 بعد الصيغة فتسرى التسرى  
 (أولا يظهر أولا ليس أو  
 لا ركب أولا بقوم أولا  
 يتعد) أولا يشارك فلانا  
 أو لا يستقبل القبة (فاستدام  
 هذه الأحوال الحنث) لأنها  
 تصدور زمان كاستدام  
 وركب القبة وتشارك شهر  
 وكذا البقية وإذا حنث  
 باستدام متى حلف فلان  
 لا يشعه فاستدام ملزمه  
 كقارء أخرى لا تحلل العين  
 الأولى بالاستدانة الأولى  
 وضعية أنه لو قال كمالا ست  
 فانت طالق تكر والطلاق  
 بتكر الاستدامة فتطلق  
 ثلاثا بعض ثلاث لحلفات  
 وهي لا يستدام قبل ذكر  
 كقارء ينصرف فلا بد أنه  
 محدود بمنع ذلك في تردد  
 النظر في لابس متلاحف  
 لا لابس الوقت كذا هل

الشورى القول بالحنث فهو الآخر بعدم الحنث فيما لم واقع الباتع على التسرع فما لو قال لا أنسرى  
 وأراد دها على ما كماله اه عى أقول وكذا الآخر بعدم الحنث فيما أراد بعدم استدانة الملك البيع  
 بين الرجل لا استلا ولم يسرق ذلك البيع (قول المتن فلا حنث الخ) أي لو لا تحلل الميسر فلو خرج منها ثم عاد  
 حنثا لم يحول اه عى (قوله ولا تهما لا يتقدرون بعد) ولا تملك الشيء بمجرده عن ملكه بعد أن لم يكن  
 وتسلم فلو لم تكن في ملكه ثم اشتراها أو نحو ذلك من كل ما يحل بالاختيار مستأما ملكه بغير اختياره كان  
 ما حورنه قد خلت في ملكه بمجرده فاعلم انه لا يحنث لانهما على حلفه فعل نفسه ولم يوجد اه عى  
 (قوله أو بعدم الخروج) أي أو أراد بعدم الميثاق لاتبقي في ملكه فاستدام حنث أو أراد أنما  
 ليست في ملكه حنث وان أراد الهلعن ملكه مالا اه عى (قوله ورد ما يتوهم الخ) في صلاحه هذا الفرق  
 بالنسبة للحكم الذي ذكره الرافعي حتى يحتاج الردنظر اه سم (قوله فتسرى التسرى الخ) أمالو استدنام  
 التسرى من حلف لا يسرى فانه يحنث كما تقي به الواو حنثا فلا يجب الامتنع أعين الناس وأتراه فيها  
 وذلك حاصل مع الاستدانة شرح مر اه سم قال الرشدي قوله أمالو استدنام الخ كان الأولى تأخير هذا  
 عن استدنام التزوج الآتي كلام المصنف اه وقال عى قوله كما تقي به الواو لا يشارك فلان سم اه  
 (قوله أو لا يشارك) إلى المتن في المعنى والى قوله فلانا جى في النهاية (قوله أو لا يشارك فلانا الخ) ينبغي أولا  
 يقارنه مر وفي فتاوى السوولى مستهزج حل حلف لا يشارك أنه في هذه الحال وهي ملكا أبيهما  
 فإن الواو وانتقل الزوج لهما وصاروا شركين فهل يحنث الخالف بذلك أم لا وهل استدنام الملك شركتو تز  
 أم لا الجواب ما يجرد دخوله في ملكه بالارت فلا يحنث به وأما الاستدامة فتقتضى قواعد الاستصحاب أنه يحنث  
 به انتهى سم على جى أي طريق البران يقتضيه مالا فلا يتعدون القور به فله لعدم وجود  
 قاسم مثله عدم دام الحال كذلك كقارء فيما ذكر ما وحلف على عدم الميثاق كقاسم مقتضاهوى شركة  
 بينهما فلا تحلل إلا بارة الشر كفتوا والمابيع حصة أو هبتها لك أو لغيره اه عى وقوله ولو  
 تعدون القور به الخ موقوف إذا زالة الشركة بنحو النذر شر بكة أو غيره متسرع على كماله فلا يرجع  
 (قول المتن فاستدام هذه الأحوال) أي المتصفه هو من التزوج إلى آخرها اه معنى (قول المتن حنث)  
 محله عند الإطلاق فان قوى شاع به اه أسنى عبارة سم محله في الشر كقاسم مرد العقد وعبارة المعنى  
 ولو نوى بالقبس شامدا فهو على ما فاه الله ابن الصلاح ولو حلف لا يشارك بذا فاستدام آتقى ابن الصلاح  
 بالحنث الآن مرد شركته بدة ولو حلف لا يستقبل القبة وهو مستقبل فاستدام حنثا قطعا اه (قوله  
 بعض ثلاث لحلفات الخ) والمراد بالحلطة أقل زمن يمكن فيه النزاع اه عى (قوله فيحنث باستدامنا ليس)  
 أي لا يماخذة إلا بعباد اه عى (قوله كل محتمل لكن قضى بالخ) عبارة النهاية لا وجه الأول كما يدل به

باجتماعه في بلد واحد كما صرح به مسئلة الخمول يدين من خان (قوله ورد ما يتوهم من الفرق الخ)  
 في صلاحه هذا الفرق بالنسبة للحكم الذي ذكره الرافعي حتى يحتاج الردنظر (قوله إذا هله لا يطلون  
 التسرى الأعلى ابتدأ شدون دوامه) أمالو استدنام التسرى من حلف لا يسرى فانه يحنث كما تقي به شيئا  
 الشهر الزمى لانه يجب الامتنع أعين الناس وأتراه فيها وذلك حاصل مع الاستدامة ش مر (قوله  
 أو لا يشارك فلانا الخ) في فتاوى السوولى مستهزج حل حلف لا يشارك أنه في هذه الحال وهي ملكا أبيهما  
 فإن الواو وانتقل الزوج لهما وصاروا شركين فهل يحنث الخالف بذلك أم لا وهل استدنام الملك شركتو تز  
 أم لا الجواب ما يجرد دخوله في ملكه بالارت فلا يحنث به وأما الاستدامة فتقتضى قواعد الاستصحاب أنه يحنث  
 بها اه (قوله أو لا يشارك فلانا) ينبغي أولا يفترض مر (قوله فاستدام هذه الأحوال حنث) محله في  
 الشر كقاسم مرد العقد مر (قوله كل محتمل) والادع الأول كليله قولهم الفعل المتن الخ

فجعل عنه على أن لا يوجد له قبل ذلك الوقت فيحنث باستدامنا ليس ولو لحظت أدعى الاستدانة إلى ذلك الوقت  
 فلا يحنث إلا إن احترازه باله كل محتمل لكن قضى قولهم الفعل المتن بمره السكر تلتصق في قاعدة العموم فجميع الإجماع فلا جرح عليه



بعضهم وفي الأول لا يقتصر ولا يس الخاتم فاستدلم بحسنه ومشكل على ما تقرر في البس إلا أن يرد بان صفة التفضل تقتضي استحسانه فالتفضل والاستدانة ليس فيها ذلك فلم يمكن التخيير بينهما بخلاف صفة أصل الفعل كالس وعلمه فعمل يخص هذا التصوي وألا لأن الفاعل يدرك الفرق بين الصيغتين وإن لم يحسن التعبير عن كل محتمل والثاني أثر بوجاهة العلم ولو لم يحسن ليس هذا الخاتم وهو لا يسه حنبا لاستدانة (قلت تحذيرا باستدانة التزويج والتطهر) على ما في أكثر نسخ الجرد (٢٥) (غلط انقول) عما في شرحه فان الذي

جزمه به فهم اعمد الحنث كقول المتقول المنصوص اذ لا يقدران مدة كالحنول والخروج فلا يقال تزويجت ولا تسرى ولا تطهرت شهرامثلا بل من شهر وزعم اليقيني أنه يقال ذلك محدود ولك أن تقول إن أو بدلا يقال ذلك عرفا فافهم الرد لان كلامهم صريح في انه لا يقال عرفا فهم أحق بعرفتنا العرف من غيرهم أو نحو الجماعه اذ الفو لا ينعكس لكن من الواضع أن المراد هو الاول ويحمل عدم الحنث فيها على أن يستدانة بها والحنث ينشأ منها وطب بهلجرا (واستدانة طب لبث تطيبا في الاصح) اذ لا يقدر عاده على من تلم يلزمها فادبه فقبل تطيب ثم أحرم واستدانة (وكذا وطه) وغصب (وصوم) وصلاة فلا يحنث باستدانة في الاصح (واقام علم) ونزع في هذا الاربعاء اليقيني وغيره لا تقدر زمان وليس كذلك فان الزاد في نحو نكح أو وطئ فلا يحنث وغصب كذا فوصل شهر استمر أو أحكام تلك لا

قوله الفعل الثاني الخ (قوله فهل يخص هذا) أي عدم الحنث في مسئلة القتم (قوله وهذا) أي التزويج المذكور (قوله يحنث بالاستدانة) أي عند الاطلاق (قوله المتي تحنثه) أي الجرد اه معنى وضبط قول الشارع على ما في أكثر الخ من الضمير بالعالم بخلاف ما في رواية ابتداء البس كما (قوله المتي باستدانة التزويج الخ) أي باستدانة البس والركوب والقلم والقنود جميعا لأنه يقال ليست فمما وركبت فمما وهكذا الباقي اه معنى (قوله على ما في أكثر) الخ قوله قال الماوردي في النهاية لا قوله ولا تسرى يتدونه وزعم الميرخل وقوله ونزع الخ فان المراد وقوله اذ حنثت على الصلاة (قوله المتي ليعول) بذلك مجمعه وهو نسيف الشيء واللفظ عنه اه معنى (قوله عما في شرحه) الخ قوله وزعم اليقيني في معنى الاقوله ولا تسرى (قوله في شرحه) أي الرافعي (قوله ولا تسرى) خلافا لنهاية كما (قوله انجبه لرد) أي على اليقيني (قوله وهم) أي الاحباب (قوله ما في) أي اليقيني (قوله هو الاول) أي العرف (قوله وحمل عدم الحنث) الى قوله ونزع الخ معنى (قوله فهما) أي الحنث على عدم التزويج والحلف على عدم التطهر (قوله هما) أي استدانةهما (قوله نازمه) أي الحرم وقوله بها أي الاستدانة لاحكامه (قوله المتي ورسالة) بان يحلف في الصلاة تأسيلا فيها أو كان أحرم وحلف بالآثار معنى وأسن (قوله فتو نكح) استطراد في ثم رأيت قال الرشدي الظاهر أن لفظ نكح زاد الشاوع مع مسئلة الغصب فقط من الكتب بدليل قوله فان المراد في نكح وقوله في الثلاثة لا وفي أربع نكح نصفه صححه اه (قوله في الثلاثة الاول) أي النكاح والوطء والغصب (قوله ويحتمى يوم الخ) عطف على بانضمام الخ (قوله ان حنثه) أي الصوم شرعا (قوله الامسالة الخ) المذكور في باب الصوم (قوله والصلاة الخ) بالنسب عطف على المراد قبله في معنى قال بعضهم ولا يتجاوز ذلك عن بعض اشكال اذ يقال صحت شهر او صلبت ليلة وقد يجب بان الصلاة باعتبار النسب والصوم كذلك كقولنا في التزويج اذ يقول النكاح وقد صرحوا بأنه لو حلف أنه لا يصلي فاحرم بالصلاة انحرما جميعا حنث لأنه يصدق عليه أنه يصل بالحرم اه (قوله لان ذلك) أي جعلهم المذكور (قوله قال) الخ قوله وفيما أطلقه في المعنى (قوله وقديما أطلقه في العقد نظر الخ) هذا على احتياج الشركة لثبوت الأثر يكون قوله يحتاج لتبرأ بها لثبوت العقد فقط اه سم (قوله الا أن يجعل الخ) أقول أو يجب بان الحنث في مسئلة الشركة ليس لاستدانة العقد بل لاستدانة الاختلاط الحاصل بمعناه يسمى شركة أيضا كالعقد فثبت أصل وهذا هو الواقع لما مر من تلويح السيوطي اه سم عبارة عش وأما الشركة التي تحصل بتعدد كان خطا المبادي أن كل لا يخفى في الصرف فقول يكتفي بعدم الحنث اذ حلف أنه لا يشركه الغنم وحده أو لا يبيع من قسمته الى غيره فظهر والراجح الاول اذ قلنا لا يحنث باستدانة ما في الرابع ما قلنا لا يحنث الحنث على ما قلناه كلام الماوردي لم يمتنع في الغنم ولا في القسم ما لم يرد بهم للشركة عدم يقاها اه (قوله

(قوله وفيما أطلقه في العقد نظر لما مر في الشركة) هذا على احتياج الشركة لثبوت الأثر يكون قوله يحتاج لتبرأ بها لثبوت العقد فقط (قوله الا أن يجعل الخ) أقول أو يجب بان الحنث في مسئلة الشركة ليس لاستدانة العقد بل لاستدانة الاختلاط الحاصل بمعناه يسمى شركة أيضا كالعقد فثبت أصل وهذا هو الواقع لما في أعلى حقهنا لا يقتضيها بانضمامه أدنى من في الثلاثة الاول وبمعنى يوم لا يحنث في الصوم اذ حنثت على مسالة من الضمير الى التزويج وبوجه هذا الحنث لا يحنث بقدره من الاحكام كما تقرر والصلاة لم يبعد عرفا ولا شرعا وقد رويها من يرد به ذلك كمن حنثت قلت يتناقض كقولنا لو طعموا جملهم استدانة لما لم يوطئ بعد الفجر مع علمه ولو لم يفسد اطلاقا لا ينافيه لان ذلك لغير آخر اشاروا اليه بقوله لم تنزلنا من اذ قلنا في الاصل قال الماوردي وكل يحنث أو يفسد يحتاج لثبوت استدانة كذا كما هو في الأصل في العقد نظر لما مر في الشركة لان جعل ذلك على الشركة ينعكس كالأثر

أولا نصب فاستدرك فلا كان لا وما عرفت ان السويحة تتدور عدة كصحة شهر او بغير محمول في قول النصب غلبه ودعيت قدوره  
 بغير فاعلى ان المراد اولاهم صدى شهر او معنى قولهم الذكروا له غائب محمول ليس الكلام فيه ثوابت شارحا بل بغير ذلك واستدانة  
 السخر صغر ولو بالعدو من غير ان حلقه على الامتناع من علم بغيره ولو علم ما عرفت ان كل ما يتدور في محمول غير ناو يلز بكونه واه  
 كابتائه فحتم استدانته واولا ولو (٢٦) حلق لا يتغير محل ثلاثة ايام واطلق فاعلمه يومين ثم سافر ثم عاد فاعلمه يوم واحد كما في

به بعضهم أخذ من كلامهم  
 في توارك كافي شهر او  
 مستثالا قالوا صدق الاسم  
 بالمتفرق والتوالي بخلاف  
 ما لو حلق لا يكتم شهرها  
 لان مقصود البين الهجر  
 ولا يتحقق بغير تابع  
 واعترض بقوله الروض  
 حلق لا تكتم زوجتي  
 الصياقة أكثر من ثلاثة  
 أيام فخرج منها ثلاث  
 فاعلى ثم رجعت بها فلا  
 حشر فرق بان المعلق عليه  
 وجدته لا لأنه المكتم  
 أكثر من ثلاثة أيام للصياقة  
 والرجوع ولو قصد  
 الصياقة لاسي صياقة  
 لأنها غنصه بالسافر بعد  
 قدومه وهو واضح ان تمه  
 هذا التعليل كيف والعرف  
 قاض بانها لا تنقص بذلك  
 (ومن حلق لا يدخل دارا)  
 عنها ومنها فبدأ كركا  
 بجدة الاثر في نحو المدرسة  
 والباطى والمصعد (حت)  
 بدخول دهلين بكسر  
 الفال وان طال كالتنزه  
 المظلمة بحيث لا تكتفى  
 في سفر الطول عدم الحنت  
 بنحوه لأنه بمنزلة الرحلة  
 قدام الباب ودعيت كونه

أولا نصب الخ) له معطوف على قول النصف لا يحتلها الخ والاولى ان قول واستدانة النصب ليست  
 بنصب في سم ما عرفت اولاهم صدى شهر او بغير محمول في قول النصب غلبه ودعيت قدوره  
 بغير فاعلى ان المراد اولاهم صدى شهر او معنى قولهم الذكروا له غائب محمول ليس الكلام فيه ثوابت شارحا بل بغير ذلك واستدانة  
 السخر صغر ولو بالعدو من غير ان حلقه على الامتناع من علم بغيره ولو علم ما عرفت ان كل ما يتدور في محمول غير ناو يلز بكونه واه  
 كابتائه فحتم استدانته واولا ولو (٢٦) حلق لا يتغير محل ثلاثة ايام واطلق فاعلمه يومين ثم سافر ثم عاد فاعلمه يوم واحد كما في  
 به بعضهم أخذ من كلامهم  
 في توارك كافي شهر او  
 مستثالا قالوا صدق الاسم  
 بالمتفرق والتوالي بخلاف  
 ما لو حلق لا يكتم شهرها  
 لان مقصود البين الهجر  
 ولا يتحقق بغير تابع  
 واعترض بقوله الروض  
 حلق لا تكتم زوجتي  
 الصياقة أكثر من ثلاثة  
 أيام فخرج منها ثلاث  
 فاعلى ثم رجعت بها فلا  
 حشر فرق بان المعلق عليه  
 وجدته لا لأنه المكتم  
 أكثر من ثلاثة أيام للصياقة  
 والرجوع ولو قصد  
 الصياقة لاسي صياقة  
 لأنها غنصه بالسافر بعد  
 قدومه وهو واضح ان تمه  
 هذا التعليل كيف والعرف  
 قاض بانها لا تنقص بذلك  
 (ومن حلق لا يدخل دارا)  
 عنها ومنها فبدأ كركا  
 بجدة الاثر في نحو المدرسة  
 والباطى والمصعد (حت)  
 بدخول دهلين بكسر  
 الفال وان طال كالتنزه  
 المظلمة بحيث لا تكتفى  
 في سفر الطول عدم الحنت  
 بنحوه لأنه بمنزلة الرحلة  
 قدام الباب ودعيت كونه

بغيره انما لعل طابق أهل العرف على أن الحاصل فيه يسمى حالاً بما رفلان بخلاف الحال في تلك الرحلة  
 (داخل الباب أو بين يابن) لأنه مستخدم للدار ووجه ان لم يكن فيه مدبر أو أخرى ولا أهل نسب الهما مععلان المالكين للمصاعلة بما  
 صار نسباً بغير اكل منهما ولا ينسبوا لمصعدتهما محل تعلقاً أو بينهما في القرب ما دام الباب المسقف الذي عليه باب وهو يشمل هذا  
 في جعل حكمه الآتي (لا بدخول طابق) معقود (قدام الباب) لأنه ليس منها عرقا ولا من كان متباعد على تريعه ولا يدخل في معيها انهو تخانة

الحائض المعقولة تقدم أو لا بدور الا كثر من اجل علم باب حنث عشرة ولو غير مستكمل لكان قول المتن أو ينزأ بين وقتين من الترتي  
وأقره وعبارته سماه جعل الترتي العربى فتنص بالمارول لم يبقا كل دخل فى حد الحول لم يكن فى آية باب كالمطابق فالحان كل فى آية  
باب منهم من المار مستقلا كان أو غيره انتهت واستبعد الا ترى فى غير المستبعد واستشكله (٢٧) الزركشى بان العرف لا يبعد منه مطلقا

و رد بمنع ذلك مع وجود  
الباب لانه يسير منها وان لم  
يتصل فى حدودها بل ولا  
انتص بها بناء على ان  
خير قوله فان كل فى آية  
باب لمطلق المورد لا يقيد  
الخصص وما يبعد هو محتمل  
لان المار على قرينة تنصحه  
منسوبة بالنكاح المار والباب  
كذلك بالنسبة لكل دار  
تأخر عنه ولا يحث  
بشئ لم اصلح خارج عن  
حدودها وكذا دخل  
فيها وليس فيه باب اليها  
(ولا) بدخول بستان  
لمسقطها لم يعدم مرافقتها  
ولا (بمعنى دخل تحت السقف) لم يقيد به  
من خارجها لانه  
ليس من داخلها لغتولا  
عرفا به يعلم أنه لو لم  
لا يخرج منها فعد حنث  
أو لم يخرج منها فعد حنث  
محطوب من الجانب الاربعه  
بحجر أو غيره (فى الاصح)  
لما ذكر نعم ان كان مستقفا  
كله أو بعضه دخل تحت  
السقف كاعتناء البقنى  
من كالم الموردى حنث  
ان كان يصعد السلم لانه  
كيت منها ولا شك على  
ما قرر من الاعتناء على  
سطح المصعد مطلقا لانه  
منه شرع كاعتناء غيره

المعقود اه عى عيلو الملقى وخسر الزانى الطاق بالمعقود نخرج الباب وهو ما يجعل بعض أبواب  
الا كاره (قوله المعقود) أى على الحائضه الا لا يعنى على (قوله نعم) الى قوله وعبارته منى الملقى الا قوله  
شبهه الى قتاده (قوله عليه) أى الطاق (قوله كالمطابق) أى فى عدم الحنث بخوله (قوله انتهت) أى  
عبارة الشين (قوله واستبعد) أى قول المتن وان كان فى كذا نكاح وكذا نكاح واستشكله (قوله واستشكله)  
الى قوله وان لم يدخل فى الملقى والملقى فى النهاية الا قوله بناء على ولا يحث (قوله مطلقا) أى مستقفا  
كل أم لا جعل عليه باب أم لا اه عى (قوله ورد) أى الزركشى (قوله يمنع ذلك) أى ان العرف  
لا يبعد ما (قوله لانه) أى الباب (قوله وان لم يدخل فى حدودها) فى شرح الروض التصريح بخلافه وهو  
قضية كلام المتن الى المحر فى أصل الروضة وقوله بل لا انتص الخ فى شرح الروض أيضا التصريح بخلافه  
أخذنا من أشير السوقيه وهو محتمل لكن احتمال المعقود معنى طمأنل اه سدعمر (قوله يخرج  
عن حدودها) ظاهره وان كان فيها وكذا قوله بستان الخ اه سم وفى دعوى الظهور نظر ظاهر (قوله  
ان يدخل فيها) أى فى حدودها اه عى (قوله باب اليها) أى الى المار (قول المتن ولا يبعد سطح الخ)  
يقيد قوله السابق أى والمصعد عدم الحنث بمعد سطح المصعد لا يدخل المصعد وان مع  
الاعتناء على اه سم (قوله من خارجها) منطلق بمعد وكان الاولى تقديم على غير محط كفى النهاية  
والملقى (قوله ليس من داخلها) لانه ما روى المار والمردف وهو كطمانها اه معنى (قوله من  
الجواب) الى قوله ولا يشكلى فى الملقى الا قوله ودخل الى حنث والى قول المتن ولو أدخل فى النهاية الا قوله  
الذ كور (قوله من الجانب الاربعه) فان كل من جانب لم يؤخر طمانها اه نهاية (قوله لم يدر) هو  
قوله لانه ليس من داخلها لنفسه ولا عرفا اه عى (قوله ودخل تحت السقف) لم يقيد به  
أى والملقى عبارة عن عمل الخلاف فى المار يمكن السطح مستقفا كالأبعض والا حنث قطعاً ان كان يصعد اليه من  
الدار لانه من أينما كان كذا كرى فى الروضة وتواز عى البقنى فبما إذا كان السقف بمعد دخل فى المكشوف وقال  
ان مقتضى كلام المارودى عدم الحنث ورد ذلك التعليل المذكور اه وعبارة عى قوله حنث سواء  
دخل تحت السقف أو على المعتد شئنا ان يادى خلا لا ينجر اه (قوله ان كان يصعد المار) ولو لم  
لا يخرج منها فعد سطحها لم يحث ان كان مستقفا كالأبعض ونسب اليه بان كان يصعد السلمها والا حنث  
ومثل ذلك فى النصل المذكور ولو قال لا أسكنها أو لا أتم فيها أو نحو ذلك ومكث يسلمها ومصوره المسئلة أن  
يكون السطح وقتا لمطاف أو غير موطئ يمكن من الخروج والاحتشام أن لو عدلى الباب السطح حنث  
اه عى (قوله على ما قرر) أى من النصل (قوله مطلقا) أى مستقفا أو لا اه عى (قوله وهو)  
أى قوله شرعا اه عى (قوله أو رجلا) الى قوله وكالسقف فى النهاية الا العزوفى حلين وكذا فى الملقى  
الا قوله ويقاس بذلك الخروج (قوله وفى آية الخ) رابع الى المتن والشرح (قوله ولو أدخل) الى المتن  
عبارة والملقى وتعلق بعمل أو جدد فى هواها أو أخط به بنات لم حنثون لم يستعمل رجليه ولا أحدهما

لوسلف لا يمكن فى هذه المار ثلاثة أيام فكن فيها ثلاثا متفرقة حنثه وقوله كآفى به بينهم هو الوجه  
(قوله يخرج عن حدودها) ظاهره وان كان فيها وكذا قوله بستان الخ (قوله ولا يبعد سطح الخ) يقيد  
مع قوله السابق أى بالمصعد عدم الحنث بمعد سطح المصعد لا يدخل المصعد وان مع الاعتناء  
عليه (قوله ودخل تحت السقف) لم يقيد به

الناطق لا هنا (ولو أدخل بدء أو رأسه أو رجليه) أو رجليه غير معتد (لم يحث) لانه لا يسمى داخل (فان وضع رجليه فيه معتدا عليها) أو  
وجلا واحدة واعتد عليها وحدها بان كان لورفع الارض لم يحث (حنث) لانه يسمى داخل لا خلافاً إذا لم يعتد كذلك كان  
اعتد على لقائهم والخلاص حتما ولو أدخل جميعه لكان لم يحث على شئ منها لانه يتصور حنث أيضا ويقاس بذلك الخروج ولو  
تعلق بغيره من المار فان أخط

لانه بعد دخلها فان ارتفع بعض يده عن بنيان لم يحش اه **(قوله)** أي بالنقص اه عش **(قوله)**  
 بان علا عليه) أي أو سواه كما يشبهه تغير الروض وشرح قوله ما أو سواه به البيان بحيث لا يرتفع بعض  
 عن البناء حش لان ارتفع بعضه فلا يحش انتهى اه سم وتقدم عن المعنى مثل ذلك التعبير  
 وواقعة أيضا تغير النهاية عما مضى لان لم يعمل عليه حش ولا فلا اه أي بان لم يعمل الشخص على البناء بان  
 كان مساويا له أو دونه حش وان كان الشخص أعلى من البناء فلا حش عش **(قول للمتن ولولا نهضت الحمار)**  
 ولفظ الحمار بالاسود في النهاية وليس يجوز في المعنى وكذا قضاة قول الشرح إلا في كذا تخصيصا  
 للمتن انه ليس من المتن كما هو ظاهر فكتابته بالاجر فيما يبدى من النسخ من الكتبة **(قوله)** أي أساس  
 الحيطان والتأنيث باعتبار المضاف اليها أي الدار **(قوله)** وقضت عبادة الروضة) الى قوله وكالسلطان  
 عبارة المعنى كذا في البغوي في التهذيب يتبع في الحرر وجوز عليه المصنف وعبارة الشرح والروضة فان  
 بقيت أصول الحيطان والروم حش والتبلي الى الفهم من هذه العبارة بقا شئ من خلاف عبارة الكتاب  
 فان الأساس هو البناء المدفون في الأرض تحت الحمار البرزخ المعبري وكان الرافعي والحسن لم يحش  
 في المسئلة انتهى والحاصل أن الحكم دائر مع بقا اسم الحمار ودمه وبذلك صرح المصنف في تعليقه على  
 المذهب فقال فصلان الإصحاح بانها في قوله والحاصل الى قوله وبذلك في النهاية منه **(قوله)** أن المراد  
 بالأساس شئ يبرز الخ) ففعل عليه أو يعنى ما ساقا له لا حش بالشائع وضعه له لم يبق شئ يبرز كانت  
 فضاغيتا لم اه سم **(قوله)** وكالسلطان) هذا عن الشارع وليس مما في المسودة **(قوله)** ما لو قال دارا  
 فكذلك الخ) عبارة الروض أي والمعنى حش لا يدخل هذه شير الى دار فانه حش بالعرصة أو هذه  
 الدار فلا ان لا يقتل الروم أو أعيد بناؤها ولا دخل دارا فدخل عرصة دار لم يحش انتهى اه سم  
**(قوله)** كذا قضاة سابقا للمتن) فانه ضروري المسئلة في أصلها بقوله دارا لكن مراده هذه الدار ولهذا فادرك في  
 كلامه معناه اه وقوله في أصلها وقول المصنف المار ومن حش لا يدخل دارا حش يدخلها خ  
**(قوله)** لكن قضت عبارة الروضة الخ) حزمها الروض والنهاية والمعنى **(قوله)** هذه) أي ضرورتها وقال  
 دارا **(قوله)** ما دارا فحش فيها الخ) خلافا للروض والنهاية والمعنى كاسر **(قوله)** مطلقا) أي بين رسومها  
 أولا **(قوله)** وقال هذه) أي من غير لفظ دار اه عش **(قوله)** حش مطلقا) وقا للمعنى والروض والنهاية  
**(قوله)** عطف) الى قوله أي أعيد في النهاية الا قوله لزال الى الآن **(قوله)** عطف على جملة الخ) أي باعتبار المعنى  
**(قوله)** بالمد) الى قوله أي أعيد المعنى **(قوله)** من الخ) عبارة المعنى تسمية معني كلامه لاختلال البين  
 بذلك حتى لو أعيد لم يحش بخبرها وهو كذلك ان أعيد بناه لا أخرى فان أعيد بناه لنهاية الأولى فلا يصح  
 في روضه والروضة الحش اه **(قوله)** أي أعيد منها الخ) في حواشي الجلال البلقيني على الروضة ما نصه  
 يتعرض المصنف لما اذا أعيدت تلك الأكو وغيرها والاربعه لا حش انتهى اه سدح ويمكن جعل كلام  
 البلقيني على ما ذكره شير المبنى بالحدى الاتيين عن المبنى بالآخرى وكلام الشرح والنهاية والمعنى على ما ذكره  
 كان بين الأساس الأولى فقط والباقي بغيرها **(قوله)** منها) من فيها اسم معني البعض وبأنه داخل لقوله أعيد  
**(قوله)** ولولا الأساس الخ) أي بل المراد السابق **(قوله)** فاضافة) أي زيد الحاشي والأولى وأضاه بالواد **(قوله)**  
 بناء على الأصح الخ) وقد يقال بان مبنى الإيمان على العرف والعرف هنا شامل لكل بالبناء وقدر غيرها

بنو حبان علاج حش  
 والافلا **(قوله)** نهضت الحمار  
 الحمار فعملها بان قال هذه  
 الحمار) فدخل وقضى  
 أساس الحيطان حش  
 لانها منها فكله دخلها  
 وقضت عبادة الروضة  
 للرد بالأساس شئ يبرز  
 منه وان قل وقضى مسودة  
 شرح المذهب بن الإصحاح  
 التمهني صارت مسودة فلا  
 حش فغلافة المذابي فيها  
 ما تنسج معددا وكالسلطة  
 ما اذا صولت تحسب طريقا  
 وان بقي بعض حيطانها كما  
 دل على بعض الامور اعده  
 البلقيني وغيره ما لو قال دارا  
 فكذلك كما اقتضاه سابقا  
 للمتن لكن قضت عبارة  
 الروضة أنه لا يحش في هذه  
 بقضا ما كان دارا وان بقي  
 رسومه وروده البلقيني بان  
 اختلافه التخصيص السابق  
 انما هو في هذه الدار ما دارا  
 فعش فيها مطلقا ولو قال  
 هذه حش مطلقا وان  
 صارت) عطف على جملة  
 وقد بقي (فناء) بالدوهر  
 السلة الخالي من البناء  
 (أو جعلت مسجد أو جملا  
 أو بيتا قالوا حش وال  
 معنى الدار يحدث اسم  
 آخر لها ومن ثم اخلف البين  
 ما لو أعيد لم يحش فلا  
 ان أعيدت بنا لنهاية الأولى  
 أي أعيدت لم يزل الأساس  
 فقط فبما يظهر (ولو حش  
 لا) يا كل معلن هذا أطلق  
 فاضافه لم يحش بنا على  
 الأصح السابق

(قوله أن الضيف بين الخ) قضيته أنه لو كثر في قاضئ لانه لا يملك وهو القياس وقا له لو تم بحثنا لو كان  
بأن السيل بحثناه ينقل الملك اليه فلو كان الحالف الاملاك سيده وفيه نظر فاستأمل اه سم  
(قوله أو ما نوره) خلافا لروى في حصره الاول وان حلفا يدخل حانوت فلا حنث يدخل الحانوت فلا حنث يدخل  
ما يصل فيه ولو سائر أو عبادا لا يورث في قول الرواية مع قوله ان الفتوى على الحنث في المستأجر الثاني  
نص على انه لا يحنث فمقال الزكري وماتقه عن الشافعي نص عليه في الامم المختصر وحوى عليه الجمهور  
لكن المختار ما قاله الرواية له والقياس انه لا يحنث اه ومثل الحانوت ذلك لان ذلك الحانوت على ما هو  
المصالح اه سم (قول المتن حنث يدخل ما يملكها) أي الهار ومثله في ذلك الحانوت على ما فهمه كلام  
الشراح وقوله ملك أي لجهته فلا حنث بالشر كتيه مابين غيره اه عس (قول المتن لا باعارة الخ) ظاهره  
وان لم يملك دارا اه سم (قوله أو جاء الخ) في قوة واعتمد في المفتي والي قول المتن لو حلف لا يدخل في  
النهاية الا قوله ويحتمل لو اشترى وقوله أو خلعت (قوله واعتمد في الطلب لرجع الخ) منع فيه اه عس  
(قوله بكل ذلك) أي بالمال وغيره اه معنى (قوله فم ذكر جمع الخ) عبارة التناهية ثم لا يقبل الخ من غير  
عزو (قوله أنه لا يقبل الخ) وهو المتعدد مر سلطان وزيادي اه يعبري (قوله أو لادته) أي المسكن  
وقوله هذه صفة الارادة (قوله أو عقر الخ) عبارة التناهية ولا يفترض ذلك بله الخ لا يحنث الخ (قوله  
فكيفا يقبل) الاولى التأنيث (قوله بله يحنث عليها الخ) أي على نفسها اه عس (قوله فبهاه تظننا  
الخ) أي فبهاه لا تدخل ما يملكه ولو حلف على نفسه وقوله اه عس (قوله جبهه) الظاهر انه آخر به عن  
المتكلم ويؤيده قوله لا شيء أو غير بعضهما وان قل اه عس عبارة قسم فبهاه على عدم الحنث بالمتكلم  
ينمو بين غيرهما ولمنع على ذلك قول شرح الرض بعد قول الرض أو حلفا لا كل طعنا كل مشتركا  
أي ينمو بين غيرهم منعت عدا لافق البس والركوب اه ماصوفى معنى البس والركوب بالسكنى ونحوها  
انتهى اه وعبارة المفتي هذا اذا كان ملك الجميع فان كان ملك بعض المارضا اهر نص الامم انه لا يحنث وان  
كفر نصموا طبق عليه لا يحنث كاله الاذرى اه (قوله وان طراه الخ) ظاهره لو بغر اختاره كان مان  
مورثه أو ودعه بسبب اه عس (قوله فلا يحنث) في القوة ويحتمل للفتي في المفتي (قوله فلا يحنث)  
أي ان كان الحلف بالله كاتمه فيمسا اه عس (قوله ولو اشترته لا إضافة الخ) عبارة المفتي تنبيه كان  
ينبغي أن يقول بما علكم أو لا علكم ولكن لا تعرف الا به ليشمل ما لو كان بالبلد أو سوق أو حرام يشاف  
الرجل كسوق أمير الجيش وبن الخ ليجي مصر وسوق يعي بغداد وتان يعي بقر وين ودلار اقرم مكة  
(قوله ان الضيف بين يزداده له ملكه) قضيته انه لو كثر في قاضئ لانه لا يملك وهو القياس وقا له لو  
تم بحثنا لو كان بأن السيل بحثناه ينقل الملك اليه فلو كان الحالف الاملاك سيده وفيه نظر  
فاستأمل (قوله أو ما نوره) في الرض وشمره ماصون حلفا يدخل حانوت فلا حنث بما أي يدخله  
الحانوت الذي يعمل فيه ولو سائر أو عبادا لا يورث في قول الرواية مع قوله ان الفتوى على الحنث في المستأجر  
الشافعي نص على انه لا يحنث فمقال الزكري وماتقه عن الشافعي نص عليه في المختصر والامم وحوى عليه  
الجمهور لكن المختار ما قاله الرواية له والقياس انه يحنث اه وفي الرض وشمره حلفا أيضا وحلفا بركب  
شرح هذه العبارة بقر كيد على دابة أخرى وكذا لو كان حلفا بدته وهو قسمه الى زيد بملك وانما ينسب  
اليه نسبة تعريضه ومثل ذلك كل ما لا يتصور منه الملك فتكون الاضافة اليه بقر بملك كذا  
المعلل ودلار الولاية وسوق أمير الجيش وبن الخ ليجي مصر وسوق يعي بغداد وتان أي يعي بقر وين ودلار  
الازرق مكة ودلار الصقيج دمشق فانما حلف لا يدخل شيئا منها حنث بدخله وان كان من يضاف اليه يستأجر  
على الاضافة على الملك اه (قوله لا باعارة) ظاهره وان لم يملك دارا (قوله أو أجيب بله يحنث الخ) كس  
عليه مر (قوله جبهه) فبهاه لا على عدم الحنث بالمتكلم ينمو بين غيرهما ولمنع على ذلك ما في شرح  
الرض فانه لما قال في الرض أو حلفا لا كل طعنا كل مشترك أي بينه وبين غيره ومنعت بخلنا في البس

أن الضيف بين يزداده  
انه ملكه أو لا يدخل  
دلوزيد أو ما نوره حنث  
يدخل ما يملكه  
لا باعارة ولا يحنث  
وايهه يحنثه ووقف  
عليه لان الاضافة لمن  
ملك تقتضي ثبوت الملك  
حقيقته ثم لو قال هذه  
زيد لم يقبل قصده بله  
يكتهلوا واعتمد في الطلب  
قول جمع الفتوى على  
الحنث بكل ما ذكرناه  
العرف لان ظاهر المختصر  
صرف الاضافة لغير  
القنا كغير مذهب الاثنية  
الثلاثة لان ريمسكنه  
فحنث بكل ذلك لانه يحنث  
قر يمينه في ذكر جمع  
مقدمون أنه لا يقبل لادته  
هذه في حلف بطلاق وعناق  
ظاهر أو عقر ضوايه حنث  
معلقا على ثقب فكيفا لا  
يقبل وأجيب بله يحنث  
عليه لمن وجه آخر وهو  
عدم الحنث بما يملكه ولا  
يكنه فليقبل ظاهر افها  
فيه تعلق عليه دون ما فيه  
يحنثه (ويحتمل بما  
عليه) جميعا وان طراه  
بعد الحلف (ولا يحنث)  
لان ريمسكنه فلا يحنث  
به علامه ودلار يحنث  
الاضافة لغيره في نحو  
دلار أو سوق حنث بدخلها

مطلقا كذا الارقم مكتوس في بي يفسد ادائه غرضه في الاضافه على الملك وفارق التقدده الا انهم والمفلان قام بعمل على الوجوه دون المتدلان الذين نقل على ماله الفخيرة (٢٠) على تحصيله واستكمل بقوله الكافي وحصلنا ليس غرض فلان خلقه منس بائنه

خنت وقد يحل بان اختلاف  
 الشعر لما عهد طرفا  
 أنسر بدوقت فليسفة  
 القصور وله (قوله) فلا  
 ينحل دار زنا ولا يكمل  
 بيده (أو لا يكمل) زوجته  
 ضامهما) أي البار والعبد  
 يبعأ بتأؤ بشرط اختيار  
 المشتري وكذا الهمان  
 أجبر البيع وهو مثال  
 والردافز الملك كمنهما  
 أوعن بينهما من قبل (أو  
 طلقها) بآثار الفرجة  
 زوجة (فدخل) البار  
 (وكلمة) أي العبد أو الزوجة  
 (لم يحن) تقليد الحقيقة  
 زوال الملك بالبيع والزوجة  
 بالطلاق ويحن الزركشي  
 في داو عرفت الشؤم وعبد  
 عرف بالشر الحنث مطلقا  
 لان اضافتهما جاز في عرف  
 وفيه نظر إذ ما قبل قابل  
 الفعن وواشترى بعديهما  
 غيرهما فان أطلق أو أورد  
 أي جاز أو عبد ملك خنت  
 بالتأؤ والتعبد بالردفلا  
 (الآن) قول تارة هذا أو  
 زوجة هذه أو عبد هذا  
 أو وردي أو عبد جري  
 عليه ملكة أو أمارة  
 جرى عليها حكمه (فحنث)  
 تقليدا للاشارة على الاضافة  
 وظلت التسمية على ما  
 آتت فلا تسمى أمارة  
 سبق إليها أكثر وعلا

[illegible]

أخفقت فاعتبرت مع الأشرار ونفقت اليهم فجمعوا على أن يذبحوا كوكبا منهم في غلظة العزل الخائفين بطيوس جهنا سمل الخووال  
اسم العبد بعتقوا من الحار جعلها مسجداً من عندنا وأشرارنا إذ يقولهم السابق فطيلة الأشرار أي مع قاتلهم (الآن زيد) الحالف  
قوله هذا وهذا (ما دام ملكه) بالرفع والنصب لا يعتد بخوله أو تكبيره يردونه ملك (٢١) وأولاً لأن لامه لا تدفع مبتدأ في قبول

[illegible]

كالحلة الأخيرة (ولو حلف لا يخله من ذلك الخنزير) بلم الخشيش فلا (أوصى بموضع آخر من البحث بالثاني) وإن سد الأزل (وبحث بالأول في اللاحق) لأن الباري إذا أطلق التصرف لم يحد له مقداراً معيناً البقي (أما القول بعدم الحشو فهو في وصية إلى آخره وقد اختلفوا في طرح أو أن الحشو يدخل من الثاني في بحث تطاول أو إذا انحصر في طعنه بالمرء ثم قلنا بلم فإنه بحث الثاني أم لا فإنه يسمى بالمال (أو حلف لا يدخل في بحثه) بكل من ضمن طين أو حجر أو داء أو حشيش أو أوصى بحكم كانه المأدود (أو حشيش أو غيره أو حلف أو حلف وان كان

الحال المضمر لا ان البيت ملحق على جميع ذلك حقيقة فلو كانت جميع أنواع الخلق والاعمال من النواحي بنوع أو أكثر منه اذا لم تكن لتخصص عند جمهور الأصوليين وانما الخصاص لهذا الرّوس أو البشع أو نحوهما بما في القدر بنتا القلتة وهي تعلق الاكل به وأهل العرف لا يسلطونه على ما عدا (٢٢) ما يأتي في هذا من تخصيص العرف للفظ ينقله عن بدو له القوي الى ما هو أخص منه وبين

اتفاقا استعماله في بعض أفرادها بما في بعض النواحي كطبا استعمال أهل طبرستان في التميز في خبر الزرار لا غير هذا ويجب تخصيصه او لا تعلق عرفيا للفظ بل هو مسميان على عمومهما لضعف المعارض للعموم في هذا دون ما قبله ويشترق بينهما ذكر ومن سلف بشع بعد الادراك دابة لم يثبت بالخارج في العسر بربان الجوار عند هو لا لا يسمى دابة أصلا بخلاف نحو الخيمة تسمى عند المضمر دابة لكن مع الاضافة كبيت شعر ولا ينافي عدم اعتبارهم لظواهرها في قولهم في نحو المسجدين انه لان هذا حديث اسم خاص فلم يعمد على تعلق الاضافة بخلاف نحو بيت الشعر وانما أعطى في الوصية الجار لان المدلول بها على ما صدق عليه القتل وان لم يثبت على ما مر وقد ذكر في آخره انما كان كلامهم الخيمة بما اذا اتخذت مسكنا فلهذا يقع أذى نحو ما سافر ولو ذكر البيت بالفارسية لم يثبت بنحو الخيمة لانهم لا يسلطونه الاعلى للبنى ويظهر في غير

كيجت جميع أنواع الخلق أي فيما لو حلف لا ياكل خبزا أو طعاما (قوله اذا العادة لا تخصص الخ) تنبته أنه لو حلف لا ياكل يشترط ان يكون العادق حمله المطلق البيت على الجار تشملها عدم الخنث بدخول الجار حيث لم يدخل بيتهم بيوتها له عش ويأتي عن الرشدي ما يوافق (قوله هو ملحق الاكل به) فيثبت له ملحقه غير الاكل كل حلف لا يعمل رؤسا أو يباحث غير لجمع له رشدي (قوله به) وقوله لا يسلطونه أي لفظ الرّوس الخ (قوله فيها) أي في اللفظ الذي ذكره (قوله وفرق بين تخصيص العرف الخ) جواب سؤال المنشئ وقوله اذا العادة لا تخصص الخ وما ذكره من الفرق في حصة ظاهرة (قوله فيها) أي اتفاقا ذلك الاستعمال (قوله لضعف المعارض للعموم في هذا الخ) فيه تعليل والجواب متعلق بقوله وفرق الخ فالاولى البقاء بدل اللام (قوله بدون ما قبله) وهو تخصيص العرف الخ (قوله ينافي ما ذكر) أي من الخنث بدخول الجار الخيمة وان كان الحال المضمر (قوله لا يسمى دابة أصلا) فيمنظر له سم (قوله لكن مع الاستثناء الخ) انظر ما الاضافة في الخيمة (قوله ولا ينافي) أي الفرق المذكور (قوله لظن بها) أي الاضافة نحو بيت الشعر (قوله وبدل الزكسني) القول وهو يؤيد في المعنى الآخرة ويظهر الى المتن وقوله مع حدوث اسماء ختمها وقوله انه الى بحث (قوله عتلا فلهذا يقع أذى الخ) أي فلا تسمى دابة اه معنى (قوله ولو ذكر البيت بالفارسية) أي كان قالوا فلا أدخل محله لم يثبت بنحو الخيمة أي بغير البيت المبني لان العلم لا يسلطونه على غير المبني فله الرافعي عن القتل وغيره وصح في الشرح الصغير اه معنى (قوله المتن بمسجد) أي وكعبة اه معنى (قوله وبني الراس) أي للمز وفتا الطائفة لان ثبوتها القهوه اه عش قوله وبني الراس الى الفصل في النهاية الآخرة كذا قال في المخرج وقوله فالتخصص الى المتن (قوله نهيت) جزم به النهاية والمعنى وقوله الا من اعتمد كدليله أو ما اعتمدت به بنا السكن فخصت به من اعتمد كداه اه قال الرشدي قوله من اعتمد كداه لم يثبت غير المعتاد لما مر ويأتي عن العادة كذا ثبت جعلت جميع الحال اه وقوله هلا لم يثبت غير المعتاد أيضا أي كلعوضه مطلقا لفظه والمعنى (قوله والاذى الخ) الذي في كلام الاذى جزم لا بحث اه رشدي (قوله متعلق بالمسجد) أي لا تعدنه اه نهاية أي بان لا يدخل في وقته عش (قوله ثم رأيت) أي الاذى (قوله اولها) أي للردستوار باط ونحوهما (قوله يعلم بما تقرر ان البيت غير الجار) أي لا تقرر الى ان يعرف كثير من الناس إطلاق البيت على الجار ووجه ان العرف العام مقدم على العرف الخاص ويصر بهذا كلام الاذى فانه لما ذكر مثل الاطلاق الذي في الشارح هنا وقال انه الاصح فيه بقوله وعن القاضي أبي الطيب المثل الى الخنث أي فيما لو حلف لا يدخل البيت فدخل دلهيز الجار أو حصيا أو حصيا لان جميع الجار بيت يعني الاولاهم قال أعني الاذى قلت وهو عرف كثير من الناس يقولون بيت فلان ويردون داه اه فعلم من كلامنا ان الاصح لا ينظر الى ذلك وهذا على وجهين قائم ان على قولهم البيت غير الجار الخ في غير نحو مصر فأنهم يسلطون البيت على الجار بل لا يكادون بذكر ون الجار الا بلفظ البيت فيبقى الخنث اه رشدي (قوله ان البيت غير الجار) ينبغي ان يتأمل دعوى الغيبة بمعنى الما بينتوان أو بدالغية الخ الفتح لا تراخ فان الجار اسم لجميع المنزل المشتمل على دلهيز وعن وصفة

(قوله ان البيت غير الجار الخ) لو اخرج في بلد تسمية الجار بيتا لاداروا كل في القاهر فأنهم لا يستعملون اسم الجار كلعوضه فقولهم نحن من حلف لا يدخل بيت فلان بدخول داره ومقتلهم وبنيت الخنث (قوله لا يدخل بيت فلان فدخل داره) كان يدخل من الجار أو مقتلهما اذ ذلك ليس بيتا اه

وبين

بينا نراهم حدوث اسم فلهذا تعلق البيت في غير القدر السكنى انه بيت والاذى ان الراديا كالتسجل تعديهم لما لو دخل بيتها ما فله بحث اه وقسم الخنث بمسجد ثم رأيت بحث عدم الخنث باجتنوا للدستوار باط وأوابها بخلاف بيت فيها وهو يؤيد ملاذ كونه (تنبه) يعلم بما تقرر وان البيت غير الجار



ومن ثم قلوا لو حلف بالبحر ليدخل بيت فلان فدخل داره دون بيت لم يحث أولا يدخل داره فدخل بيت لم يحث (أو) حلف (لا يدخل على زيد فدخل بيتا غير بيته) حثت إن لم يجد كرا الحلف واختار المحلول كذا قاله شرح (٢٢) هنا وهو موهم لأن ذلك شرط المحل حث

لكن عذر ذكر المتن بعض

بحر زمان ذلك نحو سبينا

دخوله عليه في نحو مسجد

وحمام مما لا يتخص به عرفا

قال بعضهم ومنه الحش

ورد بأنه يتخص به (وفي

قول انه ان قوى المحلول

على غيره دونه لم يحث) كما

يأتي في السلام على مرفق

الأول بان الاقوال تقبل

الاستثناء بخلاف الاتصال

ومن ثم صح سلم عليهم الا

زيدا فدخل عليهم الا

زيدا (ولو جهل حضوره

تخلف حث الناس)

والجاهل والا مع عدم

حشهما كالذكره لاجلهم

في العلقان ثم قال لا أدخل

عليهما ولا جاهلا حث

مطلقا وكذا في سائر الصور

(قلت ولو حلف لا يسلم

عليه سلم على قوم هو قهيم)

وكان يحث بسمعه وان لم

يسمعه أو كان به نحو جنون

بشرط أن يكون يحث يعلم

بالكلام (واستثناء ولو

بقوله لم يحث) لم يسمع وان

وبعضه واليتاسم لكن ولو حذر آمن الدار أو غير جزء اه سديد (قوله ومن ثم قلوا لو حلف بالبحر)

يعلم من ذلك انه لو حلف لا يجتمع مع زيد في بيت فلان فاجتمع في داره دون بيت لم يحث خلافا لما بالفتي ان

بعضهم أفتى بالحث سم على ج اه عش (قوله ان علم) الى قوله كذا قاله في المفتي (قوله ان علم به

وذ كرا الحلف الخ) الما دخل ناسيا أو جاهلا فلا حث وان اسدلم لكن لا تحث العين بذلك اه عش (قوله

ذكر المتن بعض الخ) أي بقوله ولو جهل حضوره الخ (قوله في نحو مسجد الخ) ومنه القهوت وبنا ليا

ويبقى ان مثل ذلك ما لو حلف لا يدخل على زيد وجهته ما لو لم فلا حث لان موضع الوجه لا يتخص بالحد عرفا

فأشبهه نحو الحمام ومسور والمساحة في المسجد ونحوه عند الاطلاق فلو قصد أنه لا يدخل مكانا غير بدأ ملاحظ

للتدخل على نحو موقع السرا من شخص حلف بالاطلاق انه لا يجتمع مع فلان في محل ثم انه تدخل في محل

وبه الملاحظ على بعده ودخل على ما اجتمع في المحل هل يحث لانه قد دخل على ما اجتمع مع غيره في محل أم لا

والجواب ان الظاهر عدم الحث لانه انما حلف على فعل نفسه ولم يوجد اه عش وظاهر ان هذا عند

الاطلاق فلو قصد انه لا يجتمع لمحل أصلا فحث ذلك (قوله في نحو مسجد الخ) ولو دخل عليه دارا فان

كانت كبيرة يفتقر ان يتابعان فيه لم يحث ولا حث اه معني (قوله ورد بأنه يتخص به) لم لا يحث على

بيوت الاحشاش العامة نحو المصانع ما غير مختصة وان اختص كل واحد بمحل مخصوص فان الظاهر انه

إذا دخل عليه وهو في المصنع المشركه ان لا حث كالحمام اه سديد (قوله كيان) الى الفصل في المفتي

الاقوله وان لم يسمع الى المتروكة وان لم يقصد (قوله وان لم يقصد) وظاهر انه لو قصد صرفه لم يحث اه سم

عليه أي وذ كرا الحلف كامرا نقا (قوله وان لم يقصد) وظاهر انه لو قصد صرفه لم يحث اه سم

(قوله وجزء به التولي) معتمد اه عش (قوله لكن نازع فيه البقني الخ) على ما لفتي وقال البقني

انه لا يحث بالسلام من الصلوات لان المصروف عليه ناهي السلام الخاص الذي يحصل به الانس وروا

الهمع انه اذا التمس في السلام في غير الصلوات ذكرا الرافعي أخذ من الشمل وهو محله اه

ويمكن حل كلام الرافعي على ما اذا قصد بالسلام كلام البقني على ما اذا قصد التحلل أو أطلق وقال

الزركشي ما قاله الرافعي خارج عن العرف ثم قالو يحتمل التخصيص بين أن يقصد أم لا يخفى قرأه الآية

الفهمة اه وهذا في بعض المحل المذكور اه (قوله قال لاسميا اذا حلف الخ) أخذنا ذكرنا غيا بعضي

ان قاله بعضي الحث وان لم يسمعه وقد تقدم انه لا بد أن يسلم عليه بحيث يسمعه وان لم يسمعه اه عش

عبارة الرشدي قوله لاسميا اذا حلف الخ فيمان شرط الحث كونه بحيث يسمعه كامرا اه وعبارة سم قوله

بحيث لا يسمع سلامه من خفا حثنا ذلك من قوله السابق وكان بحيث يسمعه بل أولى اه

● (فصل) في الحلف على كل والشرب (قوله في الحلف) الى قوله وانما يتبع في المفتي الاقوله ان كان

الحالف وقوله أي قول المتن يتبع في النهاية الاقوله أو بعضا الى المتن (قوله مع ذكرا ما يتنوله الخ) أي عرفا

يتبع ذلك كالحلف لا يكلمه الذي الخ اه عش (قوله اختص بالمعني) أي نأنا أو معز أو هل بشرط

في الحث بها كونه مشروبة أولا أو يكون المعنى رؤس ماشية رؤسه أو رؤس التي نأنا أن تنشوي

فيستنظر والظاهر الثاني اه عش (قوله أولا كل الرؤس) أي والرأس اه معني (قوله أي

قوله) ومن ثم قلوا لو حلف لا يدخل بيت فلان فدخل داره دون بيت لم يحث أولا يدخل داره فدخل بيت لم يحث

حنت) يعلم من ذلك انه لو حلف لا يجتمع مع زيد في بيت فلان فاجتمع في داره دون بيت لم يحث خلافا لما بالفتي ان

ان بعضهم أفتى بالحث (قوله وان لم يقصد) وظاهر انه لو قصد صرفه لم يحث (قوله بحيث لا يسمع

سلامه) يؤخذ من استثناء ذلك من قوله السابق وكان بحيث يسمعه بل أولى

● (فصل) حلف لا على الرؤس الخ (قوله وايضا) فتدعي ان جنس الرأس يوجد في بعض الرأس (قوله

وغيره قال لاسميا اذا حلف عن حث لا يسمعه سلامه (فصل) و

في الحلف على كل والشرب مع ذكرا ما يتنوله بعض الما كولا نلو (حلفا باكل) رؤس الشوي اختص بالفتح بكافة الاقوله أولا باكل

(شراف الدين طلم) - عشر

في الحلف على كل والشرب مع ذكرا ما يتنوله بعض الما كولا نلو (حلفا باكل) رؤس الشوي اختص بالفتح بكافة الاقوله أولا باكل

أولاً يشترط حملته) أي بخلافه ولا يحملها أولاً بمجرأ خافها راجع له ويشد (قوله) أو  
 بضه) وثالثاً المعنى وخلافاً لها به عبارة لا يصح على الأصح إذا لم تكن الجملة هنا الجنس بخلافه فالجنس  
 رؤساً فلا بحث إلا ثلاثاً أي كماله وفي أثناءه لا يشترط في يادى فان حلف بالحق في بين الجمع والجنس وإن  
 حلف بالطلاق فلا فرق بينهما فلا بحث إلا ثلاثاً فيما عدا عن عبارة سم اعلم ان الذي أتى به فيضاً  
 الشهاب الرمي له ان عسر بالروس بالحل على الجنس وحسن برأس لا يصح برأس أو رؤساً بالتكليم  
 بحث إلا ثلاثاً كل واحد لا يتزوج النساء أو نساءه فانه بحث واحد في الأول وثلاث في الثاني بخلافه في  
 حلف بالطلاق انه لا يتزوج نساء أو نساءه فهو الجمع فيه فلا بحث إلا ثلاثاً لان الجمع بمقتضى فلا تزال  
 بالشك اهـ يادى تصرف وفي يادى ما وافق اقنائه الشهاب الرمي (قوله) خلافاً لهما في عبارة  
 القسني تنبيه قول المجتهد حسن رؤس يقتضى انه لا يمين كل جمع من الرؤس وصرح به ابن القطن في  
 فروعه وقال لا يمين كل ثلاثتها لكن قال الاذني ان ظاهر كلامهم ان حتى لو أكل رؤساً أو بضه حنت  
 اهـ وهذا هو الظاهر اهـ (قوله) فتدلل الاذني الخ قد عني ان جنس الرأس يوجد في بعض الرأس اهـ  
 سم (قوله) وهو رؤس النعم أي قطعه ولو كان بالبرق أي على الأصح اهـ معني (قوله) ان كان الحالف  
 ببلد الخ وفي سم بعد كره عن الشهاب الحق البرقي يمشي المنهج كلامه ولو لا ربه كلام المنهج  
 ما تمسك على الاثر الذي هو الاثني في الروضة وأصلها هو الحنث مطلقاً سواء كان الحالف من أهل ذلك  
 البلد أو لا حلف فيه أو نكحاً كل فيه أو نحو ذلك أي عمل أو بلدان أو جهنم فان اعتبر البلد أو كون  
 الحالف من أهلها فصرح على الضعف المقابل للاذني الذي كره خلافاً لما وقع في مال الشراح تبعاً لما في المنهج  
 وغيره اهـ وفي القسني وكذا في عس عن سم على المنهج عن مذهب ما وافق ذلك الحاصل من الحنث  
 مطلقاً عبارة الرشدي قوله أي من أهل بلد الخ وهذا واجب الإصلاح كما نبه عليه الشهاب غيره فيما كتبه على  
 شرح المنهج ونقله عن ابن قاسم على الضعف فخصه انه مبنى الضعيف وهو ان الرؤس اذا بيعت في بلد حنت  
 باكلها الحالف من أهل تلك البلد تامة والصحيح عدم الاختصاص لان العرف اذا ثبت في موضع عم اهـ  
 وبعبارة الخالي قوله ان كان الحالف من بلدان المعتدلة فلا يشترط ذلك ولو كان من غيرها كان كذلك  
 فتمت بصحة قوله في محل حنث الحالف مطلقاً رؤس النعم اهـ (قوله) في غير الخ عبارة التمام وتظاهر  
 أيضاً وبضه) فديرو هذا حنث من حلف لا يكل الربطاً كل ما ترطس من المنصة ثلاثاً بفرق بين الجمع  
 والجنس وان كان جواً فيسان الجمع هنا حل على الجنس واسطة وقد فرق بان الرطس من كبشين امزله  
 متفقة فصدق الجنس على بعضها بخلاف الرأس (قوله) خلافاً لهما فيهم كلامه وان صرح به ابن القطن الخ  
 اعلم ان الذي أتى به فيضاً الشهاب الرمي له ان عسر بالروس بالحل على الجنس وحسن برأس لا يصح  
 او رؤساً بالتكليم بحث إلا ثلاثاً كل واحد لا يتزوج النساء أو نساءه فانه بحث واحد في الأول وثلاث  
 في الثاني وسئل عن قول الشيخين في أوامر باب العلاقة فوسل لا يتزوج النساء أو نساءه فانه بحث فيما  
 الا يتزوج ثلاثاً مع ما في الاعلان من انه بحث واحد في النساء وثلاث في نساء طليان المتخلف كل باب  
 ما ذكره في بيان الصور وبخلاف اهـ فغير واختلاف الصور يقتضى لهذا التفريق بين البابين  
 أو بسوى بينهما ويمكن أن يفرق بين البابين بان الطلاق يخطأ له لانه منقطع الصفة وهي محتملة  
 تزال مع الثلث فلهذا اعتبره الثلاث في العرف أيضاً بخلاف الاعمال ودان الأصل رامة فتمسك الكفوة  
 فينبغي الاحتياط فيها أيضاً لان زوم الكفوة حكم خروج عن معنى البين من تبطل الحنث بخلاف قطع  
 الصفة فانه نفس معنى الطلاق وقضه بذلك انه لا فرق في الطلاق في مسئلة الرؤس بين الرؤس رؤساً أو نساءً  
 اعتباراً لثلاث مذهب (قوله) أي من أهل بلد) تبع في ذلك من المنهج وقد كتب في الشهاب الحق البرقي  
 يمشي شرحاً له اعلم ان رؤس الطبر وعوها ذالم تبع في بلد من البلدان مفرداً لا شتم معاً على المشهور  
 وان تبع في بلد من البلدان حنثاً باكلها فهو هل بحثاً باكلها لو جرح جرحاً لا في الروضة وأصلها

(الرؤس) وأولاً يشترط حملته  
 (ولأنه حنث رؤس)  
 بل أو رؤس أو بضه ثلاثاً  
 لما أفهمه كلامه وان صرح  
 به ابن القطن فتدلل  
 الاذني ان ظاهر كلامهم  
 أو صرح به المراد الجنس  
 (تباع وحدها) أي من  
 شأنه ذلك ووافق عرف بلد  
 الحالف أولاً وهو رؤس  
 الفسم وكذا بالبرق  
 لان ذلك هو المتعارف  
 (لا طبر) وخيل (وحوت  
 وصيد) وي أو بحري  
 كالقبايع لانها لا تفرق بالبيع  
 فلا تقسم من القطع عند  
 الاطلاق (الا) ان كان  
 الحالف (بلد) أي من  
 أهل بلده أي (تباع فيه  
 مفسرة) عن أدلته وان  
 حلف نكحاً كل جمعة  
 البقيسني لأنه يسبق الى  
 فهمه عرف بلده فحنث  
 باكلها قطعاً لانها حنث  
 كر رؤس الاعمال لا في غير ذلك  
 صحه في صحيح التنبيه

واعتمد البقنى ومن به جمع متقدمون لكن الاقوى فى الروضة كالشرح الجنت مخرج لانه ما لوى شي من ذلك فله يعمل وانما اتبع هذا العرف وفي البيت الفقه كالمعربا القاعدة ان الفتنى شملت واشتهرت ولم يعارضها عرف أشهر منها اتبع وهو الاصل فان اختلف أحد الأولين اتبع العرف فان اختلف واحد والاقضية كلام ابن عبد السلام وغيره انه وجع الى الفتوى فله حاشا لانه تروى المقصود كما يعلم من كلامهم هاتوق الطلاق (والبيض) اذ اختلف اياها كمولايته (يعمل على) (ro) مزايل وايضا فى الحجة بان يكون من شأنه انه يفرقه فله ما يؤيد كل مفردا

(كديج ونعام وحام) وأوز ويط وعما فير لانه المفهوم عند الاطلاق ولا فرق بين ما كولا الصم وغيره لعل أ كاسطة اختلفا على ما فى العموم وان اعترض فله انه يثبت اتصال مخرج بعد الموت كالأول كصم غيره وظاهر فيصرونه يختلف الناطق ولو حلف ليا كان مما فى كدو حلف لايا كل البش فكان ما فى كديج لعل فى ما فى هو حلاوة تغذي بياضوا كاه بر ووقال ليا كان هذا البش لم يرجعه فى ما فى (البش رسل) لانه انما تراه بعد الموت يشق البطن وقيل لانه لا يؤكل منفردا واعتدنا لانت به فى بلد يؤكل فيمنفردا كل روى وردة الزركشى بانها استخداما آخر وهو البطاوخ اه وفيه نظر لان تحيداسم آخر مع منه الأول لا أثر له كما يعلم مما فى فى الفا كها لى جرد منع تعينه مضاعف ولوفى بلد يؤكل فيمنفردا (ورداد) لانه لا يؤكل منفردا اما اذا قوى شيأ فعمل به

كلامه عدم حش با كها فى غير ذلك البلد ومصحف تصح التنبه لكن اقوى الوجهين فى الشرحين والروضة الجنت وقيل انه اثر الى ظاهر النص وهو العمد اه وفى المبنى ما وافقه يادى (قوله) لكن الاقوى فى الروضة كالشرح الجنت) وهو الظاهر اه معنى (قوله بلائيه) أى بقوله ولائيه اه نهاية (قوله) ما لوى الخ) ولوفى معنى الرأس حش بكل رأس وان لم يسع وحده معنى ونهاية (قوله) فان اختلف الخ) فيه ان الفرض انه لم يعارضها عرف فتأمله اه سم (قوله أحد الأولين) أى شمول الفقه واشتهرها (قوله) ومعه (أى الرجوع على الفقه) (قول المتن والبيض) جمع بيضة اه معنى وفى الاوقاف من انه اسم جنس لبيضة اه وهو الظاهر (قوله اذ اختلف) الى التنبه فى المبنى وانها بما لا قوله ولوقال الى المتن وقوله وقيل الى لوفى (قوله) (قول المتن مزايل) أى مقارن اه معنى (قوله) (الأول سقاط الضمير) (قول المتن كديج الخ) تثبيل لباقه أو لى ازيل على حذف صنف أى كديج جليج اه سم (قوله وغيره) كديج الحلاوة ونحوها وقوله مطلقا أى من ما كولا الصم وغيره اه عش (قوله فعل الخ) أى من قوله بان يكون من شأنه الخ (قوله) (مخرج بعد الموت) أقاد كلامه ان الموت لا يغيره البش المتصلب وهو ظاهر اه عش (قوله) (كالو كصم وغيره الخ) صيرت الفتنى ثم لا فرق فى الجنت بين كاه وحده أو مع غيره ما ظهر فيه اختلافه اذا كاه فشى لا تظهر صورته فيه كالناظفة لا يتخلو عن بياض البش فلا يثبت به قلة فى التسمية اه (قوله) وهو حلاوة الخ) وهو المسمى الآن بالمفتوش اه عش (قوله) (أى لم يثبت اه سم (قوله) (هذا البش الخ) والظاهر انتم لم يقل ليا كان يصفى الصم وجود الاسم كيانى فيما لوقال كل حنطة حيث لا يثبت بدقيته ونحو اه عش (قوله) (لا يشق حمل) وان يسع بلد يؤكل فيمنفردا نهاية ومعنى (قوله) (اما اذا قوى شيأ فعمل به) ظاهر انه يقبل منه ذلك ظاهرا اه عش عبارة الفتنى هذا كاه عند الاطلاق فان قوى شيأ حل عليه اه (قوله) (الخ) خبر ظاهر الخ وقوله يعمل أى لفظ السهل (قوله) (مسما) فها) أى فى شرح تبايع فيمنفردا (قوله) (اذ اختلف) الى قول المتن ولم يفرق فى النهاية وكذا فى المبنى الاقوة أى فى اعتقاد الخالف

ثم والمرحى تصح التنبه لاني قال الزركشى وجعل الأول ان العرف اذا ثبت موضع عم تحيز الارزاه ثم اذا قلنا بالتأني ونصرنا الحكم على البلد فهل المعتبر البلد نفسها أو أن يكون الشخص الخالف من أهلها وجهان وجع البقنى الثاني هذا ما فهمته فى الروضة وأصلها غيرهما فى هذا المقام وبه يعلم ان صنع الشارع فى هذا المقام واجب الاصلاح فتدبر والله الموفق ثم تأمل الجرحى فى شرح الارشاد صرح بعينه ما قلته وقول ثم اذا قلنا بالتأني الخ) كذلك باقى الى الاول بالنظر الى العلم والخلاف اه ما كيه شخصان عرفه وحاصله على الاول الاقوى هو الاقوى فى الروضه وتأصلها هو الجنت مطلقا سواء كان الخالف من أهل ذلك البلد أو لا حلف فيه أو لا رجوعا كل فيه أو لا رجوعا فى أى محل أو ببلدان الوجهين فان المعتبر البلد أو كون الخالف من أهلها مفرعان على الضعف المقابل للاقوى لما ذكره خلافا لما وقع فيه الشارع تبعاً لما فى التهج وغيره فتأمله (قوله) (واعتمد البقنى) مما لو تشرع بهجة ومال البسم البقنى قال والاول يعنى الاقوى فى الروضة كالشرح من مقدم ما اذا انتشر العرف بحيث بلغ الخالف وغيره والا فلا حش اه ثم تأنى فى شرح الارشاد عبر اليه بقوله ومال البسم البقنى ثم يحق تصحوة لا الاول بما اذا انتشر العرف الخ (قوله) (فان اختلف أحد الأولين اتبع العرف) فيمان الفرض انه لم يعارضها عرف فتأمله (قوله) (كديج الخ) تثبيل

(تنبه) ظاهر انما بعضهم بان السجل يدخل فيما قبل السجل السابق فى الامامة انه يعمل هناك على جميع ما فى البحر وان لم يسم بمكافرا وفيه وقت ظاهرة لان العرف المراد بان نحو الفتنى لا يسمى مكافرا لان قبل انه يسمى مكافرا قلنا هذا ان فرض تسليمه لم يشتر وقد انتشر العرف والمراد بخلقه فله يعمل عليه كعلم علمار فها (والهم) اذ اختلف ليا كاه يعمل عند الاطلاق فله ما به (على) (مذكى) (تم) (وهى الابن والبقر والتم) (دخيل)

ووصف وطير (قوله وقوع اسم العلم بها حتى قد تدين من المهرم أعني اعتقاد الحالف فيما يظهر (الاجل) هو والد لا يسمى الحالف فأى من غير  
يتدون جملته كافي القرآن كالا بحث بالجوف في الشمس المسماة بالحق في القرآن من حلف لا يخلص في سراج  
أولى ساطع (و) لا (شمع ملن) وعين (٢٦) لثانها العلم اسم الوصف (وكذا كرش وطعال وكيد وقلب) ولما عمو رتفع (في

الاصح) لانها ليست لها  
حقيق ولا بحث في العاقبة  
التي لا يخلص ولا يخلص  
ان رن بحث يؤكل غالباً  
على الأوجس) والاصح  
تناوله (أى العلم) (المهراس  
ولسان) أوى علم لسان  
والاضافة بناية أوى لسان  
هو لسان وبحث في فلا  
اعتراض عليه خدوا كراع  
لصدق اسم على ذلك كله  
(وشمع ظهر وجنب) وهو  
الابيض الذي لا يخالطه  
الآخر لانه لم يمتد ولها  
يحصى عند الهزال (و)  
الاصح (أن شمع الظهر لا  
يتناول الشمع) لما خسر  
أنه لم يخالط شمع العين  
والبطن يتناول الشمع  
(وان الائتوا السنام) يضع  
أولهما (ليسا) أى كل منهما  
(شمعوا لاجل) لثانها  
كلا منهما معاً وصفة  
(والاية) سبب اختلاف  
في هذا (الاستناول سناموا لا  
يتناولها) لاختلافهما  
كذلك (والشمع) وهو  
الودك اخلف لا يأكبه  
وأطلق (يتناولهما) وجنب  
يتناول (شمع ظهر) وجنب  
(و) ملن) وعين (وكل دهن)  
حيوانى أى ما كثر فيها  
يظهر أخذاً مما ساراه لا  
حتت بغير المذكور

احتمل بذلك واستشكل ذكر شمع الظهر مثلاً لمرأته لم والشمع لا يتخلل في اللحم ويردع هذا الكلمة بل العلم الذى  
في جسم دخل فيه أمادهن نحو جسم ولو فلا يتناولها على ما أنه البغوى وظاهر كلام غيره أنه يتناول كل دهن ما كثر فيه أمادهن خورج  
وبه معنى البغوى وفى البين تردده على أنه علم ساطع قال له دهما

والذي يقبله لا يتناول له لا يسمى دسما عرنا (ولم البقر يتناول) البقر العرب والبقر الوحشي و (يلموسا) لصداقهم البقر على الكل  
 وينزع فيه البقرين و يفرق بين تناول الانسي الوحشي هذا على الربالان المدلوله على مطلق التناول من غير نظر لاختلاف اسم وأسم  
 اختلافهم كما علم من كلامهم في البابين وهذا يقع ان الضان لا يتناول للمز هناك وكسوان اتخذوا جناسا لان اسم أحدهما لا يطلق على الآخر  
 لغة ولا عرفا فان شملهم باسم الغنم المتعنى لاتخاذ جنسهما (فرع) لا يفرق عرفا العامة يشمل كل لحم ودهن حيوان فريش ولو من  
 سمك فينبغي حله على ذلك ولا يتناول لمية سمك بحر اذ لو لم يكدوا ولعللا (ولو قال مشيرا) (٢٧) الحنطة لا تاكل هذه ولا تبتد (حنث  
 باكلها على هيشها وطعها  
 وشعرها) تفصيل الاشارة  
 واستشكله الاذرى في  
 الطعن والخبر بان كلامهم  
 هنا في غير مصرح بانه  
 انما بحثت باكل المجمع  
 وتوافق لا كل هذا الرغيف  
 لا يحنث متى بقي منه ما يمكن  
 التقاطه وهو فقه الحنف  
 اذ بان ما لا يمكن التقاطه ولا  
 شك ان الحنطة اذا لم يحنث  
 بقي منه شيء في الرجاو جدها  
 ومن بعينها آثار في الآله  
 واليد وهذا كله مما يجب  
 التوقف في الحنف باكل  
 خبرها عن من ينظر الى  
 حقيقة القنط ويطرح  
 العرف ثم حكى عن الشافعي  
 صاحب الحنطة ان كان بقي  
 من حنط لا يلبس هذا  
 الذي يسبل خط من مقدار  
 نحو أصبع اه والذي  
 يضع أنما أطلقوه هنا  
 مجمل على ما وافق نحو  
 هذا الرغيف وقوله مقدار  
 نحو أصبع غير قابل للمار  
 على خط أصبع ويدرك  
 لكن الغالب أنما كان  
 طول أصبع يكون كذلك  
 (ولو قال لا أكل هذه

انه لا يتناول اه أي باسم البقر اه عش (قوله البقر) الحقوله وان نزع في المعنى والى قوله واستشكل في النهاية  
 (قوله البقر الوحشي) بخلافه على سلف لا تركب حمارا فركب حمارا وحشا لا يحنث لان للمعروف ركوب  
 الحمار الا انه يختلف الاكل معني وسلطان (قوله ويلموسا) أي لا عكسها عش (قوله و يفرق بين تناول  
 الانسي الوحشي هنا الخ) الانسي لا يتناول الوحشي لاهنا والافى غيره كما هو ظاهر وحق التعبير ان يقول بين  
 تناول اسم البقر مثلا لانسي والوحشي جمعا فتأمله سم على ج و وجد ان الانسي سمي بالعرب او  
 الجموس بخلاف البقر فانه شامل للانسي والوحشي (قائدة) هو لحظنا لا كل طبعنا لا يحنث الا عكسه  
 وطأ أو زيت أو سمن اه من روض اه عش (قوله ان الضان لا يتناول الخ) كذا في المعنى (قوله هنا)  
 حقا فان يوترع من قوله وعكسه كذا النهاية (قوله وان اتخذوا جناسا) أي في شملهم الغنم وينبغي ان الغنم  
 لا تشمل الطباعا انما يطلق عليها شاة الراح عش (قوله المعنى الخ) أي اسم الغنم يعني شجرة لهما (قوله  
 واما الزفر في قوله لا يطبخ الخ) أي ولو كان الحافض غير عاى اذ ليس له عرف فخلص له عش (قوله ولا يتناول)  
 القوت وقوله مقدور في المعنى (قوله وجراد) أي يوزن كذا اه معنى (قوله لا تاكل هذه) ومثل ذلك ما  
 قال لا تاكل الحنطة هذه مر اه سم (قوله تفصيل الاشارة) ولا يحنث الحنث فلتنفي الرحي واما ما لم يحنث  
 مدوكه انما يمارى في كل نحو هذا الرغيف فنهنا قال الرشدي قوله فلتنفي الرحي الخ أي بخلاف ما يخرج  
 من الحنطة كما يحسنه ابن قاسم اه عبارة عش ونزع بقوله فلتنفي الرحي ما يبقى من الحنث حول الرحي اه  
 (قوله يسبل خط الخ) أي يلع الحنث (قوله والذي يقبله انما أطلقوه الخ) جملوا المعنى وعلى هذا انما تصق  
 نهما فذكر لا يحنث اه (قوله لا تاكل هذه الحنطة) بخلاف الحنطة هذه فحنث بالجمع مر اه  
 سم عبارة المعنى يتبعوا أثر اسم الاشارة كان قال لا تاكل الحنطة فنهنا جملوا وتصق على الاشارة (قوله  
 فصرح) ان قوله على ما في النهاية (قوله اذ هرت) وأصحده اه فنهنا (قوله على ما في البقسي)  
 اعتمد المعنى والنهاية (قوله وليس) أي التوجه المذكور (قوله لا تزال قشرها) يتوقف في الحنث  
 اذ ان القشر حافظ لانه حثت لم يأكل جميعها اه سم (قوله لا تزال قشرها) هودق بها بعد قلعها اه  
 سم عبارة عش عطفت على ما قبله بمعنى ان السويق غير الدقيق لان الطحين يعني المطحون اه (قوله  
 المني وشعرها) بضم المني اه معنى (قوله والبالا) الخ قوله وصر في النهاية والمعنى (قوله لا تزال قشرها)  
 والذي يقبله لا يتناول (قوله كسب عليه) مر (قوله ولم البقر يتناول يلموسا) لو كاه في لحم جمل  
 الجواميس حث لا تفرق مر (قوله بين تناول الانسي الوحشي) الانسي لا يتناول الوحشي لاهنا ولا في  
 غيره كما هو ظاهر وحق التعبير أن يقول بين تناول اسم البقر مثلا لانسي والوحشي جمعا فتأمله (قوله  
 لا تاكل هذه) ومثل ذلك ما قال لا تاكل الحنطة هذه مر (قوله هذه الحنطة) بخلاف الحنطة هذه (قوله  
 لا تزال القشر حافظا) قد يتوقف في الحنث اذ ان القشر حافظ لانه حثت لم يأكل جميعها (قوله لا يطبخها  
 الخ) قال ابن القيم في مختصر الكفاية وقال ابن سريج يحنث بالحو حنط لا كل هذا الجمل فذبحوا بكة  
 وقرق الاصحاب بان الجمل لا يؤكل اه (قوله وسويها) هودق بها بعد قلعها

الحنطة) فصرح بالاسم الاشارة (حنث ما يطبخه) ان حثت حباته (ويشترطية) لو جود لاسم كذا كل هذا الاسم فله شواء (لا)  
 اذ هرت على ما في البقسي ثم جعل ان مرادنا اذ اذ حثت مر يستوي رده انه حثت في ساق المطبوخة التي تبقى حباتها وان مراده  
 هرسا وهو دفعه العنبر لوجه بانه يلزم من دفعه العنبر والصورة المستلزوم والاسم هو ليس بجيدان فتنت لان الزوال القشر حافظا  
 ولا (طبع يلموسا) فنهنا (قوله لا تزال القشر) (قوله لا تزال القشر) (قوله لا تزال القشر) (قوله لا تزال القشر) (قوله لا تزال القشر)  
 ولا حصرنا (وكذا العنبر) لا حصرنا (قائدة) اه أول التمر طلع ثم خلال ففتح المجبة ثم لم يرسر ثم طبع ثم غر فلو حلف

وقوله ولا يسريتم أولهما اه معنى (قوله لم يمتصق) بضم الميم وقع النون وكسر الصاد المهملة  
 المشددة لشمها على كل منهما فان حلق لا يكل رطباً كل غير الرطب من قطعاً أولاً يكل بسر قاط كل  
 الرطب من قطعاً لم يمتصق اه معنى عبارة عش قد يشكل عا من من له لو حلق لا يكل رطاً أو كل بعض  
 رأس لم يمتصق قال سم ملحه الان يقال ان أجزاع الرطب تنقلو بتفصل الجنس في ضمن البعض ولا  
 كذلك الرأس اه وقوله لم يمتصق أى في النهاية مبتدأ لا يمتصق هو الممتصق (قوله لم يمتصق) بضم الميم  
 وقع النون وكسر الصاد المشددة هي ما بلغ الارطوبية انصفا اه شرح الروض وأقول في أمران الاول  
 أن الظاهر ان الحكم كذلك اذا بلغ الارطوبية أقل من نصفها أو أكثر والثاني انه لا يعد جواز فتح الصاد على اسم  
 للفعل فليتأمل اه سم عبارة للمتن واذا بلغ الارطوبية نصف البسر قبل منصفه فان بدأ من ذنبها ولم يبلغ  
 النصف قبل منصفه يمتصق كسر النون اه (قوله ولا يمتصق) لما اذا قصد الاستمتاع من هذا الشرع وكلام هذا الشخص  
 فانه يمتصق وان تبدلت الصفة اه معنى (قوله هذه الصفة) أى وأخرى اه معنى (قوله أو هذا  
 لبس الخ) أى أو العنب فلو زبد أو الصير فلو زبد أو هذا انظر فلو زبد اه معنى (قوله المتن) يتناول  
 كل خير أى وان لم يمتصق لغيره فيما يظهر اه عمن يتناول الكفاية والنموط المتجاوز والبقلة  
 لا يمتصق أولاً مر بخلاف ما ظاهرت أولاً فانها لا يتناول كل من عنب وزان على وحده اسم  
 خصصه عن مطلق أو فلا يتناول المثل كالألوان والظلال في سلطان وتقولى اه بحسرى عبارة الرشيدى  
 وكذا الكفاية والظلال المعرف وفتح زبد والنموط فان خبز فغيره وان قل فلا وان كان وقافة غبورا  
 لا يمتصقه اسم آخر كذا الرغبة الأسبوطى لا يمتصق وان كان وقافة غبورا أو لأنه لا يسمى زغباً فمن  
 غير تقييد مر اه سم على عمن يتناول ما استمر على اسمه عند الخبز يمتصق وان تعدده اسم غير  
 الموجود عند الخبز لا يمتصق به كالسنبلون المتجاوز وقافة كان عند الخبز يسمى وقافة فاما على صار يسمى  
 سنبلوناً بخلاف السنبلون المتجاوز على هيئة كذا فانه ممتصق تعالى لهم وأما من غير ما يجمع اه (قول المتن  
 كمنع الخ) وخبر الملة وهى بفتح الميم وتشديد اللام الزمالة الحار فغير معنى ور وضع مع شرحه (قوله) تشديد  
 اللام) الخ وهى بفتح السين والى قول المتن ويخفى فى النهاية لا تارة وهى ان يلى الى ثم وقوله  
 ويؤيد الى المتن وقوله وضعت الى المتن وقوله الان خسر الى المتن وقوله بقدها (قوله على الاشهر) أى  
 وتخفيف اللام المعنى مقابل اه عش (قول المتن) وقوله هى السنون وتكون سوداء وبضه اه  
 معنى (قوله عوض عن واد الخ) أى ان أصلها أمأذو وادوى فابدل الواو أو والباء اه عش (قوله)

(قوله لم يمتصق) عبارة الروض فان حلق لا يكل رطباً كل المنصف من غير الرطب لم يمتصق أو  
 الرطب يمتصق وكذا لو أكلها جميعاً اه قالى شرحه على الأصل ولو حلق لا يكل بسر قاط كل المنصف فيه  
 هذا التخصيص والحكم بالمتكسر وفتنه انه لا يمتصق بكل الجسج وليس يظهر فلا بد منه يمتصق به اه أكل  
 بسر لونه غير فيه اقصر عليه المنصف اه ثم قالى الروض وكذا لو حلق لا يكل بسر ولا رطباً كل المنصف  
 لم يمتصق اه وقوله أولاً قال من النصفه قالى شرحه بضم الميم وقع النون وكسر الصاد المشددة وهى ما بلغ  
 الارطوبية انصفا اه وأقول في أمران الاول ان الظاهر ان الحكم كذلك اذا بلغ الارطوبية أقل من نصفها  
 أو أكثر والثاني ان لا يعد جواز فتح الصاد على اسم الفعل فليتأمل (قوله والخبر) يتناول كل خير ما عدا  
 ان السنبلون يمتصق ان كان غبورا الا اذا كان معقلاً مر (قوله والخبر) يتناول كل خير) كالأهم كالصير على  
 الخبز بكل خبر وان لم يسم المأ كولو خبراً فى عرف الخالف ولم يمتصقه فغيره لكن فتنه تقدم فى هل  
 مسئة الروض عن البلقيى انه لا يمتصق انما العرف بحيث يبلغ الخالف وغيره اعتباراً بذلك أيضاً فانظر فى نظار  
 الآن يفرق بين ما عدا لونه على العرف كالقندم أو على اللغة كذا وقوله على ذلك قوله وان لم يعد ببلده  
 الخ وان لم يمتصق قال فى باب الملاق ولوعلى بضمه فتنه ناسباً لالتفات أو حكمه مطلق فى الظاهر زاد  
 الشارح حقيقته أو كسرهما نصاً أو بجلالة العلق عليه منصفه أن تغيب من حلقه وجه الهم لا يخرج الا

لا ياكل رطباً ولا يسريتم  
 بالنصف أو رطوبة أو بسرة  
 لم يمتصق بضمه لا يسمى  
 وطوبى لا يسر (ولو قال) ولا  
 نه (لا) كل هذا الرطب  
 فتقر فأكه أولاً كهم  
 الصبي فكمه) بالفتاها  
 أو (شيئا) فلا يمتصق  
 الاصم) زوال الاسم كفى  
 الحنة وكذا لا كهم هذا  
 العبد فتقى أولاً كل لحم  
 هذه الصفة فلو كان كذا  
 أو هذا البسر فلو رطباً  
 ومر فى شرح قوله داره  
 ابيض ذلك وما يشك عليه  
 فراجع اه والخبر يتناول  
 كل خير كمنطقه شعر وأرز  
 وباقلاً تشديد اللام مع  
 القصر على الاشهر (وقوله)  
 بحمة وهى على موضع عن  
 وأو أو به (وحس) بكسر  
 فتقع أو كسر وماثر القند  
 من الجيوب

وان لم يعده يلايه بحث ثم عدما الحنت اذا كل يتأمن ذلك على نطن ان الحبر لا يتناولها أيضا فمشرق  
 الحلاق اه رشيدي **(قوله)** لم يطر الخ برديعير ومن نحو طير تابع يلايه فمشرق على طير عليم الحنت  
 خلافا لا تفرق في الارتفاع والارتفاع **(قوله)** من البسيس وهو المسمى بالانصب فتوكذا ما حنت  
 بالشمس لم يغير اه عرش **(قوله)** ثم ان خبر تمس حنته انظر الفرق بينه وبين ما لو قد انجز وصفه لا في  
 عن ابن الرضا اه رشيدي **(قوله)** بالمتن أي عتقا اه معني **(قوله)** ثم ان قول المتن ويطير في المتن الا  
 قوله لا يتناول الى المتن وقوله اول انشر بياي المتن وقوله كانه الى بخلاف الخ وقوله خلافا لما وردى وقوله  
 ويدخل فيه الى ظاهر قوله لم **(قوله)** ثم لوصواله علة والروض مع شرحه المتن لا ان جعله في حرفة  
 حروا فتح الحاروت شديد الواو وزن قول أي اما مباشر بيشأ يبدئي لهاء أي شره فلا يحسن له انه  
 حيث شد لا يسنى خبرا قال في الاصل ولا يحتمل كل الجوزني على الاصح وهو الطائف الحشوة  
 بالجوز وشبهه الجوز نقي وهو الطائف الحشوة بالجوز اه **(قوله)** كالسوالج للرد من هاء انما اختلطت  
 اجزؤه ببعضها يفيض بحيث صار كالسبي العسيدة أو نحوها ما يتناول بالاصبع أو المصنة بخلاف ما اذا  
 بقى صورته القيت لهما يغير بعضهما عن بعض في تناول اه عرش **(قوله)** كالقود الخ البسيس له حقي  
 صار كالمتق وكذا القيت الآتي عن الصيمري ولا أشكل الفرق بينهما وبين البسيس المار اه  
 سدعمر **(قوله)** كالقود الخ البسيس الخ له حقي صار كالقود وكذا القيت الآتي عن الصيمري  
 واد أشكل الفرق بينهما وبين البسيس المار اه سدعمر **(قوله)** المتن ولوحظ الخ علة المتن  
 والنهاية والافعال المختلفة الاجناس كالا عن لا يتناول بعضها انما الشر بياي كالا ولا يحسن فعل هذا  
 لوحظ الخ **(قوله)** المتن بياي أي مبالغة نهاية ومعني **(قوله)** وقضيت ان الابتلا الخ المعتمدان البليغ  
 أ كلفي الامعان لافي الطلاق هو اه سم **(قوله)** وصرافيه علة المتن فقد قلت تناقضا أو جاب نفي  
 عن ذلك ان الطلاق متى على القضاة الخ البياي كالا ولا يحسن فعله على العرف والبليغ قد يسمى  
 أ كالا والجمع أولي نفي أو أحدا للمؤمنين اه **(قوله)** لان خوالج علة المتن وان جعله أي السويق  
 في ماله أي ما عثر به من غير ما عثر به فلا بد له الا كل فان كان ناسرا بحيث يؤخذ منه بالبحث **(قوله)**  
 شيئا وهو ان لا يكون ناسرا **(قوله)** ولوحظ لا يذوق الخ علة المتن فروج لوحظ لا يذوق كل سواها

وان لم يعده يلايه بحث ثم عدما الحنت اذا كل يتأمن ذلك على نطن ان الحبر لا يتناولها أيضا فمشرق  
 الحلاق اه رشيدي **(قوله)** لم يطر الخ برديعير ومن نحو طير تابع يلايه فمشرق على طير عليم الحنت  
 خلافا لا تفرق في الارتفاع والارتفاع **(قوله)** من البسيس وهو المسمى بالانصب فتوكذا ما حنت  
 بالشمس لم يغير اه عرش **(قوله)** ثم ان خبر تمس حنته انظر الفرق بينه وبين ما لو قد انجز وصفه لا في  
 عن ابن الرضا اه رشيدي **(قوله)** بالمتن أي عتقا اه معني **(قوله)** ثم ان قول المتن ويطير في المتن الا  
 قوله لا يتناول الى المتن وقوله اول انشر بياي المتن وقوله كانه الى بخلاف الخ وقوله خلافا لما وردى وقوله  
 ويدخل فيه الى ظاهر قوله لم **(قوله)** ثم لوصواله علة والروض مع شرحه المتن لا ان جعله في حرفة  
 حروا فتح الحاروت شديد الواو وزن قول أي اما مباشر بيشأ يبدئي لهاء أي شره فلا يحسن له انه  
 حيث شد لا يسنى خبرا قال في الاصل ولا يحتمل كل الجوزني على الاصح وهو الطائف الحشوة  
 بالجوز وشبهه الجوز نقي وهو الطائف الحشوة بالجوز اه **(قوله)** كالسوالج للرد من هاء انما اختلطت  
 اجزؤه ببعضها يفيض بحيث صار كالسبي العسيدة أو نحوها ما يتناول بالاصبع أو المصنة بخلاف ما اذا  
 بقى صورته القيت لهما يغير بعضهما عن بعض في تناول اه عرش **(قوله)** كالقود الخ البسيس له حقي  
 صار كالمتق وكذا القيت الآتي عن الصيمري ولا أشكل الفرق بينهما وبين البسيس المار اه  
 سدعمر **(قوله)** كالقود الخ البسيس الخ له حقي صار كالقود وكذا القيت الآتي عن الصيمري  
 واد أشكل الفرق بينهما وبين البسيس المار اه سدعمر **(قوله)** المتن ولوحظ الخ علة المتن  
 والنهاية والافعال المختلفة الاجناس كالا عن لا يتناول بعضها انما الشر بياي كالا ولا يحسن فعل هذا  
 لوحظ الخ **(قوله)** المتن بياي أي مبالغة نهاية ومعني **(قوله)** وقضيت ان الابتلا الخ المعتمدان البليغ  
 أ كلفي الامعان لافي الطلاق هو اه سم **(قوله)** وصرافيه علة المتن فقد قلت تناقضا أو جاب نفي  
 عن ذلك ان الطلاق متى على القضاة الخ البياي كالا ولا يحسن فعله على العرف والبليغ قد يسمى  
 أ كالا والجمع أولي نفي أو أحدا للمؤمنين اه **(قوله)** لان خوالج علة المتن وان جعله أي السويق  
 في ماله أي ما عثر به من غير ما عثر به فلا بد له الا كل فان كان ناسرا بحيث يؤخذ منه بالبحث **(قوله)**  
 شيئا وهو ان لا يكون ناسرا **(قوله)** ولوحظ لا يذوق الخ علة المتن فروج لوحظ لا يذوق كل سواها  
 بافته باه اذن لها وان بان كذب وسأ انما أفتي به بعضهم فمن خرجت ما استخلفت لخلال المين أو انما  
 لا يتناول الا المير الاولى فربح ثانيا لم يدين فر ينقل ثانيا لما أتى بالخلال لم يمت استند ظنه الى أمر  
 تعدو مصل حنته أولى مجرد نطن الحكم حنت لا يحكمه ما ذل أنه فقد قال غير ولطحن الاختلا أو المير  
 بالحكم جالجع محققون وعليه عيل كلام الشيخ في الكافي وغيره اه التصديق بالمتن فأنظر  
 لو أكل الحالف على كل انجز خيرا الا من لا يتناول من غير ما ذل الى أمر صدق من هل  
 بحث لان ظنه من قبل مجرد نطن الحكم وكذا قال في ظاهره فقلتمل جدوا ليراجع والمير وقد يقال  
 فمن نطن ان المين لا يتناول خيرا الا من لا يتناول من غير ما ذل الى أمر صدق من هل  
 والرقن خمر وكذا الكافي والكتاب المعروف وأما السنونك فان خمر فهو خمر وان قل فلا وان كان  
 وقد عجزوا لا يحسنه اسم آخر وكذا الرغف الاسوي لا يحسنه وان كان زقاقا فغزوا وأولاه لا يسمى  
 ورغفان غير **(قوله)** وقضيت ان الابتلا خمر خمر وسكر بلا منع أ كره صرح في موضع الخ المعتمدان  
 البليغ أ كلفي الامعان لافي الطلاق هو **(قوله)** ولوحظ لا يذوق الخ قال في التيه وان لحظ لا يذوق شيئا  
 نفي من لفظه فقد قيل بحث وقيل لا بحث اه قال ابن النقيش شرح بعضه بين ان الاصح الحنت  
 ولو أكله أو شره حنت وفي وجهه ولو أكله لم يحسنه لا يحسنه لظنه لا يذوق لظنه لا يذوق لظنه لا يذوق  
 مستله لا يحسنه فان قوله أو شره ان كان مينا المفسول لشكل الحنت في لظنه لا يذوق لظنه لا يذوق ولا يمنع  
 الا كراهه أو لفظه فيكون المراد له أو شره أي مصلح خلقه أشكل عدم الحنت في الحلف على انه

أولا يتناول أول أسلم حث  
حتى بالشرب (أو) حث  
(لا يا كل لبنا) حث بكل  
أوامر من ما كوله لوصينا  
حتى نحو الزبدان ظهر فيه  
لا نحو جبين وانما وصل  
(أوامرنا) نورا كلمة خبر  
(حت) لانه كذلك يؤكل  
(أوسره فلا) لعدم الأكل  
(أو) حث (لا يشربه  
قبالمكس) فحث في الثانية  
دون الأولى ولو حث لا يا كل  
نحو عنب لم يحث بالشرب  
عصمه ولا يصح مودى فله  
أولا يشرب خمس المحدث  
بالنيذ عكسه (أو) حث  
(لا يا كل) سمنا كلمة خبر  
(طما) كلن (أو) أذا لم يحث  
لانه أتى بالأسلوب عليه  
وزيادة وبه فارق عدم  
الحث في ألا كل مما اشتراه  
ويضا كل مما اشتراه زيد  
وعبر ولا يما كل مما اشتراه  
المطوف عليه خاصة وان  
شربه ذاتيا فلا يحث لانه  
لم يأكله (وان) أكس في  
عصمة حث ان كانت  
عصمة طاهرة أي مرثية  
متممة في الحث كافة الامام  
لوجوده سمته بخلاف  
ما ذاك تكن متيرة كذلك  
(ويدل في) فأكس حث  
لا أكس اولائنه (رطب  
وعنب ورمون) أخرج باسم  
أوله ونال سبع شدي الجلب  
ويقال أخرج وتخرجون  
وشمش (ورطب وياض)  
من كل ما يتناول سواء  
استعمله اسم كثر وزيد  
أم لا كثر خلافا لوردى

ولا يشربه فثاقلم يحث لانه لم ياكل ولم يشرب وان حث لا يذوق شيئا فثاقلم يحث لان الذوق معرفة  
العلم وقد حث ولو حث لا يا كل ولا يشرب ولا يذوق فأوجب في الثوب ما حث لانه لم ياكل ولم يشرب  
ولم يذوق وأول أسلم حث لا يا عاين نفسه أو من غيره باختلافه لا معناه لا حث على طعام أو قد حث على طعاما  
له (قوله) أولا يتناول (الخ) وشبهه ما لو لا يتناول طعاما بخلاف لا أكل طعاما فله لا يحث بالشرب إذ  
لا يسمى أكلا كياضي شهاد كرفيت لانه لا يشترط في الطعام ان يسمى به في عرف الخالف فحث بنحو الخلف  
والجين مما لا يسمى في العرف طعاما وقياس جيل الامانة يثبت على العرف عدم الحث بخلاف كثر لان الطعام  
عندهم مخصوص بالطبوح (فائدة) وقع السؤال عن شخص حث على الطلاق اهلا يا كل لبنا ثم قال أرقت  
بالين ما شعل السمن والجبن ونحوهما هل يحث بكل ذلك أم لا يحث بخبر اللين لعدم ثبوت الخواص السمن  
والجواب نعمان الظاهر الحث لان السمن والجبن ونحوهما تفقد من اللين فهو أصل لها فلا يبعد اطلاق  
اسم اللين على ذلك كما يجازى الحث وأدغم حث به اه عس (قوله) حث بكل أنواعه هذا الصنيع وهم  
ان قولنا الصنف الا في ما كثر حث في الخ لا يجرى في اللين الذي هو مرجع اللبن وظهر انه ليس كذلك  
فكان الأولى خلاف هذا الصنيع اه رشدي (قوله) حث بكل أنواعه (الخ) عبارة تالفي ولو حث لا يا كل  
لبنا قل شربا زاهوا بحسب الشين المحمضة فيقضي فيشرب جدوا يصير فيه حوصة ودوغا وهو بضم الدال  
واسكان الواو واللين المحمضتين شين ترزج بدو حث ما يثبه واشتاوهو بشين محجمة ونامة متعة فوجبة  
لين ضان مخلوط بلين معز حث لصدق اسم اللين على ذلك سواء كان من لبن أو من صيد فله الرواني وأدعى  
أوضح خلاف ما لو أكل زاهوا بضم اللام واسكان الواو بالزاي شين الجبن واللين الجامد نحو الذي  
يسمونه في بلاد مصر قرشة أو صلاوهو بفتح الميم شين تفقد من الماء لانه إذا أرادوا اقطا أو غيره وجعلوا  
اللين في وعاء من صوف أو خوص أو كرامس ونحوه فينزلوه أو فوهو المصل أو جونا أو تقدم ضبعة في باب السلم  
أو كس طاوهو بفتح الكاف معروفة أو اقطا أو جونا فلا يصدق على ذلك اسم اللين وما زال في بيان ظهر فيه لين  
فه حكمه لا فلا وكذا القشطة يحمض حثنا والسمن والزبد اللين متقاربة طالفا على شين نهلا يحث  
بالباق لا بخلاف في الاسم والصفة ولو حث على الزبد السمن لا يحث اللين ولو حث لا يا كل الباهو  
أول لين يحث بالوادق يحث بما يجب قبلها اه (قوله) من ما كول) أي لين ما كول فيشرب لبن  
الأكسين ويحتمل من حيوان ما كول فيخرج لبن الأكسين والآخر بالاول اه عس وبجلاء الرض  
مع شرحه ما لبين يتناول ما يؤخذ من السم والصيد قال الرواني ولا كثر والخبيل اه (قوله) لن أو ما تعا  
(آخر) كالزيت اه معنى (قوله) ولو حث (الخ) أي وأعلق اه عس (قوله) نحو عنب) كالزبان والصب  
مغنى وعس (قوله) بالنيذ) وهو المأخوذ من غير العنب والخمر ما تفقد من العنب خاصة اه عس (قوله)  
المن في عصب) وهي كالألبن منه اللدقيق يلت بسمن ويطلع قال ابن قتيبة سميت بذلك لانها تصد باله  
أي تلوى اه معنى (قوله) ولا يثبه) التي قوله وتثبه التي في النهاية التي قوله خلافا لما وردى (قوله)  
الترطب (الخ) وفي شمول الفا كة للزيتون وجهان أحدهما عدم التناول اه معنى وفي سمن عن  
مر منه (قوله) بوترنا (الخ) وتتاح وسفرجل وكثر وشوخ اه معنى (قوله) من كل ما يتناول) الضمير  
الاسترسال الفا كة هو الباز لموصول (قوله) أم لا كثرين) ومعلق وشوخ وشمش اه معنى (قوله)  
لا يذوق شيئا لانه يفرض في الجمل يحصل فيطوأك العلم فليست (قوله) يدخل في ما كثر (الخ) قال  
في شرح الرض وفي شمول الزيتون وجهان في الصر اه وأصحهما عدم التناول مر (قوله) رطب) قال في  
الرض والرطب غير البسر والبلع قال في شرحه وهل يتناول الرطب المشدخ وهو ما يربط بنفسه على  
حتى تربط قال زكريا فيمنظر وقد كروا في السلم لعل أسلم العف رطب حاضر البشد لا يلزم مقوله  
لانه لا يتناول اسم الرطب اه في شرح الرض فاطر اذا قلنا بعدم التناول المشدخ فهل يتناول الفا كة  
ولا يبعد التناول



لوقوع اسمها على هذه الكلمة لانها لم تنفك أي شتم ما كنهه ما ليس بقوت وعقل الزمان والعقل على الالاء لا يقتضي خروجها عنها  
 لانه من عقل الخاص على العام وزعم انه يقتضي عقل الارزهي والواحدى خلافه جامع أهل الفتوى يدل قبله زوطا لابس على  
 الاوج من ظاهر قولهم وطب وعيب انه لا يحتج بهما بنضج وطب وهو ماصر به (٤١) الزيرى ووافقه قول التمام لا يقتضي قبله

وحصره وقيد البقضي في  
 البلع في غير ما سلا من نحو  
 بسر ومطرب بعض قلت  
 ولينون وبنق) بنق فكون  
 أو كسر وارج وقسده  
 كالبون الفارقى بالمرى  
 نقر المعطى والابس واعتمده  
 البلع بنق بل نازع في علمهما  
 وإحلك وما قيل من ان  
 صوابه لم يولان قال  
 الزركشى غلط (وطبع)  
 أصغر أو هدى (ولب  
 فسق) بضم النون وقته  
 (وبندف وغيرهما) بجز  
 طوز (فالأصم) وقوية  
 الأذى نقابله بالتم لا تعد  
 فأكبه عرفاً ممنوعة (لأثناء)  
 بكسر أوه أشهر من فقه  
 وبثلاث سمع المد (وشيار  
 وباذنجان) بكسر الجمجمة  
 (وخر) بنق أوه وكسره  
 لأنها تعد من الخضر اوات  
 لا القوا كمتوجب بعضهم  
 من اسقاط الخيار مع أنه  
 يجعل في ألقاب الفا كلمة  
 وعذب نحو البندف وحباب  
 بان الخلو دخل في نوع  
 آخر لخص به وهو كونه من  
 الخضر اوات وذلك الب  
 بعد من يابها من غير  
 يخرج عنها (ولا يدخل  
 في الثمار) بالثابت راس  
 والله أعلم (لان الثمر اسم

لوقوع اسمها على) تحليل المتن وقوله لانه أى الفا كلمة على الالاء (قوله ما ليس بقوت) انظر نحو  
 الثمر والزبيب اه سم عبارة عن أى الالاءى قوتى العرف فلا ينافى بطلانهم الثمر ونحوه في كلمة  
 الثمر من الثقات اه (قوله وعقل الزمان) ليس في الالاء ذكر العقل ولا لاسى والمضى وانما ذكر  
 المستطر وطب والعقل الزمان لاجل خلافه أى حيث يتفاه قال لا يحتج بهما القوة تعالى فيهما كلمة ونخل  
 ورومان وميز الصبغ الفا كهق سور عيسى والصف يقتضى الفاء قال الواحدى والأزهي وهو  
 خلافه جامع أهل الفقه فان من عبادة العرب بعطى الخاص على العام فتقوله تعالى ولا تكثر مرسله  
 وجبريل وسجكافن قال ليسن الملائكة فهو كافر اه (قوله عليها) أى الفا كلمة اه عن وكذا ضمير  
 عنها (قوله وهو ماصر) الخ) وزعمه ذات شق في الرض ولم يصره لاحد وهو ظاهر اه معنى (قوله وقده  
 البقضي الخ) عبادة النهاية تم هو عقيد بعضهم على الخ كلمة البقضي اه وعبارة المعنى وعنه كقوله البقضي في  
 البلع في غير الالاءى بحر أو أصغر وحلاصول بسرا أو طب بعنه ولم يصر وطبا مام لوصول الى هذه الحالة فلا  
 يوفق في انهم من الفا كلمة اه قال البدر قد يقال لانه يقتضى البقضي لان البلع لا حلاوقه وما حدثت  
 فيما حلاوقه فبسر لا بلع ثم قال ما يوجد فيه حلاوقه لاهو وقع قبل تغير اللون الى الصفرة أو الحمره فباله  
 حينئذ بلعاً ما خضره أو بسر لوجود حلاوقه ونخل تأمل وعلى الاول بضم النون (قوله بنق) بضم النون (قوله  
 أى ولأذى حلاوقه) على (قوله بنق) بنق بسرا الخ) بيان لسلاح (قول المتن ولينون) بنق الام واثنان  
 النون في آخره والواحدة لبوناه معنى (قول المتن وبنق) طربه وباسوهو شر صبر السداه معنى (قوله  
 وقده) أى النازع (قوله واعتمده البقضي الخ) عبادة المعنى بل قال بعضهم ان الطرى منها أى النار يخ  
 واللينون ليس بها كقهر طراها ما يصغر بعض الاضمة كالحل اه (قول المتن وطبع) عبارة النهاية والمعنى  
 والحلى وكذا بطبع زيادة كذا في المتن واد الثاني في شرحه بكسر الباء الموحدة وقته اه ثم ذكر ما يصح بان  
 قول المصنف في الأصم واجمع لم يبعد كذا من البلع ولينون فى الخ (قوله أو هدى) أى أخضر اه عن  
 (قوله بضم النون وقته) زاد المعنى اسم جنس واحد فسقة اه (قول المتن وبنق) بنق وحده وقال المصنفين  
 كقهره المصنف وغيره وبالفقه كقهر به الأزهي وغيره اه معنى (قوله وقوية الأذى الخ) عبادة المعنى  
 أما البلع فلانه نضجا وادوا كالكافوا كبراما لبو بظان تعد من يابس الفا كلمة والثاني المتن لان ذلك  
 لا يعد في العرف فا كنهه واختاره الأذى اه وكذا في النهاية الاقوله واختاره (قوله بام) أى البلع  
 ولينون وبنق ولبغ غيرهما (قول المتن لاقطاهو خيلار) (تنبه) بظاهر كلامهم ان القاء غير  
 الخيلار هو الشائع عرفا يؤيد ما زاد بالروضة في باب بان القاء شمع الخيلار جنسا ولكنه نقل  
 في تهذيبه عن الجوهري ان القاء الخيلار لم ينكره اه معنى (قوله ومتوجب بعضهم الخ) عبادة المعنى قال  
 القزائى ومن البان الخيلار لا يكون من الفا كلمة مع ان لب الفسق من الفا كنهه والمعدنيلو به يجعل  
 الخيلار في الملقب الفا كنهه دون الفسق والبنق اه (قوله وعذب البندق) عطف على اسقاط الخيلار  
 (قوله وذلك البالخ) أى وان ذلك الخ (قوله من يابها) أى الفا كنهه وكذا ضمير عنها (قوله من كل)  
 بالثبوت (قوله ما ذكر) أى الرطب فى الثمر واليابس والرطب فى الفا كنهه (قوله ما لا الخ) يعنى  
 طرفها ومنتهى المقابل لمرورها التصل بالقمع (قوله وهو ناض الخ) محل تأمل (قوله من هذا) أى الثمر  
 (قوله ما ليس بقوت) انظر نحو الثمر والزبيب (قوله لا يدخل فيها الخ) ينبى في الحلف على البلع

وموجب بان التبادر من كل ما ذكره (فائدة) وتضيق قول القلموس القمع بالكسر والفتح وكفه القمع بالفتح باقل الثمر متروا ليسر ونحوهما  
 أن تروا الثمر متروا لا يجهل وجه بعضهم بانه يخرج أولاً كخيلار جراس المروان عند ولادته ولا فوه نقر ظاهر والذى يتعدان العربتها  
 بالمرفج هو ناض بان واسهل لخصفهما (طراخلق) في الحلف (طبخنغر) بالثبوت (و جرز

(قول المتن لم يدخل هدى الخ) أى فلا يبحث ما كنهه اه معنى (قوله هو الاضطر) أى بسائر أوضاعه جليلا  
كان وغيره أحر كان أو غير ما ليلا كان وغيره اه عش (قوله بله الا) لا ينصرف بالطبع (الاية) أى  
الاخضر وجنته لا راحة له لا يخلو من دعوى له لا عبرة بالعرف الطلوى كالعرف الخاص ممنوعة اه نهاية  
قال الراشدى قوله وجنته لا راحة له لا يخلو من دعوى له لا عبرة بالعرف الخاص ممنوعة اه  
ثم قال عليه فهل ربح الخنت غير الحيار المصرة والشامة على قاس ما قبل في خنز الارز وفي الرؤس فمتنظر  
اه وقته القاعقة اعرافها فذا وجد دعم العموم هنا وقته طلائع الشرح اه رشدى عيولنا فالتقى  
فبني الخنته كجارى علمه بالقتنى والا ذرى وغيرهما اه (قوله وقد يحيا الخ) وقال الشيخ الاسلام  
وخلافا للنهاية وللتنى كما مر نسا (قوله به فاروق الخ) أى بقوله في تجديد اسم الخ (قوله ولا يتناول) الى قوله  
كأمرحى في القنى الاقوله أى بالعسى الى المنزوك ذاقى النهاية الاقوله وان أطال الى لا اله الا هو (قول المتن قوتا)  
وهل يدخل التمر والرز يبعد القسم في القوتين يتقاربا كمنها ولا وجهان أو وجههما كما قال خنتا عدم  
دخولها لزم بعدا تسليما ببلد الحالف بخلاف ما لو اعتد ذلك وكان الحالف يمتثلها اه معنى وفى سم  
بعدد كركلام شيخ الاسلام الذى كورما نصد وقال خنتا التمهيد الى الرضى الاصح الفحول اه أى مطلقا  
(قول المتن وادما) ومن اللدم القبول والتملؤ والبسل والمخ والخل والشيرج والتمر قفى وروى مع شرحه  
(قوله وان الحلال القنى في النزاع فيه) أى فى كون الطاعل يتناول ما ذكر وقال عرف الحيار المصرة ان  
الطعام هو الملبوخ فلا يبحث الابه اه معنى (قوله لا اله الا هو الخ) قياسه ان الطعام لا يشتمل للماء أيضا لعدم  
دخوله في عرف اه عش (قوله ما يصنع ملبوخ) أى ما فى جنسه حوضه مترجته بالخلوة وان يكون طعمه  
فيه حوضه خلوة وان قلت الحوضه اه عش (قوله والحايى يخص بالمعمول من حلوا) أى على الوجه  
الذى يسمى يسمى محلولى بان تصفى على التلوا ما التلوا الملبوخ بالصل فلا يسمى عرفا حلوى فينبى ان لا  
يبحث من حلف لا ياكلها بل ولا بعمل وحده فاما على التلوا لا ياكلها بل على الحلوى من تركها من جنسين  
فأكثر اه عش عيولنا فالتقى والحلوى كل ما تخفف من نحو عسل وسكر من كل حلولى فى جنس ملبوخ  
كدبس وقد وجدنا فائد اعتبار الخ وأما السكر والعسل ونحوهما فاقس محلولى بدليل خبر الصيغين لعلى الله  
عليه وسلم كان يحيا حلوى والصل فيشترط فى الحلوى ان تكون معقودة فلا تبحث اذا حلولا لا كل  
الحلوى بغير المعمول بخلاف الحلوا قال فى الروضة وفى الورزيع والجوز زبيب وجهان والاشبهه كما قال الاذرى  
الختلان الناس بعدد منهم محلولى قال الاذرى ومثله ما قبله المكش وأنشككتان والقطايف واذا  
قصرت الحلوى كتبت اليه ولا قبل الف اه (قوله أى بالمعنى الذى كورما الخ) وفى أصل الرضا والتصريح  
بان منها المعمول من العسل واللباس والتبادر منه دس العسل لا حيل مبتدق ووطن الامام النورى وجه الله تعالى  
فلمر اه سدع اقول وحسن الدبس ليس في ملبوخ كاهو معروف وان كان فى جنس ما يتخفف منه  
الدبس لمصن كالعنب (قول المتن من هذه البقرة) التامه البقرة الواحدة تقتل التور اه عش (قول المتن  
دون والخال) قياس ذلك انه لو حلولا لا كل من هذه الحيلولة لا يبحث في بعضها ولا بما تفرخ منه ببق  
هل يشمل الحيلة ذلك فبحث باكه فيم الحلف لا ياكل بل جلجلان التامه الواحدة لا لافه تقرر  
والاقرب الاول وقوله ولين أى وما يتولم منه اه عش (قوله وهو) أى غير ما (قوله فيتناول نحوهم  
ان لا يبحث بالابسر مر) (قوله نازع جمع فيم بله الا) لا ينصرف بالطبع (الاية) وجنته لا راحة  
الخنثه ودعوى له لا عبرة بالعرف الطلوى كالعرف الخاص ممنوعة مر (قوله والطعام يتناول الخ)  
قال فى الروض وهل يدخل التمر والرز يبعد القسم في القوتين يتقاربا كمنها ولا وجهان أو وجههما كما قال خنتا عدم  
دخولها لزم بعدا تسليما ببلد الحالف بخلاف ما لو اعتد ذلك وكان الحالف يمتثلها اه وقال خنتا  
التمهيد الى الرضى الاصح الفحول اه وفى الروض ومن اللدم القبول والتملؤ والبسل والمخ والخل والشيرج  
والخال والشيرج ثم قال فى الروض ولو حلف لا يشرب معه حنظل البحر وشربه ما التلوا ولا ياكلها

لم يدخل هدى) فى الجميع  
للمعنا القنى المورد العلم  
والهندى من بالطبع هو  
الاخضر ونازع جمع فيه  
بله الا لا ينصرف بالطبع  
الاية وقد يجب بالابه لا عبرة  
بالعرف الطلوى كالعرف  
الخاص فى تجديد اسم لم يكن  
وبه فاروق ما فى قين حلف  
بعضه بدل لا ركة دابة ولا  
يتناول الخيل خيل الشير  
(والطعام) يتناول قوتا  
وقا كهو تادما وحلوى  
لوقوعه على الجميع وان  
أطال القنى فى النزاع فيه  
لا اله الا له لا يتناول عرفا  
(فرع) الحلولا يتناول  
ما ينسجه ما من كعب  
واباس ورومان والحلوى  
تخص بالمعمول من حلوا  
أى بالمعنى الذى كورما  
ينظر (ولو قال لا كل من  
هذه البقرة تتناول لها) لانه  
المهموم من ذلك (دون وقد  
ولين) و يؤخذ من ان المراد  
بالقسم هنا غير ما مر هو  
ما عدا هذين فيتناول نحو  
نخس وكرش وما تراس  
معهما كما صرح به القنى  
وسبقه الى بعضه جمع  
مقدمون ووجهان الاكل  
منها يشتمل جميع ما هو من  
أجزائها المصيلة التى تؤكل

(أو) لا يأكل (من هذا الثمر) قال في القاموس الثمر من التيف ما طعم على ما أو ما ما ينسحق أو جل طعم الثمار ويجزعه اه  
(فمن) لهما كول فيما يظهر هو الذي يمتنع (دون ورق طرف غصن) جلا على (١٣) الجوز المتعارف لمتعارف الحقيقة وألحق

البقيس الجبل بالقرط  
وكذا ورق اعتسداً كنه  
كعش ورق شجر الهند  
أي المسمى بالتبل ونحوه  
اه وهاهـ يستعمل انها  
كروى تباع منفردة فحقت  
واقترع عرف بلده أولاً وأنها  
كرأس نحو حوت فيشرب  
عرف بلداً الحاصل  
هذا أثر يعرف من  
من شأن روض الانعام  
ما في قول قها على بلد  
مختلف غيرها والورد ليس  
من شأنه ذلك فالحق ما اعتد  
أكله منه بالثانية أما إذا  
لم تتعد الحقيقة ففصل  
عليها مع الجوز الرابع كقول  
حقلنا شرب من ماء النهر  
الحقيقة الكروى بالقم  
وكثير من ماء النهر والجوز  
المشهور الاندلس بالذات  
فحقت بالكل لانهما لما  
تكافأ أدق في قولك  
في الاختصاص ما واجب  
العمل بهما لا من جنم  
تقلاً من جمع الزرق انه  
لا حنث ليس الخاطئ في غير  
الخنصر لانه خلاف العادة  
واستدله الجوز بمالو  
حلف لا يلبس القنصوة  
فليساه في روجه ووجهه  
الرفعة بان القى فيحنت  
المرأة لالرجل لانه العادة  
فها وانصره هو وغيره بأنه  
الموافق لما في الودعة

الخ أو ما الجلد فان جرت عادتها كمنه وطاحت به والأفلا اه مفعى (قوله) أو ما ما ينسحق (الخ) أنظر ما  
الفرق بين الثمر وبينه يظهر أنه ملتصقاً به وانما هو توسيع في التعبير (قوله) فثمر لهما كول (الخ) يقي  
ما لو لم يكن لهما كول من غير وعبر محل العمل البين على غير الماكول بقدر يتقدم الماكول اه سم  
(قوله) لهما كول (الخ) قوله قال في النهاية (قوله) حلاً قوله أي المسمى بالتبل في المفعى (قوله) قال  
أي البقيس (قوله) كعش ورق (الخ) الأولى كورق بعض الخ كقلى المفعى (قوله) أي المسمى أي الورق  
ويحتمل شجر الهند (قوله) كعش ورق شجر الهند (الخ) وكورق الغصن فصنبا ككلى كى يادى اه  
يحمى (قوله) لها أي الأوراق المتعددة كلها (قوله) كروى تباع (الخ) أي كروى الانعام (قوله) وانها  
كرأس نحو حوت (الخ) هذا التردد من على كلام السابق في أوائل الفصل وقد بيناه في اختلاف اه سم  
(قوله) الثانية وهي رأس نحو حوت (قوله) أما قال في المتن (قوله) نعم المفعى والثانية (قوله) لا يشرب  
من ماء النهر (الخ) ولو حلف لا يشرب ماء هذا النهر أو القدر لم يحنث بشرب بعضه اه نهاية عبارة  
المتن فروق ولو حلف لا يشرب من هذا الكوز فحلف ما عفى غير موشره لم يحنث لان البين تعلق  
بالشرب من الكوز ولم يوجد حلف لا يشرب من ماء هذا النهر أو لا شرب من مفسر بين ما عفى كوز  
حنث في الأولى ورق الثانية وان قل ما شرب أو حلف لا شرب أو لا شرب من ماء هذا الكوز أو لا شرب  
ذلك مما يمكن استيفاء شرب باقي زمانه وان طالع حنث في الأولى ولم يعرف في الثانية شرب بعضه لم يحنث  
الجميع لان الصغر في الاضافة تناول الجميع قال الحميرى ولو قال لا يشرب ماء النهر أو ما هذا النهر  
أو القدر لم يحنث بشرب بعضه اه ولو حلف لا يحنث السماع حنث في النذران لم يحنث غدا حنث  
في الحال أو لا شرب من ماء هذا الكوز وكان فارغاً وهو عالم بفرغه ولا قلن زيد وهو عالم بفرغه حنث في الحال  
وان كان فيه ماء فاصبح قبل مكان شربه فكل كره أو لا شرب من مفسر به أو شرب بعضه من علم  
وصوله اليه ولو حلف لا يشرب من الكوز فحلف لا يشرب من الكوز فحلف لا يشرب من الكوز فحلف لا يشرب من الكوز  
لا يشرب من الكوز فحلف لا يشرب من الكوز فحلف لا يشرب من الكوز فحلف لا يشرب من الكوز فحلف لا يشرب من الكوز  
خبر الكوفة ونحوها أو لا يصعد السماع تعدد حنثان الحنث في ذلك غير متصور ولو حلف لا يشرب ماء  
فرا أو من ماء فرا حنث بالمال العذبين أي موضع كان بالمال أو من ماء فرا حنث على النهر المعروف  
ولو حلف لا يشرب بالمال حنث بكل ما عفى به الجوز وشرب ماء الثلج والخل أو كلها فحلف لا يشرب ماء الثلج والخل  
وأكلها فحلف لا يشرب بماء الثلج والخل اه (قوله) واستدله (قوله) أي لاقى الجميع (قوله) ورد (قوله) أي النقل وقوله  
بان القى فيه أي في الجميع (قوله) ورد بان الرفعة (الخ) اعتد المفعى (قوله) لانه أي ليس الخاطئ في غير الخنصر  
العادة فيها أي حتى المراء دون الرجل (قوله) أي لاقى في الجميع من حنث المراء دون الرجل وقوله هو أي  
ابن الرفعة (قوله) يحنث أي باليس في غير الخنصر مطلقاً أي رجلاً كلنا وأمره (قوله) ثم حنث أي الانزى  
(قوله) وغيره (قوله) أي من الوسطى والسطى (قوله) وهذا هو الاثر (قوله) أي ما تاله الانزى فحلف لا يشرب (قوله)  
(قوله) أي الامر كذا ذكره البغوي أي من قياس الخاطئ على القنصوة (قوله) لان ذلك أي ليس القنصوة  
في الرجل وقوله وهذا أي ليس الخاطئ في غير الخنصر (قوله) من كراهته أي ليس الخاطئ في غير الخنصر

واكلها فحلف لا يشرب بماء اه وفي العباب أولاً كذا ما فهموا ثم حنث به بكل ودبش وشعر جوز يتوسمين  
أولاً كلمه وجوبه بقوله جلا ويصل فترمغ اه (قوله) أو من هذا الشجر يقي ما لو لم يكن لهما كول  
من غير وعبر محل العمل البين على غير الماكول بقدر يتقدم الماكول كول (قوله) عليه يحتمل انها كروى  
تباع منفردة (الخ) هذا التردد من على كلام السابق وقد بيناه سابقاً لاختلافه

ورج الانزى قولنا رافى عن الاصحاب يحنث بماله ولو حنثت ليس وصديق الاسم ثم يحنث به لانه لا فرق بين لبس في الاثامه او غيرها  
اه وهذا هو الاثر بلغة العامة بالابوين كذا ذكره البغوي لان ذلك لم يتعد أصلاً وهذا من ادق عرف أقوالهم وبلدان مشهوره ما يؤيد به بغير  
الخنصر ليس من خصوصية النسخة من كراهته بل من خلافه لأنهم يرونه من خصوصية النسخة من كراهته

﴿فصل في صوره مشوره﴾ (حلف) لا يتعدى أو لا ينشئ فتدعى من حكمه فصل الاصل بالهتاف (لا ياكل هذه التمرة) فانخلطت بغيرها كالهتاف أو بعضها (٤٤) وشكله في الماوض عليها وغيره (البحث) لان الاصل وانتمت من الكثرة

والورع أن يتغير فان أكل الكل حثت لكن من آخر جزءه أكله فتشبه حلف بطلاق من حيث دلالة التيقن (أو حلف) لا ياكلها فانخلطت بغيرها ونهيت (لم يبرأ باليسع) أي أكله لاحتمال أن التمر وكفى الماوض عليها فاشترط تشبهاً بها ومن ثم لم تانخلط بها من الصبر أو بما هو بلونها وغيره لم ينجح الا الى أكل ما في جانب الاختلاط وما هو بلونه فقط (أو) لا كان هذه الزمانة فانما يبر بجمع جميعها) أي أكله لتعلق اليقين بالكل ولهذا لو قال لا ياكلها فترك بجمع مخصوص في تعلقه بغيره مذكراً أنه لا يصح فيه فيعمل انعشه حيث لم ينفذ مدر كها ويحتمل أن يفرق بان من شأن الحبقانه لا يدرك ادراكها يختلفت انما جز ومن ثم تكن الاوجبه في بعض الحبقه التخصيل كقتان الخبز (أو لا يليس) هذا أو التوب بالطلاق أو قوله اليس فقالوا قل لا يليس فصل منخلط لم ينجح كماله من الشاشي بغيره وفارق لا أساساً كتله في هذه الماوض فلهذه بعضاً وما كتفى الباقي بان الماوض هنا على

﴿فصل في صوره مشوره﴾ (قوله لو حلف لا يتعدى الخ) ولو لم لا يشمخ الشن المجمع وحكي ضمها لرحمان بنفع الراعي بنشم الضمير ان وهو بنفع الغدا المجمع واسكان الياء التثنية قال يعان الفارسي لا تطلق الاسم على مقيته وان شم الوراد أو المايجين لم ينجح له شمهم لان رحمان ومنه البشمع والترجس والزعفران ولو حلفه يترك التشمع حيث بذلك دون المسلول الكافور والزعفران لها طلب لاشموم ولو حلف على الورود البشمع لم ينجح بهنما اه معنى (قوله أو بعضها) أي قوله ورعى المعنى والى قوله ولا ينافى ما تفرق في النهاية الآفوه كماله الى وفارق (قوله لان الاصل وانتمت الخ) أي عدم نحو الطلاق اه رشدي (قوله والورع انه يكثر) أي في الصورتين اه عش (قوله لم يصح الا الى أكل ما في جانب الاختلاط الخ) أي ويرى بذلك في الماوض ليا ياكلها كما هو ظاهر اه رشدي قوله لا تانخلط فانما يبر بجمع جميعها) أي وان ترك التمر ومات به مما يتصل بالمسالم المسمى التشمع وقيل في ذلك الماوض حلف ليا أكل هذه البلعة وما ياكل ما بعد ذلك من لهما فلا يضر ترك التمر واليبني يبقى الخوف في اهل قبله بشرط أكل جميع ما يمكن عاقصن لهما أو يختلف باختلاف أحوال الناس والاقرب الثاني اه عش (قوله فترك نجس) أي أو بعضها كالبقي عش (قوله ومرق في تعلق الخبز) أي مرقى الطلاق اه رشدي أي وعن قريب شرح وقوله المشر الى سطة الخ (قوله يدق مدره) أي يدق ا كصحت ليا سهل التقاطه عادة بالديوان أدركه البصر اه عش (قوله أو لا يليس هذا الخ) وشكل هذا التوب بهذا الشاش والأرداء مثلهما يظهر حيث قال لا يليس وأما قوله لا تدعى هذا التوب ولا تعمم هذه العملة ولا أفهم هذا الشاش فهل هو مثل اليس فيبر بصل خطب منه أو مثل زكوب في النهاية فلا يبر بذلك فيمنظر والاقرب الاول اه عش (قوله فصل منمنحط) أي قدراً أصبح مثلاً طوله لا يعرف وليس منمنحط بل من أصل منسوجه اه عش وقوله لا يعرف منمنحط ظاهر وقوله وليس الحقه تردد (قوله كماله) أي في شرح وقوله والمشر الى سطة (قوله بقية) أي بان يكون نحو مقدار أصبح مما يحبس ويدق (قوله أو لا أركب) أي هذا الخلو أو البقية اه نهاية أي أو على هذا العرصة فيما يظهر وبطل ما ذكر في عدم العرب قطع جزءه من الماوض لا يرد على قول الطاراج أو الطارح أو الحصر أو الاحرام فبعضه أو القاع على ذلك وان قطع بعضه وجود منمنحه بعد القطع وكذلك في شرح على ذلك ملائان العرف بعد منمنحه عليها بل هذا هو المعتاد في النوم على الطراحة قنبه ولا تفرق بما تفرق من خلافه من بعض أهل العصر اه عش (قوله أو لا أركب أو لا أكلهم الخ) حلف على قوله لا أساساً كتله الخ وقوله بان القصد الخ على قوله بان الماوا الخ (قوله بان القصد الخ النفس) أي وهي موجوده ما بقى المسمى ولا كذلك اليس لان الماوا فيمضى ملاسمة البدن لجميع أحواله اه نهاية قال عش قوله ولا كذلك اليس قضية التعبير باليس جريان هذا في غير التوب من يجوز وهو زقوت عاقب وسراويل فيبر في الكل بقطع جزء من الماوض عليه حيث كتفن غير منمنحط به اه (قوله اذ اسل خطامنه)

﴿فصل﴾ حلف لا ياكل هذه التمرة الخ (قوله حلف لا ياكل هذه التمرة الخ) قال في الروض أو حلف لا يبر من منمنحه من منمنحه الكوز فصب في ماموش بر من منمنحه وان علم وصوله الى الله شر من منمنحه الكوز وهذا من زمانه والذي في الاصل ولو حلف لا يبر من منمنحه فصب في ماموش بر من منمنحه قال في الكوز حلف لا يبر من منمنحه البقرة فخطه بلين غير ما يختلف مالم حلف لا ياكل هذه التمرة فخطه باصبر لا ينجح الا الى أكل جميع الصبرة والفروق ظاهر اه ماقى شرحه ولا ينجح انما ذكره الروض ولا يؤخذ من قوله أنه ولو حلف لا يبر من منمنحه فصب في ماموش بر من منمنحه لانه اخذت لاصدق التمر منمنحه وانما صدق التمر منمنحه لم يبر بالتمر منمنحه بعد الصبي حلقه لا يبر من منمنحه غاية الامران تقييد الروض بقوله ان علم الخ منمنحه من منمنحه في مفهوم الاصل

صديق المساكين ولو في جز من الماوا ثم على ليس الجميع ولم يوجد أو لا أركب أو لا أكلهم هذا قطعاً كبريد بان اي القصد هنا النفس وفي اليس جميع الاجزاء ولا يتلف ما تفرق في كل الخطه تعبيراً بغيره لان التمر التمره أو غيرها الماوض انه لا ينجح سل الخطه وان طلالاً من منمنحه فالتجمل دليل قوله في قوله لا ينجح فاذ اسل خطامنه أو لا يليس أو لا ياكل أو لا يدخل مثلاً هذا في البحث

لأحدهما لا يثبت عليه مان قوي لا اليس منهما ما أخذت باحدهما فان اسميهما اذ لم يتباخت لوجود اسمهما المختلف عليهما (أو  
لا يثبت هذا ولا هذا فثبت باحدهما) لانهم عاينوا حتى لو ليس ولما دام واحد لزم كقارنات (٤٥) لان العطف منكر ولا يقتضي ذلك

أي وان قل حيث كان محسوسا ويدرأه حش (قوله لا عطف) القوله ثم ما ترو في المصنف الاقوله  
أولا: كان لا يخلق وقوله في الاولى الى حال قول المتن (ع) أي في مدلول واحد وقوله أو متباين أي بان ليس  
أحدهما ثم ترو في ليس الا (تبينه) قد استعمل العطف مع الاتفاق في زمان وفان العطف وغيره  
لكن الرابع عندنا بانما لا يختلفه اه سفي (قوله لا تهما) القوله وقد بالغ في النهاية الاقوله كان كهدن  
وقوله وان فرقهما في ما ترو (قوله ثم ولدا الخ) وظهر انما بعده من الترتيب ليس بقيد (قوله  
أولا كان الخ) عطف على لا آكل هذا وهذا (قوله في الاولى) أي لا آكل هذا وهذا وقوله في الثانية  
أي لا آكل هذا وهذا الخ (قوله لترده بينه) أي بين هذين أو بين أحدهما عطف على المعنى لترده بين  
جملتهما كالتي للوحد والتشبيه اه (قوله لا كذا الخ) أي انظر في الثانية اه سم وقد قال بان  
قوله الشارح لترده الخ زاجع في الاولى فقط كان قوله ثم ما ترو في المزمع كالتفصيص فلا شك قوله  
ويدون في المزمع الخ) وفي سم بعد سرد كلام المعنى والمسمى والتشبيه ما فيه فانت ترى كلام  
الثلاثة يصدق احتمال المعنيين عند التصار وكلام المعنى والمسمى يصدق أنه ظاهر في كل منهما فانظر مع ذلك  
جزء من النص وقوله ويدون في المزمع واثقه أعلم اه (قوله حتى تعدد اليمين) وقائده تصديها في  
الاشياء تعدد الكثرة اذا تكرر الهم اه سم عبارة الرشد يمل مراد للتولي بتعدد اليمين لئلا يترد كهما  
لزمه كقارن لان لا هذا افضل أحدهما ولا هذا وحده فليراجع اه (قوله فوفا في الخ) والعطف الاول من  
أنه يمين واحدة ينفصل الصحيح عند الخوف من ان العامل في الثاني هو العامل في الاول بقوله يترد عطف  
وكلام التولي يمين على المزمع عندهم ان العامل في الثاني فعل مقدور انه يمينه قال الرشد في قوله وكلام  
التولي يمين على المزمع الخ قد يقال في التولي كلام على المزمع لقال بالتعدي في الثاني أيضا  
مع أنه غير قائم به كالمعنى الزام المزمع به كالمعنى (قوله من تصرفه) أي من فهمه بالانقل (قوله لا عشت  
الاباسهما الخ) قد توفى فيقول يقال ينبغي الاحتلان معنالا ليس أحدهما وليس واحد مدعيه أنه  
ليس الا احد اه حش عبارة سم اعلم ان الذي قرر المزمع وغيره ان العطف بأو بعد التولي لحد المذكورين  
أما المذكور انما يجب أصل ومع العطف لكل واحد منهما استعمال القلة فيلزمه نظر انما في الاول ان  
سما ما ترو وهذا اه (قوله عشت الخ) متعلق بقوله وردا (قوله وما في الآية) أي من في كل منهما (قوله  
ولو عطف) الى التبيين في النهاية الاقوله لكن قضيت في المتروقه أو نسي وقوله ومثله الى المتن (قوله) لو

فلست امل (قوله لكن دج الخ) انظر في الثانية (قوله ويدون في المزمع) قال في المعنى في الكلام على  
أقسام العطف تبيين لا ناكل سلكا وتبريدان جزمت فالعطف على المعنى والنهي عن كل منهما اه قال  
المعاني كذا في غيرهما أيضا وفيه نظر اذا لم يجب تبيين أن يكون انتهى عن كل واحد منهما على كل حال  
ولما وقع من أن يكون المراد انتهى عن الجميع بينهما كما ظاهرا اذا لم يجب تبيين أن يكون المراد في كل  
منهما على كل حال وانما في اجتماعهما وقت الجمعي فافاجي بملصق الكلام نصافي المعنى الاطولا  
ونافي انما اذا قلنا لا يترد باو عرا الاحتمال متعلق انتهى بكل منهما ملصق لعلته جماع على معنى  
الاجتماع والفرق في ذلك بين الاسم والفعل اه قال التمني وترفع هذا النظر بان معنى قولهم والنهي عن  
كل واحد منهما أي ظاهر انما في ذلك احتمال انتهى عن الجميع بينهما اه فانت ترى كلام الثلاثة يصدق  
احتمال المعنيين عند التصار وكلام المعنى يصدق أنه ظاهر في كل منهما فانظر مع ذلك جزء من النص  
بقوله ويدون في المزمع واثقه أعلم اه (قوله حتى تعدد اليمين) وقائده تصديها في الاشياء تعدد الكثرة  
اذا تكرر الهم (قوله لان واذا دخلت بين اثنين اعلم ان الذي قرر المزمع وغيره ان العطف

ولا تلحق منهما إنما أو كثر واجتمع ما على به أي وما في الآية إنما استعملت خارجا لأن أو اذا دخلت بين اثنين كفي البراءان لا يثبت باحدهما  
ولا يثبت للاحدهما كلامه اذا دخلت بين اثنين كفي البراءان ليس أحدهما ولا يثبت ان لا يثبت الا حش واتصلوا باليمين المقابل مرهود  
ولو عطف بالمتروك على قضية كل من قرب



لاهمشون لئلا أضاعا

وكذا لو قلنا الطعام قبله  
بقتصره كان أمكن دفع  
أكله فلم يدفعه (د) في  
موتة أو بقاءه (قبله) أي  
التمكن من ذلك سرع في  
حش (قولنا تمكرو) والاطهر عدمه مع هذه  
وحيث أطلقوا قول  
المكره أو أدوا الأكره على  
الحش قطعاً أمّا إذا أكره  
على الحلف فلا خلاف في  
عدم الحش (وان تلفه)  
على ما دعا المختلوا إلى كل  
أورغيره) كذا ما عرفت في  
الصورة التي ذكرتم فإلما  
ينوأنه لا يؤثر إداه عن  
الفد (قبل الفد) أو بعده  
وقبل تمكينه (حش)  
لتقوى بتأثيره بالتمسك به  
أن يقتصر في تلفه كاتلافه  
ثم الأمع أنه ما عرفت  
بعدمه الفد متى وقت  
التمكن فلهما قبل ذلك لم  
يحتسب قبله وهو قول  
حلا فليما عرفت في عموم  
القد من كفايته (وان تلف)  
الطعام بنفسه (أو تلفه  
أجنبي) قبل الفد والتمكن  
ولم يقتصر فيما كسر  
(فكركم) فلا يحتسب لعدم  
تقوى البراءة كزمن  
الحاقا ليقضي مع أو  
ليسا فتر بمسألة الطعام  
فيما ذكر قبلها القياس  
كالوفاق بالطلاق الثلاث  
ليسا فتر في هذا الشهر ثم  
خالع بعد تمكينه من الفعل  
فانه يقع

لغائل أن يقول لا معنى للاحتماع الاحتياطية الفد متى وقت التمكن إذا لم يمتد لها يكون حيثما كان  
سائق لكن وجد حيثما هو أن يلزم تحصيل الميت وهو غير متاع وكهذه لفه قتل غيره قبل الفد إذا  
تمكن من دفعه فلم يدفعه كقلى النثرى وموتته عن البقيين وفيما عرفت في نفسه ثم إن قولنا الشرح  
الآتى فلو لم يمتد قبل ذلك لم يحتسب وهو يناقض قوله ومن ثم أطلق الخ تأساه وفي شرح الرزوى في الصوم في  
الكلام على تأخير قضاءه من أن الرزوى في مسئلة عدم الحش فزاجراً وأضافه فقال قياس ذلك  
الاحاق الحش في مسئلة ابن الرضا تأساه إذا وقع الحش قبل التمكن من السفر لكن مشكل إذا لم يمتد لها  
يكون بعد من التمكن فان حش بعد لم يمتد الحش بعد الحط فان كان مع فزاد الحط لم يكن إلا الحش مع  
البنوة أو مع بطلانه فكيف يبطل بطلان الحش بعد ما أمّا الحش بعد الحط فيمكن اه سم (قوله لا يمتد مشغول  
لئلا) وليس من غير ما نظره ما قبله ٤٤١ عددوا وقت فيموتوا فيسلمه نفسه لم يزلوا الضوم من لزومته له  
عش (قوله دفع أكله) أي من الهره أو الصغير مثلاً اهضى (قوله أو أدوا الأكره) أي بجعلته المقتضى أرادوا  
بما إذا حلف بالتمسك به ثم أكره على الحش أمّا الخ (قوله كذا ما عرفت في الخ) الكافي في بطلان الحش قبل  
لأن أداء الدين ليس اتلافاً ولكنه تقوى بتأثيره اه عش (قوله في الصورة التي ذكرتم) أي من قوله  
أول يقضي مع الخ اه عش (قوله أو بعده الخ) هذا بالنظر لقوله كذا ما عرفت في الخ يقتضى تصور ما عرفت  
بعد الفد وقبل التمكن ولا يقتضى استحالة اه سم (قوله ثم الأمع) أي لما عرفت في الخ (قوله فلو لم يمتد قبل ذلك الخ)  
أي والقرض أنه ألتقه على ما دعا المختلوا قبل الفد ككله صريح المبلو وتحت قدم الحش هنالك مشكل  
على قوله السابق ومن ثم أطلق الخ اهضوى في كل منها معقوت بالتمسك به فإلما سم على ج وقد  
يفرق اه رشدى (قوله فليما الخ) أي على كل هذه الوجوه (قوله كسر) أي أقتضيل قول المصنف  
وفيه قولنا الخ (قوله بعد تمكينه من الفعل) أي ولم يسافر وكان وجه هذا التقيدان الحش إنما هو بعد  
مضى زمن التمكن أخذ من قوله السابق ثم الأمع أنه يحتسب الخ فإذا خالغ قبل التمكن لم يكن وقوع الطلاق  
بعد زمن التمكن لتأخره عن زمن الحط فهو حيثما لا يلقها طلاق وهذا التقيد موافق لما تقدم  
في الطلاق في مسئلة ابن الرضا لكن قياس قوله السابق ومن ثم أطلق الخ اختلاف اه سم (قوله فانه يقع

فان كان مع فزاد الحط لم يكن إلا الحش مع البنوة أو مع بطلانه فكيف يبطل بطلان الحش بعد ما أمّا الحش بعد  
الموت فيمكن (قوله أيضاً الحق فله لنفسه قبل الفد) هذا الحش في مسئلة ابن الرضا فذا خالغ قبل التمكن  
من السفر أخضعه كقوله في خلاف تقيد الشارح بعد التمكن لكن مشكل (قوله كان أمكن دفع أكله  
فلم يدفعه) وكذا لو صال ما سأل على الحالف فلم يدفعه مع تمكينه دفعه حتى قبله كإفائه البقيين (قوله  
أو بعده) هذا بالنظر لقوله كذا ما عرفت في الخ يقتضى تصور أداء الدين بعد الفد وقبل التمكن ولا يقتضى استحالة  
فتماله (قوله فلو لم يمتد قبل ذلك لم يحتسب) أي والقرض أنه ألتقه على ما دعا المختلوا قبل الفد ككله صريح المبلو  
وحتيئ قدم الحش هنالك مشكل على قوله السابق ومن ثم أطلق الخ لنفسه الخ اهضوى في كل منها معقوت بالتمسك  
باعتباره فإلما سم (قوله بعد تمكينه) انظر هل وجه هذا التقيدان الخالغ قبل التمكن لم يكن وقوع الثلاث  
لسبق الحط حيثما ذوق الثلاث إنما يكون بعد ضمي التمكن ووق الحط مع من الوقوع ولا يقتضيل  
يقع الثلاث وبتبين وقوعه بطلان الحط لا غير ظاهر أذ يكتفى بكون الطلاق الثلاث لتأخره عن زمن الحط  
وافعاله أو التقيد أكمه آخر ولا فرق بين ما بعد التمكن وقوله فله صريح (قوله أيضاً بعد تمكينه) كان  
وجه هذا التقيدان الحش إنما هو بعد ضمي زمن التمكن أخذ من قوله السابق ثم الأمع أنه إنما يحتسب الخ  
فإذا خالغ قبل التمكن لم يكن وقوع الطلاق بل بعد ضمي زمن التمكن لتأخره عن زمن الحط فهو حيثما لا يلقها  
لا يلقها طلاق لكن قياس قوله السابق ومن ثم أطلق الخ اختلاف (قوله أيضاً بعد تمكينه) هذا التقيد موافق  
لما تقدم في الطلاق في مسئلة ابن الرضا (قوله بعد تمكينه من الفعل) أي ولم يسافر

عليه الثلاث قبل الخلع لتغو. ثم ابلغ بانخراومورق في النبط في الطلاق فراجعهم (تسبه) علموا راجعهم بانما التمكن من خلافه فصار من كل  
ما علقوا فيه المنة التمكن وقد اختلف كلامهم في شبه التمكن في اولى التمكن من المانع التيمم. ثم هم بعد الغوث أو تسبه بعد القرب  
وأمن مامر وظاهره انه يلزم من شئنا طلقنا لا ذهاب لثبوت ذلك ولو اكلوا في الجنبه بالقدرة على القهاب اليها ولو قبل الوقت اذا بعد ذلك  
ولو ما شاولو في صور كرويا فقد عدل على آخرهما وفي الحج لم يرد في حيث الاستعانة عتومته أنه يلزم من شئنا قد علمنا ما كان دون مرتبتين  
وقال رد المالبس والاذن بالشفعة بماسر فعملوا حيث تفرقوا لم يبق باي تلك المواضع حتى يجري فيه جميع ما ذكره في ذلك من التمكن واعذاره  
وقد علمت اختلافها باختلاف تلك المواضع والشر في ذلك بحال أي بحال وواضح أنه حيث شئ من قبل المانع عليه مع تيمم لم يكن متكما  
منه فان لم يمش ذلك فلا بد من وجه وجود المانع عليه بخلافه بل لا بد من ثلث وجوه بالمانع مامر في التيمم وان  
الشئ والركوب هنا كالحج والركوب (٤٨) ان لم يمش بنفسه على الركوب العيب فيه متكما اذا قد علموا ولو يمش في طلب الركوب

فاضله عما يستمر في الحج  
وان قائد الاعني ونحو  
محوم الرأوا لمرديان  
الحج فييب ولو باجرتوان  
عذر الممتنعون والركوب  
أعذارها في وجود أحدهما  
عنع التمكن الا في نحو  
أكل كره مما لا اثر له  
هنا بخلافه في نحو الشهادة  
على الشهادة كالأب وص  
قبل العذر في أعذار الأخير  
النفي الواجب فوراً  
تعلق بما هنا ويرقبين  
ما هنا وكل من تلك النظائر  
على حدة بان كلاس تلك  
المذهب فيه ماضق الله أو  
حق الأذى فتكلموا  
فيه بما يناسبه هو ليس  
المذهب فيه واحد من  
هذين وإنما الدواعي على  
بأن يوقد كرو وفي نحو  
الأكرام والنساء والأعلاء  
في المالحف لم يفسه يوم

عليه الثلاث قبل الخلع أي مرتبتين مطلقاً اه نهاية (قوله وأمن مامر) أي في التيمم (قوله ذلك) أي  
لحد الغوث وأحد القرب (قوله ومنه) أي مامر في الحج (قوله وحجته) أي حين اختلف كلامهم في شبه  
التمكن الحج (قوله فها هنا) أي مامر في حيث التمكن (قوله في ذلك من التمكن) لعل حق المقام  
في التمكن من ذلك قائل (قوله اختلافهما) أي التمكن والاعذار (قوله في ذلك) أي المانع (قوله  
بخلافه) أي وجود أحد أعذار الجنبه الحج (قوله لا يكتفي) أي في التمكن (قوله لا بد من ثلث) أي بخلاف  
الموافق عليه (قوله وان الشئ الحج) عطف على قوله أنه حيث شئ من الحج (قوله أكل كره مما لا اثر له) أي في الحج  
(قوله لا يمش ذلك كره الحج) استثنى من قوله وان أعذار الجنبه الحج (قوله مما لا اثر له) بيان لنحو (قوله  
وهنا) الذي هو ما هنا (قوله على ما يأتي) أي في قوله وحجته في وجده الحج (قوله أعذار الحج) مفصول عد نحو  
الحج قوله ما بين الحج مفصول وقد ذكر (قوله مامر) أي من أعذار الجنبه الحج (قوله العيب منه) لا أعذار  
في المانع على الوفاء (قوله كشي الحج) مثال العذر (قوله لم يمش بنفسه) بخلاف المانع عليه الحج وفيه وقفة ظاهرة ثم  
رايت في هلش نسخة مصححة على أصل الشرح مراراً كتبه مصححه لم تصححه لم يمش بنفسه بخلاف المانع  
عليه والاختلاف كذا في أصل الشرح بخطه موصوفه في الأول خفت وفي الثاني لم يمش وكذا سبق قلم وبدله  
انه كان في أصل الشرح بخطه انما فيه فثبت جرد بان لم يكن له عذر مامر فثالث المانع عليه بعضه  
زمن يمكن الوصول اليه فيمنع من الاقلا انتهى ثم ضرب عليه الشرح وانه يما ذكره فغل من لأسهوه اه  
كاتبه مصفى (قوله ما عتبي) التي في نعم بعض النهاية الاقوية أو عذر ادعوا الى قوله لتغو. ثم ابلغ بالحق  
ذلك علم برادته لا يوقد بعد البسع زماناً بعد مقرر اه عش (قوله البسع) الاول بالبسع كافي النهاية  
(قوله وان لم يعلم بنية) لو كان ثلث حضوره اه سم (قوله بعد) أي بعد حين اه نهاية (قوله ثلاثة)  
أي فصل قبل موته اذا تمكن من قضاءه بعد ثلاثة اه عش ولعل مواه قبل مضي ثلاثة (قوله اربع)  
واس الهلال) لو حضر أو أس وبذعه قبل مضي ثلاثة لئلا يس الشهر الجديد اه عش وهو يخالف  
لقول الرض اوسع الهلال او عذر أو أس الشهر على في اول جزء من اوله اه (قوله اواس الشهر)  
او عذر أو أس الشهر اوسع أو أس اوسع الاستهلال او عذر مصفى وروض مع شرح (قول المانع فليقتضه) وبكى  
(قوله وان لم يعلم بنية) لو كان ثلث حضوره (قوله عذر أو أس الهلال فليقتضه الحج) قولاً في رجب عذر أو أس

كذا اعلوا انما بين ان المانع التمكن في عرف حله الشرح جو يؤدع مامر أم حيث تعذر التفتت جمع العرف  
فعل  
وأن العرف الشرعي مقدم على العرف العلم فلذا أخذت بنطاق التمكن هناك من مجموع كلامهم في تلك الأبواب وحجته في وجده التمكن من  
الموافق عليه بان لم يكن له عذر مامر بمصحه كشي فوق مرتبتين وان لم يمش بنفسه بخلاف المانع عليه ولا اخت  
مهم من حيث البسع أنهم لم يترضوا الشئ من منع تخالف تلك النظائر وعدم مدرك لطرد وجب الحاق ما هنا به فذلك أشكل الاسر ولا  
ما ظهر من قضيه به المذرك البسع كالاختي على متأمل (أولاً قضيه حلق) ما عتبي كذا في اوسع غيبة ثانياً في حضوره أو أسه اليملا  
لتغو. ثم ابلغ بانخراومورق في النبط في الطلاق فراجعهم (تسبه) علموا راجعهم بانما التمكن من خلافه فصار من كل  
الزمن لا يمش ذلك فلا بد من وجه وجود المانع عليه بخلافه بل لا بد من ثلث وجوه بالمانع مامر في التيمم وان  
هنا وعذر هو لا يمش بل لا يمش عليه لا يمش فثبت أنه لا فرق هنا بين المانع المانع والمانع المانع (عند أو أس الهلال)  
أو أقل الشهر (ظنقه)



فصل وكذا أخذنا من قوله في الفصل الثاني وما تاملوا إعطاءه وكلها لاخ اه عش (قوله المنة عند غروب الشمس) اي حبس الغروب ب (فرع) اه رجله على آخوين قتال ان لم تأخذ منكم اليوم فامراتي طالق وقال صاحبنا اعلم ان اليوم فامراتي طالق فان طلق ان يأخذ من صاحب الحق جيرا فلا يحسن ان قاله صاحب الكافي اه يحرم عن السوروي عن مو (قوله المنة آخر الشهر) ولو وجد الغريم مسافرا آخر الشهر لم يكف الشغل الا في انتظاره ولا في الاول حيث قدر على ذلك بلا مشقة ونقل بالقرس عن فتاوى الشلوخ ما وافقه اه عش (قوله لفساد ما في المراد) أي الذي هو الخبز الاول من الشهر الجدي عبادة الرشيد لعل وجه الفساد ان لا يخرج من الشهر الراضى وعند الغروب لا آخر فلا يفتق آخر عند الغروب فتأمل اه (قوله كونه بلا) أي من عند غروب وبالجملة (قوله آخر) أي آخر الشهر الذي انقضى هذا التعليق لوسيلة قضى الاجام عند تعلقه بالغروب ايضا ولعل المناسب تعليق عدم الصفة بفساد ما في شهر أيت قال الرشيد قوله اذ آخر الذي هو القصد والجملة يقال يلزم أيضا على جعل آخر من الغروب بل يلزم عليه الفساد لما أيضا فتأمل اه (قوله يطلق على نفسه الآخر) فبينه ان هو حاشي يضمن حق آخر الشهر لم يكن الحكم كذلك فلا يحسن بتقديره على الجزء الاخير منه بل يتقدم كون الاداعي النصف الاخير كونه الظاهر غير مراد فيجوز بتقديره على غروب الشمس آخر يوم منه اه عش (قوله الذي وقع) أي في قول المنة أولا يتكلم في المنة الاولى أو بعد اومع الى قول المنة أومع في بعد الغروب وقد مر مكانه الخ وكذا يحسن لومع من الشروع ولم يشرع مع الامكان لا يتوقف على مضي زمن القضا كما مر حبه الما ورد في في ان بعد الما ليعرصد ذلك الوقت في قضائه اه معنى وقوله ينبغي الخ قال عش بعد كثرته من المنهج ما وصفتيه لم لو تمكن من اعداء الما قبل الوقت المألوف عليه ولم يفعل حتى وقباصه اذ اعلم انه لا يصل لصاحب الحق الا بالقبضين من اول اليوم مثلا ولم يفعل الخ حيث فوات الوقت المألوف على الاداعي فوان شرع في القضا لصاحب الحق عند وجود الوقت المذكور اه وقوله وقباصه الخ خلاف مرجع قول الشارح كانه اية والمضى لا يجعل حقا والمضى انما انقضى بالاذكور كالكل من مة. فمات القضاء والواجب عليه ما ذكره الاخذ فمضى في مقامه (قوله أو الذي قبل المحسن) كقولنا فدرج عند أس وضأن أو أنه اه سم (قوله المنة حن) وانما يحسن في التقديم بعد غروب الشمس ومضى زمن يمكن فيه القضا علة أخذنا مة دم في قوله ثم الاصع انما يحسن الخ اه عش (قوله أو بعد اومع الى) أي أوفى بلفظ عند اومع معنى الى (قوله لم يحسن بالتقديم) ظاهر القول ظاهر اه سم (قوله لم يحسن الاذرى اعتبار توصل الخ) جزم به للفتى وبعبارة النهاية والوجه كبحته الاذرى اعتبار الخ (قوله لا يجعل حقا الخ) ظاهر منيعه انه من بحث الاذرى وليس يراد عبادة النهاية نعم لو حل حق البين الغروب ولم يصل منزلة الابد له لم يحسن كذا يحسن بالتأخير لشكه في الهلال اه (قوله ولا بالتأخير الخ) فلو شك في الهلال فآخر القضا من الليلة الاولى ويان كونها من الشهر لم يحسن كما ذكره وتعلت البين كانه ابن القري ولو رأى الهلال بالنهار بعد اذ وال فهو له المستحق كما مر في باب الصيام فلا يؤثر القضا في الغروب ولم يحسن كانه المصلحة اه معنى (قوله أو هل) الى قوله أي ان أجمع في المنة الاولى بحرم ما وقوله وروسه (قوله هل) أي بان قال لا اله الا الله اه عش (قوله أو دعه) أو كبر اه معنى (قوله لا يبطل) أي الصاعداً (قوله رمضان أو أنه) (قوله لم يحسن بالتقديم) ظاهر القول ظاهر (قوله أولا يتكلم فمضى أو هل أو جذا أو دعه) بما لا يبطل الصلاة الخ) عبارة فقير كالعياض حيث بكل لفظ يبطل الصلاة به صرح القاضي أبو الطيب خلو حرف لا يسمع كلامه ولم يحسن بفتح حرف العاقر ان كان انصرف عن القرية بتقديره كان مقبده القارئ التهم فقط او كان جنباً وأطلق وقد وجب عليه قرآن ذاه والقرية ينما انصرف من حكم القرآن وقد يجب

طرف لفسر وبلا يقضى  
لفساد ما في المراد ولا يصح  
كونه بلا لاجله اذ آخر  
الذي هو المقصود بالجملة  
صحة يطلق على نفسه لا آخر  
واليوم الآخر أو تخلط  
منه (الشهر) الذي وقع  
الحلف فيه ما والذى قبل  
للمسح لاقضاه عند موع  
المقارنة باعتبار ذلك لم يقع  
القضاء مع أول زمن  
الشهر والمراد الاول  
الممكن عند تلاصقه  
انقارنا للحقيقة (فان  
قدم القضاء على ذلك) أو  
مضى بعد الغروب بقدر  
امكانه العادي ولم يقض  
فيه (حن) لتعوقه بالمر  
بأنه ارهض ان لم تكن  
له نية ولا كون في ان لا  
يأتي رأس الهلال الا وقد  
خرج من حقه ما بعد اذ  
مع الخ لم يحسن بالتقديم  
(ولو شرع في) الصدأ  
الزرع أو (الكبيل) أو  
الوزن أو أنه بذلك من  
المقدمات (جئت) أي  
حين انقضى الشمس (ولم  
يضرغ لكثرة الا بعد علم  
بحسن) لانه اذ خلق القضاء  
عند مقامه وبحت الاذرى  
اعتبار توصل نحو الكيل  
فحين يتصل فترت غشغ  
تواصله بلا عدل لا يجعل  
حقا البين الغروب ويان  
لم يصل منزلة الابد له ولا  
بالتأخير في شك في الهلال  
(أو لا يتكلم فمضى) أو هل  
أو جذا أو دعه لا يبطل  
الصلاة كان لا يكون محرما

ولا يستعمل على خطاب غير هو ورسوله (٥٠) (أو ترأ) ولونخرج الصلاة (أو ترأ) ولوجنبنا (فلا حنت) بخلافه ما عدا ذلك فإنه يحنت ٤

ولو جنبنا) فحيث عدم الحنث وان لم قصد القرآن بان قصد الله أو أطلق ويمكن توجيهه بأنه وإن اتفق عنه كونه قرأ تأم بنفس كونه ذكر ولو لا يحنت به عرش (قوله) بخلاف ما عدا ذلك) على دفعه كالمعاليب حنت بكل لفظ مبطل الصلاة فحيثنا حنت فيمأل ودعلى الملى وقصد لا فقط أو أطلق وقدر شرح الر وضوعلم بذلك تخصيص عدم الحنث على يبطل الصلاة به صرح القاضي أو الملب فلا يسلط لا يسبح كلامه فيعلم يحنت بسماع عرفاء ما قرأ في الحليل انتهى وظهر عدم الحنث بسماع عرفاء القرآن وإن انصرف عن القرآن لا يتغير من كل قصد القارء به التحميم فقط أو كان جنباً وأطلق وقد فوجبه قرآن بانه والقرينة انما انصرف عن حكم القرآن وقد يجعل بان انصرف عن حكم القرآن يقتضي الحنث لانه لم يبق له حكم القرآن بل حكم كلام الأديين فليست أم له سم (قوله) لا انصرفا لكلام الخ لا يظهر هذا التعليل بالنسبة لقوله ورسوله (قوله عرفاء) أي في عرف الشرع اخذ من قوله لا اتقوا وداخلاً فيتمثل العرف العلم انما من قوله الاتقوا على أن العدا تالم (قوله) ومن ثم الخ) في سببها لا يحثي وختمان يقول وما ذكر ليس من كلامهم كما صرح به خير مسلم ومن ثم الخ (قوله) خير مسلم وهو ان هذه الصلاة لا يصح قهراً من كلام الناس انما هو التسبيح والتكبير وقرء القرآن أسنى ورشدي (قوله) لكن نازعه (قوله) أي في كلام المصنف (قوله) وقد علم الخ) في حيث أم سم (قوله) من الخير) أي خير مسلم قال العدا ذكرى أم رشدي (قوله) وكذا إلى قوله بل لو قيل في المني (قوله) وكذا نحو التوراة الخ) أي فلا يحنت به أي إذا لم يقتض تبدله ولا انقضت بذلك أم عرش (قوله) ان ترأ الخ) أي التوراة والتنجيل ونحوهما (قوله) مثلاً انظر ما تادته مسم قوله الاتقوا بل قبل الخ) (قوله) ولو لم ين الصلاة) إلى قوله أول اثنين في النهار لا تلاوة ثم إلى قوله ولو عرض (قوله) ولو لم ين الصلاة) أي لان السلام على من عرف من الكلام ونحوه ذلك أنه لا من قصد السلام فلو قصد التحلل فقط أو أطلق لم يحنت كما عيش بعض المتأخرين وهو الظاهر أم مضي (قوله) أو قاله تم الخ) عبارة الانسي مع شرحه وان قالوا مثله أن كل من قرض عني أو تم وأخرج أو غير ما ولو اتصل باليمين حنت لانه أم (قوله) أو قد الخ) بينا المفضل على أي الخالفو يجوز كونه بينا الفاعل وغيره بالستر المصروف عليه (قوله) من بغض للم يقول مثلاً (قول المتن حنت) ولو سبق لسفه بذلك لم يحنت بكلمة ابن المصالحو يحث بان الاستاذ عدم قبول ذلك من في الحكم وهو ظاهر حيث لاقر بنبه ذلك تصدقه أم مضي (قوله) وقضية مشترطهم الخ) فيه انظر حكواؤنا أم سم وسأني عن المني ما يؤيده (قوله) ويظهر الخ) يتأمل الجمع بينه وبين ترجع اعتبار الفهم في المجمع أم سدد (قوله) وانما يتبع في صمم الخ) وقضية أنه لا فرق في ذلك بين ملو العدم عليه بعد الحلف وكونه كذلك وقت وان علمه أم عرش (قوله) ولو عرض الخ) عبارة المني واعتبر المارودي في القتال المواجهة أضافوا لكاتب بكلام فيمقرر بض لم يواجهه كلسا طأم أقل من كذا لم يحنت والماراد بالكلم الذي يحنت به اللفظ المركب ولو باق: كما يحته الزركشي (تبيين) لو كلوهو يحثون أو مضي عليه لو كان لا يعلم بالكلام لم يحنت ولا حنت وان لم يفهمه كما عده الأذرى عن المارودي ونقل عنه أيضاً أم لو كلوهو تأم بكلام وقتاً مثله حنث والاقتلا ولو كلوهو بعد من فان كان يحث يسمع كلامه حنث والا فلا يسمع كلامه أم لا وقوله لو كلوهو يحثون الخ) في الاسي مثله (قوله) كذا أطلق الخ) يظهر أنه راجع إلى قوله ولو عرض الخ) أيضاً (قوله) فليصل الخ) أي في حنث إذا فهمه ذلك الكلام مقصود كما يأتي في الآية أم لو لم يفهم ذلك فهذا لا يتعلق به فلا رجاء لعنجه إلا ان قصد تخاطبته أم سم (قوله)

أي أن أحسن نفسه أو كان يحنت بسم ولا العواض كما هو قياس نظار ولا تصرف الكلام عرفت إلى كلام الأديين في نحو وانهم ومن ثم لا يبطل الصلاة بذلك لانه ليس من كلامهم كما صرح به خير مسلم لكن نازع فيه جمع بان نحو التسبيح يصدق عليه كلام لفظة وعرفا وهو لم يصف أنه لا يكلم الناس بل أن لا يكلم ورد بان عرف الشرع مقدم وقد علم من الخبر ان هذا لا يسمى كلاماً عند الإطلاق على أن العادة المألوفة ان الحالفين كذلك انما يريدون غيراً ذكر وكفى بذلك مجاً وكذا نحو التوراة والتنجيل ثم يفهم أنه ان ترأ أهلاً لها كلها حنت لافتحاق فيها مبدلاً كما قبل القول ان أكثرها كسكاهم بعد (أولا) لكلمه في عليه ولو من صلاة كما مر وأقاله تم مثلاً ودفع عليه الباب فقال وقد علم من (حنث) ان سعه وهل بشرط حنث فهمه لما جسد ولو وجه أولاً كل مختل وقضية اشتراطهم سمعاً الأول ويظهر انه لو كان يحنت بسمه لكن منع منه عرض كما كان كالو سمعهم في التنازل كالحلية أنه لا يحنت بتكليمه الاسم وانما يتبعه في صمم مع السماع من أصله ولو عرض له كانا طالب جدار انصهره بكلام يفهمه من يحنت وكذا لو ذكر كلاماً غير خطاب أحده كذا أطلق سار جو ودعا إلى من التصل في غير اعتكالية

فليعلم

فليصل هذا على ذلك التفسير (الح) ورجع المسئلة الى دار انما عبادة الهية ولو عرض له كان طالب  
 جديا يحضره بكلام لفهمه أود كركلا من غير أن يخاطب أحدا به انحصر بان ما ذكر من التفسير  
 في قرأته آية في ذلك اه (قول المتن أو غيرها) كمن و رأس اه معنى (قوله فلا حنت عليه) الى قوله بما  
 ورد في المتن (قوله وان كان الح) أي الخلف اه معنى (قوله وها) أي يكونها كلاما على حذف المضاف  
 كما فيه من غير ما يتوالتى (قوله حنته) أي قطعا اه معنى (قوله لان الحزق قبل ارادنا الح) حنته  
 أنه لا يحن بالكلام بالتموضع ما تقدم في أول فصل الحظ على السكت من ان القضا يجعل على حقيقته  
 ويجوز ما المتعارف معاذا أو ادخله خلافه و يؤيد الحنت ما قدم من أنه لو حلف لا يدخل دار و يقول  
 أردت سكنت الحنت بما يمكن وليس ملكا و بما يمكن لم يكن حنت حلف بالطلاق اه ع  
 أقول كلام المتن بالصريح فصار حنت الحلف بالكلام السابق بل ما دعاه من ان حنته ذلك القول عدم  
 الحنت بذلك غير مسلم (قوله و جعلنا الح) جوابا للمتنش قوله وان كان أحسن الح (قوله و جعلنا نحو  
 اشارة الى حن في غير هذا الح) كذا ذكره الرافعي و تصبى عافى فتاوى القاضي من ان الآخر لو  
 حلف لا يقرأ القرآن فقرأه بالاشارة و بثبوت بما عرق الطلاق من أنه لو علقه بمشيئة تائق فحس و أشار  
 بالمشية فطلقت و أحسن الأول بان الحرس موجود في حلف الحلف لا في حلف مستثنى عن الثاني بان  
 الكلام مدلوله القضا فاعتبر بخلاف المشية وان كانت تؤدي بالقضا اه معنى وفي سم بعد ذكر مثله عن  
 شرح الروض ما نصه و قد تجرأ به عن الأول انه لو حلف الآخر لا يشككم و تكلم بالاشارة حنته لانه اذا  
 عدت الاشارة تكليما عدت كلاما أيضا كجواهر ظاهر ثم هذا كنه مما يصرح بان تعدي عين الآخر و انه  
 لا يشترط في الحلف النطق اه (قول المتن وان قرأ آية أنه الح) أي المحلف على عدم كلامه نحو  
 ادخلوا اسلام عند طرق المحلف عليه الباب و مثل هذا الواقع على امامه أو وسع له و يأتى فيما التفسير  
 المذكور و ان قرن بعضهم بان ذلك من مصالح الصلاة بخلاف قرأ آية (فروع) لو حلف لا يقرأ أحث بها  
 قرأ ولو بعض آية أو أدرك الصلوات أو الحزق أو الصلاة حنت بالشرع الصريح في كل منها وان  
 قد بعد لانه يسمى صاعدا على ما عرفت كقواعد الصلاة بالشرع لا بالشرع الفاسد لانه لا يثبت المحلف عليه  
 لعدم انتقاده الا في الحلف فحنته و صورة انتقاد الحلف فاسد أن يفسد غيره ثم يدخل الحلف عليه فانه يقع  
 فاسدا و لا أصلي صلاة حنت بالشرع منها بالشرع فيها و لو من صلاة فاسد الطهورين و من يولى لان أراد  
 صلاة يجزئيه فلا يحن بصلاة فاسد الطهورين و نحوها مما يجب فضاؤها على ما يشبه ولا يحن بصعود تلاوة  
 و شكر و لم يقرأ لانه لا يسمى صلاة قال الماوردي و القفال ولا يحن صلاة حجاز كلامه بغير متادع و فاقضة  
 كلام ابن القري انه يحن بصلاة ركعة واحدة و كلام الروباني يقتضي انه انما يحن بصلاة ركعتين فما كثر  
 وهو أوجه فكلوا أن يصلي صلاة أو أصلي خلقه يدخض الجمعة فوجد ما ماولي يمكن من صلاة جعفر  
 هذو جب عليه أن يصلي خلفه لانه ملأ الى الصلاة لا كراه الشرع و هل يحن أو لا الظاهر الأول كما حنته

(قوله فليصل الح) أي فحينئذ فانهم بهذا الكلام مقصوده كما يأتى الآتيه اما لو لم يفهم ذلك فهذا  
 لا يتعلق به و وجه خلافه الحنت به الا ان قصدت ما حنت به و هل معنى الاطلاق هنا عدم قصد الاقحام  
 بعد قصد الاطلاق و هل قصد الاطلاق في الآية بما لا قصدت ما حنت به و لو قد يجاب عن الشارح المذكور  
 بأنه اذا فهم مقصوده ففقط فلا يصدق قوله بل انما يطلب أحد حيث قيل لعل (قوله و جعلنا نحو اشارة  
 الى حن في غير هذا كالمصدا للضرورة) قال في شرح الروض كذا ذكره الأصل و تصبى عافى فتاوى  
 القاضي من أنه لو حلف الآخر لا يقرأ القرآن فقرأه بالاشارة حنت و بما عرق الطلاق من أنه لو علقه بمشيئة  
 تائق فحس و أشار بالمشية فطلقت و أحسن الأول بان الحرس موجود في حلف الحلف لا في حلف مستثنى عن الثاني بان  
 ومن الثاني بان الكلام مدلوله القضا فاعتبر بخلاف المشية وان كانت تؤدي بالقضا انتهى و قد تجرأ به عن  
 عن الأول انه لو حلف الآخر لا يشككم و تكلم بالاشارة حنت لانه اذا عدت الاشارة تكليما عدت كلاما أيضا

فليصل هذا على ذلك  
 التفسير كالمصدا  
 كاتبه أو واسله أو أشوا له  
 يبدأ أو غيرها فلا حنت عليه  
 وان كان أصم أو أوتوس (في  
 الجدي) لان هذا ليست  
 بكلام عرفا وان كانت كلاما  
 لغويا لم يلهما القرآن ثم ان  
 قوى شيئا منها حنته لان  
 الحزق قبل ارادته بالنية  
 و جعلنا نحو اشارة الى حن  
 في غير هذا كالمصدا للضرورة  
 (وان قرأ آية أنه الح) أي  
 مقصوده و قد قرأه ولو  
 مع الاقحام (لم يحن) لانه  
 لم يكلمه (والا) بان قصد  
 الاقحام وحده أو أطلقه  
 (حنت) لانه كله

والقول الثاني في صلة الاطلاق اورد ما حاشى من متجدد الصنف الذي على انما قلنا به كلام لا قرآن اولين على الله افضل التسليم بولا  
بالجسد حذوا وانهم كانوا منزهة عن رقيب وبقيل يربون بناتنا الجدا فيبقى للجلال وجوه وتسلم لسلطان لكان اثر ببل يبقى ان  
تعبنا لانه ابلغ معنى ومع الخبر أو (٥٢) ليلان على النبي صلى الله عليه وسلم افضل الصلاة وبلا الشهد فقط واعترض بان وعلى  
آل محمد سائر الناس

بعض المتأخرين كالخلف لا يصوم فاحرك رمضان فله يجب عليه الصوم ويحنت أولا يؤزم فافسلى زيد  
خلفه لم يصوم شعر به لم يحنت فان شعر به وهو في غير مستوجب طهرا كالمهل وهل يحنت أولا يصام اه معنى  
وقوله غرور على القوة وهو اوجب في الرض مع رحمة وقوله فيصام على قوله فانه معنى قوله عدم  
الحنت لانه حلف على فعل نفسه ولم يوجد فليراجع (قوله) ذراع البقيتي في صلة الاطلاق واعتد  
عدم الحنت اه معنى (قوله) الله على انما قلنا به كلام الخ) فيمن جرد كونه كلاما لانه لان الحلف  
على التكليم لا الكلام اه سم ولعل ذلك اثر المصنف ما عهده البقيتي من عدم الحنت (قوله) اولين  
الخ) عبارة النهاية ولو حلف بدينه على الله باجل الشاهد اعظمه فطر القرآن يقول سبحانه لا أحصي ثناء  
عليك أنت كما أثنيت على نفسك فلو قال أحد بجمع الجداد باطل فانه يقول الحق حذوا وانهم كانوا  
منزهة اه (قوله) اولين الخ) الى قوله فقط في النهاية (قوله) أول صلوات الخ) ولو قيل كل يوم فقال  
والله لا كنته اعتقد على الابد ما ينزل يوم فان كان في صلاة وقال أردت اليوم قبل في الحكم أيضا القرينة  
اه وفي الرض مثله الله لا يدل لا كتمه لا يكلمه وقوله للقرينة عبارة شرح الرض لان ذكر اليوم في  
السؤال القرينة دالة على ذلك اه (قوله) بان وعلى آل محمد) الى آخر (قوله) علاج الخ) على لزوم التفضل  
(قوله) بقضية التشبه) أي من الحلق الناص بالكمال (قوله) فكيف فضل) أي لفظ الله صل على محمد  
الكيفية أي على الكيفية ولعل على مقتضى من قول الناسخ (قوله) اللزوم) الاولى لزوم (قوله) ووجه  
أفضليتها) أي صلاة الشهد (قوله) لهم) أي لاصحابه رضوان الله تعالى عليهم أجمعين (قوله) فوجسام) أي  
من الرض صلاة الشهد فقط (قوله) على ذلك التشبه) أي تشبيها تصلى الله عليه وسلم بصلاة ابراهيم (قوله)  
أعلى شرف الخ) خبر بل وقوع الصلاة الخ (قوله) هو الخلق الخ) عطف على ان أفضليتها الخ (قوله) عن تشبه  
صلاته) أي الصلاة تصلى الله عليه وسلم بصلاة تثنى الخ (قوله) انه) أي به تعالى (قوله) فيها)  
أي صلاة الشهد (قوله) لا من صلح هو الاقراء) الانسب بعباده ان يقولوا الاتصالوا عليها في ذاتها (قوله)  
وأطلق الخ) فان نوى عن المال اختص به اه معنى (قوله) أوعم) أي في دعواتها فيصنفه عموم  
بكل حال اه سم (قول) التخصيص بكل نوع الخ) وينبغي ان يشمل ذلك ما حلف عليه ليس به دين فيصنف  
بكل ما ذكره ولو حلفه ليس به عند أول صلح لا يحنت بدينه على غيره وان كان كلاما لاهل استطاع  
من الدين ولا يجمعه لغائب وان لم يتصل خبر ملاه ليس به إلا أن ولا عهده اه عس وقوله فيصنف بكل  
كما هو ظاهر ثم هذا كله محاصر باقتداء من الاخر صوابه لا يشترط في الحالف الخلق (قوله) الله على ان  
ما قلنا به كلام) فيمن جرد كونه كلاما لانه لان الحلف على التكليم لا الكلام (قوله) أيضا الله على انه  
ما قلنا به كلام الخ) فخص ذلك الحنف في مثله لا يتكلم السابقة فقرأنا قرآن بلا قصد وهو محتمل وقد  
يفرق بان الجاهل تر يتصور قنن القرآنية تعلم مناسبتها لاهل وحباب بانها انما ينشأ من ضرورة وهي  
وجوه مخالفة مقصود ذلك الاشارة الى السامية (قوله) وأماله حنن بكل نوع ان حتى نوبته  
ومدوم على عقبة) قال في التشبه وان حلفه ورتق أو ماله عبد له مكاتبه يحنت في أظهر القوانين  
ويحنت في الآخر اه وعبارة الرض أول عبده لم يحنن مكاتب اه (قوله) وأطلق أوعم) أي في ضمير ولا  
قال فيصنفه عموم بكل حال

التاسعة ثلثا رزم تفضل  
ابراهيم على نبي صلى الله  
عليه وسلم علا بقضية  
التشبه وحيث ظم يبق  
منه لا اله الا الله صل على محمد  
فكيف فضل الكيفية التي  
ذكرها الرافعي مع ان فيها  
السكر والادى بكاسما  
ذكرنا الى آخره جوابه  
أن هذا الاستغناء غير  
متعين في دفع ذلك الزم  
لكثرة الاجوب عنه بعض  
ذلك كما يستحق طلبه  
المتصور في الصلاة والسلام  
على صاحب المقام الممود  
ووجه أفضليتها أنه صلى  
الله عليه وسلم عليها وهم ولا  
يختار لنفسه الا الافضل ولكن  
سواء ان الاستغناء خرج  
ما مر ان أفضليتها لا توقف  
على ذلك التشبه بل وقوع  
الصلاة بعده على الاكل  
على وجه التيسيق أعلى  
شرفه على الله عليه وسلم  
وأن الخلق يحسنون عن  
تشبه صلاته صلاة مخلوق  
وأن تعين الصلاة عليه  
مؤكد في كونه كونه  
الى ربه تعالى يختاره ما  
شاء وأنه أرشده الى تعليم  
أمنه صلاة الله عليه صلاة  
أحد وأن الصلاة على آله

إذا أشبهت الصلاة على ابراهيم وآلته بالصلوة التي رخصها تعالى وذلك يستلزم خروجها عن المصرفان  
قلت ظاهر كلامهم حذوا وانهم كانوا منزهة عن رقيب وبقيل يربون بناتنا الجدا فيبقى للجلال وجوه وتسلم لسلطان لكان اثر ببل يبقى ان  
ظاهر كلامهم هذا فان لا نسا فالتأني من حيث ذاتهم أفضل من غيرها والكرامات على الامر سراج هو الاثر الذي لا يقبل كرهه حركة التوراة  
المراثة بكرة الاتصال على ذاتها (أولاد الله) وأطلق أوعم) أي في ضمير ولا (قوله) الله على ان

ما ذكر في وقت ظهر من ظهور الجوع **(قوله ولولم يتول)** المتعلقة لا بد في الحنف من كونه متولاً هو اه  
سم **(قوله خلا البلقيني الخ)** حيث خيد بما يتولواستظهر الاذرى وهو الظاهر معنى ديمية **(قول**  
**المتن في رواية)** فوب مجرود عن عطف على المجرود وله شرط جمع من التحويل في عطفه على المجرود  
اعداً على الجرح وعليه فينبغي أن يقول متى شوب اه معنى **(قوله لصدق اسم المال)** الفوه وفيه منطوق  
المتن والى قوله بل ومضمر في النهاية الاما تبعية عليه **(قوله لا يثبت عليك المنفعة)** أي بومية أو بالجرة ولا  
يجوز ثوب عليه ولا باستحقاق قصاص فلان لا تدفعني عن القصاص عا بالحنف متى دروس وعبرة عس  
أي وان حوت عا به باستقلالها بالجر أو نحو محتمل يكن له منه مال يحصل بالنقل وقتا للحقوق مثل المنفعة  
الوظائف والجامكة فلا يثبت به من حلف لا ماله وان كان أهلاً لها لا تنفعه تبعه لئلا اه **(قوله**  
**لا لموت)** كذا في أكثر نسخ النهاية وكتب عليه عس ماله كذا في ج وفي نسخة أو لورث ما اذا تأخر عتقه  
خلافاً للمضمم اه وفي الأصل أمهل لانه اذا كان التذير من موزنه يصدق على الورث انه لا ماله اه  
وعلى المتن أمام موزنه الذي تأخر عتقه لعلق بصفة كدخول دار الوصي موزنه باعتقاده فلا  
يحبث به لعدم ملكه اه **(قوله اذا تأخر عتقه)** بان علق على شيء آخر بعد الموت وفيه بحث لانه يملكه  
الى العتق وان منع من التصرف فيه بما يربل للمنفق القاس الحنفية فان كان هذا مقولاً والاقينى منه  
فلما راجع ثم رأيت ان شخصاً الشهاب الرمي كتب خطه اعتماداً لحنف كذا في الوصي يعقده فان الورث يثبت  
به قبل عتقه انتهى اه سم وقوله لانه يملكه الخ مقدم عن عس خلافاً وعن المتن الجزم بخلاف  
ما نقله عن شخص الشهاب في القيس عليه معناه بخلافه؟ ينال القيس عليه مفهوم قولنا المنصف الا ان  
وما وصى به **(قوله ولولم يمسر)** ولولم يستقر كلاً جرد قبل انقضائه بالجرة اه معنى **(قوله قال**  
**البلقيني الان مان الخ)** أقروا أي البلقيني الاسنى والحنف وقال سم اعتماد شخصاً الشهاب الرمي خلافاً لقوله  
البلقيني هنا وفيما يأتي في دينه على المكاتب اه **(قوله الان مان الخ)** أي الممسر اه معنى **(قوله فانه**  
**اطلاقهم)** وهو الحنفية الذين روى على ميت مصر اه عس **(قوله وكونه)** أي الدين على ميت مصر **(قوله**  
**الان)** أي حين الحنفية لا يثبت على الميت من دون الدين على مصر لاسمى بالاحين الموت **(قوله وأخذت)**  
أعين التعديل **(قوله لا حنف الخ)** أقروا معنى خلافاً لقوله عباره وأخذ البلقيني من ذلك عدم حنفية  
الخ تزج به الشيخ في شرح منعه مردوداً لم يخرج عن كونه مالاً ولا أهلاً له انما عتقه لم يمسر ولا لعدم  
وجوبه كانه لو عدم الاعتصاف حاله لان آخر لا تنفعه كون ذلك مالاً اه **(قوله من هاتين الطين)** أي  
الشبوت في القيمة وجوباً لا كانه **(قوله اذ ليس ثابتاً في القيمة)** وفي عدم ثبوتها في القيمة نظر اذ ليس متعلقاً

ولولم يمسر  
كلهم هنا والافراد  
خلافاً للبقيني لا ذرى  
حق فوبينه) لصدق  
اسم الماله نعم لا يثبت  
عليه المنفعة لانه لا يسمى  
مالاً عند الاطلاق (ومدر)  
له لا لورث ما اذا تأخر عتقه  
(ومعلق عتقه بصفة) وأم  
وله (وما وصى به) لغيره لان  
الكل ملكه (ودين حال)  
ولو على مصر جحد بلا  
ينسب قال البلقيني الان  
مان لانه صار في حكم عدم  
اه وفيه نظر لاحتمال ان  
له مالا باطلاً أو يظهره بعد  
بغير تضييع وبغير فرض  
عدمه هو باطله من حيث  
أخذ له من حسنات  
الدين فالحنفية اطلاقهم  
وكونه لاسمى مالا الان  
ممنوع (وكذا مؤمحل في  
الاصح) لثبوتها في القيمة  
وهذا الاعتراض والارواء  
عسملو جوباً لا كانه  
وأخذت البلقيني أنه لا  
حنف يدينه على مكاتبه  
لانه لم يوجد في شيء من  
هاتين الطين اذ ليس ثابتاً  
في القيمة

لعدم صحة الاعتراض عن قوله المكتوب على اصطلاحه في هذه الامور لان مراد شيوته في الفقه المتني لزومه اه سم  
جنا منه كالجني عرفا فلا يتحقق عدم الا في النصب ونحوه مما يعلم انه لا أثر له في بعد الدين وكذا في وجوه اختصاص بل ونحوه بل بقدر  
على قوله ولا على بعض ما ذكر على قوله (هـ) وقابل ما قطع خبره على اوجه متناهية لا فيزول بفرق بين النصب بالذكور وما في خمسة

بالزفة ولا باعينه بالولا يتصور من حال هذه الامور لان مراد شيوته في الفقه المتني لزومه اه سم  
عبارة رشدي يعني ليس مستقر الشك فيهم معرض لل سقوط والافهات كالاتي اه (قوله لعدم  
صحة الاعتراض عنه) فحينئذ ان الكلام في نجوم الكفاية وان بحث فيها على اه على مكاتبهم الذين خلقوا  
اه عش (قوله كفاية صحته) واما المكاتب فكلية فاصلة فخصته ولو حلقا لانها حنت مخصوصة  
وايق ومرهون لا يزوجان لم يكن له نيت ولا يعمل بشئ ولا يث تبس او نحو لان الملك والعتبة بالتبس  
او حلقا لان عهده لم يثبت كعائنه كانه نية لا المكاتب فمئة البيع اه معنى (قوله انه لا أثر  
للتبعية) أي فلا حنت به لانه لم يكن له حال الحلق اه عش (قوله بل ومضروب الخ) عبارة المتني ولو كان له  
مال غائب او مزال او مضروب او مسروق واقطع خبره هل يحنث به او لا وجهان أحدهما يحنث لان الأصل  
بقاؤه الا في غير ما لا يحنث لان مقامه غير معلوم ولا يحنث بالثبوت قاله شيخنا وهذا أوجه ويحت  
بمسؤولته لانه علمه منصفها وارشادها عليها اه واعتدلتها بالوجه الاول وما قاله الاثوار (قوله فلا  
يكنى) الى قوله وتساوي المتني اللفظية ثلاثا متتالية ووقع في المتني قوله الى الفقه الى ورس والفتوة  
ونقله الامام في النهاية الاذان وقوله كالحث الى المتني (قول المتن ولا يشترط ايلام) بخلاف المحاولات  
لان المقصود منها الرجوع الى الاسلام ومعنى (قوله لعدم الاسم) اذ يقال ضرب به فلم يزله شيخ الاسلام ومعنى  
(قوله اشتراطه) أي ايلام (قوله لكنه اشارنا الى خصه) عبارة انتهية ولا يتناقض ما في الطلاق من  
اشتراطه لانه محمول على كونه بالقوة وما تضمنت فيه محمول على حصره بالقتل اه قال الرشدي قوله بالقوة  
الظاهر ان المراد بها ان يكون شديدا في نفسه لئلا يفسد من غير ايلام ما يقع الاضرب الخفيف لانه مالم  
لا ينفصل ولا بالقوة اه (قوله فيشرط جثا ايلام) ولو حلق لضرر به فكله فهل العبرة بحال الجاني  
او بالحال عليه أو العرف به ونظر الظاهر الثالث ان الاعيان منها على العرف اه عش (قوله الايلام  
عرفا) أي شدة ايلامه كما يدل عليه عبارة الفتوة وهي التي يظهر فيها النظر للعرف والا فلا يلزم انما يظهر النظر  
فهو الواقع لا العرف كالاتي اه رشدي عبارة المتني ولا يكتفى الايلام وحده كوضع حجر ثقيل عليه قال  
الامام لاحد في خصه عند فقيل البر ولكن الرجوع الى ما يسمى شديدا وهذا يختلف باختلاف حال  
الضرب (تنبيه) يبر الحالف ضرب السكران والمقضى عليه والجنون لانهم على الضرب لا يضرب المستلانة  
ليس بجلاء اه (قوله مثلا) راجع لوجوه من دامن الراحة فكان الاولى عدم الفصل بينهما في القاموس  
لعله اضر بحد أو خصه بحد بالكف مشروحة اه (قول المتن وركز) عبارة المختار وركزه ضرب  
ودفعه قبل ضرب به جميع يدعي فقتلوا به وعد الخ اه عش (قوله وركزه) ولم يركب مضاعف (قوله الاول الضرب  
بالرجل والثاني الضرب باليد مجموعا) الثالث ضرب النصف جميع كف كذا في القاموس (قوله ومنها الرجوع الخ)  
أي فخصته بمن حلق لا يضرب اه عش (قوله المتن أو خشي) ومن الخشب الاقدام ونحوه من أعود  
المطبوخ والجرد والاطلاق الخشب عليها الأولى من اطلاقه على السراج اه عش (قوله من الساسط) الى  
المتني الخ (قول المتن بقتال) بكم العين والملتقى عرجون وقوله شرع بكم أنه يخطئونه ان

المصريان هذا لا يتصور سقوطه بخلاف المنسوب  
يتصور بان ودفن عليه لقاض شئت عندهم غير  
تصغير (أوليه بنحوه) انما يحصل (بما يسمى  
ضربا) فلا يكتفى بجر وضع اليد عليه (ولا يشترط  
ايلام) لصديق الاسم بدونه ووقع في الروضة الطلاق  
اشتراطه لكنه اتلوه الى ضمة (الآن يقول) أو  
ينوى (ضربا شديدا) أو موجعا مثلا فيشرط بحد  
الايلام عرفا واضع أنه يختلف بالزمن وحال  
الضرب (وليس وضع  
سوط على بعض) وفرض (وتخشق) بكسر التون  
(وتنف) شعر ضربا لانه لا يسمى بذلك عرفا (قول ولا  
للم) لوجه بيان الراحة مثلا (وكرر) وهو الضرب  
باليد مطبقة أو بالفتح ولو يضرب اليد لكان عليه كلام  
الفتوة يزدورس ولكم وضع لانه لا يسمى ضربا  
عادة والاصح ان يجعلها ضرب وانما استلانة  
ومنها التي يضرب بها أصابعه ومنها التي يضرب بها  
كأصابعه أو قتيبه فهو أوثق انوار ربي حرمه ووافقه  
الاخرى وقدم عن أبي

هر وفرض الله عنه سعى الرجم فيضمان بعده ولو اركبهم ضربا مع تسميته بركه (أو لضرر بمائة سوط  
أو خشي فشدته) من الساطق الاولى من الخشب في التاتية لا يقوم أحد من الساطق الاخر (وضرب به مضربة أو) ضرب به (بشكل)  
وهو الخشب لا به (عليه ما تسمى بركه من على أصابعه السلك أو) علم (أو اركبهم) (بضرب) (بشكل) (أو اركبهم) (أو اركبهم)  
عبارة روضه مثل السلك قبل وهي احسن لاسيما لا يشترط الايلام

ورد بان ذكر العذر منه ظاهر على الایلام فهو كقوله ضربوا شيا وصرح كلامه على ان المشكل في قوله ما تنسوا وهو ما لا يكون  
وصوبه الاستوى لكن المتعديا محمدا في الرضوخا لانه لا يكتفي لانه انشأ (٥٥) لاسباط ولا من جنسها وقته انما من قطع

الجاهل وقوله لانه انشأ  
يرد على من يلزم في اجرائه  
عن ما تنسوا بله لا يسي  
نسيا (قلنا لو شك) أي  
تود بلسواه أو مع ترجيح  
الاصابة لامع ترجع عليها  
كما يحتمل الاستوى اذ من  
كلهم (فما به الجمع  
يرد على النص والله اعلم) اذ  
الظاهر الاصابة فارقوا ما  
من المعلق بحيث يتوكل  
صدورها منه كتحقق  
العدم على ما مر في حق  
الطلاق بان الضرب يوجب  
نكاحا في الانكسار  
والاصابة ولا امارته على  
وجوب المشقة لاعن  
البغوى ولو قال ان ضربك  
فأنت طالق قصد ضرب  
غيرها فأصلها ملحق ولا  
يقبل قوله ويحمل بقوله  
اه وقول الاوار هو ضرب  
له لكن لا يصح لفظا  
كالكره والناسي بحمل  
على انه لا تحت ما لا تحت  
قصد غيرها فلا ينافي كلام  
البغوى لانه بالنسبة لظاهر  
وعليه حمل قول غيره  
لا يقبل قوله لم تصحها الا  
بيننا لان الضرب يحق  
والرفع مشكوك في وقوله  
الا بيننا لا يلام ما قبله  
فليصالح على ان المراد الا  
بيننا فقرينة على انهم  
قصدوا (أو لضرته

على اصابة الكل أي بان عان اصابة كل من الشملج بان سطره واحدا بعد واحد بالحجر وقوله فومه ألم  
الكل أي ثقته فانه برأضوان حال ثوب أو غيره ما لا يخفى تأثر البشر بالضرب اه معنى (قوله بان ذكر  
العدد) أي بقوله مائة اه سم (قوله على الایلام) هل بشرط الایلام بكل واحدة أو يكفي حصوله  
بالجموع وينبغي الثاني اه سم (قوله فهو كقوله ضربوا بالجموع) والاولى لا يخفى لانهم في عدم اشتراط  
الایلام الفعل وان ذكر العدد نهاية (قوله وصرح كلامه على) واقتضى كلامه ايضا ان تراكم بعضها على  
بعض مع التدكيف كان يحصل به ألم التقل ولكن صور الشخ أو لمجدوا ما ورد في غيره ما بان تكون  
مشدودة الاصل لحالة الاصل وارتحسن اه معنى (قوله لكن المتعديا) كذا في المتن (قوله لانه) أي  
لا يكتفي الخ) وانما يبرر بسيما مجموعة بشرط علمها باصابة يديه على ما مر اه معنى (قوله لانه) أي  
المتكامل (قوله ولا من جنسها) أي السباط فانما يسير مقتضى الجلد اه عش (قوله في اجرائه)  
أي المتكامل (قوله أي تردد) في قوله لا في المتن وكذا في نهاية الاقوله لامع ترجع الى المتن (قوله لامع  
ترجع عليها الخ) وقا في المتن وخلافه انما يبرره فلو ترجع عدم اصابة الكل برأضوخا فلا الاستوى  
في المبدأ انما على السبب الظاهر مع اعتضاد بان الاصل برأضوخا من الكثرة اه أي حيث كان  
الحلف بالله وان الاصل عدم الطلاق فبما كان الحلف به عش (قول المتن في اصابة الجميع) أي اصابة  
تقل الجميع والافترقا كم كاف وحالوه بعضهم بين البدن والبعض الآخر لا يقدح اه سم (قول المتن) بر  
على النص) لكن الورع أن يكفر عن عمد لا محتمل تخلف بعضها في وروض (قوله وفارقوا ما لم يمانع الخ)  
عبارة الاسي والمغني وفرقوا بين ما لو حلف ليخلن اليوم الآن بشا فريد فلم يدخل وما نزيد ولم تعلم  
شيئا حيث بحث بان الضرب الخ (قوله فانه كتحقق عدم) أي فصحت قال أنت طالق الآن بشاء  
زيد لا بحث من قال أنت طالق الآن بشاء اه عش (قوله ولا امارته الخ) عبارة النهاية والمغني والشيئة  
لامارته علمها وان الاصل عدمها اه (قوله ولا يقبل قوله) أي لم تصحها بالنسبة لظاهر (قوله يعمل الخ)  
نحو وقول الاوار (قوله عند قصد) أي غيرها (قوله لا ينافي) أي قول الاوار (قوله وعل) أي الظاهر  
(قوله وقوله) أي غير الاوار (قوله لا يلام الخ) كان وجهه ان الين لا يخلع على عدم قصد اه سم  
(قوله أو ضرب به) أي قول المتن وألا فارتكبت في المغني والى قول الشارح ولو تعرض في نهاية الاقوله ملحقا  
(قوله والاولى جانه لا بشرط هاتوا لها) أي فكفي فبما قال أو ضرب به ما تنسوا أو ما تنسوا أن يضربه  
بشرائح لصدق اسم الخشب عليه اه عش (قوله وانما هذا الخ) أي التوالى (قوله في الخ) متعلق  
بأشراط ذلك وقوله لان الخ خبره (قوله بان يعمل الخ) هذا تفسير لنفس الغلبة أي والغلبة ان يعمل به  
ويقدر على منعها أو لم يمنع اه وشيدي (قوله يقدر على منع) أي ولو بان وجهه لا يباحث بلغاته  
ورد بان ذكر العدد) أي لقوله مائة (قوله على الایلام) هل بشرط الایلام لكل واحدة أو يكفي حصوله  
بالجموع وينبغي الثاني (قوله كبحتم الاستوى الخ) منع ما يحتمل الاستوى لانه على السبب الظاهر مع  
اعتضاد بان الاصل برأضوخا من الكثرة مد (قوله أي المصنف في اصابة الجميع) أي اصابة تقل الجميع  
والافترقا كم كاف وحالوه بعضهم بين البدن والبعض الآخر لا يقدح (قوله اذ الظاهر) فبني مع باستواه  
ثم رأيت المشطوب (قوله على ما مر في حق الطلاق) ظاهرا قبل فصل ثلثي طلاق استدلالا على شيء فهو  
كانت طالق الآن بشاء فريد فلم تعلم شيئا أي فانه يقع الطلاق اه وبيننا لم تستصرح المترين بذلك  
وتفاته عن الرضوخا لانه عدم الحنف بذلك في الطلاق والحنفي الاعان مع الفرق فراجع  
فانظر مع ذكر هذه الحوايا الآن يكون ذلك في عمل آخر (قوله لا بيننا لا يلام الخ) كان وجهه ان

ما تنسوا أو ضرب به (لم يبر هذا) أي المشدودة والمتكامل لا يحصل العدد مسودا ولا وجهه لا يشترط هاتوا لها واشترط ذلك لا يلام  
في الحدود التزيران القصد هما الزجر والتكثير (أو) أخليت تعمل كذا على نفي تحكيمه بان يعمل به أو يتدبر على منع من أو لا  
(أو قلنا في استوفى حق)

منك (فهر) يعني ضارفة الحاروف على بولي ضرهر بكامل مائتي (ولم يكن اتباعه محنت) بخلافه اذا أمكنه اتباعه محنت (قلت الصبح لا يحنت اذا أمكنه اتباعه مائة عمل) لأنه لا يحل على فعل نفسه فليحنت فعل الغير سواء أمكنه اتباعه أم لا وافرقة مفقودة أحد الباقين الآخر في المجلس وأمكنه اتباعه (٥٦) فانه ينقطع خبرهما بابت التفرق يتعلق مما تم لهنا ومن ثم لو فارقه هنا بذمة لم يحنت

أيا ولو أربا ما تفرقتما  
بعضهما حنت ولو حلف  
لا ينطق غيرهما فهل هو  
كلا فارقه أو كلا أتلى  
عليه حتى يحنت بذمة هو  
المفارقة وبعد اتباعه  
المقدور والظاهر بجزم  
بعضهم بالثاني وانه تفرق  
مسئلة الهر بلان التبادر  
لا يشر الحاروف بالاذن  
بأشبه بخلاف عدم اتباعه  
اذا هرب (وان تفرقت)  
الحالف بما ينقطع بخيار  
المجلس ولو بمسئله بعدوقوف  
الغير بمسئله اذا أكرأ (أو  
وقت) الحالف (حتى ذهب  
الحاروف عليهم كما ما شين)  
حنت لان المفارقة حينئذ  
منسوبة للحالف حتى في  
الثانية لانه الذي أحدها  
يؤثره أما اذا كانا ساكنين  
فابتداء للغير بالثاني فلا  
حنت مطلقا كهم (أو  
أروأ) حنت لانه نوب الهر  
بأختاره (أو احتال) به  
(على غريم) لغير مساو  
أله به على غير محرم  
فارقه) أو حلف ليعتبه  
دينه يوم كذا ثم أهله به أو  
عوضه عنمحتلان الحاروف  
ليست اذ غناه ولا اعطاه  
حتى يقتوان أو شبت نعم ان  
نوى الله لا يفارقه ودمته  
مشغولة بحيث لم يحنت كالي

نوي بلا عطاء أو ألبه من امتدته من حتى قبل في ذلك ظاهر أو ما ناعل المعتد ولو تعرض أو ضمنه شأن تم  
فارق لظنه ان التعمي أو الضمان كاف حنت لما في العلق أن جعله بالحكم لا يضر به (أو أوقاس مختاره قبله ومرت) لو جود المفارقة  
منعوان زمته بكما قال لأصل الفرض ضللا فانه يحنت نعم لو أنما لما كهم مفارقة

نريد الفعل ولو بعدت المسافة له عش عبارة الرشيدى أى بخلاف ما إذا لم يقدر وانظر هل الحكم  
كذلك وان كان متنا الحاروف على البه لا يـ دعوى منه كالسلطان أو هو من التعلق بالمسئله عادة اه  
(قوله منكن) انظر هل التعمي فاعادة فيما يأتي اه رشيدى أقول رأى عن الغنى والروض مع شرحه  
فأندوه بمحترقه (قوله حتى أسرف حتى) ولو قال لا تفرقت حتى تفتني حتى يدفعه فدراهم مقاصص على يـ  
بذلك أم لا فانه ينظر والظاهر الثاني لأنهم ادون حقتل نفس فمتهاورون معاً قيمة الحية ووزنها وان واجت  
اه عش (قوله بما يأتي) أى في قوله أما إذا كانا ساكنين الخ (قول للمزول لم يكنه اتباعه) لمرض أو غيره  
اه معنى (قوله بخلافه اذا أمكنه اتباعه) أى لو لم يتعمروا أنفه اه (قوله لاهنا) أى فانه يتعلق  
بفعل الحالف فقط (قوله لم يحنت أيضاً) كذا في الغنى (قوله بما يعمها) أى فعل نفسه فعل غير عم (قوله  
حنت) أى بخلافه الحاروف على إذا أمكن الحالف اتباعه لم يشع (قوله فهل هو كذا أفرقه) أى حتى لا يحنت  
بأن الحالف اذا نوى المفارقة بعد عدم اتباعه المقدور عليه اذ هرب (قوله هو حرم بعضهم الخ) عبارة النهاية  
والأوجه فيما سوى مسئله الهر بالثاني وضاع عدم الحنت لان التبادر الخ (قوله بالثاني) أى الحنت  
في المسئله (قوله الحالف) إلى قوله وبقتل في الغنى الاقوة أو عوضه عن قوله مطلقا كهم (قوله اذا أكرأ)  
أى للمعين (قوله ساكنين) أى واقفين اه عش (قوله مطلقا) أى سواء أذنه في المسئله أم لا (قوله كما  
مر) أى في شرح قلت الخ (قوله به) أى يحته (قوله انتم ثم فارقه) فصيغته لا حنت بمجرى الإبرام والحالة  
وصرح في شرح الروض بخلافه في الأول ولعل الثاني كذلك اه سم أقول منسحب المتعصب حيث اسقطه  
قول التماذج ثم فارقه كالصريح في ذلك (قوله أو حلف ليعتبه) أو لو يفتد كأيضه قوله لا حتى ولا يذام (قوله  
نعم انوى الخ) راجع لمسئلة الإبرام وما بعد هالى أو حلف ليعتبه الخ قوله كذا نوى الخ راجع الى هذه أى  
مسئلة الاعطاء (قوله وقبل في ذلك ظاهر الخ) ظاهره ولو في الحلف بالطلاق اه سم (قوله ولو تعرض  
الخ) أى أروأ أو أله به كالمظهر اه رشيدى (قوله ان تعرض) الأول التعرض (قوله حنت كهم)  
خلافاً لانه عبارة عما بعد عدم حنته لاجل اه أى يكون ذلك غير مانع من الحنث بنشأته ان المفارقة  
الـ غير محلوف على عمد فهو جليل بالحاروف على لا بالحكم ونوعه من عدم الحنث بما ذكره لعل  
عدمه فيما لو حلف بالطلاق لا يفيل كذا قاله غيره إلا ان شاء الله عز وجل من جعله في حنثه لعله أيضاً بالحاروف  
عليه اه عش عبارة سم قوله حنثه ينظر ثم رأيت بعض من شرح بعده اقتصر على يحنت عدم الحنث  
لانه جليل وينبى ان يجرى ذلك في قوله وكان بعضهم الخ الا في شرحه في غيره القولان اه (قول المتن  
أروأ) أى ظهر ان غير محسطن وقوله ليسوف في الحر والى ان يوسر اه معنى (قوله لو جود المفارقة)  
القره وانما أترق النهاية والغنى (قوله لو جود المفارقة الخ) ظاهره وان كان حال الحلف ظن ان له ما لا يفرق  
منعونه وتبين خلاصه لانه لفرق بين طروا نفس بعد خصومتين كذا في نفسه وفي حياض ذلك أو أمثال  
طير ارجع اه عش وقوله وفي جـ الخ فيه ينظر ظاهر كالمظهر شامل كلام الشرح بل قوله لا حتى وان من  
ذلك لم يخلو الخ صريح بخلاف قوله ظاهره وان كان الخ (قوله كذا قال لأصل الفرض الخ) لا يخفى



لم يثبت كالمكره وانما أثر العرق بقوله أسكن فكذلك لمرض لان الحنف فيها باستدانة الفعل لا بالشبهة أصغر فتأثيره بخلاف ما هنا والحاصل ان من خص عنه جعل المسبة أذاً في عاصمه فاصد لدخولها أو قلتم في نعتي مسبة هو الاطلاق كما في مسبة لا كره في العلق وأن من ذلك الحلق لا يفرض ظاهراً في ايسار فبان اصراره فلا يثبت بخلافه يمكن (٥٧) ظهر ان ينفق هذه لأن الجلبين

قرينة الشاخص المحسومة الحسنة على الخلافين  
ظاهرة في اوازدهة اليسر  
والسر ومن نزل بسواه  
حلق الحلق لا يرتفع  
يحول كلامه لمصنوعان  
سقت خصومة لان القن  
أقوى فلم يثبت بالمقارنة  
الواجب وأما قول الزكشي  
في ابتلع خطب الباتم أصعب  
صاعداً لم يجد من يرفع عنه  
كرهاً أو غشاً ولا حاكم  
يحب على تركه حتى لا يضر  
وقيل لا يضر تركه  
لم يمسد تركه لا يجيب  
الشرع عملاً الا كرهه على  
حلف لبطانته واجبه  
فوجدناها خاضعاً فردد  
تعاليمه القطر بانتماره  
فالمقاس أنه يرفع من يضر  
كرهه حتى على نفسه  
الهلاك ان لم يضره لزمه  
تعالى المقطر ويظهر  
وايس هذان كالتخصيص  
لان صدور الاعيان على  
الانقضاء والوضع الشرعي  
أو العرفي فلهذا حصل  
بالخصيص نازول التعميم  
أثره فلا أثر لهما بين  
المصنوعين وهما على التخصيص  
الذي ذكرناه والحاصل ان  
الأكراه الشرعي الحسني  
هنا لم يثبت له (٥٨) (٥٩)

الفرق بينه في هذه آثم الحلف الا ان تكون مستلماً كذلك بان تصور بانه عالم باصله عند الحلف  
فلا يرجع اه رشيدياً في قول الشارح لان حجاب الخ تصور (قوله لم يثبت الخ) (تبيينه)  
واستوفى من وكل غير آثم من تبعه وهو لا يثبت ان كان عالماً بطلان الاطلاق فان قالوا فتاوى حتى  
استوفى مستحق أو حتى توفي حتى فتاوى الغريم عالم المختاروا حاشا الحالفين لم يثبت في اقلان العين على  
فعل الغريم وهو مختار في الفتاوى فان نسي الغريم الحلف أو أكره على الفتاوى فتاوى فلا حنثان كان ممن  
يبالي بتعلقه كظهير في الطلاق ينبغي ذلك الاثنى ولو نسي الحلف منه لم يثبت وانما كمنصاته لان العين  
على فعله فان قالوا لا يثبت حتى استوفى من يثبت حتى فتاوى أحدهم الا في المختار وكذا ان قال  
لا يثبت حتى استوفى حتى يثبت لصدق الاتفاق بذلك فان فاقه ناسياً أو كرهه لم يثبت حتى وروى  
شرحه (قوله فيها) أي مسبة لا أسكن فكذلك الخ (قوله) أي بالعذر (قوله فعل العصبية) كذا رتبته من  
الاعصاء اه سم (قوله أو قلتم في نتائج) كالحسام هنا قضية الاستدلال بالقرينة بعدم الحنث باطناً  
اذ لم يرد ما ذكر اه سم (قوله حنثها) أي هذه العين أي بترك المصيبة (قوله والام) أي بان يثبت  
كل من قصد القرينة (قوله وان من ذلك) أي من والا فلا فتاوى ما لو حلف أي أو أطلق (قوله هذه) أي  
مسبة ما لو حلف لا يفرض طناً الخ أي عدم الحنث فيها (قوله في اوازدهة) أي عدم المقارنة (قوله ومن  
نزل الخ) عطف على قوله في نتائج الشاخص (قوله وامتقول الزكشي الخ) جواباً عن المتن في قول  
المصنف أو أقصر الخ أو تعطل الشارح بقوله لو جرد المقارنة الخ (قوله لو قيل الخ) يقول الزكشي  
(قوله فردد) جواباً ما (قوله تعاطى المقطر) وهو التزع (قوله ليس هذان) أي مستلماً لهما  
والربض وقوله يكمن فيه أي مسبة الاطلاق اذ اطن بسوا الغريم والا فلا فرق بينهما وبين هذين  
(قوله هنا) أي في العين على غير العصبية لا ثم أي في الصيام (قوله فرع مثل عمل الحلف الخ) وخرج حلف  
لا أسكن في هذا المكان شهر رمضان أو هذه السنه يثبت بالسكنى بعض الشهر أو الاستغلاف في شهر  
رمضان أو في هذه السنه يثبت البعض ولو قال لا يثبت في هذا المكان الى الغروب حنث بادامة القعود  
الى الغروب اذ كان قاعداً أو باحداً ثم وان ظلم قبل الغروب بلان الفعل بعد النفي في معنى مصدر منكر  
في خبر النفي كذا أتى به مدر تعالاه في فتاويه وهو موافق لما أتى به الشارح في الفرع المذكور اه  
سم وقوله وهو موافق الخ لغيره راجع لقوله أو باحداً الخ فقطعوا الا ما ذكره قبله من الفرق بين شهر  
رمضان والخ في شهر رمضان الخ انما موافق افتاء البعض دون ما أتى به الشارح (قوله حنث لانه) أي بخلاف  
ما اذا أراد أنه لا يثبت في جميع الطرق فلا يثبت بذلك (قوله دين) مفهومه ان لا يقبل منه ذلك لظاهر  
شرحه انصر على بحث عدم الحنث لانه جاهل وينبغي أن يجري ذلك فيما أتى في التحقيق قوله وكان  
بعضهم الخ (قوله والحاصل ان من خص عنه جعل العصبية) كذا رتبته من الاعصاء (قوله أو قلتم  
في نتائج) كالحسام هنا قضية الاستدلال بالقرينة بعدم الحنث باطناً اذ لم يرد ما ذكر (قوله فرع مثل  
عمل الحلف لا يثبت من مكث في مصر فارتفع في بعض الطرق الخ) وخرج حلف لا أسكن في هذا المكان شهر  
رمضان أو هذه السنه يثبت بالسكنى بعض الشهر أو السنه بخلافه في شهر رمضان أو في هذه السنه يثبت  
بالبعض ولو قال لا يثبت في هذا المكان الى الغروب حنث بادامة القعود اذا كان قاعداً أو باحداً وان قام  
قبل الغروب لان الفعل بعد النفي في معنى مصدر منكر في خبر النفي كذا أتى به مدر تعالاه في فتاويه وهو موافق لما أتى به الشارح في الفرع المذكور اه

الطريق فهل يثبت حاجت الظاهر له يثبت حيث لا يتطابق المتبادر من هذه الصفة اقتضاه لغيره القوي اذ العلة في حد ذاته كالنكرة  
في حيزه من عدم وجودها لرافقتي جز من أجزاء تلك الطريق وزعم ان مؤداها ان لا تستغرق الطريق كلها باجماع ليس في محله كالمكره  
واضح وعمل الحلف لا يكاه مكره طابعت بانه ان أراد ان يعلو دينه والاقتضى ذلك استغراق المدة من انتهاء الحلف الى الوقتي كله

في هذه المدة حشدوا ما اقتله بعضهم بانه ان ارا في مدته من حشد الكلام في أي وقت والاعتناء بالاجسام فليس في حشدنا خافز فانه لا يحل له تسليم انه حاصل فهو مستقل لا يتوقف عليه (وان استوفى بقرعة فوجهه) أي ما أخذتم (نقاصا) فنظر (ان كان جنس حشدنا أودا) منه (لم يحش) لان الرادع لا يمنع الاستيفاء (هـ) وقيد ابن الرقعة قلائع للمواردي على الاذال التماثل بحيث يتساوى به أي عرفا فغير ما مر في الكمال فتميل فظهر

اه عش (قوله في هذه المدة) أي في بعضها (قوله ان ارا في مدته) أي في جزء منها وقوله والا أي بان ارا في كل جزء منها وهذا المعنى هو المراد بقوله الشارح وتسلم انه لا حلال لكن في دعوى كونه مستلزما وقوله انظر (قوله فانه لا يحل له) كل وجه من وجهان تقدر في لازم له لا يخرج في الاستحالة القائل بعدم تقدر وهو لا يحل اه سيدمر (قوله أي ما أخذ) الخ قوله ولكن بعضهم في النهاية والمفسر (قوله المثلث نقاصا) أي ناقص القيمة فلا يصدق على ناقص الوزن أو العدد أو الكيل انه استوفى حقه اه عش (قوله وقيد ان الرقعة) عبارة عن النهاية وقيد ان الرقعة تعالج فسه نظر لان ذلك لا يمنع الاستيفاء هو عبارة عن الشيء (تشبيه) ظاهر كلامه انه لا فرق بين ان يكون الارض قليلا يتساوى به أو كثيرا وهو كذلك وان قديم الكفاية بالاول اه (قوله في التشديد) أي بالقيل من أمه أي يقطع النظر عن قديم الحديث (قوله يمنع ان ذلك) أي التماثل المذكور وسطا وان كان كثيرا اه رشيدى (قوله) كان كذلك فلهم) أي ناقصه معنى (قوله منشوشا) أي وانحطابها به ومعنى (قوله المثلث القولان) التعريف في العهد المذكور في باب الطلاق يقول ابن تيمية لا يعد مقدم يحمل عليه بمنوع اه معنى (قوله فمن حلف عليه) الخ الحالف بالان وفاعل ليعطيه المدون ومعناه المدان بدليل قوله بان المدان ان حلف عليه الخ اه سم (قوله ليعطيه دينه) أي في يوم كذا مثلاً (قوله بان المدان ان حلف عليه الخ) أي فظن كفاية ذلك اه سم أي في السلامة من الحش (قوله وقد تعدد الحش) عده بالجهل الخ ليقف قوة العقل لعدم الحش فكذلك قال لجهل الاطباء بالحواف عليه (قوله وليس في حمله) فيه نظر وقوله وهذا جهل حكمه هذا الجهل يتضمن ظن ان من اقراد اعطاه الدين التوبة بش عنه فهو متضمن للجهل بالحواف عليه اه سم (قوله ولو حلف بقض الخ) وان حلف الغريم فقال والله لا اؤلف حقا فسلمه مكرها أو ناسيا لم يحش ولا استوفى حقه فظن في أخذ مكرها أو ناسيا لم يحش بخلاف ما اذا أخذه على اختياره وان كان المعطى مكرها أو ناسيا معني وروى مع شرحه (قوله لم يحش) ظاهر الحلفا قوتان كان معسر لال الحلف ولم يرج الانسار بسبب ظاهر (قوله في القاضى) أي قيم الوكيل لا يرى منكر الارتفاع في القاضى وقوله والافكر معقول القول ولكن صوابه والافكر مكره بزيادة الكاف (قوله ان حلف الخ) معقول القول وقوله ان يحل عدم الحش الخ ناسيا فاعل يؤخذ (قوله مستلثنا) أي قوله ولو حلف بقض فلا دينه الخ (قوله لا يقول الخ) خزان (قوله من أول المدة) الخ قوله والواجب الاول الانصر من أول اليوم الذي حلف عليه أي آخر (قوله قبلها) ينبى أو قبلها قبل الامكان اه سم وفيه توقف لما قدمنا من المعنى قبل قول المصنف وان شرع على الكيل الخ ناسيا موكدا أي يحش ولو معنى زمن الشر وعلم بشرع مع الامكان ولا مرا فقلما أتى به الشارح في الفرع المذكور (قوله لان الرادع لا يمنع الاستيفاء وقيد ان الرقعة تعالج) عبارة عن الرضا فان استوفى ثم وجب له معسلا لم يحش قال في شرحه ان كل الارض كثيرة الاشياء مثله حش فله المواردي وتبين ان الرقعة قال للمواردي فان قيل نقصان الحق موجب للحش فيعاقب وكثر فعلا كان نقصان الارض كذلك قلنا لان نقصان الحق يحقق وقعة من الارض فظن اه (قوله فمن حلف ليعطيه دينه) الخ الحالف بالان وفاعل ليعطيه المدون ومعناه الدين بدليل قوله بان المدان ان حلف عليه الخ (قوله بان المدان ان حلف عليه) أي فظن كفاية ذلك (قوله وليس في حمله) في نظر (قوله وهذا في جهل حكمه) هذا الجهل يتضمن ظن ان من اقراد اعطاه الدين التوبة بش عنه فهو متضمن للجهل بالحواف عليه (قوله قبلها) ينبى أو قبلها قبل الامكان ولا يكس اعطاه موكدا أو القاضى بل لا عبرة بما علمه ما ولا يكون

على ان كان تنازع في التقسيم أمه مع ان ذلك لا يمنع الاستيفاء (والا) يكن بخس حقه كما كان دولهم فخرج المأخوذ منشوشا (حش عالم) بذلك عند الخلاف فلا يغفل عند الاستيفاء (وقضيه) وهو الجاهل به حيث (القولان) في حش الجاهل فظهرهما لاحش وكان بعضهم أخذ من هذا اقتضاء فمن حلف ليعطيه دينه فاعطاه بعضه وعرضه عن بعضه بان المدان ان حلف عليه ذلك لجهل به بشو قربا سلام لم يحش وقد تعدد الحش اه وليس في حمله لان ما في المتن جهل بالحواف فلهذا في جهل حكمه وقدم بسبب طائى الطلاق أنه ليس به منوع الفرق بين الجهلين ولو حلف بقضين فلا دينه يوم كذا فأنسى ذلك اليوم لم يحش كما أنسى به كثير من المتأخرين وكلاهما طائى بذلك فروع كسرتين لما مر في لا كان ذا الطعام غدا وما باقى من قول المثلث في ان القاضى والافكر موقوف من قيسدهم الحش في هذه المسائل بما اذا عكن

ومن قول الكافى في فاعلم فصل الظهر اليوم ان حلف بعد معنى إمكان جملته لم يحش ولا اقلا ان يحل عدم الحش يتوقف في مستلثنا ان لا بد من الوفاء بيمين الوجوه من أول المدة حتى حلف عليه أي آخرها باليوم في مستلثنا الواجب فيه ما مر في الحاشية قبله لوقفة لا لا تحش ولا حش فلا يقدم الحش فوات اليوم بغير الحش



باعتقاد الخالف دون غير مظهر ان الرتبة من اعمى تجعل على العلم من يصير فعمل على رؤية البحر (ويحصل) القاضى في هذا الخالف حيث لا يتبعه (على قاضى البلد) أى بل فعل المنكر لانه المعهود بالنسبة لا تنوبه يفرق بين هذا وامر القاضى من انما يتبع ذلك منكر محسوس لا نحو زمانه ونقض والا اعتبر قاضى البلد الذى فيها فاعل المنكر على الرغم لان الضمير هذه اليمين ازالة المنكر وهى فى كل جملة ذكر (فان من قال بمرافق الى القاضى) (الثانى) لان التعريف بالبعصه ويعتق التخصيص بالوجود على الخالف فان تصديق اللص في ماله يتخصس كل بحسب تصنيفين قاضى شق (٦٠) فاعل المنكر لانه الذى يلزم ملبا متاداعا ذكره فى المطلب وتوقف فيه شيئا بان رفق

المنكر لقاضى منوط بانحو به لاي جوابا بانه فاعله ويجاب عنه ذلك بل ليس منوطا لا بما يمكن من ازالته بعد الرفع ولو اية وهذا لا يتمكن منها فالرفع اليه كالمعروف ولو انحصرت القاضى فلا وجه انه لا بد من انخيل به لانه قد يتوقف له بعد غفلته عن ملوك كان فاعل المنكر القاضى فان كان ثم قاضى آخر فماليه والام يكلف كالمظهر بغيره بقوله رفعت السيف ففعل لان هذا الاراد رافعان لا رأيت منكر الاراد فالى القاضى (او الاراد الى قاضى ويرى قاضى) باي بلد كان لصدق الاسم وان كان ولا يتبعه الخالف (او الى القاضى فلا نراه) أى الخالف المنكر (ثم) لم يرفعه البسنى (عزل فان قوى مادام قاضا حيث) بغيره (ان انكسر رفعه) السيف (فتركه) لتغيره الى بانتهاء ولا دوية هنا والام لم يفسد ولم يرفع حتى مات أحدهما فانه يحتم ان تمكن من توقفه جمع من الشراخ ما ذكر في

فانه لا يحتمل ان يكون رفعه من يولى بعده من أو من غيره (قوله أى بلد فعل المنكر) وفي شرح الرض بلد الخالف هر (قوله وتوقف فيه شيئا) كتب على التوقف هر (قوله وتوقف فيه شيئا) أى فيقتصر أيضا (قوله لا يجوز بيا بانه فاعله) قد زاد الشيخ على ذلك ما نصه على ان المعتبر بلده (قوله ويجاب عنه ذلك الخ) أقول بما ينزع عن هذا الجواب ويقوى توقف الشيخ ما يلقى فيما لو فكر القاضى فقال الى قاضى حيث يير بالرفع فغير قاضى البلع من الفاعل لا يجب عليه ما بانه غير قاضى البلد وهذا ما ينزع عن صفات المطلب ووجه ما طلاههم (قوله ولو رآه بمحضه القاضى الخ) انظر لو كان فاعل المنكر نفس القاضى (قوله لانه قد يتوقف له بعد غفلته) انظر لو صدر من القاضى ما يقطع به فقلع عدم غفلته كالبيرة الى انكاره والمباغ فيه

العزيز لانه اذا استمر عزه لموت أحدهما والا فلا حتم لاحتمال البعد من دون هذا انما أتى فيها اذ قال هو والصكون قاضى أو قوله انه الذى لا حتم فيه بالعرفه طلاق الاحتمال هو دعوا ما اذا قال مادام أو ما زال فاضا أو فاه فتمت حيث يصح دعوه بعد عكس من الرفع بالسواء اعدا ما استمر عزه ولا توجب أحدهما انقطاع البعوض متغيره فلم يير بالرفع اليه بعد فان قلت يمكن ان يجاب بان الطرف الى الارفع الى القاضى فلا ندم مادام فاعله انظر طرفه من عدمه ومتى جردت من رفعه اليه حال التضيق فلا يصح نقولا كادام في البلد فخرج ثم عاد فيقضى انه لا يمين في هذا الوصف الملقى بدوام من الخلف الى الحنفى في اية بينهما فالحنفى فلا يلتزم من عبارته

(ولا) يتمكن منه لمرض أو جش أو تصعب القاضي ولم يكن مرسله ولا مكتبة (فكمكره) فلا يحسن (وإن لم ين) مادام قلنا (و) (وفيه) (البيعد عنه) فوي عنه أو أطلق لتحق العين بعينه كرك القضاء لغير ضمه ولا أدخل دلوز هذه فباعها ثم دخلها لحنت قلنا لعين مع أن كل من الوصف والأضافتين أو يروى بغيره فاعلم في ذلك أم هذا العبد (٦١) فكله بعد العتق لأن القول ليس من شأنه

أنه طارأ وزول (فرع)  
 حلف لا يسافر بحرا مثل  
 النهر العظيم كما أتى به  
 بعضهم لمصر الصالح  
 يسمى بحرا قالوا بيمين  
 حلف ليسافر من بضمير  
 السفر بان يصل لمحل  
 لا تقربه فيما لم يكن  
 لا يسبح لنفسه منه اه  
 وأخذ هذا من رأى من  
 ضبط ضمير السفر الذي  
 يتنقل فيه لغير القربة وفيه  
 نظير بقضية كلامهم  
 بغيره وحالهم في صلاة  
 المسافر في السفر لانه  
 الآن يسمى مسافر القنة  
 وشرا عورفا واعتقدوا  
 نحو التقل على الغاية بالليل  
 أو علم جميع النملان  
 ذلك رخصته في حال الحاجة  
 ولا حاجة فيكون ذلك  
 قتالاه (فصل) لو  
 (حلف) لا يشتري شيئا  
 بعشر فاشتري نصفها  
 تخمس ثم نصفها تخمس  
 انتقل فيه مع متأخرون  
 قتال جميع عتق وجع  
 لا الذي يضاعف سواء  
 آتال لا يشتري قتل لا ولا  
 اشتري هذا لانه لم يصدق  
 عليه معشره اكل جزء  
 الشراء بالعترة وكونها  
 استقامت عليه بعشر لا

والكون قاضيها معن فيه (قوله يتمكن) الخ قوله فهو كالأدخل في الخفي وإلى التصل في النهاية لا قوله  
 بان يصل إلى البيل فخص الخ قوله لانه إلى الواو وانما قد (قوله أو تصعب القاضي) أي أو علة لانه لا يتمكن من الرفع  
 إليه إلا بمرامه بغيره اه أولن وصله اليه وان قلت اه عش (قوله فوي عنه) أي تستوي انما ذكر  
 القضاء لغيره وأصل ذلك قول الأديب هنامو وإن احداهما أن ينوي عين ذلك القاضي وبذكر  
 القضاء لغيره ضمير بالرفع البيعد عنه قطعوا الثانية أي يطلق في برف بالرفع البيعد عنه وجهان لتقابل  
 التثنية إلى التثنية والصفة اه فالشراح أو أبعاد ذكر التعميم في الحكم بين صورتين اه ويشد (قوله)  
 شمل النهر العظيم) أي وان اتفق عظمته على بعض الأحيان كبحر مصر وسافر في الحين الذي اتفق عظمته فيه  
 كزمن الصف اه عش (قوله بعضهم) علة النهاية بالواو اه (قوله بضمير السفر) متعلق بقوله بغير  
 وقوله بان يصل الخ نصه وضمير السفر عبارة عنها يقال فان حلف ليسافر من بضمير السفر والأقرب  
 الاكتفاء بوجهه بخلافه من السفر اه (قوله وأخذ) أي ذلك البعض (قوله هذا) أي قوله لا وير  
 من حلف ليسافر الخ (قوله أي) مصدر مجرور من قوله في خطا السفر تمت (قوله بغيره) مجرور بمجرور  
 الخ) أي مع كونه قد مضى بعد مسافر في العرف فلا يكتفى بمجرور وجسم السور على نية ان يعود  
 منه لان الوصول إلى محل هذا لا يسمى سفرًا ومن ثم لا يتنقل فيه على الغاية ولا لغير القربة اه عش (قوله)  
 بنسبة السفر) ان أراد ان تصرف في قوله وانما اقتدوا الخ فنظر لانه لا يوجب تظلمه وجوز التظلم المذكور  
 بغيره بالجوزة المذكورة وان أراد بشرط الطول فم نظر اه سم  
 (فصل حلف لا يسبح أو لا يتري) (قوله لو حلف) إلى قوله وقضى سفرهم في النهاية (قوله بعشر) خرج  
 بمسألة لا يشتري هذه العين ولم يتم ما قصت اذا اشترى بضمها في مرفوع بعضها في مرة أخرى لا تصدق  
 عليها اشتراها اه عش (قوله ويضع الثاني) وينبغي أن يأتي مثل ذلك فيما لو قال لا يسبح بعشر فباع  
 نصفها تخمس ثم نصفها تخمس فلا يثبت اه عش (قوله سواء آتال لا يشتري فخالج) هل يصدق القن  
 على البعض حتى لو اشترى بضعه بعشر فحذفه نظر ولا يبعد الصدق لأن البعض شيء قن فهو قن اه سم  
 أقول بل الأقرب بعدم الصدق لانا لا نثبت من قتال الكل واقته أعلم (قوله عليه) أي فصل الحالف (قوله)  
 وكونها) أي العين (قوله لا يثبت) أي في الحلف اه عش (قوله فلا يثبت الصدق) لا أدخل الخ قد شد  
 عدم الحنث فصد هذا المعنى وأراد به الفصل وقبوه فظهر وتوخي التظلم عند الاطلاق فيجب أن  
 يجعل على الشأن واقته أعلم (قوله عتقا) إلى قوله وينبغي في الغنى (قوله قصد) محصا الخ ولا فرق في ذلك بين  
 العاوي وغيره اه عش (قوله أما الأول) أي الصدق لنفسه (قوله لم الخ) وكذا العمر متجاوز للمنتج  
 مع سر حولا يثبت فاسد من يسبح أو غيره لا يثبت فثبت وان كان فاسدا لانه متعدي بضمير الضم فيه اه  
 (قوله لما قلنا الخ) والظاهر عدم الحاقه به حتى وإن ياتي (قوله فاسدا الخ) الأولى التذكير (قوله)  
 فيمنظر) كأن وجهه من الخ القامد الخوه الصبيح سائر أحكام من الحرمان والواجبات والاركان  
 (قوله بنسبة السفر) ان أراد وان تصرف في قوله وانما اقتدوا الخ فنظر لانه لا يوجب تظلمه وجوز التظلم  
 المذكور بغيره بالجوزة المذكورة وان أراد بشرط الطول فم نظر  
 (فصل حلف لا يسبح أو لا يشتري فصد الخ) (قوله والذي يضاعف الثاني) كتب عليه مر (قوله سواء آتال  
 لا يشتري فتمتلا أو لا يشتري) فالأه لم يصدق على الخ هل يصدق القن على البعض حتى لو اشترى بضعه

فقد لان المدلول في الاعيان غايته الاطلاق على ما صدق عليه القفا فلا يقال القصدان لا أدخل في منكم بعشر فوقه جدا (لا يسبح أو  
 لا يشتري فصد) قصد هذا القامد (أنه أو غيره) وكذا أو لانه (حنث) أما لا فواضع وأما الثاني فلان ما طلق القفا يشمله نعم الخ  
 يثبت بطلانها ولا يشاء بان أحرم بعشر فاسداهم أنشد عليه لانه كحصيل باطله وقضى سفرهم بين الباطل والظاهر في العلوي يتوابع  
 والكتابة الحالف بالخ فيلزم كزمن الحنث فجله هادون باطله فيمنظر ولولا لا يسبح فاسدا فاج حلفه فوجه ظاهر كلامهم راجع

عندما يشتد حربه الاقار وغيره من رجال العلم المشتغال بالاداري وغيره من بني أن يجمع عمل الرجل على ما قاله أو ادعيه اليهم أو  
الملك لا تصرفه اليهم الى حقيقته (٦٢) وقوله فاعلم انهم اقبله فاني والثاني على ما قاله أو ادعيه اليهم صورته لا حقيقة وإنما

والندوبان ولا كذا فعلموا كذا فقامهم فترقوا منها بين القاصد والباطل لم يفتروا القاصد منها بالصحيح في صياحات  
 الأحكام اهـ صدر عن مرعي شيخ الاسلام فرقاً آخر (قوله) يجوز العلم بالحديث اهـ وقوله لا معنى في النهاية  
 (قوله) لهذا) أي الجمع المذكور (قوله) ولا) أي بيان أن أراد العلم الأول لعدم الحديث ولو أراد العلم المصنوع  
 البيع (قوله) فهو) أي الأول (قوله) وقد ذكر واقلاً في أعيان التجار (الخ) عبارة عنه في قوله وأضاف القيد إلى  
 قبله كان سلفه لا يبيع التجار أو السوقة ثم أتى بصورته لبيع فان قصد التفتن بلغنا العقد ضافاً إلى ما ذكره  
 حديثه أن أطلق فلا اهـ (قوله) المتن ولا بحث (الخ) أي المضاف على عدم البيع مثلاً إذا أطلق سواء كان  
 بمن يولد بنفسه مادة أم لا هـ (قوله) لأنه لا يصدق (الخ) أي قوله وان كان مادة في النهاية لا قوله وتعليقاً على  
 المتن (قوله) المستأجر والنفقة (الخ) لا تلتزم التخصيص قوله هو المستأجر على التخصيص من عدم مولوه للمعنى  
 القائم عمله المستوفى على التدرج إلى المعنى المصدري الذي هو الانتفاع بالاستعارة كالنفقة بهذا المعنى  
 وحيداً فيفتح أن أخذاً ركض على تامل بل يكاد أن يكون ساطعاً على كل عقل تامل اهـ صدر (قوله) ليل  
 لا يصح) معتمد اهـ عرش (قوله) لأن الكلام في مدلوله ذلك الظن (الخ) الظاهر أن هذا وجه النظر وسكت  
 عن وجه عدم الصحة أنه ان المصدر هو الانتفاع لا فرق بينه وبين أن الفعل ثم فالمستعير كمالك أن يتفق  
 على الانتفاع الذي هو عبارة عن وائام المعنى عن مالك المتفق على المعنى القائم بالعين وليس مصدراً اهـ  
 وشدي (قوله) ذلك الظن) أي أن يتفق والنفقة (قوله) في مدلوله ذلك الظن (شرعاً) أي بخلاف ما هنا  
 فان المراد بيان مدلولهما الأصلي إذا سلحوا لم يفرق بينهما هنا بخلافه فالتامل اهـ رثدي (قوله) وفي  
 حلفت أن لا أشتري) لم يظهر في فائدة الظاهر الفعل هل دون مأثبه (قوله) وهو مباشر للشراء بنفسه) أي خلا  
 بحث بفعل وكه اهـ عرش (قوله) لأنه (أي) الخوة على ما لا في المتن (قوله) سواء ألق بالخالف (الخ)  
 أي وأحسنه اهـ نهاية (قوله) وسواء أحضره لم يخل الوكيل) أي وأمره بذلك اهـ معنى (قوله) في  
 أعطيت) أي فيملا فالزوجه أن أعطيت أنفقات طلق اهـ معنى (قوله) لأنه حيث يسمى إعطاه  
 فهل يجري ذلك هنا في لو حلف أنه لا يبيع فأعطاه بوجه يحضره بحث اهـ سم أقول قضيت قول المتن  
 كالأشياء ما صلحان لليمين تتعلق بالنفقة فأعصر على فصله وأما الخلق فقولهم لو كلفناهم البيع بكتابة خذ  
 ولا خلو المعنى اهـ عدم الحديث هو أيت عصاره رثدي كلام سم بما هو موصوفه النص على أنه ليس  
 كتمه اهـ (قوله) وأوجبوا (الخ) انظر لموقعه هناك ان حكمه موافق لحكم مسألة المتن بخلاف مسألة  
 الخلع (قوله) وهو (الوكيل) بكسر الكاف فوقه عليه متعلق بتميز اهـ عرش (قوله) وتعلق (الخ) أي من  
 حلف أنه لا يطلق عبارة عن المعنى ولو حلف لا يطلق زوجته ثم نوى الباطل فلا تعلق نفسه به بحث فكلو  
 وكل فيه أجنبياً ولو طلقان فعلى كذا أو أن شئت كذا فانت طالق فقلت وأشئت حدث لأن الملو وجودها  
 مجرد حقيقة وهو المطلق اهـ (قوله) طلق) خبر وتعلق به أي فحلت (قوله) فطلقت) أي نفيس تطلقاً قالوا  
 بحث (قوله) وما كتبه) أي من حلف أنه لا يبيع وقوله ليست اعتباطاً أي لا يثبت (قوله) على ما لا انشأ (الخ)  
 اعتمد المتن عبارة عن لو حلف لا يبيع عند كتابة يبيع بالاداء لم يثبت كإفلاص ابن القطن وأقر أو ان  
 صوب في المصنفات لا بحث على أن الطلاق مع وجود الصفة اعتان كان تعليق الطلاق مع وجود الصفة  
 تعليق لأن الظاهر أن اليمين عند الإطلاق مترتبة على الاعتناء بما جاء (قوله) المتن لأن يدياً أن لا يفعل (الخ)

احتضن هذا ليضع وجه  
الأول والآخر بشكل حاد  
كيف وقعد كرواقيا  
أبيع الخمر لثمان أولاد  
الصورة خنت قتله (ولا  
يحتسب مقتولا) لأنه لم  
يعد وأخذ الزر وكفى من  
تقرتهم بين المصود وإن  
والفصل في قولهم ملك  
المستمران ينتفع فلا يجوز  
والسائر المنتفع بوجوه  
لأن هنا المصود كالأصل  
الشراء أو الزرع خنت  
بفعل وكبه وقمطر بل  
لا يصح لأن الكلام في  
مدلوله بنقل الظاهر  
وهو ما ذكر فيه ما هو  
في مدلوله ما وقع في لغة  
الحالات وهو في الأصل  
الشراء ولا يشتري وفي  
حلفت أن لا اشتري واحد  
وهو ما شره في الشرع نفسه  
(أو) حلف (لا تزوج) أو لا  
يعلق أو لا يمتد أو لا يضرب  
فوكل من فعله لم يحنث  
لأنه انحلف على فعل  
نفسه ولم يجد سواء لأن  
بالحلف فعل ذلك هنا وفيما  
قبله أم لا سواء أضر حال  
فصل الوكيل أم لا وإنما  
حجوا إعطاء وكلها  
يخسرهما كإعطائها يخر  
في الخلق فإن أعطيت لانه  
حيث يسمى إعطاء  
وأوصو بالتسوية بين

الوكيل وحده في المجلس من يدعى القارة متى ولم ينظر والوكيل اكسر قلب الحصى فغير خصمه حققته هو الموكل وطرقه  
على وسطقة المطلق خطفه هو حدثت على خلاف تصرفه بالمهاضلة وما يتبعه الا انما ليست اعطاء على امالاه هو الا الى حرق الطلاق  
ان تلتفت دم حودا الصفة طلق متصف خلافا لان غير (الان راجعا لا يجعل هو لانيه)

فحينئذ التوكيد في كل هذا كراية الجمل للرجوع بصرفه بالنفي والجمع بين الحقيقة (٦٣) والمجازة الشفوية وغيره وان لم يعبه

وطرفه ما استعمال الحفظ في حقيقته ويجوز ما في عموم الجواز كان لاسي في فعل ذلك اه انى (قوله نعمت)  
الخوفه وفي الاخذ بنظر القنى الاقوله قاله الخو حلف (قوله التوكيل الخ) أى فعل التوكيل الناشئ عن  
التوكيل اه عى عياره الذى جعله فله فمما ذكر في مسائل الفصل بانه عياره انه (قوله الرجوع)  
للمصنفه كافيه انهم مرجحون بالنسبه للحقيقه لاملاتها اه وشيدى (قوله والجمع من الحقيقه والجزء)  
أى يكفى هذا على انه يمكن جعله من قبيل عموم الجواز كالى في ذلك اه سم عياره والتدبير كان ان تقول يكون  
عندما نعين من عموم الجواز (قوله بحث الخ) خلافا لاسى (قوله يسع وكله الخ) أى بعدا كما كنونك  
قبل ذلك يسع به فباع التوكيل حديثه بالوكله السابقه اه معنى (قوله بعد) أى الحلف (قوله وانخذ  
منه بالبقى الخ) اه وهو ظاهر اه معنى (قوله بحث الخ) والاقرب باحث اه نهاية (قوله وفى الاخذ بنظر)  
وفاقا لنهايه وخلافا للمعنى كامرا (قوله وان كان ماله محملا) كان وجهه ما تخرجتانه وان كان  
اذا ناسا بما قال الحلف لان حقيقه تلفظ الاخذ صافيه اه سديع ولعل وجهه انظر ان الحلف على وجه  
هنا بعد الحلف بخلاف اللغو فتدبر ايضا ان التبع هو هذا الاذن بها الحلف (قوله وعليه) أى ماله الذى  
من عدم الحنفى (قوله ان افه له الخ) أى قبل الحلف (قوله ذكره) أى العين (قوله ولا نية) أى الرأى فى  
النهايه والى قوله بناعلى ما رقى المعنى (قوله ولا نية) فان فنى من قسمه أو وكله اتبعه ومن معنى أى  
منع كل منها اسى (قوله وأطال) أى او اعتمد عدم الحنفى اه معنى (قوله ما صافى القبوله) أى للموكل  
(قوله ولو حلف الخ) ولو حلف لا يترجى من فقهه ولم يثبت لعدم انه فيه كرهه بخلافه وهو ظاهر ولو  
حلف لا يبرأ من ربه فانما الجواب بغيره بغيره لم يثبت أو حلفا لا يبرأ منه فامر البناء بينه وبينه  
فكذلك أو لا يحل أو ما صار خلافا لغيره لم يثبت كالحى على ما ان المرقى لعدم فقه اه معنى وقوله ولو  
حلف لا يبرأ الخ قدم الشرح منه فى أول فصل الحلف على السكنى (قوله بحث المجره بترجى مجبورها)  
ظاهره وان اذنته وقد يتوقف على جود الاذن فالاقرب بالبحث بانها المذكور اه عى وفيه وقفه  
فعل الاقرب ظاهر الملاحقه من عدم الحنفى مطلقا ثم أتى قال رشيدى قوله لم يثبت المجره بترجى مجبورها  
أى بالاجبار كاهو ظاهر بخلافه اذا اذنت وقد يقال هل اتى الحنفى من التمسك بالقبول بترجى والى نظيره ما  
مر فى لو حلف لا يحل بقرأه بل اوله لان الحقيقه معذره أصلا والقول بمحضها انما ينافى بحقيقه  
انه اذا اعتبرت الحقيقه وجبا الرجوع الى الجواز فثبت ان لم (قوله فمن حلفا فراجع الخ) منه كلفه  
ظاهر خلافا لى أتى بخلافه من حلف لا يبرأ وجهه الملقب باننا نعلم أو وجهه اذا أراد الرأى نكاحه اه  
سم (قوله بعدم الحنفى) وقالا لاسى والمعنى وخلافا لنهايه (قوله وان بحث) اعتمد انها يثبت بدقول  
الشرح وقد يقال الخ بما صو القول بذلك أى بعدم الحنفى لاهم اغتفر والم ليس بشئ اه (قوله  
اغتفر وانها) أى الوجه بعدم الحنفى بترجى اجتنابا كل (قوله ان هذا) أى عدم الحنفى ذلك أى من  
أجل انه يتفق فى العوام لا يغتفر فى الابتداء (قوله لاسى) أى قوله وأطال بالبقى فى النهايه الاقوله على  
ما فى الروضه (قوله نعم) أى قوله كالحلف فى الفنى (قوله لاسى) أى فى قول المصنف لان رجاء الخ (قوله ما اذا  
نوى) أى بالنكاح النوى (قوله فلا يثبت) أى وقبل من ذلك ظاهر اه عى (قوله يستدركه الخ)  
لعل تخصيصه بالكره لكون الكلام فى العوام لا يظهر كلفه مقتضى التعليق عدم الحنفى بعد قد قسمه أيضا  
حنت (قوله فيثبت بالتوكيل فى كل ما ذكر لان الجواز الخ) قال فى شرح الروضه واستثنى الركنين ما اذا كان  
قد وكل قبل عيونه والوجه خلافه اه (قوله والجمع من الحقيقه والجزء) أى يكفى هذا على انه يمكن جعله من قبيل  
عموم الجواز كالى فى ذلك (قوله فخرجت السبعه بالعين لم يثبت) والاقرب بالحنف شرح مر (قوله لم  
تثبت المجره) بخلاف غيرها موش (قوله فمن حلف لا يبرأ) منه كلفه ظاهر خلافا لى أتى بخلافه  
من حلف لا يبرأ ووجهه الملقب باننا نعلم أو وجهه اذا أراد الرأى نكاحه (قوله وبالحنفى بناء الخ) كتب  
عمره ما فى الروضه (قوله ولو حلف لم يثبت يستدركه لاسى من الجواز) معنى باننا (قوله لا يسع

[illegible][illegible]

مختلفا معني فيه كما تقرر (وحيث من ظن ان لا يجب ان يعمى روى وقد صدق) عند ولا حاجة ذكر كذا كقوله ان اتحاد  
 ونزوليه مقبول لانها اوسع من الوتر (لا اعلم) اذ لا حاكم فيها وضايف (وصية) لانها اجنس مغاير له وتوطينها بانها انما لا تكون بالوقت  
 والميل لا عن كماله لا ياتي في نحو والظن لا يجب فلان لعل انشا اعمى الى (ووقت) لان الملك قد خضع تعالى وبعث اليه الحق في الغلو كان في  
 الموقوف عين حال الوقت كغيره او وصف حث لا لا ملك اعلم ان غير عرض في نظر لانها لا تجعله لا مقصود (ولا يتصدق) حيث بعد مقتضى  
 وتعلق على لعل في غنى ذي وقتي وقوله ان يسمى حدة لا تقتضي التملك او اعمى (وحيث) كمدية وعارية وضايفه في عرض



اتحاد الخواصا ان يقول الصرى صدقة لا تقضى بالقرع موضوع الكبرى صدقة تقضى كل مرقى باجماعه  
 (قوله وفرض الخ) عروج طوطى لا يشرك في قتل من لوزى حنثا فخرج عن الشرك وهو كما  
 قال الزركشي ظاهره بعد حصوله بوجوب مناجاة اولاد نوحا فقيم لم يحث ولا يحثى لفلان لا يقتل من  
 مدونه لم يحث لانه بان بالموافق عليه اولاد نوح الجنين فخرج شافى بطلان حنث لان كراهة كانه او  
 لا يذبح شافى لم يحث لفلان الاعيان وراى فيه العادى في العادة لا يقال ان ذلك من حث لا يحثى لان  
 لا يحث الا لاولى ان هذا الاحتمال كمال الانزاع اقرب بآلافه ولا يقرأ في مصنف فقهه موثرا فثبت او  
 لا يدخل هذا المصدق فدخل في زيادة عداة تغيب بعد الدين ولا يكتب هذا القلم وهو مرقى فحسب ثم يرى فحسب  
 به لم يحث وان كانت لا يذبح واحدة لان الميزق الاول لا يتناول ما زاد والقلم في التثنية لم يعمى دون  
 القصب فوافقا سمي قبل البرى فليحجز الله صغير قبل الاول كل اليوم الا كلفوا واحدة فاستدام من اول  
 النهار الى آخره لم يحث وان قطع الكل قطعنا ثم عدا حنث وان قطع لشرب او ان تقال من لون الى آخره  
 انتظروا بمحمل البسم الطعام ولم يطل الفصل لم يحث اه مثنى وفي النهاية بعد ذكر مسئلة القلم ما منه  
 وكذا الوصل لا قطع من هذه السكن ثم اطل حدها وجعل الحمن ورائها واطع لم يحث ولا يذبح ولا  
 فشيح حنثا فحلت اه (قوله وهذا اصطلاح الخ) أى الهبة وكذا الهبة لان كلاهما لا يسمى صدقة اه  
 عش (قوله فكل صدقة هبة) يستثنى من ذلك الصدقة المفرض لما مر من أن من حلف أن لا يجبر لم يحث  
 به لانه لا يسمى هبة اه عش (قوله حلال الهبة) لعل الاوجه أن يقال به ارادوا بالهبة قتال اه سم  
 (قوله هبة) أى فى الحلف على عدم التصديق وقوله وبما رأى فى الحلف على عدم الهبة (قوله قلت وجه  
 الخ) الوجه فى الجواب انهم قالوا الهبة بالصدقة كانت غيرها اه سم (قوله باعتبار السابق) الاولى  
 استقام (قوله فخذوا الخ) لعل الوجه فى الجواب أن يقال انما ارادوا بالهبة هبة مقابل الصدقة لتفاداة  
 ما شغل الصدقة اذ يلزم أن من حلفا يتصدق لم يحث بالصدق وهو باطل وما كون الهبة أو غيرها  
 ما يقابل الهبة أيضا فغير محتاج اليق الحكم لا يخفى اه سم (قوله يثنى) القوة واليمين فى المعنى الا  
 قوله على ما اقتضاه طلاقهم والى الفرع فى النهاية الا قوله على ما قال روضة (قوله وهو بعد ان رزعت) أى  
 بعد ان قسم حصن من شريكه فحتما فزار اه عش (قوله على ما اقتضاه طلاقهم) الذى فى شرح الروض  
 فى باب الوقف والتمرة الموجد من الوقف ما نوت فى الوقف والتمرة الا وجه الوقف على الوجة ثم قال ما اذا  
 حلال من الوقف فهو وقف والحق به نحو الصوفى البين اه والا حلال الذى كور فى شرح الروض (فرع) قال  
 فى التثنية وان من علمه وجعل خلفا لشريكه ما من عطف فا كل له خيرا أو ليس له نو أو شريكه ما من غير  
 عطف لم يحث قال ابن ا ب فى شرحه أى سواء أطلق أو وفى ان لا يتقدم شئ من ذلك كانه الهبة المحلى لانه  
 لم يقتضى مدلول الفقا واليمين تتعلق بملوك لفظه دون معناه دليل على حلقه لا يزوج قسرى فانه لا يحث  
 اه ولا يخفى ان كماله الهبة المحلى عند التنازل حث حث ظاهره ويقوله ما استدله بان الشرب يستلزم  
 الانتفاع بالمال فلو ان يتصور به من لازم الامام وهو مطلق الانتفاع عشي من له وهذا يجوز ريب لا يظهر  
 منه فيما استدله ثم اربى فى الفروض حزم عاقلة المحلى وجهه فى شرحه مما تمكن المنازع عطف بما ذكرنا  
 (قوله فان قلت قد علم ما تقرر انهم حاولوا الهبة هبة مقابل الصدقة) لعل الوجه أن يقال انهم ارادوا الهبة  
 بل حاولوا الهبة مقابل (قوله قلت وجهه بان الهبة مقابل طلاق الخ) الوجه فى الجواب انهم لما حاولوا الهبة  
 بالصدقة كانت غيرها (قوله استقلت وجهه بان الهبة مقابل طلاق الخ) لعل الاوجه فى الجواب ان به قال  
 انه ما ارادوا الهبة مقابل الصدقة لتفاداة فحتما شغل الصدقة اذ يلزم ان من حلفا يتصدق لم يحث  
 بالصدق وهو باطل وما كون الهبة أو غيرها هبة مقابل الهبة أيضا فغير محتاج اليق الحكم لا يخفى  
 (قوله وهو بعد ان رزعت) على ما اقتضاه طلاقهم الخ الذى فى شرح الروض ثم ان اقرب وجهه ظاهر  
 حث ان كانت القصة انفرادا اه قال فى شرحه حثه فحتما لانه واقضى فى شرح الارشاد فقل انه الاوجه

وفرض وان حث بوج  
 صلى الا بوجلا (هبة)  
 الاصح لان التوقه على  
 الايجاب والقبول لا تسمى  
 صدقة ولهذا سلم صلى  
 الله عليه وسلم بخلاف  
 الصدقة فارق عكه  
 السابق بان الصدقة تخص  
 فكل صدقة هبة ولا عكس  
 ثم ان نوى بالصدقة الهبة  
 حث فان قلت قد علم مما  
 تقرر انهم حاولوا الهبة  
 على مقابل الصدقة والهدية  
 وفيما مر على ما شغل هذين  
 وغيرها فما وجهه قلت  
 وجهه بان الهبة مقابل طلاق  
 باعتبار السابق فاختفى  
 كل ساق بالتبادر منه (او)  
 لا كل طعاما اشتراه زيد  
 لم يحث بما اشتراه زيد (مع)  
 غيره) يعنى هو وغيره معا  
 او صرفا مشاعا ولو بعد  
 افراز حث على ما اقتضاه  
 الطلاق لان كل جز منه لم  
 يتخصر زيد بشر انما البين  
 مجوز على ما قبله منهلين  
 اختصاص زيد بشر انهم  
 لم يحث لا يدخل ما رزى  
 لم يحث بدخول فى شركة  
 بينه وبين غيره وخرج  
 بالارزاق لمواصلة

فتمرد كل اشتر باطنور مائة قرطاضا برد أخذ النجمة فحنت لان هذه النجمة سبع فصدقت ان في عاشر لومعه (وكذا قوله) في عيشه  
لا كل (من) طعم اشتر اذ في الاصح (ما اشتر) (ويحتج بالاشتر) زيد (الحا) (أو قوله) وأشرا كلاً من النجوم وعلم اعتقادها  
بقلتها ما هو الاقيمان الخصوصيات (٦٦) وان كانت سبعة عاشر فاحسن خب فمرد ان على العام فلا يصح ايرادها بلحاظ العلم

لفنون المعنى الزائد فعمل  
العلم وصورة في الاشراك  
أن يشتري بعد الباقى  
ويبقى في الاشتر اذ هانما  
وبما اشتر له لغيره ولا  
بما اشتر له وكم له أو عاد  
اله يعود به بعد أو قاله  
أوضح أو فصح ليس فيها  
لفظا بيع كاد وظهر لانها  
لا تسمى ببيع على الاطلاق  
(ولو انما) في هذا الحلف  
لا ياكل طعاما أو من طعم  
اشترى يدك كما اقتضاه  
الشافعي وجان التكثير  
يقضى الجنسية فلم يشترط  
أكل الجميع (ما اشترى)  
زيد وحده (عشري غيره)  
يعني يعمل كقول غيره  
(لم يحن حتى يشق) أى  
يظن (أكل من) أى  
مشتري زيد بان ياكل منه  
نحو الكفا لئلا ان فيه  
بما اشترى خلاف نحو  
عشر حبله يفرق بينه  
وبين قرصه لا ياكلها  
واختلطت بقرصه الا  
واحدة بله لا يحن هائل  
ولا يحن ثم طعمها بشفرة  
بمخلاف ما نحن فيقولون  
هنا فوجعا مذكر اشترى  
به أو لا يدخل دار اشترى  
زيد يحن (دخول دار)  
أخذها) زيد أو بعضها  
(شعنة) لان الاخذ بال

يسمى شراعه فالاشترى وصار أخذ كاهبا بشفرة وجعل من رها هو بغيره لكن لا في مرة واحدة بان  
تلك شخص نصف دار ويسمى شرا بكنة نصفها بشفرة ما يملكها لا يخرج من ماله خرقا أخذ الشريك ما فيه صدق حيث ذاه  
أخذ كاهبا بشفرة (فرع) أخذ بعض الساقين قوله تعالى حتى عاد كالعرجون القديم

بناء على تفسيره المتقدم على معنى علمه من أنه علمه انصرف عن حكمهم لو قال أعفيت عنهم منكم بحق الامن معنى في حكمه  
وفي التفسير المأخوذ من ذلك نظر ظاهر اذ لا يعقل ما لا يعرف والظاهر على قواعدنا ان (٦٧) من معنى منهم قد عفا عن حقهم فان لم يطرده

ذلك عرف عن حق من قبل  
آخرهم ملكا لان الكل  
يسمون قدماء بالنسبة  
ويجوز ذلك في التطبيق  
في كلام القديم منهم ولو  
علق بان عسفتي أو فلانا  
فالمعنى يظهر ان للدارق  
الخدمة على العرف لكنهم  
ذكروا في الاستحسان القديمة  
والموصية بها ويطبق الحق  
عليها ما يمكن بحسبها  
فيكون بيان العرف الذي  
هو المناط ثم يرد النظر  
فيما لو خدم خلاصه فيها  
يتعلق به كان ناول طابع  
طعام مطبا لتعلم طبعه  
فهل تسمى مناو له  
خدمة العالف لموافق  
البه أو لانه لا يسمى في  
العرف من خلاصه بل الطابع  
أو يفرق بين ان يخدمه ذلك  
خدمة الطابع ولا يخدمه أو  
الحالف فالحق كل من  
الذين يحمل دون الثالث  
لان مناط الخدمة لا تسمة  
ولا دخل لتفقهها وليست  
تقديره للمسبق في الجاهل في  
مبين العمل لان استحقاق  
الجلسل متأثر بنسبة الترفع  
فتأثر بنسبة اعانة الثالث أو  
العمل على أنهم جماعاته  
في حال ضده اعانة العمل  
ردا فهو مؤيد الاحتمال  
الاول ولادعوى الفرق  
بين الرافع والبالغ

لكن في صحت ١٥ معنى (قوله على تفسيره) أي البعض لكن التبدل من قوله إلا في التفسير لغير ذلك  
البعض وعليه الصواب إسقاط الضمير (قوله لان الكل) أي كل من قبل آخرهم ملكا (قوله يسمون قدماء)  
الاولى الافراد (قوله بالنسبة) أي آخرهم ملكا (قوله في التطبيق الخ) أي كان كل واحد من القدم  
من عديري فانت طلق (قوله بان خدمتي) بكسر الهمزة وتوحيث ان التمسك بعلق وقوله أو فلانا عطف  
على ياء التكم وقوله فالمعنى يظهر ان الجواب ولو (قوله لو خدم) أي الخاطب خلاصه أي الحالف أو الفلان  
الحالف أي أو الفلان (قوله بان قصد) أي الخاطب بذلك أي المناو (قوله دون الثالث) أي الفرق  
(قوله وليست) أي المناو (قوله في معنى العامل) من الاعانة (قوله فهو مؤيد) أي العاوى (قوله بذلك)  
أي لاجل العامل (قوله بهذا) أي وضوح الفرق المذكور (قوله يفر بالاحتمال الثاني) وقد رجع  
أضمار من أن الدارق الاعانة غالب عند الإطلاق على ما صدق عليه لفظ من أن الميم محمولة على  
ما يتبادر منها في المعنى والوضع مع شرحه خاتمة فيهما مثل متوهمه متعلقة باليب أو حلف لا يخرج  
فلان لا يافته أَوْحى بان فخرج بالان من حيث لا بد فلا ولولم يعلم انه لحصول الاذن وانحلت الميم في  
حالي الحث وعدمه حتى لو خرج بعد ذلك لم يثبت ولو كان الحلف بطلان فخرجت وادعى الاذن له لو أنكرت  
فالقول قولها بينهما وتحصل الميم بغير جنوا واحد لان هذا الميم جهة تروى الخروج بان وجهي حث  
وهي الخروج بالاذن لان الاستثناء يقتضي النفي والاثبات جميعا وإذا كان له وجهان واحد هما  
انحلت الميم بدليل أو حلف لا يدخل اليوم الحلف ولا كان هذا الرخصة فان لم يدخل الحلف في اليوم  
بروان نزل أو كل الرغف وان كانهم وان دخل الحلف وليس كل قول ان خرجت لا يستخرج فرائد  
طابق فخرج غير لاسيما لا تتصل حتى يثبت بالخروج نائبا لاسيما لان الميم لا تستعمل على جهتين  
وانما عطف الطلاق بغير وج مقصد فاذل جرد وقع الطلاق فان كان التعلق لفظا كذا وكل وقسم تصل  
بغير جنوا واحد وطريق عدم تكرار وقوع الفساق ان يقول اذنت لشي الخروج كما اردت لو قال  
لا اخرج حتى استاذنك فاستاذنه فان اذنت فخرجت لان الاستاذن لا يسمى له قبل الاذن ولم يصلح  
ان قصد الاعلام لم يثبت أو حلف لا يلبس فو بانهم به عليه فلان فياصفوا بلوا برأس غنه أو جاهد به لم يثبت  
لبسه وان وجهه أو وصي له به حث لبسه لان لبسه قبل لبسه بغيره ليس الغفر فلا يثبت وان عد عليه  
النم غيره حلف لا يشر به له من عطف فشر بهاء بلا عطف أو كل له طعنا أوله له هو بالمعنى لان  
اللفظ لا يثبت له أو حلف لا يلبس فو بان غزل فلانة فلبس فو بان لم يشر غزلها لو لم يشر غير لم يثبت وان قال  
لا لبس من غزلها حث به لا يتوهمه بغيره بغيره من غزلها لان الحلف لا يوصف به ما لم يشر وان قال لا لبس  
بما عرفت لم يثبت بما عرفت لغير الميم أو لا لبس مما عرفت لم يثبت بما عرفت لم يثبت الميم أو لا لبس من  
غزلها حث بما عرفت له وبما عرفت له ملاعبة لفظا لهما ١٥ مع شرحه

﴿كَلْبُ النَّذْرِ﴾

بالجملة قال قوله ومن ثم في النهاية الاقوية لان كلالا لان في بعض أنواعه وقوله وعلى المنزلة في معنى ما عرفت  
والى قوله وقد عرفت في المعنى الاقوية لكن بنا كلالا والاصل (قوله بالمجعة) أي ببال مجتمعة كنة وحكى  
فصحا ١٥ معنى (قوله في بعض أنواعه) وهو نذر العجاج له رشدي (قوله كالبين) أي ككفارها (قوله  
الوعد بغير الخ) فيه جمع بين قولين هنا علنا المعنى والاشارة والوعد بغيره نذر الخ وبالي والمودى  
وقال غيره ما التزم فرقة الخ (قوله بالترام القرية الخ) البال باليسة الكلى لجزئيه (قوله لكن بنا كلة

﴿كَلْبُ النَّذْرِ﴾

بوجه حكيم فليتامل

الصالح بكل من وضعه عليه فذلك والخدمة المعلقة بالحالف المتقدمة أنه لا يمكن مباشر الخادم لخدمة الحالف ولا واسطة هذا يقرب  
لاحتمال الثاني والله اعلم ﴿كَلْبُ النَّذْرِ﴾ بالمجعة غيب الامان به لان كلالا بعد لنا كلالا القوم لان في بعض أنواعه كلفوا كالبين وهو  
تستعمل بغيره أو شرعوا بغيره بالترام القرية لا يتبعه في الوجه لا في الجلسل لا يتبعه الكلب بنا كلة لهما سابقه القدم

الشديد ان فوى مثل غير ولم ينفه والاصل في الكبر والسنو الاصح ان في الحاج الا في سكره وطمع بعمل ما أطلقه الجموع وغيره  
قال الصفة التي عنوانه لا ياتي خبر (٦٨) انما يستقر جبه من الخيل وفي القرب يتأخر في العاقله من دوي على التميز بعمل قوله في

الح) و يتيقن ان مثل التذرع من سائر القرب فتأكد فيها اه عش (قوله هل) أي المصنف في الجموع وقوله انه الخ عطف على النهى عبارة الاسي والمضى وخرجه المصنف في جموعه غير الصنف انه عسى الله عليه وسلم نهى عنه وقال لا ودنيا وانما يستقر جبه الخ (قوله انما يستقر جبه الخ) عبارة غير موافقة الخ بالوار (قوله في القرب) الخ (عبارة النهاية في التبرع عدم الكراهة له قرب بموافقة ذلك الحلق وغيره من دوي وية لطاعة الخ وصوله التي وقال ابن الزيد انه قرب بقدر التبرع دون غيره اه وهو الظاهر اه (قوله بعمل قوله) أي المصنف في أي الجموع (قوله بسبب الله) عبارة تالفي بسبب قوله محذو جهي الذي خلفه موزره اه (قوله وما ياتي الخ) خبر مقدم لقوله انه وية الخ (قوله انما) أي يقول الجموع في مبطلات الصلاة يعلم النظر عن الخلل المار (قوله انه قرب به) مقول يؤيد (قوله بضمه) وهما الحاج والتبرع (قوله فواب الواجب) وهو زبد على التفرع بسبب دوي من شبه (قوله كجاءه) أي انه يشيعل التذرع فواب الواجب (قوله وقوله تعالى الخ) عطف على قوله انه وية الخ (قوله انه) أي التذرع (قوله وقد دوي) أي ملان الجمع للذكور (قوله انما) أي كالتبرع (قوله لياي) أي قبيل التيبه (قوله وفي أدقوى تذرع التبرع الخ) وأما نوعه الاخر فلتطابق فيه اه سم أي فهو ما لتطابق فيه (قوله وقد يجب) أي عن التأنيدهم التوجيها للذكور (قوله بان تذرع الحاج لا يتصوره الخ) لان المقصود فيه ابعاد النفس عن المعلق عليها القربة اه سم (قوله ما ذكره) أي قوله وكذا التقى في النهاية والى قوله وكذا اشارت على الخ الملقى الا انه وزيما الى الصيغة (قوله فلهذا ومنذور) سكت المصنف عنهما اه معنى (قوله لعدم اهله القربة) أول التزامها وانما مع وضعه وصنع موصوف من حيث انها عرفت وما لا تفرق بتسنى ومعنى (قوله وغير مكلف) كسبي وعيون لعدم اهله التزام أمي ومعنى (قوله ومكره) الاول تقدمه على وغير مكلف (قوله عنهم) أي الصبي والمجنون والمكره (قوله في ثمانية العبد) كمتى هذا العبد و بعضهم المصور عليه بسببه أو طس في القرب بالدين والآخر عليه ما في اللغة فيصنع نذرهما المالى فيها لانهما انما عاينوا دينه بعد فلان أخر عنهما معنى دور وضع شرحه في عش ما يصح في المالى السقيه ولم يؤدوا لظاهر انه يخرج من تركه لانه من لم يمتد في الحلق فبقا ما على تفهيمه أو مسمى به من القرب اه (قوله ولو يفرق من سببه) وقا بالاسي والخنى وخلقا لها بقية بعبارة ونزول القرب مالى في خدمته كضمه لخلقا بعض المتأخرين اه أي بوضعه باطل اذا كان يفرق من سببه وأما بانه فصيح ويؤيده من كسبه الحاصل بعد النذر اه عش (قوله هنا) أي في النذر (قوله انخص بالقرب) أي انما ياتي (قوله وزيد) الخ قوله وكذا الشارح في النهاية عبارة ولا يمين اسكان فلهذا النذور الخ (قوله اسكان الفعل) الاول وامكان الخ (قوله لا يبعد عن مكث الخ) أي بعد الاول معا لم يجز في تلك السنة على السير المتعاد اه عش (قوله أو كذا) بالتدوين (قوله هل) راجع فقط بتأويل القصة والكاتب قوله أو تشر واجمع للاشارة بعبور وجوهها لكل من الثلاثة وكان الاول تذكير الفعلين عبارة عن الترشيد في قوله هل أو تشر أي كل من الفعل والكاتب والاشارة اه وقوله بالالتزام تنازع في الفعلان وقوله مع النسب فالمن فاعل الفعلين وقوله في الكتابة عطف على قوله (قوله لا تنازع الخ) عطف على فقط عبارة تالفي فلا يتعدا لانه اه (قوله ومن الاول الخ) عبارة النهاية وتبكي في صراحتها نذر تلك كذا وان لم يقل اه قال عش قوله نذرت

(قوله والاصح انه في الحاج الا في سكره الخ) كسب على الاصح د (قوله وفي أحد فوى تذرع التبرع الخ) وأما نوعه الاخر فلتطابق فيه (قوله وقد يجب بان تذرع الحاج لا يتصوره في صد القرب) لان المقصود فيما ابعاد النفس عن المعلق عليها القربة (قوله وكذا التقى فيصنع نذر الخ) ونزول القرب مالى في خدمته كضمه

مبطلات الصلاة انه مناجاة لله تعالى تشبه الله فلم يعمل الصلاة وهو ما يؤيد أضافته قربة بضمه انه وية لطاعة وية الطاعة طاعة كان وية المصنعة مصنعة ومن ثم اتي على فواب الواجب كما قاله القاضي وقوله تعالى وما أنتم من نفقة أو نذرت من نذر فان الله يعلم أي يحل على طس على ان جماعا أطلقوا انه قربة وجعلوا النهى على من نذر من نفسه انه لا يفي بالنذر أو اعتداله فانبراتا وقد وجه بان الحاج وية لطاعة أيضا وهي الكفارة أو التزيم ويؤيد مما ياتي ان الماتزم بالنذر بن قربة وانما يفرقان في ان المعلق به في نذر الحاج غير محبوب للنفس وفي أحد فوى نذر التبرع محبوب لها وقد يجب بان نذر الحاج لا يتصور في صد القرب فلم يكن وية قربة يمتن هذه الحجة وأركله فخر ومنذور وصنع بشرط النذور اسلام واختيار ونفوذ تصرفه فيما نذره فضع نذر سكران لا كفر لعدم أهله القرب بتوغير مكلف ومكره طرغ القس منهم ويحجم وطس أوسق في قربة مائة عينتوكذا

القر فيصنع نذره المالى في خدمته ولو يفرق من سببه بخلاف الضمان لان الملقط عطف الله تعالى من ثم انخص بالقرب ان كان ليدام الفصل فلا يصح نذرهم مولى لا بد من ليدام بعد عن مكثها في السنة كالمات في أوائل الفصل والسنة فقط أو كذا في أوائل الفصل فلا يصح نذرهم مولى لا بد من ليدام بعد عن مكثها في السنة كالمات في أوائل الفصل

كذا أوله لكونه استندوا ولقد من على مقتضى كماله مما تقدم في وجبت ختم التأليف العبد الذي صرح به البغوي من اضطراب  
طويل في نوتون كونان لم يذكره فقلتم ما صرح به من ذلك وهو حصول الضرر الزاوي لاشكنا نوتون وتبعه صريح  
أخباره وقد تستعمله شرعا أيضا الترافع فيها حيث تستعمل لأحداث الأحكام كانت أخبارا أو أئامنا أو تروا بـ الثاني لوجوه  
وساها وقد كان نوتون قد فصل في كذا لم ينو جينا ولا قد وجب جزئي في الأوربا بمجتهد الرافعي أنه ندرأى نوتون بعد وزعم شلوخ ان  
مخالفة المتأخرين نوتون لم تبطل صراحتا بغير مع قولهم ان على كذا أو ان شقي (٦٩) انه مرضى فعلى كذا صرحنا في

النزوح ان فيه مخالفة  
مخالفة وزعم انه التزم في  
نوتون منع ثم ان نوى  
به الانصار عن نوتون سابق  
عصر أخذنا مما صرح  
الطلان فواضع أو الميزني  
نوتون لا فعل في (تبينه)  
قولهم على كذا صرح  
في النذر سابقا انها صرح  
في الاصر ار الا ان قال لا  
ماتع من انه صرح فيها  
وينصرف لاحدهما  
بقريته وتظهر ما صرح في لفظ  
السلف انه صرح في السلم  
والفرض لكن الميزن  
نفس الصفة مختلفة هنا  
(هو صرح بان نذر الجاب) بفتح  
اللام وهو التامد في  
الخصم ونرى سمي نوتون  
العاج والغصب والفق  
بفتح المعجمة واللام وهو ان  
منع نفسه أو غيره من شيء  
أو يمن عليه أو يمتنع  
خبرنا عنه بان التزم قرينة  
(كان كذا) أو ان لم أكله  
أو ان لم يكن الامر بكلمته  
(ففعلي) أو فعلى (عق)  
أو صوم) أو عتق أو صوم ووج  
(وفيه) عند وجوب المطلق  
عليه (كفارة عين) نذر

ان كذا عبارة شفا الزاوي في القول فنزلان بكذا لم يتعدو ظاهره الطوريه الا ان رآه اه وعليه  
ففرق بينه وبين ما ذكره الشارح بان الخطا بطل على الاشياء بحسب العرف كقوله بطل هذا بخلاف  
الاسم الظاهر فانه لا يبادر منه لاشياء اه عرش أو لم اذكره عن الزاوي بخلاف القول الشارح أو  
لهذا وهو والا يتفق الشارح كالتأني كقوله بطلان أو ان أعطيه جعل هذا الذي سمي الله عليه  
وسم أو اعتبر النج الغلاف (قوله بكذا) الاولى تأخير عن أولها (قوله لكذا لم يداخ) فقليل لقوله أو ان الخ  
وكان الاولى لبطل العلة بماله ان يذكر قوله ومثله الخ بقوله نوتون (قوله بكون لم يداخ) كراخ الاولى  
تأخير عن قوله انما صرح به (قوله لاشكنا نوتون الخ) قد قال لاشكنا نوتون غير كاف بل مع  
ما ذكره من التعاقب وكلام النحر ما كتحققا لوجه كونه صراحا فها ذكر اه سدعمر (قوله  
كانت الخ) خبران (قوله اخبارات) يعني وضعا استعمالا أو أئامنا أي وضعا استعمالا (قوله عجا الخ)  
خبر وزعم شلوخ (قوله وزعم انه التزم الخ) أي بخلاف قولهم المذكور (قوله منع) خبر وزعم انه  
الخ (قوله لكن الميزن) بفتح الهمزة أي بالمر بغيره من اختلافه ما نسي ان الميزن هنا قصد الاخبار أو الاشارة  
تأمل (قوله بفتح اللام) في قوله كائن في المعنى الآتية ولا يخالفهم الى المن وقوله أو والعق الى الخان لم  
ينو والى قول المن ونوتون في النهاية الآتية ولقول كثير من الى المن وقوله كائن عليه في بعض ذلك وقوله  
الذين الكفارة الى يؤيد (قوله وهو التامد الخ) سمي بذلك لوقوعه على النفساء معني (قوله أو يمتنع  
خبر الخ) كذا في النهاية قال الشارح في قوله أو يمتنع خبر الخ انظر مع قوله الات وقوله العتق أو عتق في  
فلان يلزمني أو والعق ما فصلت كذا لغو ولم أرفقه أو يمتنع خبر الخ كلام غير الا في النفس شرح المنهج  
وعبر الى وض كل واستهوان منع نفس من شيء أو يحملها عليه بفتح التزم من نوتون كذا عبارة لا تدرى  
اه (قوله غضبا الخ) تنازع فيما لا يقال الا في خبرنا عن الزاوي والبر ما وى والحلي قوله غضبا  
راجع للسميع أي شأنه ذلك فليس قضاوا غنا فيه لانه الغالب اه (قوله أو عتق وصوم الخ) عبارة  
المعنى وتفسيره بواو ليس يقيد بل هو عطف بالواو فقال ان كتبه فقه على صوم وعتق ووج أو جينا الكفارة  
فواحدة على المذهب أو الواو عا التزم لم يكل اه (قوله بيه) أي لزوم الكفارة (قوله المن وفي قول أجهما  
شاه) حلي تبين عليه أحدهما باختياره الظاهر لا تبين اه سدعمر وجزم بذلك المعنى فاقوله نقل المذهب  
عبارة فقتلوا واحدا منهما من غير توقف على قوله اشترط حتى لو اشترط مع انهما لم تبين له العتق الى  
غيره اه (قوله مقصود الميزن) من المنع أو أخلص أو يتحقق الحسب (قوله ما ذل التزم الخ) عبارة تافه  
(تبينه) فليس يقول المصنف فقه على عتق أو صوم نذر العاج لا يفتي من التزم من نوتون به صرح في  
المر ولكن الصحيح في أصل الرضا بطلان ما دخلت في اللفظ فعلى أن كل الحسب من صور العاج وانه  
يلزم كفارة عين لكن هنا غايتها يلزم كفارة عين فطال انه انما يشبه الميزن لا النولان المعلق غير قرينة اه ولا  
يحتج ان هذا مناف لقول الشارح المألوف ثم انخص بالقرب (قوله بونه) أي نذر العاج عرش ورشدي

در

مسلم كفارة النذر كفارة عين ولا كفارة نذر التمر وقطاعتين حله على نذر العاج ولقول كثير من من العجا نوتون الله عنهم ولا يخالف  
ه من ثم اطلال البقطين في الاتحارة (وفي قول التزم) نحر من نذر وصي طبع ما سمي (وفي قول أجهما شاه) لانه يشبه النذر من حيث انه التزم  
قرين العاج من من حيث ان مقصود مقصود الميزن ولا سبل الجمع بين من وجب حصوله لا تعطيلهما فوجب التميز (قلت الثالث) أظهر وجه  
العرايين وانها اعلم لما قلنا في التزم غير قرينة كذا كل الحسب يلزم كفارة عين بلا ترويع من سمي متعلقا لاشكنا الناس العتق يلزمني أو  
يلزمني عتق عتق فلا

أو الوقت لأصل أو الأصل كذا في المنزلة (٧٠) التعلق بغيره وان لم يتغير كان حلياً في بعض ذلك ثم إن أخذنا العتق وحققنا ما بين

أجزأه مطلقاً أو الكفارة وأول مقتضاها اعتد به صفة الاجزاء ولو قلنا ان وقت كذا بقدرى حرقه عتق قطعاً بغير الموعود مطلقاً لا موعوداً لأن هذا بعض تعليق ليس فيه التزام بغيره على وقوله العتق أو عتق حتى فلا يلزم من أو والعق ما فصلت كذا القول لا لتعلقه بغيره التزام والعق لا يتصل به إلا على أحد زيدناه ما هنا غير متصور (ولو قلنا ان دخلت الحارثا زحلي كفاً من أو) فعلى كفاً (مذرك) في الصورتين (كفاً) لا يخلو (تعليل) حكم العين في الأولى وغير مسلم في الثانية ما إذا قلنا فعلى عين غلظ لأنه إبان يصغى ولا خلاف في ذلك العين بما يلزم من القيمة أو فعلى نزع غير من قريشاً من القريبين كقولهم عتق ولأجل هذا نحن جرد في المتن علقاً على عين واستع رقصه فما لم يمتد رقصه قصين الكفارة عند الرقص وهم وأما الذي في محبتنا ما من التغير وهو التمتع وله لا يصح ولا يلزم من وهو ما تقدمنا من البر على ويؤيد ما قرئ في حق نذر أو لوقته في نذر التبرر كان شق التبرير في حق نذر لئلا يترتب القرب والتأمين المذكور بالعتق (ونذكر) سمي لأنه طلب البر أو التبرر بالإنه تعالى (بان يلزم قرب) أو صفتها بالموجبها كما في آخوالا

(قوله أو والعق الخ) ان قرئ بالضم مبتدأ حذف خبره كذا لم يلزم في موضع ان قرئ بالجر خالفه ما جزم به المعنى فيصير اه سيعبر أقول لنسب الشارح والنهاية يصريح بالجر ومخالفة ما جزم به المعنى (قوله لا أصل الخ) لو لم يجمع ما تقدم (قوله فان لم يتغير) أي تعلق الالتزام اه عتق (قوله فان لم يتغير) أي تعلق (قوله) لا أصل الخ) لا يلزم من أو والعق ما فصلت كذا القول لا لتعلقه بغيره التزام والعق لا يتصل به إلا على أحد زيدناه ما هنا غير متصور (ولو قلنا ان دخلت الحارثا زحلي كفاً من أو) فعلى كفاً (مذرك) في الصورتين (كفاً) لا يخلو (تعليل) حكم العين في الأولى وغير مسلم في الثانية ما إذا قلنا فعلى عين غلظ لأنه إبان يصغى ولا خلاف في ذلك العين بما يلزم من القيمة أو فعلى نزع غير من قريشاً من القريبين كقولهم عتق ولأجل هذا نحن جرد في المتن علقاً على عين واستع رقصه فما لم يمتد رقصه قصين الكفارة عند الرقص وهم وأما الذي في محبتنا ما من التغير وهو التمتع وله لا يصح ولا يلزم من وهو ما تقدمنا من البر على ويؤيد ما قرئ في حق نذر أو لوقته في نذر التبرر كان شق التبرير في حق نذر لئلا يترتب القرب والتأمين المذكور بالعتق (ونذكر) سمي لأنه طلب البر أو التبرر بالإنه تعالى (بان يلزم قرب) أو صفتها بالموجبها كما في آخوالا

(قوله وان لم يتغير) كسحق غير هو (قوله عتق العين الخ) هذا صريح في أنه في العين لا يلزم عتقه بل له المدونة عنه في الكفارة (قوله لنو) يتأمل فانه لا فرق بين هذا التصور وما سبق إلا بما فصلت هنا ولا أصل أو الأصل فلم أطلق فانه لا فرق فصل ذلك (قوله) وهل عتق غير متصور (ن) فلا تصور التعليق بان يحصل المعنى ان كنت فصلت كذا فصل العتق أو عتق حتى فلا يلزم من أو والعق ما فصلت كذا فانه تعليق (قوله أو صفتها) قد يقال صفة القرب بغير مقتضى دلالة في صفة



ولا كان لما وعلى ذلك جعل اختلاف جمع متأخر في وقتهم حوافي الحلق بالماء بله يحصل التذويز ولا ثلثنا لخصوا العوض  
 كذلك هم رأيت منهم أشار اليه بقوله ان عطف عليه بالمعرب مع انهم قد تفرروا بالانفاج اه مضافا لكن فيعظم يعرف بماتر وانه  
 وحيد فيبقى الا كقوله بندها وحيد وان لم يتو في حلق العوض وعدمه ومجتمعا لخصوا حوافي التذويز بله متاخر وان المباح  
 يتو في التذويز في الوقتين (٧٢) فتأولوا في ان خرج المبيع مستغنا فلي لك كذا الله فهو وجبان الهبتوان كانت

ولا على لندم لاهله موقن غيب الالهة على حجة المشتري للاحصار فلتأمل اه سديد أمول ان القراءة  
 الاولى مستحالة لان مقتضاها ان كور هو الذي آتاه تعريف التذويز في المتون وعلم من الحاصل للمذكور في  
 الشرح ان قوله الا في المتون لما هنا المحتاج الى التأويل بل هو باع مبيع عند الى البايع لا المشتري ومبيع  
 لم تندب الى الحصة لالافه ولو قال فيما يأتي بعد الفاء الاولى وان لم يطلها ذكر الفعل في الفاء الثانية  
 بل باع مبيع الى الاحصار لسلم من الاشكال والتأويل (قوله ولا) أي بان انتفت الحصة (قوله وعلى ذلك)  
 أي التفصيل المذكور وكذا الضمير المخرور في قوله الا في أشار اليه (قوله ان عطف) أي عطف المشتري  
 التزام الالهة بطلبه أي طلب البايع الالهة ولعل المراد بطلان الزم وهو احصاءه لمن يقر بتوصيفه  
 بالمعربية أي المشتري وذلك يدفع النظر لا في (قوله ولا) أي بان انتفت الحصة (قوله وعلى ذلك)  
 نظر يعرف الخ) كانه يريد ان لا حاجة للتقسيم بالطلب كالمشتري المماسد كره له سم (قوله وجبت) أي  
 حين ان فصل ذلك التفصيل (قوله فيبقى الخ) لا يبقى ما في هذا التفرع (قوله الا كنهه) أي في كون  
 القول المراد تفرع (قوله ومجتمعا) عطف على تدبيل مبيع المشتري (قوله وان لم تندب) أي الحصة  
 لخصوا البايع من العوض لكن المراد عدم غيب الاحصار بعلة تأخره لان في الالتزام وهو غيب الحصة  
 للاحصار يستلزم في المزدوم وهو غيب الاحصار (قوله ان خرج المبيع الخ) أي في قول البايع المعتبر  
 ان خرج الخ (قوله ووجه) أي كون الهبتون على هذا الوجه ليست مخرية (قوله المخرور) أي البايع  
 (قوله ان كرهنا لطلبه) أي لو لم يقر بما للمزوم (قوله فاندفع ما قبل الخ) القائل شيخ الاسلام وأفاضلنا  
 حيث قال بعد عزه لا يجوز جلاله لا في المخرور ما سمعوا الوجه كمال حجة هذا التذويز وأى فرق بينهما  
 قوله ان فصلت كذا ففعل ان أصلي ركعتين اه (قوله فندفعها) أي الالهة يعني ما عطفه من الاحصار  
 (قوله بها) أي بطلب المذمة (قوله فان آخر) يعني آخر البايع الاحصار (قوله لم يخرجه من الخ) وان دخل  
 بالغوا الجمل والجنوب والاعياء (قوله مطلقا) أي سواء كان مذكورا أم غير مذكور (قوله ليس نحو  
 نيسان) أرادوا نحو ما لا يمكن الملاحع لينقطع (قول المتن كان من مرضي الخ) أي وأذهبني كذا  
 اه معنى (قوله أراؤني) الى المتن في النهاية الاقوة أو فعل في ألف وقوله ثم ادخلو كر ووفوه كذا  
 ذكره الخ ويحوز (قوله أو فعل في ألف) ان عطف على جواب الشرط فيردعه انه مكرر وخالف في الرواية  
 وان عطف على الشرط فيردعه انه لا يطبق فيه واصل لهذا عطفه في النهاية (قوله ولم يدكر شيئا) يعني مصرا  
 بدفع الاله اه عش زكرا لشيء يدكره ما بعده اه (قوله غير مراده) خذ بقوله وما صرح الخ  
 (قوله محتمل الخ) لا يبقى انه من غير الملق (قوله والفرق الخ) أي بين قوله ان من مرضي الخ وقوله انه  
 أو على التصديق الخ اه عش (قوله والفرق انه في ثالث الخ) تدقيق في هذا الفرق بالبيان أيضا في فقهه على  
 الزوجة المذكورة وما إذا التمسد كره على سبل الشكر بل يكفي ان كان لا يكون على سبل المنع (قوله يعرف  
 بماتر وانه) كانه يريد ان لا حاجة للتقسيم بالطلب كالمشتري المماسد كره (قوله لعدم القرينة) ولكن كراهة  
 الملق عليه (قوله نظر الكراهة لطلبه) يتأمل مع ما تقدم ان الملق عليه في البيع مرغوب عنه  
 فكرهنا لطلبه على لا تنافي المباح وكان يكفي في إمكان كون الملق غير مبيع (قوله فاندفع ما قبل أي فرق  
 الخ) أي ما عطف على فشرح العوض (قوله والفرق انه في ثالث الخ) تدقيق في هذا الفرق بالبيان

قررتك كما على هذا الوجه  
 ليست مخرية ولا محترمة  
 فكانت مستحالة ووجه بانه  
 جعلها في مقابلة الاستفهام  
 المذكور له دائما وهو في  
 مقابلة العوض غير مخرية  
 فلم يمكن المباح نظر لعدم  
 التفرع ولا التذويز ونظرا  
 لكرهنا لطلبه عليه فاندفع  
 ما قبل أي فرق بين هذا  
 وقوله فعل ان أصلي ركعتين  
 وماتر وانه علم ان هذا  
 لا يشكل على ما ذكرته في  
 مسألة الالهة لوضوح  
 الفرق بين الاستفهام الذي  
 هو ادعاء كرهه واحصار  
 العوض المخرية نارة  
 والمكرور له أخرى فاذا  
 جعله شرطا لم يندرج هو  
 الالهة لندم وان لم يطلها  
 فحين فمما ذكرته من  
 التفصيل وأقوى أو زورعة  
 فحين زلا لا تخون استطاعه  
 فنذره ان وقع اسم الله ان  
 يعطيه كذا فانه مذمومة  
 ويجوز ان فله موقوف منه  
 وبين مسألة الفرائض  
 يقر بمما ذكرته وما إذا قلنا  
 بل زوم نذرا لالهة فندفعها  
 جمعا لتمام مقتضى الزوم  
 به لكان آخرها للمعرب نحو  
 نيسان او كراهة لطلبه  
 كما يسمي بماتر في تعاليف

الطلاق الفاء التذويز مطلق بمقتضى الفرق بين المذموم والمباح ويبدو بين غيرهما على ما يتصل قوله في العلو القياس  
 نحو نيسان لانه كان اقله لا لينقطع (كان من مرضي ففعل أو فعل كذا) أو أراؤني كذا أو فكذا لا زوم له أو واجب على وفود ذلك  
 من كلامه التزم وما صرح به كلامه من ضمان من مرضي ففعل أو فعل كذا أو أراؤني كذا أو فكذا لا زوم له أو واجب على وفود ذلك  
 في الروضة بالبيان مع ذكر محتمل أو على التصديق أو يميزه أدنى متمم والفرق انه في ثالث الخ تدقيق في هذا الفرق بالبيان عليه



من كرمك أو قسداً أو غرضاً فكان الإهم فلهن ما زال وجوده بخلاف هذه لأن الصدقة تصرف للمساكين لا لغيرهم  
 حصته من الصدقة بالقرينين أنهما يريد على هذا التفسير عمل ما وقع لأدري (٧٢) مما يؤيد الصحة في الأول وبأن القرين

مما هو للفقير في بطلان  
 حتى في فقر الصدقة بالقرين  
 غفلة عن أن تصور رأسه  
 صورة البطلان بما أدام  
 بذكر الصدقة والصحة  
 إذا ذكر القاء أو شيئاً غير  
 تصور إذا الغرض أن يعلو  
 ذكر الصدقة وحده كما  
 تصور من تحت بعضهم  
 ذكره حيث يتوجب  
 الانحلال يبقى من ذكر  
 الصدقة فيصرف فقره  
 وينتقل لغيره أو لغيره  
 من الفرق يعلو بين الوقت  
 وما ورد عليه إفتاء القائل  
 فقه على أن أعطى الفقراء  
 درهما ولم يرد الصدقة أو  
 هذا درهما أو أداها إليه بأنه  
 لغيره لكن نظريه الأذري  
 بأنه لا يضمن من الصدقة  
 ويجعل عن الهبة إن مراده  
 بها مقابل الصدقة لقول  
 المأورد في أن ذلك فلان  
 فقه على أن أبا حنيفة لم يرد  
 أن كان فلان من أعباءه  
 وزد عن قصد به  
 التولية والتواصل والعبء  
 التقدير والاول لا يرد  
 أن شئ مرضى فلهي كذا  
 تكرر والان أراد التأكيد  
 كذا ذكر بعضهم فيمنظر  
 وقاس ما مضى الطلاق من  
 الفرق بين تكرر والظهور  
 واليمين القموس وتكرر  
 العين في غير مدان الأولين

أفندينا أو دينار وقد غنى اقتضا ذلك بناء على أن المراد أنه كل من جنس الماتم ولا نوع بل من مصر أو لا  
 ما يدل عليه وهذا معنى قوله لا فمن سائر الوجوه لكن يفتي بغيره على ذلك قوله أن الغرض اقتضاها على غير  
 اه سم أقول قد يؤيد ذلك المارد قول الماتم في ذلك من جنس الماتم لا من نوع بل من مصر أو لا  
 بالنسبة لماتم في ذلك من جنس الماتم لا من نوع بل من مصر أو لا  
 المذكور (قوله صدقة الصدقة بالقرين) خلافاً للظاهر من معنى عبارة قوله الصدقة بالقرين  
 شيكاً كذلك في لزوم شئ كجزء من القرين بعماله لكن قال الأذري يحتمل أن يستدركه من  
 القاء ما يريد به كل ما يقع على نزاله فلهذا ما ظهر وأى فرق بينهما من فقر الصدقة شئ اه (قوله  
 مما يريد) أي من دراهم أو غيرها فتمم أقول اه عش (قوله غفلة) أي قوله ثم عبارة الثانية فقد  
 غفل عن تصور رأسه البطلان بما أدام بذكر الصدقة والصحة إذا ذكر القاء أو شيئاً غير  
 الرشدي عبارة الشرح والذي يظهر في العكس قائل (قوله أمة) أي أصل الرض وهو الرض (قوله  
 أو شيئاً) عبارة الثانية وشأنها ما كان من أخواه الواقعة فيهم قول الشارح السابق أضافاً وتعليقاً  
 ولم يذكر الخ (قوله أنما هو ذكر الصدقة) أي نحوه ما جعل على المصنف أو الماتم أخذ ما سمى (قوله  
 من الفرق بينهما وبين الوقت) أي موطنه الفقر (قوله مما يريد) أي البعث (قوله لم يرد الصدقة)  
 صادق بالاطلاق (قوله بأنه لغو) أي كل من الصورتين وكذا اشتمل لغيره من (قوله يجب على الهبة  
 الخ) هذا يقتضي أن الهبة المقابلة للصدقة في نفسها غير متناهية بل لا ينفصل عن ذلك إلا الصدقة تنهى  
 ما وجبه ما تقدم عن تناوئ الغزالي اه سم (قوله عن الهبة) قضية تخصيصها بالوجوب عنها تسليم القدر  
 بالنسبة لطلوعه وقتاً لا لا شئ في المعنى غيرهما والفظ لا تنافي فتاوى القائلين على أن أعلى  
 الفقر عشرة دراهم ولم يرد الصدقة لم يضمن في حال الأذري وفيه نظر إلا أنهم من ذلك إلا الصدقة تنهى  
 وهذا هو الظاهر اه (قوله بأن مراده) أي القائل (قوله من أعباءه) يظهر أن المراد أعباءه هنا  
 ما يشمل المصنفين على الكسائر وإن لم يجرها بالنفس (قوله لم يرد من قصد الخ) إشارة إلى معنى الصدقة  
 اه سم (قوله الثواب) أي الأجر (قوله ولو كر الخ) ولو قال إن شئ الله مرضى فقه على أن الصدقة  
 بالفقرهم مثلاً فشيء والمرضى فقير كان لا يلزمه فقير اصطلاحاً ما زال مع الاطلاق كقولهم قد فعل  
 وقد أوجب الفقه جواز الصدقة على الفتي جاز تولدوا أن يضمن بها مقابل الصدقة على أن لا يصدق فلم ينفذ  
 نذر تصرفه بما ينبغي اه معنى وقوله فان كان لا يلزمه فقير ما لم يضمنه ما لم يضمنه ما لم يضمنه  
 المرض فقيراً (قوله إلا أن أراد التأكيد) ولوع طول الفصل نهاية ومعنى (قوله كذا ذكر بعضهم)  
 اقتصر على ما قبل هذا هو اه سم وكذا اعتماد المعنى عبارة قوله أن شئ الله مرضى فقه على أن  
 أن صدق بعشر دراهم مثلاً قال في اليوم الثاني من صدق التكرار لم يضمنه عشر دراهم قصد  
 الاستثنائي أو أطلق لزعمه من كافي فتاوى القائلين يبيحه عنه كمال الزكشي في نواحي العاج اه (قوله  
 ومعاً - وأنهم فيه) أي وجوب الكثرة (قوله يجوز) أي قوله ولا موسر في المعنى (قوله يجوز الخ)

أضافي فقه على أفندينا أو دينار وقد غنى اقتضا ذلك بناء على أن المراد أنه كل من جنس الماتم ولا نوع بل من مصر أو لا  
 لم يضمنه صرفاً ولا ما يدل عليه وهذا معنى قوله لا فمن سائر الوجوه لكن يفتي بغيره على ذلك قوله إذا الغرض  
 أنما هو الخ لا يفسر (قوله ويجب عن الهبة إن مراده) هذا يقتضي أن الهبة المقابلة  
 للصدقة في نفسها غير متناهية بل لا ينفصل عن ذلك إلا الصدقة تنهى ما وجبه ما تقدم عن تناوئ الغزالي  
 (قوله لم يرد من قصد الصدقة) إشارة إلى معنى الصدقة (قوله كذا ذكر بعضهم الخ) اقتصر على

( ١٠ ) - ( شروافوا بن قاسم ) - ( عشر )  
 حتى أدى غفلة الثالث أن ما هنا كالتأنيدي تكرر والان فوي  
 الاستثنائي فان قلت ما حوجه كون هذا ليس حق أدى من أن الواجبه صرف فلا أدى قلت المراد انك وبسحق أدى وعدمه من غير طرأه أولاً  
 ولا ضررها ولا نظراً ليصعبه فان كان الماتم لا يملكه فلهذا وضع استثنائي في غير قواعده فان كان المراد كذا لفظاً

ويجوز انما لا كافر او مبتدع مسلم اوسى لا درهم دينار ولا مورس خفي لا تمقصه من ثلوهين شيئا او كما قال الصدوقين (قوله  
ذلك) أي ما التزم (اذ حصل الملق عليه) غير الغلوي من ثمران طبع الله على طبعه ولا يورثه غيره بل يورثه غيره وجوزوا الملق  
عليه وهو كركف خلافا للشيخين (ص ٧٤) عن ابن عبد السلام ثم رأيت بعضهم جزمه بقتل قاتل حتى مريض فقلنا أن أعنى هذا انشئ

له مسلم البنيو عبيد عليه قورا  
له وفي عنوانه شفي تصدى  
حرا لا يملك بغيره لانه جبر  
الشفاة يقتض من غير  
احتياج لا يفتقر بخلاف  
فقلنا أن اعتقوا بظهور  
المراد بالشفاة زال الله  
من أصلها وأنه لا بد من  
قول عدلي لم يأخذنا  
مر في المرض الخفيف أو  
معرفة فالمراد بالمرض  
وأنه لا يضرب ماء نار من  
ضعف الحركه ونحوه وأقضى  
الغروي في انشئ فقلنا  
أعنى هذا بعد موت به  
يلزم قال غيره لما ناهرا  
معنى لاز وممنع به بعد  
الشفاة أنه يجب على  
المومي والقاضي ضمانه بعد  
موتها أي عيشه قاله مقتضى  
قوله لزمن انشئ اذا كان  
في الصحة لا يحسن الثالث  
وهو الظاهر كذا نذر دار  
مستأجره فقلنا مقتضى جازيتها  
لا بعد دالوت وقوله بعد  
موتها ليس فيه الا بيان وقت  
المال بالتي يقتض لزوم قبل  
مرضه أنه وفيه نظر ظاهر  
واختايم ما ذكرنا من انشئ  
بعد موتها مع ذكره  
فلا ينصرف الا للوصية  
فليقتصر به على الثالث  
وهذا يدفع قيامه وقوله

ليس فيه ما لا يورثه مسلم البنيو عبيد عليه قورا  
لم ينص على المرض ولا يورثه بغيره بل هو هذا وقد دللنا على ذلك في غير هذا الموضع  
الربوت وقوله أعنى بعد موتها لا يفتقر به لانه أسناد الملق المبيضة تأنيبه بحار مشهور فعملنا به لتشرف الشارع عليه وهو مالك الكلام  
المكف من انفسه ما لم يخرج بسلامة عن شفي مريض غير زلزل فلان أو مسجد كذا فهو لغيره ولا يورثه

وبه رد على من قال في ذلك ثم ان قولي به الا ان لم يعد اعتقاد معناه الباقى انه لو تنذر ما باليا ثم جرحه بسلمه يتعلق به وان ردت وفرد  
 ينوب عن المعلق عني جده بصفة تخرج عليه ثم جرحه بتعلقه بقرينة مظهر ظاهر ولو شك بعد الشك في الماتزم أو صدق أو عني أو  
 صوم أو صدق فاذي يقبض من احتمال في لغوي أنه يجتهد في قول من نسي صلا من الحسية من شغل فستبال كل فلا يخرج حسنا لا يقين  
 بخلافه من فلان اجتهد بظهوره شيء أو ليس من ذلك ان يجوب بالكل لانه لا يتم خروجه (٧٥) من الواجب عليه يقينا لا بفضل الكل

وبلا يستلزم الواجب الابه  
 واجب (وان لم يقبض بشئ  
 كله على صوم) أو على صوم  
 أو صدقة فلفلان أو ان  
 أعليه كذا ولم يرد المعلق  
 مامر عن الفاعل (لزمه) ما  
 التزمه لا ولا يشترط قبول  
 المنذوره بل عدم رده كما  
 يأتي (في الاظهر) الخبر  
 السابق وهذا من نذر التبر  
 اذ هو مامر معلق وغيره  
 واشترط الجواهر فيه  
 التصريح بيقينه فيرد يسي  
 المعلق نذر المجازاة أو مبالو  
 قال الله على أخيه أو عند  
 خصمه فانه على عتق لعمه  
 الشفه لزمه كذا زمانه لا  
 لثاني منزلة المجازاة أو وقوعه  
 شكرا في عقابه نعمه  
 الشفاه موقوف على الترتيب  
 المنذوره في قسمي النذر  
 لا يشترط قبوله النذر وهو  
 كذلك ثم الشرط عدم رده  
 وهو المراد بقول الروضة  
 عن القفال ان شئ  
 مريض فلي أن اصدق  
 على فلان بعشر ثلثه الا اذا  
 لم يقبل فراه عدم القبول  
 الراد لغيره انه مقرر ومن  
 كاتروى في سائرهم في القمتوما  
 فيها لا يحل الا قبض صحيح  
 فآثرويه يسأل النذر من

الخ) خرج به ما لو قل فعل عينا أو فلان أو صدق كذا فزعم العارضة ويخرج من عهد ذلك بما يسمى  
 عارضا لذل الحار أو المصغر عا اه غش (قوله وبه) الى التعليل (قوله في ذلك) أي في الفقه نحول  
 شئ مريض عر تدار فلان الخ (قوله نذر ما باليا) ظهر مسقطا علينا كان أو في القمتر (قوله في مظهر ظاهر)  
 قد مر من المعنى والروض شرح في أوائل الباب ما وافق النذر (قوله ولو شك) الذي ولو شك اجتهد في  
 المقتضى (قوله ولو شك بعد الشك في الماتزم الخ) ومثل ذلك ما لو شك في المنذوره أو هو زعم عارضا اه غش  
 (قوله فاذي يقبض الخ) أفتي به شخشا الشهاب الرمي اه سم (قوله أنه يجتهد الخ) ثم لو تغير اجتهد فلان كان  
 ما قبله عتقا أو صوما أو صدقا أو نحوها وقع وقوعه وان كان صدقة فانه علم القابض أنه من جهة كذا وأنه تبين  
 له خلافه رجوع المبالاة اه غش (قوله بخلافه) أي في المنذره فاقتران الجميع فيجبوا ما وجب  
 شئ واحد واشتبه فيجب كذا وانى والقوله اه معنى (قوله أو على صوم) الى قوله لا غير في النهاية الا قوله  
 على مامر عن الفاعل (قوله ولم يرد الابه) صادق بلا طلاق اه سم (قوله على مامر عن الفاعل) أي في  
 شرح كل شئ مريض الخ قيل ويجب في الابه الخ (قوله لزمه التزمه لا) أي وجوب ما موعدها نهاية  
 عبرة فحفظنا وما نذر التبر فزعم فيما التزمه ينال لكن على الترتيب ان لم يشده وقت معين اه (قوله  
 السابق) أي في شرح انما حصل المعلق عليه (قوله وبه) أي في نذر التبر (قوله في هذا الخ) ويخرج عن نذر  
 الاخيه عا يجوز فيها وعن نذر المعلق بما يسمى عتقا وان لم يجر في الكفارة فبما على مامر في نذر العجاج  
 من أنه لو التزم عتقا فغيره ان نذر العتق أحرأ مطلقا اه غش (قوله وهو المراد) أي الراد (قوله على انه  
 الخ) أي كلام الفاعل (قوله فآثر) وقوله وبه أي الراد (قوله يسأل النذر) أي بما في القمته (قوله من أصله  
 مالم يرجع الخ) قد يقال بينهما تناف فالأولى اسقاط قوله من أصله (قوله ورمى في الاخيه القرن الخ) أصله  
 أراد به قوله هناك ومن نذر معنة فله على أن أخيه مذكور الملكة عنها بغيره والعين كالو نذر التصدق  
 بحال معنه وزعمه في هذا الوقت السابق فان تلفت له أي وقت الاخيه بغيره فربط فلا شئ عليه  
 لزمه الملكة عنها بالانتماء فهي كودعة عند وتمام بل الملقى على ان أعني هذا الا بالعق لانه لا يمكن ان  
 طالع نفسه وبالعق لا يتقبل الملك لاحد بل زول عن اختصاص الأذى به ومن ثم لو تلفت النذر لم يضمنه  
 وما كذا الاخيه بعد ذلك ما بان ومن ثم لو تلفها ضمنها به بحلف (قوله وبه) أي نذر الاخيه بجميعه (قوله  
 وبه) أي الوقت (قوله كاتروى) أي في قوله بخلافه نذر الصدق بجميع الخ (قوله يقع بعض العوام) الى قوله

أصله مالم يرجع وقيل كل وقت على مامر في بخلاف نذر الصدق بجميع فانه زول ملكة عنها بالنذر ولو بان فلا يثبت بالرد كغيره من الغنائم  
 بعد انشراح القتل ورمى في الاخيه تفرق بينهما من نذر عتق من مامر فقلت على يجري هنا خلاف الوقت في اشتراط القبول قلت الظاهر  
 لا يفرق بقوله النذر لقوله من الفرور والمبالاة أنواعا كثيرة لا تنافي بينها بخلاف الوقت وبانه مع الراد لا تصور معناه مشترطنا بقوله  
 أم لا بخلاف نذر الصدق بجميع كاتروى (قوله وروى) يقع بعض العوام جعل هذا الذي على فعله وسلم فيصم كاجتث لانه اشهر في النذر

ففرهم وبصرف المالح العجوة بالنوبة بخلافه في حبلتي كذا في جملة بكذا فانه في ماله حرقه في الحرام أو أن يرى أو ينزل نظرًا  
ان النزل لا يتقدم الا بالزم من النظر اليه في التراجع النظر اليه في المقصود واما آخر البسملة فخلق بذلك ولا يشترط معرقه انظر راسو  
به كسب ما خرج له من معترض كره القاضي ككل ولما ذكره في شرح جرم أمي هذه وأخرى هذه وكفتي عيان لكسبو في قتاي بان  
الصلاح مما عايناه في ذلك من الضم الذي (٧٦) والحاصل أنه يشترط في المال ما من التوسعة وقتا وعنى ان ظلمك ما بعلمته عليك ما

في الاستماع منه فهو تدر  
 لجاج وذكر القاضي أنه  
 لازم في مجلس التدور  
 قال غيره ومجمله ان تدور  
 الاستماع ويحدث معه الجنب  
 ولو صفة بل أولى لانه وان  
 شاركها في قبول التعليق  
 وانطر وحسنه بالجهول  
 والمعلوم لكنه غير عنها  
 بأنه لا شرط فيه القول  
 بل عدم الردون ثم تفحصت  
 محسنه لقن كهي والهيئة  
 فأتيت فيها أحكامها فلا  
 جلت السب ما بالغة لا  
 يقض القن لا لصيت الا  
 لقن الشيخ الثاني وأراد  
 به قوله ثم كاسراج يتبع به  
 أو المراد عرف بعمل النذر  
 له على ذلك كيان وجعل  
 بعضهم النذر بالعدم  
 الجهول نذر هازل بها بما  
 حصلت لهم حقوق  
 الزوجة والنذر في العصة  
 بحسب نصيب ابنه بعدمونه  
 فيوقف أو هو يخرج النذر  
 من رأس المال لا لمصلحته  
 به وانما العلق بمعرفة  
 قدر النصب ومن ثم لو أراد  
 التعليق بأبوت كان كالوقف  
 العلق في أنه موصوفاته  
 على الأولى بعض المحققين  
 وقسها على النذر بغيره

المخرج في أن التأنيث لا يضر في النذور وكذا في الصور التي قبله والتي بعده قلنا بناه فلان التأنيث يكون مخرجاً ومنه علمت منه هذا وهو  
المبطل لما ذكرته وقد يكون ضمناً كما في صورته التي ذكرتها والتي قبلها والتي بعدها وهو لا يضر في التأنيث في الإتيان أو ما رجع إلى شرطه في  
النذور وهو يعمل فيه الشرط الذي لا يتناقض مع مقتضاه في الوصف والوقت الواقع فيه بكل ما يمتنع في كلامه فتأنيثه لا يضر في مقتضاه في  
قوله ما رجع في الوصف وهو لا يضر في نذرته في مقتضاه في الوصف ما ذكره في كلامه ويصح على ختمه ما لا يضر في مقتضاه في قوله لا يضر في مقتضاه في  
العبارة الباقية وليس كسبها ولا يستعملان النذر لا يتأثر بالفرق بخلاف نحو البيع (٧٧) ولا يتوقف على قبض بخلاف اليمين وكلام

الرواية بناه في ذلك خلافه  
في كلامه واضح لما قبل  
والإتيان عطف فنه في الطلب  
والنحو هو وإن لم يلزمه  
فورا على ما ذكره  
السلام وفيه نظر لاه في  
نات لا غاية لا يتنظر بخلاف  
الوجه في كلامه على عطفه  
فورا ثم رأيت القضاة يجعل  
الحضري ناقصا في حيث  
لزم النذر وجوباً فافقوا  
وهو قياس الزكاة وإن لم يكن  
الفرق وعطفه في يتوقف  
وجوب النذرية على  
الطلب كقوله الحال أو  
يفرق بين التصديق والنذور  
وهو لا يمتنع في التخييل بخلاف  
الدين كل يحمل وظاهره أن  
عمل أخلاف في حاله لم يملكه  
عنه والنذور يعلم ما رجع  
الاعتكاف لا يقرن النذر  
بلا أن يدل على وقوعه بطل  
لنفاقه الإتيان من كل وجه  
بخلاف على أن تصدق  
على الإتيان واحتجوا  
يلزمه ما دام حاله توسع  
حاشا فلا مانع تصديق  
ما كان عليه وقت النذر  
أن أراد كل ما يكون معه  
إلى الموت فتصدق بالكل

أيا هذا (قوله المخرج في أن التأنيث لا يضر) والآن تقدم دعوى الصراحة بل دعوى المناقضة  
أصلها بان الرد بالتأنيث المبطل لعدم الاحتجاج وبين غايتها ما يأتي من الزكوة من بيان أولها  
قط (قوله وكذا في الصور) فصارها نقلاً (قوله التي قبله) أي صورته لأن الاحتجاج على دعائها  
صورته لأن يحدث له (قوله ما يمتنع) أي نذرته في مقتضاه (قوله لا يضر في مقتضاه) راجع إلى قوله  
ويبطل بالتأنيث (قوله ما رجع في الوصف) وهو الوجه اه ع (قوله) أي الدين والحال متعلق بغير  
يصح الراجع للنذر (قوله وليس) أي نذرته في مقتضاه (قوله ولا يتوقف) أي على طلق النذر وانتقال  
النذرية (قوله لا يضر في مقتضاه) أي صحة النذر في مقتضاه (قوله ولا يتوقف) أي عطفه  
أو معقود وجداً على قوله (قوله على ما ذكره) راجع إلى الفاية (قوله خلاف الزكوة) أي من  
الدين (قوله ثم رأيت القضاة يجعل الحضري ناقصاً) أي أنظر ما في الهامش السابق على قول المتن الأصلي  
المعلق عليه سمعني صاحبها هذا من قول النذرية ويلزمه ذلك فخور إذا كان لعين وما لا يضره إلا اه  
وقد مذهبنا من ع (قوله) وغيره متعلق بـ (قوله) أي وجوب النذرية (قوله) أي قول  
وجوب النذرية على الطلب ختمه النهاية كاسر (قوله في حاله) أي كماله في كل سنة  
بخلاف نحو ما في بعضه في فلا يضر به شيء فانه يجرى في كل سنة في كل سنة في كل سنة  
حصل المعلق عليه بخلافه في التصديق عطفه في زكوة لم يملكه منه بالنذر كما في شرح زكوة الطاهر (قوله  
تصدق) أي تأنيثه الوصي فالغرض هذا أي على أن تصدق على الإتيان احتجوا بقوله ما يأتي قوله  
وينعقد معلقاً (قوله من وقت النذر) أي لا يعلق (قوله ما قبل مرض الموت) أي يوم قبل المخ  
(قوله من ذلك) أي صحة النذر المشتمل على الاستئذان كز (قوله) صحة النذر به فلان قبل مرض  
موته الآن يحدث في حاله (قوله) وينبغي أخذاً مما تقدم أنه لا يلزم ما دام حاله توسع حدوث الوعد اه سم  
(قوله) ولو نذر بعض وقت (قوله) ساقياً ما يتناقض به قبل التيمم (قوله من غير مشاكة) أي من بقية الورثة  
(قوله) أخذاً مما رجع (قوله) وقد قال لأجله لا يضره لأن ما رجع في النذر انقضى الوقت أصلاً وما بعده فوقف  
فينبغي أن لا يلزم قبل مجيئ الوقت لا يتناقض (قوله) وقد ينزع (قوله) أي من عدم  
زوم التخييل وعدم مخالفة دعوى البطلان بل هو قبل الفاية (قوله) قياسه هنا صحت ما قد قالنا  
يكون ذلك قياساً لو كان المنذور ذلك الشيء وليس كذلك وإنما المنذور والصدق به فإم يوجد الصدق به  
ففيه اه وإن كان الجنس حيثما أي نفس الجهد قد أحسرت كلمة المنذور ليس ختماً أحسرت كلمة وإن أريد  
أن المنذور حيثما أي نفس الجهد لكن سقط منه فقررنا أنه فقيهان النذور لا يتناقض باق كلامه لم يضر النذر  
فلا تصدق الزكوة في النذور (قوله ثم رأيت القضاة يجعل الحضري ناقصاً) أي أنظر ما في  
الهامش السابق على قوله إذا حصل المعلق عليه (قوله) وأخبرنا ذلك بعضهم بمخالفة النذر به فلان قبل  
مرض موته الآن يحدث في حاله (قوله) وينبغي أخذاً مما تقدم أنه لا يلزم ما دام حاله توسع حدوث الوعد (قوله  
قياسه هنا صحت) قد قالنا أي يكون ذلك قياساً لو كان المنذور ذلك الشيء وليس كذلك وإنما المنذور

قال الزكوة وكشي وهذا أحسن مما يصل من وقت النذر بما قبل مرض الموت وأخبرنا ذلك بعضهم بمخالفة النذر به فلان قبل مرض موته  
الآن يحدث في وقتها أولاً أن موت قبل الموت ولو نذر بعض وقتها قبل مرض موته فهو مملوك كمن غير مشاكة (قوله) ولم يملكه منه  
السب قبل مرضه قال بعضهم في نذره أن تصدق فاعطى فلان قبل موته ومرضه لا يلزمه في أخذ ما رجع من ابن عبد السلام فيكون  
ذكره الموت لا غاية الصدقة يؤخر المملوك حتى قصره فموتاً لم يضر عن مملوكه معلق حق النذور في الزكوة ولا يصح الدعوى به  
كقوله في قول من النذور قبل الفاية بطل وقد تنزع في ذلك كلمة ولا تأت طلق قبل موته ولا يصح ما صحت

حاصل المعلق على هذا النزوح حتى إذا بقي جمع فمن أولاد أن يشاءوا فاقطعوا أن ينزحوا كل لا آخر بما عدا هذا الموضع وان زاد البنى  
 ان نزلوا على ما فعل ذلك بما لا يصح به مع نزوحهم مع نزل النذور والمعلق بعد التطبيق وقبل وجود الصفة كما هو موضح  
 ابراهيم النذرة النذور على خمسة دنانير (٧٨) على كسب من المصلحة به كما يصح اسقاط حق الشفعة وساقفه لا يصح من لا يرى معناه

واعلمك النذور فليأمل اه سم أقول ويصرح بذلك فترحم بين نحو ان شئ مرضي فبصدى حر  
 وبين نحو ان شئ فعل ان اعتقه كما يصرح اذا حصل المعلق عليه (قوله السلام) الاول تأخير عن فعله  
 النذور (قوله كما يصرح على ان أنه قد تم المصالح) فيه تأمل يعلم من سم آخر (قوله ان نزلوا  
 بما عدا) أي فاعى هذا نذرك (قوله فيما لا يصح به) أي كما هو موضح المتأمل اه سم (قوله ومع)  
 الخ قوله كما يصرح للمنى (قوله تعجيل النذور والم) أي المالى له معنى (وله كما) له على الإطلاق أو  
 الاعمال والا فليعلم عنها (قوله على خمسة) أي النذور (قوله وان لم يحكم المصالح) كان شئ مرضي فبصدى  
 أمصد بدوهم في يحصل الشفعة (قوله وبأى) أى في الفصل الآتى في الفروع (قوله انه قيد) أى  
 النذور (قوله ونزوح فرائض) الى المتن في النهاية (قوله ونزوح فرائض) أى ونحوه كذا وطواف ونزوح فرائض  
 من نحو اللاتل (قوله حتى يخر ب) وقع الزاء اه عش (قوله الاقرب بالاول) وتفسيره انه لو حلحان  
 فقلد و جته فو به نفسه غير حلحان لأنه يحول على الفصل من وضو ولا يبرأ بفعله يا من وسع  
 يعرضه بعد ذلك لانصراف اليمين الى غسله من الوضوء الذي به وقت الحلقوه أفتى بضمان الشهاب الى  
 اه سم (قوله ومع الغنا) أى الواجب له عش (قوله وان خرب) بكسر الزاء اه وشيدى (قوله  
 المنزلا يصح نزوحه) كالتنزيل والزناشر بالخر فلا يجب كفارة ان شئ وجعل عدم لزوماً بذلك كمال  
 الزكسى اذ لم ينو به اليمين كما اقتضاه كلام الرافى آخر اذ كان نوى به اليمين لزوم الكفارة بالحنث ففى  
 وأسى (قوله وكان سبب انصراف المصالح) عبارة للمنى اورد في التوضيح اعتناق العبد المروءة فان الرافى حكى عن  
 التثبتان نذر مستعدين فخذنا عتق في الحال او عند أداء المال أو كفى في الزمان ان اقدام على عتق المروءة  
 لا يجوز فان تم الكلام كان نذرا في معصية اه وبه يعلم ما في قول الشارح فان دفع ما صاحب التوضيح  
 هنا عبرة النهاية ولا يستثنى من ذلك مع اعتناق الرهان الوسر له سائر كما يصرح به اه (قوله وبغرضها)  
 أى الحر من قولها (أى نذر الدين) (قوله وأقيم المصالح) أى قوله الآن يفرق فياتها بنواى قوله ومسللة  
 فو بى للمنى (قوله ويؤيده) أى عدم الاعتقاد (قوله عدم اعتقاد نذره) لا سبب له المصالح أى حيث لم  
 يقولوا بصحة النذور وصلى في غير وقت الكراهة نوى غير التوب النص اه رشيدى (قوله فى الاول) أى  
 نذر صدق كان مقصوب (قوله وقد وجب المصالح) فيه نظر اه سم (قوله ما عدا هذا) أى ازر كسى في  
 التصديقه فاما وجد التصديق اعلمك النذور فليأمل (قوله فيما لا يصح به) أى كفى الروبان  
 مع المتأمل (قوله الاقرب بالاول) ونظيره انه لو حلحان فقلد و جته فو به نفسه غير حاشية لان غسله  
 يحول على الفصل من وضو ولا يبرأ بفعله يا من وسع يعرضه بعد ذلك لانصراف اليمين الى غسله من  
 الوضوء الذي به من الحلقوه ذلك أفتى بضمان الشهاب الى (قوله ولا يصح نزوحه) فى الروض وشرحه  
 الركن الثالث النذور بالترام المصيبة فلا تجب كفارة ان شئ قال الزكسى وعلى عدم لزوم الكفارة  
 بذلك اذ لم ينو به اليمين كما اقتضاه كلام الرافى آخر اذ كان نوى به اليمين لزوم الكفارة بالحنث اه باختصار  
 (قوله وكان سبب اعتقاد نذره) (قوله) ولا يستثنى من ذلك مع اعتناق الرهان الوسر له سائر كما يصرح به  
 بيه اه هر (قوله لم يعتد المصالح) كذا شرح هر قياسا من الحرمتا كذا تنطرح لا تمنع الاعتقاد هو  
 الاعتقاد (قوله وقد وجب المصالح) فيه نظر

وحله ان وجهه بالكيفية  
 بخلاف ما ذاعرف أنه قيد  
 فروع حاشية لا ونزوح فرائض  
 جزء قرآن أو علم مطلوب  
 كل يوم صحيح ولا حيلة فيه  
 ولا يجوز له تقديم وظيفة  
 يوم عليه فان كانت غنى ولو  
 نذره عارته هذا المصيد وكان  
 نوايا صغر غير فهل يقول  
 بطل نذره تعذر نذره لانه  
 انما أشار الى هو خراب  
 فلا يتناول نواياه بعد ذلك  
 أولم يطالب بل ووضوح  
 يخر بفعمه تخصيص الغنا  
 ما يمكن كل حتم والاقرب  
 الاول ومع الغنا ما يمكن  
 انما يعدل اليه ان حتمه  
 لفظه وقد تقر ان لفظه  
 لا يحتمل ذلك لان الاشارة  
 انما وقعت فى امر باعمال  
 النذور لا غير من نوى  
 جازنه وان خرب بعد لزمته  
 (ولا يصح نزوحه) خبر  
 سلم لان نذره مصلية لا  
 فيما عداك ابن آدم وكان  
 سبب انه قد نذر عتق  
 المروءة من مومر حرمة  
 اعتاقه وان نذر ان  
 اختلاف في قسم الحرمة  
 قوى لان حق الغير يصير  
 بالتبني المالك للمعتق فإى  
 وجه الحر من حيث لا يدفع

ما صاحب التوضيح هنا خبره ما لا يصرح به لا تمنع الاعتقاد نذره من ثم مع نذر الدين على ما تنطرح فادنيه  
 وان حرم عليه لا يبرأ من نذره وهو مضمون قوله لا يصح النذور هنا أنهم لما نذروا أن يصلى في مضروب لم ينذروا هو اقرب  
 على ما له الزكسى من قول آخر من ينذره يصلى في غيره يؤيد عدم الاعتقاد نذره لا سبب له المصالح وقت شكر ومصلحة في نوى نفس الآن  
 يفرق بان الحرمة من هذين النذور وأولاهما بخلافه فى الاول وقد وجب مصلية فيها بان الحرمة

الاولى

هنا يجمع علم الحلق في عطفها في نذر التصديق والحق المذكور بـ «وكانت» بالكره وقامه أولاً بـ «كسوم» بالجر لا «أني» وكذا «لا»  
بـ «مختص» وهو لا يصير على الاشتقاق للعرض كـ «والمال» ما يأتي في «رحمته» صام آخره هو المتوكل كذا لأحد في «ب» أو أولاً فقط  
وقول «لجميع الأبناء» إياه هنا بـ «عرض» جميع مكرره وورد بـ «لأنه» لا «معرض» (٧٩) هو بحث العقول من السابقين قال بعضهم ولما

فقال بعضهم لا يصح لنا على هذا أن يجامع الحاصل غير مرة بل يتوصل به إلى التيقن لكل منهم صحة العمل والدفاع بقمة المطالبات احتاج إلى ما شق ختمنا على رأسه ولا ينبغي للمعتز أن يورثنا بغيرنا وقد وزعنا وهو حسنة مما كان أحسن لنا ولا بد له من أن يكون إلا بقدر كبير ومن ثم لو شرط علينا ما لم نلتزم به لكان العمل الذي لم يأت به أحد من هؤلاء في مقابلة العمل الحاصل.





زمن لان القرية متخذة تحت اولى في ذلك لئلا يظن بغيره كذا حديث هذا ما يظهر في ذلك وان اطلق كثير من الرجال يتأجل بالنذر كالصوت في القاذبان لا يطالبه ان يجعل عليه ولو نكل من طالبه وان يبيع لغيره (٨١) على القول به وان طالبه صانعوا أيضا

المدن حقه من هذا النذر لم يستطع ولو نذر ان لا يطالبه مدة فمات قبلها ولو نذر مطالبته بكافة أو زرعته وغيره ووردوا قولنا لا نسوي ومن تبعه خلافه (ولو نذر فعل مباح أو تركه) كأكال ورقه من كل ما نسوي فله وتركه أي في الاصل وان ربح أحدهما بنصفه فله كالأكل لقوى على الطاعة (لم يزره) نذر أبي داود ولا نذر الأفيان يتبع به وجه الله تعالى وفي البخاري أنه صلى الله عليه وسلم أمر أبا إسرائيل أن يقول ما نذره من عقوبتهم وعدم استغلال وانما على ائمة عليهم وسلم لمن نذرت أن تضرب بسلي وأسه بالفحص من قدم المدينة أو في نذرك لما اقترن به من غاية سرور المسلمين وأعطاهما اثنين بقدميه فكان وسيلة لقربة عامر ولا يبعد في نحو وسيلة لهذه انه مندوب بالزومه على ان جماعا وانسبده لكل عاوضه ورواها في الكعك ومن ثم أمر به في أبيه وطعمه فلا اشكال أصلا (لكن نال زومه كفارة عين على المخرج) في المذهب بتأجيله واتخذ كلام الرضا وسنواصلها في موضع لكن المعتمد عليه في الجمع هو مصحف في الروضة

قوله تصد دار فاعلم أي بخلاف ما قاله يكن في الاطلاق وفي أوله ولم تصد الارفاق كقولهم لمع غير اربع اه (قوله زنا لمع) وموضع ذلك باز على حاله لكن يمنع من المطالبة بما منع وكثير ما تنصرف المرائة لها ما دامت في صحة لا طالب البر وجهها لعل صانعها هو جدي نذر تبرؤا وغيت حاله حتى مات في حق صمته وله ان يقر كل في مطالبة وان تعجل على ان لا يقر في فعلها فقط فان زادت فيه ولو اكلها ولو تعجل عليه لم يمتنع جميع ذلك كما في قوله بالوجه لعل له نهاية قال عرض ومع ذلك أي الاستماع في مخالفت واسأل طبعه في غيبه صفة الجوارح الا ان الحرم لا يخرج وكذلك لو كانت فاعلم اه وفيه منظر ظاهر (قوله فيما اذا قيد بميلان لا يطالب) أي بخلاف ما اذا قيد فقال لا يطالبه ولا يمتنع ان ينسحب ولو اكله ولا يبيع لغيره (قوله على القول به) أي يجوز بيع الدين لغير من هو عليه وهو المراج (قوله ولو أسخط الدين حقه) كان قاله لن نذرت ان لا يطالبه أبدا فمقتطع ما أسقطه عليه لمن عدم المطالبة فانه لا يسطع بل تمنع المطالبة مع ذلك هذا وفيه يشكله هذا بما من انه بشرط عدم الرد وقوله أسقطت ما أسقطت ما نذرنا هذا لعلهم الآن يقال ان ما نذرنا صور بما قاله مردا ولا يستقر الا فلا يسطع باسقاطه بعد ما يصرح بما نذرنا من اول الامر اه وعش وقوله اللهم الآن يقال ان ما نذرنا لم يمتنع ولعل الاوجان يقال ان ما تقدم مخصوص بالنذور العيني (قوله ولو نذر ان لا يطالبه مدته) انظر هل يمتنع ما نذر بخاصة فيتمسك بقتلها اه وعش والآخر بانه ليس بالورث المطالب في هذه (قوله فلا نذر لمطالبة) لان النذر انما يشمل فعل فمقتطع انما يمتنع بما ربه اه عش وقضمانه لو نذر ان لا يطالب مدته ولا وارثه بعد استماع مطالبته ولو نذر ان لا يطالبه اجمع (قوله كأكال) الى قوله فكان وسيلة في التي والى التي النهاية (قوله انه صلى الله عليه وسلم) عبادة الاثنى والفتح عن ابن عباس فيما النبي صلى الله عليه وسلم خطب نذر أي جلا فاعلم في الشمس فبالعنه فقالوا هذا أو اسراييل نذر ان يصوم ولا يفطر ولا يستعمل ولا يشتم قال مروى فليست كام ولا يستعمل ولا يفطر ولم يصوم اه (قوله بالفتح) أي الطاراه عش (قوله وسيلة لقربة) علمه عبادة التي فكان من القرباه (قوله به) أي يضرب بالحق في الشكاح (قوله وعليه) أي ما له الجمع (قوله لكن المعتمد عليه في الجمع) على وفا القربة والفتح والفتح قال عش وأقره الرشد (قوله لكن المعتمد على) عليه فانظر الفرق بين هذا وما تقدم في قوله اما قاله غير مرة كالأكل الخبز لزومه كفارة عين وله ان سابق لما كان المرامنة الحث على الفعل أو المانع أو شبهه البين فلو تمت فيه الكفارة فضلا عما نذرناه لم يجبه بصورة القربة بغيره مثلته بالبين اه واتفق عن النبي ما وافقه (قوله هو مصحف في الروضة) كالشرحين اه فلا كفارة على ان كان قبل موافق الاول ما في الرضا وسنواصلها من انه قال ان فعلت كذا ففعل على ان اطلقت أو ان اكل الخبز أو فعله على ان أدخل الدار فان عمله كفارة في ذلك عند مخالفة ما يجب بان الاولين من نذر العجاج وكلام المتفق نذر التبرير وأما الأخيرة فلم يزد الكفارة فبهم حيث البين لا من التفراف معنى (قوله مطلقا) أسقطت النفس والنهاية وله أن يشر بالاطلاق الخدعة مقدمه من المعنى أو فلو صرح في الاسنى في نذر المصحة (قوله المصوم أيام) أو الايام على المراج اه نهاية (قوله هو مطلق) أي قوله تع في ثباتها يتلاقوه واتصروا في النذر الى قوله ويجب في المعنى الاقربة فان نذر عشرة الى اثنين وقوله والمراد الى اثنين وقوله ويضرب الى خارج (قوله زومه ثلاثة) أي ولو قيد بها بكثرة لانها أقل الجمع اه معنى (قوله كأيام) في الفسل الاثني (قوله وان عين عددها الخ)

(قوله زومه كفارة عين على المخرج) قال في شرح الرضا وهو الموافق لما من زومه في قوله ان فعلت كذا ففعل على ان اطلقت وفي قوله ان فعلت ففعل على ان اكل الخبز وفي قوله فعل على ان أدخل الدار اه (قوله ونذر لا نذري مصحفا) يمكن حمله على ما تقدم من الزركشي مما ش ولا يصح فهمه صفة (قوله وان عين عددها) أي بالفتنة فلو صيها بالية فهل تعين فيمنظر ومقتضى ان النذر لا يلزم بالنذر لعدم التعين الآن قال

مسارعة لماعتنه ثم ان عرض له ما هو اهم كغيره من قبل الصوم كان التأخير اوله ذكر الاخرى او كان عاصم كقول من سبقنا النذر من قصدتها علم ان كاش على التراخي والادب كذا كالمحقق (فان قد يتبرقن اوسم الاوجب) بل قد يستعملان في الصوم كذا كالمحقق (فان قد يتبرقن في الصوم كذا كالمحقق) فواضح وانما التبريق فلان الشلو عاين في صوم الصوم الفتح فان ثلثه عشر تمر فتصليها فلا حصة منها حتى (والا) قد يتبرقن في الصوم كذا (بل) كل منهما لكن الموالاة أفضل (٨٢) (أو) في صوم (منتهية) كسنة كذا أو سنين الفدا أو من أول شهر أو يوم كذا (صالحا)

وأما العبد (الصد) الفطر والاضحى (والترقيق) وجوبه بالمرتبص وهو الماراد عدم تصوم ذلك لا على مقرر خلافا للقال (وصام) رمضان عنه) لا لا قبل غيره (ولا قضاءه) لا لا قبل تقبل الصوم قبل دخول شهر (وإن أظفرت لحض أو قاضى وجب القضاء لا الظاهر) وانسره البتة لتقبل زمنيها الصوم في ذاته فوجب القضاء كجواز أظفرت رمضان لاجلها (فلما لا الظاهر لا يجب) القضاء (و به قطع الجمهور وإقناعا علم) لأن أيام أحدهما لحام تقبل الصوم ولو لم يرض ذلك المانع لم يشملها النذر (وإن أظفرت يوما) بها (لا يلزم وجب قضاءه) لتقوى السبر باختباره (ولا يجب استئنافه) بل لا اتصافا على قضاءه أظفرت لان التتابع كان الوقت لا للكونه مقصودا في نفسه كذا قضاه رمضان ومن ثم لو أظفرتها كله لم يجب الوفاق قضائها ويقتضى وجوبه من حيث ان ما تعدى بغيره يجب قضاؤه فوراً وخرج بقوله

أى باللفظ ما يجبها بالتقبل تعين فيه قطر ومقتضى ان النذر لا يلزم بالصوم العين لان يقال هذا من التتابع ما تقدم قطره في قوله من وعرض بعض العوام الخ وفي الاعتكاف ما يؤيد ذلك اه سم (قوله) ثم ان عرض الخ ولو خشي النذر أنه لو أخر الصوم عجز عنه سلقا لما رآه مرض لا يرضى وقد أظهروا زما لتجمل كانه الاخرى اه معنى (قوله) قد عجز أى الكثرة بالصوم اه عجز (قوله) والا وان كانت الكفاية على الفور أى بان كل من لم يصعب اه عجز (قوله) وجب أى قد عجزوا بتجملها (قوله) حسب له منها حتى) وينبغي أن تقع الحصة الاخرى فلا يعمل فان كان كذلك استغن عنه ان تغفل التخليل بين الواجب لا عن تفرقه الواجب اه سم عجز عن عرض وقت الحصة الباقية فلا سلقا لان لغيره ما عجز النذر فان علم عدم زانها عنه فقياس ما يأتي في نذره يوم بعينه الام وعدم الاحتياط لعدم الصمتها أيضا اه (قوله) كسنة كذا أى كسنة سبع وتسعين بعد النذر ما تبين (قوله) أو من أول شهر) بلاتون من (قول المتن) والتبريق وهو ثلاث أيام بعد يوم النذر اه معنى (قوله) لا من قبل الخ) عبارة للمنفى لان هذه الأيام لو نذر صوم لم ينقض نذره فإذا أطلق لا يدخل في نذره اه (قول المتن) وان أظفرت أى امرأ في حصة نذرت صامها اه معنى (قوله) لا يجب القضاء) أى فلهما (تنبه) به الاعتقاد ذلك كالحض معنى وكذا (قول المتن) به قطع الجمهور الخ) ولو أظفرت يومين لم يجب قضاؤها جزا ما كالم ورضان كذا اه سم (قوله) لم يشملها أى النذر المطلق (قوله) منها) أى السنه العينة (قوله) لو أظفرتها كلها) أى السنه للنذر واه معنى (قوله) وجوبه أى الوفاء (قوله) من حيث ان ما تعدى الخ) أى لا من حيث الاجزاء اه سم (قوله) لعذر مرض) بوقافه المعنى والرضوخا خلافا لانه عجزه ثم ان أظفرت لعذر مرض زما القضاء ومرض فلا كما انتفاء كلام المصنف في المرض وهو العمد وواقعا طلاق الكفيل بضر اخلافة النذر الشامل للسفر ونحوه لا نقول خرج قوله بلا عذر غيره وفيه تفصيل فان كان سفر او عجز وجب القضاء أمرضا فلا والمفهوم اذا كان كذلك لا بد اه ولكن نظرها عجز مما قصد شكل عدم وجوب القضاء عجزت أظفرت بالرض على ما يأتي في الفصل الا قسم قول المصنف أو نذر صلاة أو صوما في وقت فنعصر مرض وجب القضاء فليقتل وسوى جبين السفر والمرضى وجوب القضاء هو موافق لما يأتي اه (قوله) خلافا لما يقتضيه كلام المتأخر الخ) والجواب أن في مفهومه تفصيل اه سم وقدمته مع زيادة بيان عن النهاية (قوله) وبجيب الخ) مرجو له أيضا (قوله) ذلك) أى وجوب القضاء لا طارقي المرض أو السفر (قوله)

بلاعذار ما أظفرت بعذر فلا يجب قضاؤه ثم ان أظفرت لعذر مرض أو سفر زما القضاء خلافا لما يقتضيه كلام المتن فيها في الروضة وأما ما في المرض وعجز فلو لم قال ان النذر اه ذكر وجوب القضاء في المرض وذلك لان زمنيها قبل الصوم فتقبله النذر خلافا لغيره الخ فان قلت فاعلم قوله بلا عذر مجتذلان لا عذارا اوله ذكر ان لاضاه فيها قبل لا عذارا السفر والمرضى وما يجب القضاء من قبل لا تنصير لا عذارا ثم ذكر لمنه الجنون والاضحاضه فيها كما تقدمه كلامه في اضاه الماعين مما ذكر ان كل ما قبل

اصوم عن النذر فلهذه خمسة اقسام (ان شرط التسليم) في نذر السنة المتعطل في سنة كجملة ما وردى (وجب) بطله وما لم يذو  
 خفر ومرض اخذنا مما عرفت في الكفارة وان كانت قضية سابقة للزمن فترى في عدم العذر الاستئناف (في الاصح) لان التسابع صار مقصودا (او)  
 قد صوم سنة (غير معتبرة شرط التسابع) في نذر موله بالنية (وجب) التسابع ولهجا (٨٢) التزمه (ولا قطع موم رمضان عن فرضه

ولا اطر العبد والتسريق)

لاستئناف ذلك شرعا ومن ثم

ليدخل في المعينة كما مر وخرج

بعض فرض موم رمضان عن نذره

قضاء أو تطوع فله بالحل

وينقطع به التسابع

(وقضاه) أي رمضان

والعبد والتسريق لانه

الزهم موم صوم يوميهما

(تباعا) أي مولى التامة

ياخر السنة بملا بشرطه

التابع وفاقر المعينة

بان الله في العبد لا يدل

بغيره بالطلاق اذا عين قد

يسد له الا ترى أن المبيع

المعين لا يدل للمبيع لمجر

به خلافا في العتق

ان اطلق فان نوى ما قبل

الصوم من منعت استعالم

يلزمه القضاء فلو ان نوى

عددا يام يستقر به القضاء

قطعا وبمحل مطلقا على

الهلية (ولا قطع محض)

وقاس لتعدد الاحتراز

عنهما (وفي قضاءه القولان)

الساكن في المنة وقضيته

توجب عدم القضاء وجزم

به فقهاء ونار في ذلك

القبض وأطلق لظهور

الفرق بين المعينة وغيرها

بما مر في سابق الرعدة

لعض ذلك فقال لا شبه

فيه زمن الحضي كان

في نذر السنة) الى قوله وتارة في النهاية الاقوله ولو بالنية (قوله الاستئناف) فاعل وجبه عش (قوله أو  
 قد صوم سنة) أي هلاله (قوله لم يدخل الخ) أي ما ذكر من رمضان والعبد والتسريق (قوله فلا  
 بشرطه) الخ قول المتن وان لم بشرطه في النية الاقوله وجزمه الى فقال لا شبه (قوله وفاقر المعينة الخ)  
 عبور المعنى وقيل لا يقتضي كاستقامته وتوابع الاول وان المعنى في العتق الخ (قوله) يحمل الخلاف اذا  
 أطلق القضاء فان نوى الخ (قوله والمطلق اذا عين الخ) والنية المقتضا قد عينت بالني صامها له سم (قوله  
 هذا) أي الخلاف المشار اليه بقوله وفاقر المعينة الخ (قوله عددا يام سنة) عبور المعنى عددا يبلغ سنة كان  
 قال ثلثا متوسن يوما له (قوله وبمحل مطلقه الخ) عبور المعنى واذا أطلق النذر السنة حمل على  
 الهلية لان التسامع اشرع (قوله مطلقه) أي في المعينة وغيرها (قوله على الهلية) هي  
 عند أهل الحساب ثلثا متوسن وأر به ونحوه وسواك قوله الا في قصوم سنة هلاله أو ثلثا متوسن يوما  
 قد يمنع من الجمل هنا على مصطلح الحساب فلا يظهر فارق بين قوله سنة وقوله عددا يام سنة فكلما لم ويجزوا له  
 سيدعمر أقول بالني في نذر الرضخ مع شرحه ما صرح بخلاف الجمل المذكور (قوله للمز ولا قطع محض  
 الخ) وان أطلق لم يشرأ مرض وألفتر عذرا متأنف كقطر في صوم الشهر من المتابعين معنى وروض مع  
 شرحه (قوله وجزمه بغيره الخ) معتداه عش (قوله عاشر) أي في قوله وفاقر المعينة الخ (قوله  
 في صوم سنة هلاله الخ) عبور الرضخ مع شرحه وان نذر سنة مطلق لم يلزمه التسابع فعليه ثلثا متوسن  
 يوما عددا يام السنه كمال شهرها وأني عشر غيرها بالاله وان نقص لان التسامع اشرع وكل شهر  
 استوجب الصوم فخاصه كالكل وبهم المنكسر من الأشهر ثلاثين وبما عرفت أي شهرها هو ذو الحجة  
 منكسر ان أديب بسبب العبد والتسريق فان نقص عن العتق أو توبن أو ذو الحجة فغسما يام فام صامها  
 أي السنة من البضى أيام رمضان والعبد والتسريق والحض والنفس فان شرط تسابعه في رمضان  
 والعبد نوى أيام التسريق أيام الحضي والنفس ويجب القضاء ملاما آخر السنة التي صامها له  
 بخذف (قوله هلاله) هل يدخل في ذلك الصوم انني عشر شهر الهلاله متفرقة كانت كلها انما تستل  
 محل تردد ثم رأيت كلاما يقتضي الاجزاء فعلمنا كقولنا جاع له سيدعمر أقول هذا بعدد تناخه  
 تعليلهم بكونها سنة شرعية كماله (قوله الارادة) الخ قوله ووقعه في المعنى والى قوله وتظلم ما ذكر في النهاية  
 الاقوله وكون هذا الولى من ماله وقوله لا فاعلموا لا لزوم كما مر وقوله صريح الى النية اعتمد وقوله أي  
 باحدى الطرق الى فيض النية (قوله خلافا لما أنكره) عبور الاشارة الى كونه من ابن الكسبي وغيره  
 فانكار ابن روي والنووي الانبياء مودود وقال الجوهري بعد قوله ان اثنين لا يشي ولا يجمع لانه مني فان  
 أحيت ان يجمع كلفه صفة واحدة قلت أنا نين له (قوله وروى عن الخ) تعريض بالشرح الحق (قوله  
 مردود) خبر وروى عن الخ (قوله بان التسابع الخ) يرد لزوم الاول وهو ان حذف التسابع وقوله وان الاثنان الخ

(قوله وفاقر المعينة) أي من حيث لا يشتهر بانها (قوله والمطلق اذا عين الخ) والسنة المطلقة هنا  
 قد عينت بالني صامها (قوله فقال لا شبه) متضمن من الحضي بذكر رمضان بل (قوله) قال في الكسبي يجب  
 بانهم يدخل في النذر فكيف يقتضي مع عدم سبق مقتضى الوجود أيضا القضاء ما مر جدي وهو ثابت في  
 رمضان دون هذا القياس متنع لما عرفت من الفرد وقضى فيه زمن خفر ومرض له فاطر القضاء بالرض  
 هل هو مني على القضاء في المعينة (قوله في صوم سنة هلاله الخ) عبور الرضخ وان نذر سنة مطلق لم يلزمه  
 رمضان بل أولى قال الزكري وشبهه النفس (وان لم بشرطه) أي التسابع (لوجب) لعلم التزمه في صوم سنة هلاله أو ثلثا متوسن يوما  
 (أو) قد صوم (يوم الاثنين) أي لم يقض (فان رمضان) الرضخ لان النذر لا يشملها سبق وجوبه لو حذف قوله بانى صوره في الجمع ووقع  
 له في الرضخ ولغيره انما يابرهوا فاعلمه خلافا لما أنكره وروى عن حذفه لانه في الحذف من القرء أو لا صامه مودود بان التسابع لم  
 تعهد بان اثنين ليس جمع مذكر مالم لا مطلق بل حذفوا بانها

بما لا يتبين من الخلاف أكثر استعمالاً (وكذا) الاثنان الحلي من رمضان (والعبد والتحرير في الاطهر) ان خلافاً بين الاثنان في ما سأل  
 آباء رمضان كون هذا قد يتوقف على لا أثره بعد ان تمام العمل اليه فتوى سبق وجوبها وليس مثلها من الشك لبقوله الصوم النذر وغيره  
 كمر (قوله) الصوم شهر من ثبات الكفارة (أو نذر) (مما هو يقضي) أنهما) لأنه ادخل على نفسه صوم الشهر من (وفي قول لا يقضي ان  
 سبقت للكفارة) أي موجباً أو سبق (٨٤) نذر الشهر من التسليخ (النذر) (اللائق بان نذر الصوم الشهر من أوله ثم نذر الصوم الاثنان

لان الاثنان الواجب  
 حيث ذكروا في  
 الحلال كما لا يقضي  
 رمضان (ثالث) في القول  
 أظهر والله أعلم) وانصر  
 لا ذلك جمع محققون  
 وأطروا في التمسكه وقرن  
 بينه وبين الثاني رمضان  
 بأنه لا يمنع في خلاف  
 الكفارة (ومضى) المرأة  
 (زمن حيز ونفس) وقع  
 في الاثنان والنذر زمن نحو  
 مرض وقع فيها في الاطهر  
 لأنه لم يصدق وقوعه في ظل  
 يخرج عن نذرها وقضية  
 كلام الروي وأصلها  
 والجمع أو غير هاته الاصله  
 فيها واعتمد جمع  
 متأخرون وأجاب بعضهم  
 عن سكونه هنا على ما في  
 أصله بأنه العلم ببعضه مما  
 قدمه في نظره فان قلت على  
 ما في التماذج هل يمكن فرق  
 بين ما هنا وقلمتم لان  
 وقوع الحيز في يوم الاثنين  
 يثبت غير متيقن بالنسبة  
 لها لا فقد يلزم بعضها زماناً  
 ليس من يوم الاثنين بخلاف  
 نحو يوم العبد فكان هذا  
 كالمتيقن بخلاف ذلك  
 (أو) نذر (وإباحته) أي  
 صومه (أو يصح) أنه كان

وذلك في رمضان هذه الاضافة اه رشدي (قوله) مطلقاً أي في الاضافة في غيرها اه رشدي (قوله)  
 الاثنان الحلي) التي قوله وكون هذا في الغنى (قوله) الاثنان الحلي من رمضان) أي في ما وقع في خمسة  
 أثنين اه معنى (قوله) انما صلت) أي العبد أيام التشريق يوم خلس من رمضان (قوله) كون هذا  
 ولما سئل مقابل الاطهر والاشارة الى العاد كمر من وقوع خمسة أثنين في رمضان ووقوع العبد والتحرير  
 في يوم الاثنين (قوله) وليس مثلها (الح) أي أيام العبد والتحرير في موضع صومه اه عس (قوله) ونذر (الح)  
 أي يوم من فروعها اه معنى (قوله) الواقعة فيها) يعني الثانية (قوله) المنة (قوله) المنة (قوله) المنة (قوله) المنة  
 الرض والتسج (قوله) بخلاف الكفارة) أي والنذر (قوله) التوقف في زمن حيز ونفس) ضعف  
 (قوله) والنذر من نحو مرض (الح) معتمد (قوله) المنة في الاطهر) محل الخلاف حيث لا علة لها انما كان كانت  
 لعدم التماسك في عادت أطر لانها لا تصوم اليوم الذي يقع فيه عادتاً بل في بقية الشهر الا انما  
 وسبق وحمل (قوله) لم يقضي) أي النذر وقوعه أي الصوم المنتد وبعاً من الحيز والنفس (قوله)  
 أنه لا قضاء فيها (الح) وهو المعتمد به ومعنى (قوله) ما تمت اه حيث قال قلت الاطهر لا يجب اهني  
 به وشرح التمسك في التسليخ اه وبذلك ان قوله لا في خلاف نحو يوم العبد كان خفياً يقول  
 بخلاف وقوعه في التسليخ (قوله) لا وقوع الحيز (الح) أي وهل عليه النفس (قوله) فكان هذا  
 أي من الحيز كالمتيقن أي من نذر التسليخ معنونه بخلاف ذلك أي من الحيز بالنسبة الى نذر  
 الاثنان (قوله) فان ضل) التي قوله ولو نذر في الغنى (قوله) فان ضل) أي على ما لا يثبت خلاف من فعله لفته اه  
 يوم نذره فليس ما ذكر في الصلاة بقه فلا ولا ثم بعد عمر (قوله) صم) أي مع الام (قوله) قدى عنه) أي  
 ولا ثم عليه لم يصحبه بالتأخير اه عس (قوله) يعني جمعه) لا مطلقاً بل مالم آخر وهو الجمعة اه  
 سم (قوله) يعني جمعة) القول المنة ولو قال في الغنى التي قوله في محذور المكروه والى ان أول الأسبوع  
 (قوله) أي يوم الجمعة) في التماسك فيتمتع بالرفع مقام ضمير الصب (قوله) وهذا صريح في محذور المكروه  
 (الح) خلافاً للمعنى صاورة (تنبيه) يؤخذ بما ذكره المصنفان من نذر يوم الجمعة متفرداً فيعتد به  
 قال بعض المتأخرين وهو انما يأتي على قول محذور المكروه كما يحسن الجمع وما على المشهور في المنهج  
 من ان نذر المكروه ولا يصح كمر فلا يأتي الا ان يقول بأنه كان نذر صوم يومين متواليين وصام أحدهما ونسى  
 الآخر فانه حينئذ كراهته يصدق عليه انه نذر صوم يومين أسبوعاً ونسبه وهذا تأويل يرد على ما بين  
 التسامح فله ثلثون وستون يوماً وأثنى عشر شهراً يوم النكسر ثلاثين فتوى الوعة في شهرهما  
 منكسران أي باقيا من شهرها أي الستين والنصف أي شهر رمضان والعبد والتحرير في الحيز أي والنفس  
 وبما اقتضاه متعللاً بحالته وبما أتت بالنظر في المرض أي وألغى عن كونه بالاول وصريحه  
 الأصل ولذا عرفت في صوم البرد المعين غلغلت محضاً فتقولا الملقى اه (قوله) واعتمد جمع متأخرون  
 وهو المعتمد شرح مر خلافه في يوم العبد (قوله) يعني جمعه) لا مطلقاً بل مالم آخر وهو الجمعة (قوله)  
 وهو الجمعة (الح) وهذا صريح في نقضه نذر يوم الجمعة ولا ينافي قولهم لا ينقض النذر في مكروه مع كراهة  
 انفراداً لمصوم لان محل ذلك اذا صامه خلافان نذر لم يكن مكروهاً وقد أتى ذلك من الشهاب الذي رحمه  
 الله شرح مر (قوله) وهذا صريح في محذور المكروه ولا فلا ولا لا ما إذا المكروه أو فردا الصوم (الح) ليقابل

فعل ثم لم يصح تقديم الصلاة على غيرها ولا يجوز تأخيرها عنه بل عذر فان فعل صح وكان قضاءه ولو نذر صوم خمس ولم يكن  
 كمل أي خمس كان ولا معنى لخمس أي بكنهه صوماً أخذاً باسم في الصوم استقر في خمسة حتى لو لم يقد في منه (أو) نذر (وإيمان أسبوع)  
 يعني جمعة (ثم مسلم آخر) وهو المختار لم يكن المنفرد (هو) أي يوم الجمعة (وقع فيه) وان كان قد قد في غير التمسك وهذا صريح في جمعة  
 نذر المكروه لا ياتى ولا ياتى كمر

انما الكروا واقراد بالصوم لا خمس مومنوه فلو علم عدم الصوم فلهذا كرموا بان اكل الاسرع البت وهو من غير صوم ولو ان تكلم  
 فيه لمخاطب كان لابد من الخوازي وجعلوا من كلام كعب بن ابي رافع اجماعا مستغنيا عن ذلك على بعض الروايات فترجع عن نقل البيهقي انه  
 مخالف لمطالع اهل السنة والجماعة ان اكله مطلق في الاحلال البت وله تحريم في اقله الارض يوم الاحد استباحا لموسى ثم كان  
 الاكثر وعلى ان اكله الاحد حرم على المصطفى عر وموغيره وعلى فصوص البت لكن في اعتمد كراهي الاول (ومن) نذر اعلم  
 كراهية دخل فيها زما فاما لا فلهذا نذر من لم (سرع فصوص نقل) بان نوى (٨٥) وقيل از والدان نذر فبما البت (قندو  
 قلمه لم يصل الصبح) لان

قلمه لم يصل الصبح لان  
 صومه صحيح فصع التزنية  
 بالنذر وزنه الاعمال (وان  
 نذر بعض يوم لم يستغفر)  
 لانه ليس بشر بن (وقيل  
 يلزم صوم) لان صوم بعض  
 اليوم لا يمكن شرعا فزنه  
 يوم كامل ويجري ذلك  
 في بعض وكذا (أو) نذر  
 (يوم قدوم زيدا) لظهور  
 انتفاءه لا مكان الزامه  
 بان يله قبل غيبه لولا  
 ونه حيث وجب نذر  
 قدم لبلاد أو يوم عبد) أو  
 نذر بق (أو رمضان) أو  
 حبس أو فاس (فلاشئ  
 عليه) لانه قبل اليوم ولم  
 يوجد التقديم فمن قبل  
 لقوم ثم بسن في الاول  
 صوم صحيح ذلك المثل  
 خروج من خلاف من أوجه  
 قال الرازي أو يوم آخر  
 شكر الله تعالى (أو) قدم  
 (نهرا) قابلا للصوم (وهو  
 منظر أو صائم قضاء أو نذر  
 وجوب آخر من هذا)  
 أي نذره لقومه يكون نذر  
 صوم يومين قضاء ونخرج  
 قضاء ما جسد مصلحه  
 من التقديم بان نذر صوم

ولا يتوخيه الاقليل القسم أربعمائة اه أقول ويصدق بالاحمال لا تكراه (قوله) انما الكروا واقراد اه  
 ولان عمل ذلك فاصلا متفلا في نذر لم يكن مكر وهو قاطع في ذلك والوجه حقاقتي اه نهاية (قوله)  
 وبما نذر صوم (المر) كذا في النسخ فهو على حذف متضاف أي عدم صوم نذر الخ بعد عر (قوله) و  
 ان اول الاسرع البت) وهو كذلك اه نهاية (قوله) وتل البيهقي انه (الح) أي اول الاسرع البت  
 (قوله) لكن الذي اعتمدنا (الح) على ما في النسخ والتعمد في كل شئ الاول وقيل ان ذكره بعد قوله اختلاف  
 وينبغي على هذا ان لا يترتب من صوم يوم الاحد البت تحريم من اختلافه قال في الطلب يجوز  
 ان يقال يلزم جميع الاسرع فقول المراد دي ولو نذر الصلاة لانه القدر زمان يصل تقاضا الصلاة في جميع  
 لابل العشر لاجل الاجام ولو صح ما لا المتصل لمكان صليها في آخره من رمضان اه (قوله) اعتمدنا  
 أي المصنف وقوله الاول أي ان اول الاسرع البت (قوله) كل ناطق (الح) من صلاته ولو نذر ما عتكف  
 وغيرها اه معنى (قوله) بان نوى قبل الزوال) وليس للصوم واجب صوم نذر الهول الهذا اه معنى  
 (قوله) جميع (الح) على ما في النسخ عبادة اه (قوله) ويجري ذلك) أي اختلاف ذلك كزاد نذر بعض  
 نسل فينبغي ان يني على ما أوجر بعض نسله فدمر في باه انه يستند كما كاطل فكون نذر بعض  
 طواف فينبغي بقاؤه على أنه هل يصح الطوع ع شوطا من نذر في الام على أنه ينبغي عليه كالمولى ركة  
 ولم ينفصلها أخرى بان نذر صوم نذر لاه البت عر فيلزم بمتفاوت صنف التلا وتلا الشكر  
 ولو نذر الحج في عامه وهو متعذر لسبق الوقت كان كان على ما تفرع ولم يسبق الا يوم واحد لم يستند  
 نذره لانه لا يمكنه الاتيان بما التزمه في سفر ووض مع شرح (قوله) بان يله قبل) عبادة النهاية والغنى  
 بان يعلم أنه يقدم غذا اه أي يسأل أو بدونه وانما هو أنه لا يلزمه الصبح ذلك وان سهل عليه بل  
 ان اتفق بلوغ الحجة وجب الاذلا عر (قوله) من (الح) سواء أذلا باليوم الوقت أم لا لأنى ومعنى  
 (قوله) شكر الله تعالى) أي على نعمته التقديم (قوله) المن وهو منظر (قوله) شرح الرضا أي يغير جنون  
 ونحوه والافلا فانه عليه كصوم رمضان ذكره الملوذي وغيره انتهى اه سم عبادة المنى ودخل في  
 قوله منظر اطلوه بنهاية منظر أو يوم عدم النسيان البت ثم ان اخطر جنون طرأ فلاضاه (قوله) المن  
 وجوب آخر من هذا) ويسمى قضاء الصوم الواجب الذي هو فيه ايضا لانه بان انسلم وما سبق الصوم  
 لكونه يوم قدوم فيكون خروج من الخلاف معنى ونهاية ووض مع شرح (قوله) بان نذر صوم (الح) عبارة  
 المنى بان يبينه أنه يقدم غذا عر نقشا اه (قوله) فينت (الح) عطف على فنوى عطف فصل  
 على بجل اه عر أقول قول الشرح كالمظهر الرابع القوة أي باسدى على بدل على ان نذره فنوى  
 من جلة التصغير فيعين ان نذره فينت (الح) عطف على قوله نذر صوم (الح) (قوله) لانه بان الواجب (الح)

أن عر ان هذا من نذر الكروا لان صوم الجمعة مكره مطلقا بل بشرط الاخر اذ قد نذر صوم لا يكون نذر  
 مكره الا ان نذر صومه منظر واذلا فاما اذا أطلق لم يمتص ومحتشم صوم آخر قبله أو بعده فتدفع  
 الكراهة قبل تأمل سم (قوله) وهو منظر (قوله) شرح الرضا أي يغير جنون ونحوه والافلاضاه عليه

فه أي باسدى الطرق السابقة في الوعد بوزن رمضان لئلا فنوى كالمظهر فينت التثنية فيصم ولاشئ عليه لانه باعلى أصل صحيح  
 (أو) قدم وقيل الزوال (وهو ما) خلاف ذلك) يلزم صوم يوم آخر من نذره لانه بان الواجب عليه بالنذر (وقيل) عر تبينه) قصد  
 كونه من النذر (وكيف) من نذره على أنه لا يجب الا من وقت التقديم والاصح أنه يشدق بغير زوج من اكله لانه لا نذر بغير صوم  
 يفوق بين هذا والو نذرا عكاف يوم قدوم من الواجب الجموع وقته عن النذر واختلاف الاصحاب في لا يلزمه الا من حين التقديم ولا  
 يلزمه قضاء بعض منه أي لا مكان تبينه

تكم بحصيرة يوم قدومه (ولو قال ان قدومه يدققه على صوم اليوم التالي ليوم قدومه) من تلقاها وتامة تبعه موتكم كغيره وموتوا بالكلية  
ما يتلوا النبي أو آراء أربابنا من غير ما قبل (وان قدّم عمر وقته على صوم أول خمس هذه) أي يوم قدومه (تقدما) ما هو أربابا (في  
الاربعاء) بتلك الباء والولد (وجب) صوم يوم الخميس عن أول النذرين (المسبوق) وحقى الآخر (لأنه لا يتيان به وقتهم

والغل لا يقوم مقام الفرض اه معنى (قوله) فلم يصفى بغيره قدومه أي وان قل جدا اه عن  
(قول المتن) لو قال ان قدّم يدققه على الخ قال الأذري كلام الأئمة طابق في هذا النذر المعلق بالقدوم فلو تكر  
على نعمة القدم فلا كان قدومه لفرض فاسد لئلا يكره أن يجنبوا لها أو أحد تبعه أو غيره  
فالتحريم لا ينبغي كغير المصنوع هذا كمال خصائصه ومنشأ ما اشتد الملتزم بالحق به والذي بشرط كونه  
قربة الملتزم لا المعلق به وللزم هذا الصوم وهو قربة يصح نذر سواء كان المعلق به قربة أم لا اه معنى (قوله)  
تبعه موتكم) هو تصبر لمطلق النذر والأما نحو ذنبه هنا لأنه يعني تبعه نعمة اه رضى (قوله)  
ووقع لشرح) وهو ان شبه اه معنى (قوله) قال عنه) أي عن الجمهور (قوله) لم يصح نذر على المذهب  
فيه اه يمكن لو فاهه بان يصلي يوم قدومه يد قصوم اليوم الذي قبله كما يصوم في نذر صوم يوم قدومه يد اه  
وشدو إذا حل على الآن قال أس لا يتصور وجوده بالنسبة للمستقبل لأنه حله متعلقا بغيره أما الشرط  
فيكون مستقبلا بخلاف يوم قدومه يد وجب نذره أس مثل قوله اليوم الذي قبل يوم قدومه يد حر اه  
(قوله) وغلط فيه) عيارنا في قال نعمنا نقل عنه أي الجمهور عن أنه قال يصح نذره على المذهب هو اه  
ولعل نسخة أي الجمهور مختلفتو بالجملة فالمعتمد الصلابة قد فعل ذلك بأجله ثم تلا كما اه أقوله هذا  
خلاف صانع صريح الشرح كأنها به وترى الرض والتمتع من عدم محتمل لنذر (قوله) وغيره ما ذكر  
أي في المتن (قوله) لكن في هذه آراء الخ) والارجح اعتقاد النذر الثاني وقت من السابق منهما ولا يجب  
الاخر حتى إذا كان القضية فيمختلف الصوم فان وقع معا أقرع بينهما نهاية وهذا الذي في النهاية كان في  
أصل الشرح ثم ضرب عليه وأمله بما ترى اه سديد أقول وقيل الأسى كلام الرض الموافق لكلام  
النهاية بما تمسك كانه في الرض عن فتاوى القاضي عن العبادي والذي فيها عنه ان النذر الثاني موقوف  
فان شئ المريض قبل القدم أو بعده أو مع ما ناهل بنسند والعبد مسحق العتق عن الاول وان مات اعتد  
وأعتق العبد من وكذا ذكره البغوي في فتاويه اه زاد المصنف وهذا وجه ولون من عوت أولا وصحت  
رفق ان عاشره ولقد عاشره ولما أكثر من أولاد المولى فلو قيل لا زما العتق اه (قوله) عن السابق) أي  
من الشفا والقدم (قوله) كانه القاضي عنه) قد مر نفعان الأسى والمصنف قد بان ما في فتاوى القاضي  
عن العبادي سوانق لما في فتاوى البغوي (قوله) الأولى) وهي الشفة (قوله) عتق) الأولى هنا في تطهيره  
الآتين أعتق من باب الاضمار (قوله) وإذا تعارض) أي الاضمار والتسليم (قوله) فان وجد الاول) وهو  
الشفة (قوله) مطلقا) أي سواء وجد الثاني معه أو قبله أو بعده (قوله) والام) أي بان ما من المريض (قوله)  
صحيح العتق عتقا الخ) كان قال نخطت داوى فاعتحر (قوله) وقتشه) أي وجهه وقتها لمعلق الخ  
(قوله) عنه) أي عن تعاقب العتق بالتحول (قوله) بغير البيع) أي كالتوقف (قوله) الاول) أي بالشفة (قوله)  
وهو الخ أي النذر (قوله) يلزمه ذلك) قد عني دليل العتق عن أول النذر من زمانه فحينئذ الثاني أنه اذا اعتذر  
حول الاول عتق عن الثاني اه سم (قوله) ويؤخذ) الخ قوله اه في النهاية وكذا كان في أصل الشرح

يجمع مع الائم صوم الخميس  
عن النذر الثاني ورضى  
قربا آخر عن النذر الاول  
وفي المجموع لو قال ان قدّم  
فصلي أن أصوم أس يوم  
قدومه لم يصح نذره على  
المذهب ووقع لشرح أنه  
قال عنه صح نذره على  
المذهب وغلط في غير  
ما ذكره الرض في قوله  
مريض فعل حتى هنا ثم  
قال ان قدّم عاتبي فعل عتق  
فصل الشفاء أو القدم  
لكن في هذه آراء رأى  
القاضي كأنهم في التوسم  
عنه عدم اعتقاد النذر  
الثاني ويعتق عن الاول  
ورأى العبادي الاعتقاد  
ويعتق عن السابق كقوله  
القاضي عنه ولا واجب  
الاخر شيئا فان وصلها  
أقرع بينهما وقرع الاقرع  
ان أي نذر خرجت القرعة  
له أعتقه صوم أو البغوي  
له موقوف فان وجدت  
الاولى عتق عنها والآخر  
الثانية والذي يرضه ترجيح  
هو الاخير لان النذر قبل  
التطيق حتى للمعدم  
ويثبت فاذا عتق بالقدم  
لا يمكن الفاو لا احتمال عدم  
العتق عن الاول والعتق  
عنه لا ولا احتمال ان

كم هو سنان ذكره الماوردي وغيره اه (قوله) ورأى العبادي الاعتقاد) كتب على رأى هو (قوله)  
وهو لا يجوز الرجوع عن الخ) هذا يدل على أنه اعني قبل وجود الصفة متعلقه الا في ضم الخ فلتاقل  
(قوله) يلزمه ذلك) قد عني دليل العتق عن أول النذر من زمانه فحينئذ الثاني أنه اذا اعتذر  
عن الثاني (قوله) فتم يؤخذ الخ) اقتصر على شرح هو (قوله) أيضا ضم الخ) غير موجود في نسخة المصنف

لغيره سنان ماله له وهو أولى بصفه وجب العمل فحينئذ يمكن وإذا تعارض الم قولين فموقوف ثين فان وجد  
الاولى عتق عنه مطلقا والاعتق عن الثاني كان طمس جميع الحق عتق بمخول من لا وقت نذر به فحينئذ الثاني حتى يرتب عليه نذر كرم  
العبادي قلت غير فرق بان المخول الحق به أو لا الزام فيه بل قال الرجوع عنه نحو البيع بخلاف النذر هنا فعلق بالاول وهو لا يجوز  
الرجوع عنه ولا يباله وجهه نذر الثاني يلزمه ذلك بخلاف القولين فحينئذ لا نفي مما يمكن من الاول والثاني في الجملة فتأمله قبل ويؤخذ



لان ذكر البيت الحرام أو من الحرم في السفر صلو مشروط على التيمم أو غير تيمم بالحرم. صرح نزه لهما في زمينه أحدهما  
وانت بذلك وهو في الكعبة أو المسجد هو (فان ذكر البيت لم يلزمه سعي) لأنه لا يقتضيه في الركوب (وان نذر السعي) إلى الحرم أو جزه  
منه (أو نذر) أن يخرج أو يستمر ملبيا (٨٨) فلا ظهر وجوب السعي من المكان إلا في سبيله إلى الفساد والقوات أو فراغ الصلابة

صلو مشروط على التيمم (الح) فلا خلاف هذا يجوز تقدم الحقيقة لان هذا باعتماد القبول وتطير اليه  
لزم أن لا يلزم في تيمم البيت البعد ولا مرة اه سم (قوله ومن بالحرم الح) من تعلقه (قوله لهما) أي الحج والعمرة  
إلى البيت الحرام (قوله هنا) أي فيما نذرنا تيمم المسجد الحرام (قوله وان نذر الح) غاية والاشارة  
إلى تيمم المسجد الحرام (قول المتن نذر البيت الح) أي إلى بيت الله الحرام والصلابة البعد ونحو ذلك  
اه معنى (قوله لأنه لا يقتضيه) أي قوله ويرق في المتن الأول فاندفع ما نذر هنا وقوله وفي خبره إلى  
وسم كون الركوب إلى البيت في النهاية الاما ذكر (قول المتن نذر البيت الح) أو نبح الح) أي وهو ظاهر  
على المتن حين النذر إلى العجز فلا يلزم سعي ولو قدر عليه عبثة شديد يلزمه أيضا كاذ كر ما ذكر سعي  
اه معنى وفي سعيه كرمته عن الاسي ماصوطا لها انعقاد النذر عند عدم القدرة لكن لا يلزم سعي اه  
(قوله لا يقتضيه) أي يخاف المتن (قوله إلى الفساد أو القوات) أخر ما بعده هو ما أتى به المتن اه  
سم (قوله أو فراغ الصلابة) وبمصل ذلك جرى جرة العبثة والحاق الطواف مع السعي لم يكن سعي بعد  
طواف القدوم اه عش (قوله وان يرق على البيت الح) علو المتن ولا يجب عليه أن يستريح في سعيه بيت  
لانهم ملوا من الحج خروج السلام الثاني اه (قوله يرق) أي لا يلزم التشريق اه عش  
(قوله في سعيه) لفرض بخاره أو غيرها اه معنى (قوله لان المتن تيمم الح) لعل المراد أنه مقصود  
من حيث كونه امتنا بالحرم مثلا اه رشدي (قوله وهذا شرط الح) أي كونه قرب مقصود في  
نفسه هو الشرط في جهة النذر اه رشدي (قوله يلزمه) أي السعي اذا نذر الركوب (قوله ككسبه)  
عبارة الأرض فخرج عن نذر الركوب فشي لم يندم انتهى فاطر لوسافر في سعيه قبل يقوم مقام الركوب سعي  
لا يلزم عدم مطلقا وشرط أن لا يزيد مؤنة الركوب أو تعب أو لا يقوم مقامه مطلقا اه سم أتولى مقتضى  
تعليلهم أن ضابط الركوب بان نفسه فعله لا بد مؤنة في سبيل الله الاستعمال الثاني والله أعلم (قوله كذب  
عن فضالح) أي فيما اذا نذر التصديق بأحدهما (قوله فاجزأ الفاضل الح) فعل فاضل (قوله لانه وقع  
تبع) يتأمل مع قوله من اجزاء الصلاة اه رشدي (قوله اليه) متعلق بسيات اه رشدي (قوله فلم  
يجزأ أحدهما الح) أي في الخروج عن عهدة النذر اه رشدي (قوله وأيضا فاقام شعور دوز باده) لعل  
وجهه أن الشرع جعل النصف الأعلى مستصفا هو سبيل التعليل مع ما دفعه في انتصاب الساقب والنخيل  
مع اه عش (قوله في الركوب) أي عن المتن وقوله والنهي أي عن الغفلة (قوله على ذلك) أي عدم  
اجزاء الركوب مع المتن (قوله لو نذر ش) أي غير معينة (قوله بعض البدنة) وهو السبع اه عش

وان يرق عليه ويصعد بها  
أو فراغ جميع أو كان العمرة  
وله الركوب في سعيه  
خلال النكاح وأغلقه  
التي في ذلك لأنه التيمم  
حله وصلا العادة كلكو  
نذران يسلي فاشاكون  
الركوب أفضل لا ينافي  
ذلك لان السعي سرية  
مقصود في نفسها وهذا هو  
الشرط في النذر أو ما انتقاه  
وجود أفضل من التيمم  
فصير شرط احتفاء فادفع  
فالشراح هنا ويجب بين  
وهم التناقض بين كون السعي  
مقصودا وكونه مفصلا  
بأنه خورضع على ما فيه  
من حج ككسبه شاحي  
يرجع إليها كسبها له  
بكل شرط وسبعا متضمنة  
من حركات الحرم الحسنة  
بهاثة الفسحة توسع كون  
الركوب أفضل لا يجوز في  
عن المتن فيلزم به دم تنع  
أكسبه لانها ما جازان  
متقاربان فلا يجوز أحدهما  
عن الآخر ككسبه من  
فصحتوك ويرق بين  
هذا ونذر الصلاة فادفعه  
يجزأ تمام بان القيام أو  
التعود من اجزاء الصلاة  
المترتبة فاجزأ الفاضل  
عن الفضول لانه وقع تبع  
والسعي والركوب متجانسان

(قوله لان ذكر البيت الحرام أو جزه من الحرم في السفر صلو مشروط على التيمم أو غير تيمم بالحرم) صرح نزه لهما في زمينه أحدهما  
أردا بانه لا أثر لركوبه في سبيله لا يلزمه سعي لانه لم يذره عن موضعه شرعا يتأمل (قوله  
أضلالا ذكر البيت الحرام أو جزه من الحرم في السفر صلو مشروط على التيمم أو غير تيمم بالحرم) صرح نزه لهما في زمينه أحدهما  
هذا يجوز تقدم الحقيقة لان هذا باعتماد القبول وتطير اليه (قوله وان نذر الح) غاية والاشارة  
إلى تيمم المسجد الحرام (قول المتن نذر البيت الح) أي إلى بيت الله الحرام والصلابة البعد ونحو ذلك  
اه معنى (قوله لأنه لا يقتضيه) أي قوله ويرق في المتن الأول فاندفع ما نذر هنا وقوله وفي خبره إلى  
وسم كون الركوب إلى البيت في النهاية الاما ذكر (قول المتن نذر البيت الح) أو نبح الح) أي وهو ظاهر  
على المتن حين النذر إلى العجز فلا يلزم سعي ولو قدر عليه عبثة شديد يلزمه أيضا كاذ كر ما ذكر سعي  
اه معنى وفي سعيه كرمته عن الاسي ماصوطا لها انعقاد النذر عند عدم القدرة لكن لا يلزم سعي اه  
(قوله لا يقتضيه) أي يخاف المتن (قوله إلى الفساد أو القوات) أخر ما بعده هو ما أتى به المتن اه  
سم (قوله أو فراغ الصلابة) وبمصل ذلك جرى جرة العبثة والحاق الطواف مع السعي لم يكن سعي بعد  
طواف القدوم اه عش (قوله وان يرق على البيت الح) علو المتن ولا يجب عليه أن يستريح في سعيه بيت  
لانهم ملوا من الحج خروج السلام الثاني اه (قوله يرق) أي لا يلزم التشريق اه عش  
(قوله في سعيه) لفرض بخاره أو غيرها اه معنى (قوله لان المتن تيمم الح) لعل المراد أنه مقصود  
من حيث كونه امتنا بالحرم مثلا اه رشدي (قوله وهذا شرط الح) أي كونه قرب مقصود في  
نفسه هو الشرط في جهة النذر اه رشدي (قوله يلزمه) أي السعي اذا نذر الركوب (قوله ككسبه)  
عبارة الأرض فخرج عن نذر الركوب فشي لم يندم انتهى فاطر لوسافر في سعيه قبل يقوم مقام الركوب سعي  
لا يلزم عدم مطلقا وشرط أن لا يزيد مؤنة الركوب أو تعب أو لا يقوم مقامه مطلقا اه سم أتولى مقتضى  
تعليلهم أن ضابط الركوب بان نفسه فعله لا بد مؤنة في سبيل الله الاستعمال الثاني والله أعلم (قوله كذب  
عن فضالح) أي فيما اذا نذر التصديق بأحدهما (قوله فاجزأ الفاضل الح) فعل فاضل (قوله لانه وقع  
تبع) يتأمل مع قوله من اجزاء الصلاة اه رشدي (قوله اليه) متعلق بسيات اه رشدي (قوله فلم  
يجزأ أحدهما الح) أي في الخروج عن عهدة النذر اه رشدي (قوله وأيضا فاقام شعور دوز باده) لعل  
وجهه أن الشرع جعل النصف الأعلى مستصفا هو سبيل التعليل مع ما دفعه في انتصاب الساقب والنخيل  
مع اه عش (قوله في الركوب) أي عن المتن وقوله والنهي أي عن الغفلة (قوله على ذلك) أي عدم  
اجزاء الركوب مع المتن (قوله لو نذر ش) أي غير معينة (قوله بعض البدنة) وهو السبع اه عش

عن ملحة الحج وسبيل متقاربان المقصودان فلم يجزأ أحدهما عن الآخر وأيضا فاقام شعور دوز باده (قوله  
به فوجد النذر وهما فادفعوا كذلك في الركوب بالذهب مثلا ثم يشكل على ذلك قولهم لو نذر شاة جزأ أم لا بد منها فلانها أفضل وقد يفرق  
بأن النذر جعل بعض البدنة يجزأ عن بعضها والواجب تجزأه كلها بخلاف التيمم من الفضل فلهذا سعيه



الزكاة فلم يجز أحدهما عن الآخر ولا أحدكما أن يأثم بل يزعمه فيمنع بل في ضمانه الواقع عن تقدمه فان كان قال (أج) أو غير (ما شاء)  
أو عكس (فلا يزعمه) (من حيث يحرم) من المقتضى وقوله وكذا لمن حيث منعه بعده (٨٩) فيها أن لا يزعمه من حيث كان منعه

فان مالوز مخرج محرم  
راكبا فبينى زومدين  
المحصول من الزكاة  
لما وجب عليه من الزكاة  
وأيت كلام البقنى الآتى  
وهو صريح فيما ذكره  
(ولو قال أمشي الى بيت الله)  
بقصد السابق (فلا يزعمه)  
الشيء مع التسك (من دورة)  
أهله في الاصح (لان خفية)  
لفظه ان يخرج من بيته  
ما شاء (واذا أوجنا المني)  
لكهو المعتمد (فركب لعذر)  
يبعث ترك القيام في الصلاة  
(أجزاء) تسكة عن نذره  
لما صلى الله عليه  
وسلم أمر من بعده  
بترك ركوبه (وعليهم) كدم  
التمتع (في الظاهر) لما مضى  
اه على الله عليه وسلم أمر  
أنه يتجنب بن عامر ان  
تركب ويهذى هيدوا وحلوا  
على أنهم يخرجون بأهوال الغالب  
وقد ابلت في وجوب بالهم  
بما اذا ركب بعد الاحرام  
مطلقا أو قبله وبعد محمولة  
المقتضى سببا والا فلا  
خل في التسك لو جرحا  
وفارق ذلك ما نذر الصلاة  
فأما فتعذر لعجزه لم يبعد  
جرحه عما لا (أو) ركب (بلا)  
عذر أجزاءه على المشهور  
وان عصى ترك الاحرام  
من المقتضى (وعليهم) على  
المشهور أيضا كدم التمتع

(قوله فلم يجز أحدهما) أى فى الخروج عن عبادة الله وشيئى (قوله ولو أفسد) الزكاة فان  
يلوز فى المني اه عش (قوله لم يزعمه فيمنع) أى فيما يمتنع من الخروج بالتشديد والقوانين عن أن يجزى ممن  
نذره (تبيها) ولو قاله على رجل الحج ما شاء الزمان لا أن زاد الزمان لم يلزمه شيئا وان الزكاة وقته ذلك لم  
مطلقا لهما كما بينا عن لغات وان قصد الزكاة اه معنى (قوله لانه الواقع) أى بخلاف المقادير فانه لا  
لم يقع من نذره بل من المني فيمنع من ذلك بشكل عدم وجوب المني فيه وجوب المني فى نفسه اه عش  
(قوله وأما عسر) الخ قول الملتن فان عسر فى النهاية لا قوله فان يلوزه الى الملتن وقوله وهو المعتمد وقوله كما  
يبعث الى الملتن (قول الملتن فان كان قال جرحا) أى أو أطلق فان صرح بالشيء من دورته أنه لم يزل  
منها قبل ان يصرح بوضعه شرحه معنى (قوله أو عكس) أى كان قال أمشي لجبا ومعترا ع ش ومعنى  
(قوله تزل بالمال) أى الاحرام اه سم (قوله الآتى) أى أنا (قول الملتن الى بيت الله) أولى الحرم اه  
معنى (قوله بقصد السابق) وهو الحرم لظنا أنه اه عش (قوله مع التسك) أى مع زومه فليس المراد  
انه يلزمه التسك من دورته اه رشدى عبادة عش قوله مع التسك أى من المقتضى اه  
(قول الملتن في الاصح) والثاني عسى من حيث يحرم كالمس اه معنى (قوله يبع) الخ قول الملتن وعليه معنى  
المنفى (قوله يبع ترك القيام) وهو حصوله مستقضية لاحتمال علة بالشيء اه سدد عبادة عش  
وان لم يبع التيم اه (قوله أمر من عجز الخ) عبادة المني والآتى رأى جرحا بل من اشتهر بالشيء عنه فقلوا  
نذروا ان يجمع ما شاء فقال ان الله لعنى عن تعذيب هذا نفسه وأمره ان تركب اه (قول الملتن وعليهم) وبني  
أن يسكروا لهم يسكر من ركوبه ساعلى اليس بان يقتل بين الركوبين منى اه عش (قوله أمر أنت)  
عقب الخ) أى وكانت نذرت المني اه عش (قوله وقصد البقنى الخ) يعنى فيما لو قال أمشي الى بيت الله  
الحرام أم قال أجماعا فلا يأتى بقصد قال عش وفيه نظر وسأبى عن سم خلافة (قوله مطلقا) أى من  
المقتضى وقوله اه عش (قوله والا فلا) هذا شامل لمسة أمشي الى بيت الله اه سم (قوله وفارق ذلك الخ)  
وذلك لما قبل الظاهر عبادة المني والنهاية والثاني لادام عليه كالنذر الصلاة فأنما فعلى قاعدا العجز وفوق  
الاول بان الصلاة لا يجزى بل لا يتجوز في الحج واحتج بقوله اذا أوجبت المني عما اذا لم يوجبها فلا يجزى تركه  
بسم اه (قوله وان عصى) الخ قوله ولا عصى فى المني الا قوله ويخرج الى الملتن (قوله وان عصى) عبارة عن  
مع عصى اه (قوله على المشهور أيضا) إشارة الى الاعتراض بعبادة المني وقوله وعليه عدم خشيته اه  
لا خلاف فيه وليس مرادنا بل انما يلزمه على المشهور فلا يقدم عليه عاد اليهما اه (قوله ولو نذر الحفا الخ)  
عبارة عن المني ولو نذر الحج حفا لم يلزمه الحج ولا يلزمه الحفا بل أن ليس التعليل فى الاحرام ولا ذنبه عليه قطعا  
اه (قوله ويبحث الاستوى الخ) عبارة عن النهاية نعم بحث الاستوى الخ وكذا اعتمد الاسى (قوله زومه) فيها  
يسن الخ) أى اذا آمن من توليت نجاسة ولم يحصل مشقة اه معنى (قوله كعند دخول مكة) أى  
وغیره مما يقضى به أن يكون مضافا اه أمشى عبارة عن المني ويتبع الحفا أيضا في الطواف اه (قول الملتن)  
ومن نذره أوعر الخ) قال فى الروض وينعقد نذره الحج من لم يجمع ويأتى به بعد الفرض انتهى اه سم  
(قوله ويخرج من نذره الخ) عبارة عن الروض مع شرحه فرع لو نذر جرحا وعمره مفردين فترن أو تمتع فكمن  
أول الصلوة الآتية (قوله) أى الاحرام (قوله وعليهم) هل يسكر الزكوب (قوله والا فلا) هذا  
شامل لمسة المني الى بيت الله (قوله ومن نذرها أوعر لم يلزمه الحج) قال فى الروض وينعقد نذره الحج من لم  
يجمع ويأتى به بعد الفرض قال فى شرحه وحمل ان يعقد نذره ذلك أن ينوى غير الفرض فان نوى الفرض لم  
ينعقد كالنذر الصلاة المكتوبة أو موصوفه ومضات وان أطلق فكذلك فلا ينعقد نذركم كذا قاله

(١٢) - (شروافى وانظم) - (عشر)

لانه اذا لو جرحا مع العذر فمع عدمه ولو نذر الحفا لم يلزمه ليس  
بترى نعمت الاستوى زومه فليس فيه كعند دخول مكة ومن نذرها أوعر لم يلزمه نفسه ان كان يحلوا ويخرج من نذره الحج  
بلا فرك لكون التمتع والقران كفى الزواجر المجمع وعجزه كل من التلاتن ولادم

من حيث النذور كالتبعية الباطنة في الفتوى (فان كان معصية بالانتداب لم يعلل كافي بحجة الاسلام فاقى في استنباطه بآية كرو  
فيهما في الجمع بين التخصيص فلا يستتبع (٩٠) على دون مرحلتين من مكتول لا عين من عليه حجة الاسلام أو نحو هذا ويستتبع تحمله في

نذو التي فركب غير به ويلزم عدم وضعية ما يأتى من كمن به عند وان نذو القرآن أو التمتع وأقر فهو  
أفضل من كل منهما آتية ويلزم عدم القرآن أو التمتع لانه التمتع بالنذور فلا يسقط مخرج المجموع  
وكلاهما بشر بالعدم عليه المعدل وهو ظاهر اكتفا به لم التمتع كون لأفضل للتحقق من جنس  
النذور وجهاً لظهور لزومه بالعدل من التي الى كواب ولو نذو القرآن تمتع فهو أفضل ولو نذو التمتع  
فقرن لجزأ من معدن له يحذف (قوله من حيث النذور) أى ما من حيث التمتع أو القرآن نصيب  
عش ورشدى (قول المتن فان كان معصية بالغ) ولو نذو المضروب لم يتحمل به عند نذوه أو ان يحج من  
ماله أو أطلق اتعده ما به أى يستتبع فيه ما عس عبادة الغنى وفي فتاوى البغوى ولو نذو المضروب لم  
يتحمل به عند خلاف ما لو نذو الصبي لم يحج به فانه عند نذول المضروب أس من الحج بنفسه والصحيح  
يأس من الحج به فان رأى المضروب لزمه الحج لانه بان انه غير ماموس له (قوله فلا يستتبع من دون  
مرحلتين) فعل يفصول وهذا متر على قوله في استنباطه وقوله ولا عين من عليه أى فعل يفصول وهو  
متر على واتبه (قوله لا يوجب) أى لا يوجب له معنى (قوله المتن تحمله) أى الحج بالنذور ولا يقيد  
كونه من المضروب له عش (قوله مبادر) الى المتن في الغنى (قوله المتن فان عكس) أى من التحمل له  
معنى (قوله لا يوجب) الى القول المتن فان منع في النهاية الاقوله ثم أتت عبارة الجبر الى ثم أتت المجموع  
وقوله وان كلام الجبر مقالة (قوله السابقة) أى فى النذور يحتمل في باب الحج والمجاول على الاطلاق  
بتوفر على الثاني بالساقية (قوله فلم يحل) أى صلب الجبر (قوله يحاط له) أى لوجوب المباشر (قوله  
وهو مخرج فيما ذكره أولاً الى) تنظر فيه مخرج له (قوله المتن من ماله) والعمر في ذلك كالحج (تبيينه)  
من شأن الحج عشر حلالاً وما من بعد استوفى عكس من حجة الغنى عين ماله وحدها والمضروب  
اذ نذره عس او كان بعيداً من مكنته يستتبع في العشر للنذور ان عكس كافي بحجة الاسلام فاقى عكس من الاستئابة  
فيما استفتى العشر من ماله فان لم يمسكه به لم يستقر الا ما قدر عليه معنى وروض مع شرحه (قوله المتن  
وأمكنه) أى فعله فيه بان كان على ساقية مكنته الحج في ذلك العام له معنى (قوله في ذلك العام) الى  
قوله انتهى في الغنى القوة ولو بان الى فلا يتعدى قوته أى بعد مكنته فيما يظهر (قوله ان لم يكن عليه  
حج بالغ) عبارة فى الروض مع شرحه تبييناً كذا المصنف في حجة الاسلام فان لم يحج حجة الاسلام فانه  
يلزم للنذور حج آخر كل نذو أن صلى وعليه صلاتا يظهر تاز مسلاة أخرى وقد تم حجة الاسلام على حجة النذور  
وحل انعقاد نذره وذلك أن نوى غير الفرض فان نوى الفرض لم يتعدى كل نذو الصلاة مكتوبة أو صوم  
ومضان وان أطلق فكذلك لا يتعدى ذلك محتمل لكافة الماوردى والروايات (قوله فيفتح قد عليه)  
أى تقديم التسليم للنذور وهو متر على قوه في ذلك العام له رشدى عبارة فى فتاوى فلا يجوز تقديمه عليه  
كالصوم ولا تخبره عن عتقان آخر وجب عليه القضاء في العام الثاني ككافة الماوردى (قوله لم يبين العام)

أول لى (الامكان) بمبادر  
لربما ليعتقد ان حجة نوى  
عصب أو تلف ما لزمته  
المبادر (فان عكس) التوفر  
شروط الوجوب السابقة  
فيه فيما يظهر ويحتمل أن  
المراد بالتمكن قدرته على  
الحج عادتوان لم يلزمه كفى  
قوى فوق مرحلتين ثم  
وأب عبارة الجبر مربعة  
في هذا الاحتجاج على قول  
ان حتى الله مريض فقل على  
أن أيج فتق وجب عليه  
الحج ولا يعتبر في وجوبه  
وجود ذلك الدور الراجح وهل  
يعتبر وجودهما في أدائه  
ظاهر المذهب انه يعتبر  
وقيل لا يعتبران أى لانه  
كان قادراً على استتبع ذلك  
في نذوه انتهت فلم يحصل  
وجودهما شرطاً في لزومه  
لفتة وانما جعلها شرطاً  
لمباشرة بنفسه أى لانه  
يحاط له أكثر كما يعلم مما  
مرفقه ثم رأيت المجموع  
ذكر الاتفاق على ان  
الشروط معتبرة في الاستقرار  
والادامع وهو مخرج فيها  
ذكره أولاً وان كلام الجبر  
مقالة (فاخر فأتى) عنه  
(من ماله) لا استقرار عليه  
بتمكنته في حياته بخلاف  
ما قاله يتمكن (وان نذو  
الحج) أو العمرة (عليه) أى  
عليه بعد مسعياً (وأمكنه  
لزمه) في ذلك العلم ان لم  
يكن عليه حج لاداءه أو عمرته فخر يصاح على الأصح ان زمن العبادة يتبين بالتعيين فيفتح قد عليه أما قاله يبين العالم  
فيكون من أى علم شاء أو ما فاعينه

ولم يكن من فعله في كل من يق من سجنها يمكن التحليل في بيان كان ضلع (٩١) أكثر من مرحة في نفس الامر فيما يظهر

أخذا مما مر في الحج فليس  
فلا يندفعه ولو جعن  
النذور عليه جعلا سلام  
وقع عنها (فان تمكن من  
الحج ولكن منعه) منه  
(مرض) أو ضا طريق  
أو وقت أو لسان لاحدهما  
أو لئلا بعد الاحرام في  
الكل أي بعد تمكنه  
فما يظهر (وجوب القضاء)  
لأستقراره بتمكنه  
بخلاف ما ذاقم يمكن بان  
عرض بعض ذلك قبل  
تمكنه من الاندور وكن  
في ذلك العام ولم يندفعه  
وتأخر البقني وأما في  
إيجاب القضاء للثاني (أو)  
منه قبل الاحرام أو بعده  
(عدو) أو سلطان أو رب  
دين ولم يكن له ما مضى  
مضى إمكان الحج تلك السنة  
(قلا) يلزم القضاء (في)  
الظهار) كافي لئلا السلام  
إذا صدقنا في أوله  
الإمكان وطرق نحو المرض  
يجوز التحليل من غير  
شرط بخلاف نحو المرض  
(أو) نذر (صلا) أو صوما  
في وقت) يصح فيه (فقه)  
مرض أو صدق) كاسير  
يختلفان لما كل قتل وكان  
يكبره على التبرع بخلاف  
الصلاة جع وقتها (وجوب  
القضاء) لوجوبه مع  
البحر بخلاف الحج شرطه  
الاستطاعة وقولنا كاسير  
ضاح يندفع استحكال  
الزكوى تصور المنع من

أعلم يشهد بعلمه اه معنى (قوله فله في) أي في ذلك العام (قوله لئلا) متعلق بعلمه اه سيد  
عمر الأولى بالهلب (قوله تمكن من الحج) القوله وأقضى بعضهم في النهاية الاقوله وتلوع البقني إلى  
المن وقوله وبعثتوني إلى المن وقوله وان كان يكن يندفع الحرام فيما يظهر وقوله إلا أن تصر كاهو ظاهر  
(قوله تمكن من الحج) يقى عن هذا قوله الذي بعد الاحرام في الكل أي بعد تمكنه الحج اه سم وسيأتي  
عن عش منه (قوله بعد الاحرام الحج) متعلق بجماع (قوله أي بعد تمكنه الحج) لاجل حاله بعد قوله  
تمكن من الحج اه عش (قوله أي بعد تمكنه) قال الشهاب سم قد يقال ان كان صغيره من البيع فلا  
فان دفع هذا التفسير لان فرض المسئلة التمكن من الحج كاسير به وان كان الاحرام فلا فائدة فيه أضاف  
الفرض المذكور مع ان التمكن من مجرد الاحرام لا يظهر كفايته في الوجوب فلتأمل اه وقد يقال ان  
الصغير الاحرام وبين الشروع في هذا التفسير انه ليس المراد بالاحرام فعل بل مجرد التمكن منه ولا مانع من  
وجوب القضاء بمجرد التمكن من الاحرام بل هو القياس في كل جاع دخل وقتها وتتمكن من فعلها ولم يفعل  
قوله لا يظهر كفايته في الوجوب اه غير ظاهر اه رضى عن جوابه ما لفتي تبيه محل وجوب القضاء  
متعلق المرض بعد الاحرام فان كان مرضا وقت خروج الناس ولم يتمكن من الخروج معهم أو لم يجد وقتا وكان  
الطريق مخروفا لا يتأق لا حلا لوكه فلا فائدة في الاندور حتى تملك السنة ولم يندفعه لا يستقرجة  
الاسلام والاحكام هذا ما في الروضة كصلها وانما في البقني في اشتراط كون ذلك بعد الاحرام وقال انه  
مخالف لئلا الام انتهى وبحل وجوب القضاء على الاول اذا لم يحصل بالمرض غلبة على العقل فان غلب على  
عقله عند خروج القافة ولم يرجع اليه في وقت خروج فيه أدرك الحج لم يلزم قضاء ما جعلا لئلا قوله  
البقني كالاتفرجة الاسلام والاحكام هذه في فقهه كائن عليه في الام بالنسبة لجعلا لئلا (قوله)  
بخلاف ما ذاقم يمكن الحج) يؤمن ذلك جوابا ليدفع السؤال عنهل ان خصا نذرا ان تضمنت  
على انسان بقدر معنى في كل يوم مدام النذرة جالوسه في السنة ثم يخرج عن الصرف لالتزم بالندفع  
يسقط النذرة مدام أعبر الى أن وسر أو يستقر فختل في أن وسر في ذبه وهو لا يسقط عنه النذرة مدام  
مصر العلم يتمكن البغ فاذا أيسر بعد ذلك وجب ادائهن حيثنوه بيق تصديقه في السار وعنه  
ما لم يتم عليه بينة بخلافه اه عش (قوله مطلقا) أي أو ما كان المنع بعد الاحرام أو قبله (قوله أو منعه)  
الحج) أي متعلقا به أو عاملا ولغيره اه معنى (قوله) أي منع نحو العدو (قوله يصح فيه) عبارة  
المنع في وقت معين لم يمنع فعل ذلك فيه اه (قوله كاسير الحج) التصور بذلك انه لا مني والمنع من  
الجموع وهذا التصور ومع قوله الآخر يقولنا كاسير يخاف يندفع الحج كالمصرع في ان الخوف المذكور  
لا يمنع الا كراهة المانع من الاضطرار فراجع (قوله وكان يكبره) الأولى حذف الهاء (قوله يخاف)  
السلام) أي كعدم الظهور ونحوه اه معنى عبارة البند عن قوله تعالى الصلاة يعني بكل وجه حتى يلا  
تخير ما لا يقتضي اجراء الا ان كان على قلبه على هذا بانه دفع بحث الزكوى اه (قوله استحكال الزكوى)  
الحج) وفي شرح الروض أي والمنع قال أي الزكوى وقوله ان الواجب بالندفع كواجب بالشرع عيشكل  
بتوفر الشروط لحله اعتبارها في الاستمرار وكلام العرح قال ولا يتبرع انما لغو في الزوم دون  
الاستقرار فكيف يقال ان عبارة مصرح في الاستحالة الثاني وان لم يجعل وجود ما ذكر شرط في الزوم  
فلتأمل (قوله لم يتمكن) أي حين النذر (قوله تمكن من الحج) يقى هذا عن قوله بعد الاحرام بالمنع  
الذي استظهر (قوله أي بعد تمكنه) قد يقال ان كان صغيره من البيع فلا فائدة في هذا التفسير لان  
فرض المسئلة التمكن من الحج كاسير به وان كان الاحرام فلا فائدة فيه أضاف الفرض المذكور مع  
التمكن من مجرد الاحرام لا يظهر كفايته في الوجوب فلتأمل (قوله وجوب القضاء) انظره في المرض مع  
ما تقدم فبما لندرسه فانظر والمرض انما لعدم وجوب القضاء (قوله كاسير الحج) التصور  
بذلك فله في شرح الروض عن تصور الجموع (قوله يندفع استحكال الزكوى الحج) قال في شرح الروض

الصوم بالندفعه على المنع من نيت الاكل لا كراهة لا يظهر



حتى يجوز من غير وجه  
في نذر أو بعده فكانت في  
شرح المنهج وفي نظر لان  
التصميم عند النذر انما يكون  
في المطلق وسواء ان المطلق  
ينصرف الى الجزى انصبه  
فلا يصح تعيين غير موعدا  
قروبه في معنى هذا المنهج  
اعتراضه بأنه لو قلنا به شيئا  
كان أولى (الزمج) ان  
كان مما يجعله لا يمكن محله  
أو ذهبه كمال الصورة  
لا تميز (المحكم) أى حرمها  
اذا طلقها على ما منع أى  
الى ما يمنع من عين والا  
فانه فله عمل الهدى  
قال تعالى هدايا بالغ الكعبة  
والتصديق (على من) هو  
مقيم أو سون (ها)  
من الضمير او الساكن  
السابقين في قسم المصلقات  
ويجب التصديق في الصور من  
بان عمل عدم على الامانة  
ويجوز في غيرهم الاتصال  
على ثلاثين صبيح  
اطلاق الهدى كونه جزيا  
في الاضحية لان الامانة  
النذر سلطانها  
واجب الشرع غالبها  
اطعامه وموخته البها  
فان لم يكن له ما يسع صفة  
فذلك سواء أقال أهدي  
هنا لم يصب بعد أهديا  
للمكتم اذا حصل الهدى  
في الحرم ان كان محررا  
يجزى انصحت به ذبحه  
وتقرنه عليه ورثتين  
الحرم فبعضه وأول الجزى  
اعطاه لهم ما كان ذبحه

أه في المسألة خلاف (قوله) حتى تعود من نفس الخ) خلافا للمنفى علوته وقوله والتصدق به يقتضى  
الاحتياط بكون ذلك الشيء مما تصدق به وان لم تصدق به فلا يهدى فيه بل فيسأل نذرا اهداء من نفس  
وطلعت على الصانع لكن قال البصري الاربعه بشرط فسمان يكون مما يهدى لا ياتى انتهى وهذا  
أظهر اه (قوله) وفيه نظر الخ) ما لم يقع شرح المنهج أو اذالت العين بالنقص كعبت هذه البدعة عن  
نوى والتصين كذلك لا ياتى انصرف المطلق الى الجزى فليأمل اه سم علوت البصري قوله لان التصين  
بعد النذر لم ينظر اذ الكلام هذا أى في شرح المنهج في اهدا منى مخصوص أى من حيث الجنس كان نذر  
اهدا صبرا أو نذرا ولا شك أنه شامل للملاجزى انصحت أو امانا أه أى النهاية كالنقص فهو فيما لو أطلق كالأقال  
فعل على ان أهدي شيئا أى ولم يبين له يديه فلهزم ما يجوز في الانصبة سلطان اه أتول ضفة هذا الجمع  
جواز تصين ما لا يجوز في الانصبة فيما اذا قلنا فعلى ان أهدي ضة مشل تصين الجنس فقط وهو مذكور  
خلاف ظاهر كلامهم ما يعنى المنفى ما يفهم عدم جواز (قوله) ادفع اعتراضنا الخ) في انصاعه كذا كر  
نظر لا يفتى ان التصميم أولى بلا شبهة اه سم (قوله) بمحله) أى النذر (قوله) لا تميز) أى تضاف السراودة  
(قوله) ان عين) أى فى النذر (قوله) والا فلا بالخ) كذا فى أصله رحمه الله تعالى والاهدوا فلا على عمل  
منه اه سيعر (قوله) فالبه) أى فى التصين مفوض الى رواية (قوله) انه عمل الهدى الخ) هذا هو الذى  
بعد مبينان على ظاهر القرآن لا بالنظر الى لاهيه اه رشدى (قوله) على من هو مقيم) أى قامه قطع السفر  
وهو أربعة أيام صحاح كايص به مقابلته المستوطن فنخرج الى الجزى اعطوا العجاج الذين لم يتبعوا  
بمكتبل عرفاء أربعة أيام لمرانه لا ينقطع ترصهم الا بعد دعوهم الى مكة بشيئا لافاة اه عرش وفى  
سم ما يشره (قوله) في المحصورين) ولولم يكن تصميمهم كدروهم وهما تاه فله يجب دفعه الى جلتهم اه  
سم (قوله) ويجب عند اطلاق الهدى الخ) علوت المنفى أو نذر هدايا أى أن يهدى شيئا محسنا ثم أو غيرها  
كان قاله على ان أهدي ضة أو زواى الى مكة أو الحرم زمجها الى مكة أو الحرم ولم ياتى التصديق على  
من بها أما اذا قلنا فعلى ان أهدي ولم يسم شيئا أو ان أهدي فانه يلزم ما يجوز في الانصبة جلاله معهود  
الشرع اه (قوله) غالبيا) ينبغي حفظه اه رشدى (قوله) وعليه اطعمه) أى قوله واطعمه كلامهم  
فى المنفى (قوله) لذلك) أى لتعلق الباقي اه معنى (قوله) سواء أقال أهدي هذا الخ) علوت المنفى وفى  
الان ان كان قال أهدي هذا فلو قطعته وان قال جلت هدايا فلا يصح منى لاجل مؤنة النقل ونسبه فى الصر  
لقتال واسحقه فله الرافى لكن يقتضى جله هدايا من قوله كاه الى الحرم فليقرن مؤنة كالأقال  
أهدى انتهى وهذا هو الظاهر اه (قوله) سواء أقال الخ) الظاهر انه تصميم فى المنفى اه رشدى (قوله)  
وجذب) أى فى أيام الضر اه معنى (قوله) أو لا يجوزى) كالتبليو شدة ذات عسوة حتى (قوله) ولو  
نوى الخ) ولو نذر ان يهدى شيئا فلا يوزى ذلك عيبا أو سعة أو أمانا هذا الذى لا ياتى التزم يؤخذ بمساراه  
يصدق بها فان أخرج جله لما تفرأ أفضل (تبيه) قد علم بمساراه بتبع اهدا ماله كالأى انصاعه الحرم  
ثم لو نذرهم ولم يخلصوا فترتبه فوعس القرية كان تاسى به الا غنا طر كالأى فى الصر اه معنى وقوله  
نوى ذات عيب الخ) فهو ماله يجب عند اطلاق هدى شيئا فلا كونهما يجوز فى الانصبة خلافا لما سمن  
أزواى أو ما وجبت أصابعه انتقدوا القبرى تاملوا تصور من زمن معين لاحتمال كونها فيه ما شاولد  
يقال لا يغايبه كذا كذا فترتبه شائع ذلك مع التبرأ ماله طلق فينبى انتقدوا هاتان ان شغلنا بها  
والا فلا يعلم ككتمانته بالمنفى (قوله) كذا وقع شرح المنهج وفيه نظر لان التصين الخ) ما لم يقع ان  
شرح المنهج أو اذالت العين بالنقص كعبت هذه البدعة عن نوى والتصين كذلك لا ياتى انصرف المطلق  
الى الجزى فليأمل (قوله) وبمقرنه فى معنى هذا المنهج اعتراضنا الخ) فى انصاعه كذا كر نظر لا يفتى ان  
التصميم أولى بلا شبهة (قوله) على من هو مقيم) ان أراد الاطعمة فلهما طعمه فلهما فلهما من لم ينقطع سفره  
(قوله) في المحصورين) ولولم يكن تصميمهم كدروهم وهما تاه فله يجب دفعه الى جلتهم

في نذرهم انقص بالبحر ولو نذر غير التصديق كما هو في سائر الكعبة أو غيرها



وقياس ما في قسم الصلاة فيه الصوم بوجه الصوم بوجه تخصيص ثلاثة في غير الصوم بوجه (أو) تند (موافق) أو نحوه (في بلد) ولو مكة (لم يتعين) فيلزم الصوم بوجه في أي محل شاعلا لا في محل يتصور (٩٥) تنظر في ما قبله فيها والظاهر عيب صوم

الهم فيها بل في بعضه  
(وكذا صلاة) ومثلها  
الاعتكاف كما نذر هابيل  
أو مسجد لا يتعين في كل نعم  
لو عين المسجد لقصر زومه  
وله فقه في مسجد غير دون  
لم يكن أكثر جماعة فيها  
ينظر خلافا لمن قبله لا  
أما أو بيتا المسجد لا  
قوة مقصودة في القرض  
من حيث كونه مسجدا  
فايزي كل مسجد ذلك  
ويظهر أن ما بين فيمن  
الزواجل كالقرض (الا  
المسجد الحرم) فيتعين  
الصلاة بالنذر لعظم فضله  
وتعلق السلبه وصحان  
الصلاة فيه عما تألف  
صلاة بل استلظمت  
الاعتبار كما بينت في مسألة  
مناسك المصنفات فيه  
بما تألف ألفا ألف الصلاة  
في غير مسجد الذي يتوالى  
وبه يتفق الفرق فيها وبين  
الصوم والسرادة الكعبة  
والمسجد حولها مع ما يد  
في قول جمع الحرم (وفي  
قول) المسجد الحرم  
(ومسجد الذي يتوالى)  
أشارت إليه في بعض  
الخصوصيات القبر الأصعب  
لأنه المال لا ثلاثة  
مسجد وينتفعان في  
كل الجهر التزم في باردة  
القبر الحرم (قلت الظاهر  
تعيينهما كالصالحين الحرم  
والقبر الحرم)

لا يتحقق اه (قوله) قياس ما في قسم الصلاة) أي وفي شرح والتصدق على من هم من قوله ويجب  
التعميم في الصوم بوجه الصوم بوجه (قوله) أو نحوه (أي كالقرض أو التسبيح والتليل (قوله) ولو مكة) أي  
قول المتن وكذا الصلاة في القبر (قوله) ولا تعلق (قوله) أو نحوه (أي كالقرض أو التسبيح والتليل (قوله) ولو مكة) أي  
وإن جمع القرب يتخالف فيه المستعمل في الصلاة في القبر أو التسبيح والتليل (قوله) أو نحوه (أي كالقرض أو التسبيح والتليل (قوله) ولو مكة) أي  
الح) يؤخذ من أن الصوم بوجه في مكة على قربة في غير هاهنا ضاعف الزواجل مقدر وضاعفة الصلاة  
أولاً بل بمجرد ما اتصل لحد مضاعفة الصلاة في نظر وقضه كلام الشارع في الاعتكاف أن المضاعفة  
تلتصق بالصلاة اه عش أقول ما عمن المتن آخراً من بعض المتأخرين صريح في الاحتمال الأول من أن  
مضاعفة الصوم وغيره من القرب في مكة مقدر مضاعفة الصلاة فيها عند القائل بتضاعف جمع القرب في مكة  
وما يذكر ما شاور في شرح الاستيعاب الحرام صريح في الاحتمال الثاني (قوله) وفيما لم يصح صوم الهم  
الح) يعني عدم التمتع وحده أنه لا يصح صوم الهم فيها على الإطلاق فإن كان أكثر زواجل ولا يتصل بجزء  
فيما فصل عن وجوه وهو صوم عدم التمتع اه رشدي (قوله) نذر هابيل (الح) مفتعل (قوله) ثم  
لو عين المسجد (الح) ينبغي أن يقال إن أطلق نذر القرض في المسجد لم يقفه فلو فرادى ولو عين مسجد  
يعينم يتعين وإن قيد بالجماعة لزم فقهه في جماعة ولو عين مسجداً يعني فقهه العدول إلى مكة جماعة أو  
أكثر حر اه سم (قوله) وإن لم يكن أكثر جماعة (الح) في الخادم والمثولة إذا انتقل إلى مسجد غير  
القرب عينه كان كانت الجماعة أعظم وأكثر جاز ولا فلا كذا قاله الثوري وعد جماعة اه انتهى  
سم (قوله) فيتعين إلى قوله وبما ذكر في المتن الأقوله بل استلظمت إلى المراد وقوله وينتالي  
المتن فيعين الصلاة أي مثلها الاعتكاف (قوله) وبه يتفق (الح) أي قوله ومع (الح) (قوله) وتسل  
جميع الحرم) الأصعب عند الثوريان تضعيف الصلاة به جميع الحرم ولا يتفصّل بالمسجد ولا يمكن كذا قاله  
ابن زبني الاعتكاف عن فتاوه عن الكوكب (رداداً أو قولاً) يتعقبه اه سديد عبارة المتن بتبيين المراد  
بالمسجد الحرام جميع الحرم لا موضع الطواف فقط قد جزم الماوردي بأن حرم مكة كمسجد هاني  
المضاعفة يتبعها المصنف مناسكه وجزءها الحادي الصغير ونقل الامام عن شخص أنه لو نذر الصلاة في الكعبة  
فصل في أطراف المسجد خرج من نذر لأن الجميع من المسجد الحرام وإن كان في الكعبة بزيادة فضله اه  
(قوله) وينتفعان (الح) عبارة أنها به أي لا يلزم فيها إلا أن اه أي فيكون التذمكر هاهنا في  
الجنان أن المراد بالنتي في الحديث الكراهة عش (قوله) تلك المضاعفة تعالج في الفضل (الح) عبارة  
المتن والروض مع شرحه تنبيه لا يميز صلاة واحدة في هذا المسجد عن أكثر منها فلو نذر ألف صلاة  
في مسجد لم يميز صلاة واحدة في مسجد الذي يتوالى بصل في مسجد الذي يتصل لا يميز أنه الصلاة  
في غيره وإن عدلتها يكون نذر اعتكاف القرآن نذر أقل هو الله أحسن نذر ثواب عدلت ثلث القرآن اه

لا يجوز صرفه للتفري في كاسه به جمع يتعمون اه وقضيته لو كان جميع أهل البلد قضاوا القائل نذر  
(قوله) ثم لو عين المسجد لقرض (الح) ينبغي أن يقال إن أطلق نذر القرض في المسجد لم يقفه فيقول  
فرادى ولو عين مسجداً يعني به وإن قيد بالجماعة لم يقفه في جماعة ولو عين مسجداً يعني فقهه العدول  
إلى مكة جماعة أو أكثر حر (قوله) لقرض) الظاهر ولو غير جماعة قد نذر وقوله ويظهر أن الحرم لكن قوله وإن  
لم يكن أكثر جماعة بشر خلاف ذلك (قوله) وإن لم يكن أكثر جماعة) في الخادم والمثولة إذا انتقل  
إلى مسجد غير القرب عينه كان كانت الجماعة أعظم وأكثر جاز ولا فلا كذا قاله الثوري وعد جماعة تعالج  
ويظهر كلامه يعني الثاني يدل على أنه يلزم الصلاة في الحرم في المسجد الذي عينه بالتذمكر كانت في جماعة  
أنه يستلزم أن يصلح جميع جماعة أكثر منها اه وهو يشعر يلزم الجماعة عقول صور كالتسليم أنه نذر القرض

وقد اعلم) والآخر في المتن يتلوا ولا يمانع من ظاهر وقوم مسجد كمنه لا مسجد الذي يتنقسم الأصعب ولا عكس فيها مما كان  
الحاجة إلى تعالج في الفضل فقط لا في الحيل من مذمور أو قضاها جاعاً





[illegible]

بني الخ (قوله وصيها) أي في النذر (قوله على فلان) متعلق بقوله أن تصدق (قوله ذلك) أي التصديق بهذا الخبر من ديننا على فلان (قوله كالم) أي أو أثل الباقى شره وان لم يطقه بني الخ (قوله ولم يرها) أي لم تنزل على فلان أن كان مجزئاً وقد مال وقال الزند ١٥ سم (قوله وأما من منهما التبعيد) أي ولا تعبد في النذر لمن وكذا المصود (قوله وظاهر كلام الإمام الخ) الظاهر أنه من مقول قال (قوله لما تقرر) أي نعم (قوله فاف للنزود) أي قبل تعلم المدعى (قوله) مستقووته (الخ) ساقى ما فممكن بنى أن يقول بأنه لم يستحق الخ (قوله أو التذو) أي أو لمنا التذو (قوله الملت) صفاً موصى به (قوله قبل القبول) متعلق بالملت (قوله زل على الحمر) أي نصيبه على الأشاعة أي على النصف الشائع بينو بين شريكه حتى يصح النذور في نصف نصيبه فقط (قوله غريبة) بالنسبة للصحة من الغريبة (قوله يتخلف الجهال) أي من القضاة بين الأغبياء أي من الأوزاج والوزجات (قوله وعنه الأذوى) أي الصحفى العبرى الخ أي من لا يعرف من علمها وقوله ذلك أي قولنا بن عبد السلام (قوله وجرو عليه) أي حبس الأذى الزركشى وغيره أي لعدم احتضارهم في قواعد بن عبد السلام (قوله نحو يبيع) أي كونه (قوله انتكاف) أي جوار هذا الاستفهام (قوله مملأ وأائل البلب) أي من اعتدال الأرقام في صاحب التذو وقيل الفصل أي في تعليق العتق بالشعاع بالتقدم (قوله بهذن) أي التذو والكفارة (قوله لم حلهما) أي التذو والكفارة فحازا زلة المصنف (قوله دمر) لعل

عن يودا أو حرامشي إلى الهلاك أو إلى ميع التهم وفيه منظر (قوله ولم يرددها التنوير) فاعلم أن التنوير على فلان أن كان بعينه لم يرد بالدار والآراء (قوله وفرق أيضا الخ) الفارق شرح الروض (قوله وأوردته صلاة فركعتان الخ) قال في الروض ولو شئنا أن نعلم في وقتين فصلي أو بعافني الاستعانة يودا اه قال في شرحه

( ١٣ ) - ( شرواف و ابن قاسم ) - ( عاشر )  
 مدنيہ فلقہ معتقہ الفکر جہ تادیع اعلیہ فقال انما رتبتہا واما الجمل علی القتل قبل یمنان فنی علیہ کلام عدم بخالف فقہائہ أخذوا  
 من قول ابن عبد السلام فی قواعدہ لفظی العری بکلماتہ علیہا لا یعرف معناہا شرعا کانت طلاقا لیسۃ کان لفظہ الاذلا شیعہ و لہ جملہ اللفظ  
 حتی قصدہ و کثیرا ما عالج الجہال بین انخیالہ لا یعرفون مدلول اللفظ الخلط و یحکمون بحسن الجہل ہذا القاعدة او و بحسن الاذری فی  
 العموی والرقی لعدم احتضار ما قلنا و جوی علیما و کئی وغیرہ فی غور ان فی مرضی فعل عتی هذا لہ اصم نحو سہ قبل الشفاء  
 اختصارہ المتأخرون والوجه کما علی ما مر أوائل الباب و قبل الفصل عدم الجمع لفظی الذوات لہ تم ان بان عدم الشفہ کان ما قالہ  
 یقتضی ہن محض التسمیہ أخذ ما مر قبل الفصل لان العزہ عما فی نفس الامر و حین فی عدم الصیغۃ الذکر کر عدمہ الا ان قلعہ ما مر قبل  
 الفصل و ہذا یصح بین کلام المتأخرین المتفاتی فی غوڈ لولہ و ذلذا التصدیق یحسر نہ نہ انما لفظی خستہ و لم یسن المصدق علیہ لزم الامام  
 مطالبہ بقتل الرافی و لم الامام نہ وجہ اولا یؤدی الی کلامہ الباطنہ بنفسہ لہ ان قوله اما ان تقر نہ بنفسہ لولہ ان دفع الی حتی  
 افرق وجہان یجریان فی المطالبۃ بالذکر و الکفارۃ انما اذا الصف الاصح وجہ ہذا القول اذ لا المنکر و نظروہ ما بن الرضۃ بانہ لا یجب  
 الوفاء من غیر و انما جملہ ما علی کفارۃ عینی سبہا و نصوص فیما لا یقر و مر فی ہذا مرید فی راجعہ (اد) نذر (ملاختر کتبات)



(الجماعة) فيما تشرع فيه  
من قرض أو قس (أو) فضل (أو) زنة  
ذلك لا يفسد به وضوءه  
وتقسيمهما هذه الثلاثة  
بالفرض إنما هو الخلاف  
ومن ثم أخذتم تعطيل من  
أخذتم تقسيدا للحكم بذلك  
(أو) تنبيه (أو) علم أرضا بطا  
للتطويل للتمتع بالنذرنا  
فيحصل أن يضبط بالعرف  
وفي نظر لاه أمري فلا  
يضبط بالعرف والقي  
يظهر أنه يجوز بأدنى بادة  
على ما يسن لأمم غير  
محصور من الاقتصار عليه  
وأما قول البقعي جعل  
وجوب التطويل إذا لم  
يكن أماما مكان لا تنصر  
جاءت في الأصل بلزمة التطويل  
لكراهته فهو وإن كان فيه  
إشارة لما ذكره الآن  
كراهة أدنى بادة على ما  
يسن لأمم غير المحصورين  
لاقتصار عليه متنوعة  
وحثذ فيسقط ما يجتهد  
(والصحيح اعتقاد النذر بكل  
قربة لا تجب ابتداء كعبادة)  
لمرض تسن عبادته  
(وتشيع جنازة أو السلام)  
أي ابتداء حيث شرع  
وكذا جوابه ما لم ينعين لما  
مر في فرض الكفاية قال  
وحذفت قول الحرز على  
الغير لانهما الاحتراز عن  
سلامة على تقسيمه دخوله  
يتناول ولا يصح فاهما  
سواء انتهى وتوابعه الأذرى  
بان سلامة على تقسيمها

طول قراءة الصلاة ولو نذر تمام الصلاة أو قصرها في السفر مع أن كل منهما أفضل ولا نلنا  
يكره به في الأثر ولو نذر العلم في التوافل أو استعجل الرأس أو التمسك في الوضوء أو الفصل أو غسل  
الرجلين مع ذلك يكره به في الأثر أيضا اه زاد الرض أو يصدق التلاوة والشكر عند قسمهما اه  
(قوله في صلاته الخ) أي وأولجها اه معنى (قول المتن والجماعة) ويخرج من عهد ذلك الاقتداء  
في جز من صلاة تنصيح الحكم الجماعة على جميعها اه عش (قوله أو نذر الجماعة الخ) لوصلي فرادي  
سقط الأصل وينبغي أن تبقى الجماعة تزيمه جماعة لاجل حصول الجماعة ولو بعد خروج الوقت  
وان امتنع إعادة الخروج الوقت في غير النذر اه سم عبارة المفتي تنبيهنا على الوصف  
المقرر كان صلي في الأخيرة مفردا سقط عنه خطاب الشرع في الأصل وبقي الوصف ولا يمكنه الامتنان  
به وحده قطب الأيتان به تابعه وصفه كرم في الأثر أو تبعه القاضى والتولى وقال القاضى أو الطيب  
يسقط عنه نذره أيضا لأنه ترك الوصف ولا يمكن فساده قال ابن الرضعة الأول ظهر إذا تم قبل أن يفرض  
الأولى أو الأخرى الثاني قال شطنا وقد يجعل الأولى على ما إذا ذكر في نذره الظاهر مشلا والثاني على ما إذا  
ذكر فيه الفرض انتهى والأوجه ما ذكر صاحب الأثر اه (قوله ثم بذلك) راجع للسائل  
المذكورة اه معنى (قوله وتقسيمه الخ) أي في فرضه أو أصلها ولو نذر القرائة في الصلاة فقرأ أصل  
الشهادة أو ركعة واحدة قلها تمام حسب اه معنى (قوله من ثم أخذتم) أي من كون التقيد بذلك  
أنما هو الخلاف أخذتم أي من التقيد بذلك (قوله تقسيدا للحكم) وهو الزاد بذلك أي بالفرض (قوله  
يجزئه) أي في الخبر وعن عهد النذر (قوله أو ما قول البقعي الخ) اعتمد المفتي (قوله إذا لم يكن لماما في  
مكان الخ) أو قصر أو لم يرضوا بالتطويل اه معنى (قوله فيسقط ما يجتهد) أقول ناظر الطول فيسقط كنه  
على تطويل قراءة الصلاة وقد بينه كنه على تطويل قراءة الأولى بقدر البقرة والثانية بقدر السجدة  
وكنه على تطويل يزيد على ما يسن لأمم غير المحصورين فلا ينعقد نذره فاجتهد البقعي جميع محمول على هذا القسم  
التطويل في القسم الثاني لمام غير المحصورين فلا ينعقد نذره فاجتهد البقعي جميع محمول على هذا القسم  
فقط ان سلم الشارع عدم كراهة أدنى بادة حيث تدعى سقوط ما يجتهد ما جته اه سم (قول المتن  
لا تجب ابتداء) أي لا يجب فيها ابتداء وسيأتي بحقره وبه يرفع ما قد قال به مفهوم قوله لا تجب ابتداء  
معه نذر صلاة جنازة إذا تعين عليه عدم وجوبها عليها بدمه قد مر دم محتملها اه عش (قول  
النذر والسلام) أي على الغير أو على نفسه داخل يتناول المفتي ونمايه (قوله قال) أي للمصنف في الفتاوى  
(قوله على الغير) مقول الحرز (قوله ولا يصح) أي ذلك الاحتراز (قوله ونمايه الأذرى الخ) لعل هذه  
الناظر احتياطان المصنف يدع تناول إطلاق السلام سلامة على نفسه بل كلاما مشعورقوي بان المراد  
إدخال ما ذاع بين السلام على نفسه فامل اه سم عبارة السيد عرك أن تقول مراد الألام التورى كما  
هو الظاهر المتبادر من عبارة ان التقيد الواقع في الحرز يومه ولو نذر السلام على نفسه لم ينعقد ولو بصيغة  
لله على أن أسلم على نفسه إذا دخل البيت نالها هذا واضح لا غبار عليه لو اتراع قسمه بما ذكره من موافق  
مر (قوله أو نذر الجماعة الخ) لوصلي فرادي سقط الأصل وينبغي أن تبقى الجماعة فتكون تلازمه على أنها  
جماعة لاجل حصول الجماعة ولو بعد خروج الوقت وان امتنع إعادة الخروج الوقت في غير النذر اه  
(قوله فيسقط ما يجتهد) أقول ناظر الطول فيسقط كنه على تطويل قراءة الصلاة وقد بينه كنه على تطويل  
قراءة الأولى بقدر الثانية بقدر السجدة ولا ينعقد على تطويل يزيد على ما يسن لأمم غير المحصورين  
زادة طهره أو قدره وضوءا خلافا في كراهة التطويل في القسم الثاني لمام غير المحصورين فلا ينعقد نذره  
فاجتهد البقعي جميع محمول على هذا القسم فقط ان سلم الشارع عدم كراهة أدنى بادة حيث تدعى  
سقوط ما يجتهد ما جته (قوله ونمايه الأذرى الخ) لعل هذه المناظر احتياطان المصنف يدع تناول إطلاق  
السلام على نفسه بل كلاما مشعورقوي بان المراد إدخال ما ذاع بين السلام على نفسه فامل (قوله أيضا)



المجموع عز ومعدون شاهد العلماء والأولياء أي فلا ينقدون عليها كآلاف ابن عبد السلام انتهى ثم قال  
في شرحه وقد ردنا الزاني في انعقاد تنظيف المسجد من الأذى والتأخر الاستعلاء مقر بما انتهى وقوله  
السابق بل ينبغي أن يكون قربة بغيره بالنظر الخ ينبغي أن يعبر عنه في شاهد العلماء والأولياء كما كان فيه  
وقد نقلنا من كذا كذا في الأصل اه سم (قوله والواجب الصبي الخ) عطف على ما وجب من الخ (قوله  
كلم) الأولى فلا ينقد كالم (قوله أن لا ينقد) أي لا ينقد اه عش (قوله أن لا ينقد الخ) الأولى ولا ينقد  
(قوله فانه لا ينقد) ولولا أن نشي فيهم معنى فقه على تجسيز كتمان لم ينقد أو نزل الاعتكاف صائغا  
لما جزمنا أو قرأنا الفاتحة إذا عطف انعقادون لم تكن به فانه كان عطف في نحو كرم غراها بعد صلاته أو  
في القيام قرأها لا تذكر وهذا لا ينقد اه وأن يحدد الله عطف به انعقاد أو أن يحدد الوضوء عند مقبلة  
فكذلك أي انعقاد اه نهاية عبارة الخ وأورد على الضابط ما لو قال ان شئ فيهم معنى فقه على أن يعمل  
ركعتا في مكان الأصغر في بلد آخر ومنعده انعقاد له ليس يتر بتم حيث قلنا فيجب تجسيز الركعة كان  
استندت بسبلة المستحقين بها أو التمسوا من الزك أو قوم الساعي قبل تمام حوله فينبغي كمال الانسوى  
وغيره معتد به ولو نزلنا على في أفضل الأوقات فقباس ما قاله في الطلاق له القدرا وفي أحب الأوقات إلى  
الله تعالى قال الزك كشي ينبغي أن لا يصغر نذره والذي ينبغي الصنو يكون كثره في أفضل الأوقات ولو نزلنا  
يعبد الله عبادة لا شر كعبها أحد قبل بطوف بالبيت وحده موقبل على داخل البيت وحده وقيل ينزل  
الأمارة الضميمة فان الامام لا يكون الا إذا كان نذرهما واحد فقد قام بعبادته أي أعظم العبادات وينبغي  
أنه يكتفي أي واحد من ذلك ولو لم يكن من أن البيت لا يتجاوز طائفة ذلك أو غير محدود لان العبادة بما في ظاهر

الحال اه  
(كتاب القضاء) \*  
بالد وهو لغة الحكم الشيء  
وامسأله ونهالمان آخر  
كلوى والخلق وشربا  
الولاية الالهيّة وأحكام  
المقرب عليها أو الزام من له  
الالزام يحكم الشرع يخرج  
الاعتناء والأصل فيه  
الكتاب والسنة واجماع  
الامتوى في الخبر المتفق عليه  
ان الحكم الحاكم أي أراد  
الحكم فاجتهد أمسأله  
أمران وان الحكم فاجتهد  
أنطافه أمرور واية  
معهمة على الأولى فله مشرة  
أجور قال في شرح مسلم  
أجمع المسلمون على أن هذا  
في ما حكم عالم مجتهدا متعبر  
فانهم يصحح أحكامهم  
واقى أصول وأحكامها كلها  
معهمة ولا خلاف في مقتضى  
وذكر في الأوامر الحاكم  
والسبق خبر القضاة ثلاثة  
قاضي في الجنة وتشتغل في  
النور وشر الأثر بأنه يعرف  
الحق وقضى به ولا تخبر  
بمن عرف وجهر ومن ضعى  
على جهل

المجموع عز ومعدون شاهد العلماء والأولياء أي فلا ينقدون عليها كآلاف ابن عبد السلام انتهى ثم قال  
في شرحه وقد ردنا الزاني في انعقاد تنظيف المسجد من الأذى والتأخر الاستعلاء مقر بما انتهى وقوله  
السابق بل ينبغي أن يكون قربة بغيره بالنظر الخ ينبغي أن يعبر عنه في شاهد العلماء والأولياء كما كان فيه  
وقد نقلنا من كذا كذا في الأصل اه سم (قوله والواجب الصبي الخ) عطف على ما وجب من الخ (قوله  
كلم) الأولى فلا ينقد كالم (قوله أن لا ينقد) أي لا ينقد اه عش (قوله أن لا ينقد الخ) الأولى ولا ينقد  
(قوله فانه لا ينقد) ولولا أن نشي فيهم معنى فقه على تجسيز كتمان لم ينقد أو نزل الاعتكاف صائغا  
لما جزمنا أو قرأنا الفاتحة إذا عطف انعقادون لم تكن به فانه كان عطف في نحو كرم غراها بعد صلاته أو  
في القيام قرأها لا تذكر وهذا لا ينقد اه وأن يحدد الله عطف به انعقاد أو أن يحدد الوضوء عند مقبلة  
فكذلك أي انعقاد اه نهاية عبارة الخ وأورد على الضابط ما لو قال ان شئ فيهم معنى فقه على أن يعمل  
ركعتا في مكان الأصغر في بلد آخر ومنعده انعقاد له ليس يتر بتم حيث قلنا فيجب تجسيز الركعة كان  
استندت بسبلة المستحقين بها أو التمسوا من الزك أو قوم الساعي قبل تمام حوله فينبغي كمال الانسوى  
وغيره معتد به ولو نزلنا على في أفضل الأوقات فقباس ما قاله في الطلاق له القدرا وفي أحب الأوقات إلى  
الله تعالى قال الزك كشي ينبغي أن لا يصغر نذره والذي ينبغي الصنو يكون كثره في أفضل الأوقات ولو نزلنا  
يعبد الله عبادة لا شر كعبها أحد قبل بطوف بالبيت وحده موقبل على داخل البيت وحده وقيل ينزل  
الأمارة الضميمة فان الامام لا يكون الا إذا كان نذرهما واحد فقد قام بعبادته أي أعظم العبادات وينبغي  
أنه يكتفي أي واحد من ذلك ولو لم يكن من أن البيت لا يتجاوز طائفة ذلك أو غير محدود لان العبادة بما في ظاهر

الحال اه  
(كتاب القضاء) \*  
بالد وهو لغة الحكم الشيء  
وامسأله ونهالمان آخر  
كلوى والخلق وشربا  
الولاية الالهيّة وأحكام  
المقرب عليها أو الزام من له  
الالزام يحكم الشرع يخرج  
الاعتناء والأصل فيه  
الكتاب والسنة واجماع  
الامتوى في الخبر المتفق عليه  
ان الحكم الحاكم أي أراد  
الحكم فاجتهد أمسأله  
أمران وان الحكم فاجتهد  
أنطافه أمرور واية  
معهمة على الأولى فله مشرة  
أجور قال في شرح مسلم  
أجمع المسلمون على أن هذا  
في ما حكم عالم مجتهدا متعبر  
فانهم يصحح أحكامهم  
واقى أصول وأحكامها كلها  
معهمة ولا خلاف في مقتضى  
وذكر في الأوامر الحاكم  
والسبق خبر القضاة ثلاثة  
قاضي في الجنة وتشتغل في  
النور وشر الأثر بأنه يعرف  
الحق وقضى به ولا تخبر  
بمن عرف وجهر ومن ضعى  
على جهل

(قوله أما غيره الخ) انظر هذا الاطلاق مع ما يأتي قوله في غيره

والذي يستند إليه المأهرم في الشرع وأما قوله في المصنف المقتضى فانه مستعمل في من ثم كان القضاء محققا من الاستحالة  
 اقتضاه بانه (هو) أي قوله من متعدد (١٠٢) صليح فيما استخدم (فرض كتابه) بل هو أسمى فرض التكاليف حتى قال القرافي

الحق ولو لم يكن الحكم كرجل قضى الناس على جهل اهـ (قوله الذي يستند إليه) أي الحكم الذي يستند  
 القاضي إليه اهـ معنى (قوله محقق) أي مع القياس محقق (قوله أي قوله) لعله بمعنى التحصيل والانسباقي  
 ان قوله غير شرط اهـ رشدي (قوله فيما استخدم) ان رجوع هو القضاء على حذف مضاف أي قبول فلا  
 استخدام والحكم بالاستخدام يحتاج الى اطلاق القضاء بمعنى القبول اهـ سم (قوله بل هو أسمى) أي أعلى  
 اهـ عن (قوله وذلك) الرجوع الى المتن (قوله لان طابع البشر) القوة ومن صريح التوليد المقتضى (قوله)  
 على التظلم) أي يمنع الحقوق وقوله والامام مشغول بالمعنى فلا بد على فصل الخصومات بنفسه اهـ معنى  
 (قوله اما قلده) أي لو لم يكن يقوم به اهـ عن (قوله فورا) الاولى تنحصر على على الامام (قوله ولا يجوز  
 ان لا يملك) والمطالب بذلك الامام أو من فرض الامام الاختلاف كقاضي الاقليم اهـ عن (قوله)  
 لان الاختصاص (المع) يؤخر من هذا التعليل أن المراد انه لا بد أن يكون بين كل أحد وبين القاضي مسافة  
 العدوى فاقول اهـ سم (قوله قال البلقيني) المع عبارة انتهية آيا فيضا القضاة الخ فرض عين كافة البلقيني  
 اهـ (قوله بين المتنازعين) أي بعد ذلك ما كاهو ظاهر وقوله على الامام يعلم من ان الامام له حكم القاضي  
 في القضاء وما يرتب عليه وقوله وأما به أي من القضاء كاهو ظاهر اهـ رشدي (قوله) ويشترط القبول  
 (المع) عبارة انتهية ولا يعتبر القبول لفظا بل يكفي فيه المشرع بالفعل كالوكيل كافتى به ابو القرحماته  
 تعالى ثم ورد بالرد اهـ (قوله واحد) القوة وفيه نظر في المقتضى الا قوله ولو يذله وقوله ما يمكنه وان  
 خلف وقوله أو لم يزل عليه (قوله بان لم يبلغ غير) أي بان لم يوجد في التخصيص القضاء غيره اهـ شرح  
 الروض والمراد بالتحصيل له ودون مسافة العدوى عن (قوله فاضلا عما يعبر) ظاهره وان كثر المال  
 ولم الفرق بين هذا وبين المواضع التي صرحوا فيها بسقوط الوجوه بحث طلب من المال وان قل ان  
 القضاء يرتب عليه مسافة علمه للمسلمين فوجبه ذلك القياس بتلك المسافة فلا كذلك غيره اهـ عن قول  
 قضاه من المقتضى والاسنى عدم وجوب بالذيل (قوله ولم يطلب) أي القضاء اهـ سم (قوله لم) أي التعين  
 القضاء (قوله وليس) أي الامتناع فسق العمل المراد انه لا يصح شققة والاقتضيل لا يساعد ظاهر العبارة  
 اهـ رشدي (قوله) ثم بحث لا ذرى (المع) عبارة انتهية والاخر بوجوب الطلب وان ظن عدم الاجابة  
 خلافا لا ذرى أنهما قولهم يجب الامران وعادة المقتضى ومحل وجوب الطلب داخل الاجابة كما يجب  
 (قوله فيما استخدم) ان رجوع هو القضاء على حذف مضاف أي قبوله فلا استخدام والحكم بالاستخدام  
 يحتاج الى اطلاق القضاء بمعنى القبول (قوله لان الاختصاص من قوه لم يقتض) يؤخر من هذا التعليل ان  
 المراد انه لا بد أن يكون بين كل أحد وبين القاضي مسافة العدوى فاقول (قوله) وبه فارق يتأمل مع  
 وجوب المسافة في الغياب للاستفهام الآن يقال ان الاحتياج للاستفهام دون الاحتياج للقضاء مع انه  
 لو كان بين كل قاضين فوق مسافة العدوى فاقول شرط أن يكون بينهما مسافة العدوى فتلا كاهو قضية  
 امتناع ان لا مسافة العدوى عن قاض وقضية القاطنة لقوله اعتبار مسافة التصديق كل قاضين فلتأمل  
 وبما بين شرط ما ذكر بل الذي شرط ان لا تتجاوز مسافة العدوى من قاض وهذا محقق اذا كان  
 بين القاضين فوق مسافة العدوى ولا يقال هذا بل محمول الى انتهاء الفرق بينهما بين المقتضى له  
 واضع قائله (قوله اذا كان فيه تظليل) فالعامة مقتضى (قوله ويشترط القبول لفظا) لا يعتبر القبول  
 لفظا بل يكفي فيه المشرع وان قيل كالوكيل كافتى بذلك فتعاليه ان لم يزل ثم ورد بالرد اهـ رش (قوله)  
 ولم يطلب) أي القضاء (قوله) ثم بحث لا ذرى انه لو ظن عدم الاجابة لم يلزمه الطلب وفيه نظر (المع) ثم توهم  
 عدم الاجابة حيث انقطع الاحتمال قطعاً فيحتمل عدم وجوب الطلب فان أوجبنا عند الظن وكذا يقال

له أفضل من الجاهل وذلك  
 للاجتماع مع الاضطرار اليه  
 لان طابع البشر مجبوع على  
 التظلم وقتل من يخاف من  
 نفسه والامام مشغول بما  
 هو أهم منه فوجب من  
 يقوم به فان امتنع الصالحون  
 له منه انما هو واجب الامام  
 أحدهم اما ما قد يفرض  
 عين على الامام فورا في  
 قضاء الاقليم وعلى خاص  
 الاقليم فيما عجزت كلياته  
 ولا يجوز ان لا مسافة  
 العدوى عن قاض أو  
 خليفته لان الاختصاص  
 فوقها مشق وبه فارق  
 اعتبار مسافة التصديق  
 كل مقتضى قال البلقيني  
 واجماع القضاء بين المتنازعين  
 فرض عين على الامام أو  
 نائبه ولا يحل له الرجوع اذا  
 كان فيه تعطيل وقطول  
 فراق ومن صريح التولية  
 ولينك أو قل ذلك القضاء  
 ومن كاتبا عسوت أو  
 اعتقدت علمك فيو بشرط  
 القبول لفظا وكذا فورا في  
 الحاضر وعند بلوغ الخبر  
 في غيره وهذا ما في الجواهر  
 وغيره لكن اما ما قلناه من  
 المارودي ع الله ياتي هنا  
 ما روي في كل قضية الشرط  
 عدم الرد (فان تعين) له  
 واحد بان لم يبلغ غيره (لزمه)  
 طلبه ولو يذله لان تدبر

عليه فانه لا يعتد به في النظر فيما يظهر وانما في المبدأ أو علم ان الامام عليه ولم يطلبه من قبل عليه الطلب والقبول  
 والقول ما يمكنه امتنع أحده الامام وليس امتناعه حقيقة لانه غالباً إنما يكون يتأول لم بحث لا ذرى انه لو ظن عدم الاجابة لم يلزمه الطلب  
 وفيه نظر قوله فان أوجبنا عند الظن في المسح ولعل هنا مقلد للفرق

وقولهم يجب الامر بالمعروف والنهي عن المنكر لا يختص به صريح وجوبه بالعلماء وان علم لهم لا يحسمه (والا) يعني علم منظر (فان كان غيره أصح) من الاصح طلبه وقبوله ان وقت بنفسه فان سكت (وكان يتولاه) أي يقبله (١٠٣) لذا اوليه (فلمضول القبول) اذا دلله

الافرى فان تحقق أو لم يتحقق فلهذا جعلنا ما علم من فساد الزمان وانما لم يلزمه اه وعمله سم لم  
تتقن عدم الاجابة بحيث تنقطع الاستعمال فخطا فعل عدم وجوب الطلب بان أو حينما عند التل  
وكذا يقال في الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر بعدم الاستمال ففضل عدم وجوبه وقد يفرق بينهما اه (قوله  
صريح وجوب الطلب بالخ) ويمكن الفرق اه سم (قوله لا يمتنع عليه) أي لو جرد غير سم اه  
مغنى (قوله أي بغيره) والاقوة وتستند قولنا في المغنى (قوله لا يمتنع عليه) أي المصنف بصفاته لقضاه هو  
غير الامل اه مغنى (قوله لا يمتنع عليه) يظهر مع انتفاء الكراهة والقاس بغيره بان الخلاف في  
جواز القول وقد يقتضي قوله لا يمتنع عليه القول بلا كراهة فهو انما ممتنع فيه اه عني أقول وعرض  
بالكراهة قول الشراح لا يمتنع عليه وهو وجود الفاضل المخوف شرع المنهج أو كان مغضولاً لم ينسج  
الاضل من القول كرها أي الطلب بالقوله اه (قوله اذا بذله سم غير طلب) كان يمكن ترك هذا  
التسديد لان القول مع الطلب بان كرها يسأتى اه سم (قوله من استعمل علما الخ) دخل فيه كل من  
تولى أمراً من أمور المسلمين وان لم يكن ذلك شرعاً اكتسب ما في الاسواق والبلدان ونحوها اه عني  
(قوله اذا كان الفاضل مجتهداً) قد يقال مع وجوه المجتهد لا يفرق بينه وبين غيره من الكلام فبما لا ينقض  
في التولية بالشرع كقوله في نظره اه سم (قوله وتخرج) في المان في المغنى الاقوة ولا يغير الفاضل هنا (قوله أو أقرب  
الى القلوب) عارضه في القول قال عني أي لقبول الخصم ما يقتضي عليه أهله وهو مقر بمن الاطوع  
لانهم أمة أكثر طاعة بان يكون طاعة الناس اه أكثر من طاعتهم لقوله اه (قوله أو أقرم مجلس الحكم)  
أوصافه والافضل غالباً وهو معاً والافضل مريض اه مغنى (قوله لخطره) على الكراهة (قوله لا يمتنع  
وقيل يحرم) استكمل الامام به اذا كان النصيب أكثر فبحرم طلب الجواز وتقليد هذا سؤال الصدقة  
في المسبقة لا يجوز ويجوز اعطاء وعلى الاصح اذا علمه باختيار المعلى قالوا كالعالم اه مغنى (قوله  
ورتل) الخ قول الممنوع والاعتبار في النهاية الاقوة ومع الوي يحرم (قوله لا يمتنع عليه) ولا يلزم معنى  
الاصح لانه قد يفرق بينه وبين غيره نهاية ومغنى (قوله بل قال البقيني الخ) عبارة بانه يمتنع عليه بكافة البقيني  
الخ (قوله قال البقيني يتبالح) هو متفق عليه الا في الوجدان حيث لا يمتنع عليه الاسباب الخ فانه قيل  
هذا محمول على ما اذا وجد أحد دلالاته بغيره من البقيني مع ما في المتن اه سم أقول وكذا قول  
الشرح بلا كراهة يتفق فيما يأتي (قوله لم ينسخ) الخ قول الممنوع والاعتبار في المغنى الاقوة كالمبارح حسن  
الوي يحرم الطامع وقوله في المتن (قوله لا يمتنع عليه) هو الفاضل مبدوء بالكرام لم يمتنع به  
اه عني (قوله على الولاء) وفي هذا المتعارف أنه يجوز أخذ الزرع في القضاء موسباتاً بياض ذلك اه  
مغنى (قوله وكذا نضاعت الخ) صريح في أن القول حينئذ مندوب ولو قيل وجوبه لم يبعد اه عني

غير مستطاع إيمان عليه أي كافي الحديث ثم انضاف على نفسه ما لا يحتاج إلى التنازل وجمعا زكوى (و يندب) له القبول (و الطالب) القضاء بحيث آمن على نفسه من كل ما ظهر ظاهر (ان كان خلافا) أي غير مشهور بين الناس يعلم (برجوه) ينشر العلم ووقع الناس به (أو) كان غير الحامل (باعتقاده) إلى الرق من بيت المال على الولاية وكذلك انما ضاعت حقوق الناس

يعتبره جاهل أو جاهل بقوله  
 عليه أو غيره من أركانها  
 (والا) يوجد أحده  
 الأسباب الثلاثة (فالاول)  
 ترك أي الطلب كالتبول  
 لما تضمنه الخبر من غير  
 لجنة وهذا هو بيان استماع  
 أئمة السلف الصالحين  
 (قلت ويكره) في الطلب  
 والتبول (على الصحيح والله  
 أعلم) ولورود في خصوص  
 في موعده جلت الأخبار  
 المستدرة منه كالخبر الحسن  
 من ولى القضاء فقد ذبح  
 بغير سكن كناية عن عظيم  
 خطر المزدى في الخلق  
 هلاكه وبمع كونه كناية  
 عن على رفضه بقباض  
 الحق المؤدى إلى إيذاء الناس  
 به بما هو أشد من ذلك الفرج  
 ويحرم الطلب على الجاهل  
 وعالم قصد انتقام أو إرضاء  
 ويكره أن يطلب المباحات  
 والاستعلاء كذا قيل والأوجه  
 أنه حرام قصد هذا أيضا  
 هذا كله حيث لا فاض  
 متسولا وكان المتولى سارا  
 أم صالح متولى فصرم السبي  
 في عزه على كل أحد ولو  
 أقبل ويقضى به الطالب  
 ولا يؤثر بطلبه مع الطالب  
 من قصص عليه أو تدينه  
 لكن لا تحتفظ بطلبه من  
 يتعين ولا يوجب حرم عليه  
 بذه ابتداء لا دواما إلا  
 يزيل ويسن بذه لغير  
 صالح وينفذ العزل وان أم  
 به المزل والتولية ون  
 حرم الطلب والتبول مطلقا

(قوله بتولية الجاهل) أي أو عاجز له معنى (قوله الأسباب الثلاثة) هي قوله ان كان كلاً من ثلاث الخ قوله  
 أو محتاجاً لقوله وكذا لوضاحتها له عش (قوله أي الطلب كالتبول) ان كان كلاً من الثلاث خلاف  
 الأولى وذكره ولا فرق فيبين أن يكون هنا طلبه أو لا فالخامس مقدم من البقي وان كان مقبداً للطلب  
 لم يخالفه لغيره اه سم (قوله سبب استماع الخ) وقد امتنع ابن عمر رضي الله تعالى عنهما المسألة عثمان  
 رضي الله عنه القاضي وولد الترمذي وعرض على الحسين بن منصور النيسابوري قضاءه نيسابور فاختار ثلاثة  
 أيام ودعا تعالى فافت في اليوم الثالث وورد كليب السلطان بتولية مضر بن علي الجهمي عشي قضاءه  
 البصرة فقال أشاور نفسي الليلة وأجركم غدا أو أطيع من القذف وحده ميتون قال مكحول بن خزيمة بن  
 القضاء والقتل اختزن القتل واستمع من الامام الشافعي رضي الله تعالى عنهما استدعاء المأمون لقضاء  
 الشرق والغرب وامتنع من الامام أوجنه فترضى الله تعالى عنهما الاستدعاء لم ينصو بحسب مضر به وحسب  
 المناض الطبري وغيره من الوزراء بن الفرات طلب بأعلى بن خنيزان لتولية القضاء فهر بمن نعم دور وسقوا  
 من عشر يوماً اه معنى (قوله وعليه جلت الخ) أي على انتقامه من الأسباب الثلاثة (قوله على  
 الجاهل) أي مطلقا اه عش (قوله قصد) أي العالم (قوله انتقاما) أي من الأعداء اه معنى (قوله  
 والأوجه) أي الطلب (قوله بقصد هذا) أي المباحة والاستعلاء (قوله هذا كما الخ) عبارة لغني  
 والروض مع شرحه وهذا التفسير الخ لم يكن هناك فاض متول كان نظر فان كان غير مستحق لقضاء  
 فكأنه دوم وان كان مستحقاً لم يطلبه حرماً ولو كان دون الطالب لم يطلب ذلك عداً الطالب كان عزل  
 وولى الطالب نفذ عند الضرورة ما عند عهد الاصول الشرعية فلا ينفذ وهذا في الطلب بلا يذل بالخان كان  
 ينفذ نظر فان تعين على البذل القضاء ولكن بمن يسن له جازة بذا المال ولكن لا تحتفظ بطلبه بالاختصاص  
 كإذا نفذ الامر بالمعروف لا يبذل المال غلام تعين ولم يسن طلبه بجز بذا المال لولي وبجوزة البذل بعد  
 التولية لا يزل ولا تحتفظ بالاختصاص في الرضاة ويجوز بذه لولي ونسباً إلى الغلط وأما بذا المال  
 لعزل فاض مستحق قضاء فهو حرام عزل وولى البذل نفذ عند الضرورة كما مر ما عند عهد الاصول  
 الشرعية فتوليت باطلة والمعزل على قضائه لان العزل بالشرع حرم وتولية الترتي الرأى حرام اه وعلم  
 بذلك ان قول الشافعي ينفذ العزل لا يرجع الحق فصرم السبي الخ وقوله فان لم يتعين الخ وان قوله  
 مطلقاً شارة البرد ما مر من جملته التفسير بين الساتى الضرورة وعدها (قوله ياراً) أي أو جاهلاً (قوله  
 ولو أقبل) يعني أن يكون له جزم يمكن الطالب بمجهت أو التولية مطلقاً اه سيد عمر (قوله ولا يؤثر)  
 أي في العدالة وجهه لتولية بل يجب عليه ذلك كما مر اه رشدي (قوله وينفذ العزل الخ) كلام مستأنف  
 اه رشدي (قوله مطلقاً) له متعلق ينفذ اه رشدي (قوله ويظهر ضبطه الخ) عبارة ازود

البقي مع ما في المتن (قوله أي الطلب كالتبول) ان كان كلاً من الثلاث خلاف الأولى وذكره ولا فرق  
 فيبين أن يكون هنا طلبه أو لا فالخامس مقدم من البقي وان كان مقبداً للطلب يتخالفه لغيره  
 (قوله ولا يؤثر بطلبه مع الطالب الخ) في الرضاة يجوز بذه لولي أو شافعي على سبقي فلم مردودة أو ذلك  
 بالنسبة لعزوه ماذا كرر الروايات بالنسبة لحكم ش م ر (قوله ابتداء لا دواما) كذا في شرح الروض قال  
 ووقع في الرضاة يجوز بذه لولي وهو سبقي فلم انتهى (قوله وينفذ العزل وان أمه المعزول الخ) عبارة  
 الروض فان كان هناك فاض غير مستحق أي لقضاءه كالدوم وان كان مستحقاً فطلبه حرماً لم أرى وان  
 كان مضطراً لان فعله أي عزله وولى أي غيره نفذ عند الضرورة قال في شرحه أي عدها ما عند عهد الاصول  
 الشرعية فلا ينفذ صرح به الاصل فيما اذا بطل الاثبات والظاهر أنه بدونه كذلك انتهى (قوله ويظهر  
 ضبطه الخ) عبارة قال رضي ولا يجب أي على من تعين عليه القضاء طلبه وقوله في غير بلد قال في شرحه  
 وظاهر كلامه انه لو كان ببلد صالحان وولى أحدهما لم يجب على الآخر ذلك في بلد آخر ليس به صالح  
 والأوجه الوجوب عليه مثلاً في البلد الآخر ان لم يظهر حكم الأول مع انتفاء حاجته ببلد الآخر أو قصاره

خفية الفتنة (والاعتبار في التعين) السابق (وعدها بالناحية) ويظهر ضبطه أو لم يرد من مسافة العدى منبته على أنه ولا



يجب على كل سافقتدوى نصيب خاص في التعيين وغير مأمين أحكام التعيين وعدمه في الطلب والقبول في وطنه ودون مسافة العدوى  
من دون أن تدعى ذلك لأنه تعذيب لمن ترك الوطن بالكلية لان عمل القضاء (١٠٥) لأغاية في خلافه سافر ورض الكفالات

والجرحه الى السفر الى الجهاد  
وتعلم العلم نعم لو عين الامام  
قاضيا وأمره الباليه  
الاستئصال والقبول وان بعدت  
لان الامام اذا عين أحدا  
لصالح المسلمين تعين وعلى  
هذا التفسير لم يحل قول  
الرافعي ان العلم بكافة السفر  
لما فيه من التعذيب يجوز  
الوطن اذ القضاء لأغاية  
واعراض ابن الرضا عنه  
يقول ابن الصباغ وغيره  
يلزم الامام ان يعين قاضيا  
لن ليس عندهم قاض وقد  
جمع الاندري بغوماذ كونه  
فقال تعين حل ما ذكره  
الرافعي عن الأئمة على وجود  
صالح القضاء في البلد  
المعوث اليه أو قربه  
وكلام ابن الصباغ وغيره  
على عكس ذلك ان الارباب  
في وجوب البعث حيث شذ  
على الامام وجوبه باستئصال  
أمره والادوم اقتضاه  
كلام الرافعي لم يقتض

وليجب على من تعين عليه القضاء طلب الاجور في غير بلد قال في شرحه وظاهر كلامه لو كان بلد  
صالحا ودولى أحداهما يجب على الآخر ذلك أي الطلب والقبول في بلد آخر ليس به صالح والادب  
الوجوب عليه ولا يتصل بالبلد الآخر بل يتصل بهما مع انتفاء حاجته لبلده اهـ وثالثه انه  
والغنى فلا لو كان ببلد صالحا ودولى أحداهما يجب على الآخر ذلك في بلد آخر ليس به صالح بخلاف  
لبعض المتأخرين اهـ (قوله فيصير) أي قوله ثم في الغنى (قوله فيصير في التعيين) أي تبيينه حكم التقليد  
الآن حكم المتقدمين في الأصل وعدمه كما في بعض المتأخرين اهـ معنى (قوله في الطلب والقبول) ظرف  
للاحكام وقوله في وطنه صالح متعلق بقوله فيصير صالح وكان الاولى ان يقول فيصير مأمين أحكام الطلب  
والقبول في التعيين وغيره في التعيين وعدمه في وطنه صالح (قوله لانه) أي بحسب القبول لما توفى مسافة العدوى  
(قوله خلاف سافر ورض الكفالات) فانه يمكنه تسليمه لو العود الى الوطن اهـ معنى (قوله البها)  
أي الى ناحية (قوله لانه لا استئصال) ظاهره وان وجد صالح يتولى في البلد المعوث اليه أو قربه به بخلاف  
جمع الاندري الا في فانه اعتبره فانتفاء وجود الصالح المذكور في قوله بغوماذ كونه شئ اهـ سم عبارة  
الشيخ سلطان وتعين حله على عدم وجود صالح للقضاء في المحل المعوث اليه أو قربه به حيث يتجمع  
الكل الامان اهـ (قوله وعلى هذا التفسير) أي وجوب القبول لغيره لان مسافة العدوى وعدمه في الزائد  
على ذلك (قوله واعتراض) عطف على قول الرافعي (قوله) أي لقول الرافعي (قوله حل ما ذكره  
الح) أي ما تارة الرافعي بقوله طرق الاصحاب وانما ما عتبه الرافعي بقوله ومقتضاه الخ فلا يقبل الجمع كما يعلم  
بمراسمته اهـ مدعى (قوله وهو) أي عدم وجوب البعث والاستئصال (قوله ومنه انه على الله عليه وسلم  
الح) فوجب بان البعث الصادر منه صلى الله عليه وسلم ومن بعده كان رضاء البعوثين فلا بد على وجوب  
استئصاله كما هو الذي ووضعه ذلك انما واقع حاله في محتملة اهـ سم (قوله لانه الناحية خارجة) الخ  
عبارة الغنى ولو خلا الزمان عن امام رجع الناس الى العلماء فان كثرة علماء الناحية فالتبع أعلمهم فان  
استروا وتنازعوا أقرع كافة الامام اهـ (قوله من رجع الح) أي خوشوكتهم بجمع (قوله كما  
مر) أي في النكاح في أواخر فصل لا تزوج امرأة نفسها (قوله أوولى من يصل للمحال) يقى ما لم يمنع  
الامام من تولية القاضي ببلده وغيره امثلا وأبى الناس من تولية قاض من جهته وتصلت أموره هل  
لاهل الحال والمعتدين ببلده وغيرها تولية قاض وكمكذالى وقاضيا لكن منعه من العمل بمثل معينة  
وتصلت أموره بالنسبة الباهل لهم تولية قاض بالنسبة تلك المسائل ولعل قياس ما بحثنا عنهم ما ذكره اهـ

على البلد من تصرفه في الأصل اعتبروا البلد والناحية في الحقيقة فانه في ذلك الناحية فقط كما قصر  
عليها المنهاج انتهى (قوله في كل سافقتدوى نصيب خاص) عبارة شرح الرض قال في الأصل ويجب  
عليه أي الامام نصب قاض في كل بلد وناحية قال الامام وغيره بحيث يكون بين كل بلد من مسافة العدوى  
انتهى المقصود منه (قوله لانه لا استئصال) ظاهره وان وجد صالح يتولى في البلد المعوث اليه أو قربه  
بمختلف جمع الاندري الا في فانه اعتبره فانتفاء وجود الصالح المذكور في قوله بغوماذ كونه شئ في شرح  
الروض وظاهر كلامه لو كان ببلد صالحا ودولى أحداهما يجب على الآخر ذلك في بلد آخر ليس به صالح  
والادب والوجوب عليه ما اهـ فلا لو كان ببلد صالحا ودولى أحداهما يجب على الآخر ذلك في بلد آخر ليس  
به صالح بخلاف البعض المتأخرين شـ مـ (قوله ومنه انه على الله عليه وسلم) لم أرسل عليا (الح) فوجب بان  
البعث الصادر منه صلى الله عليه وسلم ومن بعده كان رضاء البعوثين فلا بد على وجوب تسليمه كما هو الذي  
ويوضح ذلك انها وقائع فليس محتملة (قوله أوولى من يصل للبلد كعونه في الطريق

(١٤) - (ثرواني وابن قاسم) - (عاشر) الخار جعفر حكمه وتوليه لمن رجع أمرهم بالمعتمد وتعدد  
فان تعد فاعل الحل والعقد منهم كما هو قد بين تخلف ذلك ان السلطان أو نائبه لو عيّن قاضيا لمن لم يبعد عنه ولم يزل غيره أو ولي من لم يصل  
لبلد تعرض في الطريق

[illegible]

على العقل التنكسي وقد  
يفهم ما يلي من اشتراط  
كونه ذا قاطعة تامّة (حر)  
كلمة قصير وبسائر  
أقسامه (ذكر) فلا تولي  
امرأة ولو قبلها قبيل فيه  
شهادتها ولا تختص بغير  
الغنى وغيره بل يخلع قوم  
ولو أمرهم امرأة أو مع  
أيضا هل تقوم ولو أمرهم  
امرأة (عدل) فلا تولي  
فاسق لعدم قبول قوله ومنه  
نافي الإجماع أو خبر الواحد  
لو الاجتهاد بحجور عليه  
بفسقه (جميع) فلا تولي  
أصم وهو من لا يسمع  
بالكلية بخلاف من يسمع  
بالصباح (بصر) فلا تولي  
أعمى ومن يرى الشعر ولا  
يميز الصور وان عرفت  
بخلاف من يبرها. اقترنت  
بجنت بعد ما ولو بتكليف  
ومزيد تامل وان عجز عن  
قرائة الكتب يوسن يصير  
نهلوا قضا ويحب الأذى  
منع عكسه وفي الخلافهما  
نظر والذي يقضيه أنه متى  
كان في زمن وجود قضايا  
البصير التي تصح توليته

أما إن القاضي تعطلت أموره بالنس إلى الخ في مالي ما منع الإمام من تولية القاضي بلده وغيره ما لم يتأقوا أو بالنس من تولية قاض من جهته وتعطلت أموره هل لأهل البلد أو القاض بلده أو غيرهما تولية قاض وكذا لو ولي قاضاً لكن منع من العمل بحال بمنع وتعطلت أموره ما بالنسبة لمهل لهم أو تولية قاض بالنسبة لتلك المسائل ولعل قاض ما عايناهم بهذا ذكر (فيما هو شرط الماوردي الخ) هو مخالف لكل ما هم من مر

وعدمه لا يبرأ البتة الموتى لا يصح ضاؤهم ولا ظهره لا ينزل عليه قفري يزواح مع كمالين طرأه واختير هبة  
ولاية الآعي لا مصلح الله عليه وسلم اختفان أم مكتوم على الصلاة وغيره من أسوأ الدين وراه الطبراني ويطلب بعد تسليم هبة وود  
العموم الذي فيه احتمال أنه اختطف بالخبر أو هو الرعايا من الحر استجابا وتقربا

لا في خصوص الحكم الحقى الكلام فيهم (طابق فلا يؤول أثره وان فهم اشارته على أحد الجوز عن تنفيذ الاحكام كسابقه (كأن) الفيل  
 بمقتضى الضمان يكون خاتم منقطة استوفى على تنفيذ الحق فلا يؤول من قبل نظر كبراً ومرض وجبان ضعف النفس وفي  
 الروضة يندب دخولهم وتثبت دليل وقتوتها ويحتمل وأعضاء عداً فالنفس هو التيقن لا ينافي ما قلناه في اليقظة التامة لان الضميمة  
 أن يخرج عن التشفيل واختلال الرأي كما قرر وسماز ياد على ذلك بحيث يرجع اليه العلاقة في رأيه وتديره (بمجرد) فلا يصح قوله لا يهل  
 ومقتلاد حفظ مذهب امامه الجوز عن ادراك غوامضه مقرر برأى لا يخلو لا يحيط بها (١٠٧) لا يمتدح مطلق قبل كان ينبغي أن يقول

اسلام الى آخره وأكونه  
 مسلماً الى آخره لان الشرط  
 المعنى الصلوى لا النصص  
 نفسه و يرد يوضح  
 أن المراد تلك الضميمة  
 أشعرته من الوصف  
 وأهم كلامه لا يشترط  
 كونه كاتباً او شرطه جمع  
 واشترط فعل الأول بتأكد  
 نفي ذلك ولا كونه عارفاً  
 بالحسب المتعاج البقى  
 تصح المسائل المحايية  
 لكه صح في المجموع  
 اشتراطه في المعنى والقاضي  
 أولى لأنه مقتور بذاتوه  
 يندفع ثوب بيان الرقة  
 خلاصه وتذيع جعل  
 الاشتراط على المسائل  
 القالب وقومها على علمه على  
 ضدها وجه أن رجوعه  
 لفرد في تلك الشق على  
 الخصوم مشقة لا تتحمل  
 بخلافه في هذه ولا معرفته  
 بلغته أهل ولا يشأى وحكمه  
 ويعلمه ما كان غم عدل  
 يعرف بلغتهم و يعرفهم  
 باقت كهر واضع وتلس  
 ما عرف العقودان المدلو  
 فيها على ما في نفس الامر  
 لا على ما في ظن المكشاة

لوجع القاضي البنية في قضى في تلك الواقعة على الاصح واستنى أيضاً لزل أهل قلعة على حكمه أي فانه  
 يجوز كالمعز كرو في محله اه (قوله لا في خصوص الحكم الخ) الأولى دون الحكم الخ (قوله فلا يؤول  
 آخره) الى قوله وجبان في النهاية والى قوله وعده في المعنى الاقوله في الروضة (قوله وجبان ضعف النفس)  
 فان كثير من الناس يكون عالمين بذاوتهم من ضعفه عن التنفيذ والازام والصلو قطع في باب يتجيب  
 ذلك اه معنى (قوله ويحتمل وأعضاء) وان يكون عارفاً بلغته بالمدنى يقضى لاه فتو على ما لم  
 الضميمة صلوة واقر العقل فاذا ظهر كينته شلو ما عدا العلم والتي أولى من مراعاة التنبه في وروض  
 مع شرحه (قوله وعده الخ) أي من التدبورات (قوله ما قلناه في اليقظة التامة) أي من انشاء المعنى تفسير  
 الكفاية الواجبة (قوله لان الضميمة الخ) كيف راد اليقظة التامة أصل التقطو بالقطع المطلق كاله  
 فليتلأ اه سددع (قوله فلا يصح) القوله انتهى في المعنى الاقوله قبل والى المتن في النهاية الاقوله  
 واشترطه الى ولا كونه عارفاً وقوله وبه يندفع الى ولا معرفته قوله يقول جمع الى والعلى (قوله ولا يهل)  
 أي بالاحكام الشرعية نهاية ومعنى (قوله وان حفظاً) القيل عبارة النهاية والمعنى وهو من حفظ مذهب  
 امامه كنهه عارفاً بقوامضه مقرر برأى لا يخلو لا يحيط بها (١٠٧) لا يمتدح مطلق قبل كان ينبغي أن يقول  
 الخ هذا الراداء فيقول أورد بالنبغة الواجوب لا الأولى (قوله وأهم) الى قوله لكن صح في المعنى (قوله  
 فعل الأول) أي ما أنفهمه كلام المصنف (قوله وبه يندفع) أي على المجموع (قوله ثوب بيان الرقة  
 خلاصه) اعتمده المعنى (قوله ان رجوعه) أي القاضي (قوله ولا معرفته) أي ولا بشرط معرفته الخ (قوله  
 ويعلمه) أي الاصل والعكس (قوله ان المدوا الخ) بيان لما روي فيها أي العقود (قوله ثم بات) الأولى  
 التذكير (قوله يقول جمع الخ) منهم المعنى كهر (قوله لا يصح) الأولى التأنث (قوله وللعلى الخ)  
 عبارة المعنى والروض مع شرحه ما عدا عرف اماماً أهلية أحد لا ولا لا يحسن على ولا يؤول من لا يصح القضاء  
 مع وجود الصالحه والعلم بالخال أم المولى بكسر اللام والمولى يقضاه ولا يتقد قضاه وان أصلي به اه (قوله  
 ويسن له اختياره الخ) أي ان كان أهلاً لا اختياره والا كنى باختيار العدلين اه عس (قوله وهو من)  
 كل في أصله وجه الله تعالى أن حكوا بالاجرة على الفهم الملتزم كذا هو في المعنى والنهاية والملى ثم أصلي به  
 فليصر اه سددع (قوله أي المجهد) القوله على أن قول ابن الجوزي في المعنى والى قوله قال ابن دقيق  
 السيفي النهاية الاقوله قال ابن الصلاح الى واجتماع ذلك (قول المتن ما يتعلق بالاحكام) اختار به من  
 المواظف والقصاص اه معنى (قوله وان لم يحفظ ذلك) بل يكفي أن يعرف حفظان الاحكام في أواخر نظير اجها  
 اه معنى (قوله في خصامة آية ولا خصامة حديث) حق التعبير أن يقول أي الاحكام في خصامة ثولا  
 أباد ينفى خصامة (قوله لا عجمها) زعم الاول البند نعي والمالودي وغيرهما زعم الثاني المالودي  
 اه معنى (قوله وغيرهما) أي الحكم والامثال (قوله فاضبط لانه) أي لما بان غالب الاحاديث الخ  
 (قوله فاته) أي انحصار الاحاديث في خصامة (قوله وألا احكام الخ) عطف على الاحاديث ويحتمل على

لولى من لم يعلم اجتماع تلك الشروط فيه ثم بان في بعضه فليست تقول جمع لا يصح الظاهر انه ضعيف المعنى ان لم يعلم حاله أن يعتد بالصالح  
 على شهادة عدلين عارفين بما ذكره وسن له اختياره لم يرد فيه بصيرة (وهو) أي المجهد من يعرف من الكبار والسماة يتعلق بالاحكام  
 وان لم يحفظ ذلك عن ظهر قلب ولا ينصرف في خصامة آية ولا خصامة حديث خلافاً زعمهم ما لا الأول فلا يمتدح حتى من أي الضميمة  
 والمواظف وغيرهما وأما الثاني فلان المشاهدة قاضية بطلانه فان أراد قاته المحصر في الاحاديث الصحيحة لا الضميمة من في سند أو نحوه أو  
 الاحكام الخفية لا الجاهلية لكنه في من القرب على أن قول ابن الجوزي

انهم ثلاثة آلاف وخمسة مائة وثمانون حديثا لا يكاد يقلون حكم أو اشد شرا أو اسعد شيئا منكم في حق الله تعالى أصل صحيح  
عند جميع الناس الحديث الاحكام كسب أن يولدوا في حق معرفته اصطلاحا لسان فمن تنقروا فيها بغير (وعامة) وارجع الى اصطلاح  
الذي أورد به العموم (واعامة) مطلقا (١٠٨) الذي أورد به الخصوص ومطلقا وشيئا وعمله وميدونا حقا ومنسوخه) والبيان

والظاهر والحكم (وسائر)  
المتنوخية) وهو اصطلاح  
لا يمكن من الرجوع عند  
تعلوها بالاجرة فتلك  
(و) الحديث (النقل)  
بأصل ورواه الى الصحابي  
فقد يسمى الوقوف أو  
اليصل الله على علم  
وسمي الوقوف (والمرسل)  
وهو ما يتطابق به الصحابي  
وصح أن رايه ما يشمل  
المعنى (والمقطع دليل  
مقابلته بالنقل) (والمرسل)  
الرواية (وتوضيحا) لانه  
بذلك يتوصل الى تقرير  
الاحكام ثم ما تواترنا قوله  
أجمع السلف على قبوله  
لا يصح عن عدالة تاملوه  
الاكتفاء بتعديل لسان  
عرف صحة تعديل الجرح  
والتعديل (ولسان العرب  
لفظوه) وصرفا بلاغة  
اذن يد منه في فهم الكتاب  
والاستزاد أو قول العلماء  
من الصحابة في تعديلهم  
اجماعا واختلافا في كل  
سنة بل في السنة التي

المصر (قوله انها) أي الحديث الاحكام (قوله اعتدله) أي المحدث فيها أي في معرفة الحديث الاحكام  
(قوله على أصل صحيح) أي من كتاب الحديث اه معني (قوله كسب أن يولدوا) وبمعنى البخاري اه  
معني (قوله مع معرفة اصطلاحا) أي ذلك الأصل (قوله وارجع الى اصطلاح) عبطوا لاني وبمعنى علمه  
بذلك الصبر نظر المولى الخاص بخلاف العام الذي هو لفظ يستقر اصطلاحه من غير مصر وبمعنى العلم  
الذي أورد به الخصوص والخاص الذي أورد به العموم اه (قوله وارجع الى اصطلاح) أي مطلقا عليها اه  
وشيد (قوله مطلقا) ارجع لعامة وكان المراد بقوله مطلقا هو علم بوضعه وقابله باليس علموا به ولكن  
أورد به العموم وعلى هذا القياس ما يأتي في قوله وناسوا نظر الفصل بين عامه ومطلقا بين عامه ومطلقا  
في قوله أو الذي الخ ويحتمل أن المراد بقوله مطلقا هو أورد به عمومه أولا ويكون قوله أو الذي الخ اشتراطا  
لتردد المراد بالعام وعلى قياس ذلك يقال في مطلق الثاني وما بعده اه سم وقوله والاصطلاح أي وكان  
حكما للعلم بالرواية في المتن (قوله أو الذي الخ) عبط على عامه اه عس (قوله أو الذي أورد به العموم)  
أي ولو جاز (قوله ومطلقة) الى قول المتن والنقل في المتن (قوله المتنوخية) وهو ما لم تضع دلالة لتسليم قوله  
تعالى أو تواتر كذا ونحن أموا لهم صدقنا لم يعلم بها قدر الواجب المبين هو ما تضع دلالة لتسليم قوله  
وفي عشرين دنائير صدقنا اه يصح (قوله والحكم) أي القياس اه معني (قوله عندنا) (قوله عندنا) (قوله عندنا)  
أي الالة اه معني (قوله الا ذلك) نقدم الخاص على العام والمقتضى على المطلق والمبين على الجمل والناسخ  
على المنسوخ والمتواتر على الاختلاف ابن رهاون بشرط أن يعرف أسباب التزول اه معني (قوله)  
المعنى) وهو الحديث السابق من سننه اثنتان أكثر كماله العراق والفتح قال المراق هو ما ضمن  
سندوا حديث الصحابي أي موضع كانوا تعددوا في ما وضع بحيث لا يزيد الساطع في كل منها على واحد  
اه جازم (قوله لانه ذلك) الخ قوله انتهى في المتن القوة قال ابن رجب قال وقال ابن الصلاح (قوله)  
ما تواترنا قوله) أي بغير تعدد التواتر اه سم عبارة المتن تواتر تعدد الرواية اه (قوله لا يشتمل الخ)  
عبارة المتن في حاجة الجرح عدالتهم وما عد ذلك يكفي في عدالة روايته بتعديل امام الخ ولا بد مع العدالة  
من الضبط اه (قوله المتنوخية) يجوز أن يرد بالتصحيح بل الصرف اه سم عبارة المتن أو بالفتح  
ما يشمل البناء على الاعراب والتصرف اه (قوله ولو بان يظن على خطأ الخ) عبارة المتن لما علمه عرفته  
بعض المتقدمين أو فطاح (قوله معناه الخ) ارجع الى المتن (قوله وجملا من خه) يعني عن عامه (قوله)  
وطرفا استخرج العلم الخ) أي يعرف طرف الخ (قوله ولا يشترط نهاية الخ) عبارة المتن ولا يشترط  
أن يكون متجرا في كل فرع من هذا العلم حتى يكون في العو كسبويه وفي اللغة كالميل بل يكفي معرفة  
جمل منها قال ابن الصلاح الخ (قوله مع الاعتقاد بالخارج الخ) متعلق بقوله المصنف بشرط القاضي مسلم الخ  
أي بشرط في عامه مع الاعتقاد بالخارج لم يورد المتأيدون لم يسن قوانين علم الكلام المدونة تليس اسماها

(قوله مطلقا) ارجع لعامة وكان المراد بالعام مطلقا هو علم بوضعه وقابله باليس علموا به ولكن  
العموم وعلى هذا القياس ما يأتي في قوله وناسوا نظر الفصل بين عامه ومطلقا بين عامه ومطلقا  
أو الذي الخ ويحتمل أن المراد بقوله مطلقا هو أورد به عمومه أولا ويكون قوله أو الذي الخ اشتراطا  
لتردد المراد بالعام وعلى قياس ذلك يقال في مطلق الثاني وما بعده اه سم وقوله والاصطلاح أي وكان  
(قوله أي المصنفون) يجوز أن يرد بالتصحيح بل الصرف

بأنواعه) من جلي وهو ما يقطع في حق القادر كقاس ضرر بالوالد على تافه أو مسلو وهو ما يعده القادر  
كقاس لحوال اليمين على أكاه أو أدون وهو لا يعده ذلك كقاس التفاضل على الفرق الى ما يطعم العلم مع توفاد ولاما من خه  
وطرفا استخرج العلم والاستنباط ولا يشترط نهاية في كل ما ذكر بل يكفي الحد حقا حتى في ذلك مع الاعتقاد بالخارج من لم يسن قوانين  
علم الكلام المدونة لأن قال ابن الصلاح هذا سهل لأن تعدد من العام موضحا قوانينها

واجتمع خلق كذا فها هو شرط المجهود المطلق الذي يقتضي جميع أبواب الفضل لم يشيلا بعد مذهب علمائنا من طائفة عليهم من فتراءد  
لهم ولما وقع هذا وصار المطلق في قوانين الشرع عليه مع المجهود كالمجموع مع نصوص الشرع ومن ثم لم يكن له الطول من نص المله ولا يجوز  
الاجتهاد مع النص قال ابن دقنق العبد لا يخلو الصريح من مجتهدي الا فتاوى الزمان وقرئنا لسانا ما قبل الفزالي كالمقتل ان الصريح خلا  
عن المجهود المستقل بالنظر ان المراجحة تهاجم بالضرورة على العلم بعنوك فيمكن القضاء على الاعصار فلو جازعوا الفضل نفسه كان  
يقولنا سائلا في مسائل المعبره تسانى عن مذهب الشافعي أم عاصدي وقادمو (١٠٩) وآخرون منهم تليدنا لقاضي حسن لسانا

مقلد الشافعي بل واقع  
وأينما له قال ابن الرضوي  
يختلفا تسانى ابن عبيد  
السلام وتليدنا دقنق  
العبد بلقار تبة الاجتهاد  
وقال ابن الصلاح لمام  
الحسين والفزالي والشيرازي  
من الاعتناء بمجتهدين في  
المذهب له وواقعه  
الشحن فاقا كالفزالي  
احتمالات الامام وجوها  
ونائب في ذلك ابن الرضا  
فقال في موضع من الطلب  
احتمالات الامام لاتعد  
وجوها في موضع آخر منه  
الغزالي ليس من أصحاب  
الوجود بل والامام الذي  
يضع أن هؤلاء من تبت  
لهم الاجتهاد فالمراد به  
التأهل مطلقا أو في بعض  
المسائل اذا لامع جواز  
تعزيزه بالحققة التعليل  
في سائر الأبواب فلم يحفظ  
ذلك من شرب عصر  
الشافعي الى الآن كيف  
وهو متوقف على تأسيس  
قواعد أصولية جديدة  
وغيرهما يخرج عليها  
استنباطه وقرصانه  
وهذا التأسيس هو الذي

شرط في المجهود أي على الصحيح اه رضى (قوله واجتمع ذلك) أي العلوم المتقدمة (قوله اما بعد)  
أي بمذهب علمائنا من طائفة عليهم من فتراءد (قوله لا بعد) أي لا يخلو (قوله رغبة العلم على حاله) علة التاني  
فان حاله وغيبه عنه وهذا ظاهر لا شك فيه وكيف يمكن الخ عنه أي القضاء (قوله وكيف يمكن) أي الفوله  
قال ابن الرضا في نفسه منبجته انه من قول ابن دقنق العبد أيضا وانهم ما ساروا خاص المني خلافه (قوله  
عنه) أي المجهود (قوله تسانى عن مذهب الشافعي أم عاصدي الخ) هذا لا ينافي ما ذكرناه لا يقتضي  
الاستقلال في جميع مسائل الفقه في جميع أبوابه اه سم (قوله وقال هو) أي التعليل (قوله وآخرون  
الخ) علة المني والشيخ أبو علي والقاضي حسين والاستغناء وحق وغيرهم لسانا فهاذا كلام من يدعي  
زوال رتبة الاجتهاد وقلنا ابن الصلاح الخ (قوله واتفقنا الخ) أي بان الصلاح (قوله لم تهم) أي من الطلب (قوله  
والذي يصلح) هذا من عند الشارح (قوله اذا لامع جواز تعزيزنا الخ) علة التاني والروض من شرحه  
فرع عجوز أن ببعض الاجتهاد بان يكون العالم بمجتهدي في باب دون باب فيكون معصيا ما يتعلق بالباب الذي  
يجهده اه (قوله المستقته) أي الاجتهاد (قوله في سائر الأبواب) أي في جميعها (قوله وهذا التأسيس  
الخ) قد يشير الى ما في قوله السابق فالمراد به التأهل اه سم أقول يدفع المناقشة قوله أو في بعض  
المسائل على الاسرار (قوله عنه) أي التأسيس (قوله من رتبة الاجتهاد للذهبي) أي الاجتهاد في المذهب  
فصلان الاجتهاد التأسيس أي الاجتهاد في بعض الأبواب فصلان الاجتهاد المطلق أي في جميع الأبواب  
(قوله وكذا من عداهم الخ) هذا من قوله الآخر هذا بالنسبة لتعمل نفسه للاقائه واقعه فميتج الحصر  
في من عدا الأربعة من حنفا مذهب في تلك المسئلة ودون حتى عرف مشروطه وسائر معتبراته متعقله  
في غير العمل من الاتعاير الحكم فليست له في بعض المصنفاته اه في بعض المصنفاته (قوله وسائر معتبراته) أي  
عن حنفا مذهب في تلك المسئلة الخ أي لو وجدوا الاتفاق في فبها المصنطة (قوله وسائر معتبراته) أي  
كعدم المناع (قوله ويشترط لصحة تقليدنا أيضا أن لا يكون عما ينقض فيه قضاء القاضي) كان يبق ان  
يؤخره ويذكر قوله كعدم المناع (قوله أن لا يكون عما ينقض فيه الخ) قد يشكل هذا لانه يلزمه  
بطلان بعد تقليدنا مقلدي بقية الاتعاير بسبب اعتبارنا بنقض من مذهبهم اه سم ويدفع الاشكال بان الكلام في  
تقليدنا المقلد لغير المله (قوله هذا الخ) أي قوله وكذا من عداهم من حنفا الخ (قوله في) أي الافتاء والقضاء

(قوله تسانى عن مذهب الشافعي أم عاصدي الخ) هذا لا ينافي ما ذكرناه لا يقتضي الاستقلال في جميع  
مسائل الفقه في جميع أبوابه (قوله وهذا التأسيس الخ) قد يشير الى ما في قوله السابق فالمراد به التأهل  
اه (قوله وكذا من عداهم من حنفا مذهبنا الخ) هذا من قوله الآخر هذا بالنسبة لتعمل نفسه للاقائه واقعه  
فميتج تقليدنا الأربعة بما جازا مرج في من عدا الأربعة من حنفا مذهب في تلك المسئلة ودون  
حتى عرف مشروطه وسائر معتبراته متعقله في غير العمل من الاتعاير الحكم فليست له في بعض المصنفاته اه في بعض المصنفاته  
اه في بعض المصنفاته (قوله ويشترط لصحة تقليدنا أيضا أن لا يكون عما ينقض فيه قضاء القاضي)  
قد يشكل هذا لانه يلزم بطلان تقليدنا مقلدي بقية الاتعاير بسبب اعتبارنا بنقض من مذهبهم

أعجز الناس عن بلوغ حقيقة رتبة الاجتهاد المطلق ولا يفتي عن بلوغ الفرجة لحولى قبل سابق كان أدون أصحابنا من بعدهم بل قد علم  
بمصلحة من رتبة الاجتهاد الذي فصلان الاجتهاد التأسيس فصلان الاجتهاد المطلق فترجع ههنا الى التقليد بشرط الإجماع كتركتنا فيهما  
فما لم الضمن من ذلك انه يجوز تقليد كل من الاتعاير معتر كذا من عداهم من حنفا مذهب في تلك المسئلة فترجع حتى عرف مشروطه وسائر  
معتبراته فلا جاع الذي قد غير واحد على من تقليدنا المصنفات على ما لا يتفق مشروطه في ذلك ويشترط الاجتهاد تقليدنا أيضا أن لا يكون عما  
ينقض فيه قضاء القاضي هذا بالنسبة لتعمل نفسه للاقائه واقعه فميتج تقليدنا الأربعة بما جازا مرج

(قوله لما بين) له أوجه قوله لكن في الروض خلافاً في وقوله بخلافه لما كمل لا يجوز الخ (قوله لانه محض تشايع) كيف ذلك مع الشروط المذكورة له سم وقد يجعل بان الشروط المذكورة لا يمكن في المعنى حتى تنقضي (قوله اذا تمسكه) أي بالاعتناء بغيره لا باعتبار غير ما به (قوله أي مع تبيينه المستقنى فاقول ذلك) أي لا يتقدم فيكون قولنا المتقنى حيثما ورد لا الفته (قوله كعنايف الاجماع) خبر ما الخ (قوله لكن المشهور لا غير جملة الخ) في الروض ويعمل أي المستقنى بقوى عالم مع وجودا علم منه جهة قال في شرحه مختلف ما اذا علم بان اعتقده أعلم كسره به بعد فلا يلزمه البحث عن الاعلم اذا جهل اختصاص أحدهما بزيادة علم ثم قال في الروض فان اختلفا أي المتقنان جوايا ومقتولا لاس أي من كتاب أو سنة تقدم الاعلم وكذا اذا اعتقد أحدهما علم أو أورد أي قدم من اعتقده علم أو أورد وعقد الاعلم على الأورع انتهى فانظر هل يخالف ذلك ما علم جواز تقليد المتضول مع وجود الفاضل إلا في قوله وقد سبق ان الأراج القصور فجملة الخ فليست له سم وقد عاين ان الطلاب المذكور يشيدون كايون به قوله الآتي ولا وجه من خبره (قوله ولا ينافي ذلك) أي لشرائط الاعتقاد المذكور (قوله قال الهروي الخ) بين السيد السهمودي في رتبة التقليد من مقتضى الروضة ترجيح مآله الهروي وأطال في ذلك اه سم (قوله لا مذهبه) ليس معناه انه ترك التقليد مطلقا بل معناه ما عبر عنه المحلى في شرح جمع الجوامع بقوله انه أن يأخذ فيما يقع له هذا المذهب تارة وبغيره أخرى وهكذا انتهى وعبارة السيد السهمودي في تقليد واحد في مسألة وأخرى أخرى اه ولعل الشارح أشعر إلى ذلك بقوله أي معنى الخ اه سم (قوله أي معنى يلزمه البقاء الخ) لا يقال هذا إلا لبعض العاين لان الذي اقتضاه كلام الفقهاء جواز الاعتقاد ولو بعد العمل فعمل لا وجه من مآله الهروي لا تقول المراد بالعاين غير المجتهد أو تقول غير المجتهد من بين العلماء مثل العاين في ذلك كسره به المحلى في شرح جمع الجوامع اه سم (قوله وجبت اختلاف الخ) عبارة الروض مع شرحها لاختلاف التقنين في حق المستقنى كاختلاف المجتهدين في حق القائلين وسأيت أنه يقدمن شامنها مع ما لم يستقنى ذلك على ما بين اه وأورد أبا يان ما سراً نقان سم عن الروض وشرحه (قوله) وقضيت جواز تقليد المتضول الخ) هذا في العاين بديل قوله الاتي خلافاً لما سمر عن الهروي لانه في عاين الخ واعلم أن قوله السابق ويشترط أيضا اعتقاداً راجية مقلده الخ فعمل العاين بديل قوله ولا ينافي ذلك كونه عاين الخ وجبت قد منع قوله وقضيت جواز تقليد المتضول الخ ويقال بل قضيت منع ذلك بديل قوله

(قوله لانه محض تشايع) كيف ذلك مع الشروط المذكور (قوله لكن المشهور الذي به جملة جواز تقليد المتضول مع وجود الفاضل) في الروض ويعمل أي المستقنى بقوى عالم مع وجودا علم منه جهة قال في شرحه مختلف ما اذا علم بان اعتقده أعلم كسره به بعد فلا يلزمه البحث عن الاعلم اذا جهل اختصاص أحدهما بزيادة علم ثم قال في الروض فان اختلفا أي المتقنان جوايا ومقتولا لاس أي من كتاب أو سنة تقدم الاعلم وكذا اذا اعتقد أحدهما علم أو أورد أي قدم من اعتقده علم أو أورد وعقد الاعلم على الأورع انتهى فانظر هل يخالف ذلك ما علم جواز تقليد المتضول مع وجود الفاضل إلا في قوله وقد سبق ان الأراج القصور فجملة الخ فليست له سم وقد عاين ان الطلاب المذكور يشيدون كايون به قوله الآتي ولا وجه من خبره (قوله ولا ينافي ذلك) أي لشرائط الاعتقاد المذكور (قوله قال الهروي الخ) بين السيد السهمودي في رتبة التقليد من مقتضى الروضة ترجيح مآله الهروي وأطال في ذلك اه سم (قوله لا مذهبه) ليس معناه انه ترك التقليد مطلقا بل معناه ما عبر عنه المحلى في شرح جمع الجوامع بقوله انه أن يأخذ فيما يقع له هذا المذهب تارة وبغيره أخرى وهكذا انتهى وعبارة السيد السهمودي في تقليد واحد في مسألة وأخرى أخرى اه ولعل الشارح أشعر إلى ذلك بقوله أي معنى الخ اه سم (قوله أي معنى يلزمه البقاء الخ) لا يقال هذا إلا لبعض العاين لان الذي اقتضاه كلام الفقهاء جواز الاعتقاد ولو بعد العمل فعمل لا وجه من مآله الهروي لا تقول المراد بالعاين غير المجتهد أو تقول غير المجتهد من بين العلماء مثل العاين في ذلك كسره به المحلى في شرح جمع الجوامع عطف على معمول الاصح وانه يجب على العاين التزام مذهب معين ثم في وجبه

مما بين لانه محض تشايع وتقر بروي من قال السبكي اذا قصد به المتقنى مصلحة دينية جزأ مع تبيينه المستقنى فاقول ذلك وعلى ما نقل فيمشرط بما ذكر يعمل قول السبكي ما خالف الأربعة كعنايف الاجماع ويشترط أيضا اعتقاداً راجية مقلده أو مساواته لغيره لكن المشهور الذي به جملة جواز تقليد المتضول مع وجود الفاضل ولا ينافي ذلك كونه عايناً جاهلاً بالادلة لان الاعتقاد لا يتوقف على الدليل لحصوله بالتسامع ونحوه قال الهروي مذهب أصحابنا أن العاين لا مذهبه أي معين يلزمه البقاء عليه وحيث اختلف عليه متصراً أي في مذهب امامه فكما اختلف المجتهدين اه وقضيت جواز تقليد المتضول

من أصحاب الأوجيعة وجوز أن يفتل من كل في الروضة ليس لغت وعمل على مذهب في مسألة فأن قرأين أو وجهين ان يفتل أحدهما بلا  
تفرقة باختلاف بل يرضع عن أو وجهه من أو تأن وان كان لا يوجد له ونقل ابن (111) الصلاح في الإجماع لكن جهة بعضهم على

الفتى والقاضي لما ضمن  
جواز تقليد غيره في الأئمة  
الأربع بشرطه وفيما نظر  
لأنه صرح بمساواة العمل  
العقلى في ذلك فالوجه  
على عامل متأهل للنظر في  
الليل وعلم الرأى من غيره  
فلا ينافى ما ضمن الهرزى  
وما يأتى عن قتوى السبك  
لأنه في على لا يتأهل ذلك  
وأما ابن عبد السلام  
أنه لما سمع في مسألة  
تولاه تقليد في أحدهما  
أحب رد ما قرأه وما عرف  
شرح الخطيب في مسألة  
من الوجهين مفروض كما  
تري فإذا كان كالأول  
تخير اثنين ذلك ترجيح  
كل منهما من فأنه الأهل كما  
اقتضت قوه أيضا اختلاف  
المصيرين في اختلاف  
المجتهدين في الفتوى وقد  
سبق أن الأراجح التفسير  
فيهما في العمل وما يصرح  
بحجوز تقليد المرجوح قول  
البيهقي في مقدمه صحيح  
الهور في السريعة لا يأن  
وان كنت لا تفرق بين  
الفرق والاجتهادية لا  
يعاقب عليها ولا ينافى قول  
ابن عبد السلام منع التقليد  
في هذا لأنه مبنى على قوله  
فيها ينقض ضده القاضي  
باعتبار دور ومراتبه  
لا يقد والماسل اثنين  
ينقضه منع تقليد من

فكانت في المجتهدين لأن يكون هذا بالنظر إلى قوله لكن المشهور الخ اه سم (قوله من أصحاب  
الأوجه) كذا كان في أصله وجهه تعالى ثم أصل الوجوه وليس ضروري بل هو ظاهر اه سید  
(قوله لكن في الروضة) استدلال على الضيق المذكور (قوله في الإجماع) أي وجوب الصحت  
بين الأراج (قوله لكن جهة الخ) أي كلام الروضة المذكور اه سم (قوله من جواز تقليد غيره في الأئمة)  
أي في العمل لنفسه (قوله وفيما نظر) أي في الجمل المذكور (قوله لأنه صرح بمساواة العمل الخ) أي  
فأنه قال ليس لغت وعمل الخ اه سم (قوله في ذلك) أي وجوب الصحت (قوله ما ضمن الهرزى الخ) أي  
من غير العاقل في الوجهين (قوله وما يأتى الخ) أي أنه (قوله لأنه الخ) كل عامر وما يأتى (قوله خلاف  
ابن عبد السلام الخ) أي الشامل للمتاأهل وغيره (قوله رد ما الخ) خلاف يعمل على عاقل غير متأهل للنظر  
(قوله ما تقرر) أي كلام الروضة المذكور مع قوله فالوجه الخ (قوله وما يأتى الروضة الخ) عطى على  
والمتأهل ابن عبد السلام الخ (قوله مفروض الخ) على تأمل بل قوله ان كان لا يوجد له فوعاظر بان الكلام  
فيهما أي الوجهين ولو كنت قد تدبر اه سید (قوله لا الخ) أي بان كالمحدد (قوله كما اقتضت لقوله الخ)  
أي قول صاحب الروضة أن قول قد سبق عن الروض وشرحه قد ناقض القول المذكور يجعل المشتق اختصاص  
أحد هذين بإدخاله أو رد (قوله وقد سبق) أي في أول الفروع (قوله نهما) أي المجتهدين (قوله في  
العمل) أخرج الفتوى والحق اه سم (قوله في مقدمه صحيح الخ) بالاضافة لقوله لا يأن الخ بقول البيهقي  
(قوله بصحت) أي الدور (قوله ولا ينافيه) أي قول البيهقي (قوله في هذا) أي مسأله محال الدور (قوله  
لأنه الخ) أي قول ابن عبد السلام (قوله هو صر) أي في أول الفروع (قوله كما) أي في قوله فالوجه الخ الخ  
(قوله عنه وعن غيرهما) مخالف الخ وما يخالفه كلام الروض فأنه صرح في أنه إذا لم يتأهل العمل بالراجح ولا  
وجد من غيره يتوقف ولا يتغير حيث قال هنا وليس له أي لكل من العامل والفتى يكمل شرحه العمل  
والفتوى بإحدى القولين أو الوجهين من غير نظر إلى ان قال فان كان أهلا فترجع أو أخرج عن استقلاله من غير  
ذلك من التواجد والمأخذ والافاق فقام من فقه المذهب فان عدم الترجع أي بان لم يحصل بطريق فتوى  
حتى يحصله إلى ان قال فان اختلفوا إلى الأصحاب في الأراجح لم يكن أي كل من العمل والفتى أهلا فترجع  
اعتمادا على الأكثر فالأجل والأدنى وان لم يصححوا شأنا توقف اه ولا يخفى مخالفتهم هذا للاطلاق الهرزى  
السابق فان قوله تلقاس فقه المذهب وقوله فان اختلفوا لم يكن أهلا فترجع شامل العاقل ان لم يكن محصورا  
في علم يتغير بل أوجب عليه تعرف الأراجح لأن يكون ما قاله الهرزى في اختلاف المجتهدين في غير الترجع أو  
كلام شرح الروض في غير العاقل الصرف ومخالفتهم للشرح المذكور بقوله فالوجه الخ فإنه أوجب على  
غير المتأهل تعرف الأراجح ومخالفتهم لذكر الشرح من التخيير لأن يعمل على المتفقين في غير الترجع مع  
التساوي عنده أو على التساوي بين يفتل من وجهين السبكي من جواز العمل بالراجح في حق نفسه فليتأمل اه

عنه أقوال إذا زاد الخ على عقب العاقل مائة وغيره ممن لم يبلغ مرتبة الاجتهاد انتهى وقضى جواز تقليد  
بالفضل الخ هذا في العاقل بديل قوله لا تخلف ما ضمن الهرزى لأنه في على الخ فاعلم أن قوله السابق  
وبشرط أيضا اعتقاد أو جميعا مطلقا لا يشمل العاقل بديل قوله ولا ينافى ذلك كونه عاقل الخ ويستفاد  
من قوله وقضى جواز تقليد المتأهل الخ وقال بديل فثبت منع ذلك بديل قوله فكما خلاف المجتهدين لأن  
يكون هذا بالنظر إلى قوله لكن المشهور الخ (قوله لكن جهة بعضهم) أي كلام الروضة المذكور (قوله  
لأنه صرح بمساواة العمل الخ) أي أنه قال ليس لغت وعمل صاحب الروض (قوله في العمل) أخرج  
الفتوى والحق (قوله عنه وعن غيرهما) مخالف الخ وما يخالفه كلام الروض فأنه صرح في أنه

لا ينقضه يجوز تقليد من تناوى السبك وغيره في العمل في القولين أي إذا لم يتأهل العمل بهما كما لا وجه من غيره لكن صرف شرح  
الخطيب عن بعض غير ما يخالف بعض ذلك فراجعه

يختلف الحاكم لا يجوز له الحكم بأحد الأبعد علم أو جند مضر قبل ذلك بان العلم بالرجوع في حق تصدق بشرط أضافان لا يتبع الرخص بان يأخذ من كل مذهب بالأهل متلا محال له بقا لكيف من عتق مستخدمين ثم كل الأوجه أنه يشق به وزعم أنه ينبغي تخصيصه بنزاعه فيرخص بغير تقليد بتقيد (١١٢) به ليس في محله لأن هذا ليس من محل الخلاف بل يشق قطعاً كما هو ظاهر وقول بان

هذا السلام للعامل أن يعمل برخص المذهب وأنكره جهل لا ينافي حرمه التبع والتقليد خلافاً وهو قبله لا يبرر بالتبع وليس العمل برخص المذهب مقتضياً له لصديق الاختصاص مع الاختصاصات أمثال ليس الكلام في هذا لأن من عمل بالرخص والرخص لا يقال فيه أنه متبع للرخص لاسيما مع الظاهر منهم للتبع بما رخصه والوجه الصريح يجوز له نقل ابن حزم الإجماع على منع تتبع الرخص وكذا

سم (قوله بخلاف الحاكم الخ) بوجهه الثاني (قوله ومصر الخ) أي السبكي (قوله بان العلم بالرجوع الخ) ينبغي أن يكون محله في مرجح وجه بعض أهل الترجيع لم يرجع له أحد كسند وجهين لشخصه وجهه الأول وجهه الثاني وجهه الثالث وجهه الرابع وجهه الخامس من باب بعد من أهل الترجيع فيبعد تقليد والعمل بمن علم يتأهل لترجيح فلنأمل له سديد (قوله ومن ثم كان الإجماع الخ) خلاف الأوجه في شرح الروض من أنه لا يشق بتبعهم من المذهب المدونة اه سم (قوله بتقليده) الظاهر يستدبه وسأني في شرحه فيما بعده اه سديد (قوله وليس العمل برخص المذهب الخ) فيه وقف (قوله لصديق الاختصاص) من إضافة المصدر إلى مفعوله (قوله وكذا رده) أي بما أتته ابن حزم (قوله ذلك) أي بالسؤال عن عالم واحد (قوله وظاهره) أي قول ابن القيم جواز التلقيح على تأمل سديد (قوله وفي الحامد الخ) استطراد (قوله كما يربط ذلك في شرحه) الخطيب الخ علقونه هناك ولا ينافي ذلك قول ابن الحاجب كلاً آمدي من على في مسئلة يقول امام لا يجوز له العمل فيها بقول غيره ما قلنا تعين حله على ما ذاق من آثار العمل الأول ما يلزم عليه مع الثاني تركه مستقلاً بقوله ما كل من الامامين كتقليد الشافعي في مسح بعض الرأس وما لقي طهراً الكلب في صلاة واحدة ثم أيت السبكي في الصلاة من فتاويه ذكر نحوه في المسح زائد بسط وتبع عليه جمع فقالوا لما اتبع تقليد الغير بعد العمل في تلك الحادثة تبعه بما مثله أي خلافاً للعلل المحلى كان أفتى بسنونه ورويته في نحو تطبيق فتكح أفتى بان لا ينفذ في طرادان يرجع للأول ويرض عن الثانية من غيرا بانتها كان أخذ بشقة الجوار تقليد الأبي سفيان ثم استحققت عليه طرادا تقليد الشافعي في تركه فافتتح في بيان كلام الامام لا يقول به حذفت عنه ذلك فانه مهم ولا تغتر بظاهر ما اه وينافي هل شرح الخطيب شافعي عليه الأول فراجعه اه سم (قوله اه) أي الآمدي (قوله فيمتجوز) خبر

اذ لم يتأهل للعمل بالراجح ولا وجد من غيره يترقبه ولا يتغيره قال هذا وليس له أي لكل من العامل والمفتي يكفي شرحه العمل والقوى بأحد القولين والوجهين من غير نظر إلى ان قال فان كان أهلاً لترجيح أو الترجيع استقل به متراً فذلك من قواعد المأخذ والالتزام من جهة المذهب فان عدم الترجيع أي بان لم يحصله بطريق وقف أي حتى يصلح له ان قال فان لم يتأهل في الأرجح لم يكن أي كل من العامل والمفتي أهلاً لترجيح اعتمدنا صحيحه لا كثيرا ولا علم ولا أي وان لم يصحوا شيئا وقفنا انتهى ولا ينبغي في القصد هذا لا طلاق الهروي السابق فان قوله والالتزام من جهة المذهب وقوله فان لم يتأهل لم يكن أهلاً لترجيح شامل للعالم ان لم يكن محصورا في قول غيره أو وجهه بغيره عرف الراجح لأن يكون مائة الهروي في اختلاف المتجر من غير الترجيع أو كلامه شرح الروض في غير العامي الصرف وخالفه في الشارح المذكور بقوله فالوجه عمل الرخصة أو جعل غير المتأهل تعرف الراجح في مقتضى ما ذكره الشارح من التضييق أن يعمل على التفتيش في غير الترجيع مع التسوي عند أو على التسوية بين قيسه عند سبكي من جواز العمل بالرجوع في حق نفسه فلنأمل (قوله ومن ثم كان الإجماع الخ) خلاف الأوجه في شرح الروض أنه لا يشق بتبعهم من المذهب المدونة (قوله كما يربط ذلك في شرحه) الخطيب الخ علقونه هناك ولا ينافي ذلك قول ابن الحاجب كلاً آمدي من على في مسئلة يقول امام لا يجوز له العمل فيها بقول غيره ما قلنا تعين حله على ما ذاق من آثار العمل الأول ما يلزم عليه مع الثاني تركه مستقلاً بقوله ما كل من الامامين كتقليد الشافعي في مسح بعض الرأس وما لقي طهراً الكلب في صلاة واحدة ثم أيت السبكي في الصلاة من فتاويه ذكر نحوه في المسح زائد بسط وتبع عليه جمع فقالوا لما اتبع تقليد الغير بعد العمل في تلك الحادثة

وزاد فرض عن الشرع وأخذ بالاختلاف لا يخرج عن الاختيار بشرط أضافان لا يفتي بين قولين يتولاهما ونقل حقيقة تركه كلا بقوله ما كل منهما وأن لا يعمل بقوله في مسئلة ثم يصدق عليها كما يربط ذلك في شرح الخطيب مع بيان حكمه الآمدي الإجماع على المنع بعد العمل وقيل غير واحد من ابن الحاجب منه فيمتجوز وإن حوت





بل أو غير ذلك على ما هو من غيرهم فكيف يستدعيه من عدم تنفيذ أحكامه التي تبطل من الفتن لا يتدارك خوفه ولا جمع الأمة كما  
هذه الأثر على تنفيذ أحكام الخلفه (١١٤) القائلون أحكامهم ولو مورج بالبلقيني نفوذ قولنا ما وأعي فيما يسطعون وكافر

ونازعه الأثر وغيره في  
الكافر والأوجساقه  
لأن الفرض لا يطرأ  
وسبغ ابن عبد السلام  
المرأة وزاد أن الحسي  
كذلك قال الأثر في القول  
بنفسه فنه على بعض  
لا يتنقل منه بالأثر  
على رأي مجتهد بعيدا  
أنسب أحدا يقول به  
ولا بعد في الأول لا في شوكه  
ويجزئ الناس من عزه فيخذ  
من موافق الحق الضرورة  
ولو تعارض فقتل فاسق  
وعلى دين قدم الأثر عند  
جمع والثاني عند آخرين  
ويجب كآله الحسيني أن  
فسق العالم أن كان الحق  
أهله تعالى فهو أولى وألزم  
والرأى فالدين أولى وراجع  
العلمه وخرج قوله سلطان  
القاضي الأكبر فلا تنفذ  
فوليس من ذكرى الأثر  
كان يعلم السلطان كما هو  
ظاهر ويجب عليه رعاية  
الامتثال فالامتثال رعاية لصفة  
السلبين ولا ذكر في المقتد  
معه أن كان تم تجهده ولا  
تصدت قوله المقتدولو  
من غير فشر كقولنا  
الفاسق فان كان هناك  
عدل انتزعت شوكه ولا  
فلا كما يجب ذلك قول ابن  
الرضا الحق أنه إذا لم يكن  
ثم من صلح القضاء تفتت

الشوكه لا تفتت (قوله أو غير عالمه) التصديق هذا أهان كان بحيث لو علم له أنه لم ينفذ حكمه ولا انتفاء  
سم (قوله وأحكامهم ولو) أي ولو فاسق أو كان يفتي أن يتركه محققا الاستقلال (قوله أو غير عالمه) أي  
نفوذ قولنا ما (ألم) أتق به فيما عدا الكافر شيئا الشهاب الرمي اه سم عبارة النهاية ولو أبطل الناس  
ولاية امرأة أو قتل أو أذى فيما يسطع من ضرر الضرورة كما تفتي به في الوجه فحقه تعالى ولو ألقى ابن عبد  
السلام المصير بلز أو نحوها لا كافر اه وسبغ ابن المصير ما وافقه (قوله وكافر) صلي على امرأة اه  
عش (قوله ونازعه الأثر وغيره في الكافر) فمهم أنهم لم يترافوا في الأمر وليس مما راجع إلى الأسنى وبأن  
عن المصير ما وافقه في النقل عن الأثر في كلام المستف كماله قد يقتضي أن القضاء ينفذ من الأمر أو الكافر  
إذا ولو بالشوكه وقال الأثر وغيره الظاهر أنه لا ينفذ منهما اه (قوله والأوجساقه) أي البلقيني تنفذ  
قوله الكافر أيضا خلافا لنهاية كما أفتوا التي علونه تنبيه أفهم بقية الفاسق أي المسلم كما  
قروته في كلامه لا ينفذ من الأمر أو الكافر إذا ولو بالشوكه واستظهر بالأثر لكن صرح ابن عبد  
السلام بنفوذ من المصير والمرأى دون الكافر وهذا هو الظاهر والعدل أن يتولى القضاء من الأمير الذي  
اه (قوله وبقية) أي البلقيني (قوله ولا يستدعيه) يأتي من النهاية والفتنى ما عدا نفسه (قوله ولو  
تعارض) الحق والحق في الأثر وخرج إلى وجوب قوله كما يشهد بذلك وجوب قوله ما يستقبله  
البيضاوي (أبو وراجع إلخ) أي من (قوله يجب) أي ومع ذلك لو خالف تنفذ ما ظهر اه  
سم (قوله على) أي السلطان اه عش والأولى أي المولى (قوله ويجب عليه رعاية الامتثال إلخ) فبما يأتي  
وكان الأولى تأخير عبا به اه وشي (قوله ولا ذكر في المقتد إلخ) هذا أنما يأتي لو أتى المتن على  
ظاهره الموافق لكلام غير موافق لحد حره إلى ما مر فلا فرق لهما وهذا هو المراد كما يؤخذ من كلامهم  
أن السلطان إذا ولو خاض بالشوكه تنفذت أو ليس سلطانا اه اه كان هناك أهل القضاء أم لا لأن ذلك لا بالشوكه  
أولا فالحق القضاء كذلك في شرط في صحة توليته أهل القضاء اه وشي (قوله وكذا الفاسق إلخ)  
ومعلوم أنه بشرط في غير الأهل معرفة طرف من الأحكام بما ينزح التمسح ونفى وقدم في الشرع  
ما يتلوه (قوله إن ولا إلخ) أي من غير الأهل القضاء مع وجود الأهل له أخذ بما يأتي (قوله يلزمه بين  
مستند) أتى بذلك خضا لنهاية الرمي اه سم (قوله يلزمه بين مستند) أي إذا اتمت عنه والمراد  
بمستند ما استدع من بينه أو تقول أو نحو ذلك أو عارة الخادم فإن ساء الحكم عليه من البسب فزم  
صاحب الحادى وتبعه المروا باني به يلزمه ما إذا كان قد حكم بكونه وبين الطالب الأهل بقدر على دفع  
بالبناء أو كان بالبناء تعين فانه يشد على مطالبته بطله فتر عينه بصلح الدقل ولا يلزم إذا كان قد حكم  
بالأثر أو بالبناء تعين في المتن من هذا النص قول الامام ابن الحاكم لا سأل أي سؤال اعتراض  
أما سأل من سأل الفقه عن تصفية من على الحاكم إلا به ليد الحكم عليه القتل انتهت لكن كلام  
السلطان وهذا التطليل مع التسبيل زاد إلخ أو أضلا له التصبر الأمر في ولا السلطان ولو مع  
وجود الأهل ثبت لا يطرأ الناس إليه لعدم وجود فاسق أهل وهذا في غاية الظهور (قوله أو غير عالمه)  
التصديق هذا أهان كان بحيث لو علم له أنه لم ينفذ حكمه ولا انتفاء (قوله أو غير عالمه) أي  
أتق به فيما عدا الكافر شيئا الشهاب الرمي (قوله ونازعه الأثر وغيره في الكافر) كسب عليه هو  
(قوله وإذا كان المصير كذلك) كسب عليه أيضا هو (قوله وتصالح) أي ومع ذلك لو خالف تنفذ ما عدا  
كما ظهر ظاهر (قوله تفتت قولنا غير الصالح صلحا) ومعلوم أنه بشرط في غير الأهل معرفة طرف من الأحكام  
سم هو (قوله يلزمه بين مستند) أتى بذلك شيئا الشهاب الرمي

قوله غير الصالح صلحا اه وبجانب البلقيني ما يجب عليه البيضاوي أن من ولا في شوكه ينزول والشر كتمويل  
الأثر القضي نفوذ قضاؤه أي بخلاف مقتضى ما مع قد جهدوا له لولا أن يترك لعدم تيقنهم على الشوكه كما هو صرح مع  
مأثور بن قاضي الضرر وهو من تقليد بعض الشر وط السابقه يلزمه بين مستند

فسأرا الحكمة ولا قبل فله حكمت بكذل من غير بيان لتستدعيه كونه المنصف لا يشترط الحكم كل أولي وعلم في الأولين لم يحرم عليه من طلب بيان مستنده كما هو ظاهر ويجوز أن ينص التماسه قاض وإلا لم يقض (١١٥) وبحسب أهل الجمل والمراة أن العبرة بالطالب منسحقاً وينبغي للإمام

انعدام هذا كإحدى ضلائل الفاضل الضرورة وغير المتعالي التي ذكرها له رشدي أقول المتباين من المقام  
المراد بالسند هنا مثل كلامه في الذهب السلة أو اللو وجرها والتعنين لهما من أهل النظر  
فانراجع (قوله في أصول حكمه) أي بوجهية اه عش (قوله في الأول) أي غلبي الضرورة (قوله  
في الرجل والمرأة) أي إذا كانتا لمصونة بينهما اه عش (قوله أي من ألقبه) القربة وظاهر أن  
في النهاية (قوله من ألقبه) أي كن له شركة (قوله ليكون) القربة وظاهر أنه في الشيء (قوله عند إقصاء  
الخط) عبارة عن التي عند إقصاء العمل وكثرة الرعية اه (قوله غلب) أي عن الاختلاف (قوله استقلنا  
عالمًا) يأتي محترز اه سم (قوله لا يمكنه التقلبه) أي يصعب وقوله فيما يمكنه تأمل ما ضابطه وأما  
عدم حصوله مستقلاً عنه اه سيدع أقول المتباين يمكنه ولو بمقتضى العمل عند (قوله ولا  
يستقل الخ) فان استقل في نفسه حكمه فليفتان زماناً لضمان حكمه التقي بالحكم كأي الرخصة  
وأصلها وإن عده من مستقلة وليس بأهل لم يكن اه استقل فلهذا ولا غيره لعدم الأذن (تنبه) لو قال  
ولكن القضاء على استخفافه لا ينتظر فيمنه قال الماوردي هذا على ما خسر وما عاين وليس قلده  
حكم ولا نظر قال الزكشي ويحتمل في هذا طالع التولية كقوله في الأول أذنت الشيء تزويجي ولا تزوج  
ينفك اه والظاهر الأول اه معنى (قوله كبتنا والصراط الخ) عبارة كقولنا لا تؤول به في المعوز  
عنى في هذا المسألة حتى لو قدر على ذلك لم يجزه الحكم فانه انتهى اه سم (قوله) تبرع مقدم لقوله ان  
يختار الخ (قوله) واعتراضه للقي الخ) عبارة النهاية وان اعترضنا الخ (قوله جهن) أو جهنم الأول وهو  
الانحرال اه نهاية (قوله ليس كذلك) يعني ان لم يمتلأ نفذ اه عش وعبارة الرشدي قوله ليس كذلك  
الصواب حذف لفظ ليس لان الزكشي اختار عدمه معنوا لا يتصل المودين كما يجر أربعة كلامه  
وبصر به قوله ومما قاله بالشرح اه (قوله) ودع الآخرون الجواز مقتضوه كالمدرس لطبيب  
أدأولى الخ ليطبق مسجد من الامام إذاولى إماماً متحدين وكذا لو لم يفتن في وقت من متعارفين اه  
عش (قوله أماناً الخاص) محترز وقوله علما اه عش (قوله فضة كلام الأكثر من) القربة ثم عبارة  
النهاية ففعل التعليل عبارة عن الضرورة لأن ينص على المنعنه ومقتضى كلام أكثر من أنه على الخلاف  
اه أي ألقى في قول المصنف فان أطلق استقل فيما يقدر عليه الخ عش (قوله واختاره الأنوخي) لا  
الخ معتمد اه عش (قوله حتى عنده) اه أي الجمع المتقدم والأدنى (قوله وان أطلق الاختلاف  
الخ) عبارة عن التي وان أطلق الامام الواجب لشخص ولم ينه عن الاختلاف ولم يأذن فيه وهو لا يقدر الا على  
بعضه استقل فيما لا يقدر عليه لا غير وهو ما يقدر عليه لا يصح ولو أذنت الامام في الاختلاف عوم  
أو أطلق بان لم يعمه في الأذن لم يزل الاختلاف في العلم والخاص والقدر وعليه ان خصه به متى لم يتعد  
اه وفي شرح التهج ما وافقه (قوله استقله سلطاناً) أي ضابطه عن غيره من الممثلة لا يستقل الا  
عند الغير هو عش اه يجبر وقوله والمتمثلة الخ مخالف للفتن والتولية والتي شرح المنهج  
فليراجع (قوله) أو التولية فيما لا يحد) كلف شرح الروض كضابطتين أو بأكبر اه سم قول  
(قوله استقلنا عالمًا) يأتي محترز (قوله ولا يستقل على المتمد) كما هو (قوله وظاهره في بلدتين  
متباعتين كبتنا الخ) عبارة كقولنا لا تؤول به في المعوز عنى في هذه المسألة حتى لو قدر على ذلك لم يجزه  
الحكم فيماتى (قوله) أو يشر كلامه) يمكن ان يراد على هذا ان لم يأت به ذلك استنباط الآداب فرض  
هذا الكلام انتهى كما هو ظاهر السان (قوله جهن) أو جهنم هو الانحرال هو (قوله وان  
أطلق الاختلاف الخ) عبارة في غاية الخان أطلق التولية استقل فيما لا يحد والأذن فطاعة انتهى

لا يمنع من عدم التزوُّج النظر في أمر اليتيم تمتع حتى عند ولادته كالعلماء (وإن أطلق) الاختلاف استغنى مطلقاً أو التولية بتجديد الإطلاء  
بعض استغنى

فما لا يقد عليه) لحسنه لا غير في الاصح) فحكمه مقرر بتقليد ولو لم أعدهم القدر بعد التولية فهو من أوسع استصحابنا  
قال الاذرى الا انتهى عن مقرر في القدر في البصر في الاسناد لا يخلو ذلك غالباً لكن مستثنى من التمسك عن التمسك فيبقى  
جمل الاول على ما ذكره عن التمسك على ما اطلق انتهى عن مقرر قوله المتن فيما لا يقد عليه انه لا اختلاف يخرج محل  
ولا يتوجه اعتراضهم لكن يأتي رد في (116) شرح قوله كقولنا البين لنا (وشرط المستقل) فيقع الامم) كالقاضي لانه

قاضي (الآن يستقل في  
أمر خاص كسما ع بينه  
وتحقيقه) فيبقى علمياً  
يتعلق به) من شرط البيئة  
أو التعلق مثل دلوين  
تقليد ومن ذلك نائب  
القاضي في التمسك اذا  
فوض له سماع البيئة  
فما يكتبه العارض ولو  
لو من تقليد كمالا وليس  
منه من نصب العر  
والتعديل لانهما كونه  
استقلال ولهم والده كما  
أن الامم قولتهما لم  
فوض الاقام اختياراً  
أو قولته لرجل لم يميز  
اختيارهما لان التمسك  
أقوى للفرق الواضح بين  
القاضي المستقل والنائب  
في التولية وانما يميز  
لقاض سماع شهدتهما  
لانه يتعين الحكم لهما  
بالتعديل ومن لم يثبت  
صد التمسك عند غير مقرر  
سماعه قال الاذرى وكذا  
يجب صفات استقلالهما اذا  
ظهر فيه هذا التمسك اجتماع  
الشرط اه والقاضي يمتنع  
له حيث صحت توليته  
وحدث فيه جازة قولتهما  
ان كانا كذلك (ويحكم)  
الخطيئة بالتمسك بالتمسك

مقلد) فيقع الامم (ان كان مقلداً) وسأنا أن لا يجوز لغير مقرر حكم غير مقرر مذهب ولا تصرف لآخر ط عليه ذلك  
ولومنا (ولا يجوز أن يتقرر ط مقلد) لانه يعتقد غير الحق وانما هو بالحق في قضية كلام الشيعين ان التمسك يحكم غير  
مذهب مقلد وقال الاذرى وغيره يجوز وضع الاذرى وغيره يعمل الاول على من لم يتلقوا التمسك في مذهبهم وهو للتصديق  
التي لم يتأهل لتلقيها ولا يرجع

التمسك بما لا يقد عليه) وليس من العجز ولا واد المستقل في مذهب نفسه ان يستقل بما قاله يعمل ولا  
واسم صدره على ما دل عليه كماله بعض المتأخرين اه معنى (قوله فحكمه) التي قوله قال الاذرى  
في المتن (قوله ولو لم أعدهم القدر) على خلاف في العجز القارون له الطولي الخ (قوله بعد  
التولية) أي الملقطة لا يقد عليه بعض (قوله وظهر قول المتن الخ) على التماسك ولو فوض التولية  
لا تسد وهو في غير محل ولا يهمل في ذلك الاسناد ويحكم ما مع التوضيح كما أتى به قوله  
رجائه تعالى ويجوز ردساقطة له (قوله لكن يأتي رد) وبأنه يثبت ما يتعلق به اه سم (قوله  
فيقع الامم) التي قوله وقول جمع في النهاية الاقوله كان لادام قولتهما (قول المتن كالقاضي) أي  
في شرطه السابقة اه معنى (قوله وليس منه) أي مثل المستقل في أمر خاص (قوله استقلال  
وله) التي قوله لان التمسك في المتن الاقوله كان لادام قولتهما (قوله) أي القاضي استقلال ولهم والده  
أي في نفسه الاختلاف فيه (قوله ليزم لاختيارهما) أي لا يجوز لاختيار نفسه أي معنى (قوله  
في التولية) متعلق بالنائب (قوله سماع شهدتهما) على التماسك بالتمسك اه أي قوله  
والله (قوله سماعهما) على التماسك بالتمسك اه (قوله اذا ظهر فيه) أي في القاضي  
المولى لادامه وفرعه اه عش وقال الرشيد أي التولية اه ولاحظ قول المتن وظهر اطلاق كلامه  
جواز استقلالهما وانما هو صرح المارودي وغيرهما لكن محله أي جواز استقلالهما ان ثبت  
عد التمسك عنده اه أي غير القاضي المولى لهما (قول المتن بالتمسك) أي ان كان شهد لوقته ان  
كان مستقلاً بامر الامم حيث ينفذ عنه المقلد اه معنى (قوله وسأنا) آتافي السواد قبل التمسك  
(قوله لا يجوز لغير مقرر الخ) ظاهراً ولو بتقليد الغير اه سم (قوله ولو عرفا) أي كما يأتي عن الحسين  
(قول المتن عليه) أي على من استقلال خلاف أي الحكم بالتمسك أو بالتمسك اه معنى (قوله لانه  
يعتقد غير الحق الخ) فثبت ذلك لغير ط لم يصح الاختلاف وهو كذلك لان الحاكم انما يصح  
بالتمسك أو بالتمسك مقلد وكذلك لشرط الامم في قولنا القاضي لم يصح قولنا لغير ط قال الحكم في كذا  
مما يضافه في مقرر وحكم في غير من يقتلوا ذلك قوله لا تصح في قول السليمان الكافر والمحرر بالبعد اه  
معنى (قوله بالحكم الحق الخ) وهو ملل عليه البليل عند التمسك فلا يجوز ان يحكم بغيره وللمقلد ملق من  
مقلد اه انما يحكم عند مقلد آخر عليه حكمه اه معنى (قوله وقضية كلام الشيعين ان التمسك لا يصح  
الخ) وهو كذلك اه غاية (قوله يجوز) أي حكم المقلد بغير مذهب مقلد (قوله والثاني على من له أهلية  
ذلك) قد يقال ان فرض ذلك مع التقليد ظاهر والافتشك على أنه قد يتوقف اعتبار التقليد في اعتبار

والثاني على من له الحق ذلك ومن ذلك الحنفية من جهة ان الفرق حرموا ان يتركوا تقليد غيرهم وطعنوا على من ذهب بمقلده وهو مذهب  
الاهل لما ذكر وغيره لا سيما ان قال في هذا القول على ما ذكر من تقليدنا لم يتركوا تقليد غيرهم فلهذا لم يتركوا تقليد غيرهم بل يتركوا  
الامام جلا الشريعة ان يضيح مذهبهم بل التقليد تبعه فرض في بعض جهات او يتركه غير مقلد من قبله كالمواضع  
ثم ايت شارحنا من ذلك قال وهو الذي عليه العمل اتمين على كل مقلد العمل بمذهب مقلده لا يجوز له الحكم بغيره له وقيل ان  
الرفض من الاصحاب انما حكم التقليد فان حكمه على خلاف مقلده تنقض حكمه (١١٧) وسر ابن الصلاح كما يرينا نص امام

المقلد في حق كل من التزم به  
في حق المقلد واقضه في  
الروضة وما فهمه كلام  
الرافعي من التزم من  
عدم الغرض بانما على ان  
للمقلد تقليد من له  
وجزبه في جمع المواضع  
قال الاخرى بعد الوجوه  
بل الصواب سد باب الالباب  
من أمه لما يترتب عليه من  
المقصد التي لا تصح  
وقال غير الحق على مذهب  
الشافعي لا يجوز له الاتية  
بمذهب غيره ولا يشغفه  
أي لوضوئه نصيبه أو  
فولسنا تقرر عن ابن  
الصلاح ثم ان نقل المذهب  
آخر بشرطه بغيره فيبقى  
له الاتية (تبيينه)  
قبل منسب جماع الدعوى  
بالقاضي دون الامام الاعظم  
كلمه ظاهر الى وصف  
القضاء على القاضي  
بمنع ما ذكره وان مرادهم  
بالقاضي ما يشبهه دليل  
انهم لم ينهوا على اختلاف  
أحكامهما التي بعض  
المسائل كتميز القاضي

أهلنا لترجيح اه سم (قوله على من له الحق) هل المراد من مذهب الغير وقيل هو الاولي فائدة  
لمراد الاصلية اه سم ومن ذلك أي الجمع المذكور (قوله بل التقليد) أي التولية (قوله مع مقلده  
تقليد) سبب من مذهب غيره من الا في من ان التقليد (قوله بذلك) أي الفرض المذكور (قوله وهو  
الذي عليه العمل) ان كان من جهة القول فلهذا هو الذي لا يمتنع له ولو كان من كلام الشارح فكان الاولى  
ان يذكر مقلده انتهى (قوله وما فهمه كلام الرافعي الخ) وفي الرض لو استغنى مقلد أي الضرورة  
فحكمه بغيره من قبله لم يتنقض انتهى قال شارحنا ان للمقلد تقليد من له اه واعتمدنا  
الشهاب الرض في خلاف ذلك وحل كلام الرض على من فيه اهلية لترجيح اه سم (قوله بانما على ان  
للمقلد الخ) فيستأخر ظاهر بانه انما حكمه بعد تقليد من قبله في مقامه السابق بما عاين الرضا  
عن الاصحاب لان تأخير وصف حكمه بخلاف مقلده وتقليدنا في خروج الاول عن كونه مقلدا  
عند الحكم ثم واضح ان محله حيث لم يترك الرض على تقليد من قبله بل الحكم بغيره من قبله  
سبب غير اقول فيمظهر اذ لم يترتب من مقلده فاسبق امامنا الى التزم بمذهب غيره وتقليد في واقعة الثاني  
لا يصح للمرجع عن مذهب وانما صدق ذلك اذا انتقل من مذهب المذهب الثاني واقضه اماما كما قد عول  
الشارح الا في من ان انتقل الى ما عاين (قوله بشرطه) له اوله كونه للمنتقل اليه المذهب الا بوجه  
(قوله وبغيره) فيه تامل (قوله بغيره الاتية) أي الحكم (قوله قبل منسب جماع الدعوى) الدعوى والمر  
الخ زادت النهاية فيمنعنا من على ان مرجع الترابي لجزء من قوله وبحكمه وله الامام ارفض آخر اه  
(قوله وودع ما ذكره وان مرادهم الخ) صلو التانية والامع خلاصه على ان مرادهم الخ (قوله ما يشبهه)  
أي الامام الاعظم اه عش (قوله الترابي لجزء من قوله وبحكمه وله الامام ارفض آخر اه  
في النهاية والتمنى (قوله وبودع ما ذكره وان مرادهم الخ) صلو التانية والامع خلاصه على ان مرادهم الخ (قوله ما يشبهه)  
للكور (قوله ما يشبهه) أي الحصر المذكور (قوله اكرامه) أي الشري (قوله في ذلك) أي الحلف  
الحكم (قوله اذكر الخ) يحلف على حكم خصمان (قوله اوتزير) الخ قوله مع وجود اهل في النفس الا  
ما ينبغي لاول قوله على ما مر في النهاية الامام ان يعطيه (قوله اجمع الخ) صلو التانية عن التفاصيل

ش مر (قوله والثاني على من له الحق) قد قال ان فرض ذلك مع التقليد قلعه والافضل على ان يترك  
يرتفع اعتبار التقليد باعتبار أهلية الترجيع (قوله على من له الحق) هل المراد من مذهب الغير وقيل هو  
أي فائدة غير دالاهية (قوله وما فهمه كلام الرافعي من التزم من عدم الغرض الخ) في الرض لو استغنى  
مقلد أي الضرورة فحكمه بغيره من قبله لم يتنقض انتهى قلنا شارحنا ان للمقلد تقليد من قبله  
واعتمدنا الشهاب الرض في خلاف ذلك وحل كلام الرض على من فيه اهلية لترجيح انتهى (قوله تبيينه)  
قبل منسب جماع الدعوى والبيئة والحكم بغيره من قبله (قوله اجمع الخ) صلو التانية على ان مرادهم الخ (قوله ما يشبهه)  
ما يشبهه الخ مرش (قوله لا في بعض المسائل الخ) على ان مرجع الترابي لجزء من قوله وبحكمه وله

بالقاضي دون الامام الاعظم ومرارا لبقائه لا تفق بذلك (ولو حكم نعمان) أو أدانتان من غير ضرورة كفي نكاحه يؤخذ من أن من خلف  
لا يكمل أبا يدعي كما أخرجك علمت حكمه لم يثبت ان لا كراهة الشري كالحس ولا ثلثة أن الحكم كره وان لم يتصور من غيره بولا جوس  
فاقتضاهم بعدم جواز التمسك في ذلك فيظهر وكذا أخذ ذلك من أن الحاكم لا يكون حكما كراهه الا ان قدر حاجته الى ارجاء الحالف  
ومراقبه في حين الاكرام في اطلاقه فرأى من غير خلافه الحكم موقوف على ذلك الحالف فكيف يتصور اكرامه في ذلك ليس  
الكلام بمقابل الحكم بل فيجوز هو حيث لا اكرام على معنى حكمه وان كان تروقا ولا على رضاء وحكم اكرامه من التبيين (وجلا في  
غيره) اوتزير (قد تطلب بطريقا) اجمع ويردنا

[illegible]

الآية اه (قوله اهل) عبارة النهائية أفضل اه (قوله المتن بشرط أهلية القضاة) يستثنى منها الصكيم في عقد النكاح فانه يجوز فيه تحكيم من لم يكن مجتهدا كما مر في سابق بابه معنى وأسنى (قوله وأخضعه) أى من التسلل (قوله اذ لا طالب له معنى) كان كلفه كان المستقر غير محصورين اه يعبرى (قوله والابلاخ) وقال النسخ والتبج وخلافه لا طلاق للمنفى والنهابة عبارة نعم لا يجوز وتحكيم غير مجتمع وجود قاض ولو قاض ضرورة اه (قوله وفوز عني الخ) والذى يقصده أن قاضى الضرورة ان كان مقلدا عارفا بعلمه علمه خلافه لا تحكيم من هو مسته بخلافه لو كان جاهلا أو قاصدا ثم مقلدا علم عدل فانما ظهر جوازه اه سبعر عبارة الصيرى قوله ولوم وجود قاض أى اذا كان الحكم مجتهدا اما اذا لم يكن كذلك فلا يجوز ولوم وجود قاضى ضرورة عس فيمنع التحكيم الا نل وجود القضاة ولو قضاة ضرورة كما نقله الزايدى من مر اذا كان القاضى باخلافه وقع فيصير التحكيم حنذا كقوله الحلى اه (قوله باله لاضر) واما تحكيمه الخ) بنى أهلو وجد القاضى لكنه منو عن جهة الامام من العمل بمسائل معينة كالموضع الشافعى من الحكم على الغائبه فالجسور التحكيم في تلك المسائل لسفها القاضى بالنسبة اليه وهذا ظاهر اه سم (قوله قال المتن) الى قوله وتحكيم الصكيم السفى النهائية والى قوله ولو باذن وليه للمنفى الا قوله ومكانان اضر به (قوله ان اضر) أى مذهب الحكم اه معنى (قوله وكوكيل ما ذونه الخ) نخرق فتد (قوله وعمل فراض الخ) صنف على ما ذونه الخ (قوله ومجلس) أى مجبور عليه مجلس اه معنى (قوله ان اضر) أى مذهب الحكم اه معنى (قوله المتن) قول لا يجوز (أى مطلقا اه معنى (قوله التحكيم) الى قوله ولو كان أحدهما منى النهائية (قوله ليسه) أى للحكم اه معنى (قوله أتهم) أى نقرهم وشرعهم وعظمتهم قالى المختار الا من العظمت الكبروى بضم الهمة وتشديد الباء الموحدة اه يعبرى (قوله ويضمر الضار الزوجين الخ) أى فلا يكتفى بالرضا من رولى المرأة والزوج بل الرضا انما يكون بين الزوجين حيث كانت الولاية للقاضى اه عس (قوله من ابتداء الخ) الى قوله وتقول ان الرضا للمنفى (قوله من ابتداء التحكيم الخ) متعلق براض به (قوله الى الصالح الحكم) أى غماه اه معنى (قوله ان الحكم انما الخ) عبارة تلقى ونسخ الاسلام منه على أن ذلك قوليتو ودان الرضا بين ابن الصباغ وغيره قالوا ليس الصكيم قوليتا بحسن البناء وأجيب بان عمل هذا انما صدرا الصكيم من غير قاضى فحسن البناء اه (قوله حل الاول الخ) صنف على حل الخ (قوله ثم رأيت الماوردى الخ) عبارة النهائية وفى كلام الماوردى ما يدل على ذلك اه (قوله ذكر) أى التفصيل المذكور لكن بعضه منطوق والبعض الآخر الاطلاق وأفاض آخر من (قوله لا فى خصوص تلك الواقعة) كتبته مر (قوله أى مع وجود اهل) كتبته مر (قوله والابلاخ) ويحتمل حنذا تقدم الامثل فالامثل مع تسره لانه لولا به الضرورة ولا نلو كتف على تسخن غير الامثل مع تسره مر (قوله ولو فى النكاح الخ) نعم لا يجوز تحكيم غير مجتمع وجود قاضى ولو قاضى ضرورة مر (قوله باله لاضر) الى تحكيمه مع من وسد قاضى ضرورة لان الضرورة الخ) بنى أهلو وجد القاضى لكنه منو عن جهة الامام من العمل بمسائل معينة كالموضع الشافعى من الحكم على الغائبه جواز التحكيم في تلك المسائل لسفها القاضى بالنسبة اليه وهذا ظاهر (قوله نعم يكتفى بكون البكر) كتبته مر (قوله لم يترفع عن رضاه) كتبته مر (قوله بنى) مر على ان اذ لم يترفع عن الرضا كتبته مر

فانفسين القاضي الذي لا اختلاف واستمر وضام لم يزوجهم وشانهم لان الحكم لا يمتد قولنا ان الرقعة لا عين  
جميع التماكم لنفسه ليس فريسته يبقى جعل على ما اذا لم يجرعوا لاول رجل الا على ما اذا انضم له لفظ يقيد التماس الحكم بمقتضى ثلاث  
وايضا لا يردى ذكر حيث قال اذا تماكم الامام ونصبه بمجلس الوعيل على خلافه خصوص في النظر اشرفه وشانهم

لو كان أحدهما بضاً أو عدواً لكانت حكمته على بضه ولعلوا لعدم التهمة من حكمته على الآخر ولو جرد ذلك على عدم التهمة على رطله فلا بد  
بعد الحكم وكونه بضاً به أو لا قد يكون لقن عدم التهمة للمحكم أن يحكم على كل واحد ( ١١٩ ) كلامهم خلافاً لما ذهب إليه فلا بد  
لنحوه من ثم الوجه أنه لا بد

من بيان مستند كاش  
وذكره مشهور بالبيان  
والصحة وإذا اشترط رضا  
المحكوم عليه ( فلا يكتفى  
برضا قائل في ضربته على  
عاقلة ) بل لا بد من رضاهم  
لانهم لا يوافقون بقراره  
فكيفية رضاه ( فان رجع  
أحدهما قبل الحكم ) ولو  
بعد استيفاء شرط البينة  
( استنع الحكم ) لعدم استقرار  
الرضا ( ولا يشترط الرضا  
بعد الحكم في الظاهر )  
حكم الولي من جهة الأمام  
ولا ينقض حكمه لاحق  
ينقض حكم القاضي ولو كان  
يشهد على إثباته حكمه  
في محله من جهة لا تضره  
بالشرع وإذا تولى القضاء  
بعد سماع بينة حكمها  
بعدم من غير اعتدال ( ولو  
نفس الامام أو نائبه  
قاضي ) أو أكثر ( بملك  
وخص كالأب ) من ( أو  
ومن أرفع ) كان جعل  
أحدهما يحكم في الأموال  
أو بين الرجال ولا يخفى  
المعنى أو بين النساء ( جاز )  
لعدم المنازعة بينهما فان  
كان جعل واحد أو ليس  
ثم القاضي جازاً أو قاض  
نساء لم يحكم بينهما بخلافه  
ما إذا وجدوا الصيرة  
بالطال على ماس ( وكذا  
أن لم يخص في الأصح )

منهوما ( قوله ولو كان ) أي قوله على الآخر ( قوله أحدهما ) أي المتما كمن بضه أي الحكم  
( قوله دون غيره ) أي حكمه على غيره ( قوله لا ما الخ ) أي الرد ( قوله وكونه الخ ) استئناف بيان  
( قوله والمحكم أن يحكم الخ ) للمتحقق الحكم من الحكم عليه من جهة أو ناسي أي ولو كان مجتهداً هو  
سم وعش أي خلافاً للشرع المنهج علوة السلطان على قوته وضعية كلامهم أن الحكم أن يحكم عليه  
وهو ظاهر الخ التمسك بالضرورة والافتقار الضرورة الحكم بينهما اهـ ( قوله ماس ) أي قيل قول  
المتروك ( قوله بل لا بد ) أي قوله وإذا تولى القضاء في المقتضى في الفصل في النهاية ( قول الملبس  
قبل الحكم ) أي غامه اهـ مقي ( قوله ولو بعد التمسك الخ ) أي وبعد التمسك في الحكم اهـ مقي ( بان  
قال المدي عليه للمحكم أن يقرره مادي ( قوله لا لا يشترط ) أي بعد التمسك ( وذلك فيما لو كان ناسياً أو قاضاً  
جلباً اهـ عش أي أرضاً بامه كالبني ( قوله لا تضره بالشرع ) أي يكتفى في الشرع هنا  
كتفي به في التفرقة بين المتباينين بل لا بد من وصوله إلى بينة أو السو قمتلا اهـ عش وفيه قول بل ينافيه  
التأكيده خاصة في الإجماع ( قوله الامام ) أي الفرع في المقتضى الأقوله بخلافه في الملبس ماساً عليه ( قوله  
أو نائبه ) خلافاً لمن الحق به نظيره ماساً في شرح وينبغي الامام ( قوله أو أكثر ) قال الماوردي والرواني  
بشرط أن يقل عددهم فان أكثر لم يصح تعليلهم بعد القضاء ( والكثرة بشرط ما لا يطالب بمحور أن ينط  
ذلك بقدر الحسنة انتهى وهذا ظاهر اهـ مقي ( قوله فان كان جازاً الخ ) عبارة المقتضى وعلى هذا لا يختم  
رجل واحد أو ثلث فصل واحد منهما خصوصاً فلا بد من ثالث يتولى القضاء بين الرجل والنساء قال الأذري  
وقس هذا ما أشبه اهـ ( قوله على ماس ) أي قيل قول المتن وينبغي ( قول المتن وكذا أن لم يخص ) أي كلاً  
من القاضيين بما ذكر بل يجب ولا يشهد أو أطلق اهـ مقي ( قوله وإذا كان الخ ) عبارة المقتضى والروض مع  
شرحه وان طلب القاضيان خصماً يطلب خصمه منهما أطلب السابق منهما أطلب السابق طلباً معاً أقرع  
بينهما وان تنازع الخصمان في اختيار القاضيين أحسب الطالب للمقرون المطلوب فان تساوى أمان كان  
كل طالباً بالمطلوب باكتفاء في قسمته ( وأما اختلافه في قدره من سبب أصدق اختلافه واجباً بينهما  
تساوى كجنداً قرب القاضيين اليهما فان استويا في القرب اليهما على القرب وتولاهما عرضاً بينهما حتى يصلها  
تلازم في طول التنزع اهـ ( قوله فان كان أحدهما أصلاً ) أي ولا تخلفه ( قوله أحسب صاحبه )  
أي سوره اهـ رشدي ( قوله فان تنازع ) أي الخصمان أي والصورة أنه لا داي من جهة القاضي اهـ  
رشدي ( قوله في اختيارهما ) أي القاضيين اهـ سم ( قوله أحسب الذي ) أي لم يطلب الذي عليه  
القاضي الأصل والآخر الجلبا من طلب الأصل منهما أطلب السابق منهما أطلب السابق طلباً معاً أقرع  
بينهما والزمي اهـ رشدي ( قوله فاقترع ) أي طلباً أقرعهما عليه ويجوز رفضاً أي أي فخرهما  
يجب طلب اهـ عش ( قوله وال ) أي بان استويا في القرب اهـ سم ( قوله في الوصين ) أي اليهما اهـ

( قوله والمحكم أن يحكم ) للمتحقق ذلك هو ولو مجتهداً هو ( قوله أنه يشهد على إثباته حكمه  
في محله ) كسب عليه هو وقوله حكمها كسب عليه هو ( قوله فان السيرة بالخ ) خلافاً لما ذهب إليه  
أحدهما فقط وكان الطالب بمن يحمله ولا يته والآخر ( قوله وإذا كان في البلد قاضين فان كان أحدهما  
أصلاً أحسب صاحبه والاخر سبق دأبه الخ ) المراد به كقولنا ظاهر روره وعبره قال روض وشرحان طلباً  
أي القاضيان خصماً يطلب خصمه منهما أطلب السابق منهما أطلب السابق طلباً معاً أقرع  
بينهما وان تنازع الخصمان في اختيار القاضيين أحسب الطالب ( قوله فان تنازع ) أي الخصمان وقوله في اختيارهما أي  
القاضيين ( قوله لا لا تضره بالشرع ) بان استويا في القرب ( قوله فاقترع في الوصين ) أي اليهما  
كسب الوصين والوكيلين في شيء أو لا كان في بلد قاضين فان كان أحدهما أصلاً أحسب صاحبه والاخر سبق دأبه فان تنازع  
في اختيارهما أحسب الذي فان كان كل طالباً بالمطلوب باكتفاء في قسمته ( وأما اختلافه في قدره من سبب أصدق اختلافه واجباً بينهما  
تساوى كجنداً قرب القاضيين اليهما فان استويا في القرب وتولاهما عرضاً بينهما حتى يصلها

بل الاجتماع هنا متعظم فله عمل عليه جميع الكلام المذكور ولا اجتماع بينه وبين العمل عليه لأنه أحد (الأنبياء) فاجتماعهم على الحكم لا يجوز وظن لا يختلف (١٢٠) اجتهدوا في البقاء أفضل الحسومات وقديسهم هو كالمقلدين أمام واحد أو أمة

سم (قوله بان الاجتماع هنا قسم الخ) فثبت انهما اذا أمكن الاجتماع كما بان في قوله وفيه ما بينهما من المانع  
يحمل الاطلاق هنا كقوله على الاجتماع فليس الجمع (قوله وفيه ما بينهما من المانع) عبارة عن الشيء وقضية  
العمل على العمل والى الامام مقلدون لامام واحد وقضا بان ولاه الخلفاء يجوز وان شرط اجتماعهم على  
الحكم لا يلزم بل يردى الى الاختلاف لان ما بينهما هو احق بان قل قد يكون لان الملام الاحد قولان فبما أحدهما  
العمل بقوله والاخر بخلافه يردى الى التفرع والاختلاف أبدا الشيخ وهو ان الذين التزوا الى بان كل منهما  
انما يحكم بملكو الاصح من القولين وهو كمال ان شبهة ظاهر في المقلد الصرف وعند نصير في ذلك ان الم  
ينصيح أحد القولين لانهما كل من أهل التفرع والجمع والحق ما لم يتفق على امر من اعتقاده فهو  
منصوص وجميع أحد القولين فهما يتبع التفرع والاختلاف في ذلك فيبطل مع أيضا له (قوله على المسائل  
المشقة الخ) أي وعلى تصحيح أحد القولين كما مر عن النبي أي والوجهين كتر جميع التصديقات في حال  
الاختلاف (قوله لظاهر والفرق الخ) وهو ان التولية تجمع كإتمامها من المحسنين ورضاها معتبر فالحكم  
من أحدهما دون الآخر حكم بغير رضا المحسن اه عشرين في المانعي وعبارة الجبري وهو أي الفرقان  
القائمين يقع بينهما خلاف في محل الاجتهاد بخلاف الحكمين وفيه ان الحكمين قد يكونان يمتدنان لان  
هذا تأخر اه ويجوز ان مراد الطالبان عدم اتصال الخصومة ههنا شأن في نفس المتخاصمين والحد لا يعدو  
عنها وفي القاضين عن الامام المولى لهما والواجب فصل الخصومات (قوله ثم ان اطر فالخ) عبارة  
الاسنى والنسبى فرع قال المورودى قوله أي الامام بلادا وسكنين وجاهاتان سوى العربية افردها  
عنها بخلاف قوله ولايته وان جرى بانها فبذلك وانما تختلف العرفوى أى كثرها غير فاقان استوى ماروى  
أثر جماعها اه

(فصل فيما يقتضي انزال القاضي أو غيره) (قوله فيما يقتضي) القول المنزّل لكن في النهاية لا قوله  
 وانما في الواقع وقوله بحيث اذا تبين وقوعه ولان الى المتن (قوله انزال القاضي) أي بلا عزل أو  
 عزله أي بعزل الامام بطلان وما يذكر معناه من قول المتن ينزل بقوته وانما من اذنت له الخ (قوله  
 ولو خلا) كذا في المتن (قوله أو مرض) الحق وقوله ونقلت المتن الاقوله أو سألوا المتن (قوله لا يرجى  
 زواجه) ونذكر الخ عبارة المتن الثالث أي من التجهيل المرض الجرح عن التمهيد الحكم ينزل به اذا كان  
 لا يرجى زواجه فانما يرجى أو يخرج من التمهيد الحكم ينزل به لا في الرابع ولو انكر كونه فالتام  
 الجرح ينزل بعينه كالألزام وكذا في التامد ولا عثرة في الاختفاء الخامس لو انكر الامام كونه فالتام  
 ينزل كما يحتمل بعض المتأخرين اهـ (قول المتن أو أرمي) ولو عصى ثم أصر فان تحقق حوله العصى حقيقة  
 استبحر الى تولية جديده أو لاقل على هذا جعل قول الباقي الله أو أصر حاله على من يحتمل التجديدية - هـ  
 اهـ ووجه القس على ظاهر قول الباقي حيث قال أو عايد به - تبين انهم ينزلون لمؤذنها  
 عاد كذا في الجنايات (قوله فترقه بغير) أي في شره (قوله ومحتوا لاني) أي كامر في قول المتن  
 فان تعذر جمع هذا الشر وط الخ في شره (قوله بحيث اذا تبين الخ) ظاهر منع هذا الا بشرط في غفلة  
 المتهود وجهه ظاهر اذ اصل القدر على الاحتياط كما لم يماحرو به بتدقيق وقت الشكيب ثم اهـ وتبدي  
 وراعى المتن ما في حال الوقف علة المتن قال الا في وس لم يزل هذا النسبة أي الاحتياط في الذهب

\* (فصل) جن فاضل و آتی علی اویسی اذهب اعلیت مستلزمه داغ (قوله ولو لحظه) کتب علیہ مد (قوله اویسی) لویسی ثم اصرافه تحقق حصول المعنی حقیقۃً خارج عن التولید سبب و الاطلاق علی هذا یعمل قول الباقین ان لو اصرافه المعنی بالمعجم لتولید جدیدہ مد (قوله کذلک ان لم یکن یجتمعا) ینال هذا التکید

قوله بسم (أذهب ألبتة جهاد) الملقب أو القدير بنو غطف (و) كذا الن لم يكن مجتهدا ولا متفهما وهو  
(بطل بن غطفه) أوسيان (بجهد اذ ابتلى باتب) لا يتذكر حكمه (لا تفرح ذاكوكا ان خرس اوصم) وخاف ان أبي حمزة وثني العمي وصف  
فعل في محضه لا يفرح في التوبة التي هي اعل من القضاء



وأخضعه لأقوى اختياره من الأهل لا يوزن له مرض ولا يتحقق في النبوة أصلاً وما وقع عليه من اللغات فغيره ثم كاهو وأضعه ثم أبقى  
 القوت أشولها على إلهامه ثبت حتى نبى بحقيق موضعهم ولا استدلال بختانهم بمحكمهم ولو عي بعد نبوته أمره بعد ذلك لا  
 الحكم الذى لا يحتاج معه إلى إلهامه فقد حكمه (وكذا لوقى) أو زاد من لم يعلم (١٢١) موليه بصفحة الأصل وأولها قال قوله

كاهو ظهر فلا يفتكحه  
 (في الإصح) أو وجود الناقى  
 هذا ان قلنا لا يعزل  
 بالحق والام يتفجر ما  
 وهذا منقح ما أو رده عليه  
 من التكرار فإنه اتخذ كره  
 في الوصية بالنسبة لا يعزل  
 لا لتعود الحكم ولا تفسر  
 لغهم ان المراد بعدم التفوذ  
 عدم الولاية من قوله (فان)  
 زالت هذه الأحوال لم تعد  
 ولا يتفق الإصح) لا بتولية  
 جديدة كالأول ولا يعاين  
 لا يعود الإقصاء عقده  
 (والإمام) أى يجوز له عزل  
 قاض لم ينعين (طهره من)  
 خلل لا يقتضى العزله  
 ككثرة الشكوى منه أو  
 ظن أنه ضغف أو زالت  
 هيته في القلوب وذلك لما  
 فيمن الاحتياط اما ظهور  
 ما يقتضى العزله فان ثبت  
 انه لم يمتنع لعزل الوان  
 ظن إقراره فيقتضى له  
 كالأول ويحتمل فيمنع  
 عزله وأطلاق ان بعد  
 السلام وجوب صرفه عند  
 كثر الشكوى منه اختياره  
 (أولاً يظهر) منمنخل  
 (وهذا أفضل منه) فله  
 عزله من غير قيد لما يلقى  
 المثل رعاية للاصح للمسلمين  
 ولا يجب وان ظن ولاية

وهو الوجه الأول بما عاين أو شبهه أو إذا حصل له أدق تفق وعظم بفتن حكمه لا يخطأ وتنه  
 فيتحقق في ولاية بمصاحبه بتقرير حتى غيره اه (قوله) أخضعه (أى من الاحتياط المذكور (قوله) آثار  
 لهذا) أى لغرض الخطأ في التمسك (قوله) لا يحتاج معه إلى إلهامه (أى من التمسك بان كان معاً وفى الاسم  
 والنسب اه) عن (قوله) أو زاد من لم يعلم بصفحة الأصل (الخ) أى كان يتبعه شغل علمه لم يه مع ذلك اه  
 سم عبارة الغنى ويحل ذلك أى ما فى المتن غير قاضى الضرورة وأما هو إذا ولا يجوز أن يكون القاضى فاسق فزاد  
 نفسه فلا يعزل كما يجب بعض المتأخرين اه ويعلى على شدي قوته أو لا إذا لم يعزله هو فيما كتب على  
 شرح الرأى نصها يظهر أن خالان كان ماضراً أعطى على عصبه مستتبهم عزله سبه فهو بان على  
 ولاية والا فلا اه (قوله) حال قوله (قوله) لم يعلم (قوله) لا يحتاج معه إلى إلهامه (قوله) ولا  
 نظر إلى المتن (قوله) هذا) أى اختلاف عبارة النهاية والوجه ان ذلك لا يلزم (قوله) ان قلنا لا يعزل (الخ) أى على  
 المراجحة (قوله) وهذا) أى قوته هذا ان قلنا (الخ) (قوله) عليه (أى المتن (قوله) ما اتخذ كره) أى طر والقفسق  
 (قوله) لا لتعود الحكم (الأول) كفى المتن لا لعدم تكرر الحكم (قوله) ولا تفسر لغهم (الخ) أى لكان التكرار يعتبر  
 فيمنع من ما تقدم ولا يكتفى فيه من بعضهم السابق أن المراد بما تقدم اه عن (قوله) من قوله (الخ)  
 متعلق بالغهم (قوله) المتن (الخ) (قوله) لا يحتاج معه إلى إلهامه (قوله) لا يمتنع (قوله) لا يمتنع (قوله) لا يمتنع  
 في هذا الحكم الجواب المختار والتأخر بشرط الوقت اه عن عبارة الغنى (تبيينه) لورالت أهلية التأخر  
 على الوقت ثم عادت فان كان تظهر مشروطاً أصل الوقت عادت ولاية كما أتت به المصنف لقوته إذ ليس  
 لاحد عزله والا فلا تعود لا بتولية جديدة اه (قوله) وأطلق انه ضغف (الخ) مصطوف على قول المصنف يظهر  
 منمنخل (قوله) وان ظن (الخ) خلافاً لإطلاق الغنى عبارة ما أظهر وخل يقتضى العزله فلا يحتاج فيه  
 إلى عزل لا لتعزله اه (قوله) كأول) وهو قول المصنف ولا يلزم عزل قاض (الخ) فيعوز عزله اه عن  
 ويحتمل أن المراد بالاول قول الشارح اما ظهور ما يقتضى العزله (الخ) كما يشهد ما مر من الغنى أنفا  
 (قوله) وأطلق ان بعد السلام (الخ) اعتماد الغنى عبارة يكتفى فيه أى ظهور الخلل غلبه فان كان  
 أصل الرأى وجوه في الشرح الصغير من الغنى كثر الشكوى منه بل ظان بعد السلام إذا كثر  
 الشكوى منه وجب عزله انتهى وهو ظاهر اه (قوله) وجوب صرف) أى عزله عن الولاية اه  
 عن (قوله) اختياره (قوله) منمنخل) أى قوله واستغنى في الغنى (قوله)  
 لان الفرض (الخ) يتبقى على الإصح ان لا يحتاج لكون الفرض ذلك اه سم (قوله) المنزله) أى المثل يعنى  
 لاجل نسب قاض ويحتمل أن الابهام يعنى مع (قوله) عن قول أصل (الخ) أى الحر وعبارته أومته وفى عزله به  
 مصطلح وليس في عزله فتنة اه معنى (قوله) معها) أى المسئلة وقوله وليس في عزله فتنة مقول الأصل (قوله)  
 قول شراح (الخ) واقفاً للغنى (قوله) لا يفتى) أى قول المصنف عزله به مصطلحه أى عن قول أصله وليس  
 في عزله فتنة (قوله) مع الإثم) أى قوله والمصنف فى النهاية لا قوله وان لم يعلم موليه خلافاً لما وردى (قوله)  
 على المولى) أى السلطان اه عن (قوله) والمولى) هذا الذى يظهر لوصى في العزل ولو مجرد الطلب والا  
 نعم ان كان ذهاب الضغط بنافى أهل الجهاد يظهر التقيد (قوله) أو الزائد قال قوله) أى وكان يجب  
 لو علم لم يه مع ذلك (قوله) لان الفرض حدوث الأفضل) يتبقى على الإصح ان لا يحتاج لكون الفرض  
 ذلك (قوله) كمنع الإثم على المولى والتولى

(١٦) - (شروافى بن قاسم) - (عاشر)  
 الأفضل بعد الإثم لا يتحقق فيها (أو) هناك (منه) أو دونه (وقوله) به مصطلح كسكن منته) لاقين المصطلح للمسلمين (والا) يمكن فيه  
 مصطلح (فلا يجوز عزله لأنه عيب وتصرف الإثم بمان عنه ولو استغنى ذكر المصطلح قول أصله مع ما ليس في عزله فتنة لاسم المصطلح لأن  
 انتفى الفتنة به يندفع قول شارح لا يفتى عنه فتنة يكون التى مصطلح من وجوه من منته (المن) مع الإثم على المولى والتولى



فوقه حتى يلغى جميعه كذا كروا له حتى يحلوه لان قوله كذا كروا له انما كان من غير ان اشد لم ينزل فيها اولاً بل هو من غير  
تفسير وسجدوا نظر في الشا. يتواضع لان القياس يقتضي انهم وانما اقتصر (١٢٢) القصر وروى تقي الدين في قوله حتى انهم

بالنسبة الاحكام لا بالنسبة  
للمحولات بل بالنسبة  
وفي الثالث انما يقتضي ما  
قد منه لاصلي ما من غير  
المراد وهو ان يظهر ان العبرة  
في بلوغ خبر العزل بالنائب  
بعدمه لا بالانحياز منه به  
(واذا كتب الامام البيهقي  
قرأت كتابي فانه عزول  
قرأه) او طالع موافقه  
وان لم يتلقها به والمراد  
العزل بخبر ما من في الطلاق  
(انفسر) لو جرد الشرط  
(وكذا ان ترى عليه) وان  
كان قارناً (في الاصح) لان  
القصد اعلامه بالعزل  
لا سره وانما وفاء ما من في  
تطهره في الطلاق بان عاده  
الحكم ان يقرأ عليهم  
فليس النظر الا على وصول  
خبر العزل اليهم بخلاف  
الرأ. القائلون (وينفسر)  
بوجه وانعزاله من اذنه في  
شغل معين كبيع مال  
(مت) او قاتل كبيع  
شهادة في معين كالكيل  
(والاصح انزاله) أي  
القاضي ولو فاضل القاسم  
على المنقول قوله القاضي  
قضاة والى الاقليم كقضاة  
الامام يحل كقضاة الحنفية  
اذ امر به الامام بل انما  
التولية او اقتضاه العرفه  
(الحال) ان لم يؤمن به في  
الاستقلال لان القضاة

(قوله كذا كروا) أي بعد الشهادته والاستقامته (قوله وتزول) أي بعد بلوغها من غير ان اشد لم ينزل فيها اولاً بل هو من غير  
دون النائب أو بالعكس العزل من بلوغه من غير ان اشد لم ينزل فيها اولاً بل هو من غير  
البلوغ المذكور فيها وماذا ظهر في الاول من غير العكس أي قبل بلوغ النائب قبل اشد لان النائب  
فصل في عموم كلام الاصحاب حتى يلغى الخبر والنائب خاص فنزل بلوغ الخبر كإحدى علمه شفا في بعض  
كتبه ولو في السلطان تخلف ما يلد في ذلك القاضي ولم ينزل السلطان وقال المزني في جعله ان  
ينفذ حكمه كالوكل وكذا يبيع حتى تصرف الوكيل وابعثه على ما يملكه والظاهر عدم تصرفه  
لا شرط القبول من القاضي وأخذ ما يملكه من القاضي أقدم على تزويجه امرأته بغيره في غير ولا يتم  
انها جعل ولا يضمن له لا يبيع قاله الاقدام ينسحق ويخرج عن الأولية اهـ (قوله في الثانية) أي مستحقة  
استمر أو ما ثبت للقاضي ما يبلغ خبر عزله لونه (قوله وانما اقتصر) أي عدم انزالهم (قوله في الثالثة)  
الانسيب لبقائه استحقاقه للعلم (قوله انما يقتضي ما من في الطلاق) فيقتل بل الظاهر العكس كما  
يقوله قول عرض على امرأته فانها تنزلهم من غير ان اشد لم ينزل فيها اولاً بل هو من غير  
المراد يقتضي بلوغ الحكم عزل القاضي ولم يبلغ القاضي ما على ما استوجبه من نفي الحكم على انفسهم  
وله لعدم انزال القاضي فيمنظر اهـ (قوله ويظهر) الى التفسير في النهاية الا قوله أي القاضي المات قول  
المتن اذا قرأت كتابي الخ ولو كتب المعتبر لك أو أنت من غير ان اشد لم ينزل فيها اولاً بل هو من غير  
بما قاله البغوي وغيره اهـ معنى (قوله وطالع) الى التفسير في (قوله والمراد بشرط العزل) فانما هي موضع  
العزل لا ينزل ولا انزال اهـ معنى (قوله لان القضاة اعلاما بالعزل الخ) يؤخذ من ان الحكم كذا لو قرأه  
شخص ثم أعلمه بغيره فلا يملك اهـ سدد عزول قوله كذا لو يؤخذ من ان الحكم كذا لو طالع شخص وفهم ما فيه  
ولم يتلقه ثم أعلمه بغيره ثم أيت قال الرشد في قوله لان اعلاما بالعزل لخصيانه لوقر أمانه في نفسه ولو في  
غير مجلس القاضي ثم أعلمه بغيره عزله لوقر أمانه لم يفهم معناه لكونه أعجباً الى الكفاية العربية  
أو عكسه انه لا ينزل حتى يغيره استنفاً راجع ثم أيت قال الشرح صرح بعدم انزاله في الاولى اهـ  
أي موثلاً الثانية (قول المتن) ينزل ليعرفوا انزاله من اذنه الخ المراد اذا علم ذلك ما من صرح  
به ابن سرائة وفي الرضا وأصلها من السرخسي ان الامام لو نصب نائباً عن القاضي لا ينزل ليعرفوا القاضي  
وانزاله قال الرازي ويجوز أن يقال اذا كان الاذن مقيداً بالنائب لم يبق الاصل لم يبق النائب اهـ وهذا  
ظاهر ويحت بعضهم ان الموت ليس بعزل بل ينتهي به القضاء معنى (قول المتن) في نخل معنى الخ) الخلاف  
في الشغل المعين وتفصلهم في النائب لا يقدرونهم انه لا يغير في التفصيل الا في ولا يظهره وجعل  
وحدهم ما بالي بالتفصيل كونه وقوعه فيبطل في الشغل المعين حتى لو فرض ان الامام قاله  
استحقاقه في بيع مال فلا كان المستحق خلقه من الامام فلا ينزل بغيره أي القاضي اهـ سدد عزول  
(قوله وانما) الى قوله ويحت البغوي في المتن الا قوله ويحارون في عدمه غير قاض ضرر ولا ولا  
من ولونه (قوله وقول القاضي) أي قاض حسن اهـ معنى (قوله أي التواضع) أي عن الامام (قوله  
انظره) أي القاضي (قوله بغيره) أي وانما اهـ معنى (قوله ولا فاض ضرره) دخل فيه المي والرأ  
مر وقوله ويحت البغوي انه اذا انزل عزله لوقر حتى يلغى الخ كتب عليه مر وقوله لان القياس  
يقتضي انهم كتب عليه مر وقوله يظهر ان العرفه بلوغ خبر العزل بالنائب بعدمه لا بالانحياز منه به  
كتب عليه مر (قوله أي المصنفان قال استحقاقه فلا) قال في شرح الرضا في الاصل ولو نصب  
الامام نائباً عن القاضي فقال السرخسي لا ينزل ليعرفوا القاضي وانزاله لانه ما دون من جهة الامام وفي

بما ثبت من سمعوا وتقرروا (أو) ان (قوله) من سمعوا (استحقاقه) المذكور (أو أطلق) في ظهوره غرض العادة يستدعيه بظهور ما  
في تفسيره من ان لا يرضى من ليس معونه في كل من نظر في حق الموكل حمل الخلاط على روايته ثم ان في الخلقه كان طالع انظره  
فيكون كقوله (فان قال) المراد استحقاقه في فلا ينزل ليعرفوا القاضي بغيره (ولا ينزل خاص) غير ظني ضرره ولا قاض ضرره

أقام وجهه مع الحاج والامن ولا يشاعة كثر عيال واليس والحنو والادق (عن الامام) لا اعظم ولا اقصر له علم الضرر بسبل  
الحوائص من ثمل ولا الحكم يندون خصم القز ليعر اغصن ولا الامام انما اولى القضاة قبله من المسلمين بخلاف قول القاضي ان امانة  
عن شعوب من كان له عزاهم بغير موجب (١٢٤) كما بخلاف الامام يحرم عليه الاجور جبر وعزم بعضهم ان ياتر بيت المال كالوكيل

على كماله الأزدي وبحث  
 البعثي أن تفسى الضرورة  
 حيث أنزل السور منها  
 أنشد على القضاة ونظر  
 الاوقاف لأوافق ما من  
 جهة فليستو بحث عيونه  
 لا ينزل وجوده من صالح  
 إلا أن جرى فليستوا لأفائدة  
 في النزول • (تسبه) •  
 العادة في الزمنا السابقة  
 أن قوله خليفة العباسي  
 للسلطان ثم السلطان يستقل  
 بنزل القضاة وغيره أهل  
 حيث ينزل القضاة يتون  
 السلطان لأنه نائبه ولأنه  
 مستقل وروى شرح  
 إمامنا خليفة فنزل  
 قضاة وجهان فان قلنا  
 ينزلون فالإمام السلطان  
 هل تنزل القضاة وجهان  
 فانهما لأنهم قضاة خليفة  
 لأنه نائب عنه اه قال  
 الزركشي ويشبه أن يأتي  
 فيه ما من الأذن في  
 الاختلاف عنه وعن الإمام  
 أي خليفة وأطلق اه  
 وأقول في هذا كله نظر  
 والوجه الثاني على ما آخر  
 البقاء مع سلطان خليفة  
 إذا ضعف بمحض ذلك  
 عونه بالكية ولم يبق له  
 الاسم التولية لأنه تبعا  
 له أو لم يبق له اه

والنقن الاصح فلا ينزل واحد منهم عون السلطان ان لم يكن ثم يجتهد وقوله السابق فيسئل قول المصنف  
و ينسب الخ و بحث الباقين الخ بمعنى خلافه غير المقدور الفاسق مع وجوده لا لعدم المجتهد له  
عن ولعل موافقه كما لم يحسب مع قصد المجتهد العدل ثم يمكن ان يحصل فاقضى الضرورة هنا على  
خصوص الفاسق والمقتدر كاتصر المصنف على ما هنا في علم من نزل بقوله العبي عون الامام ان وجد عو  
بالن بالاولى فوافقوا ما هنا السابق (قوله هذا لم يوجد مجتهدا) الملمع وجوده فان وجد فاقضى النزل  
ولا خلافه فاقضى العزلة له عننى أى كفاي قيل التبيين (قوله ومن ثم) لاسبغ الى التعليل (قوله ينال) أى  
الامام (قوله كسر) أى شرح لكز نشد العزلة الى المع (قوله انما طريق بيت المال كلكل) أى  
فتنزل ليعون السلطان كما ينزل الوكيل عون الموكل له معنى (قوله غلط) خبر وزعم بعضهم (قوله كانه)  
أى كونه غلطاً (قوله ويبحث الباقين الخ) مبتدأ خبر قوله (قوله الخ) (قوله كسر) أى فى المتن (قوله ويبحث  
غيره الخ) محل وفاعل عبارة النهاية والواجب عدم انزاله مع وجود مجتهد الخ ثم هذا متعلق بقوله السابق اذا  
لم يوجد مجتهدا فكل ان لا نسب ان يقدم على بحث الباقين (قوله لا ينزل الخ) أى فاقضى الضرورة  
(قوله لم يوجد مجتهدا) لعل المراد يجدو بعد ذلك فاقضى الضرورة (قوله قوله غلط) خبر قوله  
العدا الخ (قوله انه نائب) أى عن الخليفة كقضى اقليم (قوله انما الخليفة) أى العباسى (قوله  
قضاة) أى خضاة تاتيا السلطان (قوله ويبحث) أى والراجح انهم لا ينزل لقول المصنف ولا ينزل فاقضى عون  
الامام لقول الشارح فان قلنا ينزلون أى على الوجه المبرجوح (قوله فلو ان السلطان) أى من الخليفة  
أولا (قوله انه نائب) أى السلطان عنه أى الخليفة الامام (قوله من الاذن) أى اذن الخليفة للاحتلاف  
عنه أى السلطان (قوله على ما مر الخ) أى من اختلاف بعض شاصف بقا اختلاف المتولى من بني العباس  
بطريق العهد المتسل فهم الخرب من الشارح (قوله فان قلنا ينفقه) وموافقه تقدم هنا له باطل  
ان لا عبر به بعد غير مستبعد فشرط ولا نظر لاضف وزوال الشك كلانعر وشبهه ما لم يحتسب به  
لا يسلها (قوله أو بعدم مقامه) تقدم هنا له هو المذهب (قوله نصهم) الخ لغير المتن ولا يقبل فى المتن والى  
قوله فقول الشارح فى النهاية (قوله انزل الخ) أى كالشرط للنظر فى دهم لعمرو وقصير بدلفه ثابته  
ما مر من يظنه ينزل نائبو بصير النظر لعمرو فطصل اذا كالم المصنف على ما اذا آل النظر الى القاضي  
لكون الوقت لم بشرط ظاهرا أو اقترض من شرطه أخرج عن الاحكام قال ابن شعبة ويقع فى كتب  
الافاق كثيرا فاذا انقضت لغيره يكون النظر فيما حكم المسلمين بل كذا لو من شاصف نقيض قوله  
فاذا آل النظر الى الخاض قول النظر لتخص فهل ينزل ليعون ذلك القاضي أو انزاله أولا الاقر بعدم  
انزاله له معنى وقوله الاقر بالخ هذا على السلك فى الشارح وانها يتولد ذكر وهو الا لا ان يعمل قوله  
لحاكم المسلمين بل قد ذكره على ما حكمه من شخص (قوله المتن ولا يقبل قوله الخ) بل قاله صرف قطال الوقت  
لجهته أو عزلة التى يحتجبها المصلد بل لا معنى (قوله وان كان انزاله بالعمى) اخلافة مخالف  
لما فيه قيل قوله المتن وكذا الوقت وقيل انها هناك ليعون قول الباقين على ذلك أيضا عليه الذى  
والاشئ ثم ان انزل بالعمى قبل من ذلك لانه انما ينزل بالعمى فيما يحتاج الى الابصار وقوله حكمت  
عليك بكذا لاحتياج الى ذلك فله الباقين (قوله الباقين) قرأه الباقى والاشئ كراما فاقول المتن  
احتمال له وصرح الموردي بما وافق هذا الاحتمال له (قوله لا وافق ما مر) كتب عليه

عليه أو أوتاه من غيري بموالاتي لمولى السلطان كما وقع قطار ذلك فان ثمانية اسعروا ولم يسمع من خلفه السلطان  
 تائبوا بان ذلك التفضل الذي ذكره الزركشي أو بعدم قيامه بالقتال فولي السلطان لا غير (لا) تنزل (ظاهره) يومه (وسمعه) (ووقت  
 جون خاص) منهم وكذا انه لا للتدخل في مصالحهم وليس في النظر على حكم المسلمين انزل كما هذا لا اذعي وغيره يتولوا تفضل بدد لمعرو  
 النظر اليه بسيرة الواثق (ولا يقبل قوة) وان كان كثر في بعضي فيما ينظر خلافه بالتيقن (بسلطانه) لا قول الحكم بصفه فاعز تنقيل



لاشتمال أن ينزل ما ليس  
بمعتقد مستندا أو قبيح غيره  
بله لو حكم بطلاق امرأة  
بشاهد من قضاة ائتمنها  
بطلاق مقيد بغيره لم يوجد  
وقال بل أطلقه الله قبل  
قوله أن لم ينهم في ذلك لعله  
ودابته (فان كان في غير  
محصل ولايته) وهو يخرج  
عنه لا يحل حكمه خلافا  
لن وهم فيه إلا أن يريان  
موليه قدولايته ذلك  
المجلس (فكعدمول) لانه  
لا إعلان إنشاء الحكم حدث  
فلا ينفذ قراره وأخذ  
الزركشي من ظاهر كلامهم  
أنه إذا ولي ببلد لم ينال  
مزايعها وبإتباعها  
زوج وهو يلحقها من  
هي البلاد أو حكم لم يصح  
قبل وفيه نظر والظاهر  
واضح بل الذي يعضد  
عامة قبل صل من قاض  
أنه إن علمت عادة شيعته أو  
علمها حكم بها الاتصاف  
ذكره اقتصر على ما نص  
عليه وأتهم قوله كقول  
أنه لا ينفذ منه تصرف  
استلحق بالولاية كإيجار  
وقب نظر القاضي ويصح  
مال يتروقر برى وظنة  
وهو ظاهر كزوج من  
ليست ولايته وظهر هذا  
أنه لا يصح استغناء قبل  
وصوله لعل ولا يميز حكم

(قوله لا احتمال الخ) كقول كثير أئمة في قضاء الصر اه معنى (قوله وأنتي غيره ما الخ) أنتي ذلك شخصاً  
الشهاب الرمي وله مراد الشارح اه سم (قوله أنه قبل الخ) جواب الحكم الخ فكان ينبغي إسقاط  
لفظته كالمسألة النهائية (قوله أنه قبل قوله الخ) هذا في غير قاضي الضرورة مر اه سم (قوله أن لم ينهم  
في ذلك الخ) أي خلاف ما إذا كان له لا أو طلاقاً قبل تسليمه من الأذرى (قوله وهو خارج الخ) قوله  
وأتهم في المتن الآخرة إلا أن يريان إلى المتن (قوله لا يحل حكمه) أي المحدث الحكم اه معنى (قوله قدولايته  
الخ) أي فان لم يشهدوا بحل الحكم المقتضى فحكمه في محل كاه وان قد تم تنفيذ حكمه في غير مجلس  
الحكم كصحة ما جعل على ما نص موليه عليه وأعيد له من فواع المحل الذي ولاه ليحكم فيه اه عس  
(قوله لا يحل حكمه) أي المذكور من المزاج والبساتين (قوله قبل وفيه نظر انتهى الخ) جيلوت المعنى وهذا  
إذا لم يكن عرف كقضاء مولى قال المزيل ولا من أعطى المال أيام ضيق لفضله فلان فقال الامين بل  
لقلان صدق المزيل وهل يفرض الامين ان عنه هو قد رد ذلك فيه وجهان في تعليق القاضي أو جهما كإحلال  
شخصاً الخ فان قاله الامين لم تسقط شيئاً بل هو فلات قال قول الامين لان الأصل عدم الإطاعة ويستثنى  
من الطلاق الصنف المأذون الامام القاضي أن يحكم بين أهل ولايته حينما كان فاقه يجوز له الحكم بينهم ولو  
كان في غير محل ولايته قال صاحب البيان هذا الذي يقتضيه المذهب وهو في القسار أيضاً حدث في قبل قوله  
على من هو من أهل بلده أنه حكم عليه بكذا اه (قوله حكمها) أي بالعادة ثابت في بعض النسخ وعلى  
تقدرو حقه فالتقدير قال مروا منكم أو نحو اه سدر (قوله منصفه) أي من القاضي في غير محل ولايته  
(قوله وظهر هذا) أي المات (قوله أنه لا يصح استغناء الخ) خلافاً لقوله عبارة من لم يستغنى وهو في غير  
محل ولايته من يحكم بها بعد وصره لها مع كافي به الوالد رحمة تعالى إذا استغنى ليس يحكم حتى يمنع  
الخ قال عس قوله ثم لم يستغنى الخ ومنه ما لو دل ان يحكم حتى في محل ولايته بل أن يحضر القاضي وقوله  
بعد وصره أي القاضي اه وقال الرشدي قوله بعد وصره أي الخلق اه وهو الظاهر (قوله من يحكم  
بها) ظاهر مطلقاً أي قبل وصول القاضي أو بعده فافاً بعضهم المهر وشعنا الشهاب الرمي وفي الروض  
والقاضي أن يشهد في محل ولايته على كل حكم كتب في غير محل ولايته لا عكس قال في شرحه أي ليس له

وجوب بيان القاضي ولا بد في قاضي الضرورة من يكتسب من لا يحل غيره ما له لو حكم الخ) أنتي ذلك شخصاً  
الشهاب الرمي وله مراد الشارح بالغير (قوله أنه قبل قوله) ظاهره ولو قاضي ضرورة  
مر ثم قال القاضي الضرورة (وله وظهر هذا أنه لا يصح استغناء الخ) في الروض في آخواب القضاء  
على الشائب والقاضي أن يشهد في محل ولايته على كل حكم كتب في غير محل ولايته لا عكس اه قال في  
شرح ما ليس له أنه يشهد في غير محل ولايته على كل حكم كتب في محل ولايته والحكم كالشهاد بخلاف  
الكاتب لا بأس بها أو شاعها إلا أن اذالم يفتن حكماً كان اذ وهو في غير محل ولايته في الإخراج عن خصم  
مجبور في عملها أو ان خصمه اه فتقوله اذ الرضض حكماً يقوم الامتناع فيها يفتن حكماً وهذا قبل على  
عدم صحة الاستغناء المذكور على خلاف ما أنتي به شخصاً الشهاب الرمي إلا أن يكون المراد بعض الحكم ان  
الأذن نفسه يفتن بغيره لا أن لا يفتن بغيره ثم رأيت في الشيب ما يفتن بغيره لا يفتن بغيره لا يفتن بغيره  
عنه فان عمل ذلك لم يستبد اه قال ابن النقيب شرحه لا ولايته به فاجاباً عن الرعي فقول أن يكتب  
التي ليس تعرف من ذلك قال الرافعي والذى يستمر على أصل الشافعي جواز مواساة الرعي بل قول في ما إذا سمع  
الينقيض في عمله ووقف على عدلهم في حكمه فليست على أنه هل يحكم حاله لا على أن الرضة وفيه نظر  
لا يفتن كونه من القضاء بالعلم وإن سلم في معنى لقرض من عدا التفتن في له بل قد يظهر أن أسدنا اختلاف  
ان لا يتناول الشهود إذا ذكروا وقت الشهادة أم وقت التركة كسب في صلاة كعادتها شهدوا بالزوال  
أو عدلوا بعد الترويب ولو سمع الشاهد في عمله والتعديل في غيره على قال ابن القاسم يحكم به ان قلنا يفتن  
جلت قلوبنا وأعوامنا وغيره ما قلنا أنه لا يحكم به وهو ظاهر المحللين الشجبين اه كلام ابن النقيب ولا يخفى

فأما بعضهم فلهذا

وقوله لا اختلاف ليس  
 حكمي حتى يجمع بل مجرد  
 هو كسر و كل من يزوجه  
 بعد الفل أو أطلق وبذلك  
 اذن استفاد بالواحد  
 محصور فكيف يستعنه  
 به قبل وصوله اليه وورد  
 قبله المذكور بله ليس  
 قياس مستلذا لان الحرم  
 ليس بمنوع الا من المباشرة  
 بنفسه والقاضي قبل وصوله  
 محل ولا يتلزم بتأهل لاذن  
 ولا حكم وانما قياسه  
 بقدر تصرفه في كبل يملكه  
 فليس له كمل ظاهر كالسهم  
 فيه التوكيل وان تزوجه  
 له بالاذن لغيره وفي غيرها  
 نعم ان المبردة العادة  
 باستنابة التولي قبل وصوله  
 وعلمه لم يتعلم بعد الجواز  
 حيثنزل (ولادى شخص  
 على معزول) أي ذكر  
 للقاضي ومما دعوى  
 تجاوز الائمة انما تكون بعد  
 حضوره (انه أخذ منه  
 رشوة) أي على دليل الرشوة  
 كماله وهي أولى لانهام  
 الاولى ان الرشوة تسببها  
 لا تدل وليس كذلك لأن  
 يجب بان المراد من الرشوة  
 لازمه أي بالمطل (أو رشوة  
 عبيد من مشايروا عهله  
 فلان ومذهبنا لا يجوز  
 شهادهما) اخر وصلت  
 خصوصتهما لتعذر اتيان  
 ذلك بغير حضوره وله أن  
 وكل ولا يحضر فلا ومن  
 خسر لم يجدو تظلم من

أن يشهد في رجل ولا يتعلم كتابكم كسبي في رجل ولا يتعلم الحكم إلا بالشهادتين الكتاب لا بأس بها  
 ومثلها الاذن لاذن تضمن حكمنا لا تفتن وهو غير محمول ولا يتفق لافراج عن نعم محبوس في محلهما  
 بسؤال النجدة اه فتروه انما تضمن حكمنا منهم الامتناع فيما يتضمن حكمنا فاقبل على عدم حصة  
 لا اختلاف المذكور وعلى خلافه ان في شهادته لارضى الا أن يكون المراد بتضمن الحكم ان لاذن  
 نفسه يتضمن لان الماذن فيه يتضمنه ثواب في التيسر ما سيولا يحكم ولا يوسع اليه غير علمه فان  
 فصل ذلك بعينه اه ولا يخفى ظهوره في خلافه ان في شهادته انما له سم يحذف أقول بل عبارة  
 التيسر المذكور في معنى خلافه في بيان ما له الشرح والله أعلم (قوله وقوله) أي قول البعض مستدلا  
 على افتنائها بالصحة (قوله استفاد) أي القاضي ذلك لاذن (قوله) وبذلك قوله نعم (الح) ودلالتها بتعاضده  
 ومنزلة بعضها فيه بله لاذن استفاد (الح) وان القياس المذكور ليس بحكم لان الحرم ليس بمنوع (الح) (قوله  
 قياس) أي البعض (قوله ليس بمنوع الا من المباشرة بنفسه) فيمنظر بل هو ممنوع عن المباشرة بتركه  
 أو ضلادام الاحرام وهذا يظهر مما تقيس وبهذا الفرق وقوله لم يتأهل (الح) هذا أولى المسئلة اه سم  
 (قوله وانما قياسه أن شهد) (الح) محدودة بحصة القياس لان حصول الحرمة في النكاح محتج بمطابقة نفسه وانما به  
 في زمن الاحرام ومع اذنه المذكور وكذلك القاضي يمتنع عليه حكم في ذلك المكان لخلع من عمل ولايته  
 ومع اذنه فيقتل اه وصرأ نفع الرض والتيسر ما لائق ما له الشرح (قوله فيه) أي التوكيل  
 المذكور وكذا قوله الا يتوهم (الح) (قوله لغيره) منطبق بالتوكيل اه وشدي (قوله أي ذكر) الى  
 الفصل في النهاية الاقوله ونتم الى قال هذا وقوله وعما تروى الى المتن (قوله وحده) أي الاستيعاب للقاضي  
 (قوله بعد حضوره) أي المعزول (قوله المترشوة) هي تثليث الرعايا بذلك الحكم كغيره الحق أو ليعتد من  
 الحكم بالحق اسن ومنه (قوله الا أن يجب بان المراد) (الح) انما صد الجواب بالامتناع بتعلمه اقران  
 المراد لا يدفع الارادة على انه لا بد وأولو به تصير الحر ثوابا يقال الرشيدة قوله الا أن يجب (الح) لا يخفى ان  
 ما ذكره لا يدفع الأول به والاعلام قائم وغاية ما ذكره انه تصح حصوله للاستدلال دفع لانهام اه (قوله  
 المتن مثلا) أي ارضوه ههنا لتقبل شهادته اه معنى (قوله وأعطاه) (الح) عطف على أخذ اه عس  
 (قوله وأعطاه) الى قوله وبما تروى الى المعنى الاقوله وقال غيره الى المتن وقوله ونتم  
 الى قال وهذا (قوله وذهب) أي المعزول (قوله) أن وكل (الح) اذا حضر فان أقيمت عليه عينة أو أقر حكم  
 عليه ولا بد في عينة كالأمانة اذا ادعى عليها عينة اه معنى (قوله ولا يحضر) فالحاضر وكله  
 استؤنف المحض اه نهاية قال الرشيدة لم يمسح لفظ أو قبل قوله وكله أي أخذ الحضر هو أو وكله اه  
 (قوله لا ومن حضر) (الح) علة النهاية وانما يجب الحضر اه اذا ذكر شيأ يقتضى المطالبة شرعا يكمله فلا  
 طلب الحضر مجلس الحكم ولم يبين شيأ يجب له الاذلة لا يكون له حق وانما يقصد ابتداء بالحضرة اه  
 وعبرنا عن (قوله) لو حضر استدل القاضي الجديد وتظلم من المعزول وطلب الحضر لم يملك  
 بالحضر بل بقوله ما تروى من ذلك اه في علة عينا أو عينا الحضر ولا يجوز اخذاه قبل تحقق  
 المحض اذ لا يكون (الح) (قوله لا يقصد ابتداء) أي بالحضر اه معنى (قوله المتن حكم) أي القاضي  
 ظهوره بعلة التيسر المذكور وفي خلافه ان في شهادته انما (قوله فاقته بعضهم) هو حصة الشاهد لارضى  
 (قوله لان الحرمة ليس بمنوع الا من المباشرة بنفسه) فيمنظر بل هو ممنوع عن المباشرة بتركه أيضا ما دام  
 الاحرام وهذا يظهر مما تقيس وبهذا الفرق (قوله لم يتأهل لاذن) (الح) هذا أولى المسئلة (قوله أي المنصف  
 ولادى شخص على معزول اه أخذاه رشوة انما ذكره بالتمنية) والالتزام ما سيولان قال بل على في  
 الحكم تفرقا كان في أمر لا يسوغ فيه الاجتهاد ووافقوا به لم يقتضوا ان تأنف فتقول ان أحدهما  
 يقتضوا التأييد يقتضيه اه فتروه لا يسوغ فيه الاجتهاد أي بان تأنف الناس ولا جاع أو القياس على  
 ونحوه بخلافه وان القيد وان كان لا يسوغ فيه الاجتهاد قال بان القيد كمن الكسب وشمنه غير الذي  
 معزول بل محضه في انحصاره عن دخول لا يقصد ابتداء (وان قال الحكم بدين)

أخبرنا من قال ان الرخصة أي وهو يعلم ذلك ولا يجوز وأما طالب المآثم وقال غير ما يحتاج في ذلك وأما ما حقه من الدعوى مع لها  
ليست على قواعد الدعوى المأثرة إذ ليست بنفس الحق لأن قصد المدعي التبرع إلى الزام الخصم (ولم يذكر كمال الأخصر) ليجيب عن دعواه  
(وقيل لا) يحضره (حق) تقوم بينه دعواه لأنه كان أمين الشرع والظاهر من أحكام القصد جريانها على الصفة فلا يدل على الظاهر إلا بينة  
صينة لولا تسليمه من البينة وروايتنا من الظاهر وإن سلم لا يمنع استلزامه من الحال (فإن خص) بعد البينة ومن غير بينة (وأكثر) بأن  
قاله حكم عليه أصلاً ولم يحكم بالبينة (١٢٨) حزن علي بن (صديق بلعيني الأصم) ما يتعين الاندثار من ثم صوبه جع

على اه معني (قوله أو نحو قاضين) أي بمن لا قبل له شهادته اه معني (قوله أي وهو يعلم الخ) أي وقال  
دعواه هو الخ اه عش (قوله أنه لا يجوز) يحتمل أنه من الجواز فالجمله معطوفة على قوله ذلك وحتمل  
أنه من التصريح فالجمله معطوفة على قوله هو يعلم ذلك (قوله بعد البينة) ومن غير بينة عبارة عن الغنى على الوجهين  
وأي عليه اه (قوله بعد البينة) هذا تصريح به مع البينة المصدق لكن هذا لأن البينة أقيمت قبل  
حضوره فلو أقيمت بحضوره بشرطها قبلت ولم يلتفت لقوله كما هو ظاهر اه سمويان عن عش مثله  
(قوله وهذا) أي بخلاف (قوله ما قلت قال الأصم الخ) قال الفارق ويحمل الخلاف إذا قدم الشاهد ولا  
فقطر فيها المعروف فالصالح قال الفري وهو محقق العبيدون المستقلان لفتي قديراً بالعدل اه وهو  
ظاهر له معني (قوله أنه لا يصدق إلا بيمين) ومعلوم أن محل ذلك حديثهم فتم يتعين على ما ذكره المدي وال  
قضى ما يلزم اه عش (قوله لا يمين حلفه) وأما أسنؤه الذي يجوز لهم أخذ الإقرار إذا حوسب بعضهم  
ففي عليه معني فقال أخذ هذا المال أو نحو ذلك على وجهه لم ينعهم تصديقهم بغيره نماز يدل  
أمره قال اه نهاية أي ثم إن كونه ما لا يصدق فيه والأقلية المال عش (قوله ما قلنا في) بالبينه  
للمعقول اه معني (قوله على قاض متول) أي في غير محل ولا يثبت كما يعلم مما سبق أو الفاضل اه رشدي  
(قوله أنه يحلف) بینه المعلوم من التعليل (قوله المدي عنه) أي القاضي المدي الخ (قوله وما عاين رت  
به التين) حاصله أنه لا تسمع الدعوى لقصد تحليفه بل لا يتوان البينة تشاركت لسماع الدعوى لإثبات  
الذي به (قوله لا تدفع الاعتراض علماء الخ) عبارة عن الغنى فان قيل كيف تشترط البينة مع سماع الدعوى  
أجاب بان المراد لم تسمع الدعوى لقصد تحليفه سمعت لأجل البينة فان كانت بينة سمعت لأجلها اه  
(قوله فان اعتضاد البينة الخ) على المناظرة (قوله فيما ذكر) أي في المتن (قوله وم) أي أضافاً (قوله ان هذا)  
أي عدم التعليل (قوله من ثم اعترض الأدي الخ) عبارة عن الغنى قال الزكي وهذا إذا كان موقفه ولا  
تحلف وقال الأدي قوله في وجوب سمع التعليل أنه لو حلف أن ذلك مبني على كمال القاضي ووجود  
أهله التامة ونحن نقطع بان غالب من يلى القضاء في عصرنا لو حلفم ورده ذلك من الحرس على القضية  
ودوام ولا يتسمع ذلك بل يشترط صحتها فتم عليه مطلبه وهو غير ما قلنا أو ما السواجون اه هذا في  
زمانه فكيف لو أدرك زماننا اه (قوله على متول) أي على قاض متول في غير محل ولا يثبت كما يعلم مما سبق اه  
رشدي (قوله المتن حكم) يقتضيه الكاف (قوله قال المبكر) إلى الفصل في الغنى الآتية وفيما سأل  
شرح (قوله هذا) أي في المتن (قوله بما لا يصدق الخ) كان ادعى عليه أنه استأجر خدمته مثله مثلاً اه  
عش (قوله ولا يحلف بيمينه) يحلف بيمينه اه يعبري (قوله تسمع الدعوى) أي لأجل التعليل ولا  
تسمع البينة كلياً اه يعبري (قوله وإن لم يصدق) أي ما دلى به عليه (قوله وفيما سأل) أي أن يملكه فحين  
لم يظهر فتصوّر وجوده الخ عش رشدي وفيه ما لا يثبت مع قول الشرح بعدد بشرط الخ وله أرباعاً  
وقوله والثاني لا يتصفه هو الأصم (قوله بعد البينة) هذا تصريح به مع البينة المصدق لكن هذا لأن  
البينة أقيمت قبل حضوره فلو أقيمت بحضوره بشرطها قبلت ولم يلتفت لقوله كما هو ظاهر (قوله)

متأخر ومنهم الزركشي  
قال وهذا من عزمه بقاء  
أهليت فله من ظهر فيه  
وجوده وعلت خباته  
فالظاهر أنه يحلف قطعاً  
ويشبه به الأدي كلياً  
قلت الأصم أنه لا يصدق  
الأيمين واقعه أعلم المعموم  
خير وأمين على من أنكر  
ولان غاية ما أمين هو  
كل ما لا يدين حلفه ولو  
ادعى على قاض متول  
(جور في حكم تصحيح)  
الدعوى على ما لا يثبت  
ببينة وكذا لو ادعى على  
شاهد أنه شهيد ورواؤه  
نظر علمنا أمينا للشرع  
(ويشترط لسماع الدعوى  
عليها من ذلك) بينة يحضرها  
بين يدي المدي عند التهمة  
حتى يحضر مطلقاً فمع باب  
تحلفهما لكل مدعى لا يثبت  
الأمر ورغبة الناس عن  
القضاء والشهادة وبما  
روى به ما لا يصدق  
الاعتراض عليه بان شرطه  
البينة يتأخر من مقوله بعدم  
سماع الدعوى فان اعتذر  
البينة فمع سماع الدعوى  
وتأخر المبكر فيما ذكر  
وأطال فيه في حليته

لكن أطال الحسبي في ردود تو بيضه متلا ومضى وبقي الأدي في حصة مومر أن هذا في قاض محمود السيرة ومن ثم  
اعترض الأدي التعليل بالرغبة به يقطع بان غالب قضاة عصرنا لو حلف أحدكم سبعين من مائة اليوم أنه لم يرض ولم يجر الحلف لم يرد غيره  
ذلك لأمر صارت إقناعاً على القضاء (وان) ادعى على متول بشي لم يتلق بحكمه) كقصاص أو دن أو بيع (حكم بينهما خليفة أو غيره) كواحد  
من الرصبة يحكمه قال السبكي هذا الذي عليه لا يصدق فيقول لا يحلف بيمينه ولا يسمع الدعوى فخطأ ولا يحلف ولا يرضى بالمدعى حيث  
لا يثبت على بل ينبغي أن لا يسمع وإن لم يصدق فيجب أن يظهر لهما حكم صحت الدعوى صيانة عن ابتدائه بالدعوى والتعليل اه وفيما سأل



مهذا كرم شرح وقيل لاحق المن قوله وروبان هذا الظاهر الخ (قوله هو يفرقه) أي فرض صحة كلام  
 السبي اه عش (قوله خروج الخ) عاشر شرح التهج والفتي وليس لاحداث يدى على متول الخ (قوله  
 بما ذكر) أي قول المتن الاول على قاض جوف حكم وقوله وان لم يتعلق بحكم الخ العصى عليه  
 حكم بكذا ليس بمنجالي هو دعوى نفس حكمه تامل اه يعبرى (قوله انه حكم بكذا الخ) فطرقت يدى  
 على الخصم ويقيم البينان القاضى حكمه بكذا عش اه يعبرى (قوله بكذا) أي جورا اه وشيدى  
 (قوله فلا تسع) ظاهر منصوص مع مقابلته لعدم السماع ولوع البينة وهو كذلك مدر اه سم  
 عبارة عش قوله فلا تسع أي العصى لانه قبل قوله في عمل ولا يستحكم بكذا الخ العصى مع قول قوله  
 تغل غصبه وسبأ في كلام المصنف أن البينان شهدته بل حكم بكذا لم يصلح به حتى تذكر مغلانا تدعى  
 سماع العصى اذا غابها اظمة بنة اه (قوله بخلافه في غير محلها) أي التي هو صورة المتن المارة بكلمه  
 رشيدى (قوله فتسمع العصى) أي بالجور اه وشيدى (قوله فتسمع العصى ولا ينتولا بحلف) لا كره  
 في الروضة وأصلها فاسرف في المزول حلفه في غير هذا معنى ونهايه أي في غير العصى عليه حكم بكذا عش  
 وقال الرشيدى قوله فاسرف في المزول حلفه في غير هذا مراد بذلك الجمع بين جميع المصنف هنا تخلف  
 المزول ولو تحصى في الروض لعدم تحليفه عاشر شرح التهج ذكر في الروض وأصلها فاذا كرهه  
 في المزول حلفه في غير ما ذكر اه قال يعبرى قوله ولا يحلف أي عند عدم البينان قوله فاذا كرهه  
 في المزول هو قوله أو على مزول بشئ فكيف هما فهو مفرع على قوله ولا يحلف وحلفه دعوى التناق  
 بين كلام سابقا وبين كلام الروض وتوصلها عبارة الزايدى قوله فاذا كره في المزول الخ أي من انه  
 كثر في تفصل الخصومة بقرار أو حلف أو اظمة بينة وما ذكره فيه أي المزول فيما يتعلق بالحكم فتسمع  
 البينان ولا يحلف اه وعبارة سم أي من انه كثر في مقدم البينة يحلف حلفه في غير ما ذكر اه أي فيستثنى  
 بالنسبة لظلمه اذا دعى عليه حكم بكذا وكان وجهان فائدة التحليف انه قد يقر عند عرض البين عليه  
 أو ينكس فحلف الذي البين المرود التالى هي كالأقرار واقرار المزول ومن في غير محل ولا يمانه حكم بكذا  
 غيره شول كاتقدم فلا تامة لطيفة فلا تسع العصى لاجله اه كلام يعبرى  
 ه (فصل هـ) في آداب القضاء وغيرها (قوله في آداب القضاء) الى قول المتن الاوصاف في النهاية الاما  
 سأ نبه عليه وتزاع اللبني في موضعين (قوله وغيرها) أي قوله اكتب الامام قوله وبعت القاضي (قوله  
 ندبا) أي قوله أي لاهل الخلف في الفتى الا قوله لا بد لي بشهد عاقد وقوله يصق عدول الشهاد (قوله وما  
 يحتاج اليه القاضي) أي مما يتعلق بمحال الخلف في شولا لا الاحكام فانه ان كان يجتهد بحكم باجتهاد  
 والا فمذهب مقلده عش اه يعبرى (قوله وشاور الطهه) وتقتد الشهود اه معنى (قوله  
 واقصر في معاذ الخ) يعني ولم يجز ذلك لاهل الله عليه وسلم بكتب العدل بل اقصر فيما يمانه الخ (قوله  
 البها) أي البين (قوله لا بد ان اراد العمل الخ) فيسمع قوله دون ما في الكلبشئ اه سم عبارة  
 فلا تسع) أي ولوع البينة كلبسأني ما لم يتخذ عند قول الصنف لو رأى حرقا فحقا حكمه في التشر  
 وهاش من الروض (قوله ايضا فلا تسع) ظاهر منصوص مع مقابلته لعدم السماع ولوع البينة  
 وهو كذلك مدر (قوله ايضا فلا تسع) عبارة للبليغ هذا وان لدى على القاضي أو الشاهد انه حكم أو  
 شهده أو أنكر لم يفسد قاض ولا يحلف يمكن أنكر الشهادة اه (قوله فتسمع العصى ولا ينتولا بحلف) قال  
 في شرح التهج ذكر في الروض وأصلها فاذا كره في المزول أي من انه كثر في مقدم البينة يحلف حلفه في غير  
 ما ذكره فيه اه فيستثنى بالنسبة للظلم ما اذا دعى عليه حكم بكذا وكان وجهان فائدة التحليف  
 انه قد يقر عند عرض البين أو ينكس فحلف الذي المرود التالى هي كالأقرار واقرار المزول ومن في غير  
 محل ولا يشبه حكم غير مقبول كاتقدم فلا تامة لطيفة فلا تسع العصى لاجله  
 ه (فصل لكيب الامام من وليه ويشهد بالكتاب الخ) (قوله لا بد ان اراد العمل ذلك الكتابين يشهد الخ)

وفرضه يعين تقيده  
 بخاص معنى السبعة  
 ظاهر العصى لا ينتول  
 بما ذكره دعوى على متول  
 في عمل ولا يشهد قاضا  
 حكم بكذا فلا تسع خلافه  
 في غير محلها بخلاف المزول  
 فتسمع العصى ولا ينتولا  
 بحلف (فصل هـ) في آداب  
 القضاء وغيرها (لكن  
 الامام) أو تامة كالتقاضى  
 الكبير (بأن يولى) كتابا  
 بالتولية وما قرأه اليه وما  
 يحتاج اليه القاضي ويستعمله  
 في يخطو ما بلغ في وصيته  
 بالتقوى وشاور الطهه  
 والوصية الصنفه اتباعا له  
 صلى الله عليه وسلم في عمرو  
 ابن حزم ١ ولاد البين وهو  
 ابن سبع عشرة سنة وولد  
 أصحاب السنن واقصر في  
 معاذ البينة ما على الوصية  
 من غير كتاب (ويشهد  
 بالكتاب) يعني لا بد ان اراد  
 العمل بذلك الكتاب أن  
 يشهد عاقد من التولية  
 (شاهد من يصق عدول  
 الشهادة) غير جالس على  
 البلد أي محل التولية  
 وان قرب (ضربا بالمال)  
 حتى يلزم أهل البلد

الرشدي قوله تعالى إذا عملت بعملك في الدنيا والآخر لا يملك على الكتاب أه (قوله فقلوا) أه  
 صلوته نهاية والتمس طاعة أه (قوله والإيمان على ما بين هذين) أه سيدي بن علي بن أبي طالب والتمس طاعة أه  
 أحمد ولم يكتبه كقوله فقلوا لا يملك على الشهود أه (قوله ولا يدان بيمينه) أه سيدي بن علي بن أبي طالب والتمس طاعة أه  
 يقرأ الكتاب أو يقره للأمام طم حلفه قرا لأمام طم طم الحرف لا يحتاج إلى الشاهد أن يقرأ في  
 الكتاب أو يقرأ فيه الإمام فلا حوط أن يقرأ الشاهد من أجل أن الأمر على ما قرأ الشاهد من غير  
 زيادة ولا نقصان أه (قوله يحضره) أه أي المولى أه عرش (قوله أديانهم) أه أي بقضا الشهادة  
 أه عرش عبادنا مني أه (قوله) أه أي المولى أه عرش (قوله أديانهم) أه أي بقضا الشهادة  
 البدوي كذلك يكتفه في الرضوخين الأصح من أن هذه الشهادة ليست على قواعد الشهادتين بل  
 هناك فليس يردى عند الشهادة بل لا ركني وقض ذلك أنه كان هناك فليس آخر كما هو في العادة  
 في بعض البلاد من منسب كل من أتباع المذهب الأربعة اعتبر حقه في تلك المذهب أه (قوله) أه  
 وأثبت أه (قوله) أه أي ما شهد به من التولية وشهد أي الأيمان بالبيعة (قوله وجئت) أه  
 حين فليكن في البلاد أو آخر (قوله لا يملك) أه أي العبد أه (قوله) أه أي ما شهد به من التولية وشهد أي الأيمان بالبيعة (قوله وجئت) أه  
 قال يتألف مطلقا لأن كلامهم في الأشهاد لا في التولية أه سم وقد يجب أن تقرأ الأشهاد التأدية (قوله)  
 واختار البغوي الخ ضعف أه عرش عبادنا مني والظاهر إطلاق كلام الأصحاب أه (قوله) أه  
 وتكني جئنا فوقية أه معنى (قوله التولية) أه (قوله) أه أي في يوم الطاعة أه عرش  
 (قوله من الشهادة) أه عرش عبادنا مني عن إيمانهم بالتولية أه (قوله) أه أي في يوم الطاعة أه عرش  
 ولا استغناء مفي وأسي (قوله لا مكان تزور) أه وهذا لشد الشك في أن الحج لا يشتمل على  
 ولا شهد ولا على التذكرة فقل لا تثبت حقا ولا تضعز زوى أه عرش (قوله) أه أي في يوم الطاعة أه عرش  
 الخ) أه فان صدقوا منهم طاعتني أو جالوا جهنم نهاية وأسي وصفي قال عرش أه صدقة كلهم وإن صدقة  
 بعضهم كذبه بعضهم فكل حكمه حتى لو حضره فدا عن صدقة أو صدقه لا يخلو من صدقة حكمه  
 عليه أه (قوله) أه أي في شرع والمذهب لا ينعزل الخ (قوله) أه أي في يوم الطاعة أه عرش  
 الفتي الإقوة ومع إلى حال المصنف وما سانه عليه وقوله الآن وأحسن (قوله) أه أي في يوم الطاعة أه عرش  
 بالصق على الكتب لكن ما لم أتع أه سم كقوله الآن وأحسن (قوله) أه أي في يوم الطاعة أه عرش  
 أه رشدي (قوله) أه عرش عبادنا مني قال عرش أه (قوله) أه أي في يوم الطاعة أه عرش  
 تعسر يدخل أه (قوله) أه أي في يوم الطاعة أه عرش أه (قوله) أه أي في يوم الطاعة أه عرش  
 في زوالها كذا كره الرافعي أه (قوله) أه أي في يوم الطاعة أه عرش أه (قوله) أه أي في يوم الطاعة أه عرش  
 الألوان عكن تغبرها عكاف السواد أه عرش (قوله) أه أي في يوم الطاعة أه عرش أه (قوله) أه أي في يوم الطاعة أه عرش  
 لقوله صعب (قوله) أه أي في يوم الطاعة أه عرش أه (قوله) أه أي في يوم الطاعة أه عرش  
 كره لقرآن أو حديث أو ذكر أو صفتين الصانع أو عمل من الأعمال أن يفعل ذلك أو لا يفعل أه (قوله) أه

قد روي عن عبد الله بن مسعود قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم (14) الكاهن لا يدان بيمين التولية لمن الولي ولا ذنبي الكتاب يحضره لمجلد أن مائه  
 هو الذي يقرأ في كتاب التسمية  
 فاقبته ثم إن كان في البلد  
 فاض أبا عبد الله  
 فقلبتهم وطول ولا في  
 انجلوها لعل في البلاد  
 لأهل الحلي والتمس طاعة أه  
 هو ظاهر ومثبت تعيين  
 الاكتفاء بظاهر العدالة  
 لا صحة في يوم الطاعة أه  
 فاض مع الاضطرار أو ما  
 يشهد به فتوهم بصفت  
 عدول الشهادة فماتت  
 أن كان تم فليس وانسل  
 الفتي لا كفته واحد  
 (ونكفي الاستغناء) عن  
 الشهادة (في الأصح)  
 لحصول التصديق ولا لم  
 ينقل عن علي بن أبي طالب  
 ولا عن الخلفاء الراشدين  
 أشهد لا يجرى كذا فلا  
 يكفي (على المنهج) لا مكان  
 تزور وإن أحقت القرآن  
 بصدقه ولا يصح في التولية  
 القاضي وإن صدقوا به  
 بما فيه لانه أه (ويجب)  
 بالرغم (القاضي) نداء عن  
 حال علم البلد أه عرش  
 ولا يسمع (وعنده) أن لم  
 يعرفهم قبل دخوله فان  
 تسمع نفسه ليعلمهم بما  
 يقدمهم (ويحل) وعليه  
 علمت سواه كلفه على  
 أنه علمه وسلم لم يدخل مكة  
 يوم الفتح والأولى دخوله  
 (يوم الاثنين) صبيحته أه  
 صلى الله عليه وسلم دخل  
 المدينة يوم الاثنين فشد النبي  
 فان تسمع فليس فالت  
 ومع نهالهم بأوله لا في يكره من ثم قال المصنف



والإسلامه وأما المصنف غير كمال الدين والمحسن وهو عبد الله بن الحسن بن علي بن القنبر الذي كان له اطلاع على الفقه والعلوم الشرعية وكان من أهل النجف الأشرف في القرن الثاني عشر للهجرة (كان تلميذاً لشيخه أبيه) من البلاد كتب (١٣٢)

يحضر ولاؤك لحقوا فأطرح  
 لتقصير القالب وتفرغ  
 فيه وأطال أفاض (ثم) في  
 (الاصوبه) وكل متصرف  
 على الغير بعد ثبوت ولايتهم  
 عند لانخال ال ل لا عن  
 المطالبه غنايب القاضى  
 عنه لا يؤوله العلم ان كان  
 يلبس بان كان له يلبس آخر  
 الماس أن الولاية العلمة  
 لاصب ليد المال (ف) في  
 ادعى وما يتأهل الناس  
 (عنه) ألهما حقيقة وما كيفة  
 ثبوتها (و) (عن) هل هو  
 مستقيم الشرط (و) تصرفه  
 (ف) قال فرغت الوصية أو  
 تصرفت العموى عليه لم  
 يعترضان وحده علاوان  
 (و) جسد خاصه أخذ المال  
 منه (و) وجوب أى يلبس  
 فوته وعن غيرهمون ذلك  
 في له ولم تثبت عدالته  
 عند الاول ينتصنه كما  
 وجهما البقنى وغيره ووج  
 الاذرى عدم الانتزاع قال  
 وهو الاقرب بكلام الشيخين  
 والجمهور أمانا ثبتت عدالته  
 عند الاول فلا يترشح  
 وان طال الزمن لاتحاد  
 القصة وبطارقها  
 وكنتم تهدب طول الزمن  
 لا يمين لستة كاته (أو)  
 وجهه (منعنا) عن القيام  
 بهام أماته (عنه) يمين  
 ولا يترشح للمنه ثم بعد

اللاوية ينظر في أمثلة القاضيه على كرفي الاوساعهم في عزل من شاعبتهم ولو بلا حشاشه لانهم صاروا اولاده يتنقل  
 الاوساع وليس ككثفن أبوجود الا بعد زيمو سيطرح عند ثم ينظر في الاوقات الممتدة نحوها كالقسط وطول الايام من وقتها  
 ثم قد تطلبه على من الملو سهل حفظها

(وحيثما لم يكن من جهة  
لا يتوارثانها بالجنس وقفا  
بإسده أقل على واحد  
(وكاتباً) لأنه يحتاج إليه  
لكثرة أشغله وكان على  
الله عليه وسلم كجقوق  
الاربعين وإنما ينبغي هنا  
أن يطلب أمراً أورد  
من بيت المال والأمينة  
نفاً وقال القاضي جواباً  
لشأنه في الأرزواني  
ذلك في الترجمة وليس  
(و) ثم كونه أي  
الكاتب مؤلفاً أو مساملاً  
عدم لزوم شيئا (لوفاً)  
بكتابة محاضر ومجلات  
وسائر الفرق بينهما وقد  
يرد أن على مطلق  
المكتوب وسائر الكتب  
الحكمة لأن الجاهل بذلك  
يشتد ما يكتبه (وسبق)  
فيه (فقد) فيما يكتبه أي  
زايته من التوسع في معرفة  
الشرط وما وقع القضا  
والقرض من الموهب والمقتل  
لأنه يؤتى من الجهل ومن  
اشتراط فهمه وأدائه معرفة  
بما لا يمنه من أحكام  
الكتابة ويختص الطمع  
للاستعمال (ودفعه) على  
الكاتب ليزيد ذلك  
وظفته فلا يتعد (وجوده)  
خافاً ولا يسمع ضبط  
لمروية وترتيبها فيها  
للاختصاص بالحدود بينها  
حقاً لا تشبه نحو سبعة  
بسبعة ومعرفة نصيب  
الموارث وغيره لا يشرط  
إليه وضامت به علمت  
المسألة (و) يقتضي أيضاً

الضوال فيمنع هذه الأموال المقررة عن أمثالها ولا يخلطها بغيرها بل يهرق ذلك أي الخلط صفة أو صفة  
اليمين كماله الأذرع في ظاهره نالكم ههنا من بيت المال به يعاوضها عنها بالصلح فما كاهو يقدم  
من كل فرع بما ذكر الأهم فلا هو يستغنى فبما قدر من ذلك تتلصق به هذا المذهب من نظر في تلك  
الحدود أو يعلو فيه اه وكذا في النهاية الأقول ما ودعت إلى هذا الظاهر وقولهما يقدم (قوله) لأن  
ويقتضي كذا أي لا بد من الحليطة ليلبر في صلح من يجعل له لأنه لا يمكن الصلح منهم اه (قوله) بصفته  
الائتمار أي في آخر الباب اه (قوله) فلا بد من (واحد) في مقابلته بالنسبة كما تستغنى بالنسبة  
أنه لا يجب الاقتصار على واحد اه (قوله) وإنما ينبغي هنا) أي اخذ الكاتب (قوله) الأم يمتنع  
عبارة النهاية والأم ينبغي اخذها لأن تعين كاتبا لم يوجب الترجمة والمسمع والمزكي فلا ينفكوا في الإجابة  
اه (قوله) فلا ينفك في الإجابة (قوله) (قوله) القاضي وإنما وجد كفايته أخذ كفايته بوجه من يقتضيه وكسونه  
وغيرهما ما يليق بحالهم من بيت المال لا يتفرغ قضاءه لأن تعين قضاة هو جلياً يكفيه صفة فلا يجوز  
أخذ شيء لأنه يؤدى غرضاً تعين عليه وهو واحد كفايته ومن لم يمتنع إذا كان كسباً تركه لا ينفك  
جواز الأخذ للمكتفي وبغيره قالوا بجملة قضاة الصالح له والأقل يجوز كما صرح المالودي ولا يجوز  
أن يرق القاضي من خاص المال الأم أو غير من الأئمة ولا يجوز قبوله وقاؤه في الموضع من ذلك  
لأنه يشبههم متولاً مسلاً لأنهم لا يختلفون في الشيء بأن القاضي أجدر بالاحتياط من متولاً يجوز عند الإجابة  
على القضية كما يرى بأمر واحد الكاتب ولو كان القاضي في الوقت الذي يكتب فيه الصلح أو غير الصلح  
وغيره من بيت المال فلم يكن فيما لو استجيب المملو أهم ضل من العمل من مدع جود على عليه  
أن شاء كتابة ما جرى في خصوصه ولا فلا يجوز على ذلك لكن عليه القاضي أنه إذا لم يكتب ما جرى فقد ينسى  
شهادة الشهود وسكبه والامام أن يأخذ من بيت المال لنفسه ما يليق بمن قبل وعلمته ودارواصة  
ولا يلزم الاقتصار على ما تقرر عليه النبي صلى الله عليه وسلم والحقه الراشدون والعاصرون في اقتضاهم  
أجمعين بعد العهد من الزمن التي كانت فيها القصر بالعرف القلوب فلا يقتصر اليوم على ذلك بل يطلع  
وتصلح الأمور وروى الامام أن من بيت المال كل من كان عليه مصلحة علمت لمسلمين كالامير والفتي  
والنقيب والمؤذن وأمام الصلاة ومعلم القرآن وغير من العلوم الشرعية والقاسم والمقوم والبرجم وكاتب  
السكوك فان لم يكن في بيت المال شيء لم ينبغي أن يبين قاسم ولا كاتب ولا مقوم ولا معلم ولا مسجل ولا  
تلايف ولا إجابة من غير شرح وكذا في النهاية لا تقولوا لا يجوز له ولا يجوز صدق الإجابة قال  
عش قوله وعينه هل المراد منهم من تلمس موثقتهم أو كل من يفتقدون كان يفتق عليهم مرداء كصفت  
وخالتهم لا تفرق ويقيم ما استند في قسم الصدقات بالنسبة لمن يأخذ الزكاة الأولى وقد قيل وهو الأقرب  
أنه يأخذها يحتاج إليه ولين لا تفرق فتفتقر طرق بل من هذا في مقابلة عمل قد يقطع عن الكتب بغير خلاف  
الزكاة من المصن الموصلة وقوله ولا يجوز وأن رزق الخ لصل الراد له لا يجب على الامام أن يعل من خاص  
ماله ولا الأحاد المودع أحدهما تبرعاً بفتح قوله وقوله وروى الامام أن جواباً وأن وجد ما يكتبه  
قاسم القاضي لأنما يأخذ في مقابلة عمله فلا يطرز بما قوله العمل فتصلح مصالح المؤمنين ويخلص  
ما من المودع إن محله في المكتفي قالوا بجملة من يعمل غير موقوفه من العلوم الشرعية أي التي  
لها اتفاق بالشرع فيمنع الفتنة والحدود والتقسيم وما كان آلهها اه كلامه عش وقوله لصل الراد الخ  
يعلمه بما من من الفتى والاسنى أخا (قوله) بما أخذ في أي قوله وإنما ينبغي الخ (قوله) الترجمة الخ  
بصفة التنبه (قوله) وسائر الكتب الخ) صلت على محاضر (قوله) أي أو دابة أي الفتنة وقوله من التوسع  
الخ: لأن الراد (قوله) لا يؤتى أي يدخل عليه لخلل اه عش (قوله) وختلج) صلت على نفسه (قوله)  
اكتساب) أي ما اكتسبه بشرط كما مر اه (قوله) رفته) صلت بغيره اه عش (قوله) لأن  
للمودع والروافق والخصال ش (قوله) هنا لم يطلب الخ) ولا ينبغي اخذها كاتبا والقاسم والقاسم

والجزم لا يقتضي على الإنسان المحض أو الشهود (وشرطه عدلته وتزويده) أي التنازل ولو لم يتوان كان متزهدا كالمحمد بن أبي بكر  
 وقيل وليس أتمل قبيحا شديدا مع ما أورد من تسويجها بينه وبين ذلك لأنه ينقل القاضي قولنا لا يعرفنا من كان كذا والشاهد والأصح  
 جوازهم (أن لم يتكلم غير الجهم لان (١٢٤) الترجمة قصير لما سمع فلم يحجج لما يتواشرون بخلاف الشهادة ولا يلزم من هذا أنهم

وتزججهم الآخر جزم من عرفا القاضي في قوله جزم معنى جزمه حتى يثبت ما هو وزجج (قوله)  
 متزهدا أي الزنا اهـ وشدي (قوله) ذلك أي اشتراط العدم (قوله) ان لم يتكلم أي ان لم يثبت  
 في القاضي الا قوله ولا يلزم من القول قوله وشهدا من قوله جزم قوله ثم قوله في قوله التناكب (قوله) حذاف  
 أي من جواز الإجماع أنهم قبلوا الخ أي في التزجج قوله بل هو الخ أي التناكب المترجم (قوله) ولا يضر  
 المعنى الخ أي ان لم يتكلم غير الجهم أخذوا من الأول اهـ سدعبر (قوله) لم يطل جمع اهـ واما ان لم  
 يسمع أصلا ولو فرض الصوت لم يسمع ولا يترك اهـ معني (قوله) وشهدا أي التناكب من مخرج أي من  
 العدالة والمخرجة (قوله) من الفرعين أي المترجمين والمسمعين (قوله) الاتيان بافظ الشهادة) بان يقول  
 كل منهما الشهادة يقول كذا اهـ معني (قوله) فلا يقتضي ذلك) أي كل من الترجمة والاصحاح (قوله) فيبقى  
 في الواحد لكن بشرط فيما لم يره اهـ معني (قوله) لانه لا يخلو من حق) لم يذكره في الترجمة فاقضى انه  
 لا يدين العدم في قول معني كلام القاضي فيضم وقد يتوقف على قياس الاكتفاء واحدها لا اكتفاء في  
 الترجمة وسوى شرح للمخرج ينطبق بالاكتفاء واحد ولكن الفرع بينهما اهـ عرش (قوله) بكسر الميم  
 أي وتشد ما لاه (قائده) قال الشيخ كانت حجة غير أبيه من سيف الحاج قال العبد يوفى خطي من  
 شخصتها كانت من عمل رسول الفضل اقم على طولها ما مضى بهم احدث على ذنب وعاد له اهـ معني  
 (قوله) ان لم يلازمه حق) أي قد لا ولا كذا اهـ معني (قوله) ما شرا ما الخ) بآربعة آلاف درهم اهـ معني (قوله)  
 وحطوا بها) واداهم بالقبول لم يلزم القاضي أي ولا السجان طلبه فاذن أحضره له عن مبيحه به  
 فان تطل باصولهم عزروا ولا عزروا وكذا يزولوا طلبا ابتداء لاصل العبد فيمتنع من الحضور ولو أراد  
 مسقط لهم ملازم متبذلا عن الحبس يمكن ما لم يقتل على الطهارة والصلاح ملازم متبذلا عن  
 فيه موأروا العبد على المسجون لانها أحرأه المكان الذي يشاء وأحرأه السجان على صاحب الحق اذ لم يتبأ  
 ذلك أي أحرأه السجون والسجين من جلاله اهـ نهاية بالذبح بآربعة آلاف من عرش (قوله) وشكر الخ) عبارة  
 المعنى تيسر لعلوا مشع مدون من ادعاء عليه فقضى القاضي بين يسع ماله بفراذه بين ماله ببيع مال نفسه  
 كافي الرضا في بل القاضي نقلان الاصحاب ولا يصح والدين وفي الاصح ولا من أضر حزن عنه  
 لعل ولا تعذره في السجون كافي فتاوى الفزالي وتقتضي المسجون في ماله وكذا أحرأه السجون والسجان ولو  
 استمر القاضي من المحبوس غير الفرائض حقه في الحبس الجرائم كافي الرضا في أولها ولو معن الحق  
 ورجل فله آخر ولدى طه آخر جملها كم بفراذه عرش عهده والحبس امر عذوق ترك الحق يقتض  
 أعوانا فله عرش والرباني تقدر أحرأه العبد والحبس امر على الطالب ان لم ينتج خصم من الحضور وفان  
 امتنع فلاحه عليه عليه بالامتناع اهـ وقوله والعصان قد مر عن النهاية ما يخالفه (قوله) المتن ويستحب  
 كون بماله هذا الخ) هذا ان اتحد الحبس فان تعدد حبس زمام اقتض بحسب بعد الانحياز فلا يمنع  
 وبل وخذافا ونما اقتض فلا يتحالى اهـ ان القاص أسى وهما به (قوله) الذي يقتضي) الى قوله اما اذا  
 شخص في النهاية وكذا في المعنى الا قوله ولم يجعل الى التزويده ومن ثم الى المتن وقوله والحق الى التزويده (قوله) كل  
 أسد) أي كل من أوله ممن يستوطن وغريب اهـ معني (قوله) ويكره اقتضاس) أي حبس لم يعلم  
 القاضي من الحاجب اهـ لا يمكن من الحضور لعله على الناس وانما يمكن خطبهم أومن يدفع له رشوة  
 لتكثيره والافقيهم اهـ عرش (قوله) لا يمنع من الخ) عبارة المعنى ولا يشي ويكره ان يقتض صاحب لا رجعة  
 والمترجم للمسمع والمترجم عرش (قوله) فيبقى في الواحد) كافي في الرضا يمكن بشرط فيما لم يره

غيرا شاقا تباركوا وينتظروا  
 لمن يثبته بل هو شرطه لا خلاف  
 هذا لعدم وجود المعنى  
 المشروط لا يلازمه هنا  
 (و) الاصح (اشتراط تعدد)  
 ولا يضر المعنى هنا أيضا في  
 إجماع القاضي بهم) لم  
 يطل بهم كالمترجم فانه  
 ينقل عن القاضي كذا كان ذلك  
 بشكلا معناه وشهدا من قوله  
 في المترجم بشرط كل من  
 الفرعين الاتيان بافظ  
 الشهادة وانتفاء التهم فلا  
 يقبل ذلك من غير أصل أو  
 فرع ان ضمن حقا لهما  
 وتخرج بأجماع القاضي  
 الذي هو مصدر متبذلا  
 لمقصود إجماع الخصم ما  
 يقوله القاضي أو خصمه  
 فيبقى فيه واحدا لا يجزى  
 محض (ويقتض) بآربعة آلاف  
 بكسر الميم (التأديب)  
 اقتداء بهم ورضي الله عنه  
 ثم منع ابن دقيق العيد زواجه  
 من ضرب بالسور زواجه  
 لانه صار بماله بخرية  
 المضرب وبما هو عليه بخلاف  
 لا راد له التناكب  
 بالسوط (و) حذافا للمعنى  
 وقتر (ي) كلفه عرش  
 ليقع على عهدها واشترها  
 بمكة وحطوا بها وحكي  
 شرح وجهه في تقييد  
 محسوس بل هو وقضى قمار

في القاضي أنه ان عرفه مال وعاد من القاضي بما مر من فيه وغيره ولا خلاف (ويستحب كون محله) الذي يقتضي  
 فيه (فسيما) ثلاثا تأتي به الحق من (لما رواه) أي فله العرش فكل أسد يكره ما يتخذ صاحب لاه من خذافا في قوله (صوتان أي) نحو (حر  
 هود) زوج كره وبغيره ودان (لما رواه) أي الفصل كماله في موضع الحق الصيغ والكن في التناكب الحضر في الرضا

ولم يجعل هذا نفس الصعود كسنة فأسلم بل غير كنه لا تلو على تباين هه لان الاتي لخصه المزيه والاشي انجسبيل التتو وضع الكدور عن  
 النفس فادفع انجسبيل من عبادوا تأسلم على عبادة (و) لا تلو في لخصه القضاء التي هي اعظم للناسج ابل البر انجسبيل يكون على غاية  
 من الانجسب و لا حرم متو لاجل انجسبيل مستقبل القبله داهيا التزويج والصحة والتسديد من مصلحتي على غير شرو واداة لتيزيه  
 وليكون احيوان كنفس اهل الزهد والرائع العاجلة في وقت الرغبه اليه بنون (١٤٥) ثم كرر مجلس على غير هذه الهية (لا

مصحبا) أي لا يقتضيه مجلس الحكم فذكر ذلك لان مجلس القاضي يشاء في المجلس والدواب يقع فيه القضا والقاصم والمجديسان عن ذلك ثم ان اتفق عند جلوسه في قضية وقضا فلا بأس بضمها واوله يحصل مباحه على الله عليه وسلم والخلفاء بعده وكذا القاضي في بعض نحو مطر واقضا الحدود فيما أشكر اهنة والحق بالمصديته ويتعين له على ما اذا كان بحيث يحتمل الناس دخوله بان أعد مع له فيه يحتمل الناس المحمول عليه لاجل ما اذا أعد وأخلأ من نحو على اوصار بحيث لا يمتنع أحدهم المحمول عليه فلا معنى للكره حيث (ويكره أن يقضى في حال غضب) لانه تعالى (وجرح) وضع مفرد بن وكل حال بسو مخلقه) فيه كرض ومداخلة حدث وشدة حزن أو خوف أو هم أو سرور لصداقه عن في الضرب وقس به ابا ولا اختلال فكره ونفسه بذلك ومع ذلك ينفذ حكمه موفية

وقضا الحكم فلان لم يحس الحكم بان كان في وقت خلواه أو كان ثم حتم بذكره وباليو ابوهو من يقصد بالباب الحراز كالحبيب فما ذكر وهو من دخل على القاضي لاستئذان قال الماوردي لمن ودقته ترويا لحرم والاعلام بمنزلة الناس أي وهو المسمى الان بالنسب فلا بأس بالقاء موصح القاضي أو الطيب وغيره باستقبله اه (قوله) ولم يجعل هذا أي قوله لا تقابل وقت نفس المصون أي من الذي (قوله) كنهه أسلم) فانه قال لا تقابل وقت لا تأذي فيه باخر والرد اه معنى (قوله بل غيره) أي بل جهة صفة أخرى اه معنى (قوله) استحسن شرح (الح) واقضا لمعنى (قوله) بان يكون على غاية (الح) التسمي في يكون القاضي بدليل ما بعده وحسنه فكان الاتي ابدال اليق بان يلو اه رشدي (قوله) داعيا للتوفيق (الح) والاولى ما روتاه لم سلمته ان على ان يتعلم مولا كان افترس من منه قالوسم افه وكنه على انما المهم اني أعوذ بان أضل أو أضل أو أزل أو أزل أو أظلم أو أظلم أو أجهل أو أجهل على ظان خاص وصحان الشعي كان يقوله افترس على الجاني القضاء وريضة أو أعندى أو أعندى على المهم أي بالعلم وزيي بالحلم والزمي التقوى حتى لا أعلق الا بالحق ولا أفتي الا بالعدل وان باقي المجلس اركا وندب أن سلم على الناس بمنزلة اه معنى (قوله على عال) أي مرتفع كذكة اه معنى (قوله) عند جلوسه (قوله) أي صلاة أو غيرهما ياه معنى (قوله) وكذا اذا جلس فيه لعرف (الح) فان جلس فيهم الكراهة ودونها منع المنصوم أي جو بامن المنصوف فيه بالخصصة والمشاوغة وهو ما بل يقعدون انار جوع ينصب من ينزل عليه نصمين خصمين معنى ونهاية (قوله) وألحق بالمصديته) أي في اقتضاه مجلس الحكم اه عش وقال الرشدي أي في الكراهة بديل قوله في آخر السوادن ولا معنى للكراهة اه (قوله مع حاله) أي حال كونه مصوبا بجهة اه عش (قوله فيه) استعمله النهاية (قوله) أو سرور) في هذا السطح تساهل اه رشدي (قوله) وتضام (الح) عبارة الفقي وظاهر هذا الفرق بين التهميد وغيره وهو كذلك وان قال في الطالب لفرق بين ما لا اجتبا فيه مجال وغيره بله والفرق بين ان يكون التفضيضا وغيره وهو كذلك كما قال الاذري انه اوافق لاطلان الاحاديث وكلام الشافعي والجمهور وان استثنى الامام والبقري في الضبطه تعالى لان المقصود تشريش الفكر وهو لا يقتضي ذلك ثم تنق الكراهة اذا كانت الحاجات الى الحكم في الحال وقد يتعين الحكم على الفرق في صور كثيرة فان قضى مع تقديره فلهذا نقضاه اه وقوله ثم تنق (الح) في النهاية والاشي منه (قوله) ذلك) أي التعليل الثاني (قوله) في مقلات الحكم) كعدالة الشهود ورتبهم بيجري (قوله) اما اذا غضبه تعالى (الح) خلافا لمعنى كسرا فتاواه لنهاية عبارة ومعه معنى الخلاف المصنف عدم الفرق بين التضيض اه الله تعالى وهو كذلك كما في به الواهر حماقة تعالى في حال الاذري خلافا للفتي ومن يعملان الحدود تشريش الفكر وهو لا يقتضي ذلك اه (قوله) والخاله) أي عدم الفرق أو ترجه والاذي يفي (قوله) البهذ (الح) التهميد فيقول يشاور وقول المصنف لا في التهميد بله ومن قوله وغيره المطوف على التهميد وعكس لكن أن سن ضربا (قوله) فانك الواضعة) كقوله الاتي عند تعرض (الح) معتنق يشاور (قوله) عند تعرض (الادلة) (الح) اما الحكم المعلوم نص أو اجاع أو ليس جلي

الاصح كمالا لموضان (قوله) لانه لا يامن التصديق مقدما الحكم) ثم تنق الكراهة اذا كانت الحاجات الى الحكم في الحال وقد يتعين الحكم على الفرق في صور كثيرة (قوله) وترجع الاذري علم الفرق (الح) في الحكم في الحال ولا يامن التصديق مقدما الحكم) ثم تنق الكراهة اذا كانت الحاجات الى الحكم في الحال وقد يتعين الحكم على الفرق في صور كثيرة

ذلك أنه لا مجال للاجتماع في كراهته كما في التاليف في الطالب ويزم به ان بعد السلام ولا يخلص نظرا لانه لا يامن التصديق مقدما الحكم اما اذا غضبه تعالى وكان غضبه خلا كرهية كما عند الفتى وغيره لانه لو من معالته على خلاف نفسه وترجع الاذري عدم الفرق واما طاله فعمل على من يملك نفسه تشريش الفكر حيث (و) ينديان يشاور (الجهنم) في الفتوى وغيره من حيث لا يعتد متى في مذهبي تلك الواسع اسرور ليه او قاطعهها فيما يظهر عند تعرض الاذري

والله اعلم (الفتاوى) العدل والمراتب والمنافع ثم قال في الموضع المذكور في القاضى لا يباين من هو دولة وماذا يكون  
 هذا المتقول في بعض المسائل ليس عند الفضل وفي وجهه عدم الاحتجاج بالنسبة لغيره من جهة ما هو حرام كما هو جوابه  
 (وان لا يشترى ويسعى) بوسيلة مع وجود من وكما (نصف) في عدم بل يكره لئلا يعجز (ولا يكونه) وكل معروف (ولا يحل) (ان)  
 كان وجهه التفرع أن يشاره (١٢٦) لتواضع وعلم وكيفية كالمصلحة لظننا بأنه التي هي في حكم الهدية بغير عيبها ما علمنا  
 وحسن قد يؤمن ذلك

فلا يخفى ونهاية قال الرشدي قوله المعلوم نص أي لو نص اسمنا كان مقبلا كما هو ظاهر نظير ما راجع اه  
 (قوله المتن الفتاوى) المراد بهم كمال جرحهم الاصلح لأن يقول قولهم في الافتاء دخل الاعي والعدل  
 والمراد يخرج الفاسق والمجمل قال القاضى حينئذ أشكل الحكم تكون المشاورة واجباً ولا  
 فمستصفا انتهى اه معنى (قوله العدل) ولا يشاور غير عالم ولا عالم اعتباراً من اه نهاية أي لا يجوز  
 عس (قوله ومنه أخذ) الخ قوله وفي وصفه للمنفى والقوله لانه حرام في النهاية (قوله المتن) وأن لا يشترى  
 ويسعى (الخ) ثم ينبغي أن يستثنى بعضهم أصوله أو فرعاً عنه لا يتقاضي الا في بعض حكمه لهم اه نهاية  
 أقول استثنوه هنا لأبعض وهو اقتضاه لغيره في عدم استنابهم فيما ياتي في الهدية بما يقتضي منه الحب  
 لتأني التعليل الا في مثال هذا وهو لئلا يتعنى من الحكم عليه فظاهر اه سدع في الرشدي ما وافقه  
 عبارة القاضى واستثنى في ركعتي معاملة أباغاض لا يتقاضي الا في بعض حكمه لهم وما لا ياتي مع التعليل  
 الاول اه وهو لئلا يشتغل بطلب علمه بصدده اه (قوله) ويعمل (الخ) عبارة القاضى والنهاية ومعنى  
 البيع والشراء السلم والاجل وتماز الملل وتوض في الام على انه لا ينظر في تقصيصه ولا مريض بل بكل  
 ذلك في غير ما يشرع غلبه اه أي مستقبله ذلك عس (قوله) مع وجود من (ك) فان لم يجد وكلا يفتقر  
 بنفسه لقصره ودوان وقتان عامه خصوصاً في بدعته في فعلها شرف المثل اليسفي ونهاية قوله  
 اه) أي على ولايت والجارو متعلق بعمل اه معنى (قوله) لا يحل (الخ) أي في عمل قبل ما من بهما ما وقع بينه  
 وبين غير منصوص من الجاهل في مشورة أو هدى بتوهم مجرمته اه معنى (قوله) وعلم وكذا (الخ) عطف على اسمان  
 (قوله) أو ضيقه) القوة وانما سلف في القاضى الاتوه أرمن أحس اليا وكذا قال السبكي في النهاية  
 الاتوه بل مع الوافاة (قوله) أو ضيقه (الخ) وهو يجوز لغير القاضى ممن حضر ضيقه لا كل أم لا يفتقر  
 والاقرب الجواز لا يتقاضي منهم ومعلوم ان محل ذلك اذا اقتصر بتعقل رضا المال باكل الحاضر من من  
 ضيقه ولا فلا يجوز واتى على هذا التفسير في سائر المصنفين بما عرفت من احضار طعام لنادي البلد  
 أو نحو من القرم وأل كتاب اه عس (قوله) أو ضيقه (الخ) أي ان لم يتعين لغيره اه معنى (قوله)  
 على ما ياتي) أي في شرح بقدر العادة (قوله) المتن (الخ) وقد يقال أخذ من التعليل وأيضاً ولو تفرع به  
 الذي سعى حينئذ خصوصاً كالمعروف في زماننا (قوله) المتن من به خصوصاً أي في الحال عنده اه معنى  
 (قوله) أو كمن هدى اليه قبلها (الخ) هذا كمرور ما ياتي في المتن (قوله) ولا يحل (الخ) أي لو قبلها ويرد على  
 ما ذكرناه فان تقرر وضعها في بيت المال اه معنى (قوله) وقد صرحنا (الخ) لراجع الاول والثاني معاً (قوله)  
 (أخذ) أي القاضى اه معنى وكذا غير يبلغ (قوله) وسواء (الخ) قوله ولا يعرج في المتن (قوله) فلو جرحها  
 (الخ) عبارة القاضى وقضية كلامهم أنه لو أرسله اليه محل ولا يتولم يدخل معلوم وهو كذلك وان ذكر  
 فيها بالورود وجوبه (تبيينه) يستثنى من ذلك عنده أبعاضه كمال الاذرى الا في بعض حكمه لهم اه  
 وتقدم منه عن النهاية مع ما عرفت السدع والرشدي (قوله) عس (الخ) عبارة النهاية وأوجهها  
 الحرمه اه (قوله) ولا يعرج (الخ) خلافاً للاقاضى (قوله) بانها مقدمتة خصوصاً أي في عدم  
 قبولها وان كان الهدية من غير محل اه عس (قوله) ومتى (الخ) الخ قوله اجازة القاضى (قوله)  
 ما رجعه الاذرى أفتى به ضيقاً الشهاب الرئى ش هر (قوله) ويتعين ترجمه) كتب عليه هر (قوله)

مالم أر من تعرض له وهو  
 أهلو يسع له شيء يدون عن  
 المثل حرم عليه قبوله وهو  
 مقصود ان كان قولهم لئلا  
 يحل قبله لئلا يفتقر  
 يقتضي حل قبول الحاجة  
 (أهدى اليه) أو ضيقه أو  
 وجه أو ضيقه فمضاً  
 أو ضيقاً على ما ياتي (من به)  
 خصوصاً أو من أسس منه  
 أنه مستصفا وان كان يصح  
 على الوجهين لا يتعنى من  
 الحكم عليه أو كان يهدى  
 قبل الولاية (أو) من لا  
 خصوصاً (أو) لهدى اه  
 شيئاً (قبل ولايته) أو كان  
 يهدى إلى المقبل الكثر زاد  
 في القدر أو الوصف (حرم)  
 عليه قبولها) ولا يلزمها  
 لانها في الاول وجوب المثل  
 الموقوف الثانية بسبب الولاية  
 وقد صرحنا بالتجوز  
 النقص بغير جهدا  
 المال بل مع عن نابي  
 أخذ الزينة بيلغ الكفر  
 أي ان استحل أن يملك  
 له ومن جهة المانع يرد  
 الكفر وانما حلت له في  
 انه عليه وسلم الهدايا الصعبة  
 وفي خبرنا أهلها الماذن  
 مع فهو من خصوصياته

أيضاً وسواءً كان الهدية من أهل اه أم من غيرهم وقد جعلها بلا مشروط اه فلو جهزها له مع رسول وليس له  
 بما ذكره فوجاهة شرحه من جهة الحرمه لا يعرج عليه قبولها في غير اه وان كان الهدية من أهل اه ما يستعسر بانها مقدمتة خصوصاً  
 وفي مثله مال الحكم فيخرج أو يتعنى من حكمه في قبولها فمضاً جازعاً أو ضيقاً لا يتعنى من الحكم بالحق الا بالكلية أم لا أو تدر  
 فالصلي الله عليه وسلم لمن أهله الرئى والرئى في الحكم كقولنا ويحظر الرئى وهو الرئى بينهما وجه في قولنا بالاصل



للمسلم علم أخذناه باطل ولا لا الشوق فلا ندع عليه وحكم الرأى حكيم كما كان قول عندهما معنى مطلقا (تبيين) وحمل قولنا لكانت على أنها لما  
 اذا كانت رتبة من بين المال ولا كان ذلك الحكم كما يصح الاستيعار عليه وطلب آخر مثل عمله قطعا لانه لم يطلوا أخذوا عند كثير من وامتنع  
 عند آخر من قبل والا لاقرب والثاني أحوط قال السبكي وقت لم ينصر الامر في الامتناع من الاقتناع لا يعمل وكذا الحكم بطلانها كما  
 بانه نصب لقتل أى خبيثهم وقول بل عليه له لكان مذهبنا اه وعلى الاول فخصه ان كان ما عليه فله كافة تقابل باخر وتحت  
 لأقر بين العنى وغيره بما على الاصل ان العنى التقابل بالآخر لمن تعين عليه الامتناع عند الآخر وتولم مائة السبكي معنى على الضعف  
 ان العنى لا يجوز أخذ الآخر عليه مطلقا وكذا على هذا قوله أنضايحوا بالذلل بقصدته فى أمر بارى مقابل باخر عند ذى سلطان ان لم  
 يكن المحدث مرسل للكل بحيث يجب عليه قوله ان الخ انما بان على الضعف كقوله (١٢٧) لا يجوز الاخذ على خفا عن جوابه قال وكذا

مباحة بشرط عوض ان  
 محل العوض حر املا (وان  
 كان من عاده أنه (مردى)  
 العقيل الولاية والترشح لها  
 لقوى قرابة أو وصدا فقول  
 مرة فقط كأشهره كلامهم  
 واعتمد الزركشى وعليه  
 فاعملوا كان فى المتن بالتكرار  
 غير مراد (ولا خصوصه)  
 حاضر ولا مرفق (بجز)  
 قبوله هدى بان كانت (بقدر  
 العادة) قبل كالعادة لم  
 الوصف بضائلى اه وقد  
 يجب بان القدر قد يستعمل  
 فى الكيف كالم ك ذلك  
 لانتفاء التهمة حيث  
 علقها بعد التزم أوسع  
 الزيادة فى صيرم قبول الكل  
 ان كانت الزيادة فى الوصف  
 كان اعتداد المكان فاهدى  
 المعاصر وكذا فى القدر  
 على الوجه الذى اقتضاه  
 كلام الشافعى وغيرهما ولا  
 ياتى به تفرق الصفقتان  
 بله ان غير الحرام ومن ثم  
 قال الباقى كجمل اذا  
 تميزت الزيادة حوت قطعا

للمسلم علم الخ) المراد به ما يشمل الفلن كقولهم ظهر (قوله عنهما) أى الرأى والرأى وقوله مطلقا أى سواه  
 كان الرأى خلق أو باطل (قوله ما يصح الاستيعار عليه) أى بان كان فيه كافة تقابل باخر (قوله لم ينصر  
 الامر فيه) أى لم يتعين الاقتناع بوجود ما لم غير (قوله وعلى الاول) أى جواز أخذنا جمل (قوله بين العنى)  
 أى التميز للاقتناع (قوله ان العنى) أى الوجه العنى (قوله وعلى الخ) كان الظاهر التفرع (قوله ما ماله  
 السبكي) أى تقييد العنى بقوله لم ينصر الامر فيه (قوله مطلقا) أى قابل بالآخر أم لا (قوله يجوز بالذلل)  
 أى أو أخذ موثوقه (قوله المصنف) بكسر الميم (قوله مراد) أى مع مثلها أى شبهة الضيف (قوله لمن  
 عاده) أى قوله وزعم أنه فى النهاية (قوله والترشح) أى التنبؤ اه عى (قوله قبل كالعادة الخ) أى  
 كان الاول التمييز واسقاط قوة بقدر اه عى علو رتبته قوله كالعادة مبتدأ أى هذا القضا وقوله انضاي  
 كالقدر وقوله أولى خيرا من قدر العادة اه (قوله لم الوصف أيضا) على منطوية بين جزأى المدى  
 (قوله وقد يجب الخ) ليعنى ان هذا الجواب لا يدفع الاول بل يخلصه لغيره فصيح العبارة اه رشدى  
 (قوله وذلك) راجع الى معنى المتن (قوله وكذا فى القدر) أى قوله وزعم الخ عبارة لانه يتان كلف فى القدر  
 ولم يغير فكذلك أى يحرم الجبيع والاحرم الزنا فقط اه وعبارة العنى فى الفناوت ينبى ان يقال ان لم يغير  
 الزيادة أى يحسن أو قد حرم قبول الجبيع والافاقز ياد فقط لانها حدثت بالولاية وسر به الزركشى وهو  
 ظاهر ان كان لا يرد وقوعه والا فلا غير اه (قوله وتعين له) أى قوله والا فلا على مهمم متداخ ولا  
 حرم القبول مطلقا (قوله اهدى اليه) أى كالعادة (قوله وجوزة السبكي) أى قوله ويؤخذ من عطفه فى النهاية  
 الاقوله هذا ما أتى الى المتن (قوله ونصنف تفسيره الخ) عبارة تفسيره وان لم يكن التصديق عارضا فله القاضى  
 ولا القاضى عارضا فله فلا تلى الجواز انتهت اه رشدى (قوله وعكسه) أى بان لم يعرف القاضى أنه من  
 أهل ولايته اه عى وقد يخالفه ما مر من مقبول الهدى من غير المتناقض محل ولا يتسلط على الاول  
 ما مر من الرشدى (قوله ويبحث غيره) أى غير السبكي (قوله عاذا كر) أى عن تفسير السبكي أى وما اذا  
 لم يتعين الدفع اليه كما مر من العنى (قوله والحق) أى قوله كما على فى العنى (قوله والحق الحسابى بالاعيان الخ)  
 جزم به العنى (قوله كسر) أى فى شرح فان اهدى المالح (قوله وشرطنا القبول) بمصدق الوقت قد حوت  
 التذره اه عى (قوله فان عين باه) أى وشرطنا القبول اه سم أى كقولهم الحمد (قوله اراؤهم) من  
 اضافته لصدور المنعوله والضمير للقاضى (قوله بشرط عدم الرجوع) قد يؤخذ من مفهومه مجوز اقراره

كالعادة مبتدأ (قوله أيضا كالعادة) أى هذا القضا وقوله أولى خبر (قوله أيضا أولى) من بقدر العادة  
 (قوله فان عين باه) أى وشرطنا القبول (قوله بشرط عدم الرجوع) قد يؤخذ من مفهومه مجوز اقراره  
 (١٨ - (شروافى وابن قاسم) - عاشر) وزعم أنه يلزم من زيادة القدر التميز نوع ولو اهدى به بناء الحكم حرم القبول  
 أيضا ان كان محاراة ولا فلا كذا المطلق ملح وتعين له على مهمم متداهدى اليه بعد الحكم وجوزة السبكي فى طلبة قبول المدفوع من  
 لا خصوصه ولا عاذا توضحى تفسيره الخ الذى لم يعرف المصدق أنه القاضى وعكسوا وعتمدوا وهو مقبول لا لا شكل مما أتى فى الضائقو بحث  
 غيره القطع على أخذها كذا ينبى تقييدها ذكر وألقى الحسابى بالاعيان المتنازع نقاله تعالى عاده كسكى دار خلاف غيرها كاستعارة  
 كلف حرام كلفه طلع بعض أهل ولايته شفا كقبول هدى بهم كالعلى ثم ردوا السبكي فى الوقت طلع من أهل علمه والعنى يتصفه وفى التذره  
 انه ان عنه ما يحرم شرطا القبول كان كلفه ذمته وكذا وقت على نوبس هو متفقان عين بهما مستوعب ولا فلا وصح اراؤهم دينة  
 لا بشرط في مقبول وكذا اذ كان ضمير اقراره بخلافه بشرط عدم الرجوع بحث التاج السبكي ان خلق الملك أى من أموالهم كقولهم

ثالثاً ليست كلمة بشرية اختيارياً (١٣٨) الخ لا ينتج من العلمين التعميم على الحق وسائر العمال في نحو الهدية لكنه

أولاً خذنا ما أتى به جرح  
وأجند السبكي وقول البدر  
ابن حبانة في الخ لا هم  
ضعف جداً معاجم  
الصنديث المشهور ههنا  
أهبط غافل ولما سأل  
السبكي شيئاً من الرغبتين  
ههنا التفت عليه قائلاً  
أن كانوا يعلموا بطلان  
لم يحرم قال أوه من الخامل  
له على هذا الجواب عدم  
موافقة المقتضيين أو  
عدم اتقاه المسئلة والله  
يقترن له (هـ) (والاولى)  
أن يقره بقوله الهدية (ان  
يبيح علمه) أو ردّها  
لما كلفها أو ينعها في بيت  
المال الاول من ذلك سد  
باب القبول لمطلقاً حسماً  
الباب (ولا ينفذ حكمه) ولا  
سماعه لشهادة (نفسه)  
لأنه من دواعي غلظة تفر  
من أسأله عليه في حكمه  
حكمت على بالجو وثلاث  
يستغنى به عن غيره فلا  
يسمع حكمه وله أيضاً أن  
يحكم لمجوره وان كان  
وسايع قبل الشك في كافي  
أصل الرضوخان نازح في  
ان الرضوخ غير وان تعين  
حكمه استيلاء على المال  
المحكوم به وتفرقة فيه  
وكذا باتت وقشرية  
تقره لغرض هو بسقته  
وان تعين حكمه موضع  
عليه وباتت بالبيت  
المعدون كان رزقهم

(قوله وسائر العمال) هل منهم ما لم يقره (قوله وسائر العمال في نحو الهدية) ولا يلحق بالقاضي فما ذكره  
الفتي والواظ وعلم القرآن والعلم لانهم ليس لهم أهلية الازام ولا في حقهم ان كاتب الهدية لاجل  
ما يحصل منهم من الاقنة والوعظ والتعليم عدم القبول لكون علمهم خالصاً تعالى وان اهدى اليهم تحبياً  
وتوداً لعلمهم وسلاحهم لا في القبول ولماذا أخذنا الفتى الهدية لم نعصر في الفتوى فان كان وجه باطل  
فهو جل جلاله سيداً حكم الله تعالى ويشترى به ما يتخللوا ان كان وجه صحيح فهو مكره ومكره اشتد  
في (قوله وان كان وسابع قبل الشك في أصل الرضوخ) لان القاضي على أمر الانام كالمهم وان  
لم تكن رويته فلا تهمه في روض (قوله لغرض هو بسقته) يخرج ما لو شرط النظر له خصوصاً يناسبه

وقد علم العلم بالفتوى له لا يجمع من القاضي الحكم بما أجمع هو والذين من دونه في حقنا بالجره يجعل على ماله الاذرى  
حيث قال الظاهر معاد من مذهبنا وقدرته قبل الولاية لانه هو الحكم



أولئك الذين لا يقررون أنهم يتبعونه  
وسأله الأستاذ عليه السلام  
زمت أيضا لا يتبعن  
تعديل البيوت وأثبتت حقه  
وخرج بقوله سأل ما إذا لم  
يسأله لا يتبع الحكم  
للمدعي قبل أن يسأله  
كاستحقال دعوى محضه  
الافيا تقبل فيمنه  
الحسبة وصيغة الحكم  
الصحيح الذي هو الالتزام  
التشاقق المستفاد من جهة  
الولاية حكمت أوصيت  
له به وأخذت الحكمه أو  
أزنت خصمه الحق وأخذ  
ان بعد السلام من كون  
الحكم الالتزام أنه إذا حكم  
في نفسه في مختلف فاعلم  
يتأثر بنقض مخالفه  
وظاهره انه بعد حكم  
النائب قبل ادعاء ذلك  
الحكم لانه لا يعرف الامن  
جهته وفيمنه نظر الذي يرضى  
أنه ان كان أشهد به قبل  
حكم الخائف لم يتدبركم  
الخائف والاضد به ولما  
عدلت البيوت لم يجر الحكم  
الاطلب للمدعي كما تقرر فذا  
طلبه قال خصمه أن ادع  
في هذه البيوت أو ادع فان  
قال لا أو نعم ولم يتدبركم  
طبعوا ووجد في البيوت  
لم يجد لها مستند خلافا  
لأبي حنيفة وقوله ثبت  
عندي كذا أو مع البيوت  
المادة ليس يحكم وان  
توقف على الدعوى أيضا  
سواء كان النائب الحق  
أم يمس تلافيا لاختاره  
السبكي لاستهلال الالتزام في دعواه هو

وانتقم أي عذمت قبول قوله **(قوله لا تشهد عليه)** أي أنه لا القاضي على نفسه **(قوله لا يتضمن الخ)** أي  
الاستهلال به معنى **(قوله لا تمنع الحكم للمدعي الخ)** أي لا يمنع من التلويح منه ادعش **(قوله قبل أن)**  
يسأله أي قبل أن يسأله الذي نعم أن كان الحكم لأن لا يمنع من نفسه لمعروا وجن وهو ولم يظفر  
بكاله الاذرى الجزم بأن لا يتوقف على سؤال المحقق أو سأل **(قوله كاسته)** أي الحكم أو رشدي  
**(قوله لا تشهد الحكم الخ)** أو نحو ذلك كمنية أو أخرى اه معنى **(قوله لا تشهد على نفسه)** أي لا  
حضرته وقدمها نظرا لانه لم يتلفظ به كإيمانه العبارة اه سبعر أقول كلام الشارح كالمرجول  
مرجع في عدم اشتراط التلظظ ثم رأيت قال الرشدي بعد كتابه كلام الشارح من كتابه الشارح للهابين جرح  
موافق لان عبد السلام في تأثير الحكم التلظظ في رضاءه لا في انما تظرفي كلامه من جهة قبول قول  
القاضي حكمت في نفسه غير اشتداد اه **(قوله ولو جرح الخ)** غاية **(قوله فيما)** أي البيوت **(قوله وقوله)**  
القول وان توقف في التقى والاسنى والى قوله وفي الفرق في النهاية لا قوله خلافا لما كان حكمه قوله كذا  
الوجوه ثمتنا وقوله وقال ابو جرح **(قوله أو مع)** كان الأولى بتدعي على قوله رشدي **(قوله أو مع)**  
بالميت الخ أو معتم البيوت قبله لو كذا لما كتب على نظير الكتب الحكيمة مع وردها الكتاب على  
قبلت قبوله والزم العمل به وجوب لا بد في الحكم من تعيين بما يحكم به ومن يحكم به لكن قد ينسب  
القاضي بظلم أو عدم الجواز وبحاج الى ما يتفرع منه في دفعه بما يحل اليه انه أصغر بعد ادعائه أقام  
الخارج بينه والمائل بينه القاضي يعلم خلق بينه التلويح ولكنه يحتاج الى ما ينتو بطه الحكم بناء  
على ترجيح يستفك بحكمه على مقتضى الشرع في معارضة بينه فلا يلزم الفصل وفلان الخارج  
وقرر الحكمه في يد الحكمه وسلطت على مقتضى الشرع في معارضة بينه فلا يلزم الفصل وفلان الخارج  
أي الحكم **(قوله سواء كان النائب الحق أم يمس)** مستعملتهما أي أنهما سم أي قول الشارح  
وقد أذا ثبت الحق كتبت ضد الخ بخلاف فيه كوفه فلا يلزم خلافا لما اختاره السبكي عبارته  
في الكتاب المشار اليه لولهذا اختار السبكي التخصيص بين أن يشأ الحق أو البيوتان ثبت فيه فليس يحكم  
وان ثبت الحق فهو في معنى الحكم انتهى وقضيه هذا ان السبكي لم يخالف غاية الامر انه جعل القسم الاول  
هنا في معنى الحكم وهو موافق لما قلناه عن نفسه اه سم **(قوله وانما هو)** أي قول القاضي ثبت ضد  
كذا الخ **(قوله ويجري)** أي ما ذكر من ان قوله ثبت ضد كذا الخ ليس يحكم بل بمعنى سمحت البيوت  
وقبلت لولم له انه ثبت بجرح أو يجري الثبوت بمجرد اه سم **(قوله في الصحيح والقاسد)** يتأمل  
ما للرد بهما اه سبعر جرحه سم قال أي الشارح في كتابه الا في قال أي السبكي في شرح التلويح  
والثبوت الجرح في الصحيح والقاسد فإذا أراد الحكم ابطال عقد فلا يمين ثبوته عنده حتى يجوز الحكم  
باطله ومعنى الثبوت الجرح في العقد الصحيح انه ظهر للحاكم صدق المدعي اه **(قوله الا في مسنة الخ)**  
يتأمل موقع هذا الاستثناء في هذا المثل اه سبعر جرحه سم كان المراد بتسجيل الفسق اثباته وضبطه

**(قوله سواء كان النائب الحق أم يمس)** مستعملتهما أي أنهما سم أي قول الشارح  
في الكتاب المشار اليه لولهذا اختار السبكي التخصيص بين أن يشأ الحق أو البيوتان ثبت فيه فليس يحكم  
بحكم وان ثبت الحق فهو في معنى الحكم اه باختصار التلويح والاسل وقضيه هذا ان السبكي لم  
يخالف غاية الامر انه جعل القسم الاول هنا في معنى الحكم وهو موافق لما قلناه عن نفسه **(قوله ويجري)**  
أي ما ذكر من ان قوله ثبت ضد كذا الخ ليس يحكم بل بمعنى سمحت البيوت قبلت لولم له انه ثبت  
بجرح أو يجري الثبوت بمجرد **(قوله أيضا ويجري في الصحيح والقاسد)** قال في كتابه الا في ذكره  
قال أي السبكي في شرح التلويح والاسل والقاسد فإذا أراد الحكم ابطال عقد فلا يمين ثبوته عنده حتى يجوز الحكم  
باطله ومعنى الثبوت الجرح في العقد الصحيح انه ظهر للحاكم صدق المدعي اه **(قوله الا في مسنة الخ)**  
يتأمل موقع هذا الاستثناء في هذا المثل اه سبعر جرحه سم كان المراد بتسجيل الفسق اثباته وضبطه

اليه والا كباطل نظر فلا يجوز حمل اركان حكمه بالثبوت كان حكمه بعد ظهورها معاملة فلا يحتاج حكم آخر في النظر فيها كذا في شرح  
 وقبيلته ان الثبوت بلا حكم لا يحصل ذلك لكن خفية كلام غير بل مرر بمصطلحه (١٤١) وجوابه ان الثبوت ليس حكما بل ثابت

وانما هو حكم بتعديل  
 البينة وقولها وحملان  
 ما شهدته وقادته عدم  
 احتياج حكم آخر في  
 النظر فيها انتهت فلا يلزمها  
 اذا ثبت الحق كبت عندي  
 وقف هذا على القتر لهو  
 وان لم يكن حكما لكن في  
 مضاه فلا يصح رجوع  
 الشاهد بعد بخلاف ثبوت  
 سبه كوقف فلان توقفه  
 على نظر آخرين ثم يمتنع  
 على الحاكم الحكم به حتى  
 ينظر في شرطه وال ايضا  
 والتعدي بشرطه لا ما غالب  
 في مناصحه كوقف فانه  
 التأكد الحكم فيه ويجوز  
 تنفيذ الحكم في المدعى  
 من غير دعوى ولا حاشي  
 غروائب بخلاف تنفيذ  
 الثبوت المفرد فيها فلا يخف  
 خلافا ولا وجوب ازمناه  
 على انه حكم بقبول البينة  
 والحاصل ان تنفيذ الحكم  
 لا يكون حكما منفذالا  
 ان وجد في غير وط  
 الحكم عند ولا كذا ثابنا  
 حكم الادلة في الفرق  
 بين الحكم بالوجوب  
 والحكم بالعدم كلام طويل  
 السبكي والقبلي وأي  
 زعة وقد جنت كلهما  
 في من حقود وزاد في  
 فيها المستوعب  
 الله والحكم بالوجوب  
 يعلم وجعته فاطلها

لا المسمى القهر من قوه الاتي والسجل ما تضمن اشهاد بالخ لا حكم هنولا تنفيذه ثبوت مجرد اه قنين  
 به ان ذلك مستثنى من قوه والفاصل اي من حيلان الثبوت مجرد مقصد ثابت فله (قوله ولا)  
 اي بان اجتمع الى حصول الشيء له مدعي (قوله ولا كباطل نظر) صلاوة اديب القضاة لشج الاسلام مسته لا يجوز التسهيل بالثبوت لان القاضي يتدور على اسقاط الباتو بقتلا فانه في الجرحي  
 وله عند عدم الحاجة الى ذلك فلا عندها كباطل نظر فيها يجوز والتر بتمامه في السجل في السجل  
 لا الماضي انتهت اه سم (قوله فان الخ) قريم على قوه وقوه بتمامه ليس بحكم الخ وقوله حكم  
 عبارة النهاية صرح اه (قوله بالثبوت) اي الحق اوسيه (قوله لا يحصل ذلك) اي الحكم بتعديل البينة  
 ومعهما (قوله عبارة في الخ) سابق من المتي عند قول المتر او حيلان الخ او انها مع زائد (قوله  
 وفادته عدم احتياج حكم آخر الخ) عبارة في كتابه الا في اخره العرفان في الثبوت عند الحاكم عدم  
 احتياج حكم آخر في النظر في البينة وحكمه مجردة فوق سافة العدوى ثم قلن السبكي ونقل الثبوت  
 في الباتو في مختلف واختار عندي في القسم الثاني اي وهو ما اذا كان الثابت الحق القطع يجوز النقل  
 وتخصيص حمل الخلاف الاول اي وهو ما اذا كان الثابت السبكي الاول فيما يجوز اضا وقا كلاما  
 قتر يعاين الحكم بقول البينة انتهت اه سم (قوله هو) اي قول الحاكم بكت عندي الخ (قوله وان  
 لم يكن حكما) اي فلا يرفع الخلاف اه رشدي (قوله في معناه) اي الحكم اه عرش (قوله كرف  
 فلان) هو بسطة الفعل الماضي اه رشدي اي كرف وقصو الواقفون الوتوقفه (قوله فيها) اي  
 الباتة (قوله فان في) اي التنفي في البلد (قوله فان في الخ) تقدم عن السبكي ما يتعلق به (قوله بانه  
 على انه) اي الثبوت مجرد عن الحكم (قوله لا يكون حكما الخ) اي ولها في الشرط في مقدم دعوى اه  
 رشدي (قوله الان وجد في قسم وط الحكم) اي بان يقدم دعوى وطلب من المصم وغير ذلك من  
 المتغيرات اه رشدي (قوله بانه) عبارة النهاية عندنا اه (قوله بين الحكم بالوجوب الخ) سابق من  
 المتي عند قول المتر وصلاحه في ادب متعلق جملا (قوله بالوجوب) بفتح الجيم (قوله وزاد) بالمرطفا  
 على تقوى يحمل نصب على المفعول لمعناه (قوله المستوعب) بكسر الميم تحت الالف وقوه بالم  
 وجدا في متعلق بالسبكي صبر ما او متعلق بالاشتباه (قوله وانه) اي من الفرق (قوله ان الحكم) الى  
 قوه فلا حكم في النهاية (قوله بخلافه) اي الحكم (قوله فانه) اي الحكم بالحق (قوله يمكن الحكم  
 يمنع رجوع الاصل) اي فرجوع الاصل من الاثار التابعة فيه الحكم بالوجوب دون الحكم بالصفة  
 بخلاف ذلك لا هو بالخاص فانه الاثار الموجودة في حكم بالصفة ايضا اه سم (قوله

لا المسمى القهر من قوه الاتي في الخصم لا تنجز السجل ما تضمن اشهاد بالخ لا حكم ولا تنفيذه  
 ثبوت مجرد (قوله ولا كباطل نظر فلا يجوز حمل اركان حكمه بالثبوت كان حكمه بعد ظهورها معاملة فلا يحتاج حكم آخر في النظر فيها كذا في شرح  
 بالثبوت لان القاضي يتدور على اسقاط الباتو بقتلا فانه في الجرحي وله عند عدم الحاجة الى ذلك فلا  
 عندها كباطل نظر فيها يجوز والتر بتمامه في السجل في السجل  
 حكم آخر في النظر فيها عبارة في كتابه الا في اخره العرفان في الثبوت عند الحاكم عدم احتياج  
 حكم آخر في النظر في البينة وحكمه مجردة فوق سافة العدوى ثم قلن السبكي ونقل الثبوت في البلد  
 في مختلف والنظر عندي في القسم الثاني اي وهو ما اذا كان الثابت الحق القطع يجوز النقل وتخصيص حمل  
 الخلاف الاول اي وهو ما اذا كان الثابت السبكي الاول فيما يجوز اضا وقا كلاما  
 بقول البينة اه (قوله والحاصل ان تنفيذ الحكم) كبططيم (قوله لم يكن الحكم) منع رجوع  
 الاصل) اي فرجوع الاصل من الاثار التابعة فيه الحكم بالوجوب دون الحكم بالصفة بخلاف ذلك

مهوره ان الحكم بالوجوب لا يلزم الوجود والاثبات بخلافه بالصفة فانه لا يلزم الوجود فقط فلو حكم شاعري بوجوب جارية البينة  
 قتر لم يكن الحق الحكم من غير جرح لا يلزم له الحكم بالثبوت

أو جعله لم ينع من ذلك ولو حكم حقي، ههنا لتدبير لم ينع الثاني من الحكم ببيع الدبر أو بوجبه منه أو بالكد بخصه البيع لم ينع الثاني من الحكم بغير الجلس مثلا أو بوجبه منه من العاقد من القسم ولا استلزامه نفس حكم الحاكم مع نفوذ ظاهره أو لما كانا يأتي ولو حكم شافعي بوجبه إقراره بعدم الاستعانة منع الحنفى من الحكم بعدم قبول دعوى السهولة لا بوجبه من دفع ما لم ينع فكله قال حكمت بكل مقتضى من مقتضى ما دعوى السهولة أو بوجبه ببيع فبان أن البائع وقته قبل البيع على نفسه فمن حكمه الغله الوقت فثبت على الحنفى الحكم بمقتضى حكم شافعي بخصه البيع لم ينع الحنفى من الحكم بخصه لوجار في البيع أو بوجبه منه أو بالكد بخصه من ينع الثاني من الحكم (١٤٢) يجوز رجوع المقرض في عينه ما دامت باقية بيد المقرض أو بوجبه منه وذلك

أو بخصه لم ينع من ذلك) أي لو حكم شافعي بخصه الهبة لم ينع ذلك الحكم الحنفى من الحكم ببيع رجوع الأصل (قوله أو بوجبه) أي بالتدبير منه أي منع حكم الحنفى الثاني من الحكم ببيع الدبر (قوله ولا استلزامه) أي حكم الشافعي بغير الجلس (قوله بوجبه إقراره) أي من مقتضى الاقوال الأولى لظهوره في ألا ينع من دفع ما لم ينع فكله بوجبه إقراره بالترصيف (قوله منها) أي من مقتضى الاقوال الأولى لظهوره في أن الحكم بالنظر الحكم هنا خاصة اه سم ونظير أخذ من التعليل الأولى أو قوله هناك وان كان الأولى أقوى إلخ الحكم بالصفة كالحكم بالوجبة في الحقة والوقضا لا قبل الأولى أو قوله الثاني الفاعل وقبيل بخصه الأولى لا ينع كون البائع مالكا لبايعه أو أنه علم (قوله فليس فيه) أي في الحكم بمذاكر الخ بقوله أي الحكم بالصفة (قوله خلافه) أي الحكم بمذاكر بالوجبة فيما يجازي وتلحق التغيير بعد الحكم بالوجبة (قوله وان كان الأول) أي في قوله فيماتظهر في النهاية الاقوال وفي فتاوى القاضي ولو حكم (قوله من حيث لا يستلزم الأول) في قوله فيماتظهر في النهاية الاقوال وفي فتاوى القاضي ولو حكم (قوله من حيث لا يستلزم الحكم بلك العاقد إلخ) أي دون الحكم بالوجبة كما يأتي من الغنى بزيادة (قوله واستنع على الحنفى الزام البائع بالثمن) أي غفرنا الثمن على المشتري (قوله لم يشملها إلخ) لعل مما أورد في ذلك أن بطلان الهبة السابقة يستلزم بطلان البيع لجواز أن يستند المصوغ آخر غير الهبة السابقة كمثل أن يبيع من أسباب التملك اه سم فتبين أنه لو اعترف البائع بالمرغ هو الهبة السابقة فقط يلزم عليه رد الثمن إلى المشتري فابرجع (قوله ولو حكم إلخ) كلامه مستأنفا الضمير لمطلق القاضي (قوله لو قبل بخصه في فاض إلخ) بغير التناهي يتم بغيره أن يكون بخصه في فاض موثوق به بدو علمه كمثل حكم أو أجل إلخ (قوله إذا اختلف إلخ) على ذلك لا شك (قوله له) أي ملكه الرضى من الوجب (قوله هل يحكم عليه إلخ) اختاره القاضي عبارة له الحكم على ميت باقر أو حيا أو جدي أو غيره من جملة الأنواع اه (قوله أن يكون هذا) أي ما إذا علم على رجل فاقترع من قبل الحكم عليه (قوله وليس) أي الخلاف (قوله سألته المدعى) أي قوله والحق بخصه ما نفى والى قوله إجماعا على التناهي (قوله ظاهره ما) أي في شرح والاحتكام لم (قوله حيث لم يكن من بيت المال) عبارة للقاضي عن غيره أو من بيت المال اه (قول المتن أو يحلها حكم إلخ) اعلم أن لألفاظ الحكم المتداولة في التسميات مرادها كمال الثبوت الجبر وهو أنواع بثبوت اعتراف التباين مثلا يجريان البيع وثبوت ما قسمه اليه من ذلك وثبوت نفس الجبر بان وهذا كله ليس بحكم بالخصه بل باب

لأن الحكم بمذاكر بعد الحكم بالصفة في الكل لا ينافي بل يرتب عليه فليس فيه من خلافه بالوجبة ولهذا أثر الأكثر وإن كان الأول أقوى من حيث لا يستلزم الحكم بلك العاقد مثلا ومن ثم امتنع على الحاكم الحكم بالوجبة فتدبر الملك بخلاف الحكم بالوجبة في فتاوى القاضي لو وهب آخر نقصا شاعا فباعا منه بغيره لو اهب الحنفى فحكم بطلان الهبة فرغ المشتري البائع الثاني وطالب بالثمن فحكم بخصه البيع بخصه وامتنع على الحنفى الزام البائع بالثمن أي لأن ملكه به الشافعي قضية أخرى لم يشملها الحكم الحنفى الأول فلم يكن له نفس حكم الشافعي ولو حكم بالصفة فلم يعلم هل استند بخصه بالملك أو لاحتكامه على الاستئذانه الفاعل ثم لو قيل بان بخصه في فاض

موقوف به وعلمه بعدو محرم في كل حكم أو أجل ولم يعلم استغناؤه وطه فلا قبل إلا من ذكر (تبيين) من المشكل حكما بقا لا نفى وجهين في أنه هل مع أن يلزم فيها ظاهره أو أنه رأي ما قد سبق في العار ويتوهم من ذلك (تبيين) من المشكل حكما بقا لا نفى وجهين في أنه هل مع أن يلزم القاضي المثل بوجبه إقراره بأنه لا خلاف أنه يجب إخراج ما أقر به من تركه علينا كذا ودينا وجهه السبق على ما نادى على رجل فاقترع من قبل الحكم عليه هل يحكم عليه باقر أو لا أو يحتاج إلى استعانة على الوارث قال فينبغي أن يكون هذا على الوجهين وليس من جهة لفظ الوجبة (أو) سألته المدعى عليه فظهر ما (أن يكسبه) فظهر ما أخر من عند من حيث يمكن من بيت المال (مضرا) بفتح الميم على من يغير حكم أو يحلها حكم استعانة الجاهل لأنه مذكر وإنما يجب لأن الحق يشبه التهود بالكتاب (وقيل يجب) فزعمه لثمن أن تعلقت الحكومة بنفسه أو بوجبه أو عليه وجبة التسميل جزاء الحق مالم يقر بخصه القاضي

القضاء



نفس الوقت مما يحتاجه وأشار للذين ان الحضر ماضى في وقته المعروى والجواب وسامح البتة لا حكم والحصل ما تضمن انه لا على  
 وسنه له حكم كذا وتقدم ويستحب نصحتان أي كاتبة (الحدامه) دفع (هـ) بلا حتم (والأخرى تنقضي في دوان الحكم) ختمه  
 مكتوب بطلان الحكم من طلب الحكم ذلك لانه طريق كذا كروا صلت تلك (واذا حكم بأجناد) وهو من أنه أو بأجناد مسئلة  
 (ثم بان) ان الحكم به (خلاف نص الكتاب (١٤١) أو السنة المتواترة والأخبار) بان خلاف (الاجماع) ومنعنا عن شرط الوقت

(أو) خلاف (قياس) (جلى)  
 وهو ما بين الأول والثاني  
 قال القرائ وأما القواعد  
 الكليات الخفية وأركان  
 حكم لا دليل عليه أي قطعا  
 فلا نظر لما ينبوعلى ذلك  
 من النقض في مسائل  
 كثيرة قال غيرهم لانه  
 صنفه قال السبكي أو نافي  
 المذهب الأربعة لانه  
 كالمصنف الاجماع أي لما  
 يأتي من ان المصالح (نقذه)  
 أي أوله بطلان وجوبا  
 وان لم يرفع اليه (هو وغيره)  
 بنحو نقضه أو بطلته أو  
 فنصب ما جاعلى خلاف  
 الاجماع وفيما ساق غيره  
 والمراد بان هذا الظاهر  
 على ما في المطلب من النص  
 لاعتناء الحق في وهو لا  
 يحتمل خبره يؤيد قول  
 السبكي في ان الخطأ قطعا  
 أو نفاق نقض الحكم قال  
 المجدد والعلو في مقام  
 ينة بعد الحكم بخلاف  
 ما تلخصه البيهقي في حكم  
 ما فلا نقل فيه والى يرفع  
 أنه لا نقض فيه وأطلق في  
 قهر وهو كنه هذا مبني  
 على ما في عن قبيل فصل  
 القائف مع بان الحق  
 في ذلك انه ان ضلع ما جاب

لوقضى كونه مالكا لوقته حين وقته ولم يشك ذلك اهـ معنى (قوله ونحو الوقت) كقولهم والاول  
 الطولية اهـ عش (قوله المتروك سبب) أي القاضى نصحتان أي عاوين بين الخصمين وان لم يطلب  
 ذلك اهـ معنى (قوله دفعه) أي صاحب الحق انظر قبله ويرى من على الشهود ولا يشاء اهـ معنى  
 (قوله المتروك سبب) في دوان الحكم) ومنه في حوزة وما يجمع عند الحاكم يتم بعضه الى بعض ويكتب  
 على صاحب كذا في شهر كذا في سنة كذا وإذا احتاج بالدقوى أخذ به بنفسه ونظر أو لا في شتمه وعلمته اهـ  
 معنى (قوله مكتوب بطلان) أي على رأسه اهـ معنى (قوله وان لم يطلب الحكم) راجع الى قول المصنف  
 ويستحب نصحتان (قوله لانه طريق الخ) على قول المصنف والأخرى تنقضي الخ خلافا وهو معصية به  
 (قوله المتروك سبب) ما جاعلى خلاف (تيسر ما يقضى به القاضي ويقضى به الحق الكتاب والسنة والاجماع والقياس  
 وقد يقتصر على الكتاب والسنة وقال الاجماع يرد عن أحدهما ما القياس ردلى أحدهما وليس  
 قول المصنف ان لم يتصرف في المصانة بخلافه غير مصرح من الخطأ لكن وجه أحد القاسم على الآخر  
 فإذا كان ليس بمصحة فاختلاف المصانيف في كذا اختلاف سائر المجتهدين فان أنشروا قول المصنف في المصانة  
 ووافقوا جاعلى حتى في حكمه فلا يجوز كغيره مخالفة الاجماع فان سكتوا فاجتنبوا في خلافه فلا  
 لا حتم لان يتفقوا لاهم يبدولهم والحق مع أحد المجتهدين في القهر وع قال صاحب الانوار في الأصول  
 والآخر غلط ما جاور القصد الصواب معنى وروى مع شرح (قوله أو بأجناد) لعله قد كان ينبغي  
 حذفه أو زجافه وأنص بالمعنى والأحد (قوله انما حكم به) هذا التقدير غير مراد بالمتن وقد انقضى  
 حكمه وهو أنصر وألم (قوله بان) الا بطلان حذفه (قوله أي قطعا) أي انقضى الدليل عليه انتفاء قطعا  
 (قوله فلا نظر لما ينبوعلى ذلك من النقض) أي فلا ينقضها النقض لعدم القطع بانتفاء الدليل (قوله  
 عنده) أي الغير أهنا يان (قوله أي أظهر بطلان) بطلان لا نفي في تغييره من نقض وانتقض مسامحة  
 اذا المراد بان أن الحكم لم يصح من أصله في طلب ما بعد السلام اهـ (قوله وجوبا) الى قوله والمراد بالقاضى  
 (قوله وان لم يرفع اليه) وطى ما علم الخصمين بان تناقض في نفس الامر وروى معنى (قوله ونحو نقضه) ولو  
 قال هذا باطل أو ليس يصح فوجهان وينبغي أن يكون خفاه معنى (قوله الظاهر) يعني ما يشمل الظاهر  
 (قوله أو نفا) وهو محط التأنييد (قوله وكان هذا) أي قول السبكي والذي يترجح (قوله مع بيان الخ) أي  
 من الشرح (قوله في ذلك) أي التعلو المذكور (قوله تبين بطلان) أي الحكم (قوله لا ردها) أي  
 نصر معكم المذكور (قوله لان هذا) أي غوي تبين فسق شاهد الحكم (قوله بل ردها) أي لا يرفع الرافع  
 (قوله ونقض) الى قوله لما في المتن الا قوله أي لانه الى الحكم من الخ (قوله حكمه مقلد) أي الى الضرورة  
 اهـ معنى وقد قدم في الشرح والنهاية ولو لم يصر ضرورة وقتي ولا لانه لم ينفذ حكمه ولو مع وجود مجتهد صالح  
 (قوله على ما أتى عن قبيل فصل القائف) عبارة هناك ولو فاقمت بيننا حاجتكم نحو تبين ليسع ماله  
 وان تمت مائة وخمسون فباعناكم به وحكماكم بمصحة السبيع ثم فاقمت أخرى بانه يبيع بالاجابة  
 أو بان تمت مائة نقض الحكم وحكمكم بفداء يبيع عند بان المصالح قال لانه انما حكم بنا على  
 صلاحنا لا يمتنع العلوس ولم تسلم فهو كالأوزان بعد انحلال يستلوج ثم فاقمت الثانية فان الحكم  
 بنقض فاقمتها السبكي قال لان الحكم لا ينقض بالثبوت انما التوقي به حدس وتضمن وقد تطلع بينة

يطلان الحكم الأول لا يطل ولا فلا على أهم مرحواتين بطلان اذا بان فسق شاهد أو رجوع أو نحو ذلك (قوله  
 لكن لا ردها على السبكي لان هذا ليس معروض بل رافضون ما بينهما وعمل في قوله بأجناد خلافاً لانه أو وطى ما حكمه بنص ثم بان  
 نقصاً آخر وجب ذلك المور ونعني بدليل ونقضاً يصلحكم وقوله لا يمتنع انما يخص ما لا يمتنع عليه الشارح بالنسبة للمجتهدين في  
 أصل الرى ونحوه ما أتى من روى في هذا كذا



حكم غير متبرع بخلاف المعتد عند أهل المذهب أي لا له وقت من وقتية التكليف حكم من لا يصلح القضاء وإن وافق المعتد أي لم يكن تلمس ضرر وقت لمرأته بنقض حكمه بالمعتد من غير وقت الترافيق وإن الصلاح الإجماعي على أنه لا يجوز أن الحكم بخلافه لا يفتى فيه لعدم الجواز من غير السبكي في موضع من فتاويه في الوقت وأما طالع جعل ذلك من الحكم بخلافه أقره لأنه واجب على المعتد بن أن أخذوا بالراجح وأوجب على غيرهم تقليدكم فيما يجب عليهم العمل به وبه يعلم أن مراد الأولين (١٤٥) بعدم الجواز عدم الاعتداله فوجب

نقض حكم غير متبرع  
الروضة قال ابن الصلاح  
وتبعوه وبنقض حكم من  
له أهلية التراجع آثاره  
قولا ولو مرجعوا لمذهب  
ببطلان جدي وليس له أن يحكم  
بشأن أو غير سبق مذهب  
الآن ترجع من دول بشرط  
عليه أنهم مذهب المعتد  
أو العرف كقوله على قاعدة  
من تقدمه قالوا يجوز  
اجتماعا قلنا غير الأئمة  
الأربعة في خلافه لا انتفاء  
مخالفة غيرهما له وسبقه  
إلى جهة ذلك الاستثناء  
المأوردى وخالفه من عدد  
السلام ومما انفك ذلك  
مزيد قال الغوي ولو حكم  
حاكم بأهية قضية من  
بعض وجوبه واشتعلت  
عليها فلهما فله الحكم  
بشأنها من وجب آخر  
بكتيرة فزوجها غير مجبر  
بغير كسوة بلزمة التمسيل  
بالتنقض إن جعل بالقوض  
فله المأوردى قال السبكي  
ومتى نقض حكم غيره مثل  
من سنده وقولهم لا يسأل  
القاضي عن سنده محله  
إذا لم يكن حكمه مقضا أي  
ومحله إضافة لم يكن فاسقا

(قوله حكم غير متبرع) وسيأتي حكم المتبرع في قوله قال ابن الصلاح وتبعوا الخ (قوله حكم من لا يصلح الخ)  
عبرنا فالتقي والاسنى ولو قضى حصنا النكاح بلا دلي وبشهادة من لا تقبل شهادته كقاسم قلنا بنقض حكمه  
كسظم السائل المتقاضيه (تتبع) هذا كلفه الصالح القضاء ما لم يصلح له فان أحكامه تنقض وإن  
أصاب فيها لزم صدق من لا ينفذ حكمه يؤخذ من ذلك أنه لو لا مذوقه كنت بنقض حكمه مع الجهل أو  
نقصه أنه لا ينفذ ما أصاب فيه وهو الظاهر كما يرى على ما بين القرى اه (قوله ما يجب عليهم) أي المعتدين  
(قوله وبه) أي بكلام السبكي (قوله قوله) أي قوله لم يلق بعد التولية (قوله من تقدمه) الأولى مخاطب  
(قوله قال) أي ابن الصلاح (قوله ذلك الاستثناء) وهو خلاف غيرهما (قوله ومما انفك) أي في الترفع  
في التقليد (قوله بلزمة التمسيل الخ) أي يكون التمسيل للثقة بطلا لا دل كما كان الحكم الثاني فاسقا  
لحكم الأول اه معنى (قوله إن جعل بالقوض) فإن لم يكن قد جعل بالحكم بلزمة لا يجعل بالنقض وإن  
كان لا يجعله أولى اه معنى (قوله حكم غيره) وكذا حكم نفسه فاضي الضرورة أتخذ المأمر بأي (قوله  
سئل عن مسئلة) لو قال نقضت بجهة أو جئت بالنقض شرعا ولم أمتنع من بيان ذلك لم يقبل نقضه أخذنا بمسار  
(قوله كما في أول الباب) أي مع قصيدته في الأذم بنموال من السؤال (قوله لا ما بين) أي في قوله وغير أمرت  
في الفتوى والقرعة وغيره في النهاية الآية جزم إلى النكاح (قوله لاحتماله) أي الفارق وهو كثرة الاقتباس في  
الردود الفرو ولا يعد تأثيره في الحكم أي منى الزوابع عن القوة اه عيسى (قوله فلا ينفذ) الخ ولو  
قضى فليس بهصن كالحاقه وقدر وجهه بعد أسبوع من مدة العدة أو بنقض دخول المجلس أو بنقض بيع  
المرأى أو غنى القصاص في القتل بمقتل أو بهصن بيع أم الولد أو نكاح الشفراء أو نكاح المعتدة أو بمرسة  
الزواج بعد حلولين أو قسود ذلك كقتل مسلم بغير جرم بان التوافق بين المسلم والكافر بنقض فتاؤه  
كالقتله باستقصان فاسد وهو أن يقتل من لا يبرهنه في النفس أو لعنة الناس من غير دليل أو  
على خلاف الدليل لأنه يحرم متابعتها أما إذا أحسن التي لدليل يقوم عليه من كتاب أو سنة أو إجماع أو  
قياس فوجب متابعتها ولا ينفذ معنى وروض مشرحت من نهية (قوله فيما بين الأعرافه) خلاف ظاهره  
أي ما بين ترزب الحكم على أصل كاذب كشهاده زور أو من غير (قوله لعل حكم الخ) أوله بطلان الاستغناء  
أما بغيره أنكم تقتضون الدليل الخ (قوله ألحق) أي أقدر اه عرض علو كاشد أي أي ما لم أعلم  
اه (قوله وخبر الخ) بالخبر علقنا على خبر المصنفين كجهر مرجع صنيع النهاية (قوله أمرت أن أحكم  
بالظاهر) عبارة النهاية أمرنا بما نابع الظواهر اه (قوله جزم الحافظ الخ) عبارة النهاية لكن جزم الخ  
(قوله أنه) أي خبر أمرنا الخ (قوله المزي) بكسر الميم اه نهية (قوله لعل الخ) أي أنكار المزي (قوله  
الأقل على عيبه فلما رآه أو علقنا نقض في القيس عليه لاجل البدأى الثانية تقبل إلى آخره أما طالع هناك  
ومن هذا الذي يتبع اعتداله أخذنا من لعل السبكي بالثالث جل الأول على ما إذا بقيت العين بصفاتها لم تطل  
بكتبة الأولى والثاني على ما إذا تلفت فلا توافق ولم يطلح بكتبة الأولى واعتمد حشوا كلام ابن الصلاح ورد  
كلام السبكي الخ اه باختصار فراسمه (قوله غير متبرع) أخرج حكم المتبرع بما ذكر وسيأتي قوله  
قال ابن الصلاح وتبعوا الخ (قوله وكذا أنكر المزي) بكسر الميم ش هـ

(١٩ - (تروا في وان تلمس) - عاشر) أو لعلها كما مر أول الباب (لام ما بان خلاف قاسم (خني) وهو ما لا يعد  
احتمال الفارق فيه كقياس القرض على المرفق أو يصالح العلم فلا ينفذ لاحتماله (والقضاء) أي الحكم الذي يستند للقاضي ولو لا به فيما  
ما بين الأعرافه بخلاف ظاهره تنقذا كان أو غير (بنتظاظهر الأماطنا) فالحكم بشهادة كاذبين ظاهرهما العدالة لا يبعد الحل باطلال  
ولا يرض غير المصنفين لعل بعضكم أن يكون ألحق بمصنفين بعض فاضف به فصورا أجمع منقذين قضيتهم من حق أخيه بنقضه فلا ينفذ فاسقا  
أطلع به فطعن الزوابع أمرت أن أحكم بالظاهر وأتبعه قوله السرار جزم الحافظ العراقي بأنه لا أصل له وكذا أنكر المزي وغيره لعل من

حيث ثبت هذا القضا بمضمون ما على الله عليه وسلم لساننا فهو صحيح منسوب إلى الله عليه وسلم أخذ من قول المستفيض شرح مسلم في خبرنا لم أؤمن أن أتجنب قلوب الناس ولا أتق طعنهم بهذه الآية أمرت أن أحكم بظاهرها والله يتولى السرائر كما قال على الله عليه وسلم اه وعبروا بآدم عقب حديث العيصين المذكور فأنصرفهم على الله عليه وسلم أنه إنما يخفى بآظهاره وإن أمر السرائر التي لا قبل بتل أبيان عبد الله إلا جاع على متعلقه بآية أوجوا على أن أحكم بالعدل الظاهر وإن أمر السرائر التي إنما انتهت بهذا كله بشيخه والحل أن ذلك الخطأ أنه لا أصل له ويلزم الحكم عليها (١٤٦) بنكاح كاذب الهر ببل والقتل ان قدوت حلية كالمصالح على البيع ولا تظن تركونه

باعتد الإباحة كما يصح دفع المصير عنه وإن كان غير مكلفا أن أكرهت فلا ثم ولا يخالف هذا قولهم الإكراه لا يبيح الزنا شبهة سبق الحكم على أن بعضهم قيد عدم الإنهاء إذا رملت حتى لم يبق له مخرج ولكن فيه نظر لأن كان هذا امراداً لم يفرقوا بين ماله والأكراه على الزنا لأن يحمل حوته حيث لم يرتبط كذلك كان ولست فزنا عند الشيخ أبي حامد وطه شبهة متغيرة وهو الأصح لأن بأدعية رضي الله عنه يجعلها نكوة بالحكم ودرع الزكشي كالأنزوي للأدلة والأشبهة إنما قرئ حديث قسوي مذكور كالكهذه أماما باطن الأمر فيه كظاهره فأن لم يصح في فصل اختلاف المتهملين كالسلط على الأخذ بالشبهة التي لم يرتب على أصل كاذب نفذ باطناً وأيضاً وكذا اختلف فيه كثرة الجواز فينفذ باطناً أيضاً على المتقدمين ثم حصل الشافعي طلب ما لم الخفي وإن لم يجلد بأشبهة

أخذ من قول المستفيض أن قد قال أن آخرو هذا القول أي قوله كاذب الخ فبيان ذلك القضا بخصوصه منسوب إلى الله عليه وسلم (قوله في خبرنا لم أؤمن الخ) أي في تفسيره (قوله معناه الخ) مقول المصنف (قوله وعبروا الأم الخ) بالجر عطف على قول المستفيض يحمل أنه مبتدأ خبره بمذوف أي تبعد ذلك أيضاً وخبره قوله فأنصرفهم الخ (قوله وأما الخ) أي سبق في كلامهم غير الحفاظ المراق (قوله ويلزم الحكم عليها) أي قوله فأن كرهت في النهاية والى قوله ومن ثم في المصنف إلا قوله ودرع الزكشي إلى ما باطن الأمر (قوله ويلزم الحكم عليها الخ) أي ولم يعمل الحكم به الاستماع بها اه معني (قوله بل والقتل الخ) ومثلهما من عرفت وقوع العاطل على عز وجل وهو لم يكن له الخلاص منه اه عش (قوله ان قدوت عليه) أي ولو بسبب من تعين طريقاً له عش (قوله لكونه) أي طالب الفوط (قوله كما يجب الخ) على كونه ولا تظن الخ (قوله دفع السبي) أي والمجنون عند البيع اه معني (قوله لتبسيط الحكم) على عدم مخالفة (قوله على أن بعضهم) وهو الاستوى أسى ومعني (قوله فان ولست الخ) أي الحكم عليها بنكاح كاذب جواز المصنف والى شرح من عرفت في حد بالوط موهجان أو جهما كليهما صاحب الآثار وابن القري عدم الحد لأن بأشبهة يجعلها نكوة بالحكم فيكون وطؤه وطناً بنكاح مختلف في صفة وذلك شبهة وان كان أي الحكم به طلاً لا حل وطؤه باطناً ان تمكن من ملكته بكرة لأنه يعرض نفسه للموت والحد وبقى التوارث بينهما لا النكاح لغيره ولو نكحت آخر فوطها جعلها بالخالف شبهة فهو عزم على الأول حتى تنقضي العدة أو عياناً ونكحها أحد الشاهدين ووطئ فكذا في الأشبه عند الشافعي اه (قوله الأول) أي كونه مظهر لآفته فلا أي الأذوي والى زكشي (قوله أماما باطن الأمر) أي قوله ومن ثم في النهاية (قوله كظاهره) أي بان ترتب على أصل صادق اه معني (قوله الذي لم يرتب على أصل كاذب) أي بان ترتب على أصل كاذب كشاذف وزكلاول اه نهاية أي كالتلف النقص الذي ينقصها كم وغيره عش (قوله فينفذ باطناً أيضاً الخ) أي بان كان لا يعتقده ليقع الكتمون يتم الانتفاع معني وأسنى (قوله ومن ثم حل الخ) عبارة الثاني فلو حكم حنفى الشافعي بشبهة الجوار أو بالأثر بالرغم حل له الأخذ به اعتباراً بعقده الحالك لأن ذلك يصح تقديمه والاجتهاد إلى القاضي لا إلى غير معني وأسنى (قوله وبل للشافعي الشهادة الخ) عبارة والى شرح من عرفت في شاهد بما يقتضيه القاضي لا للشاهد كشافى شهد عند حنفى بشبهة الجوار قبلت شهادة ذلك قال الأنزوي ولشاهد ذلك لأن أحدهما أن يشهد بنفس الجوار وهو جاز تأنيهاً أن يشهد باحقيق الأخذ بالشبهة أو بشبهة الجوار وينبغي عدم جواز اعتقاده بخلاف اه زاد الثاني وهذا لا يناف مع تعطيلهم المذكور اه (قوله كانه) أي الثاني (قوله لم ليس له دعوى الخ) هل الاقتعور وأما حديث ذلك بتأمل اه سدع (قوله على مرتد الخ) أي على لونه (قوله أيضاً) أي بكوار الشهادة بشبهة الجوار (قوله ولو فسخ نكاح امرأت الخ) هل هذا في فسخ لا يسوغها الشافعي والأقلا لجلى إلى الاستدراك الحنبلى معني اه سم (قوله (قوله ولو فسخ نكاح امرأت الخ) هل هذا في فسخ لا يسوغها الشافعي والأقلا لجلى إلى الاستدراك الحنبلى

لأن من يعتقد الشافعي أن النكاح باطناً يستلزم الحل فلهذا يجرى ما يقتضيه من ثم لم يجرى حنفى منع من طلبها وبلز الشافعي الشهادة بالكن لا بأشبهة شهادته يستحقها لأنه كذب كان له حضور نكاحه ولا يلى فلهذا أراد أحفظ الواقعت لم يس له دعوى ولا شهادة على مرتد من لا يرى قبوله فتصان على إعلان أمر العلماء أعظم وبلز أيضاً كما شافى أنهسى إلا ما لا ومن أحكام مخالفيه : فبعضهم أجاز العمل بما لا يفسخ نكاح امرأة أو ثوب لم يصر أو لو حكم سنبل بعد أحد هاتين رفضت أمره الثاني ليزوجه في الأولى ومن آخروا بالتأنيب من زوجهم من غير محال

بأنه ذلك خلاف إجماع العبادي الثاني من أنه يرى خروج مخالف المخالف عما ذكر إثباته كمن يعتقد أنه حكم كلوه  
ظاهر مما تقر أن العبدية لا يقتضي أن أي المحكوم يظهر أنه لا يكون المخالف يعتقد أن الحكم إنما هذا ظاهر إجماع بل العبدية  
في هذا باعتماد المنهية إليه كالشافعي وقرن بان هذا ظاهر المجمع لا قد علم على العمل بقضية حكم المخالف فظن لا اعتقاد الثاني في هذا انحصاره  
دون ما عداه (ولا يقتضي) أي لا يجوز التمسك (خلاف علمه) أي ظننا لو كدعنا (١٤٧) ماله شرح أخذنا بما يقضي به يقتضي

بأنه ذلك أي الترويج الذي كور (قوله من أنه) أي الشافعي (قوله حكم المخالف) خبر مقدم لقوله  
إثباته (قوله فيضاد كور) أي في الترويج بالحدود والالتزام العمل (قوله إثباته) أي قول للمخالف  
ثبت عندي ونحوه اه سيذكر (قوله مقتضى) أي المخالف (قوله بان هذا) أي باعتقاد الحكم الترتيب  
على أصل صادق يغفلنا أيضا (قوله أي لا يجوز) الخ قوله ولا يلزم في النهاية لا قوله على ما له إلى ذلك  
(قوله أي ظننا) لعل الأوجه تفسير العلم بما يشي العلم والظن اذ قد يحصل حقيقة العلم والظن  
لا بخصوص الظن لخروج العلم اه سم (قوله على تراخي من شواهد) غير ما قلنا على عرض على الصف  
فدعوا الإجماع وجوبه كما لا وردي به يحكم بالمشاهدة المخالفة لعلها واجب باننا خلاف إجماع الإجماع  
وذلك أي خلاف علمه (قوله أنه مالمع الخ) على ما قلنا المتن (قوله هذه الصورة) أي في ما لو قامت عنده  
بذلك بخلاف علمه اه معنى (قوله لما وضعتنا في الخ) فمقتضى علمه الحكم بشيئهما اه معنى (قوله  
خلاف ما شهداه) فمقتضى علمه قوله قصد ما الخ فاعل لا يلزم وقوله المنطق التمسك لعمدهما (قوله اه)  
أي بقوله ولا يلزم من علمنا (قوله صواب المتن) الخ قوله انتهى في المتن الآية قال الأولى أن يعبر بما يعلم  
خلافه كما لا وردي وغيره فان الخ (قوله وهو عجيب الخ) أقول لما قلنا أن يقول ليس بجعلان قوله بخلاف  
علمه في المتن من قبل السلب البطلان في المتن معنى ما لاوافق علمه من المشهور صدق السلب مع انتفاء  
الموضوع فلاوافق علمه صادق مع انتفاء علمه انتفاء انتفاء علمه صدق في انتفاء شهادته من لا يعلم  
صدقها لا كذبه اه سم ولما انتفع قوله أنه في المتن الخ باننا لا يلزم من خلاف العلم ضد العلم فيقتضي  
تحقق العلم وإنما يظهر ما قال السلف بقوله علمه الفرق بين التعبير عن ظاهر (قوله صدق ما قلنا) فمقتضى  
لا يعلم (قوله لا صدقهما) عطف على ما يشهدان به لكن ما يفهم من أنه لو فرض كونه محكما به لا  
مع التفرع إلا أنه نظر (قوله محتمل) أي في الفرق بين الحكم بالواجب والحكم بالصفة (قوله  
تضمن) أي حكم الشافعي المذكور (قوله وتام يذكر) أي الباطل (قوله وتام الحكم بها)  
فاعل دخل والتعريف لا تار (قوله فان من آثارها) أي الحكم بالصفة والحكم بالواجب وكان  
الأولى أفراد التخصيص بأوجهه كالتحكي (قوله فان من آثارها) أن السلف السابق الخ يتأمل  
هذا الكلام وراجع فان الصلة تنافي الموضوع والعلم به بل تقتضيه كالتعريف الشرط الجزاء اه سم  
أقول قد مر عن المتن ماوافق كلام الشرح وأيضاً قلنا في المتن وأصل ما يحكم الخ أن قوله فان  
الصلة تنافي الخ بمنع عن التمسك بعقد الحكم الشافعي فان عقيدته عدم تأويل الحكم بالتعلق السابق  
عليه (قوله مثلاً) أي أو ما لك (قوله لمع الشافعي الخ) خلافاً للمعنى في ما قلنا وأصل ما يحكم الخ  
بمعنى (قوله أي ظننا) لعل الأوجه تفسير العلم بما يشي العلم وشيئ الظن اذ قد يحصل حقيقة العلم أو  
الظن لا بخصوص الظن لخروج العلم (قوله وهو عجيب) أقول لما قلنا أن قوله ليس بجعلان قوله  
بخلاف علمه في المتن من قبل السلب البطلان في المتن معنى ما لاوافق علمه من المشهور صدق السلب  
السطح مع انتفاء الموضوع فلاوافق علمه صادق مع انتفاء علمه انتفاء انتفاء علمه صدق في انتفاء شهادته  
من لا يعلم صدقها لا كذبه فلي تأمل (قوله فان من آثارها) أن السلف السابق الخ يتأمل هذا

الفرق (بالاجماع) على تراخي  
فيه منشور أن لا يوجد  
تفرق الإجماع ولو جازنا  
أن قلنا لازم المذهب  
خوفه والأدلة واضحة فلا  
وذلك كما شاهدناه أو  
نكاح أو ملك من يعلم  
حرته أو يثبتها أو عدم  
ملكه لأنه فاعل بطلان  
الحكم بمقتضى العلم  
بالبطلان محرم ولا يجوز  
القضاء في هذه الصورة  
بذلك لما وضعتنا في الخ  
عدالتها ظاهر أولاً لا يلزم من  
علمه بخلاف ما شهداه  
تعمدهما المنطق لهما وبه  
فاروق قوله لو لم يقتض جرح  
شاهدين ردهما وحكم به  
المعارض لشهادتهما قيل  
صواب المتن إجماعاً بخلافه  
فان من يقتضي شهادته من  
لا يعلم صدقها ولو كان  
فان بخلاف علمه وان  
انتفاءه وهو عجيب فانه  
فرضه في لا يعلم صدقها  
كذلك كيف يصح أن يقال  
أن هذا يقتضي بخلاف علمه  
حتى رد على المتن صواب  
مقتضيه خبراً من البقيني  
رده بما ذكره فقال هذا  
الاعتراض غير صحيح  
لان الذي يقتضي به هو ما

شاهدناه لا صدقهما فافترض جرحه بخلاف علمه ولا يعلم خلافه لما قلنا من سنون ذلك اه (فرع) يعلم محتمل أن من قلنا  
ترويح خلافة فهي طائفة ثلاث ترويحها وحكمه شافعي بمقتضى كساح أو موجه ضمن الحكم بإبطال ذلك التعلق وإن لم يذكر في حكمه  
لان مقتضى الحكم بالصفة كالحكم بالوجوب في تناقض جميع الآثار المتضمنة لهما لكن ان دخل وقت الحكم بها كما قلنا فان من آثارها  
أن الطلاق السابق ملحق على النكاح لا يرد ولو حكم حتى مثلاً بل السلف صدق في التعلق بطريق الشافعي

(قوله عقب القصد) له ليس بقيد (قوله لانه ليس نقضه لعدم دخول وقت لانه الخ) فيه تقديم وتأخير  
 وحسب القام ان يقال لانه في الحقيقة تنقضي لاحكام لعدم دخول وقت لميلس النقض نقض الحكم اذا حكم  
 الحقيق الخ (قوله له) عدم دخول وقت) أي الحكم مصححا للصلح (قوله لانه الخ) يتأمل هذا التعليل ولعل  
 السبيل هو في الحقيقة الخ (قوله في واقع وقته) أي في أمر تحقق وقت الحكم (قوله بعدها) أي للمعزى  
 للزمن (قوله عن المالكية أو الحنابلة) بعبارة في الطلاق عن الحنابلة وبعض المالكية اهـ (قوله بعد  
 امتناع نقضه) هو مقبلا ينفى العدول عنه ولا ينافي ما لا جاع المذكور لان قائل ذلك لا يسلمه فلتأمل اهـ  
 سم ومرعن المعنى ما وافقه (قوله المن والظاهر انه يقضى بعله) لانه اذا حكم بما يقضي الظن وهو الشاهدان  
 أو شاهدو عين فما علم أولى لكنهم كرهوا كما أشار اليه الشافعي في الام ولا يقضى بغيره من ماله وفرعه  
 وشري يكتفي بالمشترك معني وأسن (قوله ولو فاضى ضرر وقاطع) وكذا قال الشافعي في غير الفاسق وخلافه  
 للتهابة بعبارة أي القاضي المجتهد جو بالظاهر التقوى ولو روع عند أمان فاضى الضرر ورتقت معني عليه  
 القضاء حتى لو قال قضيت بحجته مرة أو جبت الحكم ذلك وطلبه بين مستند لمزنه ذلك فان امتنع  
 وردنا ولو لتعمل به كما أتى به الواو حمله تعالى تعال بعض المتأخرين اهـ وعبارة الاولين قال الاخرى  
 واذا أخذنا أحكام القاضي الفاسق للضرورة كما مر فبني أن لا ينفذ قاضيه بعله بخلافه اذا لضرر وتالي  
 تنفذ هذه الجزئية لانه لو تم نقض الظاهر وعدم قبول شهادته ذلك قطعا اهـ (قوله لانه شه) الخ قوله كما  
 في الضرر في النهاية القوة واشتراط القطع الى من ثم وأنى قول المستند ولو راعى في المعنى الاقوله ذلك  
 وقوله وتبعوه في قال وقوله وهو احتياط لا بأس به وقوله فلا تنقض الى المستند وقوله وكذا اذا الى أما حدود  
 الاكتمين (قوله أي بظننا أو كمال الخ) كشاهدة الشواهد في مدع طوبى له بما عارض وتكبره باطن المعسر  
 ومن لا وارثه وبمعنى ذلك لا يكتفي في ذلك أي في الحكم بالمعزى غير القانون وما يقع في القلوب بلا أساس بل  
 بشهادة الشرع باعتباره وهذا كما فعله عليه المشاهدة اما علمه بالتواتر فهو أولى لان المحذور وتم التهمة فاذا  
 شاع الامر والتواضع والاختيار للمعنى الفصل بين التواتر والظاهر لكل أحد كوجوبه في مدع نقضه بعله  
 وبين التواتر والخص فيخرج على خلاف القضاء بالمعزى اهـ معني (قوله أي بظننا الخ) الا صوب بأن يقول أي  
 بالاعم من علمه حقيقة وظنه لا لو كد اهـ سم (قوله وان استفادته) أي العلم قبل ولا يشأه وفي غير محل ولا يشأه  
 وسواء كان في الواقع عين أم لا معني وأسن (قوله مطلقا) أي مؤكدا كذا كمال اهـ لا (قوله ومن ثم) أي من أجل  
 أن المراد بالعلم الظن المؤكد أو من أجل ضعفه في الاكتفاء الخ (قوله منه) أي القضاء بالمعزى اهـ أسنى  
 (قوله بان يدعى عنده الخ) عبارة الاسنى على ما اذا دعى عليه ما لا يقر أم القاضي أقره بذلك أو سمع المدعى عليه  
 أقر بذلك اهـ (قوله احتمال الازراء وغيره) أي في مقرر وروية الاقرض وسماع الاقرار لا يشيد العلم  
 بشيئ من الحكم بكونه بوقت القضاء اهـ أسنى (قوله أو أقره) أي بوجهه لا بالوقوع لانه لا بد له عليه كما يجزى  
 وقوله فخير بذلك له مثال اهـ رشيدى (قوله فخير) أي أضر القاضي السيد بالازراء (قوله فخير) قال مع  
 أو أقر الخ) عبارة تليق فقال أعرف صدور الازراء من معني ذلك قد بينا على اهـ (قوله عمل به) يؤخذ  
 من هذا جوابا لمقتضى السؤال صوابه أن شخصه قد بين على أن خوفه الدائن وصول مقبلة من السيد  
 عند جماعة ثم إن للدين ذلك فقال بطلان التبرع لانه أقر بجملة معني بقاء مقبلة حتى وأنه لم يصل اليه من شيء  
 الكلام وراجع فان العمل لا تنافي في الواقع المعاقب ما يلخصه كقضاء الشرع بالجزاء (قوله ومر في الطلاق  
 الخ) عبارة هناك في فصل بطلب الاحتياط والصلح بغيره والتواضع ولو حكم بمقتضى ذلك  
 قبل وقوعه كما مر واه نقض لانه امتناعا لاحكام اكثر طمأنا جاعا كماله الخ في موضع غيرهم فوقع دعوى على ملة  
 وقيل الوقوع لا يشترط ذلك نعم قيل عن الحنابلة وبعض المالكية عدم اشتراط دعوى ذلك عليه  
 لا ينقض حكم بذلك صدور من روى ذلك كالمرواض اهـ قوله كالمرواض هو مقبلا ينفى العدول عنه ولا  
 ينافي نقل الاجماع المذكور لان قائل ذلك لا يسلمه فلتأمل (قوله أي بظن) الا صوب بان قول الى بالاعم

عقب الشاهدان يحكم بالفناء  
 لانه ليس نقضه لعدم  
 دخول وقت لانه في الحقيقة  
 قسرو لاحكام الخ الحكم  
 الحقيق المتع نقضه انما  
 يكون في واقع وقته دون  
 ما سبق لعدم تصور دعوى  
 لمزمنه والحكم في غير  
 الحية انما يعتد به بعدها  
 اجابا على ما كما غير  
 واحد من الحنفية تم ان  
 تمتع قبل من المالكية  
 أو الحنابلة فلا يوقف  
 عليها والله قدير يسوغ على  
 قواعدهم مثل هذا الحكم  
 لم يعد امتناع يقتضي  
 صرف الطلاق في قطع  
 ذلك (والظاهر اه) أي  
 القاضي ولو فاضى ضرورة  
 على الاوجه (يقضى بعله)  
 ان شاء أي بظننا ما كد  
 الذي يجوز له الشهادة  
 مستند اليه وان استفادته  
 قبل ولا يشترط القطع  
 وضع الاكتفاء بالظن  
 مطلقا ضعفين من ثم  
 الافة بل يدعى عنده بمال  
 وتداول أقره ما قبل أو  
 جمعه قبل أقره به مع  
 احتمال الازراء وغيره ولو  
 سمعوا أن أقره بغيره  
 فقال مع أو أقره بغيره على  
 عمله

وليس على خلاف العلم لان قراره المتأخر عن الاراداضه ولا من صرح بحسنة تقول حلت انه علمه انما عرفت أو حكمت ذلك على فان ترك أحد هذين القولين لم ينفذ حكمه كماله المأورودى ويعبرون بمأوالا (149) باستقرايين أى الجملة قال ابن عبد السلام

ولابد أيضا من كونه ظاهر التقوى والورع اه وهو احتياط لا يابس به يقتضى بطله في الجرح والتعديل والتقويم قطعا وكذا على من أقر بمجلسه أى واستمر على اقراره لم يكتف به بالانصرار دون الصلوات أنكر كنهه بالعلم فلا تنافي في كلامهما بل ورد به البغضى على الاسنوى ولو رأى وحده لزال وضمان قضيه بطلانها على نيوتنه باحد (الافى حدود) أو تهازير (الله تعالى) كعدونا أو محاربة أوسرة أو شرب لقطوعها بالشمع فبغيرها في الجله نعم من ظهر منفي مجلس حكمه مما وجب قرض راعز وموان كان قضاه بالعلم قال جمع متأخرون وقد يحكم على حدته تعالى كذا علم من مكلف انه أسلم ثم أظهر الردة فنقض عليه وجب ذلك قال البغضى وكذا اعرف في مجلس الحكم بموجب حدوم يرجع عنقض فيسه بطلان كان اقراره سرانصرافا اعترفت فارجه ولم يقدح في الناس وكذا أظهر منفي مجلس الحكم بجبلى ورس الانهاد بخوردة وشرب

وهو انه يعمل بخلاف الدين ويجعل قول الله تعالى على رأس القبله متلاذبا وان وصلى على معنى الله وعنى بالايصال أو صودك اه عش (قوله وليس الخ) أى ليس على القاضي باقراره للمدين وحكمه عليه بأقره بقتله على خلاف العلم اه معنى (قوله لان قراره المتأخر الخ) بجمله تالفي لان قراره المتأخر عن الاراداضه رفع حكم الاراداضه فصار العمل به لا ينفذ ولا باقرار المتقدم اه (قوله اضاهه) لعل المراد به متضمن للاعتراف من الذين يصدم بمصالح الرأى ويحبون دينه تالفي على أي يظهر بان تعبد بعد الرأى عنه والافاضه بعد وقوعها لا يقع اه عش (قوله ولا بد الخ) أى في القضاء بالعلم (قوله بحسنة) أى بان مستند علمه بذلك اه أسنى (قوله فيقول علمناه الخ) بجمله تالفي والمضى فيقول قد علمت الخ (قوله ولا بد أيضا الخ) ظاهره الوجوب ليس به بقول الحق والاسنى بشرط الشيخ عز الدين في القواعد كون الحاكم ظاهر التقوى والورع اه وتقدم أن التهازير حوت على نفيه واليه يعمل قول الشارح وهو احتياط الخ (قوله وبغضى بعلومه) الى التلفي التهازير لا تارة فلا تناقض في القول رأى وحده (قوله وكذا على من أقر بمجلسه الخ) بجمله تالفي (قوله بمجلسه) عبارة شرح الروض بمجلس حكمه بعد العوى اه ولعل المراد بمجلس حكمه ما يمين بيبه اقراره اه وهو أسنى أى البغضى من محل الخلاف في القضاء بالعلم صورا احكامها والآخر بمجلس قضائه تأخر بعلومه العلم استحقاق من طلب المال كذا في دفعه تأخره لوعان القاضي الوث كانه اعتماده ولا يخرج على الخلاف في القضاء بالعلم رابعا ان يقر عنه بالطلاق الثلاث ثم يدعى زوجيتها نفسها أن يدعى أن فلا يقتل أباه وهو يعلم أنه غيره اه (قوله لكن قضاءه بالقرار الخ) نعم ان فرغته سرائره بالعلم كانه في الاقرار اه أسنى (قوله وكلاهما) أى الشينين (قوله الا في حدود أو تهازير) أنه تعالى خرج حدود الله تعالى وتزج واستخروا الى الله فنقض فيها طبعه كأموجه القاضي الهامى اه معنى (قوله أو تهازير) الى الفصل في التهازير لا تارة ولن كان اقراره اليك كذا وقوله دليل حل الخلاف في الفاروق (قوله في الجله) استحقاق من المستنيل الآتية آخا (قوله من ظهر منفي مجلس حكمه الخ) هذا علم محقق في شرحه ولا ينفذ حكمه بنفسه الخ من قوله وانما يخلو تهر من أساه أدبه عليه الخ وجب ذلك لا بعد تركه لان ما نصبه ينافي الحكم وما قد علم سبق لبرد الفرق اه عش (قوله بموجب حد) أى كسر بانظر (قوله ولم يرجع عنما) لكن الحكم هاليس بالعلم كالمرة بيه قريبا اه رشدى (قوله ولم يقدح في الناس) أى لم يقدح الاعتراف بكونه في خيرة الناس (قوله أمحدود الا ذمين) الاولى حقوق الاذى (قوله سواء المال) أى قطعا والقود وحده التقفد أى على الاظهر اه معنى (قوله انسان) عبارة للمضى تاض أو شاهد اه (قوله المتكلمه أو شهادته) أى على انسان بشي اه معنى (قوله المنان وشهدت هذا) أى تحملت الشهادة عليه لا يلقى اه رشدى (قوله المتكلم به) أى يخضون خطه اه معنى أى وشهادة الشاهد بحكمه (قوله أى لا يجوز) الى قوله ولا يناق في الغنى (قوله الواقعة) أى انه حكم أو شهادته اه معنى (قوله ولا يكتفى ذكره) ان هذا الخ ولا ذكر أصل القضية اه معنى (قوله لاحتمال التروير) أى في الحاله الاولى والى المطلوب الخ أى في الحاله الثانية اه معنى (قوله وتزج بعمل به الخ) عبارة للمضى وأهم قوله لم يعمل به جواز العمل به لغيره وهو كذلك في الحاله الثانية تأخذ اشهادا ضده بان فلا تحكم بكذا اعتمده اه (قوله على غير ما الخ) عبارة لروض وشرفان توقف وشهدا على

من علمه حقيقة وتناول كل قوله فيقول علمناه الخ عبارة شرح الروض فيقول قد علمت انه علمه انما عرفت أو حكمت ذلك على فان ترك أحد هذين القولين لم ينفذ حكمه كماله المأورودى ويعبرون بمأوالا (149) باستقرايين أى الجملة قال ابن عبد السلام

ولابد أيضا من كونه ظاهر التقوى والورع اه وهو احتياط لا يابس به يقتضى بطله في الجرح والتعديل والتقويم قطعا وكذا على من أقر بمجلسه أى واستمر على اقراره لم يكتف به بالانصرار دون الصلوات أنكر كنهه بالعلم فلا تنافي في كلامهما بل ورد به البغضى على الاسنوى ولو رأى وحده لزال وضمان قضيه بطلانها على نيوتنه باحد (الافى حدود) أو تهازير (الله تعالى) كعدونا أو محاربة أوسرة أو شرب لقطوعها بالشمع فبغيرها في الجله نعم من ظهر منفي مجلس حكمه مما وجب قرض راعز وموان كان قضاه بالعلم قال جمع متأخرون وقد يحكم على حدته تعالى كذا علم من مكلف انه أسلم ثم أظهر الردة فنقض عليه وجب ذلك قال البغضى وكذا اعرف في مجلس الحكم بموجب حدوم يرجع عنقض فيسه بطلان كان اقراره سرانصرافا اعترفت فارجه ولم يقدح في الناس وكذا أظهر منفي مجلس الحكم بجبلى ورس الانهاد بخوردة وشرب

لذا شهدا عنه بحكمه (وهو ملو به) إذا كان الحكم والشاهد متكررين (قد وردت قصور عندهما) أو وثق به خطه ولم يدر له في رواية  
يعمل به ولا يصح لأخره لا يستدل الرضا (١٥٠) يناق ذلك نفس الشاخي على جواز اعتماد ما يثبت على ما نرى نكول الحسم لأنه يقتصر

في الوصف ما لا يقتضي الأصل ويؤخذ منه أنه يلحق بالشاهد في ذلك كل ما فيه من (قائه) كان السبكي في زمن قضائه يكتب على ما ظهر بطلانه أنه باطل بغير افتدائه الكه ويقول لا يعطى إلى الكه بل يحفظ في ديوان الحكم ليراه كل قاض (وله الخلف على استحقاق حتى أو أدائه) احتجوا على (خط) نفسه على المعتمد وعلى (خط) نفسه على الخط من تناقض فيه وعلى خط نحو ما كتبوا عنه وذكره وشريكه (مور) فلذا وثق بخطه بحيث اتفق عنه احتمال نزو به (وأما ما) بان علم أنه لا يسهل في شيء من حقوق الناس انضماما بالقرينة ودليل حل الخلف بالقرينة خلفه رضي الله عنين يدي التي صلى الله عليه وسلم أن ابن مصاد هو البطل ولم ينكر عليه مع أنه بره عند الأكثرين وأما ما قال يصح ظن تـ... على بوقار حقه قبلها بان خطرهما على تضلها لتلقها بنفسه (والصحيح) جواز رواية الحديث (خط) كتبه هو أو غيره وان لم يثبت كرقرا أو لا سيما ولا يلجزة (محمود) عنده أو عند غيره بلان باب

حكمه عند قاض غيره فثبت به الحكم الأول وثبت عند قاض فلان ثبت عند قاض غيره علمه انكار ذلك فلا ينفذ وليس لأحد أن يدعي القاضي في محل ولا يثبت عند قاض آخر انك كملت في بكذا انتبهت به سم (قول المتن) وفيما أي العمل والشاهد وقوله قد وردت قصور عندهما أي القاضي والشاهد اه معني (قوله أنه يعمل به) يخلق قول المتن: وجه (قوله لا فرق) أي بين ما رقتا لمصلحة الخ وغيرها (قوله ذلك) أي عدم جواز عمل القاضي بشهادة الينعكس على ما يتركه (قوله في الوصف) أصل الرأيه مقدمه الحكم (قوله ويؤخذ منه) أي من التعليل (قوله يكتب على ما ظهر بطلانه الخ) أي ينبغي لمن ظهر له من القضاة ذلك أن يفعل به اه عـ (قول المتن) أي الشخص اه معني (قول المتن الخلف) يشمل الميمن المراد منه الميمن التي معها شاهد اه يبيح رأي أو غيرها (قول المتن على استحقاق حق) له في غيره أو أدائه مساقا لغيره اه معني عبارة الرض مع شرحه (فرع) لو وجد شخص بخطه مور أدائه دنائلي شخص أو أنه أدى فلان كذا وعرف أماتة فلان الخلف على استحقاقه أو أدائه ما عدا ما على ذلك وكذا لو وجد خطه بذلك اه (قوله لا يبرأ) أي الخلف في الغنى الاقوله على المعتمد من تناقض فيه وقوله مع أنه غيره إلى وفارقت (قوله على خطه) أي بان لم يتركه اه عـ (قوله خطه نحو ما كتب الخ) عبارة الاتي والغنى خط ما كتبه القاضي في أماتة كان يخط ما يؤمنه القن بعد موته وخط معاملة في القراض ونسرك في التصاوه اه (قول المتن) إذ لو ثبت خطه أو أماتة الخ) وضابط ذلك أنه لو وجد عنده بان يدعي كذا أصحت تصديقه ولم يحلف فيه اه نهاية عبارة الخلف وضبط النقال الوثوق خطا الأب كما نقله الشخان وأثر ليكويه يحسنه و جدي فلذا ذكره فلان على كذا لم يحلف في نفسه أن يحلف على نفي العلبة بل يؤيده من التركة اه (قوله ودليل حل الخلف بالقرينة الخ) أو سبأ في العداوى جواز الخلف على البتة بل مؤكده عند خطه أو خطه اه معني (قوله ولم ينكر) أي التي صلى الله عليه وسلم وكذا ضمير وأما ما (قوله وفارقت) أي الميمن اعتمادا على الخط ونحو ما قبلها أي القضاء والشهادتين خطرهما أي القضاء والشهادة علم أي بغير القاضي والشاهد (قوله خلفا) أي الميمن اعتمادا على ما تقدم عبارة عـ أي الماذ كورائن قوله ولكن الخلف الخ اه (قوله بنفسه) أي نفس الخالف (قوله فلان باب الرواية أوسع) لأنها أقبل من العبد والمرأون من الفرع مع حضور الأصل بخلاف الشاهد وتولن الراوي يقول حدثني فلان عن فلان أنه روى كذا أو يقول الشاهد حدثني فلان عن فلان أنه شهد كذا أسي ومعني (قوله ولو رأى خط شخص الخ) عبارة الغنى والروض مع شرحه يجوز والخلف أن يروي بالجزء أو رسلها إلى المحقق فخطه ان عرفه خطه اعتمادا على الخط فيقول أخبرني فلان كتابة أو في كلمة أو كتب إلى كذا أو سمع أن يروي عنه بقوله أجزت مروي بالغ أو نحوها سمعوني بل لو قال أجزت المسلمين أو من أدرك زمانا أو نحو ذلك ككل أحد مع ولا يصح بقوله أجزت أحد هؤلاء الثلاثة مثلا مروي بالغ أو نحوها أو أجزت ذلك أحد هذا الكتب العمل بالجزء في الأولى وبالجزء في الثانية بل بقوله أجزت من سيولتي مروي بالغ مثلا لعدم الجازية وتصح للاسناد لتغير الميز وتكتفي الرواية بكتابتها بجزء ما تكتفي بالقرينة لم يصح كونه وإذا كتب بالجزء فاسب أن يلقها بها اه

● (فصل) في التسوية ● (قوله في التسوية) أي ما يثبت به ما ومعني أي كقوله وإذا جلسنا فيه أن يسكت أقرعنا سرافه حكم العلم في الأوزار اه ولعل المراد: يجلس حكم ما بين يثبت به الإقرار (قوله غيره) إذا شهدا عنه بحكمه (عبارة الرض وشرحها) فان وثق عندهما على حكمه عند قاض غيره فثبت به الحكم الأول ولو ثبت عند قاض فلان ثبت عند قاض غيره علمه انكار ذلك فلا ينفذ وليس لأحد أن يدعي عليه عند قاض ثالث حتى اه ● (فصل) ● ليس بين الخصمين في حصول علم الخ

في الوصف ما لا يقتضي الأصل ويؤخذ منه أنه يلحق بالشاهد في ذلك كل ما فيه من (قائه) كان السبكي في زمن قضائه يكتب على ما ظهر بطلانه أنه باطل بغير افتدائه الكه ويقول لا يعطى إلى الكه بل يحفظ في ديوان الحكم ليراه كل قاض (وله الخلف على استحقاق حتى أو أدائه) احتجوا على (خط) نفسه على المعتمد وعلى (خط) نفسه على الخط من تناقض فيه وعلى خط نحو ما كتبوا عنه وذكره وشريكه (مور) فلذا وثق بخطه بحيث اتفق عنه احتمال نزو به (وأما ما) بان علم أنه لا يسهل في شيء من حقوق الناس انضماما بالقرينة ودليل حل الخلف بالقرينة خلفه رضي الله عنين يدي التي صلى الله عليه وسلم أن ابن مصاد هو البطل ولم ينكر عليه مع أنه بره عند الأكثرين وأما ما قال يصح ظن تـ... على بوقار حقه قبلها بان خطرهما على تضلها لتلقها بنفسه (والصحيح) جواز رواية الحديث (خط) كتبه هو أو غيره وان لم يثبت كرقرا أو لا سيما ولا يلجزة (محمود) عنده أو عند غيره بلان باب

الرواية أوسع ولما عمل به السلف والخطو رأى خط شخصه بالذات في الرواية وعرفه خطه الاعتدال عليه أيضا ● (فصل) في التسوية (سبق)

وجوبا (بين الحسنيين) وان كان كلاهما كبيرين في خلاص من وطئ النسوة منه وبين خمسة وهو جعل قبح ولذا استوفى مجلس ارفع  
 ووكلاهما في مجلس ارفع او جلس مستويا في مقامه كلاهما مستويا في مقامه لا يفرق بينهما في (في دخول طبعه) بان يأتى لهما معهما  
 لاحدهما قطا والاول الآخر (وقد لم يهمل) اؤثر كذا واستماع لسلامهما ونظر لهما (وطا فتوج) او بصوت وجوب لسلام) ان سلا  
 معا (ومجلس) بان يكون فرجهما ليغص على السواء أحدهما عن يمينه والاخر عن (١٥١) يارداً وبين يديه وهو الاول لخبره  
 والاول انما ان يكون  
 على الركب لانه احسن  
 الاول للمرأة التربع لانه  
 أسوأ ويعد رجل جالس عنها  
 وسائر أنواع الاكرام فلا  
 يجوز ان يؤثر أحدهما  
 بشئ من ذلك ولا يفرق  
 وان شرف بملأ أوجه أو  
 ولديه أو غيره الكسر  
 قلب الآخر واضراره  
 والاولى ترك القيام لشرف  
 ووضع لانه يعلم ان القيام  
 لاجل الشرف ولو علم ان  
 لم يظنه غضا مقابن قام  
 نفسه أو اعتذره اما اذا  
 سلم أحدهما فغلبت  
 حتى يسلم الآخر ويقتصر  
 طول الفصل الضرورة أو  
 خول الآخر سلم حتى أراد  
 عليه أو اغتره هذا الكلام  
 باجبي ولم يكن فاعلم  
 ذلك ومن حكي الامم  
 عنهم أنهم جوزوا ترك  
 الرجل طعنا لکن احبته  
 هو والآخر ارفع فموقفه  
 ومجلس انه لا يتركهما  
 فاقن أي الاول خلفه  
 يحل قول الماوردي لا  
 تسع الدعوى وهما قائمتان  
 ولو قرب أحدهما حل  
 القاضي وبعد الآخر

الخ (قوله وجوبا) الحقوه واقتصر في المعنى الاقوه واذا استوفى بالثبوت وقوله او بصوت وقوله خبره  
 الحق ويعد الرجل والخوة ولو قرب أحدهما في النهاية الاقوه لخبره وقوله ومن ثم الواجب (قوله ولا  
 قبل الآخر) صلت على فقط (قوله ونظر لهما) أي اذا اتفق أنه نظر لاحدهما فتنظر للآخر امش  
 (قوله أو بين يديه) أي يجلسهما بين يديه اه سم (قوله وهو الاول) عبارة لاني والمغنى وفسد ان  
 يجلس بين يديه ليميز وليكون استماعا على كل منهما سهل واذا جالسوا فتنظر بالاولى يكونا رجلا وامراة  
 غير محرم فنباطان اه (قوله وسائر أنواع الاكرام) مطوف على ما قلنا اه وشيئ (قوله ولا  
 يفرق) أي أحدهما ولو قيل على الحسنيين فليجلبا لئلا يفرق بينهما وأحدهما ولا سائر ولا  
 يفرق ولا يصح عليهما ما يفرق كآباء اه مغنى ورض من تركه (قوله والاول ترك القيام الخ) عبارة  
 المغنى وكما بان أي العلم القيام لهما جعلا أحدهما قد يكون شر خال الآخر وضعا فاقام لهما علم  
 الوضع أن القيام لاهل خصمه فزد الشرف بهما والوضيع كسر افتقار القيام لهما أقرب الى العدل  
 اه (قوله لشره ووضيع الخ) وفي البيهقي عن سم والى يادى أنه يحرم القيام لهما جعلا (قوله لانه  
 يعلم) أي الوضيع اه عش (قوله فان) أي الحاصل خلاصتها (قوله فلم يفرق) أو اعتذره (قوله لانه يعلم  
 أنه في خصوصه) يحتمل أن يكون الاعتذار واجبا له بغيره عن سم والى يادى (قوله فليست حتى  
 يسلم الآخر الخ) بقوله علم من الآخر علم السلام بالمرء هل يجب عليه أن يقوله سلم لاجبكا أم لا فيه  
 نظر والآخر بالاول اه عش (قوله لانه) أي الضرورة (قوله وعليه) جعل قول الماوردي لا تسع  
 الدعوى الخ) أي لا ينبغي اه سم (قوله فالتى) يقابل جوع القاضي الخ ويقبل الجوع القاضي أيضا  
 فمما وقام أحدهما وجلس الآخر وطلب كل منهما موافقة الآخر مع استماعهما اه سم (قوله  
 بترول الشرف) أي موافقة (قوله تحقيرا) أو إغائة أي الشرف (قوله خلاصتها) أي الأمر  
 بترول الحسنيين (قوله فليست) أي العكس (قوله منوع) أي تبين العكس (قوله والاولى) أي  
 العكس (قوله أي المجلس) الخ قوله واعتمد البقي في المعنى الاقوه واعتمد الزركشي كالبزري وفي  
 النهاية الاقوه وجوزوا عند سلم وغيره (قوله أي المجلس) بان يجلس مثلا المسلم آخر بالمسلم الذي أسنى  
 ومعنى (قوله وجوبا الخ) وهو قياس القاء عدة الاغلب ما كان ممنوعا منا فليز وجب قطع البدق  
 السرقة اه مغنى (قوله واعتمد الزركشي الخ) وأثنى به الراجح فاقطعت ولا ينافيه تبين من غير  
 بالجواز لانه يمدح بصدق الواجب كقوله القاعدة الأكثر بتهابة (قوله ليهودى) عبارة لاني لصراف  
 (قوله لانه قاله قد وقع الخ) أي دعائى كرم اقتوجه (قوله لو كان خصمى مسلما الخ) له دل حكمه  
 قوله ذلك انه لشراف الاسلام ومحافظه أهله على الشرع ليكون ميلا لسلام الله عز وجل كان كذلك اه عش  
 (قوله أو بين يديه) أي يجلسهما بين يديه (قوله وعليه) جعل قول الماوردي لا تسع الدعوى أي لا ينبغي  
 (قوله فالتى) يقابل جوع القاضي من غير نظر الخ) ويقبل الجوع القاضي أيضا فمما وقام أحدهما  
 وحلى الآخر وطلب كل منهما موافقة الآخر مع استماعهما واعتمد الزركشي كالبزري وأثنى  
 به شيخنا الشهاب الرمل والتعير بالجواز لا ينافيه

منه وطلب الازال بحجج الآخوال وعكس الثاني فالتى يقابل جوع القاضي من غير نظر لشراف أحدهما أو أحد  
 الشرف الى الحسنيين تحقيرا وإغائة بخلافه فليست بمنع لان خصمنا تبين في النظر لذلك ثم قيل الاول ذلك لم يعد  
 (والاصح رفع سلم على ذنبه) أي المجلس وجوزوا عند سلم وغيره لان الاسلام معلولا  
 يعلم في خصم البقي في شخصه على كرم الله وجهه لم يردى في عيبه بل يشرع له قال وقد ارتفع على الحقو كان خصمى مسلما  
 فقدمه بين يديه





الحق ثم أتى في حجب الترتيبات التي هي مواز اللازمة (قوله أوحكا) أي بان نكل وخطا لدى المين  
 المردودة سم وروض وفي الصيرى بعد كرمته عن الحلي ما تمسوه نظر اذا المين المردودة لا تكون الا  
 بعد الانكسار وحيثما لا يصح حمل هذا قسم القوة أو أنكر فالتمسوا والحسن أن يقول الذي عليه  
 القاضي أن الذي يقادى على سابقا وطمعني المين فردته عليه فلفظ هذا ضمن لثبوت الحق  
 اللازم لا لأقره لأنه خضع الحسني وقال الشيخ سلطان الأولي التصور بما إذا أدى الأداء أو الإرافة  
 متضمن للأقر فيكون أقرارا حكا بلا انكار اه (قوله من غير حكم) يبنى أن المراد من غير حجة الحكم  
 والألف وجوباً والحكم لا يقال لأنه لا بد من الاختصاص ذلك بل من فوائده أنه قد يختلف العلماء في وجوب  
 الأقرار في الحكم دفع الخالف عن الحكم يبنى ذلك للموجب المختلف وهذا غير الأقرار المختلف فيسلان  
 الاختلاف ثم نفس الأقرار وكلامنا في الاختلاف في بعض موجه تأمل اه سم (قوله ومن ثم لو كانت  
 الخ) عبارة في خلاف اليمين فأنها تحتاج إلى نظر واجتهاد لدى بعد الأقرار أن يطلب من القاضي  
 الحكم عليه اه زالا في حكم كذا بقوله أخرج عن حقه أو كذا في الخبر وجب من حقه أو أقرت اه  
 وهذه تؤيد ما مر عن سم من أن الحكم جائز ونقض مطلقا (قوله) أي القاضي اه عس (قوله ان  
 وزن) عبارة النهاية للفرع يعني دفع الملاءمة اه (قوله وان يشفع له ان ظن الخ) عبارة الروض عنه  
 أن يشفع لأحدهما أن يؤدي المال عن عليه أنه يتقدم فيها قد الشفاعة بطلن القبول  
 الذي أوهمه عبارة الشارح وكذا ذكره وتقتل بعد لأجل أن أصل ظن القبول معتبر في الشفاعة  
 خلاف المقرر في مسئلة الشفعة لأننا نؤخذ من إشارته الحديث إلى مغلوبة العالم ظن بقوله من حيله كان  
 أوضح اه سبعة عبارة في الروض مع شرحه ويندب القاضي بعد ظهور وجب الحكم نيبا أصمين  
 إلى صلح برى ويؤخره الحكم وما وسم ورضاهما يختلفا إذا لم يرضا اه وهي موافقتا الشارح  
 والنهاية (قوله لأن حيله) أي أوتف اه نهاية (قوله فردا أيضا) أي الزركشي قوله أي القاضي  
 (قول المنزوان أنكر الخ) عبارة في نفس وان أنكر الدعوى وهي مما لا عين في جانب المدعى فله أي  
 القاضي أن يقول الخ وان كان الحق مما يثبت بالشاهد والمين قال آلك ينة أو شاهد مع عين فان كان  
 المين في جانب المدعى لكونه أمينا أو في قسامة قاله أو تحلف يقول زوج المدعى على زوجته بالزنا  
 أو لأعضا فلو عبر المصنف بالجدل البينة كان أولى لشمول جميع ذلك اه (قوله وهو الأولى) كان الأولى  
 أن يؤخر عن قول المصنف أن سككت كذا النهاية (قوله نعم ان سككت الخ) عبارة لاسي والنهاية نعم ان جهل  
 المدعى أن له أطمه البينة فلا يسكت بل يجب إعلانه بان ذلك كآفهمه كلام المذهب وغيره وقال الباقي  
 ان علم علم بذلك فالسكوت أولى بان سكت القول أولى وان علم به وجب إعلانه اه زاد القاضي وهو  
 تفصيل حسن اه (قوله ان سككت) أي المدعى (قوله وجب إعلانه) بمقتضى اه عس (قوله فادى  
 السؤال نكذ كآفهمه) فيما إذا حكم باليمين قبل السؤال بعد ان الرافى حكا الخ اه كلام ابن القتب  
 (قوله أوحكا) أي بان نكل وخطا لدى المين المردودة (قوله من غير حكم) يبنى أن المراد من غير حجة  
 الحكم والألف وجوباً والحكم لا يقال لأنه لا بد من الاختصاص ذلك بل من فوائده أنه قد يختلف العلماء في وجوب  
 الأقرار في الحكم دفع الخالف عن الحكم يبنى ذلك للموجب المختلف وهذا غير الأقرار المختلف فيسلان  
 الاختلاف ثم نفس الأقرار وكلامنا في الاختلاف في بعض موجه تأمل (قوله وان لم يجره تعليم المدعى  
 كيفية الدعوى ولا الشاهد الخ) قال في الروض ولو علم كيف تعمد الدعوى والشاهد تعمد اه قال في شرحه  
 لم يصح الأصل سابق الأولى فالتصحيح فيها يزاد المستفاد من الذي عليه أكثر ووجه صاحب  
 التبيين وأقر عليه النووي وجرم به صاحب الأنوار وقال الرواى وغيره أنه المذهب عدم الجواز لا يجوز  
 أن يعلم صاحب الدعوى أن يمين كسر قبل حمله وقد يفرق بينهم وبين الثانية بان الدعوى أصل والشهادة  
 تبع اه (قوله فان تعمدى وفعل الخ) سككت على تعمدى ولاى الذى يعلمه

الشاهد بتعليمه اعتمد على ما بحث الفريز وقل في حق مشهور من البلية لم يعد ولا يلزم من القول المنع من حضوره من البلية كقبضه  
دعواه الا في المزل بالمرور في الفريز ما أفهمه كلام شرح أنه يلزم لا تستعمل الطلبة بلا يسمع فيقول أو يشترط وعليه فحصله فحين بعد  
ذلك استدل بالأوضاع (فان قال في بنية خوار في حلقه فذلك) لانه ان تورع أو ترسل الامر بالأحكام البينة على التفتيش خباته وتكونه  
وبحث البقني في سفره من غيره (١٥٤) أو عن نفسه وهو محجور عليه بشروطه أو عن تعين قامة البينة الثلاثية تاج الامر لدعوى بين

يدى من لا يرى البينة بعد  
الحلف بفصل الضرر (أو)  
قال (لا يثبت) وأما قوله  
قال لا حاضر ولا غائبة أو  
كل بينة أو غيره (أو)  
أحضرها قبلت في الاصح  
لاحتمال نسبه إليه أو عدم  
عليه بقوله وقضيت أن  
من ادعى عليه بقرض مثلاً  
فانكر أنه ضمن أصله ثم  
أودا فبينة بإدائه أو إقراره  
قبلت وحري عليه أن يورده  
ليجوز أن يسهل حاله لا يترك  
كل أنكر أصل الإيداع ثم  
ادعى تلقاء أو دأ قبل الإيداع  
وعليه فحصله في صورة  
القرض أن يدعى أمه أو  
أباً قبل الجد على أن يثبتنا  
قرب بين الوديع والبيع  
مراجعة ما بين الموديع  
على الأمانة كما كتبت فيها  
بالين متعلقاً بخلاف البيع  
وهذا ظاهر في الفرق بينهما  
وبين القرض والخلف  
الذكور غير صحيح ولولا  
شهود خمسة أو عيدين ثم  
أحضر بينة فالوجه أنه ان  
اعترف أنهم هم الذين قال  
عنه ذلك اشترط معنى من  
يكن فيه الحق والاستبراء  
لا يمكن قبوله من حيث  
بأقامة البينة بذلك قال

بإشهاد تعليمه أي وأدعى المدعي بتعليمه سم وعش (قوله على ما بحثه الفريز) عبارة النهاية (قوله  
الفريز اه (قوله سم) أي الاعتداد بذلك في مشهور من الخ يشاهد من مشهور من الخ (قوله حضور  
من الخ) أي أحضره (قوله عن كيفية دعواه) أي دعوى المتبسط (قوله كالم) أي قبل فصل آداب  
القضاء مما من التصديق والخلاف اه سم (قوله عليه) أي ما أفهمه كلام شرح فحصله أي لزوم  
السؤال من الخ أي في مطلوب (قوله لانه تورع) الخوله وقضيت للمفتي الامام أنه عليه وعلى  
قوله وعليه فحصله في النهاية (قوله ويبحث البقني في سفره) الخ عبارة النهاية تقول كان أي المدعي  
مصرفاً عن غيره الخ تعنت قامة البينة كما بحثه البقني للاحتجاج بالمرار في تورع عنه بان المطالبة متعلقة  
بالمدعي فلا دفع غير عما لا يسمع اليه بعد الحلف بتقدير أن لا يتصل أمره عند الأول اه وعبارة المفتي  
واستثنى البقني ما إذا ادعى لغيره بطريق الولاية أو بالنظر أو بالكلية أو لنفسه ولكن كان محجوراً عليه بنفسه  
أو نفساً أو ما أدفعه في القفلة أو كاتبا ليس له ذلك في شيء من هذه الصور ولا يخلف ثم رفضه ما لم يرى منع  
البينة بعد الحلف فضع الحق ورد بان المطالبة متعلقة بالمدعي الخ وأجاب عش عن هذا بما منشؤ عدم  
فهم المراد بما عرف شرح حول نصه فخصين الخ (قوله تعين قامة البينة) أي ابتداء اه عش (قول المن  
قبل في الاصح) أمال قال لا يثبت في حاضره ثم أحضرها فلها ما تقبل قطعاً لعدم المناقضة اه معنى (قوله  
وحري عليه الخ) عبارة النهاية كما جرى عليه في العراق اه (قوله كل أنكر أصل الإيداع) أي ادعى تلقاء  
الخ أي أنه يقبل اه عش (قوله قبل الإيداع) متعلق بقوة تلقاء أو رد (قوله وعليه فحصله) أي  
القبول (قوله ملطفاً) أي قبل الجدو بعد (قوله غير صحيح) خلافاً لقامه ما بيننا (قوله ودأ قبل شهودي)  
الخ قوله فان تعذر في النهاية والمفتي (قوله اشترط) عبارة النهاية والمفتي وقد مضت عدة استبراه له وعق  
قبل شهادتهم والافلاكان قال الخ (قوله والاستبراء) أي بعد التوبة سم وزمن الاستبراء عش  
(قوله لا مكان قبولهم الخ) له على القبول بعد وجود الشرط المذكور ولا يشترطه (قوله حديث)  
أي حين مضى ذلك الزمن (قوله بذلك) أي بالحق أو الاستبراء (قوله فان تعذر الخ) أي بونه (قوله  
والذي يظهر الخ) وقد يقال هل لا تساوامطلة الاحتمال الجهل والنسيان نظير ما مر اه وشدي ويأتي  
في الشارح ما ورد (قول المتن وإذا زدتم) أي في مجلس القاضي اه معنى (قوله مدعون) الخ قوله (القول المن  
ونسوة في النهاية) الآخرة المسلم وقوله كالمروض أو أمانه وقوله المباح وكذا في المفتي الآخرة وببحث  
الباقي إلى أمال الكافر وقوله وسبقه الباقى الفزوى (قوله اللابق فالاسبق) أي منهم انجاؤا من بين وعرف  
الاسبق اه معنى (قوله المسلم) أي كالم وكذا إذا كانوا كالم كافر من كيا ما بين عش (قوله لانه العدل)  
وكلوسبق في الموضوع صباح اه معنى (قوله بسبق المدعي) أي دون المدعي عليه اه معنى (قوله ويبحث  
البقني أهو جامع الخ) ورد بان خصم الأول اذا حضر قبل دعوى الثاني قدم الأول لسبقه من غير معارض  
(قوله الا في المزل كالم) أي بما من التصديق والخلاف (قوله فصل الضرر) (قوله وعنه بان المطالبة  
متعلقة بالمدعي فلا دفع غير عما لا يسمع اليه بعد الحلف بتقدير أن لا يتصل أمره عند الأول اه عش  
(قوله وحري عليه أن يورده) اقتصر عليه مر (قوله والاستبراء) بعد التوبة (قوله ويبحث البقني) أنه لو جاء  
مدع الخ) ورد بان خصم الأول اذا حضر قبل دعوى الثاني قدم الأول لسبقه من غير معارض أو بعدها

هو لاء آخر من جهلهم أو نسبهم قبلوا وان قرب الزمان فان تعذر مراجعتهم قال الواو لا أعلم بذلك فلا يظهر  
الوصف إلى بيان حاله لا نقوه خمسة أو عيدين مع فلا يمين تعين انتفاء شرايطه لا تكون المحضرين غير القول عنهم ذلك لا يؤثر احتياطاً لمحقق  
الغير (واذا زدتم خصوم) أي مدعون (قدم الاسبق) فالاسبق المسلم وجواب تعين عليه فصل لخصومة طاعة العدل والعبر من سبق للمدعي  
لانه ذلوا الحق وبما البقني أنه لو جاء مدع رخصه مدع خصم ثم دعاه الآخر فقدم الآخر فقدم المدعي

أو بعدها تقدم الثاني فالسبب الأول تقدم الأول وقت دعوى الثاني غير ممكن لا لبطلان حق الأول وهذا  
الصورة ليست مراداً للشخصين كما هو ظاهر اهـ نهاية (قوله أما الكافر الخ) أشابه إلى أن قول المصنف  
وإذا ازدحم خصوم الخ أي مسلوبون أو كفار اهـ عش (قوله وأقدم عليه المسلم المسبوق) أي إلى ما يكثر  
المسلوبون يؤدي إلى الضرر وكما تقدمه مر فقدم الكافر ابتداء اهـ عش (قوله كالمرض) أي  
أن تقابله منه اهـ عش (قوله على ما بشرط الخ) على ما بشرط (قوله وأما فيه) أي في الفرض ولو كفاية  
(قوله فهو كالقاضي) أي وجب تقدم السابق والابقا للقرعة اهـ نهاية قال عش قوله وجب تقدم  
السابق أي حيث تعين أخذ من تشبهه بالقاضي وقوله والابقا للقرعة ينبغي أن ياقم مثل هذا التخصيل  
في التاجر ونحوه من الرقعة كذا نقل عن شيخنا الزاوي أقول وهو ظاهر أن لم يكن ثم غيره وتعين عليه ما ليس  
لا يضطر المرء للمشي والابتغى أن لا يجد له لأن السبب من أصله ليس واجبا بله أن يتعين من يسع بعض  
المشتري ويبيع بعضا ويجري ما ذكر من تقدم الأسبق ثم القرعة بين الزدجين على مباح ومنع ما حرره  
العاد من الإزدام على الطواحين بالرضا إلى أباح أهل العلم بها لمن أرادوهذا في غير المالكن أهمهم  
فيقدمون على غيرهم لأن غايتهم في بيعهم تعيينهم ولذا اجتمعوا أي المالكون وتنازعوا فمن تقدم  
فينبغي أن يقرع بينهم وإن جازا مرتين لا شرا كهم في المنفعة اهـ عش (قوله وكذا يقال في المتى) كما هو  
ظاهر (عبارة أصل الرقعة والفتى والمدرس يقدمان عند الإزدام أيضا بالسبق أو بالقرعة ولو كان الفتى  
يعلم ليس من فرض الكفاية فلا اختيار البقي تقدم من شاء انتهت فليس موقع قوله كما هو ظاهر الموهمة  
بحته ولعله لعدم استحضاره اهـ سبب وعبر الفتى والنهاية والإزدام على الفتى والمدرس كالإزدام  
على القاضي إن كان العلم ضروري على الكفاية والأما غير إلى الفتى والمدرس اهـ (قوله فان جهل  
السابق) أو علم ونسى اهـ عش (قوله إذا مرجع) فان أثر بعضهم بعضا في أسمى معنى (قوله ومنه) أي  
من الإقراع (قوله) الأولى لهم تقدم مريض الخ) ومن له مريض بلا متعهد يتقاهما بالمرض اهـ  
نهاية وبأن من المتقاه (قوله إن كان مطلوبا) أي لأن كان طالبا لأنه مجبور وأى والطالب مجبر اهـ  
مضى (قول المترو) يقدم مسافر ونالخ) عبارة انتهى تيسلا يقدم القاضي بعض المدعين على بعض الأفي  
صورته أشار إلى ذلك منها بقوله ويقدم الخ وأشار لثانيه بقوله ونسوة زاهم اقتضاه على المسافر  
والنسوة المحصر فمما لو ليس مراد بالمرض كالمضى كذا قال الزركشي وينبغي أن يلحق به من له مريض  
بلا متعهد اهـ (قوله بأن تضرروا الخ) أنظر ما يتعلق بالعبارة المضى والأسمى قوله ويقدم ندبا  
مسافر ومن ستفوزون أي متهمون لغير خافون من انقطاعهم أن تأخروا على مقعين ثلاثا تضرروا  
بالخلف اهـ (قوله ونسوة كذا على رجال) أي طلب الستر من اهـ مضى (قوله كذا) أي قوله  
وله أن يعين في الفتى الآتية بان نكحوا أي يقدمهم وقوله وأول الآتية في النهاية الآتية بان كذا إلى  
يقدم وقوله والفرق الذي وجب بقوله نعم إلى ولما ذكره وقوله وهذا ليس إلى المتزوجه في ثم إلى المتزوجه  
انقطع الخ قال جمع الخ وما ينبغي عليه (قوله كذا) أي مدعت أو مدعى عليهن (قوله المتزوان تأخروا  
الخ) أي المسافر ونسوة الفتى إلى القاضي اهـ مضى (قوله أي النوعان) تقدم برافعا لمن  
الفتيل (قوله لو غلب) أي في كل من الفعليين كذا كور أي المسافر ونسوة (قوله بان كذا الخ)  
عبارة النهاية فان كذا وأو كان الجميع مسافر أو نسوة فالتقدم بالسبق أو القرعة كما هو متعلق بالخ

أو بعدها تقدم الثاني فالسبب الأول تقدم الأول وقت دعوى الثاني غير ممكن لا لبطلان حق الأول وهذا  
الصورة ليست مراداً للشخصين كما هو ظاهر اهـ نهاية (قوله أما الكافر الخ) أشابه إلى أن قول المصنف  
وإذا ازدحم خصوم الخ أي مسلوبون أو كفار اهـ عش (قوله وأقدم عليه المسلم المسبوق) أي إلى ما يكثر  
المسلوبون يؤدي إلى الضرر وكما تقدمه مر فقدم الكافر ابتداء اهـ عش (قوله كالمرض) أي  
أن تقابله منه اهـ عش (قوله على ما بشرط الخ) على ما بشرط (قوله وأما فيه) أي في الفرض ولو كفاية  
(قوله فهو كالقاضي) أي وجب تقدم السابق والابقا للقرعة اهـ نهاية قال عش قوله وجب تقدم  
السابق أي حيث تعين أخذ من تشبهه بالقاضي وقوله والابقا للقرعة ينبغي أن ياقم مثل هذا التخصيل  
في التاجر ونحوه من الرقعة كذا نقل عن شيخنا الزاوي أقول وهو ظاهر أن لم يكن ثم غيره وتعين عليه ما ليس  
لا يضطر المرء للمشي والابتغى أن لا يجد له لأن السبب من أصله ليس واجبا بله أن يتعين من يسع بعض  
المشتري ويبيع بعضا ويجري ما ذكر من تقدم الأسبق ثم القرعة بين الزدجين على مباح ومنع ما حرره  
العاد من الإزدام على الطواحين بالرضا إلى أباح أهل العلم بها لمن أرادوهذا في غير المالكن أهمهم  
فيقدمون على غيرهم لأن غايتهم في بيعهم تعيينهم ولذا اجتمعوا أي المالكون وتنازعوا فمن تقدم  
فينبغي أن يقرع بينهم وإن جازا مرتين لا شرا كهم في المنفعة اهـ عش (قوله وكذا يقال في المتى) كما هو  
ظاهر (عبارة أصل الرقعة والفتى والمدرس يقدمان عند الإزدام أيضا بالسبق أو بالقرعة ولو كان الفتى  
يعلم ليس من فرض الكفاية فلا اختيار البقي تقدم من شاء انتهت فليس موقع قوله كما هو ظاهر الموهمة  
بحته ولعله لعدم استحضاره اهـ سبب وعبر الفتى والنهاية والإزدام على الفتى والمدرس كالإزدام  
على القاضي إن كان العلم ضروري على الكفاية والأما غير إلى الفتى والمدرس اهـ (قوله فان جهل  
السابق) أو علم ونسى اهـ عش (قوله إذا مرجع) فان أثر بعضهم بعضا في أسمى معنى (قوله ومنه) أي  
من الإقراع (قوله) الأولى لهم تقدم مريض الخ) ومن له مريض بلا متعهد يتقاهما بالمرض اهـ  
نهاية وبأن من المتقاه (قوله إن كان مطلوبا) أي لأن كان طالبا لأنه مجبور وأى والطالب مجبر اهـ  
مضى (قول المترو) يقدم مسافر ونالخ) عبارة انتهى تيسلا يقدم القاضي بعض المدعين على بعض الأفي  
صورته أشار إلى ذلك منها بقوله ويقدم الخ وأشار لثانيه بقوله ونسوة زاهم اقتضاه على المسافر  
والنسوة المحصر فمما لو ليس مراد بالمرض كالمضى كذا قال الزركشي وينبغي أن يلحق به من له مريض  
بلا متعهد اهـ (قوله بأن تضرروا الخ) أنظر ما يتعلق بالعبارة المضى والأسمى قوله ويقدم ندبا  
مسافر ومن ستفوزون أي متهمون لغير خافون من انقطاعهم أن تأخروا على مقعين ثلاثا تضرروا  
بالخلف اهـ (قوله ونسوة كذا على رجال) أي طلب الستر من اهـ مضى (قوله كذا) أي قوله  
وله أن يعين في الفتى الآتية بان نكحوا أي يقدمهم وقوله وأول الآتية في النهاية الآتية بان كذا إلى  
يقدم وقوله والفرق الذي وجب بقوله نعم إلى ولما ذكره وقوله وهذا ليس إلى المتزوجه في ثم إلى المتزوجه  
انقطع الخ قال جمع الخ وما ينبغي عليه (قوله كذا) أي مدعت أو مدعى عليهن (قوله المتزوان تأخروا  
الخ) أي المسافر ونسوة الفتى إلى القاضي اهـ مضى (قوله أي النوعان) تقدم برافعا لمن  
الفتيل (قوله لو غلب) أي في كل من الفعليين كذا كور أي المسافر ونسوة (قوله بان كذا الخ)  
عبارة النهاية فان كذا وأو كان الجميع مسافر أو نسوة فالتقدم بالسبق أو القرعة كما هو متعلق بالخ

تقديم الثاني ليس إلا أن تقدم الأول وقت دعوى الثاني غير ممكن لا لبطلان حق الأول وهذا الصورتين  
مراداً للشخصين كما هو ظاهر مر (قوله وأما إذا لم تعين علمه فصلها فقدم من شاء كدرس الخ) تقدم  
في أول الباب قول الشارح قال اللطيف فابقا القضاء بين المتنازعين فرض عين على الأمام أو نائبه ولا على  
له الحق إذا كانه متعطل بل يتولى بل لا تراعى انتهى وهو محتمل الدفع إذا لم يكن فيه فذكر (قوله  
والأولى لهم تقدم مريض الخ) كذا مر الخ (قوله أو مدعى عليهم) كجنته الشيعان وإن منعه اللطيف

لأنهم أهل البلد كما هم قبل ولده أولاد المسافر من قبلهم والنسب كذلك يقدم نسب السابق ثم عرض على من حضر وأمره أن يقدم على الأربعة من النسب وقدمه أموي ويحيى (١٥٦) الزركشي أن الجوز كالرجل لا يتنقل المذخور وفيه ينظر وما عليه من جنس (ولا يقدم سابق وقارع (الابعدوي)

واحدة تشارك في يد مرد  
الباقين ويقدم المسافر  
بدعائه ان تحتجبت  
لم تضر بغيره من لوازمنا  
أي بان لم تحصل عادة كما  
هو ظاهر والابعدوي  
واحدة وألحق به المرأة  
(ويحرم اختلافه مع معينين  
لا يقبل غيرهم) لما يمين  
التصديق وضاع كثير من  
الحقوق وله أن يمين من  
يكتب الوفاق أي أن تبرع  
أورق من بيت المال ولا  
حرم كأمين القاضي لانه  
يؤدي إلى تمتع المصين  
ومغالب في الاجور وتسلطه  
الحقوق أو ناسيها (وإذا  
شهد شهود بين يدي قاض  
بحق أو تركت تصرف  
عده أو قضا فاعل عليه)  
قطعا ولم يحق تركه ان  
علم عدله وان طلبها المصين  
ثم أصله وفرعه لا تقبل  
تركته لهما فلا يعمل  
فيهما بعله (والا) بطل  
فيهم شأنا (وجب) عليه  
(الاسترقا) أي طلب من  
تركهم ولم يعرفوا المصين  
بعد انهم كانوا لان الحق  
قد قضى ثم ان صدقهما  
فيما شهد به على من جهة  
الاسترقا لا تشهد ولو  
عرف عدله ترك في الزكي  
فتما كفي خلافا لما وقع  
لزرركشي في الحكم سؤال

وعادة التي كان كروا بل أو ساءوا كافي المذهب ولكن الجميع الخ (قوله لأم أهل البلد كما هم) ان لم يكن في  
غيره مما يمنع من حل أهل البلد فعلى المصوم منهم فلا تمنع من جعله على ذلك له سم (قوله على الأربعة)  
عبارة التي ولا يبيح يقدم المسافر على الرأفة لقصة كأمس به في الأول اه (قوله ويحيى الزركشي الخ)  
عبارة تلهيه بما يجازي تركه من الحق الجوز بالرجل عن اه (قوله والتمنى واطلاق المصنف النساء  
يقضى ان لا فرق بين الشبهة والجوز وهو كذلك وان قال الزركشي القياس الحق الجوز بالرجل لا يتنقل  
المذخور اه (قوله المتن وقارع) أي من خرجت عنه اه معنى (قوله لا يبعدوي واحدة) أي وان اتحد  
الذي عليه اه معنى (قوله ثلاثين يدور الباقين) لا يضر بما استوعب المجلس بدعائه فتقسم دعواه منصرف  
ثم يحضر في مجلس آخر أو ينظر قراع غدوي الحاضر من ثم سمع دعواه الثانية في وقت ولم يحضر اه معنى  
(قوله) ان لم تضر بغيره) أي بالمصين في الأول وبالرجل في الثانية اه معنى (قوله لا يبعدوي واحدة الخ)  
وإذا قلنا ما واحدة قال المصنف ان المراد بتقديم الدعوى وجوابه لو فصل الحكم فيها ثم ان تأخر الحكم لا يتنقل  
بينه أو تركه أو نحوها لمع دعوى من بعده حتى يحضر هو بينة فيقتل حيثما أقام حكمه من خلاف وجه  
لتعجيل المصوم ذكره الأذري وغيره (تنبيه) ولو قال كل من المصين ان الذي كان كل قد سبق  
أحدهما إلى الدعوى لم تقطع دعواه بل على الآخر ان يجيب بغيره ان شاء أو لا يدين من بعضهما العون  
خلف الآخر كذلك ان لم يدينها يفتاه أحضر الآخر ليدعي طبعها واستوا أو قرع بينهما فن خرجت  
قرعته أي معنى وروض مع شرح (قوله المتن لا يتقبل غيرهم) فان عين شهود أو قبل غيرهم لم يحرم ولم يكره  
قاله الماوردي اه معنى (قوله وضاع كثير من الحقوق) ان قد يعمل الشهادة غيرهم فاذ لم يسل ضاع  
الحق أسي ومعنى (قوله) ان يمين من يكتب يعني ايمع على النسيان ان يكتبوا عندهم عندهم من  
الكتب عند غيره دليل ما بعد دليل اوله بعد قول المصنف يحرم اقتضاهم من غيرهم من يجزئان  
المتن فكأنه قال خرج الشهود والكتب فلا يحرم اقتضاهم الا بشدة الاقتضالكاتب من غير تعيين فانه مندوب  
كأمين المتن أو لا يلب اه رشدي (قوله) أورق من بيت المال) ينبغي ولم يخال شرفي التقديم (قوله  
والا) أي لو لم يتبرع ولم يورق من بيت المال فطلب الا من كتابة الوفاق (قوله) حرم) أي التبعين (قوله  
كأمس) أي في فصل آداب القاضي (قوله المتن يعرف) أي فهم اه معنى (قوله) ولم يحق (أي قوله ولم يحق)  
في المتن (قوله) ولم يحق تركه كمال) أي و ومن عرف حقه ولا يحتاج إلى بحث اه معنى (قوله) ان لم يدين (الخ)  
أي القاضي (قوله) فيها) أي في عدالة أمه وفرع على حنف المصنف بقرينة ما قبله أما الجرح فيعمل  
فيها بعله فلا يبلغ بغيره ظاهر اه رشدي (قوله) شأنا) أي من العدة والنسب (قوله) أي طلب من تركهم  
الخ) (تنبيه) لو جعل اسلام الشهود وجع في الحق لم يختلف وجهه بغيره فانه لا يدينها البينة اه  
معنى (قوله) ثم ان صدقهما الخ) ولو شهد عليه شاهدان من وفاء العدة واخترق الخصم عاشد به قبل  
الحكم عليه بالحكم الآخر لا لا تشهد لانه أقوى خلافا لما أور بعد الحكم فان الحكم قد قضى مستبنا إلى  
الشهادة عنهما فانه في أصل الروضة عن الهر وى وأقره وتقدم في بل الزان الامع عند الماوردي  
اعتباره الأسبق من الآخر ولو الشاهدان تقدم ما في قول ابن شهيو والصحيح استناد إلى المجموع ممنوع اه معنى  
(قوله) ولو عرف عدله ترك في الزكي) صورهما شهدا اثنين عند القاضي ولم يعلم حالهما فز كاهما اثنان ولم  
يعرف القاضي حالهما بغيره كذا للزكي ان عرف القاضي عدلتهما اه عش (قوله) أو غيرها

أي  
المدي حيث ثبتت العدة والاولى ان يقول لم يدين طبعه لثلاثة في البيت أو غيرها وجه ثلاثة أيام داخل وفي  
هذا الاما لم يغير من المصنف ولا طلب المدي عليه



وغيرها اه معنى **(قوله قول شرح الخ)** واقض الملقى **(قوله أى اثنين)** أى إذا كثر معنى **(قوله وسماه)** أى  
 المبعوث **(قوله بان لعرضه)** واقض الملقى عبارة عن أى من كيان صاحب بإسقاط الخلاف وصرح به فى المحرر  
 فقال إلى تركى اه **(قوله وهو لا يعلو عنون الخ)** وفى الشرع والروضة ينبى أن يكون لقاضى من ركون  
 وأصحاب مسائل فالركون المر جوع الهم يستو الحال الشهود أصحاب المسائل هم الذين يعينهم القاضى  
 إلى المراكز ليحشروا بسؤاله وأورد بعائنه وأصحاب المسائل فى لفظ الشافعى رضى الله تعالى عنه عن المراكز  
 انتهى اه معنى وروضه شرحه **(قوله لانهم يعنون الخ)** أى من المراكز ليوافق ما يأتى اه وشدى  
**(قوله يس الخ)** عبارة للملقى قال فى الروضة يكتب إلى كل من له كتابا ويدفعه إلى صاحب مسئلة ويخفى  
 كل كتاب عن غير من دفعه إليه وغير من يعينه بالمعاشاة لتلاصق الشهود فى التزكى والشهود على  
 الجرح اه **(قوله وان لا يعلم من الاعلام)** **(قوله ويطلقون)** أى أصحاب المسائل اه - بعد **(قوله)**  
 وهم أى المراكز **(قوله الرسول الهم)** أى من الرضى **(قوله بعد السؤل الخ)** عبارة للملقى والروض  
 مع شرحه ثم ان عادليه الرسل يخرج من المراكز توفى عن الحكم وكم الجرح وقال للمدى وفى  
 الشهود وأعدوا البتة تعديل لم يحكم قولهم بل يشافعه أى القاضى المراكز المبعوث الهماء عندهم من حال  
 الشهود من جرح أو تعديل لأن الحكم يشافعه بشير المراكز الهم لئلا يفسد بذلك الغلط من شخص إلى آخر  
 اه **(قوله)** أى للقاضى اتقاؤ أى الجرح وقوله وتعديل عطف على جرح والواو بمعنى أو كغيره ما غيره  
**(قوله ثم هذا المراكز)** أى المذكور وفى قول المصنفم يشافعه أى أن كان له باله بهذا الذى هو الإشارة  
 لقرى بغيره اده المبعوث اليه وهو غير المراكز المذكور أو لا وصرح بهذا الاذرى وصرح به قول المصنف  
 بعد وقبل تكفى كتابه ومما ادخله الشارح قوله ان كان شاهد أصلا أى بان كان هو المختار لحال الشهود  
 بمصحة أو جوار أو غيرهما كما يأتى وقوله والأولى بان لم يقبل على أحوال الشهود إلا بغيره نحو جيرانهم  
 ولا ينافى ما تقرر قول الشارح أى المراكز هو أصحاب المسائل والمرسول المعقب قول المصنف شرطه  
 لانه لا يشترط فى الخلاف فى الحكم بقول المراكز أو السؤلين من الجيران ونحوهم كما أشار إليه الاذرى  
 وقد قرر والشهاب بن قاسم هذا المقام على غيره وهو جرد الوافقه شرح المتجس فليس ر وراجع ما فى  
 حاشيتنا زى ماى اه وشدى عبارة سم **(قوله ولا يشترط فى الأصل عز الخ)** وبحث كان ذلك من قبل  
 الشهادة على الشهادة لا بشكل بقوله الا فتوحه باطن من بعده لعبه أو جوار أو معاملة قديمة بخلاف  
 غير القدمين هذه الثلاثة فان هذه الثلاثة قد لا جرحه ما شئ هنا على أنه سابقاً أنه يفتى عنها أن يستغنى  
 عنه عدالتان من الخمر اه **(قوله والا)** الخوة ولو لوى عبارة التهاية والأقبل قوله وان لم يوجد شرط  
 قبول الشهادة على الشهادة كافة جمع للعاجلة اه **(قوله ولو لوى)** إلى المتن فى المتن (قول المتن وقيل تكفى  
 من غير حكم لكن تقدم عن المار ودى فى حاشى الصفحة الباقية خلافاً لغيره الجرح **(قوله)**  
 وهو لا يعلو عنون يعنون أصحاب المسائل كسب عليه هر هنا **(قوله ولا يشترط فى الأصل عز الجرح)**  
 الشهادة حيث كان ذلك من قبل الشهادة على الشهادة لا بشكل بقوله الا فتوحه باطن من بعده  
 لعبه أو جوار أو معاملة قد تختلف غير القدمين هذه الثلاثة فان هذه الثلاثة قد لا جرحه ما شئ  
 هنا على أنه سابقاً أيضاً أنه يفتى عنها أن يستغنى عن عدالتان من الخمر اه **(قوله وقال جمع لا يشترط)**  
 ذلك للعاجلة كسب عليه هر **(قوله ولو لوى صاحب المسئلة الحكم بالجرح والتعديل)** كفى  
 بقوله فى الخ بعد ان نقل الشك ان خلافاً أن الحكم بقول أصحاب المسائل أو بقول المراكز  
 قالوا القضا للروضة لو أنما قلت كلام أصحابه قد يقول ينبى أن لا يكون فى هذا خلافاً محقق بل ان  
 وفى صاحب المسئلة الجرح والتعديل فحكم القاضى مبنى على قوله فلا يفسد العدد لانه كما وان  
 أمره بالبحث عن شخصه وقضى على حال الشاهد وشهد بما وقف عليه فالحكم أقضى على قوله لكن يفسد  
 العدد لأنه شاهد وان أمره بغيره كمن ضاعوا بان يعلمه عندهما قهر رسول بعض والا فاعمل على

فادفع قول شارح لا يحسن  
 التعبير بالصحيح بل بالاصح  
 (وبعبارة أى المكتوب  
 من أى اثنين مع كل  
 نمطه تخفى عن الآخر  
 وسماه لانه سبب فى التزكية  
 فلا ينافى قول أسامة إلى  
 المراكز خلافاً لعرضه  
 وهو لا يعلو عنون يعنون  
 أصحاب المسائل لانهم  
 يعنون بسؤاله ومن  
 أن يكون بعضهم راوان  
 لا يعلم إلا بالآخر ويطلقون  
 على المراكز حقيقة وهم  
 الرسول الهم (ثم بعد  
 السؤل والبعث يشافعه  
 المراكز بما عنده من جرح  
 فبأنه اتقاؤ ويقول  
 وفى فى شهود وتعديل  
 فيعمل به ثم هذا المراكز  
 كان شاهد أصلاً فواضح  
 ولا يشترط فى الأصل عز  
 يجوز الشهادة على الشهادة  
 وقال جمع لا يشترط ذلك  
 صاحب السؤل وفى صاحب  
 المسئلة الحكم بالجرح  
 والتعديل كفى بقوله فيه  
 لانه كما (وقيل تكفى  
 كتابه) أى المراكز إلى  
 القاضى بخلافه

الخ) أي من غير مشافهة وهذا اختاره القاضي حسين وأصحابه وعليه عمل القضاة إلا أن من استثناهم  
 برؤية عمل العدالة اهـ معنى (قوله أو الأول الأذرى الخ) علوه الخفى (تنبه) من نصحين أو باب المسائل  
 ما يكفي الجرح والتعديل كفى أن ينهى إلى القاضي وحده فلا يصير العدول له ما كبر وكذا الأمر القاضي  
 صاحب المسئلة البحث فخص وشهدوا بمشركين يعتبر العدول له شاهد في أصل الزجر وشهدوا تأملت  
 كلام الأصحاب فقد تقول ينبغي أن لا يكون في خلاف محقق بل إن ولي صاحب المسئلة الجرح والتعديل  
 لحكم القاضي مبنى على قوله فلا يصير العدول له ما كبر أن أمره بالعيب فخصه وقضى على حال الشاهد  
 وشهده فالحكم أن يصح على قوله لكن يعتبر العدول له شاهد وإن أمره بمراجعة كبر وإن علمه  
 ما عندهما فهو رسول محض فخصه أو يشهدوا وكذا لو شهد على شهادته ملان شاهد الفرع لا يقبل مع  
 حضور الأصل انتهى وتقدم بذلك الخلاف في أن الحكم بقول المذكرين أو بقوله الأول في نفسه عن  
 الاكفرين أنه بقوله الأول وهو كالمشقة المتمد اهـ (قوله أي المذكر) الخ قوله ومثله في الخفى الآخر  
 وجهه إلى المثل والخوله نظيره ما في في النهاية (قوله والمرسل إليه) صوابه والمرسل إليه المثل من  
 غير الثلاثي لا يكون الا كذلك اهـ رشدي (قوله لتكن شاهد) قضيت عدم شهادة الأب بتعديل الابن  
 وعكس وهو الأصح اهـ معنى (قوله في كل ما يشترط الخ) أي من اسلام وتكليف وسوية وذكوره وعداؤه  
 وعدم عداوة في جرح وعدم سوية أو أو توفيق بتعديل اهـ زيادى (قوله ويحتمل) أي أن شرطه كشرط قاض  
 (قوله ويحتمل) أي المذكر في ذلك أي في اشتراط المعرفة (قوله فتقول بعضهم الخ) عبارة والنهاية تم ألقى الولد  
 بأن يكفيه أنه يشهد بأنه صالح الخ لا ينفرد بنوايهو. يتجه على عارفين صلاحهما الخ وما اعترض به من أنه لا يفتى  
 الشهادتين ما يعلم منه أنه الخ غير صحيح لان حقيقة الاطلاق أن يشهد بحلق الرضا لمصلحة قوله أنه صالح  
 لا ينفرد بنوايه فانه تفصيل لا إطلاق اهـ ومضاهى سم بما صرحوا أو قوله قد يقال أن لا يكون تفصيل لا إطلاقا  
 إذا صرح بما يقتضيه الصلاح مع أنه لم يصرح بذلك فليتأمل اهـ (قوله يجعل هذا) أي ما ساقى وقوله  
 والاول أي ما قاله البعض (قوله المذكرين خبره باطن) من إضافة العدول إلى مفعوله أي خبره باطن اهـ سم  
 أي كما أشأله الشارح بتقدير والمرسل إليه (قوله المذكرين خبره باطن من بعده الخ) والمعنى فيه أن أسباب  
 الفسق خفية غالباً فلا يمكن معرفتها زكراً على حال من تركه بشرط علم القاضي بأنه خير من باطن الحال لا  
 قولها ما فخصر أو يشهدوا وكذا لو شهد على شهادته ملان شهادة الفرع لا تقبل مع حضور الأصل انتهى قال  
 شيخنا الشهاب العرلى أقول وفي قوله ما حكم القاضي مبنى على قوله ما يفيد أن الثبوت ينقل في البلدان  
 فيرد عن الحكم الآن يعمل ذلك على ما إذا حكم نائب القاضي للذكور بالجرح والتعديل ثم خافه القاضي  
 ثم أوثب كلام الشجبين بحسبه الله نائب القاضي يشاقبه بالثبوت وان لم يحكموا بغيره في ذلك لأنه معينه  
 بخلاف القاضي المستقل ذكر ذلك النحاة عند الكلام على كتمان القاضي للقاضي اهـ قلت وبعبارة  
 الروض وشرحه هناك فصل وإن لم يحكم وأمسى سماع الخلة السابقة بل دعوى إلى خاص آخر مشافهة بهم  
 يجوز الحكم به على أن انهم سمعوا من أهلها كقول الفرع شهادة الأصل ولا يحكم بالفرع مع حضور الأصل  
 لا يجوز الحكم بذلك أو كما يفيد الحكم به حيث تكون السامعين القاضي بحيث تسمع فيه الشهادة على  
 الشاهد بخلاف الكتاب سماع الحكم يجوز ولو مع التردد بخلاف ما لو قال نائب سماع السبعة بعد دعوى  
 وأنهم إلى فعله فلا يشاء الجواز أي جواز حكمه من غير الجواز والنائب لا يسمع له نائب وهو يقتضى  
 الاعتداد بسامعها بخلاف سماع القاضي المستقل اهـ يلتزم به بعضهم أن الأشكال فيما ذكره  
 (قوله فتقول بعضهم يكفيه أن يشهد بأنه صالح الخ) أفتى بذلك شيخنا الشهاب العرلى (قوله يجعل على من  
 يعرف الخ) كتب عليه هو (قوله لكن سابقاً في الشهادتين الخ) غير صحيح لان حقيقة الاطلاق أن  
 يشهد بحلق الرضا لمصلحة قوله أنه صالح لا ينفرد بنوايه ودينه فانه تفصيل لا إطلاق شمره وأقول قد يقال إنما  
 يكون تفصيلاً لا إطلاقاً ما صرح بما يقتضيه الصلاح مع أنه لم يصرح بذلك فليتأمل سم (قوله أي

وأول الأذرى الخ الحساب  
 هذا الوجه بما يرجع إلى  
 المتمد (شرطه) أي المذكر  
 سواء صاحب المسئلة  
 والمرسل إليه (كشاهد)  
 في كل ما يشترط فيما يلزم  
 نصب الحكم بالتعديل  
 والجرح فشرطه كقاض  
 ومجمله ان لم يكن في واقعة  
 نخسة ولا فسكهم في  
 الاستقلال (مع معرفة)  
 المذكر لكل من (الجرح  
 والتعديل) وأصلهما  
 لا لا يجر عدولاً زكراً  
 فاستأذنه في ذلك الشاهد  
 بالزجر فتقول منهم بكفيه  
 أن يشهد بأنه صالح لا ينفرد  
 ودينه يجعل على من يعرف  
 صلاحهما الذي يجعل به  
 الرشد فيذهب الحاكم  
 نظيره ما في قوله على لكن  
 سابقاً في الشهادتين ما يعلم  
 منه أنه لا يفتى بشروط  
 الاطلاق ولون المواقف  
 لقاضي فيذهب سلطان  
 وظيفة الشاهد التفصيل  
 لا لا لاجل النظر في القاضي  
 وقد يجمع بعمل هذا على  
 ما إذا كان ثم احتمال يفرج  
 في ذلك الاطلاق والاول  
 على خلافه

(د) مع (نحوه) الرسول المأنيعة من (المن) من بعده (وجوز بعضهم رفع خبره على خبر شرطه (لصحة أو جواز) بكسر أو فتح  
من ضم (أو مفعلة) قد عرفت خبره على ما عرفت من قوله (أو جواز) تعرفه له وهو (أو جواز) بل ينزل وهو (أو جواز) الذين  
يستدل بهما على الخوارج أو يدفع عن السفر (١٦٠) الذي يستدل به على محكوم الاختلاف لا لعل است نفعه في قوله - ففي خبرهم

بذلك كليله الأثر  
القديم من قبل الثلاثة كان  
عرفه في أحد ما من نحو  
شهرين فلا يكتفي اتفاقاً على  
ما قاله الموردي ويضئ  
عن خبره ذلك أن تستفيض  
عنده عدالتين الخبر  
يباطن موافقاً ابن الزهراء  
فيها إذا تكررت ذلك على  
جميع مرة أخرى بحيث  
يخرج عن حد التواطؤ  
لأشهاد عدلين لا احتمال  
التواطؤ إلا أن شهد على  
شهادتهما وخرج من بعده  
من يجره على شرطه  
باطنه لا لشرائط تفسير  
المرج (والاصح اشتراط  
لفظاً - هادة) من الزك  
كيفية الشهادتين (د)  
الاصح (انه يكتفي) قول  
العارف بالسبب الجرح  
والتعديل أي الموافق  
مذهب المذهب القاضي  
فيهما نظير ما تقرر وبما  
(هو عدل) لانه أثبت  
العدالة التي هي المقصود  
(وقيل يزيد على ذلك) قول  
عن الأكثر لانه قد يكون  
عدلاً في شيء دون شيء يعني  
قد يظن صدق شيء دون  
شيء أخذ ما تقرر أن  
في القليل والكثير وأما  
اثبات حقيقة العدالة في

الصفحة (نحوه) بان من إضافة المصدر للمفعول أي خبره بان (قوله من بعده) صلة أو مفعول عن على  
غير من هي قتلها (قوله يعني عن خبره) ذلك أن تستفيض) كتب عليه حر (قوله وأحق ابن الزهراء  
الح) هذا الحق نقه ابن النقيب في مختصر الكفاية عن القاضي الحسين (قوله وخرج من بعده) من  
يجرحه هو ظاهر أن مروي الحلي بينهما (قوله فغير متصور) رتبة أي في شيء من قوله السابق ولا يصدق كون  
العدالة تختلف بل لأن كانت حكمة (قوله أي المصنف) يجب كرمب الجرح (اشكل على بعض الطلبة

صورتها في آخره فغير متصور عاوا فتر أن ذلك الذي ذكرته هو المراد من قوله (قوله من بعده) لانه  
لانه وان قال على يد بعض المصنفين يظن التلويح في صدق دون غيرهما فانه في الشرح أن قوله (قوله من بعده) من  
الشاهدين الآخر ولو عرفنا حكم المصنف باسم الشاهد ونسبوا مطلقاً تركت في شيء كالمجب (ويجب كرمب الجرح) مصرحاً  
كأن ولا يكون به فانه الصانع مع المسؤول به طرق خبره في الزيادة فصار مع ما رتب له ينبغي لهم السفر





مد الاستعلاء جداوله يمكن نظهر التزاهي كقبي جرد قوله صل وليس مراد بل لا عين ذكر كرمي تلك الفتان لم يعلم تاريخ الجرح والام  
 يجمع تلك الألا عين منضبط كذا يقدم التعديل ان أرخ كل من الشقين وكانت يستل التعديل متأخرة قال ان الصلاح ان علم العدل جرحه ولا  
 ففضل اعتدله على حله قبل الجرح قال (١٦٢) القاضي ولا تنقض الشهادة على موال القاضي لانه تسع فيه شهادة الحب تنقضه

هو ما ذكره الشارح بقوله الاتي وكذا يقدم الخ فيقيدها بما في الصلاح (قوله مد الاستعلاء) وهي سنة  
 اه عش (قوله تاريخ الجرح) أي حسب الجرح كذا (قوله هناك) أي كرمي تلك الفتان (قوله وكذا  
 يقدم الخ) ولو عدل الشاهد في واقعة ثم شهد في أخرى نطال بمنزلة من استبعد القاضي بآبته اده طلب  
 تعدله نانا لان طول الزمن يغير الاحوال بخلافه اذا لم يطول ولو عدل في ذلك قبل هل يعمل بذلك التعديل  
 المذكور في شهادة بالمال الكثير بناء على ان العدالة لا تنجز أولاً بناء على أنها تنجز وأنها تنجز قال ابن  
 أبي الميمون المشهور من الذهب الاولين قبل في حرمه ل في ألفه عنه الاذرى في قوله ولو عدل الشاهد  
 عند القاضي في غير محل ولا يتم العمل بشهادته اذا عاد الى محل ولا يه ادلس هذا قضاءه يعمل بل يستحق  
 لو سمع السنة تلخج ولا يه معنى وروى مع شرحه (قوله الشهادة) أي بالجرح اه عش (قوله  
 في) أي الجرح (قوله وضبطه) أي التعليل (قوله ويقل) أي قوله بخلافه في المقي (قوله قبل  
 الحكم) قد يشمل ما قبل أداء الشهادة فليراجع (قوله جرحه جعل بلايين سبب) مفهومه انطويين  
 السبب والشاهد وفيه نظر مع ما تقدمت عن ابن النقيب ان الجرح والتعديل لا يشتركان في ان تسب  
 الا ان يرد بقوله عدل الحسن فليراجع اه سم (قوله ويه من مراده الخ) لا يخالف امر عن الاسي  
 وغيره لان ذلك في عدلين فكثر (قوله في شهادة) الى قوله ولو قل لا رافع في النفس الا قوله ولا يلزم ما الى أن  
 يفرقهم والى الباقي في النهاية الا قوله ذلك بقوله الى عينه قال في علم بينة (قوله ومقابل الخ) علمه ما في تنبيه  
 كلامه يقتضي أن مقابل الاصح الاكتفاء بذلك في التعديل والقتل هو انما مضاه الاكتفاء في الحكم على  
 المدعي علمه ذلك لان الحق له وقد اعترف بعدالة اه (قوله اذا اربابهم) أو توهم ظلمهم لخصم  
 وجهان فهم وان لم يرتبهم ولا توهم ظلمهم فلا يفرقهم وان طلبه الخصم فترتهم لان في خصمهم  
 معنى وروى مع شرحه (قوله وفي المنتبة) عطف على قبل الحبسة (قوله والا) أي وان اتقى القصد  
 الا في سدر (قوله ان يفرقهم) تنازع في قوله ويسن ولا يلزم وقوله وجب (قوله كلامه) مع قوله ثم  
 يسأل الثاني لعل هنا مقابلة الاصل فيسأل الواحد ب نفسه ثم يسأل الخ عبارة المقي والروض مع شرحه  
 ويسأل كلامهم عن زمان تعمل الشهادة علما شوهر او ما ورد في أدلة وأعيانهم عن حضورهم في الشهود وعن  
 كتب شهادة معناه عبرة او مداد نحو ذلك يستدل على صدقهم ان اتقت كلمتهم والافق عن الحكم  
 واذا أمله أحدهم لم يدعه يرجع الى الباقي حتى يسألهم للآخر غيرهم بجوابه فان استوعان التفصيل  
 ورأى ان يظلمهم ويحذوهم: قور بشهادة الزور و ظلمهم وحظهم فان امر وأعلى شهادتهم ولم يضاوا  
 وجب عليه القضاء الخ (قوله والاوى كون ذلك قبل التزك) أي لا بعدها لانه ان طلع على عورة  
 استغنى عن الاستزكاه البعث عن سالمه أي معنى (قوله بذلك) أي نحو عدائه أو فسقه (قوله  
 ذلك وأقلمه أي أصحاب المسائل البعثة لبحث عن حال الشهود اثنان وقيل يجوز ان يكون واحد قال ابن  
 النقيب القولان يشيران على أن الجرح والتعديل يقع قولهم ام بقول المؤمنين الا صدقوا الجيران ظاهر  
 النص وقول الاسطرى ولا كثر من الاول وجهه القاضي أو الطيب وغيره فاقولهم اثنان لان الجرح  
 والتعديل لا يشترطونه ما أقر النورى الشيخ على ترجمه (قوله جرحه جعل بلايين سبب) مفهومه أنه  
 لو بين السبب والشاهد فني نظر مع ما في الحاشية الطاعن ان النقيب ان الجرح والتعديل لا يشتركان  
 اثنان الا ان يرد بقوله عدل الحسن فليراجع (قوله فان قال عدل فيما شهد به على) كتب عليه حر (قوله  
 لكن بقوله الاتي) سكت عنه حر (قوله ولهم ان لا يجوز) كتب عليه حر

أن التعديل كذلك  
 لسماعه فيه يضاوي قبل  
 قول الشاهد قبل الحكم  
 أنما قس أو يجوز وان لم  
 يذكر السبب بخلافه روافي  
 وغيره ثم يضاوي محله فيمن  
 لا يعد عادة عمله باسبب  
 الجرح وفي شرح مسلم  
 ينقض القاضي عن شاهد  
 جرحه عدل بلايين سبب  
 ويه أن مراده قد  
 التوفيق انقضى في  
 لعل القلاح ينضم فان لم  
 ينضم حكم لما ياتي به الامرة  
 لم يستبعد ما لا يستند  
 (والاصح أنه لا يكفي في  
 التعديل قول المدعي عليه  
 هو عدل وقد غلط في شهادته  
 تبلى لما من أن الاستزكاه  
 حقه تعالى ولو لا يجوز  
 الحكم بشهادة تفاقون  
 رضى الخصم ومقابلته  
 الاكتفاء بذلك في الحكم  
 عليه في التعديل لا قائل  
 به وقوله وقد غلط ليس  
 بشرط بل هو بيان لأن  
 انكلامه مع احقراته بعدالة  
 مستلزم لنسبته لفظا وان  
 لم يصرح به فان قال عدل  
 فيما شهد به على كان اقرا  
 منه هو يسن ولا يلزمه  
 وان طلب الخصم اذ التوب  
 فهم لكن بقوله الاتي  
 قبيل الحبسة وفي المنتبة

والاوجه ان يفرقهم ويسأل كذا يستقصي ثم يسأل الثاني قبل اجتماع الاربعة ويستقصي ويعمل بمخاطبة على  
 ف في  
 فتنوا الاوى كون ذلك قبل التزكاه ولهم ان لا يجوز من رافعه كذا القضاء ان وجد شر وطوعا لا جبر ولا يبعد ولو قل لا داعي في نفسه  
 أي بينة بغير عدلته أو فسقه وادى أنه كان جاهلا بذلك قبل قوله فيمنه على ما ذكره من جهة أنه بعد من طاعة الاستبصار فان علنا ملقوا

ثبوته فلا يتحقق عليه مراً آخر الظاهر أو العرج في أنه لا عين عليه وهذا يؤيد على ذلك البصير طبع يمكن الفرق بين التناقض هنا والظهور أنه  
نفي القاطع على العموم ثم أثبت بعضه في شخص واحد فاحتاج لبيان ثبوته في ذلك الأشخاص أو ما قام مقامه من غير تناقض لا يستلزم من كونه  
لأنهم يتولدوا على شيء واحد أو ما قولهم قد يكون يتولدوا عليها فلا فرق بينهما قد يكون عدو متلا وهو لا يتولدوا لهم شيء يتنقل أفراد  
للدي بان شاهده شر الجمر متلا وقت كذا فإن كان كنهه من بين الأعداء من سدا (١٦٣) والأقل ولولم يتناقله بوقا مثل المقر  
وحكم بما يقتضيه مقصده

في شخص الخ تنازع في المعلن (قوله لا يتناقل الخ) وهذا غير قول المناطقة أن الواجب على جازم يقتض  
السبب التاكيد (قوله لا يتناقل الخ) يتولد على شيء واحد فيبقى في كل سنة أو مجهول وور ويجوز بيان غاية  
الامر أنه علم في الأشخاص وهو قبل التخصيص له سم (قوله لا يتناقل الخ) أي بوقت الشرب (قوله ولولم يتناقل الخ)  
أي شاهد الأفراد (قوله توقف عن الحكم) هل ندبأ كالموقف من مقدمه قبل قول المتن والأصح الخ الخ أو  
وجوباً كالموقف من مقدمه عن الاستيغناء عنه وهذا هو الآخر بخلاف إجماع (قوله والأصح بطلان بيشه  
لأعداءه) لعل مقابله بطلان دعواه أي إضافة على محال الخصم مع شاهد لأن الفرض عندنا مطال الدعوى  
لا الطعن في البينة (قوله وأما العلم بالرضا) أي أن العلم بالرضا كالمقدم للمصنف من قولنا لا يثبت  
في آخرها قبل لا يثبت علم يعرف به بينة أو نفي أو نحو ذلك فكذلك البينة هنا يستعمل الخ صاحبين  
قوله ما يشاهده في هذه القضية نسباً له ع

باب القضاء على الغائب

(قوله المتن على الغائب) والحق القاضي حسين والقاضي إذا حضر المجلس فهو يقبل أن يسمع الحاكم  
البينة أو بعده وقبل الحكم فإنه يحكم عليه قطعه له معنى (قوله عن البلد) أي بقوله وإيسره في المسمى وإلى  
الفرع في النهاية الأقوله أي الأهل كما هو ظاهر وقوله ومثلهما الخ لم يرد له إلا ما عارضه وتوله إلا أن  
يقول وهو ممتنع وقوله وكذا تسمع الخ ولو كان (قوله عن البلد) أي فوق مسافة العدى كإثباته في أول الفصل  
الثاني (قوله بشرط) أي من التوازي والتفرع ونحوه (قوله وتواضع آخر) أي من قوله وسبب  
كلمته إلى الفصل الثاني له يجزى (قوله كإثباته) أي في الفصل الثاني (قوله ولتكنه) أي الذي عليه  
عش أي بعد حضوره رشدي (قوله توقف الخ) متعلق بطاعن في البينة وقوله بنحو أو امتناع بطاعن في  
الحق (قوله وليس له) أي الغائب إذا حضر (قوله عن كسبية الدعوى) أي الأولى له عش (قوله ومثلهما)  
أي الدعوى وكذا ضمير غير بها (قوله استغناءه) أي التفرير (قوله إليه) أي القاضي له عش (قوله  
أن حصلت) أي الدعوى سم وينبغي أن يكون محل التحويل ما لو تبرع القاضي بمكانها قسمه أم  
سدعمر (قوله ولأنه) أي قوله ويؤيد في الحق (قوله ولأن الخ) حقه على قوة العاجلة (قوله فهو الخ)  
الأولى ما يدل عليه بل أو (قوله والافتقار الخ) على ما في الحق ولو كان فتوى لقال إن كان في دعوى أو لا بأس عليه  
أو نحو ذلك بل قد خذى لأن الحق لا يقع للمطاع كذا استدلو به وقال المصنف في شرح مسلم  
لاصح الاستدلال به لأن باضيان كان حاضر الخ (قوله ورد الخ) وأيضا الملازمة في قولهم والافتقار الخ  
ممنوعة لتصور أن يكون فتوى ويقول خذى الخ كما قد أمد إلى له يجزى (قوله ذلك) أي الشكاية  
عن شح زوجها (قوله ويؤيد) أي ما في شرح مسلم (قوله واعترضه) أي قوله خلافاً لبقين في الحق إلا

(قوله لأنهم يتولدوا على شيء واحد) فمضى في كل سنة أو مجهول وور ويجوز بيان غاية الأمر أنه علم في  
الأشخاص وهو قبل التخصيص (قوله ولولم يتناقل الخ) أي بوقت الشرب (قوله ولولم يتناقل الخ) أي شاهد الأفراد  
(قوله ولولم يتناقل الخ) أي بوقت الشرب (قوله ولولم يتناقل الخ) أي شاهد الأفراد  
عليه م (قوله ولولم يتناقل الخ) أي بوقت الشرب (قوله ولولم يتناقل الخ) أي شاهد الأفراد  
باب القضاء على الغائب (قوله ثم إن حصلت) أي الدعوى

الاستظهار وإن كان في غير برهانها بعد على غير العلم استظهاراً لأن غيرهما العلم أن حصلت في الدعوى ما يدل على أنها  
على أنه علم على ما علمه من أنه في غير برهانها بعد على غير العلم استظهاراً لأن غيرهما العلم أن حصلت في الدعوى ما يدل على أنها  
والافتقار لأن أن تأسد في متلا وهو نفس مسلم كان حاضر آخر متلا ولا تستر لأن في الحق في كنهه كما لما حضرته عند ما يفتو  
على أنه علم مسلم فيها أن لا يسرق فقد كرت عندنا في يؤيد على ما لمالك ومحمد وأمر القاضي ثم قال لا بأس على السرق في أسرق



ذلك لا يحل جود الوديع وشهو البينة في جعلها عند القاذي بالظن عليه وشهو على نفسه بشو ذلك يستني بالظن عند جود الوديع  
فإنه ضرر لا مقدمة مفتر حيث أنه ولعل ما ذهب إلى على ما نظر البينة البينة من أن غنائمة كل مرسوم الجمع العصري على موثقة  
من ذلك ما إذا كان الغائب عين جارة في عمل القاضي الذي المدعى عنده وإن تكن (116) يبيله كما هو ظاهر وأما طائفة البينة على

أبو زرع (قوله ذلك) أي سماع العصري والينة بانه تحت يده يدين (قوله فاضبطها) أي الوديسة  
ويحمل البينة الظن أي البينة (قوله واشهد به) أي القاضي (قوله بشو ذلك) أي الوديسة (قوله  
باطنية الخ) البينة عين من (قوله ويستني) أي الفرع الخ (قوله من ذلك) أي قول المصنف فان قال  
هو مقر لم يسمع بيته (قوله وأراد) أي المدعي (قوله ليوفيه) أي القاضي يدينه أي من العين الحاضرة  
والتي كبر يتلو بل المال (قوله وكذا تسمع) يتلو قاله أفران بكذا لولي يدينه بقرارة هنا ممنوع عاينها  
(قوله ولو كان الخ) عطف على وكذا تسمع الخ فهو من مقول البينة كالمصرح للمضي عبرته ثالثها أي  
الصورة التي راعها البينة لو كان الغائب لا يقبل أقراره لم يسمع قوله فلا يسمع قوله هو مقر من سماع بينة  
المدعي وكذا القاضي يقر بدين معاملة بعد الجرح فانه لا يقبل في حق التهمة فلا يقر قول المدعي في غيبته  
مقران أقراره لا يؤثر وكذا قول هذا المارز يدل لعمر وفادعها عرفي غيبة أمقران أقراره لا يؤثر  
قاله ينصو ذلك في الرهن والنجابة وأم من تعرض لذلك اهـ (قوله وثيقها العليل عليه) أي العليل  
عليه كاشها كما علم على نفسه بشو ذلك عند (قوله حكم الخ) جواب لو المصدق قبل غائب الخ (قوله حكم  
بوجوب الحوالة) أي بعد دعوى المختار ولي تأمل الراديو جبال الحوالة اهـ سيجر ولعل المراد بلزوم  
الأداء إذا أقر بالدين (قوله لاجتماع الخ) عطف على بوجوب الحوالة يعني ولا يجوز أن الحكم بصفة الحوالة  
لعدم ثبوت حمل التصرف فهو دين لا يعل على المال طبعه أي الحاكم في حله أن يحكم بالتبوت ثم حصة  
الحوالة فليراجع (قوله اتصل به) أي الحاكم كم ثبوت غيره يعني ثبوت حمل التصرف عند الحاكم فصل  
لفظا غير ساطع من ظم التاسع (قوله بذلك) أي بشو ثبوت الحمل في خدمة المصلط (قوله وليس الخ) الأولى  
التعريض (قوله والاصح) أي قوله نفي في النهاية (قوله للثبوت أنه لا يلزم القاضي الخ) هو موقوف على الجزاء  
مع قطع النظر عن الشرط وانظر هل مثل ذلك ساطع اهـ وشي (قوله للثبوت نصب مسخر) وأجره يفيق أن  
تكون على الغائب لانه من صالحه على اهـ يجبري (قوله للثبوت شكر الخ) أي يقول ليس له طبع ما دعيه  
اهـ يجبري وقال عس و ينفق أن يؤدى في فائس كما على الغائب اهـ (قوله بمن يأتي) أي الصبي  
والجنون والبلب (قوله لانه) أي قوله خروجا في القضي (قوله وتول الأوزر) سبب حرى عليه الموضع والنهاية  
عبارة نعم سبب نفسه كالمصرح في الأوزر وغيره اهـ وقوله بعد حرى عليه لانه والفقسي عبارة قال  
أي في أصل الموضع ومقتضى هذا التوجيه أي لانه قد يكون مقررا له أنه لا يجوز وتصله لكن الذي ذكره  
العاصدي وغيره ان القاضي يخرج من النص وعدم تاتيه فتول الملقى أن نصه سبب قاله مستند  
يتوقفه اهـ (قوله فان قلت الخ) مؤذنا قول الأوزر (قوله يؤده) أي كون الخلاف خروجا (قوله  
على التمرد) أي المنع من الخوض وليس الشرع على لاخذ (قوله والخلاف القوي الخ) عطف على جملة  
مصرح الختلاف (قوله كيف هو) أي المردك (قوله نوع عاينة) وهو ان تكون البينة على انكار  
ما ذكر اهـ شيخ الاسلام (قوله في هذا) أي عدم لزوم نصب المخر (قوله فيمالي) أي ذو جواب مبين  
الاستظهار هذان التمرد على التعمد (قوله فيما لم يكن) أي قوله وظهر في القضي والقوله أي في

دينه ليوفيه من قسح  
البينة وان قال هو مقر قال  
البينة وكذا تسمع بيته  
لوقال أفران بكذا لولي  
يدينه بقرارة موثقة به غيره  
ولو كان بمن لا يقبل أقراره  
كسبه ومطس فيما لا يقبل  
أقراره ما قبله يؤثر قوله  
هو مقر في سماع البينة  
(وان أطلق) ولم تعرض  
لجود ولا أقرار (فلا يصح  
انها تسمع) لانه فلا يعلم  
جوده في غيبته ويحتاج إلى  
اثبات الحق فيحصل غيبته  
كسكوته (فرع) وغاب  
المال على اتصال بالحاكم  
وثيقها العليل عليه بآية  
قبل الحوالة حكم بوجوب  
الحوالة فلهذا خسر انكار  
دين المصل لا اجتماعها كالمو  
ظاهر لعدم ثبوت حمل  
الاصرف عنه إذا الصورة  
أنه اتصل به ثبوت غيره الذي  
لم ينضم إليه حكم أمناذا  
أصله به حكم غيره بذلك  
فحكم بالاصطوب ليس للمحال  
عليه لا تنكر (و) الاصح  
لانه لا يلزم القاضي نصب  
مسخر) فتح المصالحمة  
للشدة (ينكر عن الغائب)  
ومن الحق من ياتى لانه  
قد يكون مقررا يكون  
انكار المسخر كذا باتم لا

باس ينص بخروجه من خلافه أو جبهه وكذا غير محقق على أن الكذب قد يقتضي في مواضع وقول الأوزر يتسبب به فدان قلت مصرح  
التم توثيق خلافه يؤد بقول المطلب ان لم نصيب هو قياس الذم في العداوى إلى التمرد والخلاف القوي تسري عاينة مقتضى من حيث  
الشهر تنطق من ضمنه من حيث المردك كفه هو مقتضى حومة النص بكافة الرافعي لكن لا كان فيه في عاينة مقتضى باحتمال غير وما  
ذكره في المطلب ممنوع على التمرد والغائب ما هو في هذا وان اتمه فاعلم الخ (وجيب)

حيث انما يكن الغائب وكل  
حاضر ان كانت المعصية  
بدن أو عين أو سمعت  
أو أرواه كل أهل الغائب  
على مدنية حاضر فادى  
أرواه لاحتساب دعوىاته  
مكر عليه (أن يحلف بعد  
اليمين أو تصد بها) أن  
الحق في الصورة الأولى  
(ناشف ذمت) إلى الآن  
احتساب المعكوم عليه  
لأنه لو حضر ليعا دعى ما  
يبره ويشترط أن يقول  
مع ذلك وأنه يلزمه تسليمه  
إلى لانه قد يكون عليه ولا  
يلزمه إذا لم نجل أو غوى  
وظاهر كقوله البني أن  
هذا لا ينافي المعصية بعين  
بل يحلف فيها على ما يليق  
بها وكذا نحو الأرواء كقائ  
وأه لا بد أن يتعرض مع  
الشون وزود التسليم إلى  
أه لا يعلم أن في شهود كلما  
في الشهادتين وألنابة  
لغائب كقضى وعداوة  
وجهة بناء على الأصح أن  
لدى علم لو كان حاضرا  
وطلب تخليف المدعى على  
ذلك أجبس ولا يطل الحق  
بتأخير هذه اليمين ولا ترد  
بالدلائل البينة مكسلة  
لعمية وانغلى شرط الحكم  
ولو ثبت الحق وحلفتم  
نقل إلى حاكم آخر ليحكمه  
لنصب أعادتم إلى الأدب  
أما إذا كان وكيل حاضر

الحق في النهاية (قوله في هذا الركن الثاني) كل حاضر) سذكر محذور (قوله ان كانت المعصية) (الخ  
الأولى سواء كانت في كل النهاية (قوله كان في المالح) جوار ثلاثي والنهاية والغنى ولا تسمع للمعصية  
واليمين على الغائب بل يحلف على كل حال كنه على الفقهية ماها أو أرواه فاحمل من ذلك ولا آمن  
أن خرجت عليه علقين ويحمد القرض والأرواء ولا أحد حلفا لينة تسمع معنيها كسنة ذلك الحكم  
بل علم بصلان المعصية بذلك والين تسمع لأجل اللطيف الحلق في باب الملاح وطرف في ذلك أن  
يدعى انسان أن رب الدين له في حقه للمدعى عليه لين لم يجرى الوفاء بدعي أنه أرواه منه وأقبحه  
فتسمع للمعصية أي الذي عين الاستظهار بعد الينة أي وقبل فنية الحق اه معنى (قوله مكر عليه) أي على الأرواء (قول  
المتن في حقه) أي الذي عين الاستظهار بعد الينة أي وقبل فنية الحق اه معنى (قوله مكر عليه) أي على الأرواء (قول  
أي المعصية بدني (قوله ما يبره) أي كالأرواء والأرواه اه نهاية (قوله ويشترط المالح) ولا يشترط في عين  
الاستظهار الترض لسدق الشهود بخلاف اليمين مع الشاهد لكل الحنفية كالمسرح به في أصل الروضة  
اسنى ومعنى (قوله ان يقول المالح) هذا أقل ما يكفي والا كل على ما ذكروا في أصل الروضة أنه أرواه من الدين  
الذي يدعى مولانا شئ من ولا اعتراض عنه ولا استوفى ولا أحلف هو ولا أحد من جهة بل هو ثابت في ذمة  
المدعى عليه يلزمه إذا قوت قالو يجوز أن يتمر في حقه على ثبوت المال في ذمتهم وجوب تسليمه شئ اه  
معنى (قوله مع ذلك) أي ذكر الشون (قوله أو نحو) أي كالأرواه اه يجبري (قوله ان هذا) أي على المتن  
اه رشدي (قوله على ما يليق بها) أي كان يقول والعين باقية تحت يد يلزمه تسليمه إلى اه عيش عبارة  
سم كان يحلف في صورة ما تعلق الآتيان عقصم صوم من سيده وأنه اعتقاد قلنا بالتخفيف في ذلك على ما يأتي  
ه (قوله فهو الأرواء أي كالقواف) (قوله كقائ) أي في شرح ولو حضر المدعى عليه المالح (قوله وأنه لا بد المالح)  
عطف على ان هذا لا ينافي المالح (قوله لا بد ان يتعرض المالح) أي في الصورة الأولى (قوله أو بالنسبة للغائب)  
بمعنى يظهر التغير لا كقوله بالثاني فقط مع ان نفي العلم به لا يستلزم نفي العلم بالمطلق فلا يرى المالح ولو كان  
أولى فليأتمل اه سدع رقيه نظرا ذك لما قد عرف في مطلق الشهادة قد عرف في الشهادة فعين بل عاكس  
كل هو ظاهر ثم رأيت قال رشدي قوله مطلقا أو بالنسبة للغائب يظهر ما به يكتفي منه باحد خبرين والظاهر اه  
كذلك لا لزومهما كما يعلم بالتأمل اه (قوله على ذلك) أي في العلم بالقادر (قوله بتأخير هذه اليمين) أي  
عن اليوم الذي وقت في المعصية اه عيش (قوله ولا ترد بالرد) أي بان وجه على الغائب ووقف الامر  
إلى حضوره أو يطلب الاتمه إلى ما حكم به له لعقسه اه عيش (قوله وانغلى شرط الحكم) وفي القوت  
(فرع) إذا أوجبنا اليمين في الحكم على الغائب ونحوه فحكم بغير العلم قبل الخلف فقتنة كلام الجمهور اه  
لا يتقبل اليمين ركن فيه أو شرط المالح انتهى اه سم عبارة الغنى وأقبح قول المصنفان بحلفه بعد الينة  
أه لا يتخذ الحكم قبل الخلف وهو مقتضى كلام الأصحاب اه (قوله ولو ثبت الحق) أي أقامة الينة  
(قوله لنصب أعادتم) أي اليمين (قوله في الأوجه) وفي القوت (فرع) وكلف شرعا لم يلبد أن يرضى  
وأثبتوا كل على خاصي بل بالباع وحكم بما لم يصحتم تنفيذ ما كثرتم نقل الركن الثاني إلى المدعى  
وطلب من حاكم به تنفيذ فهل يتوقف تنفيذ الحكم على تخلف المالك أم في الشجر هو ان المرائي والشجر  
(قوله في الصورة الأولى) ويحلف في غيره بما تناسبه كان يحلف في صورة العتق الآتيان عقصم صوم من  
سيده أو أنه اعتقاد قلنا بالتخفيف في ذلك على ما يأتي (قوله لا تملك اليمين مكسلة المعصية ونحوها) شرط  
الحكم في القوت فرع إذا أوجبنا اليمين في الحكم على الغائب ونحوه فحكم قبل الخلف فقتنة كلام  
الجمهور أنه لا يتقبل اليمين ركن فيه أو شرط اه (قوله لنصب أعادتم) في القوت فرع وكلف شرعا لم يلبد  
يلد أن يرضى وأثبتوا كل على خاصي بل بالباع وحكم بما لم يصحتم تنفيذ ما كثرتم نقل الركن الثاني إلى المدعى  
الكاتب إلى المدعى وطلب من حاكم به تنفيذ فهل يتوقف تنفيذ الحكم على تخلف المالك أم في الشجر هو ان المرائي والشجر  
وهذان الذين المرائي والشجر نعم الدين الوفاء من معاصري المصنفين مستحق له لا يتوقف على تخلفان سلم

قول وتوقف الخلاف على طلبه وجهان فخصه كلامهما وتوقف على ما عنده من الرضا واستشكل في التوقيع به اذا كانه وكيل حاضر لم يكن فضله على غائب ولم يقبضين حزامه ونظر لان العصري انصرفت في نحو البين بالوكيل لا الوكيل فهو ضاه على غائب بالنسبة للبين ويؤيد ذلك قول البقاعي القاضي بسماع العصري على غائب وان ضرر وكيله وجود القضاة مشقة الحكم على ما عدا ما يقع عليه أى في الحقيقة أو بالنية البين فالجواب ان الدعوى ان سمعت على الوكيل فوجها الحكم بدون موكله الا بالنسبة للبين احتياطاً لحق الموكل وان لم تسمع على وجهاً الحكم الى الغائب من كل وجهين والبين وغيرها (تنبيه) علم كلام البقاعي ان القاضي فيمنه وكيل حاضر بخبر بين جماع العصري على الوكيل وسماعها على الغائب اذا وجدت شروط القضاء عليه ولا ينعين عدم ما عدا هذين لان كلاهما يتوصل به الى الحق فان لم توجد شروط القضاء على الغائب فالقضى يظهر وجوب سماعها على الوكيل حيث لا يضيع حق الموكل وسبق قوله ان الحق ثابت في نفسه ما لم يكن كذلك

نعم الذين وافقوا من جماعى العنقب بمسئله لا يتوقف على تخليف الموكل فان سلم ذلك عن منزلة امتنحى هو أمثله عن اطلاق الخلف وغيره لا قضاء على نائبه انتهى اه سم (قوله) هل يتوقف الخلف (الخ) على الرد النهائي فانه يتوقف الخلف على طلبه كما اقتضاه كلامهما واعتمادنا الرضا اه (قوله) توقفه على ما (الخ) أى من وقت الدعوى على الوكيل فان وقف على الموكل لم يتوقف على ذلك بانقضى الحاصل اه عش فان لم يسأل الوكيل البين حكم ولا يؤخره لسؤاله أى البين لعدم وجوب الخلف عند عدم سؤاله بآدى أى ما لم يكن سكونه لغيره ولا يعرفه لما حكم سلطان اه بحجوى ياتى في الشرح ما وافق (قوله) واعتمادنا الرضا (و) جزبه شرح بفتح أى والخفى اه سم (قوله) واستشكل في التوقيع الخ) على الرد النهائي وما استشكل به في التوقيع من انه الخ يمكن رد بان العصري الخ (قوله) ويؤيد ذلك أى ما اقتضاه كلامهما (قوله) والقضاة ما يقع الخ) مبتدأ وخبر (قوله) الا بالنسبة للبين (أى) أى طلبه الموكل كما هو الموافق لما تقدم انه قضية كلامهما اه سم (قوله) وان لم تسمع الخ) ظاهر هذا الكلام هو جماع العصري على الغائب وان لم تكن في وجوب كونه وعليه يخالف ما ياتى في هاشم الصفحة الثانية ان الدعوى على المبتلا تسمع الا في وجود رده ان حضر وأو بعضهم والفرق يمكن اه سم أقول بل التنبه الى ما صرح في حديثك (قوله) خبر بين جماع العصري على الوكيل الخ) وافق ذلك ما أتى به خشنا الشهاب الرضى انه لو حكم على غائب بخلافه وكيل حاضر تفذا الحكم اه اذ لو توقف الحكم على الدعوى على الوكيل اذا كان حاضر لم يصح مع حضوره عند الجهل به مدر اه سم (قوله) اذا وجد الخ) متعلق بقوله خبر الخ (قوله) ولا ينعين طلب الخ) فان ادعى على الغائب وجب عين الاستظهار بطلاناً وعلى الوكيل طلب الاطلاع بالوكيل كذا قال مدر ولو افقه قول الشرح السابق الا بالنسبة للبين اه سم ولعل الاصول قضية كلامهما الخ (قوله) ونخرج الى المتن في النهاية الا قوله أو بالقرار (قوله) ما لم يكن أى الحق كذلك أى بما يثبت في النية (قوله) وشهدت البينة (تنبيه) انظر ما وجه كونهما سبب مع ان الفرض وجود الدعوى ويمكن تصور براهين تشهد البينة بعد الدعوى من غير طوبوان كان الامر غير محتاج الى ذلك على ان كلام ابن الصلاح الذي نقله الاخرى وقاس عليه ما ياتى ليس فيه ذكر الدعوى اه ريدى (قوله) على اقرار الخ) ذكر اقرارها وفي التنبه الا تفعل بخلافها تقدم من عدم جماع البينة اذا قال هو مقر أو لا انصرف هذا على مسوغ السماع مع اقراره بما تقدم فليراجع ويحتمل ان وجها لجماع اقرارها بان غرض العبد الاستيلاء على نفسه والاستقلال به كما تقدم فليراجع ويحتمل ان وجها لجماع اقرارها بان غرض العبد الاستيلاء على نفسه والاستقلال به وكذا الزوجه وفرضه ردى نحو البيع الاستيلاء على البيع وان كنهم القاضي من ذلك فهو غرضه مدعى الذين اذا كان غرضه ان يوفيه القاضي من مال الغائب الحاضر حيث تسمع بينته وان قال هو مقر كما تقدم فليأمل اقسامه أقول ويؤيد ذلك انك لا تسمع منه بانما تقدم في الدعوى بغير الاقرار وبما عدا في الدعوى بالقرار وقد مر عن البقاعي وغيره قيل قول المصنف وان أطلق جماع بينة اقرار الغائب (قوله) على اقراره

ذلك عن منازعة تامة هو أمثله عن اطلاق الضم غير ملائمة فضله على غائب اه (قوله) وقضية كلامهما توقفه (له) جزبه في شرح التمس (قوله) الا بالنسبة للبين (أى) أى ان طلبه الوكيل كما هو الموافق لما تقدم انه قضية كلامهما (قوله) وان لم تسمع الخ) ظاهر هذا الكلام هو سماع العصري على الغائب وان لم تكن في وجوب كونه وعليه يتقارب ما ياتى في هاشم الصفحة الثانية ان الدعوى على المبتلا تسمع الا في وجود رده ان حضر وأو بعضهم والفرق يمكن (قوله) خبر بين جماع العصري على الوكيل الخ) وافق ذلك ما أتى به خشنا الشهاب الرضى انه لو حكم على الغائب بخلافه وكيل حاضر تفذا الحكم انتهى اذ لو توقف الحكم على الدعوى على الوكيل اذا كان حاضر لم يصح مع حضوره عند الجهل به ووجه عين الاستظهار بطلاناً وعلى الوكيل طلب الاطلاع بالوكيل كذا قال مدر ولو افقه قول الشرح السابق الا بالنسبة للبين (قوله) على اقرار الخ) انظر ذكر اقرارها وفي التنبه الا تفعل بخلافها تقدم من عدم جماع البينة اذا قال هو مقر أو لا انصرف هذا على مسوغ السماع مع اقراره بما تقدم فليراجع ويحتمل ان وجها لجماع اقرارها بان غرض العبد

كردعى عن عتقاً وأمرأة فلا على غائب بنهت البينة بحسب على اقراره







والفرق بينهما وبين ما في قولنا ظهر من قولنا كل الحي من البتد من مسترق لم يتوقف على طلبه الا ان حضر معه كل الغراموسكو وانما ان  
سكت عن طلبها لم يفسد من فعلها كما في قولنا غشي عليه مدتها ومن ذكر مسترق وتوقف ففرض طلبها بالعين كقوله لا تقصرهما  
(نوع) (فلا تحط عن الاستظهار (١٧٠) بله الماشي ولا تخم توقف طلبها من الجبل صحت لحواله ولا حجاج عنه فالحال هو اقل

الا حاد من وفوق في حيث  
لا يتعدى الحكم كثيرا الحاضر اهـ وكتبت له طمسها من غير ان يطلع اجمع اهـ سم (قوله والفرق بينه وبين  
ما في الخ) وهو ان الحق في هذه يتعلق بالتركي كقوله في الواو ثم كلف العين استقاطا لخصه خلافا لقوله  
فلا تفرق انصرف عن المعنى والجنون بالصلة له عش (قوله من ثم) أي من أجل الفرق (قوله لم يتوقف)  
أي الحلق (قوله سم) أي الواو ثم (قوله وسكو) أي الغرامة (قوله فان سكت) أي الواو ثم (قوله الغرامة)  
فما يظهر بل يمكن ان يجمعها بتأويل الجميع مثلا (قوله ففرض طلبها بالعين) اعتمدت صحتها الشهاب  
الرعي ما يحتمل القضي لاجل عين العين اهـ سم (قوله كيان) أي في الفصل الثاني (قوله بله الدان)  
أي على مدينة الغائب (قوله توقف طلبها من الجبل الخ) العمل سورة المسنة أن يدعى شخص ان دانته عمرا  
الغائب أجمع على مدس به زيد الغائب فقيم بينه وبين محله على الحال عليه الغائبين وبما التميز عليه  
فتمم يتوقف من غير ان الاستظهار في حضور الجبل وهذا التأخير لا يمنع صحتها لحواله لاجتماع البيئة والله  
أعلم (قوله طلبها من) أي من القاضي (قوله انه مفرغ على طريقه السبكي الخ) لعله بالنظر لولي الطفل  
لا لولي الغائب أيضا لقوله ولوا دى وكل الغائب الخ لكن طريقه السبكي لا يتيمم بصره فيها توقف  
العين الى الكمال كما صرح به ابن العماد اهـ سم (قوله وغيره) أي وافي غير العماد (قوله بانه لو سكت الخ)  
في الزم وضوحه أي والمغني وقول المحكوم عليه الموكل في الخصومة كنت عزت وكلي قبل قبل البيئة  
لا يجلل الحكم لان القاضي على الغائب ما في اختلاف المحكوم اهـ ان قال ذلك يجلل الحكم لان الغائب الغائب  
بالطائفة اهـ سم (قوله ما في الخ) أي فشرح وبجواب ان يحلف بعد البيعة الخ (قوله وصران  
القاضي) الى قوله وتناقض الخ لا يظهر وجهه فعلى ما في قوله فلو كان مستأنف وكان الانسان يؤثرو  
وذكر في شرح وادعائه على غائب الخ (قوله لم تدى سبق به) أي المالك (قوله أراهم) أي أو أقر  
بأرائهم انما يمتنع الاذوى (قوله لا احتمال له) أي الملت (قوله لغائب) الى قوله كما هو ظاهر في  
التيما يتوافق (قوله فيها) أي الموكل والمدي عليه (قوله فوسقا سافة العدوى) أي الغيبة فيها (قوله أو  
في غير ولا يتألف الخ) حكمه سم على فوق الخ حيث جعله من مقول البعض كالمظاهر انه معطوف  
على قوله المسافة الخ (قوله كيان) أي في الفصل الثاني فشرح وقيل مسافة القصر (قوله وصي) الى قوله  
قال الراعي في النهاية (قوله لم يحكم) الى قوله واقتضا من الصلاح في المغني (قوله بل يحكم بالبيئة) أي يعطى  
المال المدي به ان كان المدي عليه هناك مال أسنى ومنه وهل يحلف الموكل بعد حضوره فيمنظر وقضية  
ما في من المغني وم أضافه به بعد ظهور اجمع (قوله لان الوكيل لا يتصور الخ) عبرة للمغني لان الوكيل  
لا يحلف عن الاستظهار بحال لان الشخص لا يسبق بين غيره اهـ قال عش ماصيد وخمن ذلك ان  
الظاهر ولدي دينا لقوله على ميت وأعلم بذلك ينتم بحال في الاستظهار لانه لو حلف لانت حقا لغيره  
بينه وحله أخذ الماشي في قوله ويحلف لولي عين الاستظهار فيما يشر الخ انه لو كانت دعواه باع أو أقر  
بما سكت عليه سمه فظهر اجمع (قوله ففرض طلبها بالعين كيان) اعتمدت صحتها الشهاب الرعي  
ما يحتمل القضي لاجل عين العين اهـ سم (قوله كيان) أي في الفصل الثاني (قوله بله الدان)  
أي على مدينة الغائب (قوله توقف طلبها من الجبل الخ) العمل سورة المسنة أن يدعى شخص ان دانته عمرا  
الغائب أجمع على مدس به زيد الغائب فقيم بينه وبين محله على الحال عليه الغائبين وبما التميز عليه  
فتمم يتوقف من غير ان الاستظهار في حضور الجبل وهذا التأخير لا يمنع صحتها لحواله لاجتماع البيئة والله  
أعلم (قوله طلبها من) أي من القاضي (قوله انه مفرغ على طريقه السبكي الخ) لعله بالنظر لولي الطفل  
لا لولي الغائب أيضا لقوله ولوا دى وكل الغائب الخ لكن طريقه السبكي لا يتيمم بصره فيها توقف  
العين الى الكمال كما صرح به ابن العماد اهـ سم (قوله وغيره) أي وافي غير العماد (قوله بانه لو سكت الخ)  
في الزم وضوحه أي والمغني وقول المحكوم عليه الموكل في الخصومة كنت عزت وكلي قبل قبل البيئة

عن ابن بن غائب وطلل  
وعنده ومن من حيث  
الدين لحضر وكيل الغائب  
ودعى المغني الى القاضي  
وأثبت الدين والرهن وطلبا  
منه فلو فانه فوف من غنه  
وتوقف العين الى الحضور  
والباوع (قوله ان مفرغ  
على طريقه السبكي الآتية  
وغيره فلو سكت على غائب  
فبان انه وكيل بالبيئة  
الحكم فذ ووافضام  
أفغان البقيتي وصران  
القاضي لوباع مال غائب  
قدم وقال به قبل يبع  
الحاكم قدم المالك بخلاف  
مال باوع وكيله ثم ادعى  
سبق يبعه لايه من البيئة  
كما في النهاية لان ولاية  
الوكيل انحصار أقوى  
من ولاية الحاكم وتناقض  
كلام ابن الصلاح فغيره  
ادعى أن الملت أراهم أو أثبت  
بابه يتوالا وجهه أنه لا يمين  
بين الاستظهار هنا أيضا  
قال الاذوى الاحتمال انه  
كأن مكرها على الاراء أو  
الاقرا به (قوله وادى وكيل  
الغائب) أي الى سافة  
يجوز القضاء فاعلى  
الغائب كما هو ظاهر ثم ايت  
بعضهم صرح به فقال فيما

اذا ادعى وكيل غائب على غائب أو حاضر المراد بالبيئة فمافوق سافة العدوى أو غير ولا يتألف الخ وان قرئت  
كلياتي عن الموردي (على غائب) أو صبي أو جنين أو ميت وان لم يثبت المالك الاوجه فلا تخلف بل يحكم بالبيئة لان الوكيل  
لا يتصور حلفه على استقامته ولا على ان موكله يستقيم ولو وصفا الاموال في حضور الموكل لا تحذر انشاها لحقوقه بالكلية وانما ابن الصلاح  
فحين ادعى على ميت وأعلم به



(طرحه الذي طرحت عليه) بعد الحصري (١٧٦) طبع من وكيل أبيه يدعي عليه في الدعوى التي ادعى فيها ان له حق في  
 طرحة الذي عليه (الخ) الحصري في الفقه الذي عليه كتابه في الدعوى التي ادعى فيها ان له حق في طرحة الذي عليه  
 وكيل الذي القاب عاونته في طرحة الذي عليه (الخ) الحصري في الفقه الذي عليه كتابه في الدعوى التي ادعى فيها ان له حق في طرحة الذي عليه  
 المستحق ليس من فروع البلب له سم وان كان قولها ان حق الحاضر ابتداءً على وجهه وابطال  
 تكن من فروع البلب القاب عاونته في طرحة الذي عليه (الخ) الحصري في الفقه الذي عليه كتابه في الدعوى التي ادعى فيها ان له حق في طرحة الذي عليه  
 البلب ولا تلحق لولها قبلها وان اوصهم كالمستحق فقلدوا حصر اى كان الذي عليه ماضيا فادى عليه  
 وكيل شخص ثابت بحق واظم اليه فقلدوا وكيل الذي الخ (قوله بعد الحصري) الى قوله قال الراعي في  
 الفنى (قوله بعد الحصري) اى قوله ان المستحق عليه معنى (قوله اما الراعي) اى ماله على النهاية على نقي  
 ما ادعى له (قوله ثم يشهد الابراء) اى اعوانه ما ناه (قوله بعد) تا كيدش (قوله له لا يعلم الخ) اى على  
 به الخ (قوله لمصنف هذا الدعوى الخ) عاونته الفنى وانها فان قيل هذا مخالف لما سبق من ان وكيل  
 لا يملكه يجب باه لا يزعم من تخلفه مخالفة ثم لان تخلفه انما لم يسم جهته دعوى بخصه يقتضى  
 اعتراؤه اسقوط مطالبته لغير وجه اعترافه من الوكيل في الحصر ومختلف بين الاستعلاء وان سلمها  
 ان المال ثابت في حصة القاب والمستحقه فلا يتعين الوكيل اه (قوله يملكه كان) (فرع) لو قال  
 شخص لا ترأى وتوكل فلان القاب ولى عليه كنا وادى عليه ما ادعى فيه يتناكر الوكيل اذ قال لا أعلم  
 ان وكيل لم يتم عليه بنته وكذا لان الوكيل حتى فكيف تقام بنته قبل دعوا موافقه له وكيل واراد  
 ان لا يصام فاعلم نفسه وان لم يعلم ذلك فبني أن قوله لا أعلم ان وكيل ولا يقول له وكيل فيكون  
 مكذبا بيقينه قد تقوم عليه ما معنى وروى مع شرحه (قوله وقاس ذلك) اى قوله نعم تخلف الوكيل  
 ان القاضى يملكه اى يملكه الوكيل الذى يدعى على نحو القاب (قوله طلب قضا الخ) اى ادعى قوله السابق  
 فامر الطالب الخ (قوله فرع) الى الفنى فى الاسنى والى قوله وجزم ان الصلاح فى النهاية (قوله بكنى فدعوى  
 الوكيل الخ) اى سألها اه عس (قوله لا بعد ثبوته الوكيل) اى باليسر (قوله اوسيت) لعله  
 لا اوسيت شخص املنه وارث شخص نظامه وان لم يسمو المطالب كولى نحو المصطفى ولو ادعى كرى نحو المصطفى  
 هنا اه رشدى (قوله وحكمه) بانى حصره اه سم (قوله اودن ثابت على حاضر) يعنى باقرار  
 الحاضر له انما من كلامه فى أوائل كتاب الحصرى (قوله كنهه المن) يقال فكان الاتفاق عليه  
 أن لا يسلط على ما فى المن بل يملكه غاية فيه اه رشدى (قوله فليس له الدعوى اقم شاهدا الخ) فيه  
 اشار الى انه الدعوى لا فلهما يملكه قولهم والفظ لعمد الراى بيان ادب القضاء شيخ الاسلام ومنها  
 اى المائل الى ائمة ديننا على مستورادى ان لها على روجها مولى يدعى ذلك او لم يدعى ذلك او لم يدعى  
 حقا فغيره من مثل اليه كالمولى ولا وجه ديننا روجها فانها لا تسمع وان كان لو ثبت تخلفه من  
 الثقة انتهى يقتضى خلافه اه سم اقول وكذا يقتضى خلاف قول النهاية فليس له الدعوى لا تباينه اه  
 وقول السراج الا فمن الغرض آفة اومازكره فى الفنى الخ بل كلام فى أوائل كتاب الحصرى فيقول  
 المن وان كان كلف الاطلاق كالمصرى فى خلافه فى المن والفتاوى (قوله وجزم ان الصلاح) الى  
 المن هذا ضد ان حصر الوارث مع عدم دعوا محجوزا ايضا الدعوى الغرض وقيل ذلك يجوز دعواه ايضا  
 اذا كان غائبا او افسر الان ذلك لا يدخل حصره مع عدم دعواه فليس له وقد بحث مع مر فى ذلك فبلغ  
 ليس من فروع البلب (قوله اى الصنف ايضا حصر الذى عليه) عاونته الخ وشرحه واول حصر  
 القاب وقال الخ وحصله فالبس من فروع البلب (قوله وحكمه) بانى حصره (قوله ولا تباينه) كتب  
 عليه مر (قوله لا محمول) كتيب مر (قوله فليس له الدعوى ليقم شاهدا بخلافه) فيه  
 اشار الى انه الدعوى لا فلهما يملكه قولهم والفظ لعمد الراى بيان ادب القضاء شيخ الاسلام ومنها  
 اى المائل الى ائمة ديننا على مستورادى ان لها على روجها مولى يدعى ذلك او لم يدعى ذلك او لم يدعى  
 حقا فغيره من مثل اليه كالمولى ولا وجه ديننا روجها فانها لا تسمع وان كان لو ثبت تخلفه من  
 الثقة انتهى يقتضى خلافه اه سم اقول وكذا يقتضى خلاف قول النهاية فليس له الدعوى لا تباينه اه  
 وقول السراج الا فمن الغرض آفة اومازكره فى الفنى الخ بل كلام فى أوائل كتاب الحصرى فيقول  
 المن وان كان كلف الاطلاق كالمصرى فى خلافه فى المن والفتاوى (قوله وجزم ان الصلاح) الى  
 المن هذا ضد ان حصر الوارث مع عدم دعوا محجوزا ايضا الدعوى الغرض وقيل ذلك يجوز دعواه ايضا  
 اذا كان غائبا او افسر الان ذلك لا يدخل حصره مع عدم دعواه فليس له وقد بحث مع مر فى ذلك فبلغ

بأنه لم يثبت لأدلة أنه ولو لم يرد على الدعوى على غير الميت بعينه تحت مذهبهم بقرائه ولا حسن أئمة الذين يمتنعون به السكوت قال  
الفرزي وهو واضح ولا كروى في المنع أن الدعوى في الميت لم يثبت له القالب كالتبعية (١٧٢) ذكره وقوله خرج ففتح أقامته

القالب بينه بملكه صا  
مظرفه أو بمول على ما  
إذا أراد أن يدعى بغير  
شاهد أو بغيره (قوله  
الحاكم) إذا طلب الذي  
لأن الحاكم يقوم مقامه  
ولا يطلب به كغيره لأن  
الاصل بقاؤه لا بسببه  
بمجرد التوثيق لا ليس  
بحكم إمامة كغيره فيضرب  
فيما غير ما لو تبنى  
المتن ما إذا كان الحاضر  
يخبر على دفع مقابلة  
لقالب كزوجه حتى  
بصدائه الحال قبل الوفاة  
وبأنه يدعى بالمتن قبل  
التبعية وما إذا تعلق بالميت  
الحاضر حتى كتابته لم  
يقض عنه وعليه  
الحاكم الجرجاني المتري  
القالب حيث استحق  
ففيه ولا يوفى الدين منه  
وكذلك بغيره يمتنع  
القالب ذلك اليوم على  
الدين الذي عليه يطلب  
فماؤه ولو كان فهو  
مرهون وقد عرفت على  
الدين فلهذا يطلب  
الذي أجبر المدين على  
أخذ قسطه بغيره  
القائل لأن ما ولو  
بأنه فاضل ما تأسف منه  
قدم وأبطل الدين بآب  
إياه أو نحو ذلك شاهد  
بطل البيع على الأوجه

في هذا القول عن ابن الصلاح والسبب والفرز من جواز إقامته في الميت لا يثبت للصبي وقال  
لا فرق بين الميت والدين فلا يصح من الفرز أن يثبتوا عليه ما ثبت له إذا كان الحق من عين أو دين  
ناتجاً للفرز إلى الحاكم ولو يمتنع له سم أقوله كلام الشارح في أوائل كتاب الدعوى كالمصريح في  
موافقة ما نقله عن مرفر (قوله الدعوى) اسم مؤنزل (قوله له) خبر حلا جز الدعوى بالدين  
أيضاً بقره سم (قوله ولا حسن أئمة الذين يمتنعون به) أي أنما في (قوله إذا طلب) أي قوله ما إذا  
كان في النفس والحق قبل التوثيق في النهاية (قوله لأن الحاكم يقوم مقامه) أي القالب كمن حضر  
فامتنع اه معنى أي القالب (قوله ولا يطلب) أي الذي (قوله ولا يطلب) أي محترق قوله السابق وحكم  
به بشرطه اه سم (قوله ما إذا كان الحاضر) محترق قوله حاضر في (قوله واستثنى) أي محقق المتن  
(قوله الحاضر) أي المال الحاضر فقول مجرأ الذي خبر جري على غير ما نقله ولا الظاهر ويحتمل أن  
المراد الذي الحاضر وقوله حاضر على ما نقله وفيه معنى مقابلة استقام (قوله كزوجه حتى) أي فأنها  
ما مودع في مقابل الصداق وهو نفسها بان تسلمها الزوج اه سم (قوله قبل القبض) أي قبض  
المستقرى القالب المبيع (قوله حكاه) أي لعالم الحاضر وقوله عنه أي المبيع (قوله حيث  
استحق) أي استحق الباقى المال الحاضر الذي هو المبيع ويحتمل أن ضمه الضمير لجمع إلى المتن (قوله  
منه) أي من المال الحاضر المبيع (قوله ولو كان) أي المال الحاضر (قوله نحو موهون) أي كصبيان  
(قوله انتهى) أي أنه يستند بالبقي (قوله أول حكم) محترق قوله السابق وحكم به بشرطه اه سم  
عبارت لا يردى قوله أول حكم هذا لا يصح معه تفصيل المتن لأن الذي من جملتهم ما لم يحكم تأمل اه  
(قول القائل ما إذا كان) أي من سماعه وشاهد عينه يدينون عدالة الشاهد وأما أنه لم يحكم معنى  
(قوله لا يثبت له القالب) أي أن علم وقوله الشارح أو أن كل من يصلح له أن يصدق كما يأتي عن  
المتن (قوله المتن) أي المسمع (قوله) ويكتب في أنها تسمع عنه علة فثبت حدى بان لم يثبت على  
فإن كذا حكمه ولو هذا شرط بعد المسافة كما يأتي اه معنى (قوله خرج) أي علمه (قوله قد قال  
حكم بطله فظهر أنها لم يحكم المستند إلى العلم ولا فهو شاهد حيث لا يصلح ما في الدعوى يقول على الثاني  
وكلام السرخسي على الأول ما أتى بالبقي لأن علمه ما فاعلم فصل تأمل لأنه إنما يكون كالجنة  
بأنه لا يثبت له القالب آخر الأثر أي أنه لو كان القاضي لا يرضى إقامته فاضل تأمل هذا الأمر  
هل له الحكم بغيره فليتم اه سيدع ويمن كلام الشارح هنا مع كلامه لا في قبيل قول  
المتن والكتاب بالحكم الخ كالمصريح في لائحة الثاني وبصرح المتن والاشارة على أنها وقوله المصنف سماع  
بغيره كما هو اه قوله لا يثبت حتى عند بطله كتب قبضه به بموجب على الذي عليه أنه يجوز به  
صرح في العدة فقال لا يجوز وإن جاز في القضاة العلم لا يثبت به حكمه كالشاهد والشهادة لا تأتي  
بالكافة في مال السرخسي جواز دفعه في المكتوب بالسخط وذا القضاة بالعلم لأن إخباره عن  
علمه لم يوجب قيام الحلف فليكن كإخباره عن قيام الدية قال الأسوي وما في العدة من به صاحب الصر  
وحوى عليه ما في المتن وقال البقي الأصم المعند ما في السرخسي انتهى وهذا هو مقتضى كلام أصل  
الروضة وهذا قال شيخنا فافقه المصنف يعني ابن المتري عكس ما نقله كلام أصل الروضة والله سيق ظم

الفتحة انتهى يقتضى خلافه (قوله له) خبر حلا جز الدعوى بالدين أيضاً بقره (قوله ولا يطلب) محمرد  
(التبني الخ) محترق قوله السابق وحكم به بشرطه (قوله قبل الوفاة) فأنها ما مودع في مقابل  
الصداق وهو نفسها بان تسلمها الزوج (قوله أول حكم) محترق قوله السابق وحكم به بشرطه  
خلافاً لروايات (ولا) بكنه ما في (قوله أول حكم) فان حال الذي أتته الحال إلى القاضي بلد القالب أو أن كل من يصلح إلى الحاكم  
القضاء (أجله) وجوبه لو كان كان المكتوب في القاضي ضرر وتسلطه فلهذا (قوله المسمع) أي من شأن عدله إلى الحق المكتوب به إلى  
التي تدل به لا تحتاج إلى (الحكم) أي بمنزلة (الحق) وخرج من علمه لا يكتب به لا شاهد إلا أن لا تضاف



منفعة وظاهر أن المراد من جعله في موضع غير مخصص له من قبله لا يكرهه الكتاب المحققون على هذا جعل ما مع أنه  
 على الله عليهم كان يرسل كنه غير محتوم منقطع عنهم من قولهم لا يكرهه المحققون على هذا جعل ما مع أنه قد قرئ  
 خاتمة في موضع الكافي وإن ثبت اسم فهو اسم المكتوب باليد في باطنه وعنوانه (١٧٥) وقيل ختمه يقر وهو أوثق من غيره على  
 الشاهد من قولهم أنه قد كُتب

وأما في أي الكتاب (قوله إن المراد) أي من الكتب (قوله فاستمع منهم الخ) وأما كالأثر أو من كتاب  
 غير محتوم فوافي كشف أسرارهم ولما عتد بهم أسنى وصف (قوله ولو لم يكتبوا باليد) وإن لم يكتبوا باليد  
 الغائب كتب الكتاب مطلقاً كل من يلفظ من قضاة المسلمين فمن يلفظ به اه معنى (قوله وقيل ختمه)  
 إلى الفرع في النهاية والآخرة وفيه توقف إلى المتن وقوله ويجب أن يثبت (قوله وقيل  
 ختم الخ) عطف على جهة ويستحب الخ (قوله يقرأه) أي جواباً (قوله أو أن ما في معنى) أي حتى يثبت  
 لهم ما حكمه ولو لم يقرأه لآخر يسبق فلان على ما في هذه القضية وأما ما به من أن يثبت على ما في هذه  
 خطها وإن لم يثبت له لأنه يقر على نفسه الآخر ولو لم يقر على جميع خلاف القاضي فله غير من نفسه أيضاً  
 غيره اه ووضح مع شرحه بحدف (قوله نسخة أخرى الخ) من مو والكتاب بسم الله الرحمن الرحيم خبر  
 عاتق الله وأبائكم فلا تروا على فلان الغائب المقبر بحدف كذا الذي التلاني وأقام عليه شاهدان هما فلان  
 وفلان وقد عدلوا عندي وحلفت الذي وسكنته باليد الخسائي أنا كتابا الملقى ذلك فاجتنبنا هذين  
 بالكتاب فلا ترونا اه معنى ولو كان شاهد أي الشاهدان المكتوب (قوله فاستمع منهم الخ) والمكتوب باليد  
 يطلب وجوباً في كتيبة الشهود والمجلس للكتاب ولا يكتفي بتدليل الكتاب بهم لأنه قد يدل قبل أفعال الشاهدان  
 اه ووضح مع شرحه إذا التفت وإذا خلا الكتاب إلى بلد الغائب أتوجه إليه ليعض على ما فيه اه (قوله  
 ويدفع) أي شياً (قوله واستأجرنا الخ) عبارة النهاية وفي ذلك أي قولاً للزاد يشهدان على ما فيه  
 إلى اشتراط حضور الشاهدان المكتوب الحكم في وجهه أو اثبات غيبة الشاهدان الشرعية لا شاهدان  
 عليه وبه صرح الماد ودعى أتقى به السكروقتل عن قضية كلام الشيعين وقضاه بن الصلاح إلى عدم  
 اعتبار ذلك واعتداه أقوم أخرى فتعاهل بين لأن القاضي الخ وروى ابن التفتيز أن حال عيش قوله أو  
 اثبات غيبة الخ معتمد اه (قوله وهذا) أي قولاً بن الصلاح (قوله والخلاف الخ) أي أو رأيه (قوله فلان  
 ذلك) أي اثبات الكتاب الحكمي (قوله وسكت الخ) معطوف على عن المادودى الخ (قوله عليه) أي على  
 ما قاله المادودى من اشتراط حضور الشاهدان (قوله ما ذكر عن ابن الصلاح) أي من أنه لا يتوقف اثبات  
 الكتاب الحكمي على حضور الشاهدان الخ (قوله قبله عليه) أي على ما ذكر عن ابن الصلاح (قوله انتهى)  
 أي ما قبل (قوله ورد) أي قبلهم بأن القاضي انتهى إلى المبلغ (قوله وأما الحكمي) أي حكم القاضي  
 انتهى إليه (قوله فليس مناصح الخ) عبارة النهاية فليس ما هذا الخ فعمل قلنا ما قبلت ههنا من قول القاضي  
 (قول المتن عليه) أي على ما صدر من القاضي الكتابين الحكم والثبوت للمدعى من الحكم اه معنى (قوله  
 أن أنكر عاقبة الخ) عبارة المتن أن أنكر انصاف المحضر القاضي الحق المدعى عليه فلما عتد به الزيد  
 القاضي فثبت أن قاضي المستأجر (قوله على ذلك) أي أنه ليس المسمى في الكتاب ولا يكتفي المحض على نفي الزيد  
 كقول الشرح الصغير ثم أنجب بلا يرمى شي وأراد المحض عليه معنى وروى عن شرح (قوله وأما)  
 عبارة المتن عدم تسميته بالاسم اه (قول المتن وعلى المدعى يستأجر الخ) فإن لم تكن ينتزعت الخ من  
 المين حلف المدعى واثق اه أسنى (قوله يكتفي) أي الفرع على ما في المتن الآخرة أو عمله من تروى له من  
 وقوله ولو أشير الشرط إلى المتن وقوله بحث الأثر في المتن وقوله وإن حضر انصاف وقوله ولو في غير  
 منه روى العلامة إلى كنهه وقوله اه والحكم العلم إلى المتن وقوله لا الحكم موضعين وما أثبت عليه  
 (قوله يكتفي فيه العلامة الظاهرة) ولا يبالغ في البصيرة الاستدلال اه معنى (قول المتن المكتوب)

أني كتبت إلى فلان عاتق  
 ولا يكتفي أشهدكم أن هذا  
 خطي أو أن ما في معنى  
 ويدفع لهم نسخة أخرى  
 غير محتومة بتدليلها  
 ولو كان غافلاً وأعطى أوضاع  
 فالعبرتهم (و) بدو صولة  
 للمكتوب السوا حله  
 انهم خلافاً لقول ابن  
 الصلاح لا يتوقف اثبات  
 الكتاب الحكمي على  
 حضور الشاهدان ولا على  
 اثبات غيبة الشاهدان  
 ثم أثبت القول بما لو كان  
 غريب والخلاف قد صرح  
 المادودى لا بد من حضور  
 انصاف لأن ذلك شهادة  
 عليه وسكت عليه الروايات  
 وشعره وبه أتقى السبكي  
 وقوله غير من قضية كلام  
 الشيعين وابن الرضا وعتمد  
 أقوم أخرى فتعاهل بين  
 ما ذكر عن ابن الصلاح قبل  
 وعليه عمل الأئمة والقضاة  
 لأن القاضي انتهى إليه  
 مثلاً لما قبلت به الخ عند  
 الأول غير مبتدئ الحكم  
 وقطع الروايات بين  
 التفتيز لا يشترط فيه حضور  
 انصاف والقاضي عليه اه  
 وروى ابن التفتيز أن يكون  
 في الأحكام التمسك التي فرغ

منه أولاً الحكم هنا خلافاً لقوله تفتيز لأن الأول لمن يحكم فراض وان حكم ولم يكن معه مال المحكوم عليه في حكمه لم يفتقر إلى عدم  
 الحكم وعلى كل فليس هناك شخص تفتيزاً فراضاً حضور المحكوم وان كان هناك حكم أحاطاً لا شاهدان علمنا أن أنكر عاتق (فان قال قلت  
 النسخة في الكافي صدق) على ذلك لأن الأصل برائة المدعى ويكتفي فيه العلامة الظاهرة بما أخذ الزكوى من كلام الرافعي  
 (في هذا المكتوب ما هو موجود)

ثم ان كان معروفنا مع حكمه لم يلق (١٧٦) لا تكلم فان اقلها ذلك فخلت الحكم عليه من الحكم ان لم يكن هناك

مقلولة في الاصل والمقتضى  
او كان ولم يعاصره لان  
الظاهر انه الحكم عليه  
(وان كان) هناك من  
يشاؤه يعلم القاضي أو  
بينة وقد عاصر فلما جمع  
مقدمون وامكنته جعلت  
أى أو معاملة نوره أو  
اتلافه له ومانع  
الحكم أو قبله وقع الاشكال  
في رد الكتاب بما ياتي  
وان لم يمت (أخضر فان  
اعترف بالحق طولب بوزن  
القول) انصف الذي  
المقرر والافهم مقرر  
ويجب طلبه على الاول  
(والا) أى وان أنكروا  
(بعت) الكتاب باليد الى  
الكتاب) بما وقع من  
الاشكال (يلب من  
الشهود يادفعه فيميز  
ويكتبها) وبينها القاضي  
بلد الغائب (ثانيا) فإلم  
يعد من ارضه لا مرجح  
ينكشف الحال ويبحث  
البقيتي أنه لا بد من حكم  
فان بما كتب به من غير  
دعوى ولا حلف أو عوفة  
لان هذا من قبيل الحكم  
الاول فلا يحتاج لاستئناف  
حكم آخر (طوخز قاضي  
بلد الغائب) سأل المكتوب  
البوغيره (يلد الحاكم)  
ولأما عين الشرطة لكن  
بشرط أن يفحص الخلاص  
في الالام البتة بما ياتي  
الشهادة عند فشافه

هو بل رفع خبر ان له عش وبقين المقتضى ما يقبضه تحت اسم الاشارة وخبر ان معنونه عيا وتراشدى  
قوله المنان هذا المكتوب بالحق يجوز أن يكون هذا اسم المكتوب ببدل من عيا وتراشدى  
فلاشارة لمكتوبه ويجوز أن يكون هذا اسم المكتوب بمبتدا واسم خبر المبتدا والجملة من المبتدا والخبر  
خبر ان للاشارة لقتض الشهود عليه لكن قد يقال ان الاول هو الراد الثاني لفت هو عليه ما نكرو كونه  
الحكم عليه والنظر في ان هناك مثلكا أو لا القى ذكر المصنف بعد خلافه على الاعراب الثالث ظاههم  
شهودا على عينيه هو الذى كتب معنونه فلا نظر لا نكرو ولا يفتى وقد اقتصر الشيخ في حواشيه على  
الاعراب الثاني وقد علمت ما في قائله (قوله) ثم ان كان معروفا مع المالح وكذا اذا شهدوا على عينه  
القاضي الكاتب حكمه فيستوفى منه اه معنى (قوله حكمه) والمراد بالحكم ما يشمل تنفيذه ليشمل  
ما اذا كان التمس الحكم اه معبري (قوله) فان اقلها هذا (أى) تأم الذى البينة تان المكتوب في  
الكتاب اسم الذى على موبه فقال الغائب صحيح ما قامت به البينة لكن لست الحكم عليه بهذا الحق  
زمن الحكم بما قامت به البينة لم يلق لقوله ان لم يكن هناك شخص آخر مثلك الخ اه معنى (قوله) ولم  
يعاصره) أى الذى كلف في شرح التمس هنا وفي مفعول معاصر الا في حيل الروض مضعولهما الحكم  
عليه هو ظاهر من صريح الشارح والنهاية والمقتضى لكن عني شارحه بان الذى في قوله غيره الحكم اه (قوله)  
وامكنته جعلته) أى لو ملكا كونه ولا عبرة بخوارق العادات كالوادى على غائب جعله عليه أس  
اه عش (قوله) معاملة) أى الذى الحكمه وكذا ضمير موزن ومبطل وقوله أى المشاؤك  
واللام عني مع كعبه بالاسنى وكذا ضمير اتلافه (قول المنان) الشهود) أى شهدوا للحكم الكتاب (قوله)  
وقال (الام) أى وجوبه فانه حتى ينكشف الحال أى ولو طال التاذه اه عش (قوله) ويبحث البقيتي  
الخ) اعتمدته النهاية بغيره ولا بد من حكم بان كعبه البقيتي لكن بلا دعوى ولا حلف اه (قوله) بما  
كتبه) أى تأمنا (قوله) وفي موقته) وقفا للمقتضى بغيره وموقته كلام المصنف للاقتصا على كتابة العفة  
المبيرة من غير حكمه هو كذلك وان قال البقيتي لا بد من حكمه سأل على الموصوف بالصغار الاثنيون ولم  
يجتزأ دعوى وحلف اه ولقنا سم عبارة كثر الاستاذ ولا يشترط تجديدهم خلافا للبقيتي انتهت اه  
(قوله) المنان (طوخز قاضي الخ) المراد القاضي بالحقى الغوى وهو كل من يحصل منه الالتزام فمثل الشادان  
انحصر الامر في الالام باليد كائنا فكان الاول أن يعبر بما حكم الخ ليشمل ما حكمه البينة وقوله المكتوب  
باليد الاول كتاب الالام لا وقوله الالام أى أمير الشرطة اه معبري (قوله) المنان (يلد الحاكم) خرج به على  
استئنافه غير بل معاصره أخرجه بحكمه فليس له امضاؤا فاعدهل ولا يته اه معنى عبارة الروض مع شرحه  
فان شافه فاضا بيا بالحكم والتمس في غير محل ولا يتم بحكم الثاني وان كان في محل ولا يته لان اخباره في  
غير محل ولا يته كالمبطل بغيره اه (قوله) ولو أمين الشرطة) بضم فسكون واحدا الشرط كسر دوهم  
طائفة من أعوان الملوك اه قلموس (قوله) وشبهه) أى بقوله بحكمه اه معنى (قوله) فانه لا يقتضى  
الخ) هل يحل اذا لم يكن معاهيوت والاقتضى بها كاتقدم في الالام أو لا فرق ويرق بين الالام والشافهة  
اه سم أقول لظاهر التعليل لا في الشارح الا في الخبر والتاذه والفرقة عين المشافهة بالحكم والمشافهة  
بسماع البينة تنقضا انقوله في محل ولا يتسكمت بكذا يحصل السامع به علم بالحكم لانه صالح الا لا يشترط  
سماع الشهادة تان الاخبار به لا يحصل علم اذ لا يثبت فيه ان يثبت بسماع الشهادة فانتمس سماعها  
بمحل الولاية اه (قوله) فانه غير دلجبار كالشافهة الخ) عبارة بالاسنى ناعلى ان انهم سماعها مشافهة نقل  
(قوله) أو كان لم يعاصره الخ) مرع في شرح التمس يجعل فاعل معاصره مازد على (قوله) ويبحث البقيتي  
أنه لا بد من حكم فان بما كتب به الخ) عبارة كثر الاستاذ ولا يشترط تجديدهم خلافا للبقيتي انتهت (قوله)  
فانه لا يقتضى بها) هل يحل اذا لم يكن معاهيوت والاقتضى بها كاتقدم في الالام أو لا فرق ويرق بين الالام



و بخت تيسيد دعا بختين المطلب (ولو تالاه) كاتنين (في طرفي ولايته حسام) وقالة ان في حكمت بكذا (اخيه) ابي محمد وكذا اذا كان في بلد  
فانسان ولو تالاه وتيد وثاقه احدثه ملا حركه فبخت يوان لم يحضر المصلح (فان التصر) الثاني الكاتب (على جماعته كتب  
جميعته) على فلان (ووضع جماعته لعلمك عليه المكتوب اليك) (وسمها) وجو لو وضع في اسمها (ان لم يعدها) لعنت المكتوبه عن  
عالتها وبعدها حتى يحكم ما و بخت الاذرى تعين تديدها فاعلم اهلها في بلد (١٧٧) المكتوبه من يعرفها (والا بان عدها

لها كقول القرض عهدا الاصل فكذلك لا يحكم بالقرض حضور الامل لا يجوز الحكم بذلك ولو تضمنته لو غلب الشهود عن بلد القاضي لمساقتهم وقضاها الشهادة على الشهادة بل الحكم بذلك هو ظاهر اهـ (قوله) ويجب تقديره ما عجله بعلو شرف المنهج وتغلغلنا حله حيث تيسر منه ما عجله او اولى الابان ثابت او مرث فيقضى بما سمى اهـ يعبري ورعيه الانبي ما وافق (قوله) باق) أي قبل القرض (قوله) والقرض هل في حكمته بكذا) أي بخلافه قاله اني سمعت البيهقي بكذا أخذنا ما عجله من الفرق (قوله) ان ائمه ائمه الا ما بلغ من الشهادة والكاتب الاعتماد عليه أسي رضي (قوله) وشافعه أحدهما) أي سواء كان الاصل أو النائب اهـ عش (قوله) بحكمه) أي لا بأس باع البيهقي تأمرا فقال (قوله) ان لم يحضر الخصم هل هناك من قوله السابق واحضوا الخصم خلافا لقول ابن الصلاح الخ الفرق بين الانهام بالكتاب والشافعية أو كيف الحال اهـ سم آتولو بظواهر الفرق بان الفرض من احضار الخصم هناك وهو اثبات الكتاب الحكمي باقامة البيهقي عليه لا يتأخر ذلك الفرض هنا اذا قلنا هذا بالعلم وأما التخصيص الموقوف قول المصنف فان قال المستعصي الخ فظواهر ان نظيره يعبري هنا (قوله) ليصحب المكتوبة عن عدالتها) هل بشرط حضورها عنده اهـ سم آتولو صرح بمصداقهم عدم اشتراط (قوله) (ذلك) أي الجواز المذكور (قوله) اكفاه بتعديل الكاتب) أي من غير عادة تعديلها (تبيه) هو أظام الخصم يستعجل بالشهود قدمت على بيته التعديل و عمل ثلاثين الأيام ليعين يستأجر اذا استعمل له وكذا قول آخر اني أوقفت الحق واستعمل لاقامة الشهود قال امهالي حتى اذهب الي بلدهم وابصرهم فاني لا أتمكن من رحلهم اهنك أو قلني يستعجل دافعا لعل عمل بل يؤخذ الحق من خان أثبت حرا أو دفعه عرقا لمسلمي وروى مع شرح (قوله) ان كانت) أي انما لم يسمع عنه عدة أولا معنى (قوله) أو عن غير مدونة) مورد منع ان الكلام في القضاة على الغائب أن يدعى على حاضر فيستكر ويجوز المدعي عن البيهقي ورد المدعي عليه البيهقي على الذي ثم غاب قبل القضاة ثم قضى عليه بعد تظلمه من مر اهـ عش وفي العبري عن العتاني والملي منه (قوله) وجب بياها) لعل عمله اذا لم يعلم حال قاضي بلد الغائب أمالو علم وكان موافقا للقاضي الكاتب فلا يحتاج لما ذكر لكن الاقرب بما وُعد على لاقائه اهـ سديع (قوله) (تد) أي انه لم يحكمه بالعلم (قوله) وفيه فقرر لاختلاف العلماء الخ) محل تأمل لان قولهم ثم ان كانت شاهدا الخ السابق في غير دماع البيهقيين غير حكوما نحن فيه قد وقع في حكمه ومن المعلوم وقوع الخلاف فلا نظر في القول السابق لاختلاف الخ اهـ سديع وقامت عن الروض مع شرحه في هامش وبنى على حكمها صرح بعدم وجوب البيان في انهاء الحكم مطلقا اجمعا على الرشيدي وفقط ظاهر الفرق الواضح بينا الحكم الذي قد توارق به الخلاف وبين مجرد البيوت لأن يكون الخلاف لا حكمته عليه بحيث يجوز دفعه ظاهرا اجمعا (قوله) (الانفراد) أي بيته شهد على اقوال الغائب اهـ عش (قوله) بخومرض) الشهود كذبهم عن بلد القاضي أي بعد ادعاء الشهادة لمساقتهم وقضاها الشهادة على الشهادة اهـ أسي (قوله) (الاحضار) والحقه بقوله ذلك أي الانهام باع البيهقيين الحكم اهـ نهاية (قوله) (حضر الفرض) أي كان حاضر (قوله) (وكذا) ان غلب الخ

( ٢٢ - (شرواف و ان قلم) - عاشر )  
 المرض قبل الام و العرق في المسافة عاين القاضين لا يماين القاضى الهى و القرضه ( فرع ) فقال القاضى و ائمر و لو حضر القرضه  
 و استمع من يسمع ماله الفالب لواعده منه عند الطلب ساغ القاضى به قضاءه لان وان لم يكن المالى بجل ولا يتوكله ان يلب بجل ولا يات كما  
 ذكره الشافى السكونى القرضى فلا اختلاف ماله كان يرضى بجل ولا يملكه لان لكن ما تسمعنى و قد اذن

[illegible]

أى القرم هو كذا ضمير كان (قوله مستد) أى حسن كون كل من الملام والكمه (قوله الفو وتبين الخ) وهما حضور الما للثغرة في محل ولا به القاضي (قوله المقضي به) أى المقاردين شخص حاضر أو غائب في محل ولا به القاضي (قوله وغيره) الأولى التذكير (قوله قال الامام) تأييداً ووجهاً لعدم الفرق وسأنى رد مقوله ذلك أن قوله الخ (قوله كف بقضى الخ) أى بدنا على حاضر أو غائب في محل ولا يشترط فكاكه بقضى على من ليس بمحل ولا الخ) أى أنه أن القضاء على الغائب صادق على ما إذا كان المقضى به غائباً أيضاً (قوله ضم اليه) أى قضى عليه في عينه ليس الخ (قوله وعن هذا) أى من أجل عدم الفرق بين غيب المالك وغيب نفسه في جواز القضاء (قوله بقتا القضاء) متعلق بالعلمه (قوله في دائره الاطلاق) أى على بقاع الارض في دائره الاطلاق اهـ معنى هذا بيان لنفوذ حكمه في غير محل ولا يشترط وقوله وبقضى على أهل الهند ان لنفوذ حكمه على غير من في محل ولا يشترط وقوله اذا ساء القضاء على غائب أى بالمضى المتقدم أو خالفوه بالقضاء أى شخصاً من الغائب (قوله قال غيره) أى غير الامام (قوله بل ذلك) أى البيع المذكور (قوله أولى بالقضاء على غائب الخ) أى أولى بالجواز من القضاء الخ (قوله ذلك) أى القضاء على غائب عن محل ولا يشترط في غير الخ وقوله به أى يقع ذلك (قوله وتبين الرافى الخ) أى ويبيح مخرج التهاج كاسم (قوله انتهى) أى قول التبريد (قوله على هذا) أى الغالب (قوله يحمل قوله) أى الرافى (قوله فسأل الخ) متفرع على الموقوف فخط (قوله انتهى) أى قول الرافى (قوله فثبت الخ) متفرع على قوله ونزاعاً على هذا (قوله ان هذا) أى جواز بيع القاضي لمال الغير لقضاء دينه وان غاباً في غير محل ولا يشترط (قوله لا شاعق هذا) أى فمما لا يقولون بحد السلام (قوله وما يبعد) أى من قول الامام (قوله لانه) أى كلام من كلام الغزالي والكلام المذكور بعده (قوله عن محل ولا يشترط) لعله هو محط التفتي فخط (قوله يخالف غيره) أى بيع المالدونة بمحل ولا يشترط كان (قوله مطلقاً) أى وسأخرج كل من المال والخمس عن محل ولا به الحاكم التمسى أم لا (قوله ساءه قال ابن قاضي شعبة) لعل هذا خطأ وقلبا والاصل كما قال الخ أو قال ابن قاضي شعبة ساءه (قوله عنها) الأولى التذكير (قوله وخالف شخصاً الخ) هو واقف شخصنا الشهاب الرملى فانه مثل المعتد ان القاضي يبيع عن الغائب محقار ليس في محل ولا يشترط كما في شرح الروض وغيره أم لا كفى فتاوى شيخ الاسلام ذكر ما فاجله بأنه لا يصح أن يبيع القاضي عن الغائب محقاراً ليس في محل ولا يشترط اذ هو في كالمزول وما عارض في السؤال النسخ الروض أم لا رده انتهى اهـ سم (قوله ذلك) أى كلام السبكي والغزلي (قوله مطلقاً) أى سواء كان الما في محل ولا يشترط أم لا اهـ (قوله قال)

كل من المال والخصم في بيع رجل ولا يتولاها بعد اضافي كلام الفزاري وما بعده لانه ليس بقصمصر يحجب فيها معان محل اي  
ولا يتنه تعليم على ان الامه بخلاف غيره اوعلى ما اذا كان الخصم الغائب يحمل ولا يتولا الاول به وحمل كلام الرافعي المذكور وان ممنوعان  
الاذليل بصر حذلقه وقد اعتمد بعضهم كلام السبكي والفزاري على ما في نه القاضى القاضي بلد المال فهو زملطوقين بيعه فاعل فلا  
يجوز والان كان أحدهما حيا يحمل عليه فقال ما لم يمسكه قاله من تاتى شيئا وتوا باعته البيع اذا غاب هو وماله عن عمله ولا أى فيه مالى  
حاكم بلده فاعا وماله كذا كرا لا يتولا بغير موافق اذا غاب عنه قول بعضهم يجوز له اذا لم يحضره اخصوه ليعرض عليه وان  
تريد فكيف يبيع ماله فاعا عليه اهـ وما على به السهو وهو السهو اذا لم يؤمنين لا احضار والبيع وناف خفيته فتاوى به ذلك فبيع  
مالى من يحمل ولا يتسلفا قال كرز وراى ان يستعمل ولا يت

من هوها اه ولا شاهد بلا كمر لان العرب في التصرف في المال بقضي بلدهم ك (١٧٩) لا قضى له المال لانه تابع لامتلاك

بمخلافه ولا وجه فاما

مسئلة فاعتبرت بلدها غير

فصل في غيبة المحكوم

من مجلس القاضى

سواء كان يحمل ولاية ام

ولهذا اذنته في الترجمة

لمنابته لولا لفرق فيما بين

بين حضور المدعى عليه

وغيبته ادى عينا فانه

عن البلد ولولا غير محمل

لا يشعلى ماس (نؤمن

استبناها كقول وعبد

وفر من مصر وفان ولو

القاضى وحده ان حكم بعه

أو بالشهرة أو بقصد الاثر

(جمع) القاضى (يشتهر

الى ليست ذاهبة لبلد

العين كاس (وحكم بها)

على حاضر وغائب وكب

الى قاضى بلدها لئلا يسلم

للمدعى كما يسمع البينة

ويحكم على الغائب بغير

قال جمع صوابه معروفي

لان القاضية عند اجتماع

العاقل مع غيره تغلب

العاقل اه وتعتبرهم

بالصواب فيصير صواب بل

ذلك قد يحسن كانه قد

أى الشيخ كمد وج أى قبلا على فاضد وج الخ (قوله انتهى) أى قول الشيخ (قوله ولا شاهد بلا كمر

يعنى فكلام السبوق والفرى هو المتعد

فصل في غيبة المحكوم عن مجلس القاضى (قوله ولما اذنته في الترجمة) تأمل اه سم يعنى

ان المنابته تأخير عن قوله ولا فرق الخ علوة الخ وفى لافرق مسائل الفصل بين حضور المدعى عليه وغيبته

واما اذنته المنصف البى قطر الغيبة المحكوم عليه اه (قوله لمنابته) لا لاجبة اليه (قوله ولا

فرق) أى قوله على مامرى الخ وفى قوله المنابته شاهد على انه اقره ولو القاضى الى أو بالشهر وقوله

وزعم الى المعرفة وقوله فن عبر الى المنابته وقوله وفيما يد (قوله المنابته) أى وكانت فوق

مساخا للمدعى دليل ما بان اه يعبرى عن الاقرى والمطلب (قوله ولولا غير محمل ولاية) هذا المنصب

يقتضى رجوع هذا أيضا لقوله الا فى أو لا يؤمن الخ وعلى هذا فيمكن الفرق بين من يأتى عن المطلب

حيث قصد الشرح كونه فى محل ولا يتبعه لا قدر على استلزامه الس فيه بخلافه لان من له الولاية

يغتلبها على السماع المدعى وقيام البينة اه سم (قوله على مامرى) علوة انه كاس اه أى قوله أو بنى

الى يمكن ان حكم يستوفى الحق اه فان را ادا الحق هناك مثل العين الفاضل من محمل ولا يتبعه ما قدمه

ويحتمل أنه اذا حضر فى الفرع عن السبوق والفرى (قوله ولو القاضى وحده ان حكم بعه) فيسمع قول

المن سمع يشتمل على حراز لا يفتى لا قضائه مع الحكم بعه بسمع البينة يحكم بها فلتأمل اه سم (قوله

أو بالشهر الخ) متعلق بمر وفان فالصواب اسقاط أو قوله أو بخلاف الاول أى العقول الاولى اسقاطه بصورة

الغنى معرو فان بالشهر ثم قال ويعتمد المدعى فى دعوى العقول التى لم يشتهر حدوده الار بعلة تميز (تنبيه

محل ذكر حدوده كانه اذا لم يعلم ما قبلها والا كفى بما يعلم منها اه (قوله كاس) أى قبل قول المن والانهاء

ان يشهد الخ (قوله على حاضر وغائب) تأ كيد لقوله السابق ولا فرق فيما يأتى الخ (قوله المنابته) لا

أى المدعى به بعد ثبوت ذلك عنده اه معنى (قوله كاس) أى الحق كفى سمع فى الغنى (قوله ويحكم

بها (قوله فيمسم) أى على المدعى على الغائب اه معنى (قوله وزعم البلى الخ) فعل وفاعل (قوله

معروفي) أى بالتشبيه (قوله اكتشافه) أى فى العقار (قوله ورد) أى ما زعمه البلى (قوله بان المعرفة

في الخ) أقول ورد أيضا تسليم التقيد المذكور بان قوله ويعتمد الخ بيان لطريق معرفتنا العقار المذكور

فمعرو فان اه سم أى كاس بطلش الخ والرض غير نعم المن ثم العين المدعى الغائب عن البلدان

كانت مما عرف كالعقار المعروف ويعتمده ماذ كره بقوله فيعرفه المدعى كره العقول السكة والحدود

الاربعا الخ (قوله المعرفة) الخ قول المن والظاهر أنه يسلف فى معنى الاقوله واشترطت الى المن وقوله وقد

أشار الى المن (قوله وقد لا يفتى الخ) أى وهذا أقاد بقوله ويعتمد (قوله ولا يجوز الاقتصار على أقل

منها وقول روض الخ) لا يفتى ماقى هذا المنصب علوة انه كاس مع المن ويعتمد فى معرفة العقول حدوده

ذكر ما فاجل به لا يسمع ان يبيع القاضى عن الغائب علوة الس فى محل ولا يتأخر فيه كلفر ولو ما عرى

فى السؤال للشرح الر وضام أو فيه انتهى

فصل ادى عينا فانه (قوله اذنته فى الترجمة) تأمل (قوله ولولا غير محمل ولاية) هذا

المنصب يقتضى رجوع هذا أيضا لقوله الا فى أو لا يؤمن الخ وعلى هذا فيمكن الفرق بين من يأتى عن المطلب

حيث قصد الشرح كونه فى محل ولا يتبعه لا قدر على استلزامه الس فيه بخلافه لان من له الولاية

يغتلبها على السماع المدعى وقيام البينة اه سم (قوله على مامرى) علوة انه كاس اه أى قوله أو بنى

الى يمكن ان حكم يستوفى الحق اه فان را ادا الحق هناك مثل العين الفاضل من محمل ولا يتبعه ما قدمه

ويحتمل أنه اذا حضر فى الفرع عن السبوق والفرى (قوله ولو القاضى وحده ان حكم بعه) فيسمع قول

المن سمع يشتمل على حراز لا يفتى لا قضائه مع الحكم بعه بسمع البينة يحكم بها فلتأمل اه سم (قوله

أو بالشهر الخ) متعلق بمر وفان فالصواب اسقاط أو قوله أو بخلاف الاول أى العقول الاولى اسقاطه بصورة

الغنى معرو فان بالشهر ثم قال ويعتمد المدعى فى دعوى العقول التى لم يشتهر حدوده الار بعلة تميز (تنبيه

محل ذكر حدوده كانه اذا لم يعلم ما قبلها والا كفى بما يعلم منها اه (قوله كاس) أى قبل قول المن والانهاء

ان يشهد الخ (قوله على حاضر وغائب) تأ كيد لقوله السابق ولا فرق فيما يأتى الخ (قوله المنابته) لا

أى المدعى به بعد ثبوت ذلك عنده اه معنى (قوله كاس) أى الحق كفى سمع فى الغنى (قوله ويحكم

بها (قوله فيمسم) أى على المدعى على الغائب اه معنى (قوله وزعم البلى الخ) فعل وفاعل (قوله

معروفي) أى بالتشبيه (قوله اكتشافه) أى فى العقار (قوله ورد) أى ما زعمه البلى (قوله بان المعرفة

في الخ) أقول ورد أيضا تسليم التقيد المذكور بان قوله ويعتمد الخ بيان لطريق معرفتنا العقار المذكور

فمعرو فان اه سم أى كاس بطلش الخ والرض غير نعم المن ثم العين المدعى الغائب عن البلدان

كانت مما عرف كالعقار المعروف ويعتمده ماذ كره بقوله فيعرفه المدعى كره العقول السكة والحدود

الاربعا الخ (قوله المعرفة) الخ قول المن والظاهر أنه يسلف فى معنى الاقوله واشترطت الى المن وقوله وقد

أشار الى المن (قوله وقد لا يفتى الخ) أى وهذا أقاد بقوله ويعتمد (قوله ولا يجوز الاقتصار على أقل

منها وقول روض الخ) لا يفتى ماقى هذا المنصب علوة انه كاس مع المن ويعتمد فى معرفة العقول حدوده

ذكر ما فاجل به لا يسمع ان يبيع القاضى عن الغائب علوة الس فى محل ولا يتأخر فيه كلفر ولو ما عرى

فى السؤال للشرح الر وضام أو فيه انتهى

فصل ادى عينا فانه (قوله اذنته فى الترجمة) تأمل (قوله ولولا غير محمل ولاية) هذا

المنصب يقتضى رجوع هذا أيضا لقوله الا فى أو لا يؤمن الخ وعلى هذا فيمكن الفرق بين من يأتى عن المطلب

حيث قصد الشرح كونه فى محل ولا يتبعه لا قدر على استلزامه الس فيه بخلافه لان من له الولاية

يغتلبها على السماع المدعى وقيام البينة اه سم (قوله على مامرى) علوة انه كاس اه أى قوله أو بنى

الى يمكن ان حكم يستوفى الحق اه فان را ادا الحق هناك مثل العين الفاضل من محمل ولا يتبعه ما قدمه

ويحتمل أنه اذا حضر فى الفرع عن السبوق والفرى (قوله ولو القاضى وحده ان حكم بعه) فيسمع قول

المن سمع يشتمل على حراز لا يفتى لا قضائه مع الحكم بعه بسمع البينة يحكم بها فلتأمل اه سم (قوله

وبشروط أضاعه كرمه لمعكونه وجعله منها لا تمتحط لمعول التميز بدونه (أولا لا يؤمن اشتغالها كثيرا لمعرفته من هو الصيد واللوب  
(فالظاهر جماع المعصوم بالاعتماد (١٨٠) على الأوصاف أيضا لا على (الينة) عليه لأن الحقيقة هي والواجب اعتبارها في الحقيقة

الاربعين لم يعرف الإجماع المرفة فيلما تقديمه فقد عرف في الشهر تالغ وقد لا يحتاج لذكر حدوده  
الاربعين يكتفي بثلاثة أو أقل منها فقول الروض تالغ (قوله ويشترط أيضا الخ) هذا كما إذا توقف التعريف  
على الحدود فلو حصل التعريف باسم وضعه الأشار كما في غيرهما كذا الردود بمكة كني كجزءه  
المأخوذ في الدعوى وإن دعى أشعارا في يستأنذ كحدوده ما لي التميز بدونه لو عدل لأشعار وعلمها  
من الستة واثم يميز من غير هو الضابط التميز اه معنى (قوله ويكتفي) حتى لحظه اه سلطان (قوله  
وعلمها منها) أي هل هو في أولها أو آخرها أو وسطها اه معنى (قوله منها) أي البكة اه عن (قوله من  
نحو الصيد واللوب) أي من سائر النقول أو ألقاها فلا يكون الأما من الأشياء اما بالشهرة واما  
بالحدود كما اه رشدي ويغده بضقول الشارح الآتي كالقول اه بكاف القياس (قوله أيضا)  
أي كقول المعروف السابق اه سم (قوله ما يمكن الخ) أي كدعوى كحدف المضاف والباله لتصوير  
(قوله ذلك) أي المالفتر (قوله العقد) أي لصحة العقد (قوله كآخر على الخ) أي في الروض أو أصلها اه  
شرح التلويح (قوله مثلية كانت أو مستقومة) أي خالفها عن التي المستقومة اه بغيري (قوله يجوز على عين  
حاضر الخ) سابق أن الحاضرة يجب فيها ذكر الصفات وإن كانت مستقومة حال سم وكان وجه ذلك أن  
الحاضر بالبداهة سهل معرفة ما تفرط وصفه في المعصوم وإن كانت البينة لا تسمع الاعلى عنه ما إذا لم يكن  
معروفا انتهى أي فلا يحتاج لقوله الآتي وأما ستن المجلس لا للبداهة ما بخاضار ما يمكن لأن الكلام  
هنا في جماع الدعوى وما ياتي من تكليف الاضمار بالنسبة لاطمة تلحق به اه بغيري قال الغني وبذلك  
الجل ادفع قول بعضهم ان كلامهما هنا يحتاج للقاضي الدعوى وقال البقيني مع اعتمادا في الدعوى كلام  
المتن في غير البند أما هو فغيره فذكر الجنس والنوع والعصا والتكسر اه (قوله من غير الخ) تعرض  
لأن المقر في غيره وضع (قوله أي ما تلحق الخ) أي بغير مثلية أو مستقومة قلت الخ (قوله مع خطر الاشتباه  
الخ) أي شذوه اه بغيري (قوله والكانت الخ) أي معها قوله بها أي بسماع البينة (قوله أو دغيره)  
لعل المراد أنها ما يغيره موحي للمدعي اه رشدي (قوله تلحق به ما في الحكم عليه) أي في حيث  
القاضي المكتوب باليد على القاضي الكاتب ليطلب من الشهود زيادة تغيير لعين المدعي ما كان لم يحد زيادة  
على الصفات المكتوبة بقوله لا مخرج شيئا لخال عش وبغيري (قوله بالصفت الخ) عبارة الغني  
والنهاية إذا وجد بالصفت الخ (قوله وحيد الخ) لا موقع (قوله التي فاختاره أي للمدعي به ويشتم الخ) انظروا  
كان يتعدو بعنه كالعقد الغير المعروف أو يتغير كالشيء الثقيل أو يورث قلعه ضررا كالثلث في جدار  
وسألت الطلابة عن ذلك فقال لا يغيري فيما ذكر ما انتهى اه سم وقال مردودا عن عند القاضي بلد  
العين فظهر اه بغيري (قوله ويضم إلى القاضي الخ) ليس فيه فاصح عن ان البينة شارة أو واجب  
ولا عن محل مؤنة البعث اه سم وأما في التصاح لأصل اللام في البعث لقولهم ان مطلقا العلم  
ضرورية وأما ضم محل مؤنة البعث فمقتضى ما ياتي من قول الشرح كذا هو قول المصنف  
وحش أو جينا الاضمار الخ فضم ذلك (قوله التي لا تشهد على عنه) أي فائدة الشهادة الأولى نقل العين  
المذكورة اه رابى يوم (قوله ليصل اليقين) هو مرادف العلم وقرن بعضهم بينه ما فضل اليقين حكم  
العين الجازم الذي لا ينظر في المالك والعمد على هذا كان الأنسب لتصوير العلم اه عن (قوله انه  
لا يسلمه الأكثيل) زيادة لامع الا أنهم ان مقابل الاظهر يقول يسلمه بلا كقول وليس مرادا كما يسلم من  
العقار الذي كورة في عمر وفات (قوله اعتمادا على الأوصاف أيضا) أي كقول المعروف السابق فإخذ  
ويستأنظروا كان يتعدو بعنه كالعقد أو يتغير كالشيء الثقيل أو يورث قلعه ضررا كالثلث في جدار  
(قوله ويضمه) ليس فيه فاصح عن ان البعث جازر أو واجب ولا عن محل مؤنة البعث (قوله

عليها كالعقد (ويشتم الخ)  
وجوب (المدعي في الوصف)  
المثل بما يمكن الاستصا  
به ليصل التميز به الحاصل  
تأليها بذلك واشترطت بالمبالغة  
هنا دون السلم لانها تات  
تؤدي لعمد التواجد للمبالغة  
للعقد (ويذكر الرقعة)  
في المقصود وجوب أيضا  
لا يصير معلوما إلا بما  
ذكر قيمة التالى والمبالغة  
في وصف المقوم فتدوبان  
تأجر ما يليه هنا وقولهما  
في الدعوى يجب وصف  
العين بصفة السلم دون  
قيمتها مثلية كانت أو  
مستقومة يجوز على عين  
حاضرة بالبداهة احضارها  
بمجلس الحكم وقد أشار وا  
ذلك تبصيرهم هنا بالمبالغة  
في الوصف ثم وصف السلم  
من غير في البابين بصف  
السلم فتدوم (د) الاظهر  
(أه لا يحكم بها) أي بما  
قامت البينة عليه لان  
الحكم مع خطر الاشتباه  
والجهالة بعيدا للجهة  
تندفع بسماع البينة  
اعتمادا على مقلتها  
والكتابة بها كالأ (بل  
يكتب الى قاضي بلد المال  
بما شهد به) البينة تان  
أظهر انضم حلا عنا  
أخرى مشاركة لها يه أو  
بد غيره أشكال الحال نظير  
ما في في الحكم على مولان

لم يأت تدافع على القاضي المكتوب بما صفت في قهقهة الكان وحيد (فأخذ) من هو عند (ويضم الى القاضي) قوله  
(الكاتب يشهد على صفة) ليصل اليقين (د) لكن (لا يظهر أنه) لا (سالم المدعي) (الأكثيل)

ويظهر وجوب كونه نفسانياً في الطريق الفرضي لا حضورياً لعدم مقتضى طلبه (بند) (١٨١) احتياطاً لعدمى طمأنينة

الشهود طوبى ودفنهم  
الامة التي تحرم خلوها بها  
لا ترسل مع بل مع أمن  
معنى الرفقة وظهر أنه  
لا يحتاج هنا إلى نحو محرم  
أو أمراً بتمنع الخلفاء  
قبله لم يعد إلا بجهاب  
بان اعتزل ذلك يشق  
فروح فيمسوا عتقل  
الحضور من قضاة وبنين  
أن يجتمع على العين وأن  
يعقل فلا بد بمقتضى الحيوان  
يجتمع لازم لتلايدل بغيره  
(فان) ذهبه إلى القاضي  
الكاتب (شهدوا) عنده  
(بمنه كتب براعة الكفل)  
بعد تسمي الحكم وتسلم  
العين للمدى ولم ينع  
لازالان (والا) شهدوا  
بمنه (فعل) للمدى مؤنة  
(لرد) كذا ذهب لظهور تدينه  
وعليه مع ذلك أنه تارة  
المدة ان كانت منقطعة  
على ما على صاحبها بغير حق  
(أو) ادعى عينا بغير رقة  
لقاضي ولا مشورة الناس  
(غائب عن المجلس لابلد)  
قال لا يرى أو فر يستمن  
البلد وسهل آخرها  
وسقة البق المطلب فتدل  
الغائبة عن البلاصة  
العدوى أى وهى في محل  
ولاية القاضي كاتفي بالبلد  
لاشراً كما هو وجوب  
الاحضار (أمر) باحضار ما  
يمكن أى يشتر من غير  
تبر مشقة لا تحمل عادة  
يكون ظهر (احضار)

فيه إلا بمقابل الاظهر الخ اه عى على تفسى والاظهار أى المكسب باليه يسلم على الذى  
بعد ان يجتمع كماله ركنى ان المال هو الذى شهد به عند القاضي ويجب ان يكون تسليم  
بكفر بسند أى الذى يتسل لا يكتفى بسند بل بكتفه بيمينه (قوله وجوب كونه) أى  
الكفل (قوله بلما) ما وجد باعتباره للملاءة الآن وادها ما أتى به السفر له سم (قوله ولم يند)  
الخ بينه القاعل من الصدق ويحتمل انه ينطالع القول من التصديق (قوله لسان حاله) أى قوله ولما قبل  
في المفسى الاقوله وظهر الرو بسن أى وهى في محل ولاه القاضي وقوله من غير كبير مشتق إلى المتن  
وقوله ليدعى وقوله لتوصله إلى المتن (قوله لا ترسل مع) أى سم الذى (قوله بل مع أمن) فى الرفقة  
الخ وقرى بينه وبين الذى ولو أمنا حاشا اعتبر فصحوا أمراً بتمنعان للمدى من الطمع فيما ليس  
لغيره فالتهمته أقوى له سم (قوله وان يعقل فلا بد بمقتضى الحيوان) الاولى وعلى فلا بد بتجمل يعقل  
الحيوان عبارة الملقى والروض وشرح التهج ويسن أن يجتمع على العين من تسليمه لازم لتلايدل بما  
يتبعه السرى على الشهود فان كان وفقاً لحل عتقه فلا بد من علمه وفى العيرى قوله وقوله ليس بقيد  
وجاؤه لانهما جواهما (قوله بجم لازم) أى لا يمكن زوجه كنه فلا يكتفى بجمه بغيره اه يعبرى  
عن شفه العشاء و (قوله ذهبه) إلى القول بالاحضار فى النهاية الاقوله أى وهى في محل ولاه القاضي  
(قول المتربصين) أى على عين الذى به (قوله كذا ذهب) عبارة كذا الاستاذ ويجعل على الذى مؤنة الاحضار  
أضالته اه وعبارة شرح الروض عبق قوله فان شهدوا بيمينه احكمهم بالمعدى ولما انصافه  
الرجوع على الخصم مؤنة الاحضار اه وفيما مشاغل بان مؤنة الاحضار تؤخذ من الذى ثم ان ثبت العن  
رجع على الخصم ثم رأيت قول المصنف الآن فى آخر الفصل وحيث أوجبنا الحضور الخ اه سم (قوله  
لظهور تدينه) ولهذا كان معنى وأعليه كلك ما كان من الرفقة البندى اه معنى (قوله تارة المدة) أى  
مدتها لاوله اه معنى (قوله بغيره) وتامم سب كمرحور (قوله لا شراً كما هو وجوب بالاحضار)  
قد يقال ان وجوب بالاحضار حكم الأصل لا يلزم فكان الصواب في تيسر الاحضار (قول المتن) أمر بضم  
أوله أى أمر القاضي الخصم أمر العين بدينه اه معنى (قوله ليدعى) فثبت انه لا تسامح للصوى بالصفة  
لكن قالوا ركنى انهم فى الاتصال على سماع الشهادة بالمفتجور الصوى به مصر على البسط انتهى  
اه سم أقول وكذا مصر ذلك المفسى قتال عبق قول المتن ولا تسامح شهادة بصفة ما صلح غائبة عن  
مجلس الحكم وان سمعت للصوى اه (قول المتربصين) أى عليها اه معنى (قوله لتوصله الخ) قد  
يفى عن قوله الخ كفى الخصم القائب الخ عبارة النهاية لتيسر ذلك اه زاد الملقى والفرق بينه وبين  
الغائب عن البلاصة المسافة وكذا تالمشقة اه (قوله حيث) اشار إلى سماع الشهادة بالصفتى غير ذلك

ويظهر وجوب كونه نفسانياً في الطريق الفرضي لا حضورياً لعدم مقتضى طلبه (بند) (١٨١) احتياطاً لعدمى طمأنينة

الشهود طوبى ودفنهم  
الامة التي تحرم خلوها بها  
لا ترسل مع بل مع أمن  
معنى الرفقة وظهر أنه  
لا يحتاج هنا إلى نحو محرم  
أو أمراً بتمنع الخلفاء  
قبله لم يعد إلا بجهاب  
بان اعتزل ذلك يشق  
فروح فيمسوا عتقل  
الحضور من قضاة وبنين  
أن يجتمع على العين وأن  
يعقل فلا بد بمقتضى الحيوان  
يجتمع لازم لتلايدل بغيره  
(فان) ذهبه إلى القاضي  
الكاتب (شهدوا) عنده  
(بمنه كتب براعة الكفل)  
بعد تسمي الحكم وتسلم  
العين للمدى ولم ينع  
لازالان (والا) شهدوا  
بمنه (فعل) للمدى مؤنة  
(لرد) كذا ذهب لظهور تدينه  
وعليه مع ذلك أنه تارة  
المدة ان كانت منقطعة  
على ما على صاحبها بغير حق  
(أو) ادعى عينا بغير رقة  
لقاضي ولا مشورة الناس  
(غائب عن المجلس لابلد)  
قال لا يرى أو فر يستمن  
البلد وسهل آخرها  
وسقة البق المطلب فتدل  
الغائبة عن البلاصة  
العدوى أى وهى في محل  
ولاية القاضي كاتفي بالبلد  
لاشراً كما هو وجوب  
الاحضار (أمر) باحضار ما  
يمكن أى يشتر من غير  
تبر مشقة لا تحمل عادة  
يكون ظهر (احضار)



ولما قيل وشهدوا برأيه وقهرها فيما ينظر فما يما تتلقى أو أتاها لدعوى على عنه بعد وصفها يمكن وصفتها تتبع  
 السنة بالوصف بان شهدت بقرار الذي على به باعتبار على عن حقا كذا ومرة لا حوا على الذي عليها ثبت بالدعوى والاهمى ومرة  
 الرد على الذي كذا فوعلم مما تقرر ويقول الشهادة على الذين وان غابت عن الشهود هذا الفصل وزعم بعض معاصري أئمة وعلماء شراف  
 ملازمها الهامس الفصل الى الاداء اطلال اوزر عن قوله بملامحه أنه لم يأخذ ذلك (١٨٣) فيطلب بقوله أو الامل الذي خرج

عليما تأمل القترح وهل  
 يقول بذلك في كل مثل أو  
 ومترقوم قالوا الى لانك  
 فبما الشاهدان كان من  
 أهل الدين والعلية التامة  
 فبما شهدت او تشخصه  
 لها ولا يقاله من أن علمها  
 لا يقد يصلح بهما ميز  
 لها عن مشار كذا في وصفها  
 من قرأه وملازمها وان  
 لم يكن كذلك فينبى  
 القاضى أن يسأله فان  
 ذكره لا لزما من عمله  
 الى أدائها قيل وان قال  
 غابت عنى انكها لم تنبه  
 على فينبى القاضى ان عمله  
 على علمها بمشاهمه من جها  
 فان ميزها شتغل صدقه  
 وضبطه قال وهذا كما فرق  
 القاضى الشهود في رسة  
 فان لم يبرهن هو جباله  
 أمضى الحكم ولوم بقاء  
 الرسة والشاهدان  
 والقاضى أسيره فاذا دى  
 معرفة ما شهد به فهو مؤمن  
 على فان انهم سر الامر  
 كما ذكرنا من التشرى  
 ونظما للشهوده أو عليه  
 أو له مع مشاهمه ليعرفه  
 ضابط الشاهد اه وقوله  
 ينبى الاول والثانى يحتمل

المعرف والشهود اه (قوله وما نقل الخ) لاحاجة اليه من ما قبله اه وشدى (قوله لدعوى على  
 عينا الخ) قضيتا متناع الدعوى بالوصف لكن عبارة الرض وشرحه صرحا بغيرها اه سم وصنع  
 المتى ما صرح بذلك وفي كلام التها بغيرها اه (قوله نفسى وموتل على الذى) وليس علمها مرة  
 مثلها للخلوة كإبائى (قوله كإبائى) أى فى آخر هذا الفصل اه سم (قوله مما تقرر) أى بقوله فان  
 قالت البيهات الخ ويمكن وجوب عقول المصنف أمر بلسان الخ أيضا (قوله وان غابت عن الشهود) لا يفتى انه  
 يفتى بقصد هذا بغير المثليات ما على فلا يخفى انها لاتأتى الشهادة على عينا اذا احتاج الامر الى الاستماع  
 الملازمة المذكورة اه فغير خفى عن الشهود تبهم عليهم لعدم شى بها اه وشدى (قوله وزعم  
 بعض معاصري الخ) عبارة انها يتوهو كذلك خلا فى اشترط ملازمها الهامس الفصل الى الاداء اه (قوله  
 اطلال اوزر عتا الخ) خبر وزعم بعض الخ أقول يعمل كلام ذلك على المثليات بدفع الاعتراض لما رتقا  
 عن الرشدى (قوله فطالب الخ) أى البعض وكذا خبر وهل يقول (قوله فقال) أى اوزر عتا (قوله وان  
 لم يكن كذلك) أى من أهل الدين والعلية التامة (قوله وهذا) أى بما ذكر من الاختصاص في جعل ان الاشارة  
 لا لزما الثانى كإبائى بغيره كإبائى (قوله انتهى) أى كلام اوزر عتا (قوله ما يات الخ) أى من ان ان اشهر  
 ضبطه وحيات لم يزلوا مستمرين الى الزم (قوله المتروك اذا جبا احوا) أى الذى لا يتصل به  
 فقال أى الذى على اه معنى وفي العبرى هذا راجع للقائمين من البلد وعن المجلس يكتفى عليه العنان  
 ولا ينافيه قوله كلف الاحبار الوهم انه مخصوص بالقائمين من المجلس لان الذى لم يلف عن الرد أو أظم  
 الخ فطالب على الذى عليه بتكليف الاحبار اه (قوله عندى) الى الفصل فى النهاية الاقوله وقد صرح  
 الاحصاء الى وفي تناوى القتال (قوله غرم الخ) ظاهر انه يصدق فى دعوى الفيتة بغيره وقيد وقت ظهوره  
 بل قضية قوله الاتى على حسب ما هو جرح عسدى: هـ لما زاده اضاف كان ينبى ان يؤخذ فىقول  
 عقب قوله لان الاصل معه وغرم فى الاول فيما العين لليلة فلما راجع (قوله فيمتها) أى وقت طلبها  
 لا انتهى القيم فيما ينظر اه عـ (قوله فى المقوم) الخ قوله ونفتها فى المقى الاقوله وان قالت الى الملت  
 وقوله الاصع أو وقوله ثم كفى الى التت (قول المتأ وأظم ينة) عطف على نكل عبارة تالفى أو لم ينكل بل  
 أقام الذى يستحق انكاره بان العين الخ (قول التت كلف الاحبار) أى المدعى اه معنى (قوله  
 وجس عليه لا متناه من حق الزنا الخ) عبارة المقى وان امتنع ولم يدع لحس عليه أى الاحبار لانه  
 امتنع من حق واجب عليه اه (قوله ما يبين الخ) ظرف لحس عليه فكان الاتى بجاهه (قوله

الخ القصر كان أصوب (قوله وما نقل) أى من غير المعروف والمشهور (قوله لدعوى على عينا الخ)  
 قضيتا متناع الدعوى بالوصف لكن عبارة الرض وشرحه صرحا بغيرها اه سم وصنع  
 المتى ما صرح بذلك وفي كلام التها بغيرها اه (قوله نفسى وموتل على الذى) وليس علمها مرة  
 مثلها للخلوة كإبائى (قوله كإبائى) أى فى آخر هذا الفصل اه سم (قوله مما تقرر) أى بقوله فان  
 قالت البيهات الخ ويمكن وجوب عقول المصنف أمر بلسان الخ أيضا (قوله وان غابت عن الشهود) لا يفتى انه  
 يفتى بقصد هذا بغير المثليات ما على فلا يخفى انها لاتأتى الشهادة على عينا اذا احتاج الامر الى الاستماع  
 الملازمة المذكورة اه فغير خفى عن الشهود تبهم عليهم لعدم شى بها اه وشدى (قوله وزعم  
 بعض معاصري الخ) عبارة انها يتوهو كذلك خلا فى اشترط ملازمها الهامس الفصل الى الاداء اه (قوله  
 اطلال اوزر عتا الخ) خبر وزعم بعض الخ أقول يعمل كلام ذلك على المثليات بدفع الاعتراض لما رتقا  
 عن الرشدى (قوله فطالب الخ) أى البعض وكذا خبر وهل يقول (قوله فقال) أى اوزر عتا (قوله وان  
 لم يكن كذلك) أى من أهل الدين والعلية التامة (قوله وهذا) أى بما ذكر من الاختصاص في جعل ان الاشارة  
 لا لزما الثانى كإبائى بغيره كإبائى (قوله انتهى) أى كلام اوزر عتا (قوله ما يات الخ) أى من ان ان اشهر  
 ضبطه وحيات لم يزلوا مستمرين الى الزم (قوله المتروك اذا جبا احوا) أى الذى لا يتصل به  
 فقال أى الذى على اه معنى وفي العبرى هذا راجع للقائمين من البلد وعن المجلس يكتفى عليه العنان  
 ولا ينافيه قوله كلف الاحبار الوهم انه مخصوص بالقائمين من المجلس لان الذى لم يلف عن الرد أو أظم  
 الخ فطالب على الذى عليه بتكليف الاحبار اه (قوله عندى) الى الفصل فى النهاية الاقوله وقد صرح  
 الاحصاء الى وفي تناوى القتال (قوله غرم الخ) ظاهر انه يصدق فى دعوى الفيتة بغيره وقيد وقت ظهوره  
 بل قضية قوله الاتى على حسب ما هو جرح عسدى: هـ لما زاده اضاف كان ينبى ان يؤخذ فىقول  
 عقب قوله لان الاصل معه وغرم فى الاول فيما العين لليلة فلما راجع (قوله فيمتها) أى وقت طلبها  
 لا انتهى القيم فيما ينظر اه عـ (قوله فى المقوم) الخ قوله ونفتها فى المقى الاقوله وان قالت الى الملت  
 وقوله الاصع أو وقوله ثم كفى الى التت (قول المتأ وأظم ينة) عطف على نكل عبارة تالفى أو لم ينكل بل  
 أقام الذى يستحق انكاره بان العين الخ (قول التت كلف الاحبار) أى المدعى اه معنى (قوله  
 وجس عليه لا متناه من حق الزنا الخ) عبارة المقى وان امتنع ولم يدع لحس عليه أى الاحبار لانه  
 امتنع من حق واجب عليه اه (قوله ما يبين الخ) ظرف لحس عليه فكان الاتى بجاهه (قوله

الوجوب والذى يظهر ان انهما باقى قبل المستوفى المتعقبين التفضل التذليل وجوب فاروقا لبدن أخرى (قوله اذا جبا احوا  
 فقال) عندى عين هذا المتعلق كنهاناً بغيره فيمتها (قوله أو ليس يدعى عين من هذا المتعقبين) على حسب ما راجع لان الاصل معه  
 (ثم) بعد ذلك الذى على (المدعى دعوى القيمة) فى المقوم والمثل فى المثل لا احتمال له لك (فان نسى) الذى عليه من العين (خلف  
 الذى أو أظم ينة) بان العين الموصوفة كانت يمدحون قالت لايهم أنه لم يكن المدعى (كلف الاحبار) لشهد الشهود على عنه كإبائى (وجس  
 عليه) لامتناع من حق الزنا من غير عدا له (فيسمى ولا يلقى الا بالسلطان) الموصوفة (أو دعوى تلف له) مع الخلف عليه.

وحديثنا نحن القصة والمثل وقيل (١٨٤) دعوا للثقة وان نقض قوله الاول بغير روث ثم بحث الاذرى اهلوا اضاف الثقة الى

جهة ظاهرة طوب  
بينهم ما يحلف على الثقة  
بما كلو ديع (ولو شك  
السدى هل تلت العن  
فدى قيمة أم) الاصح  
أو (لا يصدقها) الغصب  
منى كذا فان بقى لم يرد  
والا فتمت في المقوم وسته  
في المثل (سمعت دعوا)  
وان كانت مقدرة الصاحبة  
ثم ان أثر يشي كذا والا  
حلف أنه لا يلزمه دالعين  
ولا بدله وان نكل حلف  
الذى كادى على الاوجه  
(وقيل) لا تسمع دعواه  
لشرد (بل يصح) أى  
العين (ويحلف عليها) ثم  
يدى التينة ان تقوم والا  
فائل (ويجران) أى  
الوجهات (فمن دفع ثوبه  
للالا يبيع لمحمد وشك  
هل باعه فطلب الثمن أم  
أثمنه يطلب) قيمته أم  
هو باق فطلبه فعلى الاول  
الاصح تسمع دعواه بمجرد  
بين هذه الثلاثة قدعى ان  
عليه رده أو غناه بابه  
وأخذ أو قيمته أم أثمنه  
ويحلف الخصم بخلافه  
أنه لا يلزمه تسليم الثوب  
ولأنه ولا قيمة فان رده  
حلف السدى كادى ثم  
يكلف الذى على البيان  
ويحلف ان ادعى الثقة  
فان رد حلف السدى أنه  
لا يبيع الثقة ثم يحلف  
(وحيث أو جينا الاضمار

فإن نحن ما التفتنا إلخ) أى بعد دعواها وانما بطريقه كعلوم علم اه سم (قوله وان نقض قوله الاول) لان  
دعوا الثقة شاقا انكروا ولا وقد كبر نقض لتأويل المعنى بالقول وبتمثل ان الخصم المدي عليه فلا  
تاويل (قوله بغير روث) لاهلوم قبل قوله لخلط عليه الحس معنى وشرح المنهج (قوله اولا اضاف الثقة  
إلخ) أى خلا دعوا الملقى دعوى الثقة وأسندها الى جهة متخفة كسر قفلا لطلب بالينة اه معنى (قول  
المن ولو شك المدي) على من خصصه عن أى تردد ان تبارى عنده الطرفان أو رج أحدهما وقوله  
فدعها أى العن تشبهها لقال أى فى معنى دعواه اه معنى (قوله ثم ان أثر يشي إلخ) عبارة الصيرى من  
سلطان وجهتنا دفعه العن فقال أو غير هاتيك والقول قول المدي عليه فغيره سواء كان غنا أو دلا لانه  
غلام اه (قوله كادى) أى على التردد معنى فلا مشروط التعيين فى حلفه سم (قوله على الاوجه) أى  
بكل شى الروض أى للمضى اه سم ويجوز ان تانها كعلوم معنى كلامهم اه (قول المن أم اتلفه)  
أى أو تلف فيه يتصور كلفى عن عش (قوله تسمع دعوا) مستوردة بين هذه الثلاثة إلخ) قال البقنى وقد  
يكون الدلال باعه موقوف الثمن أو الثوب فيه فلا يتحقق تعينه فلو يكون باعوم وسلم لم يقض  
الثمن والمعنى المذكور وليس عليه ذلك والقاضى انما يسمع الدعوى للتردد حيث اقتضت الاثرام على  
كل وجه فلو أتى ببعض الاحتمالات لم يسمعها الحاكم فان فيها الاما للاثرام قالهم أرمن ترضى لذلك اه  
معنى وفى الصيرى عقد كزته عن مر مائه لأن يقال بمحدها ما دغلب بافختها أو غيرها وان لم  
يقصر اه (قوله ان اتلفه) أى أو تلف فيه بلا تقصير اه عش (قوله كادى) أى على التردد كاس  
معنى وأضى (قوله ثم يكلف إلخ) اراجع لسعة الغصب ايضا (قوله ويحلف ان ادعى إلخ) أى ويقبل ان يبين  
غيره اه عش (قوله الثقة) لعل المراد به التلف بلا تقصير فراجع (قوله ثم يحلفه) لعل المعنى يحلف  
الذى عليه لاجل تسليم العن أو بدله ثم اذا سطر على دعوى التلف فلم يرضى من بقاء الثوب أو يبيع فله  
بستاد الحس أو لا ان نظن بقرائن أحواله صدقها أو يجر (قوله المن وحيث أو جينا الاضمار) أى  
أو جينا على الذى عليه ما حذر المدي فاحضره وقوله ثم أتى أى الاضمار اه معنى (قوله المن ومونة تارد  
إلخ) قال الزركشى خصصه لمونة تارد فاصرفه ولهذا قال الرازى حيث بحث بعضه لقاضى المكتوب البالى دار  
الكاتب ولم يثبت المدي فله على ما هو موضع وقوله ويستر عليه مونة الاضمار ان تجعلها من عنده  
وظاهره شموله لثقة العدا انما قال من المطلب وظهر أن المراد بها ما زاد سبب السفر على لا يدرج فيه  
الثقة فالواجب بسبب الما إلخ انتهى اه سم (قوله أو حث من مثل منافع إلخ) فلا تلتفت أو حث من كان كانت  
مدة الحضور والرد شهر فبمنعته فى أحد عشر وفى الآخر عشرة فله يجب عليه ثلاثون اه  
عش (قوله لا المجلس قضاء) لان مثل ذلك يسامحه فوقع المجلس القاضى ومراعاة للمصلحة فى قول المشايخ  
مع هذا روى بالضرر على خلاف القاضى من الملبودى ليعب خصم أو حث منعته وان أحضر من غير اليد  
لم يثبت له ولا منعتا لحر لا تعين بالقوات اه انتهى عبارة البقنى عن سم من مر وظاهر كلام  
الشيخين انه لا أثر للحضر من البلدان انما سم الملبودى يجب للحضر من نزل جهوا وان ثبت المسافة  
وان خالف بعض المتأخرين والكلام فيمثلة أجرة أموالهم عن من ثلثه أجرة فلا جرة وان أحضر من

(قوله) فإنا نحن ما التفتنا إلخ) أى بعد دعواها وانما بطريقه كعلوم علم (قوله ثم بحث الاذرى) اه  
لو اضاف إلخ كتب عليه مر (قوله وان نكل حلف الذى كادى على الاوجه) فلا يشترط التعيين فى  
حلفه (قوله على الاوجه) بكن شى الروض (قوله تارد) قال الزركشى خصصه لمونة تارد فاصرفه  
ولهذا قال الرازى حيث بحث بعضه لقاضى المكتوب البالى دار الكاتب ولم يثبت له المدي فله على ما هو  
موضع وقوله ويستر عليه مونة الاضمار وان حضرها من عنده فظهر مشوه ثقتا العدا انما قال عن  
المطلب وظهر ان المراد بها ما زاد سبب السفر لا يدرج فيها لثقة الواجب بسبب الما إلخ اه (قوله  
ثبت المدي استقرت مونة على المدي) لانه المخرج الى ذلك (والا) ثبت (عنى) أى مونة الاضمار (ومونة)  
الرد العن الى المدي) لانه المخرج لغيره وطبعا أيضا أجز من مثل منافع تلك الدنان كانت غايته عن البلد المجلس فضا



والتعبد لأن ثبت في المال ثم اقتراض على المدعى (فرع) فلو غلبت من غير وكيل في القاضى إلى الحاكم فله ان يرضه  
 احتل مطلقا من ماله أن يرضه طر في المصلحة وقد مر الاحتياطية إنما تسلط على أموال الناس إذا اشترط على الضاع أوست  
 الحاجب لها في استيفاء حقوقه ثبت على الغائب فلو أم في الضاع فتميل فإن امتنع الفدية وصعدت إلى المصلحة وقوع الضاع ساغ  
 التصرف وليس من الضاع اختلا لا يؤدى لنفسه المظلم ولم يكن سار بالامتناع (١٨٥) بيع مال الغائب بالحق والاختلاف

المؤدى لنفسه المظلم ضاع  
 ثم الحيوان بما يجسود  
 طرق اختلاف المصلحة  
 الروح ولا يباع على  
 مالك بخصه فلا يرضه  
 متى أمكن ذكرك الضاع  
 بالسلوك كفى بما يقتصر  
 على أقل من يحتاج إليه  
 ولو نسي عن التصرف في  
 ماله امتنع الألف الحيوان  
 له مفسا وفي فتاوى  
 التقال القاضى ببيع مال  
 الغائب بنفسه أو بغيره إذا  
 احتاج إلى تقصير كذا إذا  
 خلف قوته أو كان الصلاح  
 في بيعه ولا يرضه بالشفقة  
 وإذا قدم لم يقضى ببيع  
 الحاكم ولا يرضه وإذا  
 أخبر ببيع ماله ولو قيل  
 شفقة أو يحسد مدنه  
 وخشى فلسفة نصيب من  
 بدعه ولا يسترد بدعته  
 وأقضى الأذى فمن طالت  
 شفقة وله دين خشي تلفه  
 بأن الحاكم ينصحب  
 يستوفى ويتقضى على من  
 عليه مؤنته وقد تناقض  
 كلام الشافعي في الغائب  
 من دين وعين ظاهره في  
 موضع منح الحاكم من  
 نفسه على آخر جواز

خرج البلد انتهى مر اه (قوله وتفتت) مبتدأ خبر في بيت المال اه عش (قوله بيت المال)  
 ظاهره أنه انشاق لا اقتراض اه سم عبارة عش ظاهره ماله ماله نوقس ما به اه فرض وقوله ثم  
 باقتراض ظاهره أنه ليس ببيت في بيت المال يكون تبرعا اه (قوله فأنهى إلى الحاكم) أى اتفق أن  
 خصص من أهل محله أخيرا الحاكم بذلك وينبغي وجود ذلك على سبيل الكفاية حتى أهل محله اه عش  
 وظاهر أن التقيد بأهل محله نظر الغائب من الملاءمة على الحال قبل غيرهم فلا فهو اه (قوله أن تبن  
 الخ) لهذا التوضيح والأفوه مفهوم مما قبله (قوله أن تبن طر في المصلحة) أى لم ينصن التصرف في ماله  
 ليس بحيوان كما يأتي بعد ذكره من ذلك بقوله وفى أمكن ذكرك الضاع بالسلوك (قوله لا امتناع الخ)  
 علة قوله وليس من الضاع الخ (قوله والاختلاف الخ) مبتدأ خبر ضاع (قوله الألف الحيوان) أى وإذا  
 من الحاجة إلى ما سلفه حتى ثبت عليه كالم (قوله انتهى) أى قول للاصحاب (قوله وفي فتاوى القضاة)  
 القاضى الخ) فتمت جواز ذلك ونقيس ما قبله الو جواب اه عش وقد جعل بغيره جوازه. والامتناع  
 فيشمل الوجوب (قوله وإذا احتاج) أى المال (قوله وكذا الاختلاف الخ) عبارة تافهة والروض مع شرحه  
 والقاضى اقتراض مال الغائب من ثقة ليعطيه في المنة ببيع حوائج لطوف هلا كونه كصحة  
 الطرحة أن أمن عليه لأن المنافع تعود بعض الوقت وإذا باع شيئا للمصلحة أو أحرار بوفته ثم قدم الغائب  
 فليس له الفسخ كالمى إذا لم يرضه الغائب كان يباشر بغيره من لا ربحه مرفقه القاضى  
 ببيع ماله من ماله الصالح ولا يرضه الأذى والحوط في هذه الأعصاره في المصالح لا يرضه لانه  
 يعرفه بالغيب ويدعى الظلمة إليه اه (قوله وأما كان الصلاح في بيعه) هل يخاف قوله السابق لا امتناع  
 ببيع مال الغائب الخ أو يجعل عليه اه سم والأولى الثاني يجعل الصلاح هنا على نحو ما أتى في أوائل  
 الفصل الآتى من النهاية في تعقيب كلام أبي شكيل (قوله وإذا أخبر) أى القاضى اه عش (قوله ولو قيل  
 شفقة) غاية التخصيص (قوله وأقضى الأذى فمن طالت شفقة) تضمنه لو غلبت ترك من يقب عليه منقضم  
 بالامتناع لا يجوز للقاضى قبض شي من دينه ليعرف على عياله ولو قيل يوجب به رعا للمصلحة من يجب منقضم  
 عليه لم يكن بعيدا اه عش أقول ما استقر به من الوجوب لا يحد عنه إلا أن يوجد قبله بطلان بل قد بدى  
 نحوه في قول الشارح السابق وأوست الحاجة إليها لمحل إن دعوى القضية بموجبات كلام الأذى ورد  
 في جواب سؤال فلا فهو اه (قوله يجب أخذه الخ) أعماله إنما يمكن التصرف فيه ولا لا يجوز والألف  
 الحيوان أخذ ما به اه عش (قوله من العين) وقع الميم (قوله وما لا يجوز الخ) كذا في الأصل ورجعته  
 تعالى وجوزة النهاية ولا يكون كذلك يجوز الخ اه سبغ وظاهر أن هذا راجع لما قبله وكذا الخ فقط  
 (قوله دين حاضر) بالاشتراك (قوله وقياسه القاضى) عبارة بالنهاية والغائب اه (قوله ولو لم يرضه  
 الغائب) عبارة بالنهاية ولو لم يرضه اه (قوله ولو لم يرضه) يظهر أن القاضى ليس بقيد كالتغيب  
 المار أخا (قوله فخص وطلب جميع الخ) الأولى طلب المصلحة على النهاية

في بيت المال) ظاهره أنه احتاج لا اقتراض (قوله وأما كان الصلاح في بيعه) هل يخاف قوله السابق لا امتناع  
 ببيع مال الغائب بغيره والمصلحة أو يجعل عليه

(٢٤) - (شروائى وابن قاسم) - (عاشر) فهما على آخر جواز في العين فقط وهو أوجدان بغيره الدين في المنة يجوز  
 منه في الحاكم بخلاف الدين قال الفرق والكلام في دين يقتضى عوالات جبا أخذت من ماله بغيره كمن التمس الأذى  
 والذى يشبهه أن ما غلب على الثمن فواء على مالك مطلق أو بعد أو لم يرضه أخذت من ماله بغيره كمن التمس الأذى  
 منه لغيره أو عود ولا يجوز في الدين إلا أن والكلام في نفس أمين كالم في المصلحة لا يؤخذ وقد أطلق الاصحاب أنه يلزم الحاكم  
 قبض دين حاضر من قوله لا يرضه في الغائب اه ولو لم يرضه الغائب ورجعته بغيره بطلب جميع ماله من

عن دون القائل **(فصل الغائب الذي سمع بالنعوى)** (الينة) عليه (و يحكم عليه بحاقفة) لان القريب سهل الاحتوا  
وضحة لان انه لو حكم على غائبين (١٨٦) كونه حقيقيا فترتيب ان فساد الحكم وهو كذلك وزعم ان التلبس من كلامهم

**(فصل في الغائب الذي سمع البعوى يحكم عليه)** قال البصري الاول تقديم هذا الفصل على الذي  
قبله لانهم نطقوا بالقضاء على الغائب اه **(قوله النعوى)** النعوى او لمسمع النعوى في النهاية الا قوله  
الذو رفع الى ولو بان وقوله أي يخرج الى الموت وقوله وان لو كان الى الموت (قوله الممن بمسافة) أي من هو كان  
بمسافة اه معنى **(قوله لان القريب)** هذا في القهوم واما في النطق ففي قوله الا في ذلك لان في  
اعجاب الحضور الخ **(قوله لان القريب سهل احتوا)** أي الذي في ولايته كالمعلم بما في القريب **(قوله)**  
**حينئذ** أي حين الحكم **(قوله بان فساد الحكم)** هو القياس وان أفي ضيق الشك الذي لم يمت بحكم  
ونفوذ هو اه سم **(قوله ويجري ذلك)** أي فساد الحكم اه عس **(قوله في)** أي ويجوز أن أوسطه  
الخ أي بعد النعوى على وليه اه عس **(قوله وقالوا بلائمة)** أي ولو كان فسادا أو كان فسادا هل يتوقف  
ذلك على عين أم لا فيمطر والاقرب تحطفه اه عس **(قوله وأعتقد)** أي مثلا **(قوله كاسم)** أي  
قبيل قول المتن ولو ادعى وكل الغائب الخ قال الرشدي الذي مرنا على ما إذا أطل الدين بعد حضوره خلافا  
لروايت اه **(قوله ليم)** عباده النهاية سلم اه **(قوله ان بان معسر الا على غير المبيع)** أو على غيره  
ونظر ان المصلحة في بيع المبيع وظهره الحال قبل التصرف أخذنا من في الرحمن شرح مراده سم **(قوله)**  
بان بطلان المبيع) يعني تبين بطلانه فظهره وان كان صلاحه في وقت ما نضع النهاية خلافا **(قوله)**  
بان) كذا في المتن في نسخة السدر فان مصلحة اه مصنف الحوى (قوله المتن التي لا يرجع الخ)  
أي بعد فراغ المحاكمة اه معنى **(قوله أي وأتاه)** أي قوله و يتعلق منها في المعنى **(قوله غالبا)** أي بان كان  
أهل ذلك المثل لا يرجعون الا في دعوى تلك الليل اه عس **(قوله وذلك لان الخ)** هذا في النطق قول المتن  
الغائب الخ كنهنا طبعنا خلافا لما هو عليه من معسكر المناسك كره بدله قوله السابق لان القريب الخ  
كأنصل شيخ الاسلام والمعنى **(قوله لتوقف الخ)** على التعيين **(قوله أي لا يرجع مكر الخ)** عبارة الرض مع  
شرح في بيان مسافة العدوى بعد القرب بما يعود من قبل المكر من يومه أي ما يمكن المكر الممن عودا الى  
معه في يومه انتهت أي والبعد شراذم على ذلك اه سم **(قوله تعبير)** أي المصنف **(قوله لانها أي)**  
ضمير **(قوله وهي ليست التي الخ)** بل مع انها تارة مع نيت لكل من طرف المسافة اه سم **(قوله)**

الصفة متوعد ويجري ذلك  
فهي أوجنون أوسطه  
بان كنه ولو قدم الغائب  
وقالوا بلائمة كتبت  
أو أعتقد قبل بيع الحاكم  
بان بطلان تصرف الحاكم  
كاسم ولو بان الذي موته  
حيا بعد بيع الحاكم اه  
في دينه قال أو شكيل بان  
بطلانه ان كان الدين مؤجلا  
لتبين بقاءه لا لا لان  
الدين يلزمه فاذلا اه  
واقاية ذلك في الحال ان  
بان معسرا لا على غير  
المبيع الذو رفع القضاء  
باجه حيث خلاف ما  
اذالم يكن كذلك فيه في  
بيان بطلان المبيع لانه  
لا يلزمه الوفا من هذا  
المبيع بعينه ولو بان ان  
لاذن بان ان لا بيع كاهو  
واضع (وهي) أي البعده  
التي لا يرجع منها) يتعلق  
بقوله (مبكر) أي يخرج  
عقب طالع الغيرة أشد  
بما مر في الجمع ان المبكر  
فيه يدخل وقته من الغير  
ويحتل الفرق وأن المراد  
المبكر عرفا وهو من يخرج  
قبيل طلوع الشمس الى  
موضع عمله أي وأتاه  
وهي ما انتهى السمر  
اناس غالبا في البعنى

**(فصل الغائب الذي سمع البينة ويحكم عليه بمسافة بعد الخ)** **(قوله بان فساد الحكم)** هو القياس  
وان أفي ضيق الشك الذي لم يمت بحكم ونفوذ هو اه **(قوله وهو كذلك الخ)** كذا شرح مر **(قوله)**  
واقايمه ذلك) كذا شرح مر **(قوله ان بان معسر الا على غير المبيع)** أو على غيره وظهره ان المصلحة  
في بيع المبيع وظهره الحال قبل التصرف أخذنا من في الرحمن ش مر **(قوله ولو بان ان لا دين بان)**  
ان لا بيع) كتب عليه مر **(قوله وهي التي لا يرجع منها لمكر الموضع لئلا)** عبارة الرض وشرح في  
الطرف الثامن الباب الثامن كليا الشهادتين في ان مسافة العدوى في موهود القرب بما يعود في  
معنى منه المبكر من يومه أي ما يمكن المبكر الممن عودا الى محله في يومه اه والبعد شراذم على ذلك  
**(قوله اندفع قول البعنى)** تعبير غير مستقيم الخ فان قلت لا يحتاج الى اندفاع قول البعنى الذي كورالى  
التعلق الذي كوريل يدفع مع تعلق منها يرجع وتقدره بغير أي البها ويطبق الى موضعه أيضا  
يرجع والتقدير لا يرجع منها المبكر البها الى موضعه لئلا فيلزم ما في ظاهره من عن التفتت لكن  
هذا يقتضى ان المراد بالمسافة البعد محل الحاكم وهو لا ينسبوه من بمسافة بعيدة وانما ينسب الى المراد  
م يحمل المدعى عليه فستامل وقد دفع هذا من اقتضاه الذي كورولوسم فالمراد بان المسافة البعيدة  
في نفسه الا التي هي الذي عليه **(قوله وهي ليست التي لا يرجع منها الخ)** بل مع انها تارة مع نيت

منها اشتتتتتتتتتتتتتتتت  
والوطن لا يرتفع منها مبكر  
مبكر منها بل الحاكم البها  
لا يصل البها لان من غير مبكر  
من موضع بل الحاكم فلو قال التي لا يرجع منها مبكر بل الحاكم كورولوسم فالمراد بان المسافة البعيدة

ان  
والوطن لا يرتفع منها مبكر  
مبكر منها بل الحاكم البها  
لا يصل البها لان من غير مبكر  
من موضع بل الحاكم فلو قال التي لا يرجع منها مبكر بل الحاكم كورولوسم فالمراد بان المسافة البعيدة

الحاكم كقول القاصد اه وتظهر ان المراد من ذلك باليوم المضى يظهر ان المراد من هذا كمال السنة من دعوى وجوب الوفاة بيمين  
حاضرة أو حاضرة بعد ظهور ان العزم من الاتكال لا له المنطق المول على غير مسافة القصر وأما لو كان لكل طرف من قضاة وهو بالحد على  
السائق بالآثار على دونه فان كانت القصة نوع بعدل تعتبر والاعتبر وقد تمت في حلة السائق شرح قوله ولو كان التسديد لم يقان  
ماله تلقى ذلك فراجع (وقيل) هي (مسافة القصر) لان التسرع اعتبره في موضع وروى في هذا كالمسبب كان في محل ولاية  
القاضي والامع لدعوى عليه وليتوكله كاتب وان قربت له الموردي وغيره (١٨٧) وخشيته أو تعدد التواب والمستغنون  
في بلد واحد لكل واحد

حد طلب من قاضيهم  
الحكم على من ليس في حقه  
قبل حضور محكم وكاتب  
لانه غائب بالنسبة اليه  
وفينظر ظاهر لاسباب ان لم  
تتمسح مدة البدو الظاهر  
أن هذا غير مراد للموردي  
وغيره (ومن) مسافة  
(قريبة) ولو بعد الدعوى  
على حضور وهو من  
يتأخر حضوره (لما شرط فلا  
تسمع) دعوى ولا (يسته)  
عليه (ولا يحكم بغير حضوره)  
بل بحضوره بالسهولة  
احضاره لئلا يشبه على  
الشهود أو يدفع ان شاء أو  
يقرفني من بينه والنظر  
فما أوله تمتع الشهود ان  
كانوا كذبة حياه أو خوف  
منه وعمل ما ذكر في منع  
احضار المدعي على علم  
بخطر الشهود الى السفر  
قروا ولا يقبض حشده  
جواز معاقبة في غيبته  
لضرورة وانما يمكن أن  
يشهد على شهادتها أخذها  
من قولهم اذا قام بالشاهد  
عذر منه من الإذعان

ان المراد (الح) أي شرع الحكم كقولنا ولو كان (الح) أي يظهر انه (الح) أي محضر (قوله) لان  
(الشرع) الذي قوله وخشيته في المعنى الاقوله وروى في الشرع (قوله) بوضع (الشرع) وهو المشتق للحضور  
هنا اه عس (قوله) هذا كمال (الح) الظاهر ان هذا لا يصلح له هنا وان كان له انما هو بعد قول المصنف لا يجوز  
بقريه كالمضار الخ على ان لا يجادل ذلك هذا أملا ولا لا ينسب الى الموردي لانه عن قول المصنف  
الآتي أو غائب في غير محل ولا يتنقل له احضار مقتضى اه وشدي (قوله) حيث كان أي ان الحكم  
الحاضر من البلد اه معنى (قوله) والامع (الح) عبارة المعنى فان كان على جملته فالحال بعد القرب على حد  
سواء فيوزان فسمع الدعوى (الح) (قوله) فاه (الح) علو المعنى كماله (الح) (قوله) الموردي وغيره) وأق  
به خشيته الشهاب الرولى اه سم (قوله) وخشيته انه (الح) دفع المعنى هذه القضية تفرض كلام الموردي  
وغيره فيما اذا كان الحكم خارجا عن البلد كالم (قوله) ومن بمسافة قريبة أي وهو في محل ولا يشه  
وهي أي القرب يتعدون البعده لوجهها معنى (قوله) وهو من يتأخر حضوره) سبب ذكر محضر في شرح فان  
امتنع بلا عذر احضره (الح) (قوله) المات كالمضار أي حكمه كحكم حاضره في اللهاه معنى (قوله) أو دفع (الح)  
أو هنا في قوله الآتي أو ليتنقل (الح) يعني الوالد كالمضار (قوله) لاذتير (الح) سبب وحمل ما ذكرنا  
(قوله) أن يشهد يتناقل القول والفاعل من الاشهاد الضمير على الثاني القاضي أو الذي أوله شهود  
يتأويل من ذكر (قوله) عذر (الح) أي ما رخص في ترك الجمعة كليتي (قوله) أي أو سمعها هو  
أي القاضي بوضوه بنفسه في الشاهد قوله فإذا جاز (الح) فكذا في مسئلتنا لو أن غنح للازمة (قوله)  
سماعها هنا أي بنفسه أو نائب (قوله) بل قضيت قولهم أو يرسل من سمعها (الح) في غير ذلك جملته  
اذا كان المطلوب عذر عن الحضور كرض أو حبس ظالم أو خوف من سوء معاملة أو النسيان يمكن للمدعي  
بنتقال القول فيظهر سماح الدعوى والبيضاء كالمضار على ما لان المرض كالنسيان في جماع شهادة الفرع  
وكذا في الحكم عليه وقد مر في ذلك البني قلنا لا فرق في عذرها لا يكف نصيبه كمال خصامه عنه انتهى  
وسأفعل في شرح احضار باعوان السلطان اه سم وقوله ولم يكن للمدعي (الح) الصواب لمقاطم يكن  
(قوله) حشده أي حين ارسله من سمع الشهادة (قوله) المن لا التوار به أو عقره أي وبجز القاضي عن  
احضاره بنفسه باعوان السلطان معنى وشيخ الاسلام (قوله) أوجه (الح) قول المتن وإذا استدعى في النهاية  
الاقوله من غير عين الخاف لم يكن وقوله ولو بعد الحكم على عمل وما أتبه عليه (قوله) أو جسام (الح) عطف على  
قوله به كالمضار صريح النهاية فذلك لان ذكره أي المجلس هنا يناسب قوله السابق وهو من يتأخر  
حضوره بل ذلك داخل في مفهومه وقاد كرم ان القري والمعنى في مفهومه ما يأتي من الاستماع بلا عذر (قوله)  
وقد ثبت ذلك أي التوازي وما عطف عليه هو قول عن تمة كليتي (قوله) فسمع (البينة) أي قول المتن بل  
لكل من طرف المسافة (قوله) الموردي وغيره) وأق به خشيته الشهاب الرولى (قوله) والظاهر ان هذا  
غير مراد للموردي (الح) كتب عليه مر (قوله) ومن بمسافة قريبة أي في محل ولا يشه (قوله) بل قضية  
قوله أو يرسل من سمعها لانه لا يحتاج لحضور الخصم (الح) في غير ذلك جملته كما كان المطلوب عذر

للقاضي أن يرسل من يشهد على شهادته أو من سمعها أي أو سمعها هو كقولهم لا ولا في جملته سمعها مع تيسر الشاهد على شهادته  
فكذا في مسئلتنا بل قضيت قولهم أو يرسل من سمعها لانه لا يحتاج لحضور الخصم حيث ذكنا في ما ذكره وكذا معصية غيبته وجبان  
غير باعناهم ليعين من التبع (الالتوا به) بلو بالتهاب لتوا السلطان لعلمه أنه يتحقق جواز الحكم عليه كالمضار لان الخصم  
لو يمكن من ذلك فمقتضى القضاء هو جبان لا يلتزم هذا العزم وان اشترجوا فاضى الضرر ودفعه فوجب جعل لا يمكن الوصول اليه أو  
هو بمن مجلس الحكم (أو عقره) أي قبل وقد ثبت ذلك عند القاضي فسمع البينة

و يحكم بغير حضوره من غير من الاستظهار على القول بالهتد بقليل طيل ولا استقامت الناس كالمثل من كمن المدي يستعمل الحرف حكم  
الناس كل نصف المدي بين الرخلافا (١٨٨) المارودي من تيمم حكمه لكن لا يمين تقديم التذلل بان لم يحضر جعله كالألف

للمارودي والرافى (ولا ظهر  
بجواز القضاء على غائب  
قصاص وحدت دفع لانه  
حق آدمي كلال ومنعه  
في حد) أو تقرر (لله تعالى)  
لبنام ما على المسألة والفرق  
ما أمكن وإنما الحقت  
كالمسرة يقتضي فيما المال  
لا انقطاع ولو جمع بينه على  
غائب تقدم ولو (تبل  
الحكم يستعدها) أقبل  
يلزم ملو فروع سماعتها جميعا  
لكنه على جت من ابداء  
فلاح أود الف (بل محض)  
بالحال فتوقف حكمه على  
لتبصره كافي المطلب وقول  
القبضي اعتبارا منطلي  
الأعذار غير شرط عند الصلة  
الحكم كونه تليده أوز ردة  
بله في غير هذه الحضوره  
اللعوي واليه ينفعه متمكن  
من الدفع وما هنا فلم يعلم  
فاشترط اعلامه (وبكنه  
من الجرح) أو غيره كاثبات  
نحو عدائون ولو بعد الحكم  
أخذنا من قولهم بقبل  
الجرح بعدد عمل ثلاثة  
أيام ولا بد أن يؤرخ الجرح  
بيوم الشهادة أو دلها  
وقبل معنى مد لا استبراه  
وقد استرد بد كرسائل  
لها نوع تعلق باليه فقال  
(ولو عزل) أو أنزل (بعد  
سماع عنه في حق) ولم يكن  
حكم بقبولها كاجته  
القبضي (وجبت الاستعداد)

بغيره في الغنى (قوله بغير حضوره) بوضعيه صوب كل ينكر منه ما معنى (قوله من غير بينا) (قوله لا يمين  
القرى ويوشع الاسلام والغنى وخلافا لقوله والشهاب لميل (قوله ولا) أي وان لم يستقل التوراي وما صلب  
عليه (قوله جعل الـ آخر حكم الناكل الخ) وقفا لا لاسي والغنى وغير بل بالزجد كافي وخلافا لقوله  
بغيره جعل الآخر حكم الناكل نصف المدي بين الردي على ما عداهم ثم يحكمه لكن صرح المارودي  
بغلافه من تيمم جمع وعلى الأول فلا يمين تقدم التذلل ما في قوله لكن صرح المارودي بخلافه وقول الشارح  
خلافا للمارودي في بخلافه قوله لا (قوله جعل الـ آخر حكم الناكل الخ) هذا خاص بالتوراي  
والتميز بخلافه الموصوفين في إيراد الشرح اه رشدي في المارودي ولعل سم اليه أشد ما فيه  
قوله خلافا للمارودي في غير بل بالزجد ما في المارودي والرافى وبأن هل يحكم على التوراي بعد تصد  
أخباره والتذلل عليه بين خمسة تتر بلاتواريه منزلة تكوه في وجهان أنهم ما هم لكن بعد أن ينادي  
عليه بسم الله المعوي يطوى يحكم عليه بالنكول فان لم يحضر قضى عليه بنكوه ورد اليمين على الذي  
فان سلف حكمه بما ادعاه انتهى اه سم وبأنه من الاسي والغنى مثل كلام القبر (قوله المتن  
قصاص الخ) أي ويحرم ممل من عقوبت الادي اه معنى (قوله وما في الحلف الخ) وحقوق الله تعالى  
المالية أي كثر كقول القنطرة كقوف الـ آتسين نهاية معنى وعش (قوله المتن على غائب تقدم الخ)  
أي وعلى صبي فبلغه عقلا وعلى مجنون فافق قال الأذري والظاهر أنه لا عبرة ببلوغ الصبي فيها الدوام الجرح  
عليه كقول بلوغ مجنونا اه معنى (قوله لم يلزم) أي القاضي اه رشدي أي أعاد السماع (قوله لكنه  
على جت الخ) يعني عقوبه الآخر وبكنه من الجرح أو نحوه الخ (قوله من ابداء قديم) أي كالجرح وقوله  
أودافع كالأداء (قوله فتوقف حكمه الخ) أي في حال تقدم قبل الحكم كالمثل ظهر (قوله عليه) أي على  
المطلب (قوله لا اعذار غير شرط الخ) أي في الاعتراف بما جرحه القاضي الحكم به وأيد اعذار عدم الاعتراف  
به أو امشال وفي المختار أعذر مرفا فاعذر اه عش أقول الظاهر أن همزة الاتصال هنا للسلب أي زالة العذر  
(قوله لصحة الحكم) سه شرط (قوله المحذور الخ) أي ثم اه عش (قوله أو نحوه) أي قول المتن ولو  
عزلف الغنى الأقوة أن هذا الجرح (قوله نحو عدوا) أي كالصحة المحكوم به (قوله ولو بعد الحكم  
الخ) يعني عنما تقدم قبل الحكم في المتن (قوله يعمل الخ) أي جوبا اه عش (قوله قبل معنى مدة  
الأزواء) وهي ستة اه عش (قوله أو أنزل) أي يفتق مثلا اه عش (قوله ولم يكن حكم الخ) سذكر  
بمحرز (قوله ولا يحكم) أي قوله وإن أقال في الغنى الأقوة وخلافا إلى أن لا نحو معاهد (قوله لان  
الار حاته) أي الأشهاد على تسميع سماع البينة في حكم أي قبولها (قوله بالبناء المفعول) من أعدى  
بمدى أي زيل العدوان وهو الظلم كشكاه آزال شكوا معني وأشقي فاشقي الشارح تفسيره بالارزم  
المرحضا (قوله ولو جودا) أي قوله وأقرافى النهاية الأقوة ولم يعلم إلى التذوقه وان اختار إلى أمالنا فاعلم  
وقوله وكذا من الحكم اليوكذا وقوله ان كان في الجرح غير دونه ثم رأيت إلى ولو يزم (قوله ولو جودا  
الخ) عبارة لغني و يوم الجمعة كغيره في احضار الخصم لكن لا يعضد أقصد الخطيب المنبر حتى يرفع  
الصلاة بخلاف اليهودي يوم السبت فانه يحضر ويكسر عليه ميتة قال الزركشي وقضى عليه المنعرا في

عن الحضور كرض أو جسي ظالم أو خوفه فهو موعر وفي التسليم يكن المدي ستة قال القموني في ظاهر  
سماع المعوي والبناء والحكم طيل لان المرض كالفنية في سماع شهادة الفرح عوكا في الحكم عليه وقد  
صرح بذلك المعوي فتشركا في مفعلا لا يكف صوب كل ضامن عنه اه وسياخ في شرح  
أخبره بأحوال السلطان (قوله من غير من الاستظهار على القول بالهتد الخ) التذلل عند شدة الشهاب  
الرملي ما يحمله البقيتين من وجوب بين الاستظهار هنا أيضا احتيا للحكم (قوله خلافا للمارودي) في

والحكم سماع الأول لإعلانه الأمر بخلافه لخرج من محل ولا يمين عادل لقوله لانه وخلافه لم يحكم بقبولها فانه الحكم الاحد  
بالسماع الأول ولا أثر له شاهد على نفس السماع لان الار حقه غير حكم (إذا أعدي) بالبناء المفعول (على حاضر بالبلد) ولو جودا

يوم ميت أهل لجماع الصوري جرحهم إلى طلب المنحصر من قبل كنه ولا كان جرح من ولا غير معاهد ولا أوال التوكيل (أخضره)  
وجرحوا أهل العاداة اعطاه كوز رادى عليه موضع أنه أسأجوسا أن أفرح فخر وان اختار جمع خلافه ومما رده عليهم باقى  
من تخمّن التوكيل اما اذا لم يكتبه فلا يحضره كذا كرم الماوردى وغيره وكذا الجرح (١٨٩) عين وحضوره بطل حق التوكيل أو فلا

بمحضره حتى تنقضي مدة  
الاجل ود كر الماوردى وغيره  
ويظهر ضبط التصيل  
لغيره بان عينه من قبل  
باجرة وان قلن وكذا لمن  
الحكم بينهما لا يلزم  
كعاد على منه وكذا من  
وكل فقبل وكذا ان كان  
من قوى الهيات كرها  
البقينى والذى يشعرون  
وكذا ولومن غير قوى  
الهيات غير قوى  
اعرفت بغوى وان اى الم  
التوكيل مطلقا يلزم  
لزم بخلافه عين أن وصل  
اليامن خلفها كذا يقول  
المواهر عن الصوري بسن  
ذلك ممدود (يدفع ختم  
طين وطب أو غيره) مكتوب  
فيه أحب القاضى فلانا  
وكان ذلك معتادا فحجر  
واعيد الحكم فى الورق  
قبل وهو أول (أو جرتب  
فلان) وهو العون المحي  
الآن بالرسول ولم يرض  
الشخ أو لم يرضه فقال  
رسول الختم أو كان لم يرض  
فلان وفراقه قال البقينى  
وفيه مصلحان الطالب  
قد يغتفر بلذا من منه  
اه وسنانه ان الترتيب  
الذى جرح عليه فى الورقة  
وأولها بعد ذلك الطالب

الأحد اه (قوله أهل الخ) مستفيض الخ (قوله أى طالب الخ) قالوا يستدعى الامر على فلان فاستدعى  
أى استغنىه عليه فاعانته انتهى مختار اه عش (قوله أى طالب الخ) هذا التفسير يلحق  
أن تأتى بالاسم الذى فى المتن القاضى لا بالجوهر فرد اه رشيدى (قوله لم يرض كنه الخ) سب ذكر  
مختار اه (قوله أخضره وجرحوا) أى انطه على الاحكام ولب الحضور وعاء لثابت الحكم وقال ابن  
أبى الم اذا اخضره القاضى وجب عليه الاجابة لأن وكل أو يرضى الحق الى الطالب انتهى وهو ظاهر  
اه معنى وياتى فى الشرح ما يتعلق به (قوله وان أختار الخ) هل يرضى عن قوله السابق ولم يرض كنه  
للكو بعد (قوله وان اختار جمع الخ) أثر ما يقتضى عبارة من كوز وادعى العدنان المستدعى عليه اذا  
كان من أهل الصيانة والمراة وتوقروا الحاكم ان المستدعى قصدا بذلك وأذله لا يحضر ولكن رسول الله  
من يسمع الدعوى تنزل لاصحابه متميزة بالقدرة جزمه بطلنى الترتيب اه (قوله وما رده عليهم الخ)  
قد يجلبهم بغير التوكيل لكل أحد فى كونه (قوله أما اذا لم يرضه الخ) وهو ظاهر فى المتن (قوله فلا  
يحضره حتى تنقضي مدة الاجل الخ) ظاهر انه لا يلزم بالتوكيل أيضا خلافا لظاهره ولا وجه امره  
بالتوكيل اه أى من استخرج من حضوره بطل حق التوكيل عش (قوله كرم الماوردى)  
عبارة النهاية كلمة السكر (قوله وان قلت) أى كدرهم اه عش (قوله وكذا من الحكم بينهما الخ)  
لعل المراد هنا فى الزم اه سم (قوله كرها) أى قوله وكذا من الحكم بينهما قوله وكذا من وكل  
الخ (قوله اعترضه) أى البقينى (قوله مطلقا) أى سواه كل من قوى الهيات أولا (قوله ويلزم) أى  
القاضى وقوله عين أى بلا نظير كذا يأتى (قوله كذا يأتى) أى آخر الفصل (قول المتن يدفع ختم الخ) أى  
للمدى ليعرض على الخصم معنى وأسن (قوله أو غيره) أى بما اعتاده اه أسن (قوله مكتوب) أى المتن  
المتنى الا قوله قبل (قوله واعيد الحكم الخ) ثم عر ذلك واعيد الطالب لرسول أى ابتداءه يعبر  
قوله وهو أول) لعل وجه الاول به ما فى المتن من القناعة اه عش (قوله المتن أو غير تبايع) وقفا لحاوى  
للقاضى ان يجمع بين ختم الطين والمرسان أى استحاده اليمن توثيقا لخصمه وضمانا لغيره (قوله  
وهو العون) الى قوله انتهى فلا معنى خصمه مع من يفتى كمالا فحضان يكون مؤنة من أخضره عند  
استناصه من الحضور بعد ان ختم على الطالب أخذ ما يأتى أى فى أعوان السلطان اه وياتى فى  
الشرح وعن النهاية ما وافقه (قوله ولم يرض الشخ أو لم يرضه الخ) بما روى فى ظاهر كلامه التفسير  
بينهما وليس مراد فى تعليق الشخ أى سداه رسول الختم أو لا الخ وهو المراد من شرحه فمفسر تعلق  
من الاعوان باب القاضى يحضر وما ذكره من الترتيب بين الامر به وما قاله وضواصله كلام الاصل  
يقضى التغير بينهما فلهذا لم يرض على الطالب ولم يرض من يستلزم على الاول لم يتصل المتنع  
فيما يظهر اه قوله فلهذا لم يرض على الطالب بالمرحوم وعمله النهاية وكلامه كله محمول على التوسع  
بحسب ما روى للقاضى وبه معنى فى الحاوى وفى الاستصالة لا يثبت العون الا اذا امتنع من الجنى بالمرحوم  
غير بلز حتما مع قال الماوردى والرد بان كل يحكم على التوارى بعد قتلوا لسلطان ولا يثبت عليه يمين  
نصحه بتر بلا توارى به منتهى نكوه فموجهاً أن يهيم مات لكن عدان ينادى عليه بان يسمع الدعوى عليه  
ويحكم عليه بالنكول فان لم يحضر قضى بنكوه ورد اليمن على الذى كان عليه حكمه بما ادعاء اه  
(قوله وكذا من الحكم بينهما الخ) لعل المراد هنا فى الزم يوم (قوله أو غير تعلق) عبارة الرضى أو باحد

لان القاضى اذا علم به لا يرضى الطالب أجز من أوله بغير خلاف اذا قضى له قد رسل بالعون أو لا أخذ أجز من الطالب بغير استخاره  
أو أرسل له الختم أو لا يجوز فقرر على الطالب الا حرجه بغيره فاقامه البقينى ان يكن يقول بان آخر العون على الطالب أرسل القاضى  
العون أو لا أو سدا لامتناع الحضور فلهذا لم يرضه فالتظاهر من كلام البقينى انه لا يقول بان لا يؤتى الطالب بسوا ما كتب التغير  
وتنظر القاضى العون أو لا أم بالترتيب على رسل به القاضى بان أرسله أو لا

وفيه ما قصير بالاولى لانه لم يمتنع الا بعد امتناع الختم وتوعد الاطلاق لخلاتهم أن أجرة للآزم على الطالب وهو الذي  
يختلف أجرة الجلس واعتدأ أبو رزمة (١٩٥) ما أطلقه فيه أو أفضال الأجرة على الطالب لمقتلوا من المتع من الحضور ومنع الأبرار

لأن الطالب قد يتصور بانحازهم من وتظهر كلامهم أن الأجرة على الطالب لمقتلوا من المتع من الحضور ومنع الأبرار  
من بيت المال وتضمن ما في أعوان السلطان لتعطي المتع هنا يملوه كذلك أجرة السلزم على  
الذي يختلف الجلس لكن ذهب الولي المراق إلى أن الأجرة على الطالب وان امتنع خصمه من الحضور لانه  
قد لا يصدق على الذي هو لا يلزمه القدر مع بقوله بل لا يمين أمر الحاكم بذلك فوصل في أجرة الآلزام  
لخطا على الدويون أن كان يفتن الحاكم والاصل الطالب يحصل لزوم إجابة الحضور بما يمين حسن القاضي  
المطوب إليه يقتضي عليه مجور وشدة وأغبره هو الاطلاق الامتناع ما ملوا ما في الظاهر فلا اه وجبارة  
القبول على الجلي قوله ومؤنته على الطالب أي حيث ذهبه ابتداء كغير الفرض وما ملنا بالقبول أو  
الترتبان ذهب بعد امتناعه فؤنه على المطوب لبعده وقول شيخ الاسلام أن المؤنة على الطالب على  
قول التقيير وعلى المتع على قول الترتيب في نظر تأمل انتهت (قوله وفيه ما فيه) أي في الشق  
الثاني (قوله من الختم) أي من الحضور به (قوله إن أجرة الآلزام) أي القوة على التصديق النهائية الآقوة  
ويؤخذ في جعل الختم (قوله إن أجرة الآلزام) ومنه المحتاج اه عش (قوله فقال الأجرة  
على الطالب بمقتل الخ) ضعف اه عش (قوله وقد لا توافق) أي المطوب (قوله ويؤخذ من الخ)  
في شرح الروض وينبغي أن تكون مؤنة من أخره أي عون القاضي عند امتناع من الحضور  
بمع الختم على المطوب أخذ المأخذ كقوله فانه ثبت امتناعه بلا عذر أخره أعوان السلطان  
وعلم مؤنتهم اه وفي شرح مر منه اه سم (قوله وعزوه) الانسوف مر (قوله دون ما أطلقه)  
أي البتة نسياناً أي بقوله ويؤخذ الاطلاق لخلاتهم الخ هذا مفاد كلامه مر بحالوفه ان  
الاطلاق التافس من كلام الشارح لامن كلام البتة (قوله جعل الخ) أي أبو رزمة وعزوه كذا ضمير قال  
(قوله وتأمل كلامه) أي أبو رزمة (قوله وفيه ما فيه) أي أبو رزمة (قوله التعبير مع الخ) خبر والقى  
الخ (قوله والكلام) الملائن في المتن الآقوة له وجه فقال بده وكلام الامام أظهر اه (قوله هو  
القى مر به الخ) اضمه النهاية والفتى كسر (قوله انمقد) أي الذي (قوله انا قال عليك  
كذا حاضر مر) أي إلى الحاكم فلا يلزم الحضور وانما عليه وقاعه ان صدق اه معنى (قوله  
نصوم الخ) أي لو لمعلمه بالخرج عنها يلزم الحضور اه معنى (قوله من الحضور) الالباق  
النهاية الآقوة وبهذا الحكم إلى قال الأثرى وقوله في المسئلة السابق ما عليه (قوله من يحمل تزمه الخ)  
أعوانه وأجرهم على الطالب ان لم يروا من بيت المال فان ثبت امتناعه بلا عذر أخره أعوان السلطان  
وطعم مؤنتهم لامتناعه اه وقوله أولا وأجرهم على الطالب قال في شرح مر ينبغي أن تكون مؤنتهم  
أخره عند امتناع من الحضور وبعد الختم على المطوب أخذ المأخذ كره في قوله فان ثبت الخ وقوله وعليه  
مؤنتهم الخ يؤخذ من أخره المودعاً ما عند امتناعه كذا ش مر (قوله ويؤخذ من تعيد  
اطلاق تضعفه قال يمكن طلب من القاضي والزام المطوب الخ) وتظهر كلامهم أن الأجرة على الطالب  
مطلقاً حتم رزق العون من بيت المال وتضمن ما في أعوان السلطان لتعطي المتع هنا يملوه كذلك أجرة السلزم على  
كذلك أجرة الآلزام على الذي يختلف الجلس لكن ذهب الولي المراق إلى أن الأجرة على الطالب وان امتنع  
خصمه من الحضور لا يتعدى بعد فعل الذي هو لا يلزمه القدر مع بقوله بل لا يمين أمر الحاكم بذلك  
فوصل في أجرة الآلزام لخطا على الدويون أن كان يفتن الحاكم كنه الاصل الطالب يحصل لزوم إجابة الحضور  
بما يمين حسن القاضي المطوب إليه يقتضي عليه مجور وشدة وأغبره هو الاطلاق الامتناع ما ملوا ما في الظاهر فلا  
وقد مر في حق ذلك يلزم الحضور بنفسه ش مر (قوله لا طالب) أي من القاضي

انما هو أجرة الختم على العون من بيت المال وتضمن ما في أعوان السلطان لتعطي المتع هنا يملوه كذلك أجرة السلزم على  
عليك كذا حاضر مر في الثاني على ما قال البين وبينك خصوصاً ما خرج في وجوبه من كل يلزم الحضور بنفسه (فان امتنع)  
من الحضور بنفسه أو كره من على تزمه لا يباح

(بلاحد) من أعدل الحجة  
 وثبت ذلك عند ملو يقول  
 عون ثقة بكافة المارودي  
 وغيره (احضره) باعوان  
 السلطان وأجرهم عليه  
 حنك (وعزوه) انراى  
 ذلك لتعليه ولو استحق  
 نودى متكررا ببلغاوه  
 ان لم يحضر الى ثلاث حمر  
 باه أو خمس وسعت له عوى  
 عليه وحكم ما كان لم يحضر  
 بعدها وسال المدعى  
 أحدهما وأثبت له بأوى  
 فادأه وأضاح ان  
 التسمير فوع نقص فلا  
 يقفه الا في عايله كخلاف  
 الحتم ثم سمع البينة عليه  
 ويحكم بما كلفه من قبل  
 الدعوى أو بعد دعاه بعد  
 الحكم عليه والى التسمير أو  
 الحتم قال الأفرى ولا تسمير  
 اذا كان بأوى بغيره ولا  
 يخرج الغير فيما ظهر اه  
 ويحكم بملو ظهر في ساكن  
 بأوى لا عار به ولو أخبراه  
 بمحل نساء أو رسل اليه  
 محسوا وميزوا بعد الظفر  
 يعز بمحبس وغيره بما أوله  
 والعقدور رسل اليه من  
 يسمع الدعوى يستعوين  
 نصحهم أو يلزم بالتوكيل وله  
 الحكم عليه بالبينة كالتعجب  
 كانه البغوى واعتد جمع  
 (أو) ادعى على غاشيق  
 غير) بمحل (ولا يتغلبه  
 احضاره) اذلا له عليه  
 بل يسمع الدعوى والبينة  
 ثم ينهى كهم

لعل الأولى حقه كفى المتنى وشر المتبع اذ الكلام هنا في الحكم بالحاضر بالبدن فقط وذكر عند حرم  
 خلاصه (قول المتنى بلاحد) أو بسوء أدب يكرس الحكم وغرأه متى (قوله من أعدل الحجة) مثل نحو  
 ١ كل دعوى كرجعها الظاهر انه غير مراد بكونه الرافى والعذر كل من وجس الظاهر والخوف منه وقد  
 غير المرض الذى به فز به بل يكون بحيث تسرع غفلة شهادة الفرع اه رشدى أو لم يأتى فيه شهادة  
 على الشهادة من الشارح والنهاية على حل أعدل الحجة هناك على الخلاف لو حو بان الاسنى والمتنى على  
 استثناء نحو كل دعوى كرجعها بالمتنى فبسته (قوله لو ثبت ذلك) الى البابى المتنى الا قوله وعمله الى  
 ولو أخبره وقوله كاعلم عامر بسوء طلاقه وصرح اليه وسعت وقوله من يخرج البغوى أو امرأة (قوله ولو  
 بقول الخ) غايه اه عى (قول المتنى احضره) أى وجوب اه معنى (قوله ان رأى ذلك) عبارة للقضى  
 والاسنى وعزوه بما هو من ضرب أو جبر أو غير مودة الضوعين تفرز وان رآه اه (قوله لو رأى الخ) أى  
 باذن القاضي اه معنى (قوله وحكمهم) أى بالبينة (قوله بعدها) أى الثلاث اه معنى (قوله سأل المدعى)  
 فعل وقاعل (قوله أحدهما) أى التسمير واختم (قوله فسوف نقص) عبارة للنهاية اذا قضى الى نقص  
 اه (قوله بخلاف الحكم) الظاهر ان المراد انه لا يردى الى نقص اه رشدى (قوله ويحكمهم) بعد المين  
 اه نهاية تدوينه عند الشارح وشيخ الاسلام والمتنى كاس (قوله بعد الحكم الخ) متعلق بقوله الا تى زال  
 الخ (قوله ولا تسمير) أى لا يجوز التسمير اه عى أى ولا التسمير (قوله اذا كان بأوى بغيره) أى غير أهله  
 لانهم يحسبون لحقه فيما يظهر اه عى أو لم يثبت فيه العقول الا تى وعمله بملو ظهر الخ (قوله اذا  
 كان بأوى بغيره) قال الأفرى ويقفه هنا بعد الاذار المهم دون الحكم وقوله ولا يخرج الغير أى ليس للقاضى  
 ان يخرج غير منها كاهه وأولاده كاس به الأفرى اه رشدى (قوله فى ساكن باحن) أى وغيره ممن  
 تلمس سؤته (قوله ولو أخبراه الخ) عبارة للمتنى والاسنى فان عرف موضع جميع السه التسمير المين ثم  
 الحين ان يحسبون الحارو يقتضون تعليه يعث معهم عدلين من الرجال بكافة ابن القاضى وغيره فاذا  
 فعلوا ولو تضاف الى جالفى الصن وأخذ غيرهم في التفتيش قالوا ولا هموم فى الحدود الا فى حد قاطع الطريق  
 قال المارودي وإذا تعذر حضوره بعد هذه الاحوال الحكم للقاضى بالبينة على جعل استناعه كالتكليف  
 ودالين الاشبه تم لكن لا يحكم عليه بذلك الا بعد اعادته لعل به تانبا به يحكم عليه بالتكليف فاذا  
 امتنع من الحضور بعد التذلل عليه الثانى حكم تكوة اه (قوله أرسله محسوا) أى وجوب اه عى  
 (قوله بعد الخ) وه المفروض تفرز ان رآه أى معنى (قوله والعقدور الخ) عبارة للمتنى والروض مع  
 شرحه وان امتنع من الحضور لعذر كوف ظالم أو جبر أو مرض به ساليه تأبه الحكم يستعوين خصمه أو  
 وكل العذر من يتعاضد عنه يعث القاضى المين خلفان وجب تخليفه قال فى المهمات وظهر ان هذا  
 فى غير مصر وفالنسب أولم يكن عليه يستأذع الامع الدعوى والبينة يحكم عليه بان المرض كلفية فى سماع  
 شهادة الفرع فكذا فى الحكم عليه قال وقد صرح بهذا البغوى اه ومريقيل الانتوا به الخ عن يعز بد  
 المرحوم اه (قوله الحكم عليه) أى على العذرور بالاولا والاولا توكيل (قوله وأدعى على غاشيق) لعل  
 الشارح انما فاولا الذى دون امتدعى بان كان خلاف ظاهر ما راجل قول الحنفى لا فى بل يسمع  
 يشتد يكتب بالمخ اذ لا يكون الا بعد الدعوى ولا يكون بغير الاستعداد اه رشدى (قول المتنى)  
 فليس له احضاره) ولو اقتصر لم يلزم طياته اه معنى (قوله ثم ينهى كهم) هلاذ كهم الحكم ايضا لولاه  
 حنك ان هذا من قوله السابق قيل ومن يقره كاضر ما هذا كالمجبت كلفى على ولاية القاضى والا  
 (قوله وأحرمهم عليه حنك) كتب عليه مر (قوله ويحكمهم) بذالين ش مر (قوله بل يسمع  
 الدعوى والبينة ثم ينهى كهم) هلاذ كهم الحكم ايضا لولاه حنك ان هذا من قوله السابق قيل  
 ومن يقره كاضر ما هذا كالمجبت كلفى على ولاية القاضى ولا هم الدعوى عليه بالبينة فحكم  
 وكاتبون قرب قال المارودي وغيره اه (قوله أى المصالح يحضره) أى لم يحضر احضاره ش مر

سمع الدعوى على الاستصحاب كما هو ان قرئت على الماوردي انتهى اه سم عبارة لتقني ثم انشا  
 اتمى السماع وان شاعركم صفة الحق على ما سبق وان كان في ساقفة تسمية بكم من الماوردي  
 له وقد يتنزه في الشارح على اخذ في قوله كما رأى في أوائل الجبر (قول المتن اوقها) أي على رواية اه  
 معنى أي أو التائب ما قبله الخاف اليه (قول المتن وهذا الخ) أي القاضي ومثله الباشا طبا سافر  
 شخص من أهل ولا يتنزه كان يحمل فيه من فصل المحرمين المتداعين لما في احكام من المشقة  
 المذكور تمام توقفه خلاص الحق على ضرور الاول حيثما احضاره اه ع (قوله) ومثله متوسط صلح  
 الخ) وكان من أهل الخيرة والمر ومثله العقل فيكتب اليه به توسط و صلح بينهما ولا يحضره للاختلاف عن  
 احضاره اه أسي (قوله) ولم يصلح لفته أي كاشدوا ما في العراب والبلدان اه ع عبارة القاضي  
 (تنبيه) يحمل احضاره اذا لم يكن هناك نائبه لم يكن هناك من توسط و صلح بينهما كان لم يحضر بل  
 يكتب اليه أن توسط و صلح بينهما واشرط طاب الرضوان ونس في أهله القضاء ولم يشرط طاب الشان وقال  
 الشيخ عباد الدين الحسيني بقه أن يقال ان كانت القضية مما انفصل صلح فيكي وجود متوسط معطاع  
 صلح بينهما وان كانت لا تنصل صلح فلا بد من صلح القضية فيقالوا انما يفرض اليه الفصل صلح أو غيره  
 انتهى وهذا لا يبره اه (قول المتن لم يحضر) أي لم يحضر احضاره اه نهاية (قوله) والمسافة الخ عبارة  
 التقني (تنبيه) ظاهر كلامه كالموضوع وأصلها أنه لا فرق بين أن يكون على مسافة قريبة أو بعيد وليس مراد  
 بل محل ذلك إذا كان فوق مسافة الدعوى لما مر ان الكتاب يسامع اليه لا يقبل في ساقفة الدعوى اه  
 وفي سم بعد كراما واقعه من شرح الروضات صوفيه من راسه بما أقام بوجدهم فليظن لهم بمهم  
 المسئلة الى الحكم وهدمه ونخص التشديد في ساقفة الدعوى بما أقام بوجدهم اه (قوله السابقة)  
 أي أو الفصل اه سم (قوله) أو لا تائب أي ولا توسط صلح اه شرح المصنف (قوله) كما علم بامام  
 أي في كلام المصنف أو الفصل اذهب ما هو لا هذا كرهنا ما فوق مسافة الدعوى علم منحنيا بما  
 مسافة الدعوى اه رشدي (قوله) فان كان فوقها لم يحضر) يعني أن يقبل ما أقدم من وجوب  
 الاحضار عند توقف خلاص الحق عليه اه ع (قوله) لكن يقضي كلام الروضات الخ عبارة انهاء  
 لم يحضر هوذا هو المتمدون اقضى كلام الروضات وقيل قوله الخ والثاني ان كان دون مسافة القصر  
 أحضره أو اقلا أو الثالث يحضره وان بعدت المسافة هوذا ما اقضى كلام الروضات وأصلها أو جيبه مو عليه  
 المراقبون ورحمهم بالمقرى ومع هذا فلا وجب ان يلقى ذلك من المشتق احضاره ويقتضي القاضي  
 الى بلد المطلوب أي تائب اه عبارة المنهج مع شرحه أحضر من مسافة الدعوى وهذا ما صحه الأصل  
 وهو الواقع لا في الفصل ولا يحضر وان بعدت المسافة هو مقتضى كلام الروضات وأصلها وعليه  
 المراقبون اه (قوله) أو (قوله) أو (قوله) أي يعين من طاب الخ (قوله) هذا قصر بالالزام ولا  
 فني أعدي أو بالاعدوان كاشد أو زال الشكوى القاهرة فسلط اه ع (قوله) ولا يصح أن  
 الفدلا (لا ضرر) عبارة القاضي ثم استحق المصنف القاضي من قوله لا يسمع البتة في حاضر (قوله) ولا يصح  
 أن الخلق لا حاضر ولا يحضر (الدعوى) ضم أهله وفتح الشارح أحضر أي لا تكلف الحضور للدعوى  
 عليها اه (قوله) فيرسل القاضي لها التوكيل الخ عبارة الروض شرحه فكل أو يبعث القاضي اليها تائب  
 نصيب من رعاها الستان اعترف بالحكم انتهى أو شهدا نلتن من محاورهما انتهى والافتقار نحو مقفنة  
 (قوله) في المسافة السابقة أول الفصل (قوله) أضاف الى السابقة السابقة عبارة شرح الروض وظاهر أن محل  
 ذلك إذا كان فوق مسافة الدعوى لما مر ان الكتاب يسامع اليه لا يقبل في ساقفة الدعوى اه وفيه  
 نصور راسه بما أقام بوجدهم فليظن لهم بمهم المسئلة الى الحكم وهدمه ونخص التشديد في ساقفة الدعوى  
 مسافة الدعوى بما أقام بوجدهم (قوله) أي بوجدهم (قوله) أي البهاوتة لئلا أي أو أوائل الليل  
 (قوله) فان كان فوقها لم يحضر هوذا هو المتمدون اقضى كلام الروضه كالمسألة المسألة مطلقا ش هو

(أوقها) وهذا الخاف نائب  
 ومثله متوسط صلح بين  
 الناس وان لم يصلح لفته  
 (لم يحضره) لم يشق  
 تيسر الفصل (بل) سمع  
 (بسته) عليه (و يكتب اليه)  
 في المسافة السابقة مثله  
 الفصل حيث (أو) نائب  
 له فلا سمع) انه (يحضره)  
 بعد فقر الدعوى وصحة  
 حملها (من) مسافة الدعوى  
 بقولها التي يرجع منها  
 مبكر الى محل (ليل) كما  
 صلح بما حبسها طابان  
 كان فوقها لم يحضره لكن  
 مقتضى كلام الروضات وأصلها  
 احضاره مطلقا واتصرفة  
 كثير من و مر أن أوائل  
 الليل كالمسألة وحيث فلا  
 تنافي بين قوله هذا لا توفيه  
 في الروضات قبل الليل  
 وحيث بذلك ان التقني  
 يصدي أي يعين من طلب  
 يحمل فصل احضاره  
 (و) الاصم (ان) المسألة  
 لا يحضر (ص) ظاهرا مقتضاه  
 كل رضى وحيث فقول  
 القاضي لها التوكيل أو من  
 يحمل بينهما



وبلفظ عليها عضو والجسم  
القليبي ولا عضو ورمز  
خارج البدن لا مع عضو  
أو نسوة ثقن أو امرأة  
في ما يلحق الآتي (وهي  
من لا يكون خروجهما الحليان)  
مكررة كسرامقان بلان  
لا تخرج أمه إلا وتخرج  
نادرا لتصوره أو جسم أو  
زبارة لا تخرج مستقلة هذا  
ان تخرج بخلافه لتصوره

### \*(باب القسمة)\*

أدركت الفضا للاختياج  
القاضي الهولان القاسم  
كالتقاضي على ما يلي وهي  
تخير بعض الانبياء من  
بعض وأهلها قبل الاجماع  
ولا تضر القسمة لآية  
وقسمة على اقله وسلم  
للفناء والحديث السابق  
أول الشفعة (قد قسم)  
المشرك (التركك)  
الكامل أو ما غير الكامل  
فلا قسم له وليه الا ان كان  
فيه عبطة (أو نسو هم)  
أي ويكيلهم (أو نسوب  
الامام) أو اذ لم تقسوا من  
غلب أحدهم لآية يورثه  
أو الحكم لحصول التصود  
بكل من ذكر ولا يجوز  
لأحد الترك بغير قيسل  
القسمة ان لا يضر حتملا  
بأن شر يكفل القفال أو  
استناعه من التماثل فقط  
بناء على الاصع الآتي ان  
قسمه ان تخرج من  
للمشرك مشترك ثم القاسم  
ان يغير دبا ختمه

وتخرج من القفال إلى مجلس الحكم في مكانها اه (قوله الثاني وعند الحلق تحلف في مكانها اه (قوله  
بلفظ عليها الخ) أي تكلف العضو عضو والجسم القليبي اذا اقتضى الحال التخليط عليها اه (قوله  
الثاني ولا تكلف أيضا العضو والتخليط ان لم يكن في المين تليظ بالمكان فان كان آخره على الاصع في  
الروضة اه (قوله ولا تضر رواتج) عبارة الثاني وغيره لا يضر رواتج البرزخ الباطن الواحد بغيرها  
القاضي لكن يثبت عليها رواتج أو نسوة ثقن ان تخرج معهم بشرط أمن الطريق كما في طابان القرى  
ومساحب الانوار اه (قول المتن وهي من لا يكثر الخ) (تنبيه) لو كانت رواتج لازمت لغيره فكالمشرك  
اذا تابعت عضو سببها اختلاف في كونها غير متجانسة كالمشرك من قوم الغالب على ثلثهم المغير صدقت  
بغيرها لانهم يمينه أي حيث لا يمتثلها اه (مغزاة النهاية) وأنهم كلامه ان كونها في عدة واعتكاف  
لا يكون مانعا من حضورها بحسب الحكم وبصره العبري في الاصطلاح ثم الرخصة كالخبرة اه قال  
عش قوله وبصره العبري الخ معتمدا (قوله ان لا تخرج أصلا) أي الا ضرر ورواية السلام وغنى  
\*(باب القسمة)\*

(قوله القسمة) بكسر القاف نهاية ومعنى (قوله أخرجت) إلى قوله ولا يجوز في القسمة الا قوله وان غالب  
أحدهم وإلى قوله وأقضى حاصلي النهاية (قوله على ما يلي) أي في قول المتن والاقسام الخ قسم شرح (قوله  
وهي تخير الخ) أي لغرض اه عش (قوله والحدود الخ) والحاجدة إلى القسمة نعم الشر بل من  
المشركة أو بقصد الاستدراك بالتصرف شيخ الاسلام نهاية ومعنى (قول المتن قد قسم) قد تعلقق بالنظر  
لغيره ونسبهم والتقليل بالنظر إلى غيرهما اه عيسى (قوله أما غير الكامل الخ) عبارة المتن  
والرخص مع شرحه في بحث الأجرة الآتي وتعبا لاحقر في مال الصبي وان لم يكن له في القسمة غبطة لان  
الأجلة اليها واجبت الاجرة من الزمن التابعة لها وهي أولى طلب القسمة حيث كان غبطة ولا فظا عليها  
وان طلبها لشرى كآجيد وان لم يكن الصبي فيها غبطة كالصبي الممنون والمصور وعلمه بشفه اه وفي  
الرشدي عن الهجاء وانفعا (قوله أي ويكيلهم) ولو ذكر كل بعضهم واحدا منهم أن يقسم عنه فالق  
الاقسمة ان يكمل أي أن يفرض لكل منهم نصيب لم يجر لان على الوكيل أن يحاط لموكله في هذا لا يمكن  
لانه يحاط لنفسه وان وكله أن يكون نصيب الوكيل والوكل جزأ واحد لا يله يحاط لنفسه ولو كان  
أسنى ومعنى (قوله وان غالب الخ) راجع لمصوب الامام أيضا (قوله أنما يضر حتملا) أي كلمة أو شيئا  
منه لان كل من مشرك وأحد الشرى لا يستقل بالتصرف اه عش (قوله أو استناعه الخ) فظهر  
ولو لم يكن عند قاض وهو ظاهر اه عش (قوله من التماثل الخ) هو راجع لما قبل كلام القفال أيضا  
أي اذ غير التماثل ينتج فيعول بغير الشرى اه رشدي عبارة سم قوله من التماثل فقط راجع  
لما قبل كلام القفال أيضا كما يعلم من القوة عبارة اذ قلنا القسمة ان تخرج من التماثل فقط راجع  
أن يغير دبا ختمه من التماثل كالصبي والادهان بالشرى بكتفلا في مختلف أجزاءه كالذي  
والحيوان لان ذلك يقتضي إلى اجتهاد فيل يجر لأحدهما أن يغير دون أذن الشرى اه ثم ذكر ما  
القتال اه سم (قوله على الاصع الخ) الموافق لما يلي على الاظهر (قوله ان قسم) أي التماثل (قوله  
وما يقضى من المشترك الخ) فظهر وهو بأن شرى كذا أو متناعه قد يؤيد بما يلي نفعان في الرخص مع شرحه  
ثم رأيت قول الرشدي قوله وما يقضى من المشترك مشترك هذا في نحو الارث لانه كانهما أو اعلموه لا يقتض

(قوله وبلفظ عليها عضو والجسم القليبي) فالتفصيل في قول المتن اذا اقتضى الحال التخليط عليها

### \*(باب القسمة)\*

(قوله من التماثل فقط) راجع لما قبل كلام القفال أيضا كما يعلم من القوة عبارة اذ قلنا القسمة ان تخرج  
قال الماوردي يجوز لأحدهما أن يغير دبا ختمه من التماثل كالصبي والادهان بالشرى بكتفلا في مختلف  
مختلفة أجزاءه كالذي يقتضي إلى اجتهاد فيل يجر لأحدهما أن يغير دون أذن الشرى



(فان كان فيها قوم واجب جعلهم على كل التوريم (فاحسان) أي مقبولين بيمينهم لا التوريم لا يثبت الا بيمين فاشترط  
التعدد انما هو لاجل التوريم لا القسمة (والا) يكن فيها توريم (١٩٥) (فقسام) واحد يكفي وان كان فيها قوم صلاه  
حاكم لان قسمته تتركب  
بنفس قوله ولا يحتاج وان  
تعدد لفظ الشهادة لتمامها  
تستدل على عمل محسوس (وقيل  
قول) بشرط (اثنتان) بانه  
على الضعيف انه شاهد  
لما حكم وانصره القسمة  
هذا في تصويب الامام اما  
منصوبهم فيكون اتخاذه  
قطعا وفارق المحصر  
القسمة بانه بعد الاجتهاد  
وهي تعتمد لاجل بيان  
هذا يساوي كذا (والامام  
جعل القاسم حاكما  
التوريم) وحديث (فيعمل  
فيه بعدل) وذكر  
بشهادته لا ياتل  
منهما (ويقيم) بنفسه  
الحمل فيه بطله كاعلم من  
كلامه في القضاء وعلم من  
كلامه لا يشترط معرفته  
بالقسمة فيرجع لعدلين  
خبرين وقيل بشرط وجوب  
القبض في خبر قسمه لاقران  
والعند الاول ثم يثبت  
ذلك بخلاف  
(ويجعل الامام) وجوبه  
هو ظاهر (وزن منصوبه  
من بيت المال) من سهم  
الصالح لانه من الصالح  
العامه (فانما يكن) فيصالح  
او ثم مصرف اهم اوضح  
ظلمة ولهذا العموم الذي  
قد يستخلص بجارته  
حذف قول امله فيصالح  
(فاخره على الشرط) ان

اشترط ما مضى فثبت كونه اهلا للشهادتين وضيقا في كسر التهجج لا كقوله بعد العلة اقرب لانه  
ثم اورد على القول وكل منهما لا يشترط فاعلمنا الشهادة فلا يمل اه (قول المتقدم) أي القسمة  
توريم هو مصدر قوم الصلة فثبتها اه معنى (قول المتأخر) وجب حاشا (ظاهر مظهر كلام  
شرائح التمدد بشرط حتى في منصوب الشرط في كل في القسمة توريم لا يمين تعدد التوريم اه حاشي  
(قوله) حديث جعل حاكما (الحاكم) أي واذ جعل حاكما فاجبه جعل فيه عدلين كما يأتي في كلام الصنف اه ع  
(قوله) لان التوريم لا يثبت الا بيمين (لانه شهادة بالقسمة اه معنى (قوله) يكن فيها توريم) أي قوله وانما  
حرم في القسمة الا قوله ذكر من الى التوريم ولهذا العموم الى التوريم (قوله) لان قسمته تتركب (الحاكم) أي فاشه  
الحاكم شرح المنهج ومعنى أي الحاكم لا يشترط فيما تعدد خبري (قوله) ولا يحتاج (أي القاسم (قوله  
لانه) (الحاكم) أي القسمة أثنى ويخبر (قوله) هذا) أي محل الخلاف اه معنى (قوله) وفارق المحصر  
الحاكم) أي على هذا الثاني حيث لم يكتف بواحد بخلاف المحصر اه ع اقول هذا خلاف صريح صريح  
المتن وشرح المنهج من وجوه الاول فهذا ادعى لمقابل الاصع فيما فيمنع كما يأتي في المتن واسألوا به  
الشارح بقوله السابق وان كان فيها قوم (قوله) التسمية كذا في بعض نسخ الشرح والنهاية ولعل  
الصواب ما في بعض نسخهم من القسمة بخلاف المتن وظاهر كلام المصنف انه يكفي واحد وان كان فيها قوم  
وهو الاصح وان قال الامام القياس انه لا يمين اثنتين كالقوس لان المحاصر يحنو به يعمل باجتهاده  
فكان كالحاكم والقوم بخبر بيمينه كأي فهو كالشاهد اه (قول المتأخر) والامام جعل القاسم حاكما (الحاكم)  
أي بان يفوض له سماع الشهود فيحكم اه معنى (قوله) وله العمل (الحاكم) أي القاسم المجموع كما  
في التوريم اه معنى (قوله) بطله) أي سئلنا عند الشرح وبشرط الاجتهاد عند النهاية كما (قوله) ته  
لا يشترط (الحاكم) أي في منصوب الامام جعل حاكما (قوله) هذا) أي معنى (قوله) فيرجع (الحاكم) أي عند الحديث  
التوريم ان لم يكن عارضا أي ومعنى (قوله) في خبر قسمه لاقران) أي من قسمته التعديل وقسمته (قوله)  
والعند الاول) أي عدم الاشتراط مطلقا (قول المتأخر) ويجعل الامام رزق منصوبه (الحاكم) أي ان لم يبرع  
معنى (قوله) فيصالح) لا يخفى ان ذكر هذا في المتن يفسد الضرر الذي عليه تكون قوله وان كان ثم ما هو  
أهم الخلق انما ادعى مفاد المتن فتكون التسمية لا يخلها حذف المصنف هذا التقيد فكان الناس غير  
هذا الحل اه رشدي (قوله) انما يتأخر (الجزء) فصحته وافادة اه معنى (قوله) لان عمل حاكما) أي  
عن الاجرة عبارة المتن ولودع التوريم كمال القاسم ولم يسمو له اجرة لم يسحق شيئا كقول دفع ثوبه لقصار ولم يسم  
له اجرة وانما حكمه اجرة مائل اه رشدي (قوله) وليس للامام حديث قد يشاوران المراجعين اذا يكون  
في بيت المال حاله وعبارة الرزق وشرحه الا بان لم يكن فيه أي بيت المال معة ووجده متعافا لا ينصب  
قاسما الا ان سأل نصب وأخر حديثا في نصب الامام أو نصبه بمسؤولهم عليهم سوا ما طلبوا كلهم القسمة  
أم بعضهم ولا يمين قاسما اذا لم يسأله أحد ولا يغني في الاجرة اه سم وقوله سوا ما طلبوا الخ خلافا  
لشرح والنهاية ووقفنا للمعنى كما يأتي (قوله) وليس للامام حديث تعيين قاسم بل يدع الناس يستأخرون  
من شأنا أثنى ونهاية ومعنى (قوله) أي يحرم عند القاضي) وهو الواجبه اثنى ومعنى (قوله) وذلك) أي المنع

عليه غير فيما العادة اه (قوله) وليس للامام حديث قد يشاوران المراجعين اذا يكون في بيت المال حال  
الخ وجوب الرزق وشرحه والامام لم يكن فيه أي بيت المال معة أو وجده متعافا لا ينصب قاسم الا ان  
سأل نصب وأخر حديثا في نصب الامام أو نصبه بمسؤولهم عليهم سوا ما طلبوا كلهم القسمة أم بعضهم لان  
العمل لهم ولا يمين قاسما اذا لم يسأله أحد ولا يغني في الاجرة الى ان قال ومنع من التعيين قال القاضي في على  
جهنم التوريم والقرواني على جهنم الكراهة الخ (قوله) أي يحرم عند القاضي في شرح الرزق انه الاجرة  
استأخروا لان عمل حاكما لا يشترط لانه يعمل لهم الرزق لهما عوا وليس للامام حديث تعيين قاسم أي يحرم عند القاضي ويكره عند  
القرواني وذلك لانه يتناقض في الاجرة أو يواطئ بعضهم فيجعلها في استأخروا بعضهم

تلك على ما لم يحرم على القاضي أخذ (١٩٦) أوجب على الحاكم حلفه من الله تعالى وما حلف من شخص لا يمين ثم كان

القضاة فترادون القصة  
وتقرر ان الرخصة في عدم  
فرضيتها ثم فرق بين ما يقتضى  
ان القاضي أخذ اليمين اذا  
قسم بينهم ونظر فيه ايضا  
وليس النظر بالواسع لانه  
ليست هذه من حيث القضية  
بل من حيث بشرته  
لقصة الغير المتوقفة على  
القصة (فان استأخروا)  
كلهم معا (وسمى كل منهم  
قدرا) كما سترنا لك قسم  
هذا بيننا وبيننا على فلان  
وبينا وبين على فلان وثلاثة  
على فلان أو وكلا من عقد  
لهم كذلك (ز) أى كلاما  
سواء ولو فوق أجرة النسل  
سوى حصته أم لا اما  
مرتبا فيعوز على المتقول  
المفصوص ومن ثم قال  
الاسنوي وغيره المرفوف  
بحزم الأنوار وغيره بعدم  
الصفة الارضا الباقين لان  
ذلك يقتضى التصرف في  
ملك غيره بغير اذنه في  
فساد وان كان قوله بامسوكا  
ومن ثم اعتمد البقعي وعليه  
له ذلك في قصة الاجبار من  
الحاكم (وال) يسمى كل  
منهم قدرا بل المتقول (فالرح)  
موزع على الحصص لانها  
من موزع للثلاث كقصة  
المشتركة في غير كقصة

من التمين (قوله على كل عليه) خلافا للشيخ الاسلام والمفتي (قوله مطلقا) أى استأخروا ولا يظهر موقفا  
اه عرش (قوله لا من قبته على الخ) وان القاسم على ما يشتره فلا فرق في مقابلته والحال كما مقتضى وعلى  
الامر والى من يمايه فقبته هذا الفرق ان القاضي لو قسم بينهم بنفسه كان كتابته وهو مفصوصا بما يؤخذ  
من ذلك اه يجيز عن سم من غيره (قوله كلام) الحقوله أماما بتأني المفتي والى قوله على المتقول  
في النهاية (قوله معا) أى يقدوا على ما يقتضى والى قوله مع شرحه ولو استأخروا بعد ولدها كما سترنا لك  
لتقسيم الخ (قوله ولو فوق أجرة النسل الخ) عبارة المفتي سواء استأخروا واقعة أم تقاضوا أو سواء أكلن مساويا  
لا حصة من حصته أم لا اه (قوله أماما) بان استأخروا ولو خلا من حصته ثم آخر كذلك وهكذا كصوره  
الى يادى اه رشيدي عبارة الرض فلا فرق ذلك بمقتضى ترتيب الواسع الارضا الباقين انتهى وقال  
في شرحه أول يترتبوا فيما يظهر انتهى فحل محل الكلام الاشراف العقيدة سواء كان ترتيبا أم لا اه سم  
وعبارته التمس مع شرحه ان استأخروا فاحملوا على كل منهم قدرا لم يوفوق أجرة النسل سواء عقدوا معا ام  
مرتبين اه بان عقد أحد الشريكة لا يفرز نصيبهم الثاني كذلك كقصة القاضي حسين زيادى (قوله  
فيعوز) وقال في شرح التمس كمر والنهاية كإياي وخلافا لرض كمر والمفتي عبارة ذلك فلو قسم كل منهم بقدر  
لا يفرز نصيبه ترتيبا كقوله أول يترتبوا كقصة خضا مع ان رضى الباقين بل يسمع ان يقدوا أحدهم  
ويكون خضا أصلا ويكلا ولا يلحقه في ذلك عقد الباقين فان لم يرضوا لم يسمع كقصة ابن المقرى ويصلح  
الأنوار وهو الظاهر لان ذلك يقتضى التصرف في ملك غيره بغير اذنه نعم لهم ذلك في قصة الاجبار بامر  
الحاكم وقبل يسمع وان لم يرض الباقين لان كقصة نفسه اه (قوله على المتقول المفصوص الخ) عبارة  
النهاية عند القاضي واعتمده البقعي ودعى الاسنوي اعتمده لقائه اه وهى مخالفة للقصة في النقل عن  
البقعي فليحرم اه سيعر أول وعن الاسنوي ووافقا في القصة المتقول الاسنوي بطرح كلام الرض  
مستند على ما يمتصوا الترجيع من يذنه وجزءه في الأنوار لكن قال الاسنوي وغيره المرفوف والعصا قال  
في الكفاية وبهزم الماوردى والبندينى وابن الصباغ وغيرهم وعليه من الشافعي اه (قوله فخرم  
الأنوار وغيره) أى كإرض اه سم (قوله من ثم) أى من أجل فوتمسك كقصة الخ أى عدم الصفة  
الارضا الباقين (قوله عليه) أى على ما يجرى به الأنوار وغيره الضعيف (قوله ذلك) أى على كل من الشريكة  
العقد لا يفرز نصيبه أو مرتبا اه أسنى (قوله من الحاكم) عبارة شرح الرض أى المفتي بأمر الحاكم  
سم (قوله والاسم كل) الحقول المتن ثم ما عظم في النهاية والمفتي (قوله بل ما تقوا) أى بان سمو الحق  
مطلقا من رضى الاسلام (قوله هذا في غير قسمنا لتعديل الخ) حل المفتي تبعاً للمصنف المحص في المتن  
على المأخوذة ثم قال ولحقه وبالمأخوذة عن المحص الأصلية في قصة التعديل فان الآخر ثبت على  
قدومه على قدر المأخوذة الخ (قوله أماما فقامت أوزع الخ) قال شيخنا الراى كرض بينهم مضافان  
وبعد ذلك اثباتها فالصالح المالك للثلاث يسطر من آخرها انقسام لثلاث الاجزاء لا آخرتها ولو استأخروا أى  
كتابا لكافة الملك فالأجرة تضاعل قدرا المحص كجزءه بالرافى آخر الشفعة انتهى اه عرش وقوله  
ولو استأخروا ما حل في المفتي منه (قوله هذا) أى التصرف في ملكه وسمى كل منهم قدرا لم يوفوق أجرة النسل  
(قوله على قدر المحص) أى المأخوذة منه ومنه (قوله مطلقا) أى صوابا قدرا أم لا اه على عبارة  
سم قوله مطلقا يتبادر الى العنى حتى في قصة التعديل فليحرم اه أقول ان من ذبح التمس والمفتي صريح  
في ذلك العنى وفي ان المراد بالمحص المأخوذة كقصة آخر خلافا لما يه من ذبح الشارح والنهاية من ان

(قوله أماما مرتبا فيعوز على المتقول الخ) عبارة الرض فلا فرق ذلك بمقتضى ترتيب الواسع الارضا الباقين اه  
وقال في شرحه عرش قوله أول يترتبوا فيما يظهر اه فحل محل الكلام الاشراف العقيدة سواء كان  
ترتيباً أم لا ثم قال نعم اه على كل ذلك في قصة الاجبار بأمر الحاكم اه (قوله فخرم الأنوار وغيره) كالروض  
(قوله عليه ذلك في قصة الاجبار من الحاكم) عبارة شرح الرض بأمر الحاكم (قوله مطلقا)

الرجح الأصلية ثم أيت قال الرشدي قوله على قدر الحصر مطلقاً أي هو ما ينبغي كل قدر لا م  
 قاله لا خلاف في مقابلة فصل المزدوج معلوم مما مر أنه في قسمة التعديل يكون على حساب انحصار الحادثة  
 لا لاسلطة وطره من التعليل المراد أيضاً أنه (قوله) كلاً من القاضين المصنوع الرض من ترجيحاً  
 لو كانت القسمة جبراً من القاضين دون منصوص به أنه ياتى تصرف (قوله) أن في قوله على (الروض)  
 أي من طر يقصداً كيقولون ذكرها للروضة وطرقة القرائن الجزم بالاول فالان من الرضه ترجي أصح  
 باتفاق الأصحاب وصحها في أصل الروضة لا فذلك يكون سهمين أنفسهم أو اثنان نصفاً لا فذلك بما  
 استوعب فمقتضى هذا مدفع في القول اهـ (قوله) أن ثم اعظم الضرر والمصالح على التبع مع شرحه  
 ثم اعظم ضرر قسمته أن يطل نفسه بالكلية كجوهرة ووب بنفسين منهم الما كمنها ولم يجهدهم إلا أي  
 وأن لم يطل نفسه بالكلية فإن نقص نفسه أو يطل نفسه المقصود لم يتجهدهم ولا يجهدهم فالاول كيف يكسر فلا  
 عنهم من قسمته كجوهرة مواجداً أو اقسماً وانقصه ولا يجهدهم إلا قبل الضرر والثاني كتمامه وطبيعة  
 صغير من فلا عنهم ولا يجهدهم الما اهـ بقول السيف مثلاً لا ينقص نفسه ولا يطل بالكلية فله يكون  
 قول التماذج كسيفه مثلاً لا في المعنى أي لا تنقله جلال النفع لا جلال النفع ويكون مفهوم قوله أن لم  
 تبطل منفعة له عنهم إذا بطل النفع بالكلية مثل تلك الجوهرة والثوب النسيجين ولا ياتي ذلك تنجيه  
 بهما الما اعظم الضرر في قسمته لا شمل لما يطل نفسه مطلقاً لا ينقص نفسه ولا يطل نفسه المقصود وهذا  
 بما يطل نفسه مطلقاً فصع التمثيل بهما الما اعظم الضرر في قسمته لا شمل لثوبه فترم قسمته على ما يطل  
 نفسه بالكلية كالسيف والى ما يطل أي كذا كور بز هذا القسم وحكمه بطريق المفهوم والى ما يطل  
 المقصود منه كذا كره وقوله وما يطل نفسه المقصود الخ وقوله فلا يجب طابعه أي لا يمنع فلتأمل  
 وعلى هذا فرائق التماذج والمجرب يظهر ما في كلام الشرح مما لا يخفى مع تأمله مما مر وإن اهـ موداني  
 منه أيضاً ما وضع من الأشكال ووجهه (قوله) وذكر الغاشية عبارة لاسي والتقدير الغاشية كره  
 الاصل وضمير هو تركه كما صنف في إن القرى تبعاً للتبع عليه ما عتد العراق اهـ (قوله) إذا بطل جوهرة  
 الكبيرة (الخ) يتأمل (قوله) بالنسبة لثوبها فتمان الذي وجود جوهرة تنقسم حقيقة (قوله)  
 المنزور وحيث (قوله) أي مصرى إلى أي معنى ومعنى (قوله) أي فردته الخ قوله ولزج المعنى في المعنى  
 لا قوله أي المقصود إلى بالكلية والى قوله وما عتد في النهاية الا ذلك وقوله المذكورة وقوله ومع النظر  
 إلى بحث جم (قوله) أي المقصود منه الخ هذا التقيد مع قوله بل عنهم من القسم الخ فوجب لنا انقص  
 يتبادر من المعنى حتى في قسمة التعديل فاجز (قوله) ثم اعظم الضرر والمصالح عبارة التماذج ثم اعظم  
 ضرر قسمته أن يطل نفسه بالكلية كجوهرة ووب بنفسين منهم الما كمنها ولم يجهدهم إلا أي  
 بكسر وكما وطبيعة صغير من اهـ وقوله والا فلي شرحه أي وأن لم يطل نفسه بالكلية فإن نقص نفسه  
 أو يطل نفسه المقصود اهـ فتم أن جعل السيف مثلاً لا ينقص نفسه ولا يطل بالكلية فله يكون السيف  
 في قول التماذج أن لم يطل نفسه كيف يكسر مثلاً لا في المعنى أي مثلاً لا تنقله جلال النفع لا جلال النفع  
 ويكون مفهوم الشرط أي قوله أن لم يطل نفسه أنه عنهم إذا بطل النفع بالكلية مثل تلك الجوهرة  
 والثوب النسيجين ولا ياتي ذلك تنجيه بهما الما اعظم الضرر في قسمته لا شمل لما يطل نفسه مطلقاً ولا  
 ينقص نفسه ولا يطل نفسه المقصود وهذا بما يطل نفسه فصع التمثيل بهما الما اعظم الضرر في قسمته  
 الشمل لثوبه فترم قسمته على ما يطل نفسه بالكلية كالسيف والى ما يطل أي كذا كور بز هذا القسم  
 وحكمه بطريق المفهوم والى ما يطل المقصود منه كذا كره وقوله وما يطل نفسه المقصود الخ وقوله فيه  
 لا يجب طابعه أي لا يمنع فلتأمل وعلى هذا فرائق التماذج والمجرب يظهر ما في كلام الشرح مما  
 لا يخفى مع تأمله مما مر وإن اهـ (قوله) أي المقصود منه الخ هذا التقيد مع قوله بل عنهم من  
 القسم من جملة ما تنقص قوله في شرح قول المتن لا فترم بما يطل نفسه المقصود الخ لا يمنع منها

كل من القاضين من قسم  
 بينهم اسبيلاً (وفي قوله على  
 الرض) لأن السيف في  
 النسيب القليل كقوة  
 الكثير (ثم اعظم الضرر  
 في قسمته كجوهرة ووب  
 بنفسين) وذكر الغاشية  
 الجوهرة قد يترجمه عن  
 جوهرة لا تغاشيها  
 الجوهرة الكبيرة من الثوب  
 قد يكون لهن الاضعة  
 وعلمها يقتضي غلظتها  
 ونسبتها بالنسبة بلحية  
 جنبها (وزوج جنب)  
 أي فردته (إن طلب  
 الشر كذا كلهم قسمته لم  
 يجهدهم القاضين) أن يطل  
 منفعته أي المقصود منه  
 أخذ ما ياتي

بالكيفية عنهم من القسمات بعدهم لانه سقوطه في البقي والبال في صورته وحسب الخلق في قسمتهما على منفعة بل تشعبا  
ورود بانهما ان كانا بين اثنين كانا من هذا القسم او بين اثنين فقط كانا من القسم الا في خلافه فرض (ولا عنهم ان قسموا بانفسهم  
ان لم يطل منفعة) المذ كورة بالكيفية (١٩٨) بان تقتص (كسيف يكسر) لا يمكن الانتفاع بما صار اليه من على له او بالتحديد سكتا

مثلا ولا يعجزهم الى ذلك لما  
فيمن اشاعت له وكان  
قضية هذا انه عنهم لكن  
رخص لهم فعلها بانفسهم  
تخلصا من سوء المشاركة  
ومع التفرق لئلا لا يشاعة  
لان اتلاف المال للعرض  
الصحيح ياتر به ينظر في  
بحث جمع اشياء باس  
من يطلان بيع جزءه من  
من نفس انما هناك في  
في خاص ولا منهم  
وعاقلته علم الفرق بين  
ما هاتوا اذ لا وجع البيع  
ثم بخلاف القسمتهما  
(وما يطل نفعة المقصود)  
منه (كحمام وطلحوة  
صغيرين) لو قسم كل  
يتبع به من الوجه الذي  
كان يتبعه قبل القسمة  
ولو باحد ذلك فراقوا  
بغير وانما مطلق الانتفاع  
لنظم التفاوت بين اجناس  
المتاع وفي صغيرين تغالب  
المذكور وهو الحاتم وكذا  
في تبيين (لا يجرب طالب  
قسمته) اجبوا (في الاصح)  
لما فيه من ضرر الاخر ولا  
عنهم منها الماص (وان  
أمكن جعله حاملا) او  
طاحونين (الحب) ولا يجبر  
للمتنع لانتفاع الضرور وان  
احتاج الى احداث نحو بئر  
ومستودع لتيسر التداول

ما يأتي في شرح وما يابل نفعة المقصود في من قوله ولا عنهم منها الخ لانتفاع التصو وفي الموضوع بما يابل  
نفعة المقصود مع تفرقه في الحكم حيث ذكره انما عنهم وذلك لان انفسهم قد صور في المنهج وشرحه  
أي والنهاية والغني ما هنا يطلان المنفعة بالكيفية المقصودة والاعم حيث ذاع وضع نم بشكل يطلان منفعة  
الجهر وتاثيره بالنفسين بقسمتهما بالكيفية لان يقال الكلام فيملوه كذلك أي في جوهره وتوابع  
صغيرين أو صور بكثره التشر كبحر لا يخص كالا لا لا تنفع فيه أصلا فوه نظرا لاختصاصه لهما بذلك  
فلتأمل فانه قد يقال ان التمثيل بما لا اعظم ضرره الا مع بما يابل القسمتهما بالكيفية لان في تقديم  
الحكم المذ كورة بما يابل نفعة الكيفية اه سم (قوله بالكيفية) وما لا يطل الى ان المنفعة التي  
لا ترفع كالعهد اه سم عدلوا على أي أصلا فوه نفع لا ترفع لانه كالعهد اه (قوله بل  
عنهم من القسمات بانفسهم) كان ينبغي ان يقدم على قوله ان يطل الخ كائن الغني لا يظهر مقابلته لاني  
في الترتيب على هذا (قوله بالكيفية) الى قوله ومع التفرق في الغني (قوله به ينظر في بحث جمع الخ)  
ونظر فيما غني أيضا بغير ذلك راجعه ولكن أقر النهاية بالبحث المذ كورة وعارفتهم بحث جمع الخ وزدها  
بحثها عني بان اطلاقهم بخلافهم فرق بين هاتين بقدر في الشارع راجعه (قوله بما قلنا علم الفرق  
الخ) حاصل الفرق الذي ذكر وجوده فرض هنا ودفعه لانه قد وجد فرض هناك لان الغرض لازم  
هنا وهو خلاص من المشاركة التي من شأنه التضرر اه سم (قوله المذ وما يابل نفعة الخ) أي بالمشاركة  
التي يابل قسمتهما نفعة الخ اه معنى (قوله لو قسم) الى قوله ونظر في النهاية والغني الاقوله ولم يعتبروا  
الى وفي صغيرين وتوابعه وكذلك في نفس وقوله وان تعدلوا وهو يصلح (قوله ولا عنهم الخ) فصرح  
بمفهوم قوله اجبوا (قوله لاسم) أي في البقي (قوله المنفعة) أي ما ذكره المعنى (قوله أو طاحونين)  
الانساب التائمين (قوله لتيسر التداول) بجوار الغني وتيسر لانتفاع الضرر مع تيسر تداول ما احتج اليمن  
ذلك بغير قرب قال الا ذري وانما يتيسر ذلك اذا كان ما لي ذلك بملاوكة أو ما تافا كان ما يلبس موقفا  
أو شاعرا أو ملكا كان لا يسع بيع شيء منه فلا ويحدث عجز من في الاجبال اه (قوله وان أمكن تحصيله  
الخ) أي يبيع وأجله اه معنى (قوله لان شرط للبيع الانتفاع الخ) أي ولم يكن بخلاف النسبة  
اه معنى (قوله لان شرط البيع الانتفاع الخ) أقل مع ما من جوار بيع نحو الخش الصغير اه  
وهدى (تول المذ ولو كان الخ) أشارة الى ان ضرر القسمته يكون على أحد الشرين فقط قال  
الحلي في قوله وما نظم ضرر قسمته أي عليها أو أحدهما انتهى اه يجبري (قوله وهو صلح تلك)  
أي ولو بضم ما يملك بجوار اه معنى (قوله المذ فالامع اجبال صاحب العشر الخ) ظاهره وان كان

لا يباح التصو وفي الموضوع بما يابل نفعة المقصود مع تفرقه في الحكم حيث ذكره انما عنهم وذلك لان  
لا عنهم قد صور في المنهج وشرحه لهما يطلان المنفعة بالكيفية المقصودة والاعم حيث ذاع وضع نم بشكل يطلان منفعة  
بجوارته فانه نص في ذلك نم بشكل يطلان منفعة الجهر وتاثيره بالنفسين بقسمتهما بالكيفية لان يقال الكلام فيملوه كذلك أي في جوهره وتوابع  
يقال الكلام فيملوه وكذلك أو صور بكثره التشر كبحر لا يخص كالا لا لا تنفع فيه أصلا فوه نظرا لاختصاصه لهما بذلك  
لأخصوس لهما بذلك فلتأمل فانه قد يقال ان التمثيل بما لا اعظم ضرره الا مع بما يابل القسمتهما  
بالكيفية لان في تقديم الحكم المذ كورة بما يابل نفعة الكيفية (قوله به ينظر في بحث جمع الخ)  
حاصل الفرق الذي ذكر وجوده فرض هنا ودفعه لانه قد وجد فرض هناك لان يطل الغرض لازم هنا

والمباح لا يسع لغيره وان أمكن تحصيله بدون شرط للبيع الانتفاع به (لا ولو كان عشرة دراهم أو حرام أو  
أرض (لا يصلح لغيره) أو كونه حلالا أو ما يضمن لك لا لغيره (والباقي لا شر) وان تعدد كلياته بسطه قبل التسمية التي هو  
يجل تلك (فالامع اجبال صاحب الضر)



مع خمس لم يحدن زرع  
 قبل ان يحدن زرع  
 تنزع الشر كفي الاعن  
 قسمته فانها لم تستغ  
 مملوئة او غير مملوئة ولكل  
 الرجوع ولو بعد الاستغ  
 في غير بلد ما توفاه قال  
 ابن عسقلان وكل ما امانة  
 كالسائر وان اموالها  
 اخرجهم الحاكم على ايجاره  
 او اخرجهم من ممتلكاتهم  
 واشهد كل واحد اموالهم  
 بعضهم فان تعدد طالبو  
 الاجارة وجوبوا بالنزاع  
 اصله وهل له ايجار من  
 بعضهم وقد دفع في التوزيع  
 وروح غيرهم ان ذلك ان  
 رآه أي بان لم يوجد من هو  
 مشبه بكمو ظاهر وان لم  
 طلب كل منهم استغارة  
 غيرهم فان كان ثم اثنى  
 والا فزرع بينهم فان تعدد  
 ايجاره أي لا يسكنه زول  
 عن قرب عاده كبقية  
 بعضهم قال ابن الصلاح  
 باعده عن استغارة الاخرى  
 ويؤخذ من طلبها للمائة  
 تعددت لغير بعضهم أو  
 امتناعه فان تعدد البيع  
 وحضرهم اجمعهم على  
 المائة ان طلبها بعضهم كما  
 بجهة الزركشي

مجهول في الارض ين على الاول قسمته مجهول عليهم وعلى الثاني بيع قطعهم وارض بعضهم وارض انتهى  
 فانظر قوله لانهم في الاول قسمته مجهول فبما اذا كان الارض خالية من قوله فيما تقدم انقسمت فاعلم  
 مشاهد ويجوز ان يكون الاول لا يشمل التصيل لان قوله هو بنو يدع ان قسمتها انما هي لجمع وانظر قوله  
 في الاخرين قسمته مجهول وعلوهم بالنسبة لانهم مع بصلاح الزرع فيها الا ان يصور بما لا يرى حبه  
 كالخسنة بخلاف ما يرى كالشعير اه سم (قوله مع غراس) أي أو بنه (قوله بدون زرع فيها) أي اجمع  
 على قسمته الارض الزروعة دون الزرع أي وحدها اه سم ولعل الاصول انما هي امر عنه عن  
 الارض وشرحا فذا أي لم يصير على قسمته الارض المزروعة وعشور عهدها (قوله واذا تنزع الشر كله الخ)  
 عبارة الارض مع شرحه قسم المنافع بين الشريكين كما قسم الاعيان بما هي مملوئة ومشاعرها فوسايتها  
 وعلى ان سكن أو زرع عهدها كالمس المشترك وهذا كما لا يخفى من الممكن لا لاجبار في التقسيم وغيره من  
 الاعيان التي طلبت قسمتها فاعلم ان الاصول لا يوافق لان المائة تنجز حق أحدهما وتؤخر حق الآخر  
 بخلاف قسمته لالعين قال البلخي وهذا في المنافع المملوكة كحق المالك في العين اما المملوكة كالمائة وروية  
 فصير على قسمتها وان لم تكن العين فالبقية لتقسمة الا ان حق الشر كحق العين قال ويدل لاجبار في ذلك  
 ما ذكره في كراهية القبط وهو مع ذلك معترف بان مائة تنصف لما يأتي في مائة استأجر ارضا الخ فان  
 تراضا بالمائة أو تنازعا في البداهة أحدهما أو غيرهما لكل منهما الرجوع عن المائة فان رجع  
 أحدهما عن مائة استغارة لغيره أو بعضه لم يستوفى فلا تخلف لغيره لئلا يفتقر إلى ما استوفى كما إذا تلفت العين  
 المستوفى أحدهما من فضتها فان تنازعا في المائة أو ما صرا على ذلك جرحه القاضي علمه ما ولا يسبغها علمهما  
 لانها كملان ولا تنجز لغيرهما فهو كذا الحكم واستأجر ارضا تنافى المائة أو النزاع وإجارة القاضي  
 علمه ما ولا يصح للمائة أن يجر التمر لكونها لها على مائة لان ذلك يوجب مجهول وطريق من أراد  
 ذلك أن يبيع كل منهما صاحبه واستغارة لغيره لئلا يفتقر إلى ما استوفى في ذلك اه وكذا  
 في الملقى الآخرة قال ويدل الخ فان تراضا بالمائة أو تنازعا في المائة أو ما صرا على ذلك جرحه القاضي علمه ما ولا يسبغها علمهما  
 الشارح والنهاية في شرح أو فوعين ما وافق الرض مع الفرقين بين ما هنا وكراهية القبط (قوله ولو بعد  
 الاستغارة) فذكره لئلا يفتقر إلى ما استوفى في ذلك جرحه القاضي علمه ما ولا يسبغها علمهما  
 الاولى هنا لا تظهر أي في غير المستوفى بل ما استوفاه اه وشيخي (قوله مستوفى ما قبلها) علمه ما ولا يسبغها علمهما  
 وينبغي أي القاضي أن يقتص على أقل مدة تخرجها العين فيها عاده اذ قد يتفقان عن قرب قاله الاخرى  
 اه (قوله يكلواوا اكلهم أو بعضهم) يتأمل اه وشيخي (قوله أي بان لم يوجد من هو مشبه بكمو ظاهر وان لم  
 آه اذ اوجد مثل الاجنبي قد علم على الشر كمو وافق قوله الا فان كان ثم اثنى قد علم ولو قيل هناك  
 الاجنبي انما يقدم حيث كان لم يبعد يفرق بين هذه وما قبلها لان كلاهما يأتيان في طلب مقدم الاجنبي  
 ضلعا فتراع عطف ما هنا فان الطالب لا يستقبل أحدهما الا تخلف ردا لا يستقبلون أنفسهم فليكن في ايجار  
 أحد الشر يكتفي بطلبه لا تخلف اه عش (قوله ولو طالب الخ) حلف على أنه ذلك  
 الخ (قوله ولو طلب كل منهم استغارة فغيره) أي بان قال كل منهم أنا استأجر ما عدا حصتي اه وشيخي  
 (قوله فان كان ثم اثنى الخ) أي علمهم انما مما تقدمه فقامت رأت قال لشيخي أنظر هل شرط هناك  
 يكون مستلهم اه (قوله فان تعدد ايجاره) هو قسم قوله اجمعهم الحاكم اه وشيخي (قوله وان يؤخذ من  
 طلبها الخ) يحل لامل لان أصل الكلام مفروض في امتناعهم من المائة اه سديد (قوله فان تعدد  
 البيع الخ) منساقا لكان التنازع في قسمه فاعلم انهم اه عش (قوله اجمعهم على المائة ان طلبها بعضهم  
 الخ) فثبت ان امتناع البعض الآخر في قسمته قبل أو امتناعه من البيع في هذه الصور ولان امتناع  
 البعض ملحق بامتناع طالب الآخر اه عش (قوله ان طلبها بعضهم الخ) مفهومه ان لم يطلبوا واحد

فبلا ان يصور بما لا يرى حبه كالخسنة بخلاف ما يرى كالشعير (قوله بدون زرع فيها) أي اجمعهم على قسمته





أى الواقعة يظهر أن كونه لم يحضر هاندياً أيضاً لأن علم من حاضر هاندي من هانديين أو لغويين أو لغويين (أو على الأقل أن كتب الأسماء في الواقع) (يعطى من خرج ٢٠٢) اسمه) ثم يؤمر بأخراج أخرى على الجزء الذي يبدو يعطى من خرج اسمه وتبعاً لآخر

لا حرم غير مرتفعوكنا  
 فيما بين (أو) يخرج (على)  
 اسم زيد مثلاً ان كتب  
 الاجزاء) أى اسماءها في  
 الرقاع فيخرج وتصل  
 اسم زيدا حتى على اسم  
 عمرو وهكذا ومن به الابتداء  
 هنا وما قبله من الاسماء  
 والاجزاء منسوبة بمنظر  
 القاسم فلا تسمى ولا تميز  
 (وان اختلفت الانصاء  
 كتمف وثلاث وسدس) في  
 ارض أو نحوها (جزت)  
 الارض) أو نحوها (على)  
 أقل السهم) كستفنا  
 لتأدى القليل والكثير  
 بذلك من غير حيف ولا  
 شطط (وقسمت بـ) في  
 السكن الاولى هنا كلمة  
 الاسماء لانها كتب الاجزاء  
 وأخرج على الاسماء أفريقيا  
 خرج صاحب السدس  
 الجزء الثاني أو الخامس  
 فبقرن ملك من له الثالث  
 أو النصف (د) هو لا يجوز  
 اذ يجب عليه ان يخرجه  
 بقرن حصة واحد  
 والجوزون لكافة الاجزاء  
 احقرز وعن التفریق  
 بقرنهم لا يخرج اسم  
 صاحب السدس وألان  
 التفریق انما لمن قبله  
 بل يريد أنى النصف فان  
 خرج على اسم الجزء الاول  
 أو الثاني اعطىهما والثالث  
 وبني بقى الثالث فان خرج  
 على اسم الجزء الرابع اعطى  
 ولدهما ارض بينهما فاطا

صبارة المغني والروض مع شرح موسمي ونحوه كجهمي والى ذلك من غير ملأه أبعده التهمة اه (قوله أى الواقعة) أى الكسابة والادراج أسنى ومعنى (قوله ثم يوم) أى باسم القاسم من يخرج الرضاع أسنى (قوله) ويتعين الآخر لا آخر) أى الجزء الثالث القسمة الثالثة ان كانوا ثلاثا وان كانوا أكثر من ثلاث في الوضع لم يعد الأخير أو اثنين تعين الثالث الثاني والروض اه أسنى (قوله وهكذا) عبارة عن المغني وتعين الجزء الثالث خلفه وما ذكره لا يختص بقسمة الأجزاء بل ياتي في قسمة التعدد اذ فاعلت الأجزاء بالقسمة اه (قوله من الإسماء والأجزاء) نشر غير مرتب (قوله منوط بنظر القاسم) أى لا ينظر المخرج برشدي فيقتضى أى القاسم على أى طرفه وهو يسمى أى شرطه أنه وأى جزءه أسنى ومعنى (قوله المنع على أقل السهام) أى يخرج (قوله لتأدى القليل الخ) أى حصة وقوله ولا تسلط عطف تصديرا ع من (قوله لانه لو كسب الأجزاء الخ) لا يخفى أن هذا إنما كان مقتضى التعين لا مجرد الادلاو به على أن هذا المحذور ومتف بالاقرار لا أنى وصاروا شرح الروض لا قد يخرج الجزء الرابع لصاحب النصف فتنزعون في أنه يأخذ مع السهمين قبله أو بعده اه رشدي (قوله فتنزع ذلك الخ) هذا ظاهر في الأرض دون غيرها كالغريب فانه لا يضر تفرق السهمين النصف أو الثالث لا كان الضم كالمظهر اه يعبري أقول ومثل الأرض نحو النبل الفيلة التي لا تنصف بالقطع كما (قوله اسم صاحب السدس) له مخرف عن على صاحب السدس أو سقطت فظن على من نظم الناصح والاصل على اسم صاحب الخ بعبارة التناهي لصاحب السدس اه وعبارة مغني روى الروض وشرحها واقعة لا يبدأ بصاحب السدس لان التفرق اقبل من قبله بل بصاحب النصف فان خرج له الاول أخذ الثالث لا موان خرج له الثاني أخذ وما قبله وما بعده قال الاسنوي واطعاء ما قبله وما بعده تحكم فلم لا أعطى اثنين بعدهو وتعين الاول لصاحب السدس والباقي لصاحب الثالث أو يقال لا يتعين هذا بل يتبع نظر القاسم انتهى وهذا ظاهر وأخرج له الثالث أخذ مع الذين قبله ثم يخرج باسم الآخرين أو الرابع أخذ مع الذين قبله وتعين الاول لصاحب السدس والآخران لصاحب الثالث أو الخامس أخذ مع الذين قبله وتعين السادس لصاحب السدس والاولان لصاحب الثالث أو السادس أخذ مع الذين قبله ثم بعد ذلك يخرج بقعة أخرى باسم أحد الآخرين ولا يخفى الحكم أو صاحب الثالث فان خرج له الاول أو الثاني أخذهما أو الخامس أو السادس فكذلك ثم يخرج باسم أحد الآخرين وان خرج له الثالث أخذ مع الثاني وتعين الاول لصاحب السدس والثلاثة الأخيرة لصاحب النصف أو الرابع أخذ مع الخامس وتعين السادس لصاحب السدس والثلاثة الاول لصاحب النصف هذا اذا كتب في ستر قاع ويجوز أن يقتصر على ثلاث رفاع لكل واحد قعة فتخرج الجزء الاول فان خرج الاول لصاحب السدس أخذ ثم ان خرج الثاني لصاحب الثالث أخذ وما يليه وتعين الباقي لصاحب النصف وان خرج الاول لصاحب النصف أخذ الثلاثة لا موان ثم ان خرج الرابع لصاحب الثالث أخذ وما يليه وتعين الباقي لصاحب السدس وان خرج الرابع لصاحب السدس أخذ وتعين الباقي لصاحب الثالث وان خرج الاول لصاحب الثالث لم يتصف الحكم بمساو ولا يخرج السهام على الاسماء في هذه القسمة بخلاف الاول فالاتفاق الطريقة الاولى زائدة على الطريقة الثانية لا سر عن خروج اسم صاحب الاكثر وذلك لا وجوبها لتساوي السهام لكن الطريقة الاولى هي المختارة لان لصاحب النصف والثلاثة بكترة المثل فكان لهما مزية بكترة الرضاع اه وقوله ولا يخفى الحكم فانه ان بدأ منهما باسم صاحب الثالث فخرج له الاول أو الثاني أخذهما وتعين الثالث لا آخر أو الثالث أخذ مع ما قبله وتعين الاول لا آخر أو صاحب السدس فخرج له الاول أو الثالث أخذ وتعين الثاني والثالث أو الاول والثاني لا آخر وان خرج له الثاني لم يسهل لتفرق اه أسنى أى غلب بدأ منهما بصاحب الثالث كجسم علمنا الشارح قوله وتبين في الثالث (قوله وأخذ من ذلك) أى من وجوب الاحتراز

وَيَسِّرْ لِي السَّيْرَ  
عَلَى أَسْوَاطِ الْجَبَرِاجِ اعْلِيهِ وَالْخَامِسَ وَعَلَى هَذَا الْقَيْسِ وَأَخْفِنِ ذَلِكَ لَوْ كُنَّا لَهَا أَرْضٌ سَتَوِيهِ الْإِجْرَاءُ  
وَلَا حِلَّ لَهَا أَرْضٌ عَنْهَا أَفْطَلَتْ خُسُفَهَا

وان يصكون نصيبا الى جهة أرض لصلواته ولا ضرر على الآخر أجيب وقد يشبه قولهم في الصلح يحبر على قسمة عرض متو وعرضاني الطول  
لنصن كل بما يلي مقبل البناء وبعد الهدم ووافقت قولهم لو أراد جميع من الشركة مقاسم كثيرهم وطلبوا من الباقين ان يميز وانهم يحاسب  
ويكون حق القسمة متصلا فان كان نصيب كل واحد قد بلغ بقسمه بعدة الأرض أجيب ابل بحث بعضهم ابايتهم وان أمكن كالا انتفاع فهو  
انفراد لكن هذا مردود بانه خلاف كلامهم مع أنه لا حاجة الى اختلاف ما يرتق (٢٠٣) تمام الانتفاع على من الورى متو أملاها

وغيره ملو كان نصف الدار  
واحد الآخر خمسة أجياب  
الآخر لو حشد فنلكل من  
الجهة القسمة تبعه وان  
كان الشرا الذي لكل منهم  
لا يصلح مسكاه لان في  
القسمة فائدة لبعض  
الشركاء ولو على حق القسمة  
مشاعا يجب أحدهم  
للقسمة لانهم انشأوا جميع  
وان طلبوا ولا القسمة افراز  
نصيبهم مشاعا أو كانت الدار  
للمسرة طلب خستهم  
افراز نصيبهم مشاعا أجيبوا  
لانهم يشقون بنصيبهم كما  
كانوا يشقون به قبل  
القسمة اهـ (تبيه) \*  
قد يفهم مما ذكره في حاشي  
نساوي الاجزاء واختلافها  
ان الشركة الكالين في  
قراضوا على خلاف ذلك  
امتنع وليس مراد ابل  
يجوز التفاوت وضا السكل  
الكالين ولو جزافا فيما  
يظهر ولو في الروي منه  
على ان هذه القسمة افراز  
لا يسع والى انما يتصور  
جوابه في القصد دون غيره  
وهذا يعلم ان القسمة التي  
هي يسع لا يجوز فيها في  
الروي أخذ أحد أكثر  
من حقه وان دوا بذلك

من التفرق (قوله وان يكون نصيبه الخ) لعل هذا هو اليبقى أخذ ذلك مردودا فلا بد في ذلك كره  
هذه المسئلة مع نفع النظر عن ذلك لان قاعدة هذه القسمة لا يجاوز عليها كما تقدم وهل المراد هنا القسمة بلا  
فرقة متلا تخرج لفرقة نصيبه الى غير جهة أرضه ويسلم مما ياتي ان القسمة قد تكون بلا فرقة بان يراضا  
على ان ياتخذ أحدهما هذا والآخر الآخر اهـ سم ومرتبيل الفرع عن عش ما وافقه (قوله لصلح)  
أي نصيبا وأرض فنه قسما بل ذكر على المؤث (قوله وقد يشبه) عبارة انهاية كما تبدل على ذلك اهـ  
(قوله ولو عرضاني الطول) عبارة انهاية ولو طول اهـ (قوله قبل البناء أو بعد الهدم) أي الدار الخاصة  
مثلا و مراده هذا هو وانتفاعه يخرج اهـ وان كان قليلا اهـ وشدي (قوله فان كان نصيب كل) أي من  
المتقين (قوله لكن هذا مردود بانه الخ) كانه لان القسمة ترجع العلة بالكلية سم (قوله خلاف ما سم)  
أي نفا (قوله وان كان نصف الدار) الى التبيين للمعنى والروى مع شرحه (قوله وحشد فنلكل من الجهة  
القسمة تبعه الخ) نصيبه ان كل من الباقين فيما مر أن القسمة تبعاً للمتقين وان كان نصيبه لا يتغير به  
بعادة الأرض (قوله يجب أحدهم للقسمة) عبارة المعنى والروى ثم طلب واحد منهم القسمة بمجر  
الباقين عليها اهـ (قوله أو كانت الدار لغير الخ) هذا ما وقع لما تقدمنا فغلب قولهم لو أراد جميع الخ  
الانسانها مطلق يشبه ويشمل ما قدمه من بحث بعضهم فتأيد به ذلك البحث فليراجع (قوله كما كانوا  
يتفقون به قبل القسمة) ولم يصغر ومطلق الانتفاع لعظم التفاوت بين أجناس المنافع أسمى ومعنى (قوله  
مما ذكره) أي النصف (قوله في سائر الاجزاء الخ) أي الانصاف (قوله فيما يظهر) عبارة انهاية  
كما يظهر من اطلاقهم اهـ (قوله على ان هذه القسمة افراز) أي ينصلي ما ياتي من ان قسمة الاجزاء  
بالاجزاء والراضى افراز الحق في الاظهر (قوله وهذا) أي بقوله لا يسع الخ (قوله لا يجوز فيها في الروي  
أخذ أحد أكثر من حقه) عبارة انهاية لا يمنع ذلك في الروي اذ لا يجوز لأحد أخذ أكثر من حقه اهـ  
(قوله فيأتي فيها) أي في الروي انقسم قسمة يسع (قوله جميع ما مر الخ) عبارة المعنى في شرح وضمة  
الاجزاء ما مر افراز الخ وحيث قلنا القسمة يسع ثبت فيها أحكام من التحليل والتفتق وغيرها الا أنه لا يقتضي  
لفظ يسع أو غلب أو قبول أو يقوم الرضاة منها فيشترط في الروي التقاض في المجلس واستمتع في الرطب  
والعنب وما عتقت التواجز أو نحو ذلك كيعلم من باب الياون قلنا في افراز ما لهم ذلك ونقسم الرطب  
والعنب في الافراز ولو كانت قسمة على الشجر نحو ما لا غيرهما من سائر الثمار فلا يسم على الشجر لان  
انحرص لا يدخله وتعم الاقلا في قسمته يسع لا افراز اهـ وفي الروى مع شرحه ما وافقه (قوله ثم  
رايت الخ) الاصل تقديم على قوله وتعم قسمة الافراز (قوله ثم رأيت الامام نقل عن الاصحاب الخ) عبارة  
انهاية وقد نقل الامام عن الاصحاب انهم يوافقوا بالتفاوت بل وياتر عنهم من ان لو جاز الخ مردود اهـ  
(قوله مما ذكرته) فيما ذكره كرمح حكمه بلا دليل مثل ما هنا (قوله وهو مرع الخ) ويدفع دعوى

(قوله وان يكون الخ) لعل هذا هو اليبقى أخذ ذلك مردودا فلا بد في ذلك كره هذا المسئلة مع قطع  
النظر عن ذلك لان قاعدة هذه القسمة لا يجاوز عليها كما تقدم وهل المراد هنا القسمة بلا فرقة متلا تخرج  
الفرقة نصيبه الى غير جهة أرضه ويسلم مما ياتي ان القسمة قد تكون بلا فرقة بان يراضا على ان ياتخذ  
أحدهما هذا والآخر الآخر اهـ (قوله مردود بانه خلاف كلامهم الخ) كانه لان القسمة ترجع العلة بالكلية

فأتى فيها جميع ما مر في باب الروي مقصدى الجنس ومختلفه وفي قاعدة شدة عبود وودهم وتضع قسمة الافراز فيما تطلبت ان كل به قبل  
انواعها ثم يخرج كل كذا كاشا لا لال، ولا توقف صحة تصرف من أخرج على الخراج الآخر أو ان الامام نقل عن الاصحاب انهم ملو راضا  
بالتفاوت يلزم من لزومهم بان لو جسد في الافراز وليس كما قال كغير ظاهر مما ذكره وفيه بعضهم هنا غلبه حاجته وقد صوروا يجوز  
قسمة الثمر على الشجر ولو غلبت اطمأن نحو يسر ووطب وخصف وغر جف نحو ما ينص على انهم افراز وهو مرع في هذا كونه

النوع (الثاني) القسمة بالتعديل بان تعدل الهام القسمة كروض مختلفة اجزاءها بحسب قوتها وقوتها ونحوهما  
 بوضع قيمة أحد الطرفين على الآخر (٢٠٩) كاستان بضمه غير وار بعضهم حجر وبعضهم لبن فيكون الثالث

لجوده كالثلثين قيمة فيجعل  
 سهما وهما سهما  
 كانت نصيب فان اختلفت  
 كنصفين وثلث وسدس  
 جعلت ستة اجزاء بالقيمة  
 لا بالساحة فعلم انه لا بد من  
 علم القيمة عند التفرقة  
 (ويجوز) المتقسم منها  
 (عليها) أي قسمة التعديل  
 (في الظاهر) الحقائق القساري  
 في القيمة في الاجزاء ثم  
 لن امكن قسمة ما لم يد  
 وحده والردى وحده لم  
 يعبروا علم افعما كارضين  
 تمكن قسمة كل منهما  
 بالاجزاء فلا يعبر على  
 التعديل كما بحثه الشافعي  
 وسميها باليه جمع  
 متقدمون ولا يمنع الاجزاء  
 في القسم الحاشية على بقية  
 طريق ونحوه شائعة  
 بينهم يحرك فيها ما خرج  
 له افعال يمكن افراد كل  
 بطريق ولو اقسما بالقراضي  
 السفل الواحد والعلو الآخر  
 ولم يتصرفا للسطح في  
 مشتركا بينهما كما ينبغي  
 بعضهم ومنهم المارودي  
 والرويان ما صرح به وكذا  
 انما ينظر لبقاء العطفة  
 بينهما لان السطح تابع  
 كالمطرق (ولو استوت)  
 قسمتان من أوصافين  
 متلاقين أولا (فطلب  
 جعل كل واحد لاجبار)

المراحة به ساكن من الثلثون (قوله النوع الثاني) الى قوله وفيه نظر في معنى القول فعمل الى المتروكة  
 كما بحثه الشافعي الى المتروكة وقوله لمع في النهاية الاقوة وسميها باليوافع وقوله وصال وكذا وقوله  
 وفيه نظر الى خرج وقوله واستحسن الى لكن وقوله هذا الى المستأجر أرض وقوله أي حيث الى وهل (قول  
 الثاني) الشافعي التعديل وهو قسمتان بحدود القسم شيئا واحداً فاعيد على اثنين فصاعداً فاعاد الى الأول  
 بقوله كروض الخ والى الثاني بقوله ولو استوت الخ اه معنى (قوله) ما وقع الخ كان يبقى أحدهما بالنهر  
 والآخرة بالناسخ اه أسمى (قوله) كاستان الخ لا يخفى ما في جملته مثلاً لما قبلها عبرت الخ وشرح المنهج  
 أو يختلف جنس ما فيها كاستان الخ وعبرة الرض وكذا استان الخ (قوله فصل) أي الثالث سهما وهما  
 أي الثلثان سهما وأخرج كلامه معنى وشرح المنهج (قوله) ان كانت الخ عبرت الخ وشرح المنهج ان كانت  
 أي الأرض لاثنتين نصيبين اه (قوله) فان اختلفت أي الانصبا اه معنى (قوله) المتقسم منها أي القسمة  
 اه عى وعبرة الخ من الشرك اه والى هذا قيل قول الشارح أي قسمة التعديل اه قائل  
 (قول المتن في الظاهر) ووزع أجزاء القاسم على قدر مساحتها خوفاً من ساحة التصيب كما مر في الاشارة  
 البعق وررض (قوله) به أي بالقسوى (قوله) لم يعبر عليها أي قسمة التعديل (قوله) فهما أي الجيد  
 والردى وفي بعض النسخ فيها بضمير المؤنث أي في الأرض المذكور وتو على كل منهما فالأولى حذف قوله فلا  
 يعبر على التعديل كحلى للمعنى (قوله) في المتقسم يعني فيما يمكن قسمته فافراؤه وتدرى بأحد من اظهره في  
 موضع الاستعمال ثم أتى ما في قيل قول المتن الثاني في دفعه الجدل (قوله) اذ لم يكن الخ مفهوماً بقاء  
 الاشاعت في نحو المطرق في منع الاجزاء عند لكان الاقرار (قوله) ولو اقسما بالقراضي الخ عبرت الخ  
 والروض قيل النوع الثانيو يعبر المتقسم على قسمة علو ومنه دل أن يمكن قسمة الأعلى قسمة أحدهما  
 فقط أو على جبهه واحد أو آخر أو بالبين بكسر الموحدة فان استوت قولاً بالقسمة قسمة المتقاربات  
 وان اختلفت فالتعديل اه فأتى فيها الاجزاء أسمى (قوله) كما ينبغي بعضهم عبرت النهاية كالمظهر اه  
 (قوله) (ورمى) أي في الرض عرفه ما صرح به أي جواز تلك القسمة (قوله) كانه انما ينظر لبقاء العطفة الخ  
 أي حيث قالوا حصة القسمة مع بقاء الشرك السطح ولم يقولوا بخداها لوجود الشرك في بعض المشترك  
 اه عى وكتب عليه السدعي أيضاً ما صحت أن تقول لهما ذكر كفى عن التوجيه لان الفرض ان القسمة  
 بالقراضي وحده فلا اشكال اذن المعلوم كالمظهر فهو كانت لهما مشتركة بين اثنين متماثلين فلو ادا  
 قسمتهما بالقراضي وبقائه النصف على الاشاعت لم يمتنع فليشأ له ورماً فافضل المعنى والروض ما يفيد  
 (قول المتن) فمقدار من أوصافين أي ثلاثين بالسوى فيقلب أي كل من الشريكين اه معنى وعبرة  
 الاسنى أحد الشريكين اه وهذا معنى الصوابين الموافق لقول الشارح الا في طلب أحدهما فلا معنى  
 لفي الاجلوع القراضي (قول المتن) فطلب جعل كل واحد أي على الاجلهم بحسب ما تقتضيه القرعة كلا  
 يخفى اه رشدي (قول المتن) جعل كل أي من البار من أوصافين ولو ادا أي بان يجعل هادراً أو اوتوا  
 ولشريكه كذلك اه معنى (قوله) نعم لو اشترى كل واحد من الخ عبرت الخ ويستثنى من البار من ادا  
 كانت الباران لهما ملك القرية المشتملة عليهم لم يشر كهما بالتصغير طلب أحدهما قسمة القرية واقتضت  
 القسمة نصيبين جعل كل دار نصيباً فانه يعبر على ذلك من الحائز من ادا اشترى كل واحد من الجليل ويحلهما اذ لم  
 تنقص القسمة بالقسمة ولا يعبر جزاً اه (قوله) قد كان الخ أي ونحوه ما شرح المنهج (قوله) صفار  
 متلاقية قسمة القسمة الخ أي يختلف نحو ذلك كين الكوار والصفار الغير الموسوم بغير ذكر فلا اجبار  
 فيها وان تلامقت الكوار واستوت فبها لثلاثة اختلاف لا عراض باختلاف الحال والابنية كالخسرين اه  
 شرح المنهج (قوله) (أجيب) وبذلك ذلك منزلة الحان المشتمل على البيوت والساكن معنى وأسمى (قوله)

قال الجليل لما نهض الثمن الثانيمة له وقتئذ نظر ونظر كلامهم بالمرح فودعوا جرحه كل واحد احوال يطلب شخص  
 ذلك فيقول الممتنع (أر) استوتة متمقوم نحو (عبد أو ثيابي من) وسفوحا يطلب كل واحد كلاتة عديستة كلاك  
 بين ثلاثة كلاتة تسلو (ثلاثه) واحد بين اثنين (اخر) انزال الشر كتم الفة اختلاف الاراض فيها (أر) من (وعين) أو سفين  
 كركي وهندي وضائتين ضلبي توسمة استوتة فيهما المألا كيدو ثوب (فلا) (٢٥٥) اجلولة تعلق الفرض بكل جرح عند

المجاثين) ما يتميز به عن الآخر وليس في الآخر ما يعلو الاضيق من شئ من خروج البوم من (مراشجر) مثلا (لا يمكن قسمته من باخذ  
 قسط قسمته) أي نحو البر أو الشجر فإذا كانت خمسة كل جانب القاطعة نحو البر القاطع من أخصبها خمسة أثقل واما قسمة عبادة  
 الروضة فكلها والحر من ودالاتها له وصوبه غير مراد ما يمكن قسمته ولو تعدل بالطلب أعطاهم الدورال أو تعدل الجيب  
 من طلبه قسمتها الاجل والاشترط (٢٠٦) اتفاقهم على واحد يعنيها (ولا ايجار له) أي هذا النوع لا يدخله ملاشر كتفيموهو

المال المردود (وهو) أي  
 هذا النوع وهو قسمته  
 (بيع) لوجود حقيقته  
 وهو مقابلة المال بالمال  
 فثبت أحكامه من نحو  
 خبر وشعته لا يفتقر  
 لقسط نحو بيع أو عتقك  
 وقبول بل قد قسم الرضا  
 مقابلهما ولهما الاتفاق  
 على من باخذ النقيض ورد  
 وأن يحكم القرة عتير من  
 خرج له (وكذا التعديل)  
 أي قسمته بيع (على  
 المذهب) لأن كل جزء  
 مشترك بينهما وانعادلها  
 الاجبار الصلبة (وشمة  
 الاجزاء) بالاجبار والتراضي  
 (افراز) الحق أي يبين  
 بها ان ما خرج لكل هو  
 الذي ملكه كل في الحصة  
 لا يتعين الا بالقبض (في  
 الظاهر) فلو كانت يعادل  
 دخلها اجبارا والمباذير بها  
 الاعتماد على القرة كذا  
 قالوه وهو مشكل لأن  
 قسمته التعديل بيع وقد  
 دخلها الاجبار وبل الاعتماد  
 فيها على القرة عتير جوابه  
 ان كلا منهما لما انفرد  
 ببعض المشترك بينهما صار  
 كله باع ما كانه عما كان  
 لا آخر ولم نقل بالبين كما

قوله ما يتميز به عن الآخر بل لاصحة الجمع بينهما فكان ينبغي أن يصغر على أحدهما عبادة للمنفى وشرح  
 المنهج كان يكون في أحد الجانبين من أرض مشتركة بر أو جبر لا يمكن قسمته مطلقا الجانب الآخر لا يعادل  
 ذلك الاضيق من اليس من خروج له وهذا المزاج أحسن (قول المتن) باخذته أي بالقسمة التي أخرجتها  
 القرة عتير وشرح المنهج زادالروض مع شرحه ولو ترادى باخذ أحدهما النقيض ودعى الآخر  
 ذلك جاز وان لم يحكم القرة اه وسأني في الشرح والنهاية منه (قوله قبل وقسمته الخ) عبادة للمنفى  
 (تبيين) تعبير المصنف أولى من تعبير الحر والشرح والروض فلو أنه يضبط قسمته أخضر به ذلك  
 الطرف ثم قسم الأرض على ان رد من باخذ ذلك الجانب تلك القصة فان ظهر هذا التعديل ان ورد جميع  
 تلك القيمة وليس مرادها وانما رد القسط اه (قوله وداد تعديلا) هل يصور بلوض بينهما تسفين في ثلثها  
 شجران جعل ثلثها جزأين أو ثلث الشجر وان نصف أحدهم الرد اه سم عبادة الرشد في قوله وبما يمكن  
 قسمته وداد تعديلا الخ أي كافا كان بعض الأرض عامرا وبعضها خرا أو بعضها مفعلا وبعضها قوما أو  
 بعضها قية شجر بلانما بعضها فيه من باخذ شجر أو بعضها على سبل ماله وبعضها ليس كذلك كما شرح  
 بذلك الماوردى وهو مرجع في ان جميع صور التعديل يتأخر خيال رد الجاه اه (قوله من طلب قسمته)  
 أي قسمته تعديلا فيها الخ (قوله والا) أي بان لم يكن في التعديل الممكن ايجار لورد (قوله والاشترط  
 اتفاقهما الخ) في هذه العبارة منطل ودعوة الماوردى وغيره فإذا كانت الأرض مما تصع قسمتها بالتعديل  
 وبالرد في أحدهما إلى التعديل والآخر إلى الرد فان أجزأنا على قسمة التعديل أي يكون المذهب أحجب  
 الرأى البهلا والافتقار في تراصهما باحدهما اه رشدي (قوله لانه دخل الخ) عبادة شيخ الاسلام والمنفى  
 لأن قد غلب كل لاشر كتفيمه فكان كتفيمه مشترك اه (قوله من نحو خوار الخ) أي كالأقلاق كما شرح المنفى  
 زيادة سطر (قوله وشفعة) أي للشر بثلثا ثلث كافا تقاسم شريكاه حصتهما ولو كانت جميع أعضهما  
 بوضه كصورت ذلك الأخرى اه رشدي (قوله لانه لا يفتقر) أي هذا النوع على مطلق القسمة كغير  
 (قوله من خرج) أي النقيض (قوله كذا قالوه) أي في التعديل (قوله ان كلا منهما) أي من الشر بكتير في  
 قسمة التعديل (قوله ان كلا منهما) الخ رد الخ لم يعم من أشكال القرة اه رشدي (قوله في  
 الافراز) الأول في الاجزاء (قوله فذلك) لانه من تعريف النافع والاصل كذلك الكاف بكافي النهاية  
 (قوله وقول الخ) عبارة النهاية والمنفى والثاني لما يبيع لانه من جزم من المال لا وكان مشتركا بينهما فإذا  
 اقتضاها كونه باع كل منهما ما كان في حصة صاحبه على في حصة وصحبه الشخان في أوائل الرأى وكذا  
 العشرات اه (قوله الافراز) الأولى قسمة الاجزاء بكافي النهاية والمنفى (قوله الأول) أي ما في المتن من انها  
 افراز (قوله لا تصور الا إذا كانت افراز الخ) عبادة المنفى والروض مع شرحه وتصع القسم في مطلق عن  
 وقتان قلنا هي افراز لان قلنا هي بيع مطلقا أو افراز وقيل من المالك فلا تصع ما في الأول ولا متاع  
 بيع الوقت واما في الثاني فخل المالك باخذ أو لم يملك كمن آمن الوقت فان لم يكن فيها ولو كان فيها من  
 أر بل الوقت حصص الوقت على القولين قسمته فقط بان قسم بين أربابه لما فيه من تغيير شرط الوقت  
 على ان قسمته الشرح قد تكون افرازا (قوله وداد تعديلا) هل يصور بلوض بينهما تسفين في ثلثها  
 شجران جعل ثلثها جزأين أو ثلث الشجر وان نصف أحدهم الرد

قلنا في الافراز الوقت هذا على التقويم وهو عتير من قد يخطئ ومن ثم كانت قسمته لا دية ذلك وانما وقع الاجبار في  
 قسمة التعديل الصلابة كما يبيع الحاكم بالمدن جبر لو لم يقع في الدلالة لاجل على دفع ما غير مستحق وهو يدور في الافراز بيع  
 فبالعكس من نصيب صاحب انرا فبما كان عكسه قبل القسمة فدخله الاجبار لصلابة وقتها أو حتى العتير ومن ثم راعى في مواضع  
 لكن التمسك الأول ولا تارة القسمته بغير ما قلنا لانه انما يبيع ما هو قسمته وقتها من الاجل لا بغيره ولا إذا كانت افرازا

ولا دفعهم من المالك ان كان فيه ارض أو باب الوقف بخلافه اذا كانت مطلقا (٢٠٧) تمتع مطلقا دفعه من المالك لا حصته

ياخذ بغير اوصافه كجزء من الوقف وهو تمتع وان تازع في ذلك السكوت وغيره سواء كان الطالب المالك أم الناظر أم الوقف عليهم وفي شرح المهذب في الاضحة اذا اشتكر ج في فدية أو بقوله تمتع القسمتان قلنا انما يبيع على المذهب هذه نظيره مستأنوين أو بابه تمتع مطلقان فيه تغييرا لشرطه ثم لانع من مهاباة وضوا بها كلهم اذ لا تغيير فيها لعدم لزومها وجزم الماوردي بان الواقف تعدد جازن القسمة كجلى قسمة الوقف عن المالك واعقده البقعي وعليه فظهر ان محله حلاله فها من أحد الجانبين لاستلزامه حثث استبدال جزءه وقف بجزء آخر وقف وهو تمتع مطلقا به فرق بين هذا وما مر في قسمة الوقف عن المالك من جواز رد أو باب الوقف لانه لا يلزم عليه ذلك بؤخذ من هذا ان الواقف لو تعدد واتحد الموقوف عليهم جازت اقرارا بشرط عدم الرد من أحد الجانبين هنا أيضا لاستلزامه الاستبدال ولو لم يتعدد الموقوفون بخلافه ما لو اتحد الواقفواختلفوا الموقوف عليهم فلا يجوز مطلقا لان فيها تغييرا لشرطه ووقع اشتغا في شرح الروض ما يخالف ذلك ولو جسد ما

(قوله ولا دفعها الخ) سألني تصور اقراره قد اده سم (قوله مطلقا) أي سواء كان فيه ارض أو لا (قوله أو دفعه من المالك) عبارة قال رضي وشرحه أو اقراره وقوله من المالك اه ومن هنا يظهر ان الرد يتصور مع الاقرار أيضا أي بان يجعل الثلث جزءا والثلث مع ما به ضم الميراث فما اذا كان الاشتراك بالخاصة وتقدمت الاشارة الى انه يتصور مع التعديل أيضا اه سم وتقدم عن الرشدي ان ج مع صور التعديل يأتي في المارد (قوله سواء اه) كان الخ ارجع لكل من مطلق الاستلزام وهو (قوله وفي شرح المهذب) عبارة النهاية في المجموع قوله تمتع القسمتان في موقوفه اذا ظهر ان علم البدنة أو الاقرار من التماسات قسمته بالاجزاء ثم اشرأه قال في باب الانضمام اه ثم تضمنوا القسم بتاعلي اتم اقراره وهو ما يصح في المجموع وعلى التماس يجمع القسم اه وعبارة المعنى والنهاية هناك ولهم قسمه بالعمل لان قسمته قسمة اقرار اه (قوله وين آر بابه) عطف على قوله من المالك (قوله تمتع) الاولى التائب (قوله مطلقا) أي اقرارا أو بيعا اه عس (قوله لان فيه) أي في قسم الوقف بين آر بابه (قوله تمتع بغير الشرط) كان معنى ذلك ان مقتضى الوقف ان كل جزء يبيع الموقوف عليهم وعند القسمة يخص البعض البعض اه سم (قوله ثم لانع من مهاباة الخ) وكلها بأن لو كان المثل مالحا السكنى أو باب الوقف جميعهم فترضاوا على ان كل واحد يسكن في جانب مع بقائه منفعة الوقف بشرطه ان كل واحد يبيع على ما شرطه الوقف اه عس وتقدم عن المعنى والروض مع شرحه ما وافق به زيادة بسط (قوله وجزم الماوردي) الى قوله وعليه الخ عبارة النهاية في شرح الروض قال البقعي هذا اذا صدر الوقف من واحد على سبيل واحد فان صدر من اثنين فقد جزم الماوردي بجواز القسمة كيجوز قسمة الوقف عن المالك ذلك ارجح من تعلقه وأقرب به اه وكلامه أي البقعي يتدافع فيما اذا صدر من واحد على سبيلين أو سه والاقرار في الاول يقتضي مائة الجواز وفي الثاني علمه اه وفي المعنى ما وافقها وبأن في الشارح ما علقه قال الرشدي قوله فان صدر من اثنين صادق بما اذا تعدد السبيل وبما اذا تعدد الموقوفين مع قول الشارح الا ان كلامه متدافع في ذلك اه رشدي (قوله بان الواقف تعدد الخ) واختلف الموقوف عليهم أيضا اذا كانا باني (قوله من أحد الجانبين) أي صفى الموقوف عليهم (قوله مطلقا) أي بغير اقرارا (قوله يؤخذ من هذا) أي من الفرق (قوله لاستلزامه) أي الرد (قوله مطلقا) أي مع الرد بوجوه (قوله وقع اشتغا في شرح الروض الخ) وفي سم بعد سوق عبارة شرح الروض المارة أنهما متصوه بغير الجواز في اتحاد الواقف وتعدد الموقوف عليه والمنع في عكس ذلك وذلك عكس مائة الشارح اه ولعل الاقرب بعد وكلامه الشارح دون شرح الروض وان واقفه النهاية والمعنى (قوله والوجه ما قرره) خلافا لما علقه المعنى كجس (قول المتن ويشترط الخ) أي اذا كان هناك قرعة اه شرح المنهج وبأن في الشارح ما يقيد (قوله بالقسمة) الى قوله فثبتدها مستلزمات في النهاية الاضحة قبل الثانية وقوله وحصل الى حاصل ما يتدفع (قول المتن بعد خروج القرعة) أي وقوله روض وشيخ الاسلام ومعنى (قوله فاعتزل الى التراضي بعده) أي كقبلة شيخ الاسلام ومعنى (قول المتن

قوله ولا دفعها من المالك) ما وجه هذا التقديم من الاقرار ولا دفعه ثم اشرأه الحاشية لا تتناول الصحاح لا تتب (قوله أو دفعه من المالك الخ) عبارة قال رضي وشرحه أو اقراره وقوله من المالك اه ومن هنا يظهر ان الرد يتصور مع الاقرار أيضا أي بان يجعل الثلث جزءا والثلث مع ما به ضم الميراث فما اذا كان الاشتراك بالخاصة وتقدمت الاشارة الى انه يتصور مع التعديل أيضا (قوله يجرى اقرارا) كل المراسل قسمتها بين أحد الواقفين على بعض الاخر وحده فظهر انه لا يلزم تغيير شرط الواقفان كالم من الحسنة للموقوف عليهم م (قوله لان فيه تغييرا لشرطه) كان معنى ذلك ان مقتضى الوقف ان كل جزء منه لجميع الموقوف عليهم وعند القسمة يخص البعض البعض (قوله وقع اشتغا في شرح الروض الخ) عبارة شرح الروض بعد ثبوت اعتماد البقعي مائة الماوردي ما متصوه كلامه أي البقعي يتدافع فيما اذا صدر من واحد على سبيلين أو عكسه والاقرار في الاول يقتضي مائة الجواز وفي الثاني عدمه اه وهو يفيد الجواز

قرره (ويشترط في) قسمته (الرد الرضا) بالقسمة (بعد خروج القرعة) لانها يبيع وهو لا يعمل بالقرعة فاعتزل الى التراضي بعده

ولو تراضى أى الشريك كان مثله مسمى (قوله كقصة تعديل الخ) الكفاية استقصائية كإبتيده قوله لا فى  
 فحش فقه ما استثنى الخ (قوله المتراضى الخ) وظاهره لا بد أن يعلم كل منهما مصلو العقبول رضاه  
 عنانى اه يعبر به بتقديم شرح أو نوعين ما بعد (قوله فمإذا كان هناك قرعة) سب كبحر فز و كان  
 الأولى قدسده وكانت عتق قول المصنف بعد خروج القرعة (قوله وأما فى غيرها) أى فى قصة التنازل إذا  
 قسمت بالتراضى اه حلى (قوله ولا بشرط الخ) أى فى القصة مطلقا اه غير متبينة كلام الشرح بعد  
 (قوله لفظ نحو بيع) الأولى القلب (قوله نحو بيع) أى كتمليك اه مسمى (قوله على أن يأخذ أحدهما  
 أحد الجانبين الخ) أى فى التعدد ولا فى التنازل أو أحدهما الخس الخ فى الرد فقط (قوله فلا حاجة  
 الى تراضى نان) ويتحقق على كل منهما بعد ذلك طلب قصة أخرى ويتعين له ما اختاره اه يعبر عن العزى  
 (قوله أما قصة الأجزاء الخ) عبارة تلهم مع شرط لقصة ما قسم براض من قسمه ودفعه وأولو  
 بقاسم قسم بينهما بقرعة وضام بعد خروج القرعة فان لم يحكم القرعة كان اتقاسم ما قسم اجازة فلا يعتبر  
 فيها الرضا الا قبل القرعة ولا بعدها اه باختصار بقى اتمام المراجع بان القصة بالاجازة أو بالتراضى وقد أقاد  
 ذلك الأنوار بجانسه ولا بشرط الرضا فى قصة التنازل لا عند إخراج القرعة ولا بعدها وهى ان يراضى المصالحم  
 لينصب قاسما يقسم بينهما فعمل ويقسم المنصوب بطور تراضى قاسم يقسم بينهما أو تقاسما بانقسمهما  
 فيشترط التراضى بعد خروج القرعة ولا يكفى الرضا الاول ولا فرق بين قصة الرد وقسرها اه ولما أجب  
 الجلال الحلى عن الاعتراض على قول المتأخر لاجل بيان صوابه عكسه كفى المجرى بان المراد ما تنبى فيه  
 الاجازة لم يلهو به وهو أمر حى المراد عما فى المجرى قال شيخنا الشهاب العلى وذلك لان عبارة المجرى  
 تصديق على تراضى القاضى من رضاهما وسأله أن يقسم بينهما قصة تراضى أو تعدل فى قسم بينهما وأقرع  
 فان أقرعه الزام لهما لا يتوقف على رضاهما ذلك كما أشار اليه الشارح فى صدر الباب بخلاف عبارة المتأخر  
 باعتبار التنازل المذكور هنا غاية ما ظهر له وهو مراد من شاعته تعالى انتهى وقوله فان أقرعه الزام الخ  
 لا ينبى قول شرح الرضى ويشترط فى القصة الواقعة بالتراضى من قسمه لدفعه وهوان ولا هل منسوب  
 الحاكم التراضى قبل القرعة بعد اه لجواز حله أى قول شرح الرضى على تراضيهما منسوب  
 الحاكم بدون تراضى لهما كم فيكون معنى قول الأنوار السابق ولو تراضيا بقاسم يقسم بينهما قبل التنازل اه سم  
 وبأنى بيان الاعتراضات على التنازل فى شرحه ولو ادعى قصة تراضى ما يؤيد قول الأنوار بل يصرح  
 فمإذا اعتدوا أو فو تعدد الموقوف عليه والمنع فى عكس ذلك وذلك عكس ما له الشارح (قوله ولو تراضيا  
 بقسمه لاجل اقبول فى اشتراط الرضا الخ) عبارة تلهم مع شرط لقصة ما قسم براض من قسمه ودفعه وهى  
 ولو قاسم يقسم بينهما بقرعة وضام بعد خروج القرعة فان لم يحكم القرعة كان اتقاسم ما قسم اجازة فلا يعتبر  
 أحد الجانبين والأخر لا خروا وأحدهما الخس والأخر النفس وروايد القصة فلا حاجة الى تراضى  
 نان اما قسمه ما قسم اجازة فلا يعتبر فيها الرضا الا قبل القرعة ولا بعدها اه باختصار الا لا ينبى اتمام المراد  
 بغير بان القصة متناهية لاجل أو بالتراضى وقد أقاد ذلك عبارة الأنوار حيث قال ولا بشرط الرضا فى قصة الأجزاء  
 لا عند إخراج القرعة ولا بعدها وهى ان يراضى المصالحم كى لينصب قاسما يقسم بينهما فعمل ويقسم المنصوب  
 ولو تراضيا بقسم يقسم بينهما وتقساما بانقسمه ما بشرط التراضى بعد خروج القرعة ولا يكفى الرضا الاول  
 ولا فرق بين قصة الرد وقسرها اه ولما أجب الجلال الحلى انه اعترض على قول المتأخر لاجل بيان صوابه  
 عكسه كفى المجرى قال ويجوز بان المراد ما تنبى فيه لاجل بيان صوابه وهو أمر حى المراد عما فى المجرى وهى  
 شيخنا الشهاب العلى وذلك لان عبارة المجرى تصديق على تراضى القاضى من رضاهما وسأله أن يقسم بينهما  
 قصة تراضى أو تعدل فى قسم بينهما وأقرع فان أقرعه الزام لهما لا يتوقف على رضاهما ذلك كما أشار اليه  
 الشارح فمما لم يصدور الباب بخلاف عبارة المتأخر التنازل المذكور هنا غاية ما ظهر له وهو مراد  
 ان شله الله تعالى واقه أعلم اه وقوله فان أقرعه الزام الخ لا ينبى قصة تراضى فى شرح الرضى ويشترط

(ولو تراضيا بقسمه تلا  
 اجابوا به) كقصة تعديل  
 واقرأ (اشترط) فمإذا  
 كان هناك قرعة (الرضا بعد  
 القرعة فى الاصح كقولهما  
 وضينا بهذه القصة) أو  
 بهذا (أو بالجانبين  
 القرعة) اما فى قصة  
 التعديل فلان ما بيع  
 كقصة الرد وأما فى غيرها  
 فقيا ما علم بالرضا أمر  
 خفى فان يظهر على عليه  
 ولا بشرط لفظ نحو بيع  
 فان لم يحكم القرعة كان  
 اتقاسم ان يابدا أحدهما  
 أحد الجانبين ولا خروا  
 أو أحدهما الخس  
 والأخر النفس وروايد  
 القصة فلا حاجة الى تراضى  
 نان اما قسمه الاجازة فلا  
 يعتبر فيها الرضا الا قبل  
 القرعة ولا بعدها



قيل في كلامه من أن جون المايجور في قسمه لا دفعنا ودرج من شرائط الإذاعة بالقرن التكرار والحزم أولاً كما دعا الخلاف نانيا  
 وأنه مع الأصغر في وقت الصبح وأنه عكس ما عليه فإنه لم يدر في هذا الخلاف إلا في قسمه لايجور قبل فكان المتن أو أد أن يكتبه فيه  
 ايجور في قسمه لايجور في وقت غايته من هذا الزوال التكرار والتناقص والتعكس وله أطلاق الخلاف في حقه حيث  
 حكموا فاما ما كان قولها كم وأنصو معمر الإستر في الشاطع والوصو وكلا (٢٠٩) عنهم ان شرط واضح به انظر عتقها وكذا

به **قوله** قبل في كلامه العجوة وأنه الحق في المعنى **قوله** قبل في كلامه عجلو القتي قال الشيخ زهران الدين والفرزاري وتبصير المهمل في كلام المصنف الخ **قوله** من أوجه أي خمسة **قوله** وقد عجزم ما يتراءى الرضا الخ صارت الخ وقد حرهاته بلا فاعلة وجزم الخ **قوله** هو الروضة الصمد بحمل تأمل بل القتي الرضا وأصله الظاهر وكذا في الحق الخ على الصواب اه سيدمر **قوله** قبل فكان التنازع عبارة المعنى وقلي التوضيح الذي يظهر أنه أراد المناهج أن يكتبها في مسيلو فكتبها في مسيلو وأورد جواز أن يكون عبارة عما لا يجوز فيه الألف واللام في الأجرام سقطت الألف فترت عما لا يجوز فيه هو الخ **قوله** غرفت أي كانت الألف بعد اللام وأن الأجرام اتصل باللام **قوله** والتناقض يعني الجزم أولا وحكاية اختلافنا **قوله** وأنه أطلق الخ عطف على قوله وأنه عكس الخ لم يذكر النصف قولنا السلو الخ الجواب عن هذا اه وشدي **قوله** ذلك تصف يتأمل فان نسبتها إلى النصف مظهر وورد ودعوا الاحتجاج فدفعه إلى مخالفة الظاهر جذا في غاية النصف اه سم وأيضاً أنه أمر لوجه المجلس ومن يجب عن **قوله** وإن كان فيه الأجرام الخ الواحدية أخصاً من قوله الآخر والخلاف في الثانية الخ **قوله** التي لا يصير عليها كذا في نسخ النصف والنهاية والتي في المعنى كما نرى الخ التي يجب دونها وهو الظاهر فليصر ضرورة أنه كذلك في نطقهم الحر ودوننا اه سيدمر عبارة الرضا في قوله القسم التي لا يصير الخ كذا في نسخ الشارح بآيات لا قبل بغير الصواب وهذا اه **قوله** غنيت أي حين كون المراد جفاً في المتنازع كونهما أي ما جزم به التنازع وأما حكي فمخالفة ثانيه لثبات أي فزال التكرار والتناقض والتعاضد اه **قوله** بقسمها أي التعديل والأفراز **قوله** واستشكل الخ يستلزم أن المراد في جملة الأجرام هل امر عن سم عن الأفراز أي **قوله** الأولى أي الرد **قوله** فواء أي الخلاف **قوله** كثير ما لم اه هذا على تقدير ما قبل وكونه الخ **قوله** يقع أي أي نظير تلك المخالفة **قوله** باقر الخ إلى الكثيرة في النهاية الأقوية وطرفه إلى ولا يحلف وقوله ولو أثر الخ التنازع وقوله قبل الخ التنازع **قوله** على الأوجه وقال في النهاية تأمر بخلاف الشيخ الإسلام والمعنى عبارة الأسمي وظاهر أن الشاهد والمرآة والشاهد واليمين وعلم الحاكم وأقرنا الخ ومن الرد كالمشاهد خلاف الجماعة اه **قوله** وطرفه الخ أي معرفة الظاهر أو الحلف عبارة الرضا مع شرحه ومن ادعاه منهم مجازاً لم يبين بل في بعض البغاني يبين بحلف القاسم الذي نصبه القاضي بل جمع العين المشتركة قاسمنا فكان الخ **قوله** اه يعرف الخ عطف على يحضر الخ عبارة الأسمي والحق السرخسي يشاهد في هذا ذاعرفه اه يستحق الخ **قوله** كقضاء أي لا يحلف القاضي أنه لم يظلم اه شيخ الإسلام **قوله** التنازع لم تكن بينة أي لا يثبت ذلك بغيرها مما مر معني وشخ الإسلام **قوله** أحدهما أي الظاهر أو الألف اه عش **قوله** التنازع تحلف شركه لأن من ادعى على خصمه أو أثر به لغيره فانكر كونه خطيئة أسمى ومعني **قوله** فان حلف إلى قول التنازع في المعنى **قوله** مضى أي القسم على الصحة اه معني **قوله** والادعاء أي وان نكل اه معني عجلو الخ وضع مع شرحه من نكل منهم عن البين في القسم الواحدة بالترام من قسمته الرضا وعجلو الخ وان قولنا هنا هو الحاكم التراضي قبل القرعة وبعد اه لجواز حله على ترافعهما بنص الحاكم بدون ترافعهما كما يكون معني قول الأفراز السابق ولو ترافعا بنصهم قسم بينهما فلا تأمل **قوله** ذلك تصف يتأمل فان نسبتها إلى النصف مع

( ٢٧ - شر واذبان قلم ) - عاشر )  
وهو دون ذلك ولا يلاحظ قلم قض واستشكل ان الرعية القضا بغير قلم قض ولا يجوز ودان الاصل الحق الشرع غير جمقول  
مشت القضا فان لم يكن متواذلا أى أحدهما لواحد - الشر كين أو الشر كاعلى شر يكومين قدرا ادلة ( فله تخلف شر بكة ) انه  
انطلاقا أو ان لا تأد معاً وأنه لا يفتق عليه ادلة لاشتمالان خلفه مشع ولا حلف الذى قضت كل أمر ولا شع العصى على القام

من جهته لما لم يأت لم تنقض غير بحث الزركشي سمعها طبرستان بثبوت حجة غير الأثر يوم كماله الفاضل غلبت في الحكم  
أو قصدت الحلف (ولو ادعى حصة تراش) في غير يومى بان نصب المظالم أراضا متبعا بغيرها ورضي بعد التسمية (وقلت على يوم) بان  
كانت تقويلا أو ردا (فلا يصح أنه لا أثر لقطعة فلا تملكه العوى) وإن تحقق القين لم يملك الحلف حتى يتركه فصولا كالأثر شيئا أو غير شيء  
المالوى يحقق غلبت في أنه أدورته في القسمة (٢١٠) بالملحة لا بحالها (لربما) فليكون فلتا تفرز بان كانت بالاجزاء (فتشتان ثبت) بحجة

لأنه لا تفرز مع تفاوت  
(والا) ثبت (فخلف  
شريكه وله أعلم) نظير  
ما مر في قسمة الاجبار ولو  
أقر بجمعة القسمة وإن  
كلا تسلما بمحضه أدى  
أحدهما أن شريكه تعدى  
بأنه أكون حصتان  
الحل هذا وقال المدعى عليه  
بل المسألة المتضمن هذا  
يعلموا ما لحظوا ولو المدعى  
عما وراء الحد الثاني وقسم  
فابن الحدين على نسبتها  
كان بينهما قبل القسمة تان  
الاصل الاشتقاق يرجع  
إليها عند التنازع حيث  
لا مرجح كذا يجزئ به بعضهم  
فإن قلت يناقض هذا قول  
الروض ولو تقاسم تنازعا  
في قطعة من الأرض فقال  
كل هذان نصيبى ولا مرجح  
تعاظما وفضحت القسمة  
كلتا بايعين ورجع أو لم يمد  
بالدان وجعل تان الآخر  
مدى غصبوا الأصل عدمه  
قلت المناقاة ظاهرا قولوا  
اعتراف كل في تان كان كلا  
تسليما بمحضه موع ذلك  
فأدى بضعتي تناقاة  
الشمع أو لم يمد من أنه لا  
قبل قول من أدى تعدى  
نظروا ودعوا للاختصاص في مخالفة الظاهر جذا في دفعه غاية التعسف

صاحبه بتقديم الحد (ولو استحق بعض المقوم شائعا) كل ربع (قلت خيف في الباقي خلاف تقرير القصة) والظاهر نهاية  
منه أنه يصح ويقتصر كل منهم وقيل يطل في الكل وأعمال الاسوى في الاتصال (أو) استحق (من النصيين) شيء (معين) فإن كان بينهما  
(سواء بيتين) القسمة في الباقي فلا ترجيح بين الشريكين (والا) يمكن سواء كان شخص واحد النصيين أو عمال كنف أحدهما أكثر  
(بطلت) لأن ما بقي لكل ليس قد حقه بل يحتاج أحدهما إلى الرجوع على الآخر ونحو ذلك لا يقولون بان خسادا القسمة وقد أقر أو زرع  
أو بنى مثلا أحدهما أو كلاهما على شيء هناما فبقاها بان خسادا البيع وقد فعل ذلك لكن الإجماع لا يلزم كل شريك هناما لرض نحو القطع

الاحقر من شأن التتر ومن جهتنا غلو ولا غير (تنبيه) بخبر توهم من القرآن القرع عشر له الصلة المقبولين مراداً كما يذهبون له السابق في غير المتعقد السهام التي آخره فلم يجعل التعديل الاعتدال جليواً ومفهوماً (٢١١) ان التتر يمكن ان يضاف بقسمته المشتركة

يلزولو بلا قسم عكس كقاي  
الشامل والبيان وغيرهما  
فلو قسم بعضهم في غنة  
البقي وأخذت قسطاً على  
علواً وروى عن صاحب  
من حين التتر رقة ابن  
كن (فرع) مطلب أحد  
التتر كاسن الحاكمة  
ما يذهبهم ليعبهم حتى  
يشتوا ملكهم وان لم يكن  
لهم منزع لأن تصرف  
الحاكم في غنة طلبه  
فصلها حكم وهو لا يكون  
بقول ذي الحق وصحت  
البيعة وهي هنا غير شاهد  
وبين مع عدم سبق دعوى  
الحاجة ولأن القصد منهم  
من الاحتجاج بعد تصرف  
الحاكم وأخذ البقي  
من هذا أنه لا يحكم بموجب  
بيع آخر أو أقالمة  
بمجرد صدور رهنهما  
وانما يتبعان كل الحكم  
بالموجب يستلزم الحكم  
بالصحة المتضمنة لثبوت المال  
وليس كذلك كما

\*) (كتاب الشهادات)

جمع شهادة وهي اصطلاحاً  
أخبار الشخص على  
غيره بلفظ خاص والاصل  
فها قبل الإجماع قوله تعالى  
واستشهدوا شهادتين من  
رجالكم وأشهدوا فما  
تباعهم وهو أمر ذنب  
لواشادي وخبر المصنفين

نهاية (قوله كما يذهبهم) أي عدم الزادة (قوله لكن من حين التتر) أي فلو وقع منه تصرف فيما خصه  
قبل التتر ركناً مطلقاً اه عش (قوله طلب التركة) أي قوله وسمعت النبي صلى الله عليه وسلم يقول (قوله ليعبهم)  
أي ليعبهم ما يذهبهم كذا في الجعري عن الشوري وفي هذا التفسير قوله قبل التبريل الآتي وكذا كلام  
المنفي والروى مع شرحه صريح في عدم جواز الإتيان بغيره ولو لم يزل القاضي أن يعيب جماعة على خمسة  
شيء مشترك بينهم حتى يسموا بدينهم كلهم سواء اتفقوا على طلب القسمة أو تنازعوا فيها فلا يحد بكون في  
أيديهم بل يرد أو أعارة أو نحو ذلك فإذا قسم بينهم فقد دعوا إلى الملك بمحض قسمته القاضي اه (قوله حتى  
يشتوا ملكهم) خرج بأخبارنا المانعة من الدان القاضي لم يستغني عن خبره فثبتت الإتيان أو  
نحوه لأن يد البائع وأخوه كسبهم اه أثنى (قوله وهو الخ) أي الحكم (قوله ذي الحق) أي البدي (قوله  
غير شاهدتين) وفاة النهاية ونحوها للمنفى والآتي عبارة لم يزل في إثبات المال شاهد دواً بأن  
وكذا شاهد دواً عين كل جزء من العاري وانتزعه كعدم غيره وهو به الزكوى وانما القسمة من المقر  
(خاتمة) لمن اطاع منهما على عيني قصده أن يفسخ القسمة بالبيع ولا تصح قسمة ما بين التتر كق  
الذي لم يزل ما بين دينين أو أفراداً في القسمة ولا كما لا تمتنع وانما تمتنع أفراداً في القسمة لعدم قبضه على  
هذا أو تضاعف أن يكون ما في خضم بل أحدهما ما في خضمه ولا تخولم يخص أحدهما بما يقبضه اه  
(قوله وأخذ البقي من هذا الخ) عبارة النهاية والآتي وتخرج البقي من هذا الخ مردولاً من  
الحكم بالموجب إذا ثبت الملك مع فكأنه حكم بصفة الصفة اه (قوله من هذا) أي من قولهم طلب  
التركة قسمتها ليعبهم الخ (قوله أثره أو أقالمة الخ) عبارة النهاية والآتي بخبره عسراف  
المتعدين بالبيع ولا يخبر دأقمة لينة عليهم ما يصدق رهنهما اه (قوله كما) أي في أدب القضاء

\*) (كتاب الشهادات)

فتمت على الدعوى تقرر الصلة الجعري (قوله جمع شهادة) مصدوره من الشهود بمعنى الحضور قال  
الجوهري الشهادة خبر قاطع والشاهد اسم الشاهد أو موضع الشاهد أو ما يثبت به غيره وقيل مأخوذ  
من الإعلام قاله تعالى شهادة أنه لا اله الا هو أي علمه وبين معنى (قوله بحق على غيره) تركه غير موافق  
لعدم الجمع بذلك (قوله بلفظ خاص) أي على وجه خاص بأن تكون عند قاض بشرط عدلي (قوله  
والاصل) أي قوله وشيلاً تقبل في المنفي الا قوله الا الصفة إلى التتر (قوله وخبر المصنفين الخ) بخبره عسراف  
أنه عليه وسلم سئل عن الشهادة فقال السائل ترى الشمس قال نعم فقال على مثله فما شهد ادع وعوله البهني  
والحاكم وصحح استدماصني (قوله يدفعهم الحقون الخ) عبارة تلقى سقير بهم المحقوق يدفعهم الظلم  
اه (قوله تعسف) خبر قوله وشيلاً كرموا الخ (قوله دأقمتها) أي قوله ولو أخبر عدل الشاهد في النهاية الا  
قوله ولا حد ولا غير في مروءة وقوله ويؤخذ بالو شهادته (قوله كأيان) أي في كلام الشرح عش  
(قول التتر شرط الشاهد) أي بشرطه (قوله أو صلف تضمنه الخ) دفع به ما ودعي المتضمن حل العين  
على المنفي (قول المتضمن) أي دأقمتها شرياً ولو بالدار ومروءة بالهزم وزن سهوة وهي الاستقامة  
معنى (قوله فلا تقبل شهادة أحد لدعواه ككافر) الانصرم الا لا يظهر عطفها أي فلا تقبل شهادة  
كافر الخ كقاي المنفي (قوله ولو على مثله) خلافاً لابي حنيفة متعلقاً لا حد في الوصية معني (قوله دأقمتها) أي قوله ولا تقبل

(قوله وانما يتبعان كل الحكم بالموجب يستلزم الحكم بالصحة الخ) عبارة شرح الروض والاوجه  
خلاف ما ذهبه أي البقي لأن معنى الحكم بالموجب أن ثبت للملك مع فكأنه حكم بصفة الصفة انتهى  
(\*) (كتاب الشهادات)

لكن لا يشاهد ذلك أو غيره وخبراً كرموا الشهود فان الله تعالى يدفعهم المحقوق وسقير بهم الباطل في شغل بل قال القاضي انفسكر  
وأركانها شهوده وعلوه ووضوفاً كما تامل من كلامه الا الصفة معني لفظاً أشهد لا غير كأيان (شرط الشاهد) أوصاف تضمنه قوله  
(مسلم من كلفه خبراً أو خبرين) فالحق شديد مقتضى فلا تقبل شهادة أحد لدعواه ككافر ولو على مثله أنه أخس الناس وخبر لا قبل





عاصم حتى إلى البعير أقرب وقيل يجذب جيرانها إلى البعيرة أقرب أي باعتبار أوصاف أنواعها وما  
 عدا ذلك من المعاصي من الصغار ولا بأس بذلك شئ من التورع في الأول تقدم الصلاة أو تأخيرها عن  
 وقتها بل يعذر ومنع أن تكون ترك الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر مع القدور ونسبنا القرآن والباس  
 من وجهه قوله أو منكر تعالى والقيل عدا وجهه عدد القرار من الزحف أو كل ما لا يلبس والأصناف  
 في رمضان من غير عذر وعقوب والذين والذين والواو وشبهه لا زور وشبهه لا زور وشبهه لا زور وشبهه لا زور  
 وقيل جماعتها يلزم وجهه قتال كما قطع به في السرة وكتمان الشهادة بل يعذر وضرب المسلم بغير حق  
 وقطع الرحمة الكذب على رسول الله صلى الله عليه وسلم عدا لوبس الصلاة وأخذ الشهادة وأما القصة فكانت  
 في أهل العلم وجهه القرآن فهي كبيرة كما جرى عليه من القرى والأصغر من الصغار النظر المحرم  
 وكذب لأحد عليه ولا ضرر ولا اشرف على بيوت الناس وهو جرح المسلم فوق الثلاث وكثرة الخصومات وإن كان  
 محققا إلا أن رأى حق الشرع فيها والفضل في الصلاة والنبا حوت في الجيف المصيبة والتجمل في المنى  
 والجلبوس بين الساقين إنسا لهم وادخل بحائنين وميدان ونحوه يطلب نصيبهم المحبذ واستعمال النجاسة  
 في بيت أو قوم بغير طاعة اهـ وزاد في وضوح شرحه على ذلك مع تيسيرها بغير اجتهاد (قوله وما قيل فيه)  
 أي السكك وقوله ويحتمل أن لا يكون على كل (قوله وما ورد فيها) أي على كل ما ورد في القصة (قوله)  
 على غير الفسق الخ) أي وإن لم يكن من أهل العلم وجهه القرآن معلومة شرعا أو وضوح من الصغار وغيره  
 المفسر فقصوا استماعها بخلاف ما أعلن به بخلاف غير الفاسق فبين أن تكون  
 غيبة كبيرة تجوز عليها المنفعة أي بن القرى كلفه في الوقوع في أهل العلم وجهه القرآن كما ورد على ذلك  
 يجعل ما ورد فيها من الوعيد الشديد في الكذب السنة وما نقله القرطبي وغيره من الإجماع على أنها كبيرة  
 وهذا التصديق أحسن من المطلق لمحب العدة أنها صغيرة وإن نقله الأصل عندهم أو ورد في غير علمه المنصف  
 وقوله واستماعها أنقص من قول الأصل والسكون غلبا لأنه قد يعلو عليها اسمها اهـ بحسب (قوله)  
 بخلافه (أي الفاسق (قوله في كتاب الخ) متعلق بقوله ينتقل الخ (قوله التروا لاصرا الخ) أي بان معنى  
 زمن عن قيمته أو لم يشغله شيئا المزري وقوله العبرة بالاصرار قبل هو الدوام في نوع واحد منها  
 والأمر بآلة الأكل من نوع أو أقال قال الرازي وقال الزركشي وأما إن الاصرار الذي نصير به الصغيرة  
 كبيرة أم لا نكر لوها بالفعل وهو الذي تكلم عليه الرازي وأما نكر لوها بالحكم وهو الذي تكلم عليه ابن  
 الرقعة انتهى اهـ يجرى (قوله أو صغار) الخ قوله وهما صغار يحان في النهاية الأقوله بقي إلى يظهر (قوله)  
 أو صغار) الأولى إسقاطه على المعنى وشرح المنهج (قوله بل لا تغلب) كذا في النهاية لا تغلب وفيها من  
 أصله خطأ نقله عبد الله وقفا منه الظاهر أن لا زائدة اهـ وفيه نظر لأن الظاهر أن مراد الشارع تفسير  
 الاصرار المراد المصنف وجبته فتمت بيان أن لا وأما حذفه لا فاعلمنا أن لا يكون المراد تصغير اجتناب  
 الاصرار وليس مراداه مدح أو قول بل مصرح بكون ذلك من أوجه الاصرار وإن الباء بمعنى مع قوله  
 الآتي عن القيل (قوله مطلقا) أي أصغر عليها أم لا وغلب طاعته أم لا (قوله أو صغيرة) يعني وادام عليها  
 أم لا مما بعد والآن يظهر المعنى بآلة عنى معلومة شرع المنهج مع والدل يقتضي بأن لم يأت كبير قوله مصرح على  
 صغيرة أو أصغر عليها وغلب طاعته فيلو تكلم كبيرة أو أصغر على صغيرة من نوع أو أنواع تنقي العدة إلا  
 أن تغلب طاعته الأصغر على ما أصغر عليه فلا تنقي العدة عنه اهـ وعلمنا المعنى قبل تكلم كبيرة أو أصغر  
 على صغيرة من نوع أو أنواع تنقي العدة الآن تغلب طاعته على كماله الجهر ولا تنقي عدايته وإن  
 اتفقت جملته المستحالة لا تنقي مطلقا (قائدة) في الصغر أو في العدل فضل كبيرة عند الزمزم مصرح بذلك  
 فاسقا بخلافه في الكفر اهـ (قوله فلا تنقي فرق) أي واسطر الدوام على نوع عنها وقال المنكر من  
 أنواع الصغار بدون حد أو على نوع منها ليس فاسقا وإن لم تغلب طاعته على صغاره (قوله بالنسبة لتعداد  
 كما يؤخذ ذلك من قول شيخنا الرمي لو أشبه الحما كبر وجوع الشاهد فإن لمن صدق الخبر فوقف عن الحكم

وما قيل فيه ويحتمل أن لا  
 تغلب من الإجماع على أن  
 القصة كبيرة وما ورد فيها  
 من الوعيد الشديد على غير  
 الفاسق بخلافه في كره  
 بما يعلن به صغير في كراه  
 الزواجر من افتراء الكفار  
 (و) اجتناب الأمر على  
 صغيره أو صغاره من نوع  
 واحد أو أنواع بل لا تغلب  
 طاعته صغاره متى ارتكب  
 كبيرة بل لا تغلب طاعته مطلقا  
 أو صغيرة أو صغاره وادام  
 عليها أو لا تنقي فرق  
 فإن غلب طاعته صغاره  
 فهو عدل ومن استوى أو  
 غلب صغاره فهو فاسق  
 ويظهر ضبط القصة بالنسبة  
 لتعداد

هو وهنوموس وهن من غير نظر الى تعدد قولنا الحسن لان ذلك امر آخر ولا يتعلق به ما نحن فيه ثم ايت بعضهم ضبط ذلك بالعرف فوضع  
التعريف ضبطه بالاطهر من حال التعرض وهما من غير قيد كقولهم لا يراد بالعرف الا ما هو عليه من غير قيد لان التسمية بالاصح  
غلبت اثر ادها من زور والاردت من هتوموس ح بعضهم بان كل صغيرة تلبس على الاصل (٢١٥) في العدد وحسن لان التسمية بالاصح

تذهب آثرها بالكلية قبل  
عطف الاصرار من عطف  
الخاص على العلم اقول  
انه ليس المراد بالكلية بل  
مع غلبة المسافر او  
ساوانها الطاعة وهذا  
حينئذ كبيرة اه وفيه نظر  
لان الاصرار لا يصير الصغيرة  
كبيرة حقيقة وانما لمحقها  
بما في الحكم بالعطف صحيح  
من غير احتياج الى تاويل  
ولا ينافي هذا قول كثيرين  
كان عباس رضي الله عنهما  
ونسب للصحيحين كالاشعري  
وابن قزوين والامستاذي  
اصحق ليس في القلوب  
صغيرة قال المصنف لانهم  
انما كرهوا تسمية صغيرة  
الله صغيرة تاجلا لانه مع  
اقتباسهم على ان بعض  
القلوب قد تدح في العدالة  
وبعضها لا تدح فيها وانما  
الخلاف في التسمية والاطلاق  
هـ (تيسير) ونسبى ان  
يكون من الكثرة ترك تعلم  
ما يتوقف عليه محسناوه  
فرض عين عليه لكن من  
المشاكل الظاهر فلا يخفى  
نعم من اهل الاعتقاد ان كل  
أفعال نحو الصلاة او الوضوء  
فرض او بعضها فرض ولم  
يقصد فرض معين النافلة  
صحيح وحينئذ قل ترك تعلم

هو وهنوموس وهن من غير نظر الى تعدد قولنا الحسن لان ذلك امر آخر ولا يتعلق به ما نحن فيه ثم ايت بعضهم ضبط ذلك بالعرف فوضع  
التعريف ضبطه بالاطهر من حال التعرض وهما من غير قيد كقولهم لا يراد بالعرف الا ما هو عليه من غير قيد لان التسمية بالاصح  
غلبت اثر ادها من زور والاردت من هتوموس ح بعضهم بان كل صغيرة تلبس على الاصل (٢١٥) في العدد وحسن لان التسمية بالاصح  
تذهب آثرها بالكلية قبل  
عطف الاصرار من عطف  
الخاص على العلم اقول  
انه ليس المراد بالكلية بل  
مع غلبة المسافر او  
ساوانها الطاعة وهذا  
حينئذ كبيرة اه وفيه نظر  
لان الاصرار لا يصير الصغيرة  
كبيرة حقيقة وانما لمحقها  
بما في الحكم بالعطف صحيح  
من غير احتياج الى تاويل  
ولا ينافي هذا قول كثيرين  
كان عباس رضي الله عنهما  
ونسب للصحيحين كالاشعري  
وابن قزوين والامستاذي  
اصحق ليس في القلوب  
صغيرة قال المصنف لانهم  
انما كرهوا تسمية صغيرة  
الله صغيرة تاجلا لانه مع  
اقتباسهم على ان بعض  
القلوب قد تدح في العدالة  
وبعضها لا تدح فيها وانما  
الخلاف في التسمية والاطلاق  
هـ (تيسير) ونسبى ان  
يكون من الكثرة ترك تعلم  
ما يتوقف عليه محسناوه  
فرض عين عليه لكن من  
المشاكل الظاهر فلا يخفى  
نعم من اهل الاعتقاد ان كل  
أفعال نحو الصلاة او الوضوء  
فرض او بعضها فرض ولم  
يقصد فرض معين النافلة  
صحيح وحينئذ قل ترك تعلم

ما ذكر كبيرة أصلا ولا يخلو فيه حاله ولو جسدناه غير كبيرة لصحة تعديدها مع كبرها ما انتهاه شيخنا بان من لم يعرفه بعض أركان أو شرط  
نحو الوضوء والصلاة لا تقبل شهادة من علمه على غير هذا من التسمين لا يلزم على ذلك تسميت العلم والعلوم وعدم بولتهادة أو تحدهم وهو  
مختلف الاجماع الفعل بل صرح بامتناع قبول شهادة الناطقة كجسم ما يأتي في قبول شهادة كالجسم على أن كبره من المتفهمين يهولون كبره من  
شرط نحو الوضوء ويعزم القلب بالتردد على الصحيح) لمجرب مسلم من لعب التوضي

فكأنما هي يدق لحم خنز روده **والقول** وبإبلاي ذوق قد صي القودر سوله وهو مصغره وتطرق الشطر نج بان معتمد الحساب الحق  
والفكر الصغ فيه جميع الشكر ونوع (٢١١) من التدبير ومعتمد الفلز والقفين المؤدى إلى غاية من الشاهد الحق قال

الرافى وتبعه صاحب السله  
و يقاس بها كل ما فى  
مبناها من أنواع الهوى  
فكل ما معتمد الحساب  
والفكر كالنقشه خرد أو  
خطوط ينقل منها والبا  
صى بالحساب لا يحرم  
وعنه للفتنة ان لم يكن  
حسابا تبعا لما يخرجه  
الطلب الا فى الواحوت  
وكل ما معتمد القمن يحرم  
ومن القسم الثانى كوجه  
السكر والزركشى وغيرهما  
الطابعى صغار ترى  
وينظر الوتر اليه عليه  
مقتضا الذى اصطلموا  
عليه من زعم انه يحتاج  
الى فكر فله يعرف مقتضه  
وجوه اذ ليس فيصغير  
ما ذكرناه ومن ذلك ايضا  
الكتفونى اوراق فيها  
صور ويجوز العباد الخاتم  
وبالحلم ان خطايع مال  
والثاني عامر فلاه من  
خطهم جلباب الحياه  
والزوا وأوت العصب والاروت  
شبهتهم وقصصهم بها كثر  
واشتهر من أنواع حديث  
من الجوى وحل الاجال  
الفتنه والنطاح ونحو  
الكاف وغير ذلك من  
أنواع السفه والهوى  
(وبكره العبد بشرطه)  
يقع آله وكسر محمدا  
ومسلا لانه يلهى عن  
الذكر والصلوات أوقاتها

فينقل بالحرف القودر ما يدعون الاصابه الفطن لا يتأق له ما يتأق لغيره فاذالم بسفه القودر فعلم منهم اهل  
العند بالشطر نج **القول** فكأنما هي يدق لحم خنز روده أى ذلك حرام أسنى **القول** وفاروق  
الشطر نج الى قوله ان خلياى للفتى الا قوله وعنه الحسن القسم الثانى وقوله والزر كشى وغيرهما وقوله  
ومن زعم العوجوز **القول** فيه جميع الفكر الخ عباره للفتى فهو بمن على تدبير الجرب والحساب اه  
**القول** الحز و القمن الخ عباره الاسنى والفتى ما يخرج به العباد أى المحصى ونحوه فهو كالزلام اه  
**القول** كالنقشه خرد الخ عباره للفتى والاسنى وأما الحز وهى فقع الحله المهمه والزر كشى فليس تشبى يحتر  
فيها خرف ثلاثا مطر يجعل فيها حصى مغلول يعبر به وتسمى بالنقشه وتسمى بالزر بعشره والقرن  
وهى فقع القاف والزر هو قبال بكر القاف وسكان الزا من تحت فى الارض خط صريع ويجعل فى وسطه  
شطآن كالصليب ويجعل على رؤس الشطوط حصى مغلول يعبر بها فقه ما وجوهان أو وجهها كما يقضه  
كلام الرافى السابق الجواز وجرى من القرى على لهما كالزاد اه **القول** ومن القسم الثانى الخ أى  
ما معتمد القمن ظاهره ولو لا بلان فيصم ويؤده التصدق للحمام وما بعد ما لحواص العوض عش  
**القول** عصى مغلول الخ عباره للفتى لان العمدة فعل ما قرع جملها ارثا لربوع قال غيره أى السكى  
بالكره اه **القول** ومن ذلك أى القسم الثانى **القول** وبالحلم (فرع) اتخاف الحمام ليس أو الفرح  
أوالانس أو حل الكسب أى على أحسنه لمباح وبكره العبد بالتدبير والسابق لتلاذبه الشهادة وقص  
مع سرور كالتقى قال القاضى حين هذا أى كراهة العباد بالحلم حين يسرق الا لا يحبط والناس  
فان فقه حرم وبطل شهادته اه **القول** ان خطايع مال الخ عباره قال وضع شرحه فان اتهم العباد  
العبد بالحلم قارأ ونحوه من الشهادة كالمطرح فيما اه **القول** والثاني عامر ف الخ عباره لانهايه  
لكن متى كثر العباد بالحلم رتبته شهادته لما عرفت من أهله الخ **القول** والاصب يحلف على خطهم الخ  
وعلى ما عرفت الخ **القول** وقصصهم أى باهل الحلم أى فقه الشهادة فقط أما الجواز فقد يحرم ان ترتب  
عليها ضرر النفس بالعرض عش **القول** والنطاح نضوا الكباش الخ عباره للفتى وبجرم كمال الحصى  
القرش بين الدبول والكلاب وقرص القر ودونطاح الكباش والفرج على هذه الاشياء المحرمة  
والعباد الصرود جمع الناس عليها اه **القول** يقع آله وكسر الخ أنكر بعضهم فقه أسنى **القول** لانه  
يلهى الخ ولان فيه مصروف العمر الى العبادى ولان عبادا رضى الله تعالى عنه صر بمعلوم به فقال  
ما عده التماثيل التى أتم لها عا كهون أسنى **القول** حتى تفرج أى الصلوات أى لعب الشطر نج **القول**  
واشكاه أى الفسق بلعب الشطر نج الخرج الصلوات وقتها سببا **القول** ما عا جواه الخ عباره الاسنى  
بان فيه تعصية الغافل ثم قاساه بالرد فى شغل النفس بغيره من المباحات والاشكاه أى الجلب عنه الثانى  
رضى الله تعالى عنه بان فى ذلك اعتقافا من حيث انه عا جواه أو القياس المذكور فأجيب عنه بان شغل  
النفس بالمباح الخ بان ما شغلها به منكم وهو مباح اه وسابق فى الشرع جواب الابرار **القول**  
ولفقه فان قيل الخ منيع كلام الامم ان الامم والفتى موقوف على التبرير بقصصنى قوله الشارح وحمله  
الخ ترتب الامم والفتى على التوب بالاولى أو موقوفه جبالا بالاولى بان لا ذكر ليس مطردا بل الناس متفاوتون  
فالم يعلم الامم ذلك من نفسه فلا حول لنا ثمه وتقسيمه فبني أن ينطأ الامر بما يقبل على طنه من حال  
نفسه بغيره أو غيره فليست له ثم رأيت قوله الشارح لا فى المباح والكلام الخ وفيه تأييد لذكر  
تدبر اه سيدعرو سابقا عن سم ما وافقه من الرضى والفتى ما يقتضى الشكر وعلم الفتى بالمره

من لم يعرف أركان أو شروط نحو الرضى أو الصلاة قبل شهادته كان ذلك كبيرة ش

القاضى بل كثر ما يسترقى فى الامه حتى يخرج به عن وقتها وهو حينئذ فاسق غير معذور بنسبه كذا كره الاصحاب  
واشكاه الشيخان عا جواه فى الامم ولقنته فان قيل



فهو لا يترك وقتها لعب الا هو تأس قبل فلا يعود اللعب الذي يورث الانسان فان علمه وقد جربناه بورثك فذلك استغناء له وحله  
 أن السخفة تشا من تعاطي اللعب للذي من شأنه أن يلهي عن ذلك فكان كالتعمد لتفر بنو بجري ذلك في كل احوالهم كسر ومشتغل  
 النفس ومزوتها بما ياترسل على عليهما تشتغل به عن مصالح الآخرة قال بعضهم بل يمكن أن يقال بذلك في شغل النفس بكل مباح لانه  
 كالحب تعاطي مقتدا الواجب تعاطي مقتدا ترك مغواتها والسلام فحين حرب (٢١٧) من نفسه ان اشتغله بذلك المباح به

حتى يموت به الوقت فادفع  
 ما قبل شغل النفس بالمباح  
 فيصيرها ولا قدره على دفعه  
 وعلى هذه الحالة أو ما ينشأ  
 عنه وفيمن السب وغيره  
 من المعاصي يعمل ما يحاق  
 ضمن الاحاديث والآثار  
 الكثرية ومن ثم قال بعضهم  
 الانتم الثلاثة لكن قال  
 الحافظ لم يثبتها حديث  
 من طريق صحيح ولا حسن  
 وقد لعنه جماعة من أكابر  
 الصابة ولا يصح من  
 التابعين ومن بعدهم ومن  
 كان يلعبه غيابة من  
 جبر رضى اقتضه وتوزع  
 البلقي في كراهته بان  
 قول الشافعي لا أحبلا  
 يقتضيهما وهذا النزاع  
 بما لا يملكه ولا  
 حرم والمشهد أنه لا فرق  
 محلهما ان لعب مع معتد  
 حله والاحرم كراهته  
 السب والافرى والركشى  
 وغيرهم وهو ظاهر لانه  
 يمتنع على مصيبتى في  
 ظن الشافعي لا يقتضيهما  
 يلزمه العمل باعانة امامه  
 وانما اعتبر الغاضى اعتقاد  
 نفسه دون الحسم لانه ملزم  
 على انه لو نظرت اعتقاد

الاولى مطلقا (قوله لا يترك وقتها) أى لا يتركه (قوله فلا يعود اللعب الذي يورث النسيان) فيه استلزام انه  
 لا مصيبتى الاول من ذلك ثم ان علم انه يؤدى النسيان فالوجع به سم وقوله ثم اخرج الوقت لاسرا فاعا  
 عن السدع وهو الاظهر لقول الروض مع سرحو المغنى وان اقرن به غش أو تلبس بالقرصة عن وقتها  
 عبدا وكذا سهر العيبه وتكر ذلك منه فرام أيضا لما اقرن به ما ورد به الشهادة بخلافه ما ذالم يشكره  
 المواقف لصنيع الام وصرح الشارح بنفى حله على ما ذالم ينطبق على طلب انه يؤدى النسيان والله أعلم  
 (قوله الفعل الذي من شأنه الخ) أى يخبر بمن نفسه أخذ الماسر وياتي بوقته من السدع وسم ان  
 المداوى على غلبة ظن ذلك ولو يخبر بغيره (قوله كالتعمد لتفر بنو بجري) فيه ما يخرج الصلاة عن وقتها  
 مرتواحدة لكن نقل عن الشيخ غير ذلك لا بد من تكر ذلك ووقف سم في ضابط التكرور شديد (قوله  
 ويجرى ذلك) أى ما تقدم عن الاعمال (قوله يجب تعاطي ترك مغواته) ان أوله يدخل وقت الواجب  
 فيرد عليه ان المداوى أعظم وان أراد مطلقا ففتح يجوز الزوم قبل دخول وقتها وان علم استراق الوقت (قوله  
 ما قبل شغل النفس الخ) أقره الاسنى كما رأنا (قوله وعلى هذه الحالة) أى المذكور في قوله وكتبت  
 ما يسترق فيه لاهب الخ (قوله أو ما ينشأ عنه) أى الشطرنج سم (قوله فيه) أى الشطرنج (قوله  
 والآثار الكثرية) فيها ما رعى سيدنا على رضى الله تعالى عنه (قوله لا يقتضيهما) أى فانه يصدق على خلاف  
 الاولى (قوله ولعمدته لا فرق) أى بان وقت الشهادة بالمواظبة كإيا فى آخره المزمع والتمها كإيا فى  
 محته (قوله ثم) الغرض وهو ظاهر في المغنى وشرح التمسج والروض والى قوله وما يندفع في النهاية (قوله  
 مع معة قدحه) أى ولوم الكراهة (قوله والا) أى بان لعب مع معتد غير بمعنى (قوله الغاضى الخ)  
 عبارة النهاية على الحاكم الخ (قوله تعطل القضاء) لعله فيه اختلاف فمعا قد الحسمين (قوله يلزمه  
 الانكار عليه) أى فكيف يعينه على ما يلزمه الانكار عليه سم (قوله المتن فان شرط فيه) أى اللعب  
 بالشرط ما من الجانبين أى على ان من غلب من اللاعبين فله على الآخر كذا معنى (قوله المتن فمطلو)  
 بكسر القاف اللعب الذى فيه ترددين الغرم والغنى يجبرى (قوله المتن فمطلو بحرم) أى ذلك الشرط أو  
 المال كيعلم مما ياتو شديد (قوله جماعة) الى قوله وهو صغير في المعنى (قوله بخلافه) الى المتن في النهاية  
 (قوله بخلافه) أى اشتراط المال (قوله ليس له ان ذاب) بينا المتقول (قوله هو بحرم) أى كالأزلى  
 وشرح التمسج (قوله وهو صغير) أى كالبه نية عبرة للمغنى ولا توبه الشهادة لانه خطا تأويل اه قال  
 ع ش نقل عن زواجوان ج ان تعاطى العقود الفاسدة كبيرة فليراجع اه (قوله لكن أخذ المال  
 كبيرة) فيه دليل على انه لا يجب أجرة المال سم (قوله وهو صغير فمطلو بحرم استرازا) فيه تأمل بل التعبير  
 المذكور ظاهر في موافقة طائفتهم (قوله ما اقرن بالشرط) أى شرط المال لا هو أى الشرط (قوله  
 (قوله فلا يعود اللعب الذي يورث النسيان) فيه استلزام انه لا مصيبتى الاول من ذلك ثم ان علم انه يؤدى  
 النسيان فالوجع به سم (قوله أو ما ينشأ عنه) أى الشطرنج (قوله ولانه أعنى الشافعي يلزمه الانكار عليه)  
 فكيف يعينه على ما يلزمه الانكار عليه فيه (قوله لكن أخذ المال كبيرة) فيه دليل على انه لا يجب أجرة المال

( ٢٨ ) - ( شروافى وان قام ) - ( عاشر )

الانكار عليه لما مر أن من فعل ما يقتضيه حرمه يجب الانكار عليه ولو لم يعتقد احتسوم هذا بندق موق لبعضهم من النزاع في ذلك فان  
 شرط فيه ما من الجانبين فمطلو بحرم اجابا بخلافه من أحدهما ليس له ان غلب وعكسه ان غلب فله ليس فمطلو وانما هو مقتضى سابقة  
 فائدة لانه لا يجب غيره أهذا لوم كونه ليس فمطلو بحرم من جهات فيه تعاطى عتقا فمطلو بحرم من أخذ المال كبيرة فمطلو بحرم لوم  
 لاعترازا عن اعتراضه فاعلم على الخلاف أنهم الغرم بهان الحرم هو ما اقرن بالشرط لا هو

وذلك أن الابل إذا سمعت  
 زاحمها وأتت بها ركبا  
 والتسايف من عن ذلك  
 فشيء من الزاج الذي  
 يسرع انكساره واستدل  
 القندب بالبحار هي ثوبان  
 فيه تشبيها للسر وتنبها  
 البغوس وايقاط التوام  
 اه وتبين الجزية إذا كان  
 السر قرب أو الاضحاظ  
 كذلك لأن سبيل القربة  
 قربة أيضا فانه أيضا يأتي  
 قريبا من الأذرى وهو  
 موافق لما ذكرناه وهو  
 بضم أوله وكسر هاء الالف  
 المهمة وللمداه بالتحلف  
 الابل من دجز وغير هذا  
 أول من قصده به تصدق  
 الصوت الشهي بالهـ  
 الحائر (ويكره الفاء)  
 بكسر أوله وبلد (بالألف)  
 وسماعه يعني استماعه  
 لا يجد سماعه لا تصدقا  
 مع عن ابن مسعود قوله  
 لا يقال من قبل الرأي  
 فيكون في حكم المرفوع انه  
 يثبت النفاق في القلب كما  
 يثبت الماء البقل فيه  
 مرفوعا عن طرق كثيرة  
 ينتهي إلى كمال كماله  
 عن جرمان الله والسماع  
 دعاني اليافرا ويتنهات  
 كثير من على كمال بعض

فانه لا يتغير بذلك والشهادة ان اقترنه أنه ختم بالواو أو على حال المارودى أو لمع على الطريق قال غيره أو كان فيه صورة  
 وان ومن ثم قلنا بعضهم يحرم العيب كل ما لا يتصور وتحرمة (ويج) بل قال في مسكنه بندي (الحدامو سماعه) واستماعه على الله  
 عليه وسلم أقرنا على بل لا تختص به (٢١٨) هـ أو حجابا بها ان المؤمنين يا تختص به بل رقتا بالقول رأى الناس وما الشيطان

فانه لا يتغير بذلك فيموت (قوله الشهادة) أي يلعب الشرخ (قوله ان اقترنه أنه ختم) أي لم يمس  
 له كبيرة وقوة أو فخر أي لا ملامح على الرض والمغنى وتظهر اخلاقه خناوول كان ظلالا يأتي  
 تشد النفس بالشعر بالاكثار وهو الظاهر هنا فظاهر لجمع وقوة أو دواوم على وقوة أو لمع الملم أي لم  
 يأتيها بما يستطاع المرواة (قوله أو لمع على الطريق) ظاهر وان لم يكن اللاعب عظماو يتيقن ان عمل  
 ذلك حيث تكرره عيش ويأتي في محبة المرواة بما يقتضيه ان التكرار ليس بشرط (قوله على الطريق)  
 ويقاس به ما في معناه من التهج أي كالتهاوي بيجري (قوله أو كان فيه صورة وحوان) ظاهر وان لم  
 يتكرر العيبه وظهر ان عمل ما قاله أخذ ما مما إذا لم تقل طاعة على مخلصه ثم يأتي في الاسنى  
 ما صرح به كإتيان في محبة النفس بالشعر (قوله بل قال في مسكنه بندي) كذا في المغنى (قوله واستماعه)  
 كذا في المغنى والنهاية أيضا ولك أن تقول الأولى تفسير ما في المتن لا علاقة عليه لا لا الصنع فيه لا يتعلق به  
 الأحكام ظاهرا لم يدع أي وقاها من التهج بالاستماع قالوا وتفسيره بالاستماع هـ وأيضا يأتي في أول من  
 تفسيره بالسماع اه (قوله لا تختص به) يقع فكون قطع (قوله يا تختص به) يقول القول (قوله واستدل)  
 إلى قوله لم يصح في المغنى الاقوله اه الذي هو ضم أوله وقوله وهذا إلى المتن (قوله تشبها) أي الابل  
 (قوله انتهى) أي كلام المستدل (قوله الجزية) أي النديب (قوله قربة) الأولى تأخيره وأدلى على قوله  
 كذلك (قوله وهو بضم أوله وكسر هـ) و يقال في محبة أو بضمغنى (قوله لما يقال) التي قربة وبه مرفوعا  
 في النهاية (قوله لما يقال الابل الخ) ذكر في الأحكام أي بكر الدينوري أنه كان في البداية فاضافه  
 رجل فرأى عنده عبدا أسوقه فدا سأل عنه فقال له مولاه ذنوب من طيب حركاته ليس لعملها أحوالا  
 ثقله وحداها فطعت بسيارة ثلاثة أيام في يوم فلما حلت أحوالها مات كاهل قال فطعت فبعضت فبعضت ثم  
 سألت من يحدوني فرفع صوته فطعت ولو سمع من طيب صوته حتى أشار إلي مولاه بالسكوت اه معنى  
 (قوله وهذا أول من تفسيره به الخ) لعل وجلا الأولى يثان هذا التفسير يشمل الفناء الآتي والخالفه ليس  
 يراد (قوله الشهي) أي الطرب (قول المتن ويكره الفناء) قال الغزالي الفناء من تصدق نزع القلب على  
 الطاعة فهو طاعة أو على المصيبة فهو مصيبة أو لم يقصد به شي فهو لهو ومفتوته اه حابي (قوله بالمد)  
 عبارة في المغنى وهو للمد وقد قصر وبكسر المجتزئ من الصوت بالشعر (فائدة) هـ الفناء من الصوت مدود  
 ومن ان المعصور اه (قوله انه يثبت النفاق الخ) أي من انه يثبت الخ أي يكون سببا لحصول النفاق في  
 قلب من يشبه بل أو يستعملان فعله واستماعه ووشكره أو اشتغالا بما يفهمه كسماع الناس وغيره  
 ذلك وهذا قدور في فاعله ارتكاب أمور تجعل فاعله على ان يظهر خلاف ما يبطنه اه عس ولا يخفى  
 ان ذلك انما يأتي في الفناء شعر متعلق بشوا التسايف متعلق بوصفاته أو دواوم وجهه وتعود ذلك  
 فانه يرغب في الطاعة فيكون طاعة كماله عن الغزالي ويأتي عن الأذرى (قوله ويح الخ) أي ما صرح به ابن  
 مسعود (قوله كمال الراع) وزن السحاب مرفوعا على ما يلهو راع الناس أي الأحداث الطغام الفناء  
 اه أو أنوس (قوله دعاني اله) أي إلى التذلل والكلاب (قوله نهات كثير من) أي تساوهم وتساوهم  
 (قوله لبعض من أدركهم) التي قوله من تحرم سائر الخ في النهاية الاقوله ووقع الوكيل ذلك عبارة  
 وما من من بعض صوفيا لوقت تبع فيه كلام ابن حزم الخ (قوله وكذبه) أي بان طاهر (قوله ولم ينظر)  
 أي ذلك البعض لكونه أي بان طاهر (قوله الفناء) أي لا (قوله ولغيره) أي الكمال (قوله وكل ذلك)

من أدركهم من صوفيا لوقت تبع فيه خرافا بن حزم أو باطل ابن طاهر وكذبه الشيع في تحليل الأولو  
 وغيره اولى بنظر لكونه مفهم السر مردودا للقول عند ثلاثة ومن ثم قالوا في تحصيله سببا للأذرى في قوله وقع بعض ذلك أيضا  
 الكمال الأذرى في الآية في السماع ولغيره بول ذلك يجب الكف عنه واتباع ما عليه أمثالها لاربعة وغيره لا ما افتراه أولئك من  
 بعضهم

من محرم سائر الأكل والزنا وبعض أنواع الفناء زعم أهل الدلالة في خبر ابن مسعود على كراهة لسان بعض المباح كلبس الثياب الخفية  
بنيت النفاق في القلب وليس عكس، وروى بالاسلم أن هذا بنيت ثقافاً أصلاً ولئن سلماها لثاق عتسوا النفاق الذي بنيت الفئامان القنث  
وما يرتب عليه أجمع وأشنع كلامي وما نقلت عن من جماعت من الصحابة من بعدهم ليس هو بصفاة الفناء المعرف وفي هذه الأربعة من اشتغل  
على الحسنة لا ينفكوا عن الفناء في حق الله تعالى في جميع النفوس وشهواتها كلبس الأذى (٢١٩) كالقولي وبسطه ثم وجد جزم الشيطان في

موضع بابه مصيبة وينبغي  
وجه على ما فيه وصفه  
خبر أو شيب بامرد أو  
أخبرته في ذلك مما جعل  
غالب على مصيبة الأذى  
أما المصيبة عند محله عمل  
وحمل ثقله كالأعراب  
لأجلهم وغناه النساء السكين  
صغارهم فلا تفلت جوارحه  
بل ربما يشدب إذا انشط  
على سيرة أو غشي خبر  
كالهواة في طبع والفز و  
وعلى نحو هذا يعمل ما به  
عن بعض العبادة له وما  
يحرم اتفاقاً مما من  
أمر أو أجنبية مع غيبة  
قننة وقضية قوله بلا آلة  
حوت مع الآلة قال  
الزوكي لكن القياس  
يحرم الآلة فتقولون فاه الفناء  
على الكراهة له ويؤيده  
ما مر من الأمام في الشطرنج  
مع القننة (فرع) وبين  
تحسين الصوت بقراءة  
القرآن وأما الحسنة فإن  
أمرجه الحد لا يقوله  
أحد من القراء ومن الأهل  
على المعنوية والحد لا يجهز  
مكرهه القسم الأول  
مراهبها كراهة تقصير  
بل قال الماوردي إن القننة

أي كلام ابن حزم وابن طاهر والكاتب وغيره (قوله من محرم الخ) بيان لما عليه الأئمة (قوله وبعض  
أنواع الفناء) اعلموا أن الفناء ليس بالمسروق يأتي آثاراً (قوله بنيت له) أي بعض أنواعه (قوله وما نقلت)  
أي من القننة (قوله) أي في الكتاب المذكور (قوله وقد جزم) الخ قوله قال الأذى عبادتها يتوفا  
ذكر كيف موضع من حرمته محمول على لو كان من أمر أو أجنبي فونافس ذلك قننة اه (قوله قال الأذى)  
التي التفت إليها بالقوله وبما يحرم الوضوء الخ وما أنب عليه (قوله وحمل ثقل) بلا إضافة (قوله كراهة  
الأعراب الخ) لعل الأول من حد ما الخ (قوله معناه) هو صغارهم من شدي (قوله في خبر الخ) راجع  
ليس أيضاً (قوله وبما يحرم اتفاقاً) عبارة عن ثقله والوضع مكره موافقاً لآلة من الأئمة أشد  
كرهه فإن خفف من استعمالها أو من أمره قننته حرم قطعاً اه (قوله لم يثبت قننة) أي ولو غفلت  
محرم زبادي (قوله وقضية قوله بلا آلة حوت الخ) عبارة النهاية وهي اقترن الفناء آلة بحزمة فالقياس كما  
قال الزوكي يحرم الآلة الخ ولم تعرض لكون قضية التناحر مقصد غير حرم الروض وشيخ الإسلام  
والغنى على تلك القضية فقالوا ما أمم الآلة فحرم ما اه أي الفناء واستماعه وقد فرجه بأن اجتماعهما  
يؤثر في جميع النفوس وشهواتها لا يؤثر أحد على غيره كقوله ظاهر (قوله فرع الخ) قوله وسئل عن ثقله  
(قوله وأما الحسنة الخ) عبارة عن ثقله والوضع مكره موافقاً لآلة من الأئمة أشد  
ثم البعض قطعاً بعد هاولاً بترديد الآلة لا بد ولا اجتماعاً على الحسنة في القراءات ولا يقرأه بالحدان لم يفرط  
فان أثره في المدد لا إشباع حتى يلهو وفان من الحركات قولهم القننة أقص من العتمة أو ومن الكسرة  
أدغم في غير موضع الادغام أو سطر حروفهم ويسبق به القننة أو يات المستمع وبين ترسيل القننة  
وتدورها والكاهة عندها واستماع شخص حسن الصوت والداو منوهي إن يقرأ على غيره ويرفعه عليه  
اه (قوله حرم) وينبغي أن يكون كبيرة كقوله خفف قوله بل قال الماوردي الخ عش (قوله والمستمع  
بأنه) أي أم الصغرة عش (قوله عن حقه القويم) أي طر يقام المستقيم عش (قول المتن) ويحرم  
استعمال آلة الخ) أو وكذا يحرم اتخاذها واستعمالها هو الضرب بيهام في وأسن (قول المتن) شعار  
الشربة) جمع شاربوهم القوم المجتمعين على الشرب الحرام معني وفي الخلاصة وشاع نحو كل ركلة اه  
(قوله بضم أوله) الخ قول المتن لا يفرص في النهاية الأقولة كلبنته ثم في موضعين قوله وتضعف الترمذي  
مرود وقوله ويشهد أيضاً الويلع (قوله وهو صغر) أي تحسن أصغر عش (قوله أو قطعتان الخ)  
كالناعتين اللتين تضر بإحداهما على الأخرى يوم خروج الحمل ومثلها مقطعتان من منى أو غشبة  
تضر بإحداهما على الأخرى وأما المصنوع بالدين فمكره كراهة تزيه على (قوله يضر بإحداهما  
الخ) وهو ما يسهله الفقهاء المشهورون في زمننا المعنى في عرف العامة بالكساف عش وحلي (قول  
المتن) وضره لعراق بكسر الميم وهو ما يضر به مع الأكل ومضى وشيخ الإسلام (قوله وسائر أنواع الأكل  
والزنا) وكراهة ما تضر من التمسح (قوله من قرب بعد منها) أي بالمر وشيخ (قوله بل هذا الخ) عبارة  
النهاية ثم لو أخصر طيبتان عدلان فإن الرض لا يضره لرضه إلا العود على تحريمه لعل استماعه  
كالنداء فيض فيلزم وعلى هذا يعمل الخ وعبارة الغنى وبعبارة جواز استماع المرء إذا شهد عدلان

يضق بذلك والمستمع بأن يراه لانه عدل به من جملة القويم (ويحرم استعمال آلة من شعار الشربة كقننور) ضم أوله (وعود) ورواب  
وجنك وسنبل وكنج (وصح) بفتح اله وهو مفرج يجعل عليه أنلو يضر به أو قطعاً من مفرض بإحداهما بالآخرى وكلاهما حرام  
(وضر لعراق) وسائر أنواع الأكل والزنا (واستماعها) لأن القننة الحسنة تلهو عن الخشاعة كسائر الخ لا سمن من قريب بعد من أولها  
شعار القننة والتسليم حرام وخروج باستماعها جماعة من غير صدقة لا يحرم وحكاية يتوجه جعل العود لانه يضر من بعض الأمراض مزخوة  
بل هذا لم يثبت من أحد من يعتد به له أن أو يجهل بهذا المرض ولم ينصفه

يقول طيحين عدلين غير وجها بل هو الذهب كالعداوى بخس غير الخمر وعلى هذا يحصل قولنا لخصي رباح استماع له فهو انما نعت من مرض أحيان بهذا المرض وتعين الشقاق سماعا وسكايه ابن طلحة عن الشيخ أبي جعفر الشرازي أنه كان يسمع العود من جلة كنه ونور كايته ثم (الأراع) وهو الشبابة حيث ينفذ الخلق جوفه من ثم قالوا لمن لا قطعه رجل راع فلا يحرم (في الأصح) خبره (قلت) الأصح غير والله أعلم) لأنه مطر بغيره بل لا يقص أهل الويسق إنما كلفه لمصلحة لجميع النعمان لا لغيرهم كما قال الرازي أمير وانحر الروى حتى شبابة الرازي منكر كلفه (٢٢٠) أبو داود وشيخه رحمه الله ابن حبان فهو دليل القرم لأن ابن عمر سدا ذنعين

سماعها نافلة عن النبي صلى الله عليه وسلم ثم استقر من تأتبع هل يسمعون فيستقيم سدا ذنبا قبل سماعهم خبره فترك سدهما فهو أولى بأمره بالاصفاء اليها دليل قوله أسمع ولم يقل أسمع ولقد أغضب طيحين الشام الولي وهو من فضل عنه في الروضة واتى عتيق غيرهما وقرر وأخته ونسب من قال بجهلها إلى الظل وأنه ليس بمسودا من الذهب وتقتل كلامه برصد كلام غيره ثم راجعه ونقل ابن الصلاح انها إذا جعت مع الف حراما بأجاعت من يعتد به ورده التاج السبكي وغيره ووافقه ما مر من الامام في التلويح مع القصور عن الزركشي في الفناء مع الآية وما ذكره ابن عبد السلام وابن دقيق العيد من انهما كايته مع ذلك فكذب كايته ثم حافظه (ويجوز دفع) أي ضربه (واستماعه لمرس) لأنه صلى الله عليه وسلم أثر جوي يات من غير من بين جوي على خاطمه كرم الله وجههما

من أهل الطب بان ذلك يقع في مرضه وسكر ابن عبد السلام خلافا للعلماء في السماع بالالهي وبالنفى والشبابة وقال السبكي السماع على الصورة اليهودي تنكر وصلافة فهو من أفعال الجبهة والشياطين ومن زعم ان ذلك قربة فقد كذب واقرى على الله من قاله يزيد في القدر فهو جاهل أو شيطان ومن نسب السماع إلى الرسول صلى الله عليه وسلم يؤذي أدياننا ويدخل في زمرة الكاذبين عليه صلى الله عليه وسلم ومن كذب معتمدا فليتبوأ مقعده من النار وليس هذا طرفة أوليها الله تعالى وخبره واتباع رسول الله صلى الله عليه وسلم بل طرفة أهل الله والعبد الباطل ينكر على هذا الباطل والبطلان والبطلان ومن قال من العلماء بأباحة السماع فذلك حين لا يتجسس فيه عيوب أو يات بآراءه ولا من يجرم النظر إليه اه (قوله يقول طيحين الخ) ينبغي أو مرقعة من كان عارفا بالطب يتردد النظر في أخبار الواحد ولو فاقه أو دفع في القلب منه سدر (قوله بل هو الذهب الخ) أي هل استماعه انظر هل يحل لقوم الطيب استماعه حيث لا توقف عليه استماع المريض المتوقف عليه فغاووش يدعى أي أو الظاهر الحل (قوله كايته ثم) أي كذا الراع الخ (قوله وهو الشبابة) وهي المساة لا تباغيب عش (قوله نخلو جوفه) وفي الجوى عن التلويح والشبابة هي المايل في بؤسه الصغرة ونحوها اه (تولم تلتك الأصح غير عه) أي سمعهم كلام البغوى وهو مقتضى كلام الجمهور وترجع الأول تسع في الرازي الفرائ وما لا يلتقي وغيره لعدم ثبوت دليل معتبر بغير معنى وشرح المنهج (قوله لان ابن عمر سدا ذنبا الخ) قد يعارض ذلك بان تركه الانكار على الرازي دليل الجواز والانكار لان انكار المنكر واجب لان يقال شرط وجوب الانكار كونه محملا له أو يعتقد الفاعل القرم والبراع يختلف فيوحي عمل ان الرازي كان يعتقد بجهلها منه أو بتقليد ان أمتا بطله من المجهدين وأنه فاعل ما من الانكار فليأمل سم (قوله سدا ذنبا) أي روعا والافتد من انكر السماع يجرم به يندفع اشكاله ورواه سماع تأخر وشيخي (قوله من نقل) أي المصنف (قوله غير عه) مستحق بالظن (قوله والله الخ) أي أو الله الخ يعني قال ان القول بطلها أو القول باله ليس الخ (قوله ورده التاج السبكي وغيره) ووافقه ما مر من الامام الخ عبارة النهاية في سماع من الامام الخ (قوله ما مر الخ) مراده (قول المتن دفع) يضم لعل أشهر من فقها جسي بذلك في دفع الاصابع عليه مضي (قوله حين بنى على) أي دخل عش (قوله فصل الخ) مبتدأ وقوله الضرب بالفتح غير (قوله ومن ثم أخذ) أي قوله وشهد أضاف إلى المضي (قوله وغيره) كالوحي وقت الصدوق الزائف مضي (قوله من كسر ور) جملوا تلقى وشيخ الاسلام سماه بطلها لظاهر السر ورواؤه وسعدونوم غائب وشفا مريض اه قال عش قوله من كسر ورقد بغيره غير على الباب أصلا فليسمع ولا يصدقه لأنه لصغير اه أتول فيه توقف ولو قال بغيره كرهنا الخ كان وجهه أشد ما عرف في الشطر ع والفناء بشرطهما بل قضيا على من قول الشراح والنهاية توقفه كلامه مل ماعدا هان الطبول الخ الإباحة (قوله وهذا يشهد الخ) عبارة تلقى واستثنى اللقي من يحمل الخلاف ضرب بالفتح أي أمرهم من قدوم عالم أو (قوله لان ابن عمر سدا ذنبا الخ) قد يعارض ذلك بان تركه الانكار على الرازي دليل الجواز والالاتكر

بل قال ابن قاتل «وفيتاني يعلم ما في غد» دي هذا وقول بالذي كنت قولين أي من مدح بعض القولين بدور واه القنارى سلطان ومع خبر فصل ما بين الحرم والحلال الضرب بالالف غير أهملوا هذا النكاح واجعلوا في المساجد وأمره وأعله بالفتح منه من وتضعف الترمذي له مردود من ثم أخذ البغوى وغيره منه سنة في العرس ونحوه (وخان) لأن عمر رضي الله عنه كان يرفقه كالنكاح ويذكره في غيرهما ورواه ابن أبي شيبة (وكذا غيرها) من كسر ورور (في الأصح) غير الترمذي وإن كان صلى الله عليه وسلم لا يرجع إلى المدينة من بعض مغاير قاله بلويه سودا في ثبوت لزوم طه سال أن أخبرين يدل بالفتح فقال المالكان كنت ثبوتنا أولى بذكر وهذا يشهد

لعمري القسبي أن خبره لقوم عالم وأسلطان لا خلاف هو شهدا من عند السردور بقدمه نعوام النسخ السليم اذ المباح لا ينفقونه ولا يؤمره بغيره لكن مرفق في التدور زادنا من استنصارها هنا ويأج أو يس عند من قال بنديه (وان كان جملاجل) لا طلاق الخبر واداعاه لم يكن جملاجل يحتاج لاثباته وهي اما تصحق بجمل داخله (٢٢١) كلف العرب اوصنح عرض من سفر

تفصيل في غرق دارته  
كلف الجسم ويجعل منه  
جزم الحاردي الصغير  
وغيره ونز عنه الاذري  
بانه أشدا طرايمان الملاهي  
التحق على عمر بها وأطال  
ونقل عن جمع حوت ولا  
فرق بين ضرب من رجل  
أوامر أو قولاً خليسي  
يختص حله بالنسبه  
السبك (ويحرم ضرب  
الكوبه) بضم أوه ويحرم  
استماعه أيضاً (وهي  
طبل طول منق الوسا)  
واسع الطرفين لكن  
أحدهما لأن أوسع من  
الأخر الذي لا جد عليه  
الخبر الصمغ انهم  
الخمر والمسر أي القمار  
والكوبه ولأن في ضربها  
تشبه بالخنثى فانه لا يعتد بها  
غيرهم وتفسيره هاب الكهو  
الصمغ شحلا فان فسرها  
بالتدوين فبضم كلامهم  
ماعداه من الطبول هو  
كذلك وان أطلق العراقيون  
تصريح الطبول واعتمد  
الاسنوي فقال الموجود  
لأنه المذهب غير طبول  
ماعداه (لا الرقص)  
فلا يحرم ولا يكره لانه مجرد  
حركات على استقامة أو  
اعوجاج ولا يصلح لقطع  
وسلم أثر الحشمة غليظ

سلطان أو يصدق اه وجعلته النهاية وحصل الخلاف كجمله البقبي اذ لم يضره لقوم قدم الخ أي ولا  
فهو حار قطعاً عن (قوله شهد الخ) أي الخبر الذي كور (قوله ويأج أو يس الخ) مراده النسخ  
على التي رشدي (قوله لا طلاق الخبر) الخ قوله وهو كذلك في القسبي الا قوله كلف العرب بيقوله كلف  
الجميع لا ولا فرق قوله لكن أحدهما في الخبر (قوله يحتاج لاثباته) قد يقال لاسل عنه (قوله تنازع  
الخ) عبارة النهاية ومنزعة الاذري في مائة الخ مردودة اه وعبارة الاسنوي والقول بان الضرب باللفظ فيه  
منع أشدا طرايمان الخ اه وقد يقال ان هذا المنع مبكّر والقول بان ما يستلزم اللفظ فيه الصمغ حرمة  
الصمغ وحده كما مر بعد ظاهر (قوله فيه) أي الغالب في جملاجل (قوله بضم أوه) أي واسكان الواد  
مضى (قوله لكن أحدهما الآن الخ) عبارة النهاية يؤمنه أيضاً وجوف في مستلزام أحد طرفيه أو مع الخ قال  
عش أناد الخبر بانه ان الكوبه بلا تقصير فماد أحد طرفيهما للحدود لا تحل في شانه فلهذا قولنا  
لو سطر فاعده اه (قوله وتفسير هاب الخ) عبارة القسبي قال في الملهمان تفسير الكوبه بنات الطبل خلاف  
المشهور في كتب الفنا قال الخطابي غلط من قال بان الطبل بل هي الترد اه لكن في الحكم الكوبه بالاطبل  
والترد فعمله مشترك بينهما فلا يحسن التعليل اه (قوله وتفسيره كلامهم الخ) عبارة القسبي فبضم كلامهم  
الاحتجاج على الطبول من غير تفصيل كلفه صاحب الفنا قال الاذري لكن مراده هم ماعداه طبول  
الهور كما صرح به غير واحد من جزم تصريح بطلان القوم العراقي وان عصره ونوعه هما اه وفيه  
ميل إلى ما قاله الاذري خلافاً للشرح والنهاية يؤيد كماله إلى الاسنوي حيث خالف في شرح قول ولا يحرم  
من الطبول الا الكوبه بقائه ونازع الاسنوي في الحصر المذكور فقال هذا لما ذكره الغزالي فيتمتع  
الراقي والموجود لأن هذا هو الضريح في ماعداه اللفظ وردنا في ركش بان أكثرهم قد يوجب طبل الهو  
قالون من أطلق التحريم أربابه الهو أي طار اذا لا الكوبه بنوعه هل من الطبول التي زاد الهو اه (قوله هل  
ماعداه الخ) دخل فيها بغيره بالتحريم بضمه طبل الباز ومنه طبله بالسر فمما جاز ان عش عبارة  
الجيبي والقاعدة ان كل طبل حلال الا الكوبه بالنكورة وكل ضرب حرام ولو من رسم أوفر بئلا يماز  
التغير للصمغ قال الخطابي وكل ملحوم حرم التفرج عليه لانه على المصنوع هل من الحرام الطبولان  
والعاب والحاديات الرابع جمل حيث غلبت السلامة ويجوز التفرج على ذلك انتهى اه وقوله ان كل طبل  
حلال الا الكوبه بتقديمه (قوله واعتمد الاسنوي الخ) تقدمه دة فاعني الاسنوي (قول المتز لا الرقص)  
سأيت تفصيل إسقاط الرقص المروءة سم (قوله ولا يحرم) الخ قوله ثم اعتمد القسبي والخ قوله لانه ان  
صدوق النهاية (قوله ولا يكره) بل يباح مضي وشرح الاسلام (قوله ولا يسن) بعضهم الخ) عبارة القسبي وقيل  
بكره جوي علماء الفضل في الاحكام فترقبين أو باب الاحوال الذين يرمون بوجده فيقول لهم أي لا  
كرهه وكرهه غيرهم قال البقبي ولا يجب الاستثناء أو باب الاحوال لانه ليس بان خافاً ولا يوصف بالجمعة  
ولا غيرها اه وهذا ظاهر اذا كانوا مرفوقين بهذه الصفات لا فساداً كمن فعل ذلك ليس موصوفاً به  
ولما قال ابن عبد السلام الرقص لا يتعلطه الا ناص القتل ولا يصلح الاقباء اه (قوله جمع) منهم الفضل كما

لان انكار المنكر واجب الآن يقال شرط وجوب الانكار كونه جماعه أو يعتقد الفاعل التحريم وان  
كان مختلفاً فهو محتمل ان الرأي كان يعتقد له اجتهاداً من قبله ان اقتلعه من الهندن أو أنه تلم  
ما قمن الانكار فليشأمل (قوله لا الرقص) سأيت تفصيل إسقاط الرقص المروءة (قوله ثم اعتمد القول  
بغيره) والا وجه خلافه ش هـ  
صحة يوم عسروا والشحن واستن بعضهم أو باب الاحوال فلا يكره لهم وان قلنا انكر اهت مالتى حى عليها جمع ورد البقبي بانه ان  
كان يسنونهم فهم كثيرهم والا فليسوا مكلفين ثم اعتمد القول بغير مجازاً كتر بحث أمطال المروءة وكرهه فواقيبه نظر وأولاً واضح  
بلى يجب طرفه في ما رواه يحيى عن القسبي في اختلاف القول لغير الشرح فلا يخرج من خلافه من صدقهم في حال تكليفهم

فهم كثيرهم أو مع غيبتهم لم يكونوا كمنه وقد مر في الرد في كلام الباقي ما يحيط به اختصاره هنا نقل الاستوى عن العزيز بن عبد السلام أنه  
كان رخص في السماع بعمل على مجرد التقييم والصرف لقلب وجده وهو أراد أن يقل لا يعرفه إلا أنه قد اتهم من ومن ثم قال الامام  
اسمى السائل الحصري في موقف الشمس السائل عن قوم يفر كون في السماع هؤلاء قوم يرضون قلوبهم بالاصوات الحسن حتى يصيروا  
وربما نين فهم بالتواضع الحق وبالاجساد (٢٢٢) مع الخلق ومع هذه لا يؤمن عليهم العدو ولا يرضون عليهم فبما فعلوا ولا يقدر بما قالوا

اه وعن بعضهم قبل  
شبهنا لموصية الذين  
ورضون على الخلف  
لاعتقادهم ان ذلك قربة  
كما قبل شهادة حتى شرب  
النبي لا اعتقادا بل بحت  
وكذا كل من فعل ما اعتقد  
ايحتماه ورد الله خطأ  
فبع لان اعتقادا لحسن  
نشا من تقليد صحيح ولا  
كذلك غيره وانما ننزه  
الجهل والتقصير فكان  
خدلا لا لا يلتفت اليه  
(الآن يكون فيه تكسر  
كقول المتن) بكسر النون  
وهو أشهر وقصده هو  
أصعب فيمر على الرجال  
والنساء وان تزع فيه  
الاستوى وغيره وهو من  
يخلق يخلق السامكة  
وهو عليه جل الا حديث  
بلهه لمان بخل ذلك  
خلقته من غير تكلف  
ياهم (ويباح قول) أي  
اتته (شعر وانشد)  
واستماعه لانه صلى الله  
عليه وسلم كانه شعراء  
يصق اليهم كسان وعبد  
الله يروا حتى تكسب  
ما للعرض الله عنهم وروى  
الخطيب في جملة انه عزق  
عند الله صلى الله عليه وسلم

مرأنا (قوله فهم كثيرهم) أي في الابل على الرجال الكرام على خلاف (قوله ثم اعتمد القول بصره  
الخ) والاول جملته انها يتولى لكن زوجه الشهادة كما يأتي عش (قوله وما ذكره آخر) أي اعتمد القول  
بصره عاذا كرا الخ وقوله وأولاً أي بالرجل من كان الخ (قوله لانه صدور الخ) انصر الناس لاحتلال  
صدور عنهم بغير اختيار (قوله يجعل) أي المنقول (قوله فلا يؤمن الخ) مقول القول (قوله العبد) أي  
السلطان والنفس (قوله فلا يرى) أي لا يعترض (قوله عاقلوا) أي وضلوا (قوله وعن بعضهم قبل الخ)  
قد يؤمن يقول هذا البعض قبول شهادة المبتدع الذي لا يكفر ببدع الاول ولا يرضى بغيره بل يرضى بالشارع ورد  
بانه الخ قد يؤمن كنتم أهله اه سيدعمر أقول قد يفرق بوجوب تقليد غير المبتدع من به الاتفاق في  
الفروع وعدمه في الاصول وأيضاً قد تقدم عن الغني عن السبك ما وافق الرافض كور زيادة تشديد  
(قوله بكسر النون) ان قوله روى الخطيب في النهاية الا قوله وانا نزع عن الاستوى وغيره وكذا في المعنى  
الامام انما بطل (قوله هو أشهر وقصده هو) أصعب في المرعى عن عبد البركة ووافقه قول المعنى وهو  
بكسر النون أصعب من فهمه بخل النون بخل النون في عش ما تصدق بتوضي كونه أي الفخ أصعب  
بل في جمعهم تقديره بالشيء بالنساء فانه يقتضي قد من الكسر لأن يخالف توجيه الفخ ان غير الفاعل  
يشبه الفاعل بالنساء فيمر من معناه شبه بالنساء اه (قوله فيمر على الرجال الخ) وما عتبه بالبلوى ما يفعل  
في فوا على من دخل من زينة في شاعر أو يسمو به عروس البحر فهذا ملعون فخذ لن رسول الله صلى الله  
عليه وسلم التشبه من أزال جال بالنساء فبطل في أول الامر ولكن به قدوة على إزالة ذلك من معنائه حتى وفي  
هلمت بلاعز وما معنونه أيضاً ما يفعل في الافراح من زينة شاب محمد فافرح زينة النساء وحر  
بكر كمن ورفق صوته بكلامه بل وياي هو وقد بما وقع من فاعله وأضع من كلامه ومن وسعون ذلك  
خبال شانه انهم الله وجلسهم أهل الضلال المتمر من لهم على تلك البصائر المرفاه (قوله حركة  
الخ) أي قبل المعنى (قوله ربه) والواو بمعنى أو عش أي كغيره المعنى (قوله وعله) أي تكلف ذلك (قوله  
قرآن وشعر في جملتك) أي هل يجمع بينهما في (قوله القرآن أو الشعر) هل المعنى يختار القرآن أو الشعر  
الخ (قوله واستند) الخ قوله لان كصفي النهاية الا قوله يؤيده الى المتن وقوله وان تأذي فري يمسلم  
وقوله وان تصدق الى المتن وقوله لم الى جز ما (قوله واستند من شعر أمية الخ) أي طلب من بعض الصلابة أن  
ينشد من (قوله ابن الصلت) عبا وسلم وانها ابن أبي الصلت (قوله رواه مسلم) فظلم من عرو بن السريد  
عن أبي عمير لا قد روى رسول الله صلى الله عليه وسلم وما قال هل معطن من شعر أمية بن أبي الصلت حتى قلت قال  
هنا تشبهت ميتاً فقله ثم تشبهه بناقله حسني أنشدت معاً تبت اه (قوله منه) أي الشعر  
(قوله أوحى على غير) يؤيدهما تقدم للشرح والاذن في الحوافر احسن سدع (قوله في شعره) ليس  
يقيد عش (قوله ميتاً) فظفر انه ليس قد فصرم هو شعر الخ في والمردو الفاسق المتناهر طالعاً بغير  
الاستوى والمعنى نعمها وحل تعمر بم الصالحا كان لمسلم فان كان لكافراً أي غير معصوم لم يكره له الروايات  
وغيره لانه صلى الله عليه وسلم أمرها تأبها هو الكفار بل من صرح الشيخ أبو سلمة بأنه مندوب وبه في جواز  
الهمج المبتدع كاذ كره في الاجام والفاسق المعلن بكافة العمراف في معناه الاستوى وظهر كلامهم جواز  
هجو الكافر الغير المستمر للمعنى وعليه فيقارن عدم جواز لعنه بيان المعنى الابعاد من اشيع ولا عند لا يفتق

قرآن وأنشد شعره قبل رسول الله قرآن وشعر في جملتك قال نعم وان أبا بكر قال أثبت الله صلى الله عليه وسلم وعنده بعد  
أعرابي يشد الشعر فقلت يا رسول الله القرآن أو الشعر فقال يا أبا بكر هذان من وهما من رواه عن أمية بن أبي الصلت ما تشبهت واه  
مسلم أي لان أكثرهم محكموا وأشاعوا كبر بالبدع لهذا قال صلى الله عليه وسلم كاذ أي بيتان يسلم وروى البخاري عن ابن عمر في كلمة  
واستحب المأورد في معناه حتى يبر ويؤيده من معناه حتى يبر (الآن همج) أي شعر صبيته في جوي

وان تأخو في سلب خلاف الآية له مصوم ومضيق كلامهم الحق كل مهند (٢٢٣) بالمرى وهو ظاهر في الردود نحو

الزاني الحسن وغيره  
مضيق وغيره مستدع بدعته  
فصرم وان مضيق او كان  
بغير مضيق كقلى الشرح  
الصغير وتوفيه شهادته  
لا لا يما ونها كمدون  
منه الا ان يكون هو  
المذبح فيكون انما أشد  
(أو يقض) بضم أوله  
وكرسائه أي يجلو الخلد  
في الارض في المدح لم يكن  
جله على المبالغة فصرم أيضا  
لانه جئت كلف وتوفيه  
الشهادة ان أكثر من  
فصلها المصنعة بالهم  
الصدق قال ابن عبد السلام  
في قواعد ولا تكذب  
مدحا لا ردلا ولا يماه  
نقلا (أو يمرض بامرة  
معينة) بان يذكر صفاتها  
من نحو طول وحسن ودرع  
وغيرها فصرم أيضا وتوفيه  
شهادته لما فيمن الاياه  
وهذا السر اذا وصف  
الاعضاء بالباطنة ومجمل في  
غير حلقه أمانه فان  
ذكر منها ما حلقه الاخاء  
كايقتب ينهما عند الخلو  
حرم كقلى شرح سلم لكن  
جزما بكرهه وروى  
شهادته أيضا والاول لان  
كتب بغيره وحسن الله عنه  
شبهه وحسنه معصافه  
فصيده بانتهاد الشهادة  
وأشهدا بين ذوي اصول  
اقصلي اقله علوم ولم  
ينكره على مخرج المرأة

بعدمه فقد يتغير غير خلاف المصوم اه وحى كالمصر في الاطلاق ثم رأيت قال الرشدي قوله معنا  
أنت لعل من هو أهل قرية أو بلدة معينة اه (قوله بخلاف الآية) أي ونحو مناه (قوله لمدون نحو  
الزاني الخ) أي كلوك الصلاة وقام الطريق بشرطهما (قوله وغيره متجاهل الخ) مضيق على غير وجه (قوله  
مضيق مضيق) أي على ما يفر به كالمظهر سيد غير (قوله وغيره مستدع بدعته) داخل في غير البتدع  
والمتدع غير بعض ما لم يصوم بدعته فلا يصرم بدعته (قوله بدعته) متعلق بمضيق أي بهما بدعته  
(قوله فصرم) أي محضه غير هذا لثلاثة (قوله كقلى الشرح الصغير) بل وجهه لاصل أي الروض متجيب قال  
ويشبه أن يكون التريض هو كالمصرم وقال ابن كج ليس التريض هو انتهى اه أسنى (قوله  
وتوفيه شهادته) هذا محمول على إذا جاءه ما مضى به كان أكثر من يوم قطب طاعة مقر يتماخر أسنى  
ولكن ظاهر كلام الشرح والنهاية والمغني الاطلاق كالروض ثم رأيت في سم ما صغوه وتوفيه شهادته  
لعل المراد بشرط الردلان بقوله كبرية ثم رأيت غير ذلك ورواه كبرية اه (قوله لا يماه) أي مسلما  
أو مضيا ونحوه مناه (قوله الا ان يكون هو المذبح) أي بان كان قد صوم عمنه سر إذا صومته بغير  
المصوم أسنى (قوله أو يمرض) قضى صانع التبرج الله من عطف العلم عليه بقول الشرح أي يجوز  
الخ من تفسير المراد (قوله بضم أوله) إلى قوله وشهد ان لم يكثر في المغني الا قوله ان أكثر من قال وقوله ونازع  
الروايات عن أبيه عليه (قوله الاطراف) أي المبالغة (قوله ان أكثر من) لعل ضابط الاكثر ان لا تقلب  
طاعته ومضيقه عدم التقيد بالاكثر في المصوم والتريض بضم ضم تعليلها المذكور أي الايمان كالمضيق  
كبرية اه سم وقوله لعل ضابط الاكثر الخ الاول في الاصل كقوله في الايمان لا تقلب الخ وقوله وقتية  
الخ فقد تقدم أقامه من زواجر الشرح التصريح بذلك في الاول وقد يفيد ذلك في الثاني قول الشرح الآتي  
ويشع بعض فسخة الشعر الخ (قوله لا يماه الصدق) كقلى في الروض ولعل الاول اسقاط الهمزة كقلى  
المضى (قوله ردلا) وقوله نقلا كلاهما يفتح فكون الخ مس قلموس (قوله وهذا السر) لعل الواو بمعنى  
أو كما عبر به النهاية (قوله اذا وصفنا الخ) ارجع للمعطوف فقط (قوله في غير طبعه) أي غير روجه  
وأنت (قوله لمصلحة الاشغال الخ) أي وأعضاءها بالباطنة غير التي هنا ولو شبر وجهه وأنت معالجته  
الاختصاص وشهادته لسلط مروه وكذا في الوصف وجهه وأنت معالجتها بالباطنة كقلى سليمان  
انتمى تبعا لاهله فانور عن ذلك اه وبما روي في شرحه وفله وجهه في الروض وقوله في الروض بالتقبل ان  
عكس ما جرى بينهما في الخلو مما سقى منه وكذا صرح في النكاح كراهته لكن في شرح مسلم انهم اه  
(قوله لكن جزما بكرهه) وكذا جزمه الاسنى والنهاية والمغني قال عش وينبغي أن يكون عمل  
الكراهة مالم تتأذى طهارته والاحرم اه (قوله وردت شهادته الخ) أي لسلط المرء ومضيقه روض ومضيق  
ثم ظاهر ما قلناه عندنا من اشتراط الاكثر لكن كلامهم الا في شرحه وكذا حكايا الخ قد يفيد  
اشتراطه بل كلام المغني والاسنى كالمصرم فيجب ان يقتصر اهنا على كلام المغني والروضة وسكا  
عن كلام الاذري كقائى (قوله والا فلا) ويستقر ان لا يكون ذلك والاردت شهادته فلا الجواب  
مضيق وأسنى وفيداه أيضا قول الشرح الآتي وجهه ان لم يكثر الخ (قوله لكن اعتبر البغوى وغيره تعينه)  
(قوله وتوفيه شهادته) لعل المراد بشرط الردلان بشهادة كبرية ثم رأيت غير ذلك ورواه كبرية (قوله  
ان أكثر من) لعل ضابط الاكثر ان لا تقلب طاعته ومضيقه عدم التقيد بالاكثر في المصوم والتريض  
مع تعليلها المذكور وان كلاهما كبرية (قوله لكن جزما بكرهه) انوردت شهادته الخ في الصنيع  
اشعار بان رداه على الكراهة أيضا فان كان كذلك فله وجهه لا تعل على ذلك وهو عدم البلاء ثم رأيت  
قول الروض والتشبيب بعينه وتوصف اعضائها بالباطنة فلو وجب تسقط المروءة اه وفيهم كلام  
شرح جوابه عن التريض والشهادة على الكراهة أيضا

الامر فصرم وان لم يماه الروايات لا يحصل بحال بل مضيق ان ذكر له بعضه لكن اعتبر البغوى وغيره تعينه أيضا وان كان  
الرقصة أو باقى خلافه فالتسقي به ليس من لزومه اه ان يكون شهوة محرمة فلا بد من الشهادة البتة عطفه بقوله فله لان شرطه

ان يكتم ويغزو هذا الميكتم على ان الزركشي (٢٢٤) وغيره قد اشدوا الشهادة بفتح غير الامر بدو بالعبارة غير هاتين في قول ربه الشهادة

لان غرض الشاعر تعجب  
صنفته لانتعق في المذكور  
قبه وجهه ان لم يكتمه  
لبناء المشين الاطلاق على  
ضعفه ويقع بعض نسخة  
الشراء تصبيران دل  
على التبيين وهذا الاشكال  
انه معين (والمراد) وعظمت  
عظا أمثاله في زبانه ومكانه  
لان الامور العرفية تختلف  
بذلك غالباً بخلاف العدالة  
فانها ملكة لا تتغير في النفس  
لاتغير بعروض منافع  
لهذه احسن العبارات  
المتفارقة تعرف المروءة  
لكن المراد بخلق أمثاله  
المباغتة المزريه به فلا  
تقل خلق القلندر في  
خلق المعنى ونحوها (فلا كل  
في سوق والمشي) فيه  
(مكتشف الرأس) أو  
السبد غير العود أو  
كشف ذلك فبأنه ان عيش  
من لا يليق به ذلك وان كان  
الاكل ما يشاء فانه ما يكن  
خائفاً فيما يظهر يستقلها  
نظم الطراني بسندل  
الا كل في السوق فاعرفه  
الشرب بالان صدق جوعه  
أو عطشه قال الاندري أو  
كان باكل حب وجد لقله  
وبراه من الزكف العادي  
قال البلقي أو كل داخل  
حانوت استراوتر في غيره  
وهو الحاق فين لا يليق به  
ذلك نك أدكان صاغاً  
مثلاً قصد البلور ونسبة

اعتمد شيخ الاسلام والنهاية والمغني (قوله قدوا الشهادة) أي شهادة اليست عشقاً (قوله ربه العينة) القول  
المن قال كل في النهاية الاقوله وحله الذي جمع (قوله ربه العينة) أي ليس ذكر امرأته بمجهره كالليل  
تدينار ووضو مغني (قوله في) أي في تشييع غير العينة (قوله ربه) أي عدم الرينك عبارة تالاسي  
في شرح قول الروض والتشيع بغير معين لا يضر ضرورة اقتضائهم ان ذلك لا يضرع الكثرة بله الاصل  
على ضعف فيقيد كلام الاصل القليل اهـ (قوله لا تلتك الله معين) أي ذنبي قدوشه انه بذلك وفي الروض  
مع شرحه (فرع) شرب الخمر - دمع العلم بالقرير - ويوحى بالحدود والشهادة وان قتل المشروب  
ولم يسكر وتوشه انه يتناول مشروب الفير لاجل كذا وتوشه ان لا يسكرها فير بمصداقها كما في التخل  
ولا يامر هو ومصرها ان لم يصد ذلك شربها أو الاطاعة على ما هو الملبس فيها كالتيه في فاشر بمن  
أحدهما القدر الكسر حدور قدوشه ولو شرب يصدقوا الكسر واعتقاداً بانه كالخفي حدور قدوشه انه  
وان اعتقد بغيره حدور قدوشه انهم وطى أمتهو في نظرها أحد قدوشه انه لمن وطى أمتهو في  
نظنها أمتهو اعتباراً باعتقاده فمما وان نكح كاح مستعوط في فاهو هو بعد قاطل قدوشه انه  
أو الحارمة وقد نكح ولا قدوشه انقط التشر وان كرهه القاطلة غير مكر وعندها جعفر قدوشه انه  
من تعود حضور الدعوة بلائذ أو ضرر وقد قال في الاصل أو استلال صاحب الطعام له ان كل بحر الا دعوة  
السلطان ونحوه فلا توشه ان من تعود حضور دهلته طعام عام اهـ (قول المتن والمراد) بفتح الميم ونحوها  
و بالهمز وابد الهاوا وملكة تصانق في التلاني وفي المباح آداب فنانة تفصل مراعاتها الانسان  
على بحاسن الاخلاق وجبل العادات انتهى اهـ عـش (قوله لان الامور) الخ قوله أو كشف المغني  
(قوله بذلك) أي باختلاف الأشخاص والازمنة والبلدان مغني (قوله فانه ملكة تال) عبارة للمغني فانها  
لا تختلف باختلاف الأشخاص فان الفسق يستوي فيما الشرير والبر في شيع اهـ (قوله لا تغني بعروض  
منافعها) ان أراد حقيقاً لما في في عدم التغير نظر سم وقد دفع النظر بان ربه بالبر وض التبر لا  
الانصاف بالفضل (قوله وانه) أي عبارة للمتن (قوله فير فيا روة) أي المارة قد - (قوله لكن المراد  
الح) عبارة للمغني وان غرض البلقي على عبارة ما تصف بانه فذكر كون خلق أمثاله خلق المعنى كالقلندر مع  
نقد المراد ومقتهم وقد أشرت اليه وهذا بقول من رأى منه جميع الشرع وآدابه اهـ أي عبقول المصنف  
يخلق أمثاله (قوله المباحة) أي المخلق المباحة (قوله ونحوها) أي (قول المتن فلا كل في سوق)  
أي ليس سوق روض مغني (قوله أو البدين) أي قوله ما يفيد في النهاية الاقوله وان كان لا يستطاع وقوله  
بسندل بن قوله قال الاندري الى قال البلقي وما ينبغي له ان يعطيه (قوله غير العورة) أي أما كشغها لم مغني  
(قوله من لا يليق بالخ) راجع لجميع ما مرزاد المغني ولغيره يحرم بنفسك اهـ (قوله ما شيا) والانصب  
في سوق (قوله يستقلها) أشار به الى ان قول المصنف الآتي يستقلها بغيره فلا كل واستطاع عليه تأويل  
كل واحد (قوله ومنه الشرب) عبارة بالنهاية وقس به الشرب اهـ قال عـش و يؤخذ من ان ماجوت  
به الله ان من شرب القهوه والنخن في بيوتها أو على مساطمها بخل بالمرءة وان كان يتعاطى في ذلك السوق  
الذين لا يحتشرون ذلك اهـ (قوله ومنه الشرب) الخ قوله وهو الحاق في الغنى الاقوله قال الى قال (قوله الان  
صدوق الخ) أي ما في الخ بقى (قوله لتقله) أي قدوشه هو (قوله قال البلقي الخ) عبارة بالنهاية تم لو  
كل ذلك ان حانوته مستترا بحيث لا ينظر غيره أو من يليق به أو كل صاغاً الخ كصحنه يستند اهـ قال  
عـش قوله بحيث لا ينظر غيره أي من المار من أمالو نظرو من دخل لياً كل يضاف في أن لا يخل بالمرءة  
اهـ (قوله ونظر في غيره) عبارة للمغني وفيه كذا قال بن شهاب بنظر اهـ (قوله وهو الحاق) أي التتبع (قول  
المتن وفيه زوج حاق) ارشاداً ما ضعه معناه في الحانوت روض مغني (قوله في عوفها) أي كوجهها (قوله  
لأرأسها) أي قوله وتوقف البلقي في المغني (قوله لأرأسها) أي ونحوه مغني (قوله أو روض به) عطف على  
(قوله لا تغني بعروض منافع الخ) ان أو بد - حقيقة الحاق في عدم التغير نظر



على غرضه هذا (بعض الناس) أو أخني بسمها على ما مضى نحو قوله أوز وجده ووقفه البقية في تقبيلها بعض الناس أو الأجناس  
 إليه بسلامه أو لا وجف التوقف في ذلك لأنه لا يخطه إلا من لا سخر له كقوله (واكلوا حكايات محزنة) للهاضرين أو فعل خيال كان كذلك  
 بمصر ذلك عاتقه بل جلفه فأنظر الصبح من تكلم بالكلمة بغير علم الجاسم سوى (٢٢٥) جهاني التوسعين خرقاً بقيداه حرام بل

ولنقل كبري يبق ان حضوره فيها التصليل (أو على قوله أو على (جماعة) أي استعماله أو اتفاقا من أئمة أو من دليلي الناصب  
من غير اكباب (واحد مفرد) أي من يلقى بهما غير فيقتله من غيره كقولهم طاهر من قوله والامالي آخره وما دل على حضوره من مجتمعه  
بلاعتد (يستعملها) لما في ذلك كمالها (٢٢٦) ويحتج الرافعي ان اتفاق الناصب المباح حرفة لا يستعملها الا اذا لم يدور ركشي بان الشافعي

ما عزمه ويرجع في قوله الا كباب العادة ما القليل من لعب الشطرنج فلا يضر في الخلو بخلاف طارعة  
الطريق فانه هادم المروءة والا كباب على لعب الجمل الا كباب على الشطرنج يفرور وخص شرحه  
(قوله وان قل) شامل للمرة كما يأتي التصريح به عن الروض (قوله للمنازع) أي سوا ما عزم  
بذلك لما وجب التحريم أم لا ومثل ما ذكره كباب في انشاد الشعر واستناد حتى يترك له مهمة منفي  
وروض مع شرحه (قوله أي استعماله) أي قوله وما ذكره ركشي في المعنى الا قوله أي ممن يلقى به أو وما دل على  
(قوله لم يبق) الخ أي أو يكتبه الشعر منفي (قوله الناس) المراد بعضهم أي (قوله طومون غير الباب) أنظر  
هذه القاية والا كباب ونظما بما يكونان في فعل فعله أو اتفاقا بحسن وصفه بذلك لا يخفى وشيئ (قوله  
المنزلة أو ما تفرص) أي كناية عن ومثله الا كباب على الضرب بالغير وروض (قوله من يحشمه) أي  
بحسب العادة عيش فلا يكون محضه أخوانه أو يحشمه كلامه لم يكن ذلك تركا للمروءة أو أي ومنفي (قوله  
عبارته) أي قوله والمشي الخ (قوله نالها الخ) عبارة النهاية أو حرمها حرمته أن ترتب عليها شهادة تعلقت  
به أو قصد ذلك لا لما في (قوله لا التروءة الخ) عبارة الروض مع شرحه ويرجع في الا كناية عما ذكره الالفة  
والشعور اذ يستقيم من شخص قد لا يستقيم من غيره ولا يمكنه الا أن يثبت تأثره بغيره فيجب على الشطرنج  
مثلا في الخلو من أراءه الا كباب في السوق والطريق مرفق ملامن الناس (قوله أي جسيم ما ذكر) على قوله المعنى  
أي سقطا المروءة اه (قوله لان الدار) أي قوله ونار ع في المعنى (قوله كبري) أي في شرح المروءة فتلقى الخ  
(قوله فقد يستقيم الخ) فله الما والاعمال طعم على البيت فجعلنا اقتداء بالسلف الترتيب في الكسوف حرم مروءة  
ممن لا يلقى به بخلاف من يلقى به ومن فعله اقتداء بالسلف والتعشيق في كل واليس كذلك (تنبيه) يرجع  
في قدر الاكثر لعمادته وظهر تقدسه مما ذكره أي لعب الشطرنج والحام والاعتماد استماعه وانشاد الشعر  
واستناد الروض والضرب بالسيف بالكثره ألا يشترط في معاداة لكن يظهر نص الشافعي والعامة بين  
وغيرهم ان التعشيق في الكل ذكره الزركشي ثم قاله يبق التصليل بين ما به دخلوا بالمرء الواحدة وغيره  
قالا كل من غير السوق مرفق السوق كالشيء فيمكسوف فمضى ويروض مع شرحه (قوله أو فبه) أي الزمان  
أو المكان (قوله التعميم المذكور) أي قوله والامرف الخ (قوله مطلقا) أي من أي شخص كان وفي أي  
زمن أو مكان كان (قوله فتربا) كذا في أصله بخطه بأنه هنا وفيما يأتي سدع (قوله مطلقا) أي في بلده  
وغيره (قوله بالهمز) من اللفظ انتهى الساقطو يترفع من اللفظ يعني القرى بمعنى (قوله المنة وكس)  
أي ازل ويحرم معنى (قوله وحماكة) أي الخلو والمنة والمنة في المعنى (قوله وجرارة) أي وسكاف وغفال  
مفني (قوله لمن لا يلقى به) أي سواء كانت حرفة أو لا اعتادته فعله أولا عزم وقال سم يبق  
استثناء كس نحو المسعد ثم كذا وتواضعا اه ومما يخاضع المعنى ما فهمه (قوله أي لاشبه) فأدبه ان  
الاعتبار ليس بقيد وانما الدلالة على الباقية انما اقتصر على الروض والتعميم (قوله كل جمه في الروض) أي  
حيث قال يترفع من الجوهر ولهذا القيد يبق أن لا يقيد به ينظر هل يلقى به هو أم لا شرح المنهج زاد  
المعنى واعترض جعلهم الحرفة للنبذة مما يحترم المروءة فوقع قولهم انهم من فرض الكفاية أو أوجب جعل  
ذلك على من انحلهوا فتمسح حصول فرض الكفاية بغيره اه وفي زبادي منه (قوله لانه لا يتغير بذلك)  
مثل ان عزمه في القهقهة لا يحاوت أحد انما لا يلقى فلست أمثل (قوله على أوج الخ) أو جهها حرمته ان  
ترتب عليه رد شهادة تعلقت به وقد شك في رد (قوله نالها ان تعلقته شهادة حرم) الحرفة فمقتضا  
تثبتت شهادته لثبوت ذلك الحق (قوله أي المصنف ممن لا يلقى به) يبق ان يستثنى كس نحو المسعد

نص على ردها بغير حرج  
عليه السحب لا مخرقة  
ذنبته ويعدا فاعلق  
العرف بمن لا يحياه ويحياه  
قروءه كلامه علم ان  
الوافي علونه يحسن أو  
(تنبيه) اه اختلاف في  
قضايا ظروءة على  
أوجه ثلثان تعلق به  
شهادتهم والافلا وهو  
الأوجه لانه يحرم عليه  
التسبب في إسقاط ما تحمله  
وصار أمانة عنده لغيره  
(والامرف) أي جميع ما  
ذكره يختلف بالانحصار  
والا وهو الا ما كان لان  
الدلالة على العرف كبري قد  
يستقيم من شخص وفي حال  
أمكن ما لا يستقيم من  
غيره أو فيه مخرقة الزركشي  
في التعميم المذكور وبالله  
يظهر في نحو القاية واكثر  
التفصيل والشرح أي فله  
تسلها مطلقا وهو ظاهر  
(تنبيه) به يؤخذ من  
قولهم لان الدلالة إلى آخره  
أن من دخل بلد افتريا  
بزى أهلها لا يحترم مروءته  
به ودعه ان لم يناد افتريا  
بزى أهل قريته ولم يعد  
أهل ذلك الحبل أن قريته  
بزى غير بلده من مطلقا  
(وحرفة ذنبه) بالهمز  
(كحماكة وكس ودينغ)

وحياة وحرمته قوامه حامو جرارة (ممن لا يلقى به) هذا به تستعملها لا لاعتبارها به بل لانه (فان اعتادها) أي لاشبهته  
(وكانت) ساجدة أو كانت (حرفة أيه) أم لم تكن يكون ع في الروض فقد كرمه لان الغالب في الروض ان يكون ع في حرفة (فلا تستعملها  
في الاسم) لانه لا يتغير بذلك ما لم يفرق بغيره

كعقوب ومرو ولا تقبل شهادتهم مطلقا قال ركني وعلمت به البلاء التكسب الشهادة مع أن شر كل لادان باطله فقد عرف العدا  
لاسيما إذا لم نأخذ الأجر على العمل أو كان باخذ ولا يكتبان فهو شركائه (٢٢٧) لا يثبت هناك قال بعض المتأخرين وأسلم

طريق فمأن بشرى ورن  
شركه ويكتب ويقيم على  
قدمه ما كل من غير الورق  
فان الشركة لا يثبت فيها  
التسديد في الفصل اه  
(والتمس) ضم قطع في  
الشخص التي مرها انتفع  
الشهادة بغير الخبر الصحيح  
(ان يجز) يشهد انه (اليه)  
أولى من لا تقبل شهادته  
(فما أو يدفع عنه) وأعين  
ذكرها (ضرا) ويضر  
حسدونها قبل المحكم لا  
بعده فلو شهد لاصحبه  
فما نور وتقبل استقامته  
فان كان بعد الحكم أخذ  
والا فلا وكذا لو شهد بقتل  
فلان لا يثبت القتل ان ثم  
ما نود وثمان صلو وارنه  
بعد الحكم ينقض أو فيه  
لم يحكم (فترد شهادته  
لغيره) للأذون في الخثرة  
وغيره خلافا لما وجهه  
تسديد أصله بالأول ان ما  
يشهده هو وقتية قبوله  
له ان خصا قذته كالجمته  
البلقيس (وكاتبه) لانه  
ملكه وقد يجز أو يجزه  
فصله له وشركه  
بالمثل لكن ان قال لما  
أو بيننا خلاف ما اذا قال  
لزيد فيصم لزيد لاه  
شرطه تقدم الصحيح كما  
في طريق الصفتون لا  
يعود شيء مما يشترط  
تكرارهم بل بقضائهم

وهي حرقه قبالة من فرض الكفاية لا احتياج الناس للبولوردها الشاهد بما تركت فحصل  
الناس معنى وأنى (قوله كعقوب الخ) أى والمرافع الكاهن معنى (قوله فلا تقبل شهادتهم) ومن أكثر  
من أهل الصنائع الكذب وخالفوا وردت شهادتهم في فرض (تبينه) التوبة بما يحل بللر وأسنه  
أسى (قوله مطلقا) أى لاقبته أولا كانت حرة أم لا ولا لظالم الصبرى لان شعارهم اليبس على العسنة  
معنى (قوله قال) الى المتن عقبها نهاية بقوله وفيه نظر لا يخفى والمضى بقوله وشمل ذلك المترنون والوعاط  
(قوله قال بعض المتأخرين الخ) معتمد عن (قوله ويكتب الخ) يتأمل حقيقة فقده العامة وهو ل يث  
المكتوبة الورق ومهلكه وهل يجزى عقد عليه وهل استقبلوا الكاتب الحكيم في ورث من عنده  
استقروا جميع اه سم (قوله فان الشر كتاب الخ) (فروع) الداوم على ترك السن الراتبه تستحق  
الصلاة تقبل في الشهادة لتناول من تركها بالدين وانعوله بطله ماله الممنوع من هذا كقال الأفرعى في  
الحاضر أملى بدم السفر كالألاع والمكاري وبعض الخلف فلا يشهد في الشهادة وما امتنع من قبل  
النسب والسفها وكذا كثره براهامهم لخلل ذلك بالمر وتولوا يدفع فيها السؤال العاجل وان طاف  
مكتوبه بالأوليان لم يقدر على كسبه باع بكيف حل السئلة حيث لا ان أكثر الكسبي فدعى الحاجة  
أو أخذ ما لا يصلح له أخذه ففقد في شهادته ثم ان كان المأذون في الثانية قبل الأولى التكرار كس نظيره معنى  
ور وضع شرحه (قول المتن والتمس ان يجز الخ) يؤخذ من ذلك شهادته شهود الوقت قبل الوقت  
في جهة الناظر أو المستأخر إذا كان لهم ملكية في الوقوف من ذلك شهادتهم بإيجار الوقت فهي مردودة  
وظاهر ذلك شهادتهم بما ذكر وان كانوا قبضوا لملكهم لان المشهود به قد فضل ويدخل علم آخر  
فحصل لهم منه مر اه سم وما قبل قول المصنف ولو شهد الاثنان بوسيلة ما لو وقف (قوله بضم) الى  
قوله ولو اقساموا في النهاية الاقوله التي مر الى المتن وقوله تقدم الصحيح الى ان لا يعود (قوله في الشخص الخ)  
ان دفع به ما قبل ان كلامه يشير بعد ضمير الى الشاهد فصر ان جاز الشاهد الى الشاهد وفيما قلنا  
معنى (قوله التي مر الخ) أشار به الى ان لا يعدل كرى (قوله أولى من لا تقبل شهادته) أى الا قبله  
آتفا (قوله بها) الأولى كانت عصب يدفع (قوله وبشر حدونها) الى القوة وقصيف الغنى (قوله فلت) أى  
الاع (قوله قبل استقامته) لاجل حاله (قوله فان كان) أى لو أنه (قوله والا فلا) أى لا يأخذ منه الشهادة  
بل لا يدين انباه بطر بقدر شدى (قوله ثمان) أى الابن (قول المتن فترد شهادته الخ) أشار به لصور من  
جواز النفع معنى (قوله بالأول) أى المأذونه (قوله وقصيفه) أى التعليل عن (قوله قوله) الظاهر الثالث  
(قوله بان خصا قذته) هل منه له ضرر مستلذا في جسمه لا يشدى أى والظاهر ثم (قوله كاعلمه بالحقنى)  
عبارة النهاية وهو كذلك كاعلم الخ (قوله وقد يجز الخ) عبارة النهاية ولا نعلم صدق المود البه بجواز  
تجيز اه (قوله أو يجز) أى المالكين نفسه (قوله وشركه الخ) عطف على عصب (قوله بضم) الأولى  
الثانين (قوله ما الخ) أى بالنسبة (قوله وشركه) الأولى التفرع والثانين (قوله بنت) الأولى  
المضارع (قوله ولو اقساموا) أى أربع ملامع الشر كاه (قوله ووقع) أى القمص (قوله يؤخذ منه) أى  
تبر كلوا وضما (قوله ويكتب الخ) يتأمل حقيقة فقده العامة وهل ملك المكتوبة الورق ومهلكه  
جوى عقد عليه وهل استجبار الكاتب الحكيم في ورث من عنده استقروا جميع (قوله والتمس ان يجز  
بشهادته الخ) يؤخذ من ذلك شهادته شهود الوقت قبل الوقت في جهة الناظر أو المستأخر إذا  
كان لهم ملكية في الوقوف من ذلك شهادتهم بإيجار الوقت فهي مردودة وظاهر ذلك شهادتهم بما  
ذكر وان كانوا قبضوا لملكهم لان المشهود به قد فضل ويدخل علم آخر فيصل له منه مر (قوله  
وقصيفه) بان خصا قذته كالجمته بالحقنى) كس عليه مر

منه لاجل حاله كسب لا تجزوا لشموا أو ضلوا فترك كل محقق شرعا اتنا في حد بينهم قبل شهادة الآخر على ما أتفق به بينهم  
لشر كاعلمه بدم ضرر وضع التسمو وضع يؤخذ من كل من اعين لا تقبل شهادته فيها يدفع عن ضرر وضع البيع فيلزم وقع

(وغيره ميت) ولن لم يستغرق تركه دون أمره فبجته أبوزرع (أول جرحه) لأنه إذا أئتمته شيئا ثبت لنفسه المصلحة حتى  
 المردلان دونه تقضى من ماله على جميع الأقوال بخلاف غيرهما على ما في قوله عسر المخرج على الحق فيمنع (و) رضاء بين حواشيها  
 التي عسر عنه أو (عيا) مراد فمما أئتمته (هو وكيل) أو وصي أو غيره (فب) سواء أئتمه نفسه أو غيره لا يثبت له كونه عسر  
 فهو غيره لأنه ثبت لنفسه المصلحة (٢٢٨) التصرف في الشهودية وكذا وصيحه أو وصي من غيره لا يثبت له كونه عسر

وكيل نفسه قبل الخوض  
 في شيء من الحاجة قبل أو  
 بعدها فلا وإن طال الفصل  
 وظاهر الملاحقة أنه لا يثبت  
 فيه وقوع التعارض ولا كونها  
 بما تقتضي العداوة المستقلة  
 للشهادة وفيه نظر أما  
 ليس وكذا أو وصيا أو قريبا  
 فيعقب قبل ومن أجل شهادة  
 الوكيل ما لو باع فأنكر  
 المشتري الثمن أو أنكر  
 فأي أجنبي بالمبيع فله  
 أن يشهد لو كان له عليه  
 كذا وإن هذا الحكم لا يثبت  
 له أن يشهد به البائع ولا  
 يذكر أنه وكيل وصوب  
 الأذرى له بأنا لأن فيه  
 توسلا للحق بطريق مباح  
 ثم توقف عليه الحكم  
 على الحكم بما هو عريف  
 حقيقة لم يحكم به ويجب  
 بانه لا أثر له لأن القصد  
 وصول الحق لا تدوي  
 قريبا عن ابن عبد السلام  
 ما يؤيده بل مخرج غير  
 واحد بأنه يجب على وكيل  
 طلاق أنكره وكلمته  
 يشهد بحسبة أو زوجة  
 هذا مطلق فتؤيد الجواز  
 قولنا في زوجة بظهوره  
 فيه بل من غير أن يثبته  
 فأنكر من آخره

من التعليل (قوله وان لم يستغرق) إلى قوله ورضاع في النهاية والفتى (قوله تركه القبول) مفعول ففعل  
 (قوله أو أمره) عطف على ميت (قول المن جرحه) جرحه جرح الشواكر والرضوع وهو معنى (قوله لانه  
 إذا ثبت بالغ) قال المتن وألقى الماوردى ذلك ما إذا كان زوجا لمصر باعته فثبت له دين ١٥  
 ولا يتصور من أشكال فانه لا يظهر فرق بينهما وبين غيره من الرعايا لا لغيره ولا من ولادة فثبت له ١٥  
 سدعمر (قوله أو بالغ) الانساب الوار (قوله مراد) إلى قوله وفي الأثر في النهاية الأقره وظاهر الملاحقة  
 التي لا مال ليس وقوله ان لا يولد كقولنا ولا يولد بل مخرج قوله كاتر (قوله مراد فيما بالغ)  
 انما مفسر بهذا الشبهة لما إذا لم تكن الشهادة بنفس المال بل في شيء من متعلقه رشدي عليه أو في شيء ولو  
 عسر بقوله فيجاءه وكيل فيه كمنعه في الحر وأصل الروضة كان أولى بالثبوت من وكل في شيء مضمرة أو  
 تعاضل عقد فاء ونحو ذلك فانه لا يقبل شهادته لو كان له عسر لانه عسر لنفسه فطاعة فانه في  
 ذلك من التصرف وان لم يشهد بنفسه ولو كان له (قول المتن هو وكيل الخ) أي ولو يكون جعل معنى  
 (قوله أو وصي) إلى قوله وإن طال الفصل في المتن (قوله أو وصي) أو وصي (قوله أو كاه) الأولى قد عه  
 على به في (قوله ثم شى) معطوف على به وكان الأولى حذف قوله لو كان رشدي (قوله أم شى) كذا في  
 أصله ثم أصل ما به سدعمر (قوله في الشهودية) أي وفي منطقة خضع الأدم (قوله وكذا وصيحه أو وصي من غيره  
 لانه) وقيل شهادتهما بالوديعة والمهر ونحوهما لا تنفعهما التمسار ورضع شرحه (قوله ولو عزل الخ)  
 أي ثم شهد (قوله أو بعدها) الانساب التذكير (قوله فلا وإن طال الخ) نعم لو وجد لصاحبه بعد ذلك قبلت  
 عليه كافتى به والله وحملته تعالى ثم أيقن أن محل ذلك حيث مضى له ما على ذلك من كراهة خذ من  
 قوله الآخر كذا من العداوة كبره من الرفعة عسر (قوله أما ليس وكذا الخ) عسر وقوله عاهو وكيل  
 الخ صارتا في معنى وأهم كلامه كغيره القطع بقبول شهادة الوكيل أو كاه باليس وكذا له ولكن حكى  
 الماوردى في وجهه وأصحهما الصحة ١٥ (قوله ومن أجل شهادة الخ) عبارة في النهاية ولو ما على وكيل شأ  
 فأنكر المشتري الثمن أو أشتري شيئا بالغ ولم تعرف وكذا في ان شهد الخ (قوله أو باع فأنكر الخ) أي  
 ما تضمنه قولهم ولو باع الخ (قوله بان له عليه كذا الخ) أنكر من رتب (قوله ان أن يشهد الخ) أي بان يعلم  
 كونه البائع بخلاف السامع والتصرف لا يثبت (قوله ولا يذ كر الخ) عطف على شهد (قوله له باعنا) حرم  
 به النهاية بالعرض (قوله توسلا) الأولى معطوف من مادة السين أو من باب الانعكاس كغيره الثاني الأسى (قوله ثم  
 توقف فيه الخ) عبارة في النهاية وتوقف الأذرى فيما يجعل الحكم الخ مخرج دونه لا أو الخ قال الرشدي قوله  
 وتوقف الأذرى أي في الحل باعنا ولا فهو قال بالصحة بل ودعي من أنكرها أو شتم عليه ١٥ (قوله وشهد  
 أي المقترض له أي القرض بان له على الدين ولم يذ كر الخ) أي ما به (قوله لم يثبت مع الخ) عبارة  
 النهاية فطعن الخ (قوله بعد صدق الخ) يتأمل أقدم المقترض على الخ في جرحه والتصديق فانه يؤدى إلى  
 إثبات الحق لغيره من غير تحقق فله عسر ويجوز عنه من مائة (قوله كاه) أي في باب القضاء (قوله  
 الشاهد) أي قوله واحتماله للغير في المتن (قوله أو نحو أمه الخ) أي ككاتب أو غيره البت أو المحمور  
 عليه فليس معنى (قول المتن ويجزى لغيره) أي عسر شهادته ودخل في كونه موصيا أو وصي من غيره أو عند الشهادته  
 (قوله أما ليس وكذا أو وصيا أو قريبا) فيقبل فيه نعم لو وجد لصاحبه بعد ذلك قبلت عليه كافتى به خذنا

وأما به وشهد له صانع من بعده فإن له عليه ذلك الدين وتظهر ذلك شهادته كمن هو له حكمه بمسقة أشهد أن  
 ما كذا من الحكم حكى به كاه (وغيره من غيره) الشاهد أو نحو أمه أو غيره عاه أو يعلله فيخرج القرض عن نفسه أو عن اتقبل شهادته  
 ولحقه بالعبارة شهادة الأصل برامتن ضمنهم كونه مقبولا فلا تم حقيقته غير مراد كإدليل عليه السابق ثم قول أمه والضمن للأصيل  
 بالإبره أو الالة أو صرح (وغيره لغيره)

غير بعض قبل انذامها لانها تفتنى لموتها ففى هو السبب فى انتقالها من الموزن الى (٢٢٩) وبه فان قبولها فى قوله (ولو شهد ثورت

له مريض أوجع عظام  
قبل الأعمال فلبث  
الأمع) لعدم التهمة كما  
تقرر لأن شهادة التبر  
السه تفكروا فما ثابت  
ورثه ينقل إلى العبد  
أخر لا يؤمنه وإن موثرو  
قبل الحكم استخ لانه الآن  
شاهد نظره كما هو في  
الأقوال وشهد على موثرو  
بما وجب قتله لا بقل وهو  
غلط مبني على فهم ان  
الشاهد هنا و ليس  
كذلك كما في الفرائض  
على أن أبا قحطار لا يصح  
ذلك أيضا لما عساه  
القبول في سنة الترتبه  
وعنه في كتاباته تمامه  
(ورد شهادة عاقبة بنسب  
يهود يقتل) بمجمله كما  
ذكروه في دعوى الدم  
والقصاص وأعله هنا  
كل ذي قبله معولا في حلف  
فيه المذكور على ذكره  
ثم التمس إليه التمس خلا  
تكرار (و) شهادة  
(غرماء مقل) بحرفه  
(بنسب يهود دن آخر)  
بحرفه لا لهم بضم  
مضاتعهم وأخذتم  
البغني قبول لشهادتهم  
لوهن بني دينه وأمال  
العقل عليه أنه مال  
ويطع بان الوهن يرفي  
الذين المروءه فتقبل  
لعدمه ضرر الزاوجه  
وفي نظر ان يباع ذلك  
التمس إليه سلاه

شهد بذلك أخو الجرج وهو وارثه ثم قال الجرج ابن فلاح شهدنا خرج به ما شهد ذلك والجرج ابن  
ثم مات الابن فتقبل شهادته ثم انزلوا فوقفوا فشهدنا لم ينعض كالمطر ألقى الفسق أولا فلا يحكم بها  
أسى ومنه يا معني (قوله غير ينعض) انما قد ينعض الكلام في الدقته والاحكام لا يختلف بالعدة  
(قوله قبل انماها) حتى يهشده بعد الامال بقدره لا تنقض التهمة قال البيهقي ولو كان الجرج عديما  
اعتقد بعد ما الجرج وادعى على الجراح والله السقي لا رشانه كان ملكه فشده وارث الجرج  
قبل شهادته لعدم انقضي المقتضى للرأى ومنه يا (قوله في انتقاله) أي الارشيعني (قول المتن او وثه)  
أي غير أنه وفر غير مرض أي مرض موت وقوله قبل الامال أي خلافا بعد الامال فتقبل طعاما  
لا تنقض التهمة فني (قوله كاتقرو) أي في غوه وبطال الخ (قوله لم يمان الخ) كناية للمني (قوله امانت)  
أي الحكمية شهادته (قوله كاسر) أي في شرح والتهمة ان يجزعا الخ (قوله لم قبل) الاولى الثانية (قوله  
كاسر في الفرائض) أي في موانع الارث (قوله لا يصح ذلك) أي القول بعدم القبول وقوله لما اوابه القبول  
الخ فمما نظر على ما هو جليل المورث من النخل لعل الجرج استشهدنا ولو لم ينعض بذلك غير  
النهض كما شهدتها (قول المتن وزد الخ) شروع في الشهادة المانعة لقصر رضى وقوله شهدنا عاقبة أي  
ولو قرأه أسى وقوله شهدنا قل أسى من خطأ وشهدنا بغيره فاداروا بذلك او شهدوا بغيره فقبل أسى  
ومعني (قوله بمماونه) الخ فوه وفيه تنظر في المني الاقوة يعني بدنيته او قول المتن قبل علمنا النهاية الا  
قوله لا يبعد موهبة الى قبول من فقير وقوله ونظر الدوشة غاصب وقوله فادالى بمماونا بيه عليه  
(قوله كاذكره) أي قد يصحانه (قوله واغاده) أي وقوله وشهدنا عاقبة الخ وقوله كفى به يعني قوله  
وبحرارة مورثه ولو شهدنا الخ وقوله فبذلك كروا في مملوونه ويحذر جوعه الذي قبله ايضا فالراد  
بالقيد بالنسبة الى قبل انماها (قوله على ذكرهم) متعلق بقوله معلولا وقوله لتقبل متعلق بقوله أعاده  
(قوله لتقبل الخ) أي ذكرهم اذ كانا لا فاداك الحكم فني (قوله وشهدنا بغيره ما نفس الخ) والحق  
بذلك شهدنا لو كبر والرومي يجرح من شهد على الوكيل واليتم اه أسى ولعله انما ما مر بقديما  
اذا كان الوكيل وكلا في ذلك المال غير اجمع (قوله واخذنا البيهقي الخ) عبارة النهاية وما أخذنا البيهقي  
منه وهو قول شهدنا الخ تبطلان لان جميع ذلك الخ وانما المني ما قاله البيهقي (قوله واخذنا الخ) أي  
من التعليل (قوله يعني بدنية) كذا في النهاية بدون الاول الصواب لان في الجمع لا اثر ايصال الرشد وقوله  
يعني بدنيته سقط به لفتا لا فانقضى الكتاب فلا يصح التصور والا به اولنا في قوله المشرع لا في قبولين  
ما في الاول ومثل الرادان البيهقي اخذ من التهمة يدفع ضرر الزا اجتماعا لثبوت ذلك بان كان يبعد رهن  
لا في بالدين ولا لعل للمفسر غير لا وشهدنا أي لانه ثبت ما دعي ذلك المزمع تراجم الرهن من فني  
وردد المشرع باجماع الحدود حال المفسر غير اجماع الرهن في تكليفه منه منة اما اذا كان الرهن في  
بالدين البيهقي يقول بغيره فادان كان للمفسر الى غيره كذا كمال الشرح بعدم رد ما احتسب  
خروج الرهن مستقما فتح الزا اجماع اه (قوله وفيه نظر) أي في ما نحو ذلك يعني أو عليه (قوله بتقدير  
خروج الرهن مستقما) اه في الصورتين جميعا (قوله او قبل شهدنا من الخ) ولا تقبل شهادة شخص  
بجورثه ومن أمسى له روض ومعني ذمها وفي شرح الروض قال الاذرى لم لا يقبل قبل شهدنا في  
حق غيرهما دون جميعهما انما قصر التهمة على ما دون غيرهما اه (قوله وان تضمنت الخ) عبارة لاسي ولا  
ينظر هناك نقل الحق في شخص الى اخوان الوارث تطبيقا لورث فكانهم اه (قوله لا يبعد موهبة  
الخ) عبارة الروض مع شرحه ولو تأمل جليل بيتنا نحو تيسر قد ين على شخص فشهد الدينون بان لم يتم

مسقطونین مالہ فی الاول وقت قبل شہادتین چون داشتہ شوند تضمین نقل ماعلی وارثانہ مطلقہ لا بعد موتہ عن آنہ انہ اینہی ہوا

لعله ما استغنى الابع عليه ظهرا وأخذناه من أنبؤ وصيته بما نحت يالوصى فشهد به وصيلا حرم قبل له بنه عن بنه مطالبة به وتقبل من فقير وصيلا وقت لفقرا وصيلا أن لم يصر بحصرهم والوصى اصطلاحه البغوى والقبول أنى العلم حيث انصر وأوان لم يصر بحصرهم وهو واجبتهما حقيقة (٢٣٠) (ولو شهد الاثنين بوصية مثلا فشهدوا) أى الاثنين للشهود ولهما (الشاهدان بوصية

من تلك التركة) ولو في عين

واحدة ادعى كل نصفها

(قبلت الشهادتان في

الاصح) لاتصال كل شهادة

عن الآخرى مع أصل عدم

المواطأة لما منع منها دعوى التهمة

وأخذناه انه لو كانت عين

بدائين فادعاهما ثالث

فشهد كل الاخرى اشترى

من المدعى قبل الا فلا بد لكل

على ما يدعى به على غيره حتى

يدفع بشهادته الضمان عن

نفسه فلا ممن ادعى عليه

يشئ فشهد به لاخر وكذا في

يجوز شهادة بعض القافلة

لبعض على القطاع بشرط

ان لا يقول أحدنا ما نأوى

نحوه ويظهر ان مثله أخذ

ماله ومال التهمة أيضا

ويحتمل هنا تفرق الصفقة

لاتصال كل عن الآخرى

فتقبل لفعله لا وعلى الاول

يفرق بين مبرين ما مر في

الشريكة بله هنا ذكر

موجب العداوة ولو متصلا

بغلانتهما ولو كانا كنهان

ذكر موجب عداوة كان

كاهنا وشهادة غاصب بعد

الرد والتوبة بما غصبه

لاجنبي كل الجواهر وأنهم

قوله بعد الرد لا ممن رد

اليمين ويطلب منها فلا

فوجد الترتيب لا بد للثمن

قدو عليه مخرج بذلك ما ذاق في

لم تقبل من فقير بالمالان رد

ولو لم يقبل عليه البائع شئ أو

الضمان عن نسيوارة النافذة لها

(ولا تقبل) الشهادة (الاول)

لشاهدان على (ولا قرع) له وان

فعله ابن الصالح أول شاهد له

بعض فكله شهدان والتركيب

كانت حقيقته تعالى فغيبا

بالبغوى لا للشرع فجهلتهم

موتون أحدهما

تقبل شهادته ينقل الخ بخلافه لو تقبعت شهادته اه (قوله وأخذناه) أى من التمليل (قوله فشهد)

أى الوصى (قوله وتقبل من فقير الخ) عبارة لا شئ قال الزركشي وعلى فليس هذا يعني مسئلة شهادة بعض

القافلة لبعض على القطاع قول البغوى لو شهد عدلان من الفقراء أه أو من ثلثه له لفقرا فقبلت أولنا لم

تقبل قال ابن أبى العمود ينبغي أن يقيد قبولها بهذا كلف في البلد فصرى الساهدين ثم إذا قلنا بقول

دفع دخول الساهدين في الوصية احتملان قال الزركشي وقد مرح البغوى بانهم ما يدخلان فيها وما يمنعه

يعنى ابن أبى العمود لا بد من قيد آخر وهو أن يكونا غير محصورين ولا إذا ظهر المنع لقوة التهمة ولا سيما

إذا قلنا أكثر الوصى به وفي اعتبار هذا القيد وقصة تتلقى من كلام ابن فارس وإن الرضا في نظير ذلك من

الوقف اه يحذف (قوله ان لم يصر الخ) أى وان انصر وافي نفس الامر (قوله ادعى كل الخ) أى من

اليمين (قوله لاتصال كل شهادة الخ) ولا يجر شهادته فعلا ولا دفع عن ضرر ما شئ (قوله وأخذناه) أى

من التمليل (قوله على ما يدعى الخ) وقوله من ادعى كل الخ منهما ما يقع القول (قوله وكذا في الخ) وقوله ويظهر

الى الترتيب (قوله لكل الخ) الاول لو أحدهما وقوله على غيره الاول على الآخر وأصل ما لم يصر

تقبل شهادته حتى يقال لو كان ذكر الاحق قد وقفا لا كور اه (قوله يجوز) أى قبل نهاية معنى

(قوله بشرط أن لا يقول الخ) عبارة للمنفى إذا قل كل منهما أخذ فلا كان خال أخذنا لم تقبل اه (قوله

وعلى الاول) أى عدم القبول مطلقا (قوله وشهادة غاصب الخ) أى ويجوز وشهادته (قوله بعد الرد الخ) أى

لا بعد التلث وظاهر ان المراد بعد ان جنى في يد الغاصب جناية مضمومة كالنافذة فلا تقبل شهادته ورض

مع شرحه نهاية قال عرش قوله ان المراد أى الرقيق المراد وقوله شهادة أى الغاصب اه (قوله قوله بعد

الرد) أى الخ (قوله الا ذلك) أى رد العين وبدل منها ما استحقها وكان الاول بدون ذلك (قوله ان قد

عليه) أنهم اه إذا تجوز عن رد ما ظلم به صحت فوشوعه حيث كان في عزمه الرضا في قدر عرش (قوله وصح

بذلك) أى قوله بعد الرد أو بفهمه المذكور (قوله لا تهاجم) أى فلا تقبل لانهما (قوله فاسدا) أى شره

فاسدا كذلك (قوله لا ان رد) أى ذلك الشئ وكذا بدل من نفسه أخذ ما مر الى البائع (قوله لم يفسخ) أى

البيع كان ودعيه بسبب أو آفة أو خيار نهاية وروض مع شرحه (قوله من وضع الشئ الخ) أى بخلاف

ما لو ادعى ما كسبه الضمير والرد تقبل (قوله لم يقبل) الظاهر التائب (قوله لها) أى لنفسه (قوله شاهد

الى قوله ولو ادعى الامام في المنفى الا قوله خلافا الى وقت أحدهما (قوله ولو بالرد أو بالتركيب الخ) ظاهر

صنعه كالنهاية لتخصيص هذا القاية بالشرع بل قولهما لا في التركة الخ قول المنفى ولا تقبل تركية

القول قوله ولا شهادته بالرد سواء كان في جرم أم لا وان أخذناه بأقرامه وتدين في جرمه اه كالمرج

في ذلك ولكن ليس بمرد أو غاصب مخرج الغالب كما يفيد قول الزركشي عن شرح البصائر انه ورد

شهادته لصحولي بتركه أو رشده في جرمه لكن يؤخذ بأقرامه اه وكذا باقى العرشى ما يفيد

(قوله) أى القرع وتقدم أنه ليس بشدة وقوله أول شاهد عطف عليه (قوله ولاية القرع) أى الأصل

وكان الاول البعض رشدى (قوله من أحدهما الخ) عبارة للمنفى والرض وكذا لا تقبل لمكتاب أصله أو

(قوله ويظهر أنهم لا أخذناه ومال التهمة الخ) قال في التبيين من جمع في الشهادة بين ما يجوز وبين ما لا

يجوز فقبول أحدهما وفي الجسيع والثاني يقبل في أحدهما اه قلان التفسير في شرحه هذا أى

الثاني هو الاصح ومعه إذا كان لا يجوز لأجل التهمة كما إذا شهدا فترض من ابنه أو جنبي كذا إذا كان

فرعه

قدو عليه مخرج بذلك ما ذاق في

لم تقبل من فقير بالمالان رد

ولو لم يقبل عليه البائع شئ أو

الضمان عن نسيوارة النافذة لها

(ولا تقبل) الشهادة (الاول)

لشاهدان على (ولا قرع) له وان

فعله ابن الصالح أول شاهد له

بعض فكله شهدان والتركيب

كانت حقيقته تعالى فغيبا

بالبغوى لا للشرع فجهلتهم

موتون أحدهما

وكانه منه وقصة اطلاق

التي كلاهما آثم لا تقبل  
لعضه على بعضه آثم  
وبه جزم الفسائي لكن  
جزم ابن عبد السلام وغيره  
بالقبول لان الوازع الطبيعي  
قد تعرض خضعت التهمة  
وقد يجب على الاقرب  
ذلك اذ كثيرا ما يتناوون  
في الحب. قول المبل بالتهمة  
موجود وقد قبل شهادة  
البعض ضمنا كل ادى  
على بكر شرعني من عمر  
والشترى من زب صاحب  
البوط طالب بالتسلم قتل  
شهادة ابني زبدا وعمره  
بذلك لانها ما ائنيان عنه  
وان خضعت الشهادة لهما  
بالمثل وكان شهد على ابنة  
بقراره بنسب مجهول يقتل  
مع خضعت الشهادة لخصه  
ولو ادى الامام شي اليت  
المال قبلت شهادة بعضه  
لان المال ليس للامام وانه  
ناظر وقضا ووصى ادى  
بشي لجهة الوفاة والمولى  
فشهد به بعض المدعى  
لاتقابلة التهمة متضلاها  
بنفس النظر او الوصاية  
ولو شهد لبعضه او على عدوه  
او الفاسق بما يله الحق  
والحاكم يجعل ذلك قال  
ابن عبد السلام المتنازع  
جوازه لانهم لم يحكموا  
الحاكم على باطل بل على  
اصل الحق لمستحق  
بأن الحاكم لظن ولا الحسم  
لاخذ حسموا لاشهاد  
لائتائه قال الاذنى بل  
ظاهر على من جرد ذلك لوجوب (وقبل منه)

فرعه ولا ما دونهما اه (قوله لو كانا بائنا) وشركا في المترك نهاية (قوله لبعضه على آخر) أصليا  
كانا أو فرعين أو متخلفين (قوله بجزم الفسائي) يجوز للمنفى كجزم به الفسائي يؤيد بعض الحكميين  
أبو عاتق وابن شاذان بن عبد السلام قد اختلفا بالانوارع الطبيعي الخ (قوله لكن جزم ابن عبد السلام  
الخ) عبارة المنفى وجزم ابن عبد السلام وغيره بان جزمه اذ كثير لما الخ (قوله كان ادى على بكر) الخ عبارة  
الروض وشرحه عن قولنا شخص في يدوقه عبد الله شر بهذا العبارة التي في بلد من عمر ووعمر  
اشترى منك وطالب بالتسلم فانكر جميع ذلك وشهد بذلك ابن عمر وأبو ابيز بدقتل شهدتهما الخ سم  
ورشدي أي خالصا لطلب اسقاط على وعلاوة المنفى كان ادى شخص شرع اصدق يدوقه عمر وبعدها  
اشترى من زب صاحب البدوقه وطالب الخ (قوله على بكر) موله على زيد كافي النهاية والمنفى والروض  
(قوله المشتري من زب) الخ وقضه ما يفتنى (قوله وطالب بالتسلم) أي فانكر زب جميع ذلك فتفتنى  
(قوله ذلك) أي للمدعي بما يقره معنى (قوله لما ائنيان الخ) عبارة المنفى والاسنى لان المتصور  
بالشهادة في الحال المدعى هو أجنبي عنهما اه أي عن ابني زبدا وعمر (قوله عنه) أي عن المدعى (قوله  
شهد الخ) عبارة التي ادى عليه من ذلك فانكر شهدا أو مع أجنبي على اقراره أنه ولمه قبل شهادة الأب  
كافي فتاوى القاض حسن الخ احتياطا لمراتب اه (قوله ولو ادى الخ) عبارة الاسنى ثم لو ادى  
السلطان على شخص بجال ليت المال فشده به أمه أو فرعتك كماله الما وردى لعموم المدعى اه  
(قوله وشهد ناظر وقضا الخ) وهل منه أمضا الوكيل اذا ادى بشي للموكل أو فرق فيمنظر ولا يعداه  
أيضا منه مالم يعد عنه نقل ثم أيت ما ساقى ثم ريان جواز اثبات الوكالة بشهادة بعض الوصي الوكيل  
مع عدم جواز اثبات الوصاية بشهادة بعض الوصي كجواز ذلك يدل على ان الحان الوكيل بالامام أو من  
الحان الوصي به ومن جواز اثبات دين ادعاء الفرع ولو كاه بشهادة أمه أي أصل الفرع وهو شامل لانا اذا  
كانت وكلة الفرع بحيث يسوغ فيه قبض ذلك الدين والتصرف فيه وقباسه جواز اثبات العين للموكل  
بشهادة بعض الوكيل وان ساعه التصرف فيها اه سم (قوله لاتقابلة التهمة) أي ولا تظر لتضمن شهادته  
اثبات التصرف لبعضه المشهود به سم عبارة الرشدي قوله لاتقابلة التهمة قبضه منظر وقد مثل قوله أو  
الموكل اذا كان الشهود به من جهة الما الوصي الولاية وقد مر ان الوصي لا تقبل شهادة فعله ووصي فيه قال  
الشرع فيما مر لانه يشترط نفسه سلطة التصرف في المشهود به اه (قوله لو شهد) أي شخص وقوله أو  
الفاسق عطف على فاعل شهد المستر وقوله بما يطمع الخ راجع لكل من العلقات (قوله الخ) عبارة  
الاسنى والنهاية من الحق اه (قوله يجعل ذلك) أي مانع الشهادة أسنى أي من البصية أو العداوة أو  
النسب (قوله جوازه) أي شهادة من ذكر مع جعل الحاكم بحالهم (قوله قال الاذنى بل ظاهرا على من  
جو ذلك الخ) ويقضه على تعينه طر يتقصور لالحق لمستحقه اه (قوله منه) أي من الشخص أو

له. فادوة كذا شهادة قطع عليه على رفق الطريق ففي ردها منه لرفقه طر شتان أصحهما الدوق بل على  
القولين ويجرى الطر شتان فيما اذا شهدته بقده أو أمه أو زبدا وأجيبوا لوجه لوجه لنفسه وشر كيكبكا  
فقد فيهما وفيما غيره الطر شتان له فتأمل هذه الآية (قوله كان ادى على بكر شرعني من عمر  
والشترى من زب) صاحب البايخ عبارة الروض وشرحه عن قولنا شخص في يدوقه عبد الله شر بهذا  
العبارة التي في بلد من عمر ووعمر واشترى منك وطالب بالتسلم فانكر جميع ذلك وشهد بذلك ابن عمر  
وابناز بدقتل شهدتهما الخ (قوله لاتقابلة التهمة) أي ولا تظر لتضمن شهادته اثبات التصرف لبعضه  
المشهود به وهل منه أمضا الوكيل اذا ادى بشي للموكل أو فرق فيمنظر ولا يعداه أيضا منه مالم يعد  
عنه نقل ثم أيت ما ساقى ثم ريان جواز اثبات الوكالة بشهادة بعض الوكيل مع عدم جواز اثبات دين  
ادعاء الفرع وهو شامل لانا اذا كانت وكلة الفرع بحيث يسوغ فيه قبض ذلك الدين والتصرف فيه وقباسه  
جواز اثبات العين للموكل بشهادة بعض الوكيل وان ساعه التصرف فيها

ظاهر على من جرد ذلك لوجوب (وقبل منه)

(عليهما) اذلتهم وحمل حسنة لا دون الاقوي جهن والذى يقسمهما عدم الشبهة لانهما ان الابل على شدة كان بينهما عداوة ظاهرة ثم ايت صاحب الاقوي جزم (٢٣٢) به (وكذا) تقبل شهادتهما على ايهما يطاق ضرورة اهما) ط لا طابا نساواهما فتنه) أو

قدفها) أي الضرة المزدى  
العان المؤدى لفرقتها في  
الاطهر) نصف متع  
أهمها بذلك انه لما  
أهمها في شامع كون ذلك  
حسب تلافهما الشهادة  
به امارجى فتقبل قطعا  
هذا كافي شهادة تحسنة أو  
بعد دعوى الضرفان  
ادعاء الاب لعدم تنقل  
تقبل شهادتهما للتمه  
وكذا لو ادعته أميما وما  
قرروا بان من أن التهمة  
الضبعة وغير المقصودة  
لا تؤثر أشد بعضهم أنه  
يجوز اثبات الوكيلة بشهادة  
بعض الوكيل قال بعضهم أو  
الوكيل كاف في بامر  
الصلاح اه وجهه في وكيل  
بغير جعل على أن قضية  
ما من من عدم قبول شهادته  
لبعض بوصاية لما من  
اثبات سلطنة متعقلان  
الوكيلة فيها ذلك لوله أراد  
بما نقله عن ابن الصلاح  
قوله لوداعى الفرع على  
آخر دين لو كلفا نكر  
فشهد به أو الوكيل قبل  
وان كن ذمة صدق بانه  
كما تقبل شهادة الاب وابنه  
في واقعة واحدة اه وما  
فه في هذه قبيلان التهمة  
ضبيعة جدا (واذا شهد  
لنفرع) أو اصله (وأجنبي  
قبل لأجنبي في الاظهر)  
تقرى بقا الصفة بحمل كامل

الشاهد (قول المتن عليهما) أي أصله وفرعوه كاتفي عقوبه أم لا معنى (قوله اذلتهم) أي المات في  
الغنى والقول المتن ولاخ في التنايه الاقوله على ان الى لوداعى الفرع قوله وجهه في المات قوله وبقي  
تقديره من نكاحه وقوله لانه لا لانه (قوله وكذا تقبل شهادتهما) أي الفرع من معنى وقوله على ايهما  
بطلان الخ أي لا شهادة بالنفرع لاه بطلان أو رضاء الاعلان شهده بحسب تقبل رضاء مع شرحه قال الجعري  
وقد القى في قبول شهادته بالنفرع بطلان ضرورة أنه اذا لم يجز تقبل على الشاهد المات قبل لادفع  
عن نفسه راء انتهى وكونه لم يجز بطلان لاه أو لقدره الأصل عليها أو كونها يجب عليه لاه  
الأصل مع قدرته هو وقد انحصرت فتنها فبها كانت أم تارة اه يحذف (قوله طابا نساوا) أي ما اذا  
كن الطالان جيا تقبل قطعا نهاية أو كذا تقبل قطعا لانهما تكن أهمها فتنه أو لم يكن القذفه وديا الى  
العان (قوله نصف) الى كذا لوداعى في الغنى (قوله نعم أهمها الخ) وهو انفرادها بالبنهاية (قوله لمع  
كون ذلك الخ) عبارة الغنى وانهم قوله على أيهما على الخلاف في الاشهاد بحسبة وبعد دعوى الضرر أما  
لوداعى الاب الطالان فمن سابق لاسقاط تقفقه لصيقه فيكون ذلك وأدعى انهما سائت الطالان على مال فشهدا  
فهنا تقبل الشهادة عليهما لانهما شهادة الاب لا على طالان يحصل الفرق بقوله فدعوا انفع كما يرفيه  
اه (قوله فان ادعاه) أي الطالان عرش (قوله لعدم فتنه) أي ونحوها نهاية (قوله وكذا لوداعته) أي ادعت  
أهمها طالان ضرورة فلا تقبل شهادته لانهما شهادة لاه لاه سلطان وكذا لوداعته أهمها طالان نعم اذلا  
تقبل شهادتهما لما لها كس من الاسي (قوله أخذ بعضهم انه يجوز الخ) عبارة انها يتوقد أفتى الوافرج الله  
تعالى يجوز اثبات الوكيلة بشهادة بعض الموكل أو وكيل ولا ينافيه ما تقدم من امتناع شهادته بوصاية  
لأبيه من اثبات سلطنة لان سلطنة الوصي أقوى وأوسع من سلطنة الوكيل اه وأقرها سم (قوله  
وجهه في وكيل بغير جعل) أي والأردن نهاية (قوله على ان خصمها الخ) مرأ فادعاه (قوله خصمه) خبر  
ان والضمير لادعاه (قوله فهذا) أي في الوكيلة اثبات السلطنة (قوله لوله) أي البعض (قوله فاذكر)  
أي الذين عرش ومائة أي ابن الصلاح (قوله وان كان ذمة صدق بانه) فبما من من قريب يرضى (قول  
الترادف) اذ شهد فرع الخ) عبارة التمس مع شرحه ولو شهد ان لا تقبل شهادته من أصل أو فرع أو غيرهما  
وبغيره قلت لغيره لانه لا اختصاص المات به اه وعبارة لروض مع شرحه شهد لوله أو غيره ولا جسي  
قبل شهادته لأجنبي فقل لا اختصاص المات بغيره اه (قول المتن لفرع وأجنبي) كان شهد بوقى لهما  
كقوله هولاء فلان أو عكس معنى وأسى (قول المتن قبل لأجنبي الخ) أو دون في حق الفرع قطعتا مائة  
(قوله وجهه في كل علم ما من فرعا الخ) خلافا للمعنى والمنهج والاسي كسرها لنهاية عبارة تقرضا للصفتة  
وسواء أقدم لأجنبي أم لا أخذ ما لم يرق إليها اه (قول المتن قلت وقبول لكل من الزوجين) وقبل لا تقبل  
لان كل واحد منهما أو لا يجزى فاشهاد الاب وهو قول الامتثال لا تمنع (قوله من الآخر) الى المتن في  
الغنى الاقوله أي لانه لا يقبل وقوله لانه لا لانه (قوله نعم رج البقي الخ) أي من وجهين سم (قوله  
لانه نصيره الخ) عبارة نصيره وحمل الخ فاذن عاده بقدره سم وعبارة عرش والفرق بين هذا وما تقدم  
من انه لو شهد لم يدين فالاخذ فقبل ان شهادته هنا بحملها نسبتا لانه في الحياة في حق الزوج لانه  
يعبر بنسبه وجنبنا خلافا للسيد بالنسبة لانه اه (قوله وبقي تقديره من نكاحه) بظاهر  
(قوله كاف في بامر ابن الصلاح) أفتى بذلك شخصنا السهل الرمي ولا ينافيه ما من من عدم قبول شهادته  
بوصاية لما من اثبات سلطنة وذلك لان سلطنة الوصي أقوى وأوسع من سلطنة الوكيل ش مر  
(قوله قبل لأجنبي) أي بغيره ش مر (قوله نعم رج البقي الخ) أي من وجهين (قوله  
لانه نصيره في الحقيقة) عبارة نصيره وجما نفع ان فاذن عاده بقدره

مما يرفيه ان قدم لأجنبي ولا بطلت فبما يشا قلت وقبول لكل من الزوجين من الآخر لان النكاح يطرأ وولولهما سكوت  
كالحج ومساخر ثم رج البقي أي لا تقبل شهادته لهما لان فاذن عاده أي لانه نصيره في الحقيقة وبقي تقديره من نكاحه وقبل لكل على



الاخر صلا الاشهاده واما لانه شهد بجهته على عمل حقا شبه الحمايه على عدم ولا تم الحلفت خراش وذاك المبلغ في العدول ومن نحو الضرب  
 (واحد وسدس) والله اعلم) انصف التمتع لا يقتل على يقتل وتبين فلانا اخوانا شهادة لنفسه بسبب المشهوده ابتداء حضا كذا  
 قاله البلقيني زاعا ان ما في الحزمن انصرح بصفه فمحدود وليس كازعم لان ذلك ضمني والقصد منه انما في الضم وعلى نفسه بشار كنهه  
 والعنى في ذلك لا يورث قمار ما في شهادته البعض به و هو فارقت قول شهادته لهما بالزوجه لهما شهادة لاصل ابتداء وكان بالزوجه  
 اخذ من اغتفار الضمني اقامه في امره بيني داخل ونخرج انتم الى هذه بينة اخرى (٢٢٢) بان أحد شهادي الداخل كان باعه بان  
 ذلك لا يتبع به شهادته أي

لان القصص من شهادته  
 لا يدخل اثبات ملكه  
 ابتداء وتضمن اثبات ملك  
 له قبل الاثره وتبين جهه  
 على صورته ثبتت الخارج  
 لا يرجع الداخل فثبت على  
 البايع الذي هو واحد  
 الشاهد به بالملك والاقر  
 بهم يدفع الثمن عن  
 نفسه لو ثبت الخارج (ولا  
 تقبل من عدو) على عدو  
 عدو عدو يوجب ظهره  
 الصحيح فيه ولاه قد يتم  
 منعه منها طاله عليه ومن  
 ذلك ان يشهد على ميت بعين  
 فقيم الوارث بينة بان ما  
 عدوانه فلا يقبلان عليه  
 على الاوجه من وجهين في  
 الحر لانه الخصم في الحقيقة  
 اذ التركة ملكه وبه رد  
 بحث التاج الفزاري ان  
 ذلك غير قاطع وان اقر  
 ضمنا بما وافقه ضمنا بان  
 المشهود عليه بالحقيقة ثالث  
 اه وليس كاقال على انه لو  
 قيل لا يقبل عدو الميت ولا  
 عدو الوارث على كل من  
 التماسين المذكورين

سكون الغنى والتها يتوسر المنهج عن هذا التمسك اعتمادا لاطلاق (قوله الاشهاده واما) ولو  
 مع ثلاثه ما يوافق (قوله لانه شهد بجهته) على عبارة الاسي والتها لان شهادته عليها بذلك على كل  
 العداوة بينهما ولاه نسبه الى خاله في حقه فلا يقبل قوله بلودع اه وعبرة الغنى لانه يدعى ضمانها  
 فرأته اه (قوله قابضه) أي زناها (قول المنزوخ) أي من أخيه وكذا من يفتي بالحواسي وان كانوا  
 يصولونه ويرونه أي وغنى وقوله وسدي أي من مديقه وهو من صدق في ذلك بانهم معاهم قال  
 ابن قاسم وقيل ذلك أي في زناه ونادى في زمانه فنفى أقول وكذا أن يعصم في زمانه بغير (قوله انصف  
 التهمة) لانهم لا يثبتان التهمة للبعض في ما يتوهم (قوله لان ذلك ضمني والقصد منه) الاول لتأنيث  
 (قوله بشار كنهه) أي المشهوده للشاهد (قوله به) أي بكونه ضمني (قوله هذه) أي بينة للخروج  
 (قوله كان باعه) أي للمشهد به (قوله بان ذلك) أي الانضمام والجار متعلق بالآفته (قوله شهادته) أي  
 الاحد (قوله جهه) أي الاقاربه (قوله لو ثبت) أي العين المدعى به لو كان الانسداد لآفته وما بعد التذكير  
 (قوله فهو الخ) أي الاحد (قوله على عدو) الخ قوله وليس كما قال في النهاية الا قوله للغير الصحيح فيه  
 (قوله عدو عدو يتطهره) لان الباطنة لا يطالع عليها الاعلام الضوينة ما تزداد الغنى وفي حجم الطرائق ان الذي  
 صلى الله عليه وسلم قاله ما في قوم في آخر زمان اخوان العلاء أعداء السر وقول النبي الله أو يرحل  
 الله عليه وسلم أي شيء أشد عليا من امر بك قال شحاته الاعداء وكل من صلى الله عليه وسلم يستعد في حقها  
 فقال الله سبحانه وتعالى في العاقبة من ذلك اه (قوله للغير الصحيح الخ) أي في الغنى والاسي خدم لا تقبل  
 شهادته في غير على أخيه واه أو داود وابن ماجه ما ساند حسن والغير بكسر الغين الغل والخذ اه (قوله  
 ومن ذلك) أي من شهادة العدو (قوله عدوانه) أي الوارث عرش (قوله به) أي بالتعطيل (قوله  
 ان ذلك) أي كونه ماعدون الوارث (قوله لكان أظهر) فيه توقف اذ لا صدق التعريف الا في هذه  
 على عدو الميت ولعل لهذا سكت النهاية في استظهره الشرح ظهر اجمع (قوله لانه لم يخرج الخ) اذ الوجهان  
 في عدو الوارث فقط واما عدو الميت فسكت عنه (قوله قبل ما لم ينزل المدد) حزمه للغنى بجانته مخرج  
 بالعدو أصل العدو وقرنه مقبل شهادته ما اذا مات بينهما وبين المشهود عليه اه (قول المنزوح) أي  
 عدو الشخص من يفضله بغيره والنعمة سواء أظلم النفس ما لم يفره أم لا معنى (قوله الشهادة  
 العرف) الخ قوله وروى النفس والى قوله انتهى في النهاية الاقره بعضهم الى امر ادوقوه تبين لمن قذف  
 (قوله واعترضه البلقيني بان البعض الخ) عبارة الغنى هذا الضابط لحصه الراعي من كلام الفزالي قال  
 البلقيني ذكر الغنى ليس في الحر ولا في الرضوخا صلا ولم يذكره أحد من اصحابنا ولا معنى له ذكره  
 هاننا الخ وقال الزركشي الاشبه الضابط بحكم العرف كما شالوا اليه في الطلبين عدو أهل العرف عدوا  
 المشهود عليه وذن شهادته اذ لا ضابطا في الشرع وفي اللغة اه (قوله بل به بقيد الخ) ودفع لانه ذلك  
 التيدقاي أيضا الخ لحن والفرح فليكن وكذا التمسك كما يعلم من تفسيره فلو جاز ان يجب بانهم أرادوا

( ٢٠ - (شر وافي وابن قاسم) - عاشر ) لكان أظهر وليس هذا الحد وحيث ان الله لم يخرج عما يقوله كل  
 من الوجهين (تبيينه) ظاهر كلامهم بقوله لم ينزل المدد ووجهه لا يلزم من عدو ولا باعداء الابن وزعم انه المبلغ في العدو ومن آية  
 واه يثبت ان لا قبل ولو يعمدون أي وكون كل الاصم على ما قيل عند المال كيتقبله بغيره في حياته ليس في حقه لان الكلام في قوله عدو  
 لم يعلم له وحيث يبطل زعم انه المبلغ في العدو ومن آية باطلا كما لم يعلم الحال من عدو او عديله كما هو واضح (وهو من يفضله بحيث  
 يمتنر والنعمة معز بن بسر وروى بشرح محبت) لشهادة العرف في ذلك واعترضه البلقيني بان البعض دون العداوة لا بالقلب هو  
 باقبل فكيف يضر الاعتدال بالخصم ووجهه في شره بالخصم فقط بل به

يشهد بعد موها من اعداؤه الظاهر بل أشهد منوالا في إتهم اذ انتهت في ذلك فسق به الامية تشهد لهوا والحد فسق والقاسق  
مردود الشهادة فسق على صدقته وقد صرح الرافعي بان المراد العداوة الخالصة السق وقد عجل بان بعضهم فرق بين العداوة ان يبقى  
مطلقا والها والحدان يبقى زوالها (٢٣٤) المأوان المراد ان يصل فيها تلك الحشية بالقوة لا بالفعل فثبت شعور لم وجد منه حقيقة

الحسد المحقق بل حقيقة  
العداوة الغير للصفة وضع  
كونه عدوا غير ما عدو حصر  
البلقي العداوة في الفعل  
ممنوع وانما الفعل قد  
يكون دليلا عليها على أن  
جعا قواعا عن الاعصاب أن  
الراحم المقتضى في شذ  
لاشكال فلا قد دفع  
العداوة من الجانبين ومن  
أحدهما فواعدي من يريد  
أن يشهد عليه بالفي  
نصوصه مطلقا يجب قبل  
شهادته عليه (تبيين)  
حاصل كلام الروضة وأصلها  
أن من قد فاعلا لا تقبل  
شهادة كل منهما على الآخر  
وان لم يطلب المذنب وحده  
وكذا من ادعى على آخره  
فصاع عليه الطر يق وأخذ  
ماه فلا تقبل شهادة أحدهما  
على الآخر اه ووجه  
بان رد القاذف والمذني  
ظاهر لانه نسبهما إلى  
الفسق وهذه النسبة تقتضي  
العداوة عرفا وان صدق  
ورد المذنب والمذني عليه  
كذلك لان نسبته الزنا أو  
القطع وورثته عداوته  
تقتضي أنه يقيم به شهادة  
بما له عليه وجبت بؤخذ  
من ذلك أن كل من نسب  
آخر إلى فسق اتفق

بالعداوة البغض المذكور وأعم من أن يرتب فعل أو لا ولا يجوز في ذلك سم على حج وفيه تسليم  
ان العداوة لا تكون الا بالفعل وسم في كلام الشارح منعه رشدي (قوله يشهد بعده) أي مع قيد  
الحشية (قوله وهذا) أي البغض مع قيد (قوله سم) كان القائل منعه رشدي (قوله ولا في إتهم اذ انتهت في ذلك فسق به الامية تشهد لهوا والحد فسق والقاسق  
مردود الشهادة فسق على صدقته وقد صرح الرافعي بان المراد العداوة الخالصة السق وقد عجل بان بعضهم فرق بين العداوة ان يبقى  
مطلقا والها والحدان يبقى زوالها (٢٣٤) المأوان المراد ان يصل فيها تلك الحشية بالقوة لا بالفعل فثبت شعور لم وجد منه حقيقة  
الحسد المحقق بل حقيقة  
العداوة الغير للصفة وضع  
كونه عدوا غير ما عدو حصر  
البلقي العداوة في الفعل  
ممنوع وانما الفعل قد  
يكون دليلا عليها على أن  
جعا قواعا عن الاعصاب أن  
الراحم المقتضى في شذ  
لاشكال فلا قد دفع  
العداوة من الجانبين ومن  
أحدهما فواعدي من يريد  
أن يشهد عليه بالفي  
نصوصه مطلقا يجب قبل  
شهادته عليه (تبيين)  
حاصل كلام الروضة وأصلها  
أن من قد فاعلا لا تقبل  
شهادة كل منهما على الآخر  
وان لم يطلب المذنب وحده  
وكذا من ادعى على آخره  
فصاع عليه الطر يق وأخذ  
ماه فلا تقبل شهادة أحدهما  
على الآخر اه ووجه  
بان رد القاذف والمذني  
ظاهر لانه نسبهما إلى  
الفسق وهذه النسبة تقتضي  
العداوة عرفا وان صدق  
ورد المذنب والمذني عليه  
كذلك لان نسبته الزنا أو  
القطع وورثته عداوته  
تقتضي أنه يقيم به شهادة  
بما له عليه وجبت بؤخذ  
من ذلك أن كل من نسب  
آخر إلى فسق اتفق

وقوع عداوة بينهما فلا يقبل من أحدهما على الآخر ثم يرد النظر في اعتبار ما آخر حتى تجوز له الفسقة  
به وان ثبت له الجور والفسق فثبت ما آخر وفي الدعوى بالقطع من أنه لا تقبل شهادة أحدهما على الآخر وان ثبت للمذني دعواه ما  
هنا عليه في فرق بان المذني الجور والفسق فهو أن القاتل هل يترتب عليه عداوة لا تقبل منه بالفسق غير المذني القاتل  
لردود وان ذلك لا مرجح على الاتهام بشهادة باله وتلك بآثر وقوسه من كل منهما فقبل شهادة أحدهما على الآخر (وتقبله)

عصمتي قد شهداه لهم بل تقبل مع ان العصية هي ان يخض الرجل لكونه من بني فلان لا تخض  
 الردع وهو ما وافق مقتضاه ان انضم اليها على الناس وتاثيرهم الاخر وهو الوقوع فيه فان اجتمع جماعة على  
 اعداء قومهم ووقع معهم في وقت شهادته عليهم ورضع من شرهوا الذي وقيل ترك كتمان المدلوله ايضا  
 لان كونه شاهد شهادته كبحرمان الرقة اه (قوله حث) الحقول المنزلة في النهاية الاولى  
 كافي في روضنا وراسخ وقوله ثم الى الخطابة (قوله لا تتعلم التهمة) الحقول المنزلة وقيل في الثاني (قوله  
 وفتح فيما له) عبارة الروض مع شرحه جرح العالم الراوي الحديث او نحوه كالقبيصة كلف فلان جماعة  
 لا تتعلموا الحديث من فلان فانه خطأ او لا تستقروا منه فانه لا يعرف القوي لا يقدر على شهادته لانه نصيحة  
 للناس اه واذنا القبيصة نص عليه في الام بالوليس هذا بعدا وتولا نصيبان كان يقول لمن يخاف ان يتبعوا بخطي  
 باتباعه اه (قوله والمراجم) أي بأهل السنة (قوله وقد يطلق) أي المبتدع (قوله لا تكفر ببدعته) قال  
 الزركشي ولا تنقسمها (قائه) قال ابن عبد السلام البدع تنقسم الى واجبة ومحرمة ومتوعدة ومكروهة  
 ومبجلة قالوا لم ين في ذلك ان تعرض البدع على قواعد الشريعة فان دخلت في قواعد الاعمال لم يوجب  
 واجبة ولا اشتغال بغيرها وفي قواعد التقرير فحصرته كذهب القدرة والمرجنة والمجبة والرافضة  
 قال والرد على هؤلاء من البدع الواجبة أي لان المبتدع من أحدث في الشريعة لم يكن في عهد النبي صلى الله عليه  
 وسلم أو في قواعد المذنب بقدرة كنهه بالمدلول وسلك احسان لم يحدث في العصر الاول كصلاة  
 التراويح أو في قواعد المكره فمكرهه كزنى فاما الساجد وروى المصنف أو في قواعد المباح فاحد  
 كالمسافة عقب الصبح والعصر والتوسيع في المأكل والملابس وروى البيهقي باسناد في منقبة الشافعي  
 رضي الله تعالى عنه انه قال حدثنا عن ابن ابي عمير قال قال مالك بن انس ما رأيت شيئا من البدع الا وهو بدعة من الله تعالى  
 ما أحدث من الخير فهو غير مذموم اه مفتي وماد كرم عن الزركشي له مبن على ما رأيت شيئا من البدع  
 والاخرى حيث أمره أي عاقبي كبايات خلافا لشارح والنهاية (قوله ببدعته) الى المتن في الثاني الاما انب عليه  
 (قوله وان سب الصحابة الخ) وقع في أصل الروضة متعلقا من صاحب العدد وأقرأه عسب الصحابة رضي الله  
 تعالى عنهم من الكبار وجزءه ابن المقرئ في روضه وأقره عليه شارح صغير متقبلة وجزءه بعض  
 المتأخرين ووقع في الروضة نصوص بيب شهادة جميع المبتدعين سب الصحابة رضي الله تعالى عنهم وجزء  
 به ابن المقرئ في روضه وأقره شارحو عبارته وقيل شهادة من سب الصحابة والسلف لانه بقوله اعتقادا  
 لا عادوا وعنادا انتهى وجرى عليه المتأخرون من شرع المنهاج وهو تناقض بحسب الظاهر ولعل وجه  
 الجمع فسمه كبره اذا صدق من غير مبتدع لانه من مثل طرمعنا شرعنا انها كاختلاف اعتقاده فلا يتوق به  
 بخلاف المبتدع لما ذكره في صدره أو قول بدع التناقض حاضر من المتن والاسنى في أول الباب مما فيه  
 أن المراد بها أي الكبار في قولهم وشرط العادة كاستيف الكبار المتغير الكبار الاعتقاده التي هي البدع  
 فان الراجع قبول شهادة أهلها لم تكفرهم له انهم صرح في ان سب الصحابة اعتقادهم كونه كبيرة  
 لا يقدم في الشهادة كسائر اعتقادات أهل البدع والاضلة لا اعتقادهم انهم مسمون في ذلك لاقام عندهم  
 (قوله وان ادعى السبك والاخرى غلط) أثر المتن عبارة وقال السبكي في الحلياني تكفير من سب  
 السجينة وجهان لاصحابنا فان لم تكفره فهو فاسق لا تقبل شهادته ومن سب سبها لاصحابه فهو فاسق مردود  
 الشهادة وتولا بطلا فقبل شهادته مقبولة انتهى فغل ما وجد في روضة غلط قال الاخرى وهو كماله وبطل  
 عن جمع التصريح به من المارودي قال من سب الصحابة أو كفرهم أو كفرهم فهو فاسق مردود الشهادة  
 اه والى ذلك ميل القلب وان لم يجر لنا خلافا في الروضة الثاني جرى عليه المتأخرون من شرع المنهاج (قوله  
 ثم لا تقبل الشهادة الخ) وفاة المنهج والمفتي وخلافا للنهاية عبارة ومثل كلامه لما في الحديث وهو كذلك  
 اه وفي مائتة سم على المنهج المتعددة في ما في المنهج من عدم القبول لوله أولى بالاعتقاد لان

حسب فعل الى المصنف  
 لا تلتزم التهمة (وكذا)  
 تقبل (عليه في عدل الدين  
 ككافر) شهد عليه مسلم  
 (وبتدع شهد عليه سبي  
 لهما ١١٠ كانت لاجل الدين  
 انتفت التهمة عنهما من  
 أنقض فاسقة الفسقة أو  
 قدح (في بعباه واجب  
 عليه كفلان لا يحسن القوي  
 قبلت شهادته عليه) وقيل  
 شهادة كل (ببدع) هو  
 من خالف في الاعتقاد عليه  
 أهل السنة بما كان عليه  
 التي صلى الله عليه وسلم  
 وأصحابه ومن بعدهم والمراد  
 بهم في الازمنة المتأخرة  
 اما ما هو الحسن لا تسمى  
 وأبو منصور المارودي  
 وأتبعهما وروى بطل على  
 كل مبتدع أمر لم يشهد  
 الشرع بحسب ما ليس مرادا  
 هنا (لا تكفره) يبدعته  
 وان سب الصحابة رضوان  
 الله عليهم كافي في روضتنا  
 ادعى السبك والاخرى أنه  
 غلط أو اسفل أسواله  
 ودما لانه على حق في رجم  
 ثم لا تقبل

الاشكال مطلقا ممنوع كيف هو ما في ذلك الجمع لا وافق قولهم الا في وقيل له فتأمله





أما شهد أو صدق شاهد على فلان بكذا وهو ينكر فاحضره لا تشهد عليه وإنما استمع عند الحاجة اليها لا كما هم زعموا وهو يريد أن ينكحها أو أعتق وهو يريد أن يستقر ولا صفة بقوله ما شهدنا لا ينشأ في اشتراط الحاجة بقول ابن الصلاح قبل باعتنا نحو ميتة قته ولم يطلبنا فيحكم فلان لم يحلف إلا لا حاجة له به وبجمل هذا وأما أنه كالشهادة التي ينقلها القاضي عن الشفاعة بين باع وأفتحت ميتة حسب أن أباهم فيها على ما إذا قالوا الوارث ويريد أن يستقره أو نحو ذلك كقوله وهو ينكر ذلك لا يسمع تقدم البيع منسباً لمقدمه كرجاحة هي وهو يمتنع من الموت فسطح على أن (٢٣٨) قضية كلام المنزوع أنه انما يداشر في اشتراط ذكر نحو الاسترقاق بالفضل وهذا أعمى عدم

اشتراط ذكره بالفعل ظاهر  
لا كلام في مواعده لوق  
ذكر وهو يريد كذا وهذا  
لا يمتنع (كطلاق) رجسي أو  
بأن ولو نكحها لكن بالنسبة  
له دون المال (صدق) بان  
يشهده أو بالتعلق بح  
وجود الصفة أو بالتدبير  
مع الموت أو بما يستلزمه  
كالإبلاذ فلا يمتنع فيجسد  
التدبير أو بالتعلق بصفة أو  
الكتابة على أحد وجهين  
وجه شارح ورج غيره  
حماها وهو الإوجه  
ويؤيد ما يأتي تري باعن  
البغوي والجميع أن المقصود  
بالشهادة مرفق في كل  
منها فان قلت يؤيد الادل  
قولهم السابق عند الحاجة  
اليها لا قلت ينفى استلته  
نحوها تين الصور تين كزني  
بفلا توبذ كزني وطعما  
لا يمكن فيه ذكر ذلك  
لضرورة ثبوت الاصل  
ليقرتب عليه ما هو قوله  
تعالى بعد فان قلت هذا  
بين ما يرفق بنحو أنها  
رضاء مع عدم قولها فيه  
قلت يرفق بين هذا وأما أنه

القاضي ويقولون نحن نشهد على فلان بكذا فاحضره لا تشهد عليه فانما ابتدوا قولهم فلان وفي فهم قذفة اه  
وفي الاسي فم انما لو اشتهد منهم به قال الزوكشي فانظر انهم ليسوا بقذف لكن كلام الروافى يقتضي  
انه لا فرق انتهى اه (قوله أما ما شهد) أي أو يدان أشهد بجبري أو أنا أعلم (قوله لا تشهد عليه) أي لانشاء  
الشهادة على جبري (قوله وهو يريد الخ) أي أو ينكحها ورض (قوله ولا صفة) بقوله لمعنا (أي) وان كانا  
مرددين سفر أو شحالاً ينكحها في غيبتهما ع (قوله نحو ميتة) أي كالميتون (قوله وان لم يطلبها) أي  
المن الشهادة (قوله فيحكم بها) أي القاضي يشهد على حسب (قوله وان لم يحلف) أي القاضي التمس على حلف  
المقتول ولو جبر زكوه من الحلف مستنداً الى ضمير التمس (قوله يحمل هذا) أي قول ابن الصلاح (قوله على  
ماله) متعلق بالمحل (قوله اذا قال) أي شاعداً الحسية (قوله ويرد الخ) أي أو يستقر ورض (قوله لانه) أي  
قوله لا شاهد هو ينكر ذلك في مسأله الفاعل وقد يقال ان مجرد تقدم البيع كافي للاستمرار فلا حاجة الى  
قوله وهو ينكر ذلك وقوله مع تقدم البيع منه أي من الولد (قوله انما ويرد الخ) كذا في أكثر النسخ وفي  
أصل المصنف الثاني عليه منطه ويسد عر أي بلا انما (قوله بالفضل) متعلق بالاسترقاق شبهة آخر كلامه  
لا بالذكر (قول المن كطلاق) أي لان القلب فيسقط الله تعالى دليل انه لا يرتفع براضى الزوجين أسنى  
(قوله رجسي) الى قوله يتخلل في النهاية الا قوله مع وجود الصفة فلفظ دون وجود الصفة اه والى قوله  
على أحد وجهين في المعنى والروض (قوله بالنسبة) أي لغير انجها وبغنى (قوله أو بما يستلزمه) أي  
العتق (قوله بخلافه) الاولى التأنث (قوله بجبر التدبير أو بالتعلق بصفة أو الكتابة) أي فلا تقبل فيها  
وظاقت الابلاذ يله يقضي الى العتق لانه لا يتخلل في المعنى وأسنى (قوله عه شارح) وجزمه الزوض  
وشيع الاسلام والمغنى (قوله سملها) أي الشهادة بغير التدبير الخ (قوله وهو الاوجه) وقاها النهاية (قوله)  
ما يأتي من يراد الخ) أي في شرح وحده تعالى (قوله الجميع) أي بين ما هلنا وما يأتي (قوله مرفق في كل  
منها) تقدير بربما كان التفتض هنادون ما يأتي (قوله يؤيد بدلال) أي عدم السماع (قوله هاتين  
الصور تين هنا) أي ما هلنا وما يأتي (قوله كزني فلان توبذ كزني وطه) هذا الالحاق ليس في كثير من  
النسخ لكنه تأسى في أصل المصنف بخط مسدع (قوله لا يمكن الخ) بيان لنحو (قوله كزني) أي  
الحاجة (قوله لنسرو وتلخ) على الانقضاء (قوله هذا حيث) أي لا يتعلق بالذكور (قوله بين هنا) أي أنها  
رضاء وخوله وأما أنه أي لا تقتصر على اعتقاد أو برة أو قضاها أو (قوله وانما رأته) أو أودم لمعنا عنه  
نحوها تين الصور تين (قوله على أنها رضاء) أي أو رضاء (قوله ونحو ويرد الخ) مطوف على قوله اقتصر  
الشاهد الخ (قوله لا يمتنع) كزني وهو الخ) أي فيسقط فائدة يرفق بالخ (قوله ولا يسمع) الى قوله وقال في  
الروض مع شرح حول قوله ولو في خوف النهاية الا قوله ولا يسمعهم وقوله ما يقتضين وقوله وسرقتا  
ولوح وقوله وكثر (قوله ولا يسمع الخ) على ما تعلق والروض مع شرح ما العتق الضمى كمن شهد  
لنفسه بشرع شرع يمتنع في الاصح لانهم الخ وتضع شهادته بالعتق المحال بشرع الشرع به (قوله في شراء  
القريب) أي الذي يعتق وهو ان ضمن العتق أسنى (قوله ولا يسمعهم الخ) جزمه النهاية عبارة بغيره

ولان رأته بان اتصل الشاهد على أنها رضاء غير مبدقة فانه يرتب عليها الحاجة بخرق حاجج الى ضم ما يجعله مقبداً  
فرضه  
فرد نكاحها ونحوه وهو ينكر من غير ذكر وهو يريد أو لا يرتب من غير ذكر كولا يسمع في شراء القريب لانها شهادة  
بالعتق يرتب عليه وفار ومعار في الخلق بان القرفته هي المقصود والمال تبع والمالك هنا للتصور والعتق تبع ولواذ فلان ان  
لهما اعتق أحدهما وقامت بهيته سمعان كانت المعوى فاسد لا تستغنى بهيتهما لحيصين تقدم دعوى طلب بعضهم وامل هذا اذا حضر  
السيد أو غلبه بشرعيتا فلا يضمن حضوره اه ويؤخذ من ذلك ترجيح مقدم من أن كل ما قبله فيه من الحاجة بخرق حاجج في

بما وان ترسل دعوى طلاق (وهو عن قصاص) لان الشهادة لهما متشابهة حققة تعالى (وقد اعتدوا بقتلها) لما يرتب على الاول من صفة الفرج عن المتباعد بغير حق والى الثاني من الصلة والتعبد بالكا هو من ذلك تحريم الرضا والمهر (وحده) تعالى كسندنا وقطع طريقه وقوته احسن وتضمن حرج هذا الشهادة تعديل بعد طلب القاضي له ولو غيبه عدل وأوجب وعرف به ونسبه كغيره فيصير عليه في الاول ان كل في دعوى بلوغ وإسلام وكفر وصية وقضائهم جهة عامة ولو في آخر كمل له ثم راد له ثم القضاء كما في به البغوى يوافق القاضي بسماع دعوى اجنبى على وصى من فاجله لما حكم انتم معا ستمسك الاندوى وغيره فلا اذا كان له بحلفه في اقامة اليمين الاول (وكذا التسبيل الصحيح) لان الشرع أكد موضع (٢٣٩) قطعته هي الطلاق والعقود خرج مما يحل حتى الا فى الحذف فتعود وحده فذهب ويبع وأقرار (تتبعه) قد تسمع الشهادة بلا دعوى يصح على مسائل أخر كتحريم ما كم فمال تحت ولا يحتاج معرفة نحو قدمته أو ملكه أو به فله سماع اليمينتين من غير دعوى اكتفاء بطلبه كما في تعديل الشاهد أو حرجه وكذا في نحو مال يجهل وشهدها أن وصيته ومال غائب شهدا بوائه ان لم يقبضه الحاكم وتقدر ذلك فتأخذ الدعوى على ما يحتاج لجواب خصم ولا حضور كدعوى ترك لخصمه ولو حاضر بالبلد في كفى لاثبات الوكالة تصديق الخصم واقامة اليمين في غيبته من غير حمله ولا يزم الخصم في الاولى التسليم

فرضه في حضر السيد الخ (قول المتن عن قصاص) أى نفس أو طرف فمضى (قوله لانا شهادة) الى قوله وأنتى القاضي فى المتن والى رضى مع شرحه الا قوله وسفوح بعد الشهادة وقوله بعد الطلب الى بلوغ (قوله من الصلابة) لعله من وطء الزوجان وراجع على هذا فهو مختص بالرجى رشدى (قوله) وسئل ذلك أى بقاء العدة (قوله المتن وسئل) أو المتخصصه أى موجب ورضون ما يتراد فى المتن ان أى الصلابة فيه اه (قوله وسئل) أى الحمد (قوله بعد طلب القاضي الخ) أو ليعلم الجرح أيضا (قوله فى الاول) مرابه فى الثانى ترى السخه (قوله وصية الخ) عبارة فى المتن والى رضى مع شرحه الوصية الوقت اذا تمت جهتها ولو انزلنا لجهتها لعلنا فندخل نحو ما فى به البغوى من أهله وقد دار على أولاد ثم على الفقراء استولى عليها ورتبوا كحواشيه شاهدان حسب قبل اقراض أولاده وقتبته قبلت ما لانا آخره وقف على الفقراء لان نعت جهتها ما قبل قبيلها المتعلق بها معقولة نعت اه (قوله لنحو جهتها) وراجع الوصية أيضا (قوله لنحو جهتها) لان كالمها تلتصق به (قوله تحلف) أى الوصى (قوله وان كان له الخ) أى الحاكم أو الاجنبى (قوله لان الشرع) الى التنبيه فى النهاية والى (قوله كده) أى حث على حفظه عى (قوله بجامر) أى يقول المصنف فى حقوق الله تعالى الخ عى (قوله حق الا دعوى الخ) لكن اذا لم يعلم صاحب الحق به اعلمنا الشاهد بيمينته بعد الدعوى متى ورض مع شرحه تقدم فى الشرع والنهاية منه (قوله بلا دعوى كصحة) انتهى وراجع لكل من اللقود فيه (قوله نحو قيمته) أى كارهه (قوله أو ملكه الخ) أى معرفة كونهما كان تحت ولا يتبطله أى طلب الحاكم اليمينتين (قوله لانا) يقبض الخ قيد لقولنا (قوله بعد الثبوت) هل ولو يشهدا لمحببنا ظاهر ما قدمه فى التنبيه شرح ولا مبادرنا سؤال منسوبة بالقاضى أداء الشهادة فلو علم (قوله فى غيبه) ظاهره ولو عن مجلس الحكم فقط فليراجع (قوله فى الاول) أى صورة التصديق (قوله قبل) أى يمينه (قوله فيشأه) أى الدعوى أو العقل وهو الظاهر (قوله على تمتع) أى من حضور مجلس القاضي (قوله أو أو الخ) يعنى القاضى (قوله وعلى الاول) وهو عدم الاحتياج لحضور الخصم (قوله المسن أو مسين) أى أو امرأته أو خشيته معنى ورض مع شرحه (قوله أو بان أحدهما) بقوله ومضى فى النكاح فى المتن الاما يجب مولى قوله ونازع البلقينى فى النهاية لقوله وتعلقوا أو وعدوه وقوله أى بسبب التزويج وكذا الى ولا بد وقوله من حيث حق الا دعوى وقوله ونازع الى التزويج أو بيمينته عليه (قوله عند الاداء) أى أو قبله بدون مضي مدة الاستبراء كالماتى (قوله عند الاداء والحكم) لعل الزايفان أنهما كانا عند الاداء والحكم كذلك فالطرف ليس متعلقا بان قتال رشدى (قوله المتن نفسه) أى وجوب بانهاية وسببها فى نفس الراجع عن الشهادة عن المتن والى رضى مع شرحه فالتحق بهذا التام فراجع (قوله كالحكم الخ) عبارة فى المتن

لا يلو أنكر التسليم قبل وكدهوى قيم محجور واحتاج لبيع عقاره فيشأه يمينته غيبته وكالدعوى على تمتع ومن لا يعرف نفسه كحجور وغائب وميت لا وارث له ناصر والام تسمع الاقرب حواره ان حضر وأوصيهما واستحق وقتبها الحاكم فاذا أقام بيمينته دعوا كفى بشرط في سماع الدعوى على من لا يعرف نفسه أن يقول بيمينته تشهد بذلك أو أنت تعلمون وكالدعوى بان فلا نأكل كذا فنأخذ الى فلا يحتاج لدعوى فى رضى الخصم كالمجلى جمع متفقون وأكرر التأخر بوجوب العمل وقال آخرون لا يمين حضوره وان كان فى حد القرب وعلى الاول لا يحتاج ليمين الاستظهار على الزوج مرمى الحواشيه أن العمل عليها قامة يمينته بمثل الحواشيه فمطلبه القاطنة وان كان له بالبلد (ومضى حكم شاهدان بخا كثر من أو جدين أو مسين) أو بان أحدهما كذلك عند الاداء والحكم والحاكم لا يرى قبولهما (نقضه هو وغيره) كالحكم بان جنته فان خلاصه وسبب الخصم هذا الظاهر مثلا وان لم يصدق محلا

(وكذا فاسق في الاظهر) فلا ذكر ولا ترك له عند بلقيس من غير ارجح لاحتمال حدوثه بعد الحكم كمر في النكاح انما هو بان غنى  
الشاهد عند القضاة باطل على المذهب (٢٤٠) وهو غير راجح انما ذلك عند العمل فقاما وهذا عند الاداء وقوله بدون معنى

مد الاستبراء او عند الحكم  
فلا تكرار ولا تضاعف  
حكاية الخلاف خلافاً لـ  
زعمه (ولو شهد كافر) بطل  
بكفره (أو بعد ادعى)  
فردت شهادته ثم أعادها  
بعد كنه قبيلت اذ لا تهمه  
أظهر وماتته (أو) شهد  
(فاسق) ولو علمنا أو كافر  
يعنى كفرة وتنظير ابن  
الرضة فيرد بالبلقيس أو  
حدو أو غير ذي مروءة فرد  
ثم (ثابت) ثم أعادها (فلا)  
تقبل شهادته لأن رده  
أظهر بخوفه على كنه كان  
خفيه أو زافى بغيره بما  
أعلن به فهو متهتم بمسئله  
دفع عار ذلك الرد ومن ثلوه  
لم يصح القاضي لشهادته  
فلا بعد التوبة وبمحت  
احمى الحضرى أنه لو  
شهد بجلا طلاق الدعوى  
ثم أعادها بطلانها قبل  
ويتعين قيد بمشهور  
بالبيان اعتد به سبق  
لسان أو بيان (وتقبل  
شهادته بغيرها) أى في غير  
تلك الشهادته التي رد فيها  
لانهم ومنه ثابتن  
الصك في الرواية كما  
اختلف في شرح مسلم (شرط  
اختباره بعد التوبة مدة  
ينظر) أى سبعين يوماً  
خالياً عن فسق فيها  
(صدق قوله) لانها تليق  
وهو متهتم بأظهارها الترويج

شهادته وعموداً لا يتغير ذلك لقوى دعواه (وقدره لا أكثر ومن سنة) لان الفصول الاربعه اثباتاً في نعيم (قوله)  
الفرس لشهراتها فاذن هو على أنه أشرف ذلك بحسن بره وقدره الشارح في نحو الفتاوى لا يفتى في الزنا



والاصح انهم ربما قصدوا ان يحتاج لها كشاهد وان كانت الصلة تقتل بشهادة كمنفى فوق آخر هل يتوقف من قبل منه لا  
 أصله ان يظهر التوبة بما كان مستورا والاعين صلاحه وكما لم يوقف عليه فتكون دولا يشتمل كولي النكاح وكما قد تغير الحسن كماله الامام  
 واعنده الباقين لكن فيه غير بعيد عما ذكره من ديماء مولا الا قد بين المستور كذا سلم (٢٤١) اختيارا لو كان عدلا قبل الرد لا علم بين

بعد اسلامه احتمالا ولا بد  
 من السنن التي هي من علوم  
 الروايات كذا كره الاصحاب  
 وكذا من العداوة كل وجه  
 ابن الرضويون انما الباقين  
 (د بشرط في) (توبة)

مصلحة مقولة (من حيث حق  
 الاثم) (القول) فيما على  
 التوبة من الرد بالمشهدتين  
 ووجوبه ملوان كانت الردة

فعلا كسجود الصلح لكون  
 القول يلقى الاصل وانتهى  
 ذلك تصديقا للشرع  
 وقضية كالتنظيم القول

في كل مقصودة كالفئة  
 وبه صرح الفرس ان فيها  
 ونص الامم يقتضي الكل  
 وهو ظاهر وان قبل ظاهر

كلام الاكثر من ان يخلصه  
 بالقذف وعلا فرقى  
 المطلب يتبين غير بيان

ضرورة اشتد له يكسروا  
 وان لم يثبت فاستطاع بالظهور  
 نقض ما حصل منه وهو

الاقرار بالكتاب بغير  
 قلب القذف وصوتا لما  
 انتهكه من عرضوا بشرط

جمع مقدمون انه لا بد في  
 التوبة من كل مصلحتين  
 الاستغفار ايضا واجده

الباقين واطلق للاستقلال  
 في لكن بما لا رد عليه عند  
 التأمل المتضمن لاجل تلك

(قوله) والاصح انما اقرب) أي خفيتم مثل خسة أيام لا زاد عليها عس (قوله) فتقبل عتذركم  
 عيونا تاني والروض مع شرحه لا يحتاج بعد التوبة عند القاضي الى استبراح قبل تقبل شهادته في الحال  
 اه (قوله) آتبه الخ) عيونا تاني اذا فادى أو رد ولم يقبل له اه (قوله) يستوفى من الخ) عيونا تاني  
 ليعلم بالمد قبل شهادته عقب قوله اه (قوله) وكما لم يوقف) أي بشرط الوقت نهاية ومضى  
 (قوله) كولي النكاح) أي لو عصى العسل ثم تاب زوج في الحال ولا يحتاج الى استبراح كالحاكم الراعي عن  
 البقوي معنى والصلح ليس بقيد كالمرفق النكاح (قوله) وكما قد تغير الحسن) وأما خلف الحسن فهو  
 ما ذكره قبل بقوله كشاهد وانما سم عيونا تاني ومنها فانما تغير الحسن قال الباقين لا يحتاج الى  
 استبراح لعموم قوله الشافعي في الاطمان دفعه بمصلحة تقبل شهادته حتى يعتبر اه قوله كماله الامام  
 واعنده الباقين الخ لكن الاصح انه لا بد من الاستبراح يعني فيما لا يذاع بعد شدي (قوله) لكن  
 فيه غيره) أي كالمروض كماله (قوله) وكما لم يوقف) أي كمنع من القضاء اذا عين عليه موكسب اذا فصل  
 ما يقتضي فسق البالغ ثم تاب وبلغ ما تابوا لحوصل خلل في الاصل ثم زال المحتاج الفرع الى فصل الشهادة  
 ثانيا قال الزركشي ولم يذكر واهذا للمنفق (قوله) اختيارا) فان أصله عند تقديمه لقتل اعتبر معنى الردة  
 أسي ومعنى (قوله) وكذا من العداوة) سواه كانت خذلا أهلا كالقضاة والتمسوا شهادته كذا ومضى (قوله)  
 لكون القول في أي الردة المقولة عس (قوله) وانتهى من ذلك) أي الردة والقول ولو عبر بالواد كان أدنى  
 (قوله) وقضية) أي التعليل (قوله) وقضية كالتنظيم) عيونا تاني بانه نهاية وقضية كلامه اه (قوله) كالفئة) أي  
 والنسبة سم (قوله) فيها) أي الفية (قوله) يقتضي) أي اشتراط القول في الكل أي في كل مصلحة قولية  
 (قوله) عليه) أي على فرض محتمل لا اختصاص بالقذف نهاية (قوله) واشترط جمع الخ) عيونا تاني بما  
 اشترط جمع مقدمون من اشتراط الاستغفار في المصلحة قولية أيضا يجوز على النعم اه (قوله) من كل  
 مصلحتين) ظاهر وهو فلو ثبت فيها نهاية المقولة كمالها فافعلها جمع (قوله) أيضا) أي كاشتراط القول في  
 المصلحة قولية (قوله) علا وراخ) لعل لا زائدة لأن ورجع ضمير عليهم لغير الجمع المتقدم (قوله) لان  
 الحق فيها متضمن الخ) في نظر ظاهر ثم أيت قال الرشدي قوله بخلاف القذف الاتسب بخلاف القولية  
 (قوله) لائن يقول لتعاقف) أي مثلا في التوبة من التذمض (قوله) وان كان خذله) أي قوله نعم في التوبة  
 الاقوله اخرى الى ان اتصل وما ينبغي عليه (قوله) وان كان خذله بمسو و الشهادة) انظر هذه الغاية فيها اذا  
 كان صادقا في نفس الامر وما فافذ كذا ذلك عندنا لما كهم ان الخلفا بمن اقاموا التوبة بمسؤولها على

بالحق نفس الامر وكلام المصنف فيما اذا أتى بمصير رشدي (قوله) بصورة الشهادة الخ) عيونا تاني والروض سواه  
 كان القذف بصورة الشهادة عند القاضي بان لم يكمل عددا لا هو ذا والب والادامو لكن لو كان خذله  
 في شهادة لم تكمل عددا فليست عند القاضي ولا بشرط حثمت من المنة اذا كان عدلا قبل القذف وان  
 كان خذله في السب والايذاء اشترط معها اه بزيادة من شرح (قوله) القذف باطل) أي قذف الناس باطل

(قوله) وكما قد تغير الحسن) وأما خلف الحسن فهو ما ذكره قبل بقوله كشاهد وانما سم عيونا تاني (قوله) وقضية  
 كالتنظيم القول في كل مصلحتين كالفئة الخ) عيونا تاني التقصير مختصر الكفاية في حال المذهب  
 لا بد في شهادته وراي يقول كذب في حلف ولا أعود الى منه قال الراعي وقضية أن يطرأ الفية  
 (٢١) - (شرواني وابن قاسم) - (عشر)

التأمل على التذمض والتمسوا شهادته كذا ومضى (قوله) وكما قد تغير الحسن) وأما خلف الحسن فهو ما ذكره قبل بقوله كشاهد وانما سم عيونا تاني (قوله) وقضية  
 كالتنظيم القول في كل مصلحتين كالفئة الخ) عيونا تاني التقصير مختصر الكفاية في حال المذهب  
 لا بد في شهادته وراي يقول كذب في حلف ولا أعود الى منه قال الراعي وقضية أن يطرأ الفية  
 (٢١) - (شرواني وابن قاسم) - (عشر)

قلت الخضر واليه بالصرح كذا لا بالصرح بهذا من غير صرح بالصرح الا ترى انك تقول لعل اول هذا المثل ولا يجوز قولك انك  
 كنت لحصله فانه الجزع والخروج من البطون قد يكون لاختلاف بعض المقامات فلا ينبغي مطلق الصدق خلافا للصدق وهذا  
 يظهر اعملا اعراض على الترتيب عارضا بمساو له بطوراته والجواب ان اصل ذلك بالقاضي بقراؤه وبيننا شرط ان يقول ذلك بحضرة  
 والا فاعلى الارجح قبل في جواب اعلامه (٢٤٢) بقوله من الاداء واشاعت الغلظت ثم لا بد ان يقول بحضرة ذكره بحضرة

اولا وليس كالصدق كما  
 ذكر كجمله البتة قوله  
 لغيره بالعلمون وان خسر  
 ونحوه فلا يشترط في الترتيب  
 منقول لان هذا لا يتصور  
 اجماعه انما يفتي فيصير يطله  
 خلاف القنف ونزع في  
 اشراط وانا لادم وابعد  
 (وكذا شهادة الزور)  
 يشترط في صحة الترتيبها  
 قول نعم ما ذكره كشاف  
 بالعلم وانا لادم علمه  
 اعود الهادى كذبت  
 فبما قلت ولا عودا لى منه  
 ونزع البتة في الحاقها  
 بالصدق بان ثبوت الزور  
 باقره او غير كمال القاضي  
 وكان شهد امرأة زور  
 بحاج يوم كذا ونبت انه  
 ذلك اليوم كان يصير كان  
 في ظهوره كذبه ورويان  
 ذلك كماله عن شاهد على  
 ما شهد به تناولا بخلافه  
 اعترافه بكذبه ولا يشترط  
 الزور بالينة لاحتمال  
 انه زور ومنه استفادها  
 حرج الشاهد فتدفع  
 شهادته لانه حرج بهم  
 فوجب التوصل لاجله  
 (قلت) المصبة (غير  
 القولية) لا يشترط فيها  
 قول كبروا واما (يشترط)  
 في صحتها بشهنا كقولنا ايضا (اتلاع) منها لان كان يصيرها او امره على معلودتها (ونم) من حيث المصبة لا لحرف اعلامه  
 صلب لوطا عليه او لفرامتها او لثبوتها وزعم هذا لاجل ان الترتيب قد يتبدل وهو من حيث شرفه الاخلاص مردود بان فيه  
 تسلية للاحتياج اليه (وعزم ان لا يعود) اليها لما عاين ان تصور ومنه لا يحسب وجوبه بطور تام بشرط فيلزم على عدم العودة اتفاقا بشرط  
 ايضا ان لا يفرغ وان لا تطلع الشمس من مغربها قبل وان تطلع المبلدة فلا تصح في مسكن ان في مسكنه وان صرح اسلامه اه وفرق بينهما  
 بعد جدان وان قبله معنى قبل ان يفرغ من المسكن الصبيتم صرح عاينهما الاتلاع ولا اعتبار به فقال (ورد خلافا لذي) يعني ان رد حجة عنها

معنى (قوله قلت الخ) عبارة التي اوجب جعل كماله على عبور تبايعه لضاف اليه العلم الاشياء الام كقوله  
 تعالى بل الله اعلم بقلوبهم ديني أي فمن اه (قوله وهذا) أي فقد بالعلم فيه تصريح بالخبر (قوله  
 وسره) أي هذا كمن الجزع بالقول الثاني دون الاول (قوله وهذا) أي قوله قلت الخ (قوله وان  
 علمه مساو لعل بواو أصله الخ) في ظهوره اذ اواة نظر فليتامل سم ورشدي (قوله بل في جزو  
 اعلام الخ) أي عدم الاتصال بالقاضي عبارة التي قالها في رويته ان يشترط في هذا الاكاذب  
 حيا به بن يدى القاضي اه وهو كقول ابن شبه تطلع فيه من تلف بحضرة القاضي أو أقبله فذنه بينة  
 أو اعترافه وغير ظاهر فيما اذا لم ينص بالقاضي أصلا بل في جزو آية القاضي وإعلامه بالتلف فظهر ما  
 فيه من الإذعان واشاعت الغلظت اه (قوله لم لا بد ان يقول بحضرة من ذكره الخ) ظاهر وجوب  
 الآلة علمه وان كثر وافي الغاية (قوله لان هذا الخ) هذا واضح في الخبر بدون علمه وقد ورد في  
 يدى الموضح فيما ينص على نظر العلم القائل بان العرفي العلم بالاعتقالات يعلمها الا ان (قوله ونزع أي  
 البتة) (قوله بشرط) أي قوله ونزع في المعنى (قوله وكذا) كذبت فيما نقلت لا أعود اليه (قوله  
 عدم اشراط وانا لادم علمه) (قوله وكان شهد الخ) عطف على كمال القاضي (قوله كان الخ) خبر ان (قوله ورد  
 بان ذلك كماله الخ) قد يتوقفه بالنسبة لآخره او لا يظهر فرق بين قوله شهد بقرته شهد بقرته وقوله كذبت  
 فيما قلت فهو رد بان ذلك كله لا ينبغي عن قوله ولا أعود اليه (قوله كان ظاهر) (قوله ولا يشترط الزور الخ)  
 استغناء في (قوله حرج) بالثبوت (قوله والمصبة غير القول الخ) أي كالمسوق في الشرب بمعنى  
 (قوله لا يشترط) أي قوله وزعم في المعنى والى قوله بان لا يظهر هناك انتهاء الآلة وشمل العمل الى الخ  
 أفس وما أشبهه (قوله كماله) أي قبل فيقول القاضي (قوله كقولنا ايضا) أي خلافا لما قد وجهه  
 المتروشي (قوله كقولنا) ليرجع الى المنحول انما يكون خلافا لغيره وقوله ايضا كذا كلف  
 (قوله او امره على معلودتها) يعني قول المنشد عزم ان لا يعود ولعل لهذا أسقطه المعنى (قوله لوطا طلع  
 عليه) أي على كماله فيلزم (قوله او لفرامتها الخ) الأولى أسقط الام (قوله او عودها) أي كالتفاحة  
 (قوله ان هذا) أي قد لا يجزئ (قوله بان فيه) أي في تطلعه (قوله تسلية لا احتياج اليه) أي  
 حيث قل شرطه الاخلاص والاخلاص مرادف للمصبة كذا كوروشدي (قوله بشرط) أي قوله  
 قيل في المعنى (قوله ان لا يفرغ) أي ان لا يصل الى آخره فرغتها يتولد لان من وصل الى تلك الحالة آيس  
 من الحيلة فتدفعها لعلها باقية عودا لعلها ما نزل عش (قوله قبل وان تطلع الخ) الى الما من عبادة  
 الهام يتوهم من سكانه كسره كماله من كان في فعل مصبة اه قال الرشدي وقوله ومنع من  
 سكان أي بان تأت منها شرط التي منها التمس كماله الخ اه (قوله يعني) أي قوله لان لا يقتضي المعنى  
 الا قوله لغير الصبي الخ فانما الخ (قوله يعني انظر و الخ) عبارة التي والاسي وغير المنصف بالخروج  
 من ظلمة آدمي بل لارد لكن أولى ليشمل الزور والاصناف اقباض البطل عند التفتيش يشمل المال  
 والعرض والقصاص فلا يحد القصاص وحده القنف من التمكن فان لم يصلم المسوق للقصاص بموجب  
 والنسبة اه (قوله وان علمه مساو لعل بواو أصله الخ) في ظهوره اذ اواة نظر فليتامل

في صحتها بشهنا كقولنا ايضا (اتلاع) منها لان كان يصيرها او امره على معلودتها (ونم) من حيث المصبة لا لحرف اعلامه  
 صلب لوطا عليه او لفرامتها او لثبوتها وزعم هذا لاجل ان الترتيب قد يتبدل وهو من حيث شرفه الاخلاص مردود بان فيه  
 تسلية للاحتياج اليه (وعزم ان لا يعود) اليها لما عاين ان تصور ومنه لا يحسب وجوبه بطور تام بشرط فيلزم على عدم العودة اتفاقا بشرط  
 ايضا ان لا يفرغ وان لا تطلع الشمس من مغربها قبل وان تطلع المبلدة فلا تصح في مسكن ان في مسكنه وان صرح اسلامه اه وفرق بينهما  
 بعد جدان وان قبله معنى قبل ان يفرغ من المسكن الصبيتم صرح عاينهما الاتلاع ولا اعتبار به فقال (ورد خلافا لذي) يعني ان رد حجة عنها

بالحج وهو عليه السلام كان شاعرا وهو قد حقد (ان تلقته) وهو ما اخذت له أم كان فيه ذلك حق من كلفه تعالى كرامة  
وكذا شعره وكان رويته أو (أولها) الشعر الصحيح من كانت لا يخيم عند مسئلة (٢٤٣) في عرض أو مال طيسه اليوم قبل أن

الابن يكون ديارا ولا درهم كان  
كانه على يؤخذ من بعد  
مقلته ولا أخمن بيتات  
صاحبه فعمل عليه مثل  
العمل الصوم وبه صرح  
حديث مسلم في استئذنه  
فقدومهم تحية البيات  
يظهر من القواعد أنه  
لأعقاب الأعلى إلى أبيه  
مصب تاملن عليه دين لم  
بعضه وليس له من العمل  
مات في هذا أخمن بيتات  
الحاشي وحل على عالم  
يعاقبه وعليه عقابته  
تعمله في تخفيفه على  
الحاشي لا غير وهذا من مع  
يظهر ان قوله تعالى ولا تزو  
وازوزر أخرى أي لا  
تعمل نفس أثمانها نفس  
أخرى محمول على أنها لا  
تحملة لتعاقبه ثم هذا  
الحديث حديث نفس  
المؤمن مهوون به ينبغي  
يفضي عنه طاهر كلام الأئمة  
حيث اختلفوا في تأويل  
ذلك وتقصصوا أقوالها  
على طاهره أن حل البيات  
لا يستثنى منتهى بخلاف  
الحبس فان أطلق زمنة  
الكسب كما كان تفسر  
عليه المال ووارثه له  
لقاض تفتان تفسر صرفه  
فيما ضمن الصالح عند  
انقطاع تبعه بنية الترم  
اذا وجد فلان أسير عزم  
على الإله اذا أسير فلان

اعلامه فيقول أنا الذي قلت بالزمني القصص فاقصص ان شئت وان شئت خاف وكذا حد  
التقف وضية الحلافة والظلال متوقفتا في بقى القصص على تسليم نفسه ولكن الذي قلته في زيادة  
الروضة عن الأيام وأمران القاتل اذ لم يعتت فو شق حق القصة قبل ان يعلم نفسه القصاص وكان  
تأثر ذلك مصداقاً في عيب التوب يشهدا لا يقدح في الأولى اه (قوله) ما يوجب جحد الخ) عبرة ما ينبغي  
وكن ينبغي ان يقول حيث أمكن لتلاويهم انما تصح عند تفسر الد اه (قوله) الماتان (تفتت) أي  
الظلمة بمعنى المصيبة وجميع وجوه التفسير لتوب ينبغي موجهها لكن عبارة الشارح ظاهر في الأولى  
ويشدي (قوله) الضم الصحيح من كانت لا يخيم عند مسئلة الخ) قد يقال التعمير بالقلمة للعلم في العاصي بها  
فلا يشمل من لم يصح بالدين الذي عجز عن فلا يحمل من ساق الماتان فصيما ذكره الشارح من تعميم  
العمل تفر اه سم (قوله) فان كانه على الخ) أي غير الاعيان (قوله) من القواعد) أي قواعد الشرع  
(قوله) وهذا الخ) أي قوله في تعمله لسيا الخ) (قوله) محمول على انما لا تعمله الخ) في إطلاق الحمل  
لأن كور مع انما تفره وأولا لا يفتد في العاقبة الأعلى من لم يصح بسبب شق بل تفتت تفره مان مع انما قد  
تعمل لتعاقب فصالح لتقصص الآفة فليست أم اه سم (قوله) في تأويل ذلك الخ) أي حديث الرحمن  
وتوبه وأبو هذا أي حديث التعميل (قوله) فان أطلق الخ) متفرع على المتن (قوله) كسر) أي في باب  
التفليس (قوله) فان تفسر الخ) متفرع على المتن عبرة ما ينبغي والروض مع شرحه في ذلك كانت المستفاد ورد  
المصوبان في ربه ان تلقى لمسقة أو سفل منه أو من وادئمو يعلمان لم يعلم فلان ورد - ومسحق أو  
انقطع خبره سلها إلى قاض أمين فان تفسر تصدق ما وروى الترم أو يتركه كعادته اه (قوله) صرفه فيما  
شاه الخ) عبارة في الرض تصدقها اه وقال شارحه الاسنوي ولا تعين التصديق بحال الفتره بل هو  
مخير بين الصالح كلها قال الاخرى وقد يقال اذ لم يكن القاضى الامس من صرف ذلك في الصالح اذ لم يكن  
مأذونه في التصرف فكيف يكون ذلك لغيره من الاحاد اه باقي الشارح كالنبا يستألفا في ما قاله  
الاسنوي هو الظاهر للفرق بين النائب والقاضى فان تصرف الاول بنية الترم دون الثاني (قوله) فان أسير  
غرم على الاداء الخ) هذا ظاهر في المال وملكه غير من سائر الحقوق كالصلاوات الصوم التي فان بغير عذر  
فطريقه ان يعزم على انهم قد رعى انهم ومنه فله اه عش وقوله بغير عذر فو تفسر لاجمع فان  
قباض على حقوق الآدمي غير طاهر (قوله) فاذ لمات الخ) التي قوله ويرجى الخ) عبرة ما ينبغي والروض مع  
شرحه فان مات عسرا لم يوجب الاخر من عصى بالاستدانة كان استدانة على مصيبة كان استدانة لحلة  
في اميرها فهو جائز ان ربح الوفا من جهة طهره أو سبب طاهر فالظاهر أنه لا مطلب في تفتت اه (قوله)  
ويرجى الخ) عطف على قوله انما يتطهر و يفرض من مقتضى ما يمكن استحلال وارث الميت من  
وبلغت فلا يكفي الاستغفاره لان العصى اذا يتطهر و يفرض من مقتضى ما يمكن استحلال وارث الميت من  
المقتب بعبوديته اه عش (قوله) استغفاره) أي طلبه المغفرة كان يقول اللهم اغفر فلان عش (قوله)  
وان لم يلقها الخ) ويظهر انها اذا بلغت بعد ذلك فلا بد من استغفاره ان أمكن لان الله موجود نحو الاياه

(قوله) ظهر الضاري من كانت لا يخيم عند مسئلة الخ) قد يقال التعمير بالقلمة للعلم في العاصي بها فلا يشمل  
من لم يصح بالدين الذي عجز عن فلا يحمل من ساق الماتان فصيما ذكره الشارح من تعميم الخولي تفر  
(قوله) محمول على انما لا تعمله الخ) في إطلاق الحمل لأن كور مع انما تفره وأولا لا يفتد في العاقبة الأعلى  
مالم يصح بسبب شق فليست أم اه (قوله) أيضا محمول الخ) بل تفتت تفره مان مع انما قد تفتت لتعاقب فصالح  
لتقصص الآفة فليست أم اه

مات فيه انقطاع عنه الطلاق الا حوالم لم يصح بالتمسور ويرجى من فضل الله تعالى فهو من السابق واذا ماتت القسمة المقتب بشارع استغفاره  
فان تفرجه أو تفسر لنفسه الطلاق استغفاره ولا أو لم يعلل وارثه ولا عجل المقتب بشارع تعجيل من كفى الا ذكر وان لم يلقه

له معنى **(قوله كفى التمدد والاستغفارة)** عبارة غير مكررة وشرحو يستغفر لمن التفتن لم يعلم صاحبها له وظاهره انه يكفي الاستغفارة وحده له سم وقيل مقرر لظن كلام الرضا الذي كوز فيرد القائل منقطع بطور صريح من غير حجة ثلاثة اولا لو كان لابد من كفى التوبتين كل صفة قبولية كانت او قطعية لا يثبت على التوبتين **(قوله وكذا يكفي التمدد الخ)** عبارة التوبتين والحمد هو ان يتعزى والشفعة ذلك الشخص وشرح محض كافيته كقوله عن العبدى خيا في غير ما مر فيها قال في بلاد الرضا وسمعت من بل الصواب انه لا يصح التمدد المحمود ولو قيل بتركه لم يعد اه وعبارة سم لم يرد في الرضا على قوله ويستغفر أى الله تعالى من الحمد اه قال في شرحه وعبارة الامل والحمد كالتي توهى أقيد انتهى وكان وجلا لا يثبت على التمدد ايضا انه اذا علم المحمود لا يمتنع استغفاره اه **(قوله ويسن الرضا الخ)** عبارة التوبتين وشرح التوبتين وانما يتعلق بالمصيبة حتى تعالى كذا توبتين المكررة فان لم يظهر عليه أحد فله ان يظهر بقوله ليس وقى منه وان يستغفر نفسه هو الافضل وان ظهر فقد تعلق الشرف في أي الحاكم يقر به ليس وقى منه اه **(قوله لان لا يثبت الخ)** عطف على قوله لا يظهر الخ **(قوله فان هذا)** أى القصد المذكور هو الخ **(قوله ولا يخالف السنة)** **(قوله ولا يخالف هذا)** أى من الرجوع عن الاقرار **(قوله لان المراد بالظهور وهذا الخ)** قال في شرح الرضا قالين الرضا والمراد به الظهور والشهادة قالوا الحق به ان الصاغة اذا اشتهر بين الناس انتهى اه سم أقول ومرا تخلص التوبتين وشرح التوبتين ما ضدها كفى في من الاتيان بالامام الظاهر وصدا واحد **(قوله ذلك)** أى بان آية الام الخ **(قوله لا شاهد لآل)** أى أحد الآدمي **(قوله وجه)** أى من الشر **(قوله وليس الخ)** عبارة التوبتين من زعمه حتى أمره عليه الشر على نفسه فان ظهر آية الامام له حمله عليه لا يكون ما ينفرد به بل لا يصح بل لا يصح من التوبتين يظهر مسقط لحق الآدمي وأما حق الله فتوقف على التوبة بكلمة بغيره وأما كفا الجراح اه وعبارة التوبتين ان كلامهم يقتضى انه لا يكفي في انتفاء المصيبة استغفاره الخ بل لا يصح من التوبتين بتوقف الكلام على ذلك في أول كفا الجراح فليراجع اه عبارة هناك وانما اقصى الوارد أفعى على مال أو حيا فظاهر الشر يقتضى سقوط المصلحة في الفار الآخرة كآفة به الصنف وذكرته في شرح مسلم لكن ظاهر تفسير الشر والرخصة يدل على قضاء العقوبة فقام حاقا لا يتعلق بالقتل الحرم وداعا العقوبة الآخرة مؤنصفا في الدنيا وجمع بين الكلامين بان كلام القضاوى وشرح مسلم مفر وض من تائب أمم عليه الخ اه **(قوله وبه صرح البيهقي وحمل الاحاديث الخ)** دفع الخ البرى في الكلام على قوله صلى الله عليه وسلم لم ومن أصاب من ذلك شيئا فعوقبه في الدنيا فهو كفوف ما تصدقوا من الحديث ان ائمة الهدى كفوف الذنب ولو لم يشاهدوا قتل لآل بيتي بذلك جزم بعض التابعين وهو قول المصنف

**(قوله كفى التمدد والاستغفارة)** عبارة غير مكررة وشرحو يستغفر لمن التفتن لم يعلم صاحبها له وظاهره انه يكفي الاستغفارة وحده له سم وقيل مقرر لظن كلام الرضا الذي كوز فيرد القائل منقطع بطور صريح من غير حجة ثلاثة اولا لو كان لابد من كفى التوبتين كل صفة قبولية كانت او قطعية لا يثبت على التوبتين **(قوله وكذا يكفي التمدد الخ)** عبارة التوبتين والحمد هو ان يتعزى والشفعة ذلك الشخص وشرح محض كافيته كقوله عن العبدى خيا في غير ما مر فيها قال في بلاد الرضا وسمعت من بل الصواب انه لا يصح التمدد المحمود ولو قيل بتركه لم يعد اه وعبارة سم لم يرد في الرضا على قوله ويستغفر أى الله تعالى من الحمد اه قال في شرحه وعبارة الامل والحمد كالتي توهى أقيد انتهى وكان وجلا لا يثبت على التمدد ايضا انه اذا علم المحمود لا يمتنع استغفاره اه **(قوله ويسن الرضا الخ)** عبارة التوبتين وشرح التوبتين وانما يتعلق بالمصيبة حتى تعالى كذا توبتين المكررة فان لم يظهر عليه أحد فله ان يظهر بقوله ليس وقى منه وان يستغفر نفسه هو الافضل وان ظهر فقد تعلق الشرف في أي الحاكم يقر به ليس وقى منه اه **(قوله لان لا يثبت الخ)** عطف على قوله لا يظهر الخ **(قوله فان هذا)** أى القصد المذكور هو الخ **(قوله ولا يخالف السنة)** **(قوله ولا يخالف هذا)** أى من الرجوع عن الاقرار **(قوله لان المراد بالظهور وهذا الخ)** قال في شرح الرضا قالين الرضا والمراد به الظهور والشهادة قالوا الحق به ان الصاغة اذا اشتهر بين الناس انتهى اه سم أقول ومرا تخلص التوبتين وشرح التوبتين ما ضدها كفى في من الاتيان بالامام الظاهر وصدا واحد **(قوله ذلك)** أى بان آية الام الخ **(قوله لا شاهد لآل)** أى أحد الآدمي **(قوله وجه)** أى من الشر **(قوله وليس الخ)** عبارة التوبتين من زعمه حتى أمره عليه الشر على نفسه فان ظهر آية الامام له حمله عليه لا يكون ما ينفرد به بل لا يصح بل لا يصح من التوبتين يظهر مسقط لحق الآدمي وأما حق الله فتوقف على التوبة بكلمة بغيره وأما كفا الجراح اه وعبارة التوبتين ان كلامهم يقتضى انه لا يكفي في انتفاء المصيبة استغفاره الخ بل لا يصح من التوبتين بتوقف الكلام على ذلك في أول كفا الجراح فليراجع اه عبارة هناك وانما اقصى الوارد أفعى على مال أو حيا فظاهر الشر يقتضى سقوط المصلحة في الفار الآخرة كآفة به الصنف وذكرته في شرح مسلم لكن ظاهر تفسير الشر والرخصة يدل على قضاء العقوبة فقام حاقا لا يتعلق بالقتل الحرم وداعا العقوبة الآخرة مؤنصفا في الدنيا وجمع بين الكلامين بان كلام القضاوى وشرح مسلم مفر وض من تائب أمم عليه الخ اه **(قوله وبه صرح البيهقي وحمل الاحاديث الخ)** دفع الخ البرى في الكلام على قوله صلى الله عليه وسلم لم ومن أصاب من ذلك شيئا فعوقبه في الدنيا فهو كفوف ما تصدقوا من الحديث ان ائمة الهدى كفوف الذنب ولو لم يشاهدوا قتل لآل بيتي بذلك جزم بعض التابعين وهو قول المصنف

كفى التمدد والاستغفارة وكذا يكفي التمدد والاستغفارة عن المحمودين الرضا كفى من لو تكتب مصيبة الله المستغفر في ضمان لا يظهره الصدا ويبرأ أن لا يثبت على التمسك أو بجاهرة فان هذا حرام قطعا وكذا يسن ان آثر بشئ من ذلك الرجوع عن اه واره ولا يخالف هذا قولهم بسن لمن ظهر له أحد أى ثمان بانى الامام ليعلم عليه لقولنا الشر لان المراد بالظهور وهاتان يطالع على زعمه لا يثبت الزنا بشهادة اثنين اه ذلك ما شهد الآدمي أو القولة أو تعزى به فيجب الاقرار به ليس وقى منه وبن شاهد الاول الشر ما مر المصلحة في الاظهار وعنه ان لم يتعلق بالترك ايجاب حد على الغير والاكتفاء تشهد بالزنا لزم الرابع الادعاء بقره وليس انه قاله نحو القود من لا الله مستعمل لا يصح من التوبة وبه صرح البيهقي وحمل الاحاديث في أن الحدود كفوف على ما اختلف وجري المصنف على خلافه وجمع الرضا

ووافقهم ابن خزم ومن القسرين البصري وطائفة من أتباعه وعلى الأول فخل ذلك في حكم الآخرة دون الدنيا حتى يحتاج في قبول شهادته إلى التوبة كما فيمن جعل لا قبيل شهادة دون كفر تذوقه بالجم لا بالتوبة سم (قوله بعمل الشافعي) أي الذي جرى عليه المصنفين من الحدود كفارتهم ولو لم يتب الحدود وقوله والأول أي من أنه لا يجمع الحدين التوبة (قوله ولا ذوق) يضم الجمع الخ انظر هل يتأتى هذا الجمع في نحو الزنا سم أقول لما مر من الكفاية من عجز العموم (قوله فاذنقت الخ) ظاهره على أن يعلم نفسه طوعه على (قوله وعرض على عدم التوبة) ينبغي على الإقدام على الفعل التمس عند عزمه وقصا فليراجع (قوله وضع) إلى القائدين في النهاية والمغني (قوله وضع) فمن ذنب الخ عبادة الرض مع شرحه وبحسب التوبة من المستوفى صغير على الفور بالافتقار وضع من ذنبه دون ذنبه وإن تكررت وتكر منه والحوالي ذنبا ولا يتجلب به بل هو مطالب بالذنب الثاني دون الأول ولا يصح عليه تعدد التوبة كلما ذكر الذنب وسقط الذنب بالتوبة يشترط لا ينقطع عنه وسقط عليه الإسلام مع التوبة ينقطع عنه وتائب بالإجماع قال في الرض وليس إسلام الكافر يقرن كفره وانما يتنفع بمحلي كفره ولا يتصور إيمانه لا نعم فيصير مقارنة الإيعان لقدم على الكفر اه زائد في رواية الكفر قطوعه علم إلا أن الاعيان لا يجمع الكفر والمصنف يجمع التوبة اه (قوله ومن ملأ الخ) عبادة المغني والروض مع شرحه ومن ملأ له دون أو ملأه ولم فصل إلى الورق وتطلبه في الآخرة لا آخر وأوزر كقيل وإن دفعها إلى الوارث أو أوارأ الوارث كقوله القاضي خرج من مظنة تغيير المثل بخلاف مظنة المثل اه (قوله انهم اغتصابون الخ) بل الذي نصوا عليه من كلاً من صلبتهما تعد بهما في الغنيمتين صوري غلام صبيح الحق فخلا توبة

(فصل في بيان قدر الصلبي بالشهد) (قوله انفس الخ) مستفاد الخ أو انصب (قوله) ومستند (الشهاد الخ) عطف على قوله الخ (قوله وما يتبع ذلك) أي كقوله يؤذ كرف لمنه على ولا يجوز زناه على فعل وكقوله ولو قامت بينة إلى زناه الشهادة بالتساع (قوله لما أول الصوم) كان يردقه ثم ولا يمين نحو قوله ثبت عدى أو حكمت بشهادته لكن ليس المراد هنا حقيقة الحكم لأنه انما يكون على معين مقصود انتهى لكن قلنا بما مر ذلك ليس في غيره هذا الكتاب خلاف ذلك فراجع سم عبارة النهاية استنبه منقطع لما مر أول الصوم كذا قيل من أنه لا يتصور الحكم قبل التوبة فحقاً للحكم يستدعي محكوما عليه معناه ورد بما قدمت أول الصوم عن الجمهور من أن الحاكم لو حكم بحد أو حب الصوم بلا خلاف ولا ينقض حكمه ما جاء وقد أشار إلى حقيقة الحكمية الشلوخ هنا بقوله في حكمه اه وعلمه ما يكون الاستنبه متحلاً عيش أقول وقد كذا أشار إليه المغني بقوله في حكمه معناه (قوله وقوله) كحليل كذا النظر في اليوم الأول ودخول شهر الصلاة التراجع عيش (قوله دون شهر قد صومه) زكاة الحج الإسلام وخلافه الرض في كلب الصيام والنهاية والمغني عبارة عيش وقوله وشهر قد صومه في سنة خصال يادي وشهر رمضان الحجة النبيلة وتوف وشوال بالنسب للأحرار بالجم والشهر للنذور صوماً شاهدية ذرية هلاله د البلوى قبل ياب من الدين التراجع من التعريف الكلام على قوله على أنه عليه وسلم من أصابع ذلك ما ضره في الحديث فهو كفارة ما صوم يستعان الحديث أن اقتطاع كفارة الذنب ولو لم يتب الحدود وقبل لا يمين التوبة في ذلك جزم بعض التابعين وهو قول المعتزلة ووافقهم ابن خزم ومن القسرين البصري وطائفة من أتباعه اه وعلى الأول فخل ذلك في حكم الآخرة دون الدنيا حتى يحتاج في قبول شهادته إلى التوبة كما فيمن جعل لا قبيل شهادة دون كفر تذوقه بالجم لا بالتوبة سم (قوله وعرض على عدم التوبة) ينبغي على الإقدام على الفعل التمس عند عزمه وقصا فليراجع (قوله وضع) إلى القائدين في النهاية والمغني (قوله وضع) فمن ذنب الخ عبادة الرض مع شرحه وبحسب التوبة من المستوفى صغير على الفور بالافتقار وضع من ذنبه دون ذنبه وإن تكررت وتكر منه والحوالي ذنبا ولا يتجلب به بل هو مطالب بالذنب الثاني دون الأول ولا يصح عليه تعدد التوبة كلما ذكر الذنب وسقط الذنب بالتوبة يشترط لا ينقطع عنه وسقط عليه الإسلام مع التوبة ينقطع عنه وتائب بالإجماع قال في الرض وليس إسلام الكافر يقرن كفره وانما يتنفع بمحلي كفره ولا يتصور إيمانه لا نعم فيصير مقارنة الإيعان لقدم على الكفر اه زائد في رواية الكفر قطوعه علم إلا أن الاعيان لا يجمع الكفر والمصنف يجمع التوبة اه (قوله ومن ملأ الخ) عبادة المغني والروض مع شرحه ومن ملأ له دون أو ملأه ولم فصل إلى الورق وتطلبه في الآخرة لا آخر وأوزر كقيل وإن دفعها إلى الوارث أو أوارأ الوارث كقوله القاضي خرج من مظنة تغيير المثل بخلاف مظنة المثل اه (قوله انهم اغتصابون الخ) بل الذي نصوا عليه من كلاً من صلبتهما تعد بهما في الغنيمتين صوري غلام صبيح الحق فخلا توبة

وأعلمنا العصر

على صحيح ويضعها من باب الرواية أو نحوها (ويشترط أن لا) والرواية اثنين اليمين وتوطئة اليمين (أو يعتزل) بالنسبة لعدم التميز وإيقرة تعالى ثم ياتوا بأربعة شهداء ولا أجمع القواش وإن كان القتل أغلظ من فعل الاصح فقلقت الشهادة فيمترأ من الله تعالى على عبادة ويشترط تعبيرهم به كرايتنا أدخل كذا مختارا حشفت أو شرد هل ينقلونها في فرج هذا أو فلا تغرب كرسها بالزنا أو نحوها الذي يفرضه ترجمه أنه لا يشترط ذكر زمان ويمكن الاند ذكره أحدهم فصب - وال الباقيين لأخذ حال وقوع تناقض بسقط الشهادة ولا يشترط كالمرد في المسكلة لكنه يس ولا يضرقوله تعدينا النظر لأجل الشهادة أما بالنسبة لسقوط حساته وجعلته ووقع طلاق على قوله فيثبت حرمانه لا يشترطها مما يأتي وقد بشكل على ما سافر في باب هذا القذف أن شهادة دون أو يعتزل أن تصدقهم وجب عدم فكيف يمتزج هذا وقد يجب بغيره وإن يقولوا تشهد وتكلم بعد سقوط أو وفو جذا كن قوله ما يقتضيان أو يتنى ضمه لحدود النسق

خلافا للشرح مني شرح التمهيد اه وعبارة شغل على التزمية وهو هل لا رمضان فتصادون غير من الشهر ومنه شيخ الإسلام في التمهيد ولكنهم يفترون والراجح من هل لا رمضان هل لا غير بالنسبة للعبادة الطلوع بغيره فقبل شهادة كل واحد من هؤلاء الأربعة صوم ستة أيام من شوال وهو هل لا في الحجة الوقوف والصوم في عشر ما عدا يوم العيد وهو هل لا وجب الصوم فيه هل لا شعبان هل لا في حق الوتر صوم رجب مثلا فتشهدوا بعد صلاة رجب الصوم على الراجح ومن وجب من حكمها ابن الزقني فمن البحرين ورجح ابن المقرئ في كلب الصوم والجواب اه (قوله) وأورد طبعه والراجح عبارة النهاية وأورد على المحصر أشياء كذا في حديثه عدل له أسلم قبل موته لم يحكم بها بالنسبة للأرض والحرمات وتكتفي بالنسبة للملأ وتوطئها وكالورث ثبت واحد وكان قبل العون التفتت باستماع بعضهم التميز فيعزوه بقوله ومن الاكتفاء في القسم الواحد وفي الخرص واحد يمكن أن يجيب عن المحصر بأن مرادها الحكم الحقيقي المتوقف على سبق دعوى محض فلا وارد له وزاد في طلبها الصمت ما لم يترد صوم رجب مثلا فتشهد واحد وزيته فهل يجب الصوم حكم ابن الرضا فيصوم جهن من الحر ورجح المقرئ في كلب الصلح الراجح ومنها يرون خلاف ذلك في العدل والراجح أن يفرض جهن بالنسبة إلى الوقوف بعرفة والطواف ونحوه قال الأذري والقياس القبول وإن كان الأشهر خلافه منها يثبت شوا الشهادة العدل الواحد بطريق التبعة فيقال ثبت رمضان يشهد لدهون لم ير الهلال بعد الثلاثين فاضطر في الأصح ومنها المسح القسم كالم القاضي وأما القسم بقل فيقال واحد ومن باب الشهادة كذا كره الرافعي قبل القضاء على القالب اه (قوله) والرواية التي يفرضه القاضي والرافعي في النهاية الآية قوله ووقع طلاق عاق وتلو قوله وقد يشك في كونها الخ (قوله) المتنازع هل لا أي حشفت وأما قوله في شرا أي حرز ثم آخره آخر لم يثبت كلفه شفتان ابن المقرئ اه يعبري أقول وقد يفيد قول الشارح الآية كالتأنيب وشرح الروض أن لا ذكره أحدهم الخ (قوله) بالنسبة لهذا الخ ياتي بحززه سم (قوله) ولا الخ) ولأنه لا يقوم إلا من اثنين فصلا كالتشهاد على فعلين بمعنى (قوله) كرسها أي الفلانة (قوله) بالزنا متعلق بإدخل (قوله) أو نحو) أي نحو هذا القضا مما يؤدى معناه كن يقول على وجهه أو يجرع أو يغير جاز اه خسر وقال بعضهم المراد بخبره أن يقول أدخل حشفت في فرج حبة أو مائة ودع عناه اه يعبري (قوله) ولا يشترط كالمرد وفي المسكلة) أي أن يقول كالتشاهد منك رأيت أنه أدخل ذكره أو نحو في فرجها كالمرد في المسكلة أسمى (قوله) لأجل الشهادة) كذا في أصله رجاء الله تعالى وعبارة النهاية لأجل الشهادة لأن ذلك صغيرة لا يطلبها اه مدعروا وعبارة القاضي وأما قبل شهادتهم بل أن أذا قالوا أحطنا بالقائمة فرأينا أو قعدنا نظر لأجل الشهادة فان قالوا تمتد تغير الشهادة فتقوا بذلك وقد شهدتهم جزأ كما قاله الشارح وإن أطلقوا لم أر من تعرض له ويبقى أن يستمر وإن تبسر ولا فلا يعمل بشهادتهم كما يؤخذ من المحصر المتقدم في قبول شهادتهم وحمل ما له المأوردى أن تكرر ذلك منهم ولم تقب طاعتهم على مجلسهم والاقبل شهادتهم لأن ذلك صغيرة اه ومنه بأقرب الشرح ويجوز تعدد نظر فرج زان وأما لأجل الشهادة فالأولى ما في النهاية والتي لأن التوهم المنج إلى فيه فعدم النظر لغير الشهادة لاها (قوله) أما ما يستلزم محرق قوله بالنسبة لهذا الخ (قوله) وقد يجيب الخ) أو يقال إنما يجب بعد شهادة ما دون أربعة إذا لم يكن قولهم جوا بالقاضي حيث طلب الشهادة منهم وعن تصور ما هنا بذلك عن (قوله) أنه قد يكون قصد هذا الخ الأولى لا ضرورة أن يكون قصدهما بل أن قصدهما (قوله) وكذا مقتدان أي قوله كلفه سائق السرقة التي لا يصدقها ولا يصدقها ولا يصدقها ولا يصدقها ولا يصدقها وقوله وسرة وقوله ومنع لرب إلى الممنون وقوله وودعت قوله وهذا يعتدل ولا وقوله أو بعد موطنه بالمثل (قوله) وكذا) أي مثل مقطوع ووقع عدا كرسها القاضي وخرج عدا كرسها القاضي بالندوة في الروض في باب الصوم قبول الواحد في الشهر المذكور (قوله) بالنسبة لهذا الخ) ياتي بحززه

لأنهم لم يأتوا في تقديمه كونه ضمه لحدود النسق وهو وجب حد القذف كما مر ثم قاله تعالى ولا يفترون كذا مقتدان للبال

لذلك أو شهوده جسيمة ومقتضى أن لا تقبله ومقتضى فلا يحتاج إلى أن يرفع الأول منه الأول يشترط فيه  
 به التمسب أو شهوده  
 حصة يشترط جليل أو  
 المال يشترط ما ورجل  
 وأما أن يشهدوا بين  
 ولا يحتاج فملا سرفقنا  
 من أدلته أدخل حقيقته  
 إلى آخره (و) بشرط  
 (للاقرار به اثنتان) كثيرة  
 (في قولنا أربعة) لانه  
 يقرب عليه الحدوث  
 الأول بان حده لا يضمن  
 (ولما) عين أو دين أو  
 منقصة (د) لكل ما تصد به  
 المال من (عقد) أو نسخ  
 (مال) ما عدا الشركة  
 والقراض والكفالة (كبيع  
 وأقاله وحواله) عطفان  
 على عام إذا لم تنص  
 (ومضمن) ووقف وملك  
 ووهن وشفعة وسابقة  
 وعوض خلق لعل ما لا زوج  
 أو أوزانه (وحق مالي) تكميل  
 وأجل) وجنابه فوجب  
 مالا (رجلان أو رجل  
 وأما أن) لعموم  
 الأشخاص المستلزم لعموم  
 الأحوال الامتناع بدليل  
 في قوله تعالى فان لم يكن  
 رجلين فرجل وأما أن  
 مع عموم البلوى بلديات  
 ونحوها فوسع في سرفق  
 انبئوا القصة مراد من  
 الآية أجمع دون الترتيب  
 التي هو ظاهر ما وافقت  
 كرامة أما الشر كقراض  
 والكفالة فلا يفيهم  
 رجلين ما لم يرد في الأولين  
 اثبتت حجة من الراجح

لذلك أو شهوده جسيمة ومقتضى أن لا تقبله ومقتضى فلا يحتاج إلى أن يرفع الأول منه الأول يشترط فيه  
 به التمسب أو شهوده  
 حصة يشترط جليل أو  
 المال يشترط ما ورجل  
 وأما أن يشهدوا بين  
 ولا يحتاج فملا سرفقنا  
 من أدلته أدخل حقيقته  
 إلى آخره (و) بشرط  
 (للاقرار به اثنتان) كثيرة  
 (في قولنا أربعة) لانه  
 يقرب عليه الحدوث  
 الأول بان حده لا يضمن  
 (ولما) عين أو دين أو  
 منقصة (د) لكل ما تصد به  
 المال من (عقد) أو نسخ  
 (مال) ما عدا الشركة  
 والقراض والكفالة (كبيع  
 وأقاله وحواله) عطفان  
 على عام إذا لم تنص  
 (ومضمن) ووقف وملك  
 ووهن وشفعة وسابقة  
 وعوض خلق لعل ما لا زوج  
 أو أوزانه (وحق مالي) تكميل  
 وأجل) وجنابه فوجب  
 مالا (رجلان أو رجل  
 وأما أن) لعموم  
 الأشخاص المستلزم لعموم  
 الأحوال الامتناع بدليل  
 في قوله تعالى فان لم يكن  
 رجلين فرجل وأما أن  
 مع عموم البلوى بلديات  
 ونحوها فوسع في سرفق  
 انبئوا القصة مراد من  
 الآية أجمع دون الترتيب  
 التي هو ظاهر ما وافقت  
 كرامة أما الشر كقراض  
 والكفالة فلا يفيهم  
 رجلين ما لم يرد في الأولين  
 اثبتت حجة من الراجح  
 في الأول والعقود الملتزمه هو ذلك الاترا به أي علة كرفي الثاني يشترط كل منهما رجلين ورجل  
 وأما أن به وعبرة شرع التمسب في أشد ما يظهر بالاعتبار أو تقرر نورا به فسلم بذلك أن قول  
 الشلوخ كالتناهية والمغنى كغيره ثابتان كفاية لرجلين وعدم اشتراط أو بعد (قوله بان حده لا يضمن) أي  
 لئلا يضمن استقاطبه الرجوع عن الاترا عر (قوله أو نسخ) كنه أن لا يتقدم الرجوع إلى الإقالة  
 إليه بناه على الأصح أنها فسخ سم علة الفسخ واتصال المصنف على العقد المالى قد وهم أن الفسخ ليست  
 كذلك وليس مراد ما وجد في الإقالة من أنه العقد تليها على إلى جالس فيها ثم يبيع والأصح أنها فسخ  
 وعطف الحوالة على البيع لأجل ما يضمن مبيع دين فلو زاد وفسخه كقوله في كلامه كان أولى وهو عبارة  
 الرض مع شرحه فسخ العقود المالى يختلف فسخ النكاح لا يشترط الإبرجلين (قوله المتن ومضمّن)  
 والإبراء والقراض والنسب والوصية بماله للمهر في النكاح والرد بالمعسر ورضع شرحه (قوله وعوض  
 خلق الخ) عبارة لرضع مع شرحه والعوض أصلا وتوقى الطلاق في الفسخ وفي النكاح (قوله لعل ما لا  
 الزوج الخ) أي يختلف ما إذا اعتماز وجهه القسم الثاني كليات من الزايد والمغنى والرضع قول  
 المتن تكميل أي مجلس أو شرط مغنى (قوله المتن أو أجل) وقيل المال ولو أخرجه في المكاة وان ترتبطه  
 العتي لان العقود المالى والعتي يحصل بالمكاة وطاعته لوجه تسحق التفقوت قتل كافر لسبب لو زمان  
 الصديق كدوم عجز مكاتب عن العمود رجوع إلى السجن التدبير بدعى مؤثرته واثبت السيد أي أقامته  
 بينة بام الولد التي ادعاه على غيره فثبتت مكاةه وبالله الكفر في صورة تشهدات رجل والمرأتين ثبتت  
 عقوباته بقراره روض مع شرحه (قوله وجنابه فوجب مالا) وقتل الخطأ وقتل الصبي والمنون وقتل  
 حر عبد أو مسلم خسا والموال والسرفقة لا تقام فله روض مع شرحه (قوله المتن أو رجل وأما أن)  
 وسأى أنه ثبت أيضا شاهد عي أو غير (قوله لعموم الأشخاص الخ) عبارة المغنى لعموم قوله تعالى  
 واستشهدوا أي فمات لم يشهد من من جالك فان لم يكونوا رجلين فرجل وأما أن فكانت عموم  
 الأشخاص في مستلزم لعموم الأحوال المخرج من دليل ما شرط فمالا وهو لا يكتفى فيه برجل  
 وأما أن به (قوله في قوله تعالى فان لم يكن رجلين فرجل الخ) أي لانه نكر في سرفق الشرط وشي وبعبارة  
 ابن قاسم يحتمل أن وجهه لعموم وقوع النكر في سرفق الشرط لكن في حواشي التلويح فليس وأن شرط  
 افادة النكرة في حصر الشرط لعموم كونه في معنى التي كليات في بعض الهوامش السابقة (قوله لما  
 الشركة) أي عقد الشركة كلاكون للمعشر كايهم مع (قوله لعموم الأشخاص الخ) أي ان لم يجمع مع اثبتت  
 التصرف وأما انما واثبتت من الرجح فيثبت رجل وأما أن في التصرف المالى (خ) نيج الاسلام  
 (قوله ورفق الأول بان حده لا يضمن) كل وجهه جواز الرجوع (قوله أو نسخ) كنه أن لا يتقدم الرجوع إلى الإقالة  
 رجوع الإقالة إليه بناه على الأصح أنها فسخ (قوله لعموم الأشخاص) يحتمل أن وجهه لعموم وقوع  
 النكر في سياق الشرط لكن في حواشي التلويح فليس وأن شرط افادة النكر في حصر الشرط لعموم

(قوله أي مالمس بحال الخ) غير مشرح للتعلم والمضي أي مالمس كمن لم يحضر أو مالمس عليه المال له  
وهي قسم المصنف إليه كالمس على الشرح قسم المصنف لكن الأولان يزبدوا لغيره (قوله المتن  
عقوبة أي من موجب عقوبة) بفتح المشوهد به وجوب العقوبة كالشر بلا تشها كالحد فتأمل سم  
عبارة المتن مع المتن من موجب عقوبة بفتح تعاقب كلود وقطع الطريق والشر بيا من موجب عقوبة  
لا أدى كقتل نفس وقطع طرفه ونحوه (قوله وحذف) أي يتردد ورض (قوله حتى لا تراخ) قد  
يؤخرنه فهو كان المصنف المعري أتلف المال كل من القسم السابق وعليه فعل ثبت الطلاق منها  
فلا ترهنا ولا يحمل تأمل والآخر الثاني كالمس على بعض الأحكام فيما إذا ثبتت وضمان واحداه سيدعمر  
وسايقن الأسى وحش عند قول الشارح كلف مسألي السر فتأخرا يصريح بالتأني وعن المتن قبله وفي  
الشرح بعد ما هو كالمس غير (قوله المتن وما لمع عليه بحال الخ) صدق الروض من ذلك الضوعين  
التصان قال في شرحه ولو على مال أو غلام يكسب في الضوع على مال أو برأى أو شاهد وبينهم ان  
المقصود من المال الخفية في نفسها موجب لتصان ولو ثبتت على المال بما هو عليه منتهى اه سم  
(قوله المتن كتنكاح) مما يفتل عنه في الشهادة بالنكاح أنه لا بد من بيان ثلثه كالمس به ابن العماد  
في توفيق الأحكام فقال له (فرع) يجب على شهود النكاح ضبط التواريخ بالساعات والعظائم ولا  
يكتفي بالخط بيوم العقد فلا يكفي ان النكاح مقدم الجمعة قبل لا بد من يزبدوا على ذلك بعد الشمس مثلا  
بلفظة أو غلظتين أو قبل العصر أو المغرب كذلك لأن النكاح ينطق به لحاق الولد لسته أشهر وغلظتين من  
حين العقد فلهن ضبط التواريخ بذلك حتى النسب والله أعلم انتهى سم على جواز تخلف قوله لأن النكاح  
ينطق به لحاق الولد بالخ لا بد من ذلك لا يجري في غير من التصرف فلا شرط لقبول الشاهد بما ذكر التواريخ  
وبالله قوله في تعارض البيتين إذا اختلف أحدهما ولو أخذت الأخرى أو اختلفت ألسا قطنا احتمال ان  
ما شهد به في تاريخ واحد ولم يقولوا قبل المؤرخه وتوطلان الملقطه عش (قوله المتن وطلاق) هل من ذلك  
ما هو أثر بطلان زوجته ليكنم أختها مثلا وأنكره فالزوج فلهما من أختها قبله أم يقبل قوله بمجرد دعوى  
تظن والآخر بلا ولا بالنسبة لغيرها أختها عليه فلا تنكحها ولا وأمسواها لا فتمت جل على ما دعاه  
و يؤخذ بقرائه بالطلاق فغيره منها عا (قوله المتن وطلاق) ولو بعوض ان ادعت الزوجة فان ادعاه  
الزوج بعوض ثبت شاهد وعين ولفظه فقال المطلق ثبت شاهد وعين زبدي ومضى وظاهره أنه  
ثبت الطلاق تبعاً للمال ولو لم يكن يبرأ أخذاً مما مر من السدع وعما يأتي عن المفسر والروض وفي  
الشرح ثم أيت قال السيد عمر قول المتن ولفظه بالخ لأن قول المطلق في هذه الصورة ثبت باعتراق  
الزوج والمضي ثبت شاهد وعين المال لغيره فلا يتم الاقارن فليأمل اه (قوله المتن وإسلام) يستثنى منه

بعده ابن الرقة (واضرب  
ذلك) أي مالمس على  
ولا يقصد منه المال (من  
عقوبة بفتح تعاقب) كدسرب  
وسرقة وقطع طريق (أو  
لا أدى) كدسرب وحذف  
ومنع لرب بان ادعى بفتح  
الزوجة على الزوجة أن  
الزوج خالها حتى لا يرب  
منه (وما لمع عليه بحال  
غالباً كتنكاح وطلاق)  
مفتر أو مطلق (ورجعة)  
وعق (والسلام وردة ورجوع  
وتعديل وموتوا عا  
وركة) وديعة (وصاية

كونه في معنى النفي كيبانة في بعض الهوامش السابقة (قوله أي المصنف من عقوبة) أي من موجب  
عقوبة بفتح المشوهد به وجوب العقوبة كالشر بلا تشها كالحد فتأمل (قوله أي المصنف وما لمع عليه  
دجال) صدق الروض من ذلك الضوعين التصان قال في شرحه ولو على مال ثم قالوا بما يكسب في سعة  
الضوعين التصان على مال أو برأى أو شاهد وعين من المصنف ومنه المال الخفية في نفسها  
موجب لتصان ولو ثبتت على المال بما هو عليه منتهى اه (قوله كتنكاح وطلاق) مما يفتل عنه في الشهادة  
بالنكاح أنه لا بد من بيان ثلثه كالمس به ابن العماد في توفيق الأحكام فقال له (فرع) يجب  
على شهود النكاح ضبط التواريخ بالساعات والعظائم ولا يكفي ان النكاح عقد  
يوم الجمعة مثلا لا بد من يزبدوا على ذلك بعد الشمس مثلا بلفظة أو غلظتين أو قبل العصر أو المغرب كذلك  
لأن النكاح ينطق به لحاق الولد لسته أشهر وغلظتين من حين العقد فلهن ضبط التواريخ بذلك حتى النسب  
والله أعلم اه (قوله كتنكاح وطلاق ورجعة الخ) (تنبيه) أنا شهد أحد الشاهدين بالمدي  
وعنه فقال لا ترا شهد بذلك يكف بل لا بد من تصريح بالمدي كالرويه مما يفتل عنه كثيراً



وشهادته على شهادة رجلان) لا رجل وامرأتان قول الزهرى مذهب السنتين رسول (٢١٩) انتم على انتم عليه وسلم انه لا يجوز شهادة

الأنثاء في الحدود ولا في النكاح ولا في الطلاق وهذا  
مذهب عقلي حتى ينفق وهو  
المختلف ولا نهى عن نفي  
الطلاق والرجوع والوصاية  
على الرجلين ومعهم الخبر  
في النكاح وقيل هما في  
مناهل كل ماله على  
ولا هو المصوم ولا نظر  
لرجوع الوصاية والوكالة  
للمال لان التصديق  
اثبات الولايه لا المال ثم  
نقل الشك عن الغزالي  
وأقره لكن نوزعنا ولو  
ادعت أنه طلقها عند أوله  
وطالبته بالسر أو بعده  
وطالبته بالسر أو أن هذا  
المستزوجها وطالبته للارث  
قبل نزعها شاهد وعينان  
القصد المال كل ما سئل  
السرقة وتعلق الطلاق  
بالنصب فانه ثبت المال  
بشاهد وعين دون السرقة  
والنصب والطلاق ألحق  
به بقول شاهد وعين بالنصب  
اليمين ثبت الارث وان  
لم يثبت النسب (تسبه)  
صوره ما ذكر في الوديعه  
ان يدى مالها غيب  
ذى اليد وذو اليد أهما  
وذهب فلا يمين شاهد  
لان المصود فان اثبت  
ولايه الحفظه وعدم  
الضمين يرتفع ذلك  
(وما يخص غيرهما انشاء  
أولا واد جال غاليا ككاريه  
وضداه وقرن وترن أو)

مأواذها وحسن الكفاية قبل أسرارها ظاهر خلاصها ما بين فانه يكفى لان المصود في الاسترقاق والمفاته  
والقتل ذكره الماوردي وحكى في البحر عن الصيرى انه قبل تلدها واما ابن شهاب وعين من الوارث  
انصوته قولي في الاسلام والكفر لان التصديق اثبات للبراث ثم استقر به اه مثنى (قول المتن ووصاية  
الم) والبالغ ولا يلاعن الظهار والمخ من قبل المارث بان لا ينعى على زوجها ولا على العدة بالاشهر  
والغرض القصص ولوعى مالها الاحصان والكفاية بالبراث وهو في غير رمضان والحكم والتدبير  
والاستيلاء وكذا الكفاية اذا ادعى الرق في شأمن التلا عن اختلاف ما رواه السدي عن من وضع يد عليه أو  
الكفاية على الرق لاجل النجوم فانه قبل قبل في المال وانما يكفى في مسألة الغرض القصص  
على مال رجل وامرأتان أو شاهد وعين مع ان المصوم في المال لان الجنابة في نفسه ولو جبهه قصاص ولو  
ثبت والمال انما هو بيمينه ووضوح شرحه (قول المتن وشهادته على شهادة الم) سواء كان الاملر جلازم  
رجلين أو رجل وامرأتين أم أربع نسوة أنسى (قوله وهذا مذهب) أي سندنا في (قوله ومعهم خبره في  
النكاح) عبارة شيع الاسلام والمثنى وقد تم خبر النكاح الاول وشاهد على عدل اه (قوله من كل ماله على  
بالمال) أي من وجب عقوبته وما يطلع عليها بل غاليا (قوله لكن نوزعنا فيه) عبارة الغنى وان نازع  
في ذلك المقتضى وقال انه غير معمول به اه (قوله ولو ادعت الم) عبارة للغنى انه يستثنى من النكاح ما لو  
ادعت انه نكحها وطلقها الم ثبت ما ادعت من رجل وامرأتين وشاهد وعين وان لم يثبت النكاح بذلك لان  
مقصودها المال اه (قوله كافي سألني السرقه الم) عبارة للزوج (فرع) اذا شهدا بالسرقة رجل وامرأتان  
ثبت المال لا القطع وان علق طلاقا واعتقلا لا يشهد به أو أربع نسوة أو رجل وامرأتان ثبت دونهما كائنت  
صور رمضان واحد لا يحكم بوقوع الطلاق والعق المطين باسنته لا يشهد بذلك الواحد ولو ثبت الولادة  
من أو رجل وامرأتين أو ثلاثه قالان كنت ولدت فانت طالق أو أسرة طلق وتعتق اه (زاد من  
النسب وقال شارحه بعد قوله الفرق بين التعليق ما نصه قال الرافعي لكن نقره والرافعي بانه قد يرتفع على  
اليمين لا يثبت بها كالتسوية والميراث مع الولادة ثابتة بالنسوة يدفع الفرق ويقضى وقوع الطلاق والعق  
معلقا بخلافه كرويه ما افطر بعد ثلاثين فيقول ثبت الهلال بالحد كالمروى عما يمكن لبعض الشعب ان  
يقال ما شهد به رجل وامرأتان ان لم يكن يثبت بهم كالسرقة والقتل فان يثبتو جميعهم كالمال في السرقة  
ثبت ولا يحكم القاضي به بل بالمال في سرقة شهدوا بها الا كالتصا فلا يثبت شي وان كان يثبت بهم فان  
كان المرء عليه شرعا كالتسوية والميراث المر تبين على الولادة ثبت تبعا لشعار الترتيب الشرعي بعموم  
الحاجة وتعذر الاشكال أو تصرف وان كان وضعا كالطلاق والعق المر تبين على التعليق ورمضان فلا ضرورة  
في ثبوت الثاني بثبوت الاول فان تقرر التعلق عن ثبوتها انما انشأته اه (قوله فانه يثبت المال بالشاهد  
وعين الم) قضيتان اثبت بالشاهد والمعين في دعوى الطلاق قبل الولاء أو بعده المهر دون الطلاق  
وهو ظاهر عش (قوله والحق به) أي بما عمن الشك عن الغزالي (قوله ان يدى مالها غيبه) أي غيبه  
الم) أي في نفسه ما سئلها القاسية (قوله فلا يمين شاهد) أي من الوديعه أن يمينه التعليل وأما المال  
فيكسر رجل وامرأتان لا يدعى محض المال رشدي (قول المتن وما يخص به مرقته النكاح الم) يفهم ان  
الافراد بما يخص به مرقته لا يكفي في شهادة النسوة فهو كذلك لان الرجال تسبعة غالبا كسائر الاقارب  
مثنى (قول المتن غالب) ارجع لقتل الاول أيضا كائنتها مطلق (قوله وهذا) الى التيسير في النهاية  
والغنى (قول المتن أو ولاد) وفي المجلد والنهاية والغنى بالو بدله أو (قوله في عمل) أي في كسب الطلاق مثنى  
ونهاية وكذا في اليمين مثنى (قوله عليه) أي الجيش (قوله تصرفها) أي لا التحرز بالكتابة فلا منافاة  
مثنى (قوله فان الم) علم التصرف وقوله يحتمل أنها مستحقة يعني لا يملك التحرز لاحتمال انها

ولادته وحض) وزمرا لهما قولهما في عمل تعدوا وامتناعا في تعليقه  
تصرفها ان السورين شهودا يحتمل انها مستحقة (ثاني - عشر)

هو (تتبعه) إذا ثبتت الولادة بالنسب كانت النسب والارتب بعلان كلامهم لا يشرع المشهود به لا يظن عنه ولأن التتابع من جنس التبرع فان كلامهم ذلك من المال والأول اليمويون تخمينيون لا يثبتون فيه كبريت حسانه ولو دون لم تعرضن له في شهادتهن بالولد فلو كانت النسب لكانت النسب الحية فلو كان ثبوتها بالمولود من دون الولادة لم يثبت له الولد فظنلهم أن لا يقبلان لأن الحية من جنسها مما يطالع عليه الرجال غالباً فان قلت الأصل (٢٥٠) عدم الحية فكيف مع ذلك ثبتت الحية تبعاً للولادة فظنلهم أنظر والقزم والأرب لها

المستتر في الحية وجب ثبوتها بالنسب لا بالارتب وصره أن ذكر الولادة في الشهادة مع السكون علم بقرينة ظهيرة في حسانه ولو كان عدالة الشاهد تنص من الحية لكانت الشهادة بالولادة مع موت الولد فالحاصل أن الحية وإن لم تكن لازماً شرعاً لكن الأذم الشري توقف عليها فكان تقديرها ضرورياً فيحصل به (ووضع) أو قد سمى في بابها وذكر هنا على جهتها لتتميل فلا تكرر ويحصل أن كان من التثنية لما شرب العين من إياه فلا يقبل فيه من يقبل أن هذا العين فلائنة (وعيوب تحت الشيب) التي من النساء من رص وغيره حتى الجراحة كما صوره في الفروستورود استثناء البغوى نظر إلى أن جنسه يطالع على مال جال غالباً وزعم أن الإجماع عليه وأنه المواب مردود (ثبت مما سبق) أي بوجلين ورجل وأما تين (وإربع نسوة) ووجدن العجينة لهن هنوالات ثبت بوجل وعين وخرج بقص

(قوله) إذا ثبتت الولادة في قوله ولأن التتابع الخ تقدم الأسى منه بزيادة بسط والخوارة فان قلت الخ بانه البصري عن السواح والسلطان وأثر (قوله) بالنسب أي أو رجل وأما تين أسى (قوله) المشهود به وهو الولادة (قوله) فان كلام الخ فيه نامل (قوله) من ذلك أي من الثلاث ومن التتابع والتبرع (قوله) فظنلهم أنظر والخ) يمثل هذا الجواب بوجل قوله إذا ثبتت الولادة ثبتت النسب والأرب تتعامل ماذا علم حياة المولود ولون الخارج لكان رجها فراجع (قوله) المستتر أي الأرث (قوله) وصره كان الضمير لثبوت الحياة تبعاً للولادة (قوله) لأن عدالة الشاهد الخ) محل نامل (قوله) فالحاصل الخ) أي حصل الجواب (قول) التدرع (وكذا الخ) غير (قوله) قوله (قوله) في قوله كسوة به الخ في النهاية (قوله) وقد سمى في بابها) أي لمعة فتكلمت به بالاولى ترك الواو بل أن يقول كقمت في بابها وانما ذكره هنا الخ (قوله) وعمله الخ قوله كما صوره الخ) في المعنى (قول) المتن وعيوب تحت الشيب واستلوا ولد) ووضرأ الملقى وبشرط في الشاهد بالصواب معرفة الطلب كما حكاه الرازي عن التذنب اه (قوله) التي الأولى باقطة (قوله) نفسه حرة كانت أروامة أسى ونهاية زاد المعنى وأما المعنى فصفا في أمره على المرج فلا ريب بعد بوجل ولأنه وفي وجه يستصحب المعر عليه اه (قوله) حتى الجراحة) أي على فرجها أسى ومعنى ونهاية (قوله) ورد) أي النوى في الروضة (قوله) أي لرح النساء تحت الشيب وقوله نظر الخ إلى أنه الاستئنة (قوله) وزعم أن الجراحة (الخ) قال في شرح البهجة عاقلة البغوى وادى الإجماع عليه قال الأذم ولا يبيده أن أوجب الجراحة قصاصاً والكلام الخ فلو إذا أوجب ما لا يمس به البغوى بنفسه في تطيعته ثم ذبحه ثم قال فان ثبت فيمنع ثبوتها بالنسب المعرفان إجماع فلا كلام والألقاس ما أماده الرازي وصوره النوى انتهى اه سم (قوله) أي بوجلين) إلى قول المتن ولا يثبت الخ في النهاية الأقولة ومن ثم إلى عيب الوجه ومأثبه عليه وكذا في المعنى الأقولة حيث لم يقصد به ما لوقوله إذا قصد إلى التبع (قوله) المعاش الخ) عبارة المعنى وشيخ الإسلام لما رواه ابن أبي شيبة عن الزهري مضى السنن فله نحو زعمه النساء فبما لا يطالع عليه غيرهن من ولادته النساء وعيوبهن وقصصه كغيره مما شارب في الضابط المذكور وإذا قلت شهادتهن في ذلك منفردات فقبول الرجلين والرجل والمرأتين أولى اه (قوله) هناك) أي تحت الشيب (قوله) عيب الوجه الخ) فاعل خرج (قوله) ما يدور الخ) أي وجهه لمعنى (قوله) إذا قصد به) أي عيب ما يدور الخ) (قوله) وليس الخ) الظاهر الثالث (قوله) تيسر ما ذكر في جملته أن يودها الخ) عبارة لأنها يتوفاقر وتاقو جملته الخ

(قوله) ورد استثناء البغوى الخ) قال في شرح البهجة عاقلة البغوى وادى الإجماع عليه قال الأذم ولا يبيده أن أوجب الجراحة قصاصاً والكلام الخ فلو إذا أوجب ما لا يمس به البغوى بنفسه في تطيعته ثم ذبحه ثم قال فان ثبت فيمنع ثبوتها بالنسب المعرفان إجماع فلا كلام والألقاس ما أماده الرازي وصوره النوى اه (قوله) وأربع نسوة) قبل لاجتماعه كرسولاً بنت كير الفرد بل عليه اه ورد أن تد كير العدد صلت بتد كير العدد وتأتينه وجعلوا من ذلك قوله في الخبر ستان شول لجل الخ لساننا دلالة تد كير العدد لم نسل فلان على خصوص النسوة بل على مطلق الموتى كائن سم (قوله) حيث لم يقصد به مال الأبريلين) كتب عليه هو (قوله) تيب ما ذكر) هو المقصد ش هو

هو والرداح لا يظهر منها غالباً لرسن ثم كان التعبير بذلك أول من قصير الوضوء غيرهما لما ثبتت الأروا له ما بين السر والركبة ففأليس مراد عيب الجواليعن الحر فلا يثبت به لم يقصد به مال الأبريلين وكذا ما يدور وعندهما لئلا يمتدحيه فسق النكاح متلاً بالنسبة لردف الغيب فيثبت بوجل وأما تين وشاهدو عيناً بالنسبة من حيثها بالمولود أو كانت شاهداً باقرو زوجها بالجنس فكفى لحملها مع بشت المهر أو لم يهر أو لم يهر على إقراره لم يهر فالحق معه لانه قد ثبتت العدول والرجوع إلى أعماله (تتبعه) ما ذكر في وجهه لخرتوبه وأما يدور فمتهتلة

قول انما يتأني على حل نظره  
الضعيف اما على المعتد  
من حوته فليثبت بالنسبة  
اه والبره بلفه مخالف  
لصريح كلامهم لاسيما  
يسد وفي ههنا لا تخاف  
تخصيصه لا ياتي على قول  
الضعيف انما كالحرة ولا  
على قول الرافعي على ما عدا  
ما بين سرها وركبتنا فغلنا  
ذلك أنهم سرها وركبتنا  
ذكر ووجه بانهم ههنا  
ينظر داخل نظره والحرة  
اذ للشاهد النظر لشهادة  
ولو لخرج كالحرة واقفا النظر  
للمن شانه أن يسئل  
المساعل الرجال عليه غالبا  
ولا وما ذكر يسئل اطلاعهم  
عليه كذلك لهدم تحفظا  
النسبة في سقره غالبا فلم  
يقبل في مسطحا (ولا)  
ثبت برجل وامرأتين لا  
ثبت برجل ورجل ورجل  
لم يثبت بالاقوى فلا ضعف  
أولى (وما يثبت بهم) أي  
برجل وامرأتين وعلية  
شرفه (ثبت برجل ورجل)  
لغير مسلم انتهى على عليه  
وسلم قضى بما قاله مسلم  
صحه على الله عليه وسلم  
قضى جسا في الحسوف  
والاولا لم التمس بعده  
ورواها البيهقي عن بن  
وعشر بن حصبيا فاندفع  
قول بعض الحنفية فهو سر  
واحد فلا ينسخ القرآن  
على أن النسخ الحكم وهو  
لحق فليثبت به

هو المعتد والقول بله انما يتأني الخ سرحد وضاع الخ (قوله قبل انما يتأني الخ) قاله ذلك شرح الروض سم  
(قوله على حل نظره) أي على القول بصل النظر إلى ذلك أسنى ومضى أي ساذ كرم الامور الثلاثة (قوله  
فليثبت) أي عينا عا ذكر (قوله لا توجد به الخ) عيلو تلقى أجيبان الخ هو جوال كفن يطعم عليهما  
الرجال غاها وان قلنا بحرمه نظر الاجني المهادن ذلك ما زلنا له ولز وجهه ويحظر الاجني لوجهها  
لتعليم ومعه لا تعمل شهادة وقد قال الولي الراقي أطلق الماردي قبل الاجماع على ان عيوب النسبة في  
الرجوع الكفن لا تقبل فيها الا بالرجوع في اتصالها بين الامور والحرة به صرح القاضي حين فيها اه فلا  
تقبل النسبة للحاصل في الاستلزام انه يقبل فيها رجل وامرأتان لاسر اه (قوله عا ذكر) أي من قول  
الاسنى اما على المعتد الخ (قوله بر وجه) أي كلامهم به (قوله صا ذكر) أي عيب الوجه والبدن الحرة  
وما يسد وعند ههنا لامة (قوله كذلك) أي غالبا (قوله طلقا) أي على الضعيف والمعتد جعلنا قول المن وما  
لا يثبت برجل الخ) أشار به لضابط يعرف به ما يثبت بشاهدو بمن ولا يثبت به علق (قوله لا) الى قوله  
لان اليقين في النهاية الاقوى سلم انه الى الله عليه وسلم والى قوله وقضى ذلك في الغنى الاقوى قاله مسلم  
اليورواه وقوله على ان النسخ الى الخ (قوله وغلب بشره) فلذا أتى بضمير المذكر العاقل سم عيلو تلقى  
وأى بالضمير مذكر انقلابه على الموت اه (قوله الما يثبت برجل ورجل) ولو ادعى ملكا اثنين وقضية  
كان قاله هذا كانت لا يورقه على وان غلبوا أقام شاهد ولو حلفهم معكم بالاك ثم نصير وقضا  
بأقاروه وان كان الوقيل لا يثبت بشاهدو بمن قاله في البحر نهاية قال عس قوله ثم نصير وقضا أي ثم ان  
ذكر مصرا بعده صرفه والافقوس قطع الاستدلال صرفه لا يبرح يوم الواقف اه (قوله ثم لا يعتمد)  
أي فصار اجبا عا عس (قوله ورواها البيهقي) أي قضاه النبي صلى الله عليه وسلم بما ذكر كالحرة في  
الغنى وان كانت عبارة الشارح محتملة لصد عن عبارة القاضي لمار واسلم وغيره على الله عليه وسلم قضى  
بالشاهدو المين ورواها البيهقي في خلافة حديث ان النبي صلى الله عليه وسلم قضى بشاهدو بمن عن بن  
الخ والقضاء ما شاهدو المين قاله جمهور العلماء فلو خلفهم الخلفاء الاربعة وكتبه عمر بن عبد  
العزيز في عا في جسيم الامصار وهو مذهب الامام مالك وأحدو خالف في ذلك أو حنفية رضي الله تعالى  
صهم أجمعين اه (قوله فاندفع قول بعض الحنفية الخ) فيصحت لان مجردوا يثبت عن العدد المذكور من  
العصاة لا يثبت قواؤه لما استقر من انه يعتبر في وجود عدد التواتر في سائر الطبايق فليست سم على حج  
والان تقول لم اذكره الشرح كالشهاب بن حجر ليس هو تمام الدليل على وجود التواتر بل هو متوقف على  
مقدمتان أخرى تركاهن لمعاوية وهي ان من العلوم ان ذلك الحنفية منازعته انما هي مع صاحب المذهب  
الامام الشافعي رضي الله تعالى عنه هو من تابعي التابعين وبعد عاقدان ورواها ذكر عن عدد تقيل عن  
هذا العدد من العصاة بل الظاهر ان الراوى عن العصاة المذكور بن عدد أكثر منهم من التابعين لما  
عرف بالاستقرار ان الخبر الواحد يوربه عن العصاة ولو اجمع من التابعين أو غيرهم من السور الاول بل  
الظاهر ان ما يبلغ نحو النبي عن هذا العدد من العصاة مع وثق رتبته عنهم يبلغ الشافعي عن عدد أكثر  
منهم لقره بمن منهم ولا تلتا المتر وقى هذا العلم كغيره فتأمل لشدى أقول ويجعل ايضا بان الحكم  
يشكر قواؤه في من الطبايق ويثبت قواؤه في طبقه خصوص في خبر القرون كلفي في رد عليه (قوله فلا  
ينسخ القرآن) فتدبر لزوم النسخ فليست سم (قوله الحكم) أي لالتمت (قوله بته) أي بغير الواحد قول  
(قوله قبل انما يتأني الخ) قاله ذلك شرح الروض (قوله ولا على قول الرافعي على ما عدا ما بين سرها  
وركتنا الخ) فتدبر نشأ به يتأني على قول الرافعي ينه على أن القصص لا تشمل دون التقيد  
(قوله وغلب بشره) فلذا أتى بضمير المذكر العاقل (قوله فاندفع الخ) فيصحت لان مجردوا يثبت عن العدد  
المذكور من العصاة لا يثبت قواؤه لما استقر من انه يعتبر في وجود عدد التواتر في سائر الطبايق فليست سم  
(قوله فلا ينسخ) فتدبر لزوم النسخ فليست سم

(الاعيوب النصارى ونحوها) فلا يثبت بها الحكم  
يقبلان في عيبين يقتضي  
المال كمال (ولا يثبت شي  
بما رآين وحين انصفهما  
وانما يحلف الذي بعد  
شهادتهما وتقدم  
لان بيان ما يقتضي حيث  
والاصح ان القضاء  
فاذا رجع الشاهد  
النصف واعلم بشرط  
تقدم شهادة الرجل على  
المرأتين لقامهما مقام  
الرجل قطعا (وبد كرفي  
حلفه) على استحقاقه  
المستهد به (صدق الشاهد)  
وجوابه او بعد يقول  
والله ان شأدي لصادق  
فيما شهد لي اول قد شهد  
بني وان استحق أو وان  
استحق وان شأدي الى  
آخره لان مخالفة الجنس  
فاعبروا بما لهما ليصرا  
كأنواع الواحد (فان ترك  
الحلف) مع شأده (وطلب  
عين خصمه ذلك) لانه  
قد يتورع عن البين فان  
حلف خصمه سقط الدعوى  
فليس له الحلف بل مع  
شأده لان البين الاختلا  
عزله في تركها به فارق  
قبول بيته بعد وضعتك  
ان حقه لا يطل بغير دليله  
بغير خصمه لكن الذي  
زجه بطل لانه لا يعود  
الحلف مع شأده وروي  
جلس آخره لانه استحقاقه

المن الاعيوب النصارى ونحوها) أي مما ليس بمال ولا يقصده مال سم عياله للفتى نصب نحو يخطبها  
على عيوب كزنا عه (قوله فلا يثبت) الاولى الثانية كفي النهاية والفتى (قوله حلفه) أي الشاهد واليمين  
مضى (قوله نعم يقبلان) عياله للفتى ويثبت كمال الفتى متى قبل ما لا يثبت بها مال (قوله حلفه) أي الشاهد واليمين  
قطعا لانهم لا يجوزون الماوردى أو رد على حصر الامتناع فيما ذكره الفرجي في الدعوى بالمال أو  
الشهادة فانما يثبت رجل وامرأة ولا يدخل الشاهد واليمين فهما لا يثبتان ليس عياله وانما هو لغيره  
عن معنى لفظ الذي أو الشاهد اه (قوله كمال) أي في شرحه بوابر نسوة (قوله المن ولا يثبت شي) الخ  
في المال حراما وفيما قبل فيما نسوة في الاصح معنى (قوله انصفهما) عبارة الفتى وشرح التمسح  
لعدم دور وذلك وقيلهما مقلوم رجل في غيره ذلك لوروده اه (قوله المن وانما يحلف الذي) الخ (شرح عه  
في شرطه مستله الا كفاية شاهد عي من معنى (قوله لان يمينها بما يقتضي حيث) أي واليمين أضاف جانب  
الدعوى معنى (قوله والاصح) عياله للفتى هل التمسح بالشاهد واليمين أي عياله والشاهد أي فقط  
واليمين مؤكدة أو بالعكس أقوال أصحابها اولها وتظهر فائدة الخلاف فتصلو رجوع الشاهد فعل الاوّل  
بفرم النصف وعلى الثاني الكل وعلى الثالث لا شيء له (قوله لقامهما مقام الرجل الخ) أي ولا ترتيب  
بين الرجلين معنى (قوله فيقول لوقته ان شأدي الخ) وقوله أو اني استحقوان الخ تشرع في ترتيب الف  
(قوله لانهم استحقا الجنس الخ) على نحو جواب ذكر عبارة الفتى وشرح التمسح وانما اعتبر قوله في عينه  
لصدق شأده لان اليمين والشهادة جتان مختلفتان الجنس فاعتبروا برباط احدلها بالآخر الخ (قوله المن  
فان ترك الحلف الخ) في العياله ولو لم يحلف مع شأده فقصمه ما ينقله الحلف أو حلفي ونطقتي ثم قال  
(خاتمة) من أقام شاهد على رجل بحق وعلى آخر بحق أيضا كقتله بين واحدة يد كره الحلفين  
اه بيق ما أقام على كل شاهد اهل بكني عين واحد مع الشاهد من اه سم وميل القلب الى الكفاية  
وعدم الفرق ولفظه أعلم (قوله مع شأده) أي بعد شأده شاهد سم (قوله لانه قد يتورع) أي الذي  
عناني وحش (قوله سقطت الدعوى) أي لا الحق فلو أقام بينة وأقام شاهدا آخر بعد حلف خصمه ثبت  
حقه على الحلي وهو المتمد اه عي من واليمين والفتى في الشارح ما يقيد (قوله فليس له  
الحلف الخ) وقفا لروى وشرحه وفتى وخلافا لنهاية عبارة بعد ذكر معنى الشرح عن  
ابن الصباغ الا ان يعود في مجلس آخر فيسأل أنف الدعوى ويقيم الشاهد وحلفه مع كماله الرافعي في  
آخر الباب لكن كلام الشافعي يفهم ان الدعوى لا تسهم من مجلس آخر اه قال عش قوله وجبت  
حلف مع خصمه اه ولم يبين جماعته مع من خلفه في الروضة والروضة وشرحه وللشأن  
والشرح الموافق لما يفهمه كلام الشافعي (قوله بعد) أي بعد حلف خصمه عش (قوله وجبت ذلك) أي  
قوله فان حلف خصمه الخ (قوله ان حقه) أي من اليمين (قوله ولو في مجلس آخر) ينظر في هذا في الروض

(قوله أي المصنف الاعيوب النصارى ونحوها) عياله التمسح ولا يثبت رجل وعياله لانه أو ما قصد  
بمال اه فنقول المصنف الاعيوب النصارى ونحوها أي مما ليس بمال ولا يقصده مال (قوله فان  
ترك الحلف مع شأده الخ) في العياله ولو لم يحلف مع شأده فقصمه ما ينقله الحلف أو حلفي ونطقتي  
ونطقتي اه وفيما أيضا لا تسهم أقام شاهد على رجل بحق وعلى آخر بحق أيضا كقتله بين واحدة يد كره الحلفين  
واحدة يد كره الحلفين اه بيق ما أقام على كل شاهد اهل بكني عين واحدة مع الشاهد من (قوله أي  
المستعطل بغير خصمه ذلك) فان حلف خصمه سقطت الدعوى وليس له الحلف بعد ذلك مع شأده  
فان ابن الصباغ لان اليمين قد انتقلت من جانب مالي بغير خصمه الا ان يعود في مجلس آخر فيسأل أنف  
الدعوى ويقيم الشاهد وجبت حلفه مع كماله الرافعي في آخر الباب لكن كلام الشافعي يفهم ان الدعوى  
لا تسهم من مجلس آخر اه (قوله ولو في مجلس آخر) ينظر في هذا في الروض ما قصد لو أراد  
الناكل مع شأده ان يحلف بعد تكويله وقبل حلف خصمه لم يكن الا في مجلس آخر اه قال في شرحه

ما قصدوا أرادوا ذلك مع شاهد أن خلفه بعد نكحه وقبل خلفه بعد نكحه كان في مجلس آخر له قال  
 في شرحه فليست أنت الذي يقيم الشاهد فليتذكر من ذلك أه وكل هذا من الروض اختصارا لقول  
 الروضة ولو أن الذي بعد استماع من الخلف مع شاهد واستخلاف الخلف أراد أن يودع مع شاهد نقل الحمل إلى  
 الحمل ليس له ذلك لأن البين صلت في جانب حليته لأن يودع في مجلس آخر فليست أنت الذي يقيم الشاهد  
 وقيم فليتذكر خلفه أه فتقوله واستخلاف الخلف مع شاهد مجرد طلب حقيقتين غير أن خلف سم (قوله)  
 لا يسقط حقيقته بمجرد طلب عين خفيه أه أي ولا خلف خفيه كما يصدق قوله السابق وهو قوله الخ سم أقول  
 وبصره ذلك أيضا قول الأسي والمخفي بخلاف ما لو أطمع الذي ينته عن الذي علمت مع جمع لأن  
 المنته قد تعذر عليه ما لم يتعذر أه (قوله الذي علمه) الخ قوله وكذا لو أطمع في الشيء الآخر واتصل به  
 فهم وقوله وكذا لو خفي إلى المتن والحقه كما نفي بعضهم في النهاية الآخره كما أفهمه التعليق الأول (قول  
 المتن أن خلف عين الرود) فثبت ما ليس له أن خلفه مع شاهد البين التي تكون مع لكن قضية كلام  
 الرافعي في القسمة أنه خلف على الظاهر أنه الزكسي والأول لا بأس (قول المتن في الظاهر) وعلى قول  
 خلف سقط حقيقتين البين وليس له ما لم يتصل به من المال (قوله) قد يستثنى عن هذا التناول بل هو لأن يرد المصنف  
 أن الاستيلاء يعني بجو غير ما بين المال وقضى الاستيلاء ثبت بجميع ما لم يتناول الأقرار فان عيلا لم يخاله  
 لقوله وتقبل ذلك قوله الأسي ومبرحوا سم (قوله بما تراه) أي التي تمتص دعواه (قوله) بحث البقيني  
 الخ) مبتدأ خبره قوله مردود الخ (قوله في مورد) كان استوفى دعواه مرفوعة فلا يملأ بأذنه المرتين  
 في قوله وكان معسرا فانه لا يستدل بالاستيلاء في حق المرتين وكذا الخالفين (قوله) بله في الخ) عبارة  
 المخفي بأن هذا احتمال بعد لا يقول على الدعوى أه (قوله) فلا يصدق مع الخ) قد يقال وإن يصدق  
 شرعا لكن يصدق لقوله قال أو ما يفتصل أه استوفى الاستيلاء شرعا ثم اعتقه فلا يمين التصريح بما  
 أفاد البقيني حتى يقتضي بما ذكره فليست بغير (قول المتن لا نسب الوالد الخ) وقوله الذي استوفى  
 أنافي ملككم ما اشترى بملكه من الخلف على وأطمع على ذلك الخ) النص هو رجل وأما أن أو يمين  
 نسب النسب والحر بما فراده المرتبان على الملك الذي خلفها الخ) النص هو وضع شرحه ورشده  
 (قوله) فلا يثبتان بهما) قال في المطلب وجهه إذا استدعى الوالد من لا يمكن في دعواه الوالد أو أطلق والأفلا  
 شك أن الملك يثبت من ذلك الزمن وإن زال وانما خلاصة في دعواه المدعي والوجه ما هو يبيع الام في ذلك

فليست أنت الذي يقيم الشاهد فليتذكر من ذلك أه وكل هذا من الروض اختصارا لقول الروضة  
 ولو أن الذي بعد استماع من الخلف مع شاهد واستخلاف الخلف أراد أن يودع مع شاهد نقل الحمل إلى  
 ليس له ذلك لأن البين صلت في جانب حليته لأن يودع في مجلس آخر فليست أنت الذي يقيم الشاهد  
 فليتذكر خلفه أه فتكون قولها واستخلاف الخلف مع شاهد مجرد طلب حقيقتين غير أن خلف دليل  
 المطلق قولها قبل ولو لم يخلف الذي مع شاهد وطلب عين الخلف فله ذلك فان خلف سقطت الدعوى قال  
 ابن الصباغ وليس له أن خلف بعد ذلك مع شاهد بخلاف ما لو أطمع عين الذي علمه بيمينه فتعذر اهفقوله  
 عن ابن الصباغ وليس له أن يخلف بعد ذلك فليست أنت الذي يقيم الشاهد فليتذكر من ذلك أه (قوله الذي علمه)  
 مع شاهد وطلب عين خفيه فان خلف سقطت الدعوى ومنع العود الخلف مع الشاهد ولو لم يخلف آخر ولا  
 يمنع من اطمئنه كلمة أه (قوله) لا يسقط حقيقته بمجرد طلب عين خفيه أه أي ولا خلف خفيه كما يصدق  
 وهو قوله الخ (قوله) أي المصنف أنه أن خلف عين الرافعي (الظاهر) قال في شرح الروض قال الزكسي  
 وقضية قصد الشخص الخلف من الرافعي ليس له أن خلفه مع شاهد البين التي تكون مع لكن قضية كلام  
 الرافعي في القسمة أنه خلف على الظاهر أه وكلام المصنف يقتضي ما افتقد في القسمة والأول جاستقرب  
 أولا أه (قوله) يعني ما بين الخ) قد يستثنى عن هذا التناول بل هو لأن يرد المصنف أن الاستيلاء يعني

من البين بطلب عين خفيه  
 كما يسطررها على خفيه  
 بخلاف البينة الكاملة لا  
 يسقط حقيقته بمجرد  
 طلب عين خفيه فان  
 نكل الذي علمه (قوله)  
 أي الذي (أن خلف عين  
 الرافعي لا الظاهر) لا لها خبر  
 التي لم تسمع عنها لأن تلك لقوة  
 جهة بالشاهد يقتضي  
 بها في المال فخط وهذه  
 لقوة بها بكون الخلف  
 ويقتضي بها كحق (ولو  
 كان يصد أمه وأبها)  
 بـ فرفهما (فتقول بل  
 هند من وافت عقت  
 هذا) أي (فلم يترك وخلف  
 مع شاهد) أي (أب) ثبت  
 الاستيلاء) يعني ما بين  
 إلى التوأم أنفس الاستيلاء  
 القسمة استوفى بالمرور فافهما  
 يثبت بما فراد عتق عن هي  
 في دعواه وتسلمه لأن أم قوله  
 إلى ليدعوا بحث البقيني  
 أنه لا بد أن يرد فدعواه  
 وهي باقية على ملكه على  
 حكم الاستيلاء لجواز بيع  
 التوفيق فسر ومردود  
 به بحث جاريها التي  
 استيلاء فلا يصدق معه  
 قوله مستوفى لا نسب  
 الوالد وحده) فلا يثبتان  
 جما

الحكمة تقوينا فخطأ على صاحب اليد وعدم ثبوت هذه التسمية على أسى (قوله عامر) أي من قولنا لمن  
وما طلع عليه رجاله الخ (قوله ما روى به) أي في استحقاقه عن غير موثقة لأنه لا يثبت في حق الصغير  
والجنون محافظة على حق الولاء اليد ويثبت في حق البالغ العقل إذا صدق أسى ومضى وعش (قولنا لمن  
وحلف مع شاهد) أو شبهه رجل وامرأته إن ذلك شيع الإسلام بمعنى (قوله وبه فارق ما قبله) أي من عدم  
حربه قوله لأن الحجة إنما قامت على ملك الادم خلصت أو ما قبله لا يدع عليه وإنما يقول هو حوالا اصل وذلك  
لا يثبت بالشاهد واليمين سم (قوله أو بعضهم) هو مع ما يأتي من قوله أنه أظنه شاهدان ووجه الخ قوله  
وفارقنا الخ وقولنا لمن قالنا ذلك الخ وقوله هو واستثنى دعوى لادم ما لم ينصرح بان غير الذي من يقضى  
الورثة الاقتصار على اليمين مع الشاهد وعلى إقامة شاهدان مع الأول بل بمجرد حضور ويمين على القاضي  
له ان يبدأ باليمين أو إقامة الشاهد الا حرم قصر على ذلك سم (قوله الذي ما قبل نكوه) أي وقبل  
حلفه أسى (قولنا لمن وأطمو شاهد الخ) سيأتي عن الرض مع شرحه كما لو أقام بعضهم شاهدين (قوله)  
بعد انبائهم لو لم يألج بضرورة الرض مع شرحه لا يحكم ولو رتقوا من ادعوا لهم ديناً أو عينا الا إذا أنبأوا  
أي أقاموا بيننا لو رتقوا أو رتقوا المال أو أقر الذي عليه بذلك فادعوا لهم دينهم ملكاً وأطمو شاهداً  
وحلفوا فثبت له المال وصار تركه قضى بهادونه ورواها من استعمل من الحلف وطه دون وصاها لم  
يختلف من باب الدين والوصايا أحد وان لم يكن في الرق كونه بذلك كظفره في الفلح الا لم يرض به عين  
من بين أودن ولو لم يألج كصف أنه ان يخطف بعد دعواه لعين حقه فويل من حلف مع الشاهد بعضهم أخذ  
نصيبه ولو لم يألج كصف من لم يخطف من الغائبين والحاضر بن وقضى من نصيبه فطعن الذين والوصية  
لا يجمع اه بخلاف (قوله وانحصارهم به) كذا في النهاية لكن قضيت عامراً فاعان الرض مع شرحه  
ان انبائه ليس بشرط وهو نفس صنيع المتني أيضاً فليخرج ثمره قال الرض في قوله بعد انبائهم موته  
ولهم من ماله ما حصروه فهم أي بالينة الكلمة أو الأقرار وشاروا كذا من هذه الثلاثة إلى الشرط  
دعوى الوارث لا رتق لكن يتأمل قوله وانحصارهم فهم مع قوله أو بعضهم اه (قوله على استحقاق موته  
الكل الخ) ولا منافاة بين هذا وما يأتي في قوله وبه هو ومن تبعه لان الدعوى هنا وقت جميع المال  
بغلاف ما يأتي عش وفي الاسنى عقب قول الرض والحالف من الورثة يختلف على الجميع ما نصه لا على  
حصة فقط سواء أخطأ كلهم أم بعضهم لانه يثبت ملوثة له فيطف كل منهم على ما قبل من المارودي ان  
موته يستحق على هذا كذا أوله يستحق على الرض من المارودي من وجوب دعوى البعض جميع الحق مرجوح وان  
الراجح أنه الرض من جواز دعوى البعض فدرجته يتأيد بذلك عامراً فاعان عش من ان البعض  
إذا أدى قدر حصة يخطف عليه فقط كل يقول وأبانه يستحق على هذا بطريق الأرض من موته كذا  
خلافاً لما في (قوله حصة) أي الحالف (قوله وغيره) قادر عليها بالحلف أي غير مل فحل صار  
جميع ما قبله من المالبية وقضى الاستيلاء ثبت بجموعه على القول بالأقراران عبارة من صاحب المال وتقليد ذلك  
قوله لا في وصية ميرزا (قوله وفي ثبوت نسب من المارودي بالأقرار عامراً) أي في استحقاقه عن غير موثقة قال  
في شرح الرض وقضيت أنه لا يثبت في حق الصغير والجنون محافظة على حق الولاء اليد ويثبت في حق البالغ  
العقل إذا صدق اه (قوله وبه فارق ما قبله) من عدم حربه قوله لأن الحجة إنما قامت على ملك الادم خلصت أو ما  
قوله قد عر عليه وإنما يقول هو حوالا اصل وذلك لا يثبت بالشاهد واليمين (قوله أو بعضهم) هو مع قوله  
الا في كل من كثره الا في أنه أظنه شاهدان ووجه الخ قوله  
الخ وقولنا لمن قالنا ذلك الخ وقوله هو واستثنى دعوى لادم ما لم ينصرح بان غير الذي من يقضى  
وجدا أولان الكامل خلافة من ليس مخرج بان غير الذي من يقضى لورثة الاقتصار على اليمين مع  
الشاهد وعلى إقامة شاهدان مع الأول من غير حاجة الدعوى أو إقامته لولا بل بمجرد حضور ويمين

كجمل عامر (في الاظهر)  
فلا يفر عن ذي اليد  
ثبوت نسبة من المارودي  
بالاقرار ما روى به (ولو  
كان يسده غلام) يستقره  
وذ كرمثال فقال الرجل  
كلني وأعتقه وحلف مع  
شاهد فله حصة ان تراه  
وميرزا (بأقراره وان  
تضمن استحقاقه الولاء له  
تابع له امر الملك الصالحة  
حصة لاتبائه والعق انما  
ترب عليه ما لم يرو به فارق  
ما قبله (ولو ادعت ورثة)  
أو بعضهم (مالة عتاقاً  
ديناً أو نفقة) أو رثهم  
الذي مات قبل نكوه  
(وأقاموا شاهداً) بالمال  
بعد انبائهم لو لم يألج  
وانحصارهم فهم (ولف  
مع بعضهم) على استحقاق  
موته الكل ولا يقتصر على  
قدر حصة وكلوا حظوا  
كلهم لانه انما ثبت بينه  
المال لورثة (أخذ نصيبه  
ولا يشارك فيه) من حصة  
البقية لان الحجة تمت في حصة  
وحده وغيره فادر عليها  
بالحلف

يشترط كونه ذكراً واثماً  
دين ثبت فاحسنه  
ورثته فحسنت ولو تغير  
دعوى ولا فتن حاكم  
فليقتضيه مشاركه فعولي  
أخذ أحسن كل خير أو  
منتهى ما يحسن أمرها  
لم يشركه في البقية كما  
أفهمنا التعليل الأول ولو  
أذى غير من غير ما صدق  
مات على وارثه وانك وضعت  
بذلك من تركه على ما بقي  
يحق فأنكر وحلفه أنه لم  
ينسحب يد على شيء منهم  
تكفهمه العين البقية بل  
كل من أذى عليه منهم  
بعد ما وضع اليد بحلف  
له فاداماً أتى به البقية  
ورده قوله - م لو أذى  
على جمع فردوا عليه العين  
أو أقام شاهد الصلح معه  
كفته بين واحدة وقولهم  
لو ثبت أعصار مدني وطلب  
غير ماؤه تخلف ما حجبوا  
ويكفهم عين واحد خطو  
ثبت أصابعه ينظره  
غيره آخر لم يكن له تخلفه  
وقد جيل ما عايد الأجرة  
فلا رد على ان الدعوى  
وقعت منهم أو عليهم فوفقت  
العين له معهم خلافاً في  
سنة البقية وأما الأجرة  
فالأعصار فبصله واحدة  
وقد ثبت والظاهر دوايم ظم  
حجب الثاني القطع على  
خلافاً وضع الدفلة اذا  
اتى بالعين الأولى ليس  
الظاهر دوايم فوجبت

كالتوكلا لحطاسي ونفى (قوله ولان عين الانسان لا تبصر الخ) ولو أذى بعض الورثة نكاح المدي عليه  
ونكح عن البمين فهل يحلف بعض المدي ويحتج بقوله ثبت حسنة فقط أو الجميع لان البمين المردودة  
كالأقرار وهل يمنع ذلك بانها كالأقرار في حق الخالف فقط فغيره سم أقول فحسنة كل من تعليل الشرح  
ثبت حسنة فقط والظاهر (قوله لو ادعى المدعي ان أذى ولم يقل فاحسنتها) (قوله ولو بعد دعوى ولا فتن  
الحاكم) لعل المناسب هو دعوى وان الحكم (قوله كما أفهمنا التعليل الأول) محل تأمل لان فرض  
كون الانحياز بقى دعوى واقطعت احد طرفيها مع سبب دعوى في ان لا يظهر حيث هو مخصص التعليل  
الأول بالذكر فان الثاني حيث ذهبه ما يقتضي ان فرض كون الانحياز بتصدق الذي عليه أحد هاتفي  
نصيب مدني الآخر واقعه أعلم (قوله على ما بقي يحق) أي كالأقرار (قوله لم تكفهمه البمين الخ) عبارة  
عما دللنا به (مسألة) ه اذا ثبت لجماعتي على رجل حلف لكل منهم عتاولا يكفي لهم عين واحدة وان  
رضوا بها كورثتين المرافعة العنان بحلفه ورجاهم واحدة اه وهي موافقة لسنة البقية في  
تعدا المسحق واتحاد المدي عليه ثم قضى بقوله الشرح الا في ان الدعوى وقعت الخ الا كفاها في سنة  
عما دللنا به بين واحدة اذا وقعت الدعوى منهم سم بالتمثيل (قوله لهم) أي القرءاء (قوله هذا ما أتى به  
البقية) معتمد ع (قوله كفتما الخ) أي في عين الرد وينسحب شاهد (قوله بان ما عايد الأجرة) هي  
قوله لو نكحنا صلبه بيننا الخ ع (قوله لان الدعوى الخ) ايضاً من طلب البمين في سنة البقية في  
دعوى متعددة بعد القرءاء فتعد به رد هاتفي دعوى واحدة كفي واحدة ع (قوله لو وقعت  
منهم) أي في الثانية فتقوله أو عليهم أي في الأولى ع (قوله فلم يحجب الثاني) أي من القرءاء (قوله ليس  
الظاهر دوايم) أي اتفاقاً لوضع (قوله لكن لا يتعدى الحكم الخ) أي في ذلك شيئاً للشهادتين لم يصرح  
به الفزي في أدب القضاء فقال مات وجعل فادى شخص حلفاً عليه وعيناً في دفع الخصم اما الموصى ان كان  
أو بعض الورثة بالبمين كاتقدم واداً أقام بينة على بعض الورثة ثم نفذ الحكم ال جميع الورثة قال السبكي

يدى القاضي له أن يبدأ بالبمين أو أقامة الشاهد الآخر مقصر على ذلك (قوله ولان عين الانسان لا تبصر  
بها غيره) لو أذى بعض الورثة نكاح المدي عليه ونكح عن البمين فهل يحلف بعض المدي ويحتج بقوله  
ثبت حسنة فقط أو الجميع لان البمين المردودة كالأقرار وهل يمنع ذلك بانها كالأقرار في حق الخالف فقط  
فايبر (قوله وكذا لو أذى دين ثبت فاحسنه) ووجهه حسنة الخ وفي الرض وشرحهما وان أذى  
بعض الورثة لا بعض الموصى لهم أو أقام شاهد بين الجميع واحتق القاضي والصبي والمجنون بلا عادة  
شهادة وعلى القاضي بدعوى البنات لا تراعى المص والجنون أي لصبي محادنا أو صبياً نام بالصر فيه  
بالفعله وأما عيب القاضي فبعضه القاضي المزدوج بالادب فلا يحجب عنه بل يجوز أن أقر بدن  
لقاب وأحضره القاضي وقد مر في كفاية التركة أن أحد الوثلا ينقض قبض شيء من التركة ولو قبض  
من التركة شيئاً لم يمنع به بل يشوكة بمقتضى قوله ولانها باخذها حاضر فصيروا كلهم جعلوا القصة فترى  
هنا عتوا في عتق الحاضر من الآخر وحسنتوا فاحضر القاضي مشاركه فيما مضى قبض وكل القاب  
فيما مضى وجوباً للعين والدين ويقدم في ذلك على القاضي كوكلي كان حاضر أو شبهه وفي المص والجنون  
ان كان له مولى كأمير جهان أي لهم اه بالتمثيل نحو التعليل (قوله فليقتضيه مشاركه) عبارة  
عما دللنا به فظهر ان لغز من يشركه اه (قوله بل كل من أذى عليه منهم بعد ما وضع اليد بحلفه  
الخ) ه (مسألة) ه اذا ثبت لجماعتي على رجل حلف لكل منهم عتاولا يكفي لهم عين واحدة وان رضوا  
بها كورثتين المرافعة العنان أن تكفهم ورجاهم واحدة (قوله هذا ما أتى به البقية) مسألة  
البقية موافقة لسنة عما دللنا به في تعدا المسحق واتحاد المدي عليه ثم قضى بمسح ما عارضه عليه (قوله هذا  
الانحياز) فتدبرق بين تعدا المسحق واتحاد المدي عليه وبين حكمه ويجعل بين الانحياز في العرض  
به على البقية فليتم (قوله لان الدعوى وقعت منهم أو عليهم الخ) فتبين ذلك الا كفاها بين واحدة  
البمين على تيميل لكل مدعيه بعد عين القرءاء ما يكفي في دعوى دين على ميت يشترط بعض ورثته

لكن لا يتعدى الحكم لغير الحاضر ولو اقر دين ثبت ثم ادعى انما هو المسمى بذلك في اقراره سمعت دعواه لغير الورثة بكل الاقرار  
وتقبل بيمينه الادامه رعاية لاحتمال نسيبه (٢٥٦) كما اخذ بعضهم من قولهم لولا لا ينشأ ثم اني يستقبل لاحتمال نسيبه له او نسيبه

تقروا الفرق فغير اذا كثيرا  
ما يكون الانسان يمينه ولا  
يعلم بها فلا تناقض بخلاف  
تلك (و) يبطل حق من لم  
يحلف (من اليمين) بنكوه  
من حضر في البلد وقد  
شرع في الخصومة او شعر  
بها (وهو كال) حتى لو مات  
لم يحلف وارثه ولو لم يحلف  
يقيم لانه تلقى الحق من  
مورثه فبطل حقه  
بنكوه وخرج بقول من  
اليمين اليمين فلا يبطل حقه  
منها فله شاهدان  
وصحبه الى الاول من غير  
تجديد شهادته كالعوى  
لتعريضه كلفه كل الاثم  
مدع شاهدان من غايرته  
اقامة آخر وفارق ذلك غير  
الوارث كباعسي وانعى  
الغائب او العصى موزن  
بكذا واقام شاهد واحد  
معه فانه اذا قدم الغائب او  
كسل العصى بعبادة  
العصى والى الشاهد  
اليمين او مع شاهد آخر  
بان العصى في الارث  
واحد وهو الميت ولها  
تقضى دونه من الاثمة  
وفي غير الارث الحق  
لاختصاص فلم تقع اليمين  
والعوى لغير المدعى  
غيره لان ولا به وخرج  
بقوله بنكوه وتضمن  
اليمين فلا يبطل حق من  
اليمين حتى لو مات قبل

اذ ادعى انه ارشاهو جرد من وتلقته دعواه بالسنتين فلا يمين حضور من يدعى عليه فاذ ادعى عليه  
لا يتعدى الى غيره ولو تلقته بغيرهم كطلب الارض من ساكن فلا يتعدى الحكم اليهم اه كلام آية القضاء  
وهذا يشهد به يحتاج بالنسبة للحاضر الى الاستئناف اقامة اليمين للحاكم وانه بدون ذلك لا يلزم الوفاء من  
حسنة وقوة كما تقدم اشارنا الى قوله فيل ذلك المتعلق الجزم بجواز جماع ادعوى في وجوب البعض من الورثة  
والسنتين الوقف سم (قوله) لكن لا يتعدى الحكم (الخ) سابقه في ادانته كطلب العوى واليمين متب  
قول المصنف او عفا مالها كسبع اوجه كفى الاطلاق في الاصح ما نصه لكن لا يحكم أى الغاضى الا بعد  
اعلام الجميع بالحال فانظر مع ما هنا رشدي (قوله) وتقبل بيمينه بالادعاء (الخ) جزمه بالتمية (قوله) والفرق  
لغير (الخ) فغير المتع (قوله) من اليمين (الخ) الى قوله وفارقه في النهاية وكذا في الغنى القوة وقد شرع على المنة  
(قوله) ان حضر في البلد (الخ) أى بحيث يمكن تحليفه معنى (قوله) وقد شرع في الخصومة) سذكر كمرثوز (قوله)  
او شعر بها (الخ) محل تلزم بل في مفهومه وقوة ظهري فراجع (قوله) انه هو كالم (الخ) أى بدو غرضه وعقله معنى  
(قوله) حتى لو مات (الخ) أى بعد نكوهه معنى (قوله) لانه تلقى الحق من مورثه وقد بطل (الخ) وتقبل لا يبطل حقه  
بل لانه يحلف هو وارثه لانه سمع فله تأثيره وورثه لا ينشأ ثم ادعى انما هو المسمى بذلك في اقراره سمعت دعواه لغير الورثة بكل الاقرار  
وتقبل بيمينه الادامه رعاية لاحتمال نسيبه (٢٥٦) كما اخذ بعضهم من قولهم لولا لا ينشأ ثم اني يستقبل لاحتمال نسيبه له او نسيبه  
تقروا الفرق فغير اذا كثيرا  
ما يكون الانسان يمينه ولا  
يعلم بها فلا تناقض بخلاف  
تلك (و) يبطل حق من لم  
يحلف (من اليمين) بنكوه  
من حضر في البلد وقد  
شرع في الخصومة او شعر  
بها (وهو كال) حتى لو مات  
لم يحلف وارثه ولو لم يحلف  
يقيم لانه تلقى الحق من  
مورثه فبطل حقه  
بنكوه وخرج بقول من  
اليمين اليمين فلا يبطل حقه  
منها فله شاهدان  
وصحبه الى الاول من غير  
تجديد شهادته كالعوى  
لتعريضه كلفه كل الاثم  
مدع شاهدان من غايرته  
اقامة آخر وفارق ذلك غير  
الوارث كباعسي وانعى  
الغائب او العصى موزن  
بكذا واقام شاهد واحد  
معه فانه اذا قدم الغائب او  
كسل العصى بعبادة  
العصى والى الشاهد  
اليمين او مع شاهد آخر  
بان العصى في الارث  
واحد وهو الميت ولها  
تقضى دونه من الاثمة  
وفي غير الارث الحق  
لاختصاص فلم تقع اليمين  
والعوى لغير المدعى  
غيره لان ولا به وخرج  
بقوله بنكوه وتضمن  
اليمين فلا يبطل حق من  
اليمين حتى لو مات قبل

النكول حلفه وارثه على الادعاء في اثمهم كلام الرافعي اما لم يشع او لم يشع فكسبي ويجنون في قوله (فان)  
كل من لم يحلف (غائبا او صيدا او مجنونا) فله حقه ما لا يقبض عليه

للعوى





لها ولما علم انه يصل به الى القين قال تعالى الامن شهد الحق وهم يعلمون وفي شعر علي مثلها أي الشمس فاقهدهم بقى ان ما يتعدوه  
اليقين يعني فيما تلقن كاللذان والعداة (٢٥٨) والاعصار وقد قبل من الاعشى بصل كليل ويجوز تعدد ظرف جاز وان واسمها وتلا بل

الشهادة لان كان منها  
هناك حرمته (وقبل)  
الشهادة في الفعل (من)  
أصم) لحصول العلم  
بالمشاهدة واستغن من  
التي أن الشهادة بقية  
عين لا سمع الامن زأها  
وعسفة واصفا بها  
(والاقوال كقده) وفسح  
واقرا (بشرط سمها  
واصبار قائلها) بالحدود  
منعول من ووافق زأج  
غيا يظهر ثم رأيت خبر  
واحد قالوا تكفي الشهادة  
عليها من ووافق بضيف  
يشفي على أحد جوين كما  
اقتضاه ما مضى الرافعي في  
تقليد الرافعي فلا يكفي  
سماع من ورافع  
وان علم صوته لان ما أمكن  
ادراكه بأحدى الحواس  
لا يجوز أن يعمل في بقله  
فمن لجوا انشاء الاصول  
نم لوعله يستوحطه وعلم  
أن الصوت ممن في البيت  
بلوه انتم صوته وان لم  
وه وكذا علم اثنين بيت  
لأنات لهما وسمها  
يتعاقدان وعلم الموجب  
منهما من القابل لعلها ك  
المسح أو عود ذلك فله  
الشهادة بمسحها منهما  
(ولا قبل أي) ومن يولد  
الاختصاص ولا يميزها في  
مرفق لتعدد طريق

الاسلام ومنه (قوله لها) الى التي في المتن الاقوله وقد قبل الى يجوز وقوله واسمها (قوله لها) ولما علم  
عبارة التي وشرع المنهج مع قائله اه (قوله الامن) مسددا الحق وهم يعلمون عبارة التي ولا تتفق  
ما ليس عليه علم له (قوله شاهد) أودع أسنى (قوله انما) أي في المتن (قوله كليل) أي نفا (قوله  
ويجوز تعدد ظرف جاز) عبارة شرع المنهج أي التي ويجوز تعدد الظرف جاز الزاين لتصل الشهادة  
لأنها كانت كحكمة أو شاهدا وظاهر جوازها كروان من السر إلا أن قبل السر لا يطلب لعل  
سم (قوله لان) كالانها (الخ) ان كان خبر التثنية فلزائين فواضع لكن تبقى مسئلة الولادة فلا تعليل أو  
لأنه والاول المعقول محل نظر بالنسبة للولادة اللهم إلا أن تكون مستندة في نحو قارة الطريق فلنستأمر  
رأيت عبارة التي مصرحة بقصر تطليل القول على الزاين سيدي (قول المتن) وقد قبل من أصم (الخ) سكت  
عن الاخرى وسكت حكم شلخته عند كسر شرط الشاهد معنى (قوله واستغن من المتن) (الخ) يتأمل سم  
وتدعيانها به فمهم المتن ان يسمي الشهادة على العلم ما أمكن (قوله الامن) وأخبر (الخ) أي وان طال  
الزمن حيث كانت مما يلزم فيه في تلك المدة وتسمع دعوى من غصب لئلا يأنها تغيرت صفاتها عن وقت  
روية الشاهد وتشهد ذلك عن وقوله وتشهد لعل موافقه وشاهد (قوله وفسح) الى قول المتن ولا يقبل  
أي في المتن الاقوله ولون نحو ووافق الى فلا يكفي سمها (قوله واقرا) أي ووافق ورض معنى  
(قوله عليها) أي الاقوله (قوله فلا يكفي سمها) أي القول مرفوع على المتن (قوله وان بود) سواء كان  
عدم الروية لظلمة أو وجودها لسمها عن (قوله كذا قول (الخ) عبارة التي ووافق كذا قالوا وبأن عن  
الاصحاب من انهم جلس في باب بيت خيما: ان خطا فسمع معاقبة بمسحها لبيع أو غيره كفي من غير روية  
ز بقا لنديجي لانه لا يعرف للموجعين القابل قال الأذري وفضة كلامه انه لا يعرف هذا من هذا انه يصح  
الفصل و يتصور ذلك بان يعرف ان المسح كان أحدهما كليل كان الشاهد سكن يتأخوه لاحدهما أو  
كان يلو فسمع أحدهما يقول يعني يتكلم الذي يسكنه فلان الشاهد الذي في جواره أو علم ان القابل في  
زأوه والموجب في آخر أو كان كل واحد منهما في بيت صغير وهو الشاهد ليس بين البين وغير ذلك اه  
(قوله لانه أخف) لانه يجوز القائل وسبب الشهادة على العلم ما أمكن أسنى (قوله لان تكون) الى قوله  
والفرق في المتن الاقوله فعل كذا وقوله وكذا ولا يتأخوه (قوله ان تكون) عبارة التي ونحوها  
في شرع المنهج وتقدم انه يصح أن يكون الاعشى مترجما أو مسحا أو سائفاً انه يصح أن يشهد بما ثبت  
بالتسامع ان لم يحضر الى تعيين وإشارة بان يكون الرجل مشهور باسمه وصفتها (قوله بقواسمها) (الخ)  
لنقصا لولسبى كلام غيره ولله أدخل ما التوا وتروان كان معلوما من الاستفاضة بالاولى (قوله  
الدعوى والخلف بالمسح بلهما الماتع من كونها البعض لان الافتراض على بعض الحق والاعراض  
عن الباقي لامتاع منوعا به الامران الذي هو لعلها بما استحق منه القسط لأن يكون المنع  
الدعوى البعض والخلف على وجهه كان يدعي انه يستحق عشر من جهته وثلث من محضه على ذلك  
مع كون حق موزعها والقول وتقتصره ولا داعي له وجلا يصح كل يدعي ان موزعته حق على هذا عشرة  
ويحلف على ذلك فلامنع من مولا يستحق من العشرة الا اذا قلنا اشكال عندنا فله (قوله ويجوز  
تعدد ظرف جاز) عبارة شرع المنهج ويجوز تعدد الظرف جاز الزاين لتصل الشهادة لانه ما أمكن  
حكمة أو شاهدا وظاهر جوازها كروان من السر إلا أن قبل السر لا يطلب لعل (قوله أيضا  
ويجوز تعدد ظرف جاز) قال ابن القتيبي قيل لا يجوز لان الزاين قد سبقه اه وفضية الجواز على  
الاول لان طلب السر (قوله واستغن من المتن) يتأمل

التي يصح علم اشتغالها بالصوت والبلوغ وطهر وسمها اعتمادا على صوتها لانه أنصت من ثم نص الشافعي رضي الله عنه  
على حل وطهر اعتمادا على انهما لا يميزان فهاهنا على ان لم يزد في جرحه من عند قولنا ما شهدنا وجعلنا بيناها  
وظاهر كلامهم انه الاعتماد على القرينة لا على ما قبله أو جرحه بل على ما قبله (لان تكون) شهادة بمسحها

أورجة أو أجمع ولم يجمع لتعين أو بفتح بمعنى ذكر مخرج فيكم هل يمشي شهد (٢٥٩) عليه السلام عند قطع لسانه لمن

أورجة أو أجمع) أي الكلام المصمم أو الشهود القاضى أو بالعكس ووضوح مع شروفي عظمه ما ذكر على نحو استغناء لا يفتقر (قوله أو يمشي) يدل على كمال هذا الوضع ما تراجل الشهادة كجواز النظر لاجلها السابق سم (قوله على ذكر مخرج الخ) عبارة على معنى ذكر مخرج امرأ أو دويوسى مثلاً فكمهما وزمهما حتى شهد عند الحاكم بعرفه بمقتضى وضع اليد له (قوله فيكمهما) أي الشخصين كجواز ظاهر وشدي (قوله فيكمهما) يعني أن لا تترقب هتته عند علمه على استمرار الذكر في المخرج بل ينبغي أن يجمع عليه السوفى في الترفع قطعاً لهذا المصيبة سم (قوله فيكمه) أي أي أو يتلفه معنى (قوله فيكمه) أي أي أو يترافق في تلك الحالة أسمى ومعنى (قوله حتى شهد عليه) أي بما عرفه أو تسمع العمية يد على قبل أو تخرج منها أو هو وامنعه يد على رأسه إلى تكمل خروجه وتعلق به حاجتي شهد بولا تفتنى (قوله فيكمه) يعني أن يفتنى بقاءه لا يجوز الشهادة بالطلاق إلا للعمر وقت الألام والنسب وظاهره أنه ليس كذلك وشدي (قوله أو يمشي) أي والصورة التي انظر بها مجهول كما يعلم بما أتت وشدي (قوله وكن لم يكن) أي لا تترار (قوله أو يمشي) أي فلا تفتنى (قوله) بخلاف ما إذا لم يعرف ذلك) نعم لو سمى ويهما أو يد الشهود على وجه شهد عليه في الأولى مطلقاً مع تميزه من خصه وفي الثانية تصرف الاسم والتسبب فله شاهدته كما بحثنا في الأولى وصرح به أسهل الروض في الثانية فمضى ومرت الثانية في الشارح أن (قوله وبحث الأخرى الخ) عبارة شرح حال وضوحه ولا يجوز أن شهد في زوجة أو غيره ما على موطنها كغيره اه زاناً في غير ذلك من الأخرى من قبول شهادته اعتماداً على ذلك اه (قوله إذا عرفت خاتمه) قال الأخرى ويعرف كونه خاتماً باليه باعتبار أن الشهود عليه بخلافه في الوقت الذي نسب إليه بالآخر وفي وشدي (قوله حينئذ) لاجلها ليه (قوله ولا يخفى عن وقت) مقتضى عيش قول المتن ومن سمع قول شخص الخ) قال في الروض ولوسع اثنين يشهدان فلا نول هذا بالبيع لكذا أتى إلى الوكيل بالبيع شهد على اقترافه بالبيع أي لأنه سمعوا بشهادته بالوكلة أي لأنه لم يسمعها اه وقال شارحه ان شهد بشهادة الشاهد بن أو كماله كجمل مما يأتي اه (قوله أي) أي (أما) في قوله كماله أي أي في العلم بالفتنى الآتية الجوزة قال المتن (قوله ولا يكتفى بمجرد ذكر الاسم الخ) في الروض وشرحه (فرع) قولاً لا يدل على فلان بن فلان الفلاني كذا فلا بد من هذا المعنى أن يقول سم ذلك وهو هذا كان حاضر ولا يكتفى في إحدى أن على فلان بن فلان كذا من غير ربطاً بالحاضر اه وظاهره عدم الكفاية من غير ربطاً بالحاضر ولو لمع القطع بعدم احتمال الالتباس وقد توفى نفسه سم أقول لو بدال توقف ما أتى بالشهود عليه الغير الحاضر من أن المدعى على المعرفة يقول بمجرد ذلك شخص به (قوله الجوزة المدعى الخ) أي بان كان فوق مسافة المدعى أو توارى أو قفز زعيم توارى يادى وعناني اه يجرى (قوله وقد مرت) أي في آخر باب القضاء في الغائب (قوله المتن ورويه) أي وقد فتن معنى (قوله اما) لو لم يعرف الخ) مفهوماً عدم اجزاء التصار على ذكر اسم أو اسم أبيه إذا عرفت اسم جد أو عرفه القاضى

(قوله أو يمشي) يدل على كمال هذا الوضع ما تراجل الشهادة كجواز النظر لاجلها السابق أسفل الضمة السابقة (قوله فيكمهما) يعني أن لا تترقب هتته عند علمه على استمرار الذكر في المخرج بل ينبغي أن يجمع عليه السوفى في الترفع قطعاً لهذا المصيبة سم (قوله فيكمه) أي أي أو يتلفه معنى (قوله فيكمه) أي أي أو يترافق في تلك الحالة أسمى ومعنى (قوله حتى شهد عليه) أي بما عرفه أو تسمع العمية يد على قبل أو تخرج منها أو هو وامنعه يد على رأسه إلى تكمل خروجه وتعلق به حاجتي شهد بولا تفتنى (قوله فيكمه) يعني أن يفتنى بقاءه لا يجوز الشهادة بالطلاق إلا للعمر وقت الألام والنسب وظاهره أنه ليس كذلك وشدي (قوله أو يمشي) أي والصورة التي انظر بها مجهول كما يعلم بما أتت وشدي (قوله وكن لم يكن) أي لا تترار (قوله أو يمشي) أي فلا تفتنى (قوله) بخلاف ما إذا لم يعرف ذلك) نعم لو سمى ويهما أو يد الشهود على وجه شهد عليه في الأولى مطلقاً مع تميزه من خصه وفي الثانية تصرف الاسم والتسبب فله شاهدته كما بحثنا في الأولى وصرح به أسهل الروض في الثانية فمضى ومرت الثانية في الشارح أن (قوله وبحث الأخرى الخ) عبارة شرح حال وضوحه ولا يجوز أن شهد في زوجة أو غيره ما على موطنها كغيره اه زاناً في غير ذلك من الأخرى من قبول شهادته اعتماداً على ذلك اه (قوله إذا عرفت خاتمه) قال الأخرى ويعرف كونه خاتماً باليه باعتبار أن الشهود عليه بخلافه في الوقت الذي نسب إليه بالآخر وفي وشدي (قوله حينئذ) لاجلها ليه (قوله ولا يخفى عن وقت) مقتضى عيش قول المتن ومن سمع قول شخص الخ) قال في الروض ولوسع اثنين يشهدان فلا نول هذا بالبيع لكذا أتى إلى الوكيل بالبيع شهد على اقترافه بالبيع أي لأنه سمعوا بشهادته بالوكلة أي لأنه لم يسمعها اه وقال شارحه ان شهد بشهادة الشاهد بن أو كماله كجمل مما يأتي اه (قوله أي) أي (أما) في قوله كماله أي أي في العلم بالفتنى الآتية الجوزة قال المتن (قوله ولا يكتفى بمجرد ذكر الاسم الخ) في الروض وشرحه (فرع) قولاً لا يدل على فلان بن فلان الفلاني كذا فلا بد من هذا المعنى أن يقول سم ذلك وهو هذا كان حاضر ولا يكتفى في إحدى أن على فلان بن فلان كذا من غير ربطاً بالحاضر اه وظاهره عدم الكفاية من غير ربطاً بالحاضر ولو لمع القطع بعدم احتمال الالتباس وقد توفى نفسه سم أقول لو بدال توقف ما أتى بالشهود عليه الغير الحاضر من أن المدعى على المعرفة يقول بمجرد ذلك شخص به (قوله الجوزة المدعى الخ) أي بان كان فوق مسافة المدعى أو توارى أو قفز زعيم توارى يادى وعناني اه يجرى (قوله وقد مرت) أي في آخر باب القضاء في الغائب (قوله المتن ورويه) أي وقد فتن معنى (قوله اما) لو لم يعرف الخ) مفهوماً عدم اجزاء التصار على ذكر اسم أو اسم أبيه إذا عرفت اسم جد أو عرفه القاضى

الجوزة المدعى عليه وقد مرت (رويه) أي بمرور نسبة) حال حصول التميز بما دون أو عددها ما لم يعرف لم يميزه في زمانه لا يفتنى على ذكر اسم أو اسم أبيه عن عرفه القاضى بل لا بد من كماله في الحاضر في كلامهم الظاهر الثاني

فذلك بل يكفي لفت نكاح كتمان من فلان ولو بدونه كمال غير موه زول الاشكال في الشهادة على عقما السلطان والامر هو موضع فان الشهود لا يعرفون انكناهم فالباقى ذكر اسمائهم ما يعرف من اوصافهم وعلى العمل عند الحكماء وتمام البقية وغيره قال شيوخنا وقد اعتمدت شهود من شيوخنا فلان (٢٦٠) التوفي التاجر كان كذا في سوق كذا الى وقتنا فلو علم ان لم يكن في ذلك الوقت غير موه حكمها

بعضه ونظر سم اقولوا بصره بالنظر ما بين عن النبي انا هو يعلم عن النظر قول النبي والروض مع شرحه ما فيه فان عرف لمعوا سم ايمدون حده شهادته ولم قد شهادته الا ان ذكر القاضي امارات يقتضي في اليقين بغير ما عن غير موه ان يحكم كنهه في حثه اه (قوله في ذلك) أي في اجزاء الاصل على اسماء سم ايمه (قوله بل يكفي الخ) عبارة بالنسبة والحاصل ان المدعى على المعروف مجرد لقب خاص كالشهادة على السلطان بقوله اشهد على سلطان الديار مصر به أو الشبهة فلان فانه يكفي ولا يحتاج معالي شي آخر ولو كان يدعي موه يدلي بلفظ قول الرافعي بعد ان شرطه ذكر اسماء سم ايمو حده موه موصيته واذا حصل الاعلام ببعض ما ذكرنا كتي به اه فلان يشبه موه زول الاشكال الخ قال أي أي شبهة وقد اعتمدت على شهادته من شهود فلان التاجر في وقت كذا اتي كان كذا في الحائون الفلاني الى وقتنا فاما الخ وقال البقية فالمدعى على ذكر ما عرف به كيف كان فالو مقصود كلام الامام ان الشهادة على مجرد الاسم قد تنفع عند الشرح لعدم الشك اه (قوله ما يعرف الخ) قد في الشهادة على عقما السلطان وشدي (قوله وارضاء البقية الخ) مقصود عرش (قوله لم يكن) عبارة بالنسبة بل يمكن في ذلك الحائون اه (قوله نيب مهم الخ) عبارة شرح الروض مع فلو محتمل على من لا يعرفه وقالة احمي ونسي كذا لم يعتمد فلو استفاض اسم ونسبه بعد محتمل على فلان يتهدى غيبته باسم ونسبه كالو عرفهما عند الفصل وان اغيره عدلان عند الفصل أو بعد ما يحد ونسبه لم يتهدى غيبته بناء على عدم جواز الشهادة على النسب بالسماع من عدلين اه زاد النبي كالمواضع كسباني (تبيين) لو شهد أن فلان ابن فلان وكل فلان بن فلان كانت شهادة بالو كلة والنسب جماعه الموردي والو داني اه (قوله و يرضه) أي الشاهد ثلاث اه (قوله لو يعرفها الابد الفصل) لا وجعلها المصغر وشدي (قوله ان تمام جهاد بنسبه) والحاصل موه انه ان يلزم حتى على عين محضر ولم يعرفه اسم ولا نسب فيحي مالى القاضي اتين من يعرفه فقولان فلان بن فلان و يدان يغفل كذا ونحن نتهدى به كذا فاحضر لتشهد عليه فمضر موه بان أن هذا فلان بن فلان و يد كذا هو كذا فثبت اسم ونسبه في ذلك عند القاضي عرش (قوله لاسم) أي في شهادة الحسية (قوله من ثبوت) أي النسب (قوله لان سمعها) أي الاسم والنسب عرش (قوله بالو سمعها) أي النسب (قوله والافهذ اقر الخ) قد عني ذلك لجواز استناد الالف لسماع من نحو واحد والتواتر لا بد من الجمع المخصوص في سائر الطباق سم وقد يجب بان كلام القفال في جماع النسب بلا واسطة ويستند سم من جماع لان النسب فلا ينسب (قوله تساهل) عبارة النهاية تساهل بالنسبة والتأنيب (قوله جهاد الشهود) للنسب لا نحو كماله مقصود الشهود ذلك التبرع مناسب لما بين عن النهاية (قوله فانه يميز الخ) عبارة لانهاية فانهم يحدون من موه قد علموا بهو يحلون ذلك ويحكم بها القضية اه أي فكيفهم في هذا الحاله اطل بحسب الظاهر فلو تميز بمطابقة كمال الشهود الواقع كان محضر الشهود عليه بعد علم ان اسم ونسبه كمال الشهود تميز سم الحكم عرش (قوله فيسجل الشهود جمعا) أي الاسم والنسب يعني فيكتب الشهود فلان بن فلان أو كذا (قوله ويحكم بالخ) أي بما خلاه أي شهادته على وجهه والنسب (قوله بان اقر الخ) متعلق بلفظ (قوله اشهد في الخ) يقول القول (قوله فان سمعوا محضر الخ) أي كان سمع من فضا لجواز (قوله ذكر الماوردى) من عدم لجواز الاقتصار على اسم واسم ايمه اذ عرف باسم يحدون عرفه القاضي بدونه وفيه نظر (قوله ولا فهدا اقر وشدي الخ) قد عني ذلك لجواز استناد الالف لسماع من نحو واحد والتواتر لا بد من الجمع

الوقت غير موه حكمها (تبيين) مهم كثيرا يعتمد الشهود في الاسم والنسب قول الشهود عليه ثم يشهد جمعا في غيبته وذلك لا يجوز اتفاقا كماله ابن أبي الهم وقول المتن الاتي لا بالاسم والنسب ما لم يتنازع فيه موه يرضه أن يكتب غيبته اقر مثلان ذكر ان اسم ونسبه كذا ولا يجوز فلان بن فلان سم لو لم يعرفها الابد الفصل لجواز الجزم بهما من طرق معرفتهما ان تمام جمعا بنسبه حسبه لسماع من ثبوت بهما لان سمعها من من عدلين قال القفال بل لو سمع من اقر جاز بل يميز حتى يشكر ويستفيض عنده موه او اذ ذلك مجرد البالغة والافهذ اقر وشدي لعلم الضرورى الذي لا تصح الاستفاضة وقد تساهل جهاد الشهود في ذلك حتى عظمت به البلية وأ كالت بالاموال فانهم يميزون بين ما طوى فيفسر عند خاض بما يروونه ويدكر اسم ونسب من يرون أخذ ما فيحصل الشهود بهما ويحكمه القضية (تبيينان) خطأ ابن أبي الهم من يكتب أو

يقول وقد شهد على اقر موه ان اقر موه جوا على الماوردى أن يقول ان اشهد اشهدني على نفسه بما اقر موه ان اشهد على موه من شهد على اقر عدى كذا لان سمعوا محضر عندنا اشهد اقر سمع يقر كذا كمال الموردي وهو استحسن استثنى استثنى في اشهد على اقر موه أو اقر موه كذا الخ قول المتن اذ عني ذلك اقر موه أي يتهدى في اقر موه

كلام

فهو ثبت وقوله عليه السلام من قال الصلوة فلا حلق في ذلك ثواب البكر من حلق في ذلك كمن لم يحلق في ذلك وغيره وقال تعالى  
 وشهدتكم على أنفسكم على ما بين أيديكم من حشر قد سمع أنكم تشهد على ما لا تستحق ولا يلتزم من الغفول عنه أنه  
 يقول خبرين المتعاليين بينهما وبينكم وبينهم أول من شهد في حشره (٢٦١) ونظر في ما لا يلتزم من الغفول عنه أنه  
 ورد بان يؤمن به مع علته

عنه من الشهادة بدون  
 سماعه واختلافه ونقل  
 غيره عن أبي شهد أن رأيت  
 الهلال لوراء في أراج القبول  
 ونقل الماوردي وجهين  
 فيقول سمع يقر بشئ ثم قال  
 له المقر لا تشهد على به  
 وبعث بعضهم أن الأقرار  
 أن كان يحسن به كان قوله  
 لا تشهد على رجوعه أو  
 ليس يرمل بلفظه أه  
 وفيه نظر والأوجه أنه لا  
 يلتزم مطلقا وفي قول  
 قدم لا يفي الشهادة من  
 اذن المشهود عليه فيها  
 (فان جهلها أي الاسم  
 والنسب أو أحدهما) لم  
 يشهد عنه ومنه غيبته إذ  
 لا تامة علقها إذا حضر  
 وأشار إليه فان لم يأت  
 قبل الغيب ليشهد على عنه  
 قال الفزاري وكذا بعد لم  
 يتغير واستندت الحجة  
 لحضروا وعندهما الزكشي  
 ولم يبال بتعذر إقراره  
 ولا سمع يحمل شهادة على  
 متقدمة بنون ثم ناسن  
 انتقلت لا داعيها (اعتمادا  
 على صوته) ولا يقتصر  
 بصرف ظلمة ما على عمله  
 لاخذ الأصوات ولا أثر  
 لحائل وفاق كما هو أفهم  
 فوله اعتمادا على قولهما

كلام ابن أبي الميم ومجمع الضمير قوله فالصواب (قوله هو) أي القول الذي لستم به (قوله فهو)  
 أي الأقرار وقوله مشهوده وعليه اعتبار من حمل تأمل (قوله قال تعالى وشهدنا) أي الاستشهاد تأمل  
 (قوله أنكم تشهد) عبارة تلو وضع شرحه ولو حضر عندكم منكم منكم الوجب أهوى المحضرة أو وكيل  
 له أو أمه أذنته في القبول يعلم الأذن ولا الولاية أو لا ولا لأدواء لم يسمع ذلك من شهد بان وجبة  
 لكن يشهدان فلا قال أسكت فلا تفلح قول الفلان فان علم جميع ذلك شهد بان وجبة له (قوله عنه)  
 أي عن ابن أبي الميم (قوله وأشهد) أي العقد (قوله حشره) أي الصغار الجارية بينهما أو مجلسه (قوله  
 ونقل الخ) يظهر أنه منه الفاعل مستدلى ضمير القبول (قوله بان حشره) أي جزم الشاهد بالعقد (قوله  
 نقل الخ) أي القبول وقوله عنه أي من أي الميم (قوله هو) أي في الصلوة (قوله لخلق أفعال) التائب إليه  
 كل من النسخ (قوله لم يفت لقوله) أي في هذا ذلك (قوله طلقا) أي في حقه أو لغيره (قوله في  
 الشهادة) أي أدائها (قوله أي الاسم والنسب) الحق وقوله شهد على امرأته في الله في الأوله واعتصمه  
 الزكشي في المثل وقوله كما هو قوله بشرط إلى أم لا لا داعيها أن يسطع على قول التزمون في التهمة إلا  
 ذلك وقوله وفيه بسط إلى أم لا لا داعيها وقوله قال الرازي وقوله ولا أشار وقوله وانظر في حجة القضي وأما  
 (قوله أو أحدهما) ينبغي ما لم يكن متغيرا بعده سم (قوله أحضر قبل الدين الخ) أن لم يستقر على ذلك  
 نقل يحرم ولا يتغير أما بعد فخلا يحضر وان آمن بتغير موثقت الحاشية لحضروا مطلقا فالغزالي نهاية  
 عبارة الغني وهذا كقوله الأزدي أن كان بالبدل وحش تغيره بأحضر أو بالأوجه حضور الشاهد إليه  
 فأنه من لم يحضر فلا يجوز ثبت قال الفزاري فان انتدبت الحاشية البوم لتغير موثقة حازته له قال في  
 أصل الزكشي وهذا احتمال كرهه الأمام ثم قال ولا يظهر أنه لا فرق له (قوله قال الفزاري الخ) خلافا  
 لنهاية والغني كما هو ظاهر وضو المنهج (قوله بنون ثم ناسن) عبارة الغني وضو المصنف متقدمة  
 فترقية ثم فن متوسمين ثم فاف مسكور وشديدة وفي بعض شروح التزم عليه بنون ما كتبه مثله فوقية  
 مفتوحة ثم فاف مسكور وشديدة جري على ذلك الشرح فقال بنون ثم ناه كفي الأصحاب اه (قوله اللاداء  
 الخ) سيد كرحيزم (قوله ولا أثر لحائل وفاق) أي في حتمت الشاهد عليها لوجوده كعدمه حتم  
 عنهم معرفتها عيش (قوله كما) أي في شرح وأما قالها (قوله فتعلق بها) لعل المراد بالعلق  
 به لكانها ملازمها وشدي (قوله بشرط أن يكشفه قبل الخ) هذا شرط للعلم بالشهادة كالاتي رشي  
 (قوله قال جمع ولا ينفذ الخ) أذا رأى الشاهدان وجهه عند العقد سمعان لم يوافقوا العقد فلا ليس  
 بما حكم بالنكاح ولا شاهد كل زوج على التسمية لولته التي لم يهاطل بل لا يشترط رؤية الشاهدان وجههما  
 في انعقاد النكاح كماله إلى كلام الشرح في باب النكاح خلاف ما نقله هذين الجمع المذكورين (قوله  
 كان معملا الخ) أي ثم شهد بان لا معنى (قوله بلز) جواب أما كان ينبغي زيادة القدر (قوله وثبت الحق  
 المخصوص في سائر الطيان (قوله أو أحده) ما ينبغي ما لم يكن متغيرا بعده سم (قوله بان نكاح أحضر قبل  
 الدين) أن لم يترتب على ذلك نقل يحرم ولا يتغير سم (قوله قال جمع ولا ينفذ نكاحه) متقدمة لان عرفها  
 الشاهدان الخ) أذا رأى الشاهدان وجهه عند العقد سمعان لم يوافقوا العقد فلا ليس بما حكم بالنكاح  
 ولا شاهد كل زوج على التسمية لولته التي لم يهاطل بل لا يشترط رؤية الشاهدان وجههما في انعقاد النكاح  
 كما علم إلى كلام الشرح في باب النكاح خلاف ما نقله هذين الجمع المذكورين (قوله أنشرف إلى القى النكاح)  
 فيه فيقال خلاف ما نقله فراجع

فتعلق بها إلى خاص وشهد عليها بلز كاللحي بشرط أن يكشفه قبل الم عرف القاضي صحتها قال جمع ولا ينفذ نكاح متقدمة لان عرفها  
 الشاهدان سماعا ونسبا أو مورو فبسط مهم أنشرف إلى القى النكاح ذكرته في الفتاوى فربما لا داعيها كان معملا ان مستقبة  
 وقت كتابي كذا قالت كذا ونهت أن يؤخذ من هذا الموضع فتارة بنت فلان بلز

وثبت الحق باليقين ولو شهد على امرأته مجهولاً باسمه القاضى أمزقون عنها وأضمدتم من غير علم بلزومها بابتها قاله الرافعي رحمه الله  
علم بما عرف مشهوراً فيها بنواضبط (٢٦٢) والآن نسألهم ولزومها الجلبة كماله الاذعى والركشي وآخرون (فان عرفها باسمه أو

باسم ونسبها) الفصل  
عليها الامام ولا يجوز كشفاً  
نقلها حيثما اذا لم يجد البينة  
(ويشهد عند الادعاء بما  
يعلم) مما من اسم ونسب  
والأشارة فان لم يعرف ذلك  
كشفاً وجهه ونسبها  
حليتها وكذا بكشفه عند  
الادلة (ولا يجوز الفصل  
عليها) أى المتبقي بشرط  
عدله أو عدلين على الأشهر  
الذى علمه أكثر من غيره  
على المذهب ان التسماع  
لا يفي بمجموع يؤمن  
فواظوم على الكذب ثم  
ان فلا تشهدان هذه فلاتة  
ثبت فلان كانا شاهدى  
أصل واسمهما شاهد  
فرع فيشهد على شهادتهما  
بشرطه (والعمل من  
الشهود لا لأصحاب كماله  
المقتضى (على خلافه) وهو  
الأكفاه بالتعريف من  
عدله وجوى عليه جمع  
مقدمون بل وسع غير  
واحد في اعتماد قول ولها  
المعتبر وهي بين نسبه  
أى (ولو قامت بينة على عينه  
بحق) أو ثبت عليها وجه  
آخر كمال القاضى (فطلب  
المدعى) من القاضى  
(التسليم) بذلك (حل)  
له (القاضى) يجوز (ألا يجله)  
لأبائهم والنسب فلا يجوز  
التسليمهما (ما لم يثبت)  
عندهما بالتولى على وجه

باليقين) هل يجوز هذا في نظرنا وكذا شهد على من يجهل اسم ونسبه المار وشيدى أى (والظاهر ثم  
(قوله) وثبت الحق باليقين) أى (يكون ثابتاً بين فلان بن فلان القاضى أمزقون عنها) وكذا وقطعت أخرى على أن  
الحاضر هو فلان بن فلان ثبت الحق معنى (قوله) منها) أى (أو التسليم باسمها ونسبها) (قوله) مما من) أى  
تقبل بحسب شهادتنا بحسب (قول المتن) فيها) بان كل من أراد قبول الانتداب أو كلفت أمته أو وزجته عنانها  
يجوز (قول المتن) أو باسم ونسب) كان صور ذلك أن يستغنى عنه وهو مستغنى عنها فلاتة ثبت فلان ثم  
يتم عليها وهي كذلك برأى له سم عبارة عن كماله فلهذا وجهه والشهود يعرفون أن زوجته فلاتة  
ثبت فلان فتمتعوا بالشهادة على أن فلاتة ثبت فلان مطلقاً من زوجها أو زوج شخص يستعمل بحضورهما  
فأذا دعى الزوج نكاحها بعد أو أنكرت شهادتها عليها بامتناعها (قوله) الفصل عليها) الى قول المتن على  
خلافه على المتن الا قوله ثم الى المتن (قول المتن) (شهد) أى المتصل على المتبقي معنى (قوله) من اسم ونسب  
الحق) عبارة عن معنى وشح المنهج فيشهد على العلم فيها عن حصة في صورة علمه باسمها ونسبها ان غابت  
أوامر وتوقف اه (قوله) من اسم ونسب) والأصل) في بشرط كشف نقابها ليعرف القاضى صورتها  
أخذاً مما تقدم سم (قوله) ذلك) أى واحد من العين والاسم مع النسب (قوله) كشف وجهها) أى  
عند العمل ويجوز أن يدعى وجهها بالنظر لشهادة عند الجمهور وصحح المارودى بان ينظر الى ما يعرفها  
به فقط فان عرفها بالنظر الى بعضه لم يغفل عن وجهها الظاهر ولا يزيد على مره سواء قلنا بالاستعجال أم لا  
الآن يحتاج لتسكينه معنى وزادى (قوله) وضبط حليتها) ولا يجوز النظر أى الى وجهها الفصل الآن آمن  
الفتنة وضمان خلاف فلا يكره على أن لا يعرفه غيره غنى عن أن تعين نظر واحد ذكر الأصل أسنى (قوله  
أى المتبقي) عبارة عن أى المرأه مستقيمة أم لا اه (قوله) ما على المذهب ان التسماع الخ) قضيتا منهن ولو  
بلغوا العددين فيسوغ الشهادة بالتسماع يكفي تعريفهم وسائقان المراد بهم جمع كثير يقع العلم أو  
الظن القوي بغيرهم فانظر هذا مع ما مر من القاضى التسمية الاول رشيدى (قوله) من جمع يؤمن  
الحق) أى بشرط ان يكونوا مكلفين عن (قوله) بشرطه) أى (أن يفي فصل الشهادة على الشهادة) (قول المتن  
والعمل على خلافه) ضعف عن وحلى عبارة عنى وقد سبق للمصنف مثل هذه العبارة في صلاة العبد  
رأى مقتضى المثل اليه ولم يصح ما ذكر في الشرح والروضة فلاتة ان أكثر من التسماع وسائقا الثاني سائق  
الأرجح الضعفة وقال البيهقي ليس المراد بالعمل على أصحاب بل على بعض الشهود في بعض البلدان أى  
ولا اعتبار به اه (قوله) بل وسع غير واحد الخ) وهو يقبل قولها الصغرى بان يتناول قبل العدلين  
ويصحح بان قولنا غير واحد يشيد الظن أكثر من العدلين وشيدى (قول المتن) على عينه) أى المدعى عليه معنى  
(قوله) كمال القاضى) لعله أدخل بالكاف لافراقه وبينه المردودة (قوله) يجوز أن لا يقره) بمعنى (يصحق) المتن لا  
قوله لتعذر التسليم على الغير وقوله وبطلان المتن وقوله قال الركنى الى المتن وقوله مطلق أو مقيد (قوله  
على الغير) معنى غير الحلية والاسم والنسب عبارة عن كماله فلا يجهل به بالعين لامتناعه اه بعين مذهب ثم يؤمن  
وهي ظاهرة (قوله) ومن حليتها الخ) بكسر الميم مطوف على قوله ذكر الخ (قوله) كذا) عبارة عن المتن والأصنى  
كيتوكيت اه (قوله) وأما الظاهر الخ) كالمولود والتمتع والنياس والساد والاسن والفرج والجملة  
السن وقوله وماق العين من الكسل والشهوة وماق الشتر من جود وسقوطه ونياس وسواد ونحو ذلك  
معنى (قوله) وماق لا يكتفى الخ) لعله أراد ما ذكر في التسمية الاول ولكننا اقتصر هنا على المشهود عليه  
وسكت عن المدعى (قوله) فان نسب) أى الشخص معنى (قوله) وان نازع فيه) أى في عدم ثبوت نسب الانسان  
(قوله) فان عرفها باسمه ونسبها) كان صور ذلك في الاسم والتسمان يستغنى عنه وهو مستقيمة  
انها فلاتة ثبت فلان ثم يعمل عليها كذا (قوله) من اسم ونسب) والأصل) في بشرط كشف نقابها

الحسية أو سلمه هذا التسليم على التعريف كسب حصر وحل ذكر كماله فلان بن فلان ومن حليتها كذا لا يكره أو صافه  
بالظن ولا يصدق قهولاً له لا يكفي فيهما قوله مدح ولا مدعى عليه فلا يثبت باقر وان لم يقره عيباً البيهقي وأما



وقد يمكن حمله على ذلك التخصيل وهو ان حمل عدم القول بان شهيدان شرط لحدود خلاف ما تقدم به علم أصل القولان مما هو مرجع اليه بان وصف الحرف وتبين كيفية ذلك مجموع ما يقتضيه ما بان المصالح وغيره وانما ثبت التخصيل فثبت الخلق على أو باهم بالسويفات كان على مدرسة تعذر شرط وطهاص فثبتناظر فيما لو ايسر مصالحهم كما في الوقوع بحث القضي ثبوت شرط استيفاض غالباً ككونه على حرم مكة قالوا على خلاف في غير حدود المعاز فهي لا تثبت ذلك كما قال ابن عبد السلام وان اقتضى كلام الشيخ أي لمختلفه وليس في اقتضاها بل حمله الا لا رجوع في الحدود على ما في المذاهب لعلنا نعلم الا يستدلون فيها بالبطل وجه صحيح مرجع بل لا بد من بينة مريحة بان الحد لا خلاف في ذلك لعلنا قالوا في هذه الشهادة بطلان الحمار القلايتو حازنها لعلنا لا يثبت بحدود هذا العلم ليست أصاب ذلك وان ذكر والحدود لهم انما (٤٦٤) يذكر ونها على سبل المعنى والتعريف لا غير فلا بد ان يسر حوايلهم يشهدون بها ولا

صدق ذوالعطاء به  
قال وصككنا ما يقع  
المستند من أثر مثلاً  
فصلان بن فلان بكذا فلا  
ثبت ذلك بنو فلان لفلان  
لانها لم تقع صامصة  
وأطال في هذا أضالوا  
ذكرت ذلك كمنه بطله  
في الفتاوى اعترضه بان  
المتقول الذي جرى عليه  
انه التابع ثبوت البتة  
معنا خلافاً لما لا بد  
أصحابنا وقيامه ان الشاهد  
لو قال أشهد ان الحمار  
الحدود بكذا أثر مما لا  
فلان كان شهادة بالحدود  
ضمنا وبالقرار أصلا مع  
ذلك لا يستدعي المستند  
من ذكر الحدود الا ان  
صرح الشاهد بأنه يشهد  
بها ولو ضمنا كما تشرع رأوا  
يشملها الحكم كان يقول  
حكمت بجميع ما يقول  
بسلط ذلك في الفتاوى  
قلت لم ألق أهلاً لا يقبل في  
البتة والحدود مما لا

لان فلانا وقصوا ما الشرط فان شهدوا لم يردم ثبتهم لان ذكره على شهادة بصل الوقت سمعت  
لانه وجه حمله الى بيان كيفية الوقت انتهى وهو شيء كماله ان فاسم قال الاسوي ولا تلتان النصف  
لم يطلع علمنا ما قاله ابن الصلاح له يحذف (قوله وهو يمكن حمله على ذلك التخصيل الخ) جرى على ذلك  
الجل شيخ الاسلام والمفتي كراماً تعالى (قوله على أو باهم) أي مسقط الوقت (قوله فان كان على مدرسة الخ)  
وان كان وقتاً على جماعة معينين أو جهة متعددة فثبت القضي بينهم بالسوية أسنى ومعنى (قوله  
شروطها) يعني شروط الوقت على المدرسة (قوله وبما القضي) القوله وليس في النهاية (قوله  
وليس في اقتضاها) يؤيد قول الشارح في التنبيه السابق كثيراً ما يستدلون بحدودهم وقوله وقد ناهل حمله  
الشهود الخ قد رويت قوله الا في قلتم الخ وهو كلام نفس اه سدد (قوله مطلقاً) أي  
ذكرت الحدود فيها أصلاً أو ضمناً (قوله مطلقاً) أي سواء كان على سبل القصد والمراعاة أو على سبل  
الضم والتبعية (قوله من أثر فلان الخ) يبين لنا (قوله فلا تثبت ذلك) أي بالشهادة بذلك الاقرار (قوله  
عنه) أي السكوت (قوله ثبوت البتة ضمناً) تقدم عن القضي اعتماده (قوله وقيامها) أي مسقط البتة  
(قوله بأنه شهد) الاخصر الواضح بالشهادة أي بالحدود (قوله بصل) أي يحضرون الشاهدان شهد فلان  
ابن فلان أثر بكذا وقوله أشهد ان الحمار الحدود بكذا أثر بن فلان (قوله وما شئت) أي قوله قال الرافي في  
النهاية وكذا في المفتي الاخره وأصله ونصب (قوله بذلك) أي الاستغناء (قوله وراضع) مرها بانه في  
شرح ولا يجوز شهادته على فعل الخ وكذا قوله ونصب مرها بانه فيقيل المتي (قوله قال الرافي الخ) اعتمد  
المفتي (قوله دون الاستغناء) (قوله) لا يثبتون بالاستغناء لانها لا تصح في قدره كذا علم ان  
الصباغ قال الزركشي ويؤخذ من ان ذلك الحصر من الاعيان لا يثبت بالاستغناء قال والوجه القائل  
بثبوتهم بالاستغناء قوي وكان ينبغي للعصف ترجيح كل عثبوت الوقت ونحوهما ولا فرق بينهما  
أسنى ومعنى (قوله واعترضوا) بينا المقبول (قوله نقل) أي الاذرع صاحب التوسط (قوله وأجاب  
ابن الصلاح) أي عن السؤال عن الشهادة لاذ كونه (قوله والشرط لا تثبت الخ) ان كان من كلام  
الاذرع فلا شك لوان كان من كلام ابن الصلاح فهو مناف لما سبق عنه سدد ودفع المناقاة  
بان ما على الشهادة الشرط بانظر ادها كالموضوع المسئلة وما تقدم منه في الشهادة مع أصل  
الوقت (قوله قال) أي ابن الصلاح (قوله لا ي) أي في شرح وقيل يكفي من عدلين (قوله  
فيقيم العينة لثبت التلب اه (قوله قال الرافي وغيره) وانما قبل الشهادة بكون المال بيد ذي الشهادة  
دون الاستغناء قال الرافي ولا يثبتون باستغناء اه قال في شرح لانها لا تقع في قدره كذا علم

شاهد مشهور جزاء القرض والضبط والمر فثبت بطل على التلق انه لم يذكر البتة والحدود لانه ان استدعيه ما الى وجه صحيح اه  
يجوز ان اعتدله في هذا كلامه في مواضع دال على ذلك وما ثبت بذلك أضالوا لا يخاف واستفتوا كذا وراضع جرى وقد بل وأصله  
ورشد ونصبون هذا وأورث فلاناً ولأورثه غير قال الرافي وغيره وانما قبل الشهادة بكون المال بيد ذي الشهادة دون الاستغناء  
واعترضوا بان المنصوص أنها تكفي وقال المهر وهي متفق عليه (قوله) في التوسط عن الاسوي عن ابن الصلاح مسئلة وقال انها  
كثيره الوقوع وهي أن جاعته شهدوا بان الخنزير في الوقت فلا يرد لهم بزعوا لم يكونوا شهدوا على الوقوف أي لم يدركوا قالوا  
ان مستندهم الاستغناء توسلوا عن شهادتهم فلم يدعوا بل صموا على الشهادة وأجاب ابن الصلاح بان هذا يجوز على الاستغناء  
والشرط لا تثبت بصل ذلك كما تقدم قالوا أيضاً ان ما لا يثبت به لانه شاهدان لا يثبت به وانما خبرهم بقوله لا ي



الشاهد ونظرهما كما في آخره في مسمى المتجربة لا يلزم من سبب جبر قهله ينفي حرمان ذلك التصلب من العارف بالضايع وغير هذا ويضعف كلام ابن الصلاح أنه بنى الحلافة المنع على أنه لا يمكن الاستئذان فيها الا (٢١٥) الاستئذان وهذا المصريح لا ينفذ عند التواتر في العلم القوي

انه لا يلزم (الخ) بيان مسمى (قوله معترفنا) أي المتجربة أقول انه ينفي الخ منقول تخيير (قوله بين العارف (الخ) يتعلق بالتفصيل وقوله هل يتعلق بالخبر ان (قوله المنع) على قبول الشهادة لا يكون (قوله فيه) أي في علم تأخر الوقت (قوله وانما ينصرف الخ) الأول لا يخرج (قوله مسمى) أي من كونه مشهورا والبيان للضبط (قوله الى الجهل بالاصل الخ) قد منع تأديته ذلك بل انما يؤدى الى الجهل بكيفية ثلاث لان يقال اذا جهلت الكيفية لم يكن الاثر سم (قوله لا يؤدى ذلك الخ) يحمل تأمل (قوله لا ينصرف الخ) أي الاستئذان في الاستئذان وعرض شرح التهج (فرع) ما نهضه الشاهد ما نادى على الاستئذان في العلم عليه اعتمادا علمه بل أولى لانه يجوز الخلف على خط الايدى من الشهادة شرح الرض معلوم في (قوله الذي يجوز) قوله وبما فرق في النهاية (قوله بما ذكر) أي من التسبب وابعده (قوله المتن من جمع) أي كثير ورض ومعنى شرح التهج ينظر ان يكونوا مكنين عرش (قوله المتن واطوهم) أي قواضهم معنى (قوله ويحصل الفتن الخ) عبارة المعنى وشرح التهج بحيث يقع العلم أو الفتن القوي بغيرهم اه قال سم بعد ذكر هاجن الثاني ظالم بالجمع وبالأمن من قواضهم أعم مما في التواتر وذلك بظهور ما في قول الشارح وهذا لازم الخ بل اللازم الا من العلم والفتن فليست اه وعبارة تالشد (قوله ويحصل الفتن القوي الخ) الظاهر ان ما قل هذا انما رواه بين مرادنا نصف مما قلناه وانه ليس المراد من هذا العلم خاصة كاهو ظاهر وانما المراد ما يشبه أو الفتن القوي ويستغفلنا في قول الشارح خلافا من الخ اه (قوله وهذا) أي قوله ويحصل الفتن الخ وقوله لما قبله أي يقول المتن يؤمن الخ (قوله خلافا من استوك به) عبارة النهاية فسقط القول بما لا يمين ذكره اه (قوله ولا بشرط) أي القوة وقضية تشبههم في المعنى (قوله وهو محتمل ثم رأيت بعضهم جزموا بشرطه) عبارة النهاية لكن أتى الولا بشرطه منهم اه وعبارة سم قوله ثم رأيت بعضهم كصاحب العجب وأتت به شغلا للشهاب الى اه (قوله لضغط هذا) أي التسامع (قوله فهم مستوفون في الطريق الخ) قد منع سم وقد يجعل يحصل الطريق على الجنس لا التخصيص (قوله اذا سكن) الى المتن في النهاية الا قوله بل كلام الرافعي الوكيفة أضافها (قوله اذا سكن القلب لغيرهما) أي لان الحاكم يعتمد قوله ما فكذا الشاهد ومال بالامام وقيل يكفي من واحد اذا سكن اليه القلب معنى (قوله وعلى الاول لا بد الخ) لعل عمله ما ينطبق التواتر والعلم سم (قوله وطول مدته الخ) ولا يقدر يستعمل العبارة بعد قلب على الفتن مع ذلك معنى وأتى (قوله كما علم مما يأتي) لعله رواه قوله لا نصفه ويجوز في ما عليه الخ أو قوله الشارح قالوا لا يكتفى بالتصرف من الخ توقف (قوله بشرط) الى المتن للمعنى الاستئذان

ابن الصباغ قال الزكشي ويؤخذ منه ان علمنا لخصص من الاعيان لا يثبت بالاستئذان اه (قوله الى الجهل بالاصل) قد منع تأديته ذلك بل انما يؤدى الى الجهل بكيفية ثلاث لان يقال اذا جهلت الكيفية لم يكن الاثر (قوله بشرط التسامع الذي يجوز الاستئذان في الشهادة الخ) فنصر شرح التهج التسامع بالاستئذان (قوله من جمع يؤمن الخ) قال شرح التهج فيقع العلم أو الفتن القوي بغيرهم اه فالمراد هنا بالجمع وبأمن قواضهم أعم مما في التواتر (قوله ويحصل الفتن القوي الخ) الوجهان فلو يحصل العلم أو الفتن القوي لان الحاصل قد يكون العلم وقد يكون الفتن وذلك بظهور ما في قوله وهذا لازم لما قبله بل اللازم الا من العلم والفتن فليست (قوله ثم رأيت بعضهم كصاحب العجب وأتت به شغلا للشهاب الى اه) (قوله فهم مستوفون في الطريق الخ) سم (قوله على الاول) كسب طيه مر (قوله وعلى الاول لا يمين تذكر وطول مدته عرفا) لعل عمله ما ينطبق التواتر والعلم

(٢٤ - (شر وافد ابن قاسم - عاشر) التواتر فيه واما الشر وروى به فارق الاستئذان فمما يستوفون في الطريق يختلفان في التواتر كما جرت في محله (وقيل يكفي) التسامع (من عدلين) فاما سكن القلب لغيره على الاول لا يمين تكرره وطول مدته عرفا كما يعلم مما يأتي بشرط ابن أبي الدم أن لا يصح بان مستند الاستئذان فمما يستوفون في الطريق

ثم اختار وجهه السبكي وغيره ان ذكره قولا عليه السلام ان الشاهد ثم قال من دى الاستغناء والاستغنى فحسب له قولا ولا يفتد بالاستغناء فكيف اقبل كلام الرافعي (٢٦٦) فحسبى الله لا يضر ذكره على التلميح فالى هذا ما جالس من قول حجت الناس يقولون

فيه كذا لكن الذي صرحوا  
به هنا أن ذلك لا يكفي لأنه

استصحاب والاقوة بل كلام الرافعي الذي كيفة أداتها (قوله ثم اخذنا الخ) عبارة عن معنى قولنا لا نذكره  
بشر بعد مخرجه من الشهادة يؤخذ من هذا التعليل - على ما فعلنا في ما تقدم ذكره - وقد في الشهادة ان  
ذكره تقوية كلامه وحكاية ما قيلت وهو ظاهر اهـ وعبارة النهاية والوجه ان ذكره على وجه  
الربط والترديد بطلت ولتقوية كلامه وحكاية ما قيلت اهـ (قوله ذكره) أي الاستصحاب (قوله  
مطلقاً) أي على وجه حالته أو كان أولاً (قوله ذكره غرضاً أداتها) أي الشهادة بالنسبة شرح التلخيص (قوله  
لم يعرف الشهادة التصديق والقول) أي من أنه بشرط في الأولى الاصل وفي الثانية الاصل والسمع معني  
(قوله لا تميز بمرئ) ولا يميز وتصرف في موضوع وشيخ الاسلام ومعني (قوله لا تميز الاستدلال) أي الفصل في النهاية  
الاقوة من ذي البدوقه ولما بالغ في المتن (قوله لا تميز الاستدلال) لان مجرد التدقيق يكون من الجوة  
أعوار وشيخ الاسلام ومعني (قوله لا تميز ولا بد وتصرف الخ) هو معطوف على قوله بمرئ لا على ما تليه أي ولا  
يوزن والشهادة على ما لا بد وتصرف الخ - من ذي (قوله لا تميز ولا بد) وتصرف في مبدئية قصرة - أي عرفاً لا  
استصحاب معني (قوله يجوز والشهادة بالمال الخ) هذا بعد قوله السابق فتدوا غيره يقتضي الجواز في نحو  
النقد أيضاً لكن يعرف في الرض بقوله قد - من ذي - ولا يصرف في شي من دفع الخ الخ قال في شرحه من  
أشبهه وتخرج بالتميز غيره كغيرهم والظاهر والجواب نحوهما بما تامل فلا يجوز والشهادة بغيرها بالملك  
ولما دلت انتهى ولا يخفى اشكال ما دللناه فلا يجوز - الشهادة بالملك ولا بالبدل أن يكون مصوراً  
علماً لكن الشهادة في ذلك مختلطة بأشياء فراجع المسئلة وأمر اهـ ثم أقول يؤيد الاشكال  
أو يصح به ما قدمه الشارح من أن يجوز في أوائل فصل في غيبة الحكمه ما وجد (قوله أو طر الخ  
الخ) عطف على الاحراء (قوله في مبدئية الخ) متعلق بكل من التصرف وضعية الاحراء أو طر الخ في قوله إدارة  
(قوله عرفاً) الشبهة أو بأن ما دللنا في المعنى الاقوة ولا يكتفي في الاستدلال في قوله قال الأديب الخ المتن (قوله  
من لا يعرفه من خارج) ينبغي تفسيده بضموا المستظهر في شرحه الشهادة بالنسبة (قوله لا بد ذلك)  
أي امتداد الدل والتصرف مع طول الزمان من غير منازع - أي في مبدئية ومعني (قوله ثم ان انضم التصرف  
استغناء الخ) بل الاستغناء عن بعضها كإفادته تصحيح المصنف السابق ومصرح بذلك التلخيص وشرح الرض  
سم (قوله التصرف) عبارة عن النهاية والتي إلى البدل والتصرف اهـ (قوله لا تميز الشهادة) أي قطعا نهاية  
ومعني وبه يسقط ما مررنا من أن كان أراد الاعتراض (قوله من ذلك) أي من قول المصنف ويجوز  
في قوله الخ (قوله إلا ان انضم ذلك الخ) وفي سم بعد ذكر عبارة شرح الرض ما مضى موضعه مالا يكفيه  
وطول الملتصاف ما تله الشارح اهـ أي والنهاية والمعني (قوله من ذي البدل والناس) كذا في أمه لوجه

قد قيل خلاف ما جمعه عليه  
فوجه الاعتقاد الثاني  
الحرف منه مبدئي المقصود  
منه من عدم علم العادة  
ولا كذلك هنا وإذا أطلق  
الشاهد ونظر الحاكم أن  
مستنده الاستدلال به  
التي بان مستنده الآن كان  
عاصيا على الإجماع لا بهيول  
شروطها وكيفية أدائها  
يُشهد أن هذا وفذل أو  
وقته أو قبته أو ملكه أو  
هذه زوجته مثلا نحو  
أعته أو وقته أو شرها  
نه رأى ذلك أو شاهد ما  
من في الشهادة بالفعل  
والقول ولا يجوز الشهادة  
على ملك لعق أو مستقول  
قد أوزعهم بمجرد لأنها  
تستلزم منه الشهادة  
بما لا يصدق تصرفه  
بصحة لاحتمال أنه وكل  
في غيره (وتقوى) الشهادة  
الملك إذا تصرف فيه  
والمحق حتى لو له الماء  
على سطحه أو أرضا أو طح  
الخ في ملكه كما إذا ألتشاهد  
(ق) منه (طوبه) عرفا  
(ق) لاصح حديث لا يعرف  
منه نزاع لذلك بقلب  
على الظن الملك والأحقاق  
ثم إن انضم التصرف  
مقتضى أن الملك لحزن

(قوله) ثم اختار وتبعه السبكي وغيره (الح) والأوجه أنه إذا ذكر على وجه التردد والريبة بطلت وألقوه كلام أوحكامية حال غلبت من هر (قوله) ويجوز الشهادة بالمكافأة أنه يصرف فيما يلزم هذا به قوله السابق فتدوا وغيره يقتضي الجواز في نحو القداء لكان كعرفي الرض بقوله فصل من وأجر جلا يصرف في شيء فيه متخير (الح) قال في شرحه يخرج بالتميز غيره كالزاهم والذائب والحويد وغيرهما مماثل فلا يجوز الشهادة فيها بالحوال باليد ولاعني اشكال إطلاق قوله فلا يجوز الشهادة فيها بالحوال باليد إلا أن يكون مصورا إذا كان التهودي في ذلك مختلطا بآدمه فلما رجع السائل وتقرر (قوله) ثم إن أنتم تصرف استفادة بل الاستفادة وحدها كآدمه فآدمه تصح لنفسه السابق وقوله في شرح الرض عن غلط الغالبه ما ذكره الرض من عدم الاكتفاء بالاستفادة وحدها بعزل التهودي وعلمه أي أنه الشهادة يمكن بالتساع أو يند تصرف تصرف ملاك مدع طرية عرفا (قوله) ويستثنى من ذلك الرقيق كتب عليه هر وقوله في الملتا لطوية كتب عليه هر (قوله) لأن أنتم بطلت السماء عن ذي اليد والناس (الح) عبارة

الجاهلية وإن عصرت اللامز لا يكتفي قول الشاهد أن هذا كمن يستغنى من ذلك الرق فلا يجوز التهادن فيه بمجرد اليد والتصرف في اليد الطوية إلا أن انضم ذلك السماع من ذوي اليد والنسالة كالأب وضيق القطع

الاحتياط في الحرية ذكره استخدام الاختلاف (شرط) أي التصرف القيد لا ذكر (تصرف ملائ) من سكني وهم وبناؤه يسع) ونسخ  
والجولة (ورهن) لان دخله هو القيد لئلا يملك والرواوي يعني أولاد كل واحد منهما على (٢٦٧) حذره كافه فلا لا يكتفي التصرف من قبل

الانزوي بل وصراحتين بل  
وصراوا في مجلس واحد أو  
أيام قليلة (وتتبع شهادة  
الاصحاب على قرآن وتخييل)  
أي عطلات (الضرر) بالنظم  
وهو سوء الحال لما بالفتح فهو  
تخلف النفع (والإضافة)  
مصدر اذاني أي ذهبه  
لنحو العيق فيه فاكفي  
بما يدل عليه من قرآن  
أحواله في خلوته وصبره على  
الضيق والضرر وهذه شرط  
لاعتداد الشاهد وقدم في  
الفلس اشترط خبرته  
الباطنة وهو شرط لقول  
شهادته وأول ما هنا طريق  
الغيره المشرطه تم

\*(فصل في تحمل الشهادة  
وأدائها وكيفية الملتزم  
أعني الشهادة تطلق على  
نفس تحملها وعلى نفس  
أدائها وعلى الشهود  
وهو المراد في قوله (تحمل  
الشهادة) مصدر بمعنى  
المفعول أي الإلزام  
بطلب منه الشهادة  
فيه وكذا وقع في الإلزام  
بالتحمل إشارة إلى أن  
الشهادة من أعلى الامتثال  
التي يحتاج إليها أي  
القول تحت وطءه إلى  
مشقة وكذا تفسر عبارة  
الاستعمال الفصل والشهادة  
في غير معناها الحقيقي  
(فرض كفاية في النكاح)

الله تعالى في النهاية أي شرح الرض وعبره بالمعنى ان يسمعه يقول عبيد أو يسمع الناس يقولون  
ذلك فظهر اه مدبر وعبرة عمن قوله الآن ينضم إلى ذلك السماع من ذي السداد أي فلا  
يكتفي السماع من ذي اليقين غير سماع من الناس ولا عكسه اه والاقرى أخذ من قول المتن المتقدم  
وشرط التسليم سماع من جمع الخ مما في بعض نسخ النهاية السماع من الناس الخ الفصل كفاية السماع  
من الناس وعدم اشتراط من ذي اليد (قوله الاحتياط في الحرية) يؤخذ منه سوء والتسليم ان الفزع  
مع الرقي في الرق والحرية فالملوك كان بين السد وبين اخذ يد الملك فظهر أنه يجوز الشهادة فيه بمجرد اليد  
والتصرف مدة طويلة هكذا ظهر فليراجع وش ذي (قول المتن وشرطه) أي في العقار معنى (قول المتن  
سكني وهم الخ) ودخول وتزوج ورضوض معنى (قوله وضع) أي بعد البيع معنى (قوله ولا يكتفي التصرف  
مرة الخ) هل يعني عن ذلك ما تقدم من اشتراط طول المدة سم (قول المتن وتخييل الضرر) عطف تفسير  
عش (قوله بالنظم) سوء الحال وهو المناسب هنا معنى (قوله في خلوته) عطف تفسير مطلقه اه بصفة الجمع  
(قوله وصبره الخ) عطف على قرآن الخ عبارة كثيرة بصبره اه (قوله وهذا) أي مراعاة في شأونه والاطلاع  
على ما يدل على اصحاب من قرآن أحواله الخ

\*(فصل في تحمل الشهادة وأدائها وكيفية الصلح) \* (قوله في تحمل الشهادة) أي قوله أي الإلزام  
في النهاية والمعنى شرح المنهج (قوله وأدائها) انه خدم على كفاية الصلح في ذلك كراتين يتحمل وقدم  
المصنف الكتابة على الاداء في بيان الحكم لانها تطلب بعد الفعل لتوثيقه عش (قوله وعرض الشهودية)  
أي اطلعا فاجاز بما يكافي عش (قوله وهو المراد الخ) أقول لا مانع من محترقة الاداء ومعنى تحمله التمسك  
رأيت شيخنا الشهاب العرلي قال أقول بل المراد الثاني لانه لا معنى لفعل الشهادة الا بالقول تحمل حقله  
أودائه سم وسيد عر أقول يؤيد ادائه الثالث ان الفروض كفاية انما هو لاطاعة الشهودية لا التزم الاداء  
السبب عنها كما هو ظاهر ثم رأيت قال الرشيدي بعد ذكر مسألة الشهادة العرلي ومقالته م ما ص  
قد ثبت بعد ما ذكره الشيخ عريف في النكاح فأقول اه (قوله فيه) لا تظهره فائدة (قوله ان الشهادة)  
أي المعنى الثالث (قوله فسيب مجازان الخ) أي في المضاف مجاز بالاستعارة وفي المضاف المجاز مرسل  
(قول المتن في النكاح) أي غيره مما يجب في الشهادة شرح المنهج معنى أي كسب دل العلي والمجنون  
أو المحمور عليه فليس اذا كان الثمن مؤجلا وبيع الوكيل الشروط علم الا شاهد عش اه يجزى  
(قوله لتوثيقا انعقاد) أي قوله وظهر في النهاية وكذا في المعنى الا قوله قال الانزوي في المتن وقوله الفعل  
الى المتن وقوله بالرفع الى المتن (قوله والام) أي بان لم يكن ثم غيرهما بصفة الشهادة أو لمن اجساد ولم يظن شيئ  
(قوله وغيره) أي غير المال (قوله الحدود) لا مانع من الشهادة معنى أي ليس الفعل بفرض كفاية  
ولم يذكر حكمه اهل هو جاز أو مستحب والاقرى الاول للطلب العرفي أسبها عش (قوله الفعل الخ)  
الاول حذفتها وقد رويها ياقا نقا (قوله فيه) أي في كل ما معنى (قوله بالرفع عطف على تحمل)

شر الرض وهذا أي ما تقرر ولا يتناقضه بين التسليم فيلزم في باب القسط من انه لو رأى يستقدم صغيرا  
لا يشهدك الشهادة بالمعنى يسمع من سماع الناس اه لانه محمول على ما اذا قال الله توفيق الانزوي  
بان وقوع الاستخدام في الارزاء كثير مع الاحتياط في الحرية اه وقضية الاستعمال بطول المدة  
علافا مع الشارح (قوله ولا يكتفي التصرف مرة الخ) هل يعني عن ذلك ما تقدم من اشتراط  
طول المدة

\*(فصل في تحمل الشهادة وفرض كفاية الخ) \* (قوله وهو المراد الخ) أقول لا مانع من محترقة الاداء

لتوثيق انعقاد طبعه ولو امتنع الكل أمروا ولو طلب من اثنين لم ينعين ان كان ثم غيرهما أي بصفة الشهادة قال الانزوي في باب اية العنوا ولا  
نعينا (وكذا الترار والتصرف المال) وغيره كما لا بد وعنى وجوه غير هذا الحدود الفعل فيه فرض كفاية (وكفاية) بالرفع مطلقا  
تحمل (الملك) في الجاه وهو الكافي فرض كفاية أيضا (في الاصم)

لما خلت بهما التهمة ثالث  
الحقوق عند التلوع وكافة  
المصلحة التي لها أثرها في  
التدبير ونهاية الحقوق  
عن الضمان وقد ثبت بالجملة  
لما مر به لا يلزم القاضي  
أن يكتب الخصم ما ثبت  
عنده أو حكمه بظهور  
الشبهة أو على طلب  
من الشاهدين كافة ما  
جرى تعيينه عليهم لكن  
بما جرى مثل ذلك لا دام الم  
يق لكون كلمة الصلح  
فرض كتابة أو يفرق  
بينهما وبين القاضي بأن  
الشهادة عليه تفي عن كتابته  
ولا كذلك هنا قال بأن  
لهم ويسن الشاهدان  
يعمل القاضي ويزني  
أقلبه أي بالحق لا بالكذب  
كأنه الشائع اليوم والدعاء  
له بشيء أو لغيره فاعلم أنه  
وما ذكره آخر البس في محله  
بل هو مكره مطلقا ولا  
يلزم المذهب الفصلان  
كان غير مقبول الشهادة  
مطلقا وكذا مقبوله إلا أن  
عذر الشهود عليه بشيء  
مرض أو جسد أو كان  
معترا أو دواعي الضرر  
ثبت عنه ليشهد عليه  
قال البخاري أو دواعي الزوج  
أو بوسة إلى الشهادة وثنا  
زوجت بطلاق أو بوسة  
وطلاق دواعي الزوج  
قال البخاري فقلان جمع  
أولم يكن هناك ممن يقبل  
غيرهم وقدم هذه في السير

لا يظهر وجه هذا الصلح من حيث التلوع وصرح بمنع المصلح المصلح فعلى الإقرار فيقول في التلوع  
الفصل الخامس عشر في التلوع وكذا الأمر ولو التزم بالحق وغيره كذا في حق وجدة  
وكتابة المصلح هو التلوع الفصل في كل من فرض كتابة اه (قوله المصلحة العامة) أي الفصل في الكتابة  
وغير التلوع جعل الحجة على الفصل قطعا على شرح التمسح وهو حافى والغنى والنهاية إما فرضية الفصل  
في ذلك فالحجة على التلوع علة وأما فرضية كتابة المصلح فلا يستلزم حجة على حجة الحق ولها  
أثر الخ (قوله لماس) أي أي أدب القضاء (قوله أنه لا يلزم القاضي أن يكتب الخ) التي هو الوجوب بالحق  
فلا ينافي ما هنا من الوجوب على الكتابة بزيادة (قوله تعين) الظاهر التأمين (قوله لكن بما مر في الخ)  
على ما تفي وشرح التمسح ولا يلزم الشاهد كتابة المصلح وسم الشهادة بالبرقة أخذها منه ذلك في عمله  
إذا دعي اه (قوله ولا) أي وإن لم تعين (قوله من الشهادة عليه) يعني بأن وجوب شهادة القاضي على  
ما ثبت عنده أو حكمه بشرط المار في أدب القاضي (قوله ويسن) إلى التلوع في النهاية لا في التلوع  
إلى بل هو وقوله قال البخاري وقوله إلا أن كان متذكرا إلى التلوع (قوله أن يعي القاضي) أي في الأدلة  
أسنى (قوله كالم) أي الكذب (قوله والمصلحة) لأن قوله لم يجر وأن يكون قوله والمصلحة مفعولا على  
الكذب مبدع أو قول ما به عنه كون التفسير للذكر من الشارح كالم الظاهر ويصرح به منع  
الاسم حتى جردنا كلامه أي العلم بالذكور وأمره مستطاعا لتفسير المذكر (قوله وما ذكره  
آخر) أي قوله والمصلحة بخلاف الخ (قوله بل هو مكره) ودفعا لظهوره في باب القضاء (قوله مطلقا) أي  
سواء كان القاضي من أهل الدين أو من أهل العلم أو من أهل الدنيا (قوله ولا يلزم) الحق قال البخاري في المفتي  
(قوله مطلقا) أي من مفهوم الاستحالة لا في آثنا (قوله قال البخاري أو دعاء أو ج أو دعاء) أي وعلى  
هذا استثنى هذين من عدم وجوب الفصل في المدد وعش (قوله أولم يكن هناك ممن يقبل الخ) الظاهر  
صديقه أنه جسد يلزم المذهب الفصل مطلقا فبشرط عبارة السبب الفصل في عقد النكاح وكذا كل  
تصرف مالي فرض كتابة من حصر ذلك أو أدى الفصل عن معذور أو عترة أو من قضى في حكمه انتهت اه  
سم على التلوع ثم على فرضية الفصل من طلبه من زمانا كان مستقما بشرط أنما العدالة مستقدا لخدمة  
ما تضمنه وحضره فان لم يكن مستقما بشرط فلا وجوب قال القاضي جردا أو أدى الفصل فلا وجوب  
الأن يكون القاضي معذورا بعرض الخ تنازله لاجابة قال البخاري وجعل كون الفصل فرض كتابة إذا  
كان المضمون كسريين فان لم يوجد إلا العددا المستعسر في الحكم فهو فرض عين كالجزم به الشيخ أبو حامد  
والمالودي وغيرهما وهو واضح على القواعد في كلام الشافعي ما يقتضيه انتهى اه وعبارة الرشدي  
قوله أولم يكن ممن يقبل غيره أي وإن لم يكن المشهود عليه معذورا كالم فرضية السابق وفيه وقفت رأيت  
الأدري قال ينبغي له على ما قد دعا المشهود عليه فأبى الخ وقال أما إذا قبله المعذور ولا عذر  
ولاحظنا فلا معنى لإلزام الشهود بالحق الفصل اه (قوله ممن يقبل) بيننا المفعول (قوله وقد مر هذه)  
أي سلكه تحمل الشهادة (قوله فلا تتركوا) أي تأمل (قوله طلب) إلى قوله ثم في المفتي الآخرة إلا أن

ومضى عمله التزمه ثم رأيت حشنا الشهاب البرلسي قال أو قبل بل المراد الأول يعني به إذا دعا هو الثاني  
في كلام الشارح لانه لا معنى لفصل للشهود في الاستاويل يحمل حشنا أو داته اه (قوله بل هو مكره)  
في الروض وشرح في باب البيع ما صوبوا ما الطبقة أي الضيق لحي أطل الله به هناك فقبل بكرهنا قال  
الأدري وفيه نظر بل ينبغي أن يقال إن كل من أهل الدين أو العلم أو من أهل الدنيا ولا العدل فاعلمه ذلك فربة  
والأفكره بل حرم وكلامه أي العلم بشرط ما عاله اه وفيه ما في التلوع في بيان ما دعي به السلطان  
إذا عقلت التلوع به ماضه ويكره أطل الله به ماضه من أقطار البلد اه (قوله إلا أن عذر الخ)  
عبارة السبب الفصل في عقد النكاح وكذا كل تصرف مالي فرض كتابة من حصر ذلك أو أدى الفصل  
عن معذور أو عترة أو من قضى في حكمه اه (قوله أولم يكن هناك ممن يقبل غيرهم) ظاهرا منصفاه

كان الى قددي **(قوله)** جيس المكن عيلو تالغني وشو التهج ولا يلزم الشاهد كناية الصك ورس  
 الشهادة بالاجرة انه **أش** ذها **ك** ذك في فعله وله بعد كناية عنده الاجرة كالشعار في التوب اه  
**(قوله)** وأخذ أجره القمصل الخ عيلو تالغني (تتمه) ليس للشاهد أجر وقمصل الشاهد من امام أو أحد  
 الربعة ولما أخذ من بيت المال فهو كالمقامي وتقدم قصيدته وان قال ابن المقري ليس له الأخذ مطلقا وقال  
 غيره: لذلك بلا قصيل وله بكل حال أخذ أجره من الشهادة على التوصل الخ وكذا في الاسي الا قوله وقيل غيره  
 له ذلك بلا قصيل **(قوله)** أجره القمصل وهي أجرة من المني وليس له طلب الزيادة ولا فرق في ذلك بين الجليل  
 والحقير ع **(قوله)** وان تعين عليه أي كافي بغيره للثبات **(قوله)** ان كان عليه كقصة) ظاهره موقوف  
 البلد سم عيلو تالغني ان دى له فان فعل بكماله فلا حرج اه زاد الاسي وجهه أيضا ان لا تكون الشهادة  
 مما يبعد تدكرها ومرفعها ضمن فيها لان باطل الاجرة انما يذللها بتقدير الانتفاع بها عند الحاجة اليها  
 والاقيصر أخذها على شهادة يصرم اذا تزوجه ابن عبد السلام اه **(قوله)** لا الاداء) أي وان لم تعين عليه كما  
 يعلم من لبعثه لانه فرض عليه فلا سق عليه مع ضلوه كالمسيرة لاجرة له وفقر العمل بان الأخذ  
 لاداءه نور من حق موقوفه مع ان من عيلو لا تقوم به منعه معتمدة من اختلاف من التوصل أسى ونهاية ومعنى  
**(قوله)** (تم ذكره) أي المشهورة التي يدعى لاداءه **(قوله)** أي لتصرف في فعله الخ كان في العبارة قد دعا  
 وتأخيرا فليراجع سدعروا يد سم كلام الشارح عما قصده لالتصديق كذا في الررض اه  
 ويؤيده أيضا ما نفع من الاسي عن ابن عبد السلام **(قوله)** وقد دى له من مسافة العدوى (لان) يؤدى في  
 البلد أي ليس له أخذ شيء لاداءه الا ان احتاجه أي ما ذكر من أحوال كروية ونقطة الطريق فله أخذه  
 روض مع شرحه ونهاية ومعنى **(قوله)** (فأخذ) الخ أي دى له كان غنائه في مقابلة عمل ع **(قوله)** أجره  
 مر كوه الخ) وله صرف ما بطلت الشهادة الى غيره للثقة والاجرة معني ونهاية روض مع شرحه كذا من  
 أعلى شيأ فقير اليكوه به نفسه للفقير ان يصر فغيره الكسوف معني روض **(قوله)** وان منى) ثم ان منى  
 الشاهد من بلد الى بلد مع قدرته على الركوب قد تفرم المروية فظهر امتناعه من هذا شأنه فله الاسوي  
 قال الاذوي لا يتقيد ذلك ببلدين بل قد يأتي في البلد الواحد قد رده ذلك خروا لمر ومثاله ان يدعو الحاحا اليه او  
 يتبعه فواضعا أسى ومعني ونهاية **(قوله)** وكذا من دونها الخ) شامل لبلد الشاهد كما يأتي عن الررض **(قوله)**  
 فأخذ قدره) وفاقا لنهاية وخلافه الررض وشرحه صرة الررض ولا يلزم من قوته من كسبه لاداءه شيء  
 عنه الا بجره من دى اه قاله شارحه أي الاداء لا يقتدر كسبه فم لو ان عبره بالاصل فقلان الشيخ أي لم يدع  
 عبره بل لصفه المارودي اه **(قوله)** الخ (فوق مسافة العدوى) فهو مسافة العدوى الى مادونه فليس له  
 طلبها في بادئ امره وانما طلب كسبه من ع **(قوله)** كان لم يعمل) الى قول المتن لو جوبى بالاداء في النهاية الا  
 قوله وانما يجب الى بلدها **(قوله)** كان الخ الادبي بان كفى المني **(قوله)** (فأقام بالقيمتان) كوز وجون

حينئذ يلزم له الجاهب للعمل مطلقا وبه نظر **(قوله)** وأخذ أجره القمصل) ظاهره موقوف بالبلد **(قوله)**  
 لا الاداء) قال في شرح الررض وان لم تعين عليه **(قوله)** لا القصد بالقاضي) كذا في الررض **(قوله)** وقد  
 دى له من مسافة العدوى الخ) قال في الررض وشرحه لان يؤدى في البلد أي ليس له أخذ شيء لاداءه الا ان  
 احتاجه أي ما ذكره اخذ اه ثم قال في الررض ولا يلزم من قوته من كسبه لاداءه شيء عنه الا بجره  
 مدته قال في شرحه أي الاداء لا يقتدر كسبه فيها وان دبر به بالاصل فقلان الشيخ أي لم يدع  
 المصنف عبر المارودي اه **(قوله)** فأخذ أجره مر كوه الخ) هلا ذكر وانما قلنا في القمصل **(قوله)**  
 أيضا في أخذ أجره مر كوه الخ) قال في الررض وشرحه مرفعا بطلت الشهادة الى غيره أي غير  
 ما ذكر من الثقة والاجرة ثم ان كنى منى الشاهد من بلد الى بلد مع قدرته على الركوب قد تفرم المروية  
 فظهر امتناعه من هذا شأنه فله الاسوي قال الاذوي بل لا يتقيد ذلك بالبلدين بل قد يتفق في البلد الواحد

اجلا فلا تكرر اه  
 طلب أجره كناية عن جسر  
 المكن وأخذ أجره القمصل  
 وان تعين عليه كان عليه  
 كقصة منى ونحوه لا الاداء  
 الا ان كان متذكرا على  
 وجهه لا رأى لتقصير في  
 قصده لا القصد القاضي  
 مثلا فيما يظهر وقد دى له  
 من مسافة العدوى فما  
 فوقه فأخذ أجره مر كوه  
 وان منى ونقطة طريقه  
 وكذا من دونها كسب  
 صلل عنه فأخذ قدره  
 له أن قوله لا انهم مع  
 الخوق مسافة العدوى  
 الا بكذا وان كسروا  
 يكن في القضية الاثنان  
 كان لم يعمل غيرهما أو ظم  
 بالقيمتان

(زمه الاداء) قوله تعالى ولا يأتى الشهادة الا بما دعوا الى ولا يقول له ولا تفصل وقوله ومن يكتمها فانه آثم قلبه ويحب في الاداء حديث وجب الفروع له التأخير لفرغ حليم كل وعوهم (فلا ودى واحد واستمع الآخر) بلا غرض (وقال) للمدعى (الحلف معصوم) وان رأى القاضي الحكم شاهد وعين لان من مقاعد (٢٧٠) الشهادتين تورع عن اليمين وكذا الواضع شاهدان وعين مقارن الا حلف على الرد

(وان كان) في الواقعة

(يهدد) فالاداء فرض

(كفاية) عليهم لحصول

الفرض بعضهم فان شهد

منهم اثنين والا فاعا كلهم

دعاهم مجتمعين او متفرقين

والمتعجب أولا كثرهم انما

لانه يتوعد بان كان الحبيب

أزلا كثرهم أجر ذلك

(فستطلب) الاداء (من

التين) باعيانها (زمه)

وكذا لو طلب من واحد

منهم لحلف معصوم (في الاصح)

لستلضي الى التواكل

وقال الفصل بله جعل

أمانة وهذا اذا هو اعان

يحب القضاة على من عينه

وهناك غير لانه انظر

من الاداء ولو علم بالباء

الباقين لزمها قطعا (وان

لم يكن) في القضية (الواحد

لزمه) الاداء على (ان

كان فيما يشهد

وبين) والقاضي المطلوب

اله يرى الحكم بما افلا

عذره (والا) يكن في ذلك

(فلا) يلزمه الا فانه لا داء

(وتدل) لا يلزم الاداء الا من

تصل قصد الاتفاق لانه

لم يلزمه وديانها أمانة

حصلت عنده كتوب طرحة

الرج الى خلو موالاتو جان

النساء فيما قبل فيه

وفى وقتية بانه وفى (قول المتنزه لهما الاداء) أى ان دعيا معنى (قوله ولا تفصل) الواجب على أد قوله

ويجب (قوله) نعم لم يرد في المتن (قوله) نعم التأخير (الح) يؤخذ من ان اعدا الشفعة اعدا وانها بانه أى

وهى أوسع من اعدا الجمع (قوله) كل (الح) مطلق على جام عوارا معنى واذا اجتمع الشرط

وكان في صلة أو جام أو على طعام أو نحو ذلك التأخير الى ان يفرغ له (قول المتن واستمع الآخر)

سواء كان بعد اداء صاحبه أم قبله معنى (قوله) نحو (دع) أى نحو دعها بما صدق فيها باليمين (قوله)

فان شهد منهم اثنين أى سقط المخرج عن الباقين معنى (قول المتن من اثنين) أى منهم معنى (قول المتن

لزمهما) وظاهره وان لنا الجائز غيرهما لو جئنا بتعريف مطلق هذا الماسبق في الفصل سم وبأن

عن النهاية ما وافقه (قوله) ولو علم (الح) عبارة النهاية وحصل الخلاف اذا علم المدعى ان الشهود

من ورغى الاداء أول يعلم من حالهم شيئا أما اذا علم بالهمم (الح) ووافقه ما مرع سم ويحذف القول

المتنى عقبه حصل عبارة الشرح فانه وقضى كذا الرضة فيما اذا لم يترغ غيرهما لانه لا خلاف

في جواز الامتناع منه على الزكوى له (قوله) لزمها قطعا) فدل ان لزمه عند علم اياهما الباقين

وعند علمه (قوله) يرى الحكم (هما) قال في شرح الهبوط الا فلا على الاصم وقضى تعليل الاصم الآتى

الفق الحق في قوله لانه لا يمنع الواجب وان رأى القاضي والشهادة بانه قد يتغير اجنباهه تصحيح

الوجهما القائل يلزم الاداء مطلقا سم (قول المتن والا فلا) مع ما افاده قوله الآتى قبل أو يختلف في

يجوز الى الفرق سم (قوله) ولا يكن في ذلك) أى اذا كان القاضي لا يرى ذلك معنى (قول المتن وقيل

لا يلزم (الح) ولما كان مقال الاصم السابق مفسلا بنمذ (تتبع) محل الخلاف كما في الاخرى فيها

لا يقبل في مشادة الحجة كالحقوق المالية دون ما منظر كالموسم من طلق امرأته ثم استغفرها أو

عنه من قصاص ثم طلبة فلزمه الاداء مع ما وان لم يقبله تصدق معنى (قوله) نعم المندرة لا تكس الخ وغيرها

من نفسه تعذر وتؤدى ويجب ان ياذن لها الزوج لتؤدى الواجب عليها ورضع شرح (قوله) ولو دى

(الح) ولو دى وقضى شهادته لم يحرم دى الى قاض آخر لا يلزمه اذا هو لرضع معنى (قوله) لزمها (الح)

أى لزمها (الح) من محقق معنى ونهاية (قوله) واتخذ الوقت) نالوتربا قدم الاول عش (قوله) فان كان (الح)

عبارة المتن فان تسوا بتغير الجائز من شمن المعايين وان اختلفا قدم الحلف ونهال من يتصرفون

تغير قال ابن عبد السلام قال الزكوى ويحتمل الاقرار وهو الواجبه له (قوله) ولا تغير) أى وان تسوا

تغير الجائز من شمن المعايين (قوله) فاعين (قوله) فاعين الى الماسبق فى الآتية لكن استثنى الخروج الى قوله

والثالثى النهاية الآتية ظاهر كلامهم الى استثنى وما بين عليه (قوله) مريينها) أى بانها التى يمكن

المكر اليها الرجوع الى الله فى معنى (قوله) مع امكان الشهادة على الشهادة) أى مع امكان الاتبات

فبعد ذلك خروا لغيره وأتالان دعوا للحلف قاله أو بغيره فوافقه له (قوله) لزمها) ظاهره وان لن

ايضا غيرهما وحديثه يتضم مقارنته الماسبق فى الفصل (قوله) ولو علم اياهما الباقين لزمها قطعا) فدل ان

يلزمها قطعا علم اياهما الباقين وعند علمه (قوله) يرى الحكم (هما) قال في شرح الهبوط الا فلا على الاصم

وقضى تعليل الآتى بانه قد يتغير الاجناد تصحيح الوجهما القائل يلزم الاداء مطلقا اه وأما بالتعليل

الآتى لذكره الى تعليل الاصم فى الفسق المتخلفه لانه لا يمنع الواجب وان رأى القاضي والشهادة

بانه قد يتغير اجنباهه ويرى قولها (قوله) ولا (الح) مع افاده قوله الآتى قبل أو يختلف في معنى (الح)

كالحلف فبدل كروان كان معفى فى القضية وتزال تم المندرة لا تكس خروا ويحتمل لهما من شهد على الواجبه بالشهادة

أضا ولو دى لاشهادين واتخذ الوقت فان كان أحدهما أعرف فواته مع التأخير (ولو جوب الاداء) ولو علم (الح) أى مدعى من

مسافة (الصدوى) فاعين ومريينها المعطية الى الاتبات مع تعذره بالشهادة على الشهادة فلا تقبل حينئذ دى الى الماسبق فى الفسق

امكان الشهادة على الشهادة وتظهر كلامهم اننى البلد يلزمه الحضور مطلقا وعبارة الشجين كلامهم يحتمل ان استثنى منها الموردى

ما قاله بعد المني ولا من كونه أو أخضره من كونه وهو من يستنكر في كونه بقوله فلا تزعمه إلا فاعلم من يدعي ما قاله مطالب فلا يزعمه إلا أنه لا يشهد بحسب عقولهم ومنزلة المنكر (وقيل) أن يدعي من (دون مسافة القصر) لا في حكم الحاضر لمن مسافة القصر فلا يجب جزاءه لكن بحث الأذري وجوبه إذا دعا على الحاكم وهو في قوله أو الأمام الأعظم (٢٧١) مستدلل بفعل عمر رضي الله عنه واستدلاله

انما يتبرر في الأمام دون غيره

والفرق بينهما ظاهر

(د) تأمله إن يكون عدلا

فإن يدعي ذنوبه يجمع عليه

ظاهر أو ينفى له يجب عليه

الأدلة لأنه بحث بل يحرم

عليه وإن خفي فسقط عنه

يحمل الحاكم على حكم ما حل

لكن مرعى ابن عبد السلام

وأما البليوي يجمع

جواز وهو محققان انحصر

خلاص الحق فيهما رأيت

بعضهم صرح به والمورد

ذكرهما موافق ابن عبد

السلام في الحق لأن في

قبوله خلافا (قبل) وأختلف

فيه كثر بعلمنا كرم

النبيذ (لم يجب) إلا إذا

عليه لأنه يعرض ضمير

القاضي بما يقتضيه

الشاهد غير قاطع والاصح

أنه يلزم من اعتداله

مفسق لأن الحاكم قد

يجهل وهو لما عرفت فيجهد

الماتع في اعتداله

المتنع عليه بتقدير ما لم

يعوض شرط أو عاين مولى

فيظهر أنه لا يلزم إلا إذا

اعتدله حيث لا يجمع

عليه ولا يلزم العدل إلا إذا

مع قاطع يجمع عليه إلا إذا

كان الحق ثبتا شاهد

دين (و) تأمله أن يدعي

ما يقتضيه على أحد وجهين

بالشهادت الخ (قوله) أو أخضره من كونه بالحق في تأمل المراد من سيرة أو قول المراد أنه ثابت بغيره المروي  
بأن يحضره المشهود له لكن كان يستنكر التمسك بالحق في حقه لعدم اعتداله كونه في حقه وهو ظاهر  
لأنه قد ورد في قوله هل يفرض ذلك كعدم اعتداله في أم لا وهو مرعى كلام الشارح كالتأنيب الأول  
(قول المتن) وقيل دون مسافة (القصر) وهذا من يدعي الأولين المساقطين معنى (قوله) لكن بحث الأذري  
الحق يجب الحق هذا الصريح عاينه قال مستنداً ما له ظاهر في الأمام الأعظم دون غيره انتهى وله أخذ ذلك  
من قصة عمر رضي الله تعالى عنه ولا دليل فما دلل نفسه أن عمر أحرم على الحضور والمعتد بالان  
الاصحاب اه (قوله) مستدلل بفعل عمر رضي الله تعالى عنه وقد استقصى الشهود من الكوفة إلى المدينة  
وروى عن الشام أيضاً سني ومعنى (قوله) انما يتبرر في الأمام (الح) خلافاً للمعنى كبراً نقلاً (قوله) والفرق  
بينهما أي الأمام والحاكم ظاهر أي وهو شدة الاختلاف بينهما في الأمام دون غيره عرش (قول المتن) ذو  
فسق (الح) أي كشأن الحاكم معنى (قوله) وإن خفي فسقه قال الأذري وفي صريح الأمام فسق الحق نظر  
لأنه شهادة بحق وإعانة عليه نفس الأمر ولا يتم على القاضي إذا لم يقصر بل يجب وجوب الأدلة إذا كان فيه  
انتهت نفس أو وضو أو بضع قالوه صرح للمورد أي سني ومعنى (قوله) لكن مرعى ابن عبد السلام (الح)  
بل مرعى عليه وجوبه بالقدر المذكور رشدي (قوله) وأما البليوي أي في شرحه ولا يقبل لأصل ولا يفرع  
(قوله) جواز أي جواز أداه الفاسق (قوله) وهو محققان انحصر خلاص الحق (الح) أي وإن لم يكن نفساً ولا  
بعضاً ولا ضواً وإن قيد الأذري ظهور الجواز بهذه التلائم وأهم أهله لم يقصر خلاص الحق فيعلم بقوله  
الشهادة ولو قيل يجوز أن لا يجرى به فإنه على نظير الحق لكان مضاهياً مع ذلك لو ثبت إنما كره به بعد  
الحكم تبين بطلانه وكلام الأذري في الجواز إذا لم يقصر خلاص الحق والوجه جوازاً انحصار عرش  
وقوله وانتهى الأذري ظهور الجواز بهذه التلائم في الأذري في تقديم الوجوب كبراً فتأويله وكلام  
الأذري الح أقتره الأسنى وانتهى كبراً أيضاً (قوله) ثم رأيت بعضهم صرح به على أنه لا يفتي به ولو ادعى  
أنه تعالى اه (قوله) لأن في قبوه خلافاً بحصوله الأسنى وقرئ أي للمورد يسو بين فسق الظاهر بأن  
رد الشبهة به يختلف وبأن الظاهر متفق عليه اه (قوله) إلا إذا (الح) إلى المتن في المتن الأسنى لا ينعى (قوله)  
بما يقتضيه الشاهد غير قاطع قضيت أن الكلام فيه إذا اعتدله الشاهد غير قاطع فهو قاطع وهو موافق  
أخيه عقبه والاصح أنه يلزم من اعتداله فسق فأنظر هذا التعليل رشدي (قوله) لأن الحاكم قد  
يجهل (الح) بحصوله الأسنى والنهاية والحق لأن الحاكم قد يتبرر بجهلها من فضيلة التعليل عدم الماز وم إذا كان  
القاضي معتدلاً إن فسق بذلك وهو ظاهر وقد منع به يجوز أن يتقدم غير معتدله أجيب بأن اعتبار مثل هذا  
الجواز بعد اه (قوله) إلا إذا (الح) أي وكان القاضي المطالب بالحق في الحكم كما أخذنا  
مر (قوله) وتأمله أي شروط وجوب الأدلة (قوله) يجوز (الح) أي في غير حق في النهاية الأتقوله  
ولما جاز فلان يجوز (قوله) شاهدان شهدا باعتداله (الح) كان يشهد بوجوب صغيره ولو غير جدير عند  
من رواه والشاهد لا يرى ذلك وإن لم يقدّمه نهاية (قوله) كنهية الجواز (الح) عبارة والنهاية وهل يجوز  
الفرق (قوله) بل يحرم عليه وإن خفي فسقط عنه يحمل الحاكم على حكم ما حل لكن مرعى ابن عبد السلام  
(الح) بحصول شرح الرض قال الأذري وفي صريح الأمام فسق الحق نظر لأنه شاهد بحق إلى أن قاله  
بل يجب الوجوب إذا كان في الأدلة انتقض أو وضو أو بضع قالوه صرح للمورد أي (قوله) وهو محقق  
أن انحصار خلاص الحق فيه وذلك أفتي فيه الشهاب في الرد جملة من

في الرد وذاك لكن الأوجه مقابلة بناء على الأصح أنه يجوز شاهدان شهدا باعتداله كونه كنهية الجواز لأن العزم بقصد الحاكم  
لا غير ولا يجوز الشاقط عليها ولا التمسك بعنا الحق للمؤمن بقوله الحاكم لو يغير ظاهره أو باطنه فأن يجوز شاهدان عمل ذلك وأدواته  
بالأولى فإن قلت انما يظهر ذلك نعمه اتفاداً لا كنهية في عمله بما يقتضيه فلا بد من تأمله لا يبرهن باعتداله ومن لم يبرهن

له انكار على معاطي غير اعتداله في حضور الا هو شر ما يتقدم له من غير ما يشرع في الاستحقاق لا يجوز له ان يشهد بصحة  
استحقاق ما يتقدم له من غير ما يشرع في الاستحقاق لا يجوز له ان يشهد بصحة

وخص في قولنا لعله مالم  
وتحده ثم انما يتقدم امره  
مخلو دون غيرها كالم  
ومر في كون نفي الوافق  
الضرورة له فخلق بطلان  
(فان كان بعدوا رايك  
(انما بعدل شهادته) قال  
الزركشي فله من زوم  
الاشهاد لكن قال الماوردى  
مذهب الشافعي ان الواجب  
الاداء الا الشهادة على شهادة  
ثم اختار تفصيلا وقال  
شخصه الصبر على الالباس  
بالاشهاد وفي المرحلا  
يجب الا ان يخالف ضياع  
الحق للشهود به له ملصقا  
وقوله ظاهر لزوم الاشهاد  
عليه عجيب قول الماوردى  
او بعت والى نفسه من  
الخلاف الذى ذكره ما  
المشهد لكن انزل به ما  
يخالف موته منقطعيما  
مر في الالباس بالوديع او  
بعت القاضى من يسميها  
دفعا للمشتقة عنوا فيهم  
اقتضاه في هذه الثلاثة  
انه لا يشترط زيادة عليها  
فلازمة الاداء عند نحو امير  
وقاض فاسق لم تصح توليته  
ان توقف خلاص الحق عليه  
وباني اول المعادى انه لا  
يجب ان هذا المعنى لان هذا  
انما يلزم ضرورة توقف  
خلاص الحق على الاداء  
عنده فهو بمنزلة اعلام قادر

لقد دللنا ان يشهد ببيع حندين يرى اثبات الشهادة على وهو لا راجح ان اتهما كمال صفنا  
الجواز والبيع مطلقا وان يشهد بما يعلم ان القاضى وتبطل ما يعتد به كمال عرض قوله  
ان يشهد ببيع الخ فثبت ان الشهادة بالبيع ليست كافية في حصول الشهادة على لا راجح ان كانت سببا  
لحزمته لاننا ان السبب فيها لا يمنع من حصوله فلا يتقدم بل انما هو كمال ما يشهد به  
سببه لكن ما يستأنف من حزمة السبب لا يتبع (قوله) ثم لا يجوز له ان يشهد بصحة واستحقاق الخ) يؤخذ  
من ذلك انه لا يشهد باستحقاق شفعة الجوار بل بالبيع والجوار سم (قوله) ولان يتسبب الخ) ينسب الا  
التسبب في حكمه بفعله او باخلاله لا يتقدم في قوة ولما الخ اه واسطه انما تقدم ويحده مستثنى عما  
هناك من قد عده قولنا الشارح لان قد لا الخ لاعتقاده الاطلاق (قوله) المنزوعه) تكونه على ماله او تعطيل  
كسفي ذلك لان ان يملكه قدر كسبه او طلق في حراً ورشد بغيره (قوله) من كل عذر) الى قوله ومر في  
النهاية والمضى (قوله) من كل عذر) ونخص في ترك الجمع بطلان فله في كره به وقد يتوقف بغيره  
زاد الزركشي وساقى فيه كلام في الفصل الا ترى اه وآتوا في باقي الفصل الا ترى ان النسخ والمضى  
استثنى نحو كل عذر كره به (قوله) دون غيرها) قال في شرح المجمع وغيره المدة عليها الحضور وعلى  
زومها الاذن لها انتهى اه سيم تقدم منه عن الرض مع شرحه (قوله) كالم) اى انما (قوله) انتهى  
اى قول الزركشي (قوله) عليه) الاولى استقامة (قوله) عياله) قد يقال ليس بغيره لان الكلام  
على تقدير عدم البعث الذى لا يتعلق به فهل الواجب حينئذ الاشهاد والاداء وقد يقال النسخ ان الواجب  
حينئذ اشد الامرين سم (قوله) لكن ان نزل الخ) فثبت عن قول المرحلا لان يخالف الخ (قوله) دفعا  
للمشتقة) الى قوله وياقنى النهاية والمضى (قوله) انه لا يشترط ان يصدق الخ) بغيره للمضى عدم اشتراط كون  
المدة اليقظا وعدم اشتراط كونه اهلا لقتضاه وهو كذلك فلا بد من اى امير او نحوه كوز ووعلم وصول  
الحق به وجب عليه الاداء عنده كفى بزيادة الرضوى ينسب كفى التوضيح جهة على ما ذاع لم الحق لا يخلص  
الا عنده واليه وشذوقهم اذا علم انه يصل به الحق فتقول المشتق باب القضاء على القاضى ان منصب حجاج  
البيعتين القضاء وهو يعنى انه لا يجب عند غير القاضى مجمل على غير هذا اه (قوله) وباني اول  
الضامى انه لا يحتاج الخ) ينسب على قياس ذلك ان لا يحتاج الشاهد لفظا اشهد (قوله) اى فى الاداء  
عند نحو امير (قوله) وهذا) اى التعليل المذكور (قوله) لا فرق في نحو الاسير) اى فى لزوم الاداء عنده  
(قوله) ما تقرر الخ) اى انما (قوله) الترتول) اى القضاة (قوله) وعند قاض الى قوله ويعنى فى الحق الا قوله  
اى الى قوله والى قوله وان ان تجمع فى النهاية (قوله) وعند قاض الخ) عطف على قوله عند نحو امير (قوله)  
لانه) اى الترتول وقوله حيثما اى حين توقف تخطيطه على الرضوة (قوله) مستثنى) اى فى الشهادة بغيره (قوله)  
على نفسه) ظهر انه ليس بقيد بل مثلها له وعرضه (قوله) وطالب الخ) ولما منع الشاهد من الاداء جاء  
(قوله) ثم لا يجوز ان يشهد بصحة واستحقاق الخ) يؤخذ من ذلك انه لا يشهد باستحقاق شفعة الجوار بل  
بالبيع والجوار (قوله) ولان يتسبب) ينسب الى التسبب في حكمه بفعله او باخلاله لا يتقدم في قوة ولما الخ  
(قوله) من كل عذر) بغيره في ترك الجمع الخ) يدخل فيما كره به وقد يتوقف بغيره بل (قوله)  
ثم انما يتقدم امره انما يتقدم غيرهما) قال في شرح المجمع وغيره المدة عليها الحضور وعلى زومها الاذن  
لها اه وقوله ظاهر لزوم الاشهاد على عياله قد يقال ليس بغيره لان الكلام على تقدير عدم البعث  
الذى لا يتعلق به فهل الواجب حينئذ الاشهاد والاداء وقد يقال النسخ ان الواجب حينئذ اشد الامرين  
(قوله) وباني اول المعادى انه لا يحتاج الخ) ينسب على قياس ذلك ان لا يحتاج الشاهد لفظا اشهد

بجسبة ليز يلهوا وهذا الضع ما اقتضاه اطلاقهم انه لا فرق في نحو الامير بين الجائر وغيره ولا بين قوض الامام المسلم او الامير من  
بالمرضوى من قوض له شأمن فالتروى فيما تقرر في قياس فاسق لم تصح توليته وظاهر ان معنى توقف خلاص الحق على معالي كل الترتول  
يخلص ايضا لكن برضوة او بعضا لا يخلو من حكم عدمه عند قاض بغيره او بغيره على ما عرفت نعتي نفسه كالم ظاهر ولو قال



عند فلان شهادة وهو متهم من أهلها من غير علم ولا شبهة لا يقره من غير علم ولا شبهة بخلاف ما تقدم من غير علم ولا شبهة ويتعين على الراوي لفظاً  
أشهد فلا يكتفى برأيه كما تقدم لأنه أبلغ في الظهور ومراً وأتم البين الحكم بين الشاهد غير ادق ما سمع وعرف الشاهد السبب كالإقرار  
فهله أن يشهد بالاستحقاق والالتزام وحسن الظن بالإنصاف قال ابن الرضا قال ابن أبي القم أشهد مما لا يقره من غير علم ولا شبهة وان كان قد علموا ما وافقوا  
لأنه قد علم ما ليس بسبب علم ولا نطقه نقل ما سمع وأتم بنظر الحاكم فليقر بطلان ما سمع لا قريباً من الحكم على أسبابها وقال ابن  
الصباغ كغيره بعد الملاحظة على النص سمع وهو متهم في كلام الشهود الذين يتجمع عمل الأهل في كل من لا يوافق بطلان الثاني على من يوافق  
بطلان لكن قولهم ينبغي للقاضي أن يسأل الشاهد عن جهته في الإقرار متى يكلفه وشدة خطئه فيحتمل بل يصرح بقبول شهادة غير الموقوف  
بجمع المطلق الاستحقاق فيأتي به كلام ابن الصباغ وغيره مما يصرح به أيضاً قول القاضي في خلافه في قوله ينبغي أن يشهد بان هذا غير كاف، لهذا  
لم يقبل لأنها شهادة في ظاهره لا في باطنه فوقع الشاهد له قائل (٢٧٢) المطلق بقبول قولهما حرماً عليه من غير

ذكر السبب لكن يتعين  
حمله على قضيتين متضمنين  
موافقين لمذهب الحاكم  
بحسب لا يتعارضهما جهة  
ولا جزم بحكم فيمنع لا في  
الترجيح وكذا يقال في كل  
ما تعلق به بقبول المطلق  
ويؤيد قولنا من الآتي  
فان لم يبين وقت القاضي  
بطلان فلا بأس ولو شهد  
واحد شهادة صحيحة فقال  
الآخر أشهد بما وأتم لما  
شهد به لم يكف حتى يقول  
بمثل ما قاله وبطلانها  
كلازماً لأنه موضع أداه  
لأحكامه قال الماوردي  
وغيره واعتدوا بن أبي القم  
وابن الرضا لكن اعترضه  
الحسبي بأن عمل من  
أدركهم من العلماء على  
خلافه ومن ثم فالمن بعده  
والعمل على خلاف ذلك  
قال جرح ولا يكتفى أشهد

من المشهود عليه أو غيره وعصى وردت شهادته إلى أن تصح أو تصحى وروى مع ترجمه (قوله) وهو متهم  
من أدانها (الخ) أي حاضر لم يشهد أو شئ ومضى (قوله) لم يجبه أي القاضي لطلب الشاهد واستدراجه  
وأش (قوله) لا يقره أي الذي يفتق أي الشاهد بالامتناع بلا عذر (قوله) لا حتمه أي أن يكون  
استماعه لم يشرى كوف على قسم ظلم أو شئ ومضى (قوله) ومراً وأتم البين الحكم بين الشاهد (الخ) أي  
وقول القبول فيها موصوف في معنى مراده ع من عبارة الشارح هناك أنه يجوز التصريح بالسرور  
بمرادفة المساواة من كل وجه غير اه (قوله) قال ابن الصباغ (الخ) عبارة النهاية وانتهى بهم من به صرح  
ابن الصباغ وغيره وهو متهم في كلامهما وهو الأدب اه (قوله) سمع وهو الإجماع مر اه سم  
(قوله) وهو متهم في كلام الشهود (الخ) أي بما يؤيد (قوله) وما يصرح به (الخ) أي يقول بالإطلاق (قوله)  
ولا جزم (الخ) عطف على جملة (قوله) يؤيد أي الجمل المذكور (قوله) لا (الخ) أي في الشهادة على الشهادة  
(قوله) ولو شهد أي القوة قال الماوردي في النهاية (قوله) قال الماوردي (الخ) تبرأتم للمالك من الاستدراك  
وجزم النهاية عمالة الماوردي لا جرح وكلمته تامل (قوله) واعتمدوا بن أبي القم (الخ) وقد عتبت السبب  
مختلفة لجل أكثر الحكم نهاية (قوله) لكن اعترض (الخ) أي ما قاله الماوردي وغيره (الخ) (قوله) من بعده  
أي به الحسبي (قوله) قال جرح أي قوله ولو قال أشهد وأني النهاية (قوله) ولا يكتفى أشهد بصفتها من الحكم  
(قوله) ولا يضمنونه أي ولا يكتفى أشهد بضمون خطي (قوله) لكن في ذوى البغوى (الخ) ضعيف ع من  
(قوله) أنه يكتفى بما ضمن خطي عبارة النهاية لا كقضاء ذلك فيما قبل الأخيرة إذا عرف (الخ) ويقاس به  
الأخيرة بل قال جرح أن عمل قال ع من قوله ولا يكتفى قول القاضي (الخ) اه (قوله) ولا تملن (الخ)  
أي لا يكتفى من جواباً بل قال (الخ) (قوله) بعد قراءته أي في الكذب والظاهر ولو كان السائل غير القارئ  
(قوله) وكذا المقرر أي فلا يكتفى فوه نعم قاله أشهد (الخ) (قوله) ثم ان قال أي المقرر (قوله) لنفسه  
متعلق بالاسناد أو لا بمعنى الدعوى سمعاً أي استأمر سمعاً (قوله) أو في التنبه في النهاية (قوله)  
يجوز الشهادته (الخ) أي يجوز تحملها (قوله) إذا قصد أي بضمها (قوله) بها أي في تلك السائل (قوله) أن  
(قوله) وقال ابن الصباغ كغيره بعد الملاحظة على النص سمع وهو الأدب اه (قوله) سمع وهو الإجماع مر اه  
أبي القم وابن الرضا وقد عتبت السبب بخلافه يجعل أكثر الحكم ش مر

(٢٥) - (شروا في بيان قاسم - عاشر) بما وضعه من خطي ولا يضمنونه ونحو ذلك بما أجابوا بهام ولو  
من عالم ووافقه قول ابن عبد السلام واعتمد الأذرى وغيره ولا يكتفى قول القاضي أشهدوا على بما وضعه من خطي لكن في ذوى البغوى ما  
يشقني أنه يكتفى بما ضمنه من خطي إذا عرف الشاهدوا القاضي ما ضمنه الكذب وقصر به بما ضمنه ومن ثم قال غير واحد أن عمل كثير من  
على الاكتفاء بل في الكل ولا تملن من قاله تشهد على ما سمعاً إلى ذلك هذا الكذب لا أن قبل ذلك بعد قراءته عليه وهو يسمو كذلك المقرر  
نعم ان قال اعلم ما قدمنا أن مقره يكتفى ولو قال أشهدوا أو أكنز أنه على كذا لم يشهدوا لأنه ليس إقراراً كما عرفت وأتم الإقرار وانما هو  
مجرد أمر بخلاف أشهدوا على أن يصب أو أوصيت متلا على ما ذكره بعضهم ووجهان فيه استنادنا إلى ما تقدم من حيث نفسه صريحاً  
الاشهاد عليه بخلاف الأول ولا يجوز أن يسمع أن يشهد بما علم خلافه أو في ابن عبد السلام يجوز أن يشهد على الكس أي  
من غير أخذ شئ منها قصد ضمها الحق لا لإدراكه بل وقع عمل (قوله) تنبيهه يكتفى أي ينهيه عما مراً تفتن ابن الصباغ وغيره مسائل  
يجب التفصيل في الشهادة كما عرفت من أن يترفع من بين ثم وجهه لا بد

يصرح كينته مناضل من جهات القرية ومنه الشهادته كراهة أوسرة وتزويجاً وبناته وارثان فلان أو بغيره من مبادئ به عمله وأبوجه أو ورثه أو رزاع أو زناح أو قتل أو طلاق أو بلوغ من خلافها محقق البلوغ أو وقف فلا يمن به من مفسدات خلاف الوصية يظهر أن محل ذلك الوقف غير شاهد الحسنة أو القصد منها دفع المال في فضيلة القاضي حتى يظهر له ما سبق أو بأن الذي اشترى ما يدعيه من أحسنى فلا يمن التزويج به إن كان عليه أو ما يقوم مقامه أو باحتمال الشبهة أو بأنه عقود لا علاقة فيه بسبب زواله أو باقتضاء الدعوى شهادة البينة بأن ما مات والد المدعي (٢٧٤) به يده أو وهو ما كرهه كالثبات بالمال لخصمه بخلاف جرحه ما فيه أو كان فيه

بصرح) أي المدي في دعوا ذلك العين (قوله خلفها) أي الشاهد (قوله أو وقطاع) عطف على يجوز (قوله إن جعل ذلك) أي وجوب بيان المصرف (قوله نصفها) أي العين النورقة (قوله بأنه كان) أي الأجنبي (قوله فبين) أي دجوا (قوله بأن أم) أي المدي (قوله ولاد) فيه توقف لاسما بالنسبة إلى الشبهة (قوله) ويكتفي) أي قوله كسائر التناهي (قوله لم يور) أي في قولها أولادنا لهذا العاشر (قوله كاسر) أي غير مرة (فصل في الشهادة على الشهادة) (قوله في الشهادة على الشهادة) أي وما يتعلق بها لقبول التريكتين الفرع ع (قوله الله تعالى) إلى الفصل في النهاية الآتية وحدا الحاكم لفلان على نحو ما توفوه وهل يتعين إلّا بالن وقوة ودنالي الملت وقوة ونفس على وليس ما ذكر (قوله من حقوق الأدي) كالآثار والعهود والنسوخ والرضاع والولاية وجوب النساخ ومغنى ورض مع شرحه (قوله كز كان) أي وقفا المساجد والجهنم العلة أسي ومغنى (قوله وحدا الحاكم لفلان الخ) عبارة على وضع شرحه قبل في أنه قد دللناه حتى أدى فاته إسقاط الصدقات انتهى اه سم (قوله وهل نحو رمضان) أي العموم وفي الجمله ج مغنى (قوله السابح الخ) ولعمرو قوة تعدل أو تشهدوا ذوى عديلكم (فرع) يجوز شاهد الفرع على شهادته كما ينهم من الملائكة التورس به السيرة وغيره أسي ومغنى (قوله بخلاف عقوبة) إلى قوله لكن بحث البقيتي في المغنى (قوله بخلاف عقوبة بنقه تعالى) كان ينبغي تأخير عن قول المصنف الآتي في عقوبة لا دى على المذهب شدي (قوله بخلاف عقوبة) أي وجب عقوبة اه ع (قوله أم أن توقف عليه الاحسان) أي كالبواغ مغنى والسكاح الصبح ع (قوله ذلك) أي لا مكان لا جوع (قوله وذلك) أي علم بقوله في عقوبة بنقه تعالى (قوله كقود) إلى قوله وهل يتعين في المغنى الآتية ونحو ذلك وقوة بما يريد أن يفعله عنه وقوة أي يجوز زال فلا يردى (قوله انما يحصل الخ) خبر وتعلمها ع (قوله ونسبها) عطف تفسير (قوله فاعترضا هذا من المروءة) ولهذا القول بهما العمل لا بدعى امتنع عليه الاداء ورض مع شرحه (قوله بما يأتي) أي من سمعه شهد عند نفسه كما ورد بين السبب (قوله سارة) أي السامع (قوله وان لم يستر ع الخ) الواسع (قوله ونحوه) كالمعلمة وأخبرنا ورض ومغنى وأعرف وأعلم وخبر ع (قول المتن بكذا) أي بان لفلان على فلان كذا مغنى (قوله بما يالخ) ليس بقيد (قوله وأحكم) سواء جواز التحكيم أم لا أسي ومغنى وكذا ولا كان كما يحكم كاشفها عند عدمه ولم يحكم سارة أن يشهد على شاهدته ماله لأذا لم يستره أن يشهد عليها بذلك فهو أولى مغنى (قوله قال المغنى) أي وأمر أسير الخ) عبارة المغنى وينبغي كمالا من شهادة لا كقضاء الشهادة عند أمر أو وز برناء على جميع المصنف وجوب أدائها عنده على ما مر لان الشاهد لا يقدم على ذلك عند الوز أو الأمير أو هو يلزم بشروط الشهادة قال

أي يجوز الشهادة عند علمه في حال فلا يؤدى عنه الابد التيقن فاعتنا ذلك من اذن الاصل في هذا (أو) بان بين السبب كل (يقول) ولو عند غيرنا كم (أشهد أن فلان على فلان التيقن من مبيع أو غيره) لان استناد السبب عن احتمال التساهل فربما يخفى لانه اذا مضى وهل يتعين ههنا ان يسمع منه لفظاً أو شهوداً أو يكتفى مراده بكل يحمل وقاس ما سبق التحين وعليه بدل التيقن وان أمكن الفرق بان المادار هنا ليس الا على تبين السبب لا غير (وفي هذا) الأخير (وجه) انه لا يبين لانه لا يقد يتوسع (٢٧٥) في العبارة وتؤدي الادلاء لا يجوز تبين ترجمه

فيقول دول القرائن القطعة  
من حال الشاهد على تساهله  
وعدم تغيره بالعبارة ولا  
يكتفى بما عاينه قوله لفلان  
على فلان كذا أو أشهد  
بكذا أو عندى شهادة بكذا  
وان قال شهادة بكذا  
أعبري فيها الاحتياط  
اللفاظ الوعد والتفويض  
كثيرا (وليس) الفرع عند  
الادامه الفصل كاشهد  
أن فلانا شهيد بكذا  
وأشهدق أو سمعته يشهد  
به عند قاضي أو بين يديه  
ليحقق القاضي محضه شهادته  
اذا كثر الشهود لا يحسنها  
هنا (فان لم يبين) جهة  
القفل (دوق) القاضي  
بعله) وموافقته هذه  
المسئلة فيما ينظر (فلا  
باس) اذ لا يجوز ومنه من  
استشهده (ولا يصح  
الفصل على شهادة مردود  
الشهادة) جماع قلبه مطلقا  
أو بالنسبة لتلك الواقعة  
لعدم التيقن قوله ولان  
بطلان الاصل يستلزم  
بطلان الفرع (ولا) يصح  
(تدخل) التفتي مادام  
اشكاه ولا تفصل (النسبة)  
طوعا على مثلين في ضرورة  
لان الشهادة على الشهادة

للثبوت وكذلك اذا شهد عند الكبر الذي دخل في القضية بغير تحكيم ويجوز تحمل الشهادة على القتر  
وان لم يستقره وعلى الحاكم قال في حمل حكمه حكمت بكذا وان لم يستقره وأحق به القوي اقراره بالحكم  
اه (قوله أي يجوز الشهادة) أي بان وقت خلاص الحق على الادعاء عند عرض (قوله بان بين السبب)  
أي سبب الشهادة شرح المبيع وأحسن منه عبارة تشرح الرض أي سبب الوجوب اه (قوله السبب) أي  
المبيع (قوله هنا) أي في الثالث قوله وقاس ما سبق أي من الاول والثاني (قوله لا يفرق هنا وجه) يشعر  
بان ما قبل الأخير وهو الشهادة عند قاضي لا خلاف في قبوله ليس مراد بل في وجه عدم الكفاية أيضا معنى  
(قوله لا تخم) بتقديم الماحصل الحميم وبالعكس أي امتنع من الشهادة عرض أي وادى انه عدلا شاهدة معنى  
(قوله المتن) أو عندى شهادة (الخ) أي ويحذر ذلك من صور الشهادة في معرض الانجاز معنى (قوله لا احتمال  
هذا اللفاظ الوعد الخ) أي لا احتمال بان يذانه عليه ذلك من جهته وعددها ما يؤثر بكلمة على الى ان  
مكارم الاختلاف تقتضي الوفاق معنى (قوله كثيرا) لا احتمال (قوله كاشهد) الى قوله أي باعتبار الخ في الغنى  
الاقوله وموافقته الى التيقن أو ما تبطل عليه (قوله أو أشهدني) أي على شهادة معنى (قوله عند قاضي) أي أو يحكم  
أشنى ومعنى أي أو أمر أو وور (قوله لا يحسن) أي جهته القفل معنى (قوله المتن فان لم يبين) كقوله  
أشهد على شهادة فلان بكذا معنى وقوله ودوق القاضي أي أو الحكم أسمى وقوله بعله أي بغيره شرائط  
الفصل معنى (قوله وموافقته) أي مع موافقة الخ (قوله فلا بأس) أي يجوز ان يكتفى بقوله أشهد  
على شهادة فلان بكذا أسمى (قوله بینه) أي القاضي أو الحكم أسمى (قوله لا تحسنه) أي ان يسه  
بأي سبب تبين هذا المال وهل أحرك به الاصل أم لا معنى وأسمى (قوله المتن ولا يصح الفصل الخ)  
شروع في فسخ شاهد الاصل وما سطر أعلم معنى (قوله بائع الخ) متعلق بقوله المصنف مردود الخ  
رشيدى (قوله مطلق) أي كقوله ورد أو بالنسبة لتلك الواقعة كقوله شهدت شهادته ثم أعادها فلا  
يصح تحملها وان كان كاملا في غيرها معنى (قوله مادام اشكاه) فان بان شد كونه مع عمله معنى  
عبارة عرض لعل المراد أنه اذا تحتمل في حال اشكاه وأدى وهو كذلك لا يقبل بخلاف من يحمل  
بشكلا ثم أدى بعد اضاحه فانه يقبل فيسأل في القاضى والعبارة لا تحمل قاضين ثم اذا بعد كلهما كما  
يأتى اه (قوله ومن ثم لم يصح الخ) ولو شهد على أصل واحد فرعان فلاذ الحق الحلف معهما أنه المارودى  
معنى (قوله المتن أو عداه) أو يحذر ذلك معنى (قوله كان قال نسيت الخ) لعله تنظير رشيدى (قوله قبل الحكم  
الخ) متعلق بمحدث (قوله المتن منعت) أي هذا التواضع وما أشبهها معنى وصح ان يكون الفصل هنا فيفسر  
بيناء المفعول كقوله ظاهر منيع الشرح والتأني (قوله من غير الأخير) وهي قوله أو تكذيب الاصل

يشهد بكذا لو سمع يشهد بكذا على شهادة فليقل (قوله لان الشهادة على الشهادة) فيمنع وأهل الوجه  
لان الشهادة بما يبلغ علم الخ (قوله أو عداه) اذا كان حدوث العداء قبل الحكم كمنع من قود كمر  
في العبارة ما سبق كلاما يتعلق بالشاهد الاصل في نفسه ثم قال يترفع من حدوث العداء قبل الحكم  
لا يؤثر وهذا يختلف ما أخذاهما الا ان يفرق بانه لما كان الاصل هنا لوضوح قبل الحكم استجيب الى شهادته  
انقضى كونه من أهل الشهادة الى الحكم خلاصه ان قاله لانه متعين شهادة وليست حتى يصدق ان يحتاج  
الى اعادة حتى يشترط ذلك وقوله نظر فليقل ثم اورد الشارح في الفصل الاخير من مختلفات الباب

بما يبلغ علم الرجال على شهادة الفرع انما تثبت شهادة الاصل لا ما شاهده الاصل ومن ثم لم يصح تحمل فرع واحد من أصل واحد فيما يثبت  
بشاهد وعين وان أراد المدعى ان يخلص مع الفرع (فان مات الاصل أو غلب أو مرض لم ينع شهادة الفرع) لان ذلك غير مقصود بل هو أو غيره  
السبب في قبول شهادة الفرع كجاء كروا ما تقدمه من قوله تنقوله (وان حدث) بالاصل (ردة أو فرق) أو عداه) بمنه بين المذهب عليه أو  
تكذيب الاصل كان قال نسيت الفصل أولا أعلم قبل الحكم ولو بعد ادعاء الفرع (منعت) شهادة الفرع لان كل من غير الأخير

لا يجمع فيه شيور شرعيه على (٢٧٦) الفصل ولورالت هذا المور واشتروط بعمل جديد لاجل الحكم فلا يؤثر الا اذا كان قبل

استيفه تقوية استخداما  
 ياتى الرجوع الى البقي  
 (وجنونه كونه على الصبح)  
 فلا يؤثر لانه لا يقع ريب في  
 الماضي ومثله على خرس  
 وكذا انما لا يبالوا  
 انتظار زواله لقره اى  
 باعتبار ما من شأنه لكن  
 بشكل علم ما تقدمه وفى  
 النكاح من الفصل الا  
 أن يفرق بخلافه  
 المرض لا ينتظر زواله لانه  
 لا ياتى الشهادة (تبيه)  
 أطلقوا الجنون هنا فقدمه  
 فى الحضانة كما مر فعل ياتى  
 هذا فى الفصل أو يؤدى  
 عنه هنا حال الجنون، طلقا  
 كل محتمل والثانى أقرب  
 وعليه فيفرق بينه وبين  
 الانحلال برباعه والله غالبا  
 خلاف الجنون وبين ما هنا  
 والحضانة ان الحق ثابت  
 له فلا يتصل عنه العبد  
 تحقق ضد اجماع المحضون  
 وجنون يوم في سنة لا يضعه  
 ولو تحمل فرع فاسق أو  
 عبد أو وصي أو قاض هو  
 كمل قبلت شهادته كاصل  
 اذا تحمل ناقصا أدى كلالا  
 (وتكنى شهادة اثنين على)  
 كل من (الشاهدين) يكلو  
 شهادته على اقرأه من كل  
 رجلين فلا يكتفى بشهادة  
 واحد على هذا ولا على  
 هذا ولا واحد على واحد  
 هلال رمضان (وفى قول  
 بشرط لكل رجل أو

(قوله لا يجمع دفعه) فى الصلح هيئت عليه هو ما من باب تعدد خطبة فتنفى غلظت وصحة على القوم  
 جلته يفهم عليهم، فعلى ولا تعدى عرش يبنى أنما الظاهر غالبا لا يعتد تكررها عرش (قوله فيورث  
 ويصالح) صلواتنا على بل النسق وورثا لربيعه ما تقدم والرد تشر بحث فى الصدوق والرداوة صفات  
 كانت مستكنة وليس لذلك منسفا فينصنف الى الفصل اه (قوله اشترط بعمل جديد) أى بعد  
 مضى مدلا لا يستبرأ القبحى من قبله حتى لا يفتقر زوالها عرش (قوله ما بعد الحكم فلا يؤثر الخ) عبارة القاضى ولا  
 أثر لحدوث ذلك بعد الفقه كذا فى الروضة وأصحابها قال الباقى وهو مقيد فى الفسق والرد فان لا يكون فى  
 حد لا كى أو قصاص لم يستوفى فان وجد بعد الحكم وقبل الاستيفاء لم يستوفى كالأجر عتلا حدوث  
 العداوة بعد الحكم أو قبله وبعد الاداء فلا يؤثر اه وبصورة سم أأادى قول المستفاد وعداوتان  
 حدوث العداوة عند قبل الحكم مانع منوفى العداوة بعد كلام متعلق بالشاهد الاصل فسمما صمو يؤخذ منه  
 ان حدوث العداوة قبل الحكم لا يؤثر وما يخالفه ما قلناه من الا أن يفرق برأى الشارح فى الفصل الا أن  
 جزم بخلافه على الصلح لانه يؤثر حدوث العداوة على راجع اه بخلاف أقول كلام النهاية هنا وفى الفصل  
 الا أن موافق لكلام الشارح وخالفه للمعنى المتفق له فى العداوة وقد تنافى بحث العداوة  
 عن الا أن ما يقتضى العداوة أيضا (قوله الا اذا كان الخ) أى حدوث ذلك (قوله الجنون) أى الاصل عن البلد  
 اذا كان مطلقه ففى وأسس (قوله ومنه) أى الجنون عرش ومضى (قوله ان غاب) أى الاصل عن البلد  
 ونوه والآخر بان كان سائرا فى البلد شدي (قوله والام) أى بان كان القاضى علم ما سائر انتظر زواله الخ  
 أى فلا تستهد الفرع (قوله لكن بشكل الخ) عبارة النهاية ولا ينافى ما مر وفى النكاح من الفصل  
 لا مكان الفرق اه قال عرش قوله ولا ينافى ما يأتى فى شأنه فان ما هنا فرق فبعضى ما قدم بين ما يطول زمنه  
 وبغيره فمهلستو بان على ان قوله قبل أى ما يملو الخ انما يتلوسى هنا بين الطويل والقصير فاهم الا أن  
 يقال أرباب الطويل هنا ما يعمل برأى صاحب الحق وان لم يبلغ ثلاثة أيام بخلافه فى النكاح فانه يعتبر  
 فى الطويل فيأخذ بالمدعى ثلاثة أيام اه أقول ما ذكره أولا بقوله فان ما هنا فرق فيه الخ خلاف ظاهر  
 من صنع النهاية كالشرح طوسم فلا ذكره ثانيا بقوله اللهم الخ فالظاهر القول بعكس (قوله ما تقدمه وفى  
 النكاح الخ) من أنه تنتظر افاقتان لم زوال انما على ثلاثة أيام والا فلا تنتظر وانتقلت الولاية لا بعد (قوله  
 نحو المرض) أى كالفية (قوله لانه لا شق الشهادة) أى بخلاف الانعفاء له المصنف واعتزلا انزعج بانه  
 اذا انتظر نأفقا لمضى علم مع هم أهلها فانتظار المرض الاصل أولى لا شق لمضى (قوله وأطلقوا  
 الجنون هنا وقد وافى الحضانة) أى فلا تظر لهذا التقيد والاعلان هذا ملاهه شدي (قوله وتبدوه  
 فى الحضانة الخ) أى بان لا يقل زمنه كيوم في سنة (قوله مطلقا) أى قصر زمنه أو طال عرش (قوله والثانى  
 أقرب) وقالا النهاية وخلافه الا أنى والقاضى كالم (قوله ثابت له) أى على حضانة طرأ على الجنون  
 (قوله المن فاسق) أى أو كالم مضى أو آخر سائى (قوله وصي) أى قوله كماله الامام فى القاضى الا قوله غير  
 انما للمعقبة (قوله المن وهو كل) أى بعدة أو سادس حرة أو بلوغ مضى (قوله فلا تكنى شهادة واحد  
 الخ) أى وان أو مهملات ولو القول الشارح كل شدي (قوله فلا تكنى شهادة واحد الخ) ولا يكتفى أيضا أصل  
 شهادته فرع على الاصل الثانى لان من قلم بعد شرطى الى المتلاخيم لا أو موضع غير (تبيه) يكتفى  
 شهادته على رجل وامرأتين لا تمساقه بل مضى وروى مع شرح (قوله ولا واسط الخ) عبارة القاضى  
 تبيلاب من عددا الفرع ولو كنهنا هذه مهملات قبل فيها الواحد كماله لرمضان اه (قوله المن يموت  
 أو عوى) هذان ثلاثا لا تعدو وثلهما الجنون المطلق والمرضى الذى لا يجمع فلو قل كلبون كان أولى  
 وله يؤثر حدوث العداوة فالراجح

مضى

امرأتان (لان ما افادته على أصل كانا كشر الين يتلاخيم قبلهما بالشرط الثانى (وشرط قبولها) أى  
 شهادة الفرع على الاصل (تسر) الاصل (أو بعد الاصل يموت أو عوى) فبلا قبل فيه الا على

(أرض) غير اعلم للمرفع (بشيء) حضوره) مشقة ظاهرة بان يجوز ترك الجمعة كإقامة الامام وان اعترض من ثم كانت اعدار الجمعة اعدار اهلان جميعا يقتضي تصيرا للحضور وقال الشافعي وكذا ما ترك الاعذار الخاصة بالاصل فان عتق الفرع أيضا كالطير والوحل لم يقبل واعترضه الاسنوي وغيره بقوله قد يفصل المشقة لتعصبا فتدوّن الاصل ويرد بان الحمل محل لاجتماع جميع شمول الاعذار لا يقتضي كونه فصل لحجة كالموظف (أو عتق لافقدي) يعني لقوله كما في الروضة وغيره لان ما دونه (٢٧٧) في حكم البلد (وقيل) لما سئل (قصر) لذلك وردت في هذا الباب ولما اشترطوا في

غنية ولي النكاح لانه يمكنه التوكيل بلا مشقة تختلف الاصل هنا مصرف التركة قبول شهادة أصحاب المسائل بها عن آخر في البلد وان قلنا انها شهادة على شهادة في البلد بل ما الحاجة لذلك ولو حضر الاصل قبل الحكم نصبت شهادته لان القدرة على منع الفرع وبقي ان الحكم كذلك عادة القاضي كقول بعض مرضه وان فرق بان أبي الهم يقام الصنف هنا لانه لا يحضر القاضي عنده لم يبق هناك عذر حتى يقال انه باق وليس ما ذكرنا تكراروا مع صاحبنا فقامن ان تصح موت الاصل وجنونه ومع ما لا يمنع شهادة الفرع لان ذلك في بين طرمان العذر وهنا في مسوغ الشهادة على الشاهدان علم ذلك من هذا كما حرم الاشارة اليه (وان يسمى) الفرع (الاصول) في شهادته عليهم تسمية غيرهم ليسرف القاضي حالهم ويمكن الحكم من القديح فهو في وجوب تسمية بعض

معنى (قول المتن) أرض الخ) وخوف من غير مردود وشيخ الاسلام ومعنى (قوله للمرفع) أي من الفرق بين الطويل وغيره ع (قوله بان يجوز الخ) من التبرير ويحتمل أن من الجواز أو لاجله (قوله وان اعترض الخ) يقول المتن قال الزكشي وما ذكر من صواب المرض هنا في أصل الروضة عن الامام والفرع الى وهو بعد متداولين ذلك ثم قال على ان الحاق ما ترك اعدار الجمعة بالمرض لا يمكن القول به على الاطلاق فان كل ما هو ع كرهه عذر في الجمعة ولا يقول أحد هنا بان كل شهر هو الاصل ذلك يسوغ سماع الشهادة على شهادتهم ويسمى ذلك الاذرى وقد يقال المراد من ذلك ما ينشأ مع الحضور اه (قوله ومن ثم كانت اعدار الجمعة الخ) تقدم التوضيح مثل هذه العبارة ثم رأيت الاذرى سبق الى التوضيح ذلك بخصوص ما قدمناه من شمول أكل ذى الرج الكربة ثم قال ولا أحسب الاصح سمعوا بذلك أصلا ولا في ذلك من المطلق الا لأم من تبعه انتهى اه ورشيد عن السلطان عبارة بالعبري ومن الاعذار في البعثة ع الكربة ع ولم يسئل أحد اعترض هنا فينبغي أن ينظر هنا في أولي مؤيدوا ع (قوله واعترضه الاسنوي وغيره الخ) وهو الاذرى من تبعه انتهى ومعنى (قوله برد الخ) يتأمل سم (قوله يفتي كونه محل لاجبة) قد دفع سم أتول وأيضاً يعارض بان يكون كل من الاصل وفرعه فوق ما عتق لعدوى بغير الفرع لاداء الشاهدان أصله (قوله يعني لقوله الخ) عبارة الفتى تنبيه قوله لما عتق لعدوى نسب في الحق فلم يوصاه فوق مسافة العدوى كلعوق الحور والروضة وغيرهما اه (قوله لان مدونه) أي دون الفوق (قوله مصرف التركة) الى التبيين في المعنى الا قوله وبقي الوليس (قوله بها) أي بالتركة (قوله ولو حضر الاصل الخ) عبارة الفتى والارض مع شرحه ولو شهد الفرع في غيبة الاصل ثم حضر أو قال لأعلم اني تعامل أو نبأ أو نحو ذلك بعد الاداء لشهادة وقيل الحكم بحكم الحصول القدرة على الاصل في الاولى والى يستعاض عنها او بعد الحكم بها لم يؤثر وان كذب الاصل بعد القضاء لم ينقض قال ابن الرقعة يظهر ان يفتي في تبرعهم وان توقف في استيفاء العتق بما يأتي في رجوع الشاهد بعد القضاء الاذرى وهو ظاهر لان ثبانه كذبه قبل فينبض قال الزكشي فتعده الان ثبانه أشهد فلا ينقض اه (قوله وفي وجوب تسمية بعض الخ) عبارة الفتى (تنبيه) شمل اطلاق المصنف ما لو كان الاصل قاضيا كقولنا شاهد قاض من قضات صر أو القاضي الذي هو اهل بيته وليس بها قاض سواء على نفس مجلس حكمه قال الاذرى والاصول في وقتنا وجوب تعيين القاضي أيضا لا ينبغي اه (قوله وجهان الخ) والفرذان القاضي عدل بالنسبة الى كل أحد بخلاف شاهد الاصل فانه قد يكون عنده عدل ولا يحاكم بغيره بالنسبة فلا يمكن تعيينه في نظر أمره وعدالته سم عن القرون (قوله ولان يتعرضوا للصدق الخ) لانهم لا يعرفونه بخلاف ما اذا حلف

(قوله واعترضه الاسنوي وغيره الخ) الادب جملة الاسنوي وغيره مر وقوله برد الخ) يتأمل (قوله يفتي كونه محل لاجبة) قد دفع (قوله وفي وجوب تسمية بعض الخ) وجهان وصوب الاذرى الخ) عبارة القرون بخلاف ما لو قال شاهد قاض من قضات بعد اداء القاضي الذي يصدق له سم وليس بها قاض سواء على نفس مجلس حكمه بل كما لا يسمع في وجهان والفرذان القاضي عدل بالنسبة الى كل أحد بخلاف شاهد الاصل فانه قد يكون عنده عدل ولا يحاكم بغيره بالنسبة فلا يمكن تعيينه في نظر شاهد عليه وجهان وصوب الاذرى الوجه في هذا الا ان مقتضى الطلب على القضاء من العدل والنسبة (ولا يشترط أن ترك ما لم يرفع) ولان يتعرضوا لصدقه فيما شهد به بل اسم اطلاق الشاهد والقاضي يفتي عن عدالته (فان تركه قبل) قلنا نعم ان ما عتق لعدلى اختلصة وانما لم يقبل تركه كما عداه من في اضافة لا تركه لانه لا بد من شرط الشهادة فلا تقوم بالاعتراف كونه قاضيا من مقتضاه الفرع وانما لم يفتي وجهه (تنبيه) معتنها جميع الاصول والفرع تلزموا فردا كل أخرى

(لو شروا على شهادة عدلين أو وعدوا بغيرهم لم يجز) أي لم يكف لادعاء مدعي الجرح على الخصم (فصل) وفي الجرح عن الشهادة بشرط جريان أحكامه إلاّ فيما لا يكون ثم تحقيره أو اشتراط قولهم أو شهدا على خصم فاقترأ الحق قبل الحكم بالحكم بالاقتراب إلا بالشهادة لكن مرفق الجرح عن الإقرار بالزنا وقد (٢٧٨) فلتسببه تبين أن الحكم إن أشدّ لغيره أحكام

الذي مع شاهديت يعرض لصدق له يعرفه شيع الاسلام مفتي (تول المنة ولو شهدوا الخ) فان قيل كان ينبغي ذكر هذا المثل في عقوبة وأن يسي الاموال اجيب بأنه انما اخبره الفيدان تركيا فالقروع الاسول وان يقرن لا يبين تعذيبهم الاسم ووقوعه لكن مصر بحاف ذلك (نعم) لواجتمع أصل دفرا أصل آخر قدم عليهم في الشهادة يكون كل معصاة لا يكتفي بصدقه ثم ينضم قال صاحب الانتباه مفتي وقوله (نعم الخ الخ) والها بنه

«(فصل) في الرجوع عن الشهادة (قوله) شرط جرح المانع) يستدأ خبر قوله ان لا يكون المانع (قوله) غيره) أي اذا ما شهدنا مخالفًا لذي كبرنا فنظر المانع (قوله) فيه) أي الرجوع عنها (قوله) المترو جواسع الشهادة) أي أقر وقصه وانما بعد الادعاء وفيه) يأتي في الترحيم (قوله) وما نال) كان الأول ان يؤخذوا في قبيل قول المتن قبل الحكم (قوله) بين يدي الحاكم) ظاهره ملوحوهم ويريد شرط فلا يرجع (قوله) ولو بعد ثبوتها) الخوة خلافاً لركشي في النهاية (قوله) نبوتها) أي الشهادة (قوله) السابق) أي في آداب القضاة (قوله) مطلقاً) أي سواء كان الثابت الحق أم سب (قوله) الباحث) أي الرجوع بعد النبوت (قوله) أيضاً) الأول مذخر (قوله) لو لم يحكم) أي به (قوله) فالتظاهر) أنه بعد الحكم) قضيتان كونه كما بهد الحكم لا يتوقف ومضان على الشرع في الصوم وقدم في ثبب الصيام باقتضى خلافه فراجع به سم (قوله) بان مروحوا) الخوة وبخلافه في النهاية لا قوله وبخلافه في (قوله) بان مروحوا) متعلق برجوع المانع في المتن أي يقول كل منهم رجعت عن شهادتي (قوله) ومنه) أي التصريح بالرجوع (قوله) وجهاً) أرجمهم البطلان بها وبخفي (قوله) ويضام) خلافاً للثابت والمضي كاسراً فقال (قوله) على انشاء اصطلاحاً) أي لا (قوله) بخلافه قال الخ) في هذا العطف المانع وكمن حق المقام الاستدراك (قوله) ونعتن في الخ) تقدم انشاء اعتبار الثابت والمضي الاطلاق (قوله) وقوله) أي قوله نفي المانع والخوة فيما يظهر في النهاية (قوله) لا لم يفتق الخ) أي ان قوله الحكم نفس على شهادة تناحك لأنه لم يفتقد رجوعهم ولا بطلت أحاديثهم وان عرضنا قضاءه بالاحتياج الى اعادة الشهادة منهم لانها صادرة من أصل جازم والتوقف الطولي فخر المضي وروض مخرج (قوله) عن سبب وقته) أي توقف الشاهد (قوله) بمسار) أي في مخرج شرط التسليم (قوله) امتنع الحكم) أي يشهدونهم وان أعادوا مضي ويأتي في الشارح منه (قوله) ان كان عوفق الخ) عبارة النهاية كعوفو أو عولوا أو اتعول المال المشهود به الخ (قوله) كسار) أي في بحث التهمة (قوله) ولا نه) الخوة وتقبل الينفي المضي (قوله) ولا نه الخ) عطف على (ز) والاسباب والضعيف الصالح كما ظهر به الاسنى والمضي (قوله) لا يدرى أصدقوا الخ) أي فتحت نون الصدق شيخ الاسلام ومضي (قوله) يعز ورنال) مجازاً للمضي والروض مخرج مخرج ومعنى شهادته (ز) وباعتراضاً اذا لم يتم منبأ بل يلزمه رجوعه مخصص واحد ودخل التز بزم أي النقص أو الحان نقص منه أو أقدم عليه اهـ (قوله) تمهناً) أي شهادة التزو ومضي (قوله) يحلون القذف الخ) وان كان حم بعض

في أمره وعداته والصواب في وقتنا من القاضي المانع اهـ

« فصل رجوعنا عن الشبهة قبل الحكم استخارج » ( قوله يا ايها الحكم ) قضيتان كونه بياض الحكم لا يتوقف في رمضان على الشرع والصور وقد سبق كجبا الصيام حتى يتخلل فتر اجبه ( قوله وفي ) بطلتها وأفضتها وأودعتهما لوجهان : أولهما البطلان ش م ( قوله ويجدون للفقهاء ) كانتا

أخاؤهم للحاكم بعد شهادته عند توقيعه الحكم وجب توقيعه قبله لحكم لانه لا يفقد جوعته ان كان الاربعة  
علميا وجب ما من سبب توقيعه كالمعاصر (استغ) الحكم من الاربعة على امراته من قبول الشهادة قبل ان كان غرق أو عدو  
أما المال من المثلثة وهو وان كان لا هو من أو جنون أو عي كماله الاخرى ولا على يد مسدوق الاول أو الثاني فمستقون  
وهو زونان فلو اعدنا بمعدون الففغان كانت حرا

وان ادعوا الظلم وتقبل البينة بعد الحكم بشهدان مرجوعهما قبله وان كذاها ما قبل بغيره ما وقته ومن لا يمكن فيه الاستدراك ولا تقبل بعد مرجوعهما من غير تعرض لكونه قبله أو بعده فيما يظهر ثم رأيت أن يلزم الاعتقال في تناوبه ما لمصلحة تقبل البينة على الرجوع إلى ما سبق أو ضلتي ثم أن كل من قبل الحكم لستع أو بعد ما كان عال غراما من قبل الحكم أهمل ما ليس له ما بعد الرجوع وان ثبت بالبينة وكذا ما هو المورد الشهادة متعلقة بالاثم ما لماسان أن تعدا وتخطان وقد صرحوا بان الغلط لا يصح منعا عادة الشاهد ذلك لكن بقدر ما أوائل الباب يظهر أنه لا يأتى هنا (أو) رجوعا (بعد) أي الحكم (وقبل استيفاء المال استوفى) (٢٧٩) أو قبل العمل بالاعتقاد أو قبل أو فسغ عمل به لان الحكم تم وليس هذا مما يسقط بالشبهة

(أو) قبل استيفاء عقوبة لا دى كقول حذقذف أو الله كسندنا وشرب (فلا) تستوفى لانتم انما تطلب الشبهة (وبعد) أي بعد استيفائها (لم ينقض) لجواز كذبهم في الرجوع فقط وليس عكس هذا أولى من التائب لا ينقض بامر محتمل وبه يطل ما قبل بقاط الحكم بغير عيب خلاف الاجماع قال السبكي وليس الحكم أن يرجع عن حكمه أي بعلة أو بنية كقوله غيره ووجهان حكمه ان كان باطن لا صرفه كظاهره فظاهره أو باطنا لا باطن لم يثبت المال فظاهره أو صرفه لم يثبت الرجوع إلا ان يثبت مستند به كاعلم مما مر في القضاء ومحل ذلك في الحكم بالعصية بخلاف الثبوت والحكم بالموجب لان كلاهما محال يقتضى صحة التائب ولا محذور به لان الشيء قد ثبتت صحته ثم ينظر في جهة ولان الحكم بالعصية يتوقف على ثبوت

الار يستدركه صواب اه سم (قوله وان ادعوا الظلم) أي لما قمن التبرير وكان حكمهما التثبت ويكوز رجوعا بعد الحكم بمعنى (قوله وقبل البينة) أي وحيتذ بغير ما نشوت رجوعا كما علمه شيئا الشهاب الزملي في هامش شرح الروض سم (قوله واما) أي الحكم (قوله ولا تقبل بعد الخ) عبارة النهاية والار وجه عدم قبولها بعد الخ كذا على ذلك كلام العراقي في غنايه اه (قوله قال لمصلحة قبل البينة الخ) ظاهره التبولس عدم التعرض المذكور سم وفيه نظر (قوله فعل) أي من قول أبي جرة لانه اما ما سبق أو غشني كما هو ظاهر صنيع الشراح أو من قول الشراح ولانه لا يدري الخ وهو قضى صنيع للمنى (قوله مظنة) أي سواء كانت حقبة أو في غير مظنة (قوله لكن بغير مدعى) أي وهو أن لا يكون مشهورا بالبينة تعدي بغيره سبق لسان أو نسيان (قوله أي الحكم) أي قوله وبه يطل في معنى الاقوة أو حل (قوله أو فسغ) معنى عنه ما قبله (قوله لان الحكم) أي قوله أو نطقنا في النهاية الاقوة فينقض حكمه لم يتم وما ينبغي عليه (قوله وليس هذا مما يسقط بالشبهة) أي حتى يتأثر بالرجوع نهاية (قوله وشرب) أي وسرقتها (قوله لانتم اسقطوا بالشبهة) أي والرجوع عن شبهة معنى (قوله أي ما فاتها) عبارة للمنى أي استيفاء الحكم كونه اه (قوله لجواز كذبهم الخ) أي ولنا كذا لا صريحنا يتوقف (قوله عكس هذا) أي صدقهم في الرجوع عش (قوله أي يعلمه أو يبينه) أي اذا كان سبب الرجوع علمه يطلان حكمه أو شهادة بينة تطله بطلان حكمه عش وهذان على أن البينة متعلقة بوجع والظاهر انهما متعلقة بحكمه (قوله ووجه) أي ما قاله السبكي (قوله لان بين الخ) راجع الى قول السبكي ويحمل القول الشارح على عجزه الرجوع (قوله ومحل ذلك) يعني جواز الرجوع الخاكم عن الحكم اذا بين سنده رشدي (قوله والحكم بالوجع) انظر هذام ما تقدم في الهية عش (قوله لان كلاهما الخ) على قوله بخلاف الثبوت الخ (قوله لان كلاهما محال يقتضى صحة التائب الخ) أي فلم يكن هذا شيئا يوجب عليه الرجوع رشدي (قوله ولا الحكم كونه) أي ولا يصح ما حكمه كونه (قوله لان الشيء الخ) هذا انما يناسب المعلق على مقتضى قوله ولان الحكم الخ لا يناسب واحدا من المعلقين فكان المناسب للمعلقين أن يقول ما قدمنا من النهاية والاسنى في آخر باب القضاء ولان معنى الحكم بالوجع أنه اذا ثبت المال مع فكه حكم بصحة الصفقة (قوله فينقض) أي حين ان حكم الحكم بالعصية (قوله ومنها) أي شرط العصية (قوله اه) أي بالعصية (قوله وقبل قوله الخ) أي لانه أمين نهاية (قوله قبل الخ) عبارة النهاية وظاهر ما ذكر عدم احتلحه في دعوى الاكراهة رنة ولعل وجوه من تطاونه فقامتصالحا كما هو تبين فرضه في مشهور الخ قال عش قوله لقرينة أو لا بدان من أكره اه (قوله لا كنت الخ) عطف على قوله بان الخ (قوله في نفس) أي قوله أو نطقنا في معنى (قوله لانتم أو جلده) أو قلم سرعة أو نحوهما معنى وروض (قوله أي الزنا الخ) عبارة ما عني بلفظ المصدر المضاف لضمير الزنا ولو حذفه كان أخصر وأعم ليسجل جلد عبارة العباب ولو رجع شهود واحد أو القذف وان قالوا غلطنا وان رجع بعض الار يستدركه اه (قوله وتقبل البينة الخ) أي وحيتذ بغير ما نشوت رجوعا بعد الحكم بشهدان مرجوعهما قبله

استيفاء شرط وطهائره ومنها ثبوت المال قدا ولا يثبت فظلمه بل لزمه ان يرجع عن حكمه ان ثبت عندنا يقتضى رجوعه عنه كعدم ثبوت المال عند القانو يقبل قوله بان في حق الشاهد فينقض حكمه لم يتم وقوله أكره على الحكم قبل ولو بغير فقر يتخلل الاكراه اه وقضية الظاهر انه لا يثبت الا أن فرق بان فقامتصالحا القاضى اقتضت ذلك وعليه صحة في مشهور باطن والبيان لا كنت ظاهرا أو دعوا للمحكوم عليه مثلا لا تم لمية (فان كل المستوفى فصلا) في نفس أو طرف (أو قوله أو رجوعا أو جلده) أي الزنا لم يثبت جلد القذف (ودان)

من القود أول الحذر جفوا (وقالوا) كاهم (٢٨٠) (تعمدا) وعلمنا يقتل شهادة تأويله ذلك وهم من لا يخفى عليهم أول علمنا

تفقد شرب اه (قوله من القود أول الحذر) عبارة عن المني والروض الجلود فجلا الموت قيدا للصار فقط وهو المتعين لأنما فيه غير النقص في طرف لا يحتاج إلى التصديق بالوفاء والنقص في طرف غير مقبوه (قوله) وعلمنا أنه يقتل اه (قوله) ليس يبدل منه ما إذا استوى وشد في قوله أو جهلنا ذلك الخ) عبارة النهاية والروض مع شرحه لا أثر لقولهم بعد جوعهم نعم اه يقتل بقولنا الاقرب بعد الإسلام أو أنشأ به ادية بعدة عن العلماء فيكون شبهة عندهم ما لهم مؤجلا ثلاث سنين ما لم تصدقهم العاقلة اه (قوله) لا نهذا الخ) أي قولهم وعلتنا أننا نجح الخ (قوله) وعلمنا أي على التظاهر المذكور (قوله) كلام الرافعي أي بعنه المذكور (قوله) أو قال (قوله) إلى المنز في المنى والخوف واعتقضا البلقيني في النهاية (قوله) أو قال كل الخ) عطف على قولنا قالوا تعمدنا (قوله) أو اقتصر الخ) أو قال كل تعمدت وتعمد صاحب روض ونهاية (قوله) ولي القتال الخ) الأول على المم كفى الأسى والمنى وعبرتنا لنهاية ما يعترف القتال اه قال الرشدي يعني من قتل واستوفيت من النقص وتظهر أنتم المقتول وروى جملنا فكان الأولى بإدخال اللفظة القتال بالمقتول اه (قوله) بشرطه وهو المكافاة عش (قوله) ومنه أي شرط النقص (قوله) وهذا الخ) أي بالنص والمذكور (قوله) أو فهم الخ) إلى المنز في المنى (قوله) ثم رجون ولا يفرق اعتد والمماثلة عدم معرفة محل الجناب من الرجوع ولا قدرا لغيره وندد قال القاضي لأن ذلك ظلت سيرة لا عبرة به وخالف في المهمات فقال يتعين البت تعذر المماثلة أسي ومعنى (قوله) في عالمهم الخ) قوله واعتقضا البلقيني في المنى الأمانة عليه (قوله) إلا أن صدقته العاقلة كذا في الروض والنهاية وعبارة المنى والأسى أن كتبهم العاقلة فإن صدقته تعليم هدية وكذا أن سكنت كالمظهر كلام كثير خلافا لمفهوما كلام الروض فإن صدقته زما الهية (فرع) لو ادعى أن العاقلة تعرف خطأ أهل لهم تغليفها أولا وجهان أو وجهها أن لهم ذلك كما وجهه الأسوي لا هو أقر ثم غرمت خلافا للمبري عليه ما بن المرقن من عدم التغليف وقوله فرع الخ) كذا في النهاية (قوله) ما قال الخ) ولو قال كل تعمدت وأخطأ صاحب فلا نصاص أو قال أخذها تعمدت وصاحب أخطأ أو قال تعمدت ولا أدري أتعمد صاحب أم لا وهو مت أو غائب لا يمكن مراجعته أو اقتصر على تعمدت وقال صاحبها أخطأ فلا نصاص ودلى التعمدت من ديمت فلفظ على الخطي قسما من مخففة ثم يا تو معني وروض مع شرحه (قوله) أو قال صاحب الخ) أي أو هو غائب أو يست وروض ونهاية ومعنى (قوله) دون الثاني) أي لأنه لم يعترف بالبشر كخطي أو بخطأ أسى ومعنى (قوله) ويجلب بين ذلك الخ)

في شرح الروض (فرع) لو لم يقولوا رجلا لكن قامت بيسته رجوعه ما لم يفر ما قال الماوردي لأن الحق بان على المشهود عليه اه المتعمد خلافتها ثم ما يفر من أن يشوب رجوعه ما لا ينة أي هذا إذا كان الرجوع بعد الحكم (قوله) ثم رأيت أبا زرعة قال في فتاوه ما لم يمتد قبل البينة بالرجوع) ظاهر ما قبل مع عدم التعرض المذكور (قوله) وقالوا كاهم تعمدنا وعلمنا أنه يقتل شهادة تناخ) قال في الروض ولا أثر لقولهم أي بعد الرجوع تعلم أنه يقتل أي بقولنا الاقرب بعد الإسلام أي أو شتمهم ببادية بعدد عن العلماء فيكون شبهة عندهم ما لهم مؤجلا ثلاث سنين أي الآن تصدقهم العاقلة فيصير عليها اه (قوله) وتخرج بتعمدا أخطأنا) قال في شرح الروض قال الامام وقد رى القاضي فيما إذا قالوا أخطأنا ثم روم لتركهم التفتت فله عن الأصل ولأقره وحذفه نصف لقول الأسوي المعروف عدم التعز بفتدجزمه القفال والقاضي أو الطيبو البندني وابن الصباغ والغبوي والرو باني والقاضي على لكن جمع الأذري بين الكلامين بأن هؤلاء أرادوا أنه لا يصح التعز بل هو راجع إلى رأي الحاكم كآثار الامام اه (قوله) إلا أن صدقته العاقلة) خلافا لما كذبته العاقلة قال في الروض ولا عين عليها أي لو ادعى أنها تعرف خطأهم وأن عليهم الدية أو أنكرت ذلك والمتمدن عليها عين في العلم إذا طلبوا تغليفها ثم ٢٢ (قوله) دون الثاني) أي لأنه لم يعترف بالبشر كخطي أو بخطأ (قوله) ويجلب بين ذلك) فيمانيه

نحصر بأسبب فيما يقتل وان بحث الرافعي أنهم مختصون لأن هذا لا يدر لهم فيه وجه إلا أن كانت الأسباب أو بعضها ظاهرة لكل أحد عليه فيجعل كلام الرافعي أو قال كل منهم تعمدت ولا أعلم حال صاحب أو اقتصر كل على قوله تعمدت (فعلهم) ما لم يعترف ولي القتال بحقيقة ما شهد به عليه (نصاص) بشرطه ومنه أن يكون جاسد الزنا يقتل غالبا ويصوّر بأن يشهد به في زمن تجوز وذهب القاضي بقضي الاستيفاء فورا وإن أهلك غالباً علما ذلك وهذا يجاب عن تنظير البلقيني في بيان الرفعة وأنها قوة نصاص أنه يرى فيها المماثلة فهدون في شهادة الزائد التفخيم بروجون (أو) التوزيع لا يقتير لما قدمه ان الواجب أولا القود والدية بدل عنه لأحدهما (دية مغلقة) في عالمهم مؤزمت على قدر وجهه لتبناه له بهم وخرج بتعمدا أخطأنا فطهم دية مخففة في عالمهم إلا أن صدقته العاقلة أم قالوا لأحدهم تعمدت وتعمد صاحب وقال صاحبها أخطأنا أو قال تعمدت وأخطأ صاحب أو قال أخطأنا دقتل الأول فقط لا أثر رجوع جددون

التأويل رجوع أحدهما فقط لا تعمدت فلا واعتقضا البلقيني بأنه كثير ما القتال يعني ويجلب بين ذلك فيه



فان الشاهد الباقى غير حجة

فصافه سم (قوله نلس الخ) أى الشاهد الباقى (قوله يجمع ان كلا) أى من الخلفى والشاهد الباقى (قوله وعلمته) الى المتلقى النفسى والى قول المتروك رجع فهو دال على النهاية الاولى ولاشهوده الى واعاد تضميع الجمل (قوله منه) أى مما عرف بالمراسم (قوله ان يحمل هذا) أى وجوب التوابع الدينية عليهم أو على أحدهم (قوله بالقود) أى وألديه (قوله رجع وحده) الى المتلقى النفسى الاولى وعلمنا الخ تزوفه أو مع من مر (قوله وقال تعمدت) أى الحكم شهادة الزور فان قال أنطنا قد يتخفف على ما على عاقلة كذبة. أى ومن (قوله وقال تعمدت) أى وعلمت أنه يقتل بحكمى ولم يقل الولى علمت قصده (قوله لانه قد يستقل الخ) عبارة القضى فى شرح فان قالوا أنطنا فاعلم نصفه يتألف نصفها فالرافعى كذا قوله البغوى وغيره وقباصه أنه لا يجب كمال البرهنة عند رجوعه وحده كقول رجع بعض الشهود انتهى ورد القياس بان القاضي قد يستقل بالباشرة فى الدافضى بطله بخلاف الشهود بأنه يقتضى أنه لا يجب كمال البرهنة عند رجوع الشهود وحدهم مع أنه ليس كذلك اهـ (قوله كيانى) أى فى المتن أنظا (قوله بحث استوعبها) أى رجوعه وحده أو والشهود عرش عبارة سم أى المثلثين حتى لا يجب كمال البرهنة عند رجوعه وحده اهـ وانما يجب النصف فقط وشيدى (قول المتن فطبعه) أى القاضي وقوله وعلمهم أى الشهود معنى وعش (قوله نور يعالى الباشرة والسبب) يعلم منه أن جعل قولهم ان الباشرة شققت على السبب النسبة لقصاص خمسة لكن ينبغي التأمل فى قوله نور يعالى الباشرة والسبب وشيدى (قول المتن ولو رجع منك الخ) أى ولو قبل شهادة الشهود على ما فى شرح الروض ولا يخفى اشكاله اذ لا رقت كيقبل الشهادة ولا الرجوع كذلك كما هو ظاهر الآن بصور ومعالوز كلهم فى خضيق الحكم فيها ثم رجع المذكر ثم شهدوا عقيد ذلك فى قضية أخرى وقبلهم الحاكيم تعويل على التركة بالساقتقر بالزمان وعدم الاحتياج الى تعبد التركة كيقبل شهادتهم ومع ذلك فلا تخلوا الحكم من اشكال فلتأمل ثم رأيت شيئا الشهاب الربى وهذا التصور بان هذا لا يمكن ايجابه لقصاص لان شرط قصد الشخص ولم يوجد انتهى اهـ سم (قوله أودع من مر) فى شرح البهجة واشترك الجميع أى جميع من رجع من الشاهد والمزكرو والولى وكذا القاضي فى لزوم القود فان آل الامر الى البرهنة عليهم بالسوى تأر باع وهذا ما صحه البغوى الى من بين أن النوروى صح أن المأخذ للولى وحده وقد يفيد ذلك أنه فيما نازر جمع الشاهد والمزكرو وآل الامر الى المال وجب البرهنة لهما نصفين فلتأمل سم (قول المتن فلا صم) أى بدون الاصل عرش عبارة الرشدى قوله بالقود وألديه هذا كالمصرح فى ان القود وألديه على المزكى وحده ويصرح به قوله فى الفرق الآتى فكان المبنى هو التركة وقوله لانه المبنى كان كذلك فى الانوار لانه يشكك الشهود فى القود وألديه فليراجع اهـ أقول واليه أى دما فى الانوار أشار الشارح بقوله وبه يدفع المجمع اهـ (قوله بالقود) أى بالشرط اذ كونه شرع التمسح أى ان قال تعبد ودر ذلك وعلمته به سبق فى قوله وجعل الولى تعمد (قوله قوله على ان الرافعى بحث استوعبها) أى المثلثين حتى لا يجب كمال البرهنة عند رجوعه وحده (قوله ولو رجع منك الخ) أى ولو قبل شهادة الشهود على ما فى شرح الروض ولا يخفى اشكاله اذ لا رقت كيقبل الشهادة ولا الرجوع كذلك كما هو ظاهر الآن بصور ومعالوز كلهم فى خضيق الحكم فيها ثم رجع المذكر ثم شهدوا عقيد ذلك فى قضية أخرى وقبلهم الحاكيم تعويل على التركة بالساقتقر بالزمان وعدم الاحتياج الى تعبد التركة كيقبل شهادتهم ومع ذلك فلا تخلوا الحكم من اشكال فلتأمل ثم رأيت شيئا الشهاب الربى وهذا التصور بان هذا لا يمكن ايجابه لقصاص لان شرط قصد الشخص ولم يوجد اهـ (قوله أيضا ولو رجع منك الخ) فى شرح البهجة واشترك الجميع أى جميع من رجع من الشاهد والمزكى والولى وكذا القاضي فى لزوم القود فان آل الامر الى البرهنة عليهم بالسوى تأر باع وهذا ما صحه البغوى الى من بين أن النوروى صح أن المأخذ للولى وحده وقد يفيد ذلك أنه فيما نازر جمع الشاهد والمزكى وآل الامر الى المال وجب البرهنة لهما نصفين فلتأمل (قوله أودع من مر الخ) أى تأمر ماعلى المزكى من البرهنة

ووجه الأصل وفرصاخص الغرم بالقرع لانه المبنى كالأرجح (ولو حقه) دون الشهود (فصل خاص بأدبه) كلمة لانه  
الباشر لقتل وبحث البليغي انه لا أثر (٢٨٢) لرجوع قطع الطريق لان الاستيفاء يتوقف على بل لا يسقط بغضه (أو رجوع

الولي (مع الشهود) أو مع  
القاضي والشهود (فكذلك)  
لانه المباشرونهم كالمسلح  
مع القاتل (وقيل هو وهم  
شركاء) لكن عليه نصف  
الدينان وجبت لتعاونهم  
على القتل (ولو شهدا بطلان  
بأن) بطله أو لا يخطو  
لرجوعه كما يحتمل البليغي  
(أو رضاء) محرم (أو لم  
وفرن القاضي) بين الشهود  
عليه عز وجل وجب يؤخذ  
منه ان الكلام في فلا  
غرم في شهود بيان على  
ميت كما فهمه كالهم هذا  
مع علمهم الا انه قد  
تقويت بقول البليغي أو لم  
من تعرضه أي صرحا  
(فرجاء المرافق) لما  
مران قوله في الرجوع  
محتمل والقضالا ورجع  
وبحت البليغي أنه لا يمكن  
التفرق بل لا بد من القضاء  
بالغرم ويترتب عليه  
التفرق لانه قد قضى به  
من غير حكم بغيره في  
النكاح القاسد ويجوز  
بما مر ان الامعان تصرف  
القاضي في أمره الواسع  
وطلب منه فصله حكمه  
كقصة مال المخدوم ولا شك  
أن التفرق هنا هل افلا  
يحتاج لما ذكره قبل قوله  
دام الفرقان غير مستقيم  
الباشر فانه لا يرد فيه اه  
وهو ما قد انكره المرافق

ولو رجع الأصل (الح) عبارة الغني والوضع شرحه ولو رجع فرع أو أو أصولين شهادة ما بعد الحكم  
بشهادة الغني وعرضوا وان وجوا حكمهم فالغرم الفرع فقط لانهم ينكرون ان شهادة الاصول يقولون  
كذلك بما قلنا الحكم وقع بشهادتهم اه (قوله لانه بالترتيب) وظاهر كلامهم انه لا فرق بين قوله  
علمت كذبهم وقوله علمت خفة بهم به صرح الامام وان قال القائل على اذ قال علمت كذبهم فان قال  
علمت خفة بهم لم يضمني لانهم قد صدقوا مع قسمهم معنى وأسنى (قول المتن فكذلك) أي يجب  
القصاص أو الغية على الولي وحده على الأصح معنى (قوله لكن عليه نصف الغية) أي والنصف لا شرع على  
الشهود على هذا ولو رجع الولي والقاضي والشهود كان على كل الثلث معنى (قوله لتعاونهم) (الح) أي  
فطلبهم الترمي في فهو له الممتز شدي (قوله بخلع) (الح) أو قبل الاستنول معنى (قوله بخلع) (الح) أو  
أتهمه في معنى (قوله كبلعنا البليغي) عبارة الغني ولو قال أو رجوعهم عن شهادتهم بطلان بأن كان رجعا  
قال البليغي الأرجح عندهم بغير موافقتهم فطمواعه مكان الجعالتى هو كالتبضع قال وهو قضية  
المطالعهم الترم به بالطلاق الباشر وشمل الطلاق المصنف الباشر ما لو كان الطلاق الشهدي تسكبه الثلث  
وهو أحد وجوه في الحاشية يظهر وجهها لهم من وجه البيع كالثلاث اه (قول المتن أو  
لعان) أو نحو ذلك بما يترتب عليه البينة كالتبضع بغير معنى وشيخ الاسلام (قول المتن وفرن القاضي)  
أ في كل من هذه المسائل معنى وشيخ الاسلام (قوله أو يؤخذ منه) أي من قول المتن وفرن القاضي (قوله  
مع علمهم) (الح) وهي قوله لانه بطل الباع (الح) (قوله أي صرحا) خبر قول البليغي (الح) (قول المتن عدم الفرقان)  
أي في الظاهر ان لم يكن باطن الامر كظاهره كالمواضع فغير ارجح وشدي (قوله وبحث البليغي) (الح)  
معتمد عن وفريقه فطمواعه اذا لفتة والنهاية استغنى على منضمه رأ قال الترمي لا يخفى ان حاصل  
بحث البليغي انه لا بد من توجع حكم خاص من القاضي الى خصوص الغرم بولا يكتفي بغير الحكم بالتفرق  
أي ولو يستفاد الحكم لانه لا يلزم من الحكم بالقرع دليل النكاح الفاسد فيحكم به بالتفرق ولا يحصل  
معصية بغيره أي لان الغرم يحصل قبل ويستند في جواب الشراح كابن حجر فيرمان بحث البليغي  
والجواب عنه علم من قولنا أي لان الغرم يحصل قبل أي سبب علمه ترتب الغرم على الحكم بالتفرق  
في النكاح ان الغرم يحصل قبل ولا معنى لفصل الحاصل حتى لو فرض انه ليس بفقرم كان كسئلنا  
فنبع الحكم بالتفرق فتأمل اه (قوله بغيره) أي في القسمة (قوله لعلها) أي القسمة عن (قوله في  
الباشر) أي بخلافه في الرضاء واللعان معنى (قوله فان المرافق) وأيضا المرافق عدم ارفاقه  
رجوع الشهود كالمواضع ب (قوله سبب رفعه) أي تعبد العقد عن (قوله لعلها) بصدقهم  
الزوج) فاذا قال بعد انكارهم بمحتون في شهادتهم فلا رجوع له سواء كان ذلك قبل الرجوع أم

اذا رجع مع الشهود ويحتمل أنه كالحكم (قوله فان المرافق) وأيضا المرافق عدم ارفاقه  
رجوع الشهود كالمواضع السابق (قوله وعليهم مهر المثل) (الح) قال في الرض أو شهدا أنه لطفها أو زوجته  
أو اعتقها أي أمته بالقوم مهرها وقبعتها اقلن غرما ان قال في شرحه على ان الرافعي أشار الى أنه ما يضمنان  
في مسئلة العتق كل القهوت فرق بينهما وبين مسئلة الطلاق بان العبد يؤدى من كسبه وهو السدوا ووجه  
بخلافه اه وما أشار اليه الرافعي هو الصريح ثم قال الرض أو شهدا بعتي ولولم ولا غرما القسمة قال في شرحه  
وظاهر ان قيمة تمام الولد والمرد تؤخذ منهما المبالغة حتى يسد رضاءها بعتي السد كوجوبها تؤخذ منهما  
المبالغة تتعلمان الرض فترد طالا سدا رضاءها في المرد وان خرج من الثلثان خرج منه نصف ما يرد قدر  
ما خرج اه ثم قال في الرض أو شهدا بالاداء اؤد به غرما بعد الموت أو شهدا بعتي طلاق فعلا وجود  
الصفا وبكاتبه يهرج لوعتق بالاداء فهل يضمنان القيمة أو بعض النجوم عنها لو جهان قال في شرحه قال

ولا كان الزوج قسما كماله  
لا ملته والسبيل انقلبه  
بضع زوجة عبد واعدة  
ضمير الجمع على الاثنين  
سائق (مهر مثل) سوي  
المسئ أوالله بدل الضع  
الذي قوته عليه كان  
يجنون أوثابا بالبوله  
أو وكله (وفي قول) عليهم  
(نصفه) قط (ان كان)  
الفرق (قبل وله) لانه  
الذي قوته وأجيبان  
النظر في الاتفاق بسدل  
الثقل لالما فم على  
المسئ ولله أوالله  
رجع بكل خرج بالباء  
الرجعي فان اجمع فلا غرم  
اذ لا قوت ولا واجب  
كالبائن وتمكن من الرجعة  
لا يسقط حقه الا ترى ان  
من قدر على دفع متفعله  
ذلك لا يسقط حقه من  
نفر عليه وبه يجب  
عمل البتني هنا (ولو شهدا  
بطلاق وقرن) بينهما  
(فر جافا قسما بينه) أو  
ثبت بجهته أخرى (أه)  
لأنكاح بينهما كان ثبت  
انه (كان بينهما) موانع  
(محرم) أو لهما بانس من قبل  
(فلا غرم) عليهما قدام شونا  
عليه شيئا فان غرما قبل  
اليمين شردا (ولو رجع  
شهر مالا) عين ولو لم وله  
شهادتهما أو دون وان  
قلا غلطاً (غرموا)  
المحكوم عليه قبل التتوم  
ومثل التي بعد غرم ماله  
وهل يعتبر في الوقت الشهادة

بعد معنى (قوله ولا كان الزوج قسما) خلافا لمعنى عبارة الراية أي من المورثين استثناء البتني  
من وجوب مهر المثل اذا كان الشهود صليغا فلا غرم لانه لا يظن ولا لال كماله لا يتعلق به زوجة عبده  
فلا كان مبعضا غرمه الشهود خصوصا الحرية قلا أي البتني ولم أوسن قرض لشي من ذلك انتهى والقاهر  
كما استظهر بعض المتأخرين الحق فذلك بالأكسيفيك ونسبوه كالمغيا اذا كان قلوب بعضهم اذا  
كان مبعضا لان حق البضع شأ من فقه الماذون فيه اه (قوله سوي المسئ) وسوا دفع البها  
الزوج المهر أم لا بخلاف نظيره الذي لا يزول غرمون قبل دفعه لان الحياة هناك تحققت معنى وأسنى (قوله)  
فان كان) أي الزوج (قوله الفرق) أي حكم القاضي به معنى (قوله لا يسقط حقه) أي كل خرج حقه غيره  
فلم يدفعه مال الكاهن الممكن من حيث ماتت أسنى ومعنى (قوله ولو شهدا) أي ولو شهدا أنه تزوجا  
بألف ودخل بها ثم رجعهما لمالكهما قصر من مهر مثلها ان كان الالف ودونه على الاسم وألوه  
طلقتها أو عتق أسته بالقبول مهرها أو قمتها أو فنان غرما أو فنانها وكل القصة في الامتياز الفرق بينهما ان الفرق  
يؤدى من كسبه وهو ليس بخلاف الزوج أو عتق لفرق ولو لم وله ثم رجعهما لمالكهما قصر من القصة ومظاهر  
ان نسخة أم الولد أو تزوجت بينهما الجارية حتى سترها بها بضمون السداى من تركه وشرط ان الرجعة  
لا سترها في المذنب أن يخرج من الثالث فان خرج منه بعضه استرد قدر ما خرج نهاية وفيه بهد كرمها  
عن الاسنى ما منه وهو الصحيح اه أي خلافا لمعنى حيث وافق الر وض في انهم يفرمان الالف فقط في  
الامة كالأزوجة (قول المتن بطلان) أي بآثار وفرد أي بشهادتهما أو لم يفرق كافتهم الاول معنى (قوله كان  
ثبت) أي بينة وجها أخرى كالفرار (قول المتن وشاع) أي أودحوه كلعان أو فسخ معنى (قوله من قبل)  
أي قبل الرجوع معنى (قوله استرد) ولو رجعت هذه اليه بعد حكم الحاكم بالاسترداد ينبغي أن تغرم  
ما سترت لانه فوت عليها كمن أخذه ولم أرسن ذكره معنى (قول المتن ولو رجع) أي ولو لم يقل الشاهدان  
رجعتا ولكن قلتم بينه رجوعه فلم يفرم ما أقال الماوردي ان الحق باق على المشهود عليه معنى وفيه  
بعد ذكر مثل ذلك عن الاسنى ما عاقل خفا الشهاب الرمي المعتمد أنهم ما غرم ان اه وتقدم في  
الشرح والهاية في أول الفصل ما وافقه قوله (عن) إلى قوله وهل يعتبر في القصة وحل يعتبر في القصة وحل  
يعتبر في القصة فقط هي شرط في النهاية القصة وهل يعتبر في القصة وحل يعتبر في القصة وحل يعتبر في القصة وحل  
وغيره (قوله ولو شهدا) تقدم أن نقاض النهاية ولا سنى ما يتعلق به واجب (قوله وان قلا غلطاً)  
الاسل ما خبره عن جوابه (قول المتن غرموا) وإذا حكم القاضي بشاهد من قبا مرمودين في شهادتهما  
بكفر أو فاسق أو غيرهما فقد سبق أن حكمه بينين بطلانه تعود المطلقة بشهادتهما وجنوا المعققة بها  
أمة فان استوفى بها قتل أو قطع فعل عاقلة القاضي التمان ولو حذاه تعالى وان كان المحكوم به مالا لافا  
ضمنه المحكومة فلا كان معسرا أو ثابا يفرم القاضي المحكوم عليه ورجع به على المحكومة اذا أيسر  
أو حضر ولا غرم على الشهود لانهم ثابتون على شهادتهم ولا على الزكيات لان الحكم غير مسمى على شهادتهم  
مع انهم تابعون للشهود معنى وروضع شرحوا قوله سم (قوله للمحكوم عليه) (تبيينه) لو  
صدقه الخصم في الرجوع عاقل العن الى من انتزعت منه ولا غرم معنى (قوله قيمته المقوم ومثل الشلى)  
وظافا للخصم والنهاية والغنى وفي البيوعى ما نسب قال سلطان والزاى وبه نظر لان المقوم انما هو  
للمحالة ذل واجب القيمة طاعة جند قبل تعتبر وقت الحكم وهو المعتمد له القوت حقيق قبل أكثر  
ما كانت من وقت الحكم الى وقت الرجوع وقيل يوم شهدا اه (قوله بعد غرمه) أي البذل (قوله)  
الزكسى أشبهما الثاني وعز الدارى لان سرى لم يحمل غيره اه وقيل ما تقدم من الرافى على عتق الامة  
ترجم الاول (قوله قسما كاه) خرج البعض فعمل المزدان به جميع المهر أو أنه بقسطه لوجه (قوله ولو  
رجع شهر مالا غرموا) (الفرع) ولو لم يقلوا رجعتا لكن قلتم يتزوجوهما ثم قال الماوردي  
لان الحق باق على المشهود عليه شرح الر وض قال شيخنا الشهاب الرمي المعتمد أنهم ما غرم ان اه (قوله)

لأنها السبب أو الحكم لأنه القوت حقيقته كل محتال ولا يرد في الأول في الشاهد والثاني في الحاكم ولا يرجع على الشهادة إلا سبباً لا لا بد موت السبب والتعلق بالبعد جود البعد (في الظاهر) لأنهم أحوال بينهم وبينه ومن ثلوث ترويه كسبع مئة فبذلك المبيع لم يرموا بكافة المأوردى واعتبه البتة وشذاب عبد السلام ومن تبعه قوله من سوي رجل لطلعت فخر مشيار جمع به على الساقى كشاهد وجمع وتكون قال هذا زيد لمصره اه (٢٨٤) والفرق واضح فلا يخفى من الساقى سرعة (وتعذر جوا كلمهم وز عليهم القرم)

بالسوي يتن تصدقهم وان قرب وجوعهم أو زادوا على النصاب (أو لا يجمع بعضهم وفي نصاب) كلفه ثلاثة في غير زمان (فلا غرم) لبقا لطيفة (وقيل يفرم فقط) لأن الحكم مستند لكل (وان نقص النصاب ولم تزد الشهادة عليه) كان رجع أحد اثنين (فقط) من النصاب وهو النصف يفرمه الرابع (وإيراد) عدد الشهود على النصاب كائنين من ثلاث فقط من النصاب فقلهما نصف لبقاء نصف الحجة وقيل من العدد) فقلهما ماثلان لاستوائهم في الألف (وان شهد رجل وامرأتان) فيما ثبت بهم تبرعوا (فقله نصف وهما نصف) على كل واحد زرع لأنهما كرجل وأخضعته أنهم يتوزعون الا حوز كذلك وفيه نظر والفرق واضح فان مدار الامر على النصب وهو يختلف باختلاف الأشخاص ومدار الحكم على المأخوذ وليس كذلك وانحش كائنين (أو شهد رجل (أو ربع فبرضاع) ونحوه مما ثبت بمحضن ثم جوا (فقله) ثلثون

والاقر بالاول في الشاهد بخلاف النهاية والاشي عبارة الاول والعبرة بوقت الشهادة ان اتصل بالحكم له وعبارة الثاني والعبرة بقبول وقت الشهادة كلفه الر وافي عن ابن القاص وهو محمول على ما اذا اتصل بها الحكم لا بوقت نفوذ المقت وبه عا المأوردى على أحد وجهين فانهما اعتبارا كتر من وقت الحكم الوقت الرجوع اه قال رشدي قوله ان اتصل بالحكم أي بان لم ينصل به العبرة بوقت لانه وقت نفوذ المقت اه (قوله ولا رجوع على الشهادة الخ) عبارة الر وض مع شرحه للفتي و النهاية أو شهدا بالاد أو ذبح ثم جابعا بالحكم فما القيمة بعد الموت لانه لا تخارز ولا يبعد وأشهدا بتعلق عتق أو طلاق بصفتهم جابعا بالحكم غرما للفر أو القيمة بعد جود المصنف لانه لا يفسد اه (قوله وبالتعلق الخ) ولشهدا اثنين بغير فرق في ثم جابعا بالحكم وعتق بالاداء مظهر اهل بفرمان القيمة كهلان المأوردى من كسبه أو نقص التورم عنها لانه الفاسد وجوان أنهما كلفا لزر كسبه الثاني مخفي وفي سم بعده نقله من الاسي نحو مانه وقيل ما تقدم عن الرافعي عتق الامت زرع الاول اه وكذا جرى عليه النهاية بعبارة أو شهدا بكافة ثم جاعرا جابعا القيمة في أر جوا وجهين لانقص التورم عنها اه أي القيمة غش (قوله ومن ثلوث ترويه الخ) ولأستوفى للشهادة بشهادة اثنين مالا ثم وجب للمصم أو شهدا بألفه من عقد حكم بهما ثم جاعرا غرما لعلهم لان الفارم عادل بالمعتر مانه مخفي (قول المتن وتذر جوا كلمهم الخ) ولشهدا رجع على آخر بار بما تفر جمع واحد منهم عن ماتوا آخرين ما تيسر والثالث عن ثلثا متوا الرابع عن الجميع فيفرم الكل مائة بالاعا اتفاقهم على الرجوع عنهم لقرم أيضا السلسلة أي غير الاول نصف الما تنطبقه نصف الحجة فيها بشهادة الاول واما الساتان الباقتان فلا غرم فبالبقاء الحجة بهما بنيا وأسى ومخفي رسم وفي غش بعد اوضح ذلك ما تمعوه نصف المائة أي زيادة على المائة التي قسمت بينهم اه (قول المتن وز عليهم الخ) ولشهدا اثنين بعد ذلك كاح في وقت واثنان بالولة في وقت بعده واثنان بالتعلق بعد ذلك وجمع كل عما شهد به بعد الحكم غرم من شهد بالعقد والولة ما غرم الر وز ج بالسوي يقتضيه نصف العقد ونصف الولة لا غرم من شهد بالتعلق شيئا ولا من اطلق الشهادة بالولة اه مخفي (قوله بالسوي) الى قوله وأخضعته للفتي (قوله لبقاء الحجة) أي فكان الرابع لم يشهد مخفي (قوله المتن وان نقص النصاب) أي بعد رجوع بعضهم وتو لالتم على أي النصاب مخفي (قوله كائنين جمع أحد اثنين) أي فيما ثبت بهما كالعتق مخفي (قوله كائنين من ثلاثة) أي في غير الزام مخفي (قوله وأخضعته) أي من التعلق (قوله وفيه نظر الخ) فالتمهه دان كلاسهم مخفي أحوز مثل علمه غش (قوله وانحش) الى قوله وان ماتوا في الفتى (قوله فلم يعين) أي الر جل (قول المتن فلا غرم في الامم) وطبيلو

ولا رجوع في الشهادة إلا سبباً لا لا بد (الخ) عبارة الر وض وشرحاً أو شهدا بالاد أو ذبح ثم جابعا بالحكم غرما القيمة بعد الموت لانه لا تخارز ولا يبعد الخ أو شهدا بتعلق طلاق أو عتق بصفتهم الخ اه فصل اذا حكم القاضي بشهود فبان امره ودين قد سبق له قضى فتعذر الملقظ وجعلوا مائة أو استوفى قطع أو قل فعلى عاقلة القاضي وفي قوله تعالى فان كان أي الحكم به مالا لا تقاضيه الحكمه فلو كان مصرأ أي أو ثابتم القاضى ورجع بها إذا يسر ولا غرم على الشهود (قوله ومثذر جوا كلمهم وز عليهم القرم أو بعضهم وفي نصاب الخ) خالف الر وض وان شهدوا يعتبر بما تفر جمع واحد عن مائة

ثلثان لما تفر وان كل تبين ر رجل ومن يفر من هذه الشهادة فلم تبين الشعر (فان رجع هو أو ثلثان) فقل (فلا شهد غرم في الامم) لبقاء النصاب (وان شهدوا وأربع من التماس) عال (ور جمع الكل) فقل (كرضاع) فقلها الثلث وهو وحده فقله النصف كلفهم قوله أو لا فقط وبله أيضا قوله (والامم) انه (هو) عليه (صفتهم) طبعين (نصف) لانه النصف هو وان كثر يكلف فلا يقبل مفر دان في المال (مولد من معاد) مران هذا لانه (وعدم) بخلاف الر ضاع ثبت بمحضن (وان رجع ثلثان

ج) اه (الغرم) طلب ما لم يملكه ولو شهد رجلان وامرأتهما (٢٨٥) الح (د) الاصح (ان شهدوا احسان مع

شهد مع عشرة نسوة ثم جوا غرم للسديس وعلى كل شئ من السديس فلو جمع بين ثمان أو هو ولو مع ست فلا غرم على الرابع لبقاء الجبة وانو جمع مع سبع غرموا الرابع لبطان الوبع الجبة وانو جمع كاهن دونه أو جمع هومع ثمان غرموا النصف لبقاء نصف الجبة فلو جمعوا أربع فمع غرموا ثلثه أو باع فمضى وروى مع شرحه (قوله مع شهدوا) عبارة تأتي دون شهدوا الزنا كما هو لها في التشرع والروضة أو معها كما تارة اطلاق المصنفان الخلاف بل هو ذلك اه (قوله لئن مع شهدوا تطبق طلاق الخ) أي على صفته (قوله لئن وعسى) أو لا وعسى أو كما يشترط المصنف (قوله لئن لا يفرمون) أي أو باع فمضى شهد الزنا والتعلق بشدي (قوله فلا غرم) ولاتهم بل يشهدوا بما جبهتوه وانما هو موصوفه بكل نهاية ومعنى (قوله جوا مع شهدوا الزنا أو وحدهم) الانساب ما تصح على قوله أو شهدوا معة كما مر عن النفس أو تركه كقلى النهاية

• (طلب الدعوى) •

(قوله وهى لغة) الدعوى شرعا على النفس وكذا فى النهاية الاولى والنسب (قوله وهى لغة الطلب الخ) والقبض التائبينها ومعنى (قوله أو باطل) فمعنى ان يخطى على حق لانه لا نصف بالسبق لذنبوا الذين لم يزد على عمر والذي يزد يدعوى باطله لم يتحقق قطعا فلتأمل سم (قوله وقيل الخ) ومن قاله شيخ الاسلام (قوله عن وجوب حق الضمير) المراد وجوبه لتعلقه فشمع دعوى لولا ذلك ولو كمل وانظر الوقت على (قوله عنهما كم) أي ديانى معناه وهو الحكم والسداد كما يأتى فوشو كذا تصدى الفصل الامور بين أهل محله كما تقدم وباقى قوله واما نصيب الاداء عند دفعه ووز الخ عش (قوله وهى لا يتأخر عنها الا ذلك) أو ادوا بالها كما يمشل الحكم سم (قوله جمع بينه) الى قوله وما وجب حق رافى النفس (قوله لانهم اى) اسموا بذلك لان النفس واسم ان ضمير الشان يجرى (قوله وجوا الخ) على النفس وأفراد نصف الدعوى وجمع اليناف لان حقيقة الدعوى واحد واليناف مختلفة اه (قوله كاهن) أي فى الفصل الاول من الشهادات (قوله والاصل) القول لان ان لم يخفى النهاية بالقوله غير مال الى كشاح وقوله كذا فى قوله وهذا رد الى قضيت قوله بل لا تصح على ماس (قوله والاصل فيها) أي فى الدعوى واليناف (قوله وهى) يعنى الناس الخ لم يظهر تخرج الحديث على طريقة أهل الميزان لانه اذا استثنى نقض التالى أنتج نقض القدم فيكون الحق ولكن كيدع الناس دماهم بالأمور المهم فلم يسطروا الخ وهذا غير ظاهر لان ادعاء المدعى الامور الواقع الا ان يقال اطلق السبب وقوله لادى ماس الخ وأراد السبب وهو الاخذ من ظهر فيما استأنه قضى القدم لكنه غير مطلق الانتاج وان أنتج هنا لخصوص المادة فالاولى تخرج الحديث على كذا أهل الفتوى الاستدلال بالمتناع الاول على امتناع التثني والتقدير واستنع ادعائهم ثم علمنا كرا لا امتناع اعطائهم غير مدعواهم بل يئنه كما أشار الى بقوله ولكن اليناف الخى رواية فوق معنى نقض القدم وكذا قوله ولكن الميزان الخ يجزى بحدف (قوله وقيل الخ) على متنع الاسلام والنسب وروى البيهقي باسناد حسن ولكن اليناف على المدعى الخ (قوله ومعناه الخ) أي الحديث بغيره لانه لا

• (طلب الدعوى واليناف) •

(قوله أو باطل) فمعنى ان يخطى على حق لانه لا نصف بالسبق لذنبوا الذين يزد يدعوى باطله لم يتحقق قطعا فلتأمل (قوله وهى لا يتأخر عنها الا ذلك) أو ادوا بالها كما يمشل الحكم لادى ناس دماهم بالأمور المهم ولكن اليناف على الذى عليه رواية سند حسن اليناف على الذى عليه رواية سند حسن

انتفىق المدي على الخيتنضيب (٢٨٦) بداعثا شلاف الامل وراما المدي طيل على اليمن لغرة تانيه بامل وراة نوليا كان

مدار الحسوس على خمة  
المعوى والجواب واليمن  
والنكول والينذ كرها  
كذلك تشترط المعوى  
عند قضى) أوحكم أوسد  
(في) غير مال لا تسع  
فيه شهادة الحسب سواء  
أكل في غير عقوبة ككتاب  
ورجعة وبلاء وظهور  
وعيب كاح أوسع أمي  
(عقوبة) لا دعي كخاص  
وحد حذف) ولا يجوز  
للمسوق الاستقلال به  
لعظم خطره لما عتق بته  
تعالى فهي وان توفقت على  
القاضي أيضا لكن لا تسع  
فيها المعوى لان البست  
حقا للمدي ثم لا تقذف  
أريد حده المعوى على  
المقتوف وطلب طهنة على  
له الم من ليست له الحدنة  
ان سئل وما جو تجز بر  
الحق الله تعالى تسع المعوى  
فيه ان تعلق بمصلحة عامة  
كطرح حجارة بطريق  
ومرارة يجب الاداء عند  
نحو ذر ورفضه بحجة  
المعوى عنه كذا قبل وفيه  
تقرر لان الذي مرأته لا  
يلزمه الاداء عنده الا اذا  
توفقت استيفاء الحق عليه  
وحيث لا الاداء له هذه  
الضرر ولا يستدعي توقفه  
على دعوى يوم هذا ردا واد  
شارح لهذا وجواب آخر  
عن موضوعة قوله بشرط انه  
لو استوفاه بدون قاض لم

(قوله في غير مال) عبارة للمنفق في غير عين ودين اه (قوله موضوعة) المعوى عنه (الم) \* (فرع) \*  
تقدم في أول الموضع أنه لا يحتاج في إثباته بحدل ونحوه الى دعوى فراجه (قوله يقع الموضع) وهو كذلك  
في حد التفتق لا القود ش مر (قوله وهو كذلك) له في غير العقوبة كالنكاح والرجعة باعتبار الظاهر  
فقط حتى لو عمل من ادعى زوجيتها أو رجعتها لمعاملته الزوجة حلة ذلك فيما بينه وبينه تعالى اذا كان  
صادقا فليراجع (قوله الا في صور مرت) قال في شرح الررض نعم قال الماوردي من وجبه تفر وأرشد  
قذف وكان في بادية يعيد من السلطان استيفاء وقال ابن عبد السلام في آخره وقد اعطوا تفر دعيحت  
لا يرى ينبغي أن لا تسع من القود لاسيما اذا عجز عن اثباته اه وقوله استغناؤا لا ينبغي أن يستحق التفر  
أوسد القذف لا يتوقف بنفسه وليس لتمام الاذن في استيفائه لان الحال هنا حال ضرر واما كما  
لا ياذن فيما ليس في مصلحة ولا مصلحة في الاستيفاء بنفسه لانه قد تضرر المحدث والمزور زيادة أو تشديد  
(قوله ومنه قتل من لا وارث له) اه أظن هل يجري هذا على ما قاله في شرح الررض واليه يرجع متى وجدت

المعتمد  
يتم الموضع وهو كذلك الا في صور مرت في استيفاء الغصاص وكل ما قبل في شهادة الحب لا يحتاج فيه للمعوى بل  
لا تسع على مامر ومن قتل من لا وارث له

أوقدته إذ الحق فيه المسلمون وقتل قاطع الطريق الذي لم يقبل القدر عليه لا لا يتوصل إلى طبعه يخرج بالقوة وما معه المال لان  
 المال كونه أخذ من غير دعوى كما قال (وان اسحق) شخص (عينا) عن آخره كذا نحو أوله أو قضاء أو صفة نفعه كجعله  
 جرح أو لونه كان خصم عين لوليه وقد عرل أخذه (فهذا) مستقلا (ان لم يخف قتله) عليه أو على غيره كالمظهر سواء كانت  
 يده عادية أم لا كالمشتري مضمون بلا يعلم من اتهمه المالك كوديع يتبع علمه أخذ ما تحت يمين غير علمان فيمارع عليه بقتل ضاعها  
 ومنه يؤخذ حرمه كل ما فيه إرباب الغير ودله أن يزيد بن ثابت نام في حفر الخندق فخذ (٢٨٧) بعض أصحابه سلاحه فنبه النبي صلى الله

عليه وسلم عن ترويع المسلم  
 من يومئذ ذكر في الأصل  
 لكن بشكل عليه ما رواه  
 أحمد أن أبا بكر خرج ناجوا  
 ومعه يربان نعيمان وسويط  
 فقال له أطمعني قال حتى  
 يجي أبوبكر فذهب لاس  
 ثم رابعهم مور بالهفته  
 بعشر فرائس فأزواجهم  
 في عتقهم وأخذوه فبلغ  
 ذلك أبا بكر رضي الله عنه  
 فذهب ورأى أصحابه لهم  
 فأخذوه منهم ثم أخبر النبي  
 صلى الله عليه وسلم فظن  
 هو وأصحابه من ذلك حتى  
 بداسنوق فجمع جعل  
 النبي على ما فيه ترويع  
 لا يتحمل غالبا بل القضية  
 الأولى والأذن على خلافه  
 يكفي التائبان نعيمان  
 الفاعل المقتصر وفر باب  
 مضاف مزاح فكيف الحديث  
 ومن هو كذلك الغالبان  
 فله لا ترويع فيه كذلك  
 عندين يعلم به ورواه  
 ابن ماجه ان الفاعل سويط  
 لا تقاوم رواه أحمد السابقة  
 قتال ذلك فاقبل أو ن أشار  
 لشيئ من منع كثرة المزاح

المعتمد سماع الدعوى فيما قبل فيشهاده الحسبة إلا في بعض حدود الله تعالى فان الظاهر ان ما ذكر ليس  
 من بعض حدود الله تعالى سم وقوله في شرح الروض الخ أي في النهاية للمنفى هناك أيضا وقصة  
 صنعهم هنا انه لا يحتاج لاصحابها لانه لا يجوز سماعها (قوله أو فقه) أي بعد موته بعمرى (قوله وقتل  
 قاطع الطريق) مصدر مضاف للفاعل سلطان (قوله لانه) أي استغنا عن الحق من سلطان (قوله لا يتوصل إلى  
 طلب) أي لا يفتقر مقتضى بعمرى (قوله وما معه) أي السابق في الشرح (قوله ونحوه) أي كولي غير المالك  
 معنى (قوله شخص) أي قوله ومنه يتوصل في النهاية لا قوله كذا ونحو قوله عليه أو على غيره وكذا في المنفى إلا  
 قوله وكذا في الأول لا يتوصله سواء أتيتم (قوله المان عينا) أي ولو باعتبار منفعتهما لم يعلم ماله كره الشارع  
 بعد رشدي (قوله مستقلا) أي لا يأخذ بأرضه لقاض وبلا علم من هي تحت يديه معنى (قوله وأعلى غيره)  
 أي وان لم يكن له به علة غش (قوله سواء كانت يده) أي لا أثر رشدي (قوله كوديع الخ) أي واتباع  
 اشترى منه متناوذا لئن فليس له الاخذ بغير اذنه معنى (قوله يتبع علمه) أي على المستقر وقوله من غير  
 علمه أي على الوديع غش (قوله لان فيمارع عليه الخ) هذا هو جوفى غير من اتهمه المالك أيضا نحو  
 المستعير بل أولى لانه ضمن بخلاف نحو الوديع فالوجه أنه كوديع سم وان غش كون نحو المستعير غير  
 مؤثر في المالك (قوله ومنه يؤخذ) أي من التعليل (قوله بشكل عليه) أي على حديث الاصاغر (قوله فقال)  
 أي نعيمان له أي لسويط (قوله فذهب) أي نعيمان (قوله وقد جمع الخ) وقد جمع باحتمال ان نعيمان لم  
 يبلغه النبي أو نسي أو رخصه بالاجتهاد وقد رافق ذلك عدم استكمال على الله عليه وسلم لان يجب ان  
 عدم استكمال العتق نعيمان بعد بلوغ النبي أو غيره مما ذكرنا تأخير البيان لوقتها للحاجة ترم (قوله في  
 القضاة الأولى) أي قضاة بن ثابت (قوله لا ترويع فيه كذلك) أي لا يتحمل غالب (قوله ورواه ابن ماجه  
 الخ) استئناف ياتي (قوله فالتى تكبيله) كذا في أصله بخطه والشهور تكلمت بسد عمر (قوله ونحو  
 الاجلوة) أي في قول المتن وإذا جاز الاخذ في النهاية الاقروه ويظهر الى قياس الخ (قوله ونحو الاجلوة الخ) عبارة  
 المنفى وأما النسخة فالظاهر كجعله بعض المتأخرين أم كالعين ان ورد على عين فله استيفاء له من ماله  
 لم يخش ضررا وكذا ان ورد على فمقتضى قدر على تحصيلها باخذ شي من ماله ذلك بشرطه (قوله من  
 ماله) أي الملو حور رشدي (قوله وقياس ما ياتي الخ) عبارة النهاية والأوجه أخذ ما ياتي في شرعها الجنس  
 الخ (قوله انه فيمقتل النسخة) أي وقت أخذها مظهره غش (قوله أو سأل الخ) انصب على الفاعل  
 الاقتصار رشدي (قول المتن وجبال رف) والرف مقر ميا التي فخي رفع التي التي تظفر به بالمعنى  
 (قوله مادام مراد الخ) عبارة المنفى وليس المراد بلو جواب تكليف المدي الرف حتى يأمثره بل المراد

شهادة الحسبة ان المعتمد سماع الدعوى فيما قبل فيشهاده الحسبة إلا في بعض حدود الله تعالى فان  
 الظاهر ان ما ذكر ليس من بعض حدود الله تعالى (قوله لان فيمارع عليه الخ) هذا هو جوفى غير من اتهمه  
 المالك أيضا نحو المستعير بل أولى لانه ضمن بخلاف نحو الوديع فالوجه أنه كوديع (قوله وقد جمع جعل  
 بالترجيع وقد ظهر انه لا بد في ضمن التمثيل للنفذ كره ثم أثار ذلك في تكبيله فقلان القواعد ان ما يفعله الناس من أخذ المتاع  
 على سبيل المزاح حرام وقيل ان الحد لا يأخذ أحدكم متاعا حيلة على حيلة لا عين جبهة انه أخذ به ترويعه لانه لا يرفع أحده  
 المسلم فمقتضاه له دما كره ثم أثار ذلك في تكبيله فقلان القواعد ان ما يفعله الناس من أخذ المتاع  
 قيمة المتعطلات استحقاقا منه ولا يظهر من كلام بعضهم انه لا يستأجره لو تيسر ما ياتي من شره أغري الجنس بالقناعة يستأجره ويظهر انه  
 يلزمه الاقتصار على ما يشق في مقتضى النسخة أو سأل العدل ان يعرفه فلم يعمل بقوله (والا) بانسان فختبأ في غيبته تعفى الى محرم  
 كذا في الموطأ على ما بين غيب: قل على فمقتضى النسخة أو سأل العدل ان يعرفه فلم يعمل بقوله (والا) بانسان فختبأ في غيبته تعفى الى محرم

استعاضة استقلاله بالاحتق في هذا الحالة اهـ **(قوله أو نحو)** أي بماله الزام الحق كحسب وأمر لايمان  
علم أن ما لم يقبل من الاعند سفي **(قوله سلام)** إلى قول المتن أو على منكر في المتن **(قوله شرط القاص)**  
وهو اتفاق المختار ومن سفي **(قوله أو من لا يقبل اقرار)** أي كالمسعى عند **(قوله على ما عساه البلقين)**  
عبارة النهاية كاحتياح **(قوله يحمل هذا)** أي قول يحمل **(قوله لا يحكم الأبرشوة)** أي وإن قلت **(عش قوله)**  
برشوة ويظهر أو يراقتشة تردد اقتصارها على خلاف المتفق القصة العدول **(قوله)**  
الاخيرتين أي قوله أو طلبوا الخ وقوله أو كن فاضى على الخ **(قول المتن)** أخذ جنس حمال **(قوله)** ولو أدى من  
أخذ من ماله على الظاهر أنه أخذ من ماله كذا فقال ما أخذ فخر إذا استلانه كانه أن يحلف أنه ما أخذ من ماله  
شاذ لو كان قرا لكن يدعى تاجه كذا ولو حلف فحلف فحلف لا يصدق الأخذ من ماله مما يظهر به أو كان مقرا  
لكنه أدى الاصل وأقام بينة أو صدق بيمينه وبالذين يعلمه لا كمنه فحلف بقدر على بينة فله الأخذ  
منه ولو جحد قرا من تارة متفقته وأدى الجزعها كذا أو أنكر الزوج فيقتل التفصيل الذي قرنا  
لكنه إنما أخذ قوت يوم يوم مما يظهر به شرح مر اه سم قال عش قوله كانه أن يحلف الخ  
ينبغي أن ينوي أنه لا يأخذ من ماله الذي لا يصدق الأخذ منه ثم لا يفسر الخ والرضاء منه فلم يدعى عليه  
أن يحلف أنه لم يأخذ شيئا من ماله بغيره ونوى بغيره استحقاقا ولا ثم بذلك انتهى وقوله فله الأخذ من ماله  
من ماله لا كمنه أو غيره وقوله ولكن ما أخذ فحلف يوم الخ هذا واضع أن عليه على نفسه سهولة الاحتق  
اليوم الثاني مثلا والافيني أن أخذ ما يكف به فحلف على نفسه سهولة الأخذ بها ووقع السؤال في  
الروس عايتع كثيرا في قرى مصر من أكرام الشاذ مثلا أهل قرى فعل على المعتزم المستولى على القرية  
هل الضمان على الشاذ وعلى المترم أو عليهم والجواب عن مدان الظاهر أنه على الشاذان المترم بكمه على  
أكرامهم فان فرض من المترم أكرام الشاذ فكل من الشاذ والمترم طريق الضمان وقراره على المترم  
اه **(قوله أو متقود)** أي كان وجهه في خمتوب أو جوارح أو موصوف أو جشمى أو ألوصب عنه  
معتوما وألفظوا وتلف في يده مثلا فلو أوجب قيمته فهو من باب المثلى كقولهم سم على حج اه رشدي  
**(قوله ولو أنه)** أو يني كقال الأخرى تقديم أخذ صغير الامانة عليه احتياطا لا بداعضني وأسى **(قول المتن)**  
ان فقدته ينبغي ولو حكما بان لم يكن التوصل إلى الجنس سم **(قوله أي جنس حقه)** إلى قوله قضيت في المتن  
الاقوله ولو أنكر الجولو كان الدين وقوله أي والاخطأ وقوله وأطال جمع في الانتصار **(قوله ولو أنكر)**  
الخ أي الفاتى عبارة النهاية ومعها إذا كان الفرم مصدقا لله بمعنى معتقدا اه ورجع عش الضمير  
للمدين فقال قوله ولو أنكر الخ أي وإن كان مضمرا فيه تصرف الملاك لجواز أنه منصوب وقعدى

الخ قد يجمع باحتالان نعيان لم يلبه انتهى أو نسب أو خصمه بالاحتلال وقد ينافى ذلك عدم انكار  
على الله طبعه وسلم ذلك لأن عيبا بان عدم انكاره لغرض نعيان لعدم باع انتهى أو غيره مما ذكر وتأخير  
البيان لوقت الحاجة بآثر **(قوله الأبرشوة)** يحمل تقيدها على الاحتياط عاده من في جنس ذلك الحق  
**(قوله في المتن)** أخذ جنس حقه ماله نظير الجزع عن حقه لا بذلك ولو أدى من أخذ من ماله على الظاهر  
أنه أخذ من ماله كذا فقال ما أخذت فاذا استلانه كانه أن يحلف أنه ما أخذ من ماله شيئا ولو كان  
مقرا لكن يدعى تاجه كذا ولو حلف فحلف فحلف لا يصدق الأخذ من ماله مما يظهر به أو كان مقرا لكن قد أدى  
الاعصار وأقام البينة أو صدق بيمينه وبالذين يعلمه لا كمنه فحلف بقدر على بينة فله الأخذ من ماله  
قرا من تارة متفقته وأدى الجزعها كذا أو أنكر الزوج فيقتل التفصيل الذي قرنا  
قوت يوم يوم مما يظهر به شرح مر **(قوله أو مقتوما)** أي كان وجهه في خمتوب أو جوارح أو موصوف  
أو جشمى أو ألوصب عنه معتوما وألفظ في يده مثلا فلو أوجب قيمته فهو من باب المثلى كقولهم سم على حج اه رشدي  
**(قوله ان فقدته)** ينبغي ولو حكما بان لم يكن التوصل إلى الجنس **(قوله نعم ان وجد فقد اتعنا)** كسب عليه

أو نحوه لتكن من الخلاص  
به (أودينا) حالا على غير  
متمتع من الاداء طالس  
ليؤدي ما عليه ولا يحلف  
أخذ شيء لأنه لا دفع من  
أي ماله شاء فان أخذ شيئا  
لم يوده وخمنا تلف ماله  
ووجد شرط القاص (أو)  
على منكر (أو من لا يقبل  
اقراره على ما عساه البلقين  
و رد بقول يحمل من ماله مال  
على صغير لا يأخذ جنس من  
ماله انشأ اه ويجاب  
بحمل هذا مع على ما  
إذا كان بينه وبينه  
خلاص حقه (والبينة) له  
عليه أو بينة وامتنعوا أو  
ظلموا منه مالا يراه ما كان  
قاضى حقه جاز لا يحكم  
برشوة فيما يظهر في الاخيرتين  
(أخذ جنس حقه ماله)  
نظر الجزع من حقه لا بذلك  
فان كان مثليا أو مقتوما  
أخذ ماله من جنس ماله من  
غيره (وكذا غير جنسه) أي  
غير جنس حقه ولو أنكر  
فقدته أي جنس حقه على  
الذهب فحرفه وتم من  
وجد فقد اتعنا ولو أنكر  
كون ما وجد ماله



ليجوز أن يفتقر كل واحد من مجموعها على ما يستلزم من حيث الاستقلال (٢٨٩) حسب ما اضطررنا من علمه أي والاستقلال أو

على مفرق منع كل واحد من الاستقلال (أو من كونه يستلزم ذلك)  
له الاستقلال باختصاصه  
في الرفع من المنطق والشفقة  
(ويفضل بحسب الرفع إلى  
خاص لا يمكنه أو ما لا يجمع  
في الاستقلال وخرج باستحقاق  
عنازل كل ما لها وان تعلقت  
بغير المال شاعته كغير  
فإذا امتنع المال من أدائها  
لم يكن المستحق وان  
تخصر والأظهر واجبتها  
من ماله الظاهر بها التوقف  
إزائها على التوقف فيه  
أنهم لو علموا بغير قدرها  
وإزائها لم يلزمهم من  
الظفر حتى لا يحصل خلافه  
لأنه لا تبين في ذلك  
أنه الخارج من غير ما إذا  
جزأ الأخذ ظفر (أنه)  
يتسبب لا يكره وان كان  
الذي له نافع القيمة أو  
اختصاصا كما نحن الاندري  
لو قيل يجوز الاستعانة به  
لما خرجت نحو الكسر  
بالكثرة بعد كسر باب  
وتجب بداد المعدن وليس  
مرهونا ولا مؤجلا ولا  
لعموم عليه وغيرهما  
(لا يصلح إلى المال إلا)  
لان من استحق شيئا استحق  
الوصول السويلا ضمن ما  
قوته كالتلف الصالح نظر  
دفعه لا بالتوقف وخرج  
في جواز هذا مع إمكان  
الرفع لما كرم وريان  
تعدى المال أحد ربه  
ومن ثم امتنع ذلك غير

بالتصرف فيه أوله وكيل عن غيره ع (قوله لم يجز أخذه الخ) معتمد ع (قوله والاستقلال أي  
فإنما يفتقر أهلا ويعدى ما يخصه ع (قوله للمتن وبينه) راجع للموثرين سم (قوله  
الاستقلال بالشفقة) لكن من جنس ذلك الدين أو جود من غير ما تقدمه متى يروض (قوله كسر)  
أي في باب الازالة (قوله وتوضيحها على البينة) حتى لو امتنع من زعمه أن كذا لم يجز إلا ضمن تركه لضم  
وارتباطه من ماله أو ما ع (قوله كسبه سم أضلناه به في هذا مع ملك المحصور من لا يفتقر  
الأخر من الشفقة له اه وكذا الرشد ما تصدق به نحن هذا كذا بعد أن الكلام في الزكاة  
ما علمت شفقة بين المال أو ما نقل ثقله بالذمتان تلك المال الذي تعلقت به فظاهر أنه ليس  
كأثر الدين فغيره في حكم الظفر هكذا ظهرا راجع اه وفيه نظر ظاهر (قوله وقضته أي  
التعليق (قوله لم يعلم علمه بغير قدرها ونهايه) عبارة النهاية أنه لو علموا بغير قدرها  
(قوله الظفر أي أضلها بالظفر نهاية (قوله والوجه خلافه الخ) وفيها النهاية والفتي (قوله والوجه خلافه  
الخ) تقدم في هامش فصل في باب الزكاة على الفروع في حقها الشهاب لم يلزمه لو في الزكاة كسبه الأثر  
فإنها صهي أو أكثر ودفعها المستحق أو أخذها المستحق لنفسه ثم علم المال بذلك أو أراه وبأنه ضمنها  
لو جرد التمنى المضاف بالزكاة مقارنه لفعله وملكها المستحق لكن إذا لم يعلم المال بذلك وحيطه  
أخرها انتهى وهو خلاف ما استوجبه الشارح سم على ج أقول وقد يقال ما ذكره الشارح هنا  
لأن في الفروع المذكورة لجواز ما هنا في جرد عدم جواز أخذ. فالمستحق لما علم به من أن المال له ادبال  
ما يميز في الزكاة وهذا لا يمنع من ملكه المستحق حيث أخذ بعد تغيير المال ويستعملون ثم بالانح ع (قوله  
ظفر) أي قوله قال الأثر في معنى الآخرة وان كان المال من قوله وقطر جمع إلى يوم نزل قوله وهذا  
الجمع في النهاية لا قوله ولويل إلى المتن وقوله ونال جمع إلى يوم نزل قوله وهذا  
لا يوجب أي في الكسر والتشكيل من ذلك أحسن ما فهمه ضمن معنى ونهايته أي الاجتنان لا المباشرة  
مقدمة على السبب وخرج بذلك ما وكفى مناولة من غير كسر وقب فلا ضمان عليه فيما يظهر ع  
(قوله وان كان الخ) أي لو كان آتلا من ع (قوله أو انتصاها الخ) وفيها النهاية يتوخى خلافه المعنى  
(قوله لم يعد) خلافا لنهاية المتن (قوله لم يعد) أي لا موصى به فمقتضى قوله ولا يجوز وعليه على أصداب أو  
جنونه ضمن ونهاية (قوله وغيرهما) أي قطع فوبه من (قوله استحق الوصول إليه) أي ومن لازمه  
جواز السبب الوصول إليه ع (قوله ولا ضمن ما فوقه) هذا ظاهر حيث جدها بالخذوا ما إذا لم يعد  
شيئا لا قرب أنه ضمن ما تلفه لئلا يملكه على لمن تبين خطؤه وعدم العلم بحقيقته لئلا ينافي الضمان  
ع (قوله وقطر جمع الخ) وضمهم المعنى عبارة و يؤخذ من قول المصنف لا يصلح المال إلا به أنه لو كان  
مقر امتناع أو منكره عليه ميتة ليس له ذلك وهو كذلك اه (قوله ومن ثم امتنع ذلك في غير متداخ)  
عبارة المعنى ولا يجوز ذلك في ملك الصبي والجنون ولا في جوارحهم كقائل المعبري قطعا أي أنه  
أصل وتبين الفريم اه (قوله وفي غائب الخ) أن كان مقرا بغيره امتنع في قوله وان جاز الأخذ نظر وان  
كان امتناعا أو منكره فإني امتناع ذلك نظر لأن مختار الكلام يجعل غيبته مرة الاستماع أو لا تكرر في جواز

هر (قوله وبينة) راجع للموثرين ولو لم يفتقر في المنهج وشرح بقوله أو على امتنع مقرا كانا أو منكره  
أخذ من ماله وان كانه حجة اه (قوله وتوضيحها على البينة) في هذا مع ملك المحصور من لا يفتقر  
في الآخر من الشفقة له (قوله والوجه خلافه الخ) تقدم في هامش فصل في باب الزكاة على الفروع في حقها  
شفقة الشهاب لم يلزمه لو في الزكاة كسبه الأثر أو أكثر ودفعها المستحق أو أخذها المستحق  
لنفسه ثم علم المال بذلك أو أراه وبأنه ضمنها لو جرد التمنى المضاف بالزكاة مقارنه لفعله وملكها  
المستحق لكن إذا لم يعلم المال بذلك وحيطه ما استوجبه الشارح وقد تقدم  
في ذلك الفصل نقل ما أتت به شفعان عن بعضهم ورد في أثره في حواشيها على الجنب صهي (قوله وفي غائب)



بعد البيع الخ لولا ان الثاني له **(قوله أي الجنس)** فيه نظر لان الجنس غير دال على فلا يتصور مع فرض الاختلاف قبل التملك الآن واداء التملك ذكره فهو هو التمول والتصرف فهو دفع توهم انه لو قبل التصرف فيه بنى حقولا لا يتصور وهذا بما لو كان مستأجر فانه لا يحصل ملكه غير دال على لانه لا يمتنع بيع هذا فهو من القسم الثاني أي قوله وبملا الاول المقابل له الا ان يكون هذا بالنظر لظاهر التردد بين الجمع الذي ذكره سم عيلا قلني وقاله بلقيع على الخلاف في غير الجنس أما ما لا يخفى من الجنس فانه يمتنع ضمان بدفعه لمحصل ملكه لا يخفى حقه كسقي انتهى والله شفا طلق ذلك تعاما الرافعي بنه على وجوب تجديد ملكه وقد تقدم ما قبله **(قول المترد به)** و يؤخذ من كونه مضموما عليه قبل بيعه ان لو أحدث فيه زاد قبل البيع كانت على ملك المتروك منه من غير زيادة ولو كان باع ما أخذ ومثل ذلك ثم وهما الدوردين بدفعه عليه قيمته كغالب رد المصوب الى المصوب بمنعني زاد الى وض مع شرحه وقد كان المصوب بمنعني ما غفر به من جنس غير المصوب من مال الغاصب فانه وديمته انشد وباعه له **(قوله أي غير الجنس)** وعلى الخلاف اذا قبل قبل التمكن من البيع فان تمكن منه فلم يحصل ضمن قطعا حتى **(قوله فليأخذ)** الخ قوله اذا قد اتفق القتي الا فتا لان في قوله ولا يلزم اعلام الخ **(قوله فليأخذ الخ)** أي الى بيعه أخذ منه حتى **(قوله قد تمت قيمته)** أي ولو بالرخس سم اه يعبري **(قوله ضمن النقص)** ولا يمتنع بان ورد المتروك فالتصوير وضع شرحه **(قوله ضمن الزيادة)** لتعديه يأخذها بخلاف قدره حتى **(قوله لا كان)** الخ عيلا قلني وان لم يكنه أخذ قدر حقه فضا بان لم ينظر الى ابتاعه فديمته على حقه أخذ ولا ضمن الزيادة له بان أخذها مع العذراء **(قوله ثم ودالح)** راجع لما قبله والاباع الخ أيضا **(قول المترد)** أخذها لغيره من غيره خرج بالمالي كسر البلي وتباعد الجداد فليس له فعه لانه لم يملكه كافي سم وعلما ناه يعبري وقد تقدم عن القتي منه **(قوله ولعمرو على بكرته)** هل المراد بالحق أصل الدين لا في الجنس والصفة أو حقيقة ثالثة بحيث يجوز تحككو لغيره من الغير ثم التزم وإذا قلنا بالثاني فقول له أخذ غير الجنس من الغير ثم ورد فيه لا في غيره شيئا والظاهر ان المراد بالحق مطلق الدين وان كان أحدهما أكثر من الآخر أو من غير حقه ما يعبري ويساق عن السدرة عند قولها لا يضر وعندهم كافي بعضهم الخ لغيره بذلك **(قوله شرط المتولي الخ)** عيلا قلني تبيه للمسته شرط الاول ان لا يضر عمال الغير الثاني ان يكون غير التزم بجلده أو ممتعا أيضا وعلى الامتناع يحصل الاقرار المذكور الثالث ان يعلم الأخذ الغير انه أخذ من ماله غير ماله يعبري ومما على الامتناع الغير بعد ذلك هو الظالم الرابع ان يعلم غير التزم وحده ان يعلمه فبما ينمو وينمنا طالبا له أنكر فانه حقه اه **(قوله وان يكون غير التزم الخ)** هو مخالف لقوله وان ودالح ان اراد جلد حاق الغير بكلمه الظاهر ولقوله أو حديد كرخ ان اراد جلد حاق فبلا فحقه للمال الغاصب لتعصم الحكم لحاله اقراو فكل كلام المتولي مقابل لما قبله فله أمل هذا كما يشاء على ما في هذه التضمن قوله ممتعا بغير أو ما على ثبوتها وعلى شرح الروض أي المقتضى والنهاية فلا خلاف ان قوله أي شرح الروض أي المقتضى وعلى الامتناع يحصل الاقرار المذكور فلا منافاة بينهما بين شرط ان يكون غير التزم بجلده أو ممتعا وقوله وعلى الامتناع

من القاضي كقولهم **(قوله أي الجنس)** فيمنظر لان الذي حصل ملكه الجنس غير دال على فلا يتصور مع فرض الاختلاف قبل التملك الآن واداء التملك ذكره فهو هو التمول والتصرف فهو دفع توهم انه لو قبل التصرف فيه بنى حقولا لا يتصور وهذا بما لو كان مستأجر فانه لا يحصل ملكه غير دال على لانه لا يمتنع بيع هذا فهو من القسم الثاني أي قوله وبملا الاول المقابل له الا ان يكون هذا بالنظر لظاهر التردد بين الجمع الذي ذكره سم عيلا قلني وقاله بلقيع على الخلاف في غير الجنس أما ما لا يخفى من الجنس فانه يمتنع ضمان بدفعه لمحصل ملكه لا يخفى حقه كسقي انتهى والله شفا طلق ذلك تعاما الرافعي بنه على وجوب تجديد ملكه وقد تقدم ما قبله **(قول المترد به)** و يؤخذ من كونه مضموما عليه قبل بيعه ان لو أحدث فيه زاد قبل البيع كانت على ملك المتروك منه من غير زيادة ولو كان باع ما أخذ ومثل ذلك ثم وهما الدوردين بدفعه عليه قيمته كغالب رد المصوب الى المصوب بمنعني زاد الى وض مع شرحه وقد كان المصوب بمنعني ما غفر به من جنس غير المصوب من مال الغاصب فانه وديمته انشد وباعه له **(قوله أي غير الجنس)** وعلى الخلاف اذا قبل قبل التمكن من البيع فان تمكن منه فلم يحصل ضمن قطعا حتى **(قوله فليأخذ)** الخ قوله اذا قد اتفق القتي الا فتا لان في قوله ولا يلزم اعلام الخ **(قوله فليأخذ الخ)** أي الى بيعه أخذ منه حتى **(قوله قد تمت قيمته)** أي ولو بالرخس سم اه يعبري **(قوله ضمن النقص)** ولا يمتنع بان ورد المتروك فالتصوير وضع شرحه **(قوله ضمن الزيادة)** لتعديه يأخذها بخلاف قدره حتى **(قوله لا كان)** الخ عيلا قلني وان لم يكنه أخذ قدر حقه فضا بان لم ينظر الى ابتاعه فديمته على حقه أخذ ولا ضمن الزيادة له بان أخذها مع العذراء **(قوله ثم ودالح)** راجع لما قبله والاباع الخ أيضا **(قول المترد)** أخذها لغيره من غيره خرج بالمالي كسر البلي وتباعد الجداد فليس له فعه لانه لم يملكه كافي سم وعلما ناه يعبري وقد تقدم عن القتي منه **(قوله ولعمرو على بكرته)** هل المراد بالحق أصل الدين لا في الجنس والصفة أو حقيقة ثالثة بحيث يجوز تحككو لغيره من الغير ثم التزم وإذا قلنا بالثاني فقول له أخذ غير الجنس من الغير ثم ورد فيه لا في غيره شيئا والظاهر ان المراد بالحق مطلق الدين وان كان أحدهما أكثر من الآخر أو من غير حقه ما يعبري ويساق عن السدرة عند قولها لا يضر وعندهم كافي بعضهم الخ لغيره بذلك **(قوله شرط المتولي الخ)** عيلا قلني تبيه للمسته شرط الاول ان لا يضر عمال الغير الثاني ان يكون غير التزم بجلده أو ممتعا أيضا وعلى الامتناع يحصل الاقرار المذكور الثالث ان يعلم الأخذ الغير انه أخذ من ماله غير ماله يعبري ومما على الامتناع الغير بعد ذلك هو الظالم الرابع ان يعلم غير التزم وحده ان يعلمه فبما ينمو وينمنا طالبا له أنكر فانه حقه اه **(قوله وان يكون غير التزم الخ)** هو مخالف لقوله وان ودالح ان اراد جلد حاق الغير بكلمه الظاهر ولقوله أو حديد كرخ ان اراد جلد حاق فبلا فحقه للمال الغاصب لتعصم الحكم لحاله اقراو فكل كلام المتولي مقابل لما قبله فله أمل هذا كما يشاء على ما في هذه التضمن قوله ممتعا بغير أو ما على ثبوتها وعلى شرح الروض أي المقتضى والنهاية فلا خلاف ان قوله أي شرح الروض أي المقتضى وعلى الامتناع يحصل الاقرار المذكور فلا منافاة بينهما بين شرط ان يكون غير التزم بجلده أو ممتعا وقوله وعلى الامتناع

يعمل الخ نصف من المال الاقرا والموذ الاقرا ومع امتناعه سم (قوله يلغى من مال الغريم الخ) أى  
 ولستم من الدفع السمان كانه قد نوى الامتناع سم (قوله بذلك الغريم) أى في قوله لزمه فيما يظهر  
 اعلاما لم يثبتى اقول له في قوله ويلزم من علم الغريم (قوله والافلاحة والافلاحة) أى  
 اتولى علمته بحيث ظهر سم (قوله علم الغريم) أى بالانضمام (قوله ما علم الغريم) أى في قوله وان ترد  
 عبر الخ فلانها ممنوع عنه لا يلزم من ردعها واقرار بكرة ان يعلم بالخذ من مال بكرة اذ يمكن ان يوجد  
 اقراو بكرة لزم من ردعها وذلك الاقراو لا يوجد علمه وبذلك لاخذ كغيره ظاهر وقوله وما علم غريمه  
 فن قوله الخ فلانها ممنوع عنه لا يلزم من جديد كراستقلاز يعلمه بالانضمام قد علم دعوى على غيره  
 فصعدان علمه شيئا مع جهة بل قد زيد من ماله سم يصدق (قوله الغريم) فلا يعلم الخ الانصر  
 الغريم على ان قد علم بان فياخذ الغريم من مال غريمه بقوى الى الانضمام من غير (قوله غريم) أى في قوله وفى  
 الاقراو للمنفى والروض مع شره (قوله منفى) أى أى (قوله وان لم توجد شرطه) عبارة والى المنفى  
 وان اشتغل الجنب ولم يكن من التقديرات اه (قوله من بعض آثاره) ليس بجيد (قوله هو في نظر كانه  
 بعضهم الخ) ولان قول لعل وجمال نظر اطلاق الحكم وعدم تقيده بنوع شرطه والظفر والامانة فانه  
 الشرح وحمله فعمل تامل لان التمسك لا يشهد لان الغرض فهمهم اطلعوا الرجوع على التمسك وهو  
 صادق بما اذا كانت من غير جنس الماتوخضه أى فيجوز والخذ كمال كانه المستلزم من دفع مال الغريم  
 بل لو علم بما افاده الشرح كان حصل النظر لان المستلزم من اقراره المستلزم من الفاقير بمال غريمه فكيف  
 يحسن تشبيهها فليتأمل اه سيدع (قوله فلو قال الخ) أى التقال (قوله المثل ان المالى الخ) أى  
 الخ ان اراضا لحداد حق ولا في حيز الليفنا المتعصب لتعميم الحكم لحاله اقول له فكل كلام التمسك مقابل  
 لما فيه فليتأمل هذا كانه على ما في هذه النسخة من قوله يلزم من امتناعها بغير اتمام على ثبوتها وكل شرح  
 الرض حيث عبر بقوله يلزم من امتناعها فلا يخالف القول هذا قال أى في شرح الرض وعلى الامتناع يحصل  
 الاقراو المذكور في مالت أى بقوله وان ردأى الغريم اقراره فلا منافاة بينه وبين الشرط الاخرى أى قوله وان  
 يكون غريم الغريم يلزم من امتناعها اه فكانه حصل الامتناع على ما هو في حكم الامتناع والافلاحة اقراره ورد  
 عرو له لا يكون متعصبا فلان الأمان يريد بالجل المذكور وان اراد الاقراو المودود الاقراو سم امتناعه هذا  
 هو المنع بل المنع (قوله افلاحة فنية) قد منع ذلك بل تظهر الفائدة فيما اذا علم ان الغريم ليس عنده قوى  
 فتم الاماخذ ثانيا ولو اعلم غريم الغريم كانه قد نوى الامتناع من الدفع السبق فلانها قد علمت ما له  
 وعدم دفعه ثانيا ثم ايتى قوله الشرح ومن ثم الخ وقد ظهر بما ذكرنا فائدة أخرى غير التى ابدأها وهى  
 امتناع من الدفع التى ابدأها بغيرها وما وقع (قوله والافلاحة والافلاحة) أى كور يعلم من علم الغريم أى  
 بالانضمام اقول له علمته بحيث ظهر (قوله ما علم الغريم) أى في قوله وان ردعها واقرار بكرة (فلانها  
 ممنوع أما والافلاحة لا يلزم من ردعها واقرار بكرة ان يعلم بالخذ من مال بكرة اذ يمكن ان يوجد اقراو بكرة  
 لزم من ردعها وذلك الاقراو لا يوجد علمه وبذلك لاخذ كغيره ظاهر ولان انما انما انما انما انما  
 للمنفى على ما له وفى مقتضى تعميم المسألة لحاله عدم الرأفة المصدق بعدم اقراره فعلى تسليم ما له  
 يحتاج الى كرازوم باعتباره عدم الرأفة لان تعميمه ولو ان المال دون العطف فقد تم المسألة بحاله  
 الردو وعلمه حيث لا امر الاول وان حكمها لا يتقدم ذلك لظهور رجوا الانضمام طلقا ناه الامانة يلزم  
 الاعباد وقوله وما علم غريمه فن قوله الخ فلانها ممنوع عنه أما والافلاحة لا يلزم من جديد كراستقلاز يعلمه  
 بالانضمام قد علم دعوى على غيره فصعدان علمه شيئا مع جهة بل قد زيد من ماله سم يصدق (قوله الغريم) فلا يعلم الخ الانصر  
 أو وجد الخ حيز الليفنا المتعصب على ردعها المتعصب لحاله عدم الجحاد أيضا فلانها تقدم تقيده فى الاول  
 فليتأمل سم (قوله علم الغريم) أى بالانضمام

ياخذ من ظلمنا من غير ان يظهر اعلاما يفتقر من مال الغريم  
 اقول له فكل كلام التمسك مقابل  
 لما فيه فليتأمل هذا كانه على ما في هذه النسخة من قوله يلزم من امتناعها بغير اتمام على ثبوتها وكل شرح  
 الرض حيث عبر بقوله يلزم من امتناعها فلا يخالف القول هذا قال أى في شرح الرض وعلى الامتناع يحصل  
 الاقراو المذكور في مالت أى بقوله وان ردأى الغريم اقراره فلا منافاة بينه وبين الشرط الاخرى أى قوله وان  
 يكون غريم الغريم يلزم من امتناعها اه فكانه حصل الامتناع على ما هو في حكم الامتناع والافلاحة اقراره ورد  
 عرو له لا يكون متعصبا فلان الأمان يريد بالجل المذكور وان اراد الاقراو المودود الاقراو سم امتناعه هذا  
 هو المنع بل المنع (قوله افلاحة فنية) قد منع ذلك بل تظهر الفائدة فيما اذا علم ان الغريم ليس عنده قوى  
 فتم الاماخذ ثانيا ولو اعلم غريم الغريم كانه قد نوى الامتناع من الدفع السبق فلانها قد علمت ما له  
 وعدم دفعه ثانيا ثم ايتى قوله الشرح ومن ثم الخ وقد ظهر بما ذكرنا فائدة أخرى غير التى ابدأها وهى  
 امتناع من الدفع التى ابدأها بغيرها وما وقع (قوله والافلاحة والافلاحة) أى كور يعلم من علم الغريم أى  
 بالانضمام اقول له علمته بحيث ظهر (قوله ما علم الغريم) أى في قوله وان ردعها واقرار بكرة (فلانها  
 ممنوع أما والافلاحة لا يلزم من ردعها واقرار بكرة ان يعلم بالخذ من مال بكرة اذ يمكن ان يوجد اقراو بكرة  
 لزم من ردعها وذلك الاقراو لا يوجد علمه وبذلك لاخذ كغيره ظاهر ولان انما انما انما انما انما  
 للمنفى على ما له وفى مقتضى تعميم المسألة لحاله عدم الرأفة المصدق بعدم اقراره فعلى تسليم ما له  
 يحتاج الى كرازوم باعتباره عدم الرأفة لان تعميمه ولو ان المال دون العطف فقد تم المسألة بحاله  
 الردو وعلمه حيث لا امر الاول وان حكمها لا يتقدم ذلك لظهور رجوا الانضمام طلقا ناه الامانة يلزم  
 الاعباد وقوله وما علم غريمه فن قوله الخ فلانها ممنوع عنه أما والافلاحة لا يلزم من جديد كراستقلاز يعلمه  
 بالانضمام قد علم دعوى على غيره فصعدان علمه شيئا مع جهة بل قد زيد من ماله سم يصدق (قوله الغريم) فلا يعلم الخ الانصر  
 أو وجد الخ حيز الليفنا المتعصب على ردعها المتعصب لحاله عدم الجحاد أيضا فلانها تقدم تقيده فى الاول  
 فليتأمل سم (قوله علم الغريم) أى بالانضمام

وشرطه أن يكون هنا  
مقصودا مكثرا وسكرانا  
وان جرحه يشفي بقوله  
وولي يشفى نفسه (من  
يختلف قوله الظاهر) وهو  
بأنه لا يشفى (والذي عليه)  
وشرطه أن يكون (من وقت)  
أي الظاهر واستشكل  
بأنه لو دعي إذا دعي الرداء  
التلف بخلاف قوله الظاهر  
مع أن القول بوجه ورد به  
دعي أمر الظاهر هو يقتضي  
على الأمانة ورضا في  
الروضة وغيرها من الأمانة  
الذين يصدقون في الرد بينهما  
مصدقون لهما يدعون الرد  
متلا وهو خلاف الظاهر  
لكن اكتفى منهم بالبين  
لأنهم أثبتوا أيديهم لفرض  
المال في مقدم دعوى لهم  
والقبلة شرط للمدعي  
والدعي عليه ضمن شروط  
الدعوى ولا يختلف الظاهر  
ومقابلة في أغلب المسائل  
وتختلفان في قوله (فإذا  
أبرز وجهه قبل وطعته)  
الزوج (ألمسها على النكاح)  
باق (فإن) الزوجة قبل  
أسلما (مربتا) فلا نكاح  
فهو مدعي لأن أسلمهما  
مختلف الظاهر وهي  
مدعي عليها لوقتها الظاهر  
فقط هي ورتب النكاح  
وفي عكس ذلك أن نكاح  
أيضا ويصدق في شروط  
المهر (بينه) (ومن) (لدى)  
نفسا) نكاحا أو فشرعا  
أو ديناميا أو مقبولا

أصلها وأما فتعهم من ادعى انقباض أسره كلف فيه أملا: اه (قوله وشرط) إلى حيث استشكل  
في النهاية (قوله أن يكون حيا) لعله خرج به ما قاله جلتا أو واحد منهم من أن لا يفي هذا المذهب  
أحد أو قد يستلزم قوله موصوفا للظاهر أنه يخرج به غير الموصوف على الإطلاق أي ليس له وجهه موصوفا  
وهو الخريف لا غير كما ذكره من جزائي ابن قاسم أي بخلاف من له مصغره بالتبعية كالرداء الذي  
المس من تلك الصلاة وأما قول الشيخ نوح جاليز في الرد فذكره على أن فرق بين الرداء الذي  
المس بالنسبة للصحة وهو رشدي (قوله موصوفا) قد سمع دعوى الخريف سم (قوله أو سكرانا)  
أي متعبيا (قوله وان جرحه عليه) غاية (قوله وهو راسخا) في هذا وهو راسخا على ما لا مال فلا  
يتحقق دعوى مثل النكاح كما يفتي رشدي (قوله وشرطه) (قوله أو سكرانا) أنه لا يثبت شرطه التكليف  
مع قوله في باب القضاء على التام في الاحتجاج به والتام في معاصها على ميت ومغفرته قول المتن ويجوز أن  
قد دعوى على ميت ويجوز وما ذكره السراج في شرح ذلك سم عبارة رشدي قوله ما ذكر أي الذي  
من جلتا التكليف ولعل مراده المدعي عليه الذي يفتي فيه جميع الأحكام التي من جلتها الجواب والحلف  
والانقباض المدعي عليه لكن لا قيمة الفينة كما مر اه (قوله مع أن القول بوجه) أي مع أنه مدعي عليه سم  
ورد به دعي أمر الظاهر أي عقوبه وفاق الظاهر فهو مدعي عليه فلا يصدق سم (قوله ورضا في الروضة  
وغيرها) أي قد صرح بحال مدعي عليه كإعطاء الرداء سم (قوله لأنهم أثبتوا أيديهم  
لفرض المال) أي وقد اتفقوا على حسن تكليفه فينتال ذنبه ومضى (قوله وقدم الخ) عبارة المتن وقد  
قدم في جلتا دعوى المهر والقسمان لصحة الدعوى مستشرط ذكر المصنف بعضهما ذكر كرتيها في  
الشرح اه (قوله ولا يختلف الظاهر الخ) عبارة المتن والنهاية والثاني أن المدعي من لو كسخت على ولم يطلب  
بشيء والمدعي عليه من لا يرضى ولا يكتفي بالسكوت فإذا ادعى بدنه في حقه وفانكر في بدنه في حقه  
الظاهر من نوافعه ولو لو كسخت ترك وعمر ووافق قوله الظاهر ولو كسخت لم يترك فهو مدعي عليه وهو مدعي  
على القولين ولا يختلف وجه ما قاله في مقدم الخ (قول المتن فهو مدعي) أي على الظاهر وأما على الثاني  
فهو مدعي عليه لأنه لو كسخت ترك وهو لا يترك لو كسخت في النكاح مضي ونهاية  
(قوله فصل في الخ) أي على الأول وأما على الثاني فصل في زوج ويستمر النكاح وهو المصنف  
في الروضة في نكاح المشرک وهو المصنف لا يتخذة بقوله جلتا الزوج يكون الأصل فيهما الصمت فيقوم في  
وأقرهما سم وعش (قوله وفي عكس ذلك الخ) وان قال لها أسلمت غلب فلا نكاح وينتال المهر والنكاح بل  
أسلمت صديق في الترتيبين وفي المهر يمتنع الظاهر لأن الظاهر معصية صديق في الترتيبين  
لا تترك السكوت لأن الزوج يضم سقوط المهر فلا يمتنع ولا يمتنع ما كسخت حقه وسقط المهر نهاية  
ومضى (قوله ويصدق في سقوط المهر) أي في الترتيبين كما مر فخاص النهاية المتن (قوله ومن  
لدى) كذا في أصله ثم أسلمت في سدر (قوله أو دين) أعظم من أن يكون نقدا أو لا بد منهم شخص التقدير  
(قوله وشرطه أن يكون موصوفا) قد سمع دعوى الخريف (قوله وشرطه) (قوله أو سكرانا) أنه لا يثبت شرطه التكليف  
لاشروط التكليف مع قوله في أول باب القضاء على التام في الاحتجاج به والتام في معاصها على ميت ومغفرته  
قول المتن ويجزى أن دعوى على ميت ويجوز وما ذكره السراج في شرح ذلك سم (قوله بخلاف قوله الظاهر)  
أي مع أنه مدعي عليه (قوله وورد به دعي الخ) أي عقوبه وفاق الظاهر (قوله أو سكرانا) أنه لا يثبت شرطه التكليف  
ظاهر اه أي فهو مدعي عليه فلا يصدق (قوله وورد به دعي الخ) أي قد صرح بحال مدعي عليه وهو مدعي  
لدى سم كإعطاء الرداء (قوله ففقط هي ورتب النكاح) هذا على الأول وعلى الثاني بخلاف زوج  
ويستمر النكاح وهو المصنف في نكاح المشرک وهو المصنف لا يتخذة بقوله جلتا الزوج يكون  
الأصل فيهما الصمت في زوج (قوله ويصدق في سقوط المهر) أي في الترتيبين كما مر فخاص النهاية المتن في شرح شروط



(وقيل بحسب هذه كرامة) استأطا وضعت له المصنف مقوم ولا مثلي من هذا لكن تضاعف التضاعل الغائب فغفل عن الاعراب  
وجوبه في المقوم دون المثلي ومما يقيمه فان لم تضبط بالصفات كبره أو باقوت أو جواهر (٢٩٥) أو اقيمت وجبة كرامة

قال الماوردي مع جنس

وفي قولنا اختلافوا تسع

بانه في خمسة ما تارة

لانه لا يثبت فيها ثم ان ذكر

السبب كائنه في ذلك

ياتي تارة والمطلبه لفساد

السل او ادى ان لا فاء

حصوله وطلب القصة

وقد رها سمعت واعترض

الزكري عن غيره من اذنه

على أنه معها بان الثاني

يكن في ملاحظها كائنه

الرافع ولو وجبت خصة

النصوب له سألوه كنى

ذكرها وحدها على

الاوجه لانها الاربعة الا ان

ولابد ان مصر في مدفوعة

فعل بان ختمها مدفوعة

ولم لا كذا ومضى القضاء

على الغائب ما يجب في ذكر

العقار والدعوى في مؤخر

على السائر وان كان لا

ضامم لانه يسد الان

دون مؤخر (فان تلفت)

العين (وهي مقومة) بكسر

الواو (وجبة كرامة)

مع الجنس يخلصه جمع

كمعد قمته كقابل قال

القيس مع ذكر صفات

السل ويطعن لكن التعمد

الاول لانها الاربعة تحت

تخالفه لا يلائم في ذكر

صفاتها الصمة مدفوعة

ذلك لاكتفاء في المقومة

التالفة ذكر كرامة

وحدها وقد سمع الدعوى

بالمعروف في مورد كثير

كوصية توارثوا لولا ان

تعد بان لم يصرف حق جهته

وعليه جعل الخلق المرعى

وغيره فلا يملك المهر علو كبر

يملكه الغير بل يكتفى بحره

الصنيع على انه ناقص ما قدمه باب التضاعل الغائب بالنسبة لعين الحاضر فتوطأه ان المولى عليه ما هنا  
لان من المر جلت ذكر التي في بابيه وهو هنا تابع لابن حجر واما قد يزم بهما جزم المصنف خلافه ثم  
واضاف الى الرخاء تأخير أحد القولين (قوله وقضيت) أي تغييره وقبل وقوله انها أي القيمة قد ذكرها  
(قوله لا يصح مقوم ولا مثلي من هذا) التي يجب في ذكر صفات السل و يصف في كرامة القيمة للمقوم  
يصف في كرامة القيمة ويصف في صفات السل هو اه سم و ما خاله خالفه في السل والروض  
والشجر والشارح والمثني (قوله ومراح) أي فضل ادعى عيننا تبين عن البلوقه ما فيمكننا ان نقا  
(قوله فان لم تضبط) الحقه قال الماوردي في النهاية والمثني (قوله وجبة كرامة القيمة) في قول لجور  
تمت كذا ويقوم بضعة سيف على ذهب ككسره باحد هاهنا على جهات ما دور وضوضي (قوله  
نحو باقوت) أي لا يضبط بصفات السل (قوله وقدرها) أي بين قدر القيمة (قوله يادنه) أي المصنف  
على أنه أي المهر ومعهما أي هذه اللفظة بان الثاني أي المذكر و يقول المتن وقيل الخ يكتفى به الخ أي  
بالمقوم ولو اوجب في كرامة السل (قوله ولو وجبت خصة النصوب الخ) عبارة القس والنهاية واستثنى  
البقي ما لو غصب غيره منه عتاق فله ثم لشيء آخر وهي باقوت ولكن لنقلها من قوله يادنه كرامة قيمتها  
لانها السخفة في هذه الحالة فاذا رد العين رد القيمة اه أي لان أخذها كان لسليله ع (قوله ولابد ان  
يصرح) الحقه قال الفري في النهاية الا قوله كائنه جمع وقوله قال القيس الحق قد سمع وقوله وعليه  
يجعل الحق فلا تصور (قوله بان قيمته مدفوعة) أي يصدق في ذلك ولو فاقا حيث ذكر  
قدرا لا يقع ع (ولعل ذلك التصديق بالنسبة لمصلحة الدعوى لا التفرع أيضا فليراجع (قوله ما يجب في ذكر  
العقار) عبارة القس وبين في دعوى العقار الناحية والبلدة والماله والكنة والحدوداته في عينة وانصل  
السكة أو بمرته أو صدرها ذكر البقي ولا حاجة الى ذكر القيمة كالمع ماله (قوله والدعوى) أي من  
ثالث ع (قوله على السائر الخ) انظر مع ما يأتي من ان الذي عليه هذا الترتيب يمكن خصامه منصرف  
عنه انصومة ولعل هذا مقابلة يكون عمل ذلك فيها لا يمكن ان العين في يدين لازم فيها اختلاف  
نحو الاجرة ولعل وجه انه لو جعل الدعوى على المخرج لم يكن استقلال العين من السائر لانه يقر له ان  
كنتم الكاف قد احتجرت وليس لانا العين حتى ينفى أحد الاحتموان كنتم خيرا ما قلنا فلا حاجة  
عليها وحدها فكونتم على القولين فلا راجع رشدي (قوله بكسر الواو) الحقه قال الفري في المثني لا  
قوله كائنه جمع وقوله قال القيس الى لانها الواجب وقوله ان لم يصرف الحق فلا تصور (قوله يخلصه  
جمع) جزم بذلك النهاية والمثني (قوله وقضيت) أي التعليل المذكور (قوله لاكتفاء في المقومة) التالفة  
بذكر القيمة وحدها أي فلا يحتاج الى ذكر ماله المصنف لكن يجب في ذكر الجنس ومثني (قوله وانرا  
أي ولو سلك كالاترار بمعنى وأسن (قوله يجر تصديده) أي تعدى ذلك التصرف رشدي ومثني (قوله بان لم  
يتصرف حق جهته الخ) أي بان كان يصدق المر و في الارض من سائر اجزائها كذا صغر الفري في نسخة  
من قبل اجزائها جواها سم (قوله وعليه جعل الخ) عبرها بانصار ع في قوله الا في عليه جعل الخ

(قوله وقضيت) أي لا يصح مقوم ولا مثلي من هذا الخ التي يجب في ذكر صفات السل ويصف في كرامة القيمة للمقوم  
القيمة للمقوم يجب في ذكر القيمة ويصف في صفات السل هو (قوله ولو وجبت خصة النصوب الخ) عبارة القس والنهاية واستثنى  
البقي ما لو غصب غيره منه عتاق فله ثم لشيء آخر وهي باقوت ولكن لنقلها من قوله يادنه كرامة قيمتها  
وان لم تلف لانها السخفة في هذه الحالة فاذا رد العين رد القيمة كالمع ماله (قوله على السائر الخ) انظر مع ما يأتي من ان الذي عليه هذا الترتيب يمكن خصامه منصرف  
عنه انصومة ولعل هذا مقابلة يكون عمل ذلك فيها لا يمكن ان العين في يدين لازم فيها اختلاف  
نحو الاجرة ولعل وجه انه لو جعل الدعوى على المخرج لم يكن استقلال العين من السائر لانه يقر له ان  
كنتم الكاف قد احتجرت وليس لانا العين حتى ينفى أحد الاحتموان كنتم خيرا ما قلنا فلا حاجة  
عليها وحدها فكونتم على القولين فلا راجع رشدي (قوله بكسر الواو) الحقه قال الفري في المثني لا  
قوله كائنه جمع وقوله قال القيس الى لانها الواجب وقوله ان لم يصرف الحق فلا تصور (قوله يخلصه  
جمع) جزم بذلك النهاية والمثني (قوله وقضيت) أي التعليل المذكور (قوله لاكتفاء في المقومة) التالفة  
بذكر القيمة وحدها أي فلا يحتاج الى ذكر ماله المصنف لكن يجب في ذكر الجنس ومثني (قوله وانرا  
أي ولو سلك كالاترار بمعنى وأسن (قوله يجر تصديده) أي تعدى ذلك التصرف رشدي ومثني (قوله بان لم  
يتصرف حق جهته الخ) أي بان كان يصدق المر و في الارض من سائر اجزائها كذا صغر الفري في نسخة  
من قبل اجزائها جواها سم (قوله وعليه جعل الخ) عبرها بانصار ع في قوله الا في عليه جعل الخ

والواجب بان يدعو عليه جل الملائكة وغيرهم من سائر خلقه لا سيما والجمهور وذلك فيما يتوقف منه على القاضي كعرض مهر وشقة  
وحكمه وتوضيح قال القاضي من تبع مدعى زوجا أو قريبا لا يفتقر بان واجب الزوجه مقدر لا احتياذ به وقت القاضي بل المستعمل  
لا تسع الدعوى به بالماضي ما قلنا بعد فرض القاضي بمعلومه يجب بان يفتقر زوجة يتوقف تقديرها على النظر في اعتبار الزوج  
وغيره وذلك بالنسبة للقاضي فثبت (٢٩٦) على ان من اتهمه الادعوى غير مقدر لا ما ينسب بالاعتدال وتقرر القاضي وما ذكر في القريب

يتصور بمقتضى مقتضى  
الآن فتسبح دعواه باله  
استمع من اتفاق الاتع  
لما حله ويشترط الدعوى  
أضا كونها ملزمة كالم  
معلم بان يكون المدعي به  
لازما فلا تسع مدعي حتى  
يقول وهو متع من أدائه  
ولا يصح بيع أو هبة أو  
اقرار حتى يخلو فوضته  
بأن الواهب أو اقتضيه  
ويستلزم البائع أو المقر  
التسليم إلى وزير المشتري  
ان لم ينقد الثمن وهاهنا  
أو والتمس مؤجل ولا يهر  
بان قال هذا لمك رهنه  
منه كذا الان قال واخره  
فلزمه تسليمه الى اذ اقتضيه  
واعتمد البقيني في فتاويه  
وغيره ان دعوى المرتهن  
الرهن لا تسع الان ادعى  
القبض المعتبر قال دودكر  
النسوي في التلخيص  
اقتراض الجاهل بما يقتضيه  
خلاف ذلك والمقتضا  
ذكره مناه وأخذ القاضي  
من ذلك انه لا تسع دعوى  
الزوج على المستأجر بالعين  
قبل مضي المدة لأنه لا يكتفه  
أن يقول ويلزمه التسليم  
التي ورد به فقد يرد  
التصرف في الرتبة فثبت

بالمسمى مع ان المثل في الموضعين الغرضي سم (قوله ولا) أي بان كان حقه منصرفا في جهتين الأرض  
وهو قد علم كذا عبر الغرضي سم (قوله كعرض مهر) أي المسمى في (قوله وقت القاضي) أي وحسب  
السكاينة والأول من الجمهور في ابل العية ينسب على الامسح من هذا الارض لسنه فيها وتصح الشهادة بهذه  
الاستدانة التي تها عليها (فرع) أو اخره وقت مقدم ادعواؤه الذي في الورقة فهو موصوف بمسألة هـ ل  
يكتفي بذلك أولا جهن أو جهما كذا في الاله لا زكشي الاول انقار اء القاضي أو ترى علمه في روض  
مع شرحه وقت مقدم التلح في بل دعوى المدم والقلمة في ريد ان شرط معرفة الخصم ما فيها كالمقاضي  
(قوله ويشترط) في قوله ويزيد المشتري في المتي والى التي في النهاية الاولى واعتمد البقيني في الواخذ  
الغرضي (قوله ويشترط الدعوى أيضا) أي اذا كان الفرض منها تحصل الحق فلو قصد المدعى دفع  
النازع عما تحصل الحق فقال هذا المار له وهو عنصها سمحت دعوى بان لم يقل هي في بدله يمكن أن ينزاع  
وان لم تكن في بدعي في روض مع شرحه (قوله ماسر) أي في بل دعوى المدم والقلمة (قوله وهو  
ممتنع من أدائه الخ) مجزأة لاسي والمتي وهو متع من الاداء الواجب عليه لا قد يرجع الواهب ويقض  
البائع ويكون الدين مؤجلا ومن علمه مسأله اه (قوله ولا يصح بيع الخ) أي مما الفرض منه يحصل  
الحق مخو (قوله وقت القاضي) انشر على غير ترتيب الفرض (قوله ولا يلزم الخ) عطف على وقت القاضي الخ (قوله أو  
المقر التسليم الى) قال القاضي لا احتمال أنه أثره وان المقر رد أو ان العين المقر بها ليست في المقر أو ان  
الاقرار وغير صحيح لكون المقر له لا يملك المقر بها ان المقر لا يخلو عن حق سابق انتهى اه هـ سم (قوله  
واخره) أي كذا (قوله فلزمه تسليمه الى اذ اقتضيه) انظر ههنا قال معمل ذلك في المسئلة قبلها ورشدي  
(قوله تسليمها) أي العين المرهونة تكون الاستبانة كبر كالي النهاية (قوله ان دعوى المرتهن) أي بان  
ادى ان هذا مرسوم من حق (قوله خلاف ذلك) أي السماع وان لم يدع القبض المعتبر (قوله ما ذكره  
هنا) أي من اشتراط غرض القبض المعتبر (قوله من ذلك) أي من تولاهم ويشترط لدعوى أيضا الخ أو  
من تولاهم ولا يهر بان قال هذا لمك رهنه سم كذا الان قال الخ (قوله ودائه الخ) هذا لا يلاق كلام  
الغرضي لأنه فرض كلامه كله واضع في الدعوى المطلوب فيها يحصل الحق وهي التي يشترط فيها الازام  
كما مر حواه وما ذكره الملو بشفدفع المنازع عما يحصل الحق فليس من فرض كلام الغرضي فتأمل  
ورشدي (قوله وأنه سم الخ) الاول حذف الواو (قوله وان لا ينقضه الخ) عطف على قوله كونه ملغومة  
(قوله لدعوى أخرى) أي سنة أو من أصله كالمقر ورشدي (قوله من ذلك) أي التناقص (قوله فواضع) أي  
عدم التناقص (قوله ولا تسع دعوى ذات ثبوت على من تحت يد الخ) في بدعي والمسئلة بالعين دون الدين

وفي الا قبل المسمى مع ان المثل في الموضعين الغرضي (قوله ولا) بان تنصرف (قوله أيضا ولا) أي بان كان  
حقه منصرفا في جهتين الأرض وهو قد علم كذا عبر الغرضي (قوله وهو متع من أدائه) قال الغرضي  
استرازا عن الدين المؤجل اه (قوله أو المقر التسليم الى) قال الغرضي لا احتمال أنه أثره وان المقر رد أو ان  
العين المقر بها ليست في المقر أو ان المقر لا يخلو عن حق سابق انتهى اه هـ سم (قوله ولا يملك المقر  
سابق اه (قوله ولا تسع دعوى ذات ثبوت على من تحت يد الخ) في بدعي والمسئلة بالعين

المستأجر دعوى الملك فيجبه دعواه من من بها بغير حق ويقيم بدله وان لا ينقضه دعوى أخرى  
وليس من ذلك ان أثبت حصوله له لانه لا يملكه الا ما كان له من اطلقه فواضع لا احتمال حدوثه وان آخره من  
قبل ثبوت الاصول فلان المال المتي فيما يجب الاداء منه هذا ليس كذلك لان الفرض من الذي عليه منك ولا تسع دعوى ذات ثبوت  
على من تحت يد المالك



من حضور الوارث فان غلب او كان قاسرا للاجنبي بقربه فلما حكم أن يوفى مستوعلى هذا قيل قول السبكي لومى والرائى العالما يعترف  
 البتأى بالرفع للقاضى ليرفعهما حيث يشاء ولو ادعى علم قبله جواب دعوى (٢٩٧) أو نحو جمل للقاضى مؤله أنه يستعمله

عن وصفنا أطلق شرط  
 أهله بل يراعى لأعراض  
 عنتمنى صرح بمردود كما  
 مردوا له سماع الدعوى  
 بعد أجمع على خداه الا  
 لغرض والتمن وله سماعها  
 يختلف فيه لمحكم بما  
 واه بخلاف الشفعة فلا  
 تسمح دعواها الا بغير اه  
 لانها مجرد دعوى فتبطل  
 بردها بخلاف العقد  
 الفاسد لا بد من الحكم  
 باطله وبحت الفزرى  
 سماعها قبل ان قال المشرى  
 ان طالبها يسألونى فيما  
 اشترته بلاقى فبمعن  
 مدروسة وحيث لا يسأل  
 الدعوى بها عن من رها  
 (أو) ادى رجل وباتان  
 المراتشه في ذلك وكان  
 الاعتصام عليه لانه الغالب  
 (نكاحا) في الاسلام (لم  
 يكف الاطلاق على الاصح  
 بل يقول نكحتا) نكاحا  
 محصا (ولى مرشد) أو  
 سديلى نكاحا أو هما  
 في معنة (وشاهدى عدل  
 ورشاهان كان بشرط)  
 لكونها غير مجبر وبأن  
 ولي ان كان ضيفا أو سدى  
 ان كان عبدان النكاح  
 فيه حق الله تعالى وحق  
 الاذى فخطبه لا كالمثل  
 يجاسع انه لا يمكن  
 استورا كهما بعد وقوعهما  
 وانما بشرط ذكر انتقاه

سم (قوله مع حضور الوارث الخ) تقدم ما يتعلق بذلك في باب القضاء على الغائب في شرح قوله واذا ثبت حال  
 على غائب الخ سم يحذف (قوله للاجنبي بقربه) فثبت أنه لو كان منكر المسمع الدعوى عليه القاسم  
 سماعها الترفعة للقاضى حتى لم يتصلد الاجنبى حيث أتته عمن وتقدم في باب القضاء فصرح الشارح  
 بذلك وهو الظاهر ولن ننقل من الجلال الملى خلافا لما أتى (قوله وعلى هذا قيل قول السبكي الخ)  
 وساقى الشارح أضاف على كلام السبكي على العين وأنه يجوز للدعوى بها على غريم الترم وإن لم يكن  
 الوارث بخلاف الذين يذكرون الشهادة بن قاسم أنه معتمد الشارح في هذا الجمل الا فى الفخرك انكلام ولد  
 من الزرع لهما كم لو فمسن العين كالذين اذا كانا بين والاصح الدعوى واحدهما له ورشدى وقد مر  
 عن عمن وقال الشارح أن القاسم الصحة (قوله بجز للقاضى مؤله) أى بجزه تركه لا يتخذ حكمه الا  
 اذا سأل اه لا يقدم عمن (قوله كاسم) أى فى دعوى المم والقسم (قوله فينتد) أى حين منع القاضى  
 طالب الشفعة (قوله فينتد ليس له الدعوى الخ) فثبت أنه الدعوى بها لمنعه واه فى المسئلة قبلها  
 وحيث لا يظن ما معنى قوله فتبطل بردها لم رشدى وقد عرجو هذا التفرع للمسائلتت جميعا  
 فابراجم (قوله عن من رها) أى كالمخفى عمن (قوله وباتى) أى فى الفزع (قوله فى الاسلام) أى قوله  
 أما اذا لم يشترط فى الفنى والى قول المتن أو عقدا ما لى فى النهاية الا قوله قال البلقى الى المراد مرشد (قوله فى  
 الاسلام) سدى كمرشد (قوله نكاحا محصا) تبدل بغيره كما أتى وقد مر أضاف ذلك أى اشتراط  
 التقييد بالصحة شيخ الاسلام والنسبى والافوار (قوله ولى مرشد) لأن تكون ولايته بالشركة أى (قوله أو  
 سدى) ولا يشترط التعرض لعدالة السديور بشرط افوار (قوله فاحظه الخ) عبارة الاجنبى للاحتياط فى  
 النكاح كالهم اذا لم يطلبه ولا يتداول كالهم اه (قوله وانما لم يشترط ذكره فى المراجع الخ) قد يقال ان  
 اعتبر بما زاد بقوله السابق نكاحا محصا كان معنى ذكر انتقاه المراجع وساقى ما يصرح بأغلب تلك الزيادة  
 سم صلوات الرشدى قوله ذكر انتقاه الخ أى فصلوا لا تقتضى معن قوله نكاحا محصا اه (قوله لان الاصل  
 عدما) ولأنه كثيرة يصرح بطله معنى (قوله بل بالزوج الخ) أى ان ادى عليه بقرضه بطله بالعبارة  
 تصح الدعوى عليها وعلى مجبرها وانظر حيثما معنى تعرضه ولعل فى العبارة فسماعها تلميح راجع رشدى  
 وقد يقال المراد يلزم تعرضه أنه لا يكتفى ما فى المتن بل لا يمتنع نسبة انتزوح الى المجرى بكونه يقول انكحتها لى  
 نكاحا محصا أو أن أهل القولية أو عدل يشاهدى عدل بعبارة الافوار ودعوى النكاح نارة تكون على  
 المرأه الباقى فتؤدى على ولها المجرى وتارة تطلب حملوا اذا ادى على واحد منهم لم حلفه الدعوى على

دون الدين (قوله مع حضور الوارث الخ) تقدم ما يتعلق بذلك فى باب القضاء على الغائب في شرح قوله  
 واذا ثبت حال على غائب ومنع قوله بالصفة وجزم ابن الصلاح بان الترم ميت لا ورثة له أو وارث لم يدع  
 الدعوى على غريم الميت بغيره تصحده لعله قال والاحسن اقله الميتة او تبعها السبكي قال الفزرى  
 وهو واضح وما ذكره فى المنع اهوا فى الدين فمردود بينهما والغائب كملت فبمعنة كرموقل شرح مع  
 اقله غريم الغائب يتجه لك عند منظره أو نحو جملى ما اذا أراد ان يدعى لمقيم شاهد او بطله مع اه  
 وهو شيدان حضور الوارث مع عدم دعوا محجو وأما الدعوى الترم بوقيل ذلك يجوز دعواه أو أنها اذا كان  
 غائبا أو قاصر الان ذلك لا يرد على حضور مع عدم دعواه فلتأمل وقد سمع مع هر في ذلك فخالق في مخالفة  
 هذا المنقول من ابن الصلاح والسبكي والفزرى من جوز اقله الترم الميتة لى العين وقال الفزرى فى المنع  
 بين الدين والعين فلا يصح من الترم اثبات واحد منهم لو انما اذا كانا الخ من عين أو دين ثابت الرفع على  
 الحاكم ليرفعه (قوله وشاهدى عدل) هو شامل لمستوى العدالة لا تصح اقدم معلوم لانه وان  
 صحت الدعوى بذلك لا يجزى الا اذا ثبت العدالة فابراجم (قوله وانما لم يشترط ذكر انتقاه المراجع الخ)

قال الباقى ونحوه من شائش مرفعى على غنى تصدقوا وكنى بان الرابح ضمن خذل في الرضاى على الولاي ونحوه اعم لتلاوة العدل والمستور والغاسق ان يقتل بالى (٢٩٨) وقد منظر بل الرابح عدل وانما زلانه الواقع في غنى لئلا تنكح الاولى من شواها

بحسب انه لا يحتاج لوصف الشاهدين بالعدالة لا اعتقاده بالصورين بتعيينه القاضي لما شهد به ما لم يدع شيان حقوق الزوجه فيقبل من التزكية اه فريد بان ذلك اعم له في نكاح غير متنازع فيه واما المتنازع فيه فلا يثبت الا بعدلين فتعين ما قلوه قال القمولى ولا يشترط تعيين الشهود الا ان تزوج الولي بالاجبار له وفيه نظر بل لا يصح كماله ظاهر امانكاح الكفار فيكفى فيما اقر امامه بذكر استمراره بعد الاسلام فيذكر شروط تقرر به (فرع ٥) ادعت زوجيه تزوجت كرت ما فأنكر فخلقت ثبتت زوجيتها ووجبت مؤنها وحل لها ما سبها لان انكاح النكاح ليس بطلاق قاله الماوردى وحل لها ما سبها باعتبار الظاهر لا الباطن ان صدق في الانكار فان كانت الزوجة (أمه) أى جارت (فلا يصح وجوب ذكرها) ما مرع ذكر اصلها ان كان مسلما و(الزهرين طول) أى مهر حره (و خوفت) وأنه ليس تخشع من صلح ولو آيات دعوا النكاح بانها زوجة من مذمومة فاقام آخريته بل هو زوجة من شهر حرمها الاول لانه

الاخر وقطعه ولا تصح على المصغر ولا على غيرهما اكلان أو غير ذلك لا قبل اقرار اه (قوله قال الباقى) أى وفيه نظر في المبنى (قوله تعينه) أى بان يقول بولي عدل لغنى (قوله وودناز وكنى الخ) أى ما قل (قوله ان قلنا بل) أى أو كات ولا تله الشوكسفى وسيدع (قوله واما بئنه) عبارة التهايه وما بحسب الباقى الخ نظام بل هو كذلك والز كنى متابع له واخذ على من سبها مرجح الصبر في قول النسخة واما بئنه ما سبها سبها على ما قل وكنى وينبى الا كفاء بقوله وشاهد بنبر وصفها بالعدالة فقد ذكر وافي النكاح انه لو دفع نكاح عقد عسور بن الى ما كمل ينقض من ان ادعت المرأه نفسها من حقوق الزوجه لا يحتاج الحاكم الى التزكية اه (قوله فريد بان ذلك اعم له في نكاح غير متنازع فيما لم مرجح هذا ان المرأه بالعدالة في قولهم وشاهد على العدالة الباطنة تانه لا يدين ذلك لكن في حوائش سم عند قول المصغر وشاهد على ما سبها مع شامل مستورى العدالة لا تعقلدهما مع ما سبها وانه وان بحث الصوى بذلك لا يحكم به الا ان ثبتت العدالة فليجرح انتهى وفتين ان المرأه بالعدالة العدالة الظاهرة وعليه فلا بد وحسب الباقى في ذلك لانه بناء على ان المرأه بالعدالة الباطنة رشدي (قوله واما المتنازع فيما لم) فيمان كلام المصنف في صور أصل النكاح تصح الصوى كماله ظاهر لا في اثباته بعد المتنازع والصوى فلا يظهر قول السراح فتعين (قوله الان تزوج الولي بالاجبار) عبارة شرح الروض أى والمبنى والاوار ولا يشترط تعيين الولي والشاهدين ولا التعرض لعدم الموانع انتهت اه سم (قوله وفيه نظر) أى في الاستثناء (قوله امانكاح الكفار) الى الفرع في المبنى (قوله وكرت ما سبها) عبارة المبنى واذ ادعت المرأه بالنكاح ففي اشتراط التفصيل وعدمه ما في اشتراط في دعوى الزوج ولا يشترط تفصيل في اقرارها بنكاح لانها لا تقرر الا عن تحقيق ويشترط تفصيل الشهود بالنكاح تبعا لدعوى ولا يشترط قولهم ولا يعلم فارقها أى اليوم زوجته اه وفي الاسنى والاوار ما وافقه الا في قوله ولا يشترط قولهم ولا يعلم فارقها أى اليوم القول (قوله فانكر) أى ونكل كماله ظاهر وقوله خلقت يبنى أو أطلت ينقسم عبارة الاوار والروض مع شرحه ولو ادعت امرأة على رجل النكاح حجت اقترن بها من الحقوق كاصدق والنفقة والبراث أولم يقرن فان سكنت أو صر عليه أطلت البينتان أنكر وقال ما تزوجت بل كن ذلك خلافاً فتمت السنة عليه ولو جرح عن الانكار وقال غلط قبل جوعه فلم يكن ينسوخ خلف فلاش عليه لانه ان ينسج أختها وليس لها ان تسكز ولحقيره وان ادفع النكاح ظاهر الحق فلقها أو عوتو يبنى ان يوفق الحاكم به حتى يقول ان كنت نكحتها فمضى طالق ليحل لها النكاح وان نكل الزوج خلقت واسقت المهر والنفقة ولو ادعت ذلك ولما تم انكحوتها وانكر النكاح والنسب صدق بينهما قاله هو ولحقه سبها لجمالها وان أنكر النكاح (سبها) والمهر والنفقة والكسوة فان قال كرتو يضاهها بالمطلبة بالقرض ان لم يجر دخول وان جرى وجب مهر المثل اه (قوله وحل ما سبها) باعتبار الظاهر الخ) يسبدا وخبر عبارة الاسنى والظاهر ان مراد سبها ذلك في الظاهر أو فيما اذكر المصنف حوتها اه (قوله الزوجه) الى قوله ولو آيات في المبنى (قوله الزوجه) عبارة ما قلنا المرأه الذي نكحها اه (قول التزكية) أى والزوجه حوتى (قوله وانه ليس الخ) انظر ما قلنا في الميعد كز خوف المصغر رشدي (قوله ولو سلم) الى قول التز كلف التهايه (قوله ولو لامة) عبارة المبنى والثاني يشترط التفصيل كالنكاح والثالث ان تعلق

قد قال ان اعتبرنا ما زاده بقوله السابق نكاحا محصيا كلنفه عى ذ كراتنا والمرع وسأنى ما صرح باعتبار تلك الزيادة (قوله الان تزوج الولي بالاجبار) عبارة شرح الروض ولا يشترط تعيين الولي والشاهدين ولا التعرض لعدم الموانع لان الأصل عدمها وكثرتها اه (قوله فانكر) أى ونكل كماله ظاهر وقوله خلقت يبنى أو أطلت يبنى (قوله وأدعى عقد المالى الخ) عبارة المجمع وشرعه وأدى عقدا

الصديق يزوجها حبسها بالضع واستناره ابن عبد السلام اه (قول المتن كفى الاطلاق الخ) أي ولا  
 يشترط التصديق بمعنى شرح المنهج (قوله لا بد من النكاح الخ) أي ولهذا لا يشترط فيه الاشارة بخلافه  
 معنى (قوله نعم) الى الفرع في المتن (قوله نعم لا بد من كفى نكاح أو غير ما الخ) عبارة عن (تبيين مقتضى  
 تغيير الصنف بالاطلاق) انه لا يشترط التقيد بالصنف ولكن الاصح في الوسط اشتراطه ووضعه كلام الرافعي  
 وحمل الخلاف في غير بيع الكفارة ذاتا بعبارة أو يوافق أو يوافقها أو يوافقها أو يوافقها أو يوافقها  
 فخصها على الاظهر كالمعروف في الجزء في فلا يحتاج فيها الى ثلث الشروط وتسمع المعنى من الذي على  
 خصه وان لم يعلم بهما في المعاملة ولا معاملة ولا فرق فيمن طبقا للناس فسمع دعوى على شريفة وان  
 شهدت قرأتها لخال بكذبه كان ادعى استحواذاً أو وقعة لعنف حوايه أو كسب يشته اه وقوله وتسمع  
 الدعوى من الذي الخ تقدم في الشرح مثله (قوله من وصفها بالصنف مأمور) كذا في غير من كتب المذهب  
 وقضيهذا الاطلاق انه لا يكفي في دعوى النكاح الاتصاف على وصفها بالصنف طاقا سواء كان المدعى عامياً  
 أو عامياً بالحق أو موافقاً له منهم كالمعروف في ذلك فانه لا يغير عن بعض الناس من يوافقوا قال  
 تروجهنزل راجا بصحار عما كفي عن سائر الشروط من المعارف دون غيره كتحسين الطلاق أو سم وجلي  
 انتهى بخلافه ولا يجوز العمل به فيما يظهر (قوله مع مأمور) لعله راجع لخصوص عقد النكاح فلا  
 يشترط في دعوى العقد ما لا يشترط في غيره الوصف بالصنف عبارة شرح المنهج أو ادعى عقداً بالبيع كبيع وصنفه  
 وجوباً بالصنف ولا يحتاج الى تفصيل كفى النكاح وهو تقدم عن المعنى ما وافقها (قوله على الناظر لا المسحق)  
 قال الشهاب سم لم أفهم معنى ذلك ثم رأيت مدر تبين ذلك فبحثت فيه فوجدت فيه من قال بعد ذلك  
 قد أبدلت لفظاً على بلغنا من انتهى وأقول لا يخفى في فهم ما ذكرنا من جهة ما يصور به ان يكون بعض  
 المسحقين يستولون على الربع دون بعض فهذا الذي يصل اليه المصداق لا يدعى به الاعلى الناظر دون  
 المسحق المستولى وماذا تقسم على من فاقم عليه تغيير كلام الأذري وان نسب العلم بقوله ثم انه يقتضى  
 انه لا تسمع الدعوى من المسحق اذا يكن ناظر أو ليس كذلك لان المسحق ان كان وقفاً عليه كأحد الأولاد  
 فقد نقل الشارح نفسه في حواشي شرح الروض عن التوضيح سماع دعوى لو ان كان غير موقوف عليه كان  
 كمن يمسق في ربيع نحو مسجد لعمه فبمقتضى ما ذكرنا فاسم نفسه في باب الحواشي من حواشي شرح  
 البهجة بأنه تسمع دعواه على الساكن اذا سوغه الناظر عليه على انه عكن نصو والدعوى على الناظر من  
 غير المسحق بان يدعى عليه ما تصرف الممسوق به مع المسحق في الوقت الذي هو ناظر عليه وكان وقت  
 الشهاب بن قاسم هو الذي حل شغلتا حل كلام الأذري على غير تلهم حيث قال قوله ان الدعوى بنحو  
 ربع الوقت على الناظر أي ان الطلب يقتصر ربع الوقت على الناظر فهو المدعى وليس على المسحق  
 طلباً انتهى مع ان ما جعل عليه شغلتا كلام الأذري لا يلائم في الشرح بعد كما لا يخفى على المتأمل  
 وشدي (قوله لا بد من حضورهم) انظر هل المراد حضورهم والدعوى عليهم أو مجرد الحضور وعلى  
 الثاني فالفرق بينهم وبين ما اذا كان الناظر القاضي المذكور بعد وكذا في قوله على بعض  
 الورقة حضورهم وشدي أو لم ينادى كمن التردد في امشكال الاحتمال الثاني مبنى على أن  
 قول الشرح وان كان الخ لشرط وقوله فالدعوى جوبه ويحتمل بل هو الاظهر ان الاول غايه والثاني  
 مفرغ على ما قبله ولو انه علم (قوله وانما زعمنا في الخ) عبارة انما يلهي لكن الاول غايه والثاني  
 محال الخ (قوله بان المسحق سماع الدعوى على البعض الخ) أي ولو سمع غيره السابقين كبدله ما بعده  
 أي خلافه لا الأذري وشدي (قوله لكن لا يحكم بالبعد اعلام السابقين) تحققت هذه المسئلة في  
 فصل بين قدر النصاب في السهود لكن عبارة هناك وكفى في ثبوت دين على البت حضور بعض

(كفى الاطلاق في الاصح)

لان دون النكاح في الاحتياط

نعم لا بد من كفى نكاح

أو غيره أو يوافقها

من وصفها بالصنف مأمور

\*(فرع)\* بحث الأذري

ان الدعوى بقصور بيع

الوقت على الناظر لا

المسحق وان حضر في

وقت على من يبين شروط

لكل منهم الطرف في حصة

لا بد من حضورهم وان

كان الناظر عليهم القاضي

المدعى عند ما دعوى عليهم

قال ومن هذا القبيل

الدعوى على بعض الورقة

مع حضور السابقين ونزاعه

الغزى بان المسحق سماع

الدعوى على البعض في

المسحقين لكن لا يحكم

بعد اعلام السابقين بالحل

والسبب كلام طويل فيها

اذا كانت الدعوى لبيت أو

غائب أو محجور عليه بحث

نظر الحاكم أو لبيت المال

أو على أحد هؤلاء ثم استقر

رأيه على ان القاضي

مالياً كبيع وهو توصف وجوباً بالصنف ولا يحتاج الى تفصيل كفى النكاح الخ اه (قوله على الناظر  
 لا المسحق) لم أفهم معنى ذلك ثم رأيت مدر تبين ذلك فبحثت فيه فوجدت فيه من قال بعد ذلك



قبل قيام البيوت والحكم أو به موقوف من أملاكه والام بخلق المصالحات لا نفوذ والبقيش والزر كشي من تخليص اذى يعط  
الحكم وقوم عتاقه لانه لا مؤثر به تصوم يكن الذى خلقهم شاعده اربعين الاستظهار والام بحلف بكسوة البقيش من وجين اطفالهما  
لانه لا تدفع رضى من عتلا تحتها لم تلى فلا يحلف بعد على نفى ما دعه انصم ولا (٢٠١) تسمع دوى او امن الفتوى لانه باطل

ذكر هذا الشبهان فتناوعم القديس الانطوني في الموضوعين كالصريح في التفرقة (قوله ثم قيل البيهات) وهو با  
عطف على متعلقه نبادى دليل قوله خلافاً له سم (قوله ومعنى من امكانه الخ) عبارة عن المتنى وشيخ  
الاسلام وكذا بيته ما بعد معنى من امكانه فان معنى من امكانه لم يقتض له اه (قوله ولكن الذى  
الخ) عطف على قوله اذى سدوشى الخ (قوله او بين الاستظهار) أى فى الدعوى على القاتل والمضى  
والجنون والمات يعبرى (قوله والا) أى وان كان الذى طمع شاهد أو بين الاستظهار (قوله فلا يخلف  
بعده الخ) يثبى ان يخلف ان استدلى عليه ذلك الى ما بعد حلقه وهو ظاهر ظاهر واضح ورشيد وعبارة  
السيد عن قوله لانه قد تعرض فى عينه الخ هذا واضح فيما لنا كلف دعوى نحو الولاء قبل الخلف المذكور  
وأما اذا كتبت بعده وقبل الحكم مع معنى من يمكن في ذلك فالظاهر انه عطفه على متعلقه اه قوله ولا  
تسمع دعوى يراه من الدعوى الخ كذا فى النهاية (قوله خيمه) الخ قوله ثم لا يتوجه للمضى والى قوله  
وتسمع فى دعوى يسبق فى النهاية الخ قوله أى أو يخلف الله الخ كما هو قوله كاسر جهال ما وردى لكن منفعه  
البلقى وقوله ان تشكل على اذى وقوله ونقل بعضهم الى وادى وبنوا قوله ويعبرى ذلك الى وادى من  
شروط وقوله فى الدعوى على من الذى الدعوى لعين (قوله خيمه) كان الظاهر ان يقول به من ذكر  
نحو رشيدى (قوله ولو نكل الخ) واضح لما قبل وكذا وادى الخ أيضاً (قوله لم تكن يده) لعل المراد  
تكن فى ملكه وقصر رشيدى وفه توفى بل الظاهر ان المراد لم تكن تحت يده (قوله ان كان عامداً) أى  
يتحلف ما اذا كان عارفاً أسى ومعنى عبارة الرشيدى هو قد لقوه وقصره كايه لم نكلام غيره وانما وهم  
ساقط خلاف ذلك فقير العاصى يحصل وان لم يضر اه (قوله ان خافه ربه) الظاهر انه لم يسمع لاصل  
الاستدراك رشيدى (قوله لا لامد) الى التثنية للمضى الخ قوله كاسر الخ والعين (قوله ولو أضمر الخ) ولو  
عاد للمضى عليه ولو بعد ثلاثه نوال القاضى عطف للمضى على نحو ما جاء به المتسرع فى الخال ولا  
يكفى فيه الذين لا أضمرى زاد الاسنى خلاف قوله لو كمل الذى أوافقوه كل حيث يستوفى منه ما لم يوافق ولا  
يؤخر الخ ضرر والمولى وحلقه لعظم الضرر وبالتأخير اه (قوله ولو عين جهات) أى من نحو اداءه وأجراه  
معنى (قول التولى وادى رقب الخ) ويجوز تأويله ان ساكتين اعترافاً بكون دعوى الحرب به من  
بستره على اليد والاحوط ان لا يتفرق الا بعد اعترافه بما لم يسمعوا وجلس الخلاف فى ذلك وما تضمن  
شعره السراوى حتى تضمنه ويضمن يتحول على تحقيقه من روض مع شرحه (قوله فى اصل) الى  
قوله ونقل بعضهم فى التثنية الخ قوله على ما روى المتن وقوله أو نحوها لان الاصل وقوله وذكره تعالى

وَيَسِينُ عَدَمَ حَتِّهِ اه (قوله قبل قيام البينة) هو ما علق عليه يتعلق بأدبنا بعدل قوته خلافاً لـ (قوله ولا سمع دعوى إبراهيم الخ) على أحد وجهين في الرض وهو مقتضى كلام أسفه وحسنه في الشرح الصغير (قوله ولو ادعى أن الخ) لو اعترف بالبالغ بالرق ثم أظلم أعني البالغ للمعترف في الباطنة بحسنه لأن الحرة بحققة تعالى هو أولئك كراة البينة ما وافق ذلك لكن صرح بالانوى وضرب به لاسمع قائمه البينة كاتقدم ما مشي به الحرة (قوله فقال الحارثي الأصل) ومن السؤال على كانه له حقيقة وقال الحارثي لا أصل لغيره بل بسمه أيضاً لاحتساب حرة الأصل مع ذلك فهو شرط منجبة يقتضي الحرة أو لأبليس سيلان الولد يتبع أمه في الرقة الأصل في قوله الرقة هو الرق فيه نظر ولعل الأوجه الثاني وبما أتى هو منكره أو تزوجه قبلها هو واقعة الأصل وهو الحرة في الدنيا إلى في قوله الرقة ثانياً الأصل فيه

لا تعقد بمقدم الياس بدائع دافعا (أهل) وجوبه ان كقول والد القاصد لما بن شفره (ثلاثة أيام) وسكن من سفر ليصرفه انتم  
تزالدة على الثلاث فتمتد فر ملامعهم الضرو وقيلوا أخضر بعد الثلاث فهو دافع أم أشداهل واحد أهل ثلاثا في قيل أو  
التكميل كما صرحه الماورى لكن ضعفه البقن في موضعين هو لم يأت شفتها من أدى آخرى عندا تضاعف ملامه واستعمل أهل العمل أو  
أشدهم أهل شتها (ولادى ورق الفز) عقل محمول التمسو وسكر (لا) فقالا (كاس) في الأصل

ولم يكن قد أقره بالثبوت وهو وشيد على ما قبل الحجة (فالتقول قوله) حينئذ ناولته الآية السبع وغيره ما اقتضاه الأصل وهو  
الحرية ومن ثم قدمت سنة الرق على سنة تأخره لأن الأولى سبها بأدلة متطابقة الأصل أم قالوا عتق هو أو غيره فصاح بالسبوا  
ثبت حرية الأصلية بقوله رجح مشغره (٢٠٢) على تأخره لأن الأصل بقاءه على ظاهره (أو) ادعى (رق صغير) أو

حينئذ كبير (ليس في يده)  
وكتبه صاحب الدارم  
تقبل الآية) فهوها  
كعب خلف وبين مودة  
لأن الأصل عدم الملك (أو)  
في يده) أو بغيره وصده  
(حكم له به) خلف لعلم  
خطر الحرية (لم يعرف  
استخدامها) فبها (ال)  
الانتفاء ولا أولئك إذا  
بان لأن البدل مختلف  
المتنفة الانتفاء لأن  
القطع بحكمه بغيره  
كافر في يده وكرهنا  
تصبا لاسوالمسئلة فلا  
تكرار (ولو أنكر الصغير  
وهو غير) كونه قته  
(فانكاره لقوله) لأن به  
ملفنة (وقل كماله لأنه  
يعرف نفسه وكذا لا يؤثر  
أكله بعد كماله لأنه  
رقه فلا ترتفع ذلك الإجماع  
(ولا تصح دعوى دين  
موجب في الأصح) إذا  
يتعلق بها الزام ومطابق  
الحال فمن كان بعضه  
أدى كماله لم يصبه  
وانقلو يكون المثل تبعاً  
فله المأوردى واستشكل  
على لا يعيدى ببحث البقنى  
شبهه دعوى بقتل خطأ أو  
استلزم عليه مؤلفه لأن  
التقدير ثبوت القتل ومن ثم

صحت دعوى عقوبته جل تقدمه اثبات أصل العقوبة المأوردى وهو مقبل لأن المقصود منه استحقاقه للحال ونقل  
بعضهم عن ابن أبي القم أنه لا يؤخذ بعضهم أنه استصحبوا لعل كلامه لا ينفردوا دى ينقل معروفاً به لطلبه به إذا أسرف فظاهر  
كلامهم لم لا تصح مطلقاً

واعتمد الفريضة بقا أثر زمن الماوردي جامع الانبياء عليه السلام كونه مستحقا قبله لا يتقدمه بشاره القربى  
ويجوز ذلك فحينئذ على عبد يتبعه بعد العتق هل تسمع الدعوى عليه أولا ثم رأيت البلية في قالوا لا ترى تشييده هذه الدعوى  
بالدين على من يتحقق اعساره وقال قبل ذلك الذي يظهر له يعلو حكم الحال أخذنا من تصحيحهم الحق العلية به المستأنس من ما علم من الدين  
له حكم الحال لا المزيل العمل وقت احتضار موثر من شرط الدعوى بأن لا ينافيها دعوى أخرى ومنه أن لا يكذب أصله فلا يثبت ما قبله  
وجعل به عباسي فادى دله له حسن لم تسمع دعواه ولا يثبت كذا في باب الصلاح (٢٠٢) (تبيين) وهذه الشرط الثلاثة معلومة

مما سبق العلم والازمام  
وعدم المناقضة معتبر في  
كل دعوى وزيد عليها  
للدعوى على من لا يخلو ولا  
يقبل اقراره وليست أريد  
أن أتوجهها لطلب امرأه  
ثم نكحت آخر فادى الأول  
انه نكحها في عهده لم تسمع  
دعواه حتى يقول ولي يثبت  
أريد أن أقسمها على أني  
لم نكحها يوم كذا فلم تسمع  
عندي وفي الدعوى لعين  
بغير بيع أو هبة على من  
هي يعلموا شرعاً وأنها  
من فلان وكان عليها أو  
ولم يها إلا الظاهر انما  
يصرف فيما علم كنعوى  
الدعوى على الورث بين  
ومات الدين وخلف تركه  
تقى بالدين أو بكذا منه وهي  
بيدها وهو يعلم الدين أي  
أوليه ينفق توسع الدعوى  
في تصديق فامد قطعاً  
ردا الثمن وفي مختلف فيه  
لحكم بما ربه كشمعة لجوار  
كسروا ولي عليه ألفا فارقا  
فقال بل ثمانية لانه لاف  
لا فقههما علمنا فظهر  
لاختلافهما في اليب ولا

فيما يتوقف على إذن كالمترض على الوقت من مال غيره أو من ماله أو كان في شرط الوقتان الناظر اعتباراً  
ما يحتاج اليه الحال من العوض من غير استئذان اه عش (قوله واعتمد الفريضة) وهو المتعدو أو تقي به  
الوجه جملة تعالى شرح مر اه سم (قوله وفضيلة ما أثر عن الماوردي الخ) معلومة أنها بيوتان اقتضى  
ما أثر زمان الماوردي الخ (قوله لان القصد الخ) هو تطلب ما اتخذه كلام الماوردي وكان الأولى ان  
يقول ووجهان الفصل الخ رشدي (قوله ويجوز ذلك) أي ما مر في دعوى الدين على العسر (قوله انه  
يسعى) أي الدين على من يتحقق اعساره (قوله ومنه) أي غير المتفق وقوله ان لا يكذب الخ كان الأولى حذف  
لفظة الأول أربع خبر ومنه في الثاني (قوله وزيد الخ) مقوله ولي يستأنس سم وصح كونه فاعلاه لان  
زاد يستعمل لا زوط مستديا (قوله على من لا يخلو الخ) أي من الغائب والحي والمجنون واليتيم (قوله فلو  
طلق امرأته الخ) يتأمل وجه هذا التفرع سم (قوله واشترى بها الخ) مقول زيد المتدور بالسلف (قوله  
وكان عليها) راجع لكل من البيع والهبة (قوله لان الظاهر الخ) تطيل لاذ كفته بقوله وسلمنا عن  
قوله وكان عليها رشدي أقول لم يقتض هذا قول المدعي وكان عليه يفتي في دعوى الهبة أضاع قوله  
وسلمنا لكن كلام الشلوح السابق في شرح وجه ذكر القيمة كالمرجع في اشتراط ذكر نفعه (قوله  
وخلف تركها الخ) مقول زيد المتدور (قوله بكذا) أي كل منتهى الدين (قوله كسر) أي قبل قول المتن  
أو نكاحاً بكف الخ سم وقد قبلنا في ما عاده (قوله بقوله يهودي الخ) تظاهر الخلاف انه لا فرق بين أن يقول  
ذلك قبل النكاح أو بعده (قوله الخلف) ظهر ما لم يدع شخصه عليه بغيره فنفق يستأنس (قوله  
محدث دعواه) أي لا يثبت

● (فصل) في جواب الدعوى (قوله في جواب الدعوى) إلى التيسيق النهائية (قوله وما يتعلق به) أي  
بالجواب عش أي من قوله وما قبل اقراره عليه الخ يجزى (قوله المتن) أصراً المدعي عليه الخ وفي الكثر كلام  
طو في بي اسرار المدعي على ما كان وكذا أدوليتا عن مراجعته سم (قوله فلم يثبت) لعل المراد لم يجمع  
زوال نفعه جهه رشدي (قوله وعرف بذلك) أي قوله أدول الخ (قوله وهو ان يحكم) أي فلا يصح أن لا  
يجرد السكون قط بل لا بد من الحكم بالنكول أو يقول للمدعي الخلف عز زى اه يجزى (قوله ولا  
عكن الساكن من الخلف الخ) أي الأوصال الذي كفاها عش أي في حصة النكول (قوله وسكون  
أخرى) التي قوله كبرى المتن (قوله كذلك) أي سكون الناقص معنى (قوله والا) أي وان لم ينفهم  
الاثارة (قوله فهو كجنون) أي فلا تسمع الدعوى عليه بمعنى (قوله على ما مر في) أي من ان الدعوى على

الغيبى كسب عليه مر (قوله واعتمد الفريضة) أي تقي به فنعنا الشهادي لم يشر مر (قوله وزيد  
عنها) مقوله ولي الخ (قوله فلم يخلو الخ) يتأمل وجه هذا التفرع (قوله وفي مختلف فيه) هذه تقدمت  
قبيل قول المتن أن نكاحاً بكف لا يطلق الخ  
● (فصل) أصراً المدعي على السكون الخ (قوله أصراً الخ) في الكثر كلام طو في بي اسرار

يتأمل دعواه بقوله يهودي فسد أو سطلون فله اطمه بينه أخرى والخلف وتولي البائع البيع وقمت لا سمع كسبه ان لم يصر حال  
البيع عليه والا سمعت دعواه لقطع المشتري اه ما عهده ملكه وقته علمه (فصل) في جواب الدعوى وما يتعلق به لاذ أصراً المدعي عليه  
على السكون عن جواب الدعوى انما يصح وهو عارف أو لعل أو حلت له دعوى فله يثبت كذا فذلك كماله أو منتهى عند ظهور  
كون سكونه فلا يجزى عرف بذلك بالاولى انما سمعته كسكونه (بجل كسركا نكل) فيملا في دعوى بقدموه ان يحكم القاضي بنكوله  
أو يقول للمدعي الخلف في كسركا لا عكن الساكن من الخلف أو أراد موثراً تكرر رأجه فلا سكونه أخرى عن انشأه فقهه أو  
كله أحسنها كذلك ومثله أم لا سمع أصلاً وهو فقه الاثارة والاثارة كجنون على ما مر في بي اسرار

• (تبیہ) • يتم کثرا ان

للذي عليه يصره  
 ثبت ما يدعيه تطالب  
 الفضة المدي بالاثبات  
 لهمهم ان ذلك جواب  
 هم وفيه نظر ظاهر  
 طلب الاثبات لا يستلزم  
 صراحة ولا انكارا فمن  
 ان لا يثبت منه ذلك بل  
 يلزم بالصرح بالانكار او  
 الاقرار (فان ادعى عليه  
 عشرة) مثلا (فقال لا  
 يلزني العشرة لم يكف في  
 الجواب (حق) قولوا  
 بعضها وكذا عطف ان  
 توجهت اليين عليه لان  
 مدي العشرة مع بكل  
 جزء منها فلا بد ان يطابق  
 الانكار والبين دعواه  
 وانما يطابقه ان في كل  
 جزءها (فان طلع على  
 في العشرة واقصر عليه  
 فثنا كل) عداون العشرة  
 (فصل المدي على احقاقا  
 دون عشرة عجز) وان حل  
 من غير محمد بدعوى  
 (وباخذ) لما بان ان  
 النكول مع اليين لا آثار  
 ثم ان نكل المدي عليه  
 عن العشرة وقد اقصر  
 القاضي في تعليقه على عرض  
 البين عليه ان قد يكتفي  
 المدي على احقاق مادونه  
 الا عند تحديد دعوى  
 ونكول الخصم لانه انما  
 نكل عنها فلا يكون لا لا  
 عن بعضها هذا ان لم يسد  
 المدعي بعد الاكل  
 ادعت انه نكله فحسن

[illegible]



لا يبقى دعواها الا وهو النكاح والحين فيصير المثل ولو ادعى عليه الا نكح ولم يثبت له ان قال لا خلف وأعلى المالم يلزمه قبوله من غير اقرار له تخلفه لا بل ان يدعى عليه بغيره بعد وكذا الوكيل عن المعلن (٢٠٥) وأراد المسمى ان يخلف عن الرضا والقبول

خمساً ما أنزل المالم لا يلزمه من قبله ما لم يخلف بان يقر والا خلف المسمى (أو اذا ادعى مالا منها الى سب أكثر من ذلك كذا قلنا في الجواب لا يستحق) أنت (على شيئاً) أو لا يلزمه تسليم شيء (أو) ادعى عليه (شئاً كقائه) في الجواب لا يستحق على شأه ولا نظر لكون العامة لا يحدون الشقة مستحقة على المشتري (أو لا يستحق تسليم الشقة) ولا يشرط التعرض لنفي تلك الشقة لان المسمى قد صدق فيها ولكن عرض ما أسقطها من نحو أدائه أو إقراره أو اعترافه أو حقوق الثانية فان نفلها كذب وان أقر به بعد يستحقها في الضرورة قبول الخلاف ومرفي بما كيف دعواها وجواب دعوى الوكيل قد دعي أو لا يستحق على شأه أو هلكت أو دفعها دون قوله لم يلزمه دفع أو تسليم شيء الا لا يلزمه ذلك بل القضاء وجواب دعوى ألف مدعى قال لا يلزمه تسليم شيء المالم يقر بالوجبة والام بكفه ودفع عليه بغير المثل الا ان ثبت خلافه وقد دفعوا على جهته القضاء بغيرهم الى فرض مهر المثل بمجرد عجزها عن جته بما ادعته والمواب مؤلفه فلا ذكر

جديدة ونكول المسمى عليه اه (قوله لا يبقى دعواها الا) ظاهر ان خلفه المسمى انه تزوجها بمحضه مثلاً وحديثه قولهم الادعوى حديثه شك لا تنال لخرج من المناقاة والظاهر ان المراد بالحق تخلف عليه بدعوى جديدة استحقاقها الخمسة مثلاً لانه نكحها بالحب وسار الرضا وان استأذنت ودعت عليه ببعض الذي جرى النكاح عليه فبما لا يتناول الخلف عليها انتهت فتوبه بعض الذي جرى النكاح عليه مخرج فما ذكره فله ان يسألها ان تدعى بغيره نكحها باقل وشدي وقوله وعبره لقرافي الخ شهادتي الاقرار وصراً فقلتها أيضاً من سمع عن شرح البهجة (قوله لم يلزمه قبوله) فهو مجوز القبول وقوله من غير اقرار أي من المسمى عليه وقوله تخلفه أي المسمى عس (قوله لم يلزمه ما لم يخلف) عبارة المسمى فله ان يخلفه ويقوله الحاكم اما ان تقر بالحق أو بخلافه المسمى بعد نكوك اه وقوله بعد نكوك لاجتماعه لان الكلام فيمن يثبت نكوكه (قوله بان يقر والا خلف المسمى) لعل على ما مر قوله وشدي (قوله ولا نظر لكون العامة) عبارة المسمى وان عاقل المسمى في جواب دعوى الشقة وقال أكثر الناس لا يحدون الشقة مستحقة على المشتري لانه المستحق لا يتعلق بمضامنها كالفصل وغيره فالجواب المعتبر لا شقة على كذا به في الروضة وعبره لقرافي لا يستحق على شقة اه والخبر في المثل اه (قوله في الثانية) أي الشقة عس (قوله في الجاه) أي الشقة (قوله لم يلزمه دفع الم) كذا في أصله وفي النهاية وكان الأسر التعبير بالذات لنفي الماضي ثم رأيت المسمى عبره لا بدعوى (قوله جواب دعوى ألف الم) عبارة الاقرار وادعت عليه ألفاً مدعى فثبت نكاحاً من قول لا يلزمه تسليم شيء المالم لا يثبت القائل القاضي ان يقول هل يجوز وحديثه في القاضي ولهذا السؤال لكن لو سأله فقال نعم قضى عليه بغير المثل الا ان يقر ببقائه نكحها بكذا فلا يلزمه أكثر من ذلك اه (قوله والام بكفه) أي لان من اعترف بسبب وجوب شأه لا يصح في نفي ما وجبته ذلك السبب وجواب مطلق مثل لا يستحق على شأه بل لا بد من اثبات عدم ما وجبه بطريقه عس (قوله ودفع عليه بغير المثل) انظر مع ما بعد وشدي وقد قال المسمى في فصل لما خلفه ليراجع (قوله الا ان ثبت خلافه) أي يثبت انه نكحها باقل من ذلك فلا يلزمه أكثر من أسى وأقراره ويبقى كالمخرج سم وأخذ العمل بالثابت بغيره ان نكحها بذلك أي الاثبات فلا يلزمه ذلك (قوله بغيرهم المثل الم) لعله فيما اذا جاب بأنه لم ينكحها بهذا القدر حتى يفرض ما قبله والا بان كان جوابه لا يلزمه دفع شيء اليها كيف يسأل عن القدر فيراجع رشدي وقد قال كرامان ما هنا تفصيل للمرحوم رحمه الله في آخره وحديثه بكيفية الجواب لا يلزمه دفع شيء اليها فبما لا يحسن القدر كرامان عس (قوله فان ذكره رد الم) وان لم يذكره فلكم وهو لا يجعل نكحاً كل شيء فليراجع ويرد (قوله غير ما ادعت) لعل المراد دون ما ادعت أي ما اذا ذكره أو نفيه فلا يرد ظاهر (قوله فلو صدقها سلمه الم) تقدم منه قبل الفصل عن الاقرار والروض يرد بعبارة (قوله هل له نحو

مع نكول المسمى عليه لا يثبت شأه فله الموافق القدر وقد قول الشارح فيصير المثل بمقتضى ظاهره سواء بني ذلك على خلفه من الرد أو على عدمه لا يخالف جمعه فبغيره فيصير المثل ان الزوج موقوف النكاح لا تنال لان المسمى معترفه لان نكاحه نكح محقق شامل لانكاحه نفس النكاح ولو لم يصرده الاعتراف بالنكاح لا يوجب مهر المثل بغير دعوى لاز وجه كما يجر اجتهاد مقدم بحث الاختلاف قيل الويل فراجع وتامه تقدم بحث جميع ذلك مع مرفوفات عليه (قوله وقد اقتصر القاضي في تخلفه على عرض المعلن عليها فقط) أو لم يخل ولا شيء منها (قوله تخلف الم) قال شرح البهجة الا اذا استأذنت الادعوى عليه ببعض الحسن فانه تخلف نكوكه كذا في الرضا وقولها اه (قوله الا ان ثبت خلافه) قال شرح الرضا أي أنه نكحها باقل من ذلك فلو صدقها سلمه كذا في الرضا

أعنتها وليس له تزوج غير متى سقطها أو بوجوب تنقض عدتها وبني لها كمن ورث به لقولان كنت نكمتهم متى طلق (و يحلف على حسب جواب هذا) بطابق الحلف (٢٠٦) والجواب (أن أبا يني السبيل المذكور يحلف عليه) بطابق البين الجواب (وقيل له

حلف بالنفي المطلق) كل  
أجاب به و هو موضح  
الفرق أو لا طلاق فكذلك  
ولا يكف التعرض لنفي  
السبب فان تعرض له جز  
لكن لو أقام المدعي به بينة  
لم تنجح بينة المدعي عليه  
بإدائه أو إقراره أنه كذبها  
بنفيه السبب من أمه وعلم  
بما تقرر وأنه لو أدى ديناً  
وهو مؤجل ولم يذكر الاجل  
كفى الجواب بلا يلزم نفي  
تسليمه إلا أنه يحلف عليه  
ولو أدى على من حلفه  
يلزم نفي تسليم شيء اليك بان  
حلفك أن كان أصلاً  
والآن أسرت سمعت  
دعواه ويحلفه ما لم تتكرر  
دعواه بحيث يظن منه  
الثبت (تنبيه) ما  
تقرر من الاستفاه بلا  
تسقي على ثبوت استنبوا  
من مسائل منها ما إذا تكرر  
بان جميع ما في دار ملك  
زوجته ثم ملكت فأثبت بينة  
بذلك فقال الوارث هذه  
لأصناف لم تكن موجودة  
عند الأقرار وله يحلف  
لأنه لم ينعقد ولا شأنها  
كان موجوداً في البيت إذ  
ذلك ولا يكتفي حلفه على أنها  
لاستحقها (ولو كان يده  
مهره أو مكرى وادعاه  
فأنك كفى الجواب (لا  
يلزم نفي تسليمه) لأنه جواب  
نفسه ولا يلزم التعرض

أعنتها) أي ظاهراً وكذا باطناً صدق كماله ظاهراً من شدي (قوله وليس له تزوج غيره) أي  
ظاهراً وكذا باطناً صدقاً أو ظاهراً (قوله لا تلزم) أي الذي عليه على حسب نفي السن  
يخطو ويجوز أن كسها أي قد جرحها بهذا أو على نفي السبب ولا يكف التعرض لنفيه فان تزوج وأجاب الخ  
مضى عبارة الرض مع شرحه وبحلفه الذي عليه إذا قصر على الجواب المطلق وأفضى الأمر إلى حلفه  
بجوابه أو على نفي السبب وان كان الجواب مطلقاً فلا يلزم التعرض لنفي السبب اهـ (قول المتن بني  
السبب المذكور) كقول في صورة القرض السابقة على ما تقرر من كذا معنى (قوله أو لا يطلق  
فكذلك الخ) لا يخفى أنه مكر مع قول المتن ويحلف على حسب جواب هذا فكان الأول ان سقطوا يذك  
قوله ولا يكف التعرض لنفي السبب قيل قول المتن بأن أبا يني كالمهر عن النفي (قوله ولا يكف التعرض)  
القره أي ويحذف في النهاية لا لقوله فإنه يحلف لا أعلم أن الـ يكتفي حلفه (قوله فان تعرض الخ) متصل بقول  
المصنف كذا في الجواب لا يستحق على الخ ولو قدمه لكان أوضح عرش عبارة الرض قدوة فان تعرض له  
بلا لاستحالة هذا مع ما به وسق العبارة وتعرض لنفي السبب وأقام المدعي به بينة الخ على أنه تقدمه  
خلاف هذا لأنه تسع من الذي عليه لا يستحق بما ذكره المراجع اهـ وقوله تقدم لعل في شرح أسهل  
ثلاثة أيام وقوله خلاف هذا لأنه الخ أي إلا أن يدعي أن ما تقدمه محله فماذا لم يستد المدعي به إلى سبب  
فأجاب (قوله فان تعرض له) أي لنفي السبب قدوة لو أقام المدعي بكسر العين به أي السبب وجوده  
(قوله وهو مؤجل) أي نفس الأمر عرش (قوله ولم يذكر الاجل) هو تسع الدعوى لأن الدعوى  
بالزجل لا تسع كما رأيت وهذا كالمهر في دعوى الرهن المطلق بدون قيد بالمال (قوله كفى  
الجواب الخ) ولا يجوز أن تكون استحقاقه بان يقول لشيء على في أحد وجهين قال الزركشي أنه المذهب كما  
حكمه والى عن جده ولو أقره بيمينه وبمستل ولا ينفقه تحفيها لا يلزم تسليمه إليه ثم يقع  
منها بقية وان نكل حلف القره على بقائه وطالبه معنى ور وضع شرحه (قوله بذلك) أي الأقرار  
المذكور (قوله فقال الوارث هذه الأصناف لم تكن الخ) أي يكتفي منه بذلك عرش (قوله ولا شأنها)  
الأولى وأشأ الخ (قوله ولا يكتفي حلفه على أنها الاستحقاق) أي ولا شأنها أعني أن أول كلامه (قول المتن  
وادعاه) أي كلامهما الكمال وأن معنى (قول المتن) كذا لا يلزم نفي تسليمه فان أقام بينة بالموجب  
تسليمه أو أقر وفي هامشه وعرض ذلك بأنه حديث يضع حق الرهن والأجرة فكيف يجب التسليم إليه  
والجواب أنه لا حلف على المدعي عليه فانه يمكنه استيفاء دعوى الرهن وأقامة البينة عليه أو تحطف المدعي  
اهـ (قوله لا جواب) إلى قوله كما علم في المتن الأقوال كذا قالوا إلى المتن (قوله ولا يلزم التعرض للملك)  
أي أن فيه بان يقول ليس ملكك ولا ثبوتك كامل مما ياتي بحري (قول المتن) بكون الحامد المملوك على  
أنه مصدر مضاف لفاعل أي خالفان بحلف المدعي الرهن الخ (تنبيه) هو ذكر المصنف قوله ولا بعد قوله  
بأنك كل أولي فان عبارة فهم تعلق أو لا تخلف ولا معنى له معنى (قول المتن) ان ادعت ملكاً سلطاناً أي عن  
رهن والى معنى عبارة الحري عن العزى أي أن كان دعواه ملك العين التي ادعت بها ملكاً سلطاناً عن  
التقدم بالرهن أو الأجرة أي أن لم تقدم المدعي به بالرهن أو الأجرة فلا يلزم تسليمه لأنه لا يلزم من ملك  
شيء استحقاق تسليمه ادعت به رهن أو أجرة أي أن قد تقدم المدعي به بالرهن أو الأجرة أي أن كان مرادك  
التقدم بذلك فاذكر ما يجب عنه بان أقول لم ترض عمدة الأجرة أو لم استوف الرهن الذي هو رهن عنه اهـ  
(قوله كفى الجواب بلا يلزم نفي تسليمه الخ) قال في الرض وفي جواب أنك الاستحقاق أي بان يقول لشيء  
له على وجهان قال في شرحه قال الزركشي المذهب المنع كالحاكم يرجع إلى روي عن جده اهـ (قوله

للملك (فلا اعترف) له (بأنك) ولدى الرهن أو الأجرة) وكذا المدعي (فالمصنف أنه لا يقبل) في دعوى الرهن والأجرة (قوله  
بينه) لأن لأصل عددهما (فان عجز عنها أو لم يأتها أو لم اعترف بالملك) للمدعي (بعد) بقول نافي (الرهن والأجرة) فليكن بان يقول في  
الجواب (ان ادعت ملكاً سلطاناً فلا يلزم نفي تسليمه)



جمع بينهما البضلاء والأفاحه من غير الاعتراض ولا منعه ثم التصديق ليس لأفاحه أن يكون لها من لا يمكن أن يجتمع معها البضلاء ولا تصرفها لخصوصية عمل تصرفها ولو كان لغيره لم تصرفه (مثل خان مدقصورات الحبوب معناه) لصيرورة البضلاء (وإن كان فيه قول في ذلك) والمراد أن رأيي وحيداً لا تصرف الحبوب معناه ظاهر على الظاهر فتعبر ما (وقيل سلم إلى الذي) أفلا طالب له ما يؤيد بذلك ما بان النفاذ بمجرد (٢٠٨) المعنى هو المال (وقيل مختلفاً لما حكم لغيره وما كان) كالمرفق في الاقتراض وفي الأقوال

[illegible]

من فتاوى القضاة الخواري  
فلما قرأ هذا وأمره شاهد  
ثم ناقضنا الذي عليه  
قبل هذا دعوى زوجتي  
سعى القاضي وحكم بها  
ممدى ثم في الزوجة  
عليه قبل وهو مشكل لأن  
الذي عليه معروف بأنها  
غير فكيف توجه  
الدعوى عليه له ورد  
بأنه مقصر بسكونه تن  
ذلك حتى جعل الدعوى  
وشهادة الأول قبل  
منه العرف لغیر ورمذا  
ورد قولنا المشكل فكيف  
توجه الدعوى عليه وبأنه  
أنها توجهت وبمضى  
ثم شهادة الأول قبل الثاني  
والحكم تقسيم لا يشاء  
دعوى عليه في فتاوى  
البغوي أن أهلها فأمر  
ذوالربيع العین لا تحرق  
الحكم الذي حكم به من  
غير عادة نواز جملته  
أنه عن المتمر متفق  
أمره أو لا أعاده في وجه  
قال الداعي والظاهر أنه  
لا يلزم إعادة الدعوى في  
وجهه أيضاً (وإن أم) به  
(١) أمين (ثابت بالاصح  
أنصراف الخصم من  
وقت امر حتى قدم

[illegible]

فلا عينه (تسببه) بالظن  
 الغائب وقد سوا الحاضر  
 بالبدل فاقضى ان المراد  
 بالغائب الفاضل من البلد  
 ولولا مسافة العدوى ثم  
 قالوا ورضه على غائب  
 فاقضى أنه بمسافة العدوى  
 وحديثنا في مفهوم الحاضر  
 والغائب فبين بدون مسافة  
 العدوى والذى يقضي أنه  
 كالحاضر فان سهل سؤاله  
 وجب وتبطل معارض  
 وان لم يسهل وقف الامر  
 الى حضوره واتساع طيه  
 جهة الا تصور نزول أو ارام  
 انصراف انصومة عنقني  
 الصور والساقطة والوقف  
 الى قدوم الغائب انما هو  
 بالنسبة لعين المدعى انما  
 بالنسبة لتقليف فلا انما  
 طلب عنه انه لا يزعم  
 التسليم اليه انما تسلك  
 المدعى واخذيل العين  
 الدعاء بناعلي الاظهر السابق  
 او اطر الا نرا له أو اقر به  
 غرمه به الحسالة بينهما  
 باقراره لا لا ولو اقام المدعى  
 يستدعيه او الموالي عليه  
 بينه بانه الغائب على بيته  
 ان ثبت وكالته والام  
 تسع بالنسبة لثبوت حاكم  
 الغائب والحاصل ان القر  
 من دهم أنه وكيل الغائب  
 احتاج في ثبوت الملك للغائب  
 الى اثبات وكالتون العين  
 ملك الغائب بان اقامها بالملك  
 فقط لم تسع الا في التهمة

بمسافة العدوى (سواء فتر مسافة العدوى) قوله ثم انصراف انصومة الى قوله وكذا في المضي والى قوله  
 أي أو كان عنقني النهاية الاقوله ووقع الى التسببه (قوله في الصور الخ) اصل الجمع نظر الى تأكيد الشرح  
 بقوله ثم التسببه الخ وقوله والذى يقضي الخ والا فاقدم في المتن الاصور وتولسد هي ما اذا أقر حاضر ثم  
 رأيت قال رشدي قوله في الصور الخ في الصور فتر زيادة ما بعد الرأى اذا أقر بها حاضر اه (قوله  
 أما بالنسبة لتقليف فلا الخ) وفي الرض فرغ ولدي على غيره ووقف دار بيده عليه وأقر بهذا السيد  
 لغتان وصديق المقر لم يكن له تخلف المقر لغرمه أي قمتها لان الوقت لا يتعاضد عن نفسه نظر اه وفي  
 شرح لان الوقت يعنى بالتمتع بالانفاق والحالة في الحال كالاتلاف أما اذا كنه المقر ففسرك في د  
 المقر كمر تطهير ولو اطم المقر في فبما يستعمل الملك لم يكن للمدى تخلف المقر لغرمه لان الملك استقر  
 بالينة وخرج الاقرار ان تكون الحسالة من صرح بالاصل انتهى وقوله فيما كنه اشارة الى قوله قبل  
 الفرع المذكور واه أي المدعى يتلقاه أي المدعى علم حيث انصرفنا لمسافة عن أي بان أقر بالمدى  
 به الغائب انه لا يزعم تسليمها اليه وانما أقر به ملك المقر به اشارة الى قوله أو بشكل يخصف بغيره المقضة  
 بناء على ان من أقر بشئ لنفسه بعد أقر به لغيره بغير القيمة ثلاثي انتهى وهذا يظهر اشكال قوله  
 السابق عن فتاوى النقال ثم دعى الزوج بطلان أو دعى الزوج المقر لتقليف طمأمل سم أي وما  
 اذا جمع الصغير الى المدعى كالمقر بطلاش كاللابل الظاهر عدم صحته وجوع الصغير والزوج المقر  
 فتأمل (قوله انما للمدى طلب عينا الخ) وجهه في سبق فرق بين قولنا انصرف عند انصومة بغيره وبين  
 قولنا انصرف الان هذا يأخذ من العين اذا استعمل على ما فيه هو هنا يأخذ بها مطلقا لا في كل من  
 المروضين بحفظه بغيره عليه اية كالمقر رشدي وفي قوله وقيم عليها بالنسبة الاقرار اامين حاضر نظر  
 ظاهر (قوله انما لا يزعم التسليم الخ) عبارة بالفسى والرض مع شرحه تسببه المدعى تخلف المدعى  
 صاحب حيث انصرفنا لمسافة عنقني انما لا يزعم تسليمها اليه أو انما أقر به ملك المقر به اشارة الى قوله أو  
 بشكل يخصف وبغيره المقضة بناء على ان من أقر لنفسه بعد أقر به لغيره بغير القيمة ثلاثي فان  
 تسلك عن العين وحلف المدعى بالعين المردودة أو أقر به بالعين ثانيا أي أقر المقر وغرمه القسمة ثم اقام  
 المدعى بينة العين أو حلف بعد تسكول المقر ود التمسك أخذ العين لانه أخذها بالحسالة وقد زالت اه زاد  
 الاقوال في ذلك ما نصه ولو رجع الغائب وكذب المقر في الاقراره فالحكم كالأصل الى حاضر فكذب ولو  
 اطم المقر الحاضر أو الغائب بعد الرجوع بينة بالملك لم يكن للمدى تخلف المقر اه (قوله أنه لو أقر به  
 الخ) أي بعد ان أقر به لا نحو كما يعلم من قوله بانراوه الاول رشدي (قوله على بيته) أي للمدى عليه زيادة  
 قوتها اذا اقراره في البينة أسنى ومعنى (قوله والحاصل الخ) وفي الرض في هذا المصنف المسألة السادسة  
 يطالب المدعى عليه بالتسليم بعد قيام البينة وان لم تعد له قبله فان لم يكفل أي يتم كقبلا يس له قال  
 في شرحه لا امتناع من اقامة كفل لا ثبوت الخ وامتناعا انتهى اه سم (قوله فان اقامها بالملك فقط  
 لم تسع الخ) عبارة بالفسى والرض مع شرحه فان يتم بينة وكالت من الغائب واطم بينة بالملك سمحت  
 بيته لا تثبت العين الغائبة لانه ليس تأنيبا على التسديف عن الما بينة سم لا اضاف الى الغائب سواء  
 أقر ضمنيته كونهما في يده بغيره أو غيرها لا وهذا انصومة من المدعى مع المدعى عليه والمدعى  
 الان يحمل خالفني الثاني الاول ما هنا (قوله والحاصل ان المقر قد زعم أنه وكيل الغائب الخ) في الرض  
 في هذا المصنف المسألة السادسة يطالب المدعى عليه بالتسليم بعد قيام البينة وان لم تعد له قبله فان لم يكفل  
 أي يتم كقبلا يس خالفني شرحه لا امتناع من اقامة كفل لا ثبوت الخ وامتناعا انتهى اه (قوله فان  
 اطمها بالملك فقط لم تسع الخ) عبارة بالفسى والرض وشرحها ان يتم بينة وكالت من الغائب واثبت  
 أي اطم بينة بالملك الغائب سمحت بينة لثبوت العين الغائب لانه ليس تأنيبا على التسديف عن الما بينة وسمت  
 الاضاف الى الغائب سواء أقر ضمنيته كونهما في يده بغيره أو غيرها لا وهذا انصومة من المدعى مع المدعى عليه والمدعى

وكان الولد لنفسه حقا، كما هو مبين في الآية، فجمع بينهما، فقال: «فإن الغائب لا يشك في أن ينشأ من الغائب، فينشأ ملكه هذا، الذي يتوقعه الغائب واحد» (٢١٠) الشرح: لا ينبغي فحواه: (تبيين) الأول: قال المدي طبع في يدي فقام الذي

بينه وحكم الحاكم به  
بان انهم السخيف بل الذي  
عليه لا يقر بضمانه لا يخذ  
ان كان ذوالبدن حاضرا  
وبغض ان كان غائبا  
ووجدت سر وط الغشاء  
على القالب والثاني علم  
مران من يدى حلقه  
وليس وكلا ولا ولا  
سمع دعوا بوجه ان كان  
يدى حلقه غير متقل  
البعضل فما اذا كان  
متقلا مناله أى او كان  
عندلونه بها اطلق كما  
علم مامرو باقضى ضابطا  
الحلف فنس الزلزالو  
اشترى اتمن اولدان بيت  
على باعه له اقر بلها  
مغصو بمن فلان بخلاف  
مالو ادى فساد البيع  
لاقرلونه بضم لانه هنا  
بيت خالفه مغصو ادى  
البيع وانما جعلت بيته  
باقر او قبل البيع لهما  
حقبة لانه لا يثبت حق  
لا فوسد دعوى دائر  
مستعان لاهلهم اعلى زوجها  
وعوى ووجدت بال زوجها  
فلا نسمعانو كانلو  
ثبت ذلك تعلق به حق  
البائون وحقه في الثانية  
ومن الثاني لو اشترى  
سهما ضابط من بائون  
بغضة البائع انما اشتره  
نه هو الذى خصص تركه  
مغادى اعموان انا

مع الغائب فهو متأخر انتهى له سم **(قوله)** كذلك الوادي لنفسه محاقها **(الخ)** وقاما القاهية ورحلانا  
فروض وشرحو المعنى والأوزاعيلونه وان تعرضت أي يتلقم مع ذلك أي كرمه كما القائب لكونه  
في الجوارح حاضر أو رهنه بمحض صرف المحصور متواصر في القيد وقيد وحببت يتألف في فاعل حاضر القائب  
فان أعاد الية أو أظلم غيرهما فاعلم على منتهى المعنى وان لم يتم فقر الما على الما وقال القاضى زكى  
الكتاب له عاد ولم يدع أول يتم السنة يلزمه الاجابة له **(قوله)** فسمع يتعلم أي اذا تعرضت لمكونه في  
الجوارح حاضر أو رهنه أخذا بما مر عن الأوزاع **(قوله)** فثبتت له كيد به الية ولا ينافى مع ما مر من أنه ليس  
له انبساط لغر محض يأخذ يستعمل ذلك في أصل العين الذي له علقته فيها وهما في التوق أو  
المنقطع تعلق خضم بينهما **(قوله)** ولا عمل ذلك الخ أي على مختلف ما عند الشارح فخصه في الذين يكسر  
في القضاء على الغائب أو يأتي فضايل الخالف **(قوله)** ووجدت شروط القضاء أي بان كان الغائب  
منكرا أو متروا أو دمنغز أو فوفوق مافة العلوى على ما مر عن **(قوله)** الثاني **(الخ)** **(فرع)** لو أدى جلية  
على منكره فافسحقها بمحتو وطه لا ولو أدى هاتم أكذب فسلم تكن زانية بذلك لانها تسكر ما يقول ولم يطل  
الا بلا دوسر به الولد لان اقتروله لا يلزم غيره وان وافق ما لجارية على ذلك اذلا وقم ما حكيه رجوع عن  
غير ما ظهر انتم كقتر فحى بالزنا يلزم الارشاد ان تصحروم فوفوه فلو يتناولوا من أن اولها وأبطلها بعد  
ذلك لا بشر ابيد فبان مات قبل شرائها أو بعد مقتض عمل بقوله الاول وقبولها وان مات قبل شرائها  
وكذا الحكم لو أنكر صاحب اليد وسلف أنتم له وأولها هاتم أكذب فسلم فباني فيها جع ما سر فلا تكون  
زانية متجاوزة ولا يسيل الايلا ولا تحريم الوعد يلزم ما مر والارشو قسمته الولد أو مولاه ولو اذ البشراء  
جديد فان ماتت فتدور وقبولها وصحابه فتمت على الحائز ومن شرطه كذا في المعنى والأوزاع  
قوله فلا تكون زانية بغير اوما **(قوله)** محاسن أي بشر وط الدعوى أو قوله وأقام المدعى بينة بدعواه  
والمدعى عليه يتبينها الغائب **(قوله)** ولا وليا أي ولا ناظر اكسر **(قوله)** ويحده أي عمل عدم السماع  
فيما ذكر **(قوله)** لو دني الاوفق لما مر بانما يد لغيره **(قوله)** به اتعلق أي ثابت بالفعل وسابق على  
الدعوى والاثبات بخلاف التعلق لا في قوله وسند دعوى ذاته يتناول **(قوله)** محاسن أي في قوله ولو  
أظم المدعى يستدعي ما أو في القضاء على الغائب شرح واذا ثبت مال على غائبه مال **(قوله)** فن الاول  
وهو غير المتقبل **(قوله)** أنه آخر **(الخ)** ظاهر قبل البيع أو بعد **(قوله)** لا تروا **(الخ)** يتعلق بالفساد **(قوله)** واذا  
سمعت **(الخ)** جواب السؤال المنشور قوله في الاول لما اشترى أمثال **(قوله)** ونه أي الاول **(قوله)** فلا يسمع  
الاولى الثاني **(قوله)** ان كان لو ثبت **(الخ)** أي تبعا كدعوى دين على المتوفى فاعلم على زوجها ولو قصد  
واقعا أو الغش من ذلك كما هو مقتضى كلامه لا كلامه لا في شرح حسن وجه طلبه عين الخ وصرح بكلامه  
السابق في القضاء على الغائب شرح واذا ثبتت مال على غائبه مال سم **(قوله)** حق الهائن أي في  
الاولى **(قوله)** يضاف مع شاهد يعني اذا جاز عن شاهد أو خوشتا **(قوله)** لا يمدى **(الخ)** على قوله سمعت

وهي ذلك الملك كما بعد لازموا فام بسنة ذلك فام المشرى شاهد بان الابرجم في الهمة سمعت دعوا ويسته  
فصل في شاهد لانه يدعي ملكا غير مستقلا لانه لا يكون في ايد عيول وشيخا لا غريم القريم في ان الصلاح  
دعواه

ومن مامر قبل التيسل لا في دعوى الرحمن والابوت ومن سألوا قرمنه أعظم لانه (٢١١) فلان من غلادى الاخيه ان الوارث وان

القرم يتوهم ولعل قرم  
فلان وأثبت ذلك ثبت  
نسب القرم به من ولعل  
قرم سبوا بل اقرار البت  
يتوهم ومنه ما لودى دارا  
بسد بكر ولما تراه لن  
زما لشقى لها من عمرو  
المشقى لها من بكر فانكر  
سمعت بنته بالسعين وما  
قبل اقرار عبد أى فن (به)  
كعقوبة لا كدى من قود  
أو حد كسوف أو غزير  
فالدعوى عليه وعليه  
الجواب ليرتب الحكم  
على قوله لقصور أو عدله  
دون سيدة ما عوقبه  
ثم لا في قسم الدعوى  
بها مطلقا كسر (وبلا)  
يقبل اقراره (كلوش)  
لعبوضخان متلف فعلى  
السيد الدعوى به والجواب  
لان متعلقه الزينة وهي  
حق السيدون الفنى فلا  
تسمع به علولا لعطف  
كالتعلق بفسه لانه فى  
معنى المؤجل ثم الدعوى  
والجواب على الرقيق فى  
مقتول خطأ أو شبهه  
بجمل الموت مع انه لا يقبل  
اقراره به وذلك لتعلق  
البه وقتبه اذا قسم الى  
وقد يكونان عليهما كفى  
نكاحه ونكاح المكاتبه  
لترتب ثبوته على اقرارهما  
(فصل) وفى كفة  
الحلف وضابط الحلف وما  
يترفع عليه (نقل) دبا

دعوا ويثبت (قوله ومن مامر قبل التيسل الاول) يتأمل كون ذلك منه سم ذلك أن تقول وجهه أن  
المراد الثاني ما يشل قول الشارح أى أو كان لديه مامر (قوله ومن سألوا قرمنه أعظم) يتأمل وجهه كون  
هذان من الثاني وان الذى به متى فليس مستقل من الذى فان الذى به أنه الوارث وان القرم يتوهم ولو  
على قرم فلان واحد من هذين ليس حقا المستقلة من الذى الآن واداهه يرتب على ذلك  
كذلك هو الارث سم (قوله بالسعين) أى يسع بكر لعمرو ويسع عمرو زيدا أى يسع زيد لعمرو  
فليس ممانع فيه (قوله أى فن) الى الفصل فى الفنى وكذا فى النهاية الاما ان يبط (قول المتن) فالدعوى  
عليها (قوله) ويجمع الدعوى أيضا على الرقيق بدنه معاملة فصوله أنه قبله بدنه (قوله على قوله) أى الفنى  
(قوله مطلقا) أى لاعلمه ولا على سيدة (قوله كسر) أى فى أول الباب (قوله لم يباح) جبارا للفنى لتسب  
أو اتلاف اه وعبارا ليعبرى قوله كسر لم يباح كان ادعى عليه انه جرح فادته أو اتلفها اه (قوله)  
دون الفنى (الح) ثم قطع الدعوى بسماعها عليه كان الذى بدنه قد يجمع اقراره فخص بشئ وتسمع  
الدعوى به عليه لاطمة البينة فان السفة لا يقبل اقراره بالمال وتسمع الدعوى عليه لاجل اطمه البينة  
(قوله فلا تسمع به (الح) عبارة الفنى فلو ادعى عليه فى سماعها هو ان قال الرافى والوجه أنها تسمع  
لا ثبات الارش فى اطمه البينة راقية قال تترفع على الاصلين يبنى أن الارش المتعلق بالراقية ينقطع بالقيمة  
أما شأن الدعوى تسمع بالزوج قال الفنى فخرج منه أن الاسم لها لا تسمع عليه ذلك لان الاسم أنه  
لا يتعلق بالمتولا تسمع الدعوى بالزوج و هذا من صاحب الاقرار اه (قوله ثم الدعوى والجواب (الح)  
كان وجه ذلك ان عين الولى حجة فهي عينة البينة سم (قوله فى مقتول خطأ (الح) انظر المراد بغيره وقد  
أسقط الفنى وشر المتج لفظه الفنى (قوله وذلك لتعلق البه وقتبه (الح) هو تعطيل لعدم قبول اقراره  
رشدى (قوله اذا قسم الولى) أى الى البت (قوله وقد يكونان عليهما) أى تكون الدعوى والجواب على كل  
من الرقيق والسيد (قوله كفى نكاحه) أى العبد كان ادعى على عبده سيدة بان هذا زوجا  
سديا وقوله ونكاح المكاتبه بان ادعى رجل عليها على سديا بانها زوجة له سديا بانها  
بخصرة شاهدة عدل فلا ثبات لاقترارهما السيد اه عبرى (قوله لترتب ثبوته (الح) لانه لا يضمن  
اجتماعهما على التزويج فلو اقر سيد المكاتبه بالنكاح وانكرت خلفه فان نكحت وحلف لمدى حكم  
بالزوج وبينة ولو اقرت فانكر السيد خلفه فان نكحت وحلف لمدى حكم بالنكاح وبينة على ذلك فى  
المصنف معنى وعنا

(فصل) فى كفة الحلف وضابط الحلف (قوله فى كفة الحلف) الى قول المتن وسقى فى النهاية الا  
قوله واعترض الى الا فى كفة حاص (قوله وما تترفع على) أى الحلف (قوله البينة الردونه) الى قوله واعترض  
فى الفنى الا قوله ويظهر الى المتن (قوله ومع الشاهد أى البينة مع الشاهد معنى وقصة اقتصاره على تبين  
الصورتين اطلاقا عين الشاهد فليراجع (قوله بشو ملائ (الح) عبارة الفنى والاسنى ولا ينظر على

تقدم تعلق حقه بالعين ثم ايتى بغير الشارح ومن مامر قبل التيسل الاول (الح) ومنه يؤخذ اقراره على ما به  
ما يعرف بالتأمل (قوله ومن مامر قبل التيسل) يتأمل كون ذلك منه (قوله ومن سألوا قرمنه أعظم) أى  
بذلك لا ينفصل (الح) يتأمل وجهه كون هذان من الثاني وان الذى به متى فليس مستقل من الذى فان الذى  
أنه الوارث وان القرم يتوهم ولعل قرم سبوا بل اقرار البت (قوله بالسعين) أى يسع بكر لعمرو ويسع عمرو زيدا أى يسع زيد لعمرو  
انه يرتب على ذلك حق كذلك هو الارث (قوله لان متعلقه راقية) وهي حق السيدون الفنى فلا تسمع به  
عليها (الح) ثم قطع الدعوى بسماعها عليه كان الذى بدنه قد يجمع اقراره فخص بشئ وتسمع الدعوى  
به عليه لاطمة البينة فان السفة لا يقبل اقراره بالمال وتسمع الدعوى لاجل اطمه البينة (قوله)  
ثم (الح) كان وجه ذلك ان عين الولى حجة فهي عينة البينة (فصل) تعلق عين مدع ومدعى عليها (الح)

وان لم يطلبه الخصم بل وان أسقطا كقوله القاضى (عين مدع) البينة الردونه مع الشاهد (و) عين مدعى عليه (ان لم يطلب لاحدهما لم يطلب  
بشو ملائ) لا يحلف عينه لمطلقة

ويظهر تصديقه في ذلك من غير عيب لأنه لا يضمن حلفه مطلقا بل ظهر أن ما سوى الثابت (أي في غير ما عدا ما لا يضمنه مال) كالحلف وطلاق  
وأبلا من خمسة لعان وصقور ولا توكلة ولو في درهم وسائر ما مما لا يشترط جلا وما أمكن أن يكون ذلك لأن العين موضوع على حين التعدي  
فقطا ما يغتفر كبد الرذع خياها (٢١٢) شاك في نظر الشرع وهو ما ذكر وما في قوله (و) في (مال) أو حثنيك ولو أجل (يلغ)

نصاب زكاة وهو كالأداء

مائتا درهم أو عشرين

دينارا وما عدا هذا لا بد

تبلغ قيمته أحدهما

وأعترض بأن نص الام

والمتصران العرة بالذهب

لاخير واضحه البقي

ويجب بالذهب - رهنا

لصين الذهب معنى فلذا

أعرض عنه أي وماؤه

العين يجعل على أنه تصور

لاخير لا في اختصاص ولا

فيما دون نصاب أو حقه

كان يختلف شيئا بعنف

فمن فقال البائع عشرين

والمشترى عشرين لأن الشراء

انما هو في عشرة وذلك لأنه

حقير في نظر الشرع ولهذا

لم يصب غير ما سأل من

رأه فهو جزء الخلف

فعله وبعبارة البقي أنه

فعله بالأجماع والصفات

مطلقا (وسبق بيان التلظظ

في الأمان) بالزئير وكذا

المكان في غير نحو مرض

وحائض ويظهر أن يلحق

بالمرض ما أو عدا لولا جماعة

وان التلظظ به يستلزم

لكن بشكل على ذلك أن

المفسر تعلقا عليه بهوان

فلذا لا يخصه لدعوى عليها

وقد يفرق بين نحو المرض

عطو حسي بخلاف التقدير

وغيرهما ثم التلظظ

حلفه لا يخلط بغيره مطلقا بناء على أن التلظظ مستحيل كان حلفه بغير الطلاق كغيره فثبت النص له

(قوله في ذلك) أي في أنه حلفه لا يخلط الخ عش (قوله يضمن حلفه مطلقا) أي لأن هذا الحلف مطلقا

لأنه في ما سأل من مال الخ وذلك يقتضي الحث وقد عني هذا الزم إذ يمكن أن يحلف بغيره مطلقا سبق له

حلفه عدا كذا التلظظ مندوب فيجوز تركه منصوصا ضرر وذا الحلف خلت أم لم سم (قوله لا يخلط

أي لا وما طاهر) (قوله ما سوى) أي قوله أنه حلفه لا يخلط الخ (قوله وكذا) أي وقود وصاته وتعلقا

في الوضوء بلغ نصابا على الذي والذي عليه ما أخلط الخ قل من المال ان ادعاء الزوج وأنتكرت الزوجة

وسلفت أو كنت وحلف هو فلا تعلقا على واحد منهما وان ادعت وأنتكر وحلف وأنتكر وحلفت هي غلط

عليها لأن قصده الفرق وقد ما دامه النكاح لما التلظظ بالكثر فعلقا نفسه مطلقا مثنى وروض مع

شرح (قوله ولو في درهم) أي لأن المقصود من الوكلة أنما هو لولا أنه يشترط (قوله تعلقا) أي الحلف عبارة

التي شرع التلظظ اه (قوله كذا الخ) أي وحق الشبهة مثنى وبمعنى (قوله وهو كالأداء الخ) عبارة

المعنى قضية كلام الصنف التلظظ في أي نصاب كل من ثم ونبات وغيرهما وهو وجه سكا ما هو الذي

ولزم عليه التلظظ في خمسة أو تسع من شعور وغيره مما لا بأس به حين درهم - ما هو الذي في روضة

وأصله اعتبر عشرين من مثالا ذهبيا أو مائتي درهم قضية تحديد أو المنصوص في الام والمتصر اعتبار عشرين

دينارا عينا وقيل وقال البقي أنه العتمد على لو كان الذي بمن القوام اعتبر بالغيب اه والا وجهنا

قال خصنا اعتبر عشرين دينارا أو مائتي درهم أو ما قيمته أحدهما اه (قوله وماؤه ثم العين الخ) أي من

نص الام والمتصر (قوله ولا يخلطون نصابا الخ) أي وان كان لم يمتد ولو وقف عش (قوله ثم ان وأما الخ)

عبارة البقي والاسنى ثم لقاضي ذلك فيملكون النصاب ان أكل ما عدا ما في الخلف اه وبعبارة عش

قوله ان وأما الحكم أي فيملكون النصاب اه انظر هل الاختصاص مثل ما دون النصاب في ذلك أم لا

وقضا طلاق الشرح والنهاية الاول فلما اجم وسأني عن عشرين ما وافقه (قوله وبعبارة البقي ان له فعله

الخ) هذا التعبير يقتضي أنه يمتنع عليه التلظظ بغيره بالاجماع والصفات انظر هل هو كذلك ولو ما جهر شدي

أقول يظهر ان الأمر كافتقاره وجهه فلذا بدأه الخلف (قوله مطلقا) أي في المال وغيره بلغ نصابا أم لا

ومثل ذلك الاختصاص قضية أنه لا تعلقا بينه في عش (قوله بالزئير) أي قوله ويظهر في المعنى (قوله

في غير نحو مرض الخ) عبارة البقي ويستثنى من المطلقا المستثنى من المرض الذي به مرض شاق والزمن

والحائض والنساء فلا يعلق عليهم المكان لعنهم اه (قوله ويظهر ان يلحق الخ) قضية ما استأجر

المنع عدم الخلف (قوله) أي المكان حيث أدى ذلك الخلف نحو مرض أو ما شق (قوله على ذلك)

أي استثناء نحو المرض (قوله وقد فرقنا الخ) لا يلحق ما في هذا الفرق سم (قوله وغيرهما) بالمر عطف

على الزمان ويحمل روضه على المكان (قوله ثم) أي قوله ويستثنى من النهاية والفرقة أما أولها في المعنى الا

قوله ويذكر والفتا وقوله وهي معروفا من الطالب (قوله معروفة) كأن يقولوا لله الذي لا اله الا

الهو عالم الغيب والشهادة الرحمن الرحيم الذي يعلم السر والعلانية مثنى وأسن (قوله فيها) أي البين (قوله

لا توفيه) عبارة البقي لم يرد توفيق في الطالب الغالب اه (قوله وأما الخ) كذا في أصله بخلافه

(قوله يضمن حلفه مطلقا لا يخلط) أي لأن هذا الحلف مطلقا لأنه في ما ليس بمال وذلك يقتضي الحث وقد

عني هذا الزم إذ يمكن أن يحلف بغيره مطلقا سبق له حلفه عدا كذا التلظظ مندوب فيجوز تركه

خصوصا ما ضرر وذا الحلف خلت أم لم سم (قوله وقد يفرق بين نحو المرض عفو) لا يلحق ما في هذا الفرق

بعضه وجه أنهم انهم أو بعوضه وبعبارة البقي لا يخلط بغيره بالاجماع والصفات أنما هو لولا أنه يشترط جلا وما أمكن أن يكون ذلك لأن العين موضوع على حين التعدي

فقطا ما يغتفر كبد الرذع خياها (٢١٢) شاك في نظر الشرع وهو ما ذكر وما في قوله (و) في (مال) أو حثنيك ولو أجل (يلغ)

نصاب زكاة وهو كالأداء مائتا درهم أو عشرين دينارا وما عدا هذا لا بد تبلغ قيمته أحدهما وأعترض بأن نص الام والمتصران العرة بالذهب لاخير واضحه البقي ويجب بالذهب - رهنا لصين الذهب معنى فلذا أعرض عنه أي وماؤه العين يجعل على أنه تصور لاخير لا في اختصاص ولا فيما دون نصاب أو حقه كان يختلف شيئا بعنف فمن فقال البائع عشرين والمشتري عشرين لأن الشراء انما هو في عشرة وذلك لأنه حقير في نظر الشرع ولهذا لم يصب غير ما سأل من رأه فهو جزء الخلف فعله وبعبارة البقي أنه فعله بالأجماع والصفات مطلقا (وسبق بيان التلظظ في الأمان) بالزئير وكذا المكان في غير نحو مرض وحائض ويظهر أن يلحق بالمرض ما أو عدا لولا جماعة وان التلظظ به يستلزم لكن بشكل على ذلك أن المفسر تعلقا عليه بهوان فلذا لا يخصه لدعوى عليها وقد يفرق بين نحو المرض عطو حسي بخلاف التقدير وغيرهما ثم التلظظ بحضور جمع أنهم انهم أو بعوضه وبعبارة البقي لا يخلط بغيره بالاجماع والصفات أنما هو لولا أنه يشترط جلا وما أمكن أن يكون ذلك لأن العين موضوع على حين التعدي فقطا ما يغتفر كبد الرذع خياها (٢١٢) شاك في نظر الشرع وهو ما ذكر وما في قوله (و) في (مال) أو حثنيك ولو أجل (يلغ) نصاب زكاة وهو كالأداء مائتا درهم أو عشرين دينارا وما عدا هذا لا بد تبلغ قيمته أحدهما وأعترض بأن نص الام والمتصران العرة بالذهب لاخير واضحه البقي ويجب بالذهب - رهنا لصين الذهب معنى فلذا أعرض عنه أي وماؤه العين يجعل على أنه تصور لاخير لا في اختصاص ولا فيما دون نصاب أو حقه كان يختلف شيئا بعنف فمن فقال البائع عشرين والمشتري عشرين لأن الشراء انما هو في عشرة وذلك لأنه حقير في نظر الشرع ولهذا لم يصب غير ما سأل من رأه فهو جزء الخلف فعله وبعبارة البقي أنه فعله بالأجماع والصفات مطلقا (وسبق بيان التلظظ في الأمان) بالزئير وكذا المكان في غير نحو مرض وحائض ويظهر أن يلحق بالمرض ما أو عدا لولا جماعة وان التلظظ به يستلزم لكن بشكل على ذلك أن المفسر تعلقا عليه بهوان فلذا لا يخصه لدعوى عليها وقد يفرق بين نحو المرض عطو حسي بخلاف التقدير وغيرهما ثم التلظظ

بعضه وجه أنهم انهم أو بعوضه وبعبارة البقي لا يخلط بغيره بالاجماع والصفات أنما هو لولا أنه يشترط جلا وما أمكن أن يكون ذلك لأن العين موضوع على حين التعدي فقطا ما يغتفر كبد الرذع خياها (٢١٢) شاك في نظر الشرع وهو ما ذكر وما في قوله (و) في (مال) أو حثنيك ولو أجل (يلغ)

نصاب زكاة وهو كالأداء مائتا درهم أو عشرين دينارا وما عدا هذا لا بد تبلغ قيمته أحدهما وأعترض بأن نص الام والمتصران العرة بالذهب لاخير واضحه البقي ويجب بالذهب - رهنا لصين الذهب معنى فلذا أعرض عنه أي وماؤه العين يجعل على أنه تصور لاخير لا في اختصاص ولا فيما دون نصاب أو حقه كان يختلف شيئا بعنف فمن فقال البائع عشرين والمشتري عشرين لأن الشراء انما هو في عشرة وذلك لأنه حقير في نظر الشرع ولهذا لم يصب غير ما سأل من رأه فهو جزء الخلف فعله وبعبارة البقي أنه فعله بالأجماع والصفات مطلقا (وسبق بيان التلظظ في الأمان) بالزئير وكذا المكان في غير نحو مرض وحائض ويظهر أن يلحق بالمرض ما أو عدا لولا جماعة وان التلظظ به يستلزم لكن بشكل على ذلك أن المفسر تعلقا عليه بهوان فلذا لا يخصه لدعوى عليها وقد يفرق بين نحو المرض عطو حسي بخلاف التقدير وغيرهما ثم التلظظ

بعضه وجه أنهم انهم أو بعوضه وبعبارة البقي لا يخلط بغيره بالاجماع والصفات أنما هو لولا أنه يشترط جلا وما أمكن أن يكون ذلك لأن العين موضوع على حين التعدي فقطا ما يغتفر كبد الرذع خياها (٢١٢) شاك في نظر الشرع وهو ما ذكر وما في قوله (و) في (مال) أو حثنيك ولو أجل (يلغ)

نصاب زكاة وهو كالأداء مائتا درهم أو عشرين دينارا وما عدا هذا لا بد تبلغ قيمته أحدهما وأعترض بأن نص الام والمتصران العرة بالذهب لاخير واضحه البقي ويجب بالذهب - رهنا لصين الذهب معنى فلذا أعرض عنه أي وماؤه العين يجعل على أنه تصور لاخير لا في اختصاص ولا فيما دون نصاب أو حقه كان يختلف شيئا بعنف فمن فقال البائع عشرين والمشتري عشرين لأن الشراء انما هو في عشرة وذلك لأنه حقير في نظر الشرع ولهذا لم يصب غير ما سأل من رأه فهو جزء الخلف فعله وبعبارة البقي أنه فعله بالأجماع والصفات مطلقا (وسبق بيان التلظظ في الأمان) بالزئير وكذا المكان في غير نحو مرض وحائض ويظهر أن يلحق بالمرض ما أو عدا لولا جماعة وان التلظظ به يستلزم لكن بشكل على ذلك أن المفسر تعلقا عليه بهوان فلذا لا يخصه لدعوى عليها وقد يفرق بين نحو المرض عطو حسي بخلاف التقدير وغيرهما ثم التلظظ

بعضه وجه أنهم انهم أو بعوضه وبعبارة البقي لا يخلط بغيره بالاجماع والصفات أنما هو لولا أنه يشترط جلا وما أمكن أن يكون ذلك لأن العين موضوع على حين التعدي فقطا ما يغتفر كبد الرذع خياها (٢١٢) شاك في نظر الشرع وهو ما ذكر وما في قوله (و) في (مال) أو حثنيك ولو أجل (يلغ)

نصاب زكاة وهو كالأداء مائتا درهم أو عشرين دينارا وما عدا هذا لا بد تبلغ قيمته أحدهما وأعترض بأن نص الام والمتصران العرة بالذهب لاخير واضحه البقي ويجب بالذهب - رهنا لصين الذهب معنى فلذا أعرض عنه أي وماؤه العين يجعل على أنه تصور لاخير لا في اختصاص ولا فيما دون نصاب أو حقه كان يختلف شيئا بعنف فمن فقال البائع عشرين والمشتري عشرين لأن الشراء انما هو في عشرة وذلك لأنه حقير في نظر الشرع ولهذا لم يصب غير ما سأل من رأه فهو جزء الخلف فعله وبعبارة البقي أنه فعله بالأجماع والصفات مطلقا (وسبق بيان التلظظ في الأمان) بالزئير وكذا المكان في غير نحو مرض وحائض ويظهر أن يلحق بالمرض ما أو عدا لولا جماعة وان التلظظ به يستلزم لكن بشكل على ذلك أن المفسر تعلقا عليه بهوان فلذا لا يخصه لدعوى عليها وقد يفرق بين نحو المرض عطو حسي بخلاف التقدير وغيرهما ثم التلظظ



اسم القاضى الذى خلقه بمعنى العمل دون المستحق بالاضافه الى لا تنوقه شائعه على توقيفها وتوسع الاسم فيها غير صحيح اما أولا  
فهو ليست من ذلك القبيل لاختلافها واضح ولا معنى وكونه متضمنة لثبوتها لا يتبين بها بل أكثر الاسماء التوقيفيه كذلك ولما كانت  
من القى صرح على طريقه لا تشري بيان الاسم والاضافه الى من باب الضافه لا تقتضى (٢١٢) توقيف الفعل لا يقتضى التوقيف

الله تعالى وكان الظاهر والقرائن الى الواو سدير (قوله اسم القاضى) يعنى اسم دال على المشاركة (قوله غير صحيح) خبر قوله والجواب عن قولنا لفتى ايجاب بان هذا الخ قال لا توقيف والاحوط اجتناب هذه الالفاظ  
ولهذا لم يذكره الشافى وكثير من الاحباب له وهو كمال اه (قوله وكونه متضمن) أى من جهة  
تحقيق مدلوله لا (قوله نطقا) أى متضمن (قوله التوقيف) الخ لعل حق القلم الغير التوقيفيه (قوله لفتى الذى  
الخ) المستفهام انكارى (قوله ولا يجوز) أى لا يكتفى في جواز اطلاقهما (قوله وامراده) لعله من عطف  
الخاص (قوله بل عدم اشعاره بالنقص الخ) هذا لا يلائم قوله آ تقابل الفعل لا يقتضى التوقيف سدير  
وسم (قوله وان لم يرد) أى مستنورا داف (قوله وهذا) أى قوله بل عدم اشعاره الخ (قوله ويسن) أى قوله  
ويرقى في النفس الاتفه أى ان لم يكن الى قيد يتضمن وقوله ولا أعلمك ابن ابي والى قول المترى ادى ديننا  
في النهاية (قوله وان يوضع المحقق خبره) أى ولم يحلف طه لان التصديق فيه يحلف بضرورة المحقق  
عش وكلام الفتى يثبت ان الحلف على المحقق مستحب أيضا ليعلم انو يحضر المحقق يوضع في حجر  
الحالف قال الشافى وكان ابن الزبير ومطرف قاضى مسنده يحلفان به وهو حسن وعليهما الحكم باليمن وقال  
رضى الله تعالى عنه في باب كفة باليمين الام وقد كان من حكم الآ فان من حلف على المحقق وذلك  
عند حسن وقال القاضى وهذا التعليل مستحب اه (قوله يحلف الفتى الخ) عبارة الفتى هذا اذا  
كان الحالف مسلما فان كان كهنه وباحلقة القاضى بالله الذى اقول التوراة على موسى وبخامس القرن أو  
نصرانيا حلقه بالله الذى اقول الانجيل على عيسى أو مجوسه أو وثنيين حلقه بالله الذى خلقه وموسره اه زاد  
الافراد ولو حلف مسلما بالله الذى اقول التوراة على موسى أو الانجيل على عيسى جاز اه (قوله لاهو)  
كقوله والله الذى اؤمل كذا أو اقول كذا من رسول أو كتاب لانه فهمامنى (قوله ولا يجوز التحليف الخ)  
أى من القاضى فلو حلف وقول الله رب عيسى لا كرامته عش وينبى حله على ما اذا كان يعتقد  
القاضى كما ياتى ببعض اعتبارات القاضى عن شرح التلخيص وبحيث يلازى دى (قوله يحلف لاهو الخ) كقوله  
منى (قوله أى ان لم يكن الخ) أى القاضى الذى يحلفه قال الفتى وقال ابن عبد البر لا أعلم أحدا من أهل العلم  
برى الاختلاف بذلك اه (قوله لان دعواه ليست بحال) أى وان كان حلفه مقبولا لمال على السيد عش  
(قوله فيما ليس به الخ) عبارة الفتى قال الزركشى وظاهر كلام المصنف حصر اليمين في فعله وفعل غيره  
وقد يكون اليمين على تحقيق موجود لا على فعل ينسب الى المولى لا غير مثل أن يقول الزوجتان كان هذا  
الطائر رايا فانت طالق فطوار ولم يعرف فاعتده غريبا أو نكر وقد قال الامام انه يحلف على البت اه  
(قوله كان طلع الشمس أو ان كان هذا غرابا الخ) أى ثم ادعت عليه الزوجتان الشمس طلعت أو كان هذا  
غرابا فأنكر فحلف على البت ثم لم تعلم أو أنه لم يكن غرابا أو شدى (قوله ثم المودع) بكسر التال (قوله  
يحلف) أى المودع (قوله وفى فعله) يحلف على قوله فيما ليس به الخ (قوله نطقا أو نطقا) فيقول فى البيع  
والشره فى الاثبات والله لتسديت كذا أو اشتريت كذا وفى النقي والله ما بيعت كذا أو ما اشتريت كذا  
معنى (قوله وان كان ذلك الفعل وقع منه الخ) أى وقد وجهت اليمين عليه به كذا معنى (قوله متلا) أى  
أو اعتماه أو سكره أو الطاغ معنى (قوله المن فعل نقي العلم) ولا يتعين في ذلك فلو حلف على البت اعتد به كما  
(قوله بل عدم اشعاره بالنقص) أنظر هذا مع قوله بل الفعل لا يقتضى الخ (قوله كلاً أعلم فصل كذا

(٤٠ - (شروا في بيان قاسم - عاشر) غرابان ثم المودع اذا دى الوديع  
الثقل ودال اليمين عليه يحلف على نقي العلم مع ان التلفيس من فعل أحد (في فعله) نطقا أو نطقا بالاحاطة بفعله نفسه من شأنه ذلك  
وان كان ذلك الفعل وقع منه لاجونه مثلا كالأطعمه وكذا فعل غيره ان كانا بائنا كبيع أو اتلاف غير عيب لسهولة الوتوف عليه وان  
كان نطقا غير محصور (على نقي العلم) كالأطعمه كذا

ولا أعلم إن ابن أبي العسر التوفى على العلم هو يفرق بينه وبين جده جواز الشهادة بالنفي غير المصنوع به يكتفي في البين بما يدف عن عجلان الشهادة فلا بد من العلم التقرى القريب من العلم كإظهار المصنوع وتضييق وهم الشهادة متناهية لا تثنى بسهولة إلا حاطتها بما له من محقق عليه بتأويلها إلى البينة وقد يكاد الحلف على النفي فعل غير ما نفي كلفه التأميم له بأن يقر عدم تناوله كلفه مدعى النسيان البين للردود أنها من حلفه مدعى أنه عسر (٢١٤) وأحاطت وحسن البين المردود أن ما حلفه عن رد الأول بأنه حلف على فعل عبدة

والإله سبحانه يدري أنه يعلم أنه أليم بحجته فلا يخفي ما بينه وبين الله تعالى إلا أن وجه إطلاقهم له قد يتوصل به  
إلى استقلاصه لكل الذي عليه فيلحقه موسى لمخيف (ولو كان جبري) أعني (على ما هو) كذا الأصح لحقه على (التي) أن أنكر  
لأنه تنسله ونهه كقولهم: من الذي علموا عرفت الأذرى وشيعة من اليهود على التعاقب وفيه مجنون أو يستند وجوب  
طاعة أمره بحلفه على أنه لا كلمه ما ذكره وفي قوله (قلت ولو قال من منكم) (منكم)

على زوى مثلا (قوله على البت حفظوا قائل) لا تخافوا من تعذيبه في مسئلة التهور من فعله ومن ثم لو كانت يد من ضمن فعلها مستاجر  
ومستجير كنهى العوى والحبس عليه ما كان مستاجرا لا زوى وغيره مستجير (15) (الملاح في الاجر) ويجوز ان البت بطن من كند

يعتد فلان الفلن (خطه)  
ان تذكر ولا فلا وبجادة  
أصل الرضوخ كدحصل  
من خطه والمضى وانعزل أو  
خطا إليه أو مودته الموقوف  
به بحيث يرق عند حديه  
وقوع ما فيه وظهر أن  
ذكر المورث فهو فقط  
فلو رأى خطا موقوف به أن  
له كذا على فلان أو بعده  
كذا جازفه اعتمادا لعطف  
عليه بخلاف ما إذا استوى  
الأمران ومن القسرات  
المجوزة للعطف أيضا كقول  
نصه أي الذي لا يتورع  
منه عن البين وهو محقق  
فيما يظهر ثم رأيت البقيني  
أشار لفلن (وعشر) في  
اليمين مولاة كملها عرفا  
ثم جعل أن المراد به عرفهم  
فصاين الإيجاز ليعاقل  
في البيع ويحتمل أن  
المراد به عرفهم في الخلع  
بل أوسع وأبعد الاقرب  
لأن العود يحتاج لها أكثر  
وطلب انحصار لها من  
القاضي وطلب القاضي  
لها من قسحت علو (نية  
القاضي) أو ثابته أو الحكم  
أو التصريح بالمقام وغيرهم  
من كل من ولاية العطف  
(المستطاف) وعنده  
يجهذا كان أوسطا دون  
نية الخالف وعنده يجهذا  
كلنا أو قلدا أصلا لم يسل

ما أثره بالخاف هو البت فحفظ خطا له (قوله على زوى مثلا) أي خطا لم يخطه فان ذكر المالك لم يخطه  
(قوله مستاجر الخ) أي غلبه محقق (قوله كانت الدعوى بالخطف) أي عطف على البت أيضا من  
(قوله في الاجر) أي الصلة على بصيرة لا زوى وغيره مسمى (قوله ان تذكر الخ) أي فاقا المعنى وخلافا  
لما يقتضيه ظاهر الطاعة مما لا يوافق من تذكر وهو ما في الشرحين والرضوخا وقال لا زوى انه  
المشهور وهو المتعدون تغلق الشرحين والرضوخا وأما القضاء من الشامل اشتراط التذكير اه  
من مثله (قوله أي مودته الموقوف به الخ) وضابطه ما أن يكون محققا وجسده لم يكتو بأن على  
لقلان كذا لم يخطه على نفسه بل بغيره ما عدا نفسه من عاداته إذا كان متقافيا بقوله لا يمنع  
وهو محقق أي الذي عطف على معنى إذا كان المدعي عليه من عاداته إذا كان متقافيا بقوله لا يمنع  
عن البين ورد البين على المدعي كان الرضاغا لخلف المدعي على البت لا نرد المدعي عليه الموصوف بما  
ذكر في المدعي الثاني أو كدشون الحق على المدعي عليه عش (قوله في البين) أي التيسير في النهاية  
الاقوله ثم جعل على وطلب القاضي (قوله مولاة كملها الخ) والمراد بالمولاة أن لا يفصل بينه وبينه ولعله  
وقوله ما قطع كذا مثلا عش (قوله ولعله) أي الاحتمال الثاني (قوله وطلب الخصم) أي قوله وان  
أثم في المبنى (قوله وطلب الخصم الخ) عطف على قوله مولاة كملها (قوله ولا بالتأخير الخ) قال  
البقيني يحله إذا لم يكن الخالف محققا وأما إذا لم يثبت عليه أه وراه بالحق الحق على  
ما يستفاد القاضي فلا ينافيه ما يأتي فيقال كان القاضي محققا على ما في شافعي بشفعة الجور من أنه ينفذ  
حكمه وإنه استألف خلف أه لا يستحق على شيء أثم اه عبارة عش بعده كلام البقيني نصها  
فاذا ادعى أنه أخذ من ماله كذا بغير إرضاءه وسأله رد مو كان إنما أخذ من دينه على ما يليق في الاستحقاق  
فقال خصه القاضي خلفه أه بل من ماله شيئا بغير إرضاءه وكان القاضي يرى ما لا خلاف في المدعي عليه أن  
يخلف أه لا يأخذ شيئا من ماله بغير إرضاءه وبنو بغير الاستحقاق ولا يأثم بذلك وما قاله لا ينافي ما يأتي في مسئلة  
تخلف الخلف في الشافعي على شفعة الجور تأمل اه شرح الرضوخ وهو مستفاد من قوله الشارح ولم يظلم  
كأجته الباقين اه أقول بل هو عين قول الشارح أو ما من ظلمه الخ (قوله وعنده) عطف تفسير لنية  
القاضي (قوله يجهذا كملها الخ) وسواء كان موافقا للقاضي في مذهبه أم لا معنى (قوله لا ضاع الحقوق)  
أي ذل أحد يخالف على ما يقصد فإذا ادعى حتى على شافعي بشفعة الجور والقاضي يعتقد أنها فليس  
للمدعي عليه أن يخلف على عدم استحقاقها عليه فلا يعتقله بل عليها اتباع القاضي معنى ورضوخ (قوله اما  
لو لم يفتحو الغريم الخ) أي بعض العظماء أو النافذات تنفع التور به عنده فلا كفارة عليه وان أتم الخالف  
أنه لم يمنها فتسحق الغريم ومنها المشدوشوخ البلدان والأسواق تنفع التور به عنهم سواء كان  
الخالف بالطلاق أو باق عش عبارة شرح المنهج فلو خلفا ناسبا ابتداء أو خطبه غيرهما كأم وأخيه  
الحاكم بغير طلب أو طلاق أو غيره واعتبرته الخالف ونفع التور به وان كانت واملست بطلانها  
حق المستحق اه أي حيث كان القاضي لا يرى القطع فيه أي فهو الطلاق كالشافعي فان كان له الخلف  
بغيره كالحق لم تنفع التور به وهو ظاهر زادي وسيفي في الشارح والمضى ما وافقه (قوله ولعله  
يحمل) أي على ما ذكر من تخلف نحو الغريم الخ والخلف ابتداء (قوله في غير الأخيرة) أي فيما زاده

ليس فصل أحد (قوله ان تذكر والا فلا) المتعد له لا يشترط التذكر خلافا لابن الصباغ وابن  
آثره في الرضوخا سلمها في باب القضاء وبجادة الجميع هنالك ما قسمه التنازع هنالك منع الخلف  
على الاستحقاق اعتمادا على خطه محقق تذكر ثلاثة في الشرحين والرضوخا الشامل وأما ما نسب

البين على نية المستطاف وجعل على الحاكم لأنه الذي له ولاية الاختلاف ولا يوافق نية الخالف فاختص الحقوق آثارا لحقته نحو الغريم  
من ليس له ولاية الاختلاف أو لم يخطه أو لم يخطه فاختص آثارا لم يخطه من أن يخطه فاختص آثارا لم يخطه من أن يخطه فاختص آثارا لم يخطه  
صاحبها (تنبيه) بمعنى يمتنع في غير الأخيرة بشرط وفيها يجهذا (فلو زوى)

الشارح وقوله وفيه أي لا يحسم نهى ما في المتن (قوله الخالف بقوله) الخ قوله وضابط من تزعم ما قلتي  
 القول كجعله اليقيني وقوله وهي تصدحجاً إلى كنهه عندي وقوله كذا قاله أبو بكر وقوله وسرنا  
 وخرج والخ قوله ولا ينفق في نهاية القول ولنزول إلى ما بين ظلمه وقوله كذا قاله أبو بكر وقوله وسرنا  
 الخروج (قوله الخالف بقوله) وقوله ولم يقله حميد كذا في خبرهما (قوله المتن أو تارة خلافاً)  
 أي بان اعتقده خلاف في القاضى كمنى خلف ضابطاً على شعبة أو رافعاً على لا يستحق عليه وقوله  
 أو استثنى أي قوله عقبه عن علل شامخة على معنى (قوله شرط) أي كان خلت الفارسية وكان كانه  
 عليه خمسة فادى عشر فواظم شاهد على العشر ولفظان على عشر فواظم سر الاختصاص المراد  
 بالامتناع ما يشبه الشبهة يعبري (قوله خلافاً) أي أوصفه وألفظنا (قوله والأصلك الخ) كان كل شيء قابل  
 للتأويل في القضية (قوله بخلاف الخ) أي كلفنا معنى (قوله ودان) أي بدلالة سوى بان فقه من  
 لا ذلك (قوله الغاية المذكورة) وهي بان رأى القاضى الظلمية (قوله ان محله) أي محل شمع  
 ما ذكر في الخلف بخلافه لادنى قوله في بان رأى في فاض لا ر. الخلف بذلك كالشافعي فطم أن من راء  
 كالحق لا ينفذ ما ذكر عند معنى (قوله ظالم) أي بالمخالفة معنى (قوله ان محله) أي عدم استحقاقه  
 (قوله وهو) أي التوبة تامة رسم (قوله المطالبة) أي بخلافه أو لا فلا وافي للمثل (قوله أو أوصى  
 الخ) عبارة بالقضى والله قبله توب لا تشفع ولا تصح والتوب الرجوع والشعاع عدو القمص غشه  
 لقب اه (قوله وهو) أي التوبة معنى فكان الأولى التائب (قوله واستشكل الامتناع) أي المذكور  
 في قولنا المنصف أو استثنى عش (قوله ألفت كذا الخ) وكذا لا يقال مالك على شيء إن شاءته معنى (قوله  
 وأجيب بان المراد جوع لعلقه العين) أي فيكون المعنى تعدد معنى إن شاءته وأما إذا وجه على نفس  
 الفعل فله لا يصح لأن استثنائه إنما يكون في المستقبل كالشرط اه معنى (قوله منعوا عاها) فان قال  
 كذا في كراهته فيقبل له ليس هذا وقت معنى (قوله وضابط من تزعم الميزان الخ) وفي فتاوى السبوطي  
 استفتيت عن رجل أقر بانه استأجر أرضاً من مالكها وأقر أن يؤولها إلى نفسه في نفسه في نفسه ثم عاد بعد ذلك  
 وأنكر الزاوية وطالب بين المزرعة ذلك هل ذلك فاجبت بانه تعاضل في التنازل على الزاوية ثم بلغني  
 عن بعض المفتين أجاب بانه الصليفي الزاوية أيضاً كتبت في هذا أمر بانه القواعد فلا يقبل الانقلا  
 صريح فكنت لهما مقصداً ذلك مع ما لم يوافق قوله من كل ما أقر الذي عليه به نعم الذي يجوز  
 الدعوى به وتسمع وخصوص قول التنازل في باب الاتفرار لو أقر بيع أو هبة أو قباض ثم قال كان فاسداً  
 وأقر وتلقى المصة لم يقبل له تخلف التفرار ولم يفرق الأصحاب بين على فساد على نحو ما إذا حلف بعد اقرار  
 الذي بالبيع فخلصه من اتفق شرطه أولى إلى آخر ما قلته عن هذا البعض ثم بالنظر في طلب المتبادر ان  
 له الظلم على الزاوية أيضاً ذكر ذلك لير فيه ان في مزارعنا لجلال دعاه في به والمال إلى ان له الظلم  
 بل جزم بذلك سمع حذف (قوله أو النكول) فيه نظر كيعلم من قول المفتي ما نصوه كره المنصف  
 ليس ضابطاً لكل خلف فان الميزان مع الشاهد الواحد لا يدل له ولا عين القصاص والعين وكذا  
 أو الخالف في جواب دعوى أصلية وأيضاً فهو غير مطرد لاستثنائهم منصوصاً كثيرة أشار في المتن لبعضها

لا يصح القاضى لم يرفع  
 أم المميز (القاضى) ولا  
 لم يثبت ثابته المميز من  
 أنه يجب الاقدام عليها  
 خصوصاً من اتفق على أن  
 خلف بخلافه فتنضم  
 التوربة والتأويل بان  
 رأى القاضى الظلمية  
 على ما عندنا سوى ونفقه  
 عن الذا كور ودان وهم  
 لأليس فيما لقابه المذكورة  
 بل كلامه يقتضى أن محله  
 فمن لا يراه وهو ظاهر  
 وألمن ظلمه خصمه  
 نفس الامر كان ادعى على  
 مصر خلف لا يستحق على  
 شياً أي تسلطه لاثان  
 فتشقة التوربة والتأويل  
 لان خصمه ظالم ان علم  
 وعلم ان جعل وهو قصد  
 من الظلمة ونشقيقه  
 كنه عندي درهم أي قبلة  
 كذا قاله شارح الفتاوى  
 القاموس المطبق على  
 الحديثه وما ذكر القليلة  
 وهو الانسب هنا أو من  
 أي غشاها القلب أو فوب  
 أي رجوع وهو هنا عقاد  
 خلاف ظاهر لفظه شبهة  
 عنده واستشكل الاستثناء  
 بانه لا يمكن في الماضي افلا  
 يقال ألفت كذا ان شاء  
 الله وأجيب بان المراد  
 رجوعه لعقد الميزان  
 عن الانسوى في المطالب  
 ما تعلق ذلك وخرج  
 بحيث لا يصح ما ذكره

في الصغير لنفسه أيضاً لكن باقي في العلوى الجزم بالجو وأخذ عند القن الوضو وان لم يصدق كذا  
 الشرحين والروضة هناك قال الأفرى وغيره وهو المشهور وقال في الترخيع وغيره وقد يقال لا تصور القن  
 المؤكد في خطه لا بالتدكر بخلاف خط الأب وضبط الفعل للفرق بخط الأب كخطه وأقره أبو بكر بحيث  
 لو وجد في التدكر تفلان على كذا لم يحسم نفسه ان يخلص على في العلم به بل يدينه من التره كفايته  
 (قوله وهي تصدحجاً لظلمه دون حقيقة) أي التوبة (قوله وضابط من تزعم الميزان في جواب الدعوى  
 أو النكول الخ) في فتاوى السبوطي قال استفتيت عن رجل أقر بانه استأجر أرضاً من مالكها وأقر أن يؤولها إلى نفسه ثم عاد بعد ذلك  
 فخرج وهو بعيد الميزان وصلها كالمعلم فنهى القاضى منعوا عاها (أو) ضابط من تزعم الميزان في جواب  
 الدعوى أو النكول أنه كل (من فوجهم عليه بين) أي دعوى محبة كماله أو المراد طلبت من بعض لومين غير دعوى كطلب خلف لادى



ولو كان له حق على ميت فانتقم من حكمه ثم جاءه بمصر فممن ملكا القبط وأراد أن يتخذ لنفسه دينه ولو كان لو كان في ألبانته فالحسن القول بجواز ذلك له وصرح به السبكي (٢١٨) فقال لو كان ولو لم يكن له المال لم يتحقق الميت أه وصراخ قولهم ليس لادن

أن يدعى عليه من طبعه من  
لغيره الغائب أو الميت  
وان قلنا يصح من غير  
غيره لا يخالف ذلك في  
بين العين والدين وكذا  
يقال في مباح في نافي  
التبيين السابقين نفا  
لان ذلك في الدين كاعتل  
وخرج بلوا أقوال آخر  
نائب المال كوصي وكيل  
فلا يخلف له لا يقبل إقراره  
تم لو جرى بتعيين وكيل  
تعلقا كالموعدا مستثنى  
أيضا وكالوصي فيجد كمر  
ناظر الوقت فالله على  
أحد وهو لا يوصيهم إما  
هي لا طاعة له في إقراره  
لا يقبل ولا يخلفون ان  
أنكر وأدعى في الأصل  
الا أن يكون الوصي وأرانا  
طواست غير زوجها  
فأدى آخر أنه ابن عمه ولا  
بينه لم يسمع دفوعه على  
الوصي والزوج لهما قضا  
سمع غالب على من لو أقر  
بالدي به قبل وهو لا يصدق  
أحدهما قبل لان النسب  
لا يثبت بقره ثم ان كان  
الزوج معتقا أو ابن عم  
أو نشف بأقره بالنسبة  
للمال وان أنكر خصم  
وكذا مدعى على محقق في  
الطرح لانه طلب إثباتها  
وان أقر بها (و) محاسنتي  
أيضا من الضابط أنه (لا  
يخلف خاص على تركه  
القول بمسؤولية شاهد أو وكيل في إقراره مع ما عدا ذلك وان كان الوكيل المستقيم الذي وعد عن نصرة محله  
هذا الاستثناء غير صحيح نرى وج هذا من قوله فوجت عليه دعوى له لادن لا تمتنع عليهم الدعوى بذلك فوجت عليه

(قوله ولو كان له حق على ميت فانتقم من حكمه ثم جاءه بمصر فممن ملكا القبط وأراد أن يتخذ لنفسه دينه ولو كان لو كان في ألبانته فالحسن القول بجواز ذلك له وصرح به السبكي (٢١٨) فقال لو كان ولو لم يكن له المال لم يتحقق الميت أه وصراخ قولهم ليس لادن أن يدعى عليه من طبعه من لغيره الغائب أو الميت وان قلنا يصح من غير غيره لا يخالف ذلك في بين العين والدين وكذا يقال في مباح في نافي التبيين السابقين نفا لان ذلك في الدين كاعتل وخرج بلوا أقوال آخر نائب المال كوصي وكيل فلا يخلف له لا يقبل إقراره تم لو جرى بتعيين وكيل تعلقا كالموعدا مستثنى أيضا وكالوصي فيجد كمر ناظر الوقت فالله على أحد وهو لا يوصيهم إما هي لا طاعة له في إقراره لا يقبل ولا يخلفون ان أنكر وأدعى في الأصل الا أن يكون الوصي وأرانا طواست غير زوجها فأدى آخر أنه ابن عمه ولا بينه لم يسمع دفوعه على الوصي والزوج لهما قضا سمع غالب على من لو أقر بالدي به قبل وهو لا يصدق أحدهما قبل لان النسب لا يثبت بقره ثم ان كان الزوج معتقا أو ابن عم أو نشف بأقره بالنسبة للمال وان أنكر خصم وكذا مدعى على محقق في الطرح لانه طلب إثباتها وان أقر بها (و) محاسنتي أيضا من الضابط أنه (لا يخلف خاص على تركه القول بمسؤولية شاهد أو وكيل في إقراره مع ما عدا ذلك وان كان الوكيل المستقيم الذي وعد عن نصرة محله هذا الاستثناء غير صحيح نرى وج هذا من قوله فوجت عليه دعوى له لادن لا تمتنع عليهم الدعوى بذلك فوجت عليه

(قوله ولو كان له حق على ميت فانتقم من حكمه ثم جاءه بمصر فممن ملكا القبط وأراد أن يتخذ لنفسه دينه ولو كان لو كان في ألبانته فالحسن القول بجواز ذلك له وصرح به السبكي (٢١٨) فقال لو كان ولو لم يكن له المال لم يتحقق الميت أه وصراخ قولهم ليس لادن أن يدعى عليه من طبعه من لغيره الغائب أو الميت وان قلنا يصح من غير غيره لا يخالف ذلك في بين العين والدين وكذا يقال في مباح في نافي التبيين السابقين نفا لان ذلك في الدين كاعتل وخرج بلوا أقوال آخر نائب المال كوصي وكيل فلا يخلف له لا يقبل إقراره تم لو جرى بتعيين وكيل تعلقا كالموعدا مستثنى أيضا وكالوصي فيجد كمر ناظر الوقت فالله على أحد وهو لا يوصيهم إما هي لا طاعة له في إقراره لا يقبل ولا يخلفون ان أنكر وأدعى في الأصل الا أن يكون الوصي وأرانا طواست غير زوجها فأدى آخر أنه ابن عمه ولا بينه لم يسمع دفوعه على الوصي والزوج لهما قضا سمع غالب على من لو أقر بالدي به قبل وهو لا يصدق أحدهما قبل لان النسب لا يثبت بقره ثم ان كان الزوج معتقا أو ابن عم أو نشف بأقره بالنسبة للمال وان أنكر خصم وكذا مدعى على محقق في الطرح لانه طلب إثباتها وان أقر بها (و) محاسنتي أيضا من الضابط أنه (لا يخلف خاص على تركه القول بمسؤولية شاهد أو وكيل في إقراره مع ما عدا ذلك وان كان الوكيل المستقيم الذي وعد عن نصرة محله هذا الاستثناء غير صحيح نرى وج هذا من قوله فوجت عليه دعوى له لادن لا تمتنع عليهم الدعوى بذلك فوجت عليه

(قوله ولو كان له حق على ميت فانتقم من حكمه ثم جاءه بمصر فممن ملكا القبط وأراد أن يتخذ لنفسه دينه ولو كان لو كان في ألبانته فالحسن القول بجواز ذلك له وصرح به السبكي (٢١٨) فقال لو كان ولو لم يكن له المال لم يتحقق الميت أه وصراخ قولهم ليس لادن أن يدعى عليه من طبعه من لغيره الغائب أو الميت وان قلنا يصح من غير غيره لا يخالف ذلك في بين العين والدين وكذا يقال في مباح في نافي التبيين السابقين نفا لان ذلك في الدين كاعتل وخرج بلوا أقوال آخر نائب المال كوصي وكيل فلا يخلف له لا يقبل إقراره تم لو جرى بتعيين وكيل تعلقا كالموعدا مستثنى أيضا وكالوصي فيجد كمر ناظر الوقت فالله على أحد وهو لا يوصيهم إما هي لا طاعة له في إقراره لا يقبل ولا يخلفون ان أنكر وأدعى في الأصل الا أن يكون الوصي وأرانا طواست غير زوجها فأدى آخر أنه ابن عمه ولا بينه لم يسمع دفوعه على الوصي والزوج لهما قضا سمع غالب على من لو أقر بالدي به قبل وهو لا يصدق أحدهما قبل لان النسب لا يثبت بقره ثم ان كان الزوج معتقا أو ابن عم أو نشف بأقره بالنسبة للمال وان أنكر خصم وكذا مدعى على محقق في الطرح لانه طلب إثباتها وان أقر بها (و) محاسنتي أيضا من الضابط أنه (لا يخلف خاص على تركه القول بمسؤولية شاهد أو وكيل في إقراره مع ما عدا ذلك وان كان الوكيل المستقيم الذي وعد عن نصرة محله هذا الاستثناء غير صحيح نرى وج هذا من قوله فوجت عليه دعوى له لادن لا تمتنع عليهم الدعوى بذلك فوجت عليه

خرج  
القول بمسؤولية شاهد أو وكيل في إقراره مع ما عدا ذلك وان كان الوكيل المستقيم الذي وعد عن نصرة محله  
هذا الاستثناء غير صحيح نرى وج هذا من قوله فوجت عليه دعوى له لادن لا تمتنع عليهم الدعوى بذلك فوجت عليه

غير موقوفة كغيره (ولو قال مدعي عليه ماضي) في وقت يحصل ذلك (في حقه) لان عينه تبتصبو الى حلفه (ووقت) الامر (حق) بلغة ثم مدعي عليه بان كانوا آخر بالبلوغ وقت ما حلفه قبل ومن قبل هذا المدة انتم الضابط ثم لو سئى كافر انبت غادي استعمل الانابت بدوا مع الحلفان نكل قتل (والا حين تبدل قطع الحضور في الحال لا يراية) من الحق الخبر (٢١٩) الصحيح انه صلى الله عليه وسلم امرنا

بالحرج من حق صلحه  
أى كلفه علم كذبه على واد  
أحد (فلو سلمه ثم أقام  
بينه) بدعاه أو شاهد العطف  
مع (حكمه) وكذا لو رد  
اليمين على المدعي فنكل ثم  
أقام بدعته لا يحتمل أن نكله  
فوزع ولقول جمع بايمين  
الينة العدة أتي من  
اليمين القلور واد العلو  
والحرف في خبر شاهد الأو  
يمنه ليس لك الاثنا  
هو حصر لحقه في النوعين  
أى لاثنتيهما وأما منع  
جمعهما بان يقدم الشاهد من  
بعد اليمين فلا دلالة لغير  
عليه وقدا لا يفيد الينة كما  
لو أجب مدعي عليه ببيعة  
بنى الاضيق وحلف  
عليه فلا يفيد المدعي اقامة  
بنسبة له أو دعه لاثم الا  
تخالف ما حلف عليه من  
نفي الاستحقاق ولو اشتملت  
الدعوى على حقوق فله  
الظيف على بعضها دون  
بعض لا على كل منها عينا  
مستغلة الا ان تفرق  
دعوى بحسبها كما قاله  
المادري ولا يكف جمعها  
في دعوى واحدة ولو أقام  
بنسبة ثم قال هي كذبه أو  
مطله سقط على الأصل  
لادعوى ولو ثبت لجمع حق

لجمع في الغنى الا قوله ولا يكف جمعها في دعوى واحدة ولو أقام عليه (قوله غيره) أى كدعوى المدعي غيره وقوله فهو فيه كغيره ويحكم بمخيطته وأما آخرى (قوله المان ولو قال مدعي عليه ماضي الخ) كان ادعى عليه البلوغ فتصحب نحو عقد مدعيه غادي الصلابة بحسبى (قوله والى لا يحلف) بغيره الغنى وشري الروض والتميم وصاء بطل لحقه في حلفه ما طال تحلفه اه (قوله وان كان الخ) غاية (قوله) ومن ثم قبل هذين المستثنى الخ) أى الواقع انهم اليمين لان الاقرار بالبلوغ ليس مقصود المدعى لانها ليست بالبلوغ بل شئ آخر وان توقف على البلوغ شدى (قوله أنت) أى ننت عاتيه أنتنى (قوله) الحلف) أى رجو بالقوط القتل معنى وحكم وقدر وض (قوله فان نكل قتل) ولو كان كدعوى المدعي غيره كما إذا ادعى له ولما لا ادعى على من دعى له المال بالغ فلولي طلب عين المدعي عليه لا يسله صغرا فان نكل لا يحلف الولي على صلحه بل يحلف المدعي وسوان في فتاوى القاضي بناء على القولين في الاسر اه أى الاظهر منه انه يحلف كما مر نقا (قوله المان واليمين الخ) أى غير المراد من معنى (قوله) أى كانه على الخ) كان الحقيق فلو قال له لكان أظهر بحسبى وقد يجب بان كلفه الرواية (قوله) كبراه أحد) فدلى على ان اليمين لا توجب وامتنعنى (قوله) على كلفه علم كذبه (قوله لا يحلفه) الاولى وحلفه (قوله المان حكمه) أى ان شاهد المدعي حين الحلف معنى (قوله ثم أقام بينه) انظر لو أقام شاهد الحلفه سم أقول بغيره الا ان اوله شاهد الحلفه سمك اه (قوله) وزع) أى عن اليمين الصادق معنى (قوله) وقول جمع بايمين الخ) مر صرح به انه علم له لانه لكن جعله الغنى على انه نكلت قاله الين قوله صلى الله عليه وسلم الينة العدة الخ (قوله) لانما لا يخالف ما حلف عليه أى لانه يمكن انه أو دعه لكن تلفت الودعتين غير متصير أو دعه فلا يسقط عليه شأ هو اه بحسبى (قوله بحسبها) أى الحقوق (قوله لا أصل المدعى) أى لا احتمال كونه حقيقا بل هو الشهود بصلته لشهادتهم بحال بل هو أسى فلو أقام بينه آخرى سم بحسبى (قوله) فمن زجعت الخ) قوله وتو الدين في الزيادة الا قوله لكن يبقى الى المتن وقوله ولا يجب لحلفه في ما لو قال (قوله) فله استأف دعوى الخ) فنية تكثير دعوى انه ليس له اعاد الدعوى الاولى وانظف قليلا جمع (قوله الذى طلب الخ) قوله ولو قال المدعى في الغنى (قوله) حيث أى حين الاطلاق انه قد حلفه وطلب انه كلفه القاضي لاسباب اذا كان حلفه لا يتصل بذلك سوى معنى (قوله) من ذلك أى حلفه المدعى معنى (قوله) لم تكن بنبته وداقته) يتامل وشدى أقول بظهر مراد الشرح بقول الاقوال ولو قال الحلفى عند خاص آخر أو أطلق أقام بينه سم وان استعمل لياق بها قال القاضي بعمل ولو قال بان القاص ثلاثا وهو القياس وان لم تكن بنبته أو ادخل فيمكن اه وفي الروض

(قوله ثم أقام بينه) انظر لو أقام شاهد الحلفه سمك الخ) مع ملاحظة هذا للاطلاع ما تقدم شرح قول المصنف في باب الشهادات ولو ادعت ووثقها ولو وهم الخ) ما ذكره هذا عن البقيني وغيره وما في هاشم ذلك المثل وقوله بخلاف ما لو أنكر ووثق الخ) واجمع هل الامر كذلك لو ادعى ادنا لو دهم على مدعيه هل يكفيه عين واحدة أو نكل من قوله ووجه الخ) فيكون على حذاه ولو ثبت لجمع الخ) سفر وضاف غير ذلك (قوله) ولا يجب لحلفه عين الاصل لا يستثنى دعوى الخ) قال بان فرصة تقفها فان امر على ذلك بعد استثنى المدعى حلفه المدعى على الاستحقاق واستحق اه شرح الروض (قوله) أيضا ولا يجب لحلفه عين الاصل) أى لو نكل المدعى عليه عين الفرد وطلب من حلفه عين الاصل على واحد حلف لكل بما لا يكتفى بعينه واحدة وان شروا بمختلف ما لو أنكر ووثقت دعوى دين عليه واد اليمين على الذى قاله حلف لهم بمنا واحدة فهو جبان بحسبى الحقيقة ما غلوا المتحور واحد (ولو قال) من زجعت عين أو اثنتيهما سقط بحسبها لكن في هذا الدعوى لا غير ذلك استأنف دعوى وقطعه وان قال (الذى عليه) الذى طلب قطعه (تدخلنى مرة) على هذا الدعوى عند خاص آخر أو أطلق لكن ينبغي ان يستعمل حيث لا يحلفه (يعنى) عليها (كن) من ذلك علم تكن بنبته وداقته سمك





لاحتمل) امر اجتهاديين في طلب المردود على القول بوجوبه الذي يجب كاعتدال ان يترفع في جميع وروح الحقني ان لا يدين الحكم  
 انه بعد في ميسر على الحق سنة الفهر من غل قوله ما علم جميعه الفايه (٣٢١) القاضي البين على الذي هو باقية عليه

لحقه قول شذنا كثيرا  
 هنا فانه ردها وان لم يحكم  
 به مرادهم وان لم يصرح  
 بالحكمه الماصر حوله في  
 مسأله الهرب يقولهم  
 الغصم بعد ذلك الى آخر  
 ما بان الصريح في انه لا يسلط  
 حقن البين يجرى  
 النكول وحيداً استون  
 هذو مسأله الكون  
 الاية في انه لا يدين حكم  
 القاضي حقيقة أو تزايلا  
 فان قلت بل يفرق فان  
 هذا قبل الحكم التزيلي  
 يسمى بالاختلاف الساكن  
 قلت ليس لاختلافهما في  
 مجرد التسميعة فاختلافان  
 فانه يمكن تأويل قولهم  
 الا في بعد نكوله أي  
 بالكونين في ما هنا على  
 الاختلاف لا يحتاج الى حكم  
 ولو تزايلا قلت فان لولا  
 قول الروضة ومقتضاه  
 التسوية فقامه ومن  
 النكول أيضاً ان يتولاه  
 قل بالله فيقول بالرجح كذا  
 الملقوه وظهور تحيد  
 أخذنا ما بان في قسم  
 فيه الجهل بل يصر عليه  
 بدقتر ضمه بمسائل  
 ما مر به الحاكيم وكلامهم  
 هنا صريح في الا كنهه  
 بالحق بالرجح وهو ظاهر  
 خلافا للفتني وفي قل بالله  
 فتالوا به أو بالله وجوهان  
 ولعمد انه ليس بتاكلي

(قوله من قول) أي الذي عليه المردود الى الخلف أي بعد حكم الحاكيم بالنكول ولو تزايلا لم يحكم  
 كذا بعد كثرة عرش وقال الرشدي والقاهر ان الشرح إنما سقط هذا أي قول ابن حجر وسبب على  
 قوله ومن النكول قصد الاعتصام بطلاق الشبهة يدل على انه تراعى اشتراط الحكم في مسأله الهرب  
 لا يتشكله تبع ابن حجر فيما بان من قوله بعد امتناع الذي عليه وقوله وبما تقرر هنا وفيما علم الخ  
 اه (قوله لا يدين الحكم) أي ولو تزايلا (قوله مما بان) أي اتفاق الشرح (قوله ولو باقية عليه  
 ليعنه) عبارة شرح الروض قال في الاصل وان أقبل عليه ليعنه ولم يزل بعد الحذف هو كقول الخلف  
 وجهاً قال في الكفاية آخر ما علم بل نقله البغوي في تعليقه من الأصحاب كذا الذي انتهى اه سم  
 (قوله فتول شذنا الخ) أي شرح الروض (قوله هنا) أي في موصرح بالنكول (قوله فانه ردها وان لم  
 يحكمه) عبارة في شرح الروض بخلاف موصرح بالنكول فانه ردها وان لم يحكمه ما انتهت اه سم (قوله  
 مرادهم وان لم يصرح بالحكمه) خلافاً لما به على ما مر من الرشدي ومعنى عبارة غيب المتن امر استهما  
 في الامتناع فيرد البين وان لم يحكم القاضي بالنكول ثم قال في شرح فان كنت حكم القاضي المردود لا يدين  
 الحكم هذا التبرع عليه رد البين بخلاف موصرح بالنكول ترد وان لم يحكم القاضي به اه وفي الانوار  
 والتميز نحوها (قوله وحيداً استون الخ) خلافاً للفتني كمرادها على ما مر من الرشدي (قوله ههنا)  
 أي مسأله التزمين التصريح بالنكول (قوله بل يفرقنا) الاولى التأنيث (قوله في ان هذا) أي المصريح  
 بالنكول كان يقول أنا تاكل (قوله ما هنا) أي قول المتن والنكول ان يقول أنا تاكل الخ (قوله ومن  
 النكول) التي قوله كذا الملقوه في الفتني (قوله مما بان) أي خلاف شرح فان كنت حكم القاضي بنكوله  
 (قوله توم) أي ظهر عرش وعبر الانوار وتقرر اه (قوله بان بصر الخ) متعلق بالتعبد (قوله  
 عليه) أي بالرجح (قوله وهو ظاهر) انظر هل الخلف بغير الرجح من الامعاء الصفة كمر رشدي أقول  
 الظاهر نعم الآن يوجد نقل خلافه (قوله وفي قل بالله) التي قوله لوجود الاسم في الفتني (قوله وكذا في عكسه  
 الخ) أي بان قال قل بالله أو بالله فقال بالله عبرت الفتني ولو قاله قل بالله بالمتنا فوق فقال بالله بالوحدة قال  
 الشيخان عن الغفال يكون بمنا لانه أبلغ وأشهر اه (قوله خلافاً للفتني) وافقنا الفتني عبارة قال الشيخان  
 ويجوز بان يفسر لفظاً عليه بالفظا والزمان والمكان واستمر وجه الفتني أيضاً انه لا يكون نكولاً وهو  
 الناهر لان التعلق بذلك ليس واجباً فلا يكون المتع منه ما كذا اه (قوله لان التعليل الخ) قدره  
 ما مر في العدول عن بانه الى بالرجح (قوله بعد عرض البين) التي قوله وبما تقرر في الفتني الا قوله ومنه  
 ما بان وقوله امتناع الذي عليه وقوله أو أختلف الى المتن (قوله لا نصدقه) أي كالفتاوى الجمل والخرس

والنكول ان يتولاه الخلف أو قل ولو قل لا تخلف بانه فيقول لا أو يقول أنا تاكل اه قال في شرحه  
 لم يكن نكولاً بعد قوله أختلف لان ذلك من القاضي استقبل لا اختلاف ولهذا في ما ذكرنا من حيث  
 سمع ذلك وحلف بعد بدعيه اه فعلم من هذا مع قول الشرح الا في باب الذي أو أختلف الفرق  
 بين أختلف في باب الذي عليه وباب الذي (قوله ولو باقية عليه ليعنه) عبارة شرح الروض قال في  
 الاصل وان أقبل عليه ليعنه ولم يزل بعد الحذف هو كقول الخلف وجهاً قال في الكفاية آخر ما  
 تم نقله البغوي في تعليقه من الأصحاب كذا الذي اه قوله فتول شذنا كثيرا ردها فانه ردها الخ  
 عبارة في شرح الروض بخلاف موصرح بالنكول فانه ردها وان لم يحكمه اه (قوله والمعتدله ليس  
 بتاكلي) انظر على الوجه الاخر انه لا كل تكون البين بعد قد نفي نفي النكول عند المختص بها  
 والقياس اقتضاها لكن في كلام بعضهم التصريح بعدم اقتضاها فليرجع لغيره (قوله فتا كل في  
 التعبد) كتب عليه مر

يقوله جللنا كلاً أو كاننا بالشيء لا يستعمله ولا يصح هذا الكلام في حكم كونها بالإنسان بعدد من ليس هو من كولو بين الإقاضي من خطيبه ثلاثاً وهو في الساكنة (٢٢٢) قوله فيجعل حكم النكول فيه هو جريان ما في قوله أن نكولاً هو جيب خطيب

للذي وانما تسمى بملك  
 بعد اتمامه ونحوه فان حكم  
 طاب لم يبرهن فخذله  
 القصر بعدم تسليمكم  
 النكول (وترو) أي  
 القاضي (المدى) بعد  
 استماع المدعي عليه أو  
 بكونه (الط) أو اختلف  
 واقبه على الجفوان  
 لم يزل له الحق في النكول  
 المتعدد (حكم) (من) (نكوله)  
 أي نازلة من قوته حكمت  
 بنكوله فليس المدعي  
 عليه أن يحلف إلا انرضى  
 للذي وبما تقرر هنا وفيما  
 صرح من الخصم بعد نكوله  
 الموعد إلى الحلف وان كان  
 قد هرب وعاد لم يحكم  
 بنكوله حقيقة أو تزبلا  
 والا لم يصدق إلا انرضى  
 الذي فان لم يحلف لم يكن  
 المدعي حلفا مردودا  
 لتقصيره ورضاه بموعد  
 هرب الخصم من مجلس  
 الحكم بعد نكوله وقيل  
 مرض القاضي العين على  
 الذي امتنع على المدعي  
 حلفا مردودا كالحكم عما  
 تقرر له طلب عين خصمه  
 بعد اقامته شاهد واحد  
 وحجتا لا يشفعان في اليمين  
 الكاذبة فان حلفا الخصم  
 حلف الدعوى وليس له  
 تصحيحها في مجلس آخر  
 ليقسم اليمين لتقصيره ولو  
 كان في حقه ما وكنيل

أما في خبر المروك فانه ان يحلقه بلا تعبد يدعو (والحمن المروك) من الذي علمه وأفاض على الذي (في) بينه  
قول (النبا) (كينة) قيمه الذي لا ما جئت لها أي غالباً (و) هذا (الظهر) انها (تكرار الذي علمه) لانه يتكوه فيقول الحق فاشبهه بقرانه

(قوله) يجب ان يقر الخ الذي لم ينزل من الركن غير ان يقر الخ حكم كالمرد (قوله) الذي عليه من هامة (أو جهة أخرى) (لما هو أو لواء) أو نحو من من السطحات (لم تنجح) لتلكه يظهروا لم يوافق على آخر قسم ومع الاسوي الأول الذي الثاني بط الكلام على وجهه الزركشي فهو لانه ان يقر الخ لا يفتقر فلا تكذيب وما عترض بان ظاهر كلام (٢٢٢) الخين قريع السماع على الضعف

لها كالسنة وهو مقبلة  
فالمستند ما في المتن  
المرى عن على صوره  
انهم اقوا بسماها  
لذا كان الذي عنا قال  
وأشار اليه المتن بقوله باده  
أو باده وأتى ابن الصلاح  
فمن ادى حتمين ملك  
يد اعتبارا فانكره  
الذي الردود وحكمه  
قائم الذي على بيتين  
أباه اقره به وحكمه به  
يتبين بطلان الحكم السابق  
وقر فيما القوي بان قياس  
كون الردود كقرا الذي  
عليه ان لا يسمع بينه اه  
وربما عترض عن العمري  
ووجه بان العين أقوى  
من العين ولن لاقرها  
ليس حقيقيا من كل وجه  
(فان لم يحلف السدي ولم  
ينقل بشي) بان لم يبد  
عزرا ولا طلب له أو قال  
أنا كل مطلقا أو كنت  
وحكم القاضي بنكوله  
أخذا مما مرهم بلزم  
الحاكم هنا سؤله عن سبب  
استعاضه بغيره الذي  
عليه لا يستعاض به  
المدعي حق الحق والحكم  
بينه فلا يجوز حقه باحت  
والسؤال مختلفا مستمع  
الذي وأما الذي عليه

بينه الجهر لاجل وترس التمسح لانه يتوصل اليه من بدتكه الى الحق الخ (قوله) فطما الخ أي على  
الظاهر (قوله) كمن أي اضافي شرحه (قوله) الأول أي علم السماع (قوله) واعترض أي كلام  
اليمين ومن تبعه (قوله) وهو مقبلة أي الاعتراض (قوله) قال أي العمري (قوله) ويرد الخ أي اوجبه  
لوسم ماله العمري وقد قال تحت التمسح لم يزل ان يعتمد خلاف ماله العمري وانه لا فرق بين الدين  
والعين سم (قوله) ويرد الخ خلافا لنهاية والمفسر عبارة الأول ولا فرق في ذلك أي عدم السماع ان  
يكون الذي به ديننا وعينا وان نقل العمري عن على صوره لم أقوا بسماها فبما كان الذي به  
عنا اه وعبارته الثاني ظاهر كلام المصنف لانه لا فرق في ذلك بين كون الذي به ديننا وعينا وهو كذلك  
وقوم بعض الشراح من قول المصنف باده أو باده ان ذلك الذي نقط وان يستعمل في العين على الثاني  
أيضا اه (قوله) ووجه أي ما عترض عن العمري (قوله) مطلقا أي حكم القاضي بنكوله أم لا (قوله)  
وحكم القاضي الخ) يحلف على قوله كمن (قوله) ماس أي في نكول الذي عليه (قوله) هنا أي في نكول  
الذي عن عين الرد (قوله) والحكم بينه) لاجل ان لا يفتقر في شرحه (قوله) وأما الذي عليه (قوله) ويرد الخ  
مجرد تدفق في التمسح والافتقار للتبليغ واحد (قوله) لمن من اليمين أي الردود وغيره ما مضى (قوله)  
لعرائه) القوله ويحلف في المقي الا قوله والاولى بالتميز والاول وهما المعتمد في النهاية لا قوله ولا يصحده  
الى المتن وقوله وفيه نظر الرد على الأول (قوله) فليس له العود اليه) ولا رد الى الذي عليه لان الردود  
لا ترد في وأسى (قوله) والأي وان لم ينقل بذلك نهاية (قوله) لنكول ليس له مطلب لتسليم أي اذا كانت  
العمري تتعين للمطالبة فان كانت تتعين دفع التسليم على الاثنين لا يتبين لم يتدفع عنه وهذا فيمضي  
قول الشارح ويحلف الخ كما ساقى التمسح مرسدي (قوله) الا ان يتم الخ) ينبغي بعد جدي على مجلس  
آخر فليجمع سم (قوله) بينه أي لو شاهدوا عينا أو ثورا (قوله) كاذل الذي عليه الخ) لعل فيه  
كلام الرافعي وعبارته وضوحه وسر حسو نكول الذي مع شمله نكوله من اليمين الردود فيهما كان  
قال المدعي عليه احلف أنت حفظا حتمين اليمين فليس له ان يعود بحلف الا بقيد دعوى في مجلس آخر  
واقامة الشاهد هذاته الاصل عن الجمالي وهو من غير ان يقر الخ على الا في عين ما عليه الامام ومن  
تبعه لا ينفعه الا بينة كاملة وهو ما نص عليه في الام والقاضي كلامهم ترجيح ما يعتمد البقي وخرجه  
صاحب الاقوال وغيره قال الاسوي وعنه اذا لم يحلف التسليم الردود ولا انتقضت المحسوسات ولا كلام وعنه  
أبضا في ذلك ينسلك عنها والاحلف أي الذي على الصحيح وهذا مقتضى كلام الرافعي في آخر القصة اه فسلم  
ان الشارح متى على ما نوعه الاصل على ما عليه الامام ومن تبعه والحاصل عليه بطلان مدعي الذي بمجرد  
طلبه من التسليم من اليمين ولا ينفعه الا بينة ما لم يحلف التسليم ولا انتقضت المحسوسة أو ينسلك والاحلف  
هو قبلنا لم لا يفتقر في هذا الكلام لقوله ما ذكره في ما طلب من التسليم بعد اذلة شاهد  
وينبغي فيما ذكره من بين التسليم الحاصل من الحكم بنكوله حقيقة وتزليله كذلك حتى يجري في نفسه  
جميع الحاصل المذكور وساقاه اذا لم يحلف الذي ولم ينقل بشي ان له اقلتا تنصلي بئره هذا  
الحاصل يعلم الفرق بين ما لو طلب من التسليم ولو اتسع ولم يطلب بوله فتنت اقلتا ينسلك في الا ان حلف  
التسليم ولا تنفي في الثاني (قوله) ويرد الخ) انما هو على سوس ماله العمري وقد قال تحت التمسح لم يزل ان  
المتن خلاف ماله العمري وانه لا فرق بين الدين والعين (قوله) لان خبره من به فمضاج قوله السبق

بمجرد امتناعه من اليمين يقول الحق الذي فلتسح على القاضي التمسح لا خلافه فلا يفتقر الى الذي  
القاضي عن سبب امتناعه (مخط حتمين اليمين) لا فرق فليس له العود اليه في هذا المجلس وغيره الا في مورد فكل يوم في المجلس (وليس  
لمطالبة التسليم) لان خبره من به فمضاج الذي عليه من قوله بنكول الخ على بين الذي لا يفتقر الى بينة كاذل الذي فلتسح من  
مبطل قال المتن في قبلنا بانها انكر الباش فيصنف يمينه

فان نكل وحلف المشرى فخطبوا الخصمون ان نكل او يفتقرهم بالامانة السكم بالكلول لاقول له ورم المال بالبر هبعت ورمته نازا  
 ولحق ولها ثم قالوا قبل الطلاق فاعتنى فحلت بل صدق وقد يمسح فان نكل وحلفت فلا عدوان نكلت ايضا اعتنى بالكلول  
 بل الاصل جعالة النكاح سواء فروع فعل بما يلي يظهر واقع (وان تعال) الذي (بالعقبة او امر اجتهاد) او الفقه او لراة تدور (أموال)  
 وجوابي الادرج (ثلاثة تأمل) فضا لثلا (٣٢٤) يضرب بالمدى علمه في خط حسن البين يصد في الثلاثين غير مظهر (وقيل

مسألة من الكلام في امتناع الذي من غير الرد وليس هناك لأن يقال المشتري يدعى الإقباض وقد امتنع من غير الرد سم عيارا ورشدي لا يعني أن هناك من الطرفين الأولى من الباطن وهي المطالبة التي والثانية من المشتري وهي دعوى الإقباض والزام المشتري بالإقباض لمعواضلة ما اعتبره نكوه عن البمين المردودة بالنسبة لمعواضلة يندفع عنه حقه انقصه ودعواهم مطالبته بالقبض فهو على قياس كلام المصنف خلاصه القول الشرح ومعناه الخ وكذا خلاف المسئلة التي بعدها فتأمل اهـ (قوله وان نكل الخ) أي المشتري (قوله) وجعله اهـ أي هذا الأصل (قوله المتوازن تعال يا قهني بنه) قال بان عدني بينه أن رد أن أقباهم أسي (قوله) أو انفضها الخ قوله وقه تفرق في معنى الأقوه ولا يخالفها فيمكن فرق (قوله لمن ثلاثا بام) قال الرواني وإذا أهملنا ثلاثا حضر شاهدان بعدا وطلب الأهمال الذي ما شاهد الثاني أهملنا ثلاثا نرى أسي (قوله فانه يعمل ثلاثا) قال في التيسير المعنى ملازم متضمن ضم البينة قال بان التيقن أن أو ادخلوا لمعزته دخل معان أذن والامتنع من دخوله كذلك كما لرواني اهـ تم (قوله كاسر) أي أول البينة معني (قوله المتزامل) أي آخر المجلس ولا تراد الأرض الذي أقول (قوله لان مراد ذلك القول الخ) ودعاه ان سلمنا ان مراد ذلك لكن لمهله عيشة فالذي لا يتعد عيشة له إلى آخر المجلس فانه لو شاء أهمله أبدأ بطر فلا وجه للتيسير فتأمل ومن هنا عتد حجة الشهاب الرمي ان المراد ان شاء القاضي سم عيارا ورشدي وعماود كون المراد ان شاء الذي لم يلو كان كذلك يمكن للتيسير أن آخر المجلس وجهه ترك الحق بالكلية اهـ (قوله وعلى الأول) أي ان المراد ان شاء القاضي (قوله ان عله) أي عمل جزاء أهمل القاضي (قوله) لكون يستمالج) أي أنقض الذي سلطان (قوله ان المراد) أي المجلس نهاية (قوله مجلس القاضي) أي مجلس هذين الخصمين كذا في عرض لعل في سقوط الأصل أي لا مجلس الخ (قوله وكان كقول) أي المذكور وقوله وان لم يحلف الذي الخ سم عيارا ورشدي يعني كمتناع الذي من غير الرد في التفصيل الملو اهـ (قوله باربعة) أي الذي عليه عرض (قوله اما بعد اقامتشد) ظاهر موهو واحد الملائين لكن تبين في روض البينة مع تعليل شرحه بان الذي أتباعه والنظر فيقال البينة وظيفته القاضي الخ كاسر عني اشتراط شاهدين أو شاهدين من غير أن يفتي الا في رواته وهو أقام شاهدين بين أو دين فقال

وليس له تجديد في مجلس آخر لقيم البينة علم الفرق بين ما لو امتنع من البمين وطلب عين الخصم كاهو السابق وما لو امتنع مناهو طلب ذلك فانه في الأولى سمع عليها طاعة البينة بعد ذلك انقضت الخصم بخلاف الثاني (قوله لان قيم بنه) يعني بعد تجديد دعوى مجلس آخر وما يرجع (قوله كالذا الذي الخ) لعل فيه

مسألة من الكلام في امتناع الذي من غير الرد وهذا ليس امتناع الذي من غير الرد لأن يقال المشتري يدعى الإقباض وقد امتنع من غير الرد سم عيارا ورشدي لا يعني أن هناك من الطرفين الأولى من الباطن وهي المطالبة التي والثانية من المشتري وهي دعوى الإقباض والزام المشتري بالإقباض لمعواضلة ما اعتبره نكوه عن البمين المردودة بالنسبة لمعواضلة يندفع عنه حقه انقصه ودعواهم مطالبته بالقبض فهو على قياس كلام المصنف خلاصه القول الشرح ومعناه الخ وكذا خلاف المسئلة التي بعدها فتأمل اهـ (قوله وان نكل الخ) أي المشتري (قوله) وجعله اهـ أي هذا الأصل (قوله المتوازن تعال يا قهني بنه) قال بان عدني بينه أن رد أن أقباهم أسي (قوله) أو انفضها الخ قوله وقه تفرق في معنى الأقوه ولا يخالفها فيمكن فرق (قوله لمن ثلاثا بام) قال الرواني وإذا أهملنا ثلاثا حضر شاهدان بعدا وطلب الأهمال الذي ما شاهد الثاني أهملنا ثلاثا نرى أسي (قوله فانه يعمل ثلاثا) قال في التيسير المعنى ملازم متضمن ضم البينة قال بان التيقن أن أو ادخلوا لمعزته دخل معان أذن والامتنع من دخوله كذلك كما لرواني اهـ تم (قوله كاسر) أي أول البينة معني (قوله المتزامل) أي آخر المجلس ولا تراد الأرض الذي أقول (قوله لان مراد ذلك القول الخ) ودعاه ان سلمنا ان مراد ذلك لكن لمهله عيشة فالذي لا يتعد عيشة له إلى آخر المجلس فانه لو شاء أهمله أبدأ بطر فلا وجه للتيسير فتأمل ومن هنا عتد حجة الشهاب الرمي ان المراد ان شاء القاضي سم عيارا ورشدي وعماود كون المراد ان شاء الذي لم يلو كان كذلك يمكن للتيسير أن آخر المجلس وجهه ترك الحق بالكلية اهـ (قوله وعلى الأول) أي ان المراد ان شاء القاضي (قوله ان عله) أي عمل جزاء أهمل القاضي (قوله) لكون يستمالج) أي أنقض الذي سلطان (قوله ان المراد) أي المجلس نهاية (قوله مجلس القاضي) أي مجلس هذين الخصمين كذا في عرض لعل في سقوط الأصل أي لا مجلس الخ (قوله وكان كقول) أي المذكور وقوله وان لم يحلف الذي الخ سم عيارا ورشدي يعني كمتناع الذي من غير الرد في التفصيل الملو اهـ (قوله باربعة) أي الذي عليه عرض (قوله اما بعد اقامتشد) ظاهر موهو واحد الملائين لكن تبين في روض البينة مع تعليل شرحه بان الذي أتباعه والنظر فيقال البينة وظيفته القاضي الخ كاسر عني اشتراط شاهدين أو شاهدين من غير أن يفتي الا في رواته وهو أقام شاهدين بين أو دين فقال

وليس له تجديد في مجلس آخر لقيم البينة علم الفرق بين ما لو امتنع من البمين وطلب عين الخصم كاهو السابق وما لو امتنع مناهو طلب ذلك فانه في الأولى سمع عليها طاعة البينة بعد ذلك انقضت الخصم بخلاف الثاني (قوله لان قيم بنه) يعني بعد تجديد دعوى مجلس آخر وما يرجع (قوله كالذا الذي الخ) لعل فيه

مسألة من الكلام في امتناع الذي من غير الرد وهذا ليس امتناع الذي من غير الرد لأن يقال المشتري يدعى الإقباض وقد امتنع من غير الرد سم عيارا ورشدي لا يعني أن هناك من الطرفين الأولى من الباطن وهي المطالبة التي والثانية من المشتري وهي دعوى الإقباض والزام المشتري بالإقباض لمعواضلة ما اعتبره نكوه عن البمين المردودة بالنسبة لمعواضلة يندفع عنه حقه انقصه ودعواهم مطالبته بالقبض فهو على قياس كلام المصنف خلاصه القول الشرح ومعناه الخ وكذا خلاف المسئلة التي بعدها فتأمل اهـ (قوله وان نكل الخ) أي المشتري (قوله) وجعله اهـ أي هذا الأصل (قوله المتوازن تعال يا قهني بنه) قال بان عدني بينه أن رد أن أقباهم أسي (قوله) أو انفضها الخ قوله وقه تفرق في معنى الأقوه ولا يخالفها فيمكن فرق (قوله لمن ثلاثا بام) قال الرواني وإذا أهملنا ثلاثا حضر شاهدان بعدا وطلب الأهمال الذي ما شاهد الثاني أهملنا ثلاثا نرى أسي (قوله فانه يعمل ثلاثا) قال في التيسير المعنى ملازم متضمن ضم البينة قال بان التيقن أن أو ادخلوا لمعزته دخل معان أذن والامتنع من دخوله كذلك كما لرواني اهـ تم (قوله كاسر) أي أول البينة معني (قوله المتزامل) أي آخر المجلس ولا تراد الأرض الذي أقول (قوله لان مراد ذلك القول الخ) ودعاه ان سلمنا ان مراد ذلك لكن لمهله عيشة فالذي لا يتعد عيشة له إلى آخر المجلس فانه لو شاء أهمله أبدأ بطر فلا وجه للتيسير فتأمل ومن هنا عتد حجة الشهاب الرمي ان المراد ان شاء القاضي سم عيارا ورشدي وعماود كون المراد ان شاء الذي لم يلو كان كذلك يمكن للتيسير أن آخر المجلس وجهه ترك الحق بالكلية اهـ (قوله وعلى الأول) أي ان المراد ان شاء القاضي (قوله ان عله) أي عمل جزاء أهمل القاضي (قوله) لكون يستمالج) أي أنقض الذي سلطان (قوله ان المراد) أي المجلس نهاية (قوله مجلس القاضي) أي مجلس هذين الخصمين كذا في عرض لعل في سقوط الأصل أي لا مجلس الخ (قوله وكان كقول) أي المذكور وقوله وان لم يحلف الذي الخ

[illegible]

فان امتح حسن الاستماع اليه والحق (ومن طوبى) بمنزلة بعد اسلامه قبل وفاته كان غلبا احتج قبل علم النكول بالحق ولو بعد  
 حلفه باليمين فان نكل اخذت منه كفارة وذهاب ادى ذلك وهو ما لم يقبل واخذت منه او (في كذا) اذ هو في المصالح (آخر) وعلما لخص  
 او مستظا آخر تدب عليه من نكل لم يما الشجيرة (و) (الاسماء) (الزنا) (اليمين) على خلاف العند السابق (فنكل وتقدر واليمين) لعدم  
 انحصار الحق (فالاصح) على هذا النصف (انما) (تؤخذ منه) (الحكم) (النكول) لان ذلك هو مقتضى ذلك المصداق وهو الحق ولو ادى  
 من تركه بالوعد بالاستماع اليه من نكل لم يعد الا قضاءه بالنكول لان (Pro) للوجوب لا يثبت اسم وهو المصداق لو وجد  
 ولو نكل مدعى عليه

كفالاته بان بعدا لطلب أى الذى عليه ان لم يترج المال ولم يحسن الدين ولو امتنع الخ أو مئتملا  
 الشاهد وعين (قوله فان امتنع) أى من اعطاه الكفيل (قوله المتضمن طوبى الخ) أشار بذلك لسائل  
 يستثنى من القضاء بالنكول من اليمين معنى (قوله يميز به) الى قوله وكذا لو ادى في المقتضى الا قوله وقد كان  
 غاب وقوله فان ادى الى المني وقوله أو مستظا آخر وتقدر فتعنى أو نحو وقت (قوله يميز به) أى كلمة  
 (قوله لم يقبل الخ) أى لكون دعواه خلاف الظاهر (قوله المني أو غلط لخص) أى أو لم يدع دفعها لادى  
 غلط لخص بعد التزامه التقدير الواجب معنى (قوله السابق) أى أى قضا (قوله لان ذلك) أى وجوب الزكاة  
 (قوله والحقول) معطوف على ملك ورشيدى (قوله لم يعد) الاول لم يثبت (قوله ولو نكل مدعى عليه) مع  
 ميت الخ) بان يصيبه القاضي أو منمو به معنى أو أو (قوله نحو وقت الخ) أى كالنذر للقرار (قوله المني أو غلط  
 ادى الخ) أى أنه لم يما استثنى من الزايمين على المدعى معنى (قوله أو يجنون) الى قوله وهذا هو المصدق  
 المقتضى (قوله ولو وصيا الخ) عبارة تالوا ولو ادى الى المني أو المني أو المجنون دينه على انسان فانكر ونكل فلا  
 برد اليمين على الرق ولو أقيم الولي شاهد الا يحلف معمو لادى عليه من في مئتملا لا يحلف الولي اذا انكر  
 لأن انكره غير مقبول والوصى والقهر وقت المجدد الوقت كقول في الدعوى والدعوى عليهم ولو ادى قيم  
 المحبور عليه يسق ونكل المدعى عليه مطلق المحصور عليه انه يلزمه تسليم المال ولا يقول في وجهه يقول في  
 الدعوى ويلزمه تسليمه الى ام زاد المني قبيل قوله ولو ادى قيم الشيء المحصور الخ ولو أقر القهر عا دعه  
 انحصر انكره ولو أقيم القاضي غير مو لادى ان هذا القيم قبضا فانكره حلف من وجب عليه عين نقل المصنف  
 عن البويطى انه يجوز ان يضيها بالمال قال الزكسى والمذهب المنع والقهر زمن قول البيهقي لا لا شاعى  
 ونقل المنع أيضا عن القاضي أبي الطيب وهذا هو الظاهر له وزاد أيضا عقبه قوله تسليم المال لقضا الاول  
 (قوله المني لم يحلف الولي) أى ما لم يرد ثبوت العند الذى يشره بيده فخطب وثبنا لخلق من ثبوتها غير يرى  
 الوصى والوكيل سم اه عيسى (قوله فوفى الى كذا) عبارة والمقتضى والروض والأول فوجب كسب القاضي  
 بما جرى محض او وقت الامر بالوعد والأفاقة اه (قوله أى ثبوته بمباشرة عليه) كان ادى من مباشر  
 به معلوله أسنى (قوله وهذا هو العند) خلافاً للشيخ الاسلام والنهاية والمغنى والأول (قوله فى الصدق الخ)  
 عبارة لاسنى قال لاسنوى والقوى على هذا التحصيل فدين من حلف على الام وهو الموافق لما رقى الصدق  
 فى هذا اختلف في قدر زوج ودولى صغيرة وأصوية اه (قوله ودالخ) جرى على هذا الرد شيخ الاسلام  
 والنهاية والمقتضى (قوله لانه اعطى الخ) أى فى الصدق على فعله وهو العند الذى جرى على كذا  
 نهاية (قوله بخلاف غيرهما الخ) فانه يحلف ان مو له يسق كذا وهو بمنزلة نهاية (قوله ومن) الى الفرع  
 فى النهاية (قوله ما) أى بينه (قوله نظيره) أى أو أو (قوله قبله) كذا كونه قبله ينشأ لادى

(قوله لم يحلف الولي) كتب عليه هر (قوله ولو ان ادى مباشرة عليه) تضعيف هذا لاننى ما تقدم  
 فى الصدق لانه اعطى على ان الصدق جرى على كذا وهو فعل فمما ان ترتب عليه ما استحقاق الرق على  
 العدة بمباشرة فليس مع غير الرق عن اثباته ما غ لولى ان يله بيننا مئة فخل تضعيفه لعلنا نلوا بل ضرر وزنه ومضى القضاء على  
 الغائب حكمه ولو جعل على مولد من لادى لوليدنا أو أيمن غادى ان خصم نحو اذ اخذت منه لا أو من اليمين على نفي العلم الى كمال  
 الرق كبره (فرع) جعل بما تقدم فى الزنا ما قبل قبل الفصل انما هو اظهر من تشده باليمين غادى ذواله ان اشتراه من اشتراه من  
 الذى وأقام شاهد لانه ان يحلف مئتملا من امتنع باليمين الحلف لا يثبت به ملك كالتبريد كمثل انتقال ماله كان مئة ان يله  
 ملكه من مئة ولو اقره ان يثبت به ملك كالتبريد مئتملا من يله بخلاف غير مئتملا من يله بخلاف غير مئتملا من يله بخلاف غير مئتملا من يله  
 ان يدينه ما يحلف مع ان يله من المئتملا من يله بخلاف غير مئتملا من يله بخلاف غير مئتملا من يله بخلاف غير مئتملا من يله

العدة بمباشرة فليس مع غير الرق عن اثباته ما غ لولى ان يله بيننا مئة فخل تضعيفه لعلنا نلوا بل ضرر وزنه ومضى القضاء على  
 الغائب حكمه ولو جعل على مولد من لادى لوليدنا أو أيمن غادى ان خصم نحو اذ اخذت منه لا أو من اليمين على نفي العلم الى كمال  
 الرق كبره (فرع) جعل بما تقدم فى الزنا ما قبل قبل الفصل انما هو اظهر من تشده باليمين غادى ذواله ان اشتراه من اشتراه من  
 الذى وأقام شاهد لانه ان يحلف مئتملا من امتنع باليمين الحلف لا يثبت به ملك كالتبريد كمثل انتقال ماله كان مئة ان يله  
 ملكه من مئة ولو اقره ان يثبت به ملك كالتبريد مئتملا من يله بخلاف غير مئتملا من يله بخلاف غير مئتملا من يله بخلاف غير مئتملا من يله





ففي أصل اليد هذا التي من الملاح في مستحق دارا في ظاهر مثل التام في نصيب الشواهم من ثلث وارثان بعد حر كونه  
 الحرة وأقامه ينصف لان مع شتر اندفع وهو حصول المالك له وفي نظر لان سنة النصب معار إذ دخل في ثلثه وثلاث مستحقة  
 على ان ثلثها يحق امر محتمل ولا ينفك لاجل من الشاهد على ما علقه وأقامه بينة المائل أثره بالان قدمت ولم تضعه  
 بالان لان ذكرنا اننا لا يمكن المقره (٢٢٨) اليوم قدم من قالت اشترى من زيد وهو عطلكم على من قالت وهو فيده أو تسلمه  
 ويحسن خلف البدارج

(قوله في أصل اليد) لم يذكر مر ما بعده أي قولنا التام هذا ما أتت به إلى أول أكام بنتنا (قوله أنها  
 له) أي ليست للمالك (قوله وفي نظر لان سنة النصب) وقد بوسط ويقال كانت البينة من أهل البصرة  
 والتميز الذين عيرون العقد العجم السوفى للمعير فشرعوا في بيعهم ما يتوقف على حصول القبض وما  
 لا يتوقف فدفعت سنة المائل لان الظاهر من حالهم أنهم انما عطلوا كون اليد على خلاف عهدهم على ما نقله معين  
 شفي على سنة المخرج وان لم يكونوا كذلك فيبقى القاضي الصانع حقيقة لخاله ذلنا لم يسد عمر أقول وربما  
 قال ما في شرح ومن أثر لغيره يثنى ثم ادخل الخ (قوله وتان) أي سنة قبلة اليد (قوله محتمل) أي أنصر  
 الاستعانة (قوله على ما راجع) أي قبل فصل في الشاهد على الشهادة (قوله وأقام بينة إلى المثلث) في النهاية  
 الاحوال ولا ضرر على الولد (قوله وتقديم) قالت اشترى ما راجع أي وان كانت هي بنتنا لمخرج ورثته ما لو  
 قالت بنتنا اشترى ما راجع زيد من ذمتين وقالت سنة المائل انه اشترى ما راجع زيد هذا من ذمتين فتقدم بينة  
 المخرج لانها أثبتت أن اليد المائل عادية بشرائهم زيد بعد علم المالك عنها كسأ في شرح وانما لو كان  
 لصاحب متخوذة التارخ قد قدمت والحاصل ان محل قولهم تقدم ذوالالم يعلم حدوثه كانه علمه الشهاب  
 ابن حجر فبما في رشيدي (قوله ويحسن ان قال اليد) عبارة انها يقيم بقاء أن الخ (قوله أن ذان العالم) يعني  
 ان من قالت اشترى من زيد وهو في يده أو عمن قالت اشترى من زيد وتسلمه (قوله لغير الاول) أي غير  
 المترجم من (قوله ولو ألفت بنت الخ) أي أو غيرها حلت كانت العين في يده ع (قوله واقف وقف) بالاضافة  
 (قوله لم يدها شيئا) ضعف ع (قوله ترجع الوقف باليد) أي الذي الوقف من الوقف التي حكمها مستمر كما  
 يعلم مما في رشيدي (قوله وانما يقبض هذا) أي عدم اقدام ذكر رشيدي (قوله ان كان الترجع من مجموع  
 الامر) أي بان قلنا ان كلا من اليد وحكم الحاكم مرجع ع (قوله اما اذا قلنا ان حكم الحاكم غير مرجع  
 الخ) فيقال بل وان قلنا مرجع لانه لا يتفرشدي (قوله فاذي يقبض تقدم بينهما) متعدد ع (قوله  
 ولا يعارضه) أي تقدم بينهما بالتسليم (قوله لان بينهما) أي البنت (قوله بخلاف) أي الوقف (قوله ولو ادعى  
 لقيط الخ) عبارة الخفي وما ذكر من تقديم صاحب اليد لا يخالف ما ذكره في اذ ادعى الخ (قوله وأقام كل  
 بينة) أي أنه ملكه ع (قوله استروا) أي لا ترجع صاحب اليد ع (قوله وان لم تعدل) أي قولنا المن ثم أكام  
 ينفق انها بينة لا قوله وقيل العواهم (قوله لان الجعنا تمام على خصم) في مان الذي خصم ولو قيل اقامة  
 اليد في رشيدي وقد يقال ان التعليل المذكور يخص ما قبل التصوي بشرئنا بعده (قوله ويحسن البتني  
 جماعة الخ) عبارة انها يقيم بقاء كعبنا البتني الخ (قوله لاجن اعادنا) أي ولو كانت هي الأولى بعينها  
 ع (قوله لتختلف الزوايا الخ) تقدم عن ع في باب الاقرار ما يتعلق من هذه المسئلة زيادة سطر (قوله ولا  
 بينة) فان كان لاحدهما بينة تخصيها أو أوارونها ب (قوله ولا تخصص لاحدهما بينة) ككونه في خزائنه

بعده (قوله في أصل اليد) لم يذكر مر ما بعده (قوله وفي نظر لان سنة النصب معار إذ دخل في ثلثه وثلاث مستحقة  
 السنة) في رشيدي ما يأتي من بحث شفتيل ولو شهدنا لاحدهما كل من سنة مع انور ع في باب الشهادة  
 بالان لا بالنصب لكن فرق بان الشاهد بالان هذا كلمة بخلاف الشهادة بالنصب فانه شاهد ع وبأذا  
 تلتصم خبرنا ولو كانا بالان لامل (قوله فاذي يقبض تقدم بينهما) كسب طه مر (قوله ويحسن  
 البتني جماعة) كسب طه مر

ثم اليد (ولا تجمع بينة اليد) ولأنه لم تعدل لان اجتماعا اتم على خصم وقيل تجمع لفرض التسليم او  
 كالأمرين وطبعا لاجل البرء ستر لا قاعواهم التناهي لا جمع عداهم وقيل البينة لان الأصل في بقاء بينين فلا يعللها  
 كانت كالتوحيث البتني جماعة منهم من عزمه في قولنا من اعلمنا بطلان تجلج ع (فرع) ما تنقل الزوايا في أمته  
 التي في رشيدي في بينة لا تخصص لاحدهما بينة لكل بخلاف لا حو



فان قلت اجل يستعملون على واحد فقط او على اثنين احدهما فقط حتى يكون (٢٢٩) تختص بالوسط وكذا ازانها ولو ارت

احدهما والاخر (قول)  
أزبط في مدينة (حاجات)  
سلم المال لصحة أو حكا  
بان حكم عليه فقط (ثم)  
أقام بينك لمعندنا الى  
ما قبل زواله (بده) حتى  
الحالة الثانية فبما يظهر  
خلافا لان الاستدلال نظر  
لقيامه ورواها بعد  
الحكم بزوالها يبق لها  
(واعتذر فيستشهد)

أو وجهه هم وأبقوا لهم  
مثلا سمعوا فقط (التم)  
زل الالعدم المحب توند  
لمهرن فقط القضاء  
واشروط الاعتذار تمنع  
انه لم يظهر من صاحبها  
بما عليه ليهل نفس الحكم  
(وذلك لا) سمع ولا ينقض  
الحكم لازالة بده فلا يعود  
وز بده القاضى أو الطبيب  
بانه خلاف الاجماع وليس  
هنا نقض اجتبا باجتهاد  
لان الحكم انما وقع بتدبير

أن لاه ارض فاذا ظهر على  
به وكلفه استثنى من الحكم  
وخرج بمعندنا الى آخر  
شهادتها بلك غير مستند  
فلا سمح (رواها الخارج)  
هو ملكي اشترى بمنك

(فقال) النخل (بل) هو  
ملكى وأما ما يستثنى بها  
قال (قدم الخارج) لان زيادة  
علمي يشهد بالانتقال ولما  
قدم يستلزم شهادته  
ملكه وانما أودع أو آخوه  
أو غيره النخل أو بانه

أوفى صندوق محتاتيه يدوم ليس من المرجح كون النخل واحدا فبما يظهر عن (قوله) فاذا خلفنا أى  
أونكلا أنوار (قوله) ولن صلح - دهما فقط) غاية كلهم صريح كلامي بل بالانوار وصرح بقول النهاية  
والانوار هنا ما صاعدا يصلح للزوج كغيره فقلقة أو زوجة كل واحد ولهما كدراهم من ثياب أو لا  
يصلح لهما كغيرهما أسنان ونبل وناج ملك لهما عامسان له واد الثاني كقولنا عدا باع وعطى بطلد  
أو عطى وهو في أيهما أو غنى وقتير في جوارحه (قول) المتناول أو يلبسه أى الداخل عن العين التي بيده  
مضى (قوله) بان سلم المال لصحة أى بعد الحكم ورض (قوله) فقط أى لم سلم المال اليه (قول) لان  
مستند ما قبل ازالته أى مع استدامت الوقت المدعى مضى وأسنى (قوله) حتى في الحالة الثانية) وقا  
لصحة النهاية (قوله) خلافا من الاستدلال أى حيث لم يشرط الاستدلال الثانية وافتراض وشرحه  
والثاني والآخر (قوله) ونظروا أى بان الاستدلال أو قوله لبقاء بده أى الداخل متعلق بذلك وقوله ورواها  
خبره (قوله) بانها أى بده الداخل (قول) المتناول واعتذر فيستشهد (مفهومه) انه لم يعتذر بمادة كرم فوج  
يستوصى به في شرح المنهج وكتب شيخنا لا يادى على قوله واعتذر الخ ليس بقيد اه وعلوه سم  
عليه وتقييد المنهج وغيره بالاعتذار على من انتهت اه عن عبارة النهاية واعتذر فيستشهد مثلا  
سمعت الخ قال الرشيدى قوله مثلا أشربه الى أن قول المصنف واعتذر الخ ليس بقيد وانما هو في التفسير  
والنصير كالمصرح به غيره فلا يعتذر ليس بقيد قسمه يستعملون لم يعتذر اه وقوله أشار به الخ في جزم ذلك  
نظر لاحد حاله أنه أشار به الى ما زاد ما شرع قوله أو وجهه هم الخ بل هو ظاهر صريح النهاية (قوله)  
واشروط الاعتذار الخ) وقا للروض وشيخ الاسلام وحق وخلافا لنهاية على ماس عن الرشيدى ولا يادى  
كلم (قوله) مع انه لم يظهر من صاحب الخ) أى صاحب العزى أى ظاهر في صحة المصنف مع المنهج أى كما  
وقال اشترى بهذا جبايتا معا مرا بحتما فتوشع ثم قال غلطت من عن متاع الى آخره وانما اشترى به  
بما توشع عرش فقوله غلطت الخ هو العزى له بغيرى (قوله) ولا ينقض الحكم الخ قوله وأسنى ابن  
الصلاح في النهاية (قوله) فلا تعود أى البعارة لنهاية فلا يعود حكمها اه أى البذر (قوله) وخرج بمعندنا  
الخ) عبارة وانما فى الروض مع شرحه خلافا لما تقدم بينته الى ذلك ولم يعتذر بمادة كرم وهو فلا تقدم  
ببشلا لا أنه قد خرج (قوله) فلا سمح) ينبغي ملاحظتها بان فى التيسير قول المصنف  
الفضل الآتى ولولا كل منهما بتمسك بهذا الخ اذ يعلم به أن فى السماع ليس على الإطلاق (قوله) زيادة  
علم بينته الى قوله فان اختص فى الفنى (قوله) ولما تقدم الخ) وفى عكس المتن وهو لخلق الخارج دعوى  
الملك وقال الداخل هو ملكي اشترى بمنك وأطام كل من تقدم الداخل وكذا أى تقدم الداخل وقال الخارج  
هو ملكي ورت من أى وقال الداخل هو ملكي اشترى بمنك أى لمعنى وأنوار وروى مع شرحه (قوله) أو  
انه أو بانه أى الداخل عجيبة أى المدعى بمنته أى الخارج (قوله) ولولا كل الخ) الأولى التبريع (قوله)  
عالمها) أى الغاية أو بدها أى البار أو لعل أى حل الغاية أو أزرع أى الذى فى الأرض بعزلة أو أنوار أو تروا  
أو ضوا لاحدهما فبما روع أو بده أو غراس فى فية أو دابة أو جمل يتعلما والخ للاحدهما بالاختار

(قوله) واشترط الاعتذار الخ) قال فى شرح المنهج واشترط الاعتذار كمال الأصل كل روضة  
وأصلها قال الباقى وضد أى ليس بشرط والصدقاتما يطلب اذا ظهر من صاحبها ما ينافى كسنة  
الربعة قال الولي العراق بدفعه ذلك ولها لم تعرضه الحواوى اه ويجلب انه اشترط هاتون لم  
يظهر من صاحبها ما ينافى تقدم الحكم بالملك لغيره فاحتمال ذلك ليسهل نفس الحكم بخلافه  
ثم انتهى ما فى شرح المنهج ويمكن حل كلام المنهج وغيره على ما قاله الباقى يجعل التيسير التيسير دون  
الاشترط وذلك يظهر أن الشارح تبع جوابي شرح المنهج فزعمه (قوله) وخرج بمعندنا الخ) ينبغي  
ملاحظة ما فى التيسير قول المصنف الفضل الآتى ولولا كل منهما بتمسك بهذا الخ اذ يعلم به أن

أولهم الأول لخل أو لزج باطنهما أو صفت على السنتان بعد ذلك الحق لاخر لئلا يتطاع باليد و قد روي عن الحسن بن علي  
هل الصدوق يلائن المصنف ليس له بعد الاستصحاب لانه فان انحصر المتاع يستفاد من قوله لا تخفى من يدك فمقابل هو  
قوله امر حسن لا يستفاد منه لانه (٢٣٠) فزيد يكون له خضعت الفاعل عليه أو عندنا كترك في مريد اليد قوله لا يستفاد من  
أمر حسن منه باليد الساكن

فهو في يد أو دار أو لأحدهما قبل متاع أو دابة أو لأحدهما على حال فهم في يد اه (قوله باطنهما الخ)  
راجع لمجم ما تقدم (قوله قد مت الخ) يعني يتنقل الاحد على الثاني القول قوله اه (قوله باليد  
الطابق) احتراز عن نحو ما روي للثاني (قوله لاخر اه) أو صاحب المتاع أو لخل أو لزج (قوله يديه) أي  
بقوله لاخر داخل (قوله على اليد) أي التنازع فيه (قوله لصاحب الخ) أي التوب (قوله لا يدفقت)  
أي كانت اليد في مصلحتنا (قوله لو قال أخفت في الخ) مجرورة التاني وتولوا أخذوا من دار وادي  
ملكه فقالوا به هل هو في أمره لا تخذروا التوب حيث لا يتنقل اليد لصاحب الدار كقوله لا خضعت منه  
الفاعل عليه أو عندنا فأنكره بضم رده اه (قوله الب) أي إلى صاحب الدار (قوله فطما الخ) أي  
وصدق الساكن بعده (قوله انقاراه) أي الزارع (قوله أوفى متصل متاع الخ) هل محله ما لم يكن ذلك  
المتصل في تصرف الاول أخذاً مما يأتي في مسألة لطباط سم عبوة عرش قوله أوفى متصل الخ يحمل  
ما لو فرض عليه كمال الاتباع الدار كقوله تنزل على سلم يصعد منه إلى مكان في الدار وهو جالس وقضيت تصديق  
المكتري وقاس ما سر حواجه من الدار أو دار أدخل فيها ما كان متصلاً أو متصلاً فوضعه في  
متصل كصندوق الطائر وان المصدق هنا المكتري وقد يقال التبادر من قوله متاع ان المراد ما يتبع به  
صاحب الدار فيها كالأواني والفرش فخرج مثل هذا فلا يصدق فيما المكتري بل المكتري اه (قوله صاحب  
الدار يعني صاحبه فمضاهو المكتري (قوله من الاولين) أي الوفاو السلم (قوله والفق) عطف على غير  
السعر (قوله بينهما) خبر ما اضطر بالخ أي يحمل بينهما (قوله ان علفاً) أي أو كلاً كالجسر عن الأنوار  
(قوله في شعر فيها) أعني الدار المزرعة (قوله بخلاف القصص الخ) ان قلت القصص هي المنحل في المتاع  
المتصل قلت ان كان صورته لطباط الله استلزم لخصه في داره فلا يشكل وان كان لطباط قد استأجر الدار  
فهو من افراد ما تقدم فينبغي أنه المصدق سم (قوله وهذا) أعني التصرف بقرق الخ) قد يقال من الامتعة  
نحو كتاب السلم وتصرف الزوج العالم فيها أكثر وقد يقال ان ثبت تصرف الزوج فيها قلنا فاقول قوله  
وهذا ظاهر سم وقضيت أن نحو الخ إلى ان ثبت تصرف الزوج فيه فدون الزوج فاقول قولها (قوله وان  
صل الخ) الاولى التاميم (قوله حقيقة) أي قوله وورق في الثاني الاقوة ونظائر والي بحث غيره والي قوله قال  
البنوي في النهاية الاقوة وصرح بالودنصل (قوله كان ثبت الخ) وكان ثابت باليمين المردودة عرش (قوله  
لان الاقرار يسري الخ) بدليل أن من أقر أمراً بشئ طالب به اليوم وإذا كان ذلك فيستحب ما أقر به  
إلى أن يثبت الانتقال من (قوله هل يحسب ان سبب الانتقال الخ) أو يكفي أن يقول ان سبب الانتقال إلى سبب جميع  
مضى عبوة التاميم ويصير جوهر يمين سبب الانتقال في هذا ونظائره كمال البق المطلب تبعاً الخ (قوله  
وبحث غيره الخ) عز الثاني هذا البحث إلى ابن شعبة وأقره (قوله ان قولنا شاهد الخ) لا يعني أن الكلام  
في السماع ليس على الإطلاق (قوله أوفى متصل كماع صلفا الثاني) هل محله ما لم يكن ذلك للمتصل  
في تصرف الاول أخذاً مما يأتي في مسألة لطباط (قوله بخلاف القصص الخ) ان قلت القصص داخل  
في المتاع المتصل قلت ان كان صورته لطباط الله استلزم لخصه في داره فلا يشكل وان كان لطباط قد  
استأجر الدار فهو من افراد ما تقدم فينبغي أنه المصدق (قوله وهذا) أعني التصرف بقرق الخ) قد يقال من الامتعة  
الخ) قد يقال من الامتعة نحو كتاب السلم وتصرف الزوج العالم فيها أكثر وقد يقال ان ثبت تصرف الزوج  
فيها قلنا فاقول قوله وهذا ظاهر (قوله وما لا يشترط البيان) وهو مضمون من

الافراد الاول له بها خصل  
انه وقوله زوج في اعادة  
أولها وليس قد ما قرأه  
يد وتولوا عكر وكتر في  
متصل بالدار كرف أو لم  
صمير حلف الاول أو في  
متصل كماع حلف الثاني  
العرف وما اضطر به  
كثير المعمر من الاولين  
والفق بينهما انما في الفاظ  
لا صرح وأقنى ابن الملاح  
في شعر فيها بان اليد  
للمصرف فيصوم من لم  
تنزل عبطاً وقد الفارق  
مقص وأوفى وحط حلف  
لان تصرفها أكثر  
بخلاف القصص فعطف  
عليه صاحب الدار وهذا  
أعني التصرف بقرق بين  
هذا وبين الامتعة المتنازع  
فيها بين الزوجين وان  
صلح لأحدهما (ومن أقر  
لفيه بشئ) حقيقة وأحكام  
كان يشترط ارضاه وان  
أنكره ثم ادعى لم يسمع  
دعواه (الان يذكر  
انتقالاً) ممكن للقرعة  
اليه لان الاقرار يسري  
للمستقبل أيضاً والامر  
له كبير فانه وهل يجب  
يكن سبب الانتقال في هذا  
ونظائره نقل في المطلب

تتعلقان الأصل والي إلى اشتراط البيان تبعاً انتقال غيره لا اختلاف في أسباب الانتقال وببحث غيره التفصيل  
بين النقيب المواقف القاضي وغيره كذا كرر وقد لا يتصور تبني المأجور ودله بجملة ما نحن فيه على ما يحتمل به ثم لا يلزم بين الحين إذا  
ونقطة الشاهد الثمين والقاضي النفر في المصانير لم يتطابقا معناه في الزكشي نص في الام على انه لا يشترط بيان السبب عليه  
المجهور ومن قيل فصل الشاهد على الشاهد

ما سلم منه العمدون فلا دخل في قول كان في آخر الرواية عليه فيه تأكيد فاقم المدعي بينة أو أثره به لمن شعر فاقم ذواله  
بينه أنهم لم يكدوا دفع منه الذي اعتمدوا على ما لا ينتظره اليقيني من أقواله ومرفق الاقتراعه لولا وجوبه  
ولكل من يكن اقتراعه بالقبض على راعته قدامه لا يحرمه العمدون فقد قيل عوام هذا الاقتراوس غير ذكرا اقتبال (من أخذ منه  
مال عمنه ادعاه لم يشترط ذلك الاقتبال الأصح) لأن البينة تشهد لأعلى التلقا لا في شاملا أو رهط الاستدلال به فاقم مرفق القدر  
وقبيلته لم يوافق لسبب يتعلق بالماضي فمنه كانت كالأقوال وهو ما يجنبه اليقيني (والدخان زيادة عدد) أو نحو هذا التهور (أحدهما  
لآخر) بل يتعوضان لكل الجنس المرغوب لأن ما قدمه الشرع يختلف بالزيادة (٣١) والقص كدية الحر ومناقرة آثار الرواية

هنا في سماع السماع على عدمه في سماع الشاهد وعدمه لا تلازم بينهما في السماع وعدمه هارشي وقد قال  
ان بينهما تالان في الغالب وما هنالك **(قوله)** ما جاز من الجواز **(قوله)** هناك وان ان يقع عمل الاول  
أي عدم السماع على من لا يقرن بعلوه الثاني أي السماع على من يقرن بعلوه اه وقد قل هذا عن البحث  
التقدم **(قوله)** لعدم ذكر سبب الانتقال قد قيل بل ذكر أصل الانتقال سم **(قوله)** ومضى في التفرار **(الح)**  
ولو باعيا ثم ادعى أنه قد قبل فسمع به كقائل بغيره وأما ما هنا في التفرار فمضى وقد قدم في الشارح  
قبل فصل أصرا الذي علم على السكون خلافا لما رواه **(قوله)** **(جوه)** أي المالكين في العقد أي  
عقد الهبة **(قوله)** وحديثه قد قبل دعواه بعده **(الح)** ثم ظهر شبهة أن أصل التعليل على ما ذكره  
شبهه على الحال النهائية **(قوله)** لا يترتب من أخذ من مال بيتة أي قطعت عليه ثم ادعى ما بشرط أي دعواه  
ذكر الانتقال أي من المسمى عليه إلى الأصح لا بعد أن يكون ميتا فلكونه جرح باليد لا بالسنة فذلك  
من صوره قبل ولوا لم يتعد **(الح)** فلا ذكرها عنها كأي معنى **(قوله)** **(وضيقت)** أي التعليل **(قوله)** ولو  
أضافت أي الينا لما لا يتعلق بالمتوفين أي كبيع وجهه متبوعه متوفيه سم ومعنى  
**(قوله)** وهو ما عرفت الباشي) عبروا فالتى كمال البتة **(قوله)** أو عرفت **(الح)** كور معنى **(قوله)** بل  
بتعاضدان) الأولى التائيت **(قوله)** به فارق تأويل رواه في اللان مدار **(الح)** عبروا تائيتا والتعاضد  
كل رواه وقرئ الأول بغيره بل مدلول الشبهة **(قوله)** لا يمدحها) ظهر من مدحها الضمير رواه وهو  
مرج ضيق المعنى خلافا لما في النهاية وعلى ذلك لا يظهر فوه وشيخنا **(الح)** الآن رجوع ضمير من مال فوه  
بل بتعاضدان **(الح)** لا لا في قوله لا يمدحها **(الح)** **(قوله)** **(جوه)** أي أحوال المتداعين **(قوله)** وليس منها) فوه  
على مرجع وهذا هو المراد من بحث السبب ومن تبعه  
انه اذا قلنا يتنقلان  
الينة التي حكم بها لم يتنقل  
حكمه (وكذا في كل  
لأحدهما رجلان ولا تح  
رجل وأما أن) أو أربع  
نساء فيما يقبلان فيه كمال  
الجنة من الطرفين أيضا  
فان كل ذلك آخر شاهد  
وعين رجح الشاهدان  
والشاهدان) أو أربع

النسوة فيما يشبهن فيه (قَالَ لَهَا) الإجماع على قولهم في كدود الشاهد والذين يشبهون كل منهما بما يشبهان من حيث أول الاعتقادهما  
جاءا كجروعت خضانتها فلو تروا نصبها لما في عدو الشاهدان للكفر والشاهد والذين يشبهان من حيث أول الاعتقادهما  
لأن الثلاثة تحتها طاعن وتلاها له اه ولعل هذا أقوى (ولو شئت) لاسنن (لاعهما) أي متزعين عن عبدهما وأدبنا وألا  
بما أحسن (عظمن سنو) شئت شئت أخرى (لاخر) على كلهما (من أكثر) من شئت شئت كل بالأسلاف وأنت الشاهد من ربه  
بأننا الشاهد والسمع على سابق الأمر ذلك (قَالَ لَهَا) تروا جميع (أكثر) لأنها أتت بالحق وقولها تروا بقاها لا ترى وقت تقارنها  
في نفسها طاعن في كل التعارض ويعمل صاحبها لا كثر في ما لا تعارض فيقول لاسنن في كل ثابت هو اسنن فإذا كانت فيه شبهة في الترخ

فقد علم انهما أو ستأخره فسألت في جوابنا التزوج يوجد كان لدى شرع ادلو مدفعهوا فلم يستوفيات مستقيمة أو مستوفيات ادردها  
وأعترضا الذين وألم ذوالدينه وهما (٢٣٢) من الذي لم يؤتمروا على انتقالهم الى غير محل ما في انتقالهم (ولم يها)

أي المقصود (الاجرة)  
والزوجة واحدة من (بشدة)  
أي من يوم ملكها بالشفقة  
لا يتم بقصدها ملكه نعلم  
كانت البينة الزوج أو  
البائع قبل الفصل من تزيم  
أجرة كالمعنى ما في بينهما  
(ولو أطلعت بينة) بأن لم  
تعرض لزمس الملك  
(وأرخت بينة) ولابد  
لأنهما أو ستوفيان  
لكل شاهدين من ثلاث بئين  
الثابت سبب الملك (بالذهب)  
أنهما سواء فيتمولوا  
ويجوز التزوج ليس يخرج  
لا احتمال انهما قد سئلوا  
فسر غرض جعلوا أكثر  
من الأول نعلم لو شهدت  
أحدهما بدين والآخرى  
بالأجرة من قدره وجه  
هذه لأنه انما يكون بعد  
الوجوب والأصل عدم  
تعدد البين ولو أثبت اقرار  
زوجه بدين فثبت زيد  
اقراره بالشيء على علم  
بؤثر لاحتمال حدوث  
الدين بعد ولان الثبوت لا  
يرفع بالنفي المحتمل ومن  
ثم قال في الصر لو أثبتناه  
أقراره دار فادى ان لمقر  
له قال لا شيء فيهما المحتمل  
تقديم الاول وان كانت  
البينة لرجوع الاقرار  
الثاني الى الثاني المص اما  
اذا كان لاحدهما بأمر

أي قول المصنف وانما هو ثبت بملكه أسلم الخ (قوله فسياتي) أي قول المصنف وانما هو ثبت بملكه أسلم الخ  
(قوله وحده) أي لابد (قوله كان لدى شرع ادلو الخ) هذه تفرق ما من حيث كان كلاً من المتداعين  
موافق على أن العين ملك الذي وانما خلاصها ما في سبب الملك لكن لم يظهر لوجوب العمل بالمتأخر منها  
فلما لم يشد ولعل ذلك تيمناً بالشرح عنه بقوله على ما أتى به البينة (قوله وهما الخ) أي وبقوله  
(قوله حكم بالبيع) أي فان كانت بيننا الذي حصل الترجع متأخر التزوج وحده فلما لم سم (قوله  
على ما) أمطعنا النهاية (قوله أي من يوم) الى التزوي المتني (قوله أي من يوم ملكها بالشفقة) وهو الوقت  
الذي أوعت به البينة لاس وقت الحكم قط عش وأقار (قوله نعلم لو كانت العين بيد الزوج) أي بان  
قدى عليها مدعى وجهه انه أسدقها هذه العين التي عنده من مستوفى الاخرى انه أسدقها بالهامن  
ستتزوج قسم كل من يدعيها فحكم بالثبوت لا يجوز له ادعى الزوج وقوله (والباقي أي بان يدعى اثنتان على  
واحد فيقول أحدهما باعني هذا من ستوفى قوله الآخر باعني ما من ستين بل يقدم البائع لا لولا ولا لهذا  
وأقام كل من يدعيها فثبت على الأكثر لم يتجاوز أجرة على البائع لأنه لا يضمن النافق الفاسقة فتعديه  
كيس له بحري عن شيء وجبوا لشره في قوله نعلم لو كانت العين بيد الزوج أو البائع له لم يردعها  
ان العين بيد الزوج فاعتد الزوج وجهه أسدقها بالهوا فثبت ينصروا فقام آخر بينة كذا قاله بأعها  
منها فلن تقدم لم يثبت ولا أجرة لان كلاً من البائع والزوج لا تازم ما فوق أسدقه قبل القبض  
(قوله ولا يدالخ) سيدكر محترقه اه (قوله ولا يدالخ) أي بدترج بان اقراره يدخل في ذلك  
ماذا كانت الدلها أو ثالثاً وألبداً حشردي (قوله فتعترضان) الى قوله والاصل في المتني (قوله من  
الاول) أي من المؤرخين (قوله بؤثر) أي اقرار الذي عش أي المتني (قوله لا شيء فيهما) أي من  
الدار (قوله وكذا البينة سبب الملك) أي الصور وان الذي تعرضه في دعواه كالمعنى ما في آخر الفصل  
ورشدي (قوله كنخ الخ) يجوز المتني ولو أطلعت أحدهما الملك وبنت الاخرى منه أو ان التزم من غيره  
أو الخلف من غيره فثبت على المطلق بادة على ما لا يثبت اقراره الملك صاحبها وجعل ذلك كالمعنى ما في آخر الفصل  
يكن أحدهما صاحبها ولا تقدم بينة كالمعنى ما في آخر الفصل (قوله لكها) أي بشفادته عش (قول  
التزواني) كان صاحب متأخر التزوج قد تمت (عش) كالمعنى ما في آخر الفصل (قوله لا شيء فيهما) أي بشفادته عش (قول  
ان شهده من معين فقد ذكر بدأ ما قول الشرح سوله أذكرنا وأحدهما الانتقال لنشهده من معين  
أم لا الخ فقد انقض بصدخه وبه يعلم انه لو ادعى الخ سم ورشدي وبان يضمن البندع منه (قوله لن الخ)  
وقوله من معين متعلق بالانتقال (قوله لم لا) أي لم يوجد كرا الانتقال (قوله وان تعد ذلك المعين) انظره  
مع قوله الآتي وبه يعلم الخ وفي هلش شرح المتهم خطا شفا البرلس عن القوت عن فتاوى البغوي  
وغيرها ما تضمنه سبق لم يمتلج الخ وقدم عند استفاد البينة الى الانتقال من شخص واحد لكن رأى شفي  
الخادم لم يمتلج الخ وقدم في شرح ولو كانت يد الخ ان بيننا الخ خرج مقدم أيضاً فاشهدت  
بأنه اشترها من الماخذل أو من باعهم لا وفاق ما ذكر من فتاوى البغوي قوله الآتي وبه يعلم الخ سم  
وزعم الاقرار بما ذكر من فتاوى البغوي وما لا يلائم وحذف النهاية قول الشرح سواء الى تساوى

(قوله أو ستأخره فسياتي) انه يقدم متأخره (قوله بالبيع) أي فان كانت بيننا الذي حصل الترجع  
متأخر التزوج وحده فثبت (قوله وان تعد ذلك المعين) هذا متعلق بقوله الآتي وبه يعلم انه لو ادعى عين  
الخ فثبت (قوله وانما لو ان تعد الخ) انظر مع قوله الآتي وبه يعلم الخ وفي هلش شرح المتهم خطا شفا  
البرلس ما صنف في القوت في مدعوا من فتاوى البغوي وغيره فان سبق لم يمتلج الخ وقدم عند استفاد

شاهدان ولا استرها ولو من مقدم البين والشاهدان وكذا البينة سبب الملك كنخ أو أقرار أو شفع أو وطن من ملكه أو البينة  
وهو من أي ولا أقول له اثنتان عن غير تعرض لكها (الذهب) انما كان صاحب متأخر التزوج لم يعلم انها عادية (فثبت)  
بواجده كرا وأحدهما الانتقال لنشهده من معين أم لا وان تعد ذلك المعين



ولا يصح كون الشكافي وهذا ضد إطلاق الرضا وأصلها أو غيرها تقدم الماخذ وإن كانت في الخارج أسبق وقول السبكي أنها عظم سبني  
التاريخ غرضي اليد إذا عارضها داخل بين العين كانت بد الباتح حين يسهل الخارج أو قلته بينه تقتضيه (و) المذهب (أنها لو شهدت ملكه  
أسس ولم تعرض للمعالم تسمع حتى يقول أدام ملكك أو لا تعلم خبرك) أو تبيين سبلان دعوى المال السابق لا تسمع فكذلك اليمين ولا سيما  
شهدته بملكه ليس في قول الشاهد (٣٢٤) لم يزله ملكه شهدته تبنى محض لأن التي تحذف بقوله بالضم عليه لغيره كشهادة الاعصار

وقد تسمع الشهادة وإن لم  
تعرض للمعالم لا يثبت  
في صحة الإقرار كان شهدت  
لها أو يزوجها أو يداينها  
نفت في ملكك أو هذا أقرته  
تعلق في ملكك أو هذا الفزل  
من قطعه أو العليم من ينف  
أسس أو بان هذا ملكه  
أسس اشترا من المدي  
عليه أو أقر به أو ورثه  
أسس وكان شهدته ملكه  
اشترى يدين من فلان وهو  
ملكها أو نحوه يقتل وإن  
لم يقتل لها إلا أن ملك المدي  
أو بان مورثه تركه ميراثا  
أو بان فلا يلزم له بقتل  
ذلك لأن الملك ثبت بملكه  
فيستحب إلى أن يداين وله  
مخلافها بملكه لا يدين ينضم  
إليه الباتح حاله كان لدى  
رق شخص يدين على آخر  
له كانه أسس وإن اعتقه  
تقبيل يستملك لأن  
التصدق بها ثابت العتق  
وذكر ذلك السابق وقع  
تبعا وكان قال من عين يدين  
غيره هي ورثته لمن أي  
ولا ورثته غيري فشهدا  
له بذلك وقال من أهل  
الطريقه الباطنة يقتضيه بها  
لأنها إذا ثبتت أو انما تنصب  
حكمه فان سكت من نعم

هذا التعبير تامل الآن ولديده حسم ذكرهم ثم يجعل بلام فاعل مقدمه المستقر (قوله أو لا يعرفه يكون  
اليد الثاني) أي انتهى قول شيخ الاسلام (قوله أو هذا) أي بقوله إن محل العمل باليد علم بطرحه في الخارج  
(قوله) يقيد إطلاق الرضا (قوله) أي بكتيبته بملكه كلام المتأخر يرضى (قوله تقتضيه) لا يقتضي أن هذا المشر  
يعلم اعتمادا لقول السبكي المذكور ويخالفه قوله السابق ثم يؤخذ في الخارج المشر باعتما ذلك لكن قوة  
كلامه هنا وفيما يأتي في الفصل الآتي فتبين من عدم ما تقدم المواقف لقول السبكي المذكور والله أعلم  
(قوله المراس) أي أو الشهر الماضي مثلا في أو أقر (قوله المراس) أي تلك الشهادة وقوله حتى  
يقولوا الأولى تقول كما أشاء إليه الشارح بقوله أو تبيين أن لم يقل أو يبين أو يبين (قوله أو تبيين) أي قوله وليس في  
اللفظ والى الثاني التامية لا قوله وكان قاله الأول قاله لمعروفه تبيينه إلى اليد غفلا (قوله أو تبيين) أي  
قال في شرح التلويج كان يقول اشترا من خصمه أو أقر به أسس له وبما في في كلام الشارح اه سم  
(قوله أو لا تشهد بملكه) هذا التعليل أغني عن غيره فإذا ثبت الدعوى بان ادعى الملك في الحال بما  
أنه الملا أو قاله فلا يلزم له تشهد بملكه كان أنيب (قوله أو لا تشهد) وهو هنا ملكه أسس (قوله أو لا  
تسمع الشهادة وإن لم تعرض للمعالم لا يثبت بملكه) هذا أيضا من المراسم من غفله (قوله أو لا تشهد) أي قوله وليس في  
رضى (قوله أو لا تشهد) أي قوله وكان قال من في المراسم من غفله (قوله أو لا تشهد) أي قوله وليس في  
المو كان لدى (قوله أو لا تشهد) أي قوله وكان قال من في المراسم من غفله (قوله أو لا تشهد) أي قوله وليس في  
حتى (قوله أو لا تشهد) أي قوله وكان قال من في المراسم من غفله (قوله أو لا تشهد) أي قوله وليس في  
من قبله أو قاله من من خطه أو قاله من دقته أو قاله من دقته (قوله أو لا تشهد) أي قوله وليس في  
(قوله أو بان هذا) أصله على قوله أنها أرض على قوله سم أنه باطنه باليه (قوله أو لا تشهد) أي قوله وليس في  
ملكها (قوله أو لا تشهد) أي قوله وكان قال من في المراسم من غفله (قوله أو لا تشهد) أي قوله وليس في  
أي التوقيل هذه السكتات (قوله أو لا تشهد) أي قوله وكان قال من في المراسم من غفله (قوله أو لا تشهد) أي قوله وليس في  
التبريع (قوله أو لا تشهد) أي قوله وكان قال من في المراسم من غفله (قوله أو لا تشهد) أي قوله وليس في  
الاستئنه (قوله أو لا تشهد) أي قوله وكان قال من في المراسم من غفله (قوله أو لا تشهد) أي قوله وليس في  
حتى يصح عن حاله ورثته في البلاد التي سكنها أو طرفها وبطلن غفله أنه لا ورثه سواء ثم بطلها بإبلا  
منه وإن لم يكن يفتقر سوا اكتشاف الظاهر أنه لا ورثه سواء ورض مح شره (قوله أو لا تشهد) أي قوله وليس في  
بما قاله ورض مح شره وان شهدوا له بأنه أو أخوه ولم يذكر أو كونه أو نفي مح شره من هذا الشهادة المال من  
هو يدين وأعلم بعد بحث القضي وإن قالوا لا تعلم أو نافي البسواس بما سألنا ذلك منهم أنه ولنا  
في غير البلاد اه (قوله وإن الدار) الأنسب العين (قوله أو لا تشهد) أي قوله وليس في  
سواء فاضل على ظن الحاكم أن لا ورثه سواء ورض (قوله أو لا تشهد) أي قوله وليس في  
بها والواجب (قوله أو لا تشهد) أي قوله وكان قال من في المراسم من غفله (قوله أو لا تشهد) أي قوله وليس في  
(قوله أو لا تشهد) أي قوله وكان قال من في المراسم من غفله (قوله أو لا تشهد) أي قوله وليس في  
الشارح (قوله أو لا تشهد) أي قوله وكان قال من في المراسم من غفله (قوله أو لا تشهد) أي قوله وليس في  
التعويض حكمه بالهال أو لا يثبت يدين هي يدينه لأن قيل والواجب تقديمه بطلان الاتهام على أصل الانتقال من

من أهل الخبرة ولم يعلموا الحاكم كذلك وقد ثبت أن شهدوا ورثان المراسم أي تعرضت من ذوي المراسم عرف الحاكم زيد  
الحال حتى يبين أهله كانه ورث أو آخر الظاهر فثبتت له المراسم قال لخصمه كانت سبله أسس لم يكن أقرا أو قاله من يدينه به من اشتريتها  
من فلان من يدينه شهر وأقامه بينه فثبتت له وحالها لم يرضه من من شهر نوا فاسته به من يدينه بها يدينها أو ج مال  
التي يرض حكمه بالهال أو لا يثبت يدين هي يدينه لأن قيل والواجب تقديمه بطلان الاتهام على أصل الانتقال من

وهذا هو كذا حتى حيث قالوا في الشهادة الأصلية ولكن شهد على ما كلف من مقدم أنه ابن عبد الملك كعادته كاتبة في هذا الزمان قال  
بعض المتأخرين لم أر فيه مثقلا يحتمل التوصلان الحكم بما ينبغي مستنداً على احتمال الاستصحاب ما يتغير من ماض مع احتمال  
زواله وظهور اللاحق من غير خلافه أو فاعطاه من غير خلافه أو أن الملك حيث ثبت بمصلحة لا يضر كونه في ماض ولا يضر بآرائه  
بخلاف الاستصحاب في الماضي من غير كمال في العقول بالفضلان الملك لا ينفذ (٢٣٥) تكون على اختلاف كالمسلك أس  
لأنه مرجح في الإقرار به

ز يدفع بالاستصحاب ما يتغير ما (قوله وما دعا الخ) غير فضاء الخ (قوله كعادته كاتبة) أي المستندات  
(قوله قال بعض المتأخرين الخ) أثر الغنى (قوله ما) أي بالشهادة على الحاكم (قوله ينبغي مستند الخ) خبر  
أن (قوله فاعطاه) أي العوض والفاء لقطر (قوله الاثني الخ) منه للاستصحاب (قوله يكون له) أي  
كون الاستصحاب أقوى قوله أي كلام البعض (قوله بالفضل) إلى الملك حيث أن يكتب عقوبة السابق  
ولو كان خصمه كاتبة أس لم يكن إقراراً بآرائه كذا في النهاية ولعل تأخير ما يلي فتناسل الناسخ (قوله  
فيما أخذ) فتر عتبه كقولنا منه أنه أقوله به أس معنى (قوله بل يجب) العقوبة في الأقران فتأوى  
التعاقب في النهاية الأقران على ما مر ونوه في سبق في المتن وقوله والأحكام متباعدة في المتن وقوله في عهد العهود  
التي خرج وقوله قال (قوله اعتماداً) الخ قوله ونسب الأثر في الغنى (قوله والعلم بالفضل الخ) إذا لم يكن  
استمرار الشاهد مع صاحبها فالأثر من حيث لا يمكن زوال الملك عنه فتعذر على النهاية  
نهاية (قوله وما دعا الخ) متى محل قبول الشهادة المستند على الاستصحاب (قوله إن ثبت الشهادة الخ) عبارة  
النهاية والفقن لكن يصح على ما إذا ذكر محلي وهو الذي يتوعد في ذكر ملكه بمصلحة وقوله بقلت  
معه أنه (قوله مستند) الأولى لعله يغيره في باب الشهادة (قوله على ما مر) أي في باب الشهادة (قوله لا  
أن علم) أي الشاهد عس (قوله وأكرم من شهد الخ) هذا من كلام الأثر أيضاً من كلام الغزوي  
وعبارته وأعلم أنما أقوله الشهادة الواو والشعري والتهب ونحوهم إذا كان ممن يجوز أن يشهد  
للمنتقل منه بالمالك وبكفي الاستدلال مجرداً عن موضوع وجهه على البالغ والواجب للموصي  
والمرور ونحوهم فضلاً وأكرم من شهد به هذا عند ذلك جهلاً انتهت أه رشيدي (قوله أي الذي عليه)  
الخ قوله فعلم أن حكم الحاكم في الغنى (قوله بالملك المتقدم) أي بأنها كاتبة ملكه أس معنى (قوله وفارق)  
أي الشهادة بالإقرار فكان الأولى التأمين (قوله ما من ذلك شهادة الخ) عبارة لاسي والفقن بأن الإقرار  
لا يكون إلا عن شخص والشاهد بالملك قد يشاهد ويعتمد التضمن أه (قوله من غير تعرض الخ) هذا ذكر  
مجرد (قوله من غير تعرض للملك سابق) ظاهره وإن قامت قرآن قطعت على تقدم الملك وكان ترك ذكر  
الملك السابق لتوضيحه ولكن بحث الأثر في أن ذلك العمل التعرض للملك السابق فالو يشهد على اطلاعهم  
على رشيدي (قوله يعني ظاهره) عبارة النهاية يعني مؤرره أه وعبارته نفس (تنبيه) قد البغنى  
التميز والجودة بأن لا يفتل في البيع كونه مؤرر في غيره التقل أو بارز في اثنين والعيب وعوض ذلك بأن  
دخلت في مطلق بيع الشجرة استحقاقها مقيم القيمة الشجرة أه (قوله ظاهره) أي بارزاً ومؤرره سم  
(قوله من أزمان الغنى) أي السابق والشجرة نهاية (قوله في بيعها) أي المطلق نهاية ومعنى (قوله لا تثبت  
الملك) قال الغزوي وإن شئت قلت لا تثبت مؤرر رشيدي (قوله والآخر غير الظاهر) عبارة النهاية وعمره مؤرر  
أه (قوله الموجود) أي كل من الجمل والشر (قوله تبعاً للأصل) أي وإن لم تتعرض القيمة (قوله  
يكونوا شراها) الأولى للتنبيه كذا في النهاية (قوله بخروصه) أي كذا (قوله لك سابق على حدوثه) كذا

أن أصل الاعتناء من يدفع بالاستصحاب ما يتغير ما (قوله لم يسبق غرضه) أي مؤرره دليل  
قوله وقد لا يخلو في بيعه ما وقوله والآخر غير الظاهر الموجود (قوله يعني ظاهره) أي بارزاً ومؤرره

للمقدم بأن ذلك منها ديمر يقيني فاستصحب وهذا ما رضى فأخام يضمه الجزم لئلا يؤثر (طو أظها) أي الجملة (بالحديث) وأما شجرة (من  
غير تعرض للملك سابق (لم يسبق غرضه) يعني ظاهره) ولا رها منضلاً عند الشهادة لانهما ليس من أزمانه بين ولما لا يخلو في  
بيعها ولأنه لا تثبت الملك بل ظاهره فكيف يتم عليها لمخلفه سبق غراوتها لخصلا بل تلك الضلة (و يسبق الخ) والآخر  
الظاهر الموجود عند الشهادة (في الأصح) تبعاً للأصل كالواشراها ولا يضر ما يخلو كون ذلك غير مالك الأقدم والشجرة بخروصه  
خلاف الأصل لما تعرضت للملك سابق على حدوثه كرفي فتعذر على حكم الحاكم لا ينص على بلغي جزواً أن يكون من مملوكها

حدث قبل الشهادة (طراشربيا) (٣٣١) وايقض عند (فاخذت بحجة) أي بينة مطلقة بان تصرحت بزوج الملك (د جمع على

بانه) الذي لم يصدق ولا آثم  
 يستنبطه انتم من الذي  
 ولو جعل الحكمه (بالثمن)  
 ليس المحتال في  
 عهده الصوامع أن الامل  
 انه لا معاملة بين المشتري  
 والمدي ولا انتقال منه اليه  
 فيستند المثل المشهود به الى  
 ما قبل الشراء مخرج بحجة  
 التي هي الينتهنا كاتر  
 ما لو أخذ منه بقره أو  
 عطف الذي يصدق  
 لانه المقصر ومثلقتلو  
 أسندت الاستحقاق الى سنة  
 العتد فيرجع قطعا وقال  
 الباقين لاجلته بلو  
 أسندنا بعد العتد جمع  
 أيضا على مقتضى كلام  
 الاصحاب خلافا للقاضي  
 لان السنة ذلك الزن  
 حكمها بالنسبة اليه حكم  
 اطلقة وببانه باع بانه  
 فلا جوعه عليه لانه لم  
 يتلق منه بل يصدق  
 صدقه على انه ملك فلا  
 يرجع عليه بشي لاعتقافه  
 بان الظالم غيره لم يضر  
 قوله ذلك في خصوصه ولا  
 ان قد مضى فادفع على  
 ظاهر اليد وادى ذلك  
 فيرجع عليه بجمع ذلك  
 لعدوه ومن ثم لو اشترى منا  
 وأقر بانه ثم ادى حرة  
 الاصل وحكمه بهار جمع  
 بشنه ولم يضر لاعتقافه  
 لانه مضى فادفع على الظاهر  
 ولو اشترى من عدوك  
 المبيع لم يرجع على بانه  
 بالثمن ولا يسمع دعوا ملكه لمقره حتى يشبهه يتنوزر جمع عليه بالثمن

عبره للمضي وقت مخصوص اذا ما المشهود فاحصل من التاج والشرعة وان تقدم على وقت اداه  
 الشهادة ولو قام بينك جدرا أو غيره كئت شهادة بالاس للفرس كاتقضاء كلام الامام اه (قوله قبل  
 الشهادة) أي لحظة (قوله بالثمن) أي من المشتري (قوله بان تصرحت بزوج الملك) أي ولا يسمع  
 (قوله الذي لم يصدق) أي لم يصدق المشتري وشدي أي فهو له حرة على غير من يه ولا كان حقها الارواز  
 عند الصرين (قوله ولا آثم بنبه الخ) الظاهر ان الصبرين بالثمن وحسن في مفهومه وقفا الا أن  
 وادع تبن طلال لا خذوا الحكمه فبر ذلك الشيء المأمور في المشتري اذا قام الذي يثبت الحكم  
 لمدي وقتهم يستعمل في ذلك الذي ان اكلها بعد ما قبل الحكمه فليرجع (قوله ليس المحتال) الى  
 قوله ولو اشترى من المشتري الا قوله وقال الباقي اليو بانه (قوله ليس المحتال) عبرة الجبري ولا  
 يرجع من اخذ منه على من بين الزوائد الخاصة في بدو بالاجرة لانه استحقها بالملك ظاهر او اخذ الثمن  
 من البائع مع احتمال اتم التمسك له على يد الشرائين البائع انما هو ليس المحتال عس قال  
 الزايد وهذا كالسكن من مسئلة الصبر حيث اكتفى فيها بقدر الملك قبيل البيوت ولو اعيننا ذلك  
 استمر الرجوع والحكمة في عدم اعتباره ليس المحتال اه (قوله ما قرأه) أي اقر او المشتري العدي  
 (قوله وقال الباقي الخ) عبرة النهاية بل لاجلته كآلة الباقي اذ لو أسندنا الخ (قوله لاجلته) يعني  
 لتقول الاصنف مطلقة لان مقتضى كلام الاصحاب خلافا للقاضي صاحب الجوالا في أنه يرجع مطلقا سواء  
 أسندنا لما قبل العتد لما بعده أم لم تسد فلا حائل في تصديق المصنف المروم لقصر الرجوع على الصبر على  
 الاخير لكن فيما ذكره من عدم الاحتياج الى ما ذكره نظر ظاهر بل هو محتاج اليه لاجل الخلاف كالم  
 وشدي وقد قال وعلى هذا كان ينبغي للمصنف أن يزيد أو رخص بما بعد العتد لانه من يحمل الخلاف  
 أيضا (قوله حكمها بالنسبة اليه الخ) لا يخفى ما فيه من البعد بانه صالح أي خرج بانه صالح (قوله فلا  
 رجوعه عليه) أي ان لم يظفر بانه يبيع بل يرجع كل من المشتريين على بانه يبيع وروى مع شرحه  
 (قوله ما يصدق الخ) أي وأشهدت البيوت بقر او المشتري حقيقة وحكمه ملك البائع معنى (قوله انم  
 لا يضر قوله ذلك الخ) عبرة النهاية تم ولو كان تصديقه اعتمادا على ظاهره او كان ذو حال الخصومة منع  
 رجوعه عن ادى ذلك لعدوه مستند اه (قوله ذلك) أي أنه ملكه (قوله لاجلته) (قوله وادى  
 ذلك) أي كون التصديق في سال الخصومة أو اعتمادا على ظاهر اليد (قوله نرجع عليه الخ) وكذا وقال  
 ابتداء يعني هذه الفارقات الملكة تم فلتستغنى بالاستحقاق فيرجع بالثمن معنى (قوله مع ذلك) أي  
 التصديق في الخ ومة أو الاعتماد على ظاهر اليد (قوله قنا) أي في الظاهر معنى (قوله وادى الخ) أي المشتري  
 وقوله ثم ادى الخ أي القن وشدي (قوله وحكمه) أي القن بالحربة (قوله ولو اشترى من عدوك هذا عن  
 ما تقدم في قوله ما لو أخذ منه بقر او الخ غيره وادعنا عدم جماع الدعوى لقيام البيوت دى (قوله ولا يسمع  
 دعواه عليه الخ) في هل شرح المنهج خطأ خذ العرلى لم يروى (فرع) لو قام البائع بنبه بان  
 المشتري أو الملك له الذي فلا جوع واستشكل قولهم أو أقر أي المشتري بالثمن المدعى ثم اد أن  
 بجمع بنبه بان الذي عطف العين لم يرجع بالثمن على البائع فانه لا يسمع لانه يثبت ملكا لغيره بغير  
 فوكيل وهذا المعنى موجودا اه ما كتبه مختارنا عن أن يقر بانه مقصر بالحرار والبائع محتاج  
 للدفع عن الثمن فاعتقده ذلك سم (قوله حتى يقر به الخ) حتى هنا طيلة غاية بشره بنبه بعد وشدي  
 (قوله ولو اشترى من عدوك المبيع لم يرجع على بانه بالثمن) ولا يسمع دعوا عليه بانه ملك لمقره (قوله  
 حتى يقر به الخ) في هل شرح المنهج خطأ خذ العرلى لم يروى (فرع) لو قام البائع بنبه بان المشتري  
 أو الملك له الذي فلا جوع واستشكل قولهم أو أقر بالعين لم يرجع بالثمن على البائع فانه لا يسمع  
 لانه يثبت ملكا لغيره بغير فوكيل وهذا المعنى موجودا اه ما كتبه مختارنا عن أن يقر بانه مقصر  
 بالحرار والبائع محتاج للدفع عن الثمن فاعتقده ذلك



ثم قطع عنه ليس ملكا لمقره فان أقر أو حذبه (وقيل لا) ورجع المشتري على بائعته من (الأداء) الذي باهدي على المشتري (ملك) سابقا على الشراء) لئني احتمال الاتصاف للمشتري إليه وأطال البقعة في الاستحالة وإن لم يقد أحق قبل القامض وإن الأول يلزم محال عليه هوان المشتري بأخذ التاج والشعر والواحدة المصلحة كلها وهو قضية صحة البيع ورجع على البائع بالثمن وهو قضية صحة البيع وودع من تقليل الرجوع واستلزم ذلك الثمن من هي كالمين وقد تقرر وأولان حكمه غير محكم وإنما قال ويحل الخلافان تبين المشتري للبيع والأرجح بالثمن فاعتادوا بالثمن المصلحة قبل القبض (ولو أدى ملكا) كما هو لا يغير (مطلقا) بأن يذكره سببا (فشهدوا) به (مع) ذكره سببا (بشر) لما رادوا في شهادتهم لأن سببه (٢٣٧) تابع وهو المصور وقد اختلف

اليمين في الدعوى ثم لا يكون ذكرهم سببا مرجحاً لهم في الدعوى فان أعاد دعوى الملك وسببه شهدوا بذلك وبحث حديثه وفي الأول عن قتادى فقال لو أدى شره عن فشده يمينه في بطلان ما قبل السكن ودين الصبح أنه لا تسمع حتى تصرح بالشراء وفيه نظر في الأول والأول اختلفا بين هذين في المتن من حيث إن الشاهد في كل منهما مأمور بصريح ما يناقض الدعوى ويؤيده قوله من أن طاعة الشاهد الدعوى في الجنس أي الشامل لنوع والصف بل والصحة كما هو ظاهر ردا وفي القدر حكم بالاثمين الدعوى واليمين كما تكذبها المدعي (وإن ذكره أو دم سببا) أو عرض في شهادتهم لما نصته الدعوى ويشرق بين هذا وأما قوله على أنفسهم عن جده فقال القدر لعل من ضمن دلالة

(قوله) أي المشتري غطاه أي البائع (قوله) فان أقر أي حقيقة أو كذباً (قوله) الذي (الح) قضية هذا الحل الذي في المتن بينه الفاعل وقال المتن أنه يضم للمال بطله اهـ (قوله) لئني (الح) قضية في المتن (قوله) وأطال البقعة (الح) في سببه قضية الزادى نقل هذا عن الزادى عش عمارة الزيدى اعلم أن الفرض السابق للبقيع المتعاقبة حيث قال عثمان بن عفان في حقه من قبل البيوع بعد الشراء ثم هو يرجع على البائع اهـ فإقالة البقعة انما هو إضاح لكلام الفزالي وأجيب عنه بأن ما أتخذ المشتري المذكور وان لا يقضي صحة البيع وانما أخذ هاتين المبتدعات أصالة ولا ضمان الأصل مع احتمال انتقالها إليه بوسيلة يمتثلان في المدي له أي يقدم الحكم على المدي لعدم ادعاء ما بها واتفقوا كونهما من مدعى عدم الحكم البائع لاحتمال انتقاله قبل أو بعده كما سيجر أو صريحة في أن الزاد المصلحة يحكم المدي أن ادعاءها قبل الجمع (قوله) وان لم يقد (الح) لعل ما هو إياه لم يقد (الح) كما هو كذلك في بعض نسخ النهاية وقصده قول المتن ورجع البقعة والصور والذهب الذي لا يجوز وغيره قالوا وحكم القاضي الحسن الأول عن الأصحاب وهو لا يعرف في كذب من كتب الأصحاب في الطرفين وهي لم يغير مستقيمة لعل ما هو إياه يأخذ التاج والحزب وهذا العمل أحسنه بما تقرر اهـ (قوله) المصلحة (سواء المصلحة) كذا في الأصل وانما يتوالت (قوله) ورد أي البقعة (قوله) وليست الزاد (كالمين) محل تأمل (قوله) وقد تقرر (الح) أي قضية الشبهة (قوله) قال أي البقعة (قوله) (ما راد) أي الفخوة وفي الأول وفي المتن (قوله) بل الأوجه الأول (قوله) وقال في أثره وشرحه محمولهما ولو أدى ملكا مطلقا شهدوا به وبه أو بالعكس إن أدى ملكا ذكره كسببه شهدوا بالملك مطلقا ثبت شهادتهم لأنهم شهدوا بالمقصود ولا تنقص فيه لأن ذكره سبب ليس مقصودا في نفس ما هو كذا تابع اهـ (قوله) (اذتفرق) أي تامل (قوله) أي الشاهد (قوله) أوفى القدر) عطف على في الجنس (قوله) مام يكذبهم اهـ (قوله) الشاهد (قوله) شهدتهم) إلى الفرع في النهاية (قوله) بمقابل (الره) أي بقرارت بل (قوله) (أخذ) كذا) ظاهر ما لا لا يصر منه حتى في الدين

• (فصل في اختلاف المتعاقبين) • (قوله) في اختلاف المتعاقبين) إلى التبيين في النهاية قوله كل شهود إلى أنما أوتوا له إحداهما به إلى المتن وقوله أو تسلط إلى المتن وقوله أي كقوله الخروج وقوله كذا قال إلى المتن (قوله) من دار) بيان لما ذكرى (قوله) أو أجزته) أي قدر أو أجزته كذا قال أكر بن مالك ثبت بعشر بن ثعلب أكر بن شيبعة وقال عث أي القصد اهـ (قوله) شهر كذا) انما قصد كذا لانه لا يصح بدونه كما هو ظاهر رشدى (قوله) (منلا) في موضعين يستغنى عن مكان سم (قوله) (أطلقا) أي في قوله لتناقضهما في المتن (قوله) أو أحدهما (الح) فيصطحق على ضمير مرفوع متصل بلان كيد متصل (قوله) • (فصل قال أجزته) اليت بعشر (الح) • (قوله) بعشر (شلا) قد يستغنى عن مثالي الموضوعين بكان

(٢٤) - (شروا في أن قام) - (عشر) يقتصر في الأول ولا يقتصر في الشهادة المستقر فيها الماطقة للدعوى لاقه • (فرع) • أقر الزاد بالره لا يجسني فان أقرت بيننا قرة بمقابل الرهن أخذت كله أو عايد لم يكن له الا فضل عن الرهن فان أطلقته حتما لأقر أو أجزته من الرهن أو أطلقته على شموله يشترطه ولا تفرق كذا في بابه ابن الصلاح لكن لم يوفق القرون ولا قبل الشهادة بنى إلا أن صرح بكن يحصل كذا وقت أورد كذا فتقبل وإن لم تكن حلقة • (صل في اختلاف المتعاقبين) • (في تحريمه أو حله) أو متى إذا اختلفا في قدمه كذا عن دلو أو أجزته أو هما كان (قال أكر بن مالك) شهر كذا (مشره) (شلا) (تقبل) (أجزته) (جمع) (الره) (الشبهة) (بالمشره) أو يصر منه (أو كما يصر) أطلقا ولعله أو قصد لغيره

وكان لا يختلف تار بينهما فتعلق التار بغير الاستدلال (مفوضاً) فيمختلف على الامع لتأخذهما في كيفية العقد والرد فيضالان  
ثم وضع العقد كعلم عام في البيع (٢٢٨) (وقول قدم المسأله) لا تشتمل على ما يدعيه أكثره جميع المار يكونه مدعية

بأنه وبينما ينبغي  
أكثره خسر قوله لا تشتمل  
بينهما خلافاً هناك العقد  
واحد وكل كيفية تنافي  
الأخرى اما إذا اختلف  
تار بينهما ولم يتفقا على  
ذلك فتقدم السابقة ثم إن  
كانت هي الشاهدة بالكل  
لفظ الثانية أو البعض  
أخذت الثانية حصلاً لاجزائه  
في الباقي وألحق الرادعي  
بعضاً بالمتفقين في هذا  
للمتفقين أو أحدهما انما  
لم يتفقا على ذلك لجواز  
الاختلاف في حثه حيث  
الزائد بالبينتان التذوق  
أن تقول بغير احتمال  
الاختلاف لا بعد والام  
يحكم بالتعارض في أكثر  
المسائل لكن يؤيد ميل  
بصره بقول المتن الآتي  
وكذا أن أطلقتاً واحداً  
الآن يجب بأن العقد  
لوجبه لا من تعدد ثم بينا  
فساعد احتمال اختلاف  
الزمن فعملوا به لقوم ساعد  
واما هنا فليس فيه ذلك فلم  
يؤثره بمسود جواز  
الاختلاف (ولو ادعى) أي  
كل من اتسب (شاق في  
ثالث) فلم أثر به لاحدهما  
على المولى خرطه في  
لو أثر به أو اضار به به  
وان أنكر ما فعلوا لا بد  
حلف لكل منهما تنوزل  
في (و) إن ادعى شيئاً

واقفاً أي التادع من مدع (قوله فستقلان) الأولى التأسيس (قوله فيضالان) أي وكذا الحكم إذا لم  
تكن بينتاً في قول (قوله ثم وضع العقد) أي ويرجع المسأله لاجزائه أن كان مدعها وترجع الدار  
المؤخر عن وعلى المسأله أن يرسل ما يمكن في القول ولو أظلم أحدهما يستدعون الآخر فيسأل به جملة أو أظلم  
ودرج مع شرح (قوله المتن في قول قدم المار) على غير مقتضى التار في معنى (قوله بأنه لا تشتمل على  
أي لسان الشاهدة بالافلاتني الآتين أسنى وفيه وقفة تظهر فصيلاً إذا استندت الدعوى السبب كالبيع  
ثم إن فرض كون البينتين من جانب المدعي فقط يظهر للاطلاع لكن لا يكون بمماحق فيه (قوله بخلافه) أي  
الأمور الثالث (قوله أما إذا اختلف) أي قوله وألحق الرادعي في المعنى (قوله ولم يتفقا على ذلك) أي على عقد  
واحد كان شهد أحدهما أنه آخر كذا استمن أولو زمانه الآخر من أول شو المعنى وأسنى (قوله على  
ذلك) أي أنه لم يجر الاعتد واحد عن (قوله تقدم السابقة) أي لان السابق من البينتين جميع لاحقة معنى  
وأسنى (قوله أو البعض) أي أخذت الثانية حصلاً لاجزائه فظهر من ذلك العين لا يسبق على المسأله سوى  
الشرع وعلى هذا فالمعنى العمل سابقاً لتار جزم أنه على هذا الوجه كما عمل بتأخر تار جزم أيضاً الآن  
يقال إن المار من العمل بما نفى التعارض والافق الحقيقة على مجموع البينتين عن عبوة الرشد  
قوله حصلاً لاجزائه أي بالسقط من العشر التأسيس كقولهم ظاهر اه (قوله وألحق الرادعي بمخالج) أي أثره  
شمع الاسلام (قوله في هذا) أي عدم التعارض أسنى ونهاية (قوله إذا لم يتفقا على ذلك) أي أنه لم يجر الاعتد  
واحد والمعد التساقط مطلقاً بغيري (قوله لجواز الاختلاف) أي لا اختلاف التار في علم يفتق التعارض  
سم (قوله فيثبت الزائد) أي أن قول الرادعي يثبت مع احتمال تقدم الشاهد بالكل في نفس الأمر  
فتعلق الآخر سيدمر وفيه نظر فظهر أن ما ذكره من جوف المورد المتقدمة أيضاً (قوله بالبينتان الزائدة)  
أي بينتاً كقوله الشاهدة بالزائدة أي بأنه استأجر جميع المار بغيري (قوله لا يبد) فذي قال بل يفيد  
بدليل أن عدم احتمال تعدد العقد في قوله السابق فتقدم السابقة فلا يستدعي الإجماع احتمال التعدد  
لا يتبينه لأبعد عدم الاتفاق على أنه لم يجر الاعتد واحداً يفيد بين التعدد سم وقد يقال فربما بين  
الاستمالة في احتمال التعدد بغير جزم من اختلاف التار إليه كما هو ظاهر (قوله والام يحكم بالتعارض  
المار) فتدفع هذه اللازمة سم (قوله لكن يؤيد به) أي الحاق (قوله تعدد ثم بينا) أي يقتضي البينتين  
لأن العقد الصادر من أحدهما للدين غير الصادر من الآخر فينبغي اختلاف ما هناك من العقد واحد فلفر أفعاد  
العقد وتعددهم به فأي تقدم ما ذكره الشهاب سم في الجواب المذكور وولاه نظر الرادعي في نفس الامع  
أنه ليس الكلام فيه وقد نظرنا في هذا لاحتلال العقد بالكلية فتأمل في ردي عبوة سم قوله فينبغي  
نظرنا لا بد من خصوصاً المار بغيري لا توجب بالية بين بل ولا التار بغيرها اه (قوله ذلك) أي يثبت  
تعدد العقد (قوله فان أثره) أي أو أظلم أحدهما بغيري (قوله لا يبد) أي وان أثر  
لهم نصف بينهما أو أظلم (قوله حلف لكل منهما بما عينا) فان رد إلى أحدهما حلف التار أو أظلم (قوله وان  
ادعى ما على ثالث) أي ما عدل عن قول المصنف في ثالث العاقلة ليشمل ما إذا لم يكن في يد الباقي كاستسقى  
الاشارة إلى ردي (قوله بزرعه) مستحق بمقتضى غيرهما المقتره (قوله وأنه اشتراط المار) حلف على قوله

(قوله وكذا أن اختلف تار بينهما المار) لا يلائم حالاً نعمت سابقاً لتار جزم على نظار ما سبق المعنى السابق  
ولا يشاق واقف المار (قوله لجواز الاختلاف في حثه) فلم يفتق التعارض (قوله لا يبد) فذي قال بل  
يفيد دليل أن عدم احتمال تعدد العقد في قوله السابق فتقدم السابقة فلا يستدعي الإجماع احتمال التعدد  
لا يتبينه لأبعد عدم الاتفاق على أنه لم يجر الاعتد واحداً يفيد بين التعدد (قوله والام يحكم بالتعارض)  
فتدفع هذه اللازمة (قوله بينا) فيه نظر لاذة البينتين خصوصاً المار بغيري لا توجب بالية بين بل ولا التار

على ثالث (و) أنهما بينا أحدهما بأنه غصبه من الآخر بل أنه أثر أنه غصبه من تحت الأولى لا من أثبت الغصب أحدهما  
بطريق الشاهد فكانت أقوى ولا بغيره شياً المقتره لان الثاني لا يلائم ما ثبت بالبينتين الحاقين بالآخرين من خبره (أو أنه اشتراطه)



ولادرجوع لواحد منهما بالثمن لان العقد استقر بالقبض وعما ترقي هذه والى قبلها علم أن حكمه هو الحق في العوض وتقدم الاسبق  
وكان الثمن انما اختلفا سلاويهما الوهم لاختلاف حكمهما لاجل الخلاف ويجري ذلك في قول واحد اشترى بثمانين ذوا اشترى بثمانين عمود  
على الوجه المذكور وأما ما يستبين كذلك (٢٠٠) فيعوضان ويصدق من اليدين بغير قطع بل بينهما وقوله (تبيينه) لا يكتفي في

المعوى كالشاهد ذكر  
الشراء الامس ذكر ملك  
البائع اذا كان غير ذي يد  
أو مع ذكر يدا كانت  
السلة وزعت منه تعبدا  
أو مع قبلم يمينه أخرى  
بأحدهما يوم البيع  
ويصيران كينونة واحدة  
وكذا كل ما ذكر شرط لو  
تركته يمينه بغيره  
كأقرض أو أقرض وقت  
كذا جعل كذا فشهد آخر  
بأنها سلة وأما مع  
اليمين بالملك المطلق ان كان  
الذي يبدل الذي أو يبيع  
لم يعلم ملكه ولا لمن  
انتقل منه اليه أو لم يكن  
يبدأ أحدهما فاعلم ذلك قد  
سمع لكن لا يعلمها  
كلوا انزع خارج عينان  
دخل بينهما فقام للخال  
يمينه ملكها مطلقا فانها  
سمع وفانتم لمعلمة  
بينت الخارج فظهرت العين  
اليه ولو أقام به ثبوت هذا  
رهنه واقتضى دارق  
وبيع الأول سنة كذا  
وأخر يمينه أخرى بها ثلث  
السنة ولم يذكر واشهر  
قال ابن الملاح فنزلنا  
لان الرهن يمنع من التار  
فلا يثبت رهن ولا تار كما  
مرأ شهابه (ولو قال  
كل منهما) والبيع قيد  
الذي عليه (يتكسب كذا) وهو ملك ولا لمسمع المعوى فانكر (وأما ما هما) أي يمينتين بما قاله عليه السلام بالثمن  
فان اتعدتا رهنهما متارضا) وناسخا لا متاع كونهما ملكا وقت واحد لكل واحد فلفظ لكل كلوم يكن لواحد منهما متارضا كان  
لاحدهما ينتفضي وحط لا (وان اشترى) ثلث منهما (الزمان الثمان) لا تكفي لغيره لعل من ثم انقطع اتماع الرهن عند الاول

الاصح كما اشر اليه الشارح بقوله ثم ان أقرض جميع الاتر بالثمن الذي شهد به يمينته الى استرا ذكروا  
ذكره الشارح وهو ان تلك الاحوال الاربع يكون محصل قولها ما ورد في قول جميع الاتر بالثمن  
أما ان لم تعرض يمين قبض المبيع وتظهر ان مثله في ذلك فله من قبضه لاجل ان كان قول الشارح  
من قوله والاقتضى يمينته في اليد شاملا لما اذا تعرض كل من اليمينتين لقبض المبيع وما اذا تعرضت  
احدهما فقط مع ان قوله ولا رجوع لواحد منهما بالثمن خاص بما اذا تعرض كل منهما فقط والاقتضى  
عدم الرجوع عن عرضت يمينته في كونهما ظاهر مما مر ومن كلامه ما ورد في من العين في يده لارجوع  
له مطلقا له وقوله كان الاصول بالتحديث عن قريب عن الاسبق والاقرار والقبض ما يؤيد (قوله لان العقد  
قد استقر بالقبض) أي وليس على البائع عهد ما يحدث بعده أسنى ومقتضى (قوله) بما قرره في هذه هي  
قول المصنف وادعاء الخ وقوله والتي قبلها هي قول المصنف قاله آخره انما لا يخفى (قوله) وكان  
التماعنا لاسلوا سلاويهما الوهم لاختلاف حكمهما الخ قد بدو جملتان أيضا جملتا مع اختلاف التلويج قد  
يتعارضان في الاول وذلك اذا افتقرا الى انه لم يجر الاعتقاد واحد سم (قوله الوهم) أي المثلث من حيث  
سلاويهما (قوله لاجل الخلاف) ينبغي حيث قصد حكمهما واشتقاق الخ لاف يدين سر حران  
الخلاف في احدهما دون الاخرى مع اتحاد حكمهما سم وقد يقال السر تعدد العاقد هنا اتحاد هناك  
(قوله ويجري ذلك) أي قول المصنف ولو ادعى الخ (قوله) في قول واحد الخ أي لم يبدد رأسى (قوله) على  
الوجه المذكور) أي بان يقول كل منهما هو ملكه أو ما يقوم مقامه سم وأما (قوله من العين يده)  
أي من المتلويجين ووز يجر وأوتخص ناس (قوله) فيصنف أي من العين يده لكل منهما أي للمعيبين  
لقراء (قوله لا يكتفي) أي قوله وتزعم في الأقرار ورض مع شرح (قوله المعوى كالشهادة) الانب  
لمابده العكس (قوله الامس ذكر ملك البائع) أي أو ما يقوم مقامه بغيره ورض مع شرح وبشرط في  
دعوى الشراء من غير ذي اليد أن يقول الذي اشترى بثمانين ذوا ملكه أو تسلمته أو سلمها للآخرى  
بشرط فيها أن يقول الشاهد اشترى من فلان ذوا ملكه أو تسلمته أو سلمها للآخرى دعوى الشراء من  
ذو اليد فلا بشرط فيها ذلك بل يكفي بان يدل على الماشاه (قوله ومع ذكر يد) الاولى حذف لظهور  
(قوله) وتزعم منه تعبدا لعله ليس بشد أخذ من كون الرض والأقرار عن غير صاحبه (قوله) ومع قيام  
بيننا الخ عطف على قوله مع ذكر ملك البائع الخ (قوله بأحدهما) أي على البائع أو يده (قوله) ان كان  
الذي أي به (قوله) أو يبيع لم يعلم ملكها الخ) تظهر هو وعدم العلم انما هي عنوان قول واحد لا  
أي الأصل لا أعلم ملكا له هو وأخرى (قوله) ولم يذكر (أي الشهود) (قوله) كسر انفا الخ أي في  
الفرع الذي قبل الفصل (قول المثلث ولو قال كل منهما) أي من المتلويجين ثالث بيعتهما الخ وهذا عكس التي  
ة لهامتي (قوله والمبيع) أي قوله وحيث أنك في الملقى الاقوله كلوم يكن المثلث في قوله ولو أقام يمينه  
بان هذه الملقى في النهاية (قوله وهو ملك) تظهر له يكفي وهو في يد كذا يدل على ما في التيسار أو أفا  
لاحدهما يد (قوله ولا رجوع لواحد منهما) هذا ظاهر اذا تعرضت كل منهما مع ان الاشامل تعرض  
احدهما فقط (قوله) بما قرره في هذه والى قبلها علم ان قوله لاجل الخلاف ينبغي حيث قصد حكمهما  
واختلفا في الخلاف يبين سر حران الخلاف في احدهما ملودن الاخرى مع اتحاد حكمهما (قوله) انما  
خالف قد بدو جملتان أيضا جملتا مع اختلاف التلويج أيضا قد يتعارضان في الاول وذلك اذا افتقرا الى انه لم  
يجر الاعتقاد واحد (قوله وهو ملك) تظهر وهو في يد كذا يدل على ما في التيسار أو أفا

ثم الانتقال الى المبحث الثاني في العلم الثاني والاضطرار كل (وكذا) فيسأل المتن (ان اطلقنا او) فلفظ (احداهما) هو تحت الاخرى (في  
 الاصح) لاحتمال اختلاف الزمان وجبته يمكن الاستعمال فلا يحاط وبارق حطمتا بل بان الذين يتفق عن سقوطها فتمتوا القصد  
 هناك التماس والتمسك بمتن عنهما فلو جازوا لكانت على قولهم على البيهقي فيجاء كقولنا ان الزمان في فتوى القضاة لو شهدا له  
 باع باعوا وان كان له جبروت في ذلك اليوم على الاطلاق وله باع جبروت في ذلك اليوم (٢٤١) القاضي عويص وهو لو قال بيننا اقر بكذا من كان  
 فقلت اخرى كان جبروتنا

في ذلك الوقت قدمت لان  
 بهما باعنا وقدمنا البعوي  
 بنم يرفعه اليه عن وقتا  
 وشي وقتا والافتراضا  
 ولو اقام بيننا هذا الجواب  
 التي يملك وقتها على  
 وهو ما لم يأت ومنذ فاقام  
 ذوالدينه باعنا لم يكتسب  
 ما لم يمت بيننا اخرى بله  
 غصبها من الوقت لانه  
 ذوالدينه حشد ولو ظهر في  
 موقوف يحكم بصدقه بعد  
 ثبوت ملك الواقف وجاز ان  
 مكتوب يحكم بصدقه شهد  
 بالملك والمجاز لا تحويل  
 صدور الوقت لم يطل  
 الوقت بعمر ذلك كما ينبغي  
 به شيئا فاللانه يجوز  
 بتقدير وجهه ان يكون  
 الملك انتقل من صاحبه الى  
 الواقف لا سبوا بالوقت  
 اومن ظم مقوله كقولهم ظاهر  
 السؤاله ولا يعارضه  
 ما من قيل قوله وانما هو  
 شهدت بكم تأس لتحق  
 ان لا يد عليه ثم لم ينظر  
 لاحتمال الانتقال بخلافه  
 هناك شهدت ينتصلي  
 منكر الشرع من خلاف  
 قبل ان قال لا لا لان

سم اقول ان ظاهر الفرق بين الطالبين فيمكن في هذا ذكر اليد والمطالبات من قلا يجهل من ذكر الملك او  
 ما جرم مقوله كقولهم فثبتت تصرفهم عليه (قوله ثم الانتقال) أي من الشئ (قوله والاخر) أي بان  
 ذكر الشئ دون ملكا يأتى ذلك فلا يلزمنا كتماننا لعارض ولفظنا في ما يمتنع (قوله وجبته) يمكن  
 الاستعمال) أي لبيته (قوله وبارق حطمتا) أي قول المسفوح لو قال كل منهما لم يمتنع ما قبلها هو قوله ولو  
 ادعى الخ (قوله بان العين الخ) أي هناك (قوله على اقراره) أي الثالث الذي عليه (قوله كفى على البيهقي  
 الخ) أي فيلزمنا التماس الان لا تصدق لو جاز اقرار لو لم يمتنع ما يمكن فيسأل الانتقال فلا يلزمنا لعارض  
 أسنى (قوله قدما) أي لا ان كان (قوله في فتوى القاضي الخ) وفي الرفض مع شرحه وان قلت بيننا  
 جبروت القاتل عند قوله والاخرى بعينه عند افتراضنا انتهى وقاس ما ذكر من القاتل تقديم الاولى سم  
 (قوله نحوه) أي نحو ما في فتوى القاتل اخيرا (قوله في ذلك الوقت) ان اريد وقت الاقرار كان نحو ما مر عن  
 القاتل كما قال لكن لا يحتاج لتقدير البعوي المذكور وان اريد الوقت يوم الاقرار فليس نحو ما مر عن  
 القاتل بل الوقت لم يمتنع تقديم الاولى فليأتى على مع جاز اه وشي وقتها بل الوقت لم يمتنع تقديم  
 الاولى أو قول وقد يفرق بان السبق الاول في مسأله الانتقال فثبت العقل دون مسأله القاضي (قوله وقد  
 أي ما في فتوى القاضي (قوله والافتراضا) أي ولا ينافي التعارض كان جبروتنا في ذلك الوقت فلا ليس  
 صريحنا استغرق الجبروت في ذلك الوقت سم وله مني على أن يرد بالوقت يوم الاقرار وما اذا اريد وقت  
 الاقرار فليأتى ظاهره كاسم (قوله بله غصبها الخ) أي أو تبيده على بيع صدر من أهل الوقت أو صحتهم  
 كما مر في شرح وأه لو كان لصاحبه متراخا انزع الخ (قوله من الوقت) أي أو من ظم مقوله كما ينبغي (قوله  
 لانه) أي الوقت (قوله حشد) أي من ثبوت النصيب (قوله بتقدير وجهه) أي ذلك المكتوب أو بالحكم  
 (قوله لتحق أن البعادية الخ) من أن يتحقق ذلك لانها قبل حتى شو في العلون فثقتنا بتقدير  
 لغاتها لتحق هي موجودة في المستلزم لكن فرق بينهما فان البيهقي أخذ الى الانتقال من شخص  
 واحد الى الاخر سم وأضاف حكم الصفة هناك (قوله) أي المبيع (قوله قبل) أي الشاهدان  
 (قوله أي وجهه) بالإضافة (قوله ولا يمتنع الخ) أي به (قوله غلبا في دورته) الاوضع انصر  
 بخلاف وقد ورثه (قوله لتقارروا الخ) نائب فاعل ان قال (قوله له هو معلوم الخ) فاعل ان نصيب ما قاله  
 (قوله لانه هذا) أي وهو ورثه (قوله انسان) الخ قوله وقيد البيهقي في المعنى الا قوله يظهر أنه لا يمتنع  
 (قوله في فتوى القاضي نحوه) وهو لو قال بيننا اقر بكذا فقلت اخرى كان جبروتنا في ذلك الوقت الخ  
 في الرفض وشبهه أوائل الجراح ما صعدوا فثبت بيتان جبروت وجهه أي قلت احداهما جبروت القاتل  
 عند قوله والاخرى بعينه عند افتراضنا اه وقاس ما ذكر من القاتل تقديم الاولى (قوله في ذلك الوقت)  
 ان اريد وقت الاقرار كان نحو ما مر عن القاتل كما قال لكن لا يحتاج لتقدير البعوي المذكور وان اريد  
 بالوقت يوم الاقرار فليس نحو ما مر عن القاتل بل الوقت لم يمتنع تقديم الاولى فليأتى على مع جاز اه وشي وقتها  
 أي ولا ينافي التعارض كان جبروتنا في ذلك الوقت فلا ليس صريحنا استغرق الجبروت في ذلك الوقت (قوله  
 لتحق أن البعادية الخ) من أن يتحقق ذلك لانها قبل حتى شو في العلون فثقتنا بتقدير افتراضنا

حذا لان الخراف حلالا وهو ما لو اقام بيننا هذا الذي يملك ملكا فخذها فقام آخرى باء انفرادا من كانت فهو ملكه كسب  
 حكمه بهذا لان ما فعله بتقديره بيننا ملكا أي هو قد ورثه على بيننا ملكا أي خصه وهو وارثه لجزا كونه وارثا لغيره الذي ليس  
 مستغرق فليس فيه نصير على ملكه بخلافه في دورته (تنبه) لاجل الاول بل المتعين ان يقال بله من يستغرق لتقارروا به لا تحريم  
 أسس وذلك له هو معلوم ان الذي لا يخضع الا في وقتها في الأصل التعليل لان هذا ليس فيما نصيب على تلقى ملكه من الانبلاء لم شهد  
 بله حتى ما ليس بخلافه وقد ورثه فثبت نصيب على أنه متعلق ملكه من أي غلبا احتمالا في مختلفه خال (رومان) (عن ابن عسقلان) نصرا

فقال كل من علم مات على ديني فارشوا لينة (فان عرف انه كان نصرانيا لم يسجد النصراني) بيمينه لان يمينه قديم (ولن اظهاب يمينه  
مطالقتين) بما قاله (قدم المسلم) لان مع يمينه يمينه لا تقبل بالثقة والاولى سجدت وكذا كل امة ومن سجدت يمينه تقدم يمينه على يمينه  
التعديل (وان خيفت) احكامها (ان) آخر كلامه سلام) أي كتبوها الشهادتان (وعسكته الاخرى) فقيدت ان آخر كلامه

النصرانية كانت ثلاثة  
ويظهر أنها لا يكتفى هنا  
بمطلق الاسلام النصراني  
من قسم موافق الحاكم  
على راسه فيقتل او يعاقبه  
ثم رأيتهم قالوا يشترط في  
بينة النصراني ان تصرعه  
النصر وفوجوب تصير  
بينة المسلم كلمة الاسلام  
وجوان وتقتل ابن الرضة  
والاخرى عدم الوجوب  
عن جمع ثم خرج الوجوب  
لا يبين شاهد بطل أو  
مخالف للقاضي (تعارضت)  
ونقلت التناقضهما اذ  
يسقبل من عليهما خلاف  
النصراني وكذا لو ثبت  
بيته فقط وقيد البقي  
التعوض عما اذا قالت كل  
آخر كذا تكلم بما هو كذا  
عنده ان يمانوا اذا  
انصرف على آخر كذا تكلم  
بما افلاعه فرض فيلاحتمال  
أن كلا اعتدنا منه  
قبل فلهما صحت ثم استصبت  
حله بعدها ولو قالت بينة  
الاسلام علنا تصره ثم  
اسلامه فثبت خطا (وان لم  
يعرف عنه وألم) كل  
منهما (بينة) اختلفت على  
دينه (تعارضت) اطلقا ثم  
قصدنا لفظ معتادون  
لا حصة اعلم فان ثبت

والقول المنزول ومن نصراني في النهاية الاخرى بما فيه ثوابهم وقوله فهل يتعارضان الى فظاخر المظالم  
وقوله في الصور وتبين موضعين (قوله موت) أي من تقدم النطق على المستصحب (قوله اصداهما) أي بينة  
المسلم معنى (قوله يظهر لهما) مجاز في النهاية والارجح (قوله هنا) يعني في قول المصنفون فبينان  
آخر كلامه خرج ردي (قوله وجوان وتقتل ابن الرضة) الاخرى عدم الوجوب عن جمع ثم خرج الوجوب  
عبرة النهاية وجوان معهما ألم (قوله ثم خرج) أي الاخرى معنى (قوله فلعن النصراني) أي  
لان الأصل بینه كفر الا بوقوله وكذا الخ أي يحلف النصراني سم (قوله بينه) أي بينة النصراني كذا في  
المعنى وشرح المنهج والروض بالاطهار ويصرح بذلك قول الشارح الا في قوله أخذ من نظيره في المسئلة  
السابقة أي بخلاف ما لو ثبت بينة المسلم فقط تقدم ما علم بالاول من قول المصنف المبرور وان اقاما يمينين الخ  
ويعلم بذلك ان قول الرشدي قوله يمينه كذا في نسخ الشرح ما عا لضمير لكن علة رواته وصيته بلاهه  
وهي الاصول اه ثلث عن عدم المراجعة (قوله فلا تعارض فيه) أي أو تقدم بينة المسلم عرش زادا السد  
عمر كغيره لظهور لهما بينة اه (قوله بعدها) انتهى كلام المفتي (قوله ولو قالت الخ) أي ما اذا قصفت  
بينة النصراني بل ان آخر كلامه بغير انية قول المنزول لم يصرح الخ قد يقال هذا لا يتأثر مع قوله أو لا مسلم  
ونصراني لانه يان من نصرانية أحدهما نصرانية الا بوقوله صور ذلك بان يدعي كل من اتسبب على شخص انه  
أوهما أو صدقهما في ذن عرش وحلى (قوله المنزلة) أي من الا بروض علة والمفتي أي من الميت  
اه (قوله وألم كل منهما) أي النصراني والمسلم كغير ظاهر السابق وانظر لمصو رابن نصراني وأب  
لا يصر فيه رشدي ومرا تقاض عرش والحلي نحو مر (قوله أم قد انظر الخ) أي بما ذكر معنى  
(قوله فهل يتعارضان الخ) بعبارة النهاية لانه يتعارضهما وانما تعارض الخ (قوله أو تقدم بينة المسلم الخ) أي  
فيما إذا قد فقط (قوله لا لمحيث ثبت الخ) من ثبت سم وقد يقال ثبت محض في مادة علم بيمينه قوله  
والموجود أي اليقين (قوله وحري شارح الخ) وافقه المفتي (قوله السابقة) أي نقا (قوله تعرض) أي  
التقدم يعني بينة النصراني المقد فقط (قوله هذا) أي التوبة (قوله في الصور) أي أو وثق تقدم  
احداهما فقط ويحتمل ان الرصد وروا الاطلاق وصوره التقدمة من اصداهما (قوله وانما تعارضتا)  
التوبة ولو قالت في المفتي الاخرى وحام الى أو يدعيهما (قوله وحلف كل الخ) أي أو كلا أخذ من  
تعارض (قوله في الصور) أي أو وثق التعارض وعدم البينة (قوله فانه تصفين) قال بالي اداي وان  
كل أحد منهما كرا والاخرى انتهى أي مع انه لو ثبت مدعي الاتي لم تأخذ سوى الصف وهذا انظير  
ما ذكره فالحا لادى جل عناوا آخر صفها وهي فيدهما أو اقاما يمينين حيث تبقى لهما صفتين رشدي  
وقوله أي مع له المنة نأمل (قوله انما صرح) بعبارة المفتي والاسي وكذا ان كل من بدأ أحدهما على الأصح  
اذ لا تريد بعد اعترافهما صاحبها بانه كان لم يشأه يأخذ لرافكاته يدهما اه (قوله فالتقول قوله)  
الصحى هي موجودة في المتن لكن فرق بينهما فان المتن استند الى الاستقلال من شخص واحد فانه  
لانه (قوله ثم خرج الوجوب) كسبيله مر (قوله لعن النصراني) أي فان الأصل بقاء كفر الاب  
وتوبه وكذا لو ثبت أي يحلف النصراني (قوله فانه يمين واحد أو اطلقت الاخرى فهل يتعارضان الخ)  
فان ثبت واحد أو اطلقت أخرى لانه يتعارضهما ش مر (قوله لا لمحيث ثبت) متى ثبت هنا (قوله)  
أو بدأ أحدهما فاحمله الخ) قال في شرح الروض ولا يخص به ذوالدلالة لا أراد بعد اعتراف صاحبها

واخذوا اطلقت الاخرى فهل يتعارضان أيضا أو تقدم بينة المسلم لانه اطلقا لا لمحيث ثبت لا يرقم الا بيمينه ولم يوجد كل محتمل أي  
وحري شارح في تقييد النصراني فقط على التعرض بوقوله أخذ من نظيره في المسئلة السابقة لكن الفرق واضح فان تقيدها ثم يرى يعلم  
تصره قبل فعارض بينة الاسلام لانه لمحيث ثبت لا يرقم الا بيمينه فذلك يظهر المظالم الخالصة التعارض في الصور بين وانما تعارضت أو لا بينة  
لا حصة على حلف كل لا يخرج في الصور بين والمسلمين معا أو يبدأ أحدهما فانه تصفين اذ لا مرجع أو يدعيهما فالتقول قوله ثم



وتقدم بين النصارى لانها اقل ما قل ينقل ما بيننا الا بعد ان قبلوا صلواتنا ويحلفوا بصلواتنا في رؤيته حيا وبعده ميتا شهادة يتيان ابلد عن مانهم كذا في روضه فالتا من امة يانه تزجهام كذا اليوم بعد ذلك اليوم ثمات بعد تقدم بيننا لان معوز ادة علم من ثلوشه ما عونه و آخران محياه بعد ذلك قدمت بيننا لحاقل يانه على اوجد شكل ذلك قولنا بن الصلاح و شهد بينه بانه يرمي مرضه الغلاي و مات من غير ماخرى يانه ما حنه فعارضنا غلاي ما لوشه بيننا ما في رمضان سنة كذا فاعلم بعض الورثة بينه بانه اقره بكاذبة كذا السند بذلك (٢٤١) فان يستوعق ومضاه مقدمة اه تقدم هذي بشكل عاتق والآن بحايبه

لا يلزم من شهادته بانقره و قوله فليس معوز ادة علم بل المتفاوتة اعلم بخلاف الشاهدة بالزوج و بالحياة بعد الموت فما اطلعه في الاولى و قيل فيه بانه على اعتنا به في بيتين استوتوا و اتقوا بناني معرفه الطبع الا قدمت العارقه دون غيرهم يبعد و لو مات عن اولاد و احدهم عن و ليس غير فوضوا بدهم على المال فلما كل ادعي بمال ابيه و بارث ابيمن جده فقالوا مات اولك في حياة ابيه فان كان ثم بينه عمل هو الا فان اتفق هو ودهم على وقت موت احدهما و اختلف في ان لا يحرم منه او يورده خلف من قال بعده لان الاصل دوام الحياة والا صدق في ال ابيهم في مال ابيهم و لا يورث الجدين اباه و عكس هذا لفظا و نكاحا لجل مال ابيه له و مال الجدهم ذكره شيخنا (ولو مات عن ابوين كافرين و ابنتين مسلمين) بالذين (فقال كل من الفريقين) مان على دينا صدق الابوان باليمين لانه محكوم بكفر ما بناه تعالىهما فيسحب حتى علم خلافة (و قوله يورث) (الامر) حتى جه

يبين) الحال (أو يعلموا) التسوي الحالين بعد اوعيه و زالت النية و اعترضه البقي على اجمع في عكس ذلك ان عرف فلا يورث كافر سابق و قالا لما قبل لوعه و اوسله هو أو بلغ بعد اسلامنا و انكر الابتناء لم يتقوا على وقت الاسلام في التناصف الابتناء لاصل قتله الكفر وان لم يعرف فلا يورث كرا و اتقوا على وقت الاسلام في التناصف الابتناء لظهور و اصل بقاء الصبا و لوشه بتدين هذا حكم مذكرا و لم فلا يورث عكس آخرى قدمت الاولى كما اخذ بعضهم قواهم قبل قولنا المذنب في حكمه بالعلم ايضا لم يستلان العلم



[illegible]

( ٤٤ - (شرواف بن قلم) - عاشر ) عن ذلك وهو يعق غانم وهو ثلثه ثبت الوصية الثانية لغانم لانها أثبتت الرجوع عند بلائها به فلا يمتنع كون الثاني أهدي لجمع المال الذي ورثه عنه الولد لا يبعد فلا يردح تحتمل ما إذا كان حينئذ غانم بلائاً من قبله بل لا يمتنع في السابق خلاف بعض الشاهدات فذكر ( فان كان الولدان الحائزان ) فاحتمل من ثبت الرجوع لان شهادة الفلاني لغو ( فصدق سالم ) بشهادة الاثنين لان الثالث يمتنع ولم يثبت الرجوع عنه ( و ) يعق ( من غانم ) فقدم اعتمده ( ثلث ما بعد سالم ) وهو ثلث ما زاد الولدان التي ختمت بشهادته وكان ما ماتت على ان وصي من الر كسر أخذت الوو وثبتت اهرم

أما في الحاشية من فقه من تأتمن ثلاث حجة (ثمة) في خروج علم أكثرها مما لم يوافق له بينة متبذل أو بأدق فتعاهو  
 على كماله ثم على أولادنا تترجم عن المترجم ورجع بمن على الساتع وصرفه ما حصل في حجة من الفقه ان صدق الشهود والوقت  
 فان مات صرنا صرنا لثلاث الناس الى الواقعة التي كالتالي وميت الاشواق في محض شهادة لم يتولى شهادته بنوا حزن بالبراعة  
 منه وأطلقنا وأحداهما قدمت البراعة على روي ان أختا فالتأخر والوجه فيقول شهدوا على الراجح ثم به بالبراعة أنه أن الشهادة بالمال  
 تحت وهذا شاهد البراعة فبعضهم مدعوا ويجب تفصيل سبب الشهادة في مسائل وليس قسمي فاقى على المعتدل اختلاف اعتناقه في  
 ذلك منها الاكروم لوقول الفراء وغيره (٢٤٦) يكفي المطلع من قبلا بثبوت عليه أي موافق ضعيف كما يعلم مما مر بما فيه وأن الشهادتين

والسر قدام بقصد السرقة  
 منه جرح المترجم والرد  
 وانتفضه العدة والرماع  
 والقتل وكل مختلف في  
 موجه كالطلاق والنكاح  
 والبلوغ بالن فأن يقل  
 بالنس لم يجمع التفصيل  
 وكونه وارث فسلان أو  
 يسقط وقت كذا أو نظره  
 أو الشفعة في كذا وكون  
 هذا وقتا أو وصفا قد ن  
 بيان المصروف أي الأتي  
 شهادة الحسبة فيما يظهر  
 وزعم الاجمعي انه لا ياتي  
 هذا وقيل على مسجد كذا  
 الان عينا أو فوهو بعد  
 بل لا وجهه وكون نحو  
 البائع زائل العقل وراه  
 من بن فسلان كل حجة  
 الغزوي وغيره الا كراهه  
 بالاطلاق وكونه ما وصي  
 بكذا فيذكر ان انه يمد  
 حتى مات من عمله جنون  
 وعقل فقامت بينة حال  
 يضمنه لاقول وأخرى بانه  
 مجنون فقامت ان أختا  
 وقت واحد أو أطلعتا أو

(قوله أما في الحاشية من المخرج) (ثمة) لو قال السيد لم يمان قتلت أو سقت في رمضان فأنشترها فقامت البينة  
 بانه قتل في الأولى أو بانه مات في رمضان في الثانية وأعلم الواو بينة بكونه متحفا أو قتل في الأولى بكونه في سؤال  
 في الثانية قدمت بينة البينة لان معناه ما قدمه بالقتل في الأولى بعد موت الموقوف في رمضان في الثانية لا قصاص  
 في الأولى لان الواو ينكر لقتل فان أعلم الواو بينة في الثانية بكونه في رمضان قدمت بينة بانه قتل وان  
 علق عتق مسلم بكونه فوضان أو في مرضه موقوف عتق تأتمن في سؤال أو بالبر من مرضه فقامت بينة  
 بوجبه فقامت فهل يتناولان كانه ابن القري أو تقدم بينهما كانه صاحب الاثوار أو بينة فقامت كما  
 استظهره شيخنا أو به أظهرها أي أقول وجه ظاهر في الثانية لان مع بينة فقامت فبها يادة علم  
 بالبراعة في الأولى فان قضى ذكره في أول التمهيد فببطل الفصل ما في الاثوار لان بينة فقامت فبها ناطة  
 وبينة فقامت مستحبة فبها أعلم (قوله عليه) يتعلق برضاهما والتشهير البائع (قوله أي البائع) (قوله  
 فالتأخر) أي قدمت (قوله سبب الشهادة) أي المشهود به بدليل ما بعده (قوله فبهم) الأولى أنفسهم  
 بزادة فهم تابع (قوله اطلاقه) أي الاكروم (قوله مجرد المترجم) أي بدون الحسد (قوله في موجه) (قوله  
 بكسر الميم) (قوله والنكاح المخرج) يختلف على الاكروم بمقتضى على الطلاق (قوله وزعم الاجمعي) فصل  
 وفاعل (قوله الان عتق) أي الشاهدان (قوله اطلاقه) أي الذين (قوله وقوله) أي الشاهدان (قوله  
 ومن عهده جنون المخرج) هو مجلس الفروع (قوله بانه مجنون) أي حاله بعملا (قوله ان أختا فقامت المخرج)  
 سكن عن اختلاف التاريخ وقياس نظاره تقديم سابقته فبما رجع (قوله والفصل يصدر من العقل  
 والمجنون) سكن على كذا لا يصدر عادة الا من أحدهما فقط ولعل القصد من هذا ان لا يحد كذا في صدر  
 به بيان كلامه (قوله من جهل) أي قبل من الاعسار والبيان (قوله والا كان شهيد بسفه) أول بوغوه  
 والاخرى ورشه قدمت (كان وجهه لا يرشد قبل البلوغ غائبان ارشداً أول البلوغ نقل عن الاصل وأبنا  
 الغصين إذا استعجل فقامت سم (قوله ورشه) أي أول بوغوه (قوله فقامت نقل المخرج) أي بأن أطلعتا  
 وانظر اذا قدمت احدهما فقط ونظر اخذ من نظاره كانه كاطلعهما بل قد يدعي دخوله في كلامه  
 فبما رجع (قوله لان الاصل الغالب الرشد) أي فتكون الأولى ناطة عن الاصل سم (قوله عليه) أي على  
 الاطلاق (قوله قال) أي ابن الصلاح (قوله باختيار نحو بنين المخرج) الانسب بان يبيع قيم ما نحو بنين جماعة

والجموع قدر التأخران من بينهما هو نص الشافعي في هذه المسئلة عتق العبدان الاول والاخيرين والشافعي  
 باقر الواو روي ان الذي تمتعتهما شهدته ان كانا من روي الا عتق من عتق حتهما (قوله والا كان شهد  
 بسفه) أول بوغوه والاخرى ورشه قدمت (كان وجهه لا يرشد قبل البلوغ غائبان ارشداً أول البلوغ نقل  
 عن الاصل وأبنا الغصين إذا استعجل فقامت فببطل (قوله لان الاصل الغالب الرشد) فتكون الأولى ناطة

أحدهما وكذا ان جهل حاله والفعل يصدر من العقل والمجنون فان لم يعرفه الاعتق قدمت بينة للمجنون لام ناطة أو  
 الاجنون قدمت بينة العقل لان الحلو شهد بينة ما عاين من جهل حاله وأخرى يسلمو قدمت ان بينة ما أسر به وسببوا به باق معالي الآن  
 اما اذا علم أحدهما تقدم النطق عنه كذا بينة لا يسمع الرشدان على أحدهما قدمت الناطة عنه ولا كان شهد بسفه أول بوغوه والاخرى  
 ورشه قدمت فان لم تقدم أول بوغوه قدمت الأولى لان الاصل الغالب الرشد على جعل المطلع ابن الصلاح تقديمه قال كالحج قال لولي  
 ذكر روي بنينا واهما كانا شهدنا واحدنا وتضمنتهما شهدنا الاخرى قدمت الناطة ولا نال نقل ان بينة الاعسار مستحبة اعساره  
 قوله لو قامت بينة باختيار نحو بنين لم يبيع ماله وان قيمتا اتوا بخسروا فبما القيم به وحكم كما جملة ما يبيع ثم فأنشترها يبيع بلا حجة  
 أو بان قيمتا اتا نفس الحكم وحكم فبما الباع عتق ابن الصلاح قال لا نال الحكم

بنا على سلامة التينة من المصارض ولم نعلم فهو كالأثر يمتد داخل من متلوج ثم أعلم ذو الديدن أن الحكم بنقص لما شئتوا الضابطا السبكي قال  
 لأن الحكم لا يمتنع بالشك إذا التزم حدس ونحن قد قطع بمنزلة الأقل على عيبه فهو ما يمتنع وأما نقض في القيس على ما قبل الباقى  
 الثابتة قبل ولقولهم لو شهدا بانها قيمة المسر وعشر وشهدا بخلافها بانها عشرة ومن وجب الأقل لأنه المتيقن بخلافه فلهذا هو الوزن مع  
 بيننا لا أكثر لأنه أعلم له وأما ما لا غيرهما كونه التاج وأما زعمه في قوله أى الأجرة وغيرهما الكلام فى المسئلة حتى زعم التاج أن المسئلة فى  
 الرافى فيها قولان من يخرج ابن سرير هو عيب مستعان صورة الرافى فى أمر من محسوبين وهما المولى في رمضان وأشوا والى مستعان فى أمر من  
 تخمينين وشكنا ما بهما على أنه لا يختلف فى المخرجين ذلك القولين فرج الجبل على فى تخمين الرافى أخذ من غيرهما النقض وبغيره من  
 مختصرا على أنه مبني على ضعف رواه على الصحيح لا يتم وفيه نقض وعلى كل فلا شاهد (٢٤٧) فى واحد من ذلك نحن فيملا على

من بعد ما بين القميينات  
 والمجسوات وما يجب  
 منه اضاعهم بعضهم  
 المسئلة فى التسمية وغير هذا  
 والذى ينعين اعتمادها أيضا  
 من تطيل السبكي بالشك  
 وبه يصح قوله فى قوله  
 فى الرهن لا يطيل بيلم  
 التينة التى نسبهما كان  
 التتويح بالأول محتملا وفاقا  
 لا يجوز غيره وإن وافق  
 السبكي الأسوى والأدنى  
 وغيرهما حل الأول على  
 ما أفاضت العين بمقتضاها  
 وقطع بكذب الأول والثانى  
 على ما إذا تلفت ولا تواروا  
 لم يقطع بكذب الأول  
 واعتمد شيئا كلام ابن  
 الصلاح وروى كلام السبكي  
 فقال ويجب ما لا نسلم أن  
 ذلك نقض بالشك ما قالوه  
 قبل الحكم بخلافه مستلنا  
 ولهذا لو وقع التعارض  
 فهو قبل البيع والحكم استعنا  
 كأمس حو به أى خلافا

وتحسن لحاجة وأنه قيمته وحكم الخ (قوله بالشك) المراد به غير اليقين بدليل ما بعده (قوله إذا التزم الخ)  
 أى وقد قطع بيننا حاجة وجودها دون بينة فيها وأيضاً التمسك بقديم على الناقى (قوله ولو قوله - م الخ)  
 عطف على لأن الحكم الخ (قوله غيرهما) أى غير السبكي وابن الصلاح (قوله وغيرهما) أى الأجرة (قوله  
 الكلام الخ) مفقولة (قوله وهو) أى لا زعم المذكور وقوله منه أى من التابع (قوله وأشوا) الأولى  
 الواو (قوله من ذلك القولين) أى فى مسئلة الرافى (قوله على كل) أى من النقض وغيره (قوله من  
 هذين) أى الترتيبين (قوله فى التيسار) أى خبرنا (قوله هنا) أى خذ هذا (قوله وه الخ) أى لا أخذ  
 (قوله وفاقا الخ) عطف على أخذ الخ (قوله وإن وافق السبكي) أى الخلافة (قوله الأسوى الخ) فاعمل  
 مؤخر (قوله حل الأول الخ) أى قول ابن الصلاح وقوله والثانى أى قول السبكي (قوله ولا تواروا) أى فى  
 صفات العين (قوله كلام ابن الصلاح) أى خلافة (قوله بالانتماء الخ) رد الأول من تطيل السبكي وقوله  
 وما قاله قبل الحكم الخ وذلك فى ما فيه هو عطف على اسم أو غيره (قوله وما قالوه قبل الحكم الخ) يتأمل وجه  
 الجواب بذلك فانه قد يقال إذا جبال الأقل عند التعارض قبل الحكم فعد أولنا كدالو جوابه سم  
 أى فهذا الجواب لا يؤيد ما قاله ابن الصلاح بل رد (قوله فيها) أى فى العين وفى مستلنا (قوله استعنا) أى  
 البيع والحكم كأمس حو أى السبكي به أى بالاستعانة حينئذ (قوله ونفى تسليم الخ) من إضافة المصدر إلى  
 مفعوله أى نفي الشيخ تسليم أن ذلك نقض بالشك (قوله بإطلاعه) متعلق بالنفى والضمير أى لا يصدق ذلك  
 المنع (قوله والفرق الخ) فى هذا الفرق قد على كلام ابن الصلاح سم (قوله بحرمه) أى الحكم (قوله  
 وعدمه) أى عدم التعارض قبل الحكم وجبه أى الحكم (قوله فاذا وقع الخ) أى الحكم (قوله بعد  
 أشهر) أى البيع يعنى رادته (قوله هذا) أى الجواب العاوى (قوله ويمرر ذلك) أى الخلاف  
 واعتماد الفصل (قوله نحو وكيل الخ) أى كذا نظر (قوله عليه) أى القيم (قوله لا هنا) أى المصلحة (قوله  
 ونحن المثل من صفات البيع) عطف على اسم أو غيره (قوله جواز له) أى جواز البيع للقيم بوجود  
 المصلحة (قوله فى مقتضى) أى فى ثمن المثل (قوله لا يمتنع إثباته) أى القيم (قوله فكيفها) أى إثبات المصلحة  
 والتأنيث باعتبار المضاف إليه (قوله فكذا فى المثل) أى يكلف القيم أو الوصى إثباته (قوله وفرقه الخ) أى  
 بين المصلحة وثن المثل (قوله أيضا) أى كالمصلحة (قوله أيضا) أى كثن المثل (قوله وكون هذا الشيء الخ)

عن الأصل (قوله وما قاله قبل الحكم الخ) يتأمل وجاب الجواب بذلك فانه قد يقال إذا جبال الأقل عند  
 التعارض قبل الحكم فعد أولنا كدالو جوابه (قوله والفرق بين ما قبل الحكم الخ) فى هذا الفرق  
 بعضهم اه وفى تسليم ذلك المصلحة غير متضمن والفرق بين ما قبل الحكم وما بعده واضح كفى والواو يفترقا فعلا لا يتفق فى الإتيان وأيضاً  
 فالتعارض قبل الحكم بحرمه وعدمه وجبه فاذا وقع واجباً وعمود وجب أن لا ينظر لغرضه لأن كان واجباً على أن السبكي جوزه عند  
 التعارض قبل الحكم البيع بالأقل بعد أشهر ما هو جواز ما يردوه هذا يعلم ما فى إطلاق شيئا من البيع عند التعارض ويمرر ذلك  
 كلفي نقضاً هذه المسئلة وبمقتضى السبكي أن القول قول القيم فى الأشهر وأن ما جاء به عن المثل كذا نقض وكيل وعامل قراض فالواو لمصدق  
 المولى إذا ادعى بعد كلفه عليه البيع بلا مصلحة له بالسوة لبيع كاحتاج الوكيل لإثبات أو كلفه وعن المثل من صفات البيع فاذا ثبت جوازه  
 لمصدق صفته لا دعاءنا لصعوده غير الفساد اه وضبط ظهر فى القول بصفته لا يمتنع إثباته الأشهر ونحن المثل وليس كذا وكيل  
 وغيره لأن نحو الوكيل لا يكفى ثابتاً مصلحتين المثل أولى وما القيم أو الوصى فكيفها لأنه لم يتصرف بالذات كذا فكذا فى المثل وفرقه  
 المذكور ودان عن المثل مسقوغ أيضاً لو كونه هذا الشيء ما عالجنا لولى من صفات البيع أيضاً فلهذا البين مقتضى الحاجة مسقوقة كالفهم



بل لا طرية فيكوني الا مع جوارك كما في العصب والاعراب واستشكل البروزي خلوا حذوه من الثلاث الاوليه فويل فلان خلاف  
 قهين فانه قد يصيب في الراسه فاقطع الاولاني بعرض مع كل منصف ولوا احدهم اوفى بعض الاصناف ولا يتخص به الراسه فاقطع اصابع  
 في الكل على تجربته حذوه وكون ذلك اولى ظاهر ويستدل فلان في كلامهم (والاصح اشتراط) وصفت آخر من علمان العدالة  
 المطلقة وصرح بها المصنف فيهما وجه الحريه والقدرة على ان يكون في الخلق الامن (حذرك) لما تقرر ولها كم اوقاسم (لا عدد) فيكوني  
 على الاصح قوله واحد ذلك (ولا كونه دليلا) أي من بني مدح فيصور كونه من (٢٩) سائر العرب بل المعلنان القاطعون في عمله

عمل به (فاذا ما صبحوا)  
 لقطا أو غير (عرض  
 عليه مع المتواضعين ان كان  
 صغيرا لما قدم في القراوان  
 العربي الكبير عن مدقه  
 (فن) الختمه لغه) كمر  
 في القبط والمجنون كالمغير  
 قال البقعي وكذا فيسمى  
 عليه وانما وسكران لم تعد  
 والتم بعرض لاه كالصلى  
 وبعص انشبه وكون النائم  
 كذلك بعد حواضيه  
 كلاهما هذان لا فرق بين  
 أن يكون لاحدهما عليه  
 وان لا لكن الذي اسننه  
 الرافعي ان يد الانقاط لا تؤثر  
 ويغيره مقدم صاحبان  
 تقدم استقام على استقل  
 منازعتوا الاستوا بغير عرض  
 عليه (وكذا لو اشتركا في  
 وطه) لامر أو لم يمسح به  
 البقعي استدلال ما هما  
 أي المقيم (فوليت) كما  
 منهما وتساويان وطنا  
 بشبهه) كان ظنهما كل  
 زوجته أو استواءه  
 صور أخرى ذكر بعضها  
 عقلا الخاص على العلم  
 قتال (أو) وطنا (متركة  
 لهما) في طهر واحد ولا

الخ) صلاته النهاية لكن قال الامام المعبر بطلبة الفطن وقد جعل بدون ذلك له زاد الفتي وهذا الظاهر  
 ما رجوه في تعليق بطرسه لاه قال عرش قوله لكن قال الامام الخ نعمد له (قوله من الثلاث الاول)  
 أي الثلاث من الاول عرش (قوله انه قد علم) أي بالمخرجك أي ان التبر به تكون تلك الكيفية (قوله  
 قهين) أي في الثلاث الاول (قوله ولوا احدهم) أي من الاصناف الاربعه (قوله ولا يتخص به الراسه) أي ولا  
 غير هاتين صلاته الفتي ويبنى ان يكون في ثلاث مرات انتهى وقد مر ان الامام يستبرع على الفطن في  
 حلت بما في الروضات ومجاهد البروزي كفي اه (قوله علمان العدالة المطلقة) أي في المثل حيث لم  
 يقدها بقدر والشئ اذا طاق ينصرف لغير ذلك الكل وشيئ اى وهو عدله الشهدا (قوله فلان) أي لما  
 تقرر انه كم اوقاسم (قول للثلاث اذا دعا) أي ضامن واحد هو سكت الاخر أو انكر معنى وقوله  
 وسكت الاخر جعل نامل (قوله لقطط الخ) جالوسا لم يتغير ولم يفرق معنى (قوله وضع انشبه) أي ولو  
 انشبه في هذه الحالة على به معنى (قوله وكون النائم كذلك بعد) وكذلك كون الغنى عليه السكران  
 كذلك يصحبت كان القائم بهما قريبال وال عرش (قوله لكن الذي اسننه الرافعي الخ) عبارة  
 الفتي والاشبه بالذهب كما قال الرافعي تفصيل ذكره القتال الخ (قوله بعرض عليه) أي على القائف  
 (قوله لامرأه) أي قوله وان أنكر في النهاية الاما ان يطهر الى قوله قال البقعي في الغنى الا قوله أو وطئ  
 زوجته أو وطئ أمه (قول المتن وتزاوله) أي دعه كل منهما أو أحدهما وسكت الاخر أو أنكر ولم  
 يقتل بين الوطأ من حصة كسأتمنى (قوله في طهر واحد) أراجع للمعروف عليه أيضا (قوله ولا) أي  
 بأن تقتل بينهما حصة (قوله لتفر عوده) أي القيد لا تبقى كلام المصنف وهو قوله فان تخط الخ عرش  
 (قوله لا يمكن عودها اليها) أي الى جملتها بعد ذلك في بعضها معنى لعل هذا البعض قولها لما أتت أمه  
 الخ لان قوله ولم يستبرئ الخ من غير عن القيد لا في (قوله أو أنكر) أي الوطأ ثمان (قوله فان لم يكن  
 قائم) الى الكتاب في النهاية الا قوله وعلى الى قال البقعي وقوله وتقل الى ونسما اذا (قوله فان لم يكن قائم)  
 أي في ساقفة القصر (تنبيه) لو انفتحت طاهر عرضي القائف قال القوافي اذا ظهر فيه الفضط دون  
 ما لم يظهر فانه فيه اذا كانت الوطأ أو أمه أو باعها أحدهما من الآخر بعد الوطأ واستمر لهما البيع  
 هل يصح وأما لو لم يفت في الحرمان العدة تنقض به عن منهما معنى (قوله أو غير) أي أو أحدهما  
 أو نقضت عمارا ومن معنى (قوله باعتبار استدل الوطأ الخ) أي الى أحدهما بحسب المثل الذي يجهه ويحبس  
 ليتوان استمع من الانشغال بالان لم يجد لاه أحدهما فوقف الامر بلا حاس الى ان يجهلا ولا يقبل  
 وجوع كاتفين الحاقه قوله باحدهما الا قبل الحكم قوله ثم لا قبل قوة في حق الآخر لخطا الثقة  
 بقوله ومعرفة وكذلك لا صدق لغير الآخر الا بعد معنى اسكن تعلم امتحانه في انفسه وروض مع  
 شرحه (قوله بذكره) أي الى الوطأ والعقل معنى وأسنى (قوله وروضه الخ) عبارة الفتي لان الوطأ لا يدان  
 يكون في التعاقب وانما استمع ما لا يطعم ما لم أتوا بعدا فلو لم تخط عليه غشاوة تمنع من اختلاط  
 ما عالتا بما لا يلا في اجاب الاطيه له (قوله لا اشتراك في الفراش) لعله احسن لوعن الجمهور

فوق لثاني كانه تخلف كلامه لا في قدامه لتفر عود الى حال ان بينهما حاسر والا يمكن عودها لاه أو وطئ زوجته فخلق فوطئا آخر شبهة  
 أو نكاح خاسد) كان نكاحا على العدة لاه (أو) وطئ (استفادها فوطئته الفتي ولم يستبرئ واحدهما) بعرض عليه ولو لم يكن  
 ويطق بين الختمه من دون أنكر ان لا في فية تعاقب أو أنكر ان الراسه مسق في النسب فلا مسقطا كالمكره لغيره  
 الجمهور قل لم يكن قائم أو غير اعتبر انساب الوطأ بعده وعلى الخلق القائف لم في الخبر ولا شفعة اعتقاد خص من ما تضمنت في  
 أجمع عليها اطيه وروضه على البقعي ولو كان لا اشتراك في الفراش

لم يسبر الحاق القاتل الاعكم كما ذكره اللورد ويو كافي المطلب في ملخص كلام الاصحاب (وكذا الوطني) يشبهتم (سكوتج) لغيره  
نكاحا صحيحا كما يراه واستغنى عنه بقوله الات في نكاح جميع (في الاصح) ولا تبين الزوج الا للاحق لا لمتاويل لا يشك في خبره على  
القاتل الا يستعمل طاعة فلا يكتفي (٣٥٠) اتفاق الزوجين والوطني لان الوالد حق في التبني وليس ذلك من خصايه هذا ما ذكره الرافعي

هنا لكن ابتعد القتي  
ماقتله كلامه في القاتل  
أنه يكني ذلك الاحق  
وكليسة تصديق الولد  
المكاف المأثوران حقا  
(هذا) ولدت لامين ستة  
أشهر وأربع سنين  
وتنهما (عرض عليه) أوم  
القائف لا يمكنهما (فان  
تخللين وطبعم حصة  
ذ) الولد (القائف) وان ادعاء  
الاول للظهور ارتفاع قطعه  
به الخافض أماره طاهرة  
على البراءة منه (الا أن  
يكون الأول ذو وفي نكاح  
صحيح) والثاني والمطابقة  
أونكاح فاسد فلا ينقطع  
عقلي الاول لان اسكان الولد  
مع فراش النكاح الصبح  
قائم مقام نفس الولد  
والاسكان حاصل بعد الحصة  
بجلاف ملك البين والنكاح  
القاسد قائم فلا يثبتان  
الفرش الا بعد حقيقة  
الولد (وسواءهما) أي  
المتزوجين (اتقلا اسلاما  
وحرة أملا) كما في  
الحق لان السب لا يختلف  
مع حصة سلبان العبد هذا  
ان الخمينية والا كان  
ناجا أشعر للجمهور في عدم  
المسرح لمرام شرط من  
بلدته بغيره وان كان ولنا

السابق كما يفيد ما تقدم من الرشد في قبيل الكتاب (قوله لا يحكم الحاكم) أي الحائز القاطن عرش أي  
فيكون الحائز بمنزلة شهادة الدين بخلافه سم عبارة العابد ولا يصح الحائز القاطن حتى بأمره القاضي  
وإذا لم يشرط تنفيذ القاضي أن لم يكن حكمه نافذاً انتهت له (قوله في ملخص كلام الخ) أي عن  
مفسر نهاية (قوله بهذه) إلى الكتاب في المتن الأول كما يراه في المتن وقوله هذا مذكراً على ما كان يستوفيه  
هذا أنه لا يخلو في الواقع قاطن وقوله قبل في الواقع إذا (قوله ولا يثبت ذلك) أي وطناً الشبهة وقوله حتى  
يرضخ الخ حتى تطلب بلا غيبة (قوله اتفاق الزوجين الخ) أي على وطناً الشبهة (قوله وليس ذلك) أي  
الاتفاق (قوله بغيره) أي على الواقع فاستبعد عن عرض على القاطن معنى ونهاية (قوله هذا مذكراً  
الزاني هناك) اعتماداً على المتن الخ عبارة النهاية مذكراً للمصنف في الوضوح وهو الاعتماد على ما ذكره  
في العنان واعتماد المتن في الاكتفاء بذلك الاتفاق له قال عرض قوله هو الاعتماد أي فينبغي لا ينبغي  
بالزوج له (قوله وكيفية تصديق الولي الخ) وعلى هذا فيصير كلام المتن باطناً فينبغي أن وطناً تصديق الولي  
للحكماء ما معنى (قول المتن فإذا ثبت) أي تلك الموطوعة في المسائل المذكورة معنى أول دعاء بل ادعاء  
أحدهما وسكت الآخر وأنكر معنى (قوله أي القاطن) أي ملحق من ألقابه منهم ما معنى (قوله لظهور  
انقطاع ألقابه الخ) أي إذا انقطع عن الأول عين الثاني معنى (قوله على الواقع الخ) أي من الأول معنى  
(قول المتن اتفاقاً لا موطوعة) أي يكون ما سئل من أن لا يسمي وذوي ورو عنه معنى (قوله هذا  
الخ) أي قول المصنف هو ما فهم الخ عرض (قوله وأن ألقابه البعيد) أي ألقابه بنسبه كما عرفت  
معنى (قوله ولواحق قاطن الخ) أي أحدهما ملوقه وألقابه أي بالآخر بمعنى أي كالحق ونشأ كل  
الألقابه ولواحق القاطن التواضع بأن يسمي بالملحق أحدهما بالآخر والأخر بالآخر ملوقه حتى  
يخص ويطلب على الظن صدق فعل بقوله كالألقابه الواحد بالآخر وبطلان ما قول قاطن اختلاف  
الألقابه حتى يخصاً ويطلب على الظن صدقهما ويلغو انتساب الخ أو تواضعاً إلى اثنين فأن جم أحد  
التواضع إلى الآخر قبل ويؤمر بالآخر بالألقابه أحدهما وحيث يمكن كونه من مفاعيل على القاطن وأن  
أنكر الآخر وأنكر الملوقه في النسب فلا يثبت بالانكسار من غير موثقان على ما إلى أن عرض  
على القاطن أو يشبهه يرجع بالنسب من ملوقه إلى ملوقه من لحقهما أنفق بأن الحاكم ولم يدع الولد  
ويقبله الوصية التي أوصى بها فيمده التوفيق لأن أحدهما أو موثقة الحاصل على المطلق فيطالها  
و يرجع بها على الآخر أن الملوقه الولد الآخر من ملوقه القاطن على العرض على القاطن عرض عليه ميتاً لأن  
تغير أو قد وان مات لم يضر عرض على القاطن مع أياد أو يشبهه موثقة من سائر العصبية معنى وروض مع  
شرحه وقوله حتى يخصص بقوله على الظن صدقهما على تأمل (قوله ملوقه بن وقاطن) أي يعمل بقوله  
والعلاج به على غير من هو ولم يرز لمعلم الألبس على مذهب الكوفيين وقوله منهما من التافئين  
الأولين (قوله وفيما إذا ادعاهم الخ) عبارة المتن فلا ادعاء مسلم وذوي وراثة التي يستبعد عنها وبينها كما  
وألقابه الملوقه بالحق القاطن ملوقه بنسبه كما عرفت فينبغي فلا دنالان الملوقه ملوقه على  
فلا يصح عدم لعلته خاصة له (قوله يقدم ذوالنسب) أي يحكم الحاكم بالحق من الحائز القاطن كما  
(قوله لم يشرع الحائز القاطن لا يحكم الحاكم الخ) عبارة العابد ولا يصح الحائز القاطن حتى بأمره القاضي  
وإذا لم يشرط تنفيذ القاضي أن لم يكن حكمه نافذاً انتهت له (قوله هذا مذكراً) أي عن  
المصنف من ش (قوله وكيفية تصديق الولي الخ) كسب عليه هر

عن  
 بقدم الاول وابدى خارج احتمالاً انه يعرف على نال الحق عن واقعه منهما كبقيل عظم في اختلاف جواب  
 بخلاف الحق فلا حاس به رقيباً اذا ادعاه علمه وذي يقدم هو الميتة







الصحة ولا على ما سألته في آخر كتاب التدبير ان الامع ان العبرة بوقت التطبيق فلا شك ان عيش بمخفف  
 (قوله نعم فقد التعلق الخ) جلاواتها نهاية وهو غير مقر بان تصد به بحث أو منع أو تحقيق خبر والا فترية  
 اه ومنه اني وبيع الاسلام ما وافقه (قوله اما العتق نفسه الخ) محل نامل لان القى وسف يكونه غربة  
 أو غير مقر بفعل المكلف ونفاه هنا عقد التطبيق لا تبيد وأما العتق القى هو زال الرق عند وجود المعلق  
 عليه فليس بفعله بل اثر من آثاره فليست له مدبر وقد يقال ان اثر الترتيب على فله بمخرجه فله وفي  
 كلامهم نظار لا تخصي (قوله فترية) أي حيث كل من المسلم عشر ورشدي (قوله مطلقا) أي بخيرا  
 أو مطلقا (قوله ويجري الخ) لا يخفى ان الزوج حتى الطلاق معدود من المبالى فهل الرقيق هنا كذلك  
 أو يفرق بان العتق مرغوبه غالبا فلا يصر على مراعاة السيد أو يفصل بين من علم منه حرص على مراعاة  
 السيد بين غيره سم أقول قياس نظرهم في الطلاق الى الغالب الثاني وليراجع (قوله ولا يشترط  
 لصحة التطبيق الخ) أي بما يقتضيه كلام المصنف من اعتبار اطلاق التصرف فيما ليس به مطلق (قوله لصحة  
 الخ) جلاواتها فله يصح تطبيقه من الراهن والعسر والميسر على صفة توحيد بعد الفلأ أو بحمل وجودها  
 قبله وبصد وكذا من مال العبد الحلي التي تعلقها الختابة وتقتضي من المحصور عليه فليس أورد اه  
 (قوله ورسد) أي اعلان العبرة في التطبيق بوقت وجود الصفة عيش (قوله قبل الخ) أثر مع أنه يصح  
 في باب الوقت خلاف مضمونه حيث قال هناك اما ما ضاهي القهر وكذا انما رمضان فقد وقت هذا مسجدا  
 فله يصح كبحه بان الرقعة لا يجب عند كالتق انتهى وعليه فيجب ان هذا القيل عن ما قاله من عدم صحة  
 التطبيق ان اراد ان تطبيقه يطله وان اراد ان تطبيقه لا يشترط فانه مسلم سم (قوله ولا يصح تطبيقه  
 الخ) صالحة (قوله ورواها) على ان المرجع في أي الوقت يختصم التطبيق كاسمهاية (قوله صحة تطبيقه  
 أي العتق عيش (قوله انه لا يتأثر الخ) أي بخلاف الوقت معنى (قوله) أي السيد (قوله أو فترية)  
 عطف على ان شرط الخلاوة وقضى يمنع العتق عطف على شرط فاسد (قوله فتأيد) أي لولا التوقيت  
 معنى (قوله ان اقترن بجانبا الخ) أي اقترن الشرط القاسد بتطبيق فيما الخ (قوله أسد) أي أسد  
 الشرط العوض ورشدي (قوله و ليس له فخر جوع الخ) أي لا يعتبه وقوله ولا يعود أي التطبيق وقوله  
 يعود أي الرق القاسد البائع عيش ولا و ذلك المعلق (قوله ولا يطل تطبيقه بصفتها الموت الخ)  
 هذا مصور كالمصور الخ الفنا بما اذا كان المعلق عليه بعد الموت بخلاف ما لو أطلقه كان دخلت الفارقات حر  
 فان التطبيق يطل بالموت كالموطأ و انما يطل في الاول لانه لا قيد للمعلق عليه بما بعد الموت وصية  
 وهي لا يطل بالموت سم ورشدي وسألت ما صرح بذلك فهو انه اذا علق بصفتها خلق اشترط وجودها  
 في حياة السيد عيش (قوله نعم) أي العبد عيش (قوله واستمع منه بدعرضه الخ) ولو لم يابد بعد الامتناع  
 (قوله نعم فقد التعلق ليس قربة) قال في شرح الروض تعلقين الراني وانما تصد به بحث أو منع أي أو  
 تحقيق خبر بخلاف التدبير قال وكلامه يقتضي ان تطبيقه العار عن قصد لا كمر كالتيدير وهو ظاهر اه  
 (قوله ويجري الخ) لا يخفى ان الزوج حتى الطلاق معدود من المبالى فهل الرقيق هنا كذلك أو يفرق بان  
 العتق مرغوبه غالبا فلا يصر على مراعاة السيد أو يفصل بين من علم منه حرص على مراعاة السيد  
 وبين غيره (قوله قبل الخ) أثر مع أنه تقدم في الوقت ما عتق مضمونه من عدم خصص تطبيق وقت المسجد  
 حيث قال هناك اما ما ضاهي القهر وكذا انما رمضان فقد وقت هذا مسجدا يصح كبحه بان الرقعة  
 لا يجب عند كالتق اه وعليه فيجب ان هذا القيل عن ما قاله من عدم صحة التطبيق ان اراد ان تطبيقه  
 يطله وان اراد ان تطبيقه لا يشترط فانه مسلم (قوله ولا يطل تطبيقه بصفتها الموت الخ) هذا  
 مصور كالمصور الخ الفنا بما اذا كان المعلق عليه بعد الموت بخلاف ما لو أطلقه كان دخلت الفارقات حر فان  
 التطبيق يطل بالموت كالموطأ و ان كان يتوهم خلاص من هذه الجلاوات فانه يطل في الاول لانه لا قيد  
 للمعلق عليه بما بعد الموت صار وصية يولي لا يطل بالموت

نعم فقد التعلق ليس قربة  
 خلاص التدبير اما العتق  
 شبه فقر به مطلقا ويجزى  
 في التعلق بفعله المبالى  
 وغيره هناء في المبالى  
 ولا يشترط لصحة التطبيق  
 اطلاق التصرف لصحته من  
 نحو واهن وعسر وفنفس  
 ومرد قبل وقت المسجد  
 بحر ولا يصح تطبيقه  
 بان حدد العتق السابق  
 يخرج هذا فلا رد على المن  
 وأفهم صحة تطبيقه لا  
 تأثر بشرط فاسد كان  
 شرطه لغيره أو وقته فتأيد  
 نعم ان اقترن بمجانبة  
 عوض أقصد حرص  
 بشئته تطير ما في النكاح  
 وليس لمقتض جوع عقول  
 بل نحو يسع ولا يعود بعده  
 ولا يطل تطبيقه بصفتها  
 الموت بموت المعلق فليس  
 الرارث تصرف فيه الا ان  
 كان المعلق عليه حيا واستمع  
 منه بدعرضه عليه

وأما السبل فبقل تصرف الخوارزمي يظهر له يفتي وأما السبل فبقل تصرف الخوارزمي يظهر له يفتي وأما السبل فبقل تصرف الخوارزمي يظهر له يفتي  
 (الح) يقي ما لو كان من مطلق المرم أو الخج مشاهل تكفي المطلق على صوم رمضان مستواحدة وعلى  
 ج مستواحدة فيمنظر ولاول ظهر في الصوم سم (قوله أي الجس الخ) أي فلا يتركها الا ضرورة  
 كرم أو جرم غش (قوله والقباس الخ) هذا هو الظاهر غش (قوله من الرقيق) أي القول المن  
 وصري في النهاية والنسب (قوله جبهة) أي الجزء (قوله ما يحضضه) أي الطلاق (قوله الذي  
 ه) سيد كرتيز (قوله رايه) وجميع القول المصنف فيقول كاما لا يصير بالجزع من الكل وهو  
 وجه ينافي للتمسك والخلاف فمراد في القول لا يرد شي وبما في ذلك الوجه في الشرح وبعض تلك الثمرات  
 من المتي (قوله قطعه ما في الطلاق) أي من أنه تمتع ما فتى على أي جزع ليس فيه كاليدوعوها غش  
 (قوله وذلك) أي عتي الكل ما فتى على الجزء (قوله لغير أحد الخ) أي والناس في ذلك أي ان جلا  
 اعتق شخصاً من غلام فذ كذا في التي على اقله علم مسلم بالجزع عتق وقال ليس قهر بل عتي (قوله ولم  
 يعرفه من الخ) أي ضاروا جاعا سكتوا (قوله بان وكل وكلا في اعتق عبده الخ) انظر هل منه  
 ما اذا وكل في عتي البعض فقط فان كان مثله فلو حله التضييع في التصو رأي يفتي الكل وان لم يكن  
 منه فلو حله التضييع ان المتبادر انه أولى بالحكم لانهما شدي عبارة غش واصله أي ما في شرح  
 الرض أنه لو وكل في اعتاق كل العبد أو بعضه فالتام للكل واعتق دون ما وكل في اعتاقه وهو نصف العبد  
 أو ربعه سلام يسميه (قوله فاعتق نصفه الخ) يقي ما لو وكل في اعتاق نصفه فاعتقها نهل بفعل أو بيع  
 ويسرى الى الجميع فبمنظر والقراب الثاني من العبد بالكل من الالفه ما سكت وفي أي ما ولو وكل  
 في اعتاق جزء منهم فاعتقه قول يسرى فيمنظر والقراب الاول لا من باب التعبير بل من الكل صيانة  
 لصلواته كالمصنف الالفه غش (قوله فيعتق فقط) أي النصف فلو اعتق نصفه فاعتق بغير حكم بعتقه  
 وعله تعيين القدر سم (قوله فيعتق فقط الخ) عبارة ما في الاصح عتي ذلك النصف بغير أصل  
 الى رضى تذكير ج بالثاني القطع بعتق الكل واستشكل في اللمعة عدم السراية بان في أصل الروضة  
 أنه لو وكل سر يكمل ما في كيف يستقيم الجمع بينهما اه (قوله فاعتقه) أي نصيب الموكل وقوله يسرى  
 لنصيب أي نصيب الوكيل فيسوقه الى ملك الغير وهو الموكل وقوله هنا جميع قوله ولو وكله الخ غش  
 (قوله ادفعه) وهو المباشرة للاعتاق (قوله وادعاه الخ) فبعتقه الفرق ان المالك كذا وان لم  
 يخالف الوكيل الاجنبي وكلو وكله أحد الشر يكمن باعتاقه فاعتقها فلهما فلا يسرى لمصلحة الشر يك

(قوله فرع أفتى القلبي ان من اعتقل على الصلاة فانت راح الخ) يقي ما لو كان من مطلق المرم أو الخج مشاهل تكفي المطلق على صوم رمضان مستواحدة وعلى ج مستواحدة فيمنظر ولاول ظهر في الصوم سم (قوله أي الجس الخ) أي فلا يتركها الا ضرورة كرم أو جرم غش (قوله والقباس الخ) هذا هو الظاهر غش (قوله من الرقيق) أي القول المن وصري في النهاية والنسب (قوله جبهة) أي الجزء (قوله ما يحضضه) أي الطلاق (قوله الذي ه) سيد كرتيز (قوله رايه) وجميع القول المصنف فيقول كاما لا يصير بالجزع من الكل وهو وجه ينافي للتمسك والخلاف فمراد في القول لا يرد شي وبما في ذلك الوجه في الشرح وبعض تلك الثمرات من المتي (قوله قطعه ما في الطلاق) أي من أنه تمتع ما فتى على أي جزع ليس فيه كاليدوعوها غش (قوله وذلك) أي عتي الكل ما فتى على الجزء (قوله لغير أحد الخ) أي والناس في ذلك أي ان جلا اعتق شخصاً من غلام فذ كذا في التي على اقله علم مسلم بالجزع عتق وقال ليس قهر بل عتي (قوله ولم يعرفه من الخ) أي ضاروا جاعا سكتوا (قوله بان وكل وكلا في اعتق عبده الخ) انظر هل منه ما اذا وكل في عتي البعض فقط فان كان مثله فلو حله التضييع في التصو رأي يفتي الكل وان لم يكن منه فلو حله التضييع ان المتبادر انه أولى بالحكم لانهما شدي عبارة غش واصله أي ما في شرح الرض أنه لو وكل في اعتاق كل العبد أو بعضه فالتام للكل واعتق دون ما وكل في اعتاقه وهو نصف العبد أو ربعه سلام يسميه (قوله فاعتق نصفه الخ) يقي ما لو وكل في اعتاق نصفه فاعتقها نهل بفعل أو بيع ويسرى الى الجميع فبمنظر والقراب الثاني من العبد بالكل من الالفه ما سكت وفي أي ما ولو وكل في اعتاق جزء منهم فاعتقه قول يسرى فيمنظر والقراب الاول لا من باب التعبير بل من الكل صيانة لصلواته كالمصنف الالفه غش (قوله فيعتق فقط) أي النصف فلو اعتق نصفه فاعتق بغير حكم بعتقه وعله تعيين القدر سم (قوله فيعتق فقط الخ) عبارة ما في الاصح عتي ذلك النصف بغير أصل الى رضى تذكير ج بالثاني القطع بعتق الكل واستشكل في اللمعة عدم السراية بان في أصل الروضة أنه لو وكل سر يكمل ما في كيف يستقيم الجمع بينهما اه (قوله فاعتقه) أي نصيب الموكل وقوله يسرى لنصيب أي نصيب الوكيل فيسوقه الى ملك الغير وهو الموكل وقوله هنا جميع قوله ولو وكله الخ غش (قوله ادفعه) وهو المباشرة للاعتاق (قوله وادعاه الخ) فبعتقه الفرق ان المالك كذا وان لم يخالف الوكيل الاجنبي وكلو وكله أحد الشر يكمن باعتاقه فاعتقها فلهما فلا يسرى لمصلحة الشر يك

(فرع) أفتى القلبي ان من اعتقل على الصلاة فانت راح الخ) يقي ما لو كان من مطلق المرم أو الخج مشاهل تكفي المطلق على صوم رمضان مستواحدة وعلى ج مستواحدة فيمنظر ولاول ظهر في الصوم سم (قوله أي الجس الخ) أي فلا يتركها الا ضرورة كرم أو جرم غش (قوله والقباس الخ) هذا هو الظاهر غش (قوله من الرقيق) أي القول المن وصري في النهاية والنسب (قوله جبهة) أي الجزء (قوله ما يحضضه) أي الطلاق (قوله الذي ه) سيد كرتيز (قوله رايه) وجميع القول المصنف فيقول كاما لا يصير بالجزع من الكل وهو وجه ينافي للتمسك والخلاف فمراد في القول لا يرد شي وبما في ذلك الوجه في الشرح وبعض تلك الثمرات من المتي (قوله قطعه ما في الطلاق) أي من أنه تمتع ما فتى على أي جزع ليس فيه كاليدوعوها غش (قوله وذلك) أي عتي الكل ما فتى على الجزء (قوله لغير أحد الخ) أي والناس في ذلك أي ان جلا اعتق شخصاً من غلام فذ كذا في التي على اقله علم مسلم بالجزع عتق وقال ليس قهر بل عتي (قوله ولم يعرفه من الخ) أي ضاروا جاعا سكتوا (قوله بان وكل وكلا في اعتق عبده الخ) انظر هل منه ما اذا وكل في عتي البعض فقط فان كان مثله فلو حله التضييع في التصو رأي يفتي الكل وان لم يكن منه فلو حله التضييع ان المتبادر انه أولى بالحكم لانهما شدي عبارة غش واصله أي ما في شرح الرض أنه لو وكل في اعتاق كل العبد أو بعضه فالتام للكل واعتق دون ما وكل في اعتاقه وهو نصف العبد أو ربعه سلام يسميه (قوله فاعتق نصفه الخ) يقي ما لو وكل في اعتاق نصفه فاعتقها نهل بفعل أو بيع ويسرى الى الجميع فبمنظر والقراب الثاني من العبد بالكل من الالفه ما سكت وفي أي ما ولو وكل في اعتاق جزء منهم فاعتقه قول يسرى فيمنظر والقراب الاول لا من باب التعبير بل من الكل صيانة لصلواته كالمصنف الالفه غش (قوله فيعتق فقط) أي النصف فلو اعتق نصفه فاعتق بغير حكم بعتقه وعله تعيين القدر سم (قوله فيعتق فقط الخ) عبارة ما في الاصح عتي ذلك النصف بغير أصل الى رضى تذكير ج بالثاني القطع بعتق الكل واستشكل في اللمعة عدم السراية بان في أصل الروضة أنه لو وكل سر يكمل ما في كيف يستقيم الجمع بينهما اه (قوله فاعتقه) أي نصيب الموكل وقوله يسرى لنصيب أي نصيب الوكيل فيسوقه الى ملك الغير وهو الموكل وقوله هنا جميع قوله ولو وكله الخ غش (قوله ادفعه) وهو المباشرة للاعتاق (قوله وادعاه الخ) فبعتقه الفرق ان المالك كذا وان لم يخالف الوكيل الاجنبي وكلو وكله أحد الشر يكمن باعتاقه فاعتقها فلهما فلا يسرى لمصلحة الشر يك

فأبى سري الميرى من الميرى فلم يوافقهم على السراية إنما لا مفر فيها كما قاله الزركشي أن العتيق يقع على ما اعتقه ثم على الباقي بها وهو وجب من ترجيح الميرى لمخالفة أنه يقع على الجميع فنفى واحدنا ذكره (٢٥٥) الشيخين الذي ذكرناه واجتاحتها تصحيف

نرجحهم للميرى جاز الزركشي  
لما إذا كان لغيره فسأى  
ويستمر في الصفقة  
بشره بأشارة أو  
أوكلة (وصريه) ولون  
هنا ولو لا ب (تصريح)  
واضحة (أي ما انتق منها)  
لورودهما في القرآن  
والسنة متكررا من  
نفسهما كانت برفكة  
كانت طلاقا وعقلا  
عكس صريح على تناقض  
فيه كطلاق الله وأمر الله  
وأنه يحسب بصلاته  
وأما الله ووزر جلته  
فأما كباين لضعفها بعدم  
استقلالها بالمصروف  
فكان ولو كان معها  
التي عتقت بغيره  
ذلك الاسم وقول ابن الرضا  
لا تعق عند الإطلاق  
مردود بان هذا في  
ذلك عندنا بطورا  
أمره فقال ناري يلو  
فبانت أنتم تعق كالتق  
به الغزالي وبشكل  
ما في نظيره من الطلاق  
الأن يجب بان هنالك  
قويا هو غلبته مال حق  
في نحو ذلك بمعنى  
عن الزاوي كذلك ولو  
قبله أمتلأه تعقيل  
حرفوا وأضعف تعقيل وكذا  
إن أطلق فيها أظهر القربة  
التي بهنا ولو قال كل

الآن في هذا وهو متقول عن مير فليراجع سم (قوله فأنى سري) أي يحتمل سريته  
(قوله وهو) وجب من ترجيح الميرى لمخالفة (الخ) ومن فوائد الخلاف أنه لو قال القيدان دخلت النار  
فأبى لم يقطع أصله ثم دخل فان قلنا بالتعريف عن الكل بالعض عن الإطلاق ومنه لا يلحق  
رفعة لا تعق بعض روي فان قلنا بالمعبر عن الكل بالعض حنت والإطلاق (قوله أذفر قتال الشيخين)  
أي بين مسلكه توكيل الشريعة وتوكيل غيره (قوله التي ذكرناها) أي أختا (قوله وأجبتنا)  
أي عن امتثالها (قوله نرجحهم) أي الشيخين لم يجرى حكم الزركشي أي الميرى أن تغلبن إن العتيق يقع  
على ما اعتقه ثم على الباقي بالسراية (قوله لماذا) كان لغيره (الخ) يحرف قوله القيد سم أي فكان ينبغي  
أن يقول بصلته (قوله فسأى) أي في قول المصنف ولو كان بعد بل لضعفها حركته ولا  
سلخه الخ ع (قوله ولون هازل) الخ قوله على تناقض في المعنى والقول المتروك على ما عتق الله بها مع  
مخالفة سريته عليه بدعوى الأتوقه على تناقض في قوله مع أنه معلوم إلى الآن (قوله أي ما انتق منها)  
كانت سرور أو حررت أو عتقت أو مرقى (قوله أن تصريح) أي وأعتقتني (قوله كانت  
طلاق) أي قوله لا زوجته أنت طلاقه في (قوله أو عكسه) أي أنه أعتقتني (قوله بعدم  
استقلالها) أي فأنه لا ينعى من القبول وعلو ذلك أن ما ينقل به الفاعل على الاحتياج إلى قبول إذا  
أسندته تعالى كان صريحا ولا يستقبل به كالبعض إذا أسندته تعالى ككتاب ع (قوله ولو كان  
اسمه حرا) عبارته في أن كان اسم المستقبل أو قاتله أو ممتد بغيره فقال لها ما عتقتك لم قصد  
الطلاق بل ما عتقك القديم فان كان اسمها في الحال حرة لم تعق إلا لأفاد العتيق اه (قوله بان هذا الخ) أي  
عدم العتيق عند الإطلاق (قوله فقال ناري الخ) أي وأطلق كأي مبراهية التي خلافه المانقد  
المعنى السري تعق (قوله ولا كذلك) أي في مبراهية نظير من الطلاق (قوله فبانت أنتم تعق)  
وأنما عتق الشافعي رضي الله تعالى عنه أمتعتك أو عتقتني أقول تأمل قوله نوراهه إذا كان لا يرى  
العتق بذلك فهي باقية ملككم أن أي بعد ذلك صيغة تعق فلا شك كاليدعمر (قوله ولو قيل) أي قوله  
وهو أو حقي المعنى (قوله لم يعق عليه بان الخ) عبارة النهاية عتق عليه ظاهر الإطاعة عند الاستنوي  
خلافه كما تقتضيه كلامهم الخ توصير الميرى الأول وهو المصنف أو ما قيل له أطلق الخ وان رد بان  
الاستفهام الخ سيدعمر وعبارته الأولى لم يعق عليه إطناء قول الاستنوي ولا ظاهره كقول القائل أنت طالق  
وهو يخلصه ونان ثم ادعى أنه أراد طلاقها من الزنا ثم رد بان ذلك إنما هو في يستعمل أنه اعتبار ليس  
بأنه لا يستقيم كلامه إلا إذا كان في ظاهره اه (قوله خلافه) وهو أنه بعد طهر الإطاعة نهاية  
وقوله كقول ابن الحسن كلام الميرى (قوله وديان بان الاستفهام منزل فيه الجواب على السؤال) تنزل  
الجواب على السؤال لا يقتضي كون الجواب بان قبله يقتضي كونه اعتبارا لأن السؤال إنما يكون من أمر قد  
انقضى أي إذا كان قبل هذه الصفة الماضية والحاصل أن قوله بان الاستفهام الخ الجواب له وقوله خلاف  
مسئلته لم يكن في حال القربة يتضمه كقول غيره اه فرغ من العمل فلما أمل سيدعمر (قوله فلم  
ينظره لتقصده الخ) لقائل أن يقول الكلام فيما أن قبله أطلقه وجعل اعتبارا لا سيما لانه

خوفا منه على الفرقان الحكم كذلك وان لم يخالفه كقول كل وكلام أحد الشريرين باعتناق حصة فاعتقها  
بما لها فلا يبرى لخصته لشرير لا تخفى هذا وهو على مير فليراجع وتدينه أي على سريته  
حسنته لشرير ليسرى بانها فيما كان كله مملوكا وقطر (قوله لماذا) كان لغيره يحرف قوله الذي  
له (قوله فلم ينظره لتقصده الخ) لقائل أن يقول الكلام فيما أن قبله أطلقه وجعل اعتبارا لا سيما لانه  
خوفا منه على الفرقان لم يعق عليه بان قال الاستنوي ولا ظاهره كما تقتضيه كلامهم في أنت طالق لم يخلصه ونان جيلع وجود الشريرة  
الصرف بينهما وهو أو حسن توصير الميرى خلافه كقول له أطلقه وجعل فقلت نعم قلنا الكذب وديان بان الاستفهام  
في الجواب على السؤال كغيره وان لم ينظره لتقصده وفرض المسألة

ليس هناقر يتعلل التصديقات عند الخلف لافرق بين صدق الكذب في خبره وأن يطلق كذبا بقر يتناخوف وتقول بعضهم  
 يتنقل عند الاطلاق يحمل على ماذا (٢٥٦) لانه خوفه لا يفر يتنقله لغيره انت تعلم امره افر بجره بخلاف أنت تعلم ولو قال لفته

بدليل قوله قل هذا الكذب اذا الكذب لا يدخل الانشاء بل الخبر كما تقرر في محله ويستدبر توجه على قوله فلم  
 ينظر فيه لقصد انه لو لم ينظر لقصد الكذب لكان الكلام محمولا على الصدق لانه اذا تنقبت صدق الكذب لم  
 الخلل على الصدق اذ الكلام في حين تكلم على صدقها اذا أتى صدق الكذب ثبت حكم الصدق فكان يلزم  
 الوقوع باطنها ايضا مع انه ليس كذلك فلتأمل وقد يقال مراد الشارع ان العبرة بالسؤال عما قصد به  
 الانشاء كما يمكن بالوقوف ظاهرها بالاجابة تزييه على السؤال الخافا كان المحجب صدق الانشاء كذا قبل اطلنا  
 لاظهار غلظتنا لم سم (قوله ليس هنا) أي في مسئلة الاستفهام (قوله وعنده الخلف لافرق الخ) يحمل  
 تأمل لان كلامه في مسئلة الاطلاق القس عليه يفرض تسامحا مع جعله الارادة فلتأمل سدي (قوله)  
 وقوله لغيره) أي قوله الاول بالانحاء في النفي (قوله اقرار بعينه) أي فان كان صدقنا خلقنا باطننا ايضا  
 والاعتق ظاهر الا باطننا ع (قوله بخلاف أنت تعلم) أي أو ترى معنى (قوله قبل العلة) ليس  
 بقيد ع (قوله دين) أي فيعتق ظاهر الا باطننا ع (قوله) أي في حمل الوفاق (قوله)  
 بخلاف الحجة الخ) أي استعمالها (قوله أو أنت حوالج) ولو قال السيد لاضار بعينه غيرك ح  
 مثلك لم يحكم بعينه لانه لم يصرح بالتحليل بل بالتحليل على الحجة أو اطلق كقولنا ظاهر اه وهذا يقيد به  
 ذلك انه لا تسلط الضارب على غيره كانه لا تسلط على الحجة أو اطلق كقولنا ظاهر اه وهذا يقيد به  
 اذا أراد الاعتق يحكم بعينه فليراجع وقال السيد ع قوله كقولنا لفتنا الخ واضح ان محله ما لم يرد بعينه اه  
 (قوله لا يخفى ح) أي له حق الاول أي المخاطب دون ذلك البديهي (قوله أي ما انتق ح) أي  
 بمفكوك الرتبة ع (قوله فانه) لا حاج اليه (قوله كفى في الطلاق) أي فان فهمها كل أحد  
 فصرحة أو لفتن دون غيره فكفاية ولا تفتو ع (قوله للمتن ولا يحتاج الى) بل يفتو به وان لم يقصد  
 ايقاعه عليه بغير ما في لفتنا كسائر المصاحف لانه لا يفهم منه غيره عند الاطلاق فيلحق لفتنا بغيره بالنسبة  
 ولان لفتنا بغيره كلف فيقع الحق وان لم يقصد ايقاعه عليه لفتنا المصاحف لانه لا يفهم منه غيره عند الاطلاق فيلحق لفتنا بغيره بالنسبة  
 فانما الحق وليس بغيره اه (قوله لفتنا) أي لا فكون الاول لما بعده (قوله له) أي  
 قوله الآتي (قوله لفتنا) أي في هذا القول مع كونه معلوما لفتنا الخ (قوله للمتن كتابه) كوفي  
 نسخة النهاية والفتي من كتابه اسم الفعير (قوله اخفت) عبارة النهاية اخفت (قوله لفتنا) أي في هذا القول مع كونه معلوما لفتنا الخ  
 لما قبله فرائض بمقتلح (قوله لا احتمالها) أي غير الاعتق نهاية (قوله نظير ما مر في الطلاق) والمصدق  
 منه انه ياتي مقولتها بجزء من الصفحة ع (قوله أي الكناية) الى المتن في المعنى والى قول المتن  
 والوالد السيد في النهاية لا قوله قال لانه في وقوله أنت ابي وقوله وهو مضمحل الى المتن (قوله كذا الخ)  
 ولو قال أي المصنف هي قوله الخ كخصل في الروضة كان أولى لفتنا وهم المصنف معنى (قوله المصنف)  
 الخ) أي بعوض ذلك كذا لم يكتفى أو كسعى عنك معنى (قوله بفتح التاء) خطأ المصنف معنى (قوله)  
 علقا) أي ذكرها كان المخاطب به او ضمنها (قوله لا تعارها) أي الصيغ المذكورة  
 انما لا انشاء بدليل قوله قل هذا الكذب اذا الكذب لا يدخل الانشاء بل الخبر كما تقرر في محله ويستدبر توجه  
 على قوله فلم ينظر فيه لقصد انه لو لم ينظر لقصد الكذب لكان الكلام محمولا على الصدق لانه اذا تنقبت صدق الكذب لم  
 الخلل على الصدق اذ الكلام في حين تكلم على صدقها اذا أتى صدق الكذب ثبت حكم الصدق فكان يلزم  
 الوقوع باطنها ايضا مع انه ليس كذلك فلتأمل وقد يقال مراد الشارع ان العبرة بالسؤال عما قصد به  
 الانشاء كما يمكن بالوقوف ظاهرها بالاجابة تزييه على السؤال الخافا كان المحجب صدق الانشاء كذا قبل اطلنا  
 لاظهار غلظتنا لم (قوله بخلاف أنت تعلم) أي في مسئلة الاستفهام (قوله وعنده الخلف لافرق الخ) يحمل  
 تأمل لان كلامه في مسئلة الاطلاق القس عليه يفرض تسامحا مع جعله الارادة فلتأمل سدي (قوله)  
 وقوله لغيره) أي قوله الاول بالانحاء في النفي (قوله اقرار بعينه) أي فان كان صدقنا خلقنا باطننا ايضا  
 والاعتق ظاهر الا باطننا ع (قوله بخلاف أنت تعلم) أي أو ترى معنى (قوله قبل العلة) ليس  
 بقيد ع (قوله دين) أي فيعتق ظاهر الا باطننا ع (قوله) أي في حمل الوفاق (قوله)  
 بخلاف الحجة الخ) أي استعمالها (قوله أو أنت حوالج) ولو قال السيد لاضار بعينه غيرك ح  
 مثلك لم يحكم بعينه لانه لم يصرح بالتحليل بل بالتحليل على الحجة أو اطلق كقولنا ظاهر اه وهذا يقيد به  
 ذلك انه لا تسلط الضارب على غيره كانه لا تسلط على الحجة أو اطلق كقولنا ظاهر اه وهذا يقيد به  
 اذا أراد الاعتق يحكم بعينه فليراجع وقال السيد ع قوله كقولنا لفتنا الخ واضح ان محله ما لم يرد بعينه اه  
 (قوله لا يخفى ح) أي له حق الاول أي المخاطب دون ذلك البديهي (قوله أي ما انتق ح) أي  
 بمفكوك الرتبة ع (قوله فانه) لا حاج اليه (قوله كفى في الطلاق) أي فان فهمها كل أحد  
 فصرحة أو لفتن دون غيره فكفاية ولا تفتو ع (قوله للمتن ولا يحتاج الى) بل يفتو به وان لم يقصد  
 ايقاعه عليه بغير ما في لفتنا كسائر المصاحف لانه لا يفهم منه غيره عند الاطلاق فيلحق لفتنا بغيره بالنسبة  
 ولان لفتنا بغيره كلف فيقع الحق وان لم يقصد ايقاعه عليه لفتنا المصاحف لانه لا يفهم منه غيره عند الاطلاق فيلحق لفتنا بغيره بالنسبة  
 فانما الحق وليس بغيره اه (قوله لفتنا) أي لا فكون الاول لما بعده (قوله له) أي  
 قوله الآتي (قوله لفتنا) أي في هذا القول مع كونه معلوما لفتنا الخ (قوله للمتن كتابه) كوفي  
 نسخة النهاية والفتي من كتابه اسم الفعير (قوله اخفت) عبارة النهاية اخفت (قوله لفتنا) أي في هذا القول مع كونه معلوما لفتنا الخ  
 لما قبله فرائض بمقتلح (قوله لا احتمالها) أي غير الاعتق نهاية (قوله نظير ما مر في الطلاق) والمصدق  
 منه انه ياتي مقولتها بجزء من الصفحة ع (قوله أي الكناية) الى المتن في المعنى والى قول المتن  
 والوالد السيد في النهاية لا قوله قال لانه في وقوله أنت ابي وقوله وهو مضمحل الى المتن (قوله كذا الخ)  
 ولو قال أي المصنف هي قوله الخ كخصل في الروضة كان أولى لفتنا وهم المصنف معنى (قوله المصنف)  
 الخ) أي بعوض ذلك كذا لم يكتفى أو كسعى عنك معنى (قوله بفتح التاء) خطأ المصنف معنى (قوله)  
 علقا) أي ذكرها كان المخاطب به او ضمنها (قوله لا تعارها) أي الصيغ المذكورة

افرق عن العمل قبل  
 المشاؤون أنت حوالج  
 حرام العمل دين أي لان  
 القر يتنقله غلظتنا  
 في حمل الوفاق لان استعمال  
 الطلاق فيه شائع بخلاف  
 الحربة في فراغ العمل أو  
 أنت حوالج هذا العدد  
 وأما في عينة حوالج  
 الاول أو لفتنا عينة الاول  
 بالانحاء الثاني بالانحاء  
 ومن لم يولد كذب لم يفتق  
 باطننا (وكذا في قوله) أي  
 ما انتق منه صريح في  
 الاصح للورد في القرآن  
 وترجمه المصريح صريح  
 وأشار الى اخره هنا كفى  
 في الطلاق (ولا يحتاج)  
 المصريح (النسبة) كلف  
 معلوم و ذكر قوله لفتنا  
 مع انه معلوم أيضا لفتنا  
 يتوهم من تشريف الشارع  
 الب وقومهم لمن غيرية  
 (وتحتاج اليها كفاية) وان  
 احتقت بمجاهر يتناخلفها  
 ويظهر ان باقي في مقاربة  
 النسبة لها نظير ما مر في  
 الفلاد في أي الكفاية  
 كثيرة وضابطها كل ما أتى  
 من قرعة أو زور الملك فنها  
 (لا يلحق) أو لا بد ولا أمر  
 أو لا معة أو لا معة أو لا  
 قدر (الى علمه ولا سلطان)  
 في طبعك (ولا يدل) الى  
 عليه (لا يفتق) الى علمك  
 زالمعنى عنك (أنت)

بفتح التاء أو كسرهما لفظا فلا راعين هنا (أنت مولاي) أي سدي أنت فعلا شعارها بالانحاء المصاحف اجتماعها (قوله)  
 لغير وجهه في مولاي لانه مشترك بين الحق والحق وكذا في سدي

كل عه في الشرح الصغير وهو الاصح مما يتوهم في (قوله كذلك) أي مثل ما سدي في جواب  
 الخلاق (قوله اعتناق الخ) الظاهر أن المراد بطريق الوثائق سم أي ذم في ظاهرا لا باطن في حق  
 محله حيث تصديه الشفتو الحنو فذا خلق حق ظاهرا وباطنا عس عبوة الرشدي قوله اعتناق  
 أي صريح له (قوله ان أمكن الخ) أي إذا لم يكن لقوا عس وفيه تأمل لما تقرر في محله أنه لا يشترط  
 في الجواز والكتابة إمكان المعنى الحقيقي (قوله أو الظاهر) إلى التزني المتبني (قوله هو كتابه هنا) ويستفي  
 من ذلك ما لو قال في حقه أناسك طائفة أو بان وعهودا لنو في اعتنا متعبا كل أو أمثله يفتي بخلاف ظاهر  
 من الطلاق والفرق بين الزوجة تشمل الزوجة والفرق بين البعد من عس عبوة الزوجة مع شره لا أنا  
 من طائفة أو ظاهر أو نحوهما في قولنا لا أمركم له وفي عس بعدد كذا كذا من البهجة  
 وشره لها أقول وبني أن يكون عمل كونه غير كتابة هذا البعد من طائفة العطفة يتبين رقبته  
 وهي عدم الخفة ونحوها مع عدم شرهه كالأجني ولا كان كتابة له أقول هذا في حقه في الزوجة مع  
 شرهه بمصاحبه وقوله أناسك حلفون ونو في البعد لعدم ما عوده له (قوله كاعثو واستبرجك) أي  
 وكأنت على كظفر أي البعد من معنائه لا يتألف في الذكر بخلافه في الأنثى فإنه يكون كتابة عس (قوله  
 البعد) ولو قال لا تمنعوه جهنم أصحابها العتق مني (قوله وعلم بما تقرر) أي من قوله أو الظاهر هو كتابة  
 عس (قوله ان الظاهر كتابة هنا) أي في الآية دون الذكر أخذ من قوله مع ما يستفي منه عس (قوله  
 لأم) أي في الطلاق مني (قوله المتر البعد أن الخ) بكسر التاء مضطه وقوله ولا منه أن الخ فيغ الخاضعة  
 أضامني (قوله تظليل الإشارة) أي على العبادرة أني ومنفي (قوله وهو متعب) وكتابة العبادرة وخلافه  
 له مني (قوله لكن غير محتمل) يؤخذ من أن محتمل من صيغ الترجيع عندهم فلي تأمل ما يدع عن أي يقع  
 الميم وأما بكسر هاء لا شمر بالر جمع لانه بمعنى ذواته أي قابل للعمل والتأويل بكسر منه في أوائل  
 ربع البعد (قوله ونول الزكسي الخ) واقعه المتني بكسر (قوله المتر وأخبرك) أي في اعتنا من في (قوله  
 من القدير) أي به ففعله الماضي من القدير بحاصه محتمل (قوله ونول أنه الخ) عبارة المتني وعبري  
 الروض بقوله وجوزك بحاصه من القدير وقال لا نوي وهو غير مستقيم فان هذه اللفظ تصريحا  
 وصوابه هو كمن مع هذا مضافا كاللفظ المذكور وقوله وهو العتق له (قوله تميز) عبارة النهاية لغير  
 (قوله مجلس الخطاب) أي لا الحضور منفي (قوله ويظهر مضطه) إلى قوله أو البعد في المتني (قوله بعسر  
 في الخلق) أي يفتقر الكلام اليسره هنا كالمفتر عس (قوله وقوله ونوي) أي إلى آخره (قوله أو  
 التملك عتق الخ) وبني أن منه ما هو المطلق ورجع في بطلان له عس عبارة البعد عس (قوله ونوي  
 أطلق وبتك تسهل بطي الأول أو الثاني الأقرب بالثاني له (قوله اشترط القول الخ) أي ولو على  
 التراضي عس (قوله وأقول) أي البعد في الإيجاب أعقل على ألف أي خلاف في ذلك وقوله أو قاله  
 البعد أي في الاستصحاب وقوله فإليه أي في الحال منفي (قوله المتر طرسة الألف) أي في راجحتم بذكر  
 السدأ فأن ذكره يفتي خذته مما يتطرق إلى الحلة الأولى إلى اليسر كالبون اللازمة للمعسر عس  
 (قوله في الصور الثلاث) إلى قوله فله في المتني الاتوه وباتي في الحال (قوله بل أولى) هذا بالنسبة  
 لاصل العتق رشدي أي لا لزوم الألف بأبدل ما بعده (قوله معاوضة فيها شو يطبق) أي فلا عتق  
 إلا بعد تحقق الصفة ولا رجوع عنه قبله وقوله معاوضة أي بالكشف في عقابه فإليه معاوضة فيها شو بجهة  
 (قوله كل عه في الشرح الصغير) أي وهو الاصح ش مد وقوله أنسابي أو أبي أو بتي أو أي اعتناق الخ

رجل البعد فانه لقوا ن  
 نوى العتق لاستصاكت ومن  
 ثم لو قال لعتا عتق نفسك  
 فقال للبعد أعقل كل  
 لقوا أيضا بخلاف ظهري  
 الطلاق وعلم بما تقرر ان  
 الظاهر كاتبة لأم (قوله  
 البعد أنت حو ولا منه أنت  
 حرم صريح) تظليل الإشارة  
 (طو قال له) عتقك لك  
 عبارة أصله جلست عتقك  
 البعد وكذا حذوه لعدم  
 الاحتياج إلى هو متعبه  
 وقا فإليه في البعد غير  
 محتمل وقولنا الزكسي  
 لا بد منه نظر (أو أخبرك)  
 من القدير وقول أنه في  
 بعض نسخ حو تلمس وود  
 بأنه صريح تعبير بكسر  
 (نوي) تقويض العتق  
 البعاطق تفسد المجلس  
 أي مجلس الخطاب أي  
 بان لا يؤخر بقدر ما ينقطع  
 به الإيجاب عن القبول  
 كذا قبل ويظهر مضطه مما  
 مرق الخلق لان ما هنا أقرب  
 البعنة إلى القبول مع فهو  
 كعوض الطلاق إليها  
 (عتق) بكلي الطلاق فإليه  
 هنا ما عس القويض ثم  
 وجلست خبر تلمسك  
 صريح في التقويض لا  
 يحتاج لتسوكذا عتقك  
 البعد وقوله نوي قد في

خبرك فطو لو قال وبتك تسهل نوي البعد عتق من غير قبول أو التملك عتق ان قبل أو كذا في ملكك تسهل نوي أو صريح وقبته اشترط  
 القبول بعد المولون (أو قال) أعقل على ألف أو أن شري ألف قبل (قوله أو قاله البعد أعقني على ألف فطه عتق في الحال بولمه  
 الألف) في الصور الثلاث كالمطلوع إلى أولى تنو في الشارع لعتق فهو من باب ما لا يمه معاوضة فيها شو بعتق ومن باب ما لا يمه

معاونة قهشوب حلة  
وان كان تخليكا لا يقتضي  
لغني ما لا يقتضي المتصور  
ويأتي في التطبيق بالإعطاء  
وتعده هلماس في خلق الامة  
تيل قوله في الحال لغو وان  
ذكره في مقتضى على كذا  
الى شهر فقبل فانه يقتضي حالا  
والعوض مؤجل فلهذا  
انتقل فقوله الى هذه  
وليس يسد بل فائدة  
ظاهره دفع وهم توقف  
العق على تيسر الانعاش  
ان توجيه ما ذكره عن  
كون المصنف ذكره عقب  
ذلك حيث قد عاين  
به الخلق كان قال على خير  
مثلا أو على ان تخفى أو  
زاد أيا أو على صفتي مثلا  
عق وعليه قيمته حيث  
أو تخفى عشرين سنة  
مثلا عق ولزمه ذلك فلو  
خدمه مفعلا ثمان  
فلهذا في تركه نصف  
قيمة ولا يشترط النص  
على كون المدة على العق  
خلافا للأدري لا صرافها  
الذلك ولا تفصيل الخدمة  
علا بالعرف تليها ماري  
الابرة (ولو قال به لانتقل  
بالب) في ختمه حالا أو  
مؤجلا تزده بعد العق  
(فقال اشترى بالخذهب  
مخمس الباع) كالسكة بل  
أولى لان هذا الزم وأسرع  
(ويشترى في الحال) علا  
بمقتضى العقد وهو عقد  
عق لا يبيع فلا خلافه  
خرج بقوله بالب قوله  
هذا فلا يصح له لا ملكه  
(والولاء السيد) لما شرأه عقبة على بيع وعطو باعه

أي لبه العرض في مقابلة تحصيله لثمنه وهو العتق الذي يستقل به كالمثل في الجملة (قوله وان كان تخليكا) عبارة عن العتق ولا يصدق كونه تخليكا لا يقتضي الخ (قوله ما ماري في الخلق) عبارة عن ذلك واقا علق بإعطائهم أو إتيانه أو بيعه كان أعطيت كذا فوضعت أو أكرمته من بعده بث بطر هو يمكن من أخذ طلق وان لم يأخذ اه (قوله قبل الخ) أو اضمالى عتق عبارة عن (تيسر) قوة في الحال تتبع فيه الحر ولا فائدة ولهذا لم يذكر في الشرع والروضة وإنما ذكره بعد هذه الضرورة في الوفاة اعتق على كذا الى شهر فقبل عق في الحال والعوض مؤجل وصوره الكتاب بان يكون الانعاش في السنة كخبره في كلامه فان كانته متقنى الفصال اذا كان في بعده أفرحهم أكتسبها قال السيد أعتقت على هذا الانعاش فقبل ثلاثة أو خمسة أشهر ولا اضمالى السيد يرجع على السيد بتمام قيمته وهذا هو الظاهر اه (قوله الى هذه) أي سنة الى شهر (قوله ما ذكر) أي انتقال النظر (قوله غلة) عن كون المصنف ذكره الخ) أي ذكر قوله في الحال في المسئلة لا تقتضي هذا وذكر في المثلين يسد كونه صادرا عن انتقال الظهور وما يندفع قول سم كنه في غير هذا الكتاب ثم ان كونه ذكره عقب ذلك لا ينافي انتقال النظر لان الجمع بين مستلزمين لا ينافي انتقال النظر من حكم احداها الى حكم الاخرى كقوله في غاية الظهور وقد عوى الغلة ممنوع قبل علمها غلة اه ويحتمل أيضا أن غلة هذا المعتبر من حيث كونه خص الاعراض بالسئلة المتقدمة مع توجهه على المسئلة التي ذكرها المصنف عقبها والشهاب سم فهم أن الضمير في ذكره راجع الى المسئلة في الشهر وليس كذلك كما علمت شدي أقول ما رواه سم بقوله كنه في غير هذا الكتاب حزم به المعنى كمرعنا فاقوا ما فهمهم في مرجع الضمير لما مرع المعنى أقولوا بقاءه انا كلام الشارح كالمرع فيه (قوله بما يشبهه الخلق) أي عوض شدي (قوله مثلا) أي أو خسر وبغنى (قوله) ولو خدمه نصف المدة ثم الخ) أي العبد في ثمان السيد فهل يسقط الوفاء على نصف القيمة أو بقية الخدمة ولعل المراد الاول لان خدمة السيد لا تصدق بخدمته ولو لم يخدمه سم (قوله السيد في تركه الخ) أي لانه ما فات العرض انتقل اليه وهو القيمة لا أثر من ثمة بقية المدة عش (قوله ولا يشترط النص الخ) أي فلو نص على تأخير استيفاء ثمن العقد فقد العرض ووجب القيمة كما يشبهه قوله لا ينافي صرافها الخ ذلك عش (قوله علا بالعرف) أي وعليه ولو لم ير السيد ما وجب الاستيفاء في خدمته التي زاد بها كان طه حال السيد وقت العقد فهل يكفه العبد أو يفسد العرض فيما بقي ويجب حط من القيمة فيه نظر والآخر بأنه يكف خدمتها كانت متعارفا لو لم يملك العقد عش (قوله في ختمه) الى التيسر في المعنى الاقوله وخرج الى المنزل (قوله لان هذا الخ) عبارة عن الخ لان البيع أتم والعق فيه أسرع اه (قوله فلا يصح الخ) خلافا للمعنى وواقعه سم وعش عبارة اول قوله فلا يصح الخ خلاصه بقية كما يصح خلق الامتلاء لان سيداها من ماله أوله يرو وجب معرفتها بين الخلع والاعتاق تغلر بكامله قوله السابق ماري في خلق الامتلاء من النفس من قبيل الاعتاق اه وعبارة الثاني قوله لا تلازمه أي ومع ذلك يبق وجب قيمته كقوله أعتقت على خير اه (قوله المتروك الولاء السيد) أي ولو كان كافرا وان لم يرتضطيقوا فلهذا قد سلم السيد في ثمنه كنه عش (قوله ما ماري في الخ) عبارة عن المعنى لعموم خبره الصعيق الولاء ان أتى اه (قوله عليه) أي على الراعي من ان الولاء السيد (قوله لو باعه)



التطبيق وأدخل بالصور الامكان **(قوله مطلقا)** أي موصرا كلفهم مصلحتهم **(قوله عند الاعتناق)** أي بان  
ان يلاذ أحد الشريرين بانفهم السيلر وتلمية فلو كان موصرا عند الاعتناق أو العلق ثم أيسر به فذهل بؤثر  
ذلك فيحكم بنظر الاعتناق والعلق من وقتها ولا أو يفرق بين الاعتناق فيحكم بعدم عقوبته لأنه قول فارد  
كفي بنظر الاستيلاء لمن قبل الاتفاق في نظر قضيتهم في خواتمها ان الود والعبرة في  
السيلر وعدمه وقت الاجبال الخ ان لمزاة السيلر لا وله ويقاس ما جرى الرهن من اهلها وأجلها وهو موصر  
فيبت في الدين ثم يملكه فقد لا يلاذ منها كذلك اذا لم يكن له عيش أقول الفرق بين ما هنا في بطريق  
السرايتو بين الرهن واضح وأيضا قولهم هنا عند الاعتناق صريح في عدم تأثير بطر والسيلر هنا فيبتين  
الاحتمال الثاني ثم رأيت في الاصول ما منه - مولا اعتبار في السيلر بحال الاعتناق كان موصرا ثم أيسر فلا  
تقويم واستيلاء أحد الشريرين بغير موصرا كاعتناق الخ **(قوله بشرط الخيار له)** أي أولها ما عيش  
**(قوله فلا شر كتحقق الخ)** بل قد يقال لشر كتحقق عند الاعتناق أيضا اذا كان الخيار له ذلك المبيع  
له فلتأمل سم **(قوله بان مطلقا الخ)** عبارة المتي والمراد بغير الموصرا ان يكون موصرا بغيره موصرا بغيره  
فان ذلك من قوته وقوت من تلزمه تحقيقه ومولود مستوف ببلبسه وسكن على ما سبق في الفل  
ويصرف ذلك كل ما يباع ويصرف في الدين اه **(قوله فاضلا الخ)** حال من قوله الا في ما بقي بقيته  
أي قيمة الباقي **(قوله أي نصيب شريرك)** هلا قال أي الباقي كالموتبة: من لئن سم **(قوله ما لم يثبت)**  
له الاستيلاء الخ عبوة النفس والروض مع شرحه ويستثنى من ذلك لو كان نصيب الشرير لم يستوف  
بان استوفها وهو موصر فلا سرايت في الاصح لان السراية تتحقق بالتلف ويجري الخلاف في قبول استوفها  
احدهما وهو موصر ثم استوفها الا تخوم اعتقها احدهما لو كانت حصة التي لم يعق موقوفه لم يسر العتق

مطلقا وفي عتق نصيب  
شريرك تفصيل (فان كان  
موصرا) عند الاعتناق (في)  
الباقي لشريرك) ولا سراية  
لمفهوم الخيار الا في من  
باع حصة بغير شرط الخيار  
له ثم اعتق باقيه والخيار  
بان سرى وان اعمر بحصة  
المستوى لكنه بالسراية  
يقع الفسخ فلا شركة  
حسنة حقيقة فلا رد (والا)  
يكن موصرا بان مطلقا خلا  
عن جميع ما يترك للعقل  
ما بقي بقيته (سرى اليه)  
أي نصيب شريرك ما لم يثبت  
له الاستيلاء بان استوفها

وان اعتق نصف المشترك وأطلق فهل يقع شائعا أو على ملكه وجهان قال في شرحه جزم صاحب الانوار  
بالثاني منهما بكل البيع والاقراء وهو مقتضى كلام الامام صاحب الرهن الخ ثم قال في الروض وعلى كلا  
التقديرين لا يفتق جمعه الا ان كان موصرا قال الامام ولا يكاد يظهر فائدة الا في تعق ملان أو عتق اه  
قال في شرحه قال جماعة وتظهر فائدة في مسائل أخرى منها لو وكل شريرك في عتق نصيبه فان قلنا الاول  
عتق جميع العبد شائعا عن موكلاه أو بالثاني لم يعق نصيب الموكل وهـ ذه ستأتي بعد اه فليظفر  
هذه اذ ما تقدم عن اشكال الاسنوي ولا ينافي أن يكون ما ذكره الاسنوي مبنيا على الاصله لان  
كلام الاسنوي يدل على عتق الجميع عن الموكل وما ذكرهنا صريح في وقوع العتق عنهم ما ولو ان  
يكون مبنيا على الثاني لصراحتهم في انه يعق نصيب الموكل ويسرى الى نصيب الوكيل وصراحتهم هنا  
على الثاني في انه يعق نصيب الوكيل دون الموكل فان قلت يمكن ان المراد الذي يعق بطريق البشارة  
نصيب الوكيل دون نصيب الموكل لكن يسرى العتق اليه فقلت هذا لا يمنع الخالفان الذي عتق ابتداء  
على هذا نصيب الوكيل ثم يسرى على نصيب الموكل بخلافه ما ذكره الاسنوي فان الامر عليه بالتكس  
ثم قول شرح الروض وهذه ستأتي بعد اشارة الى قول الروض بعد ذلك وان وكل شريرك في عتق نصيبه  
فأي النصيفين عتق قوم على صاحب نصيب الا تخوان الخ على حل نصيب الوكيل اه وحسب ذلك يمكن  
ان يجاب بتملأ ذكره الاسنوي على الثاني وجهه على ما اذا راد الوكيل نصيب الموكل فيعتق ويسرى الى  
نصيب الوكيل وحل ما ذكرهنا على الثاني كالاول على ما اذا أطلق فيعتق على الثاني نصيبه دون نصيب  
الموكل أي باعتبار البشارة فلتأمل **(قوله غير نحو التعليق)** قال في شرح الروض كان يقول ان اعتقت  
نصف من هذا العبد فامرني طالق فان قلنا الاول يعني وقوعه شائعا مطلقا أو بالثاني يعني وقوعه على  
ملكه مطلقا اه **(قوله فلا شركة حسنة حقيقة)** بل قد يقال لشر كتحقق عند الاعتناق أيضا اذا  
كان الخيار له فلتأمل **(قوله أي نصيب شريرك)** هلا قال أي الباقي كالموتبة: من لئن سم



مال كسبر الخبر المصنف من أئمة ترك في عبدو كذله مال يباح من المذموم المذلة فقه طحاوي أعلى ترك كانه من موقوف  
عليه المذموم لا يصدق عليه ما يصدق وتيسر ما عدا غيره مما يروى في رواية بغداد طحاوي وروى في مناقب قال الخطاط ورواية السعدي بتدريج  
في غير ضرور ودعا جلت جلاله على أنه يفتي في سببه الفقه الموق (٢٦١) بحسب عظمه بقدر شبيهة لثلاثين أنه يحرم

تقولا واحدا اه (قوله ما لك) اي اياك انصيب عرش (قوله عن العبد) اي عن من ينصبه شره من  
العبد ولا راد الا من هذا القيمة عرش وبسم (قوله قسم العبد) اي نصيب الشره من (قوله ما لك) ما  
اؤمن اشتراك العبد بين اثنين وكون للشركاء متقوله في اي من الاسماء بعض قيمته نصيب الشره  
(قوله وادنا السمانية) عبارة الاسنى والحقى والارشدى وادنا واه فان لم يكن له المقوم العبد له قيمة  
علمت اننى لصاحب قيمته غير متقوله بغير حتى الحركه كقوله الحافظ او نحوها الخ (قوله يعنى  
لديه) لا يعنى عدم تلقيها الجواب مع قوله قوم قوم مع قوله في قيمته شره (قوله انما ايسره)  
ان كان معاودة عن الجز من نصيب الشره كقوله الواقى المصطوف عليه قاله الحق قوله به على حذف  
مضاف اي قيمته ما من الجزء من القيمة كقوله انما ينسب لطق السار به فاعلى حذفه مضاف الى  
قسمها ايسره به والا لساير ان ليست ايا ايسره به من القسم الى ايا ما قبله من حصة الشره لو تقول  
الشار من قيمته انما ينسب لى والا فلا ينسب الا وان يقال فبها اي قيمته فليأمل سم (قوله  
من قيمته) عبارة المعنى من نصيب شره اه (قوله قوم جميع ما يريى الخ) بينه الحق وقوله على ما  
الموسر متعلق قوم عبارة المعنى قوم جميع نصيب الشره على معنى هذا الموسر كقوله ما به الرض مصر الا  
في ثلث ما كسايها فاذا اعتق نصيحتين عيشته في مرض مومة فان خرج جميع البس من ثلثه  
قوم عليه نصيب شره كعقوب جميعه وان لم يخرج الا نصيبه على لساير اه وقوله والمريض الخ  
المرض مع شرحه (قوله المنزوطه) اي الموسر على كل الاقوال الا تنقيصه الى انما القدر الذى  
ايسره (تنبيه) الشره مطالب المتعلق بدفع القيمة وتواجبه على ما دون ان يفتن من تركه فان لم يطالبه  
الشره فاعيد المطالبه فان لم يطالبه المطالبه والقاضى وان اختلفا في قدر قيمته فان كان العبد حاضر قريب  
المهدى عتق ورجع اهل التوقيه ايمان او غلب او طلق العهد صدق العتق لان غلام يعنى وقوله وان  
اختلفا في الرض مع شرحه (قوله اى وقته) الى قوله كذا المقتضى في النهاية والمعنى (قوله  
كذا المقتضى الخ) راجع الى النفس عليه فقط (قوله في عقابه كسرهما) اي بالطلاق (قوله وان او جناه ثم  
الخ) وهو المقيد كسرهما (قوله المنزوطه السراية بنى الاذان) فنقل الحصة الى ما عتق ثم وقع  
السراية (تنبيه) يستثنى من ذلك ما لو كانت الشره كان عتق احداهما نصيبا فاعيد كسر السراية بعد العجز  
عن ادعاء نصيب الشره فان في النجمل ضرا على السيد فوانت لولا معنى ذهابه (قوله ما ترتب الخ) وهو  
العتق (قوله فعلى الخ) تقرير على المعنى (قوله لا ينع الاعتق) الى القول المنزوطه نصيب الذى وقوله في  
النهاية الا قوله من مجموع وعلمه من مريض وقوله فاذا وجب الخ لو كان بالدين (قوله والاعتراض  
عنها) فلا يكتفى الا براه كقوله الماردى معنى (قوله وحذف قبل الاول الخ) محل تأمل (قوله وقد  
الامر) الى القول المنزوطه لا يسرى بغيره الى المعنى الا قوله كانهما الذى وقوله واعتداجه الى جميع ذلك  
وتوله وعلى الثالث الى المعنى الثالث (قوله اربعة العاشرين) عبارة المعنى لان الحكم بالعق بضر الد  
والتاخير الى ادعاء القيمة بضر العبد والتوقف قرب الى العدل وعاو ما قبله الجاني اه (قوله فليبه) اى



الموسر أعققت نصيبك فليس نصيبك فينا نكر (ولا ينز) صدق النكر بينه (فلا تامل عدم العتق) (فلا تعتق نصيبه) (إن حلف ولا حلف  
المدى وأعتق) فحقت نصيبه ولا يعتق نصيب النكر لأن المدعى إنما حلف على الجليل القصد والاعتق لا يسمع على آخره إنما اعتقت حق  
يخلص من كان مع الشريك لم يشاهد آخره فلا حجة على أن كان قبل دعواه القيمة فاعتق لا زكوى لهما معجنته (وبعت نصيب المدعى  
بأقراره أن قلنا بصرى بالاعتق) مؤخذة بآثاره وقد صدقهم بما إذا حلف النكر أو لادى البين للمردود من فرض باله واجهه انق  
نكلا معاطا حكم كذا قالوا جودا لله وهي أقراره (ولا يبرى إلى نصيب النكر) وان (٣٦٣) أسير المدعى لأنه بنتى عتقها فهو يقول

شريكنا لا شراشتريت  
نصيبى وأعتقت فأنكره  
يعتق نصيب المدعى ولا  
يسرى (ولو قال لشريكه)  
العسر أو الموسر (إن)  
أعتقت نصيبك فقصي  
ح) فقط أوردوا (بعد  
نصيبك فاعتق الشريك)  
القول له نصيب (وهو موسر  
سرى إلى نصيب الأولان  
قلنا السراية بالاعتق) وهو  
الاصح (وعليه عتقته) أى  
نصيب المطلق ولا يعتق  
بالطين لأن السراية أقوى  
من طهارتها فبرية باقتطع  
الأول لا يدفع له أو الطين  
قابل للدفع يبيع ويهدو  
وإذا جتمع سيدان لا يمكن  
اجتماعهما قدم أو أهما  
وهذا فارق فلو وقع للمفلى  
الوصايا قبل الركن الرابع  
من التسوية بينهما لا يمكن  
أد أو كان العتق مصرا  
فعتق على كل نصفه نصيرا  
في الأول ويختصى المطلق  
في الثاني (فلو قال) لشريكه  
إن أعتقت نصيبك فقصي  
حرقه) أو مبع أو حلقه  
(فاعتق الشريك) المظالم  
نصفه (فإن كان المطلق

بوقت الاعتاق حتى لو علق مستقلا ودعت الصفة بعد العتق نظر الحلف العتاق وقد قال المعاصرين على  
مقابل الظاهر فيما يأتي ع) (قولنا أن الموسر) قال الرافعي احتراز به عن المعسرة أنه إذا أنكر وحلف  
يعتق من العبد حتى ولو اشترى المدعى نصيب المدعى عليه ولو لا سراية في الباقي معنى (قوله لا ينز) أى  
للمدعى إلى قوله نعم أن كان في الملقى (قوله أن حلف الم) فبأن عدم العتق على إطلاقه ليس بقيد بالحلف  
فكان المناسب أن حلف خلا سق على المدعى القيمة لا حلف المدعى واستحقاقا شديدا يوسد كمر  
الشارح ما وافقه وأخذ كره هذا الضمنا عهد القوله الآتى وقصدهما الم) (قوله لا ينز) المدعى الم)  
عبارة الملقى ولا يعتق نصيب النكر هذا البين لأن البين إنما توجهت عليه لاجل القصد والبين المردود  
لا تثبت إلا ما توجهت نحوه والأفلاعى المدعى على أنسان لما أعتقت عبدك وأخذت من زرطعة العبد  
أه عبارة سم قوله والأفلاعى لا تنجم الم) وبهذا ندفع ما عدا أن قال هلا عتق نصيب النكر لأن  
البين المردود كالقار فهو مقر يعتق نصيبه فأنكر أو مود لأن البين إنما اعتقدها بالنسبة للعتبة  
فلم توجد عين مردودها بالنسبة للعتق فلا قارلو بالنسبة له أه (قوله لهما معجنته) أى إيمان كان  
بعد دعواه العتبة فلا لهما معجنته فلو ع) (قولنا أن قلنا بصرى الم) بمعتد ع) عبارة  
لمنى أن قلنا بالراجح أنه يسرى بالاعتاق في الحال أه (قوله وان أسير) إلى قوله ولكونه موجباً لملقى الأقوله وهذا  
فاو إلى أمالو كان والى قولنا أن يكون كان عتقاً بالنهاية الأقوله وهذا فارق إلى ما كان وقوله الملقى الم)  
(قوله لا ينز) الآخر) عبارة للملقى أحد الشرى يكن لوجل أه (قوله لعتق الأول) أى اعتاق العتق الأول  
عبارة بالنهاية لعتق نصيبه أه (قوله لا لا مكانا) أى التسوية (قوله تعبير في الأول) أى في الملقى الأول  
وهو من غير العتق ع) (قولنا أن قد) أى قبل عتق نصيبك معنى (قوله بالنسبة الم) متعلق بإطلاق  
الهدو (قوله وهو الاصح) أى بطلان الهدو (قوله يعتق نصيب كال) بيان لوجب التمسك بقوله المصنف  
وكذا أن كان الم) (قوله ولا سراية) من عتقها لازم (قوله عنهما) أى السراية (قوله لعتق الشريك) أى  
اعتاق الشريك المطلق المصنف نصيب من غير موجب (قوله لهما) أى القليلة (قوله بصرى) أى على  
نصيب المظالم بناء على ترتيب السراية على العتق معنى وزادى (قوله فيسقط عتقه) أى عتق المظالم  
وكذا ضمير عتقه (قوله لتوقف الشئ الم) عبارة تافى وفيه كدرد وهو وقف الشئ على ما يتوقف  
عليه موجودا ودعا وهو دور للمنى أه (قوله لتوقف الشئ) وهو عتق نصيب المظالم على ما يتوقف

هو والله الشريك لا شراشترت فهو عبارة كذا الاستدلال كان الشريك المستوفى أم لا لشريك كسرى وان  
كان مصرا كالواستوفى بالجو به التى كاهه أه (قوله أنسا الأمن) والله الشريك) لم يذكر تطهيره في الاعتاق  
بأن عتق أحد الشرى يكن العسر للذى هو أصل الشريك لا لا حصة فهل يسرى بوقت القيمة خذته أولا  
في فرق بينهما بين الأولاد في نظر ظاهر وأصح والثاني هو مقتضى تضعيف استنبهتهم الآتى في حلق أحد  
البسار (قوله والأقوله) لا يسمع على آخره إنما اعتقت معنى حلف الم) وهذا يدفع ما عدا أن قال هلا عتق  
معصرا عتق نصيب كل ع) للمز لا والمطلق قبله ولا سراية ونص المطلق بالعبارة لا فرق في الآخرين العسر والموسر (ولو أطلقهما)  
لا شرا كهم في العتق (وكذا أن كان المطلق موسرا أو بطلان الهدو) العتق الآتى به بالنسبة لعتقته لا تأتي إلا بها وهو الاصح متى  
نصيب كل عتق ولا سراية لأن عبدا للعتاق المظالم والقبلة سلطنا لا حصة له ولا استنزاه من يد المقتضى الشريك قيمه التعلق بها  
كهم مع العتق والمز (ولا ينز) الهدو في سرة القبلة (فلا يعتق شئ) على واحد منهما فلو عتق أحدهما لم يفتق نصيب المظالم قبله  
فيسرى في حلق عتقهم من عتقهم ملتوقا على ما يتوقف عليه

ولكنه وجب الحظر على الملك العاق في اطلاق نصيب نفسه من غير وجوب اطلاق نصيبه لانه لم يشترط اطلاق  
عقبة نصيبه ولا عطفها على نصيبه (ولو كان) أي وجد (عبد لم يل نصولا) خوله ولا خوله من نصيبه لا (خولان)

بكر الحاله كما عطفه لكن  
لواحق كلامه لا لاقتد  
أقوا عتق اثنان منهم أي  
اثنين كانا فالحكم كذلك  
كافي الروضة وغيرها  
(نصيما) بالثنية (معها)  
بان لم يفرغ أحدهما منه  
قبل فراغ الآخر أو عطفه  
بصفة واحدة أو وكلا  
وكلا فاعقه بلفظ واحد  
(فالقسمه) لنصف الذي  
سرى اليه العتق (عليهما)  
نصفان على المذهب لان  
ضمان الثلث يسوي فيه  
القليل والكثير كالمواضع  
حواشيها المتفقون هذا  
فان مامر في الاختذ  
بالثنية لانه من فوائد الملك  
وغيره فوزع بحسبه  
وهذا ضامن مطلق كاتقرو  
هذا ان أيسر بالكل فان  
أيسر أحدهما قدم عليه  
نصيب الثالث قطعا وان  
أيسر ابدن الواجب سرى  
فلك القدر بحسب  
يسارهما فان تفاوت في  
النسب سرى على كل قدر  
ما عتد (و شرط السرايم)  
أمور أحدها اليسار كعلم  
معلماتها (اعتاقه) أي  
مباشره أو تخلفه مبدل  
التفريع الآتي (بشأنه)  
ولو يتبين فيه كانا نجب  
بعض قرينه أو قبل الوصية  
له به ثم يأتي في تحرير السيد  
أو التفضل الآتي فيما سكر

نصيب المنكر لان العيين المردود لا يقررو فهو مقرص حق نصيبه فاعتد بقرره وذلك لان العيين اعتد  
بما بالنسبة لقيمة لانها باعته لدعوى والعوى انما جعلت بالنسبة لقيمة فلو وجد من مردود النسبة لعتق  
فلا تفر أو بالنسبة اليه (قوله أي جدال) قد فهم من هذا التفسير انه اشترط ان كان تامر عليه  
لعله لم يل نصوب ما عطف عليها تصد ولكن لا يتعين ذلك بل يجوز تصداتها ولو تكن الحاله لذلك كونه  
خيرها (قوله و قد فرق مامر في الاختذ بالثنية) أي حيث كان بقدر الحصص لاعلى فروس كانها  
(قوله فان تفاوت في اليسار) ولو أيسر أحدهما جتمه النصف ولا سريه من حصة فبني ان على  
هذا ما أيسره والباقي على الأول فليجمع (قوله أحدها اليسار) امتني بعضهم اشتراط اليسار مالم  
وهب الاصل نصفه لفرعه ثم اعتق النصف الآخر فخرى للموهوبين غير غرم شي بلوازر جوع

على ذلك ونسج ذلك ما عتق عليه من قبله ولو زعم أنه خرج عتق المكره من ذلك شر لامل المتق  
ولما شرط للسرايم ونسج العتق ثم عتق عليه من قبله اختيارا لم يرد كبره

لاصكره

منها الاثر (فلورن جش وله) مثلا (المسر) لما عتق الى باقيلما قروا نسييل (٢٦٥) السرا يسييل غرما تلتكسر ولم يوجدته

سنع ولا صد الا فوسنها  
الرد بالصب فلو باع فيها  
من يثق على ولونه كان  
باع بعض ابن اعيبوب  
وبلوت ولونه ثمنه ثم  
المطمع يثري الشخص على  
عصبه ووده فلا يري  
كلارت فان جفا قوارت  
بالثوب عيا وودوا سفة  
الشخص عتق على يوسرى  
على المخذ لا يتلوه فيه  
وقد قطع السرا بمن غير  
اختار كل واحد من بعض  
قريب سيد فقده فعتق  
وبسرى على ما يافى على  
سده قيمة ثاقبة ويجلب  
بان فعل عده كسبه كاسر  
في امره على طهته ايات  
ما يثري سوا هو مصرح  
فيما ذكرته نالما يقول  
عمله بالنقل فلا يسرى  
لقصيب الذي ثبت له  
الامتياز ادا والموتوف او  
النذور عتق او الاذرم  
الرهون بل لو رهن نصف  
قرب لا يملك غير طاعت نصفه  
غير الالهون ليس الالهون  
وايهما ان وجد العتق  
لنصيبه او لكل فليقل  
اعتقت نصيبه بكمها  
نم بحسب الخطبة كاية  
فاذا نوى به عتق حنه  
عتق وسرناه يثق  
بمقها وضع التصبير به  
عنها لخصها أن يكون  
النصيب المتفق يمكن  
الريان العفو لا يسلوه

الا كرام (قوله في الاثر) وسنها الما سة نلت ما ساهتم به سخر وجو حلت من خلا سرة (قوله  
للتبعض وله) أي وان مثل معنى (قوله مثلا) أي أو بعض ما له وان خلا من (قوله مثلا) لقوله وقد  
قطع السرا على الملقى ولو خلا في النهاية (قوله وسنها الما سة) وسنها الما سة أو سوا من سنها يبيع ابن  
أعيب فلو قيل القبول لولا الا عتق على ذلك البعض ولم يسر له قبوه فيحصل البعض في ملك  
مو رثته ينقل اليه بالارت ولو لم يكن كتابا يثري من بعض سيد فله عتق على مو رثته لم يجر تبخير  
نفسه ثم تبخير سيد لعدم اختيار السيد ان يخل ويختار في الثانية يجب له ان يخاصد التخيير والمثل حصل  
ضمنا وما لو اشترى أو ألتب الما كاتيب بعض ابنه أو يمو عتق بعتق مو رثته لم يثق بالمشاور بل ضلعتق  
(قوله شخصين يثق الخ) أي حسن من يثق مشركا ينوب بين أخيه ويثق الخ (قوله كلارت) عبارة  
المتى لا يثري كلارت اه (قوله وبسرى على ما يافى) أي من الخلاف والمعتد من عدم السراية  
حش أي عند النهاية والملقى لا الشرح كأي يافى أو ان الفصل الآتي (قوله ما يافى غرما) أي عتق التبعية  
(قوله ثانيا) التي قوله تعني الملقى الا قوله أو المار هو ان الجواب بها (قوله أو الموتوف الخ) عتق على الموصل  
(قوله أو الاذرم بعتق مو رثته الموصى) لعل مو رثته أو موصى يثق حنه ثم يثري فان عتق حنه لازم بلزوم  
الاعتاق بعد موته وأما قبل موته فلا مانع من السراية أخذ من قول الر وض وشرحه وبسرى العتق الى  
بعض مدبر لان المدبر كالنفي في جواز البيع فكذا في السراية قال بعض مكاتب عجز عن أدائه نصيب التملك  
اه فان الموصى باعتاق قبل الموت لا يزيد على المدبر والمكاتب المذكور فليست له سم عتق وانفق ولا في  
النذور واعتاقه وقصه بحال لم يعتق مو رثته الما رضى والملقى على مذهب اللونا ذكنا عتق بعد الموت اه  
(قوله لا يملك غيره) أي خلاصه الما كاتيبه فيسرى في الارض مع شرحه وبسرى العتق اليه بعض موهون  
لان حق الرهن ليس بأقوى من حق الما كاتيب كاتوبى الاعتاق على نقل حق التملك الى القيمة قوى على  
نقل الرهن فالتالي انتهى وهذا بنا في ما ذكره الشرح لانه في مصر سم (قوله وضع التخيير الخ) أي من  
باب التصبير الاذرم عن اللزوم اذ عتق حشره كذا لازم لعتق حنه سم (قوله به) أي يثق نصيبه بكم  
وقوله عنها أي من عتق حنه على حذف الخلف (قوله لم يسر به الخ) في الملقى والامتنع خلاصه ما  
طواسن وله أحد حاشي مسعرا ثم اعتقه وهو مو رثته الى نصيبه بكم وقول الر وكفى فضلا  
عن القاضي أبي الطيب لا يسرى اليه كسبه ممنوع اه وذكرها سم عن التأخر أثرها (قوله في عتق  
التبرع) الى الفصل في النهاية الا قوله أو كاهل وقوله بالكل (قوله في عتق التبرع) سذكر كحشره (قوله  
ه والمعتد خلاصه شرح هو (قوله أو الاذرم بعتق مو رثته الموصى) لعل مو رثته انه أو موصى يثق حنه ثم يثري  
فان عتق حنه لازم بلزوم الاعتاق بعد موته لا قبل موته فلا مانع من السراية أخذ من قول الر وض  
وشرحه وقال أي وبسرى العتق الى بعض مدبر لان المدبر كالنفي في جواز البيع فكذا في السراية قال بعض  
مكاتب عجز عن أدائه نصيب التملك لم يثري من وضع في المكاتب يثق بسرى العتق اليه بعض المكاتب والاصح انه  
حين عجز كالأشوا السهنا قوله عجز اه فان الموصى باعتاق قبل الموت لا يزيد على المدبر والمكاتب  
الذكور ونظما تمل (قوله بل لو رهن نصف من نصف لا يملك غيره الخ) في الارض وبسرى أي العتق الى بعض  
موهون كالف شرح لان حق الرهن ليس بأقوى من حق الما كاتيب كاتوبى الاعتاق على نقل حق التملك  
الى القيمة قوى على نقل الرهن فالتالي انتهى ولا ينافى ما ذكره الشرح لانه في مصر فليست له (قوله وضع  
التصبير به) أي من يثري بالتصبير بالاذرم عن اللزوم اذ عتق حشره كذا لازم لعتق حنه سم (قوله فلا سولة  
شرح مصر حنه ثم يثري عنها مو رثته الموصى الخ) في شرح الر وض طواسن وله أحد حاشي مسعرا  
ثم اعتقه وهو مو رثته الى نصيبه بكم وقول الر وكفى فضلا عن القاضي أبي الطيب لا يسرى اليه  
كسبه ممنوع عن انما أوفى تطبيق القاضي اه

شرح من مصر حنه ثم يثري عنها مو رثته الموصى (والرهن) في عتق التبرع (مسرا الا في نسخة)

فأما أعتق في مرضه فنه  
نصيبه ولم يخرج من الثالث  
غيره فلا سارية كذا ان  
خرج بعض حشره  
أو كذا لكن قال الزركشي  
الفتحي أنه كالصحيح فان  
شفي سرى ولو انما نظر  
لثلاثة عند الموت فان خرج  
بدا السارية من الثالث فخذ  
ولا بان ولا زائد وفارق  
الفتي لتعلق التبرع كذا أعتق  
أما غير التبرع كذا أعتق  
بعض عنعن فتكون مرتبة  
بنية الكفارة بكل كفاة  
يسرى ولا يقتصر على  
الثالث (والمت مصر)  
حطه فلا سارية عليها لا تنقل  
فركه لو رتبته (فلو  
أوصى بقت نصيبه) من من  
فأعتق بعد موته (إمسر)  
وان خرج كسمن الثالث  
لا انتقال المذكور ومن ثم  
لو أوصى بقت بعض عبده  
لم يسرى أيا من أن أوصى  
بالتكميل سرى ولا يحد  
أعتق لنفسه قد وقته  
من الثالث وقد يسرى كل  
كاتباً بينهما ولو فعت  
أحدهما واختار أن يفتي  
على الكاتب بينهما وهي  
مكتوبة فتقت نصيباً  
ويسرى ولو انما سرك  
من تركه الميت القمطر  
أوصى بصرف ثلثي المقت  
فأعتق الموصى منه متصفاً  
وأعتق سرى بقت ما بقي  
من الثالث لأن الوصية  
تناولت السارية

فأما أعتق (قوله فإذا أعتق الخ) عبارة الرض (فرع) لو أعتق شرك  
نصيب مرضه فنه ونخرج جميع العبدن ثلثه قوم عليه نصيبه يكون لم يخرج من الثالث  
نصيبه ولا سارية لأن المرض فيما زاد على الثلث مصر والثالث بصيرته الموت لا الوصية انتهت به  
(قوله فلا سارية) عند عرش (قوله كذا ان خرج الخ) خلافاً لمرض كسر أخاه لغني عبوته  
فان خرج نصيبه بعض نصيبه كمن فلا سارية لباقي اه (قوله بعض حشر بكذا الخ) عبارة النهاية  
وكذا ان خرج نصيبه بعض نصيبه بركه فلا سارية لباقي الموت يمكن قال الزركشي الخ اه  
قال عرش قوله لكن قال الزركشي الفتحي الخ هو عند التام لا لاختصاصه بركه في الحكم للمقرر فيمن  
انه اذا خرج بعض حشره بركه الثلث حشره حشره ما خرج بركه الزائد ومعه سارية فخرج كسمن  
الثلث عرش (قوله أو كذا) الصواب اسقاطه لأن السارية قد عمل وفان وانما التردد فيها ان خرج  
بعض حشره بركه الثلث مع حشره بركه الثلث بعض أولاً ولا يستلزم الأول (قوله لكن قال  
الزركشي الخ) هذا لا مفرق له بعد تقديره فبالمرض بركه الموت فكان ينبغي حذفه في مخرج يتأني  
تفصيل الزركشي شديد (قوله اه) أي إلى مرض يفتق التبرع (قوله فان شفي سرى) أي أن كان سرى  
عرش (قوله بدا السارية) أي لنصيبه بركه أو بعضه (قوله بان ذلك الزائد) أي بقي الزائد على الثلث من  
نصيبه بركه أو بعضه فلا يسرى اليه (قوله عن كفارة مرتبة) ففتيته عدم السارية في المخرج فنه  
لما لم يطلب بخصوص العتق بل بالتدوير المشترك الحاصل في كل من التحصيل كان اختياره بخصوص العتق  
كالتبرع وعليه نصيبه بركه غير العتق لأن بعض الوصية لا يكون كفارة فليراجع عرش (قوله بالكل)  
أخطأ نها يقول له توهمنا فأنقلنا ما قبله من قوله بعضه ولا يبعد من قوله فانه يسرى بركه أن غنح  
النافاة (قوله فانه يسرى الخ) هذا كالصريح فانه يقع الكل كفارة (قوله ولا يقتصر على الثالث) أي لأنها  
وجبت كلمة عرش (قوله اسقاطاً) إلى قوله ومن ثم في الفتى (قوله اسقاطاً) أي خلف تركه لا عرش والأول  
أي في الثاني وغيره (قوله المنزف لو أوصى) أي أحضره بركه في فرق معنى (قوله لا انتقال المذكور)  
أي أخاف قوله لا انتقال تركه لا عرش (قوله ثم ان أوصى الخ) هو استدراك على المتن شديد (قوله بالتكميل  
سرى الخ) عبارة الرض مع شرحه لو أوصى أحطها ما الشريك بقت نصيبه بعد التكميل عرش  
العبد كماله بركه الثلث حتى لو استحل كاحتج به اه (قوله لانه) أي التي يستند أي حين أوصى  
بالتكميل أسى (قوله استبق لنفسه قد فعت الخ) أي البديك كان سرى له أسى (قوله وقد يسرى)  
أي على الميت عرش (قوله واختارون) أي الامتلاك كورة (قوله ثم مان) أي من ولعنه عرش  
(قوله يسرى الخ) هل يشكل على الشرط الخامس أو هو مستثنى فليتأمل السبب في استثنائه على أنه  
في الشرط الخامس ما لم يما كتبه لم يشبهه عن شرح الرض اه سم وقدما هناك عن الفتى مثل  
ما في شرح الرض (قوله ولو أوصى الخ) (قوله) أمثل من زوج اشترها بها الحروز وجها  
معاوهم ومن ان الحكم كل أوصى سيدهم لهما وقبل الوصية ما عتق الامتثال الابن والمثل يستق  
عليهما ولا يقوم معنى  
(فصل في العتق بالبيعة) (قوله في العتق) إلى قوله وقد عتقك في الفتى الاتوه بجماع وقوله ولولا  
(قوله فإذا أعتق في مرضه فنه نصيبه لم يخرج من الثلث شرح الخ) عبارة الرض (فرع) لو أعتق  
شرك نصيب مرضه فنه ونخرج جميع العبدن ثلثه قوم عليه نصيبه يكون لم يخرج من الثالث  
لا لا يصدقت ولا سارية لأن المرض فيما زاد على الثلث مصر والثالث بصيرته الموت لا الوصية اه (قوله  
وكذا ان خرج بعض حشر بكذا الخ) أي كذا ان خرج نصيبه بعض نصيبه بركه فلا سارية في الباقي  
لما لم يوصى بركه قال الزركشي الخ عرش  
(فصل في العتق بالبيعة) (قوله يسرى الخ) هل يشكل على الشرط الخامس أو هو مستثنى

(البرج خامس) من التفسير على كلامه كوز ولا تخلف (أخره) وإن غفل (٢٦٧) كذلك (مترجما) على كلامه على الظاهر

ولا يخبر من ذلك قوله وكذا الله كاتبوا القول لئلا يولو وهو لم يرد في النهاية إلا قوله ساكنه فهو مذهب أبي  
وبعض وقوله وكذا جمع شرع إلهي المثل (قوله من النسب) عبارة عن النسب أي في قوله الثالث التفسير  
قالوا خرج قولنا الثالث التفسير ولدت المثل في قولنا ثم ملكه لأن لم يستطع علم من هو أمه وخرج عن  
الرجوع فانه لا يفتق عليه اه (قوله كذلك) أي في كوز ولا تخلف (قوله من النسب) (قوله المستحق) أي  
المتعدد فيما أولاه مني وأنتي (قوله إجماع المثل) عبارة عن قولنا الأصل فخره تعالى ونقص لم يمتنع  
الذين من أخرجوا لينا في نفس الجناح مع الاستحقاق ولما في جميع مسلم لن يجرى ولو كان إلا أن بعده لم يكن  
في شره فيعنته أي فيعنته الشرع لأن الأصل هو الحق بانسانا الحق كالمهمه وادوا الظاهر في دليل رواية  
فيحق عليه وأما الفرع فخره تعالى وما ينبغي للرجح ان يفتقد لهما ان كل من في السموات والأرض إلا أن  
الرجح عبدا وقال تعالى قالوا اتقوا الرجح ولو لم يمتنع بل عاصم كرمون على نبي إجماع الولد  
والعبدية اه وهي سائلة من أشكال الرشد في عاصم فخره إجماع الأداة والظاهر في قوله بل أن كان خلاف  
داودا إجماعه بعد انتفاء إجماع فخره تعالى ولا يمتنع ولا يفتق لينا في الاستنساخ كان خلافه  
قبل انتفاء إجماع فلا إجماع اه وإن أمكن الجواب عنه ما نشرنا في الثاني ومن قوله فلا إجماع يقول جمع  
الجوامع مع شرحه وعلم ان انتفاءهم أي المتعدد في عصر على أحد القولين لهم قبل استقرار خلاف بينهم بان  
قصر الزمان بين الاختلاف والاختلاف ما تروى كل الاختلاف من الحديث فمذهبهم بان ما تروى أن غيرهم اه  
(قوله لان الضمير) أي المستتر في نقته (قوله للشر المثل) أي الأولاد المثل في كلهمه وادوا الظاهر في  
(قوله الأولاد كالمثل المثل) فمائه لم يمتنع دلالة على قول الله حتى ينسب عليه في الوضوء من أمهاته  
في مقام الوعد على تحملها وادوا لا الاستدلال وهو إنما استدلالا إجماعا لغيره وشدي أي ولا إجماع دليل  
لكل من الأصل والفرع وذلك ان قولنا من هو خير مسلم لرد ذلك كوز والصريح في الآية على سنة قوله  
من عن عادته ناسا لا استدلالا عليها بل تعدى كروا (قوله بضعة) بفتح الباء عش ورشدي (قوله  
بذلك) أي الملك مني (قوله ضعف) بل قال القاضي أنه منكر والتمس في هذا وقال أبو حنيفة وأحد  
يعتق كل قريب ذي رحم يحرم وقال مالك يعتق البعتا لذكور ومن آياتنا مردة قال الأوزاعي يعتق  
كل قريب يصير ما كان أو غير مني (قوله ولو اراده الحر كاه) أي حمله تطلق بالوقت حتى التبر دليل  
قوله إلا في قول مالك ابن أبي صالح رشدي (قوله ولا يصح الاحتراز) أي لعل تخرج (قوله لينا ياني)  
أي أنافي قول المصنف ولو وجهه أو وصي له الم (قوله عتق عليهما) ولو استقرى المروز وعتا لعل  
منه عتق له الجمل كاهه الزكسي ولو اشتراه في مرض موته ثم انفصل قبل موته أو بعده لم يرأى  
لان عتقه محتمل وصحة توسا في الكلام على ذلك مني عبارة عش (فرع) لو لم يزوج وعتا لعل منه  
الظاهر ان لعل يعتق فاولا على عتق لعتن الزوجين فظهر وجهه الأثر اه (قوله وكذا من عليه  
الم) أي يعتق عليه بضعة أو ملكه كالمصنف والضمير أي من تربيته يقول المصنف ولا عتق  
السراة دين مستتر في الظاهر (قوله مكاتب) فاعل تخرج (قوله ضربة) أي كالمصنف (قوله  
بعض) عتق على مكاتب (قوله لا تطاع الرقاب) أي ذوالأثر عش (قوله ولو لم يزوج الم)  
مطروف على المكاتب والمصنف رشدي (قوله فان) أي مالك ابن أبيه (قوله كرهنا شرح) آخره  
المنفي عباده وأورد على المصنف ومنه ما سأل الرضي لا يتزوجن لعل وكذا في شرحه ما نشرنا  
يعتق على موته وكذا في سائر ما لا يعتق عليه قبل موته بضعة اه (قوله ولا يصح) الخ لعل المثل ولو ذهب  
لغير في المنفي الآية على ما قاله في المثل وقوله ويرق بين المثل وقوله موجب الشرع على عقود قوله ان  
أعسر إلى لانه كاللهون (قوله لانه لا يطاع الم) لانه يعتق عليه وتطاع البينة حتى يفتق شره عليه  
من (قوله لانه) أي لانه كرمي (قوله لانا أو وصي له الم) ومن هو الوصي بغير بيان يتزوج  
أوصي على ما ذكره من شرح الروض فليست السبب في استثنائه على ان في الشرط الخامس ما علم ما

ولا يخبر من ذلك قوله وكذا الله كاتبوا القول لئلا يولو وهو لم يرد في النهاية إلا قوله ساكنه فهو مذهب أبي  
وبعض وقوله وكذا جمع شرع إلهي المثل (قوله من النسب) عبارة عن النسب أي في قوله الثالث التفسير  
قالوا خرج قولنا الثالث التفسير ولدت المثل في قولنا ثم ملكه لأن لم يستطع علم من هو أمه وخرج عن  
الرجوع فانه لا يفتق عليه اه (قوله كذلك) أي في كوز ولا تخلف (قوله من النسب) (قوله المستحق) أي  
المتعدد فيما أولاه مني وأنتي (قوله إجماع المثل) عبارة عن قولنا الأصل فخره تعالى ونقص لم يمتنع  
الذين من أخرجوا لينا في نفس الجناح مع الاستحقاق ولما في جميع مسلم لن يجرى ولو كان إلا أن بعده لم يكن  
في شره فيعنته أي فيعنته الشرع لأن الأصل هو الحق بانسانا الحق كالمهمه وادوا الظاهر في دليل رواية  
فيحق عليه وأما الفرع فخره تعالى وما ينبغي للرجح ان يفتقد لهما ان كل من في السموات والأرض إلا أن  
الرجح عبدا وقال تعالى قالوا اتقوا الرجح ولو لم يمتنع بل عاصم كرمون على نبي إجماع الولد  
والعبدية اه وهي سائلة من أشكال الرشد في عاصم فخره إجماع الأداة والظاهر في قوله بل أن كان خلاف  
داودا إجماعه بعد انتفاء إجماع فخره تعالى ولا يمتنع ولا يفتق لينا في الاستنساخ كان خلافه  
قبل انتفاء إجماع فلا إجماع اه وإن أمكن الجواب عنه ما نشرنا في الثاني ومن قوله فلا إجماع يقول جمع  
الجوامع مع شرحه وعلم ان انتفاءهم أي المتعدد في عصر على أحد القولين لهم قبل استقرار خلاف بينهم بان  
قصر الزمان بين الاختلاف والاختلاف ما تروى كل الاختلاف من الحديث فمذهبهم بان ما تروى أن غيرهم اه  
(قوله لان الضمير) أي المستتر في نقته (قوله للشر المثل) أي الأولاد المثل في كلهمه وادوا الظاهر في  
(قوله الأولاد كالمثل المثل) فمائه لم يمتنع دلالة على قول الله حتى ينسب عليه في الوضوء من أمهاته  
في مقام الوعد على تحملها وادوا لا الاستدلال وهو إنما استدلالا إجماعا لغيره وشدي أي ولا إجماع دليل  
لكل من الأصل والفرع وذلك ان قولنا من هو خير مسلم لرد ذلك كوز والصريح في الآية على سنة قوله  
من عن عادته ناسا لا استدلالا عليها بل تعدى كروا (قوله بضعة) بفتح الباء عش ورشدي (قوله  
بذلك) أي الملك مني (قوله ضعف) بل قال القاضي أنه منكر والتمس في هذا وقال أبو حنيفة وأحد  
يعتق كل قريب ذي رحم يحرم وقال مالك يعتق البعتا لذكور ومن آياتنا مردة قال الأوزاعي يعتق  
كل قريب يصير ما كان أو غير مني (قوله ولو اراده الحر كاه) أي حمله تطلق بالوقت حتى التبر دليل  
قوله إلا في قول مالك ابن أبي صالح رشدي (قوله ولا يصح الاحتراز) أي لعل تخرج (قوله لينا ياني)  
أي أنافي قول المصنف ولو وجهه أو وصي له الم (قوله عتق عليهما) ولو استقرى المروز وعتا لعل  
منه عتق له الجمل كاهه الزكسي ولو اشتراه في مرض موته ثم انفصل قبل موته أو بعده لم يرأى  
لان عتقه محتمل وصحة توسا في الكلام على ذلك مني عبارة عش (فرع) لو لم يزوج وعتا لعل منه  
الظاهر ان لعل يعتق فاولا على عتق لعتن الزوجين فظهر وجهه الأثر اه (قوله وكذا من عليه  
الم) أي يعتق عليه بضعة أو ملكه كالمصنف والضمير أي من تربيته يقول المصنف ولا عتق  
السراة دين مستتر في الظاهر (قوله مكاتب) فاعل تخرج (قوله ضربة) أي كالمصنف (قوله  
بعض) عتق على مكاتب (قوله لا تطاع الرقاب) أي ذوالأثر عش (قوله ولو لم يزوج الم)  
مطروف على المكاتب والمصنف رشدي (قوله فان) أي مالك ابن أبيه (قوله كرهنا شرح) آخره  
المنفي عباده وأورد على المصنف ومنه ما سأل الرضي لا يتزوجن لعل وكذا في شرحه ما نشرنا  
يعتق على موته وكذا في سائر ما لا يعتق عليه قبل موته بضعة اه (قوله ولا يصح) الخ لعل المثل ولو ذهب  
لغير في المنفي الآية على ما قاله في المثل وقوله ويرق بين المثل وقوله موجب الشرع على عقود قوله ان  
أعسر إلى لانه كاللهون (قوله لانه لا يطاع الم) لانه يعتق عليه وتطاع البينة حتى يفتق شره عليه  
من (قوله لانه) أي لانه كرمي (قوله لانا أو وصي له الم) ومن هو الوصي بغير بيان يتزوج  
أوصي على ما ذكره من شرح الروض فليست السبب في استثنائه على ان في الشرط الخامس ما علم ما

(نشرى) من جهات (الملك) أو يزوجن وضيم (قوله) الذي يعتق عليه لا لا عتقه فيه (قوله) وهو يقر بغيره أو أوصيه

هناك كان المذهب أو الموصى به (كاتباً) أية كتب يكتبه (فصل الولي) وجوباً (توبه وحق) على الولي إذا ضرر عليه ولا تضر  
 لا خيال غير، فبعض نقتله بخلاف الأصل مع أن المتعدي في حق (وبحق) عليه (من كتب) لا يقتل من  
 قريبه (والأول) يكن كاتباً (فان كان الموصي) وغو (مصر ووجب) على الولي (القبول) لأن الولي لا سيرة لا تقتطع ولا تضر لا خيال سيرة  
 للمص (ونقتل في المال) لأن كان مسلماً وليس له منق على غير الولي أما الذي منق عليه منمكن فترشاعاً لا في موضع ولا في آخر  
 تبرأ (أو مبرأ) من ذنبه ولا يصح (٢٦٨) ان تضره بانفاق عليه هذا كما لا ذنبه مثلاً كما لا ذنبه به بضوهر كسر بوالول

عبد محترق ولعله هذا هو حر ثم وصى سيد العبد له لا بنوع من موصي إلا أن يتزوج أو يمتدحها  
 فالولي في المال لا يمتدح موصى سيد الولي له لا يمتدح (قول المتن في الولي) ولو وصى أو تيمل مفعلي (قوله  
 إذا ضرر عليه) أي مع حصول الكمال لغير موصي له الأداة السابقة مفعلي (قوله وجوب على الولي القبول)  
 فان أي الولي قبل له الحاكم فان أي قبل هو الموصي فإذا كل لا الهة يتقوله بالناحية قال لا الذي شبه ان  
 الحاكم لو أي عن نظر واجتهاد كل من أي ان القريب يهزم عن قريب أو ان حقه كثيرة الكسافطير له  
 القبول بعد ذلك انتهى وهو ظاهر ان أي القول بدون ما إذا سكت مفعلي (قوله للمص) أي نظري من  
 أن السيرة بخلاف الأصل الخ (قوله ان كان مسلماً) أي تبرأ عرش (قوله ليس له منق) أي  
 زوجة أو قريباً مفعلي (قوله فرضاً) معتمد عرش (قوله على ما لا الخ) عبارة النهاية كما لا  
 الخ (قوله هذا كما لا الخ) كذا حقان يشهد على قول المصنف والأخ الخ إلى النهاية (قوله مثلاً) أي أو  
 أو مفعلي (قوله كذا) أي كما هو ظاهر اصطلاحه مفعلي (قوله لا يمتدح الخ) عبارة المصنف لا قوله  
 ملكه مفعلي عليه موجباً يفسر على المحصور فيجب الترتيب وهذا ما لا في الرضوا صلوا هو  
 المتمدون ان حتى تصح التوبة أو يشهد ويقع ولا يسرى لأن مقتضى السراية لا يتصور وهو متفق له  
 (قوله على ما لا الخ) أي أي آخر الفصل (قوله والمراد الخ) الأولى التبرع (قوله ولو كان الأصل له  
 منق آخر الخ) لعل المراد آخر يقدم على هذا بخلاف من يشك في ذلك في الأخاف سم وقد يصرح  
 بذلك قول المصنف فلا أو موصى لغيره لا يصح مفعلي هذا الجسد موصى لزم الولي قوله ولو كان  
 الخ في كسب إذا ضرر عليه مستند له (قوله كذا) أي أي مفعلي (قوله وهو المصنف) وفقاً  
 الفهمج والنهاية والمصنف (قوله لا يمتدح الأصل الخ) أي وان وجد السبب باختياره كما لا يجبية أو وصية  
 عرش عبارة المصنف لأن الشرع أخرجه من ملكه فملكه يمتدح له (قوله قول المتن أو ملكه) أي أي  
 مرض موته مفعلي (قول المتن بلا حجة) فالحق المصباح ما لا يجب باختياره أو من جوده إذا أعطيت  
 الشيء من غير عوض له عرش (قوله يمتدح ما لا الخ) عبارة المصنف فلا يمتدح منه ما لا يخرج  
 من الثالث وليس البائع الفسخ بالتبرع ولو لم يخرج من الثالث لا يمتدح له (قول المتن ولا ربح) راجع  
 للمصنف على اعتبار العقب من الثلث مفعلي (قوله هذا) أي أي المصنف من الثلث وسيد كرم محترق  
 بقره بخلاف من يمتدح الخ (قوله في حال) أي أي لا يمتدح لغيره لما أي العقب (قوله بخلاف من يمتدح من رأس  
 المال) يؤخذ من أن التبرع على الوارث إنما يتوقف على الإبرار أن كل من الثلث عرش (قوله لعدم  
 التوقف) أي غير تعلم الخ مفعلي (قوله مستتره) أي أي له وسيد كرم محترق قوله ما لا كان الخ الخ  
 (قوله لا يمتدح الخ) عبارة المصنف لأن خصمه يؤول إلى ملكه لا يمتدح عليه مع كلاً مع شر المالك  
 العبد المالك له (قول المتن أو الأصح مفعلي الخ) ويخالفه المالك كرم لعدم أن لا يمتدح عرش المالك العبد  
 السلم نهاية (قول المتن بل يباع في الدين) ولم يفر هذا فيقال هو موصى بشرى من يمتدح عليه ولا يمتدح مفعلي  
 كسباً به مفعلي من شرع الرض (قوله ولو كان الأصل له منق آخر الخ) لعل المراد آخر خرم على

موصى بقره وله لا يمتدح  
 نصيب موصى في المصنف  
 شر يكاد ويرقو يتوبين  
 قبول العبد بعض قريب  
 سيد وان سري على ما لا  
 بان العبد لا يمتدح موصى  
 مصلحة سيد من كل وجه  
 وضع قوله ان الذي تزم السيد  
 الثقة وان سري لا يتوقف  
 الشارح العقب والولي تزمه  
 وعاء يمتدح لولي من كل  
 وجه فلم يجره البيهقي  
 سراية تفرغ من مفعلي  
 (تيب) كرم فرضه الكلام  
 في كسب المصنف على  
 جهة المال مع أهله يمتدح  
 الا في الفرع لأن الأصل  
 يجب يقتضون كل كسوا  
 والمراد أهله من تزم الولي  
 تقتله لا سيرة أو كسب  
 الفرع أو لو كان الأصل له  
 منق آخر لزم الولي القبول  
 والا فلا ولو كان في مرض  
 موته قريبه الذي يمتدح  
 عليه (بلا عوض) كذا  
 عقب عليه (من تيمم) فلا  
 لم يكن له - يمدح مفعلي الخ  
 تيمم (وقيل) يمتدح (من  
 رأس المال) وهو المصنف  
 في الرضوا والشرحين

واخذ المصنف وغيره مفعلي عليه فلا يمتدح لغيره ولا لا يمتدح لغيره (قوله أو كسب موصى بلا حجة) (قوله)  
 بان كان من مفعلي (فان قلت) يمتدح ما لا يمتدح مفعلي في الرضوا من غير مفعلي (ولا ربح) هنا قوله ورش ملكان عتقه تبرعاً على وارثه في حال  
 لتفوز لولاه توفقه على انما التوقف على عتقها وتوقف عليه توفقه كل من الجارة وزنه على ان توفقه او نه خلاصه من يمتدح من رأس  
 المال لعدم التوقف (فان كان عليه) أي أي الرض (دين) مستتره عند مفعلي (قوله لا يصح التبرع) لا يمتدح من غير عتق (والأصح  
 صحت) لا يمتدح مفعلي (لا يمتدح بل يباع في الدين)



افرجى الشراكاله والدين لا يمنع منوعه مستعبرين التلوه والدين منع منو كذا صرح امره اذ قد علمه دون بعض سببه بلغة ولا حتى ان اعرضه عن خلاف ما لو يسر على الطالبين الاحكام لانه كل روهون يدين ما اذا كان الدين غير مستغرق في حق من خارج من الثالث بعد وفاته او مستغرقا لوقت ما يبراه في حق من خارج في تلك المصلحة لا يفرق بينهما (أو) ما كذا (عجالة) من بانه كل شرا من بعضين وهو سبويه مائة (تقديرها) وهو حسن في هذا المثال (كوبة) فكتب نصف من رأس المال على العتد السابغ (والباقي من التلوه وهو سبويه مائة) أي غير مكاتب ولو بعض (معنى) أي جزء (قريب) أي أصل أو فرع (سبويه قبل وقيل باستقلبه) أي القبول من غير ان السبوا قال ثم زعمه فهو الامع (عق وسرى على سبويه مائة) (لذا الهبة هبة (٢٦٩) لسبويه قبل قبول سبويه شرا عاذا ما حرم به الرافعي هنا واستشكله في الروضة ثم بحث عدم السراية لان دخل في ملكه قهرا كالأمر وحرا بعله في الكفاية قال الرافعي وقول الغزالي بالسراية له أحد في النهاية ولا غيره وهو اعتمد الباقين وقال السراية غريبة ضعيفة لا يلتفت اليها واذا نكح نسويب الاسنوي بها لما مر ان فصل عبده كقوله وفي الرد نظر لما قبلته آتقان العبد تصرفه كصرف سبويه من وجد دون وجه لانه ليس بالتابع - معنى تلزمه بما يتصل من كل وجه ولا يستلحق بقرنه وبان يترك له لا فرعا مصلة السبويه وجه فقهه القول اذا تركه النفقة ومصلة القرين وجه وهو محذور والسراية اذا لم تلزمه النفقة لتلزمه فصل العبد عن كل الخلف وغيره مما مر ان يخصه فله القهر على السيد فاضع ما في المتن

(قوله) انمو حبا الشرا (الخ) بفتح الحاء وهذا لغة الشرا وقوله وعق ما لم يعد العتق مع انهم تعلق الاول في قوله اذا خلل فيه سبويه (قوله) والدين لا يمنع منه) أي لم يمنع محبة الشرا من اية (قوله) والدين منع (الخ) أي كاعتق العتق بالاعتاق فيه اية (قوله) منه) يعني من التبرع بالثلث (قوله) عليه دون) أي العتق وصفي (قوله) اما اذا كان (الخ) عبارة شرح التهج والمفني فان لم يكن مستغرقا أو مستغرا بواحد أو غيره مع ان يخرج من ثلث ما بقي بعد وفاته في الاول أو ثلث المال في الثانية أو اجزاء الوارث فيهما لو اذ اعتق منه بقدر ثلث ذلك اه أي ثلث ما بقي بعد وفاته أو ثلث المال (قوله) بغير ابراء) كان فيما جنى أو الوارث ولم يقصد الوارث فاعلم على له أسمى (قوله) فما) أي في السقوط وعدم الاستغراق (قوله) أو ملكه) أي في مرض موته يعرض معني (قوله) لمن وانما (الخ) خبر به المالكين للرخص كان اشتراكا بما تنهوا يسرى خمس من قدره ترجع من فان استوعب الثلث لم يعق منه شيء والاقتضا للمالك على العتق في أحد وجه استظهره بعض المتأخرين معني (قوله) نصف نصف (الخ) يعني حق نصف القتر يسمن وأما المال يعبري (قوله) غير مكاتب ولا بعض) سذكر محمزة (قوله) أي جزء) أي الفصل في النهاية للاحق قال الرافعي الى اما اذا كان (قوله) وهو الامع) الى الفصل في المعنى للاحق قال الرافعي الى واعتمد قوله وادان الى وأما المكاتب (قوله) وهو الامع) أي القبول باستقلال العبد بالقبول (قوله) هذا) أي قول المصنف وسرى (الخ) (قوله) ما حرم الرافعي (الخ) أي والتهج (قوله) حررا بعله في الكفاية) وهو المعتمد به ومعني (قوله) واعتمد) أي عدم السراية (قوله) وقال السراية) أي التي في التمهيد معني (قوله) لما قبلته آتقان) أي قبل التبرع (قوله) والحوار (الخ) عطف على ما في المتن (قوله) ولا يعق) أي من موته به شيء معني (قوله) وان كان هو (الخ) غاية التوضيح للسب (قوله) وفيه بالنسبة كالتن) أي فحق وسرى على ما في المتن الذي ارضى به الشارح والتهج خلافا لنهاية والمفني كما (قوله) فيما يتعلق به) أي بالعضو وحده (قوله) فيما مر) أي من الخلاف المرجح من السراية عند الشرح والتهج وعدمها عند النهاية والمفني

«(فصل) في الاعتاق في مرض موته (قوله) بيان القربة) أي وما يشع ذلك كعدهم جوع حررت بها أنفقه عشي (قوله) تبرعا) سذكر محمزة (قول المتن لا يملك غيره) أي لا دين عليه معني (قوله) ان كان له حوا (الخ) واعتمد النهاية سبويه كقولهما وقاوا تظهر المعنى حوت ثلث سبويه باتباعه فظاهر هذا ان يبقى بعد السيد فان مات في حياته فهل عوت كقولهما أو سوا أو نكح سبويه باتباعه فحقا في أصل الروضة أو وجه أحدهما عند الصلح في الاول وحري عليه ان المقر في مرضه وانما ما يعق بدينه أن يبقى ولو رثة مثلا ولم يحصل لهم هاتين وتعلقا في الوصايا عن الاستاذ أبي منصور وصحيح الثاني واذ صرا على عصبه به ان كشي

هذا بخلاف من يشار كهد في الاختاق (قوله) حررا بعله في الكفاية) أي وهو المعتمد شرح به «(فصل) في مرض موته بعد الاطلاق غير (الخ) (قوله) انما كسوا على الامع) أي تترك ليله منزلة

(٤٧) - (شرا وان قاسم) - (عاشر) والجواب عن بحث الروضة ذكره في قوله اما اذا كان السيد بحيث تلزمه نكاح البعض فلا مع قبول العبد حرا وأما المكاتب فيقبل ولا يعق على السيد لان الله لم يعز عتق البعض ولم يسر لعلم اختيار السيد استقلال المكاتب وان كان هو المحرر لانه انما قصد التبرع والمالك حل ضمنا او ايا البعض ثم ما باقى فونه لاحتق وفيه بالنسبة كالتن فان لم تكن مما باقى فانه يتعلق به فمن وسببه فيما مر «(فصل) في الاعتاق في مرض المولى بين القربة والعتق اذا (أشتر) تبرعا (في مرض موته بعد الاطلاق غيره) عند موته (عق ثلث) لان الرخص انما يتفرع عن ثلثهم ان مات في حياة السيد كسوا على الامع من ثلثه وبقية ثلثه والسيد على ما لم يخل من الموهوب له ومن قواشموته هو

في الاول انظر اولادهم من آل ابي اسحاق (٢٧٠) حقه فان كان علي بن مسروق واعقته تبرعا اياها لم ينفق من شيء من اموالهم الذين

بقيت لان الحق حشد كلوصية والدين مقدم عليها ومن ثم لو اقر الفرياء منه او تبرع بها اجبي عتي ثلثه اما اذا كان بذراعتة في محنة وبغيره في مرض فعتق كله كلوصية من بيتهم خرج بالمتبرع غير فاضل في عتيه كله كل المال ففقد العتيق في ثلثه ولو اعتق في مرض موته (ثلاثة) معا فكلوه اعتقكم الا عتيق غيرهم فعتقهم سواء ولم تجز الورثة (عتق أحدهم) يعني غير عتيقه (بقرعة) لانها شرعت لقطع المنازعة فعتقت طرعا ونحوه لمسلم ان ائصار ما اعتق ستة لم يكن له عتق موته لا عتيق غيرهم فخر اهل بيته الله عليه وسلم اثلاثا ثم اعتق اثنين وارث او ربة قال في العبر والمراء نزلهم باعتبار القيمة صيدا لجاز لا تختلف فعتق غالباً ويقتل المبتغي في القرعة فان قرع عرق الاخران وبانه مات خراف فبعضه كسبو يورث وتعين القرعة فلا يجوز اختلفهم على ان هان طائر شراب فهذا حرام ومن وضع صبي يعطس (وكذا لو قال اعتقت ثلثكم او ثلثكم حرام) فبسرعت التمسع الحصرية في واحد

تبرع به مائة عتق في العدة والملاقاة الصنف يفتى في جميع الثالث وهو الظاهر وصححه النووي وقال في البحر انه يلزم للذهب والبلور والدرى والظاهر من مذهبه الشافعي كقولنا بعد قتال بنو النوى على خلاف ولا جمل قولنا ما نوقعا لان تصرف المرض غير متبرع وقاعدة الخلاف فيسأل الورع في المرض بعد الاطلاق غيره واقضه وان قبض السلفان قلنا في مسئلة العتيق بوجهه وقيل ما لم يهنا على ملك الواهب ويلزم موته بغيره وان قلنا بوجهه وان قلنا على ملك الواهب فله عتقه بغيره وان قلنا بالثالث وزعت الوتة عليه له تأمل للمانع من فرض قاعدة الخلاف في موت العتيق في مسئلة العتيق صدمه وبعته الا ذرى (قوله في الاول) أي المذكور وقوله ثم انما ان الخ (قوله في الثاني) أي من اعتق في مرض موته عبدا لا عتيق غير سفي (قوله واعقته) الى قول المتن أو التمتع دون العتق في الثاني وكذا في النهاية الا قوله لان اعتق هذا على القول بوجهه وقوله قال اذا قال (قوله واعقته تبرعا ايضا) يعني عنه غير عتيقه في المتن (قوله حشد) أي حين كون الدين مستقره (قوله منه) أي الدين (قوله او تبرع به اجبي) عبارة الغني او تبرع بغيره فضاء الدين له وعبره بالاسنى أو في الدين من غير العتق سواء اوفاه الوارث أم اجني كماله القاضى وظهر ان محله في الوارث اذ لو اوفاه لم يصدق فضاءه لبقوله اه (قوله اما اذا كان نذر الخ) محتمز قوله تبرعا عتق (قوله بعده) أي بعد اداء الدين (قوله ايعا) خرج به اذا اذ تبرعها فقدم السابق فقط ولا قرعة كائنا (قوله في فعتقهم سواء) كذا في المحلى والنهاية ولا ولا وعبره بالغني والتمتع وقسمتهم الخ بالواو (قوله ونحو الورثة) أي عتيقهم معنى عبارة عتق أي فيما زاد على الثلث اه (قوله في الثاني عتيق أحدهم) وهو روي بالتقرير بين الوارثين ولا هذا اذا خرجت القرعة أحدهما لانه نظر والا قرب الاول لان التقرير بينهما يفتى بالسبع ومافي معناه عتق (قوله يعني غير عتيقه) أي والا فاضل عتيق أحدهم حصل قبل القرعة سم (قوله ثم اعتق اثنين الخ) عبارة لانها يفتى في عتق عتيقهم فاعتق الخ ولا عتق من قلم التاسع والا فهو محال الاستدلال (قوله فان قرع الخ) أي خرجته القرعة عتق (قوله في الاخران الخ) أي بان خرج له الرق لم يحسب على الورثة لان فرضهم المال ثم ان كان موته بعد موت الموصي ودخله في يد الوارث حسب عليه اذا خرجت القرعة فترقه سم (قوله فلا يجوز) رافعا فاعتق الخ) أي ولم يكف عتيق (قوله حرام) عبارة للفتى فهو حرام (قوله لان اعتاق الخ) أي وانما لم يفتى ثلث كل مبتغي هاتين لان الخ يفتى (قوله كاعتاق كله) أي لان اعتاق البعض يسرى لكل بعري (قوله للمسلم) أي انفسهم قوله لان اعتاق الخ (قوله في الثاني قرع الخ) وفهم من الامة التصو ريم اذا اعتق الابعاض معا فخر جازا فارتبوا فقدم السابق كقولنا له صدان فقط فقال نصفنا ثم قرعنا فاعلم حرم ثلثا فانما ولا قرعة كراهي باب الوصة معنى (قوله ولو لا تشوف الشارع الخ) ففتنه انه اذا قال اعنتكم أو اعنت ثلثكم أو ثلثكم حرام يصدمون عتيق واحدا بعد الثاني القرعة كسبي ودفعه انما اذا قال اعنت ثلثكم أو ثلثكم حرام عتقه ما قال اعنت ثلث كل واحدا لان الاضافة للعموم ودلالة العلم على حكمه فاعلى كل فرد فرد كان كقولنا اعنت ثلث فلا نزلت فلا نزلوا ولعلمهم لم ينزلوا الى ذلك فباعلى أن ثلثكم خلف الى المجموع وأن دلالة من باب

اعتق في العدة وهذا ما تقدم الشان في باب الوصية جميع الاستاذ وتلاها عن جميع السبلان انه عتق وقيل انما تصرف في الرض وصحح النووي انه عتق ثلثه ثم اقره بغيره فاقدر بسبب ان ذلك في شرح الرض ووجه جميع السبلان بان ما يفتى في عتق الخ لا يحصل الوارث ولا يملك عمل لهم هتاني ومنه في الرض في مسئلة الهتاني كروى على انه عتق على ملك الواهب لم يفتى به (قوله عتيق ثلثه) قد شكك بان اعتاقه في الرض وهو اذ قلنا كذا في اعتاق الرض المهر الا ان فرق بان هذا في حكم الوصية ونحوه في مال وقت الموت فكله على فلا يجوز بغير عدم توفيق المحلل (قوله يعني غير عتيقه) أي والا فاضل عتيق أحدهم حصل قبل القرعة (قوله فان قرع الخ) أي بان خرج له الرق

اعتق بعض الفن كاعتاقه كما مضى فله اعنتكم (قوله قال اعنت ثلث كل عبد) منكم (أقرع للمسلم) وقيل الصكل يقع من كل ثلثه) ولا قرع انتم بمحبة بعض وهو التماس ولا تشوف الشاوع على تكميل العتيق ليرتفع على القرع عتق ثلث

كلو بعدد من عتق ثلثو امة عتق عتق بعد الموت لا يسرى (واقعة غلث) مما عرفت القسم وتصل هذه التال باحد شيئين الاول (ان تؤخذ ثلثو امة عتق) ثم (يكفي شيئين في واحدة عتق) لان الزق مضاعف مرة (وعرف في بنان كلسق) ثم (وتخرج واحدة باسم أحدهم فان خرج العتق وورق الآخر) يعني الخادم (أو الزق وقفاً خرجت أخرى باسم آخر) فان خرج العتق عتق وورق الثالث والا فالكسرى ويوم (الاقتضى على رقتين في واحدة عتق) أي عتق كل واحد بالشيء كالمالك قال فليس فيه لأن دفع الزق اذا خرج على عدد زوجي بنو دفعه مرة أخرى فتكون الثلث أربع فقط وقال ابن القتيب كالمهم بل (٢٧١) على وجوب الثلث اهـ والاول اوجه

الكل لا الكيفية ثلث المجموع من حيث هو مجموع واحد لظننا لم عرض (قوله عني ثلثة) أي ثلث كل منهم عرض (قوله في هذا المثل) أي ثمانية إذا كان العدد ثلثا تعني (قوله لان الرق مضاعف له) أي فتكون الرقاع على نسبتها لطلب في الكثرة والتفصي (قوله للمثني باندن) أي من نحو عني تعني (قوله في باب الفقه) (قوله والافاكس) أي وأن خرج الرقود عني الثالث تعني (قوله كل وجه) أي الحواز (قوله الاثر في تزارق) أي وأن خرج العتيق ابتداء الما لحد عني ورق الاثر عرض (قوله) والاول (قوله) أي بعد وجوب الثلاث وجوب الاقتصار على رقتين (قوله وضعية صلوا له) أي تعيين على الثاني بالوجز تعني (قوله لان الاثر في قيمة الما) أي بالنظر الاول الذي قدم من الاثر على الجربة وشي في عبارة سم قوله فانه قد شكر وقد قبل والثاني قد ينكر وذلك يخرج على الرق ظننا لم الآن يقال يمكن التمام عدم التكرار في الثاني بان يختار الاثر على الجربة بخلاف الاول له (قوله ويجوز الطريق الاخرى) أي كلها الا انها في خلاف قيمتهم ايضا كذا الاستواء (قوله فان خرج) أي على الجربة اسم الاول أي اسم ذي المائتين (قوله لهما) سذكر كجربة في قوله للثلاث ولكن فوز بهم بالعدد والقيمة أي بان يكون العدد ثلث مجموع والقيمة لهما ثلث مجموع مره اخرى (قوله في جميع الاحزاء) في قول المتن ولا يرجع الزا في النهاية (قوله في جميع الاحزاء) أي الثلاث تعني (قوله فضم الما) أي في المسألة التي زاده وشي (قوله في كل الاحزاء) أي لم يكن التوزيع بالعدد والقيمة تعني ثمن من الاحزاء بحسب اثمهم فوافق ثلث العدد ثلث القيمة ثلث القيمة في كل الثلاث فيكون ثلثه ليس ثمن من الاحزاء بحيث يكون ثلث العدد وقيمت ثلث القيمة اسم أي بخلافه مثال المصنفان الاثنان فيه ثلث العدد وقيمت ثلث القيمة (قوله والاثنان جزء) أي ثانيا (قوله او في بعضها) أي لم يكن التوزيع بالعدد والقيمة في بعض الاحزاء أو يمكن في بعض يعني أن بعض الاحزاء لم يكن ثلث العدد وقيمت ثلث القيمة وبعضها كان كذلك فان جزء الاثنين ثلث العدد وقيمت ثلث القيمة جزء الواحد والثلاثة ليس ثلث العدد وان كانت قيمة ثلث القيمة سم (قوله للتوزيع ثلثا ثمانية) كذا في المتن والنهاية تاء وفي أصل الشرح

[illegible]

وثلاث بلا بعد عز (قوله ان خرج) أي العتق لهما ع ش ورشدي (قوله قوله دون الصدقات  
 الخ) فالحاصل المراد دون المصدقين جميع الأجزاء بمعنى طلب العموم بخلاف قول الشارح في كل  
 الأجزاء فإنه أراد به عموم السلب بقوله بعض الأجزاء أي بنى التوزيع بالعدد مع القيمة بالنسبة لبعض  
 الأجزاء سم أي مع امكانه بالتبني بعض منها (قوله في جميع الأجزاء) متعلق بالمتناهي (قوله على  
 المتن) أي في حقه المستأخذ كورثته لا يمكن التوزيع بالقيمة دون العدد (قوله لا الاستواء في العدد  
 دون القيمة) أي وهو عكس ما في المتن (قوله في الكل) أي في بعض (قوله ليس ثم قال الشارح الخ)  
 أقول الذي يظهر في تحقيق ذلك أن المراد بالتوزيع في هذا المقام قسمتها أثلاثا ومن لازم ذلك تساوي  
 الأقسام في القيمة والأقسام أثلاثا كما هو معلوم وحيت ذواته تساو في الأقسام أيضا في العدد كقوله  
 كستقيمهم سواء ونحو لا يكمل قوله كستقيمة أحدهم الخ فعمل أن التقسيم بالعدد دون القيمة بيان تساو  
 الأقسام في العدد متفاوت في القيمة ليس من التوزيع في شي من هذه المحال تفاوت الأثلاث في المقدار ومع  
 التفاوت في القيمة تتفاوت الأقسام في المقدار فأتعق قول الحق لا يتأني التوزيع بالعدد دون القيمة وأن  
 قول الشارح بخلاف العدد فإنه يمكن الاستواء في مقدار أو أدنى مطلق الاستواء بمعنى التقسيم بمجرد العدد فلا  
 وجه لقوله وان كان الخ لا يتأني التقسيم بمجرد العدد لا يدخل القيمة فيه وان أراد به بالاستواء التوزيع مع المعنى  
 المراد هنا فهذا لا يتصور ولا باعتبار القيمة فلا يدخل فيه إلا القيمة فلا يكفي قوله وان كان الخ وليس هذا مراد  
 الرضا وأصلها لا يخفى قد مر أثره في قوله ولكن أقول الخ وهو موافق لما يقتضيه ومصرح بان مراده  
 بماتله خلاف ذلك ولا يخفى أنه لا استقامته إلا باستقيمة ما ذكره إلا بالمعنى الذي حققناه كقوله جلي  
 للمتأمل سم (قوله وأجلب ضمنا الخ) أي في شرح المنهج (قوله عن هذا التناقض) أي بحسب الظاهر  
 ورشدي (قوله والرضا وأصلها) أي بين الرضا والخ (قوله بالعدد مع القيمة) أي فلو قسمنا القيمة ثلاثة  
 أقسام متساوية لم يمكن أن يوافقها العدد في أقسامه ثلاثا بخلاف ما عساهو به بحيث يكون كل جزء من قوما  
 الأجزاء لم يكن ثلث العدد وقيمة ثلث القيمة بعضها كان كذلك كالمثال المصنفان جزء الاثنين ثلث  
 العدد وقيمة ثلث القيمة وجزء الواحد أو الثلاثة ليس ثلث العدد وان كانت قيمة ثلث القيمة (قوله  
 بعض الأجزاء) فالحاصل المراد به دون العدد في جميع الأجزاء بمعنى طلب العموم بخلاف قول الشارح في كل  
 الأجزاء فإنه أراد به عموم السلب (قوله أيضا بعض الأجزاء) أي بنى التوزيع بالعدد مع القيمة بالنسبة  
 لبعض الأجزاء (قوله قال الشارح الحق لا يتأني التوزيع مع الخ) أقول الذي يظهر في تحقيق ذلك أن المراد  
 بالتوزيع في هذا المقام قسمتها أثلاثا ومن لازم ذلك تساوي الأقسام في القيمة والأقسام أثلاثا كما هو  
 معلوم وحيت ذواته تساو في الأقسام أيضا في العدد كقوله كستقيمهم سواء ونحو لا يكمل قوله كستقيمة  
 قيمة أحدهم الخ فعمل أن التقسيم بالعدد دون القيمة بيان تساو الأقسام في العدد متفاوت في القيمة ليس  
 من التوزيع في شي من هذه المحال تفاوت الأثلاث في المقدار ومع التفاوت في القيمة تتفاوت الأقسام  
 في المقدار فأتعق قول الحق لا يتأني التوزيع بالعدد دون القيمة وأن كان الخ لا يتأني التقسيم بمجرد  
 العدد فلا يدخل فيه إلا القيمة فلا يكفي قوله وان كان الخ وليس هذا مراد الرضا وأصلها لا يخفى  
 قد مر أثره في قوله ولكن أقول الخ وهو موافق لما يقتضيه ومصرح بان مراده بماتله خلاف  
 ذلك ولا يخفى أنه لا استقامته إلا باستقيمة ما ذكره إلا بالمعنى الذي حققناه كقوله جلي للمتأمل سم (قوله  
 لا يتأني التوزيع مع العدد) أي والتوزيع بالعدد دون القيمة غير الاستواء في العدد دون القيمة كما علم بما  
 حققناه الخ لا يخفى فلا يتناقض قول الشارح الحق المذكور وجعل الروضة وأصلها الستة  
 المذكورة مثلا لما ذكر (قوله بالعدد مع القيمة) أي فلو قسمنا القيمة ثلاثا أقسام متساوية لم يمكن

وفي عتق الاثنين ان خرج  
 وافق ثلث العدد ثلث القيمة  
 قوله دون الصدقات  
 بعض الأجزاء في مقابلته  
 المثبت قبله في جميع الأجزاء  
 فلا اعتراض على المتن ولا  
 يخالفه بينه وبين ما في  
 الروضة وأصلها من جعل  
 الستة المذكورة مثلا  
 للاستواء في العدد دون  
 القيمة نظر إلى ان القيمة  
 مختلفة فلا يمكن التوزيع  
 بها في الكل بخلاف العدد  
 فإنه يمكن الاستواء وان  
 كان لفظنا إلى القيمة في  
 ذلك نضل ومن ثم قال  
 الشارح الحق لا يتأني  
 التوزيع بالعدد دون  
 القيمة أي مع قطع النظر  
 عنها أم لا وأجلب ضمنا  
 عن هذا التناقض بين المتن  
 وأصله والروضة وأصلها  
 بان مثلا الستة المذكورة  
 صالح لا يمكن التوزيع  
 بالقيمة دون العدد نظرا  
 إلى عدم تأني توزيعها بالعدد  
 مع القيمة

وفككت كثيرا لعدم تخوُّز مهملات جميع العدد هو وجعل القسمات لهم التثنية كل من الامرين فاعاد بالتخوُّز اقسامه  
 ذلك ان تتولى الامثلة منها من وجها آخر هو ان التواضع هو بالتواضع والوفاة اصلها انما هي بالتواضع  
 والتواضعية فرق واضح لحدوثها في الستة لذلك كونها من طبع الطغاة ان القسمات على قسمين حل والوفاة اصلها انما هي بالتواضع  
 للتواضع لحدوثها في الستة لذلك كونها من طبع الطغاة ان القسمات على قسمين حل والوفاة اصلها انما هي بالتواضع  
 امكن التسوية بالعددون التسوية كستة احرار (وان تخوُّزهم) التسوية (بالقيمة) وبالعددان يمكن لهم ولا فيهم ثلث صحيح (كل قيمة  
 قيمتهم مائة في قولهم جزون ثلاثة احرار الواحد) جزو (واحد) جزو (واثنان) جزو ثلاثة (٧٧٢) الاقرب الى الغلبة على انه غلبوا (فان

بثبت العتقة سم (قوله ولكم نظر الم) فمفترقا العكس أن يكن فوز بهما بالمعدودين القتبوهذا  
ليس مرادها لانه يلزم من التوزيع بالعدد اختلاف القيمة مع أنه لا بد من الاتصاف بهما وهذا التأويل  
يعمد على أنه لا فائدة تذكر لانه لا يستمر ثوابه سم على ج مائه أمول التي، يظهر مقتضى  
ذلك الميميري (قوله بالمتبع العدد) أي لو قسم العدد ثلاثة أقساما لم يكن سم عتقة العتقة ثلاثة  
قسام مساو يقتضي يكون كل قسم منها مقسم من العدد سم (قوله خلاصه) أي التوزيع (قوله  
ضخم جعل الرضة وأصلها هاتل الم) فيصا من الميميري وم من أنه لا فائدة كرهها لهاتلان  
الحكم المتبعة بها نحو التوزيع باعتبار القيمة (قوله بالعدد) أي القول بالتوزيع وجمع في المقي التوبة  
و زاد الركني إلى التي (قول الم الم الت) كذا في أصله روح الله تعالى في معنى لفظي والنهاية التيم  
الثالث سيعر (قوله هذا) أي بأحد القرتين الثلاثين بعد تغير قسم التوزيع (قوله جمع من  
الشرح) منهم الميميري معنى (قوله ان الاول) أي العتق من كل مده عش (قوله أي اللاتنين) أي  
الذين خرج لهم رضة العتق معنى (قوله بعد آخر أي أن يتم الت) الاول ثم آخرى لم يتم الت (قوله  
وصوت) كذا وجهه ان الباقي الثلاثة وليس مراد سم قول الم قوله وقيل في اختياره العدد الاول  
نهما يتوقف (قوله الاخر يتالم) جوارف التي لانه أقرب إلى أصله سلى الله له وسلم له (قوله أما إذا  
أعنت الم) معتر وقوله معاني موضعين (قول الم وإذا اعتصمهم الم) ولو اعتصمهم ولم يكن طمحين  
ظلمهم ظهر عليه دين مستقر للقر كطبل العتق ثم ان أم أول الوارث العتق وقضى الم من ماله آخر مخرج  
وان لم يستقر لم يطل القرتان تبرع الوارث بقضاء الم والعتق بقضاء الم فان كان الم نصف  
القر كتر من النصف أو ثلثهما ومن الت) فلو كان مالا أو بصق قيمته مائة وعش بالقر عتوا وحده  
ونلتهم ظهر من بقوتهم تعديج فيواحد غير من جرحه القرعة ثم يقر عينين خرجت خر عتبا  
بالمزني بهر وقدمهم فان خرج العتق كعتق وقضى الم من خرجت الذي عتق ثلثها من ح  
وعتق من الآخر ثلثا ووضع خر عتق (قوله يلزم مبرها الم) أي الواو من الم الوارث أو الواو وان  
كان الاول هو الاثر ع عتق عبارة التي ولو وطها الوارث بالمزني مبرها ولو كان الوارث باع أحدهم  
أو أجزأه وبطل تصرفه ورجع الوارث على المستاجر بأجرة مثله اه زادها بقا وده بطل رده  
فان كان اعتقب بطل اعتقا ولو الأول أو كاتب بطل الكتاب ورجع على الوارث بما أدى اه (قوله  
ان رافعا العدد في اقتصافه ثلاثة أقساما لانه يجب يكون كل قسم من مقسما بالثلاثة القيمة (قوله  
بالقسمت المعد الم) أي لو قسم العدد ثلاثة أقساما لم يتساو فيجب يكون كل قسم منها مقسم من  
العدد (قوله وصوت) كذا وجهه ان الباقي الثلاثة لتوليس مرادا

يبدأ آثرى إلى أن يتم الثالث (يقسم من خرج) وأولاً (د) تتلوا التعنيين الباقين من خرجته ثانياً بان تنضموا بالباقي من الثالث فيقولون (ثالث الباقي) وهو القولوع من الأناج. فإذا قرأ بالخيال الامور في بعض النسخ الثاني والثالث والقولوع صوت (قلت) أظهر ههنا الاول والثاني (أصل) لما سران تجزئتهم لثلاثة وأما قرأ بالحق الجهر (والتقولان في اسباب) لان المقصود بحمل بكل (وقيل) وانتم له بأنه نص الامم وقصة كلام الاكثر من في اسباب) الاثر يتلوا كونه أما إذا أتى بعد ما فلا قرأ حبل يقول الاول والثاني والثالث وإذا أعقبتنا بعضهم أي الارطه (قرع عظمه مال) آخر له من قبل وقت القرعة (وخرج كلهم من الثالث عتوا) أي بان عتقهم وأهم أحرار غيري عليهم أحكام الامور من حين اعتقاد (من من) كمن لهم كسهم) ويخرجون كل من جانيه ومهر أموت فبعت ولهم لها (من يوم) أي وقت الاعتقاد) ويطلب نكاح أمته وجه الوارث بالتقوى يؤسره هذان ولهم ولو كمل جسم من جلد كقرص ورجل من كفن محض أو لا رجس

الولاد بما أتفق عليهم) سلكوا أن أطال البقي في ترجيح قصيل فقلناه أتفق على أن لا يرجع كن نكح فلما باطن الصلح ورجع بما  
 أتفق قبل التفرق و يظهر أنهم ترجحوا لطيفة أقدمهم في ما لم يخدموه وهو كانت أنما ما سرق غسبا لم (وان خرج) من  
 الثالث (عاشق عبد) أو سواه أو كونه (آخر أخرج) أي يبين في موضع من فرع حتى (أضال ومن عتق) ولو (قرع محكم) فحسن  
 ومع (الاضاع) لا تفرع عنها أمينة لتعق (٣٧٤) لا يشبهه بخلاف الموصي يستغناه في موقوف المولاة وقت الاستحقاق (و قد) بقرينه

[illegible]

« (نصل إلى قولنا) لا يمنع الواو والدين والاولادى العاقلة والفقير وهو من غير عاصي من حيث هو بل قد حدثت بعد ذلك من العاقلة من حيث هو  
 عصى ما نسبته من المعتق وجبت للارث ولا يملك النكاح والصلاة عليه والعقل عن الاول لا يقبل الاجماع لان الاجماع المصنف انما  
 الاولاد ان اعق الولد له كاحتمال نسب بضم اللام وقوله (من عتق عليه) خرج (٢٧٥) من امر غيره من ثم انما قلنا بحكمه

بعتق ووقف ولا يؤمن  
 اعق من غيرا ومن كفارة  
 غيره بعض أو غير وقد  
 قد انما قلنا كالمعتق قيل  
 عتقه قولنا قلنا الغير  
 ووضع في شرح حصول ابن  
 الهام للمودني وشخصا  
 له اذا اعق عن الغير بغير  
 انه يكون الولد له ملك  
 بخلاف ما اذا كان بانه أو  
 بغيره لكن في معرض  
 التكفير فانه يقتضي عن  
 اعق عتق العتق نائب  
 عنه في الاعتناء له وهو  
 عيب التوقف الكفول على  
 النية التوقف على الاذن  
 وقد اتفقت عباراتهم على  
 ان الغير المكفر المبرع عنه  
 بالتكفير بانه قولهم  
 بانه صريح في توصف  
 التكفير عنه بالاعتاق وغيره  
 على انه كذا كل ما يحتاج  
 لنية لا يفعل من الغير الا  
 بانه كخراج وكذا الفطر  
 وغيره فاحفظ ذلك فانه  
 مهم ثم صرح كل كلامهما  
 على عتق اجني عن كفارة  
 التبر المثل اذا كانت مرتبة  
 به على ما في الروضة  
 وأصلها في العمل جري  
 طه في شرح الروضان  
 فلا يخفى العتق عنها  
 لكشف في شرحه  
 فر عتقها على قليل المنع

ما تضمن التلمذة قابل بينها وبين الارض الا باليقين بعد احاطة الماتنين الطرف الاخر وتسم  
 الماتنين لبعض كل شيء مستوعرون اه  
 « (نصل في الولد) » (قوله في الولد) في قوله او كفارة في غير في المني والقوة وقد اتفقت عباراتهم في  
 النهاية (قوله من الولد ادى العاقلة) عبار شيخ الاسلام والمفتي لفتاوى ابن عوف من الولد وهو  
 المعاونة (قوله ناشئة من حرية حدثت بعد والملك) عبارة شيخ الاسلام والمفتي عمرو بن دينار وال  
 الماتنين الرقيق بالحرية اه (قوله حدثت بعد والملك) انظر الى الحاجة الى هذا بقوله ناشئة من حرية  
 وقوله من اخصص فهو من نسب بين هذا وقوله بعد من ملك الولد او غير اهل الانعام غير محتاج اليه  
 التبريد في عتق عتق والمفتي وهي مترادفات (قوله والصلاة) معطوف على النكاح وقوله والعقل الخ  
 معطوف على الارث (قوله لا لغير العتق) وقوله تعالى ادعهم لا ياتهم الى قوله وهو النكاح (قوله  
 بضم اللام) انصر على ما اختار ع (قوله خرج الخ) فيمن قل عبارة النهاية بعد قول المصنف لصية  
 وخرج قول المصنف عتق عليا من امر الخ وهي ظاهرة (قوله ويؤلف) أي الى الصلح أو بين  
 الحال ع عبارة المفتي ولا يكون ولاؤه بل هو موقوف لان الملك لم يعمل بنية واقضى عليه من ائدة  
 له بقوله اه (قوله ومن اعق الخ) وما اعق الكافر كافر افلق العتق بدار الحرب واستقر ثم اعق  
 السيد الثاني قولنا (تيسر) « ثبت الولد للمكفر على المسلم فكسوان لم يواروا كما ثبت عتقه  
 النكاح والنسب بينهما لم يواروا ولا يثبت الولد بسبب خروجه عن الاعتناء كلامه شخص على يد غيره  
 وحديث من اسلم على يد رجل فهو احق الناس بعياه وماله قال الغزالي في استغفار في عتقها كاتقاط  
 وحديث نحو الزمارة ثلاثون بيت عتقها لقطها وله الفاعل اعتناء عليه شخصه الثاني وغيره  
 وكالمف والمودني (قوله ادى عتق غيره) الاول كفارة أم لا (قوله بعض الخ) واجمع المعطوفين  
 (قوله وقد رد ان ملكه الغير) أي بان كان العتق بالاذن بشرطه في عتق عتق أي فرض ذلك  
 بان اذنه الغير وهو المكفر عنه لما في الاعتناء وكان الماتنوا المحصور من كفارة بالقتل فان الماتن  
 اذا عتق عن الاذن والمولى عليه مقدار ذنبه في ملكه ما قبل العتق اه (قوله يكون الولد له ملك) معتمد  
 ع وقيل التصديق عن الغير بدون اذنه حصول التواب لغيره وان لم يكن الولد له وقد ضد ما بان  
 عن المفتي عند قول الشارح الغير من المذكورين (قوله وهو عيب) عبارة انها من غير صحيح لتوقف  
 الكفارة الخ قال عتق قوله وهو الخ أي قوله لكن في معرض التكفير الخ فني كان الاعتناء بغير اذنه من  
 وجبت عليه الكفارة كان الولد للمعتق ع (قوله لتوقف الكفارة على النية الخ) هذا التعليل وهم  
 وقوع العتق عن ملك لاعتق الكفارة وظاهره انه ليس كذلك في غير وفي نظر ان ارادني حصول التواب  
 الغير لغيره فاقام حصول التواب لمن تصديق عنه لا فني كامل (قوله وغيره) (قوله ادى عتق) (قوله حل  
 كلامهما) أي كلام المودني وشيخ الاسلام في شرح النصول (قوله جري) أي شيخ الاسلام عليه السلام  
 ما في الروضة وأصلها (قوله عنه) أي الغير الماتن عتقها أي في الكفارة (قوله ما فيها) أي في الروضة  
 وأصلها (قوله وانما السبب) أي سبب المنع وعنه (قوله بذلك) أي بان السبب لم يجر ذلك الاجتماع (قوله  
 عنه) أي الماتن (قوله عتق كذا) أي الاجتماع المذكور (قوله كلامهما) أي المودني وشيخ الاسلام  
 (قوله عنه) أي الماتن (قوله قليل شئنا الخ) أي الماتن (قوله ومن اعق الامام الخ) الله عتق على قوله  
 « (فصل من عتق عليه عتق)

في الخيرة بسهولة التكفير بغير اعتق أي وليس الامر كذلك وانما السبب اجتماع بعد الماتن في السابق بعد الولد المستوعر وذلك في  
 شرح البهجة فقال لا يؤدى اجني اعتنا فاعه ولو في من يتبعه عتق كذا فان قلت يعمل كلامهما على عتق الوارث عتق عتق بل يتعين  
 دليل قليل شئنا بان المفتي نائب عن عتق الوارث من اعق الامام من حديث الماتن ولا يصح للمسلمين

كذلك قيل وهو منضم لمصر بهم بان الادم لا يجوز له الحق لانه كولي القيم ومن ثم كان الزوج من اضطرار ان ليس له بيع عديت المال من نفسه كما رسمت مرة فتاعتق في سورة (٢٧١) فيكون حل ذلك عليها (ورق باعق) فغير واسطوخ وسبيع البعدين نفسا لمراه

عقدت عتقته أو كناية أو  
تدبير) ولكن العتق في  
هذه الخبر باقيا بعد ما  
قهرها بأغار العاطف على  
ما في نسخ في نفسها العطف  
بالواقف السكول وكثير منها  
العطف فيها بعد الكناية  
وكان وجهه جعل  
الباشرة للحقة تتصلوا  
عندها أنسأ انترقال  
(وازداد وفراية مراه  
فولاده) فغير  
الذكرين (ثم لصيته)  
التصيين بأخيه الأقرب  
فالتقرب بكسرى الفرائض  
غير السابق والترتيب  
هو بالنسبة لقوائد الولاء  
الترتيب عليم أو شوايه  
تزوج وغيرهما للثبوت  
فانه يثبت لصيته في  
جانبه من أول تزواجه  
دونهم ودوايه كل أحق  
مسلم نصرايا ومات في  
حياته وه بنون نصاري  
فانهم الذين رؤوه ثم المتقل  
الهم الأرض لا الرخا  
الولاء ينتقل كأن نسب  
الإنسان لا ينتقل عنه وبسببه  
ان أئمة الاعتقاد من  
ومن ثم قالوا لا لا ولاد  
بل ورثه أما العتبة  
بغيره كالنسخ الابن ومع  
غيره كسبي مع الاختلا  
قربته (و من ثم لا ولاد  
امراة بولاد) لان الولاء

من أقر بحرته من الخ كالمهرج صنع العتق (قوله كاذب) ومن قال بذلك العتق (قوله كاسر) أي في  
تسببه أوائل الباب وقوله مرة تغاى في ذلك التبع خلافا لما هو منه موقوفه فصوره بخار تعذلا وقد  
ذكر المولى بان من مسلم فلا دام دفع قيمته من يتلوا الوي يعق من كانت المسلمين له (قول المتن ورق)  
أي أو بعض باعق أي أو باعق غير موقوفه عنه فإنه اه معنى (قوله أو مفر) إلى الكافي النهاية لا  
قوله على ما في نسخ الإختلاف وقوله الخبر السابق وقوله وهذا مستثنى من الموقوفه ولو كان معق الإبا إلى المتن  
وقوله أي الإبا إلى ثم بعد الم (قوله ومنه) أي من الاعتاق عيلة العتق مفرز الم استقلال أو بعض  
كبيع البعدين نفسه أو ضمنا كقوله اعتق عبدك عن فأباه أو سقطا على صفو جسد اه (قوله لما  
مر) أي أوائل البعيل التسبب (قوله في هذه) أي الأحوال الثلاث ما به (قوله على ما في نسخ) أي من  
عطفه بلود ما بعد ما بالوا (قوله ولكن وجهه) أي ما في الكثير (قوله الما لشر تالعة به) وهي الاعتاق  
والكناية (قوله فقال الخ) عطف على قوله غار العاطف (قول المتن وقرايه) كان ورث في ماله يعتق  
عليه أو ملكه يسبع أوهة أو وصت وقوله أو سراه أي كافي عتق أحد الشر يكن المور نصيبه معنى (قوله  
لغير من المذكورين) أي في أول الفصل وعبارة العتق ما بالاعتاق فغير السابق وما بغيره في الفصل  
أما إذا عتق غيره بعد عنه بغيره فانه يصح أن يملكه لا يثبت له الولاء وانما يثبت له الما خلافا لما وضع في  
أصل الروضة من انه يثبت له الما لو عتق عبده على أن لا يملكه عليه أو على ان يكون ساهبة أو على انه  
لغيره لم يطل ولاؤه ولم يمتل كتسبه لغيره النصين كل شر لم يمس في كتابه فهو باطل فتعاقفه أسق  
وشرط أو ترقا الوالدين عتق اه (قوله التصيين) إلى الكافي العتق الاتوه كالتب إلى خلاص  
وقوله لان الولاء إلى المتن وقوله ولان نعمته يخرج (قوله التصيين بانفسهم) سذكر بحرته (قوله الخبر  
السابق) وهو الولاء كسبب التسبب (قوله والترتيب) أي الذي أضافه (قوله انما هو بالنسبة لقوائد  
الولاء الخ) أي بناء على الفالين الاتفاق في المور والافتقار بعكس الترتيب سم (قوله وغيرهما) أي بما  
مرفى أول الفصل (قوله ومن ثم لو تصوروا فيه دونهم الخ) عبارة العتق وهو تضييقه في الخفين فيما اذلت  
العتق وهو مسلم والعق كافر وإنه مسلم فبإثباته الما له (قوله والعتق والشرع من موافق عتق  
مسلم كافر أم ملك الكافر عن المسلم وأولاد موقوف أولاده كافر ورثه دونهم بذلك علم ان ولاد الصبة ثابت  
لهم في حياته العتق وهو المذهب اه وبذلك علم ان ما بين العتق في آخر الفصل بما ينافي ما رسمت نقا  
مبنى على الرجوع (قوله ان ربه) أي أولاد العتق الولاء (قوله كان نسب الإنسان الخ) وذلك ان نسب  
عمد القرابة التي يجمع منقرضها ولا يمتد وفعلة انتقال عش (قوله وبسببه) أي بسبب عدم انتقال الولاء  
(قوله ومن غيره) القواعد أي أو كسببه النهاية (قوله كسبي مع الانت) هل مراه كالات معهما فأنزل  
سم (قوله من ثم) أي من أجل عدم أولاد الصبة بالغير أو بعد قول المتن ولا ولاد أمراة تولاد) فإذا كان  
للعق ابن و بنت أو أبوا م أو أخ أو أخت مورت المذكورين لا تبي نهاية ومعنى (قوله لان الولاء أضيفا الخ)  
بديل لما رسمت سم (قوله دون أخواتهم) فإذا لم يثبت إلا مع بنت الم والعمة بنت العتق أو ولاتها  
أبعد من نهاية (قوله وكل ستم الما الخ) أي لم يدر كسبي أو شردي (قوله نحو أولاد الخ) فهو  
استثناء (قوله من ثم) أي أولاد موعقا موقوفه كاتملت الحق هو نفع الما شردي (قوله فاستبعدوا)  
باعتاد أو كناية أو تدبير الخ (قوله والترتيب انما هو بالنسبة لقوائد الولاء الخ) أي بناء على الفالين  
الاتفاق في المور والافتقار بعكس الترتيب (قوله كسبي مع الانت) هل مراه كالات معهما فأنزل  
(قوله أضعف) أي بديل لما رسمت سم (قوله فاستبعدوا) يتأمل

أنفسهم النسب الترامخا تراخي التسبب كذا كورقنا الأخرى انان الاخ والم و بهما مؤثرون دون  
أخواتهم (الأم عتقها) كل منة العتق أو ولا تصور (ولاد) وان سفلوا (ورقنا) وعقنا عتقنا بهذا الاله على الله عليه وسلم  
جعل الولاء على غيره وتلا شتر من الله عتقها ولان نعمته انما جعلت لهم كاتملت الحق فاستبعدوا لاوهذا بأسط على الله







الاحور وشرعا تطبق على الموت وحده ومعنى قوله من الموت لان الموت هو الحلة ولا راد عليه ان يتفق من رأس المال في اقامت فانت حليل  
موت فيهر او يوم متلافيا فبالا ليس تطبق بالموت وانما يشبهه انه عتق فيه (٢٧٩) فعمل الله منى على موت قبل الموت وبعده

كان يحض تطبق لا تدبر  
فلا يرجع فاعا قول  
قطعا ويعتق من رأس  
المال ان خلا الوقت عن  
مرض الموت او زاد على  
مدته كما بانى وأمله قبل  
الاجماع تقر به صلى الله  
عليه وسلم لم يرد في غلاما لا  
يملك غيره عليه وأركله  
مالك وشرطه تكليف لا  
في السكنان واختيار وحل  
وشرطه تكونه فتاخير أو لا  
كما يعلم من كلامه موصفة  
وشرطها الاشعار به لفظا  
كانت أو كتابة واشترطوا  
مخرج أو كناية (مرجه)  
الفاظ منها (أنت حر بعد  
موت أو اقامت أو موتى  
فانت حر) أو عتق أو  
أعتقت أو حررتك (بعد  
موت) ونحو ذلك من كل  
ما لا يحتمل غير بشر وتلزم  
البقي في اقامت أعتقتك  
أو حررتك بأنه وعدوه  
ان أطلقني انفسهم  
ما تلتك بحجاب بانما هم  
الموت لا يحتمل الوجود بخلاف  
على الحياة على انما طلعت  
في طلقك من ميساره  
(وكذا ذبرتك وأنت حرة  
على الذبح) لان التدبير  
مرفوع في الجملة وقوله  
الشرع واشترط في معانها فلا  
يستعمل في غيره ما فارق  
ما بانى في كتابك انه لا بد  
ان يضمه فاذا أديت فانت

الامور) أى التأمّل في الموت قوله عليه الصلاة والسلام التدبير نصف الميتة عنانى (قوله أوسع معى) قوله  
أى بخلافه معنى بعده فانه تطبق عتق بصفة كما ساقى رشدى وحش (قوله من الحر) أى لفظ التدبير  
ما يؤخذ من الحر معنى (قوله لان الموت الخ) أى معى لان الخ مائة (قوله ولا راد له) أى على قرين  
التدبير معنا (قوله فانت حرة) أى أو عرض لا يستقر شهر أو وما كان خذلك من قوله في الفصل الآتى  
عند قول المتن ويعتق بالموت من الثلاث الخ وحله عتق كماله عتق ويصر بذلك قول الشرح الآتى  
آ نفاق لم انه الخ (قوله وانما يشبه به الخ) أى بالموت (قوله فلا يرجع) بيده المفعول (قوله ان خلا الوقت)  
أى التيقيل الموت وعلق به العتق (قوله على مدته) أى مرض الموت (قوله كناية) أى في الفصل الآتى  
(قوله تقر به الخ) عبارة شيخ الاسلام خير المحققين ان حلاله لا يملك مال غيره فباعه الله صلى الله  
عليه وسلم فقرر به وعدم انكاره بل على جواز واسم اطلاقه بقوله يوسدوه أو يرد ذكره الاتصاري اه  
زاد المتن وفي سنن الدارقطني ان النبي صلى الله عليه وسلم لم يملكه الموت ونسب الى الخطأ اه عبارة الصوري  
قوله فباعه الخ أو بعمل الله عليه وسلم كماله بالولاية العامة والنظر في المصالح وابعه شامتا لتدبرهم ثم أرسل  
ثمما في سنده وقال اقتض دينك ان شرف على الحر وقوله تقر به الخ أى حتم بل لا عبرة به التدبير  
سم اه يعبرى (قوله وأركله مالك الخ) عبارة المنهج مع شرحه وأركله ثلاثه فتعني مالك وحصل شرط  
فيه كغيره فمقتضى أوله لانما استحق العتق بجهة أخرى من التدبير وشرط في الصيغة لفظا بشر به وفي معناه  
ما عرفى الضمان لما مر الخ (قوله الا في السكنان) أى المتدبر (قوله واختار) بينى ان عمل اشتراط  
الاختيار مالم يرد فانت حرة ما كره على ذلك مع غيره عتق (قوله كما يعلم) أى اشتراط المال بما  
ذكر واشترط الحل بما ذكر (قوله أو كناية أو اشترط) في افعالها على الصيغة تسامح والاولى مع شرح  
المنهج المارأ نفا (قوله لفظا منها انشراح الخ) أى فانيهمه كلام من الحصر فملا ذكره ليس بما دخل قال  
مثل كذا كان أول معنى (قول المتن وأعتقتك الخ) صلف على انشراحه وفى (قوله ونحو ذلك الخ)  
كانت مفسرك الرتبة بعده وفي معنى (قوله بأنه وعد) أى فيكون لتقوا عتق (قوله ميساره) أى اذا  
قد يربط التملك معى فانت طالق فيكون تهاقا سم (قول المتن وكذا ذبرتك وأنت حرة) أى بلا احتياج  
مادنا تدبر الى أن يقول بعد معنى بخلاف غيرها كغيره فمقتضى من ميساره يعبرى (قوله ويصح) الخ قوله ويقر  
في المعنى الاول أو بهضمه واورثه (قوله لا نحو به الخ) وقال الآتى والمفتى والباب خلافا لنهاية  
واقفه سم عبارة النهاية وفى ذبرتك مثلا وجهان أحدهما أنه تدبر جميع في جمعه لان كل تصرف قبل  
التعلق تصح اضافته الى بعض محله ومالا فلا وظاهره ان لفظا يصح به جمعى لا يعرف معناه لم يصح وانما  
كسر التاء لمدرك وقعها الموت بشر اه وفى سم بعد ذكره انما تصح عبارات الارض دون خضك  
جميع ولا يسرى وذبرتك هل ولتوأم تدبر جميع وجهان اه قال في شرحه كظاير في التفتق فله  
الرافى ونفيه ترجع الاول هو الظاهر كانه الركنى اه وأقول قد يقال انية قاعدة انما قبل التعلق  
مع اضافته لبعض محله ترجع الآتى لان التدبير قبل التعلق كما ساقى فانت لم توفه في شرحه عتق  
فهل هو لغو بى ليس يصح به مقتضى ان الخلاف في مجرد الصراحة اه (قوله ذبرتك) أى التدبير

(قوله على انما طلعت في طلقك ميساره) أى ان تدبر بطلقتك معى فانت طالق فيكون تطبقا  
(قوله يصح تدبر نحو نعماء وبعضه) أى ذبرتك مثلا وجهان أحدهما أنه تدبر جميع في جمعه  
لان كل تصرف قبل التعلق تصح اضافته الى بعض محله ومالا فلا وظاهره ان لفظا يصح به التدبير أى  
لا يعرف معناه لم يصح وانما كسر التاء لمدرك وقعها الموت لم يشر ش مر (قوله لا نحو به الخ)  
عبارة الفروض وذبرتك مع جميع ولا يسرى وذبرتك هل ولتوأم تدبر جميع وجهان اه قال

أو نحو به يصح تدبر نحو نعماء أو بعضه فبينا أو تولى لا يسرى لا نحو به كما تفتاه كلام الرافى واعتمدوا ركنى وغيره مرفوعين ومن  
المتى له أنوى



أي من الترتيب ذلكت معنى (قوله أجزأ الخول قبل الموت) وقفا للمعنى والسبب للام الاسنى  
 وخلال الخول وضوئها مقبولهما وكذا قولان من دخلت النار فأنشأ شرط الخول بعد  
 الموت الآن ويبدأ الخول قبله اه زائد الثاني فليس هو المقصد اه (قوله لئن وهو على الترانى)  
 مقصده ترك البعد على اعتبار معنى دخول وقبض على الواو والواو جمان على قبل عرض الخول  
 عليه فان عرض علمه في الخول أو رتبته كعلمه في المشيئة لا تستأني معنى وباقى الشارح منه  
 (قوله لئن كان) أى شراط الترانى وتوهم وجوده أى عدم اشتراطه (قوله لئن التدمير القيد المعلق  
 الخ) قد يقال المعلق على هذا القول ليس هو الموت وحده اذ قد علق على الخول أو المشيئة أو كليهما  
 ما هو كذلك لا يكون تديرا ويجعل بين المعلق على الخول أو المشيئة والمقيد بذلك ليس هو الخول  
 ينال كونه تديرا بل تعليق الخول بطلون فتمت امل سم (قوله خلافا بعضهم) يعنى الجوزى فى شرح  
 الارشاد سم (قوله ان يقول اذا متى الخ) عليه انها يتوكل اذ امت فانت حار دخلت النار أو شئت  
 وفوى شأ الخ ووصلوا للمعنى والروض مع شرحه قوله اذ امت فانت حار شئت أو اذ انت حار اذ انت  
 ان شئت أو اذ انت حار ان رتبة المشيئة في الحدة والمشيئة في الموت تجعل بينه فان لم ينوشأ حل على  
 المشيئة بعد الموت وكذا سائر التطبيقات التى توسط فيها الجرامين الشرطين كقوله لئن وجبت أو اذ دخلت  
 فانت طاق ان كلش يافاه بعمل ينشأ حل على تأخير الشرط الثانى عن الاول وتنشأ شرط  
 المشيئة فانورا بعد الموت عند الاكثر اه (قوله فان نوى شيئا) أى من كون الخول أو المشيئة  
 الحدة أو بعد الموت سم ومما أغضى الروض وشرحوا المعنى منه وقال عيش أى من التور والقرآن  
 ويعلم منه بان يصحبه قبل موته اه (قوله عقب الموت) فيمنظر ظاهر بالنسبة لتعلق الخول بالموت  
 والمشيئة على كذا من منبغ المعنى والروض مع شرحه المأثقا ومن سلك المشيئة لا يتفق لئن ومن  
 كالم الشارح هنا وخلاصة ما ساقدهم كالمهم ان التطبيق الذى توسط فيها الجرامين الشرطين يعمل  
 عند الاطلاق على تأخير الثانى عن الاول وهو الموت هنا مطلقا على فور ثبوت كل التطبيق الثانى بقاءه  
 مطلقا والمشيئة بغير عيش وعلى الترانى فى غير ذلك وقفا علم (قوله لانه السابق الخ) أى تأخير الخول  
 أو المشيئة عن الموت كما هو صريح الاسنى خلافا لما فهمه من وجوع الضمير الى كون التأخير فورا  
 (قوله عن ذكره) أى ذكر الموت (قوله لمن تأخير المشيئة) أى لا تقول عيش قوله من تأخير المشيئة  
 وعلمه فلو قدم ذكر المشيئة على الخول هل يكون الحكم كذلك فنظر فثبت قوله الا ان الموصرح  
 بتوهمها بعد الموت أو قوامه بشرط وقوعها بعدد بلاقوله هنا كذلك اه مبنى على ان قول الشارح  
 دخلت أو شئت مثال واحد وليس كذلك بل مثالان كما هو صريح منبغ الروض وشرحوا المعنى كما هو مفاد  
 والفرق بينهما بين ان دخلت وكلمت يافات طاق فانه لا فرق فيما بين تقدم الاول وآخرها من الصفتين المعلق  
 عليهما الطلاق من فعله غير بينهما تقدم علو تأخيرها والصفتان الاولى في سلكها لئلا يفسد فله وذكر الترانى  
 فعله فيها بشرط نزعها من مر (قوله أجزأ الخول قبل الموت الخ) عبارة الروض اشتراط الخول  
 بعد الموت الآن ويبدأ قبله اه وكذا ش مر (قوله لئن التدمير القيد المعلق خلافا بعضهم) يعنى  
 الجوزى فى شرح الارشاد ان يقول الخ قد يقال المعلق على هذا القول ليس هو الموت وحده اذ قد علق  
 على الخول أو المشيئة أيضا وحاشى آخر الصفتان ما هو كذلك لا يكون تديرا ويجعل بين المعلق على  
 الخول أو المشيئة والمقيد بذلك ليس هو الخول بل تعليق الخول بالمرية بالموت خلافا لئلا  
 قد يقال لو كان المعلق على ما ذكر تعنى الحرة بالموت تأخير وجوده أى ذلك المعلق عليه أولا ولا يمكن  
 أن يجلب بمنع هذه الملازمة فتمت امل (قوله خلافا بعضهم) أى الجوزى (قوله ان نوى شيئا) أى من  
 كون الخول أو المشيئة في الحدة أو بعد الموت (قوله ولا حل على الخول أو المشيئة بعد الموت الخ) قد يقال  
 قضية قاعدة اعتراض الشرط على الشرط اعتبار الخول أو المشيئة قبل الموت ويجعل بين توسط الجرامين

أجزأ الخول قبل الموت  
 ومن جعلها كجوزى على  
 الضد فانهم القريب كما  
 أقامه كلامهما فى الطلاق  
 (وهو) أى الخول بعد  
 الموت (على الترانى) يعنى  
 انه لا يشترط فيما قول لا  
 انه يشترط الترانى وان  
 كان قضية ثم وجبه بان  
 خصوص الترانى لا يفرض  
 فيه يظهر غالبها فى  
 النظر السبب بخلاف القول  
 فى المقادير غيرهما اشترط  
 اتصال الخول بالموت ومن  
 التدمير القيد المعلق خلافا  
 لبعضهم ان يقول اقامت  
 أو متى أو اذ انت فانت حار  
 وان أو اذ أو متى دخلت أو  
 شئت مثلا فان نوى شيئا على  
 به الاجل على الخول أو  
 المشيئة عقب الموت لانه  
 السابق الى الفهم هنا من  
 تأخير المشيئة عن ذكره  
 وهنا فى شرح الارشاد  
 الكبير ما يتعين الوقوف  
 عليه وأخذ من اعتبرهم  
 السابق الى الفهم هنا  
 اقتبسه فبين قلبه مرض  
 موته بجسدى مدبر على  
 والمضى فان السابق الى  
 الفهم منه انه علق عقته  
 على خصمها بجموعته الى  
 أن تحوز فيعنى حيث قد  
 (وليس الواو تديرا)

ونحوه من كل من قبل الملك (تيسل النحول) وفرض طبعا فليس له ابطال تطبيق المستعان كان المبتان يعلانه ثم تغير عتقه كسوته  
 شارح لان القصد عتقه كسوف فخطرا اذا كان يخرج كلسن الثالث لما يلزم طبعا ابطال الولاء المبتوهة من ودي فمضروفاً في  
 يجمع بينهما فلا ينفذ فان قلت لو استقر فوفو بالمعنى فنفذ وصفاً لم ينظم فنفذ اذ قالوا له على له المبتنة فقلت لا ينصرف  
 المعنى للمبتان لان عتق عاقل عليه وعتق الوارث وان قوي به ذلك أجنى عاقل عليه بقدر فلو افترأت البغوى أطلق أنه ليس له  
 اعتابه ثم قال يمكن أن يقال عتق من المبتنة يمكن مناهة على أن يافز فلورث فنفذ فهو رز يكون عتق من المبتة وقتاً فلا يجوز  
 لا يجوز زياده وهو صريح في أن الاسباب (٣٨٢) على منع اعتاق الوارث وانما ذكره فيه بصفته وفيه نظر ظاهر كما لم يقرر  
 لانه ان كان يخرج من الثالث

قول الشارح مثلاً (قوله ونحوه) الى قوله ثم في المعنى والى قوله فان قلت في النهاية (قوله من كل من قبل الملك)  
 قال سم قلنا من الطلوي انه يحرم طبعا طرهما اضلا فالحال من تعير مستوفى من الوارث فبناخر عتقها  
 عش وفوقه قوتقواس الاخرى لا تماثلوا والى قوله بعد وجود الدخول فليخرج (قوله ونحوه) من الخ  
 أي من الوارث عش (قوله) لانه ابطال تطبيق المشايخ) كجواز أصري لرجل بشئ ثم ليس للوارث  
 بيعوان كان الموصى ان يبعه ثم يافز اذا بقي وليس للوارث من ضمن الدخول له كسب قبله اه (قوله)  
 ثم (قوله) أي للوارث (قوله كسوته) الخ) الاوفى لتظفر الا على ما صرح بالخ (قوله) اذا كان يخرج كلسن  
 الثالث الخ) فدانه تقدمه عن المعنى والى رشدي وباقي الشرح انهما هما من التلق بصفة لامن التدبير  
 فعتق من رأس المال الان بفرض كلامه فيما كان التلق في مرض الموت (قوله لو استقر) أي  
 الثالث المبر (قوله انه ليس له) أي للوارث (قوله يبعه) أي للوارث (قوله يافز) أي اعتاق الوارث المبر  
 (قوله وانما ذكر الخ) أي البغوى بقوله ويمكن أن يبعه ليعتق من المبت الخ (قوله فليس هنا يلزم) أي  
 لان انما تكون فيما ادخل الثالث (قوله ينافه) أي اعتاق الوارث على انما أي اجازته (قوله ووص) أي  
 اعتاق الوارث (قوله فانه لا يتم) أي تعير الوارث عتق المكاتب (قوله لا يمنع التصرف الخ) قد قال الكلام  
 هنا بما بعد من السيد وحكم المبر حيث حكم المكاتب بل اشترى وما (قوله لجواز دفعه) مرفاهه  
 (قوله فيما يخرج منه) أي في البعض الذي يخرج من الثالث (قوله ولا ينفذ) يتأمل وجهه ظاهر  
 اذ الوارث انما يصرف في حق نفسه فلا وجه لزم ابقاء عتقه وعلى فرض تسليمه فلن تكون هذه القيمة  
 (قوله له لا يزيل) الى قوله لا يزيل الى المعنى الاقوله مالم يرجع الى قوله وبما وفتى في اشياء الاقوله مالم  
 يرجع وقوله عز الى المن وقوله مذهب الى المن وقوله في غير الاشياء وقوله أوفى الخطاب الى المبر ثم (قوله) فانه  
 (قوله) ظاهره ان طالت مدة الاجرة ولو رحت الصفة المان عليها لم تفسخ الاجرة من حيث ادلا  
 واذا قبل بعدم الانقضاء فهل الاجرة للوارث أو للعق لا قطعاً فاعتاق الوارث فيه نظر والاعتراف بالانقضاء  
 من حيث لا يبين انه لا يصدق المتعق مقدمونه اه عش وقوله بدمونه بعد وجود العتق (قوله)  
 مالم يرجع) بل يربط الدخول به ما استأصمنا والرد الرجوع قبل بعه وان تراعى عش (قول المنزول)  
 قال ذات معنى شهر الخ) أو أنت حر بدموني شهر من لا تقدر (قوله أي بدموني) الى قول المنزول قالان  
 شئت في المعنى (قوله) أي كقوله ان ست تم فقلت فانت حر (قول المنزول) أي وبما وفتى وعارنه  
 معنى (قوله ونحوه) أي من كل تصرف يزيل الملك (قوله لمر) أي من انه ليس له ابطال تطبيق المورث  
 شرطين كنهان ليس من تلك القاعدة كما علم مما تقدم في الايلاء ثم أتت ما في هامش الصفحة الثانية (قوله)  
 ولا ينفذ ولا يصرى عليه) يتأمل

كله الفرض فليس هنا  
 الجرة حتى يقال ينافه على  
 أنها تنفذ أو يملك وان  
 لم يخرج من المبيع على  
 ما قاله أيضا المقتدر وان  
 العتق انما يقع عن المبت  
 ان عتق بالمعنى التي علق  
 عليها واما قوله بصفة  
 ففرضه الوارث فهذا عتق  
 مبتدا فلا يجري فيه مختلف  
 التقة ذوات التملك بل يكون  
 لغوا المصارعة لو صرح لم يمكن  
 وقوعه المبتوه يلزم  
 عليه ابطال حقه من الولاء  
 الذي قصد فان قلت سلمنا  
 ضعف كلام البغوى بل  
 وانه لا وجه لكن المانع  
 ان تعير الوارث هنا  
 كتعيره عتق المكاتب  
 لا يمنع العتق من الكتابة  
 بل يكون الولاء للسيد كما  
 سلم لما كان آخر الكتابة  
 فبالموت من ابنه وبعد  
 قلت الفرق بين الصورتين  
 واضح لان التلق بصفة  
 لا يمنع التصرف في وقته

الفتى بل ورفض من أنه بخلافه مع خلاف المكاتب لان الكتابة لا ينفذ كالاتي لا يكون تعير المعنى فيها  
 موافقا لزمه ما وقع تعير الوارث هو كد الهاد اذ اصاب تعير الوارث بخلافه افاق عتق فان سبب تعيره في لجواز دفعه كما تقرر في  
 تعير الوارث هو كد الهاد اذ اصاب تعير الوارث بخلافه افاق عتق فان سبب تعيره في لجواز دفعه كما تقرر في  
 لعق مولود خرج بصفه فقام من الثالث فظاهر انه يبع التعير منه فيما لم يخرج من ولا ينفذ ولا يصرى عليه لما يلزم من ابطال المعنى  
 الولاء للمبت في البعض امل لا يزيل الملك كما يلاحظه فانه لا يجوز عتق المبت المخلو فانتع من مالم يرجع بعد لاسباب اذا كان غير الاستنفا  
 فيه فليس كالكاتب (قول ذات معنى شهر) أي بدموني (قوله) فهو تطبيق عتق بصفة أيضا (قوله الوارث استقدمه) وكسوف في  
 الشين) كنهان ليس من تلك القاعدة كما علم مما تقدم في الايلاء ثم أتت ما في هامش الصفحة الثانية (قوله)



فوقه انتم عدوان شغلنا من تقدمه ان يكون القرض على اعراض الشرط على الشرط وجل المتن على ما ترجمته من كونه  
 عراجعة شرعية لرد الشك الكبير وان لم يأخذ من شر احتمل من ذلك (فان قال من) او هو مملوك (انتم قلتم) لان نحو سبي وبيع  
 له لكن بشرط وقوع الشك قبل موت السيد المملوك (ولو قال) أي قال كل من شره يكون (لمدحه) فالتساؤل انتم حررتم  
 حتى يكون التوجه المقتضى ثم انما (٢٨٤) مما كان تطبيقه على مقتضى الآية تطبيقه على جوتين او من يملك نصيبا اخرهما واما  
 يجوز اولهما مدوا لانه

في حيل السيد مع عدم تصوره قتاله سم (قوله) وفي نحو انتم عدوان (مستأنف) (قول المتن) وان قال من  
 شئت) أي بطلان شئت مني (قوله) او هما (القول المتن) ولودور كافر في النهاية لا وله وعقمن ثلثه الى  
 المتن وكذا في المتن الا قوله مكره موثقه لم يرد (قوله) لكن بشرط وقوع ذلك شتال (له) في غير الاخرة  
 سم ومنع للمنفق كالمصر في ذلك (قوله) او بنود (الاولى) ابدال او بالواو (قوله) لن (ولو قال) أي معا أو  
 مرتبا عن (قوله) الاخير) أو يربط على ذلك انهما اذا كان ذلك في الصنفه حتى نصيب كل جونه  
 من رأس المال بخلافه فانما الله مدبر فلا يتحقق الامتياز من الثلث بغيري (قوله) لانه تطبيقه على جوتين  
 أي جونه ووضيعة والتدبير ان يعلق العتق بغيره وشدي (قوله) لانه حتى يملك بالموثقه  
 وكذا قال افاضت شره نصيب مدبر وشدي (قوله) بخلاف نصيب اولهما) أي موثقا لا يصير مدبرا  
 لان المعلق عليه ليس هو موثقه بل مع ما بعد من موثقه (قوله) أي لو انتم وعدوا (قوله) لانه  
 أي نحو اقتداءه وكسب نصيبه كشره الجنا بغيري (قوله) بعد الموت) أي قبل الاتفاق (قوله)  
 مستحق) أي العتق مني وبمثل ان الضمير المكسب يكون ظاهر من صنع الشرح (قوله) ولا يصح تدبير  
 مكره) أي الا اذا كان بحق بان تدبيره فأكبر على ذلك فليس على ما مر في الاعتناء عن عمن اه  
 بغيري (قوله) حال جنونه) اما اذا قطع جنونه ودور في مال اختلفه مع كافي البر ولو قال انتم حران  
 جنت فمن هل حتى قال صاحب الاضاح بمثل وجوب أحدهما ثم لان الايقاع حصل في العتق  
 والثاني المتع لان الغناف الجنون كاليتلاف انتهت الاول او جفت (قوله) ومع من مقلد) ومن  
 بعض معنى شرح المنهج زاد سم وانظر تدبير المكاتب للملك كواجبه اه (قوله) فبعضه فبعض  
 المتعني عدم حصة تدبير الجنون والمصلي عدم أهلها المتعني عدم حصة تدبير المكاتب للملك كواجبه  
 يؤيد عدم حصة كاتبا للملك بغيره (قوله) وشيئا) ولولا ليل جوع في تدبيره بالبيع المصلحة  
 ورض ومغنى (قوله) من مكران) أي تمتد (قوله) لا تو فرقة سبقتها) بديل عدم فساد البيع والهمة  
 السابق عليها نية ومغنى (قوله) لانه) أي البديهة (قوله) وعقمن ثلثه) استئناف (قوله)  
 ورضه) أي نكحة (قول المتن) ولودور المدبر) أي أو استولى عليه أهل الحرب مغنى (قول المتن) بطل) وفائدة  
 تظهر فيملا عدالي الاسلام ولو عدمه بان اتفق عدم قتله لتوازيه مثلا عن عبادو الملقى ثم انما  
 السيد قبل قتله عتق ولو اتفق بطل الحرب في فهو على تدبيره ولا يجوز راقته لانه كان سيدا محققا  
 له وانما قول قوله ولا يجوز راقته وان كان سيدا متنفذا استرقاقه عتقه بخلافه مسبق في حقه ولو استولى  
 الكفار على مدبر مسلم ثم عاد الى يد المسلمين فهو مدبر كما كان اه (قوله) ولو صار بعدو لمسلم أو ذى الخ  
 ما ذكره في السلم واضح وأما الذي فلا ينع من كذا السبي فحالة السيد أيا مدونه فهو واسترقاقه كما  
 صرف السيرة فكان الاول الاتصال على السلم وشدي عن (قوله) بخلاف المكاتب (الم) عبارة المتعني  
 (تسه) حكمه وسبقه لما جرى كدبره من غير خلافه كاتبا الكافر الأصلي فانه في حكم الخارج عنه  
 وبخلاف مدبر المرد الذي غلبه الاسلام كجميع الكافر من شره اه (قوله) لا السلم الخ) محترق قوله  
 مع عدم تصوره قتاله (قوله) لكن بشرط وقوع انتم قبل موت السيد) له في غير الاخرة (قوله)  
 ويصح من مقلد وشيئا) حل مع تدبير البعض للملك بغيره من يتيقن وانظر تدبير المكاتب

حاصل مدوا لانه  
 حدث مدوا لانه  
 بخلاف نصيب أولهما فان  
 مات أحدهما فليس لوارثه  
 يسع نصيبه) ونحو من  
 كل من يملك العتق لا يتصور  
 مستحق العتق بغير  
 الشره لا نحو اقتداءه  
 وكسبه وفارق الوارثي  
 باعقاني عبد فان الكسب  
 بعد لا وانه لا يجب  
 اعتاقه فلو ان كان مستحقه  
 حال الاكتساب (ولا يصح  
 تدبير) مكره (بجنون)  
 حال جنونه (وصي لا يميز  
 وكذا بغير في الظاهر) لان  
 عبادهم لغور في القلم  
 منهم (ويصح من مقلد  
 ورضه) وان عجز عليهما  
 كإسراف الثاني في باب الاضرار  
 فيه مع حصة عبادهم حرامون  
 مكران (وكافر أصلي) ولو  
 حريا كما يصح استيلاؤه  
 وتطبيقه على بصفه العتق  
 عبادهم مكره وتدبير المرد  
 مبنى على أقوال الملكة) كما  
 مر في باب قتلى الامم ان  
 أصل بان حصة والا فلا  
 (ولو دبر) قنا (ثم ارد)  
 السيد (لم يطل) تدبيره  
 (على المذهب) فافادات  
 حريا عتق العبدان الزدة

لا تو فرقة سبقتها المصلحة فبعضه من الضياع وعقمن ثلثه فيقال ان الشرط بقائه الثلثين  
 لم يستقيم ملوان لم يكونوا نون (ولو رد المدبر لم يطل) تدبيره لا يهاهوا ولا يمنع كونه ملوكا ولو مدبر لمسلم أو ذى نفس لم يجز عتقه لان  
 فيه ابطال الخ السيد (ولو في جمل مدبر) الكافر الأصلي من دارنا (الخ) خارج (لان مدبره عندنا ياتي بالرجوع صلتنا أحكام التي جميعا  
 باقية فيملا للمكاتب لاجلهم الا رد استقلاله اما السلم والمرد



فمنع من جلوسه كما يجوز له شرائه ولو كان لكافر بصدقه بعد اسلامه ولم ير ملكه عن (نقض) بغيره (وبسع عليه) لما في  
 بقاء ملكه عليه من الاذلة ولها علة بيان المراد بالتقريب بينه وبينه قوله بغيره (ولم يرد كافرنا) (فقطه) (ولم يرد كافرنا) (فقطه)  
 العبد (ولم يرجع السيد) في التدبير بل لم ير ملكه عن (ترجى من يده) واستكسبه في بيعه ليدفعه الى بيعه ولو كان حرة  
 (وصرف كسبه اليه) أي السيد كالأصل مستوفاه (وفي قول يبيع) ثلاثين في ذلك (٢٨٥) كافر (وله) أي السيد غير السبقه ولوله

(بسع المذموم) وكل تصرف  
 يزيل الملك لأنه صلى الله  
 عليه وسلم باع مذبذبا  
 في دينه وأما الشك  
 وروى ما في السوطي  
 والثاني والحاكم وجهه  
 عن عائشة أنها باعت  
 مذبذبا ما عرفت ولم ينكر  
 عليها ولا أنها أحسن  
 الصواب واحتمال البيع  
 في الأول للذين يردونه لأنه  
 كان كذلك توقفت على  
 طلب الغرامة ولم يثبت  
 قلت كيف يصح هذا مع  
 قول الرازي في دين عليه  
 قلت مجرد كون البيع فيه  
 لا يفيده لأجله حسب  
 لتوقفه حيثما على الجبر  
 عليه وسؤال الغرامة فيه  
 ولم يثبت واحد منهما على  
 أن قضية غاشية كافية في  
 الجبر والتدبير تطابق عتق  
 بصغة) لأن صفة متبعة  
 تطبق (وفي قول وصية)

الكافر الأصلي (قوله) فمنع من جلوسه) أي وإن رزعا عتق (قول المتروك لو كان لكافر بعد مسلم) أي  
 ملكه بل هو أغير من صور ملك الكافر المسلم الذي كورق في كتاب البيع مسمى (قوله) نقض بغيره (أشعر  
 بصلة التدبير وهو ظاهر ويدل عليه قوله فيما مر بشرطه في الحل كونه قناغرا ثم ولوه قناغته ولو كان السيد  
 قبل بيعه التقي حكمة عتق عبارة الخفي فالحق المهمات وقوله نقض هل معناه إبطاله بعد الحكم بعت  
 حتى لو كان السيد قبل إبطاله عتق السيد أو معناه الحكم بطلانه من أمه وعلى الأول حل وتوقف على نظر أم  
 لافية نظر انتهى ولا وجه لتوقف ذلك كما أنه ابن شهناش لا خلاف في تدبير الكافر المسلم وأما الخلاف في  
 الاكتفاء في إراقة الملك به اهـ أي بالبيع والراجح الاكتفاء بسلامة نقض (قوله) وهذا انطفاق بيان الخ) عبارة  
 الخفي قوله نقض وبيع عليه فيه تقديم وتأخير ومعناه يبيع عليه موقوف بغيره بالبيع اهـ (قوله) بينه  
 الخ) أي تبين مع عدم مباشر التيقن في العارية بل يباذره بغيره بغيره بالبيع للتعطس سم (قوله) التدبير  
 بأن (ولم) إلى الفصل في أنها لا توفيه لأنه قد يؤدي إلى التزوير وله فرق بعضهم أنه إذا كان السابق  
 (قوله) واستكسب إلى الفصل في الخفي الأثره وروى ذلك إلى التزوير لأنه قد يؤدي إلى التزوير وله فرق  
 الخ) أنه إذا كان السابق (قول المتروك) كسبه اليه) وإن لم يكن له كسبه فقتله على يده ولو سبق بغيره  
 بدلو الحرب أفتق عليه كسبه وبعث بالفضل له (تقريبه) لو أسلم كتاب الكافر لم يبيع فان عجز يبيع مسمى  
 (قوله) ولوله) أي أمه أو فباشر بشدي (قوله) في الأول) أي فباشر أو الشك (قوله) لم يثبت) قد ورد عليه  
 أنه يكتفي احتماله في سقوط الاستدلال لأن الواقعة قطعية سم (قوله) قلت مجرد كون البيع فيما الخ) لا يخفى  
 ما في هذا الجواب من التكاليف الظاهر المتبادر من كون البيع في الدين ليس إلا لأنه لا يملك فقط خصوصاً  
 استناد البيع إلى الإمام الذي هو إمام الأمة أفضل الصلاة والسلام إذا لا إماماً من يبيع على الأحكام  
 للأصابع) لا تقتضي ذلك الواقعة قطعية يكتفي في سقوط الاستدلال بالاحتمال سؤال الغرامة والجبر بل  
 السؤال هو الظاهر ضمن البعداء عليه الصلاة والسلام باع من غير سؤال أحد سم (قول المتروك) التدبير الخ)  
 أي مقدراً كان أو مطلقاً مسمى (قوله) مثلاً) أي أو هو ما أقضه منها بغير (قوله) وكما به) أي بغيره (قوله) الخ)  
 فمقتضى الخ) حذف صرف العطف من المعطوفات لاختصاص العرب كقولهم أكلت كذا كذا لهما معنى  
 (قوله) ومن ثم) أي لاجل بقاءهما معاً لهما (قول المتروك) وطعمه) أي وبه علقته معاً بغيره وض (قوله)  
 لبقاء ملكه فيها) ولما روى الشافعي عن نافع عن ابن عمر روى الله تعالى عنهما أنه وروى وكان يلوها

للمالك ومروا به (قوله) بينه) أي تبين مع عدم مباشر التيقن في العارية بل يباذره بغيره بالبيع  
 للنقض (قوله) ولم يثبت) قد ورد عليه يكتفي احتماله في سقوط الاستدلال لأن الواقعة قطعية (قوله) قلت  
 مجرد كون البيع الخ) لا يخفى ما في هذا الجواب من التكاليف الظاهر المتبادر من كون البيع في الدين  
 ليس إلا لأنه لا يملك فقط خصوصاً استناد البيع إلى الإمام الذي هو إمام الأمة أفضل الصلاة والسلام إذا  
 لا إماماً لا يبيع على الاحتمال لأسباب التفتت في ذلك الواقعة قطعية يكتفي في سقوط الاستدلال بالاحتمال  
 سؤال الغرامة والجبر بل السؤال هو الظاهر ضمن البعداء عليه الصلاة والسلام باع من غير سؤال أحد على  
 أنه يحتمل أن أنصاري امتنع من الإمام حينئذ بالبيع بسؤال الغرامة من غير جبر

(٢٩) - (شرواف بن قاسم) - (عائش) (وجمع عتق بول) ومنه إشارة أخرى من مفهومه وكما به) كإبطاله فقتله  
 نقضه وحذف فيه سم) الرجوع (انقلنا) بالصفة مائة (وصية) لم صرف الرجوع عنها (والا) نقل وصية بل تطبق عتق بصفة كلهم الأصم  
 (فلا) يصح بالقول كسائر المتعلقين (ولو عتق مذبذبا أو مكاتب) أي عتق أحدهما بصفة صم) كصم مذبذبا وكما في العتق بصفة والتدبير  
 والسكينة معاً (و) من ثم) عتق السابق من الوصية (اللون) أو أداء النجوم (والصفة) تعجلا للعتق فان سقت الصفة تطابق ما عتق بها  
 أو الوصية من التدبير أو الأداء بعتن السكينة (وله) وطعمه) لبقاء ملكه فيها كالتسليم لضعف علمه يتعلق بها حتى لازم

(ولا يكون) وطره لها  
(وجوه) عن التدبيراته  
قد روي الى العلوق المحل  
المقصود التدبير وهو محقق  
مختلف نحو البيع (فان  
أولها بطل بغيره لان  
الاستيلاء أقوى من خلافه  
يعتبر من الثالث ولا يمنع منه  
الذين فسرعه كما رتق  
النكاح بطلان البين) ولا  
يصح تدبير أم ولد لما  
تقرر أن الأولاد أقوى  
والأضعف لا يدخل على  
الاستوى (ويصح تدبير  
مكاتب) كما يصح قتل  
صتقه بصفة (وكذلك تدبير  
الموافقة المقصود التدبير  
فكون كل منهما ممدوا  
مكاتباً يعنى بالاسبق من  
الوصف في موت السدود أو  
الفرع بطل الأخر لا  
ان كان هو الكاتبة فلا يطل  
أحكامها بل يتبع المتق  
كسبه وولده كاتبة ابن  
الصباغ في الأولى مخالفا  
فيه إلى المدبر وغيره وقس  
بها الثانية وفرق بينهم  
واعلمه أن القرى ووجه  
بان طر زها وأوجب حشمتها  
فطلت أحكامها أيضا  
وسيط مما لا يخفى بيانه إذا  
كان السابق الموت لم يمتق  
كذلك إلا ان وصفا للثالث ولا  
تقدروا بصفة

هـ (فصل) في حكم حل  
المدبر نواله على عتقها بصفة  
وجباية المدبر وعتقه إذا  
(ولدت مدبرة) ولها (من  
نكاح أو زنا لا يثبت الولد  
حكم التدبير في الأظهر)  
لأنه قد روي بطل الرق فلا

محق (قوله المتروك لا يكون وجوه) أي سواء أعتزل عنها أم لا متى زنا به (قوله ولا ينعف لا يدخل الخ) قد  
يقال التدبير أضعف من الكاتبة فدخل عليها سم (قوله بطل الأخر الخ) عبارة أنها بخلاف مات السيد  
عنى بالتدبير ولا يطل الكاتبة على الأصح فنبه كسبه ولو لم يكن عمر في سنة الكاتبة أي كاتبة المدبر عنه  
ثلاثه عتق بقدمه بقى الباقي كاتبة فإذا أدى خطه عتق وإن مات وقد روي مكاتب عتق بالتدبير ولم يطل  
الكتابة كاتبة ابن الصباغ وقال الاستوى أنه الصحيح وهو مروي عن المدبر وهو المقتضى خلاف الشيخ أي لم يمد على  
الأول أي المقتضى كسبه وولده كما روي في المدبر له وجعلوا الملقى في شرحه يصح تدبير مكاتبان أدى  
المال قبل موت السيد عتق الكاتبة بطل التدبير ولو عمر نفسه أو غيره صيد بطلت الكاتبة بقى التدبير وإن  
لم يزد المال حتى مات السيد عتق بالتدبير قال الشيخ أو لم يمد بطلت الكاتبة وقال ابن الصباغ عتق لا يطل  
وشبه كسبه وولده من عتق مكاتبه قبل الأداء فكذلك لا يطل الكاتبة إذا عتق فكذلك بالتدبير  
انتهى والصحيح كاتبة الاستوى ما قاله ابن الصباغ وهو من صاحب العروان لم يعمل الثالث جمعه عتق منه  
بقول الثالث بالتدبير وبقى ما ذكره كاتبة باووسط عن من الغنوم بقدمه عتق فان عتق نصفه فصف الغنوم أو  
وبه فر بها اهـ محقق (قوله إلا ان كان هو) أي الآخر (قوله في الأولى) أي في تدبير المكاتب (قوله  
وقس به) أي كاتبة المدبر اعلمه النهاية كما روي في المدبر عتق عبارته في شرحه كاتبة تدبر و يعنى  
بالباقين من الموت وأدام الغنوم فان أدله عتق الكاتبة وإن مات السيد قبل الأداء عتق بالتدبير قال ابن  
القرى وبطلت الكاتبة أخذ من كلام الشيخ أي لم يمد في السنة قبلها والأوجه كاتبة أخذ من ماله  
فيها لا يرى حرج عليه إنما لا يطل فينبه كسبه وولده قال شيخنا يستعمل الفرق بان الكاتبة لا تحاش  
وفيها ما يقتضى انتهى والأوجه عدم الفرق كما راه (قوله بان طر زها) أي الكاتبة على التدبير في الثانية  
(قوله أنه إذا كان السابق الموت الخ) أي في كل من المستثنى (قوله ولا ينعف ما ينعف) أي وبقى الباقي  
مكاتباً فإذا أدى خطه عتق سم (تم) سمع الدعوى من العبد بالتدبير والتعلق على السيد في جباية  
وعلى زوجته بصفته ويقتضى السيد على البتة والورث على نفي العلم كقوله لم يمد على ولا يمد على  
الرجوع شاعروا بمدبر فلا ينفى نفيه من جباية لا يمس جباية هو ما يطلع عليه الرجال  
غالبه

هـ (فصل) في حكم حل المدبر نواله على عتقها بصفة هـ (قوله في حكم حل المدبر) أي الكاتبة في النهاية لا  
قوله أو قبله إلى المتن قوله بافعل إلى المتن (قوله وعتقه) أي وما ينعف ذلك كالتنزيل على المال الذي يسد  
المدبر عرش (قوله إذا ولد المدبر نواله) بان غنقه بعد التدبير وانفصل قبل موت السيد أو مفسى  
(قوله المتن نكاح أو زنا) أي أو من شبهة مدبر عتق عبارة في المدبر أي مالا ولا غنقه ما لا يتبعه من شبهة  
حيث حكمنا بوجوب نكاح خادموه ذلك مما ذكره في الأثر اهـ (قوله في المتن في الأظهر) والثاني  
يثبت كراهة المستوفى بجميع العتق موت السيد وهو أقل الاعتناء لثلاثة مفسى واد سم عن شرح الأثر  
ما نصوا بتمسكه الزكوى بأنه قاس تبع الولد لا م في نفي العبد ولا ينعف ورويان النذور لازم فتوى على  
استبعاد الخلاف خلاف التدبير فإنه باقر فمضى ذلك اهـ (قوله لانه عند) أي قول المتن في قول الملقى

(قوله ولا ينعف لا يدخل على الخ) قد يقال التدبير أضعف من الكاتبة فدخل عليها (قوله ولا ينعف  
ما ينعف) أي وبقى الباقي كاتبة فإذا أدى خطه عتق

هـ (فصل) في حكم حل المدبر نواله على عتقها بصفة هـ (قوله لا يثبت الولد لمحكم التدبير  
في الأظهر) قال في شرح الأثر لا يثبت الولد بالتدبير وعتقه في الأثر المدبر ترجع الأكثر بنو به قال  
الأشعلاق وأتمره الزكوى بأنه قاس تبع الولد لا م في نفي العبد ولا ينعف ورويان النذور لازم  
فتوى على الاستبعاد خلاف التدبير فإنه باقر فمضى ذلك اهـ

بشرى في الحاشية بعد كل من يختلف الاستدلال بوجوب الموت في كل من الاستدلال (٢٨٧) موت السيد في جهنم (الرد المحتار)

بشكله ولو لم يمت  
(نبتة) أي الجبل وان  
انفصل في حياة السيد (حكم  
التدبير على المذهب) لانه  
كثير من اعضائها (فان  
ماتت) الام في حياة السيد  
بعد انفصاله او قبله ثم انفصل  
جبل او جمع في تدبيرها  
بالفعل ان تصور او  
(بالقول) على القول به (دام  
تدبيره) وان انفصل (وقيل  
ان رجوع وهو مشتمل فلا)  
يدوم تدبيره بل يتبعها في  
الرجوع كما يتبعها في التدبير  
وفسره الاول بقوله ان  
وذا لم يلبس ولو خصص  
الرجوع على ما دام قطعاً اذا  
استثناء فلا يتبعها ويرى  
بينه وبين ما مضى العتق  
بقوله كما تقرر وبحال ذلك  
ان له قبل الموت والا  
تبعها لان الحرف لا تلد الا  
حرفاً أي غالباً يعرف كونها  
حلالاً حال التدبير بحسب  
أول الوسايا (الرد المحتار)  
وحد (مع) تدبيره كما يصح  
اعتناقه دونها ولا يتعدى  
إليه (فان مات)  
السيد (عتق) الحرف (دين)  
الام) لا تقرر انه تابع (وان  
باعها) مثلاً لحال (مع)  
البيع (وكان رجوعاً عنه)  
أي عن تدبيره كرجوع اللب  
نفس التدبير (ولو لم يمت  
الماتن عتقها) بمقتضى  
من نكاح أودنا (لا يمت)  
الولد لانه مقتضى مقتضى

الاقوله اقبله ثم انفصل خذ قوله بالفضل الى التوقيف وبقوله الى وحصل ذلك (قوله اخرج وولدت الخ)  
حاصل المسئلة انه اذا كانت مملوكة في أحد الوقتين وقت التدبير وقت الموت دون الآخر أو فمهما ما تبعها  
الولد والا فلا وهذا حاصل ما أشار اليه في المعلق عتقها كإتيان سم (قوله في تدبيرها) ولا يتبعها ولو  
الذي ولدت قبل التدبير قطعه في زمانه (قوله بالتدبير) أي تحت خيال الروح أم لا أخذ من قول  
الشارح لا تدبير يعرف كونه لم يمت الخ عتق (قوله لم يستثنه) سذكر كمرقنه (قوله بالفضل ان  
تصور) قال سم هل من صورة ابلادها كما تقدم انتهى ولا يخفى عدم ان يسمع قول المصنف وقيل ان  
رجوع وهو مشتمل فلا فلا يمكن ابلادها وهو مشتمل ورشدي (قوله على القول به) أي الرجوع عتق مشتمل  
(قوله الممتد تدبيره) أي الحرف أم لا في الأولى فكل واحد من عتق أو أحد ما قبل موت السيد وأما الثانية  
فكل الرجوع بعد انفصال العتق (قوله الممتد تدبيره) أي أو أطلق معنى (قوله بقوة العتق الخ) عبارة العتق  
بان التدبير بمعنى العتق والقوله قوة أم لا فالرجوع حصص تدبيره دون تدبيره فانه يوم في قطعها اه  
(قوله دام قطعاً) أي تدبير الحرف عتق (قوله بين ما مضى الخ) أي خيالاً أو قد عتق دون ذلك  
بحث يتقن منها عتق (قوله بقرينه) أي العتق وضف التدبير (قوله ويصل ذلك) أي قوله اه اذا ما استثناه  
الخ ويحتمل ان المشار اليه بالخلاف المذكور بقوله المصنف على المذهب (قوله قبل الموت) أي موت  
السيد (قوله والا تباعها) أي وبطل الاستثناء سم (قوله أي غالباً) ومن غير الغالب أو مسمى بما تلده  
أشبه ثم عتقها الوارث سم وعش (قوله يعرف كونه لما لا الخ) عبارة للعقني والظاهر يعرف  
وجود الحرف عند التدبير وبطلان من شأنه من حين التدبير وان وضعت لا كمن أو بسع سنين  
حينئذ يتبعها أو لا يتبعها فخرق بين من لهما وجه بقرينة لا يتبعها بين غيرهما في قطعها اه (قوله بحسب  
أول الوسايا) أي بان انفصل الموت سنين من التدبير أو كقولهم وسد وطع بعدة محتمل كون القول به  
عش (قوله لانه تابع) أي فلا يكون مشتملاً على معنى (قوله مثلاً) أي وأخرجهما من ملكه بطريق آخر كالنية  
والقباض (قوله كذا بالمد والخال) محل تأمل عبارة العتق والاسنى أي تدبير الحرف تصد الرجوع أم لا  
لمنع الحرف في البيع اه (قوله ولما نكح الخ) أي بحال التعليق وقبل وجود الصفة أم لا الموجود عند  
أحدهما فيقتضي عتقها كما يعلم من قوله ومن ثمرات هذا الخ عتق (قوله للمتن في قولنا عتقنا الخ) هوها  
كالقولين في ولما المدونة ولو كانت مملوكة عند وجود الصفة عتق الحرف قطعاً والحرف عند التعليق كالحرف عند  
التدبير فيتم الحرف معنى (قوله وتبعهم حرم ان الخلاف) يعني في كون الواسع وجوداً عند التعليق حلالاً  
سرى كونه حلالاً بعد التعليق الذي صور وله كلام المصنف وان طالب بالصياح ان الواسع عند التعليق  
يتبعها قطعاً وتبعها من الرضا في غيرهما لانه يتبعها قطعاً ان كل من وجوداً عند وجود الصفة وسواء عتق الخ  
قول الشرح خلافاً لقطع ابن الرضا في قطع غيره بما أضاح الحرف لم أفهم قوله ومن ثمرات هذا على العتق  
تغير نفسه المذنب انه قد مضى في المدونة اه اذا كان متصلاً عند وجود الصفة التي هي موت السيد لانه  
يتبعها زمان غير خلاف ظهير ورشدي (قوله وهو) أي التعميم (قوله ومن ثم) أي من أجل انما هنا  
(قوله اخرج وولدت الخ) كانت حلالاً عند موت السيد الخ) حاصل المسئلة انه اذا كانت مملوكة في أحد الوقتين  
وقت التدبير وقت الموت دون الآخر أو فمهما ما تبعها الوالد والا فلا وهذا حاصل ما أشار اليه في المعلق  
عتقها كإتيان (قوله بالفضل ان تصور الخ) هل من صورة ما يلادها كما تقدم (قوله ويرق بين ما مضى  
العتق الخ) عبارة تشرع الرض والفرق بينهما بين علم صفاتنا نحن عتق أو مظهرهم (قوله والا تباعها)  
أو بطل الاستثناء سم (قوله أي غالباً) ومن غير الغالب أو مسمى بما تلده ثم عتق الوارث (قوله  
مع البيع وكان رجوعاً عنه الخ) أي خياله في البيع وان لم يتصد به الرجوع عتق الرض (قوله

فلم يتعدله كل من الوسايا في قولنا عتقنا بالمصنف عتق كونه أم الولد وجوابه ما قررناه في هذا قبل المصنف وتبعهم حرم ان الخلاف هو  
ما سرجه المصنف تصحح التبع وهو ليس ما مضى في المدونة ومن ثم في هذا قبل المصنف

نظير قصته السابق ثم  
 حذرا لقطع ابن الرعدة  
 بالتبعية إذا اتصل عند  
 الناق ووقع غيرهما أيضا  
 إذا اتصل بوجود المقتوف  
 عقت بهما وحذف بعد  
 التعليق وحصل ما ذكر في  
 الأصل بالتعليق ما ذكر في  
 أو بطل عوت قبل الانفصال  
 أو بغيره بعده بخلافه  
 بطل بغيره قبل فلا يتوصل  
 بين الصنف هذا والفصل  
 على المعنى لغيره مما تقدم  
 في قوله المدبر كاتسرفلا  
 اعتراض عليه (ولا ينسج)  
 صيدا (مدبر أوله) فلما  
 وفارق الأمية بتبها دونه  
 وقا حورية فكذلك بسبب  
 الحرية (وجنايته) أي  
 المدبر (كجنايته) فيسار  
 فها من قته أو يعمو بطل  
 التدبير أو فداء السيلة  
 وبقى التدبير والجناية  
 عليه كهي على قن ولا يلزم  
 صده أن يشقري عما  
 أخذ من قيمته من يد  
 (ويعتق) المدبر (الموت)  
 أي موت السدسوا  
 (من الثالث) أنه أو بعضه  
 بعد الدين غير المستغرق  
 لتسري في الأصح وقته على  
 رابو به ان عسر رضى الله  
 عنها ولا تسرع يلزم  
 بلوت كالمصة اما إذا كان  
 مستغرقا فلا يقتضي من شيء  
 وحله عت كنه أنش فويل  
 مرض موثوق وولمت  
 غداة قبل موثوق يوم فاذا

فما ونظير ما مر في قوله المدبر (قوله) نظير قصته السابق ثم (حاصل ما أشار اليه الشارح ان قوله الملق  
 عقتا بصفتان كان خلاف وقت التعليق ووجود الصفة أو في أحدهما تبعها ولا انفلا سم (قوله) وقطع  
 غيرهما (خ) تقم عن الردى أن كان هذا بخلاف أقدم في قوله المدبر من المزم بالتبعية (قوله) وعمل  
 ما ذكر في (أ) من التبعية (قوله ما ذكر في) أي التعليق (قوله) أو بطل عوت قبل الانفصال (أ) أي أو بعد  
 الانفصال كإيهما مالة سيد بالغير في قوله أو بغيره بعدو سنده تعبير شرح المنهج بقوله وبخلافه ما علق  
 عقتا لملاد بطل بعد انفصاله تعليق عقتا أو قبله لكن بطل عوت قبل بطل تعليق عقتا انتهى فتقوله  
 وبطل بعد انفصاله تعليق عقتا لملاد بطلان الموت أيضا ثم حصل عدم بطلان تعليق عقتا عند بطلان  
 تعليق عقتا عوت إذا كانت الصفتان غيرهما ككتول سيدها لدار أمالو كانتها ككتولها لدار فاته  
 بطل تعليق عقتا لقوان الصفتين كما شرح هذا التفصيل في شرح الروض فيما يشمل ما عني فيه سم  
 (قوله) أو بغيره أي كيهما سم (قوله) فلا تبعية أي في التعليق حتى في بطل التعليق فيه سم (قول  
 التذلل لا يشع مدبر أوله) أي للملوك السيد (فرع) لو دبر السيد عبدا ثم هلكه أنه متوفى لها فانت بولم يملكه  
 السيد سواء أظنا ان الصفة كانت أم لا وبث نسب من العبد لا حد عليه لم يقتضي (قوله) وفارق (الام) الى  
 الكتب في المعنى الا قوله غير ما إلى ما إذا كان قوله ولا إلى المتن (قوله) في سبب الحرية وهو التدبير  
 (قوله) أو بغيره ولو يسع بعض الجناية في الباقي مدبر ما عني (قوله) وبطل (خ) لعل الأولى التفرع (قوله)  
 أو فداء السيلة (خ) فان ملته قد حقي المدبر ولم يعمل بغيره فداء من فيه كعتقا التي الجاني فان كان السيد  
 موسر عتق وقد من انكر كلاله أعقته بالتدبير السابق وبقيده بالأقل من قيمته والارض كتمسك تسليم  
 المبيع وان كان مفسر المبيع من شيء ان استقرت له الجناية والأصعب منه ثلث الباقي ولو شاق الثلث من  
 مال الجناية فداء الموارث من ماله فولاو كالمعتلان تنفيذ الوارث لجزأ لا ابتداء أصلي لانه من ماله قصد  
 الوارث من غير روض مع شرحه (قوله) وبقى التدبير (لعل) الانسب التفرع (قوله) والجناية عليه (خ)  
 أدخله المعنى في المتن بان قال عقت قول المصنف جناية أي المدبر من عليه اه (قول المتن كما هو بعضه)  
 أي يعق كمان خرج من الثلث أو بعضه لم يخرج كمن الثلث من (قول المتن بعد الدين) أي أو بعد  
 التبرع بالخير في المرض وان وقع التدبير في الصنف (قوله) ما إذا كان سرفقا (خ) وان شترق الدين  
 نصف القرة وهي نفس المدبر فطابيع نصف الدين وعق ثلث الباقي منه وان لم يكن عليه دين ولا مال

نظير قصته السابق ثم (خ) لحاصل ما أشار اليه الشارح ان قوله الملق عقتا بصفتان كان خلاف وقت التعليق  
 ووجود الصفة أو في أحدهما تبعها ولا انفلا في الروض أيضا لولا قال لامت أنش بغيره مدبر من غير  
 تقى الجاني المدبرة بها ولا ان أنت به يصح من السيد فيقيم من رأس المال قال في شرحه كوله  
 التسوية يلحق ان كلاهما لا يجوز زارتها ويؤخذ من القاس ان عمل ذلك لا يقتضيه بعد الموت اه  
 ولعل الكلام في غير ما هو محل عند التعليق أو عند تحقق الصفة (قوله) وجود الصفة عبارة شرح المنهج  
 بخلاف ما علق عقتا ما لا ثم حلت لا يقتضي ان انفصل قبل وجود الصفة ولا يعتق بعلاله اه (قوله) أو  
 بطل عوت قبل الانفصال (أ) أي أو بعد الانفصال كإيهما لا يقتضي بالغير في قوله أو بغيره بعده تمامه (قوله)  
 قبل الانفصال (أ) أي أو بعد كإيهما تعبير في شرح المنهج بقوله وبخلافه ما علق عقتا لملاد بطل بعد  
 انفصاله تعليق عقتا أو قبله لكن بطل عوت قبل بطل تعليق عقتا اه فتقوله بطل بعد انفصاله تعليق  
 عقتا شامل لبطلان الموت أيضا وحصل عدم بطلان تعليق عقتا عند بطلان تعليق عقتا عوت إذا كانت  
 الصفتان غيرهما ككتول سيدها لدار أمالو كانتها ككتولها لدار فاته بطل تعليق عقتا لقوان  
 الصفتين كإيهما كإيهما هذا التفصيل في شرح الروض فيما يشمل ما عني فيه (قوله) أو بغيره أي  
 كيهما (قوله) فلا تبعية أي في التعليق حتى في بطل التعليق فيه (قوله) فلا يقتضي من شيء أي عالم

ما فيه من التطيقين يا كثر من يوم عتيق من رأس المال وان لم يكن له غير مولو كان عليه من مستقر لان عتق موع في العتق ولو عتيق في عتقه عتق على عتق من بلرض كان دخلت المال (في مرض موفى فانت حر عتيق) عند (٢٨٩) وجود الصفة (من الثالث) كلو عتيق عتقه

حاشا وان احتملت الصفة (الصحة) أي الوقوع فيها كلرض بان لم يقيد الصفة به كان دخلت فانت حر بعد موفى (فوجدت في المرض فن رأس المال) يعتق (في الاطوار) تقطر الحالة التطبيق لانه عنده لم يهتم باطلاق الحق ولو ثبت هذا ان وجدنا له صحة - بمر اختياره أي السيد كطالع الشمس والاقن الثالث خلا لا اختياره العتق في المرض ولو عتقه كمالا فوجدت وهو محجور عليه يقبض فكذا كر أو يجنون أو سفيه عتق قطعا وفاقا ذينك بان الحجر فيها لمحق الغير بخلاف هذين (ولو ادعى عبده التدبير فأنكره فليس بوجوع) وان جوزنا الرجوع بالقول كان محجور الدار والطلاق ليس اسلاما ورجوعه لاقن موضع آخر انه وجوع والمعتق ما هنا (بلء ن) السيد أهمادولا غل انه يقصر فان نكح - ف العبد وثبت تدبيره ورفق البين بالملكه عنه (ولو وجد مع مدبره) أو اختصاص (فقال كسبه بعد موت السيد قال الوارث) بلء (تسبه عتق المدبر) يثبت (لان اليد من ثلثه) ان عتقها

سواء عتيق ثلثه مفعي ونهية (قوله بعد التطبيق) عبارة للمفني بعد التطبيق بالقراد (قوله بأ كثر من يوم الخ) هذا الظاهر ان مات فأتوا أمال من مرض فعتقوا لم يثبت قبله بأ كثر من يوم عتيق ورشدي (قول المتن بالمرض) أي مرض الموت مفعي (قوله به) أي بالمرض (قوله كطالع الشمس) أي كعتق نحو العبد كطالع ظاهر رشدي (قوله ولو لا) أي وان وجدت باختياره كدخول المارضي (قوله ولو عتقه كمالا) ولو عتق عتق رقيقه معرض مخوف غير موع عتيق من رأس المال وان مات مستقر في الثلث طومات سيد المدبر وله نائب أو على مصر لم يحكم بعتق شيء من مفعي يصل الوارث من الغائب بسلامة فتيق عتق من الموت ووقف كسبه فان استقر الوارث كدبر وثلاثه لم يحكم المدبر فاعرى من الدين ثنين عتق موقوف الأرواء مفعي (قوله فكذا كر) أي من التفصيل بين وجودها بغير اختياره أو باختياره موحيت فقه عتق قطعا ظاهره ولو باختياره سم عبارة رشدي قوله فكذا كر أي من التفصيل بين الاختيار وعدمه وقوله عتق قطعا لعل مراد مطلقا أي سواء وجدت الصفة باختياره أم بغير اختياره لفرقنا في ذكر موفى مفعي بالشيخ غير ظاهر له عبارة أي الشيخ قوله فكذا كر أي من إجماله لا ظاهره ومقابله قد مضى بنقوله أو يجنون أو سفيه عتق قطعا وعليه ما عتق في هذا الظاهر وقت التطبيق فقل قوله فيما سبق فيقول قول المصنف ولو قال لم يتركه المورس أعنت الخ من ان العتق وقت وجود الصفة مبني على مقابل الظاهر اه وأقول قول المفني عتق بالاختلاف في هذا الظاهر وقت التطبيق فقل قوله فيما سبق فيقول قول المصنف ذكره سم والرشدي هنا فقد بيده الاطلاق هنا التفصيل في المفسر والمريض (قوله وقارفا) أي المجنون والسفيه مفعي (قوله ذينك) أي المريض والمحجور يقبض ورشدي وسم (قوله فهما) أي في المرض والمفني وقوله لمحق الغير وهو الوارث والعتق موقوفه بخلاف هذين أي السفيه والمجنون مفعي (قول المتن لو ادعى عبدا) عبارة لوضع شرحه سمع الدعوى من العبد بالتدبير والتطبيق لعنته بعتق السيد حياته والورثة بعدمه لانهما حان ما كان وعقوبون أي الوارثه ذينك في العلم بذلك ويحلف السيد على البتة في القاعة في ذلك اه (قول المتن بل يحلف السيد) انظر ما وجهه وما وجه سماع دعوى المدعي وما قلنا من ان شرط الدعوى ان تكون لمزمو رشدي ورا فخاصن الاستي ما علم من وجههما (قوله فان نكح خلف العبد الخ) بانه ايشان يقبض التدبير موقوفات بعد موت السيد ذينك حلالة الوارثه وان لم يبعدهم السيد فهو وارث وانكر الوارث ذينك في الاول وقال بل درك حاتلا فهو وارث وقال في الثانية بل وله يقبض الموت أو قبل التدبير فقه من سفيه يمين في الصورين وكذا اذا اختلفا في التدبير المستوفاهم قبل موت السيد أو بعده وان لم يقبل الاستيلاء أو بعدمه سمع دعوى المدبر والتدبير وله حاسبه لتعلق حق الاكس بهما حتى لو كانت مخرجه من حق السيد فكم سمع دعوى له من مرض

يستطابقين بغيره كطالع ظاهر (قوله ولو عتقه كمالا) فوجدت وهو محجور الخ) عبارة للروض ولو عتق مطلق التصرف بالحق مفعي فوجدت في غير المفسر بغير اختياره عتق والا فلا أو وجدته مجنون أو حجر سفيه عتق وان عتق عتق عتقته من فني وقوع وجهان اه وقال في شرحه ان أو حاله من الوقوع وظاهره مستقر فصل في السفيهين ان توجد باختياره أو بغير اختياره والافراد ولا يؤيد ترجيح الوقوع في التطبيق بالمجنون بتاعلي ان قياسه الوقوع في التطبيق بالسفاهة لا يوجد باختياره السفيه فربما عتق بالسفه كطالع ظاهر لان السفيه ليس باختياره السفيه بخلاف الصفة المختارة (قوله فكذا كر) أي من التفصيل بين وجودها بغير اختياره أو باختياره موحيت فقه عتق قطعا ظاهره ولو باختياره (قوله وقارفا ذينك) أي من وجدته في مرضه من وجدته في مرضه (قوله من ثم فانت) أي المدبر

ولم يبعدهم السيد فهو وارث وقال الوارث بل فيه صدق لانها دعواها هي بعتق أن يكون لها علم لانها لم تخلص تحت اليد وانما سمع دعواها لمصلحة قوله (وان أظلمت عينه) لانها لا تملكه (تحت يمينه) لانها دعواها اليد بعتق بعتق الوارث ان ما يبعدهم كل من يمينه حق السيد

وقال المدرك بن يدي ثلاث صدق المدرك (كلمة الكفاية) من الكتب أي الجمع لما قبلها من جمع النجوم وأصل النجوم هو النور الذي يعمل  
فعمال الكلمة وهي شرعاً مفعلة قد فعلها مطعون على خبره وثبت من علون ما ذكره وقلنا على الخبرية السابقة قيل الجرح هو إسلامه  
أفلا تراه في الجملين ونحو الفقرة خمس من (٢٩٠) وجوبه مع ما به وثبت في ما قد ثبت من السكنا دعا وثبت من ذلك الفرض وثبت بل

ندت مع ذلك السامعة  
السيد قد لا يسع به جملنا  
والصدق لا يستقر وسعه  
في الكتب لا بعد الحاجة  
وقه والأصل فيها قبل الإجماع  
قوله تعالى فكاتبوهم إن  
علمتم منهم خبراً وانظر  
الصحيح من أعيان مكاتبي  
ومن كانت في طروقه

مع شرحه (قوله كان يدي الخ) عبارة التي فقال كان يدي ويستر حل ومكتب بعد الحق صدق بينه  
أيضا ولودور جلان أمتهما وأتوا ولداء أحدهما الحق ومن لم يشر كنه نصف قيمتها ونصف مهرها  
وصارت أم والده وبطل التدبير وان لم يأخذ شر يكة نصف قيمتها لأن السراية لا تسوق على أخذها كما  
مروى في الرض كلفه من أن أخذ القسوة جرح على التدبير متى على نصف فهو الرأى السراية تسوق على  
أخذ القسوة بل هو المدرك والتدبير في السراية بعد موته كلف الحق عشق بصفته خاتمة) لو قال لا تشبه  
أنشأه بصفته بغير سنين مثلاً متى لا يصبى تلكه اذ من حين الموت ولا يشبهه وله على حكم الصفة إلا  
أن تشبهه بعد موت السيد ولو قبل متى المدفعية ما في ذلك من عتق من رأس المال كونه المستوفى يعلم أن  
كلامهما لا يجوز وأرأى أنها لو يترفع من القياس أن ذلك لا يعلق به بعد الموت هو في الآتي ما وافقه

(كلمة الكفاية)

أشبه الله في ظله يوم لا ظل  
الاطله وكانت كالمسوحة  
من أعظم مكاسب العصابة  
رضي الله عنهم فلو هاهنا  
أكثر الشهات التي  
شعرهم وأرأى كتمان وسيد  
وصيغة وعوض (هي  
مستحبة أن الطاهر في  
أمين قوي على كسب  
في عتقهم من مكاتيل  
عليه السباغ فساد في قول

بكر الكافي على الأشهر وقيل عقبتها كلفته عتق في نهاية أي كان العتق بالغ فقط ع (قوله أي  
الجمع) إلى قوله خلافاً لجمع في الآتي لا قوله ويطلق الوهي إسلامه وقوله كلفه جنونه كلفه إلى لأن  
الآتي وقوله ويحمل اليراثهما وإلى قوله لكن بحيث في النهاية الآتية ويطلق الوهي إسلامه وقوله  
وكانت الوارثات ما دفعه فساد في الواسع (قوله لافيه من جمع الخ) عبارة الآتي والنهاية وهي لغة  
الضم والجمع وشرعاً بعد الخ وسمى كتاباً لأن فيمن ضمهم إلى آخر وهي أسس وزاد الآتي والعرف  
الجاري بكتابتها في كلفها وافقه اه أي قسمتها كلفتين تسمى الآتي باسم منقط وهو الصلح عز زى  
(قوله مطبق) صفة تامة لمتى (قوله إذا بعد لا يسع الخ) عبارة تامة في لكن جوازها الشارح ليس  
الحاجة فان العتق مندوب إلى السيد قد لا يسع الخ فاحتمل التسرع عنها ما لا يحتمل في غيرها كما احتمل  
الجاءه في ربح الفراض وعلى الجاءه للعصابة اه (قوله والضرر الصحيح من أعان الخ) وقوله صدق الله عليه  
وسلم الكاتب عبا في عتقهم مفعول في نهاية (قوله وكانت) أي الكفاية قبل أول من كونه بعد لعمر من  
الحال بوضي الله تعالى عنه قاله أو أيسر في قول المتن في مصب لا راجعاً لأن طلبها الوقت قيساً  
على التدبير وشرعاً في سبوت لا يتصل أثر المدفوع في المال لعل المال كين شيخ الإسلام مفعول في قول  
الترقيق أي كانه أو بعضه كسباً في مفعول (قوله فساد في) أي قوله كسباً مفعولاً (قوله عمل الخ) أي

أيضا وذلك لأن الشافعي  
رضي الله عنه فخر الحنفية  
الآتيه من واضع وأولها  
للاضع ما يحل منه  
يرتد أن المراد بالآتيه هنا  
من لا يضع المال وإن لم  
يكن عدلاً لكونه ملان  
ويحمل أن المراد بالآتيه لكون  
يترد أن لا يترد بآتيه

القبس الصادق بكسب (قوله وذلك) أي التقيد بالآتيه من القوي (قوله لا يضع الخ) أي فلا يصبى  
مفعول (قوله ومنه) أي من التعليل (قوله أن المراد بالآتيه هنا من لا يضع المال الخ) معتمد ع (قوله  
والطلب) كذا في شرح التلخيص لكن أحطه الآتي والآتي (قوله ولم يصح الخ) وقوله لا يتبعها جرى  
على ظاهر الأمر من الوجوب كسباً في لانهما ساد أو السراية لا تخفى وجوبها كذا كانه أي مفعول (قوله  
لانه مدخل الخطر) أي الأمر لو وجد الخطر والمخ (قوله وهو يسع به جمل) مقصود من اسم ابنه ونحوه  
(قوله لا يباح الخ) أي كما عتق في جمع الجمل ثم نقل عن جمع أنه لو وجب وجوب علم الحرمين التوقف  
سم جازة ع (قوله أي الأمر مدخل الخطر أي المنع لا يتحقق الوجوب ولا التدب وإن قالوا بوجوبها من دليل آخر  
اه (قوله بل هي مبسطة) إلى المتن في الآتيه لكونه بحث في خلاص قول الشارح ويأتي في النهاية إلا

(قوله وقال المدرك كان يدي الخ) عبارة الرض كان يدي ويستر حل ومكتب بعد أي بعد العتق صدق أيضاً اه  
(كلمة الكفاية)

اتفاق ما يدق في الطائفتان  
مثل هذا لا يرجح عتق  
بالكفاية وتأنيموا الطلب  
ليوفق منه فبصل النجوم

(قوله لا يباح تدنجا) أي كما عتق في جمع الجمل ثم نقل عن جمع أنه لو وجب وجوب علم الحرمين

ولم يجب خلافاً من السفط لظاهر الأمر في الآية لانه عدم الخطر وهو يسع به جمل لا يباح تدنجا من دليل آخر ذلك  
(تسبل) أو غير قوي) لانه إذا عرفت أمته بعد بالصدق توال كثر ودين فيه ضرر على السيد ولا وقت بذلك إلا عتق قبل أو غير أمته لانه يباع  
غيره ورواهه يشيع ما بكسر (ولا تكرر بحال) بل هي مباحة

وانما هو السلب لانها تبطل الحق لكن بحث البقيتي كراهته فانما يقع كسبى الفسق ولو استولى عليه السلب لانتهم من ذلك  
قال هو وغيره بل قد يتنبأ الخلق بالمرحى وهو ضيق من المصدقات والترض (٢٩١) انما علم من آخذها امر فعمله محرم ثم

وأما الأخرى بحسبه فيمن  
علم منه أنه يكتب بطريق  
التسويق وهو صريح فيها  
ذكره اذا دل على إمكانه  
سببها من الحرم (وصفتها)  
لفظا أو إشارة أخرى أو  
كلمة تنصير بها أو كل من  
الارتداد صريح أو كراهة فمن  
صرحتها (كاتبك) أو  
أشمتك (على كذا)  
كأنف (مضميا) بشرط أن  
يضم لك قوله (إذا أدت)  
مثلا (فانت حر) لان لفظها  
يصلح للخصاصة أيضا  
فاحتج لتبنيها بأدواتها  
بعضها والتعبير بالأداء  
الغالب من وجود الأداء  
في الكتابة ولا يكفي في كمال  
جمع ان يقول فاذنرت  
أو فرغت فخلعتك فانت  
حر أو ينوي ذلك أو ان  
تحو الأداة يقوم مقام الأداء  
فالمراد به شرعا فإسراغ  
التمتع وحذفه إلى الذي  
صرح به غير لازم بشرط  
ثم ان صرح به لم يكف  
الأدلة لو كره فيها يظهر  
لان الأداء بنفسه مقصود  
فلا يتم الوكيل في مقامه  
بخلاف الثاني فهو  
المتنع لأنه متعلق بقرينة  
شرعا (وبين) وجوابه قد  
وصلت عن طريق  
السلم كلياتي ثم ان كان  
بجمل العقد قد عالج

ذلك القول (قوله وانما تبطل الحق) الأصوب ما عاين في الروايات غير شرأيت في الرشدي مائه هو الواو السالم  
وهي ما عاين في بعض النسخ والروايات المتروكة أو بعضها اه (قوله والغالب) من العطف على الضمير  
المرغوع التصل بلا كما يجب (قوله لكن بحث البقيتي) الخ عاين في الرشدي ثم نكره كاتبة تبطل  
بضيق كسبى الفسق واستسلام السد عنه كقوله الذي يدين البقيتي اه (قوله وتظهر وغيره) الخ عبارة  
أنفسى والنهاية ويستثنى كمال الأخرى اذا كان الرقيق فاسقا بصرته أو نحوها على السد أنه لو كان يسمع  
الغير من الكسب لا يكتب بطريق الفسق فانها تكرر بل ينفي بحرهما التضمن المتمكن من الفساد ولو  
لمتم الرقيق منها وقد ظهر ما سده لم يجر عليها كسبه اه (قوله من ذلك) أى فضعيب كسبه في الفسق  
(قوله فمن الخ) لعل المراد بالعلم بذلك ما شغل العقل الغالب فصار اسم (قول التوضيح) الخ أى صفة  
ايجابها الصريح من جانب السد لناطق قوله لبعده كاتبتك الخ فنفى (قوله ثم) أى كل من كان  
الأولى التذكير (قوله بشرط) أى قوله والتعريف بالحق (قوله بشرط أن يضم لك قوله الخ) أى أو بنويه  
كسبا غير رشدي (قوله والتعبير الخ) عاين في الرشدي لا يتقدم عاين كره بل مثله فاذنرت منه أو فرغت فخلعتك  
منها فتحرر اه زاد النهاية وشغل وتضمن حصول ذلك بإدعاء التجريم والبرهان للفظ هو فراغ الفسقة  
شامل للاستيفاء والبراهة بالافتقار إلى البقيتي ولو قال كاتبتك لعل كذا مضميا الكتاباتى يحصل فيها الحق كان  
كافيا في الصراحة لان الفصل خارج كاتبتك الخ اه (قوله أو ينوي ذلك) أى كسباني سم أى فهو  
عطف على قوله يضم لك قوله الخ (قوله ويأتى) أى بعد قول المصنفين أدى حصة الخ عرش (قوله  
فالمراد به) أى بالاداء فراغ الخ الشامل للاستيفاء والبراهة بالافتقار إلى البقيتي (قوله وجوابه) الخ  
التبيين المعنى والى قول المتن وشروطها في قوله (قوله يدينه) أى العوض التقديمى (قوله استوت أو  
اختلفت) يحتمل أن المراد استوت أو اختلفت في قدره ولو استتلت لانه كان يحصل التضمن مثلا بشرط أن يحصل  
أحدهما فهو أو الاستوت يحتمل أن المراد الاستواء والاختلاف من حيث المال فيها كان يحصل في جميع  
دينار أو في آخر دينارين سم والمتبادر الأول (قوله لم الخ) هو استدراك على ظاهر المتن في جمعه التجريم  
وشيدى عبارة عرش أشاد به إلى أن التجريم في كلام المصنف أو بهما لفظ واحد اه (قوله لا يجب  
الخ) عبارة للمنفى ويكتفى ذكر تجميعه وهل بشرط في كتابين بعضهما التميم وبعدها التتميم والاشتراط  
وان كان قد عالج بعضهما لم يأنه في اتباع المنفى ويأتى في الشرح نحوها (قوله وانما زادها التجريم) الخ  
عبارة للمنفى ولا يشترط تعيين ابتداء التجريم بل يكفي الاطلاق ويكونا شرعا وعلل العقد على الصبح اه  
(قوله وهو المراد هنا) أى بدليل وقسط الخ سم (قوله مقدم معلوم الخ) أى أن يقال أى عقد الخ (قوله لانت  
الترتب (قوله كاتبتك على كذا مضميا) الخ قال المنفى ولو قال كاتبتك لعل كذا مضميا الكتاباتى يحصل  
فيها الحق كان كافيا في الصراحة لان الفصل خارج كاتبتك الخ اه (قوله أو ينوي ذلك) أى كسباني  
(قوله فالمراد به شرعا) الخ لوضوح حقيقة فنيق ان لا يقوم إلا برأيه (قوله وبين وجوبه) الخ  
العوض دصة الخ) أى ولو كاتبتك بضمين مثلا على ان يلقى الأول مع وثيق الأول لا ولو كاتبتك مسلما  
وأدى بعض المال فاحتج على ان يؤدى الباقي بعد الحق مع فكذلك بشرط ادعاءه ومن شره (قوله  
استوت واختلفت) فان قلت سبقت استتاء المراد هنا بالقيم الوقت فامضى استوتها واختلفتها  
يحتمل ان المراد استوتها في قدره واختلفتها في كمال يحصل التضمن مثلا بشرط أن يحصل أحدهما شرعا  
والاستوت يحتمل ان المراد الاستواء والاختلاف من حيث المال فيها كان يحصل في جميع دينار أو في آخر  
دينارين (قوله وهو المراد هنا) أى بدليل وقسط الخ

يشترطه كالكسب وع (عدد التجريم) استوت واختلفت ثم لا يجب كونهما ثلاثة كلياتي (وقسط كل حجم) أى ما يؤدى عند حلول كل حجم لانها  
عقد معاوضا فشرط في جميعه فالتعويض كالكسب وابتداء التجريم من العقد الصم الوقت المضر وبوجوه المراد هنا ما يطلق على المال المؤدى  
فيه كلياتي قوله ان انتفى التجريم (تبيه) اه بما يفرقه عن مقتضى العقد فخلاصه عند التمتع بغيره والعرض معاوضه هذا

فان السد على النجوم في عهد الصمصم (٢٩٢) جمل الكاتب على ملكه الى اذ جميع النجوم والنز: بعضهم عنه معلوم لا ماله

طوله) أي في الكتابة الصمصم (قوله) انما يتعلق السد بالجم وهو قوله اذا أدبت فانت حرفتي (قوله) بمقتبه) أي بقوله كاتبت على كذا الخ فنتي ونهايه أي عند وجود حرفه عش (قوله) لاستقلال السد (الخ) صبروا على لان المقصود من الصمصم هو وضع الكاتبة مع النجوم لاستقلال الخاطبة اه (قوله من التفتابه) أي بقوله اذا أدبت فانت حرفتي أي أو نحوه مما مر عن النبي والنهايه (قوله) انما الى قوله وانما يكف الاداء على الفتح ولا وكل البدالي التي (قوله) انما تقع على الفتح جنة ايضا أي فلابد من تغيير بالفتح أو الانتباه وفتي (قوله) فرق آخر وهو ان التدبير كان معلوما في الجمل نول يتغير في صبره النهايه وفتح الاوليان التدبير مشهور في معناه خلاف الكتابة لا يعرف معناها الا انخراس اه (قوله) لا اجني صبروا على فنتي وقوله وقول الكاتبة قبل ان يوقل اجني الكاتبة من السد الذي عن البدالي فمما اذا هاتق أنه لا يصح وهو ما صنف في ابدال روضة الخاتمة موضوع الباب على هذا الوادي على العبدل وجود الصغور وحج السد على الاجني القصور ده ما أخفنه اه وفي سم بعد كذا في عن الرض وشرحا من اصوله كاتبت صدي على كذا عيلن فاذا أدبت فنتي فمما رقتا كاتبت على ذلك اه (قوله) لا يصح قبولها) ظاهره ان أدبت السد في التوكيل عش (قوله) ويكني استيعاب الخ) أي واستقبل قبوله يكون قال السد قبل الكتابة أو كاتبت عني كذا الى آخر الشرط فقال السد قبل عش (قوله) كاتبت على كذا) أي الى آخر الشرط المتقدم (قوله) فقول كاتبت) أي فورا كاتبتهم الفاء عش (قوله) لان هذا) أي عند الكاتبة بقوله من ذلك أو الخ (قوله) وما فرقت الخ) وهو قوله لان هذا أشباع (قوله) نيل الخ) ومن قال ذلك الخ (قوله) بعد) أي بعد القول (قوله) اولي) أي من تغييره بالكاتب نهايه (قوله) وهو غلة من نحو الخ) قد يقال ان ما ذكر انما بضمة تغيير الصغور لسلوة لتغير الامل (قوله) أي السد) الى قوله من ان صرح في الخ وفي قوله للتوكيل وسكري في النهايه الاقوله لم ولا أدبته وقوله كاتبت جمع الى التي (قوله) التي تكلف) أي كونهما عاتلين بالغين معنى (قوله) واخبر) فان كرها أو أحدهما كاتبة بالغة معنى وشرح المنهج زاد عش ويني فان محله ما لم يكن يحق كان ندر غلة فا كره على ذلك فانما تصح حينئذ ان الفعل مع الاكرام يحق كالفعل مع الاختيار ثم هو ظاهر ان كان النجوم قد اوزن مع كره فان ملأوا آخر الكتاب الى ان بقي من زمين قليل فان لم يكن كذلك كان كان النجوم مطلقا لا يجوز اكرامه عليه لانه لم يلزم وقتا يصح في أمم والتأخير عنه فلو اكرامه على ذلك فعل لم يصح هذا ولو ان من غير كاتبة تصح في الحلة الاولى من الوقت الذي عن الكتابة فيه وفي الحلة الثانية من آخر وقت الامكان اه (قوله) ولوا عشرين) أي أو كرايين شرح المنهج عبارة المعنى وقد فهم كلام المصنفان السكران العامي يسكر لا تصح كاتبة لانه يرى عدم تكليفه بدمر الكلام على ذلك في الطلاق وغيره اه (قوله) فلا يصح من نحو وعليه الخ) لأن ولي المحور عليه نأ كان أو غير لانها تبرع عني وشيخ الاسلام وكان ينبغي ان يذكره الشارح حتى يظهر قوله وزعمه انما الخ

فان السد على النجوم في عهد الصمصم (٢٩٢) جمل الكاتب على ملكه الى اذ جميع النجوم والنز: بعضهم عنه معلوم لا ماله  
 ميني على ضعفه ان الكاتبة مع بقائه على الرق لا ماله (قوله) لفتة (التي) للسد بالادلة (قوله) وما قبله (الخ) لاستقلال السد بالفتح المقصود من الفاسدة لا يعقيل من التفتابه (ولا يكتفي لفتة كاتبتا تطبيق ولا يتعلل للذهب لغيره انما تقع على الفتح جنة ايضا وفيه فارق ما مر في التدبير ومم فرق آخر (ويقول) فورا انظر ما مر في البيع (الكاتب) لا اجني بل ولا وكل السد فيما يظهر لانه لا يصح أهلا التوكيل لا يصح قبولها (قيل) مثلا كسبر من عقود المعوضة ويكني استيعاب ايجاب ككاتبت على كذا فيقول كاتبت وانما لم يكف الاداء بلا قبول كالاتم على الخ لانه هذا أشبه بالبيع من ذلك وفرق شراح بما فيه فمما قد فرقت به بين ما يعلم الفرق بين عدم صحة القول الاجني هنا لا تم قبل قول أنه السد أولي لانه انما يصح مكاتبة بعد وهو غلة من نحو اني أرفي أمصر خرا وعن اتفاق البلغة على ان المصار أبلغ (وشر طهما) أي السد والفتن (تكليف) واخبره محاولا عشرين وقد اختار علم مما في الطلاق (والطلاق) لتصرف في السد لا يقرر انها كاتبة فلا تصح من محجور عليه ولو لم يكن

(قوله) معلوم لا ماله) قد يقال ان أراد بالمعنى ما جعل الملك فهذا ليس غير يسلطه بغيره فان المباحث كالمر الحطب كذلك وان أراد به ما على ملكه فيما سبق فكذلك لان ما وقع الاعراض عنه ملحون العادة الاعراض عنه كذلك وان أراد ما يتعلق به الملكات فلا ماله كاتبت ليس كذلك على هذا القول فلا ماله (قوله) بما فرقت به بينهما يعلم الفرق بين عدم صحته قول الاجني هنا لا تم في الرض وشرحه قول السد من السد اجني ليدفع عن البدالي فمما موضوع اليربخت ادى على العبدل وجود الصغور وحج السد على الاجني القصور ده ما أخفنه اه ولعل صورته كاتبت صدي على كذا عيلن فاذا أدبت فنتي فمما رقتا كاتبت على ذلك اه (قوله) نيل الخ) قد يقال ان ما ذكر انما بضمة تغيير الصغور لسلوة لتغير الامل (قوله) أي السد) الى قوله من ان صرح في الخ وفي قوله للتوكيل وسكري في النهايه الاقوله لم ولا أدبته وقوله كاتبت جمع الى التي (قوله) التي تكلف) أي كونهما عاتلين بالغين معنى (قوله) واخبر) فان كرها أو أحدهما كاتبة بالغة معنى وشرح المنهج زاد عش ويني فان محله ما لم يكن يحق كان ندر غلة فا كره على ذلك فانما تصح حينئذ ان الفعل مع الاكرام يحق كالفعل مع الاختيار ثم هو ظاهر ان كان النجوم قد اوزن مع كره فان ملأوا آخر الكتاب الى ان بقي من زمين قليل فان لم يكن كذلك كان كان النجوم مطلقا لا يجوز اكرامه عليه لانه لم يلزم وقتا يصح في أمم والتأخير عنه فلو اكرامه على ذلك فعل لم يصح هذا ولو ان من غير كاتبة تصح في الحلة الاولى من الوقت الذي عن الكتابة فيه وفي الحلة الثانية من آخر وقت الامكان اه (قوله) ولوا عشرين) أي أو كرايين شرح المنهج عبارة المعنى وقد فهم كلام المصنفان السكران العامي يسكر لا تصح كاتبة لانه يرى عدم تكليفه بدمر الكلام على ذلك في الطلاق وغيره اه (قوله) فلا يصح من نحو وعليه الخ) لأن ولي المحور عليه نأ كان أو غير لانها تبرع عني وشيخ الاسلام وكان ينبغي ان يذكره الشارح حتى يظهر قوله وزعمه انما الخ

انها كاتبة فلا تصح من محجور عليه ولو لم يكن



ولو بان ان الولد يزعم انه سائق التصرف في المال ولو لم ينفذ بل تصرف في حقيقته (٢٩٣) بالسلطان من مكانه عبدة ولو بان السيد

وكذا لا يصح من بعض  
لعدم اهليتهما للولاء  
السيد فلا يصح كتابة عبده  
صغيرا ويجوز ان يصرح  
بالطلاق لاداء فادى اليه  
أحدهما عتق بوجود العتقة  
لا عن الكتابة فلا يرجع  
السيد على شيء وكذا في  
سائر أقسام الكتابة بالباطلة  
ولا مأذونه في العترة  
يجز على الحاكم في كتابه  
ليصره في دينه كالزوجه  
والزوجه التي تزوجت  
كتابة عبده بغيره جمع  
واعترضوا بما فهمه المتن  
من عدم صحته باله لم يذكره  
أحد ونقول الأول عن  
مقتضى كلامهم وجوه  
بان الاداء لم ينصرف في  
الكسب فقيدون من  
الزكاة وغيرهما يؤيده  
حصة كتابة عبده من دون  
أوقضا نصرفه ببيع أداؤه  
في الزكاة (وكذا في بعض)  
مرض الموت يصور بقرائن  
الثالث ولو باضعاف قيمته  
لان كسبه السيد (فان)  
كان مثله أي مثلا  
قيمته عند الموت (صحت كتابة  
كاه) سواء كان ماله مما  
أداء الرقيق أم من غيره  
لغير وجوب الثلث (فان لم  
يكن غير وادى في حياته  
ماتين) كاتمه عليهما  
(وفيستعانة عتق) كله  
لقيامته لغيره وتزوجه  
كذلك لاتباعه (وان أدى

(قوله ولو بان الولد) غاية أخرى في عدم العتق المحجور عليه والمراد بالمحجور عليه التمسك ان يرد دينه  
على ماله وهو غير مستقل فحصر القاضي على ولو لم ينفذ بل تصرف في حقيقته (٢٩٣) بالسلطان من مكانه عبدة ولو بان السيد  
أذنه وليس فيها عتق واعتبر من المنهج الولد في غير المحجور عليه مجلس عبارة عن مسمى ويجوز  
ومحجور صغيرا أو باله ولا من محجور على اه ومقتضاه ان المراد بمحجور عليه مجلس المستقل بالبلوغ  
والعتق والرد وهو خلاف ما ذكره في عتق (قوله وزعمه) أي الولد عتق (قوله وكذا لا يصح من  
بعض الم) الاصر الاسبق ولا من بعض كافي النهاية (قوله في العتق) عتق على في السيد (قوله ثم ان  
صرح) أي السيد (قوله الباطلة) ساقى الفصل الاخير الفرق بينهما بين الكتابة الفاسدة (قوله ولا  
مأذونه الم) أي ولا يصح كتابة عبدا دون الماذن لانه عاجز عن السعي في تحصيل النجوم عتق (قوله  
كله جمع الم) عبارة الثاني (تبيينه) اشتراط الاطلاق في العتق لم يذكره أحد الذي نص عليه الشافعي  
والأصحاب اعتبر البلوغ والعتق فلا ينصرف لانه لم ينصرف لاداء الم وقد ذكر المصنف الاحتياج اليه وهو  
التكليف فلا يستثنى عنه باطلاق التصرف كإفصال في العتق وترك ما يحتاج اليه وهو الاحتياط اه (قوله  
حصة كتابة عبده من الم) يستلزمه الفرق بين كون السيد ماله ببيع أن يكتبه كون السيد ماله  
قتصم كتابته ولو كان في الرض ولا يصح من ماله ماله ببيع كتابة عبده من ماله ببيع بالاداء انتهى اه  
سم (قوله ويصح الم) زيادة فائدة لا تدخل في التأنييد (قوله المتن) كتابة الم (م) ولو كانت في الحصة  
وقضى النجوم في المرض أو قبضها أو ترفع دعواه أو أقره في المرض بالقبض لها في الحصة أو الرض عتق من  
وأن المال الرض مع شرحه (قوله مرض الموت) الخ قوله هذا ان لم يحصر في المقتضى (قوله ولو باضعاف  
قيمته) أي ولا ينظر الما وقت الكتابة لان حق الوارث في ماله لا يعلق بالاحتمال ان السيد يصف ماله  
مما لم يحصر (قوله لان كسبه ملك السيد) أي وقد جعله السيد بكتابه عند المأذونه في ماله في الوارث بكتابه  
وحاصل التعليق أنه ما لا يعلق على الوارث كسب السيد كله تبرع نفس السيد من غير مقابل فلذلك حسب  
العبد من الثلث اه يجرى ويظهر ان المراد به ما كان كسب الكاتب المأذونه في النجوم ملكا للسيد كان  
عتقه كالتقسيم غير مقابل فحسب الثلث (قوله اذا لم يخلف غيره ولم يؤذ الم) عبارة الثاني واعتبر  
بقوله وأدى في حياته على ماله بغيره حتى ملك السيد فله ما كان كسبه من النجوم عتق ولا يزيد  
العتق بالاداء لبطانته في الثلث فلا يعود (تبيينه) هذا كما اذا لم يخلف الوارث الكتابة في جميعه فان أخروا في جميعه  
عتق كله أو في بعضه عتق ما جاز ولو لولا العتق ولو لم يكن الا عتق من شتمه ما عتق كاتمه في المرض  
أحدهما ما عتق الآخر من شتمه وان لم يحصل بده عن ولا نجوم هكتا الكتابة في ثلث هذا والبيع في ثلث ذلك  
اذا لم يخلف الوارث ولا زاد في البيع والكتابة بآداء الثلث والنجوم اه وفي الرض مع شرحه مثله (قوله فاذم

اه وقد يفهم من قوله بكون السيد ان ماله قبل الاداء ان عتق عن الاداء لان الكتابة فلا ينفعها كسبه  
وأولادها وسائر ماله ثم قال في الرض قبل الحكم الخ لخص فصل و ما يكتبه في الماله ان كان فله ان يملكها  
صارته مستقلة ان كان قال فان مات أي السيد قبل تجزيعه عتقت الكتابة أي لا بالاستلاد وجبها كسبه  
وأولادها لخلادون بعد الكتابة أي ولو بعد الاستلاد وكذا لو عتق الكاتب بغيره عتق المالك بغيره عتق المالك بغيره  
قال في شرحه عتق وجود المصنف عن الكتابة وتبعه كسبه وأولاده لخلادون لان عتق الكاتب لا يعلق المالك  
الكاتب ولو أهلكه مات كاتبه وانما قبل تجزيعه عتقت عن الكتابة وتبعها وأولادها لخلادون كسبه الحاصل  
بعد الكتابة صرح به الأصل اه وهذا يعلم ان قوله في الموضع الأول يعرف السيد ماله من الكتابة لا كما  
يزعم من ظاهره وقضية اطلاق العتق في هذه الصورة عن الكتابة سقوط النجوم عن كون يكون كاتمه  
فلما راجع (قوله ويصح كتابة عبده) كتب عليه مر (قوله وان أوقضا نصرفه الم) هذا مع قوله الاتي ولو  
كاتب ماله لم يستلزمه الفرق بين كون السيد ماله ببيع أن يكتبه كون السيد ماله ببيع كتابة

( ٥٥ - (شر وافي وان قالم - عاشر)

مات كاتمه عليهما (عتق ثلثه) لان قيمة الثلث  
المات لولا ذلك لاعتق من ماله اذا لم يخلف غيره ولم يؤذ الماذن لانه عاجز عن السعي في تحصيل النجوم عتق (قوله ولو بان الولد يزعم انه سائق التصرف في المال ولو لم ينفذ بل تصرف في حقيقته (٢٩٣) بالسلطان من مكانه عبدة ولو بان السيد

(بطلت على الجسد)  
البطل لوقت الصعود  
وهو الأصح أيضا وعلى  
القديم لا يتقبل وقت  
فان أئمة بان صهيون لا تقبل  
هذا انهم يحجز الحاكم  
وقته الأهر علب بنفس  
لور دنوا البطلت فصار قبل  
لا فرق ومنه في الرد  
ضمن تقسيم فلا تكرار  
وتعصم من حرق غيره (ولا  
تصح كلمة من تلقا بحق  
لازم نحو (مرهون) ويمن  
تلقا بوقت المالاه عرض  
البيع فيناقها وانما مع  
عقلانه أقوى (وكرى)  
أي سواء استخرجت  
أم سلم عقال الغمة فيها  
يظهر وان كان المزمور  
أبدا تقرر الحالة الرائعة  
ويحتل القصص الأول  
لأنه التبر من قولهم  
مكرى ومن تعليمهم  
بقولهم لان منافعهم  
للمستأجر فيناقها أيضا  
ومثله موسى بمقتضى  
موت المومى ومنسوب  
لا يشتر على انتراع (وشرط  
العرض كونه ديناً) فلا  
ملكه ودا الصدق  
موصوفه فقلت السلم ثم  
الأوجهات يصح في نادر  
الوجودها (موجلا) لأنه  
الأنور سلنا ونلقا ولاه  
عاجز لا يكف هذا ما  
فيه قال ابن السلاخ لان  
دلالة الالتزام لا يكتفى بها  
المشاهدان وهذا وصفان

مصدقان اه وفيه نظر لان دلالة التوابع على الدين

(أدى) أي بصورت البصيرة أي حصة الثلث (قوله حق) أي الثلث ولا يقتضي حصة الثلث لأن كلمة  
ثلاثة تطلق بمجرد التوسيم والمراد ان ما أدا العبد بصورت البطلان عليه فلا تغذ الكتاب في شيء زاد  
على الثلث تقرر المال المكتانية ع (قوله ولو مرده الخ) تنبيه لا يطل الكتاب بطر ورتد الكتاب ولا  
طر ورتد البصيرة وان أئمة البصيرة عا أنفسهم لور دنوا يصح كتابته بوقت في البلاد اموال فربما  
ور دنوا من قبل الأداة فاني به السد ولوا الحق سد المكتبة والحر بمرشد وقته أدى الحاكم  
تجوم مكتبة بوقت وان عز وأمر الحاكم بكونه البصيرة ذلك ولو سلمنا ان التبرج ع مفسى  
ور وض مع شرحه (قوله المطلق لوقت الصعود) أي التي تشرط فيها اتصال القول بالانجاب بخلافه لا  
يشترط فيه ذلك كالتدبير والوصية كما تقدم يصير عن الحلي (قوله والاولا) عبارة عن الحق والاطلانية اه  
(قوله هذا) أي خلاف المالك كور (قوله وقته الأهر الخ) وهو التمسيد على ما في بعض نسخ الشارح ثم في  
أكثرها عدم اعتبار هذا القديم بصحروا على نفس الرد ع (قوله وقيل لا فرق) أي في حبان  
الخلاف بين وجودا غير وعدم (قوله فلا تكرار) خلافا للمفسر (قوله وتصمم من سوي الخ) وقد شمل ذلك  
قول المصنف تكليفه واطلاق وشمل أيضا التعلق من دين الدين فصح كانه لبقية ملكه وان كان لا يقبل  
منه الا الاسلام اه ع (قوله وقته الأهر الخ) (قوله الملتزم وكرى) ظاهر وان تضمنت للدنو رجاءه لما  
كان عسافى أول المدقول منزلة ما لو كاتبه على متعة ثم اتصل بالبعد ع (قوله وان كان الخ) وقوله نظرا  
الخ كل منهما واضح للمعروف فقط (قوله ويحتل القصص الخ) (قوله في الظاهر صنع النهاية والغنى  
(قوله الاول) أي بالوجه العين (قوله ومن تعليمهم) أي لعدم جهة كالتكرار (قوله لان منافعهم) أي قوله  
انتهى في النهاية وكذا في الغنى الا قوله ثم الى المتن (قوله ومثله موسى الخ) هذا من تلقا بحق لازم فكان  
الأولى عطفه على ما قبله وتفسير لفظا منه اليه المستلصق بتمامه لور دنوا (قوله بصورت المومى)  
يشير الى ما قبل من المومى وذكر واقى الوصية أن الكتابت جوع عن الوصية وهل عن الوصية بمقتضى  
سم والظاهر ثم (قوله ومنسوب الخ) عبارة لاسي والغنى ولا كفاية التصو بان لم يتمكن من الصرف  
في بد الغائب والملازم العمراني المنعجول على ذلك اه (قوله وموصوفا الخ) أي ان كان عرضا مفسى (قوله  
والاوجه أنه الخ) أي وان لم يكف ثمنها يتو الفرق أن عقد السلم معاوضة مخصصة المقصود منه حصول  
السلم في نفسه عقابه وأمس المال فاشترط فاعا القدرة على تحصيله وقت الحلول وأيضاً الشار عمشوف الحق  
فا كتن فيصعبا يردى الى الحق ولو احتملا ع (قوله لان المأثور الخ) عبارة عن الحق لان المأثور وعن العصابة  
فن بعدهم قولا وفعلا فاعاوا التأجيل ولم يصدقها أحد منهم حاله ولو جاز لم يتقوا على تركه مع اختلاف  
الاغراض خصوصاً في تحصيل مقتضى التبر ان عبد السلام والروا في حليته موزا الحل وهو مذهب  
الامامين ما قلنا في حقيقته اه (قوله ولم يكف الخ) عبارة هنا يتوأنه ان يكف الخ لان دلالة الالتزام كإتال

ولهذا قال في الروض ولا تصح من مرشد ما قالو تصح كتابته بمرشد بوقت بالاداه اه (قوله فاذنا أدى حسنة  
من التبرع حق) قال في الروض ولا يزيد الحق بالاداه لطلان في الثلث اه لا زاد في الكتابة بقدر نصف  
ما أدى وهو سدس لطلان في الثلث اه وجهه فهو زيادة الحق بقدر نصف ما أدى أنه لو كان قيمته  
ما يتو كات على مائة فلما أدى ثلثه اصبحت يحصل لور دنوا ثلث المدون ثلث الماتو المجموع ما يتقضي  
ان يقتضي منه بقدر نصفها ليكون مائة في قدر الثلث وذلك نصف الثلث الذي تغذت الكتابة بوقت نصف  
ما أدى وهو السدس والمجموع نصفه قيمته تسعون (قوله فله موسى بمقتضى بصورت المومى) يشير  
الى ما قبل من المومى وذكر واقى الوصية أن الكتابت جوع عن الوصية وهل عن الوصية بمقتضى (قوله  
ومنسوب الخ) في شرح الروض ولا كفاية التصو بان لم يتمكن من الصرف في بد الغائب والملازم  
العمراني المنعجول على ذلك اه (قوله فله موسى بمقتضى بصورت المومى) يشير الى ما قبل من المومى وذكر واقى الوصية أن الكتابت جوع عن الوصية وهل عن الوصية بمقتضى (قوله  
لان دلالة الالتزام لا يكتفى بها المشاهدان وهذا وصفان

ابن الصلاح لا يكتفي بما في (قوله من دلاله التضمن الخ) قد تضمن الصلاح بان التضمن قد يسمى بالانترام  
 سم (قوله ودلاله التضمن يكتفي بما في الخ) لان الصلاح يتضمنه فيان يتضمنه كونه (قوله فلا احسن في الجواب  
 الخ) فيه ان حاصل السؤال الذي اطلبه عن ابن الصلاح ان مؤخر جلايل على ديننا لم يكتف بعنه ولا يقتضي  
 ان هذا يعني لم يصرح بدينا مع علم من جلايل معلوم ان هذا لا يتدفع بحجوب الشارح لان حاصله انما صرح  
 بمع علم من الزوجل للتصرح بعلم من الزوجل ولا يقتضي فساد علم تدبر ثم قد قيل بعين المصنف اضا به  
 قد تم فهم دخول التأجيل في الاعيان اهتماما بالمقام سم عبارة السيد عمر قوله فلا احسن في الخ انما يظهر  
 حسن قوله تأخر تدبر اه أي تأخر دينا عن مؤخر جلايل وقد قيل بعين المصنف جلايل ومقر وعندهم ان اغنية  
 المتأخر عن المتقدم ليس بحبيب وانما العيب العكس (قوله في الاقمة) الى قول المتن وقيل في المتن الاقولة لكن  
 لما في الاقولة خدمة وقوله ومن ثم الى اما اذا دلوا قوله وان اخل بالمتن في النهاية الاقولة لكن لما في الاقولة  
 خدمت وقوله ونقل شارح المتن (قوله في غير) وعلى بناء من في خدمته كانه احقر اذن المتعلقة بعينه فهي  
 كالخدمة فيما يأتي آتفا سم (قوله في وقتين معاوين) لك ان تقول فيه جمع بين التقدير بالعمل وهو بناء  
 الدار من والزمان وهو الوقتان المعلمان وقد منعوا ذلك في الاجرة فلهي موجوده فانه يحصل ان يسوي  
 بينهما بان يعمل ما نهى على ان المراد بالوقتين وقتا انشاء الشرع وفي كل دار لا جميع وقت العمل وبمعمل ان  
 يفرق بان المنفعة ثم معوض وهما معوض والعوض اوسع امر من المعوض وينبغي فيه اذكرا وان  
 ما يتعلق بالعتق التشوف بالمال الشرع يتساع فيه او بغير ذلك فلتأمل سم لعل الاقرب بالاول (قوله لكن  
 لما في الخ المتعلقة الخ) كان وجهه ان المنفعة متعلقة باحوال زمان المستقبل فكان حضورها متوقفا على  
 حضور تلك الاحزاه فكانت متوقفا على حضورها وكان متوقفا على شرط في الجملة أي كلفه حال البناء  
 اقرار من المذكور أي بالنسبة لتمام الثاني دون الاول اخذنا بما يأتي ان المنفعة في العتق يجوز اتصالها  
 بالعتق وقوله لا مطلقا أي كلفه التمام الاول في هذا المثال على ما تقر في اربع سم وفي شرح التهجد وحاشيه  
 ما وافقه (قوله لا على خدمة شهر من الخ) أي بنفسه بجري سم ومغنى (قوله او متعلقين الخ) عبارة  
 للروض مع شرحه ولو كانت بعد على خدمة شهر من وجعل كل شهر بمعمل يصح قاله الرافعي لان منفعة  
 الشهر الثاني متعلقة بالمنافع المتعلقة بالاعيان لا تؤجل اذ كانت على خدمته جبرور مضان فاولى الفساد  
 لاقطاع ابتداء المدة الثانية عن آخر الاولى اه عبارة المغنى تبييه ظاهر كلامه لا اكتشافه بالمنفعة  
 وحدها والمنقول انه ان كان المعوض متعلقا به نحو كاتب على ان يتخلى شهر او يتخلى ثوبا

من دلاله التضمن قد تضمنه ابن الصلاح (قوله لا الانترام) لان الصلاح منه بان التضمن قد يسمى  
 بالانترام (قوله يكتفي بها في الخاطبات) لان الصلاح منه (قوله فلا احسن في الجواب اه) تصرح  
 الخ) لك ان تقول هذا ليس بجواب فذل لا يحسن فيه وذلك لان حاصل السؤال الذي  
 اطلبه عن ابن الصلاح ان مؤخر جلايل على قوله ديننا لم يكتف بعنه ولا يقتضي ان هذا يعني قولنا لم  
 يصرح بقوله ديننا مع علم من جلايل معلوم ان هذا لا يتدفع بحجوب الشارح لان حاصل الكلام  
 حينئذ انه انما صرح بمع علم من الزوجل للتصرح بعلم من الزوجل ولا يقتضي فساد علم تدبر ثم قد قيل بعين  
 المصنف ايضا به قد تم فهم دخول التأجيل في الاعيان اهتماما بالمقام (قوله في غير) وعلى بناء من  
 في خدمته كانه احقر اذن المتعلقة بعينه فهي كالخدمة فيما يأتي آتفا (قوله في وقتين معاوين) لك ان  
 تقول فيه جمع بين التقدير بالعمل وهو بناء الدار من والزمان وهو الوقتان المعلمان وقد منعوا ذلك في الاجرة  
 انتهى موجوده فانه يحصل ان يسوي بينهما بان يعمل ما نهى على ان المراد بالوقتين وقتا انشاء الشرع وفي كل دار لا جميع وقت العمل وبمعمل ان  
 يفرق بان المنفعة ثم معوض وهما معوض والعوض اوسع امر من المعوض وينبغي فيه اذكرا وان  
 ما يتعلق بالعتق التشوف بالمال الشرع يتساع فيه او بغير ذلك فلتأمل سم لعل الاقرب بالاول (قوله لكن  
 لما في الخ المتعلقة الخ) كان وجهه ان المنفعة متعلقة باحوال زمان المستقبل فكان حضورها متوقفا على حضور

من دلاله التضمن لا الانترام  
 لان مفهوم الزوجل شرعا  
 من شيتين ودلاله التضمن  
 يكتفي بها في الخاطبات  
 فلا احسن في الجواب اه  
 تصرح بمع علم من الزوجل  
 (ولو متعلقة في الاقمة كما  
 يجوز جعلها متسا وأجرة  
 فتجوز على بناء من في  
 خدمته موصوفين في وقتين  
 معاوين لكن لما في فصل  
 المتعلقة بالله من التأجيل  
 وان كان في بعض بحجوبها  
 تجبيل كان التأجيل فيها  
 الذي اقامه المتن وتفسيره  
 شرط في الجملة لا مطلقا على

خدمة شهرين من متعلقين أو  
 متعلقين ومن صرح بان كل  
 شهر نجم لانهم متعلق واحد

بفسل فلا بد معهما من ضيق حال كونه وتعليق دينوا بعد استئذان التخصيص شرط فلم يجز أن يكون العوض متعدياً قطعاً فلو اقتصرت على خدمته من ومنه بأن كل شهر نجم لهم جمع لثم نجم واحد ولا ضحية ولو كاتب على خدمته وجوز رمضان فأولى بالتفاد لا يشترط في الخدمة والتلفاع المتعلقة بالإعلان أن اتصل بالبعد له وفي العيرى عن الحلبي بعد ذكر ما وافقه ما صرح به من هذا المثل أن لا فرق بين البينة والخدمة ولم يحد على قطعاً بالعين لم يجمع من غيرهم نعم آخر خلافاً لما يتوهم من كلام الشارح اهـ (قوله إذا كان المتعلق بالإعلان الخ) فبدلالة على أن مورد المسألة خدمته بنفسه (قوله لو من ثم يجمع على تو بالجم) أي بان وصف التوب بصفة السلم كافياً لوضوح وجه توبه فاعلى ما قبله الله إذا سلم النصف للمدة الأولى تعين النصف الثاني والثاني والمعين لا يجوز تأجيله كماله في شرحه وما في مائة بالشئ غير صحيح يرد على معنى ذلك قول عرش قوله على تو بأي على خباطه ولو يكون المقود عليه منفعة اهـ (قوله فان كان غير منفعة عين الخ) عبارة شرح المنهج فان لم تكن منفعة عين لم يجمع الكتابة والاصح انتهى وجهه فان كانت منفعة عين لا تنافي أنه لا بد من اضماع شيء آخر حتى تعدد النعم أخذاً مما يأتي في قول المصنف ولو كاتب على خدمته شهر الخ فلا ينافي قوله الشارح لاعلى خدمته من الخ أي لعدم تعدد النجم فيه اهـ سم (قوله وال) أي بان كانت منفعة متعلقة بعين المكاتب حلبي (قوله على ما تقرر) أي من اتصالها بالبعد عرش (قوله وبأن) أي بان يضم لها شيئاً آخر كما يأتي في قوله ولو كاتب على خدمته مثلاً من الآن ودخل الخ يصحى أي قوله الأولى تصير كل مما تقرر وما يأتي بجموع الأمر من اتصال المنفعة بالقدوم ضم أي آخرها (قوله ولو إلى صاحب الخ) كالمسلم المعسر في مال كثير إلى أجل قصير ويؤخذ من ذلك أنه لو أُلِّم إلى المكاتب عقد الكتابة مع وهو أحد وجهين وجهه الراجح بقدرته ورأس المال قال الأنسوي وصل الخلاف في السلم الحال أم المأجل فيجمع فيخرجا كما مر به في المام معنى ور وضم شرحه وكذا في النهاية الآية قال الأنسوي الخ وعبارته فقبض وجهان أحدهما العصة (قوله لانه المأثور الخ) أي من العصة يرضى الله تعالى عنهم فمن بعدهم ولو جاز على أقل من نجمين لفعلوا لانهم كانوا يبايعون على الفرض بانوا الطاعة ما أمكن وقيل يكفي نجم واحد قال في شرح السلم انه قول جمهور وأصل العلم انتهى وبه قال أبو حنيفة والمأثور والبيان عبد السلام معنى (قوله تطهير ما تقرر) أي في شرح مؤجل وهذا ما أكد لقوله أيضاً (قوله ولو لم يمس) أي في أول الباب اهـ (قوله من ضمن النجوم الخ) أي من الكتابة على هو من النجوم الخ (قوله لانه قد علم الخ) أي قول المتن ولو كاتب عبيداً في النسي الآية اتباعاً إلى المتن (قوله ودخل الخ) وهو جلاله الكتاب يصنع من الاعيان التي ملكها بعبه الحرف قال الزركشي في شبه النظم بالعتق بذكره اهـ وظاهر كلامهم عدم العصة (تنبيه) يشترط بيان غرض العوض وصفته واقتداره لا حال وما يؤدى عند حلول كل نجم فان كان على نقد كفى الاطلاق ان كان في البلد قد سافر أو غلبه الا انظر في التنبيه وان كان على عرض وصفه بالصفات المشر وطبق السلم كما مر في (قوله اتباعاً إلى

الذات المتعلق بالإعلان لا يجوز شرط تاجيلها دون ثم لم يجمع على تو بيزدى نصف بعدة ونقص بعد متين أما إذا لم يكن ديناً كان غير منفعة عين لم يجمع الكتابة والاصح على ما تقرر وبأن (ومعها بضمين) ولو إلى ساعتين وان عظم المال (فاكثر) لانه المأثور أيضاً تطهير ما تقرر ولما مر انهم اشتق من ضم النجوم بعضها إلى بعض وأصل ما يحصل به الضم ان كان (وقيل ان ملك السبد) (بعضه) بواقي سلم بشرط أجل وتصميم لانه قد علم بعضه المأثور به حلاً وروبان النعم بعد اتباعاً إلى الجري على الآتون لانها خرجت عن القياس فخصر فيها على ما ورد ونقل شارح في هذا وجهين من الروضتين وأصلها بلا توجع وهم (ولو كاتبته

على متعنتين مع غيرها من الجواهر (خمس مئة) ثلاثان (دينار) في اثنتي (٣٩٧) وقبضته كبر معني منه (عند اقتضائه)

أو شاطلة أو قبضته كما  
في اثنتائه أو عند اقتضائه  
(صحت) الكتابان المنفعة  
مستققة لا والمدة  
لتقدروها والدينار إنما  
تستحق الماطنية بعد المددة  
التي عنها الاستحقاق وإذا  
اختلف الاستحقاق حصل  
تعدد التبعيم ولا يصير لحظي  
المنفعة لقدرته عليها لا  
فصل أن الاجل إنما هو  
شرط في غير مستققة عند  
على الشرع وفيها لا وزن  
الشرط في المنافع المتقدمة  
بالعين اتصالها بالعقد  
بخلاف المترتبة في الدمة  
وإن شرط المنفعة في قول  
بالعقد يمكن الشروع  
فيها عقبه ضميمة غير آخر  
الها كالتأجيل المذكور  
وإن شرطه تقدم زمن  
الخطة فلو قدم زمن الدينار  
على زمن الخدمة تم صحت  
ويصح في الخدمة العرف  
فلا بشرط بينهما (أو)  
كاتب (على أن يبيع كذا) أو  
شترى منه كذا (أو قدن)  
الكتابانه كيمن في بيعة  
(ولو قال كاتبنا وبتنا لهذا  
الرب الفونعوم (الاف)  
بضمين فاسم ككاتبنا  
وبتلك هذا الف في شهرين  
تؤدي منهما خمسة عند  
انقضاء الاول والباقي عند  
انقضاء الثاني (وعلى الحرمة  
بأدائه) وبشمله العبدما  
أمرتبا (فالذهب مئة

نوي الخ في كون هذا على تقدير شدي (قوله على متعنتين) أي المكاتيب كلفته عبور الجواهر  
ثم المنفعة المصروفة عوضا عما يتعلق بين المكاتيب وأمنته فانهم صرحوا في هذا بأن لا يتعلق بغيرهما  
فقبل الشرح الجوهري يمكن دأ غير صحيح لأن الدار لا تبتغي في المنفعة قبل الوصف ولا يمكن تعيينها  
لأنها من الكاتبة لا تكون الا لغير وهي على مال الغير فاسفة سم عن شرح الزوائد (قوله المنع ضد  
انقضائه) كان على الشارح في المزاج أن يقبله لفظا أو كاتيب على شدي وفيه الشارح فيما بعده  
(قوله أو خا طالع) صنف على دينار في اثنتا طالع (قوله والدة لتقدروها) أي والتوفيق فبمعنى (قوله  
والدينار) أي أو الخا طالع (قوله لقدرة على طالع) صنف على دينار لأن التأجيل بشرط حصول القدرة  
وهو قادر على الاشتغال بالخدمة لا بخلافه كاتيب على دينار أو أحد على دينار أو غير ذلك وهذا  
يشير إلى أن الاجل وإن أطلقوا اشتراطه فلا يشرط في المنفعة التي يقدر على الشرع وفيها الحال  
(تنبيه) قول المصنف عند اقتضائه فبهم مناهة أو قال بعد اقتضائه مبوم أو ومن مثله أنه مع بطريق  
الاولي ولهذا لا يختلفون فيما تقدم وجه عدم الصحة اه (قوله وان شرط طالع) أي القيم المضموم  
ويحصل أن الضمير للمثال المذكور عبور الفاني وإن شرط في المنافع المتقدمة بالعين اتصالها بالعقد فلا  
صحت الكتاب على مال يورده آخر الشهر وخمسة الشهر الذي به عدم اتصال الخدمة بالعقد كان  
الاعيان لا قبل التأجيل اه (قوله فلو قدم زمن الدينار على زمن الخدمة تم صحت) يؤمن قوله السابق  
بخلاف المترتبة في الدمة أو التزم الخدمة فخت مع تقدم الدينار على زمن الخدمة سم (قوله فلا يشرط  
بينهم) ولا يمكن إطلاق المنفعة بان يقول كاتبنا على متعنتين ثلاثا بخلاف المنافع ولو كاتبة على خدمة  
شهر ودينار مثلا فرض في الشهر وفاتت الخدمة فانقضت الكتاب في قدر الخدمة وصحت في السابق وهل  
بشرط بيان موضع التسليم فيما خلاف الذي في السلم فلو كان المالك المدين أدى في آخره بالمواعيد السه  
على قياس ما في السلم معني وقوله ولو كاتبة ما قوله وهل بشرط في النهاية مثله قال عس قوله صحت الباقي  
وعلى الصحة فإذا أدى بعد ميل بسرى على السداد في بانه أو لا يشرط وقيل ما يأتي في إراءه أحد  
الشريكين السراية وقد فرق بين المبرى عت على نفسه ما اختياره فسرى إلى حصره بكمواها ما تم عتق  
حصة ما العبد باختيار السد فلا سراية أن شرطها كون العتق اختيارا بالمر عتق عليه وهو واضح اه  
بعقد (قوله لأنه كيمن في الخ) عبور شيخ الاسلام والفني لأنه شرط عقد فعهده (قوله لهما) الاول  
الأفراد كافي للفني (قوله لهما) كاتيبها وقوله أو مرتبا كاتيبها الكتاب أو البيع والكتابة كما  
يشعر به كلام المتن وصرح به في الرضا وأصلها في يد أي الفاني وهو مخالف لما ذكره في الرهن من أن  
الشرط تقدم خطيب البيع على خطيب الرهن اه (قوله وان أطال البتني الخ) عبور الفاني وفي قول  
تطل الكتاب أو أضواها إلى البتني ولو قال كاتيبنا على الفاني فبضمين مثالا بعسل التوب يالف صحت  
الكتاب بطلان بعد الصفقة فبضمين الشحن وأما البيع فقال الزركشي أن تقدم في العقد على لفظ الكتابة

لا ختمه شهرين الخ لعدم تعدد التبعيم اه (قوله على متعنتين) مثله في شرح الزوائد بقوله كلفته  
قال وقيل الشارح في الجوهري يمكن دأ غير صحيح لأن الدار لا تبتغي في المنفعة قبل الوصف ولا يمكن  
تعيينها لأجل من الكتاب لا تكون الا لغير وهي على مال الغير فاسد عبور الجواهر ثم المنفعة المصروفة عوضا  
عما ان يتعلق بين المكاتيب وأمنته فانهم صرحوا في هذا بأن لا يتعلق بغيرهما اه (قوله فونعوم (الاف)  
بضمين فاسم ككاتبنا  
على الرض ولو أسلم إلى المكاتيب عتق العتق في الصنوجان اه وفيهم بما  
ذكر شرحه ان الامع الصنوجان ظهر وقال آخر كلامه قال الاسوي وعلمه أي خلاف في السلم الحال  
أما التوجيل فيصحت جزيا كذا صرح الامام وهو واضح اه (قوله فلو قدم زمن الدينار على زمن الخدمة  
لم يصح) قال فشر التبعيم كان العبد لا قبل التأجيل بخلاف المنافع المترتبة في الدمة اه وقد تكرر

الكتابة بقدر ما يحضر فيه المدين أو المصلو وعتق على قيمته التوب بقرعة المصنف وان أطال البتني في وذلك ما يخص العبد يورده  
في التبعين مثله (دون البيع)

لتقدم أحدهما على أهلية العبدية الباطلة (ولو كاتب) عديم كماله الأول أو (عبداً) مستقواً واحدة (على عوض) ولقد تقدمت بصحة  
مثلاً (وعلى عقدهم بأدائه) كما تنسج على أنف الخ شهر من الأخرى (فالنسج منها) لا تعادلك الغرض مع اتحاد لفظه مع كسب  
عبدية من واحد (ووزع) المسمى (على) (٢٩٨) فيتميز من الكتابة (لأنه وقت الحيلة بينهم وبين السيد (فن أدى) منهم) (صحة) (عقود)

على وان أخر فإن كان العبد قد بدأ بطلب الكتابة قبل إيجاب السيد مع البيع والأفلا انتهى وهذا  
يتمتع بتقديم أحدهما على البيع على أهلية العبدية بعينه واستثنى البقية من عدم صحة البيع وأما كان  
المكاتب بعضاً يتوهم بين سيده مهاماً وكان ذلك في رواية بطارفة بطله مع البيع أيضاً فقد المتقضى  
للابطال وهو تقدم أحدهما على أهلية العبدية الباطلة ويجوز معاملة البعض مع السيد الأعيان  
مطلقاً وفي الفتاوى كان بينهم ما تارة قال ولم أومن تعرض لقال وهو دقيق الفتحة اه (قوله) لتقديم أحد  
شبهه إلى الفصل في النهاية الآخرة أو تعرض لكل إلى وان على وقوله كماله لولاه (قوله) أحدهما على  
البيع وهو الإيجاب على أهلية العبدية أي قبول الكتابة (قوله) مستقواً واحدة إلى قول المتن فن أدى في  
الفتي (قوله) إلى خرواص) أي تؤدون خمساً تتعد انقضاه الأول والباقي عند انقضائه الثاني عبارة عن  
فاذا أديت فانت حر أحرار اه (قول المتن) ولا يترفع عقده على أفعال باقية معني وشرح المنهج (قوله) لان  
المفسد الخ أي كونه كاتب كل واحد منهم على انفراد وعلى عقده على أفعال مخصوصة ولهذا أي  
ولكن الغلب يفسدكم المعارضة يعنى بالأمر الخ أي لو نظر إلى جهة التطبيق وقص العقص على الأداء عس  
(قول المتن) عجز أي وأما معني (قوله) ذلك أي لانه لم يوجد إلا ما معني ونهاية أي ولا ما يقوم  
مقامه (قوله) لانه أي بعض مارق عس (قوله) لما يأتي أي في قول المنفرد كاتب بعض رقيق الخ  
أو قوله لانه حيث وقع بعض الخ (قوله) وذلك راجع إلى المتن (قوله) المنفرد كاتب بعض رقيق الخ  
فيما معني قوله ثم اعلم ان من شروط الكتابة ان يكون رقيقاً استعيل الكتابة وحينئذ كاتب الخ وقوله  
كامله يسبب بل الأولى إسقاطه لشمل البعض (قوله) لعدم استقلال الخ أي العبد بالكتب عس قال  
الغنى ولان القصة تنقص بذلك فتضر الشريك اه (قول المتن) وكذا ان (أذن) أي الغيرة فهل معني  
وقوله أو كانه أي كل الباقي للمكاتب عس (قوله) لانه حسن إلى الفصل في المتن الآخرة أو كاتبه وهو  
مرض وقوله كماله الولاه (قوله) لانه حسن الخ ولا يكتفى من صرفهم المكاتب لانه يصير بعضه  
ملكاً لباقي الباقي فله من اكسبه بخلافه إذا كان باقياً من أهلية ومعني (قوله) يخرج الخ راجع لكل  
من الصورتين (قوله) كذا وأوصى بكتابة البعض) ظهر صفة كتابته والمعني وشرح المنهج ولو أراد  
الثالث على ذلك البعض (قوله) على ما عساه الأذرى) عبارة عن المعني ومنها ما لو كان بعض العبد موقوفاً على  
خدمة مسعود نحو من الجهات العلية باقياً رقيقاً فكانت ماله بعضه للأذرى فثمان تصح على  
قولنا في الوقف انه ينتقل إلى ائمة تعالى لانه يستقل بنفسه في الجاه ولا يقي عليه أحكامه بخلافه إذا وقف  
بعضه على معناه انتهى والأوجه كماله حيث لا خلافه في التعليل السابقين ولو سلم فالبطلان المذكور  
لا يخص الوقف على الجهل الملة ومنها ما لو مات عن ابنين وتلف صداقاً فاحدهما أن يله كاتبه وأنكر  
الأخر كان نصيبه مكاتباً قال في الحاصل في استنباطه كماله من شبهة نظر وشبهه ما لو أدي العبد على  
سببه انهما كاتبه فصدقه أحدهما وكذا الآخر اه (قوله) أكتب البعض في مرض موته الخ فانه  
يصح قطعية المأوى ومعني (قوله) وهو الخ أي البعض في الصور الثلاث (قوله) ان انتقت التجوم  
هلا مع مع اختلاف اليوم أيضاً وقسم كل نجم على نسبة المكين فأي محذور وقسم المملك بالسوية  
وكاتبه على نصيب أحدهما ينال في الشهر الأول والاخر درهم أو ثوب في الشهر الثاني مثلاً فان العوض

لاستقلال كل منهم ولا يقال  
علق العقب واداءهم لان  
الغلب في الكتابة للصحة  
حكم المعارضة ولها يعنى  
بالأول مع انتفاء الأدلة  
(ومن عجز) منهم (وق)  
ذلك (وتصح) كاتبة  
من باقية عس بان قال  
كاتب مارق مثلاً بعضه  
لما يأتي وذلك لأفادتها  
الاستقلال المقصود بالعقد  
(ولو كاتب كذا) أو تعرض  
لكل من نصيبه مقدم الرق  
لما من ان الشرط تقدمها  
بعض وان علم حربه باتبه  
(مع في الرق في الأظهر)  
تقرى بالعقبة فلذا أدى  
قسط الرق من القيمة عس  
(ولو كاتب بعض رقيق)  
فقدت ان كان باقياً لغيره  
ولم ياذن في كاتبه لعدم  
استقلاله حينئذ أو أذنته  
بالفصل أتم على أحكام  
الكتابة الفاسدة فيما يأتي  
خلاف تعبير أصله بالبطالان  
اذ هذا الباب يفرق فيه  
القاسد من الباطل (وكذا)  
ان (أذن) فيها (أو كانه)  
على المذهب لانه حيث وقع  
بعضه يستقل بالكتب  
سواء خرافة في مقصود  
الكتابة وقد صح كتابة  
البعض كل أوصى بكتابة  
عبد أو كاتبه وهو مرض

أنه لو اتم الخلفه في قسمته مع تقديم العبد على زمن الخلفة (قوله) لما من ان الشرط تقدم الخ) أي وعلى  
مقاله ان ذلك ليس بشرط لأقرهنا أيضاً (قوله) ان انتقت التجوم) هلا مع مع اختلافها أيضاً وقسم كل

معلوم  
ولم يخرج من الثالث إلا بصفه ولم يخرج ولو تركه في الأوصى بكتابة البعض أو كانه الباقي موقوفاً على مسعود أو جهة  
علمة على ما عساه الأذرى أو كاتبه البعض مرض موته وهو ثلثه (ولو كاتبه) أي عبدهما سوى ملكهما فقياماً بانشقاق (معاً أو كلا)  
من كاتبه أو وكل أحدهما الآخر (مع) ذلك (ان انتقت التجوم) جنس وصفة

وعدوا جلا (وجعل) عطف على مع (الخال) نصب لهما (ضربا) ثم (٢٩٩) الخلق لا يؤدى الى ارتفاع أحد هاتين

الآخر فان اتى شرط مما ذكر بان جلا على غير نسبة المكين فسدت قولي (عجز) المكاتب (فخبره) أحدهما ورفع الكتابة (وأراد لا أخواته) أى العطف صحتوا نظاره (فكانت له قصد) على البعض أى هو مشله فلا يجوز ولو باذن الشريك تامر (وقيل يجوز) لأنه لا يتغير في الحكم لا ينقصر في الابدان (ولو أريد) أحد المكاتبين العبد (من نصيبه) من النجوم (أو أعتقه) أى نصيبه وأو كاه (عشق نصيبه) مائة (وقوم) طلبه (الباق) وعشق عليه وكان الولاء له (ه) (كان موسرا) وقد عاقبه بل عجز فقير الآخر كعلم لمقتضى حيث السراية فلا تعرض عليه وذلك لما مر ثم ولله لما أراءه من جميع ما سقته أشبه ما لو كاتب جمعه وأراءه من النجوم أمافا أعسر أول بعد الرق وأدى نصيبا للترين النجوم فتقضي نصيبه من الكتابة ويكون الولاء لهما خرج بالاراء والاختلاف لو قبض نصيبه فلا يتقرب وان وصى الآخر بتدعيه لانه ليس تخصيص أحدهما بالنصيب (فصل) في بيان ما يلزم السيد وسن ويجرم

معلوم وصحة كل واحد منهما معتمداً على ظاهره لا يمكن ان المراد بانفاق النجوم ضماناً لا يكون بالنسبة لاحدهما تأخير ولا خردوهم لان لا تكون ذاتية ودراهم بالنسبة لهما جميعاً كالمثال الذى فرضناه سم (قوله وعدا) كنه استرا على جلا صحتهم على شهرين والآخر ثلثة سم وفيه ان المراد بالنجوم الزدى لا الوقت المأثرو به كما بعلى ذلك الملقى ولو سلم بغيره عن حجة قول الشرح وجلا يظهر انه استرا على جلا صحتهم فحين كبر بينهما راحة لا خرد أو بعثتهما مسخر (قول المتن) وقيل يجوز) بالاذن قطع معنى (قوله أحد المكاتبين الخ) أى علقنى (قول المتن) أو أعتقه) أى عجز عتقه عش (قوله وقد عالج الخ) الواسية عش (قوله فلا تعرض الخ) عبارة للمنى (تبيه) كلامه يفهم ان النجوم والسراية في الحال وهو قول ولا يظهر انه لا يسرى في الحال بل عند العجز فإذا أدى نصيب الآخر من النجوم عتق صحتوا لولا بينهما وان عجز وعاد الى الرق فبقتبسى يقوم ويكون كل الولاءه وان كان مصر افلا يقوم عليه وان مات قبل التجيز والادمان صحتوا لى ادى أنهم ما هم موصدة أحدهما وحلف الآخر عتق نصيبا لصديق يسر والمكتبين طال المكاتبين كل نصيبه أو بالنقصين بأخذ نصف ما بقى بالمصدق ولا وجه به المصدق وتزدهد بالمصدق على المكاتب وان ادى دفع الجميع لاحدهما فقال له بل أعطت كلاماً نصيبه عتق نصيبا للقر ولم تقبل عتقه على الآخر مصدق في أنه لم قبض نصيب الآخر بحلفه ثم لا خردان بأخذ حصن المكاتبين شاء أو بأعظم المقر نصفاً أعطوا نصف الآخر من المكاتبين وجع القر غير معنى المكاتبين كما تظنر اه (قوله وذلك لما مر الخ) عيلو للمنى أما في الاعتق لما مر في بابها وأما في الولاء فلا نه لما مر الخ (قوله أما إذا أعسر الخ) بقى ما لو أعسر المرئى عن قسمة نصيبه يركه وقد عاد الى الرق فهل يضرك في الحصة التي أربأ لكها من نجومها أو لا فيعقلر وظاهر عبارة الثاني حث عبر بأوفان التقدير معها أما إذا أعسر المرئى وعاد الى الرق أو يسر ولم يعاد الى الرق وهو مشكل فمما لو أعسر المرئى وعاد الى الرق بأنه يبينه ان الكتابة لبعض تكون خاصة وقد يجلب بان العتق المفضل لاسبيل الرد فاعتقر لكونه مضافاً أشبه ما لو أعتق أحد الشريكين صحتوه مصر عش (فصل) في بيان ما يلزم السيد وسن ويجرم عليه ولو لمالكاً من الأحكام وغير ذلك) (ه) (قوله) في بيان ما يلزم السيد) القوة وعجزان المراد الخفى القوة وحديثنا في التردد الخ قول المتن وفيه السيد في النهاية القوة خلاف الصكابة كما وقوة حتى النظر الوتله المصنف (قوله ولو لمالكاً من الأحكام) المكاتبين الأحكام) عيلو للمنى ويان حكم ولها الكتابة اه (قول المتن) ان يحط عن سراً من المال أو يفضله) الخيرة السيد حتى لو أراد دفع العوى الى المكاتب إلا لخط أحبيبا السيد فيغير المكاتب على الاخذ فان لم يفعل قبضه القاضي هو اه سم عيلو للمنى والروض مع شرحه اذ لم يرق على المكاتب من النجوم الا التقدر الواجب في الاتعاض لا يقتضي لا يحصل التقاض لا وان جلا لخط أسلا فليسيدان

نجم على نسبة المكين فأى يجوز قبول ملكا بالسرة وكاتب على تعيين أحدهما يدان في الشهر الاول والاخر وهو في الشهر الثاني مثلاً أو يؤدى في الشهر الثاني مثلاً فان العوض معلوم ٣ وصحة كل واحد منفه شهرين والاخر في ثلثة أشهر يظهر أنه لا يمكن ان المراد بانفاق النجوم ضماناً لا يكون بالنسبة لاحدهما ذاتية ودراهم لان لا يكون ذاتية ودراهم بالنسبة لهما جميعاً كالمثال الذى فرضناه (قوله على) نسبة ملكهما الخ) وفي الرضة وان لم يتلف النجوم في الحس أو قدر الاجل أو العبد لو شرط التساوى في النجوم عتقوا في الملك أو العكس في جهة كتابتهما القولان فيما اذا اقر أحدهما بكتابة نصيبه باذن الآخر اه (قوله) وقوم عليه الباقي ان كان موسرا الخ) قال الزركشي وظاهر كلام المصنف انه يقوم في الحال يسرى والظاهر انه لا يسرى في الحال بل عند العجز فإذا أدى نصيب الآخر عتق عن الكتابة وان عجز وعاد الى الرق ثبت السراية حيث اه (فصل) في بيان ما يلزم السيد وسن ويجرم عليه وما لو لمالكاً من المكاتبين الأحكام بيان امتناع السيد من قبض ومنع المكاتبين التزوج والتسرى ويعتق مكاتباً أو نسبه من نواحيه لا ذكر (يلزم السيد) قوله وصحة كل واحد منهما على ظاهره

أولاً وثم ثقله على مؤن  
 التهجيز (أن يحط عنه) في  
 الكتابة الصغرى الفاسدة  
 (جزء من المال) للمكاتب  
 عليه (أو يدفع) أي جزءاً  
 من المحرور عليه بعد أخذه  
 أو من جنسه لأن غيره  
 كان كالة (الانرضى) (الب)  
 لقوله تعالى وأرأى من  
 مال الله الذي آتاهوا من  
 الوجوب لا لا صرف عنه  
 غلات الكتابة كحسب  
 أرواً من الكل فلا وجوب  
 كأنهم المثل وكذا الكاتب  
 في مرض موته وهولت  
 ماله أو كاتبه على منفعة  
 (د) الحط (أول) من الدفع  
 لأنه المأثور عن العصابة  
 وصلى الله عليهم ولأن الأمانة  
 فيه محقة والدفع قد  
 ينفع في جهة أخرى ومن  
 ثم كان الأصل هو الحط  
 والائتاء انما هو ببلدته  
 (د) الحط (في النعم الانبياء)  
 ألقى لأنه أقرب إلى التخصيل  
 مقصود الفسق وحسنه  
 فيبقى أن ألقى بمعنى أفضل  
 (والأصح أنه يكتفى) فيه  
 بما يقرب عليه (الاسم) أي  
 اسم مال (ولا يختلف بحسب  
 المال) قلته وكذا لانه لم  
 يصح فيه توقف وتغير  
 المراد في الآية بقرع مال  
 الكتابة الأصح وقضه على  
 ولو به على كرم الله وجهه  
 قلعه من اجتهد وإدعاه  
 ان هذا لا يتألف من قبل  
 الرأي فهو في حكم المرفوع  
 ممنوع (د) الأصح (أن)  
 وقصوره قبل الفسق (أي يدخل وقفاً دائماً بالعدو يضيق ذائق من النعم الانبياء قد ياتي في ضمن مال الكتابة يتلوا

يعلمين غير مؤلفين به تعبيراً كسباً في الفعل لا في لانه عليه لكان رفضاً للمكاتب إلى الحاكم  
 حتى يرد إليه ويضل الأمر بينهما اهـ (قوله) أو وارثاً لم يجز ما لم ينفى والرض مع شرحه فان ملك  
 السيد ولم يتشأزم الوارث أو وليه لا يتألف كل النعم بقا من من مقدم على الدين وإن تلف النعم  
 قدم الواجب على الوصايا وإن وصى بأكثر من الواجب فلا يتعلم من الوصايا اهـ (قوله) ثقله على مؤن  
 التهجيز أي تعبير السيد لمات وقصوره جوب الاداء أو الحط وذلك بان لم يبق من مال الكتابة لا قدوم واجب  
 الا يتعلم باقي من ماله يدخل وقته بالعدو يضيق ذائق من النعم الانبياء قد ياتي في ضمن مال الكتابة غش  
 (قوله) المكاتب (ط) أي والاشهاد الذي المال المعهود معنى (قوله) الانرضى أي العبد عس عبارة  
 المعنى فان أعطاهم غير حط لم يلزم مقبولة ولكن يجوز أن كان من جنس وجب قبوله اهـ (قوله) كما  
 مر) أي من أن الأمر فيها بعد الحظر والأمر بعده لا باحتوئهم لمن دليل آخر (قوله) ولو أرواً من الكل فلا  
 وجوب (الخ) لا زال المال المكتسب كذا لو وهبه كماله الزركشي وكذا لو باع نفسه أو عتق موله بعوض  
 معنى وروض مع شرحه (قوله) وكذا (الخ) أي لا وجوب سم أي وليس المراد أن كلامه أفهم ذلك  
 أيضاً عس (قوله) وهو ثلث ماله) أي ولو بضم النعم إلى غيرهما من المال عس (قوله) على منفعة  
 أي منفعة نفسه كذا في النهاية والمعنى ومقتضاها اختصاص الحكم بما إذا كان الكتابة على منفعة متعلقة  
 بغيره بخلاف ما إذا كانت على منفعة في ذاته لكن لا يظهر وجب الاختصاص فليجمع (قوله) لانه المأثور من  
 العصابة (الخ) أي قولاً وقضاه معنى (قوله) والمدفع قد ينفع (الخ) أي في الدفع وهو متعلق به يدفع على  
 وجه ما تلج عليه ومعنى (قوله) ومن ثم (الخ) لوجوب لكل من التعللين (قوله) كان الأصل هو الحط (الخ) ما معنى  
 أصالة الحط مما أن لا يتأثر بالموضوع في الآية الآن وبه ما أوردت في حق نظر الشرع وانما نص على  
 الايتاء لفهم الحط منه بالأولى ثم أتى في شرح غاية الاختصار المعنى مائة مال بعضهم والائتاء يقع على  
 الحط والدفع الان الحط أولاً لأنه أقدم وبه فسر العصابة في أنه تعالى عليهم انتهى اهـ سم (قوله)  
 (الخ) أي أو الدفع معنى (قوله) وجبت في ذائق الخ قد يقال لا بأس بذلك بل يكتفى أنه يرتفع على الإلقة  
 الاصلية سم (قوله) أي اسم مال) هو صديق باق متمول كشيء من جنس النعم قيمته درهم نحاس ولو  
 كان المال مستعداً وهو ظاهر وكب سم على قول المنهج متمول انظر لو كان المتمول هو الواجب في  
 التخصيم هل يسقط الحط انتهى أقول لا الفرق بعدم السقوط ويبقى أن يحط بعد ذلك القدر (قول) المتألف لا  
 يختلف بحسب المال هذا ما نقله عن نص الأئم عس وعبارته الروضة أقل متمول هو المراد من عبارة  
 الكتاب قال القليبي إن هذا من الضلالت فانما يتألف من كوتس على أنفسهم بعد ادائه لا آية  
 الكرم غنواً ماله في ذلك والثاني لا يكتفى ما ذكره يختلف بحسب المال فبما يليق بالحال فان لم يتفصل على  
 شيء قدور ماله كاجتهاده (تنبيه) لو كاتبه كان مثلاً بعد الأزم كلاً مما يمايز المنفرد بالكتابة كما  
 يحته بعض المتأخرين اهـ وهذا يناقض قول عس المار لو كان المال مستعداً (قوله) الأصح وقته (الخ)  
 ومقوله أنه دفع إلى النبي صلى الله عليه وسلم وعبارته الخ أي والاشهاد والمعنى وروى عنه أي من على دفعه  
 إلى النبي صلى الله عليه وسلم عس (قول) المتألف وقصوره (هـ) أي الحط أو الدفع معنى (قوله) أي يدخل  
 (الخ) عبارة ما في والثاني بعده لا يتبع به وعلى الأول انما يتبع في النعم الانبياء ويجوز من أول عقد الكتابة  
 (قوله) ان يحط عنجز من المال (الخ) أو دفعه إليه (الخ) الخيرة السيد حتى لو أراد الدفع العوي للمكاتب  
 الا الحط أصح السيد فيصير للمكاتب على الانشغال لم يضل قبضه القاضي مر (قوله) وكذا) أي  
 لا وجوب (قوله) ومن ثم (الخ) كان الأصل هو الحط (الخ) ما معنى أصالة الحط مما أن لا يتأثر بالموضوع في الآية  
 الآن وادعاه الزركشي في نظر الشرع وانما نص على الايتاء لفهم الحط منه بالأولى ثم أتى في شرح غاية  
 الاختصار المعنى مائة مال بعضهم والائتاء يقع على الحط والدفع الان الحط أولاً لأنه أقدم وبه فسر  
 العصابة في أنه تعالى عليهم اهـ (قوله) وجبت في ذائق الخ قد يقال لا بأس بذلك بل يكتفى



على العتق فان لم يرد قبله  
أدى بعده وكان ضاه  
(ويستب الربيع) الضمير  
المتر ولقول ابن راهويه  
أجمع أهل التأويل أنه  
المتراد من الآية (والله  
يسمعه) (فالسبع) اقتداء  
بأن عمر رضي الله عنهما  
(ويحرم) على السيد (وله  
مكانته) كلمة محصنة  
لاختلاف ملكه كالجارية  
فلو شرط في الكتابة أن  
يطاها فسدت وكلمة كل  
استناع حتى النظر ولا يرد  
عليه ما صرف المصنف إلى  
حرم الوطء لئلا يحرث  
مقدّماته ومثلها البعثة  
(واحد) لشيء تلك لكن  
يعزوان علم بجهه كمن  
أن طاعتها (ويجب مهر)  
واحد ولو فخران دون  
طاعتها لشيء أيضا  
(والله) منه (حزيب)  
لأنها علقته به فيمكنه ولا  
تجب قيمته على المذهب  
لأنه قد مر على أن حق  
الملك في ولها السيدان  
جلته من عبدها على ما  
ينبغي (وصلون) به (ستونة)  
مكاتبه انقصوها  
واحد هو العتق (فان)  
أدت الطوم عتقت عن  
الكتابة وتبعها كسها  
وولها وان (عجزت عتقت  
بوجه) عن الاستلاد وعتق  
معها ما حدث لها بعد  
الاستلاد من الأولاد فان  
مات قبل عجزها عتقت

لأنه يجب الوجوب كقول النظر تجب بفروبالشمس له الصلوة وقت الجواز من أوله، شأن لا يجب  
الوجوب بهذا ما صرح به ابن المصنف في جوابه عن المصنف وهو يقول: لا يجب عليه الصلوة وقت الجواز من أوله، شأن لا يجب  
في التذويب وقيل أنه ينبغي إخراج من التزم الاستلاد الذي يحمله أو يترتب ما عليه من التزم الاستلاد  
بكل من ذلك وعلى كل أو غير ذلك من التزم الاستلاد أو كلام الشارح إنما وافق الاستلاد  
أنه ليس بالتصديق بل بقيان الأمر لا يفهم من المصنف (قوله) وكان ضاه أه (قوله) أجمع أهل التأويل أنه  
لغير المار) القول المنقول في المتن أن العتق لا يرد الجواز ولا يرد الوطء وإن جاز على المتن وقوله لانه  
يدل على المتن وقوله إذا كان أمتي إلى المتن وقوله لم يعد ما يجب بناؤه (قوله) لغير المار) تقدم أن الأصم وقته  
وأنه يقال من قبل الرأي خلاصه الاحتجاج بهر شدي (قوله) ولقول ابن راهويه (أي) احتج ابن راهويه  
(قوله) أجمع أهل التأويل (الخ) حل على التذويب (قوله) أنه المار (الخ) أي على أن الربيع المار (قوله) المار  
والا (السبع) قال البلخي يفي بينهما أي الربيع والسبع السدس وروي البيهقي عن أبيه يمدحني أبي  
سيد أنه كاتب عبده على أن يخدمهم وماتى دهم قال لا يتبعكاتبني فرد على ماتى دهم ومرا دني بما  
ورد في الحديث أن الألفس أو في السدس والثلاث أو في الربيع ومما دفعه أسنى (قوله) اقتداء به (أي) عمر  
أو وقيل ابن عمر بما يدل على أن الوداع ليس مع من لا يتبعه وليس على وجهه أو جواب سم (قوله) حتى  
النظر (أي) يشهده أو ما بدونهما فيسأل عما بدونهما من السرف والركبة عمن عمنها ما تقي وأما النظر إليها ونظر  
المكاتب أو البعض إلى سبيته فمردى كذب النكاح أه (قوله) ولا يرد (أي) اقتداء به (أي) عمر  
جواز ما بعده من الاستناعات (قوله) ولو في مهران) هذا حيث لم تقبض المهر فان كان وطءها نائبا بعد قبضها  
المهر وجب لها مهر ثان معنى وعش (قوله) لشيء أيضا) دفع لما يقال إذا طاعتها كاستناعات فيجب عليها  
للمهر وحاصلها أن لها شيئا دفعته على المهر بغيره عن الزا بادي (قوله) لا يقتادسوا) لأن من أمتعتني (قوله)  
في ولها) أي من نكاح أو زنا أو شبهة (قوله) على ما يأتي) أي في قوله وقصة كاد أم أول الرضا (الخ) عمن  
(قوله) المار) ولو لم يرد من مكاتبه المار ديمر وتمام كتابته حتى لو لم يعل كتابتها ولا انتهى بان يتقبل ذلك  
ولو قال كالمهر وهي مسترفة مكاتبته كان أولى معنى وإن تقول قصدا الصف الخبير بمجموع الأمرين  
لا يسل على اقتداء ولها نصف الماطع فلا تلان إلا الصف بالمجموع طارئ مدعمر ولا ينبغي أن هذا  
الجواب لا يدفع أولية ما في المهر (قوله) انقصوها (الخ) عبادة المني ولا يسل الاستلاد حكم الكتابة لان  
مقصودهما (الخ) (قوله) بعد الاستلاد (أي) دون ما قبله معنى (قوله) فان مات (الخ) عبارة الرض وشرحا فان  
مات السيد قبل تخبرها عتقت الكتابة لا بالاستلاد كقولها عتق المكاتبه وأمر من الطوم وتبعها كسها  
وأولادها الحادون من نكاح أو زنا بعد الكتابة كذا لعل عتق المكاتبه يصفه فوجده قبل الأداء للجمهور  
عتق بوجود الصفقة من الكتابة وتبعه كسها وأولادها الحادون لان عتق المكاتبه لا يقع الاعن الكتابة  
ولو أولادها ماتت قبل تخبرها عتقت من الكتابة وتبعها وأولادها الحادون وكسها الحاصل بعد

أنه يقر على الأقلية (قوله) اقتداء به (أي) عمر) أي دفع ابن عمر بما يدل على أن الوداع ليس مع من لا يتبعه وليس على وجهه أو جواب سم (قوله) حتى  
النظر (أي) يشهده أو ما بدونهما فيسأل عما بدونهما من السرف والركبة عمن عمنها ما تقي وأما النظر إليها ونظر  
المكاتب أو البعض إلى سبيته فمردى كذب النكاح أه (قوله) ولا يرد (أي) اقتداء به (أي) عمر  
جواز ما بعده من الاستناعات (قوله) ولو في مهران) هذا حيث لم تقبض المهر فان كان وطءها نائبا بعد قبضها  
المهر وجب لها مهر ثان معنى وعش (قوله) لشيء أيضا) دفع لما يقال إذا طاعتها كاستناعات فيجب عليها  
للمهر وحاصلها أن لها شيئا دفعته على المهر بغيره عن الزا بادي (قوله) لا يقتادسوا) لأن من أمتعتني (قوله)  
في ولها) أي من نكاح أو زنا أو شبهة (قوله) على ما يأتي) أي في قوله وقصة كاد أم أول الرضا (الخ) عمن  
(قوله) المار) ولو لم يرد من مكاتبه المار ديمر وتمام كتابته حتى لو لم يعل كتابتها ولا انتهى بان يتقبل ذلك  
ولو قال كالمهر وهي مسترفة مكاتبته كان أولى معنى وإن تقول قصدا الصف الخبير بمجموع الأمرين  
لا يسل على اقتداء ولها نصف الماطع فلا تلان إلا الصف بالمجموع طارئ مدعمر ولا ينبغي أن هذا  
الجواب لا يدفع أولية ما في المهر (قوله) انقصوها (الخ) عبادة المني ولا يسل الاستلاد حكم الكتابة لان  
مقصودهما (الخ) (قوله) بعد الاستلاد (أي) دون ما قبله معنى (قوله) فان مات (الخ) عبارة الرض وشرحا فان  
مات السيد قبل تخبرها عتقت الكتابة لا بالاستلاد كقولها عتق المكاتبه وأمر من الطوم وتبعها كسها  
وأولادها الحادون من نكاح أو زنا بعد الكتابة كذا لعل عتق المكاتبه يصفه فوجده قبل الأداء للجمهور  
عتق بوجود الصفقة من الكتابة وتبعه كسها وأولادها الحادون لان عتق المكاتبه لا يقع الاعن الكتابة  
ولو أولادها ماتت قبل تخبرها عتقت من الكتابة وتبعها وأولادها الحادون وكسها الحاصل بعد

الكتاب من جهة الأصل انتهت خان قبل قولهم هتني المستثنى أعني إيلاد المكتوب وكان يتلو له أنها متفق  
عن الكتاب في الفقرة في التدبير فيقول كاتب المدبر أو دور الكتاب أنه يتفق بالاسبق من موت السيد أو  
الوجود بطل الآخر إلا أن كان هو الكتاب فلا يتصل أحكامها وكان قياس ما هنا أن يقال إنها بآوت  
السيد متفق عن الكتابة قلت لأتسلم الخلاف لغير أن المراد بمتعها بالاسبق إذا كان هو الموت متعها به عن  
الكتابة فالمراد بمقتضى البابين وحده سم ثم أطلقنا في ذلك كلام الروض شرحه في التدبير (قوله)  
عققت لكن عن الكتابة أي فبمعها كتبها سم زاد عرش وولدها الحافظ بعد الكتاب وقبل  
الاستدلال وهذا هو فائدة كون العنق عن الكتابة له (قوله عن الكتابة) أي لأعن الإيلاد خلافا لوجه  
الثاني فلي هذا ولولا الحافظ بعد الكتاب وقبل الإيلاد لهدل به فيها خلاف الاتي كما أنه لا يرى أي  
خلافه على الوجه الثاني فإنه يشعها طعاما ردي وفيه ناسل (قوله كلو عرش الخ) عبارة المفنى كلو أعنت  
مكتبة مخز أو علقه بصفتي جدي قبل الإيلاد أو يشعها كتبها وأولاده الحافظون بعد الكتابة  
(تقديم) وطه أمنا مكتوب حرم على السيد ولا عليه موطئها بل موطئهم وطه أمنا فان أحلها فالوجه  
حرمها لشيء ولا يحيط بمقتضى وتصر الامتناع لمتعة بلزمتها السيدها ومن كاتب أمتمهم  
عليه موطئها التي كانت خطها بلزمتها المهر ولا حاشيتو يتفق عليها من مومن باقي كتبها وقت  
الباق فان عتقتهم الامم فلهذا لا تفسد فان أحلها مارت أم ولو بلزمتها مكتبة والوجه  
نسب لأحب فتمت عليه لانه قد ملأ الام ولا تمت له لانه لا ملأه لا تملكه وقت ما بين أمها أمومت  
سيدا له (قوله بان رقت) بان عرش السيدها وعجزت نفسها عرش عبادة سم قوله بان وقت الخ  
هذا يخرج مالمولان السيد قبل تغييرها فعتقت عبوته له (قوله بجهت أخرى) أي غير الكتابة الأولى معنى  
(قوله سيلا عات الخ) قد روي على أن عتقه تبعا لمولاه على كاتقم فلهذا السيرة لا عاتة المذكرة  
الآن يجب أن يانه مكتبة السيد أيضا وتفق بالاسبق من الإيلاد من كل العيب فقد يكون ماذ كرمها  
لا عات على العنق ولو بكتابة أخرى سم (قوله لانه مكتبة عليها) أي فيكون الحق فيها معنى (قوله)  
الوجود بطل الآخر إلا أن كان هو الكتاب فلا يتصل أحكامها وكان قياس ما هنا أن يقال إنها بآوت السيد  
تفق عن الكتابة قلت لأتسلم الخلاف لجواز أن المراد بمتعها بالاسبق إذا كان هو الموت متعها به عن  
الكتابة فالمراد بمقتضى البابين ولادون بذلك تعبير الروض في التدبير بقوله وانتهت وقد دسكتا بتعق  
بالتدبير وبقعه كتبها وولده كمن أعنت مكتابا له فتظهير من أعنت مكتابا الذي سوتوا منه بين إيلاد  
المكتاب في أن العنق عن الكتابة كالصريح في أن المراد منه سيدا واحدا لما ذكر في شرحنا أنه لم يصح  
شأن من مقالتي إعلان الكتابة وعدم إعلانها فيرد المراد بالمكتاب قال وذكر الأصل المسئلة آخر الخ حكم  
الرابع من أحكام الكتابة فإنه من أحصل مكتبة ثم ان نسل ادائها أنها متفق عن الكتابة لأعن  
الإيلاد حتى يتبعها ولها أو كتبها ثم قال وادى هذا الخلاف في تطبيق عتق المكتاب بصفتي قد علمت أن الخارج  
في التدبير أنه يتعلق عتق بصفة له فتدفع لوجه الخلاف في تطبيق العنق بصفة التي جعلها كإيلاد  
المكتبة شاملا لمسئلة التدبير وذلك من غير أن المراد في البابين وحده تعلق سم (قوله عققت لكن عن  
الكتابة) أي فبمعها كتبها (قوله ولدها أي المكتبة الخ) عبارة العيبين كوتت ولها ولد  
عليه سيدا لم يتبعها في الكتابة بتدبيره لم يكن تتفق بداتها أو في يد مال الشرط له أنه قد خلافا  
لحشيت أو وهي ملط تبعا عتق مجانب عتقها وكذا ما تصح بعد الكتاب من روج أو وان كانت قبل  
الإيلاد وكذا أن رقتوا أن عتقت به وذلك ولو كاتب ولدها الحافظ لاهل سم ويتفق بالاسبق من  
ادائها له (قوله بان وقت الخ) هذا يخرج مالمولان السيد قبل تغييرها فعتقت عبوته (قوله سيلا عات  
على العنق) قد روي على أنه تبعا لمولاه على كاتقم فلهذا السيرة لا عاتة المذكرة كوتت لان يجب  
بان لا يد مكتبة أيضا وتفق بالاسبق من الإيلاد من كل العيب فقد يكون ماذ كرمها

لكن عن الكتابة كلو عرش  
متق مكتبة (ولدها أي)  
المكتبة لأبعد الاستدلال  
الرفيق الحافظ بعد الكتابة  
وقبل العنق (من نكاح أو  
زنا مكتبة) أي يثبت له  
حكم المكتبة (في الظاهر  
يشعها رفاصقا) لانه من  
كتبها فبمعها ذلك كوله  
السيرة نعم لا يتبعها  
عتقت لا يجتمع الكتابة بان  
رقت عتقت بجهة أخرى  
(وليس عليه) أي الولد  
(سم) من العنق ولا التزام  
منه (والحق) أي حق الملك  
(فيه) أي الولد (السيد)  
لا الام ومن ثم ولو وطئ السيد  
لو كان أني لم يلزمه مهر  
وخولف قضيه في أرض  
الجنابة عليه لا قتلاه  
بدل جزم الأبل لفسرية  
فاعلى حكمه وفي أصل  
معاملته على ما عتق كلفى  
قوله البقي لانه قد يكون  
سيدا عات على العنق ومن  
ثم وقف فاضل كتبها كات  
(وفي قول الحق) (لها) أي  
المكتبة لانه مكتبة عليها  
ونضيه كلام أصل الروضة

ان اوله لمن عبيدها فاعلموا قطعا كونهما كاسين آمنين وان عبيد النبي بل قال الله وهم فرقان الكتاب عظماء آمنين اوله يبيع آمنين  
الرقوب وله انما اجابا للرق من جهة الامن جهته بالرق هو عبيدها (فاول قول فقيهة) تجيب (على ما قل) منيما (والله سبحانه  
عليه) أي اوله فيملكون النفس (وكسبهم موهبة) اذا كان آتني وولدت بشقة (منق) (١٠٢) أراد ان يتقضا يمل سائر المؤمنين (منها) أي

أن أولهما من عبدهما (الخ) أي بان زناهما عش (قوله وتزوج عبد الله بن مسعود أي فبكون كونهما من  
غيره وساق أمه عش (قوله قال الله وهم فروا إلخ) وهذا أو جملته (قوله المتن فلو تسل) أي الولد  
فقتله في الحق فإن ظنا السيد فاقته منه كقتله أم وأولاد فلهما تسعين مائة أو أدام التحريم متى (قوله  
أي الولد) القول المتن ولو عمل بضمها في النهاية الآخرة ما عدلها بضمها وتجاوز قوله وشبهه إلى المتن وقوله ثم  
إلى المتن وقوله وقد افتتحت خلافاً لقوله وما وقع لهما إلى المتن (قوله فيمجدون النفس) أي وما ألقى النفس فقد  
تقدم ألقا سم (قوله يشبهه) أي منها وان كل من زان الزاني فإن ظلم فبدوا الشبهة خارج النكاح  
ظلم لعله لأجل قول المصنف ينقض منها لا لو كان نكاح كل لا ينقض على الزوج لأن المهر وفيه نظر فقد  
زول النكاح بعد وجوب المهر فنقض منه قد سم أي فبني حديثاً لم يقدر على ما في المتن (قوله المتن  
ينقض منها الخ) فإن لم يكن كسب أو لم يعمد تنفع في السيد متى في الأولى وبها في الثانية وصدق  
السيد بينهما ولو قبل الكتابة حتى يكون نكاحاً وإن أمكن له ولو بعد ذلك لا اختلاف في وقت الكتابة  
فصدق منه كسلاهما فان نكح عن الجمن قال الدارمي قال بن القطان وقف الأمر حتى يبلغ الولد ويخلصه  
إن الأم تخلف فان شهد السيد بدعواه أوسع نسوة قبل أن تأتيها مائة من تعارض ما في (قوله ما عدا ما يجب  
الخ) فثبت أنه يعق من بقائه الأولد ولو كره وهذا بخلاف ما في الفصل الآخر فمن ثوبه لا أثر لغيره  
عما يجب بطله فرفع الأمر لما كمل الخ قائل المراد ما ذكره هنا من ما يجب إعطاؤه ولو بسو غير ما تضمنه من  
السيد حتى لو قسم له بقدر فضل الله يعق بغيره ما شاع في هذا فإنها من البعد لا لزمانه وقول الأمر لقاضي  
بعد موته بحكم النقصان وإن وعت بعد موته وحوا ويكون ما كمل بطوئته فوافق ما تقدم من أنه لو لم  
يؤذبه أدى بعدهم وكان فضله عش (قوله أو يرأسه الخ) عطف على يؤذي الجميع وعداؤه إلهية مثل  
الاداء إلا ما هو الخ لا يلا عليه وعداؤه الخ وفيه أد أمطع الباقي من الواجب إلا ما هو الخ لا يلا عليه  
ولا يصح الخوالة عليه ولا الاعتراض (تنبيه) لو كانت مطلقاً وأدى بعض المال ثم أعظم على أن يؤذي الباقي  
بعد العتق مع ولو شرط السيد أنه إذا أدى النكاح الأول عتق وفي الباقي فخصه بموته بعد العتق مع أيضاً  
كما يقتضيه كلام الروضة اه وقوله لو كانت مطلقاً تنقض سم من الرض مع مخرج قوله (قوله لا عليه)  
أي فإنه لا يعق بحواله السيد على النكاح لعدم صحة الخوالة كما يرفى بأمر رشدي يوم (قوله لعن الصبي)  
لميل لعن (قوله أو ليس ملكاً) القول المتن لأن من في المتن الآخرة وظاهر إلى المتن وقوله وهو خير  
التم وقوله وكان كاطمة البنت تزوجه وتجاوز قوله ونوزع في موته قال الرافعي الوظيمة قلن (قوله وجب  
استقصه) فان قال المفسر فتكذلك نهاية أي المصنف للمكاتب عش (قوله والمكاتب) أي ولو حراً  
ومرناً عش (قوله وعلى هذا) أي إخبار المكاتب عن تركه بنفسه (قوله توجه الخلاف) أي أبحث  
(قوله فيه نظر ظاهر) بطلانها بقرود أو فيها مضر أو ليس يجب يلزم قبل ما يجب بخاصة لأن  
رأى لما هو خلق قد كتب بغيره ما كمل اه (قوله المتن وقال السيد) أي إذا خلف المكاتب (قوله زانه  
فدفعه) أي أن يدفعه متى (قوله وإن لم يعن) أي ما كمل أو يعن ولو لم يدفعه متى (قوله إن لم يعن الخ) قيد  
لإعانة على العتق ولو بكتابه أخرى (قوله فيمجدون النفس) أي وما ألقى النفس فقد تقدم (قوله ولو لم  
يشبهه) أي منها وان كل من زان الزاني فإن ظلم فبدوا الشبهة خارج النكاح ظلم لعله لأجل قول  
المصنف ينقض منها لا لو كان نكاح كل لا ينقض على الزوج لأن المهر وفيه نظر فقد زول النكاح بعد  
وجوب المهر فنقض منه قد سم (قوله أو تم الخوالة لا عليه) تقدم معها

فصب نظر ظاهر كابلهم من كلامه على قطع العالم المرتبك وشقوا في (الم) وقال السيد تاجده أوتريتمه (أ) أي عن قنود وهو غير عيني  
الأن لا تلتفت منه فيم إذا أثر عر من عن مالم لا كوقض من مة فمؤخذ بقوله وان لم يكن أمربا كمالا تين ماله ومع  
من الصرف فمؤخذ كذب فمؤخذ الما كمال وقض فمؤخذ (ان أي في فمؤخذ القاضي) وقضى الما كمال من مة فمؤخذ الما كمال

في سنة عاشره فلا يصح على قبضه - ومن دان به من القصور بطلان غرضها من الاستمتاع بالحرام (فان نكل الكاتب عن الحلف  
(سلف السيد) وكان كالمثله (١٠٤) السنة (طوخرج المؤدي) من اليوم (مستحقا) أو بطلان رجوع السيد له) فساد القبض

للعق فقط (قوله ومعت) أي يستولا بغيره ولا يصح ما لم يكن عليه ولا يسقط عطف الكاتب حق  
من عنقه (قوله وان لم يمين الخ) أي لا يمينت الا في الاول والتكرار كغيره في النهاية والحق بايجاب الضمير للسيد  
(قوله وكان كالمثله السنة) ودعيان المدين المردودة كالمثله لا على الراعي عليه فله انما ذلك لتقدم  
حكم المينة هنا فالحال عليه عش (قوله لتزول خروج المؤدي أي أو بعت مستحقا) أي يستمر عيشه والزام  
الحاكم لا ياتر أو غير مردودة معنى (قوله أو ربحا) أي كان خروجها ساعدا فلا يرى عقابه لا يشين  
به عدم العتق كيلا من قول المصنفين لا يمين وان خرج مبيعا الخ عش (قوله لتزول السيد بيله)  
المراد انه يرجع بمقتضى ولو عسبه كان أولى من عشي (قوله مثلا) عيلا للعق تبيلا يتخذ ذلك باليمين  
الاخير فلا كان في غيره ودفع الاخير على وجهين اثنين عوج وغير مستحقا كونه لم يمتنع أيضا وانما اعتبر  
في الرضا بعض العجوم اه (قوله ولو بعد موت الكاتب) فان ظهر الاستحقاق بعد موت الكاتب بان  
انه مات وقيل ان مات تركه السيد دون الورث فسحق وزايد (قوله المزن وان كان قال الخ) صورة المسئلة اذا  
قصد الاخبار أو أطلق فان قصد الانشاء عتق زايدي ويحق سم مثله (قوله بالقبض) أي بالقرائن  
الماتة على أنه انما رتب على القبض أخذ ما ياتي (قوله وقد بان خلاصه) أي في نفي العتق معنى (قوله املأه  
قال الخ) محذور فله مثلا بالقبض عش (قوله والقرائن) قضيت افراد القرينة فيما ياتي ان التعدد  
ليس بمرادها (قوله فلا يقبل من قوله الخ) أي في الظاهر كيلا عليه كلامه املأه بان فهو داوم ادارته  
وان انتفت القرائن كالاخير في ريدى (قوله وقول الفرز الخ) قضيت هذا الضمير أنه لا فرق فيما اذا كان  
متصلا بين قصد الانجيل وقصد الانشاء والاطلاق فوجه نظر سم (قوله لافرق) أي بين ان يكون متصلا  
بقبض العجوم أو غير متصل معنى وعش (قوله قيد بان الرضا الخ) معتد عش (قوله وتبعه بيلقي  
وراد الخ) عبارة للمنفى وقال البلقيني محل عدم اعتقاده انما ذلك على وجه الخبر على خلافه على - بل  
الانشاء أو أطلق لم يترفع عن وجع المدعي مستحقا بل يعق عن جهة الكتاباتو تبعه كسبه وأولاده  
انتهى وينبغي أن يكون الحكم كذلك فيما لو قال وزجه ان أرايتي لطفلك فلو تمنى مجهول فقال أنت  
طالق ثم تبين ان الاراس من مجهول اه (قوله وفوز فيه) وفي مناشة خصما زايدي أنه لو قصد الاخبار  
انتهى وهو ظاهر لوجود القرينة في الله عليه عش (قوله وانه الخ) عطف على ان الله الاطلاق الخ (قوله  
في الحالين) أي لا قصد الانشاء وله الاطلاق (قوله ولو قاله الكاتب الخ) انظر هل هذا صورة  
الاتصال أو صورة الاتصال رشدي أو قول خصمنا السابق انه فهم معا وان كان قوله القرينة فتش رجوعه  
للاولى فقط (قوله لقرينة) عبارة للمنفى بينه اه (قوله قال الرافعي الخ) تأييد لقوله وفوز فيه (قوله ان  
مطلق قول السيد) أي قوله أنت حر وقد أطلق (قوله وتغير ذلك) أي اذا ترك صورة الاتصال كيلا عليه  
قوله فلا يقبل منه الا بغير ينترشدي (قوله وقد قضيت خلاصه لا يقبل الخ) عبارة للمنفى وقد أتى القهاء  
بخلاصه فانما عتق بينه اه (قوله المزن وان خرج) أي المؤدي من العجوم مبيعا أي ولم يرض السيد به  
منه (قوله أو ربحه الخ) هذا مرجع في أنه عند ثبته أو بقا سمع حلف عيبه عند ريدى وياخذ  
(قوله ومعت وان لم يمين) كسبه على مر وهو الاوجه (قوله وان لم يمين من القصور) والافلا (قوله كالمثله  
السنة) هل هو بناء على ان المدين المردودة كالمثله (قوله وقول الفرز الخ) قضيت هذا الضمير أنه لا فرق فيما  
اذا كان متصلا بالقبض بين قصد الانجيل وقصد الانشاء والاطلاق فوجه نظر (قوله فان قصد الانشاء العتق يرى  
وعتق) قد يشك على حصول البراءة العتق هنا عدم حصوله لمعنى قوله لا يتولى عمل بعضها اليه فمن  
الباقى ظاهر ألم يصح الدفع ولا الراءه الا ان يلزم هنا حصول العتق عند الاتصال بالقبض وان قصد الانشاء أو  
أطلق فغير (قوله أو ربحه الخ) هذا مرجع في أنه عند ثبته أو بقا سمع حلف عيبه عند ريدى

(كان كان) ما خرج مستحقا  
أو ربحا (قوله العجم الاخير)  
مثلا (بان) ولو بعد موت  
المكاتب أو السيد ان  
العتق لم يقع بطلان  
الاداء (وان كان) السيد  
(قال عند أخذه) أي متصلا  
بالقبض (أنت حر) أو  
أعتقتك لأنه بناء على ظاهر  
الحال وهو صحة الاداء وقد  
بان خلاصه لا يوافق ذلك  
منفصلا عن القبض  
والقرائن الماتة على انها  
رتبه على القبض فلا يقبل  
منه قوله انه بناء على ظاهر  
الحال كغيره وقول  
الفرز لا فرق قيد بان الرضا  
عيا اذا قصد الانجيل ومن  
له بعد اداء العجوم فان  
قصد انشاء العتق يرى  
وعتق وتبعه بالقبض وزاد  
ان الله الاطلاق كالمثله  
قصد الانشاء وفوز فيه  
واه في الحالين يعق عن  
جهة الكتاباتو تبعه كسبه  
وأولاده ولو قاله الكاتب  
قلته انشاء فعلا بل انجيلوا  
صدق السيد للقرينة قال  
الرافعي وهذا السابق  
يعتق ان مطلق قول  
السيد محمول على انه مرجع  
أدى وان لم يذكر رادته  
اه ونظير ذلك من قبله  
أطلقت امرأتك فقال ان لم  
طقتها ثم قال غلظت ثمان ما  
حرى بيننا طلاق وقد

أنت بخلافه فلا يقبل من غير رتبة (وان خرج مبيعا رده) أو ربحه ان تصا ويق وقد حلف عيبه عند ريدى  
(وأخيه) وان قل العيب

لان العهد انما يشيخو اليه وروى او طاب الارض بين ان العتق لم يحصل وان كان قوله عند الله انت منكم فان رضى به وكان في العيم  
الاخير بان حصول العتق من وقت العتق (ولا يترجى) للكاتب (الابن سيدة) (١٠٥) لانه عبد كافر في غير (ولا يترجى) يعني

بده وفيه نظر ظاهر وقياس ما تقدم في المبيع ان لا رد له الارض ثم ايت الزركشي قال انما ثبت الرد اذا  
لم يحدث ما يمنع فلو حدث عند مبيعته الارض فان فصل الكاتب استقر العتق والرد وقع انتهى وروايت  
الارض قالوا ان علم أي يصيبه بعد التخلو من رضى أي به بل طلب الارض بان لا عتق فان أدى الارض عتق  
من حيث اذ انتهى قال في شرحه فان رضى بالمبيع فقد اقيم ثم قال في الرد رضى وان وجد ما يقضي بان رضى او  
كبل فلا عتق وان رضى عتق بالاراض الباقى انتهى اه (قوله لان العهد) الى قول المؤلف وعمل  
التجريم في المعنى الاول وظهر الى السمع قوله لانه لا رد الى الرد (قوله يعني لا يطال الخ) انما اول ذلك لان  
التسري يعتبر في امر ان يجبا الامتنع من الناس واثره فلهذا رضى وعتق أي وذلك لا يشترط هنا رضى  
(قوله لانه لا يطال الخ) أي ولو وجب جليله لكان له نهاية (قوله منته) أي من الوطع معني وعش وقال في شرح  
المصنف من العتق اه وهو المطابق لما ياتي في مقابلة من قوله اوله استأجر من العتق (قوله للمتن) تبصره  
وعتقا) أي في الاول وعتقا فاضا في الثاني والثالث على وعش (قوله لم يعتق حال) أي في الصورة  
الاولى معني (قوله ولا يعتق عليه مضمك) مكر ومع قوله لم يعتق حال الخ فكان الاول حذفه كافي  
العتق (قوله بل يوقف عتقه على عتقه) فان عتق عتق والرد وصار لسيدته (قوله وهذا) أي توقف  
عتقه على عتق أبيه (قوله لانه الخ) أي اوله لما كانت قوله علم أي على الكاتب (قوله بعض الصور) أي  
صورة الوطع بعد العتق زيادة المدعى حتى يستأجر لمصلحة الوطع بعد العتق ثم رضى (قوله قوله  
الخ) أي في شرح قوله الخ على حذف المضاف (قوله مع العتق) أي مطلقا شرح المصنف أي آتت له ستة أشهر  
اولا كثر من العتق يجرى (قوله واكن الخ) في ذلك البعدي فقط كالموصى صبيح شرح المصنف وصريح  
قول الشرح الا في وبما تقرر الخ (قوله فأكثره) أي من الوطع معني (قوله وبما تقرر الخ) في قول المؤلف  
وان رضى بعد العتق الخ مع قول الشرح اذ استأجر من العتق (قوله ان التقيد) أي قيد الوطع به بعد  
العتق فقط كالموصى صبيح شرح المصنف ويضد ايضا قول الشرح الا في ما اذا كان الخ كالمصنف (قوله  
انما هو الخ) يتأمل معني هذا الكلام فانه قد قيل بل يحتاج في ذلك التقيد في صورة تالية ايضا فدهم  
الوطع مع العتق ولا كلام ومع الوطع بعد العتق ولا يمكن حينئذ كون الوطع فانه ذلك التقيد في  
صورة تالية الاحتراز عن هذه الحالة ولو كانت عبارة هكذا انما هو في صورة الوطع بعد العتق لم يكن فيها  
اشكال فظهر اه سم على غير رضى قد يجعل بان الحالة التي ذكرها ليس مما يتوهم فيها العلوف مع  
الحرية حتى يحتاج للاحتراز عنها خلافا في صورة التاخر أي ما اذا قلته لا كثر من ستة أشهر من العتق مع كون  
واختاره وفيه نظر ظاهر وقياس ما تقدم في المبيع ان لا رد له الارض ثم ايت الزركشي قال انما ثبت الرد اذا  
الرد اذ لم يحدث ما يمنع فلو حدث عند مبيعته الارض فان فصل الكاتب استقر العتق والرد وقع انتهى وروايت  
الارض قالوا ان علم أي يصيبه بعد التخلو من رضى أي به بل طلب الارض بان لا عتق فان أدى الارض عتق  
من حيث اذ انتهى قال في شرحه فان رضى بالمبيع فقد اقيم ثم قال في الرد رضى وان وجد ما يقضي بان رضى او  
وزن او كبل فلا عتق وان رضى عتق بالاراض الباقى اه (قوله يعني لا يطال الخ) انما اول ذلك لان التسري  
يعتبر في امر ان يجبا الامتنع من الناس واثره فلهذا رضى وعتق أي وذلك لا يشترط هنا رضى  
الوطع بعد العتق زيادة المدعى حتى يستأجر لمصلحة الوطع بعد العتق ثم رضى (قوله قوله  
هذا الكلام) فانه قد قيل بل يحتاج في ذلك التقيد في صورة تالية ايضا فدهم  
مع الوطع مع العتق ولا يمكن حينئذ كون الوطع فانه ذلك التقيد في صورة تالية الاحتراز  
عن هذه الحالة ولو كانت عبارة هكذا انما هو في صورة الوطع بعد العتق لم يكن فيها اشكال فظهر (قوله

بانه على المذهب) انصف  
ما يصح وما وقع لهما في  
موضع مما يقتضي بوزاره  
بالاذن مبني على النصف  
ان العتق غير المكاتب عتق  
بذلك السيد وظهر انه  
ليس له الاستماع وكون  
الوطع أيضا (وله شراء  
الجواري القلوة) توجه  
في طرق الاكتساب (فان  
وطئها) ولم يبال بمضاه  
(فاحد) عليه (والوفد)  
من وطئ (نسب) لائق  
به لتبطل ولا يهرانه  
السالك وان مضى ملكه  
(فان رضى في) حال بقاء  
(الكاتبه) لا يباح مع عتقه  
(او بعد عتقه) لكن (لكن) العون  
سنة أشهر منه (تبصره)  
(وعتقا) ولم يعتق حال انصف  
ملكه ومع كونه ملكا  
عتق نحو بيعه لانه لو لم يرد  
يعتق عليه لخصه كالمكاتب  
يوقف عتقه على عتقه  
وهذا معنى قوله انما  
تكتسب عليه (ولا تصير  
مستوفاة في الظاهر) لانها  
علقت بعملها (وان رضى  
بعد العتق لغو سنة أشهر)  
اذ استأجر من العتق كما  
في الروضات ولا تخالفه  
لابن لمصلحة ما اعتبرها  
في بعض الصور كما يعلم مما  
سرد في قوله وكذا

يظهرها والروضة فلهذا لم يرد له من الوطع (ولا كان يطؤها) ولو مرسع العتق أو بعد ما يمكن كون الوطع من الوطع كان  
لست أشهر كما تقرر وبما تقرر من غرض ولا نه بعد العتق ستة أشهر أو أكثر يعلم التقيد بالمكان المذكور وانما هو في صورة لا كثر  
فقط وانما ظن الوطع معني في ان المكان مستأن للعرض لانه بعد العتق فقط

أفصح من وجهي أمهات) والعلوم بطون بمصادرها في تفسيراها لا تلتزم بالاجتهاد قبلها فان اتفق شرطها لم يتركها بل لم يطأ لمع الحق ولا بد له  
أو قلته فمن سنن شهر من أوله لم تكن أمهات ولا علمية في حال عدم صحتها بل لا بد من العمل بالكتاب (التبصير) قبل وقت بلوغه أو بصفه  
قبل عمله (بصير السعدني) القول بان كل من في الامتناع من تعمله (غرض) جميع تعمله ما رقى السبل (كأنه يتخذ) أو أعماله الغيوم التي تحل  
أو قلته كما أنه وما قبله حتى علمه مثله (أو خوف عليه) فهو هو من كاشف وقت ما لا يجلب حيقته من الشرور وكذا قال كان يؤكل  
صداحل لم يخال البقي (ولا تلتزم به (١٠٦) ذلك (والإي) يمكن غرض جميع في الامتناع (بصير) على القول بان لم يكتف غرضا  
محصا فب وهو الحق أو

غير بله السعدونك الهامسة أو كان نحو خوف من عبير والأسمه في المادوى (وطر على صنها) أى التورم قبل الحمل (البرهه الراضى  
والباقي) أى بشره طافس أن أحدهم أو افتلا أنشأ فأمر (س) فى الحظ (س) مع الخفق والارواء) فى الشرط الفاسد لانه تم وبالخطه  
كل أحدهم إذا فعل أو قال أو فعل من مضارع الفز والاحمل فى السدوا المأخوذ لانتق تم أو أمراً على ما إذا الخفق  
معنى تم كجاءت رضى أنشأ فى المأخذ كالم السعدونجى الذى قد كان بله فى المادوى (فرع) هـ أى صغى يقوم الكاهن  
فتر فغيره لم يلم ينفذ وكان وسبقه فى المادوى قوله الذى قد كان بله فى المادوى (فرع) هـ أى صغى يقوم الكاهن  
فلم ينفذ وكان وسبقه فى المادوى قوله الذى قد كان بله فى المادوى (فرع) هـ أى صغى يقوم الكاهن  
فلم ينفذ وكان وسبقه فى المادوى قوله الذى قد كان بله فى المادوى (فرع) هـ أى صغى يقوم الكاهن

لعدم استقرارها لكن استناداً إلى أن موضوعها خارج نطاق اختصاص الشخص من غير أن يهمل وجه البيع ثم نشوء الشارع لخص (قوله ما)  
 السلا (وإذا) حال الكاتب (المشتري) على (الأمور) وإن ضمن البيع الإذن في شأن المشتري قبض لنفسه بحكم التبرأ  
 التمس فليصح قبضه فلا تخ (وطالب البالد الكاتب) (ما) (و) طالب (الكاتب) المشتري بما أعطت (المقرض) من ضايفه وظرف  
 المشتري الوكيل بأنه قبض لنفسه كما تقر ومن ثم لو أضاف البيع وأذنه السيد (١٠٧) قبضها كان كالوكيل في قبضه

[illegible]

وشرى عبولة عرض أي لان في عقدن السائل عليه وهو باطل فالتقييد لا ينافي بكونه من السائل  
 وبق أمه له **(قوله عنه)** أي المكاتب **(قوله كاس)** أي في التدبير قبل ضل في حكم حل الليرة  
**(فصل في بيان لزوم الكتابة من جانب السيد)** **(قوله في بيان لزوم الكتابة)** أي قوله فان قلت صرف  
 السلاق في النهاية لا توفيه وهذا تصور إلى المتن وقوله لكنه كما يجب يظهر وقوله لا بد من المتن وقوله  
 ليستوفيه وقوله ونقله بعضهم إلى المتن وقوله والافتقار إلى المتن **(قوله طلبها)** أي على الزوم  
 والجواز وقوله عليها أي على الكتابة **(قوله وجناتيه والجنات عليه)** لم يتقدم الصغير مرجع وشدي **(قوله)**  
**(الصحة)** أما اللامسة فهي جاز من جهة على الأصح معنى **(قوله من كلامه)** أي في الفصل الثاني  
**(قوله لانها)** أي القول المتن ولو استعمل في المتن أي قوله ليس في بعضها **(قوله المتن الآن يجوز)** أي أجاز  
 المتن وقوله لكنه كما يجب يظهر **(قوله لكن مرجع)** أي قوله ليس في بعضها **(قوله المتن الآن يجوز)** أي أجاز  
 المكاتب معنى **(قوله في بعضها الخ)** أي فليس في بعضها في ذلك قال الماوردي بشرط أن يقول قد  
 يجوز من الاداء وقوله السيد فخصت الكتابة ولا حصة في ما كام لا يتفق عليه كالصنع والمبيع معنى  
 عبارة سم قال في شرح البهجة بان يقول فخصت الكتابة وأصلها ما طلبها أو عجزت العبد عن ذلك انتهى  
 ومنه في الروض به يظهر الفرق بين تحرير العبد وتصوير السيد بأه بشرط موافق الأول لا تصح فيه  
 الكتابة بخلاف الثاني اه **(قوله لا ترجع الخ)** عبارة تلقى أما إذا عجز عن القدرة التي يحط عنه أو يبدل  
 له فانه لا يصح لان علمه ولا يحصل التقاض لان السيد ان يوتيه من غيره لكن وقع المكاتب الامرالى  
 الحاكم الخ قال عرض ولو اختلفت في السيد وقوله التصنع حيث ادى أن الباقي أكثر مما يبيح  
 الايتاء وحلف عليه اه **(قوله لعدم وجود شرط الخ)** عبارة تشرح الارشاد لتعلق العقد بالاداء ولان  
 الخط وان كان أصلا فليس السيد له من مال آخر انتهت اه سم **(قوله شرطه لا آتى)** أي من اتفاق  
 الدين في الجنس والمحل والأستقرار ولعل صورة التمسك ان القمتين غير جنس التجوز والألفا المانع  
 من التقاض المهم الآن يقال ان ما يجب له في الايتاء ليس ديناً على السيد وان وجد فهو وفقاً بالسيد  
 ومن ثم لم يسد أن يدفع من غير القوم عرض وقوله أن القمتين يظهر الى المراد به عبارة الشرح في  
 الفصل الثاني بان كلاً من يتقدم وان تقاضيا أو عصفاً واستقر أو حلاً اه **(قوله والان)**  
 غالب الخ عطف على المتن عبارة تلقى تبين ودفعي حصر الامتناع وهو ان احدهما اذا امتنع من  
 الاداء مع القدرة عليه فليس التصنع كلاً لروضة كمالها الثاني فلا دخل التيم والمكاتب غائب لم يمت  
 المال كله يذكر المصنف اه **(قوله المتن وفاة)** أي ما في تجوز المكاتب معنى **(قوله لان الخطأ)**

علم مما تقدم

**(فصل في كتابة لازمة من جهة السيد في بعضها الخ)** **(قوله الان يجوز)** أي المكاتب **(قوله)**  
 في بعضها أي السيد **(قوله في بعضها)** قال في شرح الروض وان لم يثبت عجزه بقراره أو بينة لتعذر  
 وصوله الى العرض كالبات اذا أنشأ المشتري بالتمن ويضع نفسه وكذا بالقاضي لكن عند أي القاضي  
 يحتاج ان يثبت أي يقر به في الكتابة أو بحلول التيم اه وهذا الصنيع كالصريح في تعليق قوله وان لم يثبت  
 عجزه ما لا يقوله وكذا القاضي فانظر اذا نزع المكاتب عجزه **(قوله من غير عصف)** قال في البهجة فخصت  
 له أي السيد فخصت الكتابة وحل التيم اه **(قوله في بعضها الخ)** عبارة تشرح ارهاها ما قول فخصت  
 الكتابة أو أصلها أو عجزت العبد عن ذلك اه ومنه في الروض به يظهر الفرق بين تحرير العبد وتصوير  
 السيد بالسداد بشرطه وان الأول لا تصح فيه الكتابة بخلاف الثاني ومرح في الروض به تحرير السيد  
 من مبيع التصنع حيث قال في شرح قول السيد فخصت الكتابة أو أصلها لا تصح فيها وعجزه فسخ ولا يعود  
 بالقدور اه **(قوله لعدم وجود شرط الخ)** عبارة تشرح الارشاد لتعلق العقد بالاداء ولان الخطأ وان كان  
 أصلاً فليس له ابداء من مال آخر اه **(قوله أو استمع مع القدرة من الاداء فليس فيها)** قال في شرح

علق عقده على مفتوح جلد  
 عتق كالمرد ويرى عتق التجوز  
 فينتج كسبه  
**(فصل)** في بيان لزوم  
 الكتابة من جانب جوازها  
 من جانب ما يقرب عليها  
 وما نظر عليها من فسخ أو  
 انقضاء وجناتيه أو الجنابة  
 عليه وما يصح من المكاتب  
 وما لا يصح **(المكاتب)**  
 الصحة كالمع من كلامه  
 الثاني **(لزم من جهة)**  
 السيد لانها لحظ المكاتب  
 فقط فكان كالمستحسن  
 والسداد كالمرد ويعلم ان  
 لزومها من جهته ليس  
 في بعضها لكن مرجع  
 ليرتب عليه قوله **(الان)**  
 يجوز عن الاداء عند الحل  
 ولو عن بعض التيم فله  
 في بعضها فتفسخ بغيرها كما  
 ولا تنفسخ بمجرد عجز من  
 غير فسخ ثم لا ترجع عما  
 يجب حل مفقوع الامر  
 لها كما يلزم السيد بالاداء  
 والمكاتب بالاداء أو يحكم  
 بالتقاض انزواء المصلحة  
 وانما يحصل التقاض  
 بنفس لعدم وجود شرطه  
 الثاني لان غالب كالمقضى أو  
 امتنع مع القدرة من الاداء  
 فليس فيها حيث  
 وجازت للمكاتب فله ترك  
 الاداء وان كان معفوفاً  
 لان الخطأ



(فأما عن قصد) قوله أنا لم نمن نحن مع تركه إلا لأجل وقوع القدر عليه وهذا هو والدواؤه على الاستماع مع القدر حتى امتنع من الامتناع المحل (فالمسند) ولو على التراضي (المبر والنسخ) ينقصون شاء بالحكم (لا) جميع عليه فلم يتوصل على ما حكم لكننا أكد فيه بظاهر (والكتاب) بوان لم يغيره (النسخ) لها (في الاصح) كان المبر من نسخ الرهن وإذا عايننا كتابه كلها البديهة (الخطبة) (نسخ) ولو استعمل الكتاب (السيد) عند حلول (الجم) الأخيرة وغيره (بغيره) عن (٤٠٩) الإذاعة يستد (استب) (استب) الجمل كما

أي فاستعمل المبر من معنى (قوله وهذا) أي قصد المصنف النسخ بتغيير الكتاب نفسه سم (قوله في) استمع الخ) أي مع القدر (قوله ولو على التراضي) المناسب تأخير مع حذف الغاية عن قول المصنف والنسخ بنفسه كلف المصنف والتأية (قوله المتون) شبه بالحكم) ان ثبتت الكتابة عند حلول النسخ والمبر بامر أو ويستعمل معنى (قوله لا) مجمع على ما لم يقل لاصل المتروكي (قوله وإذا عايننا الخ) في الرض ووق كل من تكاتب عليه من ولوه والى إذا ماتت وقفا أو نسخ السيد كتابه لم يغير أو غيره وصار وارثا يبدى من المال ونحوه لم يدان لم يكن عليه من قال في شرحه إلا أنه أي حكمه انتهى اه سم (قوله) فأكسبه كلها السيد) ولكن يجب عليه أن يردها على من أزال كتبه غير إذا لاسي على من أعطاه ان كان باء أو بدله ان كان ناقصا اه (قوله إلا القسط) أي فالأمر بها القاضي عس (قوله يمس) أي في بابها معنى (قوله لزومه) المبالغة في مذهبنا بطرأ كضاع المفتاح أو نحوه فيقول قلت أشد ما يأتي من أنه لو غلبه دون مرحلتين أهل عس (قوله السيد) القول وبغرض في الخافى (قوله وفهم ان الضمير) أي ضمير أورد شد في صوابه المتقى قوله فان أهل السيد مكاتبته ثم أورد النسخ بسبب مما مره ذلك اه (قوله) دن الخ) عبارة المتقى بتبسيطه على إحضار من حاله على من عسر أو عليه ينقصه أو إحضار ما لمودع اه (قوله أو معروض) أي وكانت الكتابة غير هلاستعمل ليعلمه معنى (قوله ليستوفيه) أي الدين (قوله لم يبدى) أي الملهة (قوله وعظم مصطنعها) وهو العتيق (قوله) لتضر والما) أي بيمين الوصول إلى الحق وان لم يكن محتاجا إليه عس (قوله يبدى) أي بيمين ضابط الامه الحاشية لسلام (قوله ما يلبه) أي ما عليه (قوله فائضا) (الامر) أي عدم الوجوب (قوله) ومالا) أي لا يجعله كال حاضر (قوله يمس) أي في باب القضاء على الغائب (قوله بقية اعتدادي في ذلك) وهذا أي ما في المتن ما مر به المبر ربما البقوى وجرى عليه من المقر وغيره وهو المعتبر معنى (قوله) المذكور (مستغنى) غائب الخ (قوله المستوان) كأنه غائب أي واستعمل لا إحضار معنى (قوله) أهله (وجوبا) أي فلو لم يغيره عنه أجنبي بالمعنى ليس القاضي قوله يجوز ان لا يرضى المكاتب بشمليه عس (قوله وجوبا) أي قوله وبذلك أنه قد تم في القى (قوله لا معتبرة الحاضر) (ظاهر من عرض ما يقتضى ان ياد على ثلاثة أيام وهو بمنزلة حيث كانت الزيادة غير مفر فاجبت بقع مثلها كبر المسافر في تلك الجهة اه عس أقول ما مرأ تقايمه - ثم عر وض الكساد كالصريح في خلاف ما قل (قوله) ثم غاب بغير ان السيد) سيد كرمه بقره ولو انظر ما الخ (قوله) أدخل وهو أي المكاتب غائب) أي ولو ياذن

الروض وهذا ما جرى عليه جمع منهم صاحب الحاوى الصغير قصد الأصل النسخ بتغيير المكاتب نفسه ليس بظاهر اه (قوله) فأما عن قصد السيد المبر والنسخ الخ) من يعلم ان النسخ مجرد تغييره بنفسه بخلاف تغيير السيد له بشرط على الممانعة لا أخرى (قوله وإذا عايننا الخ) كسبه كلها السيد) في الرض ووق كل من تكاتب عليه من ولوه والى إذا ماتت وقفا أو نسخ السيد كتابه لم يغير أو غيره وصار وارثا يبدى من المال ونحوه لم يدان لم يكن عليه من قال في شرحه إلا أنه أي حكمه انتهى اه وفي الرض أيضا قبل ذلك ومنى فثبت بغور السيد بما أخذ لكن ربما أعطى من أزال كأعلى من أعطاه ان كان باقيا أو بدله ان

(٥٢ - (شروا في ابن قاسم - عاشر) ينقص فائضا الامر في جملة ما يؤول لغيره وهو ما زاد على الثلاث وما الفائب فالأمر على ما يبعه كال حاضر ولا وقد قرر وفيه امران مادون المرحلتين كال حاضر بخلاف ما فوق ذلك هو هذا بيمين اعتدادي الترخيص من امتناع كلام الرض وقصاها لأنه انما يرضى ما لم يدون وبين كلو عليه المذكور وقوله (وان كان غائبا أهله) (وجوبا) (الى الاحضار) كان دون مرحلتين) لأنه بغيره الحاضر (والا) بان غلب مرحلتين كما ذكر (فلا) يلزمه ما لم يطول المدون السيد النسخ (ولو) حل (الجم) ثم يلزمه ان السيد أدخل (وهو) أي المكاتب (غائب) عن المحل الذي يلزمه الامتناع على ما قد قرر

للسيد مثنى (قوله لا دونها) - عند عرش (قوله وان اعتمد شعثا) أى فى شرح منحه والاظم زدى  
 شرح الروض على قوله والردا النفسية كقالب ان الرضيق تكافا متساقطة اقصر قلت والقياس فوق مسافة  
 العدوى انتهى اه سم عبارة المثنى وقال شعثا والقياس فوق مسافة العدوى انتهى ولا وجه ما  
 الكفاية اه (قوله المثنى فليس الفسخ) وينبى انه لو ادعى الفسخ بعد حضور البدل وان دفعه الى الم قبل  
 منه ذلك لا يثبت كولو ادعى أحد العاقدين بعد لزوم البيع الفسخ في زمن الخيار حيث صدق الثاني للفسخ  
 عرش ويا تحين المثنى والروض ما يؤيد (قوله بلاكم) عبارة المثنى والروض مع شرحه ويضغ  
 بنفسه ويشهد لا يكتبه الكاتب به الفسخ بالحكم تظهر ما مر فى الفسخ بالميزان لكن بعد اقلية  
 بالكتبة وحاولا التيمم والتعذر لتصل التيمم وحلف السيد ما تبض ذلك من ولا من وكه ولا أو أمسه  
 والاظهار فيه كأيض على ما كفى والعرايون ولا يعلم له ما لا يضر الا ان ذلك خصه على الغائب والظن  
 المذكور عنه فى أصل الرضعة عن السيد لا يأتى وهو للمعدون قال الاذرى انه غريب اه (قوله وان  
 غلب بانه الخ) كل من كان يدكر عقب قول السيد هو غائب كما عر المثنى (قوله ولا ان قبل الحول  
 لا يستلزم الخ) وقال المثنى والاسنى وخلافا لها يتصور عقده أى جواز فسخ السيد البقير نقلا عن جمع  
 ونص الامام بما قاله نظره قبل الحول أو بعد ولا ان فيه فى البطر كذا أى قبل الحول أو بعد ولا استغ  
 عليه الفسخ وليس له انظار لزم الا فى هذا الملة اه قال عرش قوله ولا استغ الفسخ اه وقال  
 السيد عر بعد كعبه المذكور وما تضمنه كذا كفى فى أصل الشرح ثم ضرب بطلوا أية قوله ولا ان  
 الخ اه (قوله ولا انظار الخ) هل منه ما لا ان فيه قبل الحول بطلنى السفر الى مرتبة كثر وساخر  
 سم وقد يقال ان ختمه عليه انه كذا (قوله ثم جمع) أى السيد ان انظار ولا ان (قوله غير مقرر الخ)  
 وربما اكتفى السفر ما بقى فى الواجب على ما سعى ومضى (قوله بل حتى يعلم بالحال) أى بعد اعلانه  
 المذكور فتصل طول بل فى الروض سم (قوله بكتاب قاضى بل السيد القاضى بله) فان عجزت  
 كتبه قاضى بله الى قاضى بله السيد بل فسخ ان شئت فان لم يكن بل السيد قاضى وبه السيد  
 الكاتبين يعلم بالحال ويقض منه التيمم فهل هو كتاب القاضى فى أى فيه ما مر فى خلافه الاول  
 كمال شيئا الاول وهو اختاره ابن الرضا - هو القمول مثنى (قوله بعد ثبوت تعدد ذلك) عبارة الاسنى  
 بان وضع الامر الى قاضى بله ويشهد الكتبة والحلول التيسر بطلان حق الخ (قوله بل بعض ما ذكر)  
 وهو الخلف المذكور (قوله بل يمكن السيد الفسخ الخ) وان عاق الكاتب عن حضوره مرض  
 أو خوف فى الطريق شيخ الاسلام ومثنى (قوله ولو فاسد) وقال القاهية وخلافا للمعنى حيث قد الصحة  
 (قوله وانما) الخ قوله فان قلت فى المثنى الاقوله ولون المصور (قوله لسه) أى أو لى عرش ويجزى  
 (قوله لا ز وهما من أحد الطرفين الخ) أى وانما يفسخ ذلك العقد الجا تزمن الطرفين كولو وكه والقرض

لا دونها على الاوجه التى  
 اعتمد الزكوى كقوله  
 ماله ونقه بعضهم عن ابن  
 الرضيق كقائنه فيبقى  
 مطلبه لا فرق فيمنظر  
 وان اعتمد شعثا فليس  
 الفسخ بلاكم وان  
 غلب بانه أو عجز عن  
 الحضور ونحو خوف  
 أو مرض وذلك لتعد  
 الوصول الى الغرض وكان  
 من حقه ان يحضر أو يبعث  
 المال ولا ان قبل الحول  
 لا يستلزم الا ان فيه فى  
 استمرار التيمم ولو انظره  
 بعد الحول لا يضر بانه ثم  
 رجع لم يفسخ خلا لان  
 الكاتب غير مقرر حيث  
 بل حتى يعلم بالحال بكتاب  
 قاضى بله الى قاضى  
 بله بعد ثبوت تعدد  
 ذلك ويحلف ان حضان  
 ويدكر انه ند على الاذن  
 والانظار وانما جمع عنهما  
 ويظهر ان ذكر الندم غير  
 شرط وعش الفتن المثنى فى  
 بعض ما ذكره ضعفة  
 (ولو كانه مال حاضر  
 فليس لقاضى الادامه)  
 بل يمكن السيد من الفسخ  
 خلافا لما عر من استغ  
 من الاداء أو عجزت (ولا  
 تفسخ) الكتابة ولو فاسدة  
 (يعنون) أو غير (الكاتب)  
 ولا الجرح عليه لفسخ وصح  
 من أحد الطرفين كل من  
 ثم ان لم يكن له مال

(تبيين) هو أراد السيد فخصها بضمير من حال جنون المكاتب لم يحضر بنفسه بل بشرط أن يأتيها الحاكم  
 ويقيم اليه جميع ما لم يرد فيها إذا أراد الفسخ على الغائبين المكاتبين المحالين وتعد التصديق عند الحاكم  
 ويطلب بتصديقهم على بقائه منقضى وروى مع شرحه (قوله) ثم إن لم يكن له مال (الح) كان الاستيفاء  
 أن يذكر في شرحه ويزود بالقاضي (الح) كقول المفتي حيث قال بعد ذكره في الشرح هناك ما نصه  
 فإن لم يجد له مال فسخ السيد باذن القاضي وعاد الفسخ فله أن يأخذ من جنونه وتظهر له مال  
 كان حصله من قبل الفسخ دفعه إلى السيد ونقض التجهيز وتعق قال في أصل الرخصة كذا أصله  
 وأحسن الإلام أنخص نقض التجهيز بما إذا ظهر المال للسيد والا فهو ماض لا نه فسخ حين نقض  
 حكمه فاشبه ما لو كان له غائباً ففسخ بعد الفسخ انتهى قال في الخادم وهذا مع مصادمته لا طلائهم  
 مصادم لنص الشافعي والفرق أنه لا تقصير من الحاكم عند غيبة المالك من حوزة بخلاف وجوده  
 بالبدل ثم قال المفتي وأرفع الخرج عنه كالأقارب من الجنون وكلام المفتي بوجهين القاضي في جهة الاداء  
 أي فيها إذا كانت المصلحة في المار به وليس مراداً لاداء الجنون له أو استقل هو بالخروج لان قبض  
 التوهم مستحق اه وفي شرح المنهج مثله الامالة أو أصل الرخصة ومقالة الخادم (قوله) السيد  
 فخصه أي بعد المحال كيدل عليه السيد في شرحه ويرى نقاع المفتي والروى مع شرحه ما صرح  
 بذلك (قوله) فينتقض فخصه أي حكمه بانتقاضه لعدم وجود مقتضيه بالطلو بتوقعه على نقض القاضي  
 عس (قوله) ويحق وبطلان السيد على ما أتفق عليه قبل نقض التجهيز لأنه لم يترفع عليه وإنما أتفق عليه  
 على أنه عبده قال الأزرقي وقدمه الجاربي عاذا أتفق عليه بما راجع الحاكم وهو ظاهر بل متعين ثم إن علم أن  
 له مال فلا يطالب بذلك قال الرافعي ولو أقام المكاتب عبداً أو أفتق عليه كنفه أو كنفه في التوهم حكمه بقوله  
 رجوع إلى السيد لأنه ليس وأتفق على علمه بغيره ففعل بغيره فاداءه نسيب الاداء قبل بل رجوع  
 في وجهان قال الاستاذ وغيره الصحيح منهما عدم الرجوع إلى المفتي وروى مع شرحه قال الإمام (الح)  
 مضيق عس عبارة سم قال الزركشي في الخادم وهذا مع مصادمته لا طلائهم مصادم لنص الشافعي  
 والفرق أنه لا تقصير من الحاكم عند غيبة المالك من حوزة بخلاف وجوده بالبدل اه وأثر كلام الخادم  
 المفتي أيضاً كجراً نقا (قوله) واستحسنه اعتراضه بين قاله مقوله (قوله) وإن كان له مال (الح) عدل  
 لما قبله في الشرح ودخل في المتن لكنه لا ينعهم قوله إن رجعه لا يتناول (قوله) أي السيد  
 (قوله) وحينئذ يردى إليه القاضي (الح) شامل لصورة الانعفاء سم (قوله) ولم يستقل (الح) أي والحال  
 عس عبارة في شرحه هذا قيد للمتن أي إذا استقل بالاختذانه بحق لحصول القبض المستحق خلافاً  
 للإمام والغزالي وهو مذهب الصلحة أيضاً كيلا يمتدح اه ومرأ نقاع المفتي وشرح المنهج ما وافقها  
 (قوله) وتظهر المصلحة (الح) هو بدان الحقت وانظر معني قوله ولون المحصور رشدي ومرعن المفتي ما قبله

بل السيد الفسخ يعود لنا  
 وتلزم مسؤولية مال  
 يبقى فينتقض فخصه بحق  
 قال الإمام واستحسنه  
 يد السيد القاضي الفسخ  
 يكون غائباً ثم محصوران  
 كان له مال أتى الحاكم  
 وأثبت عند الحاكم المحال  
 النجم وطالبه وحلف  
 عين الاستظهار على بقاء  
 استحقاقه (و) حيثئذ  
 (يؤدى) إليه القاضي  
 من ماله (ان رجعه ماله)  
 ولم يستقل السيد بالاختذ  
 ولون المحصور وتظهر  
 لمصلحة في العنق بان لم  
 يضعه على المعتدلة  
 ينوب عنه لعدم أهليته  
 بخلاف غائبه ماله حاضر  
 أمالاً تظهر المصلحة له  
 فلا يجوز له الحاكم الاداء

عن ولا السيد استقلال الاند (ولا تتحسح بحنون) أو بغير (السيد) ولا يجوز أو الجرح طبعاً وهو من جهة (وغير) المكاتب الصرم  
 (العولبة) إذا جرح أو جرح عليه أو وارثاً ما كان له قائم مقامه (ولا يتق بالفتح اليه) أي الممنون لعدم أصله بغيره كما المكاتب لما ملكه  
 نعم لا يضمن ولو تلفق في يد المتصرف بالفتح (٤١٢) بل بالاول بغيره إذا لم يبق منه شيء فإن تلفت مرفى الطلاق الجنون لا يوجب الأمان

من معنى ذلك القول (قوله ولا السيد استقلالاً) أي ولا يجوز السيد الاستقلال بالاختصاص لو أخذ لم يتق  
 بذلك عن (قوله وبيع المكاتب) أي وجوباً بغير (قوله أو وارثاً ما كان له) سكت عن بغيره  
 البعاً أي على السيد لا يبعه الحاكم سم (قوله أي الممنون) أي من معه (قوله فيه) أي  
 السيد وقوله تصديره أي المكاتب عن (قوله عمداً) أي قوله ووقع المكاتب في الأثمة وكان  
 وجده كره إلى الممنون وقوله إن لم يتجر تصديره وقوله وجوباً للممنون وقوله إن اختار العفو وقوله إن كان  
 السيد إلى الممنون وإلى الفصل في النهاية الأثمة وكان وجوباً للممنون وقوله إن كان السيد إلى الممنون وقوله ووقع  
 المكاتب إلى الممنون وقوله عذراً ما ذكرناه هنا وقوله وإن قصد العفو بحث (تول الممنون) أي لا  
 أو ما لا تدخل ما يملك سم (قوله إن لم يتجر عجز) لا ينبغي أن يخلصه بقوله ولم يملك سم  
 أي في الأثمة بغيره ليد (قوله إن السيد) قليل الممنون (قوله فكذلك الجنانية) أي في الجنانية  
 نهاية ومضى (قوله وجوباً باليد بالفتح) وهو المقصود به عبادة الممنون وهذا هو الظاهر  
 وجري عليه يخالف في شرحه على الخلاف في بقية السيد بغير الجنانية فإن اعتقه بعد ما وفى بدمه فاه  
 وجب أورش الجنانية على المذهب المطروح اه (قوله وأيضاً بالفتح) أي في قوله وفارق ما مر الخ  
 (قوله على الأول) وهو قضيتان (قوله أدنى بالارش) أي أو كان يرف بالارش معنى زهية (قوله  
 أوقع المكاتب طرفه) وجانبه على طرف من سيده لكننا نتبع على أجنبي وإن قتله فليس القصاص  
 فإن عني على مال أو كان القتل غير عفو فكيف يمتنع على السيد معنى وفي سم بعد ذكر ذلك عن الروض  
 مانعه قال في شرحه مو كان سيده غيره ممن وثقه وهو واضح انتهى وقضيت وجوب بالارش هنا فالما بلغ  
 كالسيد فالمراد بالأجنبي في قوله لا يتق ولو قتل أجنبياً من عدا السيد ومنه السيد اه (قوله فإن اختار  
 العفو فقال) كذا في أصل الشارح رحمه الله تعالى ومقتضاه أنه متى عفى عن المقتول بالفتح ولكن في المقتول عني  
 بضم العين بقطعة أي في المقتول انتهى ومقتضاه أنه متى عفى عن المقتول بالفتح ولكن في المقتول عني  
 صرح بأن عنده نسخة بخط المصنف سدر (قوله أو كان وجده كره الخ) يتأمل سم عبادة الممنون وقوله  
 وبما سكت ليس هو في الروض لم يذكر المصنف في جنانية على سيده قال ابن شهاب في تاريخ الفرق بينهما  
 على ما في الكتاب انتهى والظاهر أنه لا فرق لكن سكت عنه هنا وصرح به هنا والردع ما سكت  
 كانت اه (قوله لأضاح) له في الأثمة لم يكن في يد المكاتب شيء أو كان يرف بالارش أدنى به ولم  
 يقتدر المقتول على انتباهه وقوله أو لم تاج الخ فيما إذا كلف بذلك المكاتب يرف بالارش واقتدر المقتول على  
 انتباهه (قول الممنون الأقل من قيمته والارش) في إطلاق الارش على ذمة النحر تغليب فلا طالب أكثر مما  
 ذكر ولا يشد به نفسه إلا بان سيده ويغنى نفسه بالقل لا أن يشتري من ماله ليعتق السيد

وإن قيل بالموت لأن ضرب  
 الممنون كضرب العادل  
 قضاه هنا لا يعتد بأحد  
 الممنون قلت ممنوع لأن  
 المدار هنا على أخذ ذلك  
 والممنون ليس من أهله  
 بخلاف نحو الضرب (ولو  
 قتل) المكاتب (سده)  
 عمداً ولو ارث قصاصاً فإن  
 عني على ذمة أو قتل خطأ  
 أو شبهة (أخذها) أي  
 الوارث باليد (بملمحه)  
 وبما سكت بهان لم يتجر  
 تصديره لأن السيد  
 المكاتب بالعبادة كاجني  
 فكذلك الجنانية وقضيتان  
 وجوباً باليد بالفتح بالفت  
 واعتمده البقعي وقوله  
 حسن الام وأطلق ردنا  
 اقتضاء كلام الروض أنها  
 من وجوب الأقل من قيمته  
 وارش الجنانية كالجنانية  
 على أجنبي وبأن الفرق  
 بينهما على الأقل (فإن لم  
 يكن) في ذمة شيء أصلاً أو  
 يرف بالارش (ثله) أي  
 الوارث (بغيره في الأصح)  
 لأنه يستفاد به ردنا إلى  
 محض الرض وأما في سقط  
 الارش فلا يتبعه إذا عني  
 كن ملك عبده عليه  
 دين (أو أوقع) المكاتب  
 (طريقه) أي السيد

وسكان يرفق به إذا أتى عليه ولا يبعه الحاكم (قوله ولو قتل سيده الخ) قال في الروض ولو قتل  
 ابن سيده فليس القصاص فان كان خطأ فكيفنا يتبع السيد قال في شرحه مو كان سيده غيره ممن وثقه  
 وهو واضح اه وقضيت وجوب بالارش هنا فالما بلغ كالسيد فالمراد بالأجنبي في قوله لا يتق ولو قتل  
 أجنبياً من عدا السيد ومنه السيد (قوله أخذها بملمحه) أي لا أو ما لا تدخل ما يملك سم  
 (قوله ما لفت) أي وهو المقصود ش م (قوله وكان وجده كره الخ) يتأمل (قوله الأقل من  
 قيمته والارش) قال في الروض لا أكثر من قيمته بان إذا ارش عليها فلا يطالب به ولا يغنى نفسه

(فأقتصر ما لا بد من كسبه في قتله ولو قتل) المكاتب (أجنبياً أو قطع) عمداً وجوباً التوفيقاً اختار العفو (فنعني)  
 على ما لا وكان ما فيه (خطأ) أو شبهة (أخذها بملمحه) أي الجن عتقاً وكان وجده كره اه هنا فلا جن جنانية على السيدان  
 السيد للمالك بغيره عند العجز بنفسه من غير مراجعة فاض لم يكسره أو أنه أصراً لا كسبه السقف بخلاف الأجنبي فإنه لم يتعلق بمقتضى  
 بغيره وأما حتى إلى كسبه الرض فمقتضى (الأقل من قيمته والارش) لأنه لا يملك بغيره

فلا يقي لادش خلق سوى وقت غزوه لادش من قسطنطين لادش وفاروقا مرقى جناينه (٢١٢) على سبعين من السد متعلق بمنت

دون وقت لادش ملكه  
فلمن كل الارض على يده  
كدين المصلحة بخلاف  
جناينه على الانبياء  
تتمتع وقت منتها كما تقرر  
(فان لم يكن بمعنى) قدر  
الواجب (وسأل المسق)  
وهو الجني عليه وارثه  
(تجيز عجزه القاضى) قال  
القاضى اوالسد ويحت  
ابن الرقة اخذ من  
كلام التبعين ان يسع  
المروني في الجناية لاحتاج  
الى ظن الرهن انه لا يحتاج  
هنا لتجيز بل يتبين بالبيع  
انتصاخ الكفاية او يوجه  
اطلاقهم بان قضية  
الاحباط لفتى الوقت  
على التجيز والفرق بينه  
وبين الرهن وانما تجز  
فيما يحتاج لبيع الارض  
فقط الا ان لا يتأني يسع  
بعض على الاجرة (وبس)  
منه (قدروا الارض) فظن ان  
زافن قيمته عليه لانه  
الواجب (فان من منقش)  
بقيت فيها الكفاية فاذا دى  
حسه من الصوم عتق ولا  
سرايه (والسيد فداق)  
بالل امرين ويلزم  
المنقش القول تشوف  
الشرع لفتى (وابتداء)  
مكتبا ولو اعتقد قصد  
الجناية وأبرأه من الصوم  
(عق) ان كان السيد  
موسرا في مسألة الاعتق  
أخذ من كلامهم في اعتق

بدا الجنا يتوق يدوم فاما بخصوص الذي خص به الجهره الارض بالاعلام بسقنى (قوله فلا يقي لادش  
الخ) أي اذا عجز هافا بسقنى الخ (قوله مرقى جناينه على يده) أي حتى جنت فيها الدنيا بالغة  
ما بلغت عش (قوله قدر الواجب) عبارة لفتى ولكن ولم يلزم الواجب اه (قول المن وسأل المسق)  
أي لادش القاضى معنى وتوله عجزه أي وجوباً عش وقوله القاضى أي المدعى (قوله قال القاضى  
أوالسد الخ) عبارة النهاية أو السد كقوله القاضى وما عجزه بن الرقة الخ وبيان الاوجه الاخذ باطلانهم  
ووجهان قضية الاحتياط الخ (قوله أوالسد) أي فان امتنع من ذلك أعاقب الحق بتملك كاتب  
وظاهر أضافه من ذلك ولو بعد الجني عليه منهما عش (قوله ويحت ابن الرقة الخ) أثر مشر  
المنهج وقال المسق وينبغي اعتقاده اه (قوله والفرق) مصطوف على التصوف وسمى قوله به وبين  
الرهن أي بما تقدم من ان العتق يحتاج له بخلاف الرهن عش (قوله على الاجرة) رفاً قاله الجنايه والفتى  
عبارة الثاني ومقتضى كلام المصنف انه يعجز جعته بسع منه قدر الارض قال الزركشي والذي يفهمه  
كلامه انه يعجز البعض ولهذا حكموا ببقاء الباقي على كاتبه ولو كان يعجز الجميع لم يأت ذلك لانتصاخ  
الكاتبين جميعه فحتاج الى التجديد قصدو محتمل خلافه فيفتقر عدم التصديق للضرورة انتهى وما  
أنهم كلامه هو الظاهر وهذا اذا كان يتأني يسع منه فان لم يتأني لعدم داعيه الى الزكوى فالتس  
يسع الجميع للضرورة واقتضى بالاعده السد اه وفي عش عن سم على المنهج وفيه أي في قول  
الزركشي وما فضل بالاعده السيد نظر اه (قوله ان الرقة الخ) أي والا فكالمسقى (قول المن بقيت فيه  
الكتابة) قال في شرح الروض وقضية بقاها الكتاب في الباقي لانه لا يعجز الجميع فيها اذا احتج الى يسع بعضه  
خاصة لكن تضمنه كلامهم ان لا يعجز الجميع ووجه بانه تجيز مرأى حتى لو عجز ثم أبرأ من الارض بقى  
كما كتبا انتهى وقول الشرح السابق وانما يعجز الخ وافتى القضية الاولى سم (قوله ولأمره) أي  
على سيد منقش (قوله باقى الامرين) من قيمته والارض معنى (قوله تشوف الشارع الخ) قضيتا له ولو  
كان غير مكتوب فدا السيد أنه لا يلزم القبول فليزج احده وسيدى عبارة سم قضيتا له لا يلزم القبول  
في غير المكتاب وفيه نظر اه (قول المن ولو اعتقه الخ) أي أو تله روض ومنقش وقوله أو أبرأ أي بعد  
الجناية معنى (قوله في مسألة الاعتق) أخرج مسألة الا برأه راجعه سم أو تله قضيتا لتعطى الا  
عدم الفرق (قول المن ولزما الفداء) أي أنه قال في الروض وندا من يعق يقتضيان حتى قال في شرحه بعد  
تكاثيره عليه وأعتق هو المكتاب أو أبرأ من الصوم لان قتله وان اقتضى كلامه من خلافات انتهى اه سم  
(قوله بخلاف ما لوعتق بالاداء الخ) أي فلا يلزم السيد فدا ولو جنى جنايته وعق بالاداء فدى نفسه  
أو اعتقه السيد تبرأ من فدا منقش (قول المن ولو قتل المكتاب) بعد اخذنا سيد الفداء من السيد فداؤه  
أو تله فلا يقي عليه بطلت كتابته في الحال منقش (قوله وان لم يخلفه فداء) أي بالصوم معنى (قوله

الا يلاقن أي من سيد كبره اه (قوله بقيت فيه الكتابة) قال في شرح الروض وقضية بقاها الكتابة  
في الباقي أنه لا يعجز الجميع فيه اذا احتج الى يسع بعضه فلو كان يعجز الجميع لكانت قضية الاحتياط  
ووجه بانه تجيز مرأى حتى لو عجز ثم أبرأ من الارض بقى كما كتبا اه وقول الشرح السابق وانما  
يعجز الخ وافتى القضية الاولى (قوله تشوف الشارع الخ) قضيتا له لا يلزم القبول في غير المكتاب وفيه  
نظر (قوله انما تشوف الشارع الخ) أخرج مسألة الا برأه راجعه (قوله ولو اعتقه بعد الجناية) أي  
أو تله كفى الروض وقوله لزما الفداء أي أنه قال في الروض وندا من يعق يقتضيان حتى قال في شرحه بعد  
تكاثيره عليه وأعتق هو المكتاب أو أبرأ من الصوم لان قتله وان اقتضى كلامه من خلافه (قوله  
بخلاف ما لوعتق بالاداء بعد الجناية) أي فلا يلزم السيد فداؤه وندى نفسه بالاقول وانما يلزم السيد  
فداؤه وان كان هو القاضى للصوم قال في شرح الروض لا يجزى على قولها فالمراد على المكتاب أولى اه

اللاقن وقت سأل (ولزما الفداء) بالاقول لانه فو قرضه بخلاف ما لوعتق بالاداء بعد الجناية ولو قتل المكتاب بطلت كتابته وما تقرر  
لنول من حصل الكتابة السيد ما يتركه بحكم الكتاب لا لادش ويلزمه فيه بيان لم يخلفه فداؤه (وبس) يقتضيان على قاتله في العتق (الكتاب) في

لما تم بذلك (والله) يكتم (القصة) هي الواجبة على لاجئها على قنن حقه سلمه لزمه الامم الكفارة كما ياله وحذق عليه بما  
 قعه فيهم اختلافه لواقع طرفه خيمه وواقع المكاتب طرفه يما لواله قطع طرفه من تراجمها الى الان حومة الانه اتوى  
 منها ويستقل المكاتب (كل صرف ١١٤) لا ترجع غير لاخطر) كمله بنى مثل لان في ذلك نصلا لفق التصود (والله) بان

واليكافته) أي أو كان القتل غير عمدي ورشدي (قوله فان قتله الخ) أي المكاتب الذي لم يحن على  
 أجنبي والاصل السيد فذاؤه كاعترافه بالرضوخ والخنق (قوله الاكفارة) أي جمع الأثم كان عاذا  
 عرش وشرع المنهج (قوله في بابها) أي الكفارة (قوله فانه يفسده) قال الجرجاني وليس لان  
 لا يضمن تضاعو ضمن طرفه غير الفرق بطلان الكتابة بغيره وخالصه قطع طر فعد الارض من أ كساه  
 معنى (قوله قطع طرفه) قال ابن الصاغ ثم قال لا يعرف فالتأني منه قطع فعمله الملك الا انه  
 وحكي الرواية في العرع عن نص الامم فذاؤه غير بيانتهى والمذهب الاصل لافضل لشبه الملك معنى  
 وفي سم ما تصيق بالوضع سدا أو شبهة أو ثمة عدا أو غير موله لاشي اه (قوله ولم يراع الخ)  
 وفا القناه وخلاف المعنى (قوله المتلا بغيره) أي على غير السيد معنى (قوله المتلا بغيره) قطع  
 الطلعه معنى (قوله كعمله) أي الفصل في المتن الا قوله من كل محسوب إلى أو حطر وقوله امتناع  
 تكفيره إلى ان ما تصدق وقوله غير برون وقوله ووط عوقوله وكان الولاء السيد (قوله بضمن مثل) أي  
 يمرض بالمثل معنى (قوله كالبيع نيت الخ) أي القرض معنى (قوله وان أخذ هذا وكذا) لان  
 الكفيل قد غلب والرهن قد يتقوى بحكم الحاكم المرفوع اليه يسقط الدين معنى (قوله امتناع تكفيره بالمال)  
 (ها) وهو المتخذون صحافي كغير الرهن الجواز بالرهن أو الكفيل معنى (قوله امتناع تكفيره بالمال)  
 معناه عرش (قوله وان ما تصدق الخ) عطف على امتناع تكفيره الخ (قوله ما يؤخذ الخ) أي من نحو  
 لحم وغيره معنى (قوله التبرع به) ظهره كسر التهج وان كانه فمطهر فهو ظاهر حيث جاز  
 العادة بأدائه لاذ كل بل لو قبل بامتناع أو خضع عرض علف هذا لعله لم يكن بهذا عرش (قوله وبعت  
 ان الخ) عبارة والخفي واستثنى مما يخطر ما بالغ فيه السلامة فضل العطف كترجيع البهايم وطلع  
 السام منها وانصدوا الخ ما توضع الرق وقطع ملته التي تقطعها خطر لكن في بقائها أكثر وافتراض  
 وأن تخرق وجبت أو لم يجر بيع ما يباي أو ما يتبعها قد عاشره تفتقر إلى ان يفتقر إلى ان يفتقر  
 ولا يجر به ولا يسل العوض قبل العوض في البيع والشراء ولا يقبل هب من ثمنه منقذ الا كسوا كفايته  
 فليس قوله ثم يكتب عليه وفتت في كسبه والفاضل المكاتبان مرض خري به أو عزهم المكاتب  
 ففتت لانه من صلاح ملكه وان جنى بيع فهو لا يذيع بغيره اه (قوله لم يراع العدا) عبارة  
 النهاية قطع نحو السادة اه (قوله مما بالغ فيه) أي في الضلع عرش (قوله لم يراع العدا) عبارة  
 في شرح ولا يصح بيع وقت في الجد يان شره عاشره بون كان باذنهوا رضا هاتك كان فضلهما الكتابة  
 (قوله ما فيه تبرع الخ) أي مما تقدم وغيره معنى (قوله وخطر) الواجب أو وكغيره ما النهاية (قوله)  
 قوله من الخ) أي قبول السيد من العبد ما تبرع به العبد على عرش (قوله بادل ما عليه) أي بادل السيد  
 دمنه على مكانه الآخر (قوله كذا) أي أن تقصد صحة التت والكتابة لاعداء جواز الوط مقصد  
 تقديم الفصل الأول خلافا لما هو عليه منبه (قوله لمن يفتق على سيد) أي من أمه أو فرعه معنى  
 (قوله في صورة) أي صورته البض (قوله لاسرى العتق) أي من عهده ملكه اختيارا عرش  
 (قوله لانه كاتب عليه) عبارة الثاني تمنع العتق والزامه النفقة اه (قوله المتلا بغيره) أي ولو  
 عن كفارة (تمت) لا يصح ابراء من الدين ولا هب عبا ولا بشرط التواب لان في فده اختلافا على

القول

وكان الولاء السيد (فصل) وفي بيان ما تعلق في الكتاب بالاطالة الفاسدة (٤١٥) توافق أو تباين في الفاسدة المستمرة وتختلف

الكتاب وسد أو ولو تة  
غير ذلك (الكتاب الفاسدة  
لشرا) فائد كان شرط أن  
كسبه بينهما أو آخره  
عن الأدلة (أو عوض)  
فائد كان كاتبه على نحو  
خر (أو أجل فائد) كان  
يؤجل بمصولة ويحصل  
نصا واحدا أو لغير ذلك  
كان يكتب بعض الرقيق  
(كالصنفين استقلاله)  
أي المكاتب (بالكسب)  
لأنه يفتق فيها بالأدلة أيضا  
وهو أغنى يحصل بالنكح  
من الاكتساب ويخرجها  
بالطالة وهي ما تخلص  
بعض أركانها كاختلال  
بعض شروط العاتدين  
السابقة وكالعقد بخودم  
وكسند اعجاب أو قبول  
ففس لنحو الاتي تعلق عتي  
ان وقت من يصع قطعه  
وكذا يفرق في غير الخ  
والعارية والخلع (و في)  
(أخذ لرش الحنايا عليه  
و في أخذ أسماو جعلها  
من مهر) عقد صحيح عليها  
أو وله (شبه) لانهما  
في معنى الاكتساب (و في)  
انه يفتق (الإدلاء) السيد  
عند المثل بحكم التعلق  
لوجود الصفة ولكن  
المقود بالكتابة المقت  
تتأثر بالانطق الفاسد  
ومن ثم لم يشركه عقد فائد  
في فائد منكم أسلا (و في)  
انه (شبه) انما تعلق

القول به بين العبد ولان التراب انما يستقر بعد قبض الوهو بوجبه سطر وصيغ بالاطالة سواء وصي  
بين أن يشك له لان ملكه كغيره لم يفتق (قوله وكان الولاء السيد) ظاهره في الصورتين سم عبارة  
الرسدي أي في مسئلة له وعبارة عش هو ظاهره قبل أو أعتقه من سيد له لحاجته أعتقه من غير ما تعلق  
يظهر ان الوالديه للغير لان غايته هبة فحينئذ تغير السيد فهي تبرع وهو جائز على الغير بان السيد المهر  
الآن قال المراد ان السيد اذنه أن يفتقه من الغير من غير هبة فكأن تبرع أيضا بالاعتق من غير وليس  
يعا ولا بهت فلفظ وقوع من الغير وقوع من السيد له لكان الاعتاق من المكاتب وتصور وقوعه  
لعدم أهلته للولاء صرف السيد تنفيذ ما أمكن له

(فصل في بيان ما تعلق في الكتاب بالاطالة الفاسدة) (قوله في بيان) القول بالانطق في النهاية الا  
قوله وله معلية وقوله ولا بالأدلة أو كذا السيد وقوله فيما ذاعتق بالأدلة وقوله له انما تعلق بالأدلة اليوما  
تعلقا للصحة (قوله وتعلق الفاسد المكاتب الخ) بالمرح على ما تعلق الخ (قوله وغير ذلك) أي كسب  
ما توافق أو تباين في الفاسدة التطبيق (قوله ان كسبا الخ) أي أو ان يسد كذا منفي (قوله بالانطق استقلاله  
الخ) شامل للمكاتب بعض الرقيق فليراجع سم عبارة العبري على المنهج ظاهره حتى في غاية البعض  
والظاهر أنه لا يستقل الا ببعض الكسب نحننا اه (قوله لا يفتق) أي القول بالانطق فاعلى في المنطق الا  
قوله وله معاملته وقوله يفتقه من الغير وقوله وفي أنها تعلق الى المنطق وقوله فيما ذاعتق بالأدلة وقوله بعد ذلك  
(قوله أيضا) أي كالمصيبة (قوله وهو) أي الأدلة (قوله ويخرجها) أي الفاسدة عش عبارة الفاسدي  
(تبيين) قوله فائد يعود الى الثلاث كاتر واحد شره عن الشرط الصبح كسرت العتي عند الأدلة  
والفاسدة عن الباطلة وهي ما تخلص منها باختلال من كمن أو كمنها ككون المستفصلة بان فقد  
الايجاب أو القبول أو أحد العاتدين مكرها أو سدا أو جبريا أو عقدت بغير مقصود كتم أو بجلا يتولون ان  
حكمها الانطالع (قوله الاتي تعلق الخ) أي فلا تكون لغوا بل يفتق معها الرقيق عند جود الصفة عش  
(قوله ان وقت) أي الفاسدة (قوله وكذا يفرق ان) أي الفاسد بالاطالة مفتق ورشدي وعش وقول  
سم أي الصبح والفاسد له من خمر في الناح (قوله وفي أخذ أو رش الحنايا الخ) أي من أجني فان كانت  
من السيد لها فحينئذ في الفاسدة دون المصنف سم على المنهج اه عش (قوله وفي أخذ أو رش الحنايا الخ) أي مكانية  
(قوله عند المثل) بكسر الحاء مستطع بالأدلة (قوله لم يتأثر) أي عند الكسبة (قوله بالانطق الفاسد) أي  
الذي قسمها الكتاب الفاسدة يعني لو علق باصلها فغير واحد مستلا ففقد سم ذلك فادفع المعلق طبعه  
عش (قوله ومن ثم) أي لا يل علم التأثر بذلك (قوله لم يشركه) أي عند الكسبة الفاسد عبارة الفاسدي  
وايس عقد فائد بطله الأداة عش عش أي العقد الصحيح سبق علم (قوله ودون) مبتدأ خبره ككسبه  
(قوله ويص) أي ويغرمه غازيل الملك (قوله ان تفتق الخ) عبارة شر المنهج عطفا على في استقلاله الخ وفي  
انه تعلق فقت من سيد اه أي بخلاف طرته فانها على السيد سم عبارة الفاسدي وقضية كلام الصنف  
أن الفاسدة كالمصنف فملا ذكره فقط وايس مراد بال كالمصنف في أن تفتقه نقط من السيد استقلال  
بالكسب بخلاف الفطرة ككسب اه (قوله كظنره) أي للكاتبان الفطرة تازم في الفاسد فدون

نسبة وشرا لاعتية بشن العقد تعلق شره حقا في الأصل ولا رهن به لان الرهن قد يتلفان كان بشن  
النسبة فقال البغوي تبع الفاضلي لم يجر بلا خلافه تبرع وقال الروابي في جمع الجوامع يجوز ولا غن  
فيه قال الأذري وهو للنسب المنصور وعليه يرى المرتبون وغيرهم ولا ذكره البغوي وجه شاذ لقاضي  
تبعه اه (قوله وكان الولاء السيد) ظاهره في الصورتين

(فصل في بيان ما تعلق في الكتاب الفاسد شر الخ) (قوله في استقلاله) شامل للمكاتب بعض الرقيق فليراجع  
(قوله وكذا يفرق ان) أي الصبح والفاسد (قوله ان تفتقه على السيد) عبارة شر المنهج عطفا على

(كسبه) الحاصل على التعلق ولهم من أمته ككسبه لكن لا يجوز به بطله كتابه على وجهه فافتق وكذا لها الكتابة ككتابة  
وقضية كلامهما ان تفتقه على السيد كظنره ولكن قال الأظهر والنزالي

مقطع متوجّه غير معلوم مغلقة (وكالتحق) بصفتها في الخلق بآراء من الترحيم لآراء من الفرض تبعاً لأورقة والآراء  
لوكيل السيد المتوجّه لوصول المفتوحاً (١١٦) في الصلحان المتخلف في العادة والآراء المتخلفاً (و) فإن كانت (بطل)

يجوز منعه قبل الاداء  
 لجواز هضم الجانبين وعدم  
 حصول التعلق عليه ولا  
 يفتق بالاداء قوارث  
 بخلاف الصصة ثم ان قال  
 ان ادب في اول او اوسط  
 تبطل (و) فانه (سمع)  
 نحو بيعه موهبة و اناقة  
 عن الكفاية (و) الوصة  
 بقرينة وان لمن صصة  
 الكتابة لان الصصة متعاقبة  
 نفس الامر (و) فانه (لا)  
 يصرف اليه سهم المكتابين)  
 لانها جازمة من الجانبين  
 فالاداء فيها غير موقوفه  
 وفي انه تضمن الشرع ولا  
 يعاونه ولا يفتق بتعجيل  
 التفرغ وبما تقرر وعلم ان  
 في كل من الصصة والفائدة  
 عقد معاوضة وان المقلب  
 في الصصة معنى المعاوضة  
 وفي الفائدة معنى التعليق  
 (وتحاشا لهما) أي الفائدة  
 الصصة والتعلق (في ان)  
 ليس فسخها) بالفعل  
 كالبيع والقول كابطالها  
 فلا يفتق باءاء بعد الفسخ  
 لان تعليقها في ضمن  
 معاوضة ليس لها العرض  
 كما يأتي فلم يلزم وأطلق  
 الفسخ فيها بغير تعز ولا نه  
 انما يكون في صحيح وقيد  
 بالسد لانه متعقب عليه  
 الفسخ في الصصة كما تقدم  
 وكذا في التعلق واما العبد  
 فهو ركة الفسخ في الصصة

المصحة عـش (قوله نسقاعنه) أي عالم يخفى نهاية أي الاتفاق بأن يخرج عن الكسب وأما طرفة فلا  
نسقاعن السبق الفاسد ونسقاعن المصحة سم على المنهج (قوله له معاملته) خلافاً لنهاية  
والنسي عبارة سم عبولت أرض ولا يعامل سبه له قال في شرح هذا ما نقله الأصل عن غريب  
البنوي ثم قال وله أقوى وتدل عليه عن الإمام والفرائز أنه أن عمله كالمكاتب كالمصنف وقد راجعت  
كلام البنوي فراءت ما ذكر ذلك تقر صاعلي منه فإني أن قاله لا أقوى قول الإمام والفرائز انتهى اه  
قوله لتعذر حصول المصحة أي حيث كانت المصحة فلا أدت فكانت حـر عـش وهي أدا أي الصفقة له  
الجميع من المكاتب السيد (قوله وأجزأ) أي عاذ كرم الأبرار وأما الغير وهل يجب على السيد القبول فيما  
يؤتبع عنه الغير أو لا فيمظر والتراب بعد مفسدة الصناديق أو لا التبرع عليه عـش ويظهر جريان  
منه في قول المتن في أنه لا يفتي بأداءه وأما الشارح هنا كما في الأثر واليمين عـش (قوله وفي أن  
كانه) الأولى بإبدال الضمير بال (قوله وأما عـش) بالرفع في رد (قوله لا يرضى) لا يرضى بالسم (الكثيرين)  
فلا تخفى سم للكثيرين ولم يفتي في رد ذلك بتدفعه السيد ثم علم فساد الأمر من عاذ على ما نقله  
شرح الرض عـش وتظهر أن عدم العلم بالسداد ليس بقيد (قوله وفي أن يمتنع من السفر) أي بخلافه  
في المصحة فإنه ما زال بلاذ من أهل النعم شرح الرض اه سم (قوله ولا يظن) وفي الأصل في الإسلام  
والنفي وخلافاً لنهاية (قوله ولا يظن) عبارة لنهاية ولا يظن اه كان في أصل الشارح ورحمته تعالى  
ثم كسبت لاد هو متعين بأن الشارح سبق فلم يسد عبارة لا يرضى قوله ولا يظن وهو الموبح حذف لا اه  
ولعل سم لم يطلع على الكسب وكذا ثبت ما صدقوه ولا يظن ما عبارة شرح المنهج وجواز هذه الأمانة  
أي بخلاف المصنف عبارة شرح الرض والأثر ولا يظن اه لا يظن ولا يرضى ورواها انتهت فلي تأمل  
عبارة هنا اه (قول المتن السيد فسحقه) أي بالقاضي ونفسه ولا يظن بالقاضي بغير إذن السيد  
منفي (قوله بأداءه بالنسخ) أي بخلاف التعليق فإنه لا يظن بالفتح للمعسر أن التعليق لا يظن بالقول  
فاذا أدى بعد نسخ السدة عـش لبقاء التعليق عـش (قوله لا نفع فيها الخ) لا يظهر تفرقه بعبارة النفي  
وشرح المنهج بالفتح كالبسب وبالقول كأبطلت كآبطلت لم يسلمه العوض حتى لو أدى المكاتب للمسي  
بعد فسقها لم يسق له لأن كان تعليقا فهو ضمن معاوضة فإذا ارتفعت المعاوضة ارتفع ما تضمنه  
التعليق اه وهي ظاهرة للكتاب (قوله لم يسلم منها) فمما خلفي وشرح المنهج على التبرع وجبلا  
قد لا يظن كسرا فلا (قوله كآبطلت) أي في سدة القصور (قوله لا ترضى) أي الفاسد (قوله لا يجوز الخ)  
وكان الأول المصنف أن يغير بالأبطل كالبسب والشاخي حتى أنه يفتي بفسق عـش (قوله لا يجوز) لكن  
لما كان الفاسد عـش أن يترك عليها كالمصنف بفتح تيمها على أنه إبطال تلك الطقة عـش (قوله  
والجر عليه سمه) أي بخلاف المصنف أن لا يظن بالجر على السيد بفتح دفع العوض الولية كما تقدم  
عـش (قوله فيما لا تخفى الخ) سيأتي محترمة (قوله والاه) أي بان تلقى (قوله وفيما الخ) هل العبرة في القيمة  
وقد اتلف أو البسب أو أقصى القيم فيه فنظر وقاس المقبوض بالشر ما لمفسد أن يكون مضمونا بالقسي

والفاسد خورن التطليق (و) فانما ياتل بخوانعما السيد والجرع عايبه كالنفس خالف خوانعما العبد والجرع القيم  
عليه يوفى (انما عايبنا انخذ) انفسا العبد (بل رجح) فيها اذا شربوا الاداء (المكاسبه) اي عيبه (ان) في قوله الجحيم في المثل وقبته



القيم عش (قوله ان كل مقتوم) قد في كل من مستحق الرجوع والعين والبدل وسيدى (قوله يعني  
له قيمة) أي في مثل التلث عش (قوله بعد تلف) وكذا اذا كان بقاءه غير محرم في مخرج التلث  
وسيدى أي وفي النفس كآياتي (قوله انه أخذ محرم الخ) أي ما دام باقيا به عيار تلفي وشرح  
التميز واستقر ذلك على قيمته كالنظران العتيق لا يرجع على السيد بشي الا ان كان محترما كجد  
مستقيم بدخ وكن باقية ورجع به ان كان ناقصا لرجوعه بشي له وظاهر ذلك انه لا يصح  
قوله انه الخ عش قوله بعد تلف فيكون ينبغي حذفه بكتفي النفس (قوله بكتفي الخ) أي بان كاتبه على جلود  
مستغنى فاستدعى صور به بالحيوان كفي سم حيث قال كل صورة المثلث انه لو كان المأخوذ حيوانا  
فان فقه أخذ بجلده اه الظاهر انه غير صحيح لانه بكتفي في يده فلو سقيمتا حيوانا وحيث لم تلف  
يجبوده عش (قوله لم بدخ) فيسببه لعدم ضمه بالسديان تلف كذا كره أي شرح التلث والا  
فالبدخ ورجع به ان ينبغي ويسد ان تلف ضما اه عبري (قوله المثلث) أي الكاتب (قوله  
فاخذا) أي يعايناه من نفس (قوله وتعتبر القيمة هنا الخ) ينبغي من تعدد البدل الغالب سم (قوله ولو  
كاتب الخ) عبرنا تلفي ولو كاتب كافر أصلي ككافر اذ كلف على فاسد مقصود تكسر وتبضع في الكفر فلا  
تراجع ولو لم يولدوا فاعايننا البقيض ابطنا اه لا والقبض بعد ذلك أو بعد قبض البعض فكذلك  
فلو قبض الباقي بعد الاسلام وقبل ابطنا اعتق ورجع السيد عليه بقيمته أو قبض الجميع بعد الاسلام ثم  
تواضع البنا فكذلك لا يرجع به على السيد بشي الضم ونحو ما المراد ان فكما سلمن اه (قوله كافر)  
أي أو كافر اذ قال كافر اكن اوضح عش (قوله المثلث فان جئنا) أي ان تلفنا أخذ السيد من الوقت  
وأراد كل الرجوع على الآخر وجئنا أي واجبا البدل العبد اه معنى (قوله واستقر الخ) انظر  
ما معنى اشتراط ما لا يحل ولا استقرار ههنا من اخص فلا يكون فيما له ان الاحالين مستقر بل ان ما على  
السيد بدل مختلف وما على العبد بدل قيمته التي حكمنا به فها وسيدى في عش بعد ذكر مثله زيادة  
تفصيل عن سم ماضيه وقد يجب بان هذا شرط لا تقاصر لا بقدر كونه مستقما بالبدل والعبد وان كان  
ذلك هو الظاهر من العبارة اه ولكن باق ان الامعان التقاض لا يصير الا في الحالين بخلاف ما لو جمل  
من طرف أو طرفين الا ان أدى الى العتق فلا في اسقاط فسد الحال ولا استقرار ههنا (قوله المثلث ورجع  
صاحب الفضل) أي الذي ينسبوا لذي دين الا تحره أي الفاضل معنى (قوله لا عن الكتابة) كان  
تغير عتقه عش (قوله ولم يتبدل) أي أما اذا تبدل بغيره فلا يكون فصلا فهو ظاهري حتى اذا أدى قبل  
التبديل عتق سم (قوله وما تخالف الخ) حقه ان يقدم على قولنا المصنفون تخالفه ما الخ كفي  
المعنى ثم المناسب لقوله الا في صور الخ ان يقول هو تخالف الصنع اضافا له الخ (قوله ولا يمنع رجوع  
الاصل) فاذا كاتب عبدا وحبسه امله كما تخافه بعد قبضه ياذنه كان للاصل الرجوع ويكون فصلا

الارشاد للشرح ووطئها فلاحده ولا تفرز ورواها اه فلتأمل عبارتها (قوله بكتفي لم بدخ)  
كل صورة المثلث انه لو كان المأخوذ حيوانا فان فقه أخذ بجلده وقد حذرنا لاجل ذلك لانه لا تمام  
صورته لانه كاتبه على جلود مستغنى فاسد ككل كاتبه على خير وجب بان الحبسة تلف حتى تصور  
رجوع بعد التلف (قوله وتعتبر القيمة هنا الخ) ينبغي من تعدد البدل الغالب (قوله وحاول)  
قال لاجل الحاجة الى اشتراط اتفاق ما في الحال اذ لا يكون ان الاحالين ولا يتصور اختلافهما فاذا القيمة  
لستقيمة للسيد لا تكون الا لاه وما يرجع به المكاتب ان كان عين ما دفعه فهو عين لادن فلا يوصف بحلول  
ولا جليل وان كان به فلا يكون الا اذ كذا يتلف في حقه واستقر الا لا يتصور اختلافهما و يمكن ان  
يجاب بان هذا شرط لا تقاصر لا بقدر كونه مستقما بالسيد والعبد وان كان ذلك هو الظاهر من العبارة  
علم من قسمه الجائس عاذا كراهه ليس المراد بغيره فلا تخاف في الجنس بل المراد به التماثل الصادق بجميع  
ما ذكر (قوله وحاول) عبرنا تلفي ولو كاتب كافر أصلي ككافر اذ كلف على فاسد مقصود تكسر وتبضع في الكفر فلا



أو البعد (فقد هُدم) ذهاباً حاطاً ثلاثاً فصاحا (ولأدى) المكاتب (المختلفة) السد (كثفت) قبل أن تؤدى (فانكره) البعد  
 أى أسهل الفسخ وكونه قبل الأداء (صدقا البعد) لأن الأصل عدمه الأداء السدفون البعد (والاصح سلطان) الكتابة (الفاصلة)  
 بينون السد والعمارة (والجمله) بالسفه (لا يجوز البعد) لأن الحلقه فإذا أقودى المسمى عتق وشئت التراجع (ولأدى) كاتبة (فانكره)  
 (سدا أو رصدا) أى كل منهما باليمين لأن الأصل عدمه (وحلف الولد على نفي الصلى) أو السد على البت كجلم يمسر ولو أدها السد  
 وأنكر السد جعل أنكره بغيره لأنه لنفسه من أن اعترف بالسدم ذلك بأداء المال عتق فأمر بوضه أن يعمل ماذكر في الانكسار أن تعمله  
 من غير عتق (ولو اختلفا في قدر الثوب) أى الأول والثاني يؤدى كل ثوب (أوصفتها) أراد (١٩) جهلنا مثل الجنس والنوع والصغر وقدر  
 الاجل ولا يثبت أو لكل منهما مائة (تخافا) كما

في البيع نم كان  
 خلاهما يؤدى لفسادها  
 كان اختلافهما وقت حل  
 نعم واحد أو كتر صدقه  
 مدى الصغرى بغير ضرر  
 (ثم) بعد الثقال (إن لم  
 يكن) السد (قبض ما  
 يدعه لم يفسخ الكتاب في  
 الاصح) قبض ما على البيع  
 (بل إن لم يبق) على شيء  
 (فسخ القاضى) الكتابة  
 لاهماله يحتاج لنظر  
 واجتهاد فالفسخ بالصغرى  
 فارق مبسوط فيقول البيع  
 لأنه منصوص عليه  
 فادفع كفاه الزكوى  
 تسوينا لاسنوى وغيره  
 ما هنا والبيع (وان كان)  
 السد (فتنه) أى ما أدها  
 بنجسه (وقال المكاتب  
 بعض المقبوض) لم تقم به  
 الكتابات وانما هو (ودعه)  
 أودعه إليه ولم أنفذه من  
 جهة الكتابة (عتق)  
 لاقاقها على وقوع العتق  
 على التقديرين (ودرجع

أو البعد) إلى الكتابة في النهاية الأقوله لاهما إلى المتن (قولاً لمن قال السد) أى بهذا معنى (قول  
 المتن وانما) من يذاته على الحرر ولو اقتصر عليهم لمهم الجنون بالاولى نهاية ومعنى (قوله بالسفه) أما  
 القاس فلا يصلح به الفاسدة بل يباع بالدين فإذا بيع بطلت معنى (قولاً لمن لا يجوز البعد) أى وانما  
 والجمله عليه كقوله (قولاً لمن صدق) الاول ان يقول صدق المنكر لان العتق بأو يقتضى أفراد الصغر  
 معنى (قوله فإذا أقادى الخ) فتبين انه ليس القاضى ان يؤدى من ماله أو جده مالا تقدم في الصحة انه  
 يؤدى ذلك ان رأى له مصلحاً في ذلك قال في شرح الرضا لان المتعلق بالعتق والصحة الملقى عليه هو  
 الاداء من البعد لم يوجد انتهى اه عش (قوله جعل أنكره بغيره الخ) أى فيمكن السدم الضم  
 الذى كان محتاجاً إليه ولا يفسخ بنفس التغير لاسر من ان المكاتب اذا عتق نفسه بغير صدق من صدق  
 والفسخ ومن ثم عتقه بغيره جعل أنكره بغيره ولم يفسخ فمضاه عش أقوله ففسخه قول شرح المنهج  
 والمضى صارتنا جعل أنكره بغيره لعدم الاختياج إلى فسخ السد بغير اجس (قوله ان تعمره من غير  
 عتق) وقيل دعوى العبد اياه ان قتل عليه بغير عتق عش (قوله ما يؤدى كل نعم) أى كل نعم معنى  
 (قوله وقدر الاجل) كان قال المكاتب هو عتقاً أشهر وقال السد ثمانية كذا في العبري على المنهج ورد  
 عليه انه يقضى عتق قول الشارح أى الاول والثاني لا يكون ذكره نظراً للتغير الثاني فيقوم (قوله خلاهما)  
 أى اختلاف السد والمكاتب (قوله تسوية لاسنوى الخ) اعتمدها النهاية والمعنى (قوله بين ما هنا  
 والبيع) فيفسخان هما وأحدهما والآخر كما هي بغير معنى (قوله أى الأداء بنجسه) إلى الكتابة في المتن لا  
 قوله لم يفسخ إلى المتن وقوله وكان هو إلى المتن وقوله الذى قطع به الاصحاب وقوله كاتبة إلى لكن لاسرية  
 وقوله كذا أو أى إلى المتن وقوله كذا أو أى إلى المتن وهو الزاد على ما عتق  
 به في العقد معنى وشرح المنهج (قوله لم تقم به الكتابة) أرواه اصلاح المتن فلو لم يردى (قوله على  
 التقدير) أى كون البعض ودعة ومن التهم (قوله أو فممن جنس الخ) بمعنى ان قيمته فلا تكون  
 من جنس قيمة العبد. فوصفهم ان الظاهر ان كلاهما من غالب نقد البلسم غير الملقى وقد يقامان  
 بأن يؤدى الحال إلى ذلك بنفس المؤدى فوجده شروط التقاض السابقة اه (قوله بسفه) أى وفلس معنى  
 عبارة عش قد به أى بغيره بسفه أخذ من قوله ان عرف الخ اه (قوله طراً) أى اما كان يفسد بالاروغ  
 فلم يفسد بقوله ان عرف فسق ما دعا معنى (قوله عاتلاً) الاصول كلفى عبارة بغيره أى كلفى  
 وشيخ الاسلام (قوله ثم ادعى ذلك) أى فقال كنت مجبوراً على أو مجبوراً بغيره وحتملى (قوله لان الحق  
 تلقى ثالث) وهو الزاد ومثل السكاح البيع فلو قال كنت وقت البيع صيداً وجنونا لم يقبل وان أمكن  
 الكثرة أى الفاسد (قوله تسوية لاسنوى الخ) المعتمد التسوية بالذكور شمر (قوله بعض المقبوض)  
 قال في شرح المنهج وهو الزاد على ما عتق فيه في العقد (قوله من جنس قيمة العبد الخ) يقضى ان قيمته

(هو) أى البعد (عادى) جحه و (و يرجع) البعد (بقيتمته) أى المدلانه لا عكر بد العتق (وقد يقامان) ان وجدت شروط التقاض  
 السابقة بان تلقى المؤدى وكان هو أو قيمته من جنس قيمة البعد ففسخها (ولو قال كاتبتك أو أعتقك أو جعرو على بسفه طراً) فانكر  
 البعد) وقال بل كنت عاتلاً (صدقا السد) بيمينه كالمسكه (ان عرف فسق ما دعا) لأن الأصل جواز فغوى بانيه من ثم صدق كونه بدعى  
 الفاسد على خلاف الاعتقاد وانما صدق من وجب منه ثم ادعى ذلك ولو عتقه لان الحق تلقى ثالث بخلافه (والا) يعرف ذلك (فالمعبد)  
 هو المصدق بمنع لان الأصل عدمه (ولو قال السد) وضع عتقنا التيم الاول وقال (بعض خال) المكاتب (بل) وضع (الاصح)  
 أو السكاح صدق السد) بيمينه اعرف قبل ادائه وقوله والصورتان التبعين

استغفار اولاً يكن الخلاف قائماً (وليس من اين وجد فقال) ولهما وهما كملان (كاتبى او كنان انكر) فذكر (منا) حين جعلنى  
 فى عليهما بكتبة الاب وهما علم من قوله آتاهما واورثاهما لم يقطع قوله (وان منده) اذ قلت ذلك من (كتاب) علمهما واما  
 الفقه فان عتق أحدهما نصيه) أو (١٢٠) أو ارفع نصي من التجوم (فلا يصح) انه لا يعتق لعدم علم ملكه بل وقتان أدى

المبايعه الجانون لانهما صحت صحت الاقدام عليهما حتى استباحا شرهما بخلاف النصف والطلاق  
 والقول انتهى شعباً الزادى أى فله قبل من ذلك عرف عش (قوله استغفار الخ) أقول أو اتفاقاً  
 قدوا لكن اختلافهما كدنا ووفى يساوى دينوا سم أى فالاولى إسقاط قدراً كفى المضى (قوله أو  
 قلت ذلك بينه) أى أو كلاً وحلفاً فيلزم المردود حتى (قوله واليه) أى أو من العبد المردود  
 ولذا أراد اقامته ليتخرج الى مولاه عدلين لان مضمون الكتاب العتق دون المبالغة وحلفاً أحدهما ونكل  
 الآخر ثبت الفرق في نصيب الخلف وترد الميراث في نصيبنا كل معنى (قول المنان فان عتق أحدهما الخ)  
 أى بعد ثبوت الكتاب بطريق عام معنى (قول المنان فلا يصح الخ) ضعف عش أى كما بان في المتن (قوله  
 انه لا يعتق) أى عين معنى (قول المنان بل وقت) أى العتق فيمطأ أدى أى المكاتب (قوله وان عجز) أى  
 المكاتب عن أداء نصيبه لا ينال الخرقوم أى الباقي وقوله على العتق أشار به الى انه اذا كان أرفع نصيه  
 من التجوم يعق من شئ العجز لان الكتاب تطيل العجز والعتق في غير الكتاب لا يحصل بالاراء معنى (قوله  
 ولاؤه كانه) أى وحلت كتابه الاب معنى (قول المتن نصيه) أى الذى أعتق من المكاتب معنى أى أو  
 أرأعته (قوله لما عتقه) أى أو أرأعته معنى (قوله لكن لاسرايه هنا) أى في مسئلة المتن على هذا القول  
 (قوله على مامر) أى فى أو انكر كتاب العتق معنى ويحتمل ان مراد الشارح بمامر ما قسمه اتفاق شرح  
 ولاؤه للاب (قوله فان عجزه بشرطه الخ) علموا العتق وعجزه غير ما لا أعزاده نصيه هنا اه (قوله لما  
 قرر) أى آتاه (قوله ونصيه للمكاتب) أى بصره فى جهة التجوم معنى (قوله أى كانه أو نصي من) انصهر  
 المعنى على المصطوف (قوله فى هذه) أى فيما لو قال شر يكما زوجه وأما فى مسئلة نصيه قوله فالذهب الخ  
 عش (قوله ارفع المنكر) أى السابق آتاهما لم يقطع باستزمام وقوله لا لقراره ضعف على استزمام أى  
 ولم تثبت السرايه باقر المنكر بما وجب السرايه (قوله فكانت تلافى الخ) واستكمال جمع السرايه  
 من حيثان حصته المصدق يحكمون بكتابها ظاهر المصدق لم يعترف بنصيه ذلك وزعم ان نصيب الشرى  
 مكاتب أيضاً وصفتها عدم السرايه فكيف يلزم المصدق حمله مع عدم اعتقاده فهو جهل أصيب عنه ان  
 المكذب زعم أن الجسم من وصفتها فهو ذاعنق شر يكمراته كالوقال شر يكفى عتق قد عتق  
 نصيبك وأنت موسر فأتاهم أخذوا عتقك بالسرايه تانى نصيه لكن هذا لم يلزم شر يكما القيمة لعدم ثبوت  
 اعتاقه وهنا تثبت السرايه باقر المكذب هو من أرفع عتق المصدق واعتاقه ثابت فهو باعتاقه متلف  
 لتبشير يكما طريق المذكور ويحتمل قهراً لتبنيها ولا يخفى ان الاشكال جرى والجواب لا خامه  
 بل لا يلزم ان كان الحكم مسلماً (قوله فوجبت قيمته) تصرع بالفرم خلاف ما اعتقد فى شرح  
 الررض اه سم (قوله وخرج باعق الخ) (حقه) أو وصى السيد للقر أو المالكين أو لقتله  
 دينه من التجوم تبينه كالأوصى به الانسان وبلغها المكاتب الى الموصى به بشره أو بضعه  
 منها فان لم يكن لها القاضى ولواما السيد والمكاتب عن يعق على الوارث عتق عليه ولو ورثه جل  
 فلا يكون من جنس قيمته المصدق فليعلم ان الظاهر ان كلامهما من غالب نقلا اليه (قوله استغفار الخ)  
 الخ) أقول أو اتفاقاً لكن اختلافهما كدنا ووفى يساوى دينوا (قوله ارفع منكر الكتاب) بهذا  
 يتناول عدم السرايه بقى قول الشارح السابق لكن لاسرايه هنا الخ (قوله فوجبت قيمته الخ) تصرع  
 الفرم خلاف ما اعتقد فى شرح الررض

نصيب الآخر عتق كله  
 ولاؤه للاب) لانه عتق  
 بحكم كانه ثم يتقل لهما  
 سواء (وان عجز قوم على  
 العتق ان كان موسرا)  
 وقت العجز ولاؤه كله  
 (والا) يكن موسرا (فانصيه  
 حر والباقي من لا حرقت  
 بل الاظهر) الذى قطع به  
 الاصحاب (العتق) فى الحال  
 لما آتاه (فانه أعلم) كما  
 لو كتابا جدا أو عتق  
 أحدهما نصيه لكن لا  
 سرايه هلان الوارث كاتب  
 الميت وهو لاسرايه عليه  
 ومن ثم لو عتق نصيب الآخر  
 بافاده أو اعتاق أو ابراء كان  
 الولاء على المكاتب لا يتم  
 لهما صعوبة على مامرون  
 عجزه بشرطه عاقدان ولا  
 سرايه باقر وان الكتابة  
 السابقة تقتضى حوله  
 العتق بها والميت لاسرايه  
 عليه (وان صدقه أحدهما  
 فنصيبها كتاب) مؤاخذه  
 به باقره واقتصر التبعين  
 فى الكتابة الضرورة كالأوصى  
 بكتابة عبد فله  
 يخرج الابنه (ونصيب  
 المكذب فن) انما نصيب  
 على فنى العلم بكتابة أبيه  
 استحباباً لاسل الرق نصف  
 الكسبه ونصفه للمكاتب

(فان آتاه المصدق) أى كانه أو نصي منته (فأذهبها بقوم علمان كان موسرا) ارفع منكر الكتاب بقوم كانه  
 لهما فاذا عتق صاحب نصي منى به عتق عتق نصيبه أو أنت موسر فأتاهم أخذوا عتقك بالسرايه تانى نصيه لكن هذا لم يلزم شر يكما القيمة لعدم ثبوت  
 اعتاقه وهنا تثبت السرايه باقر المنكر بما وجب السرايه (قوله فكانت تلافى الخ) واستكمال جمع السرايه  
 من حيثان حصته المصدق يحكمون بكتابها ظاهر المصدق لم يعترف بنصيه ذلك وزعم ان نصيب الشرى  
 مكاتب أيضاً وصفتها عدم السرايه فكيف يلزم المصدق حمله مع عدم اعتقاده فهو جهل أصيب عنه ان  
 المكذب زعم أن الجسم من وصفتها فهو ذاعنق شر يكمراته كالوقال شر يكفى عتق قد عتق  
 نصيبك وأنت موسر فأتاهم أخذوا عتقك بالسرايه تانى نصيه لكن هذا لم يلزم شر يكما القيمة لعدم ثبوت  
 اعتاقه وهنا تثبت السرايه باقر المكذب هو من أرفع عتق المصدق واعتاقه ثابت فهو باعتاقه متلف  
 لتبشير يكما طريق المذكور ويحتمل قهراً لتبنيها ولا يخفى ان الاشكال جرى والجواب لا خامه  
 بل لا يلزم ان كان الحكم مسلماً (قوله فوجبت قيمته) تصرع بالفرم خلاف ما اعتقد فى شرح  
 الررض اه سم (قوله وخرج باعق الخ) (حقه) أو وصى السيد للقر أو المالكين أو لقتله  
 دينه من التجوم تبينه كالأوصى به الانسان وبلغها المكاتب الى الموصى به بشره أو بضعه  
 منها فان لم يكن لها القاضى ولواما السيد والمكاتب عن يعق على الوارث عتق عليه ولو ورثه جل  
 فلا يكون من جنس قيمته المصدق فليعلم ان الظاهر ان كلامهما من غالب نقلا اليه (قوله استغفار الخ)  
 الخ) أقول أو اتفاقاً لكن اختلافهما كدنا ووفى يساوى دينوا (قوله ارفع منكر الكتاب) بهذا  
 يتناول عدم السرايه بقى قول الشارح السابق لكن لاسرايه هنا الخ (قوله فوجبت قيمته الخ) تصرع  
 الفرم خلاف ما اعتقد فى شرح الررض

زوجته المكاتبه وورثته امرأتها وجه المكاتبه تسع النكاح لان كلامه محتمل في وجهه ووجهه  
طواسير المكاتبه وورثته والعكس وانقضت مدة الخلاء وكان الخياص يسمي تسع النكاح لان كلامه  
محتمل في وجهه ووجهه وورثته

### • (كتاب أمهات الأولاد) •

(قوله بضم الهمزة) الى قوله منها صلى الله عليه وسلم في المني القوله لما كان الى تسع وتوله كقوله  
بما (قوله بضم الهمزة الخ) فبينما فيه أربع لفظة لكن الذي قرئ في السبع ثلاثه على ضم  
الهمزة ليس الا تقع المبر وعلى كسر هاء في المبر والفتح والكسر يعبري (قوله تسع الشارح الخ) ويحتمل ان  
الشارح أشار الى تسع الجوهرى وان مراد ما ذكره الشارح سمعوا بالصيغ من الطلوى ولما قل ان  
يقول المني لم يقل ما ذكره عن صحاح الجوهرى بل عن الجوهرى فيصير أن يكون ذلك في غير الصباح لكون  
كلامه لم يقصر في الصباح اه وعلو المني ويمكن ان نسخ الجوهرى بغيره واختلف المتألفين الهامى  
أمهات زائدة أو أصلية على قولين فذهب سيبويه إلى أنه لا بد لان الواحدة أم ولقولهم الأمومة وقيل أصلية  
بقراهم بامتداد فقلنا بالزائد ما يختلف في علمه فان أحدهما ان الهمزة في الفرد لا تقع في أمهاتهم جفت  
على أمهات لان الجمع تابع للفرد والثاني ان الفرد جمع على أمهات ثم زيد فيها الهاء وهذا أصح في الجوهرى  
اه (قوله لعلها انقلاصا الخ) والنسخ من حيث النقل عن الصحاح ولا فكتوها جعلا الأصل وأولو وجود  
الهامى فيما يعبري (قوله كذا مقرر) أي الشارح الحق به أي بالعلم الذي كور (قوله بمقابل هذا الجمع  
الخ) حكاه المني عن ابن شبيب (قوله لان مفرد) وهو أم (قوله ونظيره سماعه ومان) مروحان جمع  
سماع على سمان من المصور على السماع سم يعني فلا يقاس عليه وقد يجب ان مراد ابن شبيب نظيره  
لور ود على خلاف النيساب لأنه مقيس عليه (قوله بجمع الخ) عطف على ما تضمنه أول كلامه ان لما يجمع  
على أمهات (قوله لكن الأول) أي أمهات وتوله والثاني أي أمهات (قوله بضم) أي المصنف رحمه الله تعالى  
كلمه معنى (قوله فتأولوا) ورده ان الله تعالى بقوله فتأولوا وتوشوا من التأول فتأول الله تعالى من فعله  
وكرم من يعبري ولله شأنا وافتوا بجمع أمهات وجمع أمهات وجمع أمهات (قوله بضم) أي أبواب العلق  
بهذا أبواب أمهات الأولاد (قوله فهو أمهات) والأصح ان العلق باللفظ أقوى من الاشتداد لترتيب سيبويه  
على الحال وتأخر في الاشتداد ولحصول السبب بالقول قطعا بخلاف الاشتداد لجواز موت المتوفى أولا  
ولان العلق بالقول يجمع عليه بخلاف الاشتداد به اه سم قال عرش قوله أقوى أي من حيث الثواب  
وقد يؤخذ من هذا أنه لا يرتب على علق المتوفى ما يرتب على الاعتناق المتوفى باللفظ ومن ان الله تعالى به  
كل عضو من العلق خصوص المني اه (قوله ويجيب الخ) قضية هذا الجواب تقييد كونه مرة في قصد  
الترسل للفق سم عبارة المني والأولان يجي في التفسير السابق في النكاح وهو ان قصد مجرد  
الاستماع فلا يكون مرة أو حصوله ولو نحو فيكون مرة اه وعلو التامية وهو أي قضاء الوطر مرة

### • (كتاب أمهات الأولاد) •

(قوله تسع الشارح لعلها الخ) أي ويحتمل ان الشارح أشار الى تسع الجوهرى وان مراد ما ذكره  
الشارح (قوله ونظيره سماعه ومان) مروحان جمع سماع على سمان من المصور على السماع  
(قوله فهو أمهات) والأصح ان العلق باللفظ أقوى من الاشتداد لترتيب سيبويه على الحال وتأخر في  
الاشتداد لحصول السبب بالقول قطعا بخلاف الاشتداد لجواز موت المتوفى أولا ولان العلق بالقول  
يجمع عليه بخلاف الاشتداد سم مر (قوله ويجيب الخ) فثبت هذا الجواب بتقيد كونه  
مرة بتقدير التوصل للعلق (قوله فلا يجمع ذلك مرة بفتح الخ) أي وهو مرة بفتح من قصد حصول  
وله أو ما يرتب على علق غيره وقد ظلم الاجماع على ان العلق من القرب سوا العلق والمطلق وأما

### • (كتاب أمهات) •

بضم الهمزة وكسر هاء مع  
فتح الميم وكسر هاء جمع أم  
وأصلها أمهة بكسر الصام  
فهو جمع لفسر عدون  
الأصل لكن لما كان له  
يثبت لفرع يثبت له  
غالب تسع الشارح لعلها  
نقل عنه جعلها كلمة  
قرية مما قيل هذا الجمع  
يختلف لقياس لان مفرد  
اسم جنس مؤنث بغير تاء  
ونظيره سماعه ومان  
ويجمع على أمهات لكن  
الأول غالب في الناس  
والثاني غالب في غيرهم  
(الأولاد) بضم باب العلق  
فتأولوا وخلفا بهذا  
فهرى فهو أمهات لكن  
لثابتة قطا وطرفيه  
قضايا بن عبد السلام في  
كونه ذرية ويجيب بان  
الوسائل حكم المفاضلة  
بعدم ذلك كونه مرة

والاصل في الامساك الصمتها ثم عمل في طبعه وسلم استعمله في تطهيرها ثم اقبل على الحرة لانه انقذ  
حواجا على من ثم انما انظر ان سرج (١٤٢١) وابن داود انظر في بيها قتال ابن داود اجتماعي انهما يتابع قبل الولادة فتسحب

قال ابن سرج أجمعنا على  
أنها لا يتابع مادامت حلالا  
فتسحب فاقطع ابن  
داود لكن كل من للممكن  
أن يجب بان المنسح هنا  
لغير سبب هو الحبل وما  
طسرا لسبب زال عزوله  
لجودت تبس للماء الكثير  
بتغيره وقد ورد زواله لان  
السبب ليس هو مجرد حمله  
به بل كون جرحه ثابتا  
اخرى يتبادر اعجز فتسحب  
الها بما لم يكن متقدرا كما  
هو شأن تراخي التابع عن  
متبوعه وهذا الوجه لم يزل  
فكان الحق ما استدله ابن  
سرج (إذا) آثره على  
ان لهما اقتصاص بالشكوك  
والموهرم والتادر بخلاف  
إذا لم يتبين والمظنون ولا  
شك ان احوال الاماء كثير  
مقنون بل متيقن ونظيره  
اذا تم الى الصلاة وان كنتم  
جنبيا خص الوضوء بماذا  
لشكركم وكثرة اسبابه  
والجناية بان لشكوكها  
ولكثرة الهوس من الموت  
حتى صلو كانه منسحق  
مشكوك فيه أي بان معه  
في غيروا ولم يسم وأقربا  
في واقاس الناس ضرع  
أن الموضع لان غيروا  
تصميمه لتدريجها بصفة  
في غيروهم واخبرهم  
بأنه لا يدان معهم حتى من  
العذابا من قبل كالأثر

فحق من تصديه حصوله وما يرتب عليه من عتق وغيره وقد علم الاجماع على أن العتق من القران  
سواء المتبر والحق وأما طبعه فان تصديه استوعق وأصبح خبر فليس يربط بولا فهو رتبة اه (قوله)  
والاصل فيه أي في الباب نهاية ومعنى (قوله) فيها أي أم الولد (قوله) قبل الولادة يعني قبل الحبل  
(قوله) قال ابن سرج أجمعنا على انها لا يتابع مادامت حلالا اعترض هذا الاستدلال بالحاصل بحرم من وطئه  
الشبهة ظن ان يتابع مادامت حلالا وتباع اذا وضعت واجب يقدم الدليل فيها يجوز البيع بعد الوضوء بخلاف  
أم الولد سم (قوله) ان يجب أي ابن داود (قوله) وقد ورد أي الجواب لما ذكره قوله بمنع زواله أي  
زوال السبب الطاري قبل تصديه (قوله) وهذا الوجه أي كون جرحه ثابتا له الحرة الخ (قوله) انها  
تخص أي من حيث الوضوء (قوله) والمظنون أي والكثير اذا كان السابق والسابق (قوله) ونظيره أي  
مثال كل من اذا كان ولو قال تصدوا فاقتم الخ كان أولى (قوله) خص الوضوء الأولي خص اقامة الصلاة (قوله)  
فلكم قاله الخ الخ المورث على قوله الأولي أي بان الخ زواله استنفاد (قوله) وأقربا الخ الخ على  
مجمع أي بان الخ زواله متعلقا بقدم (قوله) لتدريجها على قوله من أم الموضع لان الوضوء ليس الضرب بتأويل  
امساك السبيته وتوابعه بالفعل له قوله وأقربا الخ (قوله) كما أشار اليه أي كونه قتل (قوله) حركته الى  
قول المتن فوات في المني والى قوله حيا أو ميتا في النهاية (قوله) أي سلم أو كافر أصلي أم لم يتعا بداده  
موقوفه فان سلم تبين فتزوجوا والا فلا معنى وبأنه من عن النهاية (قوله) وكذا رتبته هذا هو المعنى خلافا  
جري على عتق في شرح الروض من عدم نفوذ ما يلا بد البعض يعني عبارة النهاية ولو أله البعض أمة ملكها  
بعضا لم ينفذ ما يلا بد كما قلناه كلام المصنف ومحمدا للبقي وغيره ومنه ما ورد في لا يشك عليه كونه  
غير أهل لولاه لانه ما يشك عليه فذلك والاقتدر المأفيس من الرق بونه اه وساقى عن  
سم ما يتعلق بهذا (قوله) ومكرها ومجور (رغمه) الواو يعني أو كلبهم المني (قوله) روج السبي بخلافه  
الخ وهو المعنى ما يتوالم المني الى الاول عبارة كونه كاسن لا دارهن العسر أي من كونه كالمريض  
فان من قولها بالتفويض شبهه بالمريض ومن قولها بدميته شبهه بالراهن العسر اه (قوله) المتن (أمة)

تطبيقه فان تصديه استوعق وأصبح خبر فليس يربط بولا فهو رتبة اه (قوله) قال ابن سرج  
أجمعنا على انها لا يتابع مادامت حلالا اعترض هذا الاستدلال بالحاصل بحرم من وطئه شبهة فانها لا يتابع  
مادامت حلالا وتباع اذا وضعت واجب يقدم الدليل فيها يجوز البيع بعد الوضوء بخلاف أم الولد (قوله)  
وكذا بضما الخ قال في شرح الارشاد على ما صححنا لما ورد في تبعية اعتق اموال المالك للبقي لكن مريض  
الشيخ في ايراد الاباء البعض أمة بانها لا تصير مرسومة ببلادهم امر جري عدم نفوذ ما يلا بد البعض  
وأيدما لركشي قول الاصحاب ان البعض ليس أهلا للعتق ووقع لخصتنا تناقض فالحق جرحه بان نفوذ ما يلا بد  
وقى الكلام على ما ذكر من الشيخين بعده فقالوا البعض والكاتب لا يثبت الاستدلال ببلادهم أمة بانها  
فيا بلادا متوالمها أولى وقرق البقي بين ثبوت استيلا لامة وعدم ثبوتها ببلاد أمة فعملنا على  
بل لا يصح ثبوتها فاحذر فان قلت نقل عن نص الامم واقتضوا لوردي قلت بتدريج هذا النقل لا يضربنا  
لاننا نحقق في المسئلة قول روج جنهم الماوردى التوفيق بقتل الاصحاب لما ذكر عنهم عدم جري على  
هذا الشأن كالمثل فكأنه هو المعنى اه ما في شرح الارشاد قوله وقرق البقي الخ ذلك الفرق هو ان  
الاصل في البعض ان لا يثبت شبهة الاغناف بالنسبة الى نفسه الرقيق ولا كذلك البعض في الامانة استقل  
على كماله اه (قوله) على التناول الخ اخبره بل جرح النفس دائر بين جري الصفو المرض وكلاهما  
يخضعه الا يلا بد وبقية امتناع جرح المرض بعدم الجرحية فيما لم يمتنع جرح الصفه بكونه خلق القبر  
(قوله) لكن روج السبي كتب عليه هو

خرج

اله تكبيره ولفظ المس (اجل) حركه وكذا بضما أو مكرها ومجور ومنه وكذا نقل على التناول في  
اعتق البقي كابن رصم كن روج السبي خلافا تبعية الاقوى وكشي وخرج بالحرك المكاتب

فلا تسمى بموت استولادها لغيره ليس من أهل الولاء (أنه) أي من قبله (٤٢٣) وابن علي القمي في الحق قوله واستلاد

أحد الشرعيين الموسر

يسرى ومنه استلاد أصل

أحدهما ولو كانت زوجة

أو حرة أو مسولة وهو كافر

وبالحال ينفو بها كإلى

أسكت مستولدة أو حلت

من غير طه كان استنخلت

فذكره أو يولد المقيم

(فروقت) في حياة السيد أو

يعدمونه بحد يحكم بنبوت

نسبه منه وفي هذه الصورة

الأوجه كل وجه بعضهم أنها

تفق من حين الموت فمخل

كما يعدم (حيا أو ميتا)

بشرط أن يتصل كالمعنى

ما اقتضاه قوله ما في العدد

تبقى أحكام الجنين مع

انفصال بعضه كمنزله

وعدم جزاء من الكفارة

ووجوب الفدية بالخيانة

على الأدم حيث يكونه تبعها

في نحو البيع والهبة

والمعنى أنه وصح غيرها

بأنه لا يشبه حكم الانفصال

الذي مستلن السادة عليه

إذا علمت حياته قبل انفصال

كله وانما قبل ذلك

والنود بمن خروقه وقد

علمت حياته قبل ذلك أيضا

لكن قال غير واحد إن

انفصال الكل لا يشترط

هنا أن يولد وصريح قوله

(أو ما ينجح غيره) كان

وضع عضو من وراثته

تضع الباقي أو وضع فقها

استنخلت حتى سيدها المقيم بعد موتها فلم يأنصهر أم ولا تنفصا له لئلا يعلو وانما ينشعب

الولد وورثته من كون التي يحترق أو لا ينصهر كونه محترقا بالاستنخلتها خلافا لبعضهم فقد صرح

بعضهم بأن الولد لا يذري وجهه فاستنخلت منه لحقه الولد وكذا الوسع ذكره بغير بيان في

زوجته فمقرب منه أحسنه فقلت منتهية وقوله فأنه لا ينشد قال عيش والآخر بيان الولد في حق لان

للوطأة ليست استنخلت منه منتهية أه وقوله وهو استنخلت إلى قوله فقد صرح في المعنى (قوله فلا

تبقى بموته) أي مطلقا أو وقت قبل العجز أو بعد معنى (قوله أنه) أي التي أودعها (قوله ليس

أنه ليس من أهل الولاء) لأن تقول والمبعض كذلك ليس من أهل الولاء فان قلت لا فرق بعد الموت فخير

حينئذ من أهل الولاء قلت فخير منه في المكاتب رأيت الشرح بسط في شرح الارتداد أمر القول بغيره

أي لا بد للبعض سم (قوله استلاد أصل أحدهما) أي إذا كان لاصل ومساكنها ومعنى (سم) (قوله

ولو كانت زوجة) غاية للمنع عبارة النهاية وتدل قوله أحبل لحيه وطع لعل أو حرام بسبب جنس

أو نفاس أو أحرام أو فرض صوم أو أعيان كاف أو لكونه قبل استنخلتها أو لكونه ظاهر منها من ملكه قبل

الاستنخل أو لكونه محرمه بسبب أو مناع أو مساهرة أو لكونه من زوجة أو معتدة أو زوجة أو ثنية

أو مرتدة أو مكاتب أو لكونه مسلم وهو كافر أه (قوله أو محرمة) من التبريم (قوله كان استنخلت

ذكره) ولو كان للمعنى (قوله أو يولد المقيم) أي في حال حياته معني ونهاية ومن استنخل إلى ما لو

سلخصه وجعله أمنا وأحدى شيئا آخر فمخل لها بفرج الماشقة فمخل منه حل فتدعى بموته كما

عش (قول المترجما أو ميتا) أي ولو لا أحد توأمين كلوا ظهر وإن لم يتصل الباقي مطلقا وجود معنى

الولد أو الولد سم (قوله بشرط أن يتصل كله) وقاها في غير الأول ثم يولد ما في السبعة بعد

انفصال بعضه ثم انفصل باقيه فتدعى بالانضمام انضمامه أه وبعبارة الثاني وخرج بقوله فلو مات حيا أو ميتا

مالوا انفصل بعضه كان خرج رأسه أو وضعت عضو أو بقيه بحيث يمان السيد فلا تدعى وإن خالف في ذلك

المباري فقد قالوا لا تخرج بعض الولد متصلا كان أو متصلا في اقتضاه عدول في غيرهن سائر أحكام

الجنين لعدم تمام انضمامه إلى وجوده بالتفويض أو جازن وقت وهو حي والافى وجوب الفدية بالخيانة على

أما إذا مات بعد حياته ولا يشتمل على العصور أه (قوله تبقى الخ) مقول القول (قوله أن انفصل

الكل لا يشترط الخ) تقدم أن فاضل النهاية والمعنى خلافه (قوله أيضا) أي كسلة السادة والقود (قوله

كان وضعت عضو من) خلافا للمعنى كما رأينا (قوله أو وضعت) إلى المترجى النهاية والمعنى (قوله ولو

للقوابل) ويعبر أربع منهن أو رجلان شخير أو رجلان واما أن نهاية تولد انتفاء أهل الحيرة هل

فيها خلق أدى أو لا فقال بعضهم فيها ذلك وقد بعضهم قال في يظهر أن المشتبه لأن معناه يذعن علم في

(قوله لغيره ليس من أهل الولاء الخ) لأن تقول والمبعض ليس من أهل الولاء فقلت لا فرق

بعد الموت فخير حينئذ من أهل الولاء قلت فخير منه في المكاتب رأيت الشرح بسط في شرح

الارتداد أمر القول بغيره أو لا بد للبعض (قوله ومنه استلاد أصل أحدهما) لكن يعتبره سائلا لاصل

أدرك في سائر فرقه فيه نظر وعبارة الباقى في قصصه تقتضي الأول وهي ولو كانت الامتياز كتبين

فرقة موغرة من هذا الاستلاد في نصيغ فرقه موسى في نصيب الاجني إذا كان المسلم أو لموسرا أه وأما

ما في شرح الهبة عند ما عني عن الباقى حيث قال ويستثنى من اعتبار السيلو ما لو كان المسلم أو لا

لشرى كة فلا يعتبر سياره كالأول والمات في كاه الفرقة فله الباقى أه ومثله في شرح الارتداد

لشرح في مسئلة أخرى هو موطن الإنسان الامتياز كتبين بين فرقة في هذا الاستلاد لا بد أن يصيب

الشرط الاجني فان كان معسرا ليس ش هو (قوله حيا أو ميتا) أي ولو لا أحد توأمين كلوا ظهر

وان لم يتصل الباقي مطلقا وجود معنى الولد أو الولد (قوله ولو للقوابل) ويعبر أربع منهن أو

في الخطا وانما اختص به العدة لأن الفرض ثم استقرم

وهنا يسمى ولها (عقبة)  
هو سلب الاعتدال الجهور  
والعقبة هي أن تلبسها  
شرطها (عقبة السبد) ولو  
بقتلها الغير الصبح أيا  
أمتوا من سبها فهي  
سوة بعمونه وفي رواية  
عن جرير بن عبد الله البجلي  
عن عمر بن الخطاب  
السقط كغيره فلا تلقى  
بجونه كان ولعننه أمته  
مروهنة أو جانية تلقى  
وتشبه مال أولاد المدن  
المأذونة في البصرة أو  
لجورته وقد تلقى بالتركة  
دين وهو مسرورمان كذلك  
وكان نذر ملكها التصديق  
بها أو بفنها ثم استوفى لها  
ورد استثناءه في رواية  
ملكها بجسر النسر  
وكان أوصى بعتق أمته  
تخرج من ذلك مغاؤها  
الوارث فلا ينفذ إلا دمع  
إنها ملكة ثلاث لطل الوصية  
وكان وطني صبي له تسع  
سنتين أمتوا من لكانت  
من سنة أشهر فطعنوا ولم  
يحكم بيلوغ قال البجلي  
وظاهر كلامهم أنه لا يثبت  
استيلاؤه أي يفرق ببله  
يحتاج للنسب ملا يحتاج  
لغيره (تبيه) ما التباس  
بجونه لكن لما أوهم العتق  
وان انقلبت عنه بمسوخ  
شرى أظهر الضمير لبلين  
إنها ما تلقى أن كان سيدها  
وقتا الموت (أو) أجبس  
(أمتوا بغيره) أوجبسنه

(قوله) وهنا يسمى ولها) فثبت هذا لعدم إكتمال موضع البعض كالعضو سم وتقدم عن المني أنها  
الجزء بذلك (قوله) لأن مقتضى السبد) ولو سبقت مستوفاه كافر والمملكه ما لم ينفذ عتقه وكذا  
مستوفاهما في ذاتها ولو تفرقت سبقتا لم يثبت مقتضى في الحال نهائ قال عيش قوله ولو تفرقت  
الح أي بحيث تتمكن من التصرف فيهما وان تخلص بذلك (قوله) ولو بقتلها العترة أي يفرق في المني  
والقول الثاني يحرم في النهاية لا القوة فلولا ذلك لما كان له دورته وحذفه في ذلك كما هو قوله نسبة الملك إلى  
الطريق وقوله كذلك كرا في العداوى وقوله فيمات بغيره إلى المني وقوله وصرح أسسه إلى المني (قوله) ولو  
بقتلها) عبارة النهاية وشمل قوله مقتضى بغيره ما لو تملكه فأن مقتضى بغيره وإن استجلبت الشيء قبل أو أنه  
وتجبد به في ذمتها له أي بحيث لم يوجب القتل فلهذا الاستثناء منها عيش وعبارة المني ودخل  
في قوله بغيره إذا اقتضى به صرح الراعي في أوائل الوصية كقول ابن المزيحل بقتل ولد المدن وهذا  
مستثنى من قولهم من: بل يشي قبل أوله عتوب بغيره كقتل الوارث المورث ويثبت عليها التماس  
بشرطها ما لا ينفذ بغيره بها أيضا لأن تمام القتل حل له حتى تزني بغيره من ذلك أنها لو تخلصت بغيرها  
البعض بعد أن يجب عليها التماس لانهال الجناية وقتقت التماس بغيره ما لا يجازيها والدية بغيره  
اه (قوله) وفلا تلقى بغيره كمنه (الح) عبارة المني ويستثنى من عتقها بغيره السيد مسائل منها  
ما إذا تلقى بغيره من زهر أو لوش جانيته استوفى له وهو مصر ثم مات فخطبها فلم تلقى بغيره وقد  
ذكر المصنف حكم ذلك في محله لكن الاستثناء من إطلاقها ولو دهن ولو يمتنع من أن يفسد عليها  
الإن قال القائل لا يصير أمه لانه ينفذ من ماله اه وعبارة النهاية توعد ما ذكره إذا لم يتعلق بالامة  
حق الغير والام ينفذ إلا بالأكو أو لأدهن مصر مروهنة بغيره من الرهن إلا إذا كان الرهن فرع  
تجانبه بعضهم فإن اخذ الرهن نفذ في الأصم وكذا لو ساق مصر أمته الجانية لتعلق وقتها مال الأداة  
كان المني يغيره مالها اه قال عيش قوله فان اخذ الرهن نفذ في وشبهه ما لو عتق فدين ثم  
ملكها اه (قوله) وأولاده المدن (الح) عبارة النهاية وكذا لو مصر على يتعاقب عتبه المأذون المدون  
بغيره من العدا الغرماء اه (قوله) وهو مصر (الح) واجمع لكل من المسائل الأربع كما علم يقتضيان  
المني والنهاية والضمير للمصل (قوله) وكان نذر ملكها (الح) وكان أولادها أمته نذر مورثه اعتبارا بغيره  
(قوله) التصديق بها (الح) بخلاف ما لو تفرقتا عنها نهائية (قوله) ودان استثناءه (هـ) أي من كلام  
المصنف والأفهي على التقديرين لا يصير مستوفاه عيش (قوله) نزول الملك (الح) شامل لصورة ونذر  
التصدق بغيره لكن ذكر السيد السمعودي خلافاً عنه ذكر التماس بغيره ما لا ينفذ بغيره بعد القول فيه  
بزوال الملك سم لكن في النهاية والمني مثل ما في الشارح كجانبه (قوله) بغيره (نذر) أي أو ما يصح  
بغيره لافاداً كان نذر التصديق بغيره لا الشارح أثبت ولا ينفذ في نذر (قوله) وكان أوصى (الح)  
وكان أولادها أمته استأثر أهله ونشرط اعتقها لأن نذرهما من الوفاء العتق عن جهته ووثوق  
أولها مكاناً أمته فلا ينفذ نهائية (قوله) وظاهر كلامهم أنه لا يثبت (الح) وهو المختصق ونهاية بغيره لكن  
إنما أوهم العتق (الح) لا يثبت إلا الضمان أظهر في دفع الإجماع لأن الضمان وإن لم يكن مريضاً فاعتاد  
مرجع الضمان حتى يكون مرجع بغيره هو مرجع أصل أمته كأنه ظاهر في ذلك ظهوره والماتر يلبس  
الصريح بخلاف الظاهر وأنه وإن لم يكن ظاهر في اختلاف الظاهر مع الضمير فله كان يتمم ذلك احتمالاً

وجان بغيره إن أو رجل وامرأتان ش هو (قوله) وهنا يسمى ولها) فثبت هذا لعدم إكتمال موضع  
البعض كالعضو (قوله) نزول الملك (الح) شامل لصورة ونذر التصديق بغيره لكن ذكر السيد السمعودي  
خلاله فله أن يملك بغيره ما لا ينفذ بغيره وأنه بعد القول فيه بزوال الملك (قوله) لكن لما أوهم العتق (الح)  
لا يقال ما ذكره ممنوع لأن الظاهر أظهر في دفع الإجماع لأن الضمان وإن لم يكن مريضاً فاعتاد  
الضمان حتى يكون مرجع بغيره هو مرجع أصل أمته كأنه ظاهر في ذلك ظهوره والماتر يلبس الصريح



(بنكاح) ولم يجر بحريتها  
لما قدمه في قبيل النكاح أو  
زنا (فالورق) لسيدها  
لأنه يبيع أمه أو حرة  
(ولا تصير أم ولد أو ملكها)  
لأن أمه أو ولدها ثابت  
لها بما لم يجر يتوهو من ثم  
أن ملكها وهي مل منه  
بنكاح عتق عليه الولد كما  
باصه وحذفه لما قدمه في  
العتق بما يشبهه وملكها  
مالم يملكها فرعه كان نكح  
حراً أمه أجنبي ثم ملكها له  
أو عبد أمه منه عتق فلا  
ينفسخ النكاح فلا ولدها  
ثبت الاستيلاء وانفسخ  
النكاح كما يشبهه الباقي  
(أو) حبس منه أمه الغير  
(بشبهة) منه بانظما  
زوجته لم تزنا كانت  
زوجته الأمه بان تزوج  
حرة أو مقنونة الأمة فظن  
أنها الحرة أو أمه كما يراه  
وكنه حذو لعم لم يخرج  
به وهو ما نطهر زوجته  
الأمه فان الورق من  
قوله أول نكاح وكالشيء  
نكاح من غير بحريتها كما  
مرأنا (فالورق) عملاً  
بظنه وعليه قيمته لسيدها  
وخرج بتفسير الشبهة بما  
ذكره الملك للشيء  
وقدمت أنفاً والطريق  
كان وطناً بجهة قاله ما عالم  
فلا تزوج حرة فلا تملكها  
(ولا تصير أم ولد أو ملكها)  
في الأظهر لأنها عتقت  
في غير ملكه فلا تملك حرة

قوا لا تقول الأضمار وإن كان صريحاً في اتحاد مرجع الضمائر لكن ليس صريحاً في اتحاد وصف  
كونهم أمتين تأمل سم بحذف (قوله ولم يجر) إلى الترفع في المعنى الأقوله وحذفه إلى كونه لورقه فلا  
أولها إلى المثلث وقوله وكذا حذفه إلى كونه كاشية (قوله فالورق) لسيدها بالاجماع إلا إذا كان سيد الأمة  
المنكحة بمن يعق عليه الولد كونه بصفه فله يصير حراً نهاية أي كان تزوج شخص بأمه أو ابنته فله طهر  
الولد يعق على سيدها ولا يورده عتق (قوله لا يبيع أمه) أي يبيع الأب في النسب واثراً فهو صريح  
الدين وإيجاب البدل وقر والجزم يتوهم في عدم وجوب المال كذا في أحكامهم في النكاح وتصريحهم في العتقة  
والمنا كتمت نهاية (قوله بغير حرة) أي الولد (قوله ثم إن ملكها وهي مل منه) قال المصنف في صورة  
ملكها لسلطان تضع قبل ستة أشهر من يوم ملكها أولاً بها بعد الملك وتلك دون أربع سنين ثم يترجم  
قال عتق وهو صورته لملكها أي على وجه يعقق قبل الولد ولا تصير مستولمة له (قوله بنكاح)  
أي خلاف ما لو كان لخال منتهراً فلا يعق عليه ولم ينسبه له شرعاً وقوله عتق عليه الولد أي ولا تصير به أم  
ولد عتق (قوله لم يبيع أمه) لأن الأصل في النكاح الثابت الدوام بمعنى (قوله فالولد) أي الولد  
خلافاً للمعنى والنهية بغيره ما لو استولمها الأب ولو بعد عتق الناكحين أو قبله في الأول لم ينفسخ  
استيلاءه لأنه رضى بقره وبعثت نكحها وإن النكاح حاصل بمقتضى كونها غائباً بالنكاح لا يشبهه تلك  
بغيره ما لا يمكن نكاحاً وهذا ما جرى عليه المشايخ في باب النكاح وهو المقتضى أن قال الشيخ أبو محمد ثبت  
الاستيلاء وينفسخ النكاح وما لا يعلمه وصححه المصنف أي وفي سم عن الروض شرح في  
الباب العاشر من أبواب النكاح (قوله) أماً إذا ظهر وجه الاستيلاء فالورق معنى  
ونهاية (قوله) بان تزوج حرة أو مقنونة (الامتاع) قاله الزركشي أن الولد حر كقوله أمه الغير إذا  
تطهرت وجماعاً لم يترجم معنى (قوله أو أمه) عطف على قوله زوجته الحرة فغيره ما نطهر وإن ظهر زوجته  
الحرة أو أمه في النهاية عطف على ذلك لأن ظاهره مشترك بينهما وبين غيره أو أمه فحاشا لغيره كقوله  
وغيره خلاف ما نصهم أي فالورق في هذا الثلاث كل جملة الشهاب الرمي في حواشي شرح الروض  
رشدي (قوله وهو) أي ما خرج به وقوله من قوله المستعاق بالعلم (قوله) كالشيء نكاح من غير بحريتها  
(الح) أي فالورق لعم حرة أي فالولدا الحادث قبل العلم بخلاف الحادث بعده رشدي (قوله والطريق)  
وكذا لو أكره على وطئ أمه الغير كقوله الزركشي وفي فتاوى البغوي واستندت إلى كذا في تأم فطقت منه  
فألحس لانه ليس برأى من جهته بغيره فله عليه عتق إن رجع عليها بعد العتق كلفروا (قوله)  
كل من وطئها بجهتها كان باحسداً للأمة وطئها على قول من يقول بجوازها بإباحة السيد فأنت ولدانه  
لا يكون حراً عتق (قوله فلا تزوج حرة) (فرع) جارية بيت المال كذا في الجانب فيصدوا لها وإن  
أولها فلا نسب ولا استيلاء وإن ملكها بعد أمه كان فقيراً أم لأن الاعتقاد لا يحسم بيت المال معنى زاد  
النهاية ولو وطئ جارية أمه أو أمه فلها طهره أو أكره على وطئها فلا يملكها إلا في الأثرى أن الولد رقيق  
له قال عتق قوله فلا نسب ولا ولد أي وعليه المهر حيث تطهرت وصورة قوله ولو وطئ جارية بغيره  
بالأولى ما لو وطئ جارية تزوجته فلا ذلك وقوله أن الورق أي ولا حد عليه إذا كان بمن يعق عليه ذلك  
لأن الأصل والغالب اتحاد الضمائر وعدم تثنية اختلاف الأظهار فانه إن لم يكن كما هو في اختلاف الأظهار  
مع الضمير فله كذا في احتمال ذلك فوالأصل والغالب اتحاد الأظهار المتأخر مع الضمير فله  
لا تقول الأضمار وإن كان صريحاً في اتحاد مرجع الضمائر لكن ليس صريحاً في اتحاد وصف كونهم  
متخذين تأمل (قوله هو من) قد يكون مراداً من وطئها أنها تزوجته الحرة (قوله ثم إن ملكها وهي مل منه) قال المصنف في صورة  
ملكها لسلطان تضع قبل ستة أشهر من يوم ملكها أولاً بها بعد الملك وتلك دون أربع سنين ثم يترجم  
لهم أربع سنين (قوله ثبت الاستيلاء وانفسخ النكاح) هذا خلاف ما جزم به في الروض في الباب العاشر

الشبه هو ان ثبت نسب من في الصور الثلاث أم لا فيمنظر وتظهر اقتضاه على نفي الحر ينقض هذين نفي النسب والتصریح بغير قيمة قبلها وثبوت في الثلاث قريب عليه الأرض ذات حق وعدم القتل بمقتله الى غير ذلك من الأحكام فليراجع اهـ (قوله وكل كلمة حق للملأخ) أي في ثبوت الاستيلاء والصق بالموت عبارة للمنفى ويستثنى من الخلافة من قبله والاولا السيد أمسكانه ثبت فيها الاستيلاء ومنها هو الاول والابا الحر أمثا ثبت في لم يستولفها فثبت فيها الاستيلاء وان كان الاب معصرا أو كافرا أو مهنما أو أولاد الشريك لا يمتثل بشره كذا كان موسرا كغيره فان كان معصرا ثبت الايراد في نصه نخسة وكذا الأمة

المشقة كمن فرغ الواطئ ولجنه اذا كان لاصل موسرا ولو أولاد الابا الحر كما ثبت قوله في نفاذ استيلاء اولاد وجهان أو جهما كخزم القتال الاول ولو أولاد أمته المزموجة نفاذ يلاذ كابلان السيد له وحرمت على الزوج مدخل له وكذا في النهاية الا قوله ولو أولاد الابا الحر كما ثبت قوله الخ (قوله وأما بناء الخ) ويجب على الأصل قيمته كذا مذهبهم ان أثر الازالة عن مقبلة الحقة من المستثنى ما لو وطئ أمثا ثم أقرها بشرط اختيار البائع بلفظه حصول الابنة فيستدملو وطئ بغيره من بعض الفاتين واجبا قبل القصة وانتشار التحليل والاولى من نسيان كان الواطئ موسرا أو كافرا معصرا أو كافرا معصرا مع تصحيح القاضي أبي الطيب والرواية وينفذ الايراد في قدر حستان كان معصرا أو بغيره اليها قال كان موسرا منها يتعذر (قوله اذا لم يستولفها الابن) قيد بالابن لان المكاتب لا يبيع استيلاءه سم (قوله قبل قوله) أي في نفاذ استيلاءه (قوله لكنه يفرقه) أي لفرقه عيش (قوله نصها وقيمتها) انظر ما الراد بالنقص الغرور مع القيمة وسابقا خرسته في الكتاب بقتل من الرضا عنه يفرق قيمته بقيمة تاوله والمهر وسابقا ثم انه يحرم عليه وطؤها حتى يشترطها من المنة فعنه وتظهر ان محل الحرمتان كان صادقا في ادكابه نفسه رشدي ومحل ان الراد بالنقص بالحصول بالوطء والحمل وبالقصة قيمته به وعدم الاتصال لا قيمتها وقت الوطء فلا يندرج الاول في الثاني (قوله فكلم) أي من عدم قبول قوله عيش عبارة الرشدي أي في جري في الذي عليه نظيره ما في الذي اهـ (قوله لا تضافا لغيره) أي ما كذا به نفسه عيش (قوله ويلزم الثاني في قيمة الولد) علم منه انه لا يحكم بحر شوشدي وقب وقبيل الذي يفهم منه لا يحكم بحر شوشدي قياس ما في اول الفرع وقبانه وقب الوالدة (قوله اجابا) الخ قوله وكذا اكتفي في القسي الا قوله فيما ينهمر من الخلاف وقوله ثم ايسال المنة وقوله ومصر أمه (قوله ما لم يقيم به الخ) عبارة للمنفى ما لم يحصل هناك مانع اهـ وهي أحسن (قوله ككونها محرمة) أي على الحمل بنسب أو رضاع أو صلح أو معنى أو كونها بحرية أو وثيقته نهاية (قوله أو كونه بمصالح الخ) أي كون الحمل معصرا أو كونه الامن مشركة بينهما أو اجنبي اذا أحجبه الشر بلنا معصرا أو مشقة كمن فرغ الواطئ واجنبي اذا كان الأصل موسرا كما مرهفي أو كونه لموسرى فافهمها اذا كانت من تحمل فاستولفها الوارث والولد هو عليه قيمته يشترط ما عدا ليكون له نظيره في الوارث ونسقت لموسرى له ويلزم منه حره أو تصير امه فيستحق عنه مولا بنات النفقة وليس له وطؤها لا في النحر الموسرى بل بالنسبة بخلاف من لا يحمل فيجوز بغيره ان كما يحسم في أصل الرضا عنه أو كونهما مستغلو عبدة المأذون المديون لا يجوز له وطؤها لا في النحر العبد والفرع ما كبره ان أحجبه او كان

من اول النكاح حيث قال ما نصه في حره أي نكاح بلو يقولوا لا على ايدى فرق فلو تزوجها الى الاب الرقيق ثم عتق أو تزوج حره فقيمة ملكها ان لم ينقص نكاحها فلا والله ما ينفذ أي استيلاها له ولم يرد في شرح على تفر بذلك ونحوه لعدم نفوذ الاستيلاء هو ما قاله الشيخ أبو حامد والعرافون والشيوخ أبو علي والبرقي وغيرهم وورد في المصنفين وجزم به الجازي والنقود قاله الشيخ أبو محمد والابن الامام ووجهه البقعي ش مر (قوله اذا لم يستولفها الابن) قيد بالابن لان المكاتب لا يبيع استيلاءه (قوله والمهر) سكن عن قيمته تاوله (قوله ككونها محرمة) أو مسلمة وهو كذا أو موطوءة أمثا بن الخ عبارة السيد السجودي

الوطئ لكل كلمة حق الملأخ فيه كلمة مكتوبة وأما بنه اذا لم يستولفها الابن هـ (فرع) هـ نزاع أمه متبعة ثم أحجبه أمه كذب نفسه قبل قوله وان وافقه المهر له لكنه يفرقه بغيره بغيره وقيمتها والمهر ونسقت بغيره وبوطئ ولاؤها فان لم يجد حجة خلفا لنكحها وأحجبه ثم أكذب نفسه أو غيرها في فكلم كذا ذكره في النعاوى وسكتا عما هو أولها الاول ثم الثاني ثم أكذب الثاني نفسه والادب بنبوت ايلادها الاول لا تضافا لغيره عليه آخر ويلزم الثاني في قيمة الولد والمهر والنقص (وله) وطء أم الولد اجابا ما لم يقيم به مانع ككونها محرمة أو مسلمة وهو كذا أو موطوءة ابنه أو مكاتبته أو كونه مبضا

مصر اثبت الاستيلاء بالنسبة الى السيد فينفذ اذ لم يكها بعد ان بيعت كل رهونه ولا يجوز له الوطع قبل  
بيعها الا بالان اتركونها ثم لم يرد لا يجوز له وطؤها حتى يملكه او أمه له لو رثت أو أمه له كاتنها بانه  
أتركها أمه لم ينفذها الاستيلاء من رضى أو شرى أو جناية (فرع) لو شهد اثنتان على امرئ او سدا لامة  
بإيادها وحكمه ثم جاعن شهدا من غير ما شأ لأن الابن باق فمما لم ينفذ الا لسلطنة البيع ولا يسميه  
لها باقر ادها فان مات السيد غير ما قدمتها الورث ينفذ ونهايتان هذه الشهادة لا تنقطع عن الشهادة بتطبيق  
العتق ولو شهدا بعتقه حديثا الصفه وتحكمه بعتقه ثم جاعن ما نفذ (قوله وأذن له الخ) أى الى الوطع بعد  
الايلاء (قوله) له استقدا مها والجرتها واعارها) أى ود لها طريق الاول ينفذ (قوله والجرتها) لأن  
نفسها ولو أوجها ثم مات في أثناء المدعة عتقت وانقضت الجارية مثلها للعتق بعتقه بصفة والمدير بخلاف ما لو  
آجره ثم أعتقه فان الأصح عدم الانقضاء والفرق تقدم سبب العتق بالوطع أو الصفة على الأباريقين  
بخلاف الاعناق ولله الوسيق لا يجوز الاستيلاء ثم إن السيد لم ينفذ لتقدم استحقاق المنفعة على سبب  
العتق نهاية ومعنى قال عرش قوله وانقضت الخ أى ورجع المأجور لقسط المسمى على الترتيب كان  
كانت والا فلا مطالبة على أحد وقوله لم ينفذ أى الجارية تنفق عليها من بيت المال فان لم يكن فيه شئ أو  
منع متولى فعلى سائر المسلمين اه (قوله) بانه قيمتها اذا قلت حرمه بالنفس بلا عذر (قوله) على بدل  
النفس) الاولى على ما يشتمل بدل النفس (قوله) المتن وكذا تزويجها الخ) وله تزويجها بغيرها ولا يلحقه نافي  
استمرارها بخلاف الأم لغيرها ولا يلحقها بها على النكاح ولاه ان يسكنه بلا ذن السيد بانه يجوز وما  
استثناه البغوى من ان البعض لا يزوج مسنة ولفظه منوع كقوله البقي لان السيد زوج أمه الملك  
لا بالوطع ينفذ وقوله وما استثناه البغوى الخ كذا في النهاية (قوله ولو بيعها) مقتضى عرش (قوله) المتن  
بغير اذنها) أى بكر أو ثمة كان حاقلا دخل مشفى فخر جهابذ لا يباح فهي باقية على بكرتها وان كانت  
وزالت الجدة لانهم لم يزلوا بكرتها بوطع قبلها عرش (قوله بخلاف كافر الخ) عبارة انها يتوالى كافر لا زوج  
أتمت المسئلة بخلاف مدلول كتاب السيد سلموهى كافر ولو وثقة أو بحسب لان حق المسلم في الولاية أكد  
وخاضة وله لها وان كانت موقوفة نافية لبقاء الاسلام اه (قوله ولا يصح) الى الفرع انما ينفذ والنفى  
الاقوة على ما حكاه الروايات عن الأصحاب وقوله كذا قالوا الى وضع كتابها وقوله سهل ايشتر الاختصار (قوله  
ولا يصح) أى بيعها وقوله أى بعتها على حذف المضاف (قوله) لانه يخالف لنصوص الخ) وبخلاف  
الإجماع وقد أجمع التابعون فمن بعدهم على غير بيعها قال المصنف في شرح المهذب هذا هو العمق  
المسئلة اذا قلنا الإجماع بعد الخلاف ورفع الخلاف فوجدت في كتب الأجداد والجماع على نسخ الأحاديث  
في بيعها نهاية قال عرش قوله ورفع الخلاف فوجدت اه عبارة المنفى وقد قام الإجماع على عدم بعتها  
واشتهر عن رضى الله تعالى عنه أنه خطب وماعلى المنبر فقال فى أثناء خطبة من رأى ورأى غير على ان  
أهبات الاولاد لا يبيعن وأما الآن أرى يبيعن فقال عبدة السلماني رأيتهم على غير وفاء يبيعن

وأضاف غير ذلك أربعة وهي ما لو أملكها كاتبها ثم أصبح أمه وله ولا يحل له وطؤها ثم قالوا تنسخ وهي  
أمه له اذا كاتبها السابق من جهة كاتبها المكاتب بغير طمؤها اه وفي الروى فى أبواب النكاح  
(فرع) أولها مكاتبته قبل ينفذ استيلاء زوجان اه قال في شرحه قال في الأصل أنهم ما عند  
البغوى الاول وضع الروى بالثاني قال ذكرى ورجعوا لوروى الاول وحرمه العقاب في فتاويه اه  
وعلى أى في شرحه الاول بان الكاتب قبل النسخ بخلاف الاستيلاء الثاني بان الكاتبة لا تقبل الغنل  
ويؤخذ منه أنه على الاول تنسخ المكاتب ان كانت حرة أو أمه لا نحر على الابن وطؤها ولا يملكها كغيرها  
(قوله) ثم أشتارها لوطعها الخ) عبارة شرح الروى قال الباقى ويستثنى البعض ظن له وطع مسنة  
الابن حال بيعه اه وهو مخرج على ضعف كاعلم من باب معاملان العبد اه (قوله بخلاف كافر)

وان أذنه مالك بعهدها  
ينظر من مملاتهم خلافا  
للفقهاء ثم أشتارها  
رد عليه بما أشرت اليه  
كلام الروى وغيره (د) له  
(استقدا مها والجرتها)  
واعارها (وارش جناية  
عليها) وعلى أولادها  
التابعين لها لو قيمتهم اذا  
قتلوا بقتلها على الكل  
وانما لم يجر الجوزة الضحية  
المنذورة وطغر وجهها  
الملك وصرح أصله بانه  
قيمتها اذا قلت وكانه  
اكتفى بغيره في فرش  
جناية عليها لانهم قد  
يطلقون الارش على بدل  
النفس (وكذا) ولو بيعها  
(تزويجها بغير اذنها)  
الاصح لانه عليها من غير  
مانع بغيره بخلاف كافر في  
مسئولة المسئلة (ويحرم  
بيعها) ومنها ادها التابع  
لها كاعلم من كلامه ولا  
يصح بل لو حكمه قاض  
تنفذ على ما حكاه الروايات  
عن الأصحاب لانه يخالف  
لنصوص وأقضية جلية  
ومع أهبات الاولاد لا يبيعن

ولا وهن ولا ورن يستنج  
 بها أسدها ما دام حيا  
 فذلكم فهي حرة صح  
 المهر قلتي واليهي وقته  
 على عمر رضى الله عنه وابن  
 القطن وقته وهو المقدم  
 لان مع رابو به زادت علم  
 وخبر يار رضى الله عنه  
 كان يبيع سرارنا امهات  
 الاولاد والى صلى الله عليه  
 وسلم حى لاوى بذلك باسا  
 امامنوخ اومنويه  
 صلى الله عليه وسلم استدلالا  
 واجتهادا فقدم نائب  
 اليمن النهى الذى كور  
 قولونا ولانما كان فيه  
 من خلاف فى النصر الاول  
 فقد انقطع وصار محاملى  
 منه كذا فلامهنا لكتما  
 صحما على محل آخر علم  
 تغفلان المسئلة اجتهادية  
 والادله فيما اقرار بنوع  
 كتابها ونحو بيعها من  
 نفسها واخذ من الركنى  
 صحه يها من تمتع عليه  
 كسلسها وقرعها وقه تقرر  
 ان الاول صدقة لا يبيع  
 بخلاف الثاني وبيع  
 المرونة والجنات وما وده  
 المكاتب كس (ورهنها)  
 لانه يسلط على البيع  
 (وبنها) ولو هو من نوعا  
 لانها تنقل الملك (ولو ولدت  
 من زوج) كوقتا (أو من  
 زنا) أو من شبه بان نلن  
 كونهن وجنات لانه كما علم  
 مما

للجماعة أحب اليهن من أوليها وحك  
 فقال افتوا قضاة ما تم كلون فاني أكرمان أختاف للجماعة اه (قوله)  
 ولا وهن ولا ورن) والى فى النهاية والمضى ولا وهن اه ولعل الرابى متعدد (قوله) وخبر يار (الح) أى الذى  
 استدله القدم على جواز البيع مضى (قوله) سرارنا) بتشديد اليا جمع سرية (قوله) امامنوخ (الح)  
 وقيل ان النهى صلى الله عليه وسلم لم يعل ذلك كمالا بن عمر كاشفوا روين سنن لارى بذلك باسا حتى أخبرنا  
 بذلك واقع من خدع ان النهى صلى الله عليه وسلم نهى عن المهر فقرر كلهم مضى زان النهاية ويحصل ان  
 يكون ذلك قبل النهى أو قبل ما استدله عز وغيره من أمر النهى صلى الله عليه وسلم على عقن ومن فعله  
 منهم لم يلف ذلك النهى وهو ظاهر فان قوله لاوى بالنون لا يوافقنا قال البيهقى ليس فى شئ من الطرق انه  
 الملع عليه اه (قوله) استدلالا واجتهادا) أى سننا استدلالا بظاهر قول يار والى صلى الله عليه وسلم حى  
 لاوى بذلك باسا رشدى عبدا العيرى قوله امامنوخ أى من قرئ لاوى بالياء القصة وقوله اومنسوب  
 الح أى ان قرئ بالنون كذلك يمع كونه منسوب لعلهما ان ثبت له صلى الله عليه وسلم الملع عليه وأقره  
 لكنه ثبت له لم يلع وانما استدلالا بغير طرق الاجتهاد من يار أى من جوارى النهى صلى الله عليه وسلم الملع  
 على يبعن وأقره شيئا من زى اه (قوله) قولونا) وهو واحد من السابق عن المارضى مضى (قوله) ولان  
 ما كحل (الح) حلف صلى الله عليه وسلم لانه مخالف لنصوص (الح) (قوله) وصار) أى البيع (قوله) ونحو بيعها) كان  
 يقرضها نفسها فتفق وتألفه بأمتها لعلها عيرى عبدا النهاية والمضى وكسها فى ذلك جهتا كما صرح  
 به الباقى والاخرى بخلاف الوصية لاحتجاجها الى القول وهو انما يكون بعد الموت والمضى يقع عقدها  
 قال الرشدى قوة بخلاف الوصية أى لنفسها أى فصرم لعلها العقد القاسد وكذا وقفها اه (قوله)  
 واخذ من الركنى (الح) عبدا النهاية قال الركنى بنى بجمعتها (الح) وهو مردود اه وبارة النهى  
 وليس بيعها من تمتع عليه ولا بشرط العتق ولا من آخر عير رهنها فأول قولنا ان من جهة المشتري اقتداهو  
 يبيع من جهتا البائع فيه نقل ملك اه (قوله) الاول) أى بيعها من نفسها صدقة أى على الاصم  
 وبزخ من من على يبعها من نفسها اذا كان السيد حر الكل أما اذا كان بعضا فلا يجمع لانه صدقة  
 كس وهو ليس من أهل الرلام وهذا مأخوذ من كلامهم ولم أرسد كره واليه كبيع فيلذ كر وهذا كله  
 اذا لم يرضع الا بالادقان ارتفع بان كانت كافر أو ليس مسلم وسيد من مولا صدقة بانه يجمع جميع الصفات فيها  
 فلو عدت لما كان كاهن بعد ذلك لم يعد الاستيلاء لانها بالكلية بخلاف المرونة اذا بيعت ملكها  
 الزاهن لانها أبطان الاستيلاء فيها بالنسبة الى المرحن وقد زال تعلقها وهذا هو الظاهر مضى وقوله وهذا كله  
 الح فى النهاية منه (قوله) يبيع مع المرونة (الح) عبدا النهاية ويستثنى من ذلك مسائل يجوز ابيعها الاولى  
 المرونة وهن نوعا وأشر صاغت كمن المولى لمصر لعل الا بالادق الثانية لجان توسدها كذلك الثالثة  
 مستوية القلس اه قال عرش قوله رهنها وعما يان رهنها المالى فى حياته وقوله أشر عا يان  
 يوت مال كاهن عليه من خالتر كتر رهنها بشرط وقوله وسيدها كذلك أى مصر لعل الا بالاد اه (قول)  
 التزود رهنها وهن) عبدا للمضى ويحرم بطل بيعها ورهنها بغيرها لم يعل المارضى السابق فى الاول  
 والثالث ولانما لاقتل النقل فيما وقبسا الثالث عليه لولان فيه تسلط على البيع اه (قوله) ولو مرونة  
 (الح) عبدا النهاية وظاهر أن أم المولى الذى يجوز بيعها لم يعل من رضى أو شرى أو جنابة أو نحوها تنسج  
 جهتا اه (قوله) لانها تنقل الملك) والحاصل ان حكم أم المولى حكم القن الا فيما تنقل به الملك أى يؤدى الى  
 انتفها وانما صرح المنصف بغيرها فجمعهم من تحرير بيعها التيقى على ان تعاطى العود القاسد حرام ولان  
 أى لان الكفر مانع (قوله) امامنوخ (الح) فقد قل شرط التسع عدم لكان الجمع وهو هنا يمكن بحمل  
 النهى على التزبه (قوله) وقه تقرر) كتب عليه حر (قوله) وأمه والمكاتب كس) فليست منتظرتان  
 المكاتب لايصح استيلاء كسها وقه أعلم هذا آخر ما وجد على نصنا الحر ولعل الدنيا بالزراع ولعل هذا

يصل به المقصود كائن على الأم كذا في الزركشي والسمري ولا يصح الوصية لمولاه وقوله لا يغيره  
 نهاية (قوله بعد الاستيلاء) متعلق بقول المصنف وقيل (قوله المولى في المصنف) مستغن عن حكم أولاد  
 أولاد المستوفى وأم أم من فرض لهم والظاهر أن هذا من كلامهم أنهم إن كانوا أولاد الألف حكمهم  
 حكم أولادها أم من الذكر وفلان المولى يبيع الأم رقاً وحرية كإسره (فرع) وقوله لا يمتنع أن يتردد  
 سوف يفسر سنين مثلاً فاما المتعلق فاما متعلق هذا المتعلق الثالث وأولاد الخلفاء بعد موت السيد في هذه  
 الامة كالأولاد المستوفى ليس الوارث إن تصرف فيهم بما يؤدى إلى إزالته المتعلق بموت من رأس المال كما  
 ذكره في باب التدبير له معنى (قوله وإن مات أمه) هذا أحد المواضع التي يزول فيها حكم المتوفى ويبقى  
 حكم التابع كفى نتائج لما سبق في كل اختلاف المكاتب المتكاثرات أو عجزت نفسها لتصل الكاتب ويكون  
 المولى موقفاً للسيد لأنه يمتنع بعتها ببلاد أمه أو غيره وقوله المستوفى فاما متعلق بمات على به وهو  
 موت السيد ولهذا لا يمتنع أن أم الولد أو المولى يمتنع الولد كالمكسب خلاف المكاتب إذا اعتقها متعلق ولها  
 وفي الأخصية والهدى المنذور به حكمهما والملك بينهما والمولى يمتنعها كالأمر بقتل الوارث  
 ومنعته للمولى له لا من زمن الأم والمولى جزواً للمولى لا يمتنع حكمهما إلى الولد لأن العقول يقتضي مولد  
 المروية لحادث بعد الرهن غير مروتها والمولى يقتضي بغير مروتها المروية غير مروتها بالمروية  
 كالمولى الذي طهرت مال إلى داره ولها الجانية لا يمتنع الجانية ولها الرهن من مروتها ولها الصدق  
 شهاده على عدل أصله ولها المال الرافض فهو زهالاً للمولى المستأجر غير مستأجر ولها الرقبة  
 لا يمتنع حكم الوقف إلا لأن المقصود بالوقف حصول الفوائد والمنافع للموقوف عليه قال الزركشي وضابط  
 ما يمتنع إلى الولد كمال الأقل الرفق كقولنا يمتنع على ولها وكذا ولها الأخصية والهدى له  
 معنى عبارة النهاية ولها الحادث بين أو من يختلف إلى حكم على أربعة أقسام الأول ما يعتبر بالوحيين جميعاً  
 كفى لكل وحل القيد بموت المكاتب كقولنا كاتبة تصفقه وحلها الصدق واستحقاق سهم التميمي كاتبة ما يعتبر  
 بالابن خاصة وذلك في سبعة أشياء النسب وقايسه وأخرى كذا كل من أمه أو من أمته يمتنع بحريتها أو غيرها  
 زوجه ما لمرة وأمته أو من أمته عواكفها وتوالت أفعاله يكون على الولد الجاني إلى الأب وقد الجز به وهو  
 المثل ومهم ذوي القربى في الثالث ما يعتبر بالأم خاصة هو شيئاً الحرية كذا كل أو مرقها والرق إذا كان  
 أو حر أو أم مرقها في صورة ولها أمته من غير بحر يتهاون بظهور وجه المرأة أو أمته ولها مرقها  
 وحل حر يمتنع مسلم وقد يمتنع الرابع ما يعتبر بأحداهما غير معين وهو ضربان أحدهما ما يعتبر  
 بأشرفهما كفى الإسلام والجزية يتبع من له كلاً أو أعظمهما كفى ضمان السيد والمولى يقول الرق والضرب  
 الثاني ما يعتبر بأشرفهما وذلك في النكاح المتناهي كقولنا يمتنعوا لأطعموا ولا يمتنعوا للعقيقة واستحقاق سهم  
 التميمي ولها المروية والعلق عتقها بعتلاً يبيعها في العتق إذا كانت له عتقاً أو وجود العتقة  
 ولها المكاتب المتكاثرات بعد الكاتب يمتنعها بعتقها بالكاتب ولا شيء عليها ولا خصية والهدى الواجبين  
 بالتصنيف لكل جميعه كإسره الكاتب بعتلها وحريها عتقاً إلى أمه أو غيرها يمتنع فليس له كل شيء منه  
 بل يمتنع التصديق بجميعه ولها المبيعة يمتنعها في المهر من الثمن ولها المروية والجانية والمولى جزواً للماراة  
 والمولى بها أو يمتنعها وقد خلت في المهر وتبين الوصية مروت المولى سواء أوفته قبل المروت أم بعده  
 ولها الرقبة وقوله المولى الرافض المولى يمتنعها والمولى كذا ولها قبل القبض لا يمتنعها فإذا كانت  
 للمولى أم أو يمتنعها لملايه عند الوصية فله وصية أو خلة بعد موت المولى أو ولته الموهوب به بعد

بعد الاستيلاء (قوله بالسيد  
 يمتنع) وإن مات أمه  
 (موت) وعتق بحريته  
 (كفى) لأن الولد يبيع  
 اسمه وراحته وكذا  
 في سببه لا يمتنع  
 بحريتها

الصرب لا يمتنع شيخ مشايخ الإسلام شهاب الدين أحمد بن تميم الصبدي طبيب الله تعالى وجعل الجنة  
 منواه مجلسه يمدح خير أئمة وتفتنه ويؤلفه في الدنيا والآخرة آمين وعلى الله صلي سيدنا محمد  
 وعلى آله وصحبه أجمعين سبحانك ملك العز عجايبهم وسلام على المرسلين واللعنة على الكافرين

كان ولدها حراً وله  
فيمتخرج زواجاً  
ولها من السيد فهو  
وان ظنهم وزناً لا يمتنع  
أن تدخل الكان على  
الضيم في موع شذوذهم  
اينوا الاختصار (وأولها  
قبل الاستلام زوج أو  
زناً لا يمتنع بون السيد  
وله بهم) لحدوثهم قبل سبب  
الحرية الزام وتظلموا في  
أولهم مسمى من هو تقيت  
في الدين ثم ولدت زوج  
أوز تأتم ملكها فلا يمتنع  
ولها بوجوه لحدوث قبل  
سبب الحرية الزام  
(فرع) أفنى القاضي  
في أثر ربه أمت فادعت  
أنها أسقطت من تصير به  
أهل بيتها تصديقاً أن يمكن  
ذلك بينهما وحسب ابن  
القطان في وجهه يدرج  
منها لا ذرى تصديقاً أن  
اعترف بالجليل ثم من مد  
لا يبق الجليل فيه يجتنبوا  
ادى ورثة سيدها ماله  
بيدها قبل موته فادعت  
تلقاها قبل الموت صدقت  
بمنها كاتبة الزور وكلام  
النهاية يؤيده أمادعها  
تلقه بعد الموت فيظهر  
عدم قصد جهالة بل إنها  
عالم بحسب فيضمن لانه  
ملك الغير وهي حرة قبل  
شهادة الأب على ابنه بقراره  
بالاستيلاء وان تضمنت  
الشهادة لوالها ولد لانهما  
تأيمتا المقصود الشهادة  
على ولده بالاستيلاء وتسم  
وعولها على السيد لا يلا

القبض وقد جلت بعد الهبة فانه يسهل الحصول للابن قبل القابل حيث قد كان الموهو يتسلط به عند  
القبض وهو يتولوا حرج الاصل في الموهو يتلوا رجوع في القبل جلت به بعد الهبة وهو يتلوا بعد القبض واد  
المسوق يتلوا القبول في بيع فاسداً وبسوم والبيع قبل القبض يتلوا في الضمان لان وضع السيد  
عليه تابع لوضع السيد عليه وعلى الضمان في قولها المعاد اذا كان موهو جودا عند العار بولها تأملوا عكر من  
ودخل ردم ولها المردان تصديق الرضا أو امرئان فردوان تصديقها أو فيها أو أحد أصوله مسل فسلم  
اه قال الرشدي قوله وجزاء السيد أي ما يحصل جزاء السيد في هذا كان أحد أو به يميز في الجزاء الآخر  
لا يميز وقوله واستحقاقهم الفتيحة أي بالنسبة لمر كوت كما اذا كان متولاً بين ما يسهلهم وما يرضع  
وقوله لولي الأب أي حيث أمكن فلا ردها قد يكون لولي الأم قبل عتق الأب وقوله وقدر الجزية يتأمل  
وقوله ولها المبيعة يعني حلها بخلاف ما يصدق ان المراد في قولها المتصل وقوله فان كانت الموهو به يعني التي  
قيمت وانظر ما يرتب على الحكم يكون ولده موهو أو أوتابا اه وقوله وحري جامعاً بينهما الشارح  
وكذا للمنفى كإمارة (قوله) كان ولده (الح) أي الحليف قبل العلم وقوله نهاية (قوله) في موع شذوذ) ولوقال  
كل وضع حكم الولد حكم أمه كان أولى يشمل منع البيع وغيره من الأحكام منقضية (قوله) وتظلموا (الح) عبارة  
النهاية في شرح قالوا للسيد الح زعم لما ذكره المصنف اذا لم يتبع فان بيعت في زمن رضى أو شري أو في جنابة  
ثم ملكها المستولمى أو ولدها فأنهم أصبحوا مملوكين على الصحيح وأما ولدها فأنه لا يعلون حكمها لهم  
ولو قبل الحكم باستيلاء أمه الحادون بعدا يلا دها وقيل يسهلها لا يجوز به يسهلهم وان بيعت أمهم  
الضرر ودلت على الحر من المني عليه متلاً لا يعلق به يمتنعون بوجوه دون أمهم بخلاف الحادين بعد  
البيع لحدوثهم في ملك غيره اه زاد المني وظاهر التطيل ان الحكم كذلك لو كانت له حرة عند العود  
وهو ما في تناقض القاضي اه (قوله) لحدوث قبل سبب آخر يتألم) الأولى قبل الحكم باستيلاء كإمارة  
النهاية والمنفى (قوله) وحري ابن القطان في وجهه (الح) اعتمد النهاية عبارة وفي فردوان القطان  
لو كانت الامتاع في وطن السيد أقيمت سقطت رتبة أمه ولو أنكر السيد القتل في ذلك فن المصدق وجهان  
قال لا ذرى الظاهر ان القول قول السيد ان الأصل معاً سيما اذا أنكر الانقطاع والعاقب مطلقاً وفيها  
اذا اعترف بالجليل احتسب الاقرب تصديقه أيضاً لان تحضي مد لا يبق الجليل مجتنباً لها اه ولو اتفق على  
انها أسقطت وادعت انه سقط ممزور وقال بل لا ضرورة فيه أملاً فظاهر تصديقه أيضاً لان الأصل معه اه  
قال عرش قوة الظاهر ان القول قول السيد عند اه (قوله) وتسم دعواها (الح) ولوادعت المستولمة  
ان هذا القول حدث بعد الاستيلاء أو بعد موت السيد فهو حراً أو أنكر الوارث ذلك وقال قبل حدث قبل الاستيلاء  
فهو من صدق بينهما بخلافه لو كان في يدها لو ادعت انها كتبت بغير موت السيد وأنكر الوارث فانها  
المسوقة لان اليداه خارجة بخلافه في الأولى فانها تدعى حرة وتولوا لا يدخل تحت السيد في عبارة النهاية وتولوا  
تنافع السيد أو وارثه المستولمة فان ولدها ولته قبل الاستيلاء أو بعد ذلك القول قول السيد أو وارث  
وتسم دعواها ولو لم يصب ولو كان لامة ثلاثة أو لأولم تكن ترأسا ولا منزعة فقال ادهم ولدي فان  
عين الاوسا ولم يكن اقراره يقتضي الاستيلاء فلا حوان وثيقان وان اقتضاه بان اعترف بما يلا دها في ملكه  
لحقه الاصره أضاف الفرض وان مات قبل التبين عين الوارث فان تعذر قالها فاقضها تعذر قاله ثم ان كان  
اقراره لا يقتضي ايلاداً ونزحاً لفرع واحد عتق وحده ولم يثبت نسباً لوارثه فصيبيان وان كان  
اقتضاه فصغير نسب على كل تقدير ويدخل في الفرع تليق غيره ان نزلت الفرع عنه فان نزلت لغيره  
عتقه اه قال الرشدي قوله ولأن مات قبل التبين فاما قبل قوله فان عين الاوسا وسكت عما اذا  
عين الاكبر والاصره فالحكم فيها لظهر محمداً كرم وقوله عتق وحده أي حكم بقتله على ما يلا دها في هذا  
اذهو من صبيح الصبي كما يرقى به وقوله ولم يثبت نسباً أي لان الفرع لا يدخل لهما في النسب اه (قوله)

ولو في المرض) القوله صلى الله عليه وسلم في النهاية والغنى القوله كليتة الى وكذا (قوله ولو في المرض) الخ  
 عبارة الغنى في النهاية سواء أجهلها أو أعرفها في المرض أم لا وأوصى بهم لمن التفتل أم لا بخلاف ما لأوصى بحجة  
 الاسلام فان الوصية بحسن التفتل لان هذا اختلاف حصل بالاستحسان فاشبهنا اتفاق المال في الذات  
 والشبهات (خاتمة) وهو وطني شريكنا استلهموا آتت قوله ولصيا البتراء وصفنا انساب ولا استلاد  
 وان لم يصبه فله أحوال أحدها ان لا يمكن كونه من أخيهما بلان ولعله لا كثر من أربع سنين من وطء الاول  
 ولا قل من ستة أشهر من وطء الثاني ولا كثر من أربع سنين من آخرهما وطء كل واحد احصا الاستبراء الحال  
 الثاني ان يمكن كونه من الاول دون الثاني بان ولعله ما بين أقل مدة الحمل وأكثرها من وطء الاول ولما دون  
 أقل مدة الحمل من وطء الثاني فيخلق بالاولو وبثب الاستلاد في نصيبه ولا يران ان كان معصرا وبسري ان  
 كان موسرا الحال الثالث ان يمكن من الثاني دون الاول بان ولعله لا كثر من أربع سنين من وطء الاول  
 ولما بين ستة أشهر وأربع سنين من وطء الثاني فيخلق بالثاني وبثب الاستلاد في نصيبه ولا يران ان كان  
 معصرا وان كان موسرا وبسري الحال الرابع ان يمكن من كل واحد منهما بان ولعله ما بين ستة أشهر وأربع  
 سنين من وطء كل واحد منهما وادعيه أو أحدهما فيعرض على القاطن فان تعذر أمره بالانساب ذاب الخ  
 وان آتت لكل منهما مولود وهما موسران وادى كل منهما ميلاده قبل الميلاد الآخر لها بسري ميلاده اني  
 بقيتها فان حصل اليأس من بيان القلبية عتقت بعونها لاتفافهما على العتق ولا يعق بضمها عتق أحدهما  
 لجواز كونهما مستولدا لا آخر ونفقتا في الحياة عليهما ولو لم يبين عصيتهما لعدم المرجح وان كانا  
 معصرين ثبت الاستلاد لكل واحد في قدر نصيبه فاذا مات أحدهما عتق نصيبه ولاؤه نصيبه فاذا ماتا  
 عتقت كلهما والولاء لعصيتهما بالسري يتوان كان أحدهما موسرا فقط ثبت ميلاده في نصيبه والآخر عتق نصيب  
 المعسر فنصف نفقتها على الموسر ونصفها الآخر بينهما ثم ان مات الموسر أو لاقى ميتة ولاؤه نصيبه فاذا  
 مات المعسر بعده عتقت كلهما وقبولاؤه بين عصيتهما وان مات المعسر أولا لم يعق منها شيء فاذا مات الموسر  
 بعده عتقت كلهما ولاؤه نصيبه لعصيته وقبولاؤه نصف الآخر أو ما وادى كل منهما سابق الآخر وهما  
 موسران أو أحدهما موسر فتبقى في الروضة كاصحابه البقوى فيعلقان ثم ينصفان عليهما فاذا مات  
 أحدهما مات في الصورة الاولى لم يعق نصيبه لاحتمال صدق عتق نصيبه في لاقتراره وقبولاؤه فاذا مات  
 عتقت كلهما وقبولاؤه لكل واحد ان مات الموسر في الثانية عتقت كلهما نصيبه عتق ولاؤه نصيبه ونصيب  
 المعسر باقتراره وقبولاؤه وان مات المعسر أولا لم يعق منها شيء لاحتمال سبق الموسر فاذا مات الموسر  
 عتقت كلهما ولاؤه نصيبه لعصيته ولا نصيب المعسر موقوف ولو كان معصرا فنصيبه في كل واحد من  
 أولاده قبل استلاد الآخر لها وقد تقدم حكمه والعبرة بالسار والاعمار وقت الاجال ولو عجز البدين  
 نفقتا وله أن يجبر على تطييبها التكتسب وتتق على نفسها وعلى ايجالها ولا يجبر على عتقها أو تزويجها كما  
 لا رفق ملائكة الجن بالجنز من الاستمتاع فان عجز عن الكسب منه فتبقى بيت المال كما رفق النفقات اه  
 (قوله وان عتقتها فيه) أي في مرض موته ولا نظر الى ما فوقه من منافعه التي كان يستفحقها في حياته لان  
 هذا الاتفاق في مرضه فاشبهنا ما اتفق في طعامه وشربه والقياس على من تزوج امرأته بكر من مهر  
 مثلها في مرض موته نهاية (قوله الغنى السابق) أي في أول البلب في حديثه ما ينال تطييب عبارة الغنى  
 والنهاية تظهر قوله صلى الله عليه وسلم أعنتها ولو لها اه (قوله بلان بالجد) أي بالانقسام من مات من  
 بلانته بالجليل ولما كان عام التأليف من التيمم جدا عليه كما جعله ابتدئ فكأنه قال الحنفية القى  
 أنظرني على انما كما أتدري على ابتدا ثموا ترجملة الاجمعة لا فادتها الدوام المناسبة مقام وقدم المسند  
 المشغل على الامم وخبرنا الحنفية بالانقسام على سبيل الرحمة ويكون حده على وجلال احسان  
 ويتلذذ بطلب اللذة الثاني (قوله جدا الخ) معقول مطلق فزى فان للجد (قوله وان نعمت) أي في بها

ان ارادت اثبات استلاد  
 لانسب (وعتق المستولدة)  
 ولو في المرض وان عتقت  
 فيه أو أوصى بعقدها  
 الثلث كليتة في شرح  
 الارشاد مع الفرق بين  
 ما في حديث الاسلام وكذا  
 أولادهما الخ لا يبعد  
 الاستلاد (من رأس المال)  
 مقدما على الدين والوصايا  
 الغنى السابق عنصلي الله  
 عليه وسلم وشرف وكرم  
 بار بنال الجسد كاي ينبغي  
 لجلال وجهك وعظيم  
 سلطانك جدا وان نعمت

والارض وما تشترى من  
شيء بعد أهل الزناء والمجد  
أحق ما قال العبد وكنا  
لث عبد لا تمنع لما أعطيت  
ولا مغلبي لمنعت ولا  
ينفع ذا الجب منك الحمد  
وصل الله - وسلم وبرك  
أفضل صلاة وأفضل سلام  
وأفضل بركة على عبدك  
ونيلك ورسولك النبي الأبي  
وأزواجه وبنو بني علي آله  
وأحبه وأتقاه وأحبهم  
بالحسان إلى يوم الدين كما  
صليت وبركت على إبراهيم  
وعلى آل إبراهيم في العليلين  
الذين جددوك كما يليق بعظيم  
شرفك وملكك ورضك عنه  
وما تحب وترضى له عدد  
معلوماتك ومداد كتابك  
أعدا الدين ودهر الفاجرين  
كلما ذكرتك وذكره  
الذاكرون وكلما غفل  
عن ذكرك وذكره  
الفاقلون وعلمناهم  
وجنتك بأرحم الراحمين  
سبحان ربنا رب العزة عما  
يصفون وسلام على المرسلين  
والحمد لله رب العالمين  
أسألك اللهم بجلال وجهك  
وباهر قدرك وواسع  
جودك وكرمك أن تنفع  
بهذا الشرح المسلمين منفعة  
عامة وإن عمن على  
بالإخلاص فيه ليكون  
خبرته في أخلاص الطلبة  
وإن لا تعانيني فيه ولا في  
غيره من شأني نأري شيع

ويقيم محققها (قوله ويكافئ من يملك) بمنزلة في آخره أي يساوي ما ترعى من النعم ويقوم بشكره (قوله  
حدا كثيرا) كظهير به لا تين عطف على حدا وافي الخ بها طبع مقدر (قوله بنا) كظهير لا تين على  
بما مقدر (قوله بلا السوءات الخ) أي بقدر ونجس من نور (قوله من شيء) أي بدمهما كالكرسي  
والعرش وغيرهما مما لا يحط به إلا علم علام القيوب (قوله أهل النشأ الخ) أي بأهل المدح والصلوة  
وبجور الرفق بتدبر أنت (قوله أسألك الخ) مبتدأ خبره قوله لا تمنع الخ جزية وكنا لك عبد مقترضينهما  
(قوله ولا ينفع ذا الجلال الخ) بفتح الجيم أي لا ينفع صاحب الغنى عندك غنا ولا غنى ينفعه عندك رضاك  
ورحمتك وما تقدم من أعمال البر بفضل كرمك (قوله وأزواجه) عطف على عبدك (قوله كليلين)  
الب (قوله ولا يليق الخ) عطف على قوله كليلين الخ (قوله وما يليق الخ) عطف على قوله ما يليق الخ (قوله  
وعلمناهم) الخ عطف على قوله على عبدك ثم الظاهر أن الشلوخ قد بينوا الجمع نفسه من غيره من  
الزمين امتثال الحديث إذا دعوتهم فعمموا (قوله بالإخلاص فيه) أي في نالها الشرح من الرأبوا السبعة  
وحسب الشهرة والحمدة بان تصديه نفع العباد ومرضاة الرب سبحانه وتعالى (قوله دعواهم فيها سبحانه  
الهم الخ) الخ لاختتم كلامهم بذلك أي نالتي نزلت في ذلك أهل المحتو ما يقتضونه به وأهم من الجدل بالفرز  
ربه أن يجعله الله تعالى من أهل السعادة والجنة وناقه سبحانه وتعالى أعلم صلى الله على سيدنا محمد وآله وصحبه  
وسلمه وكان الفراغ بحمد الله وعونه وتوفيقه والصلوة والسلام على نبيه محمد وآله وصحبه من تسويده  
الحوائج الجامعة لعمدة المتأخرين الشافعية على تحفة المحتاج بشرح المنهاج العلامة متهاب الدين أحمد  
ابن حجر الهيتمي المكي فيمكن للشرقة زاده الله تشرقا وتكريرا ومهابة وتظيم في متصفو بيع  
الثاني من شهر رسة ألفي ومائتين وتسع وعشرين من الهجرة النبوية على صاحبها أفضل الصلوات  
وأزكى القبول وأرجو من فضلك الله أن يجعلها في حيز القبول فانه كرم يعطى خيرا مأمول  
والمرجو من المطلع عليها أن يدعو لقليل البضاعة بالخير والمباعدة عن كل شر وضع وان  
يشيل العفوات ويعفون التساهلات والسيئات كان الإنسان محل القصور  
والتيبان خصوصاً في هذه الاعوام والأزمان وإني والله معترف  
بقصر اتباع وكثرة الزلل ولكن فضلك الله وكرمه  
لا يغفل بشئ من العلل ونساء حسن  
الخطم يحياه سيدنا محمد عليه  
وآله وصحبه الصلاة  
والسلام  
تم

ما جئت من القلوب وعظيم ما اقترفت من العيوب انك أرحم الراحمين وأكرم الأكرمين دعواهم فيها سبحانه اللهم ونجهم فيها سلام  
وأخود دعواهم أن المحدث رب العالمين



في قول أبي خنران السوي رحمه الله تعالى في القراءات

تحمك اللهم قول الآيات بمرتل أول الآيات ورائع اللغات عبرة قزلباش من القلوب الجباب  
وتشكر تشريعتنا الحلال والحرام وأتوا الكتب وجعلته على كل خير يرام ونسب على  
سيدنا محمد المزيين لقب أبي النيران والساطع نور في أفق الهداية بما نزع الريب والمدهمات  
وعلى آله خيال وأحبابه ومن لهم مقتضى أموال أبا بعد قد تم بحمدته تعالى طبع حاشيتي العلامةين  
والألمين القدوتين حاشية العلامة الكامل والفتوة الفاضل الشيخ عبد الجيد الشرواني في قول مكة  
المشرقة رحمه الله وأهل من دار الكرامة فوق شناه وحاشية الإمام الحقيق والعلامة المدقق الشيخ  
أحمد بن قاسم العبادي رضي الله عنه وأرضاه ومن لطيف كرامته أن جعله على شرحنا المتحققين  
ومرجع ذوي الفضل من المدققين العلامة الشيخ أحمد بن حجر على متن المنهاج للإمام الكبير والعالم  
الشهير من من بحر فضله تعرفوا للتأخرون وهو الحظاذا أظلم ليل التشكيك ونامنا الطرون للإمام  
أور كرميبي النور في الفتوى على مذهب الإمام الشافعي رضي الله عن الجميع وأكرمهم من دار فضله  
المكان الرفيع ولا تروا كأنها تان الحاشيتان من بحار البدعات ومن رفيع ماصف خصوصاً  
الفتايات جعنا من التحقيق كل جوهر فرد من درو التوضيح كل عقد مغرد لم يسبق لقرانهم مثل ولم  
ينظم نور نجومها قبل هذا الطبع في تلك التمرول خصوصاً وقد تحلقت خروهما ووثبت طرورها  
بالشرح المذكور لحله من الحسان نور على نور وذلك على خدمة المكرم الحاج فدا محمد  
الكثير في قول مكة المشرقة حفظه الله وجل مسعاه ووقفه لنشر الخيرات وأعمال  
البركات وقرن بالقول سمي وصرف في الخيرات فله روائيه وذلك بالبطانة الجنية  
بحر الحر وسنة الحمية بجو لو سيدي أحمد اللودي قرين من الجمع  
الأزهر المنير أدلة القنقر لغوره القدير أحمد الباني  
الحلي ذي الجوز والتصير وذلك في شهر ذي  
الحج سنة ١٣١٥ من الهجرة  
النورية على صاحبها  
أفضل الصلاة  
وأتم التحية  
آمين

\* فهرست الجزء العاشر من حاشية العلامة الشيخ عبد المجيد الشرواني والعلامة ابن قاسم العبادي على  
تحقيق الحاج بشرح التناجح العلامة شهاب الدين أحمد بن حجر العسقلاني (مكرر جملة تعالى) \*

مقدمة

٢	(كتاب الإيمان)
١٦	فصل في بيان كفارة الإيمان
٢٠	فصل في الحلف على السكنى
٢٣	فصل في الحلف على الأكل والشرب
٤٤	فصل في صور مستنورة
٦١	فصل حلق لا بد مع أولاد شري
٦٧	(كتاب النذر)
٨٧	فصل في نذر النسك والصدقة والصلوة وغيرها
١٠١	(كتاب القضاء)
١٢٠	فصل فيما يقتضي انقضاء القاضي أو عزله
١٢٩	فصل في آداب القضاء وغيرها
١٥٠	فصل في التسوية ١٦٣ باب القضاء على الغائب
١٧٩	فصل في غيبة المحكوم به عن مجلس القاضي
١٨٦	فصل في الغائب الذي تسمع اليمين بحكم عليه
١٩٣	باب القضية ٢١١ (كتاب الشهادات)
٢٤٥	فصل في بيان قدر النصب في الشهود
٢٦٧	فصل في تحمل الشهادة وأداؤها وكتابتها
٢٧٤	فصل في الشهادة على الشهادة
٢٧٨	فصل في الرجوع عن الشهادة
٢٨٥	(كتاب الدعوى) ٣٠٢ فصل في جواب الدعوى
٣١١	فصل في كيفية الحلف وضابط الحالف
٣٢٦	فصل في تعرض اليمين
٣٣٧	فصل في اختلاف المتداعين
٣٤٨	فصل في القاتل ٣٥١ (كتاب العتق)
٣٦٦	فصل في العتق بالبيعة ٣٦٩ فصل في الاعتق في مرض الموت
٣٧٥	فصل في الولاء ٣٧٨ (كتاب التبعية)
٣٨٦	فصل في حكم جل المدبر والمعلق عقوبتهما
٣٩٠	(كتاب الكفاية)
٣٩٩	فصل في بيان ما يلزم السيد وسن له ويحرم عليه
٤٠٨	فصل في بيان لزوم الكفاية بين السيد
٤١٥	فصل في بيان ما خارق في الكفاية بالماله الخاصة
٤٢١	(كتاب أهمل الأولاد)





















